الدكتور محمد دويدار
أستاذ الاقتصاد السياسي
كلية الحقوق
جامعة الإسكندرية - جامعة بيروت العربية

مبادئ الاقتصاد السياسي

الجزء الأول

الأساسيات

تاريخ علم الاقتصاد السياسي - الاقتصاد السياسي والراسمالية
نظريات القيمة والثمن والتوزيع والتطور عند التقليديين
وماركس والحديين - منظومة اخلاقيات الاقتصاد الراسمالي
الاقتصاد السياسي وتجارب البناء الاشتراكية

منشورات الحلبي الحقوقية
بيروت - لبنان

مبادئ الاقتصاد السياسي
الجزء الأول

الدكتور محمد دويدار
استاذ الاقتصاد السياسي
كلية الحقوق
جامعة الاسكندرية ـ جامعة بيروت العربية

مبادئ الاقتصاد السياسي

الجزء الأول

الأساسيات

تاريخ الاقتصاد السياسي ـ الاقتصاد السياسي والرأسمالية
الاقتصاد السياسي والاشتراكية

منشورات الحلبي الحقوقية
بيروت ـ لبنان
٢٠٠٢

تنضيد وإخراج
MECA
P.O. BOX 113-5096 BEIRUT - LEBANON
Tel. & Fax 961-1-362370, Cellular 03-918120
E - mail meca@cyberia.net.lb

منشورات الحلبي الحقوقية
فرع أول: بناية الزين ـ شارع القنطاري
هاتف: ٠١/٣٦٤٥٦١
هاتف خليوي: ٠٣/٦٤٠٥٤٤ ـ ٠٣/٦٤٠٨٢١
فرع ثاني: سوديكو سكوير
هاتف: ٠١/٦١٢٦٣٢ ـ فاكس: ٠١/٦١٢٦٣٣
بيروت ـ لبنان

الى من علمني:

- علمية منهج الكشف عن الحقيقة.
- ونزاهة الكلمــة المجِسمة للحقيقـة.
- وقدسية مسؤولية الجهر بالحقيقة.

للمؤلف

أولا: الكتب:

* نماذج تجدد الانتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي، «باللغة الفرنسية» مطبوعات العالم الثالث، الجزائر، طبعتان ١٩٦٤، ١٩٨٧.

* مشكلات التخطيط الاقتصادي، محاضرات القيت على طلبة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، وكلية التجارة جامعة الاسكندرية، ١٩٦٦.

* مشكلات التخطيط الاشتراكي، دراسة في تطور الاقتصاد المصري، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، الطبعتان الاولى والثانية ١٩٦٧.

* دراسات في الاقتصاد المالي، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ١٩٦٨ الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٩.

* مبادئ الاقتصاد السياسي، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية ١٩٧٢، الطبعة الثالثة دار الجامعات المصرية بالاسكندرية ١٩٧٨ ـ الطبعة الرابعة،

منشأة المعارف بالاسكندية. الطبعة الخامسة معدلة، دار المختار، الاسكندرية، ١٩٨٦.

* دروس في الاقتصاد النقدي، الجزء الأول، التعريف بالنقود، المكتب المصري الحديث الاسكندرية، ١٩٧٣ ـ الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية ـ الاسكندرية ١٩٨٠.

* الاقتصاد السياسي علم اجتماعي، «باللغة الفرنسية»، فرانسوا ماسبيرو، باريس ١٩٧٤، مترجم للغات الايطالية، الاسبانية، البرتغالية، الطبعة السابعة باريس ١٩٨٣.

* استراجيات التنمية والبيئة في افريقيا، «باللغة الانجليزية»، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٧٧.

* استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨.

* الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالاسكندرية، ١٩٨٠.

* الفقر في ريف العالم الثالث، مع آخرين، «باللغة الانجليزية» نيودلهي، ١٩٨٠.

* استراتيجية الاعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي ابتداء من الحاجات الاجتماعية، مع آخرين، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨١.

* الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨١، «جائزة الدولة التشجيعية».

* الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري، ١٩٥٠ - ١٩٨٠، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٣.

* الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٣.

* دراسات في الاقتصاد النقدي وتطور الاقتصاد العالمي، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٤.

* الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ١٩٩٧.

* نظرية الضريبة والنظام الضريبي اللبناني، الدار الجامعية، بيروت، ٢٠٠٠.

* تحت الطبع: الاوضاع الاجتماعية للمرأة في المجتمع المصري (دراسة حالة) - التعليم والثقافة في العالم العربي - المنهج في العلوم الاجتماعية.

ثانياً: أهم المقالات:

١ - التطور الاقتصادي في مصر منذ ١٩٥٢، «باللغة الفرنسية»، مجلة العالم الثالث، باريس، الجزء الخامس، العدد ١٨، يونيو ١٩٦٤، ص ٢٥٥ - ٢٧٢.

٢ - أزمة الدولار أم أزمة الاقتصاد الرأسمالي، «باللغة الفرنسية»، الجزائر، ابريل ١٩٦٨ - مجلة الحقوق، جامعة الاسكندرية، السنة ١٥، العدد ٢، ١٩٧٠، ص ٢٥ - ٤٤.

٣ - نظرية باران وسويزي في الرأسمالية الاحتكارية، «باللغة الفرنسية»، منشورة في مؤلف « الامبرالية»، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر ١٩٧٠. «باللغة البرتغالية» قراءات في الامبرالية اليوم، م. الفز «محرر»،

مركز دراسات التبعية، المعهد العالي للاقتصاد، لشبونة، البرتغال، ١٩٧٦، ص ١٧٥ ـ ٢٠٧.

٤ ـ من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر «باللغة الفرنسية»، مجلة الحقوق، جامعة الاسكندرية، السنة ١٥، ١٩٧٠، العدد ٢، ص ٤٥ ـ ٦٤.

٥ ـ التغلغل الرأسمالي والتفاوت الاقليمي في افريقيا، «باللغة الانجليزية»، مجلة الحقوق، جامعة الاسكندرية السنة ١٦، العددان ١، ٢، ١٩٧١، ص ١ ـ ٨١.

٦ ـ استراتيجية احلال الواردات، استراتيجية للنمو في ظل التبعية، «باللغة الانجليزية»، مصر المعاصرة، العدد رقم ٣٥٤، اكتوبر ١٩٧٣، ص ٥ ـ ٣١ ـ «باللغة الفرنسية»، مجلة «النقد الاشتراكي» باريس، العدد ١٦، يناير، فبراير ١٩٧٤، ص ٣٧ ـ ٥٢.

٧ ـ ازمة الطاقة، ازمة النقد ام ازمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي؟ مصر المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٣٥٨، ١٩٧٤، ص ٥ ـ ٣١.

٨ ـ العلاقة بين المحاسبة القومية والانظمة المحاسبية الاخرى، «باللغة الفرنسية» مصر المعاصرة، السنة ٦٤، العدد ٣٥٨، اكتوبر ١٩٧٤، ص ٥ ـ ٥٢.

٩ ـ النمو الاقتصادي في العالم التابع، «باللغة الانجليزية»، في كتاب أ. والرشتين «محرر»، التفاوت على الصعيد العالمي، كتب بلاك روز، مونتريال، ١٩٧٥، ص ٤٨ ـ ٧١ ـ «باللغة الفرنسية»، في كتاب «التفاوت بين الدول في النظام العالمي، الجذور والآفاق، مركز كيبيك للعلاقات الدولية ـ جامعة لافي، كندا، ١٩٧٥.

١٠ ـ ازمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي واستراتيجية ممكنة لرأس المال في مواجهة بعض الدول المتخلفة، «باللغة الفرنسية»، أعمال مؤتمر اقتصادي العالم الثالث، الجزائر، فبراير ١٩٧٦ ـ «باللغة الاسبانية» مجلة ايكونوميكا، معهد البحوث الاقتصادية، جامعة اكوادور المركزية، العدد ٦ ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٥٧ ـ ١٩٩، «باللغة البرتغالية» م. الفز «محرر»، قراءات في الامبرالية اليوم، مركز دراسات التبعية، المعهد العالي للاقتصاد، لشونة، البرتغال، ١٩٧٦، ص ١٧٥ ـ ٢٠٧.

١١ ـ منهجية دراسة جيوبوليتكا البحر الابيض، «باللغة الفرنسية»، المعهد الزراعي لبلدان البحر الابيض، مونبلييه، نوفمبر ١٩٧٥ ـ «باللغة العربية»، في كتاب المؤلف، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالاسكندرية، ١٩٨٠، ص ٣٢ ـ ٦٠.

١٢ ـ تأشيرة لدخول القرية المصرية، مصر المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٣٥٩ يوليو ١٩٧٧، ص ٨٥ ـ ١١٦.

١٤ ـ نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربي، مصر المعاصر، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣ ابريل ١٩٧٨، ص ٢٥ ـ ٩٦.

١٥ ـ التكون التاريخي للتخلف الاقتصادي في مصر، مصر المعاصر، القاهرة، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣، يوليو ١٩٧٨، ص ٥ ـ ٣٨.

١٦ ـ حول طبيعة النظام الضريبي المصري، مصر المعاصرة، السنة ٧٠، العدد ٣٧٦، ابريل ١٩٧٩، ص ٢٧ ـ ٤٦.

١٧ ـ الاقتصاد العربي وتعميق التخلف الاقتصادي، مصر المعاصرة، السنة

السبعون، العدد ٣٧٧، يوليو، ١٩٧٩، ص ٥ ـ ٢٨.

١٨ ـ الاصلاح الزراعي في مصر، «باللغة الانجليزية»، مصر المعاصرة، العدد ٣٧٨، اكتوبر ١٩٧٩، ص ٣١ ـ ٥٢.

١٩ ـ فكرة التخلف وما يرتبط بها من فكرة للتطور، «باللغة الفرنسية»، في الاقتصاديات والمجتمعات، دورية معهد العلوم الاقتصادية التطبيقية، باريس، العدد ١٧ (٢) فبراير ١٩٨٣، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٨.

٢٠ ـ سياسة الانفتاح الاقتصادي والبناء الصناعي في مصر، «باللغة الفرنسية» مصر المعاصر، العدد ٣٩٧، يوليو ١٩٨٤.

٢١ ـ استراتيجيات التنمية وحلول مشكلات ميزان المدفوعات في افريقيا، «باللغة الانجليزية»، مصر المعاصر، العدد ٣٩٨، اكتوبر ١٩٨٤، ص ٨١ ـ ١١٨. منشورة كذلك في مشكلات ميزان المدفوعات في البلدان الافريقية، «باللغة الانجليزية»، مطبوعات المركز الافريقي للدراسات النقدية، جمعية البنوك المركزية الافريقية، داكار ١٩٨٢، ص ٢٩٦ ـ ٣٤٤.

٢٢ ـ الاتجاه الريعي للدولة في مصر، مصر المعاصر، السنة ٧٦، العدد ٤٠١، يوليو، ص ٦٥ ـ ٩١، نشرت كذلك في سلسلة قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب الثاني، يناير ١٩٨٦.

٢٣ ـ المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالي في مصر، سلسلة قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب الثالث والرابع، اكتوبر ١٩٨٦.

٢٤ ـ العلاقة بين الاقتصاد المصري وصندوق النقد الدولي، مصر المعاصرة، العدد ٤١١/٤١٢، يناير/ابريل ١٩٨٨.

٢٥ ـ شركات توظيف الاموال في الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة، العدد رقم ٤١٦/٤١٥، يناير/ابريل ١٩٨٩، ص ٥ ـ ٣٣، نشرت كذلك في سلسلة قضايا فكرية «القاهرة»، الكتاب الثامن، اكتوبر ١٩٨٩، ص ١٣٩ ـ ١٥٤.

٢٦ ـ التضخم في الاقتصاد الرأسمالي، مع اشارة خاصة للاقتصاديات النفطية، دراسات معهد التخطيط، طرابلس، ١٩٩١.

٢٧ ـ النظام التعليمي في العالم العربي، التربية المعاصرة، السنة الثالثة عشر، الاسكندرية، ١٩٩٦.

٢٨ ـ الوضع الراهن للعالم العربي في الاطار الدولي الحالي، مؤتمر اتحاد المحامين العرب، سوسه (تونس) مايو ١٩٩٧ ـ مجلة سطور، القاهرة، مايو ١٩٩٧.

٢٩ ـ الدلالة الثقافية للنظام التعليمي في مصر بين نظام القيم السلعي ونظام القيم البناء. مجلة سطور، القاهرة، يونيو ١٩٩٧.

٣٠ ـ اشكالية التحول من ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية الى الملكية الفردية واوضاع العاملين في مصر، مجلة القاهرة، القاهرة، سبتمبر ـ اكتوبر ١٩٩٧. منشورة كذلك في مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الثاني، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩، ص ١٧٩ ـ ٢١٣.

٣١ ـ المنظمة العالمية للتجارة والنظام القانوني في البلدان العربية (الفلسفة الاقتصادية والابعاد القانونية)، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الثالث، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٩،

ص ٢٩٥ ـ ٣٤٤.

٣٢ ـ تصور خاص للمشروع الاقتصادي الصهيوني في المنطقة العربية، رؤية استراتيجية، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق. جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الرابع، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠.

٣٣ ـ منظومة اخلاقيات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، مجلة سطور، القاهرة، ابريل (نيسان) ٢٠٠٠.

مقدمة عامة

موضوع دراستنا هو أحد العلوم الاجتماعية، أي أحد العلوم التي تنشغل بالنشاط الانساني في المجتمع. ذلك هو **علم الاقتصاد السياسي** الذي ينشغل بأحد الانشطة الاجتماعية: بالنشاط الاقتصادي.

لتكوين فكرة سريعة عن النشاط الاقتصادي يمكنك البدء من الرحلة اليومية التي تقطعها منذ الاستيقاظ في الصباح الى أن تصل الى قاعة الدرس، أو محل العمل. فلإعداد نفسك تحتاج الى العديد من الادوات والمواد التي تستخدمها في الاغتسال. ولتناول طعام الإفطار تستعمل أدوات لتجهيزه وتستعمل ادوات اخرى عند تناول الطعام الذي يتكون من مواد غذائية بعضها زراعي وبعضها تم تحويله، كالخضروات والفواكه المعلبة. ثم انك تستعمل بعض الملابس. وفي الطريق الى قاعة الدرس او محل العمل قد تستعمل احدى وسائل المواصلات. ثم انك تصل الى قاعة الدرس او قاعة العمل وتجدها قائمة، ومجهزة بما هو لازم لتلقى العلم او للقيام بالعمل المطلوب. خلال هذه الرحلة تستعمل الكثير من الادوات والمواد وتؤدى لك الخدمات؛ كخدمة

المواصلات وخدمة التعليم.

ابتداء من رحلتك هذه نستطيع ان نتتبع رحلات افراد ومجموعات اخرى في المجتمع، انما رحلات تتمثل في جهود اثمرت الادوات والمواد والخدمات التي استعنت بها. مثلا، تستطيع ان تتصور رحلة الخباز الذي قام بتحويل الدقيق الى خبز. كما تستطيع ان تتصور رحلة الفلاح الذي يمارس سلسلة من العمليات تنتهي بالحصول على كمية من القمح. وابتداء من الحلة التي ترتديها تستطيع أن تتصور رحلات العديد من الافراد والمجموعات التي قامت بتحويل الصوف الى خيوط، بصبغ الخيوط، بتحويلها الى نسيج، بتجهيز هذا النسيج، ثم تحويله أخيراً الى حلة. كل هذه رحلات يومية. ولكنها تثمر ما تقوم انت باستعماله في رحلتك اليومية. هذه الرحلات انما تمثل نشاطات يقوم بها افراد المجتمع لانتاج ما هو لازم لمعيشتهم، وهي تتنوع وتكون في مجموعها **النشاط الاقتصادي**. وهو نشاط، كما نرى، محوره الانتاج وتوزيع الناتج، ليس بالنسبة لك فقط وانما بالنسبة لكل المجتمع، لا في داخله فحسب وانما كذلك في علاقاته بالمجتمعات الاخري المكونة لاجزاء المجتمع العالمي.

هذا النشاط الاقتصادي هو جزء من واقع المجتمع، جزء من حياته مرتبط تمام الارتباط بالاجزاء الأخرى للحياة الاجتماعية. فالفلاح المنتج للقمح (ممارساً بذلك نشاطاً اقتصادياً) هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطاً اجتماعياً في داخل اسرته او في علاقته بالاسر الاخرى؛ هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطاً سياسياً في حالة انشغاله بالقضايا العامة وانتمائه لحزب سياسي؛ هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطاً فنياً (ان كان يستطيع ان يعزف الناي مثلا على شاطئ النهر او الترعة وهو عائد في العشية، او كان ينتمي الى جماعة تهوى

ممارسة فن من الفنون). فالفرد ذاته، وانما في انتمائه الى فئة او طبقة اجتماعية، هو الذي يمارس، جماعياً، مختلف اوجه النشاط الاجتماعي. من هنا كان تشابك النشاطات الاجتماعية وتفاعل كل منها مع النشاطات الاخرى. وهو قول يصدق بصفة خاصة على **النشاط الاقتصادي كاحد النشاطات الاجتماعية.**

هذا النشاط الاقتصادي، الذي يمارسه الانسان عبر المراحل المختلفة لتاريخه الاجتماعي، حاول الانسان، ككائن واعي، ان يكتشف اسراره، ان يعرفه، ان يكون **افكاراً** خاصة به: بطبيعته، بالكيفية التي يسير بها، بنتائجه، بمصير هذه النتائج، وباستمراره من فترة زمنية لاخرى. بمعني آخر، حاول الانسان ان يفهم نشاطه الاقتصادي وان يفسره. في محاولته كشف أسرار النشاط الاقتصادي انما يبذل جهدا آخر يتمثل في **نشاط ذهني**، نشاط فكري، نشاط يبذله اتباعا لسبل معينة، توصله لهدفه، الى **الافكار الاقتصادية**، الى **النظريات الاقتصادية**. هذه النظريات اذا توافرت فيها شروط معينة تكون علمية. ففي اطار المعرفة التي يكتسبها الانسان في شأن نشاطه الاقتصادي نفرق بين **المعرفة العادية** التي يكتسبها من يمارس النشاط عبر تجربته الحياتية اليومية: كالمعرفة التي يكتسبها من يزرع الارض تدريجياً بالنسبة للتربة وخواصها والمناخ وتقلباته عبر السنة وانواع النباتات الممكن زراعتها وموعد زراعة كل منها، واحتياجات كل منها من العمل والمياه والاسمدة، وموعد الحصاد، ونوع الادوات اللازمة في كل مرحلة من مراحل النشاط الاقتصادي، وكيفية استخدامها، وما تتضمنه كل اداة من فن او طريقة لتحقيق الهدف من استخدامها. كل هذه معارف تكتسب من خلال التجربة اليومية، وتكون من قبيل المعرفة العادية، والتي يمكن ان تكون صحيحة او يثبت عدم صحتها. هذه المعرفة العادية تختلف عن **المعرفة العلمية**، التي تنجم عن نشاط متخصص في

اكتساب المعرفة، في نوع من البحث المعرفي، يلزم لتحققه توافر شروط توصلت اليها البشرية فيما يتعلق بهدف الباحث والسبيل الذي يسلكه في بحثه والخطوات الواجب اتباعها لاكتساب المعرفة والتحقق من صحتها وتقديمها للآخرين. **هذه المعرفة العلمية هي شرط لازم لوجود علم من العلوم.** ولكن وجودها ليس بالشرط الكافي. اذ يلزم لوجود العلم ان تتراكم المعرفة العلمية تراكماً كمياً يصل الى نقطة يجعلها كيفياً ممثلة لجسم من المعرفة، يدور حول موضوع محدد، يعطى للانسان حدا أدنى من اليقين الذي يمكنه من التنبؤ المعقول بالحركة المستقبلة للظواهر محل الانشغال المعرفي العلمي. هنا ترقى المعرفة العلمية الى مرتبة **العلم** الذي تتوافر له شروطه الموضوعية والشكلية. والعلم الذي ننشغل به هنا هو علم الاقتصاد السياسي.

ومن الطبيعي ان نبدأ دراستنا للاقتصاد السياسي بتقديمه كعلم، وكعلم اجتماعي، ويكون هذا التقديم بتعريفه وبالتعرف على علاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى، والتعرف على هذا العلم في تكونه التاريخي وفي انشغاله بالاشكال الاجتماعية المختلفة للنشاط الاقتصادي. من هذا التقديم للاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي سنرى انه **لا توجد نظرية اقتصادية تفسر النشاط الاقتصادي لكل المجتمعات ولكل الازمنة،** وذلك لاختلاف الشكل الاجتماعي للنشاط الاقتصادي وقوى الانتاج المستخدمة فيه من مجتمع لاخر، وفي المجتمع الواحد من فترة تاريخية لأخرى.

ومن المسلم به انه اذا كانت المجتمعات السابقة على التنظيم الاجتماعي الذي نعيش فيه حاليا، أي التنظيم الاجتماعي الرأسمالي الذي يرجع في بروزه تاريخياً الى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، اذا كانت هذه المجتمعات

قد عرفت اكتساب بعض المعرفة العلمية في شأن النشاط الاقتصادي، **فان هذه المعرفة لم ترقى الى مرتبة العلم الا مع المجتمع الرأسمالي.** في هذا المجتمع الرأسمالي يعرف النشاط الاقتصادي، في اطاره التنظيمي المحدد الذي يجعل من الدولة الشكل السياسي السائد لتنظيم المجتمعات، وعلى الاخص في شكل الدولة القومية التي تسود حتى تعيش أزمتها في المرحلة الحالية من مراحل التطور الرأسمالي، نقول في هذا المجتمع يعرف النشاط الاقتصادي خصائص تفرده تاريخياً: فهو اقتصاد رأس المال والعمل الأجير، وهو اقتصاد يعم فيه الانتاج بقصد المبادلة، أي للسوق؛ وهو اقتصاد يبرز فيه النشاط الصناعي بسرعة تكراره الهائلة في الزمان وتتجه فيه الأنشطة الاقتصادية الاخرى الى ان تصبح، تحت تأثير استخدام العلم والتكنولوجيا، نوعاً من النشاط الصناعي؛ وهو اقتصاد يبرز للنشاط الاقتصادي فيه مظهره العيني والنقدي وتتسع فيه دائرة استخدام النقود لتشمل كل جنبات الحياة الاقتصادية بل والاجتماعية بصفة عامة؛ وهو اقتصاد توسعي في المكان كمستقر للحياة الاجتماعية يمتد نشاطه نحو تغطية النشاط الاقتصادي العالمي، وهو في توسعه عدواني، وفي عدوانيته ديناميكي؛ وهو اقتصاد له حركته في الزمان بقوانين موضوعية تحكم هذه الحركة وتعطى لشرائح المجتمع وافراده، عبر نمط لتوزيع ثمار النشاط الاقتصادي، شروط حياتهم المادية والثقافية بل ومنظوماتهم الاخلاقية، في التغير المستمر لكل هذا.

في هذا المجتمع الرأسمالي نشطت حركة المعرفة الانسانية بصفة عامة والمعرفة العلمية بصفة خاصة. ونشطت عملية استخدام المعارف العلمية في حل مشكلات الحياة الاجتماعية بجوانبها المختلفة عبر البحث التكنولوجي والتوصل المستمر الى سبل وتقنيات متجددة للاداء الاجتماعي. وفيما يخص النشاط

الاقتصادي، في اطاره الاجتماعي، نشط **الفكر الاقتصادي** بأنواعه المختلفة كنتاج لركب هائل من العاملين في النشاط الاقتصادي والمنشغلين به، وبادارته، من المفكرين الموسوعيين وقد انصب انشغالهم على النشاط الاقتصادي لا بعزله عن بقية الحياة الاجتماعية وانما باعتباره جزءاً لا يتجزأ منها، وكذلك من المفكرين «المتخصصين» أي اؤلئك الذين حصروا انشغالهم ليس فقط بالنشاط الاقتصادي معزولاً عن النشاطات الاجتماعية الاخرى وانما بهذا «النشاط» الاقتصادي كما يتصورونه وكما يتصورون مكانه في النشاط الاجتماعي وكما يتصورون علاقته بجميع دوائر النشاط الاجتماعي. وكان نتاج كل هذا ثروة هائلة من المعرفة الاقتصادية، تخطت الاقتصاد الرأسمالي الممثل للحاضر كجزء من التاريخ، لتغطي الحركة التاريخية التي شملت تنظيمات اقتصادية سابقة وأدت الى الحاضر، والحركة التاريخية المستقبلة التي تشمل احتوائها لبديل تنظيمي للاقتصاد الرأسمالي يحقق ما لم يكن من مهمة التنظيم الرأسمالي تحقيقه تاريخياً خاصة في اتجاه تحسين الحياة الاجتماعية للغالبية من افراد المجتمعات وتطوير هذه الحياة.

في ضوء كل هذا يتحدد مسار انشغالنا الفكري بالنشاط الاقتصادي: فهو يتحدد كمسار للمعرفة العلمية الخاصة بهذا النشاط، وهي تدور حول الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، **وكعلم تبلور وتطور مع نشأة وتطور التنظيم الاقتصادي الرأسمالي:** كاقتصاد مبادلة معممة، كاقتصاد عيني نقدي، كاقتصاد يغلب عليه الطابع الصناعي، وكاقتصاد توسعي على الصعيد العالمي، وكاقتصاد تنظمه الدولة بعملية تاريخية تعرف مراحل متباينة متداخلة من درجات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ويكون من الطبيعي كذلك ان يحتوي مسار انشغالنا الفكري **الكيفية التي تطورت بها المعرفة العلمية**

الاقتصادية، ليس فقط لأن للفكرة تاريخها الذي يتعين دراسته لمعرفة المفهوم الصحيح للفكرة وانما كذلك لان في اكتشاف اسرار عملية مولد الافكار شرط لضمان استمرار عملية خلقها مع التغير المستمر في النشاط الاقتصادي. مسار انشغالنا الفكري هذا هو الذي يحدد لنا الكيفية التي **نقدم** بها المعارف العلمية المكونة لعلم الاقتصاد السياسي:

(١) في مرحلة أولى، يكون من الطبيعي ان نقدم تصورنا لهذا العلم كعلم اجتماعي، وكاجتماعي هو تاريخي، أي له تاريخه كعلم، بموضوعه ومنهجه ومجموعة **النظريات المكونة له: في موضوعه** الذي يتمثل، على نحو مجرد، في صورة الطريقة التاريخية المحددة التي ينتج بها كل مجتمع ما هو لازم لمعيشته المادية والثقافية أو ما يعبر عنه بطريقة الانتاج (أو اسلوب الانتاج)؛ وفي **منهجه** الذي يدور في الواقع حول ما انتجه العقل البشري بالنسبة لما يسمى بمنهج البحث العلمي؛ وفي نظرياته المتمثلة في مجموعات الافكار التي تفسر الظواهر المختلفة المكونة للعملية الاقتصادية، أي لعملية النشاط الاقتصادي كما يمارسه المجتمع، وخاصة المجتمع الرأسمالي، في واقع حياته اليومية. هنا يكون التركيز على الافكار النظرية الخاصة بطبيعة العملية الاقتصادية، بآلية أدائها وقوانين هذا الاداء، وبحركتها في المكان والزمان. وتكون دراستنا لهذه النظريات على مراحل تتحدد وفقا لمدى دائرة الانشغال المعرفي بابعاد هذه العملية. إذ يمكن، بعد التعرف على الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، أن نبدأ في دراسة النظريات المتعلقة بالتنظيم الاقتصادي الرأسمالي على أساس **افتراض عدد من الفروض المؤقتة** التي يقصد بها تسهيل الدراسة في مراحلها الاولى. وتتمثل هذه الفروض في:

● **افتراض** أن النشاط الاقتصادي الذي يقوم في المجتمع ذو طبيعة عينية فقط، أي انه لا يعرف استخدام النقود وان كان يعرفها فانها لا تلعب إلا دوراً حيادياً في أداء هذا النشاط الاقتصادي وحركته عبر الزمن. بمعنى آخر، سنجرد دراستنا في مرحلتها الأولى من الظواهر النقدية، أي انها تخرج من اطارها المشكلات التي تثيرها طبيعة النقود ووظائفها وأثرها على النشاط الاقتصادي وحركته عبر الزمن.

● **افتراض** أن النشاط الاقتصادي يجري في محيط وطني دون ان يدخل في علاقات اقتصادية مع بقية اجزاء المجتمع العالمي. بمعنى آخر، تفترض دراستنا في مرحلتها الأولى ان الاقتصاد الوطني اقتصاد مغلق، أي أنه لا يؤثر في العالم الخارجي ولا يتأثر به. بعبارة ثالثة، ستجرد دراستنا في مرحلتها الأولى من تأثير العلاقات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد الداخلي.

● **افتراض** أن الدولة، رغم وجودها كشكل للتنظيم السياسي للمجتمع الرأسمالي، لا تتدخل في النشاط الاقتصادي. أي ان النشاط الاقتصادي يمارس اساساً بواسطة الافراد والمشروعات والهيئات الخاصة.

الأمر يتعلق بالنسبة لهذه الفروض الثلاثة بحالة **تصور ذهني** لاقتصاد لا يعرف النقود ويوجد في حالة عزلة عن بقية أجزاء المجتمع العالمي ولا تتدخل فيه الدولة في النشاط الاقتصادي. وهو أمر لا يمثل حقيقة الواقع، خاصة مع الانتشار الهائل لاستخدام النقود وتشابك الاقتصاديات الوطنية في داخل الاقتصاد العالمي المعاصر وتعدد مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في كل مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي. ولكنها **حيلة منهجية** يقصد منها

التعرف أولا على طبيعة وأداء العملية الاقتصادية على افتراض غياب النقود وغياب العلاقات الاقتصادية مع الخارج وغياب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في مرحلة أولية، ثم التعرف بعد ذلك، في مرحلة تالية، على اثر ادخال النقود ثم ادخال العلاقات الاقتصادية مع الخارج ثم ادخال دور الدولة في الحياة الاقتصادية، اثر كل ذلك، بالتدريج، على النتائج التي نستخلصها في المرحلة الأولى من مراحل التحليل.

(٢) على أساس هذه الافتراضات الثلاثة (غياب النقود أو حيادها وغياب العلاقات الاقتصادية مع الخارج وغياب تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية) سنقوم بتقديم النظريات المتعلقة بالاقتصاد الرأسمالي. من حيث طبيعته وكيفية ادائه وحركته عبر الزمن وتطوره في المدى الطويل. وتنضم الافكار النظرية المتعلقة بذلك الى المعرفة التي نقدمها في شأن الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي لتكوِّن موضوع **الجزء الأول من مؤلفنا الخاص بمبادئ الاقتصاد السياسي**، ويحتوي الاساسيات من هذه المبادئ.

(٣) وفي مرحلة تالية، نستبعد في دراستنا الافتراض الخاص بغياب النقود، وندرس الظاهرة النقدية والبعد النقدي للنشاط الاقتصادي، خاصة في المجتمع الرأسمالي، لنستكمل معرفتنا المتعلقة بالعملية الاقتصادية **ببعديها العيني والنقدي في تفاعلهما** في أداء العملية الاقتصادية وحركتها عبر الزمن. ويكون ذلك موضوع **الجزء الثاني من مؤلفنا، بعنوان: الاقتصاد النقدي.**

(٤) وفي مرحلة ثالثة، بعد تعرفنا النظري على العملية الاقتصادية التي تتم في داخل المجتمع الواحد من المجتمعات المكونة للمجتمع العالمي، ببعديها العيني

والنقدي، نبدأ في استبعاد الافتراض الخاص بعزلة الاقتصاد الوطني أو بعدم دخوله في علاقات اقتصادية مع الأجزاء الأخرى المكونة للاقتصاد العالمي. وذلك بدراسة الأفكار النظرية المتعلقة بوضع الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وبحركة هذا الاقتصاد العالمي وتطوره، وبنوع وطبيعة ونتائج العلاقات الاقتصادية التي تقوم بيد الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء الاقتصاد العالمي. واثر كل ذلك على مسار الاقتصاد الوطني وما يحققه من مستويات معيشية للشرائح الاجتماعية المختلفة في الداخل. وبهذا نستكمل معرفتنا بالنظرية المتعلقة بالعملية الاقتصادية، ببعديها العيني والنقدي، بمعرفة **البعد الدولي لهذه العملية**. ويكون ذلك موضوع **الجزء الثالث من مؤلفنا، بعنوان: الاقتصاد الدولي.**

(٥) وفي مرحلة رابعة نبدأ في استبعاد الافتراض الخاص بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وذلك بالتعرف عن قرب على دور الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية ومجالات هذا الدور وكيفية قيامها به سواء بأن تقوم بدور في النشاط الاقتصادي العيني أو بأن تقوم بدورها عبر نوع من النشاط الاقتصادي هو **النشاط المالي**، بحصول الدولة على ايرادات (أو موارد) مالية وقيامها بانفاق هذه الموارد على أداء خدمات في الحياة الاجتماعية (كخدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع...). الأمر يتعلق هنا بادخال بعد جديد على دائرة المعرفة النظرية الاقتصادية، هذا البعد يخص النشاط المالي الذي تقوم به الدولة اداءً لدورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ويكون ذلك موضوع **الجزء الرابع من مؤلفنا، بعنوان: الاقتصاد المالي.**

(٦) وفي مرحلة خامسة، وأخيرة، نحاول أن نجمع، في منظومة فكرية واحدة، عملية التكون والتطور التاريخي للفكر المتعلق بالنشاط الاقتصادي في المجتمع، أي **للفكر الاقتصادي**، ولكن مع اختلاف في المساحة التي تعطى للنتاج الفكري للمجتمعات المختلفة، اذ ينصب انشغالنا في المقام الأول، في مجال هذا المؤلف الخاص بمبادئ الاقتصاد السياسي، على الفكر الاقتصادي نتاج التنظيم الاجتماعي الذي شهد مولود وتطور الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، وهو التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، في مراحل تطوره المختلفة. وعليه يأتي تقديمنا للفكر الاقتصادي في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي كأمثلة لما انتجه الذهن البشري من فكر يتعلق بظواهر اقتصادية شهدتها تلك المجتمعات، لنرى على نحو منتظم الفكر الاقتصادي نتاج المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي. ويكون ذلك موضوع **الجزء الخامس من مؤلفنا، بعنوان: تاريخ الفكر الاقتصادي.**

(٧) وعليه نقدم للقارئ مؤلفنا الخاص بمبادئ الاقتصاد السياسي في اجزاء خمسة:

- الجزء الأول، مبادئ الاقتصاد السياسي، الأساسيات.
- الجزء الثاني، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد النقدي.
- الجزء الثالث، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الدولي.
- الجزء الرابع، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد المالي.
- الجزء الخامس، مبادئ الاقتصاد السياسي، تاريخ الفكر الاقتصادي.

لم يبق للانتهاء من هذه المقدمة العامة إلا كلمة في شأن **الطريقة التي**

يمكن اتباعها في دراسة الاقتصاد السياسي. ونقصد هنا الدراسة العلمية الجادة. اذ نحن نوجه ما نقدمه للانسان الذي لا يبخل بجهده ووقته في اكتساب المعرفة، التي هي خير ما يتسلح به الانسان الذي يحرص على أن يسهم ايجابيا في بناء مجتمعه وتطوير حياة الغالبية من افراده. هذه الطريقة تفرضها طبيعة العلم الذي نقوم بدراسته. فهو، شأنه في ذلك شأن كل العلوم، علم تراكمي، بمعنى أنه يبني نفسه على أساس من نفسه: فالافكار التي تتبلور وتتحدد في مرحلة أولى تمثل أساس الافكار التي تتبلور وتتحدد في مرحلة ثانية. وعلى أساس هذه الاخيرة نبني نظريات أخرى. وهكذا. ازاء ذلك لا يكون أمامنا من سبيل إلا استيعاب الموضوعات المختلفة موضوعا بعد موضوع دون تخطي أي من النقاط التي نتعرض لها. إذ لا ينجم عن هذا التخطي إلا الصعوبات، نصادفها عندما نحاول في مرحلة ثالثة دراسة موضوع يرتكز على الموضوع الذي تخطيناه. يتعين اذن أن نستوعب كل فكرة نتعرض لها، مع رجاء مراعاة ذلك على مدى الاجزاء المختلفة المكونة لمؤلفنا هذا.

ولكي يمكن أن نستوعب لا بد أن نحاول دائما فهم كل فكرة، لا أن نحفظها عن ظهر قلب. إذ فيما عدا المصطلحات الفنية يمثل الحفظ عن ظهر قلب اقصر سبيل الى التهلكة في دراسة علم كعلم الاقتصاد السياسي. ولفهم الافكار لا بد من دراستها نقطة بنقطة. وقراءة كتاب في الاقتصاد السياسي كما نقرأ رواية أدبية لا بد أن تؤدي بنا الى حصيلة معرفية محدودة.

والدراسة لا تعني دراسة ما يرد بهذا الكتاب، أو بغيره، فحسب. بل لا بد من القراءة والاطلاع والقيام ببعض عمل البحث. وهنا يلزم لمن يريد أن تكون معرفته الاقتصادية معقولة ألا يقتصر على المراجع العربية، رغم ثراء

الادب الاقتصادي العربي، وانما عليه أن يرجع الى المراجع الاجنبية، خاصة بالنسبة لكتابات كبار المفكرين الذين ساهموا في عملية ميلاد وتطور علم الاقتصاد السياسي. لتسهيل ذلك جزئيا حرصنا على أن نعطي للمصطلحات الاقتصادية مقابلها باللغتين الانجليزية والفرنسية وأن نلحق بالكتاب قائمة بالمراجع مقسمة الى أجزاء.

على أن هدف الدراسة يتعين ألا يقتصر على مجرد الاستيعاب البسيط، بل يجب أن يتعداه الى **الاستيعاب الناقد، الناقد للمنهج وللافكار**. وللتوصل الى هذا الاستيعاب الناقد لا بد أن يكون لنا منهجاً ناقداً يدفع بروحنا الى أن تكون دائما ناقدة ويحمينا من وثنية الفكر أيا كان مصدره.

في دراستنا هذه نستخدم في التحليل الاقتصادي بعض الادوات الفكرية التي تبلورت في مجال فروع أخرى للمعرفة. إذ نستخدم أدوات رياضية واحصائية كما نستخدم أفكار تبلورت في فروع أخرى للعلوم الاجتماعية (كعلم السكان وعلم الاجتماع وعلم التاريخ، وعلم الجغرافيا). بل أن بعض المصطلحات الاقتصادية بدأت بلورتها في بعض العلوم الطبيعية. الأمر الذي يستوجب أن نوسع من افقنا بالرجوع الى المعاجم المتخصصة والموسوعات المعرفية كلما تعلق الامر بأحد هذه الافكار. وبخصوص الأدوات الرياضية نسارع بالقول بأن دراسة الاقتصاد السياسي لا تستلزم ممن يقوم بها أن يكون متخصصا في الرياضيات. فأكثر فروع المعرفة الاقتصادية استخداما للادوات الرياضية لا يتطلب معرفة رياضية تزيد على تلك التي يتحصل عليها من يتم دراسته الثانوية. ويكفي لفهم الافكار الواردة في دراستنا هذه أن تكون لدينا معرفة بعدد من الادوات الرياضية: فكرة الدالة والعلاقات الدالية،

والمعادلات الآنية والتعبير البياني عنها، المماس والمشتقة والتعبير البياني عنها، المصفوفات. كما يلزم أن نكون على دراية باللغة الاحصائية العادية. وكلها أدوات يمكن للقارئ ان يسلح نفسه بها بجهده الفردي دون كثير عناء.

محمد دويدار

ايكنجي مريوط - الاسكندرية

سبتمبر ٢٠٠٠

الجزء الأول

الأساسيات

تصدير الجزء الأول

يتمثل المحور الفكري لهذا المؤلف في ان علم الاقتصاد السياسي هو علم طرق الانتاج او أساليب الانتاج التي تبلور الكيفية التي يقوم بها المجتمع، في اشكاله التاريخية المختلفة، بانتاج وتوزيع ما هو لازم لاشباع حاجات أفراد المجتمع المادية والثقافية في تطورها المستمر، أي انتاج وتوزيع ما هو لازم لاعاشة أفراد المجتمع بمستويات معيشة متجددة ومتطورة. وعليه تنشغل النظريات المكونة لهذا العلم بطرق الانتاج المختلفة التي عرفها تطور المجتمع الانساني. يهمنا منها بصفة خاصة طريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية.

واذا كان الانشغال بطريقة الانتاج الرأسمالية يفرض نفسه أولاً بحكم انه في خضم طريقة الانتاج هذه ولد الاقتصاد السياسي كعلم وبدأ عملية تطوره مع تطور المجتمع الرأسمالي بل ومع محاولات أجزاء من هذا المجتمع للبحث عن بديل تنظيمي أي عن تنظيم اجتماعي بديل للرأسمالية. كما أن هذا الانشغال يفرض نفسه ثانياً بحكم الواقع الذي نعيشه في جزء متخلف (بالمعنى

العلمي لا الاخلاقي لمصطلح التخلف) من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فان اللحظة التاريخية التي تعيشها بعض المجتمعات التي شهدت، منذ الحرب العالمية الأولى، بعض محاولات الانتقال للمجتمع الاشتراكي، كلحظة في عملية البحث التاريخي عن البديل الأرقى للتكوين الاجتماعي الرأسمالي، نقول ان هذه اللحظة تستلزم ان يتصدر الجزء الأول من مؤلفنا في «مبادئ الاقتصاديات السياسي» كلمة في شأن الدراسة العلمية لهذه المحاولات التاريخية ولفكرة طريقة الانتاج الاشتراكية.

فاذا ما تعلق الأمر بطرق اعاشة المجتمع مادياً تكون العبرة في التقييم التاريخي لكل طريقة من طرق الانتاج بالشوط الذي قطعته في تطوير قدرات الانسان على اشباع حاجاته في تطورها الاجتماعي. هذا التطوير يتحقق **فنياً** بما يخلق من قوى انتاج بشرية ومادية، **وتنظيمياً**، بامكانية استخدام هذه القوى أحسن استخدام وتوزيع ناتج استخدامها على نحو يحقق أعلى اشباع لغالبية أفراد المجتمع، ان لم يكن لكلهم، من خلال ضمانها لهم **لفرص العمل المنتج بالشروط التي توفر انسانية العمل وتجعل منه المحقق للذاتية الاجتماعية للفرد.**

وبإعمال هذا المعيار يبين من تاريخ طريقة الانتاج الرأسمالية، الذي غطى حتى الآن ما يزيد على ستة قرون، أن مسارها التاريخي ينتهي بها الى أن تكون، بعد مرحلة صاعدة من تاريخها، مبددة لجزء متزايد من قوى الانتاج التي يمكن خلقها ابتداءً من المستوى الذي وصلت اليه **بالفعل** المعرفة العلمية والتكنولوجية في المجتمع الرأسمالي. وتتبدى مظاهر هذا التبديد في بطالة (بانواعها المختلفة)، بل واستبعاد اجتماعي، لجزء متزايد من القوة العاملة، في

الطاقة المادية المعطلة في الوحدات الانتاجية، في القوى الانتاجية التي تستخدم في انتاج مواد ضارة اجتماعياً (كالمخدرات)، في الموارد التي تخصص للصراعات المسلحة التي تغذي إرباحية الكثير من المشروعات الفردية والعامة، في القوى الانتاجية التي تخطط للجريمة المنظمة دولياً وتنفيذها في نشاطات لا تحقق للمجتمع الانساني إلاً خسائر مادية ومعنوية، في انتهاك البيئة بأوسع مفهوم لها، وفي الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي في داخل المجتمعات وبين البلدان المكونة للمجتمع الدولي، وهو استقطاب يرتكز على تزايد سوء توزيع الثروة الاقتصادية ويولد من ثم سوء توزيع الدخل المتولد عن النشاط الاقتصادي. ويتبلور هذا الاستقطاب في القضاء، التدريجي احياناً والعنيف احياناً اخرى، على الطبقة المتوسطة في مختلف انحاء المجتمع العالمي، وفي التسويء النسبي لاوضاع القوى الاجتماعية التي يضمها «عالم العمل» في مواجهة «عالم رأس المال».

وفي خضم هذا التناقض بين الامكانيات الانتاجية (بشرياً ومادياً وتقنياً) التي خلقتها طريقة الانتاج الرأسمالية وبين محدودية قدرتها التنظيمية على استخدام أرشد لهذه الامكانيات يحول دون صور التبديد هذه، في هذا الخضم تبرز المشكلات الاقتصادية للغالبية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ومعها إمكانية احتمالية لحلها على نحو أفضل، من حيث ضمان المساهمة في العملية الانتاجية ومن حيث تحقيق مستوى معيشة مادية وثقافية أرقى استخداماً للقائم فعلاً من قوى إنتاجية. أما المشكلات الاقتصادية للغالبية في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي فما زالت دون حل، بل وتتفاقم في حدتها يوماً بعد يوم، عبر صراعات مريرة تعزز الانانية الفردية وتقوي من نظم القيم السلعية تتمحور حولها منظومة لأخلاقيات النظام الاقتصادي الرأسمالي

المعاصر تثير تساؤلاً في شأن ما يمكن أن تمثله من لاأخلاقيات انسانية وتتطيح في هدايتها للممارسة الاجتماعية اليومية بمقومات التماسك الاجتماعي.

وعليه، وإزاء ما يتضمنه ذلك من معنى خاص لتعمق الأزمة العامة لطريقة الانتاج الرأسمالية، تكون مسألة البديل لطريقة الانتاج هذه مطروحة تاريخياً الان، ومطروحة في اتجاه يقوم على جماعية من التنظيم تمكن من استخدام أحسن للقوى الانتاجية المتاحة وتوزيع أعدل لناتج استعمالها مما يطلق المجال لتطور قوى الانتاج بمعدلات تفوق تلك التي لم تعد طريقة الانتاج الرأسمالية بقادرة على تخطيها. وذلك بقصد تحقيق الانتعاش الاجتماعي لشخصية الفرد وتمتع كافة أفراد المجتمع بحرية تقضي على الحاجة وتتبلور في المشاركة الجماعية الحقيقية في إدارة شؤون المجتمع.

من ناحية أخرى، وعلى صعيد المعرفة العلمية، يعتبر ما يحدث في مجتمعات روسيا وغيرها من بلدان وسط آسيا وشرق أوروبا جزءاً من الحركة التاريخية للمجتمع الانساني تلزم دراسته دراسة ناقدة للتعرف على الطبيعة الحقيقية لمحاولات التغيير التي تمت في هذا الجزء من المجتمع العالمي في الفترة منذ الحرب العالمية الأولى (بل والفترات السابقة عليها في إطار تطور الانتاج الرأسمالية على الصعيد العالمي)، وعلى التغييرات التي تمت بالفعل في جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة، وعلى الأخص الجوانب الاقتصادية، في تفاعلها الجدلي مع الجوانب الاخرى (وبالذات الجانب السياسي)، وكذلك على نوع القوى الاجتماعية التي حققت هذه التغييرات والقوى التي أنتجتها هذه التغييرات ومكان قوى المنتجين المباشرين في هذه التغيرات طوال هذه الفترة (وعلى الأخص دورهم في الحياة السياسية). وللتعرف أيضاً على ما حققته هذه التغييرات من

«إنجازات» في اتجاه تطور قوى الانتاج في هذه المجتمعات وأثر هذا التطور على حركة المجتمع المستقبلية التي تخضع بدرجة أكبر، لفترة غير قصيرة قادمة، لقوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وهي قوانين تتضمن الصراع من أجل تغيير هذا الاقتصاد. وهو صراع يأخذ مكانه في عملية اجتماعية لا زالت تدور ولا زالت نتائجها النهائية لم تحسم بعد، في ظل تأثيرها الذي يفرض نفسه اليوم على بقية أجزاء الاقتصاد العالمي. من هنا يكون من المتعين علينا أن نحاول التعرف على تجارب هذه المجتمعات خلال الفترة منذ الحرب العالمية الأولى، عن طريق أخذها كموضوع للبحث والدراسة. على أن يتم ذلك **بمنهج علمي ناقد.** خاصة وقد كنا شخصياً منذ بداية الستينات من أصحاب النظرة الناقدة لما كان، وما يزال، يجري في هذه المجتمعات، وما اذا كان يمثل محاولة لبناء المجتمع الاشتراكي أم محاولة لتحقيق شروط الانتقال نحو الاشتراكية من خلال عملية صراعية تتحدد نتائجها بما يحدث ليس فقط في هذه المجتمعات، على الأخص على مستوى الصراع السياسي حول الدولة، وإنما كذلك بما يجري في كل أجزاء المجتمع العالمي.

فاذا كانت قضية البديل لطريقة الانتاج الرأسمالية مطروحة تاريخياً، وبحدة أكبر في إطار الأزمة الهيكلية الحالية التي تسود الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ بداية السبعينات(١)، بصفة عامة، واقتصاديات المجتمعات المتخلفة،

---

(١) انظر في ذلك، للمؤلف، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨١.

(٢) انظر بالنسبة للاقتصاد المصري، للمؤلف، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٠، وكذلك، الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ١٩٥٠ - ١٩٨٠، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٢.

بصفة خاصة[٢]، وكما بلورتها الأزمة في اقتصاديات شرق وجنوب آسيا بصفة أخص[١]، وكان من اللازم دراسة ما تم في مجتمعات روسيا وشرق أوروبا دراسة ناقدة، فإن مسألة البديل الجماعي للتنظيم الاجتماعي الرأسمالي للنشاط الاقتصادي، ما زالت مطروحة، وبحدة أكبر، رغم الانتكاس في بعض محاولات تحقيق شروط الانتقال نحو الاشتراكية، الأمر الذي يستلزم تعميق الدراسة **الناقدة** لفكرة طريقة الانتاج الاشتراكية.

عليه نقدم أساسيات مبادئ الاقتصاد السياسي في اقسام ثلاثة:

القسم الأول: الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي.

القسم الثاني: الاقتصاد السياسي والرأسمالية.

القسم الثالث: الاقتصاد السياسي والاشتراكية.

---

(١) انظر في ذلك، للمؤلف، تجارب النمو في جنوب شرق اسيا بين الحقيقة العلمية والايديولوجية الاقتصادية، محاضرة القيت في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، مايو ١٩٩٦، وقد انتهينا فيها الى ما تتضمنه هياكل هذه الاقتصاديات من إمكانية الازمة، إمكانية ما فتئت ان تحولت الى واقع منذ نهاية ١٩٩٦ وفرضت نفسها في ربيع ١٩٩٧ وما زالت تتعمق حتى يومنا هذا.

القسم الأول

الاقتصاد السياسي علم إجتماعي *

* لضمان استيعاب هذا القسم الأول نوصي القارئ بقراءته مرتين، مرة في البداية ومرة عن الإنتهاء من قراءة الكتاب بأكمله. فاذا ما عمل القارئ بهذه الوصية تمكن من التوصل الى الأسباب التي دفعتنا لأن نقترح عليه مثل هذا السبيل.

تمهيد

يتحدد كل علم بموضوعه[1] ومنهجه[2] في تفاعلهما العضوي. وتحديد معالم هذا المنهج وذلك الموضوع انما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم محل الاهتمام: فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه ويأخذ محتواه (أي الافكار المستخلصة) شكل الصياغة العلمية.

والاقتصاد السياسي، محل اهتمامنا، لا يمثل استثناءاً على ذلك، فهو في حالته الراهنة أي في وقت دراستنا هذه، علم من العلوم الاجتماعية. وحالته الراهنة هذه تمثل نتيجة عملية تاريخية تكون في خلالها موضوع ومنهج العلم ومجموعة الأفكار، أي النظريات، المكونة له.

لكي نتعرف على هذا العلم لا يكفي اذن أن نعرفه بالحالة التي يوجد عليها اليوم. بل يلزم أن نتتبع العملية التاريخية لميلاده وتطوره. من هذا التتبع نجد أن الاقتصاد السياسي كعلم انما ينشغل بالطرق المختلفة، أي الاشكال

---

(١) Object; Object.

(٢) Method; Méthode.

الاجتماعية المختلفة، لانتاج وتوزيع ما يلزم لمعيشة أفراد المجتمع مادياً وثقافياً، أو ما يسمى اصطلاحاً بطرق الانتاج[1].

وعليه نقدم هذا القسم الأول الذي يهدف الى التعريف بالاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، في أبواب ثلاثة:

- في باب أول نبين طبيعة المعرفة محل دراستنا. ويكون ذلك بتعريف الاقتصاد السياسي كعلم بالحالة التي يوجد عليها في يومنا هذا.
- في باب ثان نعطي موجزاً لتاريخ الاقتصاد السياسي، أي لتاريخ عملية تكون وتطور المعرفة محل دراستنا. اذ لكي ينضبط فهمنا لحاضر هذه المعرفة يتعين أن يمتد اهتمامنا ليغطي نشأتها وتطورها في الماضي.
- وفي الباب الثالث ننتهي الى أن الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي هو في الواقع علم طرق الانتاج، أي علم الأشكال الاجتماعية التاريخية للانتاج والتوزيع.

---

(١) Modes of production.

الباب الأول

الاقتصاد السياسي كعلم

يوجد الأصل اللغوي لاصطلاح «الاقتصاد السياسي» Political economy; Économie Politique في الكلمات الاغريقية "Oikos", “politikos”, “nomos” ، التي تعني على التوالي «منزل»، «قانون» و«اجتماعي».

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح، أي كلمتي «أقتصاد» و«سياسي» في الاستعمال دفعة واحدة. فاصطلاح «الاقتصاد» يأتينا من أرسطوطاليس، الذي قصد باستعماله «علم قوانين الاقتصاد المنزلي» أو «قوانين الذمة المالية المنزلية». ولم يستعمل اصطلاح «الاقتصاد السياسي» الا في بداية القرن السابع عشر، وهو ما تحقق في فرنسا على يد أنطوان دي مونكريتان الذي نشر في عام ١٦١٥ كتاباً بعنوان «مطول في الاقتصاد السياسي»[1] قاصداً بصفة

(١) والواقع ان ذلك يمثل الفضل الوحيد لانطوان دي مونكريتان Antoyne de Montchrétien (اقتصادي فرنسي، ١٥٧٥ - ١٦٢١). اما عن كتابه فان شومبيتر يصفه بأنه «حقير الشأن.. وفاقد لكل اصالة» ص ١٦٨ من كتابه History of Economic Analysis .

«السياسي» أن الأمر يتعلق «بقوانين اقتصاد الدولة»[1].

وتبع ذلك انتشار استعمال الاصطلاح «الاقتصاد السياسي» للتعبير عن فرع للمعرفة النظرية لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور. هذا الفرع هو الذي يسمونه حاليا في العالم الانجلوسكسوني «الاقتصاد»[2] Economics .

---

(١) اما في انجلترا فقد بدأ اصطلاح «الاقتصاد السياسي» تحت التأثير الفرنسي. فقد استعمل W. Petty (١٦٢٣ ـ ١٦٨٧) هذا الاصطلاح وان لم يكن قد عنون به أيا من كتبه. في معرض الكلام عن مصدر القيمة يقول بتي أن «هذا ينتهي بي الى النظر في أهم مسألة في **الاقتصاد السياسي**، اي مسألة اقامة معادلة او مساواة بين الارض والعمل». انظر ذلك في كتابه Political Anatomy of Irland ص ٢٠٤. وكان جيمس ستيورات James Stewart أول من استخدم الاصطلاح في انجلترا في عنونة كتابه الذي ظهر في عام ١٧٦٧ بعنوان «بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي». انظر شومبيتر، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١٧٦. واستعمل كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) نفس الاصطلاح في كتاباته، ويستعمله الاقتصاديون الماركسيون الى الآن. انظر على سبيل المثال:

M. Dobb, Political Economy and Capitalism, Boutledge and K. Paul, London, 1940.

(٢) منذ ان عنّون الفريد مارشال Alfred Marshall (وهو اقتصادي اكاديمي انجليزي، ١٨٤٣ ـ ١٩٢٤) كتابا اصدره في ١٨٩٠ بمبادئ الاقتصاد Principles of Economics، بدا اصطلاح «الاقتصاد» Economics ينتشر في البلدان الانجلوسكسونية ليحل محل اصطلاح الاقتصاد السياسي الذي ظل يستعمل حتى وليام استانلي جيفونس W.S. Jevons (اقتصادي انجليزي، ١٨٣٥ ـ ١٨٨٢) الذي عنون كتابه الذي نشر في ١٨٧١ بنظرية الاقتصاد السياسي The Theory of Political Economy. انظر شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٢١ ـ ٢٢، وكذلك أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، ص ١٥ ـ ١٦.

الآن وبعد ما يزيد على نصف قرن بدأ هذا الاصطلاح L'Economique في الانتشار في فرنسا. ويرى روبرتسون D.H. Robertson (وهو اقتصادي اكاديمي انجليزي معاصر) ان الاصطلاح الجديد Economics يأتينا بشيئين جديدين:

ـ ان النهاية ics تشير ان دراستنا تأمل ان تكون علما مثل الطبيعة Physics، والديناميكا Dynamics... الخ.

ـ ان عدم استعمال صفة «السياسي» Political، توضح لنا اننا نهتم في النهاية بالفرد وليس بالدولة. انظر ص ١٦ من الجزء الاول من «محاضرات في المبادئ الاقتصادية» Lectures on Economic=

هذا فيما يتعلق بالأصل اللغوي لاصطلاح «الاقتصاد السياسي»، فماذا عن تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية الابستمولوجية(١)؟ من وجهة النظر

=Principles . سنرى ان موضوع علم الاقتصاد السياسي يتعلق بكل انشاط اقتصادي للمجتمع، سواء أكان نشاطا فرديا ام عاما. والواقع ان اي فرع من فروع المعرفة يكتسب الصبغة العلمية لا بما نريده له ولا بما يوضع في نهاية الاصطلاح المعبر عنه، وانما هو يكتسب هذه الصبغة بعلمية المنهج الذي يستخدم في استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر محل الاهتمام.

(١) يرجع ادخال اصطلاح الابستمولوجيا Epistemology; Epistemologie الى الفيلسوف الاسكتلندي J.F. Ferrier في كتابه Institutes Metaphysics (١٨٥٤)، حيث قسم الفلسفة الى:

- الاونتولوجي Ontology (او الفلسفة الاولى عند ارسطو طاليس) قاصدا بها فلسفة الوجود بصفة عامة (يرجع استخدام اصطلاح Ontology الى الفيلسوف الالماني Rudolf Goclenius، ١٦١٣).

- والابستمولوجيا، او نظرية المعرفة، الخاصة بقدرة الانسان على معرفة الواقع، وبمصادر ومناهج واشكال هذه المعرفة. في هذا التقسيم نتمثل نقطة البدء لنظرية المعرفة (الابستمولوجيا) في الموقف الذي يتخذه الباحث من القضية الاساسية في الفلسفة، اي قضية العلاقة بين الوعي والوجود، بين الفكر والمادة، اولا فيما يتعلق بأولوية احدهما على الاخر، وثانيا بالنسبة لكيفية ربط معرفة الكون بالكون نفسه.

يتضح من هذا التقسيم ان اصطلاح الابستمولوجيا يرادف اصطلاح «نظرية المعرفة». وهو ما ظل سائدا في الفكر الانجليزي.

اما في الفكر الفرنسي، حيث لم يستخدم الاصطلاح الا في مرحلة لاحقة، فالاتجاه السائد هو نحو التمييز بين اصطلاح (الابستمولوجيا) الذي يقصد به اعطاء «**فلسفة العلوم**» معنى اكثر انضباطا، وبين «**نظرية المعرفة**». فلفلسفة العلوم موضوع اساسي: متى تصبح المعرفة والنظرية علماً اي البحث في شروط نشأة العلوم وتطورها. والابستمولوجيا يعبر بها عن فلسفة العلوم هذه وانما بمعنى اكثر انضباطا، فلا يقصد بها الدراسة القاصرة على المناهج العلمية، ولا تلك التي لا تعدو الدراسة التركيبية للقوانين العلمية، وانما الدراسة **الناقدة** لمبادئ وافتراضات ونتائج العلم المختلفة، دراسة تهدف الى تحديد اصلها المنطقي وقيمتها واهميتها الموضوعية (عليه يكون موضوع الابستمولوجيا هو المعرفة النظرية المكونة لمختلف العلوم بمختلف موضوعاتها).

اما نظرية المعرفة فهي دراسة للعلاقة بين من يستخلص المعرفة the subject; le sujet وموضوع المعرفة the object; l'object، العلاقة بينهما في عملية استخلاص المعرفة مما يمكننا من التعرف على طبيعة المعرفة الانسانية، على ميكانزم استخلاصها، وعلى اهميتها وحدودها. على هذا النحو يتم التمييز بين الابستمولوجيا ونظرية المعرفة وتمثل الاولى بالنسبة للثانية المقدمة والمساعد الذي لا غنى عنهما حيث انها تدرس المعرفة دراسة تفصيلية وبعد ان يتم استخلاصها a posteriori انظر في ذلك: =

هذه يمكن تعريف الاقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، اي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بوساطة الاشياء المادية والخدمات. وهي العلاقات التي تتعلق بانتاج وتوزيع الاشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع، اي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية والثقافية[١] .

لكي يكتمل تعريفنا هذا، ومن ثم يصبح اكثر وضوحا، يتعين علينا:

- اولا، ان نحدد موضوع الاقتصاد السياسي، اي مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تمثل المعرفة المتعلقة بها موضوع البحث الاقتصادي.

- A. Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie. P.U.F.= 1062, p. 293 - 294.

- G. Bachelard, La formation de l'esprit scientifique, Librairie Philosophique J. Vrin, paris, 1967.

- P. Bourdieu et autres, le Métier de sociologue, livre, 1, Mouton & Bordas, Paris, 1969, p. 25 - 31.

- M. Rosenthal & P. Yudin (eds.), A Dictionary of Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1967, p. 144.

(١) يعرف الفريد مارشال الاقتصاد بأنه «دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية». فهو «يفحص ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهة». ص ١ من كتابه «مبادئ الاقتصاد». ولا يجد روبرتسون هذا التعريف منضبطا وان كان يلقي الضوء على اننا نهتم بالانسان، ونهتم به فيما يتعلق بالبعض فقط من العديد من المشكلات التي يواجهها. انظر مرجعه السابق الاشارة اليه، ص ١٧.

اما وفقا لتعريف: L. Robbins, An Essay on the Nature & Significance of Economics Science p. 15. «فالاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة»» وهذا التعريف يتصور الاقتصاد السياسي كعلم يهتم بالعلاقات بين الانسان والاشياء وليس بالعلاقات الاجتماعية». انظر: P. Sweezy, The Theory of Capitalist Development, p. 3.

- ان نبرز ثانيا المناهج المستخدمة في اكتساب المعرفة، اي الطرق المحددة التي تتبع بانتظام للوصول الى أهداف البحث الاقتصادي[1].

- وان نبين ثالثا علاقة الاقتصاد السياسي بغيره من العلوم الاجتماعية.

وهو ما سنقوم به تباعاً في الفصول الثلاثة المكونة لهذا الباب.

(١) الفصل بين الموضوع والمنهج لا يبرره الا عدم امكانية تقديم الاثنين معا وفي نفس الوقت. فالواقع انهما لا ينفصلان، كما سنرى بعد دراسة كل منهما.

الفصل الأول

موضوع الاقتصاد السياسي

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع، اي النشاط الخاص بانتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع. هذا النشاط يتبدى في شكل علاقة مزدوجة: علاقة بين الانسان والطبيعة،وعلاقة بين الانسان والانسان. لنري هذه العلاقة المزدوجة بشيء من التفصيل.

أولاً: عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والطبيعة:

من أميز ما يفرق الانسان عن غيره من الكائنات انه كائن يجد نفسه في موقف مواجهة للطبيعة. فالكائنات الاخرى تمثل جزءاً من الطبيعة مستكينة لها تعيش على ما تعطيه وتنقرض ان لم تعطها واذا ما فشلت في ان تكيف نفسها وفقا للظروف الطبيعية في تغيرها المستمر. اما الانسان **فكائن مضاد للطبيعة**(١) لا يستكين لها ولا يعتمد عليها بلا تفاعل من جانبه.

---

(١) Opposed to Nature; opposé à la Nature.

والانسان ككائن مضاد للطبيعة له **حاجات**[1] لا يمكن اشباعها من ذاته، وانما لكي يتم ذلك يتعين عليه ان يتوجه الى الطبيعة. للانسان حاجات تدفعه الى الحركة في عالمه الخارجي لاشباعها. فهي حاجات موجِهة تمثل في الانسان اصل كل حركة او ديناميزم.

لاشباع هذه الحاجات يضطر الانسان الى بذل **جهده**، قواه، في سبيل الحصول من الطبيعة ـ بحالتها الطبيعية او بعد تحويلها ـ على ما يشبع حاجاته، ما يحفظ وجوده. فدوره في مواجهة الطبيعة ليس سلبيا ان هي اعطته عاش وان بخلت عليه مات، بل هو يبذل جهداً مستمراً يقصد منه السيطرة على قوى الطبيعة وجعلها اكثر ملاءمة لحياته[2].

المجهود الذي يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الاخرى في انه **مجهود واع. اي عمل**. فالانسان كائن مفكر. فهو يعي تضاده مع الطبيعة، تضاد يتبلور عند العمل. اذ هو لا يأخذها كما هي وانما يعمل عليها ليجعل منها المشبع لحاجاته. وهو واع عندما يقوم ببذل جهده، بعمله، اذ هو يتصور مقدما النتيجة التي سيوصله اليها جهده والكيفية التي يبذل بها هذا الجهد. فهو يدرك مقدما غايته من بذل الجهد، ويتبع لتحقيق هذه الغاية الوسيلة المناسبة. فالعنكبوت مثلا ينسج نسيجا قد يعجز أمهر نساج عن ان يقوم بمثله. وانما الفرق بين مجهود العنكبوت ومجهود النساج يتمثل

---

(١) Wants; besoins الحاجة اقتصاديا هو شعور بحرمان ووعي بوسيلة القضاء عليه وسعي لتحقيق هذه الوسيلة.

(٢) هذا القول يستبعد الحاجات التي تمدنا الطبيعة مباشرة بوسائل اشباعها دون انّ يستلزم الامر بذل جهد انساني، كالهواء اللازم للتنفس مثلا. وسائل اشباع هذه الحاجات لا يهتم بها الاقتصاد السياسي اذ هي ليست موضوعا لجهد انساني.

في ان الاول يبذل جهده على نحو غريزي دون وعي، اي دون اي تصور مقدم لما هو مقدم عليه. اما النساج فيتصور مقدما النتيجة التي يراد الوصول اليها: عدد معين من امتار نسيج معين، له متانة معينة ولون معين، الى آخر ما يحدد مواصفاته. ثم هو بعد ذلك يتبع الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه النتيجة. بذل جهده في ظل شروط معينة من الانتاج استخداما لفن انتاجي معين (عن طريق استخدام النول اليدوي او النول الآلي مثلا). كذلك الشخص المقدم على بناء منزل له، فهو يتصور مقدماً الكيفية التي سيكون عليها المنزل: كيفية تقسيم المساحة الى غرف، عدد الغرف، مساحة كل غرفة، الكيفية التي تتوفر بها الاضاءة والتهوية لكل غرفة، كيفية اتصال الغرف بعضها ببعض، عدد طبقات المنزل، الى غير ذلك. هذا التصور المقدم لنتيجة نشاط البناء الذي سيقوم به قد يسجل على ورق في صورة رسم للمنزل المراد بناؤه. فاذا ما تحدد الهدف بحث الانسان عن الوسيلة او مجموعة الوسائل اللازم اتباعها لبناء المنزل(١).

فالانسان اذن لاشباع حاجاته الموجِهة - للابقاء على كيانه ووجوده، في تطورهما - مضطر الى ان يقوم بعمل، موضوعه الطبيعة - بمختلف صورها - ليستخلص منها مايشبع هذه الحاجات. اي ينتج المواد اللازمة لبقائه. وهو على هذا النحو يتميز عن الكائنات الاخرى بأنه الكائن الوحيد الذي يقوم **بانتاج** ما هو لازم لاشباع حاجاته. وهو لا يقوم بذلك مرة واحدة او مرات

---

(١) هذه الخصيصة التي يتميز بها عمل الانسان كمجهود واع يتعين ان نستبقيها في ذاكرتنا اذ ستمثل نقطة البدء في تحديد مفهوم التخطيط على أساس ان الخطة هي عبارة عن تحديد هدف يراد تحقيقه في فترة معينة مستقبلة ثم تحديد الوسيلة او مجموعة الوسائل المحققة لهذا الهدف. في هذا المعنى يقول ارسطو طاليس ان «الانسان حيوان مخطط» "Man is a planning animal".

تعد وانما بصفة مستمرة متكررة، فالأمر يتعلق اذا **بعملية انتاج** مستمرة عبر الزمن[١].

عندما لا تكفي اعضاؤه وقواه الاولية لاشباع حاجاته المتطورة يستخدم الانسان ما يعتبر امتدادا لاعضائه[٢]، يقوم باستخدام بعض الاشياء من الطبيعة ـ اولا كما هي وبعد تحويلها في مرحلة تالية ـ كامتداد وتمكين لقواه واطرافه الاصلية. كما اذا استخدم الانسان عصا كامتداد لذراعه ليتمكن من اقتطاف بعض ثمار الاشجار اللازمة لاشباع حاجته الى الطعام. وفي مرحلة ثانية يتوصل الانسان الى انتاج اشياء تمكنه من انتاج ما يعد امتدادا لقواه واعضائه، اي ادوات[٣]. كقيامه بانتاج اداة حادة يستخدمها في قطع بعض فروع الشجر لتهذيبها واستخدامها كامتداد لذراعه للحصول على ثمار الاشجار. تلك هي **ادوات العمل** (التي تزداد تنوعا وتعقدا مع تعدد وتطور النشاط الانتاجي للانسان) ينتجها الانسان من الطبيعة لتكمل وتزيد من قواه. فكأنه جعل من الطبيعة بعض قواه. عن طريق استخدامه لهذه الادوات يزيد عمله اتقانا وتزيد سيطرته على قوى الطبيعة. وهو ما يتحقق كذلك بزيادة معرفته لاسرار هذه القوى.

فجوهر عملية الانتاج اذن هو علاقته بين الاسنان والطبيعة، **عمل** الانسان

---

(١) Production process; processus de production.

(٢) Implements.

(٣) tools: a tool is an implement for making implements.

ومن هنا جاء تعريف بعض المفكرين للانسان كحيوان يصنع الادوات: "Man is a tool - making animal" وهو التعريف الذي اعطاه المفكر الامريكي B. Franklin، ١٧٠٦ ـ ١٧٩٠.

لتحويل قوى الطبيعة الى ما يمكنه من اشباع حاجاته، **يتم** ذلك باستخدام الانسان ـ في اثناء بذله لمجهوده ـ لادوات عمل من صنعه في سبيل تحويل الاشياء **موضوع العمل** الى منتجات صالحة لاشباع حاجاته. **هذه العملية هي عملية تفاعل نشط ذو تاثير متبادل بين الانسان والطبيعة.** عن طريق عمله يحوِّل الانسان قوى الطبيعة، يخضعها لسيطرته فيجعلها اقل بدائية (طبيعية) واكثر انسانية. في نفس الوقت هو يخلق منها ادوات لانتاجه، ادوات لعمله، عن طريقها يزيد اتقان عمله، اتقان مجهوده الواعي. فكأنه خلق بذلك من الطبيعة شيئاً منه هو، فتحويل الطبيعة تحويل لنفسه، لامكانياته، وتوسيع لآفاقه. في توسيعه لهذه الافاق يصطدم بقوى طبيعية جديدة يعمل دائماً لاخضاعها لتمكنه من اشباع حاجاته التي تصبح بدورها متطورة ومتغيرة. **وهكذا فالعلاقة بين الانسان والطبيعة مثيرة للتغير والحركة.**

ثانياً: عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والانسان:

غير ان الانسان لا يقوم بصراعه هذا مع الطبيعة، لا يعيش هذا التفاعل المتبادل، وحده، بل في جماعة، في مجتمع. فالانسان **حيوان** اجتماعي[١]. فهو لا يستطيع في الواقع ان يحفظ وجوده الا من **خلال** عمل الآخرين، فأفراد المجتمع يكمل احدهم الآخر. ومن ثم نجد ان **عملية الانتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية.** عملية العمل الاجتماعي في محاولته المستمرة للحصول من الطبيعة على المواد اللازمة لاشباع حاجات الجماعة وافرادها. عمل افراد الجماعة كل مع الآخر يمثل التعاون بينهم، وعمل كل منهم للآخر يتم في صورة **تقسيم**

---

(١) Man is a social animal; l'homme est un animal social.

العمــل[1] الذي بفضله يتخصص الافراد في انواع معينة من العمل.

فيما عدا التقسيم البداني للعمل بين الجنسين (عمل المرأة في مكان الاقامة وعمل الرجل في النشاطات التي تستلزم البعد عن هذا المكان) والذي يمكن التعرف عليه في كل مراحل التطور الاقتصادي للبشرية، تقسيم العمل رهين بتحقيق مستوى معين من تطور القوى الانتاجية (بما يتبع ذلك من معرفة فنية)، اي مستوى معين من انتاجية العمل يمكنه من خلق فائض في المواد الاستهلاكية يسمح لبعض افراد الجماعة بالتخصص في القيام ببعض النشاطات الاقتصادية كل الوقت وعلى سبيل الاستقلال[2].

---

(١) Division of Labour; division de travail.

(٢) في جماعة تعيش على جمع الثمار مثلا يكرس كل وقت اعضاء الجماعة لضمان الحصول على ما هو لازم لابقائهم على قيد الحياة. وقد لا تنجح الجماعة حتى بعملها كل الوقت في ضمان ذلك. في هذه الحالة لا يكون في وسع من يتمتع بموهبة خاصة في انتاج ناتج معين (وليكن اداة صيد مثلا) ان يخصص وقتا لتنمية هذه الموهبة. اذ كل وقته لازم للحصول على وسائل المعيشة له ولبقية أفراد الجماعة. اما اذا استطاعت الجماعة، بفضل اكتشاف النشاط الزراعي مثلا، ان تنتج في خلال ستة شهور كمية من المواد تكفي لاستهلاكها طوال سنة كاملة استطاع من يتمتع من افرادها بموهبة خاصة (في انتاج اداة زراعية مثلا) ان ينمي هذه الموهبة خلال الستة شهور التي لا يباشر فيها افراد الجماعة نشاطهم الزراعي.

في حالة هذه الجماعة الاخيرة نستطيع ان نتصور ان يتخصص عدد من افراد الجماعة في العمل الزراعي طوال السنة (اذا ما سمحت الظروف المناخية بذلك بطبيعة الحال) منتجين بذلك مواد استهلاكية لكل افراد الجماعة، الامر الذي يعطي العدد الاخر من افرادها فرصة التخصص في انتاج الادوات الزراعية كل وقتهم. هنا يقال ان مستوى انتاجية العمل الزراعي يسمح بتحقيق فائض من المواد الاستهلاكية يمثل وجوده الشرط اللازم للتقسيم الاجتماعي للعمل.

وقد تعددت مظاهر تقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادي للانسان، فيمكن تمييز:

- تقسيم العمل بين الجنسين.
- تقسيم العمل بين عمل يدوي وعمل ذهني.
- تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي بين عمل زراعي وعمل صناعي وعمل في الخدمات..
- تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية، وعلى الاخص ابتداء من المشروع الرأسمالي.=

يترتب على قيام علمية الانتاج على التعاون بين افراد الجماعة وعلى تقسيم العمل بينهم، ان عمل كل فرد ليس إلا جزءا من العمل المشترك لكل افراد الجماعة، فهو جزء من العمل الاجتماعي. ومع اضطراد نمو اقتصاد الجماعة الذي يصاحب الاتساع المستمر في حجم الجماعة (العائلة، القبيلة، الامة... الخ) وتعقيد تركيب هذا الاقتصاد تزيد درجة تقسيم العمل بين افراد الجماعة مع ما يتبع ذلك من تعدد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الاجزاء المختلفة للعمل الاجتماعي الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية.

على هذا النحو يبين ان الانتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الانسان والطبيعة وانما هو في ذات الوقت علاقة بين الانسان والانسان. الامر هنا يتعلق بمجموعة العلاقات بين افراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة، في العلاقات المتعددة التي تنشأ بينهم ممثلة العلاقات الاقتصادية، اي العلاقات الاجتماعية التي تتم بوساطة الاشياء المادية والخدمات. ومن ثم يمكن القول ان العملية الاقتصادية هي عملية انتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي (مجموع السلع والخدمات المنتجة) في دورانها حول العمل الاجتماعي، حول المجهود الواعي الذي تقوم به الجماعة بقصد ان تستخلص من الطبيعة المواد الصالحة لاشباع الحاجات مستعينة في ذلك بأدوات الانتاج وبخبرتها الفنية في تراكمها المستمر. الغاية النهائية في هذه العملية هو اشباع الحاجات عن طريق بذل

= ـ التقسيم الدولي للعمل الذي يتمثل في تخصص بين المجتمعات ـ كأعضاء للمجتمع العالمي ـ في بعض انواع النشاط الاقتصادي. نمط تقسيم العمل الدولي ـ شأنه شأن اي ظاهرة اجتماعية ـ لا يمكن ان يكون ثابتا لا يتغير، اذ لا بد ان يتغير مع تطور الاقتصاديات المكونة للاقتصاد العالمي. هذه المظاهر المختلفة لتقسيم العمل تتاح لنا فرصة التعرف عليها من قرب كلما تقدمنا في الدراسات الاقتصادية، انظر في هذه المظاهر:

M. Weber. The Theory of social and Economic Organisation. Translated by A. M. Henderson & T. Parsons. The Free Press, Glencoe, Illinois, 1947, p. 218 ff.

المجهود الذي يتبلور في منتجات قابلة لاشباع تلك الحاجات.

واختصارا يمكن القول ان شروط عملية الانتاج، أيا كان نوع المجتمع الذي تمارس فيه، تتمثل في:

ـ القوة العاملة[1]، اي مجموع الافراد الذين يسهمون في النشاط الاقتصادي، مزودين بخبرة فنية مكتسبة من خلال التجربة الاجتماعية ومتوارثة عبر الاجيال.

ـ أدوات العمل[2]، التي تزيد من القدرة المنتجة للقوة العاملة، اي من انتاجية العمل (مثال ذلك الالة التي يستخدمها العامل المنتج للمنسوجات).

ـ موضوع العمل[3]، اي المواد التي يجري تحويلها بواسطة العمل مستخدما لادوات العمل (مثال ذلك الخيوط والقوة المحركة المستخدمة في انتاج المنسوجات).

وتمثل هاتين الاخيرتين، ادوات العمل والمواد موضوع العمل، ما يسمي اصطلاحاً **بوسائل الانتاج**[4].

---

(١) Labour force; force de travail.

(٢) Instruments of labour; instruments de travail.

(٣) Object of labour; objet de travail.

(٤) Means of production; moyens de production. من هذا نرى ان المجتمع يستخدم في اثناء العملية الاقتصادية الموارد الموجودة تحت تصرفه: وذلك بقصد اشباع حاجات افراده. وقد جرت العادة بين الاقتصاديين على تقسيم هذه الموارد الى طوائف ثلاثة:

ـ الموارد البشرية Human resources; ressources humaines، اي القوة العاملة بقدراتها الجثمانية والذهنية، بمعرفتها وبتكوينها الفني. هذه الموارد عادة تسمى بالعمل Labour; travail ونحن لا نعتبر القوة العاملة من قبيل الموارد اذا هي المحرك الرئيسي لكل العملية الانتاجية.

ـ هبات الطبيعة، الارض، المراعي، الغابات، البحار، ما يحتضنه باطن الارض، الظروف المناخية، التضاريس المواتية، الى غير ذلك مما يسمى بالموارد الطبيعية، او بالطبيعة. natural resources, ressources naturelles, nature; le nature. =

تجسيداً لهذا التصور المجرد اليك أمثلة من النشاطات الاقتصادية المختلفة. لزراعة القمح مثلا بواسطة عائلة فلاحية تتمثل القوة العاملة في افراد العائلة بأعمالهم المختلفة، كل يسهم وفقاً لاستطاعته في العمل الزراعي: بقوة جسدية وذهنية معينة، بمعرفة باسرار العمل الزراعي وبالادوات التي تستخدم في انجازه. هذه القوة العاملة تفلح الارض بأدوات الانتاج المتمثلة في ادوات رفع المياه (كالساقية والشادوف والطلمبات البخارية والكهربائية) وادوات اعداد الارض للزراعة كالمحراث الخشبي والآلي والفؤوس وما في حكمها وأدوات الحصاد وتهيئة المحصول للاستخدام او للتخزين. في فلاحتها للارض بأدوات الانتاج هذه هي تقوم بتحويل مواد معينة الى ناتج صالح لاشباع الحاجة للطعام: هذه المواد هي التربة، البذور، الاسمدة، المياه، مكونات الهواء، ضوء الشمس وحرارتها... وفي صناعة المنسوجات مثلا تتمثل القوة العاملة في افراد العائلة الحرفية او في القوة العاملة الاجيرة في الصناعة الرأسمالية (بقدراتها الجسدية والذهنية ومعرفتها الفنية)، وتتمثل ادوات الانتاج في المباني المهيئة وفقاً لنوع النشاط والمعدات والآلات، (النول اليدوي والنول الآلي) ومعدات التجهيز والصناعة ووسائل النقل اما المواد التي يجرى تحويلها فهي الخيوط والطاقة والمواد الكيماوية المستخدمة.

تلك هي شروط عملية الانتاج، بصرف النظر عن الشكل الاجتماعي الذي

=الموارد المادية: الآلات، المباني، المواد الاولية، او بصفة عامة كل ما ينتجه الانسان بهدف استخدامه في الانتاج (الامر هنا يتعلق بمنتجات لا توجه **للاستهلاك النهائي** final consumption; consommation finale، الذي هو اهلاك واستخدام للمنتجات في اشباع الحاجات).

ويطلق الاقتصاديون على هذه الطوائف الثلاثة من الموارد اصطلاح **الموارد الاقتصادية**، economic resources; ressources économiques.

تأخذه، التي تهدف في نهاية الامر الى اشباع حاجات افراد المجتمع.

غير ان مزيد من التدقيق يبين لنا ان هدف النشاط الاقتصادي لم يكن في مختلف مراحل تطوره الاشباع **المباشر** لحاجات من يقومون بالانتاج.

من وجهة النظر هذه يمكن ان نميز نظريا بين نوعين من الانتاج يعرفهما تاريخ النشاط الاقتصادي للانسان. الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين (او ما يسمى احيانا بالانتاج الطبيعي)[١]، وانتاج المبادلة[٢] او الانتاج السلعي[٣].

في مرحلة تاريخية[٤] اولى كان **الانتاج يتم بقصد الاشباع المباشر للحاجات** الانسانية في داخل الوحدة الانتاجية (عائلة، قبيلة، او حتى مجتمع اكبر). مثال ذلك الانتاج الزراعي الذي تقوم به عائلة فلاح لاشباع حاجاتها. في هذه المرحلة كان الانتاج **والناتج**[٥] - العمل ونتاج العمل - متلازمين في الواقع وفي ضمير ووعي المنتجين. كان المنتج يعيش على ناتج عمله، يعيش **على المنتجات**. هنا تتحقق العملية الاقتصادية، التي اثير انطلاقها بحاجات

---

(١) subsistance production (natural production); production de biens de subsistance (production naturelle).

(٢) Exchange production; production pour l'échange.

(٣) Commodity production; production marchande.

(٤) الكلام عن مراحل تاريخية متعددة لا يعني امكان وضع حد فاصل بينها وانما يعني غلبة ظاهرة معينة او مجموعة معينة من الظواهر تعطي لمرحلة معينة خصائصها الجوهرية، وسيادة نوع معين من الانتاج في مرحلة تاريخية لا يعني غياب انواع الانتاج السابقة عليه عن تلك المرحلة. ففي ظل الانتاج الراسمالي - وهو الشكل الاكثر عمومية لاقتصاد المبادلة، كما سنرى فيما بعد - نجد وحدات انتاجية يتم فيها الانتاج بقصد الاشباع المباشر حتى في اكثر المجتمعات الرأسمالية تقدما من الناحية الاقتصادية. هذا القول يصدق على التكوينات الاجتماعية المتخلفة. (انظر الباب الثالث من هذا الجزء الاول).

(٥) product; produit.

المنتجين، بانتاج منتجات ووضعها تحت تصرف المنتجين انفسهم لكي يتم استهلاكها او استخدامها في علمية انتاج جديدة بواسطتهم.

في مرحلة تالية مرتبطة بوجود **فائض اقتصادي**[١] اي بقدرة المنتجين على انتاج ما يزيد على ما هو لازم لاشباع حاجاتهم في ظل الظروف الفنية والاجتماعية للانتاج (ووجود هذا الفائض يتوقف على بلوغ مستوى معين من تطور قوى الانتاج، من انتاجية العمل) **ظهر الانتاج بقصد المبادلة**. ظهر اول ما ظهر عند وجود حرفيين يقومون ببعض الحرف الى جانب الانتاج الزراعي او يقومون بحرفهم كل الوقت (هذا مشروط بانتاج فائض زراعي يعيش عليه من يعملون في الحرف الصناعية). هنا بدأ المنتج يعيش لا على ناتج عمله وانما على عمله الذي يكرسه لانتاج **السلع**[٢]، اي المنتجات الموجهة للمبادلة المباشرة (اي المقايضة)[٣] في مرحلة اولى، ثم المبادلة بواسطة **النقود**[٤] في مرحلة تالية. عن طريق المبادلة يستطيع المنتج الحصول على السلع اللازمة لاستهلاكه. فانتاج المبادلة يفترض اذن:

- ان هناك تقسيما اجتماعيا للعمل.
- ان الانتاج يقوم به الافراد على وجه الاستقلال.
- ان الانتاج يتم بقصد المبادلة.

---

(١) سنتاول فكرة الفائض الاقتصادي بدراسة تجعلها اكثر انضباطا فيما بعد.

(٢) على هذا النحو يتضح الفرق بين الناتج والسلعة commodity; marchandise فالسلع هي دائما منتجات ولكنها منتجات انتجت للمبادلة. اما المنتجات فليست سلعا دائما. هذا ويراعى انه اذا كان المنتج يتخلى عن جزء من انتاجه عن غير طريق المبادلة (كما في حالة الفلاح الذي تلزمه علاقته الاقتصادية بأن يتخلى عن جزء من المنتجات عينا) فان الانتاج لا يعتبر انتاج مبادلة وانما هو انتاج لاشباع الحاجات اشباعا مباشرا.

(٣) Barter; troc.

(٤) money; monnaie.

- ان الناتج - الذي يصبح سلعة - يكون نافعا للآخرين، اي يمثل **قيمة استعمال** اجتماعية(١).

أيا ما كان الامر فلعملية الانتاج، سواء أكان الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين او كان انتاج **مبادلة**، شروط تتمثل في القوة العاملة ذات التكوين الفني المعين وفي توفر وسائل الانتاج. هذه القوة العاملة تعمل في جو من المعرفة التكنولوجية يستلزم منها تأهيلا ومعرفة فنية تتفق ونوع ومستوى ادوات العمل التي تستخدمها، وبصفة اعم نوع ومستوى وسائل الانتاج. هذه القوة العاملة التي تعمل في وسط تكنولوجي معين ووسائل الانتاج التي تستخدمها تمثل اصطلاحا ما يسمى **بقوى الانتاج** الموجودة في المجتمع(٢).

وقد سبق ان رأينا ان عملية الانتاج تتمثل في الصراع الجماعي لافراد

---

(١) use - value; valeur d'usage هذا ويفرق في انتاج المبادلة بين انتاج المبادلة **البسيط** او الصغير simple commodity production; petite production marchande وانتاج المبادلة الرأسمالي. في الاول يقوم المنتج (الذي عادة ما يمثل وحدة انتاجية صغيرة تمتلك وسائل انتاج محدودة) ببيع السلع التي ينتجها في السوق ويستخدم الايراد المتحصل من بيعها لشراء سلع يقوم هو باستعمالها اما في اشباع حاجاته النهائية (في الاستهلاك) او في الانتاج. هنا تتمثل عملية المبادلة في التخلي عن سلعة في مقابل النقود ثم التخلي عن النقود في مقابل سلعة اخرى، او ما يعبر عنه: سلعة - نقود - سلعة. اما انتاج المبادلة الرأسمالي فيتم من خلال دورة رأس المال المنتج التي تتم على مراحل ثلاث: في مرحلة اولى يقوم الرأسمالي باستخدام رأس المال النقدي في شراء القدرة على العمل ووسائل الانتاج. في المرحلة الثانية، مرحلة الانتاج، تستخدم هذه السلع المشتراة لانتاج السلعة التي يقوم الرأسمالي بانتاجها. وفي مرحلة ثالثة يسعى الى بيعها في السوق ليحصل على المقابل النقدي الذي يتضمن الربح. وعليه يكون رأس المال النقدي الذي يحصل عليه في المرحلة الثالثة اكبر من رأس المال النقدي الذي تخلى عنه في المرحلة الاولى. هنا تتمثل عملية المبادلة في التخلي عن النقود في مقابل سلع، ثم التخلي عن السلع في مقابل النقود: نقود - سلعة - نقود (اكبر).

(٢) productive forces; forces productives.

المجتمع ضد قوى الطبيعة، فتنشأ بينهم **علاقات انتاج** او روابط، **هي روابط اجتماعية، اذ تثور بين افراد المجتمع (او فئاته او طبقاته). وهي اقتصادية اذ تتم بوساطة الاشياء المادية والخدمات. وتتم في اثناء الانتاج بوساطة وسائل الانتاج. فهي الروابط التي تحدد موقف كل فرد (او فئة او طبقة) في مواجهة الآخر ازاء وسائل الانتاج (ما اذا كان مسيطرا عليها بفضل الملكية او مبعدا عنها). هذه الروابط تتوافق هي الاخرى مع مستوى تطور قوى الانتاج الموجودة في المجتمع، التي تكون معها** شكلا اجتماعيا لعملية **الانتاج (والتوزيع) يميز مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الانساني**. بمعنى آخر يلتحم مستوى معين لتطور قوى الانتاج مع نمط معين لروابط الانتاج ليكونا شكلا اجتماعيا متميزا للانتاج يسود المجتمع خلال حقبة من حقبات التاريخ، هذا الشكل المعين هو الذي يسمى **بطريقة الانتاج او بأسلوب الانتاج**.

طرق الانتاج المختلفة ستكون محلا لدراستنا التفصيلية في الباب الثالث من هذا الجزء الاول، ولكن المهم الآن ان نعي ان العملية الاقتصادية (عملية الانتاج والتوزيع) لا تعرض بنفس الاسلوب في المراحل التاريخية المختلفة لتطور المجتمع الانساني، بل هي تأخذ اشكالا اجتماعية مختلفة. وعليه ينضبط تعريفنا للعملية الاقتصادية بالكلام عن الاشكال الاجتماعية المختلفة لهذه العملية، اشكال تتحدد بنوع اسلوب الانتاج السائد (من حيث نمط روابط الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج) كما تتحدد بنوع الانتاج من حيث ما اذا كان طبيعيا او انتاج مبادلة.

بتعريفنا للعملية الاقتصادية، عملية النشاط الاقتصادي (نشاط الانتاج والتوزيع) في اشكالها الاجتماعية المختلفة تتحدد لنا معالم موضوع علم

الاقتصاد السياسي. هذا الموضوع هو الافكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التي تحكم مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تكوِّن النشاط الاقتصادي في المجتمع، وهو نشاط يأخذ شكل عملية ذات بعد زمني ومتكرر عبر الزمن: هذه هي القوانين الاقتصادية، اي العلاقات التي تتكرر باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية، القوانين الاجتماعية الخاصة بانتاج المنتجات وبالكيفية التي تجد بها هذه المنتجات سبيلها الى أيدي الافراد يستخدمونها لاشباع حاجاتهم. وهو ما يحدث بأشكال تختلف من مرحلة الى اخري من مراحل تطور المجتمع الانساني.

ولا شك انه من المفيد، على الصعيد المنهجي، ان نستخلص، بعد الانتهاء من تحديد معالم موضوع علم الاقتصاد السياسي، **الحصيلة المصطلحية**، اي مجموع المصطلحات التي استخدمت للتوصل الى هذا التصور لموضوع العلم. وذلك لكي نؤكد على ضرورة الوعي باللغة المصطلحية للعلم بما يستتبعه هذا الوعي من حرص على تحديد دقيق لمفاهيم المصطلحات تمهيدا لاستخدامها استخداما سليما في لغة مصطلحية. ولكنا نقوم بهذا الاستخلاص في هذا الفصل الأول من مؤلفنا على سبيل الايحاء المنهجي، بالهمس في اذن القارئ بضرورة ان يقوم هو بمثل ذلك في نهاية كل موضوع من موضوعات مؤلفنا.

لدينا أولا اصطلاح **الحاجة**. وللحاجة اصطلاحاً في علم الاقتصاد السياسي مفهوم يتعدى بمراحل المعنى اللغوي (الايتمولوجي) للكلمة. فمفهوم الحاجة اقتصاديا مفهوم مركب يتضمن: أولاً، شعور الانسان بالحرمان، وثانياً، وعياً بوسيلة القضاء على هذا الحرمان، وثالثاً، سعياً لتحقيق هذه الوسيلة حتى يتحقق الاشباع. والواقع اننا بصدد مفهوم مصطلحي للحاجة يتضمن

ليس فقط الباعث الأولي للنشاط الاقتصادي وانما كذلك الوعي الذي يميزه أولاً بالنسبة لوسيلة القضاء على الحرمان وثانياً في شأن السعي عبر بذل الجهد الواعي لتحقيق الوسيلة. والسعي يتضمن ديناميكية بدونها لا يتحقق الاشباع.

هذه الحاجة هي التي تكمن وراء الجهد الواعي للانسان، **أي العمل**، وهو بمفهومه المصطلحي لا يستخدم إلا في شأن الجهد الذي يبذله الانسان، باعتبار تفرده بالوعي، الوعي اولاً بتضاده مع الطبيعة وضرورة مواجهتها ايجابياً لاشباع الحاجة، والوعي ثانياً بمعنى أنه الكائن الوحيد الذي يحدد لسعيه هدفاً قبل الاقدام عليه وينظر مسبقاً في أمر الوسيلة اللازم استخدامها لتحقيق الهدف. هذا الجهد الواعي الذي يبذله الاسنان في مواجهة الطبيعة هو العمل.

والعمل تقدمه **القوة العاملة** في المجتمع. ويقصد بها اصطلاحاً الشريحة من السكان في سن العمل، بين ما يعتبره المجتمع، وفقاً لمستوى تطوره، حد ادنى من السن لمن يدخل في القوة العاملة، وما يعتبره من قبيل السن الذي يتوقف فيه الانسان، في المتوسط، عن العمل. وتحديد القوة العاملة في المجتمع يتحقق بالمعرفة الديموجرافية (أي السكانية) للسكان: حجم السكان، حركتهم عبر الزمن (عن طريق التغير الطبيعي والهجرة)، وحالتهم الكيفية، والتركيب الجنسي للسكان (بما يتضمنه من موقف المجتمع من عمل المرأة خارج نطاق الاسرة) والتركيب العمري للسكان والحد الادنى من التعليم اللازم ان يتحصل عليه الطفل، وتوزيع السكان بين الريف والحضر باعتبار اختلاف شروط الحياة والعادات وانماط السلوك، ونمط ومدى النظام التعليمي وقدرته على تزويد المجتمع باطارات متباينة تسهم في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

وتقوم القوة العاملة في اطار العمل الذي هو محور **الانتاج** كعملية من التفاعل بين القوة العاملة في المجتمع وقوى الطبيعة في اطار تنظيم اجتماعي معين للنشاط الانتاجي. الامر هنا يتعلق بتلك العلاقة المركبة بين الانسان والطبيعة، والانسان في المجتمع، بقصد تحويل قواها الى ما هو صالح لاشباع الحاجات، أي بقصد خلق **المنتجات**، اي النتاج المادي والخدمي لعملية الانتاج، الذي يستخدم في نهاية الامر في اشباع الحاجات المادية والثقافية لافراد المجتمع. ولكي تتمكن القوة العاملة من القيام بالعمل في عملية الانتاج هي تستخدم **ادوات الانتاج** بقصد زيادة القدرة الانتاجية لعمل الانسان. وفي استخدامها لادوات العمل هذه تستطيع القوة العاملة ان تحول بعض **المواد** الى منتجات صالحة لاشباع الحاجات. بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وهي المواد موضوع العمل، التي تكون مع ادوات الانتاج ما يسمى اصطلاحاً **بوسائل الانتاج** او **قوى الانتاج المادية** التي تستخدمها القوة العاملة او قوى الانتاج البشرية. وبالنسبة للانتاج يفرق، اصطلاحاً، بين **عملية الانتاج الطبيعي (او المعاشي)** الذي يتم فيه الانتاج بهدف اشباع من يقومون بالانتاج بصفة مباشرة. فالمنتجات توزع داخل الجماعة المنتجة بصفة مباشرة لتستخدم مباشرة في اشباع حاجات افرادها، وبين **عملية انتاج المبادلة (او الانتاج السلعي)** الذي يتم فيه الانتاج بهدف المبادلة كهدف مباشر من القيام بالنشاط الانتاجي، اي بقصد التخلي عن المنتجات بمقابل في السوق. هنا تصبح المنتجات **سلعاً**، اي منتجات معدة للمقايضة العينية او المبادلة النقدية (اي البيع في هذه الحالة الاخيرة).

* * *

على هذا النحو يتحقق لنا تحديد معالم موضوع الاقتصاد السياسي. ولكن تعريف الموضوع، رغم ضرورته، لا يكفي لتعريف العلم، إذ يلزم علينا ان نحدد كذلك معالم منهجه في ارتباطه العضوي بهذا الموضوع. الأمر هنا يتعلق بالطرق المستخدمة في البحث عن المعرفة الاقتصادية.

الفصل الثاني

منهج الاقتصاد السياسي (١)

يراد بمنهج البحث، في اي فرع من فروع المعرفة البشرية، الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما، للتوصل الى قانون عام. او هو فن ترتيب الافكار ترتيباً دقيقاً بحيث يؤدي الى كشف حقيقة مجهولة، او البرهنة على صحة حقيقة معلومة. فالمنهج اذن هو مجموعة الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة. نحن هنا بصدد تتابع في المراحل، اي سبيل يسلكه العقل الى المعرفة. هذا السبيل الذهني لا يمثل مجرد خط سير، اذ يصطحب خط السير هذا بتنظيم فكري organisation conceptuelle. وعليه يتميز المنهج اساساً بطبيعة الافكار concepts التي تعرض. ومن هنا كان ارتباط المنهج بالموضوع ارتباطاً عضوياً، اي تفاعله مع الموضوع، الذي هو موضوع المعرفة، اي مجموعة من الافكار concepts (اذ رغم ان المعرفة العملية تتعلق بالواقع - الطبيعي او الاجتماعي - الا انها لا تبدأ الا **من تصويرات ذهنية** خاصة بهذا الواقع).

وبصفة عامة لا تختلف الطرق المستخدمة في استخلاص المعرفة

---

(١) The method of political economy; La méthode de l'économie politique.

الاقتصادية عن طرق البحث العلمي. وعليه نتعرف على طرق استخلاص المعرفة الاقتصادية هذه بالكلام عن الاقتصاد السياسي **كعلم** اذ تحدثنا حتى الآن عن الاقتصاد السياسي **كعلم** القوانين التي تحكم العملية الاقتصادية. فهل هو حقيقة من قبيل العلم؟

للاجابة عن هذا السؤال:

- سنبين اولاً الشروط الواجب توافرها لامكانية الكلام عن علم. وفي هذا المجال تتاح لنا فرصة التعرف على منهج البحث العلمي بصفة عامة.

- ثم نرى، ثانيا، ما اذا كانت هذه الشروط تتحقق بالنسبة للاقتصاد السياسي. فاذا كان الجواب بالايجاب امكننا الاستمرار في طرح صفة العلم على الاقتصاد السياسي، وهو ما لا نستطيع فعله ان كان الجواب بالسلب.

أولاً: ما هو العلم؟

بالرجوع الى فلسفة العلم[1] واستخداما للاصطلاح بمعنى عام يقصد بالعلم مجموع المعرفة الانسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة وبالمجتمع وبالفكر،

(١) انظر في هذا الموضوع:

A. Danto & S. Morgenbesser (eds), A Philosophy of Science, Meridan Books, New york 1960.

M. Cornforth, Theory of Knowledge, Lawrence and Wishart, London, 1956.

Ph. Frank, Philosophy of Science, Prentice - Hall, Inc. Englewood Cliffs, N.Y. 1962.

L. Goldman, Sciences humaines et philosophie, P.U.F., 1952.

L.W.H. Hull, History and Philosophy of Science, Loncmans, London, 1965.

M. Rosenthal and P. Yudin (eds), a Dictonary of Philosophy. Progress Publishers, Moscow, 1967. Mony, Logique et Philosophie des Sciences, Paris, 1960.

والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، وذلك استخداماً لمناهج البحث العلمي، وهي معرفة تقصد الى تفسير هذه الظواهر تفسيراً علمياً(١). اما اذا اخذنا احد فروع العلوم المختلفة فيقصد به «مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر». ما الذي يمكن استخلاصه من هذه التعاريف؟

انه لكي يمكن الكلام عن علم يتعين:

- ان يكون لدينا اولاً جسم نظري، اي مجموعة من الافكار او النظريات تتوافر في حقها شروط المعرفة العلمية، بالنسبة لموضوع محدد تحديدا منضبطا.

- يتعين ثانيا ان يحقق لنا هذا الجسم النظري حداً ادنى من اليقينات الاساسية.

- التي تسمح لنا، وهذا ما يتعين وجوده ثالثاً، بتفسير الظواهر محل الاعتبار والتنبؤ بالاتجاهات العامة لحركتها.

لنرى عن قرب ماذا يعني كل من هذه العناصر.

---

(١) توفيق الطويل، اسس الفلسفة. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧. في مجال التعريف بالعلم يقول توفيق الطويل ان «العلم يعني بملاحظة الظواهر الحسية وتصنيفها والكشف عما يقوم بينها من تتابع ودلالات نسبية، والصعود الى اصدار احكام وصفيةً على هذه الوقائع (هي قوانين العلم). واخص ما يميز هذه الدراسة العلمية النزعة الموضوعية objectivity وهي تقتضي اقصاء الخبرة الذاتية ودراسة الاشياء كما هي في الواقع، ثم النزاهة disinterestedness التي تتطلب التزام الحيدة واستبعاد الذات self-elimination بكل ما تنطوي عليه من رغبات وميول»، وعليه «تقوم وظيفة العلم في الكشف عن العلاقات الفعلية الثابتة بين الظواهر الجزئية (او مجموعة من الظواهر الجزئية) في مكانها وزمانها، مع استبعاد العلاقات العرضية الوهمية». المرجع السابق ص ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٧٩.

١ - **يتعين أولاً ان يكون لدينا جسم من المعرفة العلمية.** لكي تكون المعرفة علمية، تفرقة لها عن المعرفة العادية التي تكتسب من خلال تجربة الحياة اليومية، يتعين ان يتوافر لها ثلاثة شروط: شرط اول خاص بالهدف من نشاط البحث وشرط ثان يتعلق بالسبيل الذي يتبع في نشاط البحث، وشرط ثالث يخص النتيجة التي ينتهي اليها نشاط البحث:

(أ) **يتعين ان يكون هدف النشاط** (نشاط البحث) **الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم الوقائع او الظواهر محل الدراسة.** فيما يتعلق بالوقائع الاجتماعية تتمثل العملية الاجتماعية في مجموع النشاطات الاجتماعية لأفراد المجتمع في تكرارها المستمر. في ظل ظروف معينة من التطور التاريخي لمجتمع معين تتكرر هذه النشاطات بطريقة خاصة تصبح من خصائص المرحلة التطورية التي يمر بها المجتمع محل الاعتبار. هذه الطريقة الخاصة لتكرار النشاطات الاجتماعية للأفراد تعطيها نوعاً من الانتظام يمكن معه تمييز علاقات متكررة باستمرار بين النشاطات المختلفة(١). علاقات مؤداها ان حدوث فعل او مجموعة من الأفعال يرتب اثراً يتمثل في نتيجة معينة تقع حتماً اذا ما توافرت شروط حدوثها. هذه العلاقات المتكررة على وجه الدوام - البعض منها مشترك بين اكثر من شكل من اشكال المجتمع والبعض الآخر (وهو الاهم) خاص بشكل معين من اشكال

---

(١) ترجع النشأة المبكرة لعلم الفلك (وهو العلم الذي يدرس مواقع وحركة وتكون الاجرام السماوية) في الحضارات المصرية والبابلية، في نظر L.W.H.Hull ، الى الحقيقة التي مؤداها ان «السموات واضحة ومثيرة للدهشة. وان **انتظام حركتها** لا يمكن ان يغفل عنها الملاحظ». انظر ص ٥ من كتابه: تاريخ وفلسفة العلم. كما سنرى فيما بعد، كان من اللازم انتظار القرن الثامن عشر لكي يفرض انتظام الحركة نفسه على الملاحظ في مجال الظواهر الاقتصادية. وهو ما يرجع الى ظهور السوق القومية التي وجدت ونسقت كل النشاطات الاقتصادية للمجتمع التي تصب فيها. كما يرجع كذلك الى بروز النشاط الصناعي كنشاط سائد يتزايد معه معدل تكرار العمليات الاقتصادية من فترة لأخرى.

المجتمع[١] - هي التي يطلق عليها **القوانين الاجتماعية**. فهي اذن العلاقات التي تتكرر باستمرار بين مختلف عناصر العملية الاجتماعية مكونة على هذا النحو خصيصة لكل متكامل من النشاطات الانسانية من حيث انها تعبر عن العلاقات الداخلية المعنية التي تأخذ مكاناً في داخل هذا الكل من النشاطات الانسانية. من اجل ذلك يقال ان هذه القوانين ذات طابع موضوعي[٢]. اي انها تكون خصيصة حقيقية او عينية للعملية الاجتماعية. ويعبر عن هذه الطبيعة الموضوعية للقوانين الاجتماعية احياناً بالقول بأن الظواهر الاجتماعية تحكمها قوانين موضوعية، كما يعبر عنها بالحديث عن عمل هذه القوانين في اثناء سير العملية الاجتماعية (٣).

---

(١) في نطاق الظواهر الاقتصادية مثال للقوانين المشتركة بين اكثر من شكل من اشكال المجتمع تلك المتعلقة بالتبادل والتداول النقدي وذلك رغم ان طريقة عملها تختلف من مجتمع الى آخر. ومثال القوانين الخاصة بشكل معين من اشكال المجتمع قانون الربح وقانون تحديد الاجر في المجتمع الرأسمالي وقانون الانتاج لاشباع الحاجات الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي، وذلك على النحو الذي سنفصله فيما بعد.

(٢) objective laws; lois objectives يراعى الفرق بين القوانين الموضوعية للعملية الاجتماعية وبين قوانين العلوم الاجتماعية، الفرق بين الاثنين هو الفرق بين العملية الاجتماعية الحقيقية وبين المعرفة العلمية المتعلقة بهذه العملية، بين الواقع والنظرية العلمية. هذا الفرق سيتضح لنا بعد انتهائنا من دراسة منهج الاقتصاد السياسي.

(٣) مثال قانون يحكم ظاهرة طبيعية نجده بالنسبة لظاهرة الغليان، اذ يؤدي الوجود الجماعي لعدد من العوامل: سائل، وليكن الماء النقي، حرارة وضغط جوي، يؤدي هذا الوجود الجماعي عند نقطة معينة (عند درجة حرارة ١٠٠ مئوية وضغط ٧٦٠ مم زئبق، عند سطح البحر) الى تحقيق اثر (نتيجة) معين: تحول الماء من الحالة السائلة الى الحالة الغازية. هنا نكون بصدد مجموعة من الشروط واثر توجد بينها علاقة (بين مجموعة الشروط من جانب والاثر من جانب آخر): لكي يتحقق الاثر لا بد من تجمع الشروط. فالعلاقة شرطية. ولكن اذا تجمعت الشروط فان الاثر متحقق بالضرورة. فالعلاقة ضرورية. هذه العلاقة هي التي تعكس القانون الذي يحكم الظاهرة. وهذا هو الذي يدفعنا الى الكلام عن القانون الموضوعي كعلاقة شرطية ضرورية.

كذلك نستطيع ان نضرب مثلا بظاهرة اقتصادية، ولتكن ظاهرة الربح. فالربح نوع من الدخل (النقدي). لكي يتحقق لا بد من تجمع عدد من الشروط: انتاج مبادلة. حيث وسائل الانتاج تملكها طبقة غير الطبقة العاملة، وحيث العمال مفصولين عن وسائل الانتاج، الامر الذي يؤدي بقدرتهم على العمل الى ان تصبح سلعة تباع لمن يملكون وسائل الانتاج. اذا ما تجمعت هذه الشروط تولد الربح في اثناء الانتاج.

(ب) يتعين ثانياً لكي تكون المعرفة علمية ان نستخدم في عملية استخلاصها منهج البحث العلمي. هذا المنهج يتلخص:

- **أولاً في وصف وتقسيم[1] الظواهر محل البحث العلمي.** هذه العملية التي تستند الى الملاحظة والتجربة العلميتين لموضوع البحث هي اول خطوة نحو فهم مجموع الظواهر محل الاهتمام. ويراد **بالملاحظة العلمية[2]** «توجيه الذهن والحواس الى ظاهرة او مجموعة من الظواهر الحسية، رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها، توصلاً الى كسب معرفة جديدة، وتقوم طريقة الدراسة على وصف الظاهرة، ومراقبة سيرها عمداً، وتقرير حالتها باختيار الخصائص التي تساعد على فهم حقيقتها، ومعرفة كل الظروف التي أوجبت وجودها (أي عللها) والنتائج التي ينتظر ان تصدر عنها (معلولاتها)[3] اما **التجربة العلمية[4]** فهي اكثر من الملاحظة، هي «ملاحظة مستثارة»، فالباحث في حالة الملاحظة يرقب الظاهرة ويسجل حالتها من غير ان يحدث فيها تغييرا، اما في حالة التجربة فانه يلحظ الظاهرة التي يدرسها في ظروف هيأها هو وأعدها بارادته تحقيقا لاغراضه في تفسير هذه الظاهرة. فالباحث يعدل

---

(١) Systematic description and calssification.

(٢) Scientific observation.

(٣) توفيق الطويل، ص ١٦١، ١٦٢.

(٤) Experment; ecperimentation لتوضيح الفرق بين الملاحظة والتجربة نقول ان تسجيل حركات الكوكب جوبيتر مثلا هو من قبيل الملاحظة البسيطة، اذ ان الملاحظ لا يستطيع ان يسيطر على هذا الكوكب، اما الباحث الذي يراقب ما يحدث لمادة ما اذا ما قام هو بتسخينها تدريجيا فانه يقوم بتجربة. شانه في ذلك شأن الكيميائي الذي يريد ان يعرف اثر غاز معين على الكائن الحي فيقوم بالجمع بين كائن حي، وليكن الأرنب، والغاز تحت ناقوس، ويلاحظ نتائج ذلك، ولا ينتظر حتى تواتيه فرصة يدخل فيها الارنب الى مكان مملوء بالغاز ليتبين اثر الغاز على رئتيه». توفيق الطويل، ص ١٦٢. فالفرق بين الملاحظة والتجربة هو ذلك الذي يوجد بين الانتصات السلبي الى الطبيعة وبين طرح الاسئلة عليها. انظر Hull، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٢٣.

من ظروفها او يغير في تركيبها حتى تبدو في أنسب وضع صالح لدراستها.

- ثانيا في القيام باستخلاص القوانين والمبادئ العلمية عن طريق الاستقصاء[1]، اي تحليل موضوع البحث عند مستوى معين من التجريد (التجريد بخطوتيه: من التصورات الذهنية للملموس[2] الى المجرد، ثم من المجرد الى الملموس بعد اعادة تصوره في الذهن[3]. هنا نكون بصدد طريقة الاستقصاء بطبيعتها **الاستقرائية - الاستنتاجية**[4]. واستخدام هذه الطريقة

---

(١) Investigation.

(٢) Abstraction.

(٣) Le concret pensé.

(٤) Concret figuré، تتاح لنا قبل نهاية هذا الفصل التعرف على التجريد والدور الذي يلعبه في البحث الاقتصادي، المعرفة المستخلصة هنا تقوم على الشك وتنتج عن المنهج التجريبي والاستدلال العقلي التجريدي. عن هذا المنهج يقول دافيد هيوم D. Hume «عندما نبحث في مكتباتنا، مقتنعين بهذه المبادئ، ما الذي يجب علينا عمله؟ اذا امسكنا باي مؤلف في الدراسات اللاهوتية او في الميتافيزيقيا المدرسية مثلا فلنطرح الاسئلة الآتية: هل يحتوي على أي استدلال مجرد بالنسبة للكمية او العدد؟ لا. هل يحتوي على أي استدلال تجريبي متعلق بالواقع او الوجود؟ لا. القه في النار. لانه لا يمكن ان يحتوي الا على سفسطة او وهم». من كتابه An Enquiry Concerning Human Understanding اقتطفها جون لويس Hohn Lewis في كتابه Science, Faith and Scepticism ص ٢٢ - ٢٣.

(٥) الاستقراء Induction والاستنباط من طرق الاستخلاص المنطقي l'inférence والاستقراء هو من قبيل الاستدلال الصاعد الذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية الى القواعد العامة (القوانين) فهو انتقال من جزئيات الى حكم عام، فنتائج الاستقراء أعم من مقدماته. ومعيار الصدق في الاستقراء هو اتساق نتائجه مع خبرتنا في العالم الحسي. نكون بصدد طريقة الاستقراء عندما يوصلنا البحث في طبيعة جزئيات عديدة الى معرفة حقيقة عامة. فعندما نتحقق من خلال التجربة والبحث من ان مياه الكثير من البحار مالحة وان مياه العديد من الانهار عذبة فاننا نستخلص الحكم العام الذي مؤداه ان ماء البحر مالح وان ماء النهر عذب. اما الاستنباط deduction فهو عملية استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام الى الخاص، اذ يبدأ بوضع مقدمات عامة ويهبط منها متدرجا الى افراد تندرج تحت هذه المقدمات، اي ان النتيجة متضمنة في المقدمات. فنتائج الاستنباط اخص من مقدمات عامة ويهبط منها متدرجا الى افراد تندرج تحت هذه المقدمات=

يمكننا التوصل - من خلال عملية التحليل - الى أفكار او مقولات[1] تتعلق بموضوع البحث العلمي، وذلك بشرط ان نحلله في حركته عبر الزمن.

- ثالثا استكمالا للخطوة الثانية يقوم الباحث ببناء الفروض على أساس هذه المقولات بقصد تفسير ما لوحظ من خصائص الظاهرة محل البحث والعلاقة بين عناصرها (وذلك في حركتها)، ثم استنتاج خصائص اخرى لم تكن محلا للملاحظة الاولى. هذه الفروض ترتكز على الملاحظة والتجربة، ويتعين ألا تتنافى مع الحقائق والقوانين العلمية والحقائق المسلم بها. هذه الفروض لا يستطيع الباحث بنائها الا اذا استعان بالحدس[2]

= اي ان النتيجة متضمنة في المقدمات. فنتائج الاستنباط اخص من مقدماته ومعيار الصدق فيه هو اتساق نتائجه (منطقيا) مع مقدماته. مثال ذلك ان نبدأ من المقدمة (الحكم العام) ان كل انسان فان، وبما ان سقراط انسان، اذن فهو فان (الحكم الخاص).

هذا وقد عرف تاريخ المناهج صراعا بين الاستقراء والاستنباط كطريقتين للاستدلال أعتقد انهما متضادتين. هذا الصراع انما يدخل في اطار نقاش اوسع بين التجريبيين empirists من امثال فرانسيس بيكون Fr. Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وكوندياك E. Condiliac (١٧١٥ - ١٧٨٠)، والعقلانيين rationalists من امثال ديكارت R. Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠) وليبنتز G. Leibniz (١٦٤٦ - ١٧١٦).

والواقع ان تصورهما على هذا النحو هو خلق لمشكلة زائفة، فهاتين الطريقتين ليستا بالمتضادتين، وانما هما متكاملتان، يكون استخدامهما معا كطرق استدلال علمي، على أن يتم بوعي بمكانهما السليم في مراحل منهج البحث العلمي، على النحو الوارد في المتن. انظر في ذلك:

- A. Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, P.U.F., Paris, 1962, p. 506 et 204.
- Les théories de l'induction et de l'experimentation, Libraire Boivni.
- F. Engels, Dialectique de la Nature, p. 228.

(١) Categories.

(٢) يقصد بالحدس intuition القدرة على فهم الحقيقة مباشرة وبدون استخدام استدلال منطقي للتوصل اليها، او هو «انتقال الذهن سريعا ومباشرة من معلوم (يقيني) الى مجهول. هو (وفقا لديكارت) نور فطري يمكن=

والتخيل[١]، وانما بشرط ان يكون من الممكن التحقق من صحة الفرض عن طريق الملاحظة والتجربة والاستدلال العقلي[٢].

ـ رابعاً، تتمثل المرحلة الاخيرة في منهج البحث العلمي في التحقق[٣] من (أو اختبار) صحة نتيجة عملية استخلاص المعرفة هنا يسعى الباحث الى تمحيص النظرية المستخلصة المفسرة للظاهرة محل الدراسة، لمعرفة مدى صوابها او خطئها، وذلك قبل ان تستخدم هذه النظرية هادياً للعمل. والتحقق

= الانسان من ادراك الافكار البسيطة والحقائق الثابتة والروابط بين قضية واخرى ادراكا مباشرا ـ بغير وسيط من عقل او تجريب ـ في زمان واحد وليس على التعاقب، والحدس يقتصر على تصور موضوله (دون ان يصدر عليه حكما)»، توفيق الطويل، المرجع السابق، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

على هذا النحو لا يستبعد منهج البحث العلمي الاستعانة بالحدس (والتخيل)، وانما هي استعانة قاصرة على مرحلة بناء الفروض، وبشرط ان يكون حدسا قابلا للاختبار. واتباع منهج البحث العلمي يوصلنا الى معرفة تقوم على الشك وتنتج عن الاستدلال العقلي (التجريبي، التجريدي) ومن ثم فان منهج البحث العلمي يرفض «المعرفة الحدسية»، اي المعرفة التي تقوم اساسا على الحدس كسبيل لاستخلاصها (وفقا لمنهج ديكارت).

(١) Imagination.

(٢) هذا ويتعين عدم الخلط بين الفروض التي يقوم ببنائها الباحث كمرحلة من مراحل منهج البحث العلمي، والمصادرات Postulates; Postulats التي هي من قبيل المسلمات التي يبدأ منها العالم في الرياضيات، وهي قضايا يفترض العالم صحتها منذ البداية مجرد افتراض بغير برهان على صوابها، وذلك لمنفعتها في استخلاص النظرية الرياضية، والتسليم بها يؤدي الى التسليم منطقيا بالنتائج بما يستنبط من هذه البداية المفترضة (كالقول بأن الخطان المستقيمان يتقاطعان في نقطة واحدة). اما الفروض التي يبينها الباحث وفقا لمنهج البحث العلمي فهي اولا لا تمثل نقطة البدء، وثانيا لا تكون صادقة الا بعد التثبت من صوابها بالخبرة الحسية. والمصادرات تختلف عن البديهيات، او الاوليات، axiomes ـ التي هي الاخرى من مسلمات المنهج الرياضي ـ وهي قضايا بديهية واضحة بذاتها لا تحتاج لبرهان، تدرك بالحدس (كالقول بأن الكل اكبر من الجزء). كما يتعين عدم الخلط بين الفروض العلمية والفروض الفلسفية والدينية، والفرق بني الاثنين يكمن في ان العلم يخضع افتراضاته للاختبار التجريبي، على عكس الحال في النوع الاول من الافتراضات (غير العلمية). انظر جون لويس، المرجع السابق، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٣) Verification.

يتم اولا نظريا بالتأكد من عدم وجود اي تناقض منطقي بين اجزاء النظرية، وثانيا بمواجهتها بالواقع.

(ج) يتعين ثالثا لكي تكون المعرفة علمية ان تكتسب المعرفة المستخلصة انضباطا ينتج عن معرفة المظاهر الكيفية والكمية (القابلة للقياس) للظاهرة محل الدراسة. وذلك لان الكيف والكم لا ينفصلان رغم تضادهما، اذ الامر يتعلق في الواقع بمظهري الظاهرة محل الدراسة. معرفة طبيعة الظاهرة لا يمكن ان تتم بالتضحية بأحدهما. ولكن دراسة المظاهر الكمية لا يمكن ان تكون الا على أساس معرفة كيفية للظاهرة، اذ هذه الاخيرة ضرورية لنفس تحديد الظاهرة - في تصورنا الفكري - التي نريد التعرف على مظاهرها الكمية. فالكيف هو طريقة الكينونة، فهو يمثل الشرط، او الاساس، الذي يكون استمراره او تكراره محلاً لتحديد كمي، لتحديد قابل للقياس ممثلاً لمقادير، لكميات. اهمال الكيف لا يمثل - كما يظن البعض - الموضوعية في التحليل، وانما هو - كما يقول كارل مانهايم[1] - نفي للخصيصة الجوهرية لموضوع المعرفة[2]. من ناحية اخرى، في التضحية بالمظاهر الكمية حرمان لمعرفتنا من الانضباط والدقة اللذان لا غني عنهما اذا أردنا لهذه المعرفة ان تكون الوسيلة الفعالة في التأثير على الواقع والسيطرة عليه.

تلك هي الشروط الواجب توافرها لكي تكون المعرفة من قبيل المعرفة

---

(١) K. Mannheim, Ideology and Utopia: An Introduction to the Sociology of Knowledge, Routledge & Kegan, London 1936, p. 42.

(٢) في هذا المعنى يقول برتراند رسل ان العلم لا يقتصر بأي حال من الاحوال على ما هو قابل للقياس. فالقوانين الكيفية يمكن ان تكون علمية شأنها في ذلك شأن القوانين الكمية. انظر جون لويس، المرجع السابق، ص ٢٥ - ٢٦.

العلمية. ونجاح البحث العلمي في التوصل الى كشف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر يتبلور في قوانين علمية (نظرية) تتصف بالتجريد والعموم. الفرق بين القوانين الموضوعية للظواهر وبين القوانين العلمية هو الفرق بين الظواهر في واقعها وبين المعرفة المتعلقة بها، بين الواقع والنظرية العلمية. القوانين العلمية هي انعكاس للقوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر المكونة للواقع محل الدراسة، هي انعكاس لهذه القوانين، ليس في كل تفاصيلها وانما انعكاس لما هو جوهري في العلاقة، اي انعكاس للعلاقة على مستوى معين من التجريد النظري. بيد انها، اي القوانين العلمية، اكثر من ذلك، اذا يتعين ان تفسر الواقع. ولكي يفسر الواقع لا بد للعلم من ان يغامر بالتوغل خلف الواقع الملاحظ الى الحقيقة التي تفسره، عن طريق ارجاعه على النحو الاكمل الى التركيب الكلي الذي هو جزء منه، بمعنى آخر لكي نتمكن من تفسير الظاهرة لا بد من تعديها الى الكل الذي تنتمي اليه وتعد جزءا منه.

مجموع القوانين العلمية المتعلقة بنوع معين من الظواهر (ولتكن الظواهر الاقتصادية مثلا) هو الذي يكون العلم الذي يهتم بهذا النوع من الظواهر[١]. ولكن ليحق لنا الكلام عن هذا المجموع كعلم لا بد من توافر الشرطين المتبقين.

٢ - يجب ثانيا، لكي يمكن الكلام عن علم، ان يتعلق الامر

---

(١) انظر Lalande، المرجع السابق، كذلك:

J. Gould & W. L. Kob (eds). The Dictionary of the Social Science. (UNESCO). Tavistock publications, London, 1964, F. 620.

بموضوع محدد. وموضوع المعرفة العلمية بصفة عامة هو التصويرات الذهنية les representations figurées للظواهر (أو الوقائع): الطبيعية، عندما تكون بصدد علوم الطبيعة، والاجتماعية في حالة العلوم الاجتماعية او الانسانية. وفي هذه العلوم الاخيرة ينصب موضوع المعرفة على السلوك الانساني (العلاقات الاجتماعية). وبما ان الانسان هو الذي يستخلص المعرفة، نكون بصدد وحدة من يستخلص المعرفة وموضوع المعرفة(١).

٣ ـ **يلزمنا اخيرا، لكي يمكن الكلام عن علم، ان يكون لدينا حدا ادنى من المعرفة اليقينية الاساسية يمكننا من تفسير الظواهر محل الاعتبار، ومن التنبؤ بالاتجاهات العامة لحركة هذه الظواهر.** لماذا نفسر ونتنبأ؟ لكي نعمل ونتصرف. ولكن التصرف ينتمي الى دائرة ما يجب اتخاذه لتغيير الواقع. وهنا تكمن في نهاية الامر، **وظيفة العلم**. فهو يساعدنا على أن نرى في الظواهر الروابط التي كانت خافية علينا من قبل، يساعدنا على ان نرد الاثار الى مسبباتها، يساعدنا على ان نحل المنتظم والضروري محل التحكمي والعرضي. في كلمة واحدة يساعدنا العلم على ان نفهم الكون لكي نتصرف فيه بذكاء وفعالية بقصد تغييره.

بعد ان حددنا العناصر التي يمكننا وجودها الجماعي من الكلام عن علم يتعين علينا الان ان نرى الى أي حد يتوافر ذلك في حق الاقتصاد السياسي.

---

(١) L'unité du sujet et de l'object.

ثانياً: هل الاقتصاد السياسي علم؟

يكون الاقتصاد السياسي علماً اذا ما تجمعت بالنسبة له العناصر المكونة للعلم والتي انتهينا توا من الكلام عنها:

١ ـ بالنسبة **للموضوع**، للاقتصاد السياسي موضوع محدد تحديدا منضبطا. فالامر يتعلق، كما رأينا من قبل، بالعلاقات الاجتماعية التي تأخذ مكانا بوساطة الاشياء المادية والخدمات. وهو ما يميزها عن غيرها من العلاقات الاجتماعية، كالعلاقات في داخل الاسرة والعلاقات السياسية، وغيرها.

والظواهر الاقتصادية، التي يتعلق بها موضوع علمنا، تحكمها **قوانين موضوعية** تمثل حصيصة حقيقية لهذه الظواهر. يزيد على ذلك ان هذه **القوانين مستقلة عن ارادة انسان.** بمعنى آخر، هذه القوانين تحكم الظواهر الاقتصادية دون اعتداد بارادة الافراد ولا بوعيهم او عدم وعيهم بهذه القوانين ·د ذلك:

ـ اولا، ان الظروف الاجتماعية التي تباشر فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادي ظروف محددة تاريخيا: فكل جيل يتلقى من الاجيال السابقة تراثا من قوى الانتاج، من المعرفة العلمية والفنية المتراكمة عبر الاجيال، ومن العلاقات الاقتصادية. كل ذلك يمثل بالنسبة له الظروف التاريخية التي تحدد القوانين الاقتصادية السائدة في ظل هذه الظروف.

ـ مرد ذلك ثانيا، ان النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي هي محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابكة. الامر الذي يعطي لهذه النتيجة الاجتماعية تفرداً عن كل عمل من الاعمال الفردية التي ساهمت في تحقيقها

فيما لو اخذ هذا العمل على حدة. فرغم ان كل من قام بجزء من النشاط قد ساهم في تحقيق النتيجة الكلية، الا ان هذه الاخيرة تبرز كنتاج لتفاعل النشاطات المختلفة للافراد وللمجموعات الاجتماعية. وهو ما يعطي هذه النتيجة استقلالا معينا عن ارادة هؤلاء. بهذا المعنى يقال ان القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الافراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادي في المجتمع.

ولكن اذا كانت القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية مستقلة عن ارادة الانسان فان **طريقة ادائها**[١] ليست بالحتم كذلك. فمن وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية[٢] استقلالا عن ارادة الانسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية[٣]. بالنسبة للنوع الثاني، وكما هو الحال بالنسبة لقوانين الظواهر الطبيعية، يستطيع الانسان ان يسيطر على طريقة اداء القانون الذي يحكم الظاهرة بعد اكتشافه له: فباكتشاف الانسان لقانون الغليان تمت سيطرته عليه: فيستطيع توفير الشروط (السائل، الحرارة، والضغط الجوي) الضرورية في كل حالة يريد فيها تحقق النتيجة. بل اكثر من ذلك، فهو يستطيع ان يتصرف في كيفية تجميع هذه الشروط. فيستطيع مثلا، ان يحول السائل الى غاز عند درجة حرارة ادنى اذا ما رفع من الضغط الجوي، وهكذا. كذلك اذا ما اكتشفنا ان هناك علاقة بين القوة الشرائية للمستهلكين، وثمن سلعة معينة، واثمان السلع الاخرى التي يشتريها المستهلكون. من جانب، وبين الكمية التي يطلبها المستهلكون من هذه السلعة (الاولى)، من جانب آخر،

(١) Mode of action, mode d'action.

(٢) Spontaneous; spontanté.

(٣) Conscious; conscient; intentioné.

علاقة مؤداها ان هذه العوامل تحدد تلك الكمية، يكون في استطاعتنا ان نؤثر على الكمية المطلوبة بفعل واع يتمثل في تغيير احد هذه العوامل (كأن نزيد من القوة الشرائية للمستهلكين مثلا لكي تزداد الكمية المطلوبة).

عليه نستطيع ان نقول بصفة عامة ان اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية يمكننا من ان نتصرف بوعي بتوفير الشروط اللازمة لتحقق النتيجة المرغوبة. في هذه الحالة يقال ان طريقة اداء القوانين الاقتصادية واعية.

لم يبق، للانتهاء من موضوع الاقتصاد السياسي، الا ان نبرز ان لهذا الموضوع، بوصفه التصويرات الذهنية للعلاقات **الاجتماعية** المكونة لعملية النشاط الاقتصادي، **طبيعة تاريخية**. اذ حيث ان الموضوع اجتماعي لا يمكن ان يكون جامدا لا يتغير (حتى ظواهر الطبيعة هي في الواقع في تغير مستمر) فالظواهر الاقتصادية في تحول مستمر، في حركة لا تنقطع. فالانتاج الزراعي الذي تقوم به عائلة فلاح في ريفنا المصري في القرن السادس الميلادي مثلا، حيث الهدف المباشر من الانتاج هو اشباع حاجات افراد العائلة ومن يلزمون في مواجهتهم بالتخلي عن جزء من الناتج (مالك الارض التي يزرعونها مثلا)، وحيث يتم الانتاج بفضل عمل افراد العائلة بمعرفتهم الفنية المحدودة، مستخدمين لادوات انتاج بسيطة، هذا الانتاج الزراعي يختلف كيفيا عن الانتاج الذي يتم في وقتنا هذا في مزرعة متسعة المساحة يملكها فرد ملكية خاصة. هذا الفرد قد لا يسهم في علمية العمل وانما يستخدم العمال الاجراء يبيعون له قدرتهم على العمل في مقابل اجر نقدي، ويستعملون في اثناء عملية الانتاج وسائل انتاج حديثة متطورة يملكها مالك المزرعة. وذلك لانتاج سلع توجه الى

السوق حيث يبيعها مالك المزرعة بقصد الحصول على الربح النقدي الذي انتج في عملية الانتاج. النوع الاول من الانتاج الزراعي يمثل ظاهرة اقتصادية تختلف عن الظاهرة التي يمثلها النوع الثاني. ويكون القانون الموضوعي الذي هو من طبيعة الظاهرة الاولى مختلفا عن ذلك الذي يحكم الظاهرة الثانية.

فالظواهر الاقتصادية اذن تختلف من تكوين اجتماعي الى آخر، هي ظواهر نوعية، تاريخية.

يتضح الآن ان **موضوع الاقتصاد السياسي محدد تحديدا منضبطا. من حيث انه يتعلق بطائفة من الظواهر الاجتماعية (وعليه يستبعد الظواهر الطبيعية) وهي الظواهر الاقتصادية، وهي ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان، وان كانت طريقة اداء هذه القوانين ليست بالحتم كذلك. كما انها دائمة التغير، الامر الذي يجعل موضوع العلم تاريخيا. هذا فيما يخص موضوع علم الاقتصاد السياسي. فماذا عن منهجه؟**

٢ ـ **يستخدم الباحث الاقتصادي المنهج العام للبحث العلمي** الذي سبق الكلام عنه. ولكنه يجد نفسه في موقف اقل تميزا بالنسبة للباحث الذي ينصب نشاطه على الظواهر الطبيعية. وهو ما يرجع الي عدم امكانية الالتجاء الى التجربة على نطاق واسع في مجال الظواهر الاجتماعية (بالمقارنة بالظواهر الطبيعية). اذ يكاد يستحيل على الباحث الاقتصادي ان يتوصل الى استبعاد كل القوى غير تلك التي يريد عزلها ليجعل منها موضوعا لملاحظته.

ومن هنا لزم الالتجاء الى **التجريد**. وبهذا المعنى يقال ان التجريد يلعب في مجال البحث الخاص بالظواهر الاقتصادية الدور الذي تلعبه التجربة في البحث المتعلق بالظواهر الطبيعية. وهو على هذا النحو يلعب دورا ذي اهمية

خاصة. الامر الذي يلزم معه ان نرى عن قرب دور التجريد في منهج الاقتصاد السياسي.

في عملية الاستقصاء التي تمثل مرحلة من مراحل المنهج الذي يتبعه الدارس للظواهر الاقتصادية لا يمثل التجريد الا خطوة واحدة. اذ الواقع ان هذه العملية تتلخص في خطوتين: من «التصورات الذهنية للملموس» الى المجرد، كخطوة اولى، ثم من المجرد الى «الملموس بعد اعادة تصوره في الذهن»، كخطوة ثانية، واليك بيان ذلك: تمثل عملية استخلاص المعرفة جزءا من العمل الاجتماعي، فالواقع الاجتماعي، بتحدده التاريخي، يمثل دائما الوسط الذي تحدث فيه هذه العملية. في هذا الوسط يمثل التجريد الخطوة الاولى في استخلاص المعرفة ابتداء من «التصويرات الذهنية للملموس - le concret figuré. اذ نبدأ دائما من تصوير او نظرة مباشرة للملموس (اي الواقع المراد دراسته)، اي من مقولات موجودة فعلا تخص هذا الملموس، في شكل مقولات عملية او ايديولوجية او دينية او شبه علمية او علمية. من هذه التصويرات ننتهي - عن طريق التجريد - الى مفاهيم اقل تعقيدا، وعليه يتم الانتقال - في مخيلة الباحث - من التصوير الذهني للملموس الى مستويات اكثر تجريدا. فكيف يقوم الباحث بالتجريد؟ الهدف من هذه الخطوة الاولى، اي من التجريد، هي عزل ما هو جوهري في موضوع المعرفة معبرا عنه (اي عن هذا الموضوع) بالتصوير الذهني الذي بدأنا منه. بمعنى آخر الهدف من هذه الخطوة هو التجريد من كل ما هو ثانوي في موضوع المعرفة. عملية العزل هذه تتم في مخيلة الباحث عن طريق تصوره لموضوع المعرفة وكأنه قد تخلص الا من جوهره. وما يعد من جوهر موضوع المعرفة لا يتحدد بطريقة تحكمية. وانما يتوقف على الهدف من التحليل، من ناحية، وعلى الشروط الموضوعية لمحل

الدراسة من ناحية اخرى. فالتجريد يتم اذن بناء على الملاحظة المقارنة لموضوع المعرفة وعلى تحليله.

ما يبقى بعد التجريد يتعين ان يمثل صورة بسيطة وعميقة للخصائص الرئيسية لموضوع المعرفة، اي صورة بسيطة وعميقة لجوهر الظاهرة التي ندرسها.

فاذا ما رفعنا الجوهر - جوهر الظاهرة موضوع البحث - الى مستوى معين من التجريد. نستطيع ان نقوم بتحليلها للتعرف على طبيعتها، اي لاستخلاص افكار خاصة بها. هذه الافكار المستخلصة انما تتوافق مع هذا المستوى من التجريد. بمعنى انها افكار استخلصت عند هذا المستوى من التجريد. فاذا ما اردنا ان نتبين مدى صحتها لزم علينا الا نفصلها عن مستوى التجريد الذي استخلصت عنده. هذه نقطة هامة يتعين الا تغيب ابداً عن الذهن.

والخطوة الثانية في عملية الاستقصاء - استخلاصاً للمعرفة الاقتصادية - تتمثل في الانتقال من المجرد الى الملموس بعد اعادة تصوره في الذهن "de l'abstrait au concret pensé". وهي تمثل عودة في مخيلة الباحث - الى مستويات اقل تجريدا واكثر اقترابا من الواقع. في هذه الخطوة تقودنا الافكار المجردة الى اعادة انتاج الملموس في الفكر عن طريق عملية الرجوع التدريجي نحو الملموس concrétisation progressive، عملية بمقتضاها ندخل في الاعتبار تدرجيا العناصر التي تم التجريد منها اثناء الخطوة الاولى من خطوات عملية الاستقصاء. بفضل هذه الخطوة نتوجه نزولا من مستوى تجريد الى مستوي اقل تجريدا. وبادخال العناصر التي كان قد تم التجريد منها في

الخطوة الاولى قد تتعرض الافكار التي حصلنا عليها عند مستوى معين من التجريد للتعديل اذا ما انتقلنا الى مستوى ادنى منه. وهكذا حتى نصل الى الملموس، وقد اعيد بناؤه في الذهن، اي اعيد بناؤه نظريا. هنا لم نعد بصدد المقولات التي بدأنا منها عملية الاستقصاء وانما بصدد افكار تمثل المعرفة العلمية الناتجة عن هذا الاستقصاء، بصدد افكار نظرية. اي معرفة علمية اقتصادية. هذه الافكار تكون في ذات الوقت مجردة وملموسة. فهي مقولات نظرية تتعلق بواقع الظواهر الاقتصادية محل البحث.

هذا والمهم ان نعي ان التحليل النظري الذي نقوم به طوال عملية الاستقصاء يتعين ان يعتبر موضوع المعرفة في تطوره، في تحوله وتغيره المستمرين.

اختصارا تتلخص عملية الاستقصاء بالنسبة للظواهر الاقتصادية:

- في صعود من الواقع الملموس le concret - réalité، ممثلا ببعض المقولات الموجودة من قبل، الى المجرد.

- في تحليل للصورة المجردة لموضوع المعرفة معتبرا في حركته المستمرة واستخلاص للافكار النظرية.

- ثم في نزول تدريجي من المجرد نحو الملموس، نزول قد يعرض الافكار المستخلصة للتعديل نتيجة الادخال التدريجي لعناصر الواقع التي تم التجريد منها خلال الخطوة الاولى (اذ قد اعتبرت ثانوية).

- لنصل في النهاية، ومرة اخرى، الى الملموس، ولكنه ليس الملموس الذي كان نقطة البدء في عملية الاستقصاء، بل هو الملموس وقد اعيد بناؤه في

الذهن، اي اعيد انتاجه بواسطة الفكر، فهو الملموس فكراً - le concret pensé. وبهذا تكون المعرفة العلمية قد استخلصت.

وفيما يخص طرق الاستخلاص المنطقي تتسم عملية الاستقصاء **هذه بطابع استقرائي - استنباطي**. حيث يلعب الاستنباط دورا اقل اهمية من دور الاستقراء.

فاذا ما استخلصت الافكار النظرية يتعين - كما سبق ان رأينا - ان نقوم **بالتحقق من صحتها**. في مجال المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يكون التحقق - بعد ازالة التناقض المنطقي بين اجزاء النظرية - بمواجهة النظرية المستخلصة بالواقع **احصائيا** عندما يتعلق الامر بالمظاهر الكمية القابلة للقياس **او تاريخيا او على النحوين معا**.

فاذا ما استخلصت المعرفة الاقتصادية وجب تقديمها، الامر الذي يلزم معه اتباع **طريقة معينة للتقديم**(١)، اي لتقديم المعرفة الى من يتوجه اليهم

---

(١) Méthode de présentation. انظر في منهج الاقتصاد السياسي:
- G.G. Granger, Méthodologie économique, P.U.F. 1955.
- A. Marchal, Méthode scientifique et science économique, 2 tomes, Génin , 1952 et 1955 - B. Nogaro, la Méthode en économie politique, Librairie Générale de Droit et de jurisprudence. 1939 - O. Lange, Economie politique, ch, 2.
- M. Dowidar, les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste. ch. 3 - J. Schumpeter, Economic Doctrine and Method, Allen & Unwin. London, 1954.
- M. Dobb. Scientific Method and the Criticism of Economics, Science & Society, vol. 3 N° 3, 1939 - M. Dobb. Marxism and Social Laws. Monthly Review, vol. II, N° 7, 1959 - J. Piaget (direction) Logique et connaissance scientigique, Encyclopédie de la pléiade, 1967, surtout p. 1019 - 1057 - La Science économique, ch. 4. Tendances principales de la récherche dans les sciences soiales et humaines, lere Partie, Mouton UNESCO, Paris - La Haye, 1970.

الباحث بمعرفته.

لم يبق لكي ننتهي من منهج الاقتصاد السياسي الا ان نضيف ان جزءا من المنطق الاستنباطي يشغل مكانا خاصا في ادوات، او تكنيك، التحليل الاقتصادي[1]، ذلك هو **المنطق الرياضي**[2]. وهناك اتجاه في الكتابات الاقتصادية الى المغالاة في استخدام هذا التكنيك في التحليل الاقتصادي. ازاء هذا الاتجاه يتعين علينا ان نعي من الان الاستعمال السليم للادوات الرياضية، حتى نتفادى استخدامها في غير موضعها.

بما اننا نلجأ الى الرياضيات كشكل للاستدلال الاقتصادي، وبما ان هذه هي اداة التعبير الكمي، فان الاستعانة بالتكنيك الرياضي في التحليل

---

(١) نقصد «بالتحليل» عملية التوصل الى نظريات، اي الى تعميمات مجردة. فالنظريات هي اذن النتاج النهائي للتحليل. في عملية التحليل التي تهدف الى استخلاص مقولات نظرية تستخدم الادوات او التكنيك (الاستقرائي، الاستنباطي وخاصة الرياضي، الاحصائي، الخ).

(٢) يعتبر G. Ceva (وهو ايطالب اهتم في القرن الثامن عشر بالمشكلات النقدية) N. F. Canard (وهو استاذ فرنسي في العلوم ١٧٥٨ ـ ١٨٣٣) رواد الاقتصاديين الرياضيين. انظر:

Dictionnaire des sciences économiques J. Romeuf (ed) Tome I, p. 196 - 7.

ويذهب شومبيتر الى غير ذلك، اذ يتعلق الامر بالنسبة لهذين المؤلفين وغيرهما باستخدام بعض التكنيك الرياضي في التحليل الاقتصادي وليس باستخدام المنطق الرياضي نفسه. ويقول شومبيتر ان اول من بين ما يمكن ان تؤديه الرياضيات للتحليل الاقتصادي هما: A. A. Cournot (مفكر ورياضي فرنسي، ١٨٠٠ ـ ١٨٧٧) وذلك في مؤلفه:

J. J. Spengler, Quantification in Economics: Its History, in D. Lerner (ed), Quantity and Quality. The Free Press of Glencoe, New York, 1961.

خاصة ص ١٥٤ ـ ١٦٤. وفيما يتعلق بموقف كارل ماركس من استخدام الرياضيات في التحليل الاقتصادي نستطيع من قراءتنا لخطاب ارسله الى انجلز بتاريخ ٣١ مايو ١٨٧٥ ان نرى ان ماركس جاءته، في نهاية حياته، فكرة معالجة نظرية الدورات الاقتصادية معالجة رياضية، انظر:

M. Dowidar, les Schémas de reproduction... p. 128.

الاقـتـصـادي لا يكون الا بالنسـبـة للتـعـرف على المظاهر الكمـيـة للظواهر الاقتصادية. وبما ان معرفة هذه المظاهر لا تكون ممكنة الا على أساس المعرفة الكيـفـيـة للظاهرة وجب ان يكون التـحـليل الكمي الذي نسـتـخـدم فـيـه الادوات الرياضية مسبوقا بتحليل كيفي للظاهرة الاقتصادية. ايا ما كان الامر يتعين الا ننسى اننا ننشـغل باسـتدلال اقـتـصـادي في شكل رياضي، اذ يتـعين ألا يحل الاسـتدلال الرياضي مـحل الاسـتدلال الاقـتـصـادي بأية حـالـة من الاحـوال، والا أدى ذلك الى زيف في التحليل وعرقل من تطور المعرفة الاقتصادية(١).

هذا وتظهر فـائدة الادوات الرياضيـة على وجه خاص عندمـا تستـعمل في بناء النماذج الاقتصادية(٢).

---

(١) فهم الاستعمال السليم للادوات الرياضية يجنب الاقتصاد السياسي مصير علمي الطبيعة والفلك عند الاغريق، ومثلها في تاريخ الفكر الانساني يفيد كل الافادة في هذا المجال، فقد كانت المعرفة الخاصة بالاحياء والطب عند هيبوقراط Hippocrate وارسطو - وكانت علاقتهما بالرياضيات محدودة للغاية، وهو ما كان يعد استثناءا بالنسبة لحال فلاسفة الاغريق - كانت هذه المعرفة اكثر تقدما بكثير من المعرفة الخاصة بالطبيعة والفلك. ومرد ذلك ان اثر الرياضيات على ارسطو كان غائبا بالنسبة للاحياء والطب بينما ورث في مجال الطبيعة والفلك تقاليد من سبقوه بما فيها تقليد كثرة الالتجاء الى ان تستنبط ابتداء من مبادئ بديهية او مسلمات، انظر: L.W. Hull تاريخ وفلسفة العلم، ص ٥٦.

هذا لا يعني اننا نتجاهل ما حققته الرياضيات، وهي خلق انساني، من تطورات هائلة الان، تطورات تجعل من الممكن استخدامها على نطاق واسع وعلى نحو مستمر في التحليل الاقتصادي، وانما ذلك مشروط بأن نعطيها مكانها السليم (الوارد تحديده في المتن) في مناهج الاستدلال الاقتصادي، انظر في ذلك:

V.S. Nemchinov, The Use of Mathematics in Economic. Oliver & Boyd, London, 1964.

(٢) economic models; modèles économiques ويمكن ان نميز بين معنيين لاصطلاح «النموذج»، كما يستخدم في التحليل الاقتصادي:

(أ) بمعنى واسع يستخدم الاصطلاح للتعبير عن كل بناء نظري يقصد به فهم او شرح طريقة اداء او ميكانزم النظام الاقتصادي عن طريق اخذ النظام ككل مترابطة اجزاؤه ومعتمدة كل منها على الاخـــر، وذلك بقصد التعرف على كيفية تحديد اثر التغير في عنصر او اكثر على عناصر النظام الاخرى او على النظام باكملـــه=

بالنسبة للمنهج اذن يتضح ان الباحث الاقتصادي يستخدم كقاعدة عامة، بالنسبة لموضوع سبق بيان انه محدد تحديدا منضبطا منهج البحث العلمي مع اعتماد خاص على التجريد الذي يحل محل التجربة في دراسة الظواهر الاقتصادية. كما انه يستطيع الاستعانة بالادوات الرياضية عند دراسة المظاهر الكمية لهذه الظواهر بشرط ان تكون هذه الدراسة مسبوقة بدراسة كيفية

= والنموذج يمثل على هذا النحو تصويرا مجردا للواقع. ومن ثم كان دائما افقر من الواقع. وهو بهذا المعنى يشمل المظاهر الكيفية والكمية للظواهر الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي محل الدراسة.

(ب) وقد بدأ الاصطلاح يأخذ معنى خاصا في الفكر الاقتصادي المعاصر وخاصة في مجال التحليل الكمي quantitative analysis; analyse quantitative يقصد به كل بناء نظري يهدف الى وصف عمل النظام الاقتصادي عن طريق التعبير عنه بمجموعة من المعادلات الاتية: تمثل علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام في مظهرها الكمي وهي العلاقات التي تحدد عمل النظام. بناء نموذج بهذا المعنى يفترض وجود جسم نظري من التحليل الاقتصادي واستخدام لغة رياضية للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام الاقتصادي في صورته النظرية المبسطة، بمعنى اخر، بناء النموذج على هذا النحو يتم عن طريق تزويج التحليل الاقتصادي مع وسائل التعبير التي تتميز بتجريد وتعميم بالغين، وهي الوسائل الرياضية (اذا تم التزاوج بين التحليل الاقتصادي النظري والتحليل الاحصائي واستعملت اللغة الرياضية في التعبير كنا بصدد نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي Econometrics; L'Econométrie). وعليه يظهر النموذج ككل مكون من عناصر تسمى المتغيرات يربطها ببعضها البعض عدد من العلاقات. هذه المتغيرات variables تمثل التعبير الكمي عن العناصر المكونة للظاهرة الاقتصادية المدروسة والمسببة لتغيراتها. هذه المتغيرات قد تكون خارجية exogenous يعتبرها الباحث خارج النظام الاقتصادي محل البحث، فقيمها تتحدد مستقلة عن هذا النظام. وقد تكون داخلية endogenous تتحدد قيمها كنتيجة لاداء النظام نفسه. هذا وتعبر المعادلات المكونة للنظام عن انواع مختلفة من العلاقات:

- فقد تكون المعادلة تعبيرا عن علاقة تعريفية definition equation كما اذ قلنا ان الدخل = الادخار + الاستهلاك. وهو ما يعني ان الدخل يتحلل الى الادخار والاستهلاك. في هذه الحالة يستحسن استخدام العلامة ≡ بدلا من علامة التساوي.

- وقد تعبر المعادلة عن علاقة فنية، كدالة الانتاج التي تعبر عن العلاقة الفنية او التكنولوجية بين كمية المدخلات inputs المستخدمة في الانتاج وكمية الناتج output ك= د (ع١، ع٢،...، ع ن)، حيث ترمزك لكمية الناتج، ع١ للعنصر الاول من عناصر الانتاج، ع٢ للعنصر الثاني.. وهكذا. انظر الباب الخامس فيما يلي.

- اخيرا قد تعبر المعادلة عن علاقة من العلاقات السلوكية behaivour relations مثال ذلك دالة الاستهلاك في نموذج كينز Keynes، س= د (ل)، حيث س ترمز للاستهلاك، ل للدخل..

للظاهرة.

هذا بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي ومُنهجه، ماذا عن **حال المعرفة الاقتصادية الحالية؟**

٣ ـ يعطينا الاقتصاد السياسي بحالته الراهنة حدا ادنى من المعرفة اليقينية التي تصلح اساسا لتفسير الظواهر الاقتصادية (المكونة لطرق الإنتاج المختلفة) والتنبؤ المعقول بحركاتها المستقبلة. الامر هنا يتعلق بمجموع القوانين الاقتصادية النظرية (او النظريات الاقتصادية) التي توجد تحت تصرفنا والخاصة بالاشكال التاريخية المختلفة للعملية الاقتصادية، والتي قد تم التحقق من صحتها علميا. (وهو ما يستبعد النظريات التي ثبت عدم صحتها بمواجهتها بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية، والتي يرد عدم صحتها الى سوء تصور اصحابها لموضوع ومنهج العلم في ارتباطهما العضوي).

وبما ان موضوع الاقتصاد السياسي، اي التصويرات الذهنية المتعلقة بالعملية الاقتصادية في شكل من اشكالها المختلفة: ذو طابع تاريخي، فان **قوانينه النظرية يكون لها هي الاخرى هذا الطابع التاريخي** (مع التحفظ الخاص بأن بعض القوانين الاقتصادية ترتبط بأكثر من شكل من اشكال المجتمع). وعليه لا نستطيع ان نتكلم عن قوانين اقتصادية الا في اطار هياكل اجتماعية متميزة كيفيا.

يترتب على ذلك ان الاقتصاد السياسي، اي مجموع القوانين (النظرية) الخاصة بعملية الانتاج والتوزيع في اشكالها الاجتماعية المتغيرة، يكون علما ذا

طابع تاريخي. فليس هناك علم اقتصاد صالح لكل اشكال المجتمع. اذ لا يمكن ان نتوقع ان تكون القوانين الإقتصادية في مجتمع **يسود** فيه الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين هي نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع **يسود** فيه انتاج المبادلة. كما لا يمكن ان نتوقع ان تكون القوانين الاقتصادية في مجتمع تقوم فيه روابط الانتاج (في ارتباطها بمستوى قوى الانتاج) على الملكية الفردية لوسائل الانتاج هي نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع تقوم فيه هذه الروابط على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج. حقيقة انه توجد بعض الظواهر الاقتصادية المشتركة بين اكثر من شكل من الاشكال التاريخية للمجتمع الانساني - يقابلها قوانين اقتصادية (نظرية) مشتركة بين هذه الاشكال التاريخية للمجتمع (كقوانين التداول النقدي مثلا) - ولكن **القوانين الاقتصادية التي تميز كل شكل من الاشكال التاريخية للمجتمع، وهي ما يمكن تسميتها بالقوانين النوعية، اهم بمراحل من هذه القوانين المشتركة عند التعرف على طبيعة العملية الاقتصادية في شكل معين من هذه الاشكال**. هذا ونأمل ان تصبح هذه النقطة اكثر وضوحا عند دراستنا لفكرة طريقة الانتاج(١).

نخلص من ذلك بأن الاقتصاد السياسي علم له ذاتيته، وبأن هذه الذاتية محددة على نحو يحول بيننا وبين خلط الاقتصاد السياسي بغيره من فروع المعرفة العلمية. بيد ان الذاتية لا تعني استقلال الاقتصاد السياسي عن هذه الفروع وخاصة تلك المتعلقة بالظواهر الاجتماعية الاخرى. لأن الانسان، الذي يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بنشاطه الاقتصادي، يجمع بنشاطه في المجتمع كل مظاهر الحياة الاجتماعية. هذه الذاتية - لا الاستقلال - يمكن ان

(١) انظر الباب الثالث من هذا القسم.

تتميز في مواجهة العلوم الاجتماعية الاخرى، وعلى الاخص علم الاجتماع، وعلم السكان وعلم الجغرافيا البشرية.

سنحاول في الفصل القادم ان نتبين مكان الاقتصاد السياسي بالنسبة لفروع المعرفة العلمية هذه.

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي وفروع العلوم الاجتماعية الأخرى

ليس تقسيم نشاطات الانسان عادة بالعمل المثمر، اذ لا يوجد بين هذه النشاطات خطوط واضحة تحدد نطاق كل منها وتفصل احدها عن الاخر. فالشخص الذي يمثل عضواً في اسرة يسهم في ذات الوقت في النشاط الاقتصادي كعامل في مصنع مثلا. وقد يكون عضواً في تنظيم نقابي او في حزب سياسي مشاركا بذلك في النشاط السياسي. كما انه قد يهوى القيام ببعض النشاط الفني، وهكذا. الامر الذي تكون معه كل هذه النشاطات متداخلة. ينبني على ذلك انه لا يمكن دراسة اي مجال لنشاط الانسان دون الرجوع الى المجالات الاخرى. وهو ما ينطبق من باب اولى على العلوم الاجتماعية التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي للانسان. وهي بوصفها علوم تمثل فروع المعرفة التي تهدف الى فهم العلاقات بين افراد (وفئات وطبقات) المجتمع في تغيرها عبر الزمن (التاريخ، الاقتصاد السياسي، الجغرافيا، علم الاجتماع، علم النفس، الديموجرافيا.. الخ[1]). ومع ذلك ولتسهيل عملية البحث العلمي وجد

---

(١) وهي على هذا النحو تتميز عن العلوم الطبيعية، الكيمياء، الطبيعة، الاحياء، الجيولوجيا، الفلك.. الخ.

مع الزمن تقسيم مجرد للعلاقات الاجتماعية بمقتضاه تؤخذ كل طائفة من العلاقات الاجتماعية لينصب عليها موضوع فرع من فروع العلوم الاجتماعية.

انطلاقا من هذه الفكرة الاساسية لن يكون هدفنا في هذا الفصل تعريف العلوم الاجتماعية الاخرى في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي وانما ايضاح الاعتماد المتبادل بين فروع **العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بين الاقتصاد السياسي وبعض فروع العلوم الاجتماعية الاخري نأخذها على سبيل المثال، وهي علم الاجتماع، والديموجرافيا، وعلم الجغرافيا.**

أولاً: الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع:

يعرف البعض **علم الاجتماع انه** «الدراسة الساعية لان تكون علمية لما هو اجتماعي (اي للوقائع الاجتماعية) بصفته هذه، سواء على المستوى الاولى للعلاقات بين الاشخاص او على مستوى المجموعات الكبيرة، الطبقات، الأمم، الحضارات، او بصفة عامة المجتمعات الكلية، اذا ما استخدمنا تعبيرا اصبح جاريا»(١). ولكن اذا ما أردنا تعريف علم الاجتماع تعريفا علميا قلنا انه علم القوانين العامة لتطور المجتمع الانساني(٢).

فموضوع علم الاجتماع يتعلق اذن بالظواهر الاجتماعية **بوصفها هذه،**

---

(١) B. Aron, les Etapes de la pensée sociologique. Editions Gallimard, 1967, p. 16.

(٢) بما ان علم الاجتماع ما يزال محلا للخلاف (بالنسبة لموضوعه ومنهجه. انظر: A Dictionary of Social Science المرجع السابق اليه، ص ١٧٦ ـ ١٧٩) يكون من المناسب ان نرى التعاريف المختلفة التي تعطى له: اولا، تستند ابوة هذا العلم، الذي يبدأ في احضان فلسفة التاريخ. الى عبد الرحمن بن خلدون (الفيلسوف العربي الذي عاش من ١٣٣٢ الى ١٤٠٦ ميلادية) والف «المقدمة» (انظر فيما يلي الفصل الاول من الباب الثاني) وجيامباتستا فيكو Giambattista Vico (استاذ القانون بنابولي، ايطالي، عاش من ١٦٦٨ الى ١٧٤٤، ومؤلف العلم الجديد Science Nouova). ويرى هذا الاخير، الذي يعتنق على خلاف فلاسفة القرن الثامن عشر منهجا تاريخيا، ان المجتمع الانساني الذي هو من صنع الانسان، يمكن فهمه والتعرف عليه. هذا المجتمع=

وذلك في حركتها الكلية. اما الفروع الاخرى من العلوم الاجتماعية فموضوعها يتعلق بظواهر هي أولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك **طائفة من الظواهر الاجتماعية**: ظواهر اقتصادية في حالة علم الاقتصاد السياسي، ظواهر سلوك الافراد في متضمناته الذهنية في حالة علم النفس... وهكذا.

فبينما يهتم الاقتصاد السياسي بطبيعة وتطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية، هي الظواهر الاقتصادية التي تكون الاساس الاقتصادي للمجتمع،

= يمثل كلا غير ساكن. وانما في حركة مستمرة، وحركة التاريخ هي التي تحدد المؤسسات الاجتماعية. هذا الكل (اي المجتمع) في حركته هو محل اهتمام «العلم الجديد» انظر:

T.G. Bergin & M.H. Fisch, The New Science of Giambattista Vico, Anchor Books, Doubleday & Co.: New York, 1961.

اما بالنسبة لاوجست كومت A. Comte (فيلسوف فرنسي، ١٧٩٨ ـ ١٨٥٧) فعلم الاجتماع هو «الدراسة الوضعية لمجموع القوانين الاساسية الخاصة بالظواهر الاجتماعية». وهي تنقسم الى جزئين: جزء خاص بتحديد القوانين الساكنة، وهي القوانين المتعلقة بشروط وجود المجتمع. وجزء خاص بتحديد القوانين الديناميكية، اي تلك المتعلقة بشروط الحركة المستمرة للمجتمع، انظر:

A. Cuviller, Manuel de sociologie, P.U.F, Tome I, 1967, p. 16, 17.

وكذلك R. Aron المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١٠٤ ـ ١٠٥. ويعرف G. Gurvitch علم الاجتماع بانه العلم «الذي يدرس الظواهر الاجتماعية الكلية في مجموع مظاهرها وفي حركتها. يأخذها في انماطها الديالكتيكية الميكرو ـ اجتماعية (النمط الوحدي) micro - sociaux والمجموعية groupaux والكلية globaux وهي في اثناء تكوينها واختفائها». Traité de sociologié, P.U.F., Tome I, 1962, p. 27. واخيرا يعطينا C.W. Mills التعريف التالي في كتابه:

Socialogical Imagintaion, Oxford University Press, New York 1959.

"The study of historical life as occuring within and subject to the pressures of the complex whole of society as constituted by its higly structural and organised social order".

انظر في الاتجاهات الحالية في علم الاجتماع، في اصلها التاريخي:

Paul Lazarsfeld, La Sociologie, in, Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines Mouton, Unesco Paris - la Haye, 1970, p. 69 - 197.

ممثلا بذلك علما اجتماعيا يخص هذا الجانب من حَياة المجتمع. يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته، آملا بذلك ان يكون علم حركة التكوينات الاجتماعية، اي تحول المجتمع من شكل الى آخر. ومن ثم تتحدد اهمية احدهما بالنسبة للآخر:

- بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي، ومن ثم بأثر الاساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي.

- وكذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي للمجتمع.

وتظهر العلاقة بين الاثنين اكثر ما تظهر في علم الاجتماع الاقتصادي sociologie économique. وهو فرع خاص من علم الاجتماع. فاذا كان التحليل الاقتصادي ينشغل، وفقا لكولم G. Colm (١)، بمعرفة الكيفية التي يسلك بها الافراد (والطبقات) في كل لحظة والآثار التي تترتب على هذا السلوك. فان علم الاجتماع الاقتصادي يحاول الاجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الأفراد (والطبقات) الى ان يسلكوا على النحو الذي يسلكون عليه. من هنا يزودنا علم الاجتماع الاقتصادي بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي (وهو الذي يتعلق به موضوع الاقتصاد السياسي). وعليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادي، «ان يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية، وهو ما يعطي الاقتصاد السياسي فعالية وقدرة اكبر على التصرف» (٢).

---

(١) شومبيتر: تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٢١.

(٢) Ch. Bettelheim, Economie politique et sociologie économique, Annales, juillet - september 1948, p. 267 et sqq

ثانياً: الاقتصاد السياسي والديموجرافيا:

الديموجرافيا(١) فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان: حالتها وحركتها عبر الزمن. وما يزال الخلاف قائما بالنسبة للمظاهر السكانية التي يتعين ان تدرسها الديموجرافيا:

- فالبعض يرى ان الديموجرافيا يتعين ان تقتصر على التحليل العددي (المظاهر الكمية) لحالة وحركة السكان(٢).

- بينما يرى آخرون ان تحتوي الديموجرافيا بالاضافة الى التحليل الكمي تحليلاً كيفياً ينشغل بكيف الافراد من الناحية الجسمانية والمهنية

---

(١) يوجد الاصل اللغوي للاصطلاح في الكلمة الاغريقية "demos" مع المقطع "graphia". ولهذه الكلمة معنيان في اللغة الاغريقية: فهي تعني اولا البلد، او الارض المسكونة بالسكان، وتعني ثانيا السكان انفسهم بتعريفهم الاتنولوجي (اي معرفين من ناحية الجنس، وعلاقتهم بالاجناس الاخرى، وخصائصهم). وهذا المعنى الثاني هو الذي يعنينا هنا. اما المقطع "graphia" فانه يدل على «العلم الوصفي». فاذا ما اخذنا اصطلاح الديموجرافيا بمعناه الحرفي فانه يعني «العلم الوصفي للسكان». هذا وقد استخدم هذا الاصطلاح للمرة الاولى بواسطة Achille Guillard في كتابه:

Eléments de statistique humaine ou démographie comparée, Paris 1855 cf.
A. Landry, Traité de démographie, Payot, Paris, 1945, p. 7 et seqq.

(٢) في هذا الاتجاه نجد التعريف الذي تعطيه الموسوعة الكبرى (Grande Encyclopédie,Tome14, p.70) للديموجرافيا «كعلم يعالج بمساعدة الاحصاء، الحياة الانسانية منظورا اليها بصفة اساسية من زاوية الميلاد والزواج والوفاة. ومن زاوية العلاقات التي تنشأ كنتيجة لهذه الظواهر، وكذلك من زاوية الحالة العامة للسكان التي تترتب عليها». في نفس الاتجاه كذلك نجد تعريف Wolf في موسوعة العلوم الاجتماعية Encyclopedia of Social Sciences ، اقتطفت في مقال:

Sociologie et démographie, Population, 1946, N° 1, p. 84 - 85.

وكذلك تعريف Villey في:

Lecons de démographie, I, Editions Montchrestin, 1957, p.17.

والفكرية وكذلك بالنسبة لطبعائهم واخلاقهم(١).

اما فيما يتعلق **بالمنهج** فيستخدم في البحث الديموجرافي كل السبل التي يتبعها العقل في استخلاص المعرفة، مع اضافة ان الطريقة الاحصائية تلعب دورا له اهمية خاصة في هذا البحث.

هذا بالنسبة لتقديم الدموجرافيا. وقد رأينا عند تعريف موضوع الاقتصاد السياسي ان الانسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي، اذ يمثل ما يقوم به من عمل محور عملية الانتاج في المجتمع. فاذا ما كان الامر كذلك فان العوامل الديموجرافية تؤثر دون شك على النشاط الاقتصادي، اذ هي تحدد له شروطه الاساسية: القوة العاملة كماً وكيفاً، وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

من ناحية اخرى تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيرا عميقا على كيفية توزيع السكان كمياً وكيفياً(٢) توزيعاً جغرافياً، وعلى الكثافة السكانية وعلى أشكال

---

(١) على هذا النحو يعرف Guillard الديموجرافيا «بالمعرفة الرياضية للسكان، لحركتهم، لحالتهم الجسمانية والمدنية والفكرية والاخلاقية». انظر Landry، المرجع السابق الاشارة اليه. وانظر كذلك تعريف:

L. Buquet, Cours de démographie. les Cours de Droit. 1965 - 1966. p. 3.

في الواقع يوجد بين الكيفي والكمي علاقات تأثير متبادل تستلزم ان نأخذ في الاعتبار على الاقل عددا من المظاهر الكيفية وذلك لكي تنضبط معرفتنا الكمية نفسها. فالخصائص الكيفية تؤثر على العدد عندما تباشر مفعولها كما هو الحال بالنسبة للخصائص الجسمانية بالنسبة للمواليد او الوفيات. وكذلك يؤثر العدد على الخصائص الكيفية لافراد السكان عن طريق تحديده لشروط الحياة لهؤلاء الافراد. مثال ذلك الاثار التي يمكن ان تكون لعدد افراد الاسرة على السكان عن طريق تحديده لشروط الحياة لهؤلاء الافراد. مثال ذلك الاثار التي يمكن ان تكون لعدد افراد الاسرة علي تكوين اطفالها ومن ثم على كيفهم.

(٢) وذلك عن طريق زيادة عدد افراد المجموعة البشرية في المكان الموجودين عليه، من ناحية، وعن طريق اثارة انتقال السكان الى مكان اخر، من ناحية اخرى. (تم ذلك في اوروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عن طريق خلق مستعمرات جديدة انتقل اليها جزء من سكان اوروبا).

التجميع الانساني. وهي تؤثر كذلك على الموقف نحو الانجاب. كما تؤثر العوامل الاقتصادية، عن طريق تحديدها للشروط المادية للحياة، على المواليد والوفيات ومتوسط العمر... الى غير ذلك(١).

ثالثاً: الاقتصاد السياسي والجغرافيا:

الجغرافيا(٢) هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان، اي كبيئة طبيعية للجنس البشري(٣). اما **الجغرافيا البشرية** فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعي والمناخي، وبما ان هذه البيئة هي في الواقع ولحد كبير، من خلق الجماعات البشرية الماضية والحاضرة يتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا البشرية في العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية والبيئة وتشكيل احدهما بواسطة الآخر(٤).

---

(١) هذا وقد كانت النظرية السكانية تمثل في البداية (من وليام بتي الى مالتس، انظر ما يأتي في الباب الثاني من هذا الجزء) باباً اساسياً في مؤلفات الاقتصاد السياسي. ثم ترك بعد ذلك الاهتمام بالدراسات السكانية للاحصائيين.

(٢) يوجد الاصل اللغوي للاصطلاح في الكلمة الاغريقية "ge" والمقطع "graphia" وهذه الكلمة تعني الارض. ويدل هذا المقطع على اننا بصدد علم وصفي. فاذا ما اخذ الاصطلاح بمعناه الحرفي فانه يدل على «العلم الوصفي للارض».

(٣) لا يوجد علم اخر يهتم بالبيئة بصفتها هذه: فرجل الجيولوجيا يدرس صخور القشرة الارضية. ورجل الارصاد الجوية يهتم بالمناخ والطقس. ورجل النبات يهتم بحياة النباتات، ويهتم رجل الحيوان بحياة الحيوانات. اما رجل الجغرافيا فهو في حاجة الى نتائج كل علم من هذه العلوم ليستطيع ان يتعرف على المسرح الذي يعيش عليه الانسان ويلعب دوراً، هذا المسرح ككل ملموس وحي، انظر:

L. D. Stamp, Modern Geographical Ideas, in, Outline of Modern Knowledge, W, Rose 9ed), V. Gollaoz, London, 1931, p. 813 et sqq.

(٤) P. George, Géographie de la population et démographic. Population, 1950, N° 2, 291.

والنقطة التي يتلقى عندها هذين الفرعين من فروع المعرفة (الاقتصاد السياسي والجغرافيا) هي تلك الخاصة **بتوطن النشاط الاقتصادي**(١) (الوحدات الانتاجية لهذا النشاط). الامر هنا يتعلق بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان(٢). هنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فهو يمدنا بمعلومات عن مصادر المواد الاولية، عن مصادر الطاقة المحركة وعن التجمعات السكانية (مصدر القوة العاملة بكمها وكيفها). من ناحية اخرى تساعد المعرفة النظرية الخاصة بالنشاط الاقتصادي على فهم احد العوامل، ان لم يكن اكثرها، تشكيلا للوسط الجغرافي: الا وهو النشاط الاقتصادي للمجتمعات. هذه المعرفة لا يستغني عنها اذن الباحث في مجال الجغرافيا البشرية(٣).

* * *

من هذا يتضح ان الواقع الاقتصادي مرتبط ارتباطا ديالكتيكيا بالواقع

---

(١) The location of economic activity; la location de l'activité économique.

(٢) Space economy; l'analyse économique dans l'espace.

انظر على سبيل المثال وخاصة فيما يتعلق بالدراسة النظرية للتحليل الاقتصادي للمكان بالنسبة للنشاط الزراعي:

J.H. Von Thunen, Isolated State, Pergamon Press, London, 1966.

(٣) هذا النوع من الدراسة يتم في اطار ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التي تنشغل بأشكال الانتاج واشكال توطن النشاط الاقتصادي في المكان واشكال استهلاك المنتجات المختلفة في العالم بأسره فهي تهتم:

- بالتوزيع الكيفي والكمي للتجمعات البشرية على الكرة الارضية.
- بدراسة اشكال الانتاج والاستهلاك في ارتباطها لهذه التجمعات البشرية وفقا للهيكل الاقتصادي لكل تجمع منها، وكذلك العلاقات التي تنشأ بين هذه التجمعات بما تستتبعه هذه العلاقات من تنظيمات ونشاطات نقل وما يلحق بها. انظر في ذلك:

P. George, Précis de géographie économique P.U.F. 1962.

R. Courtin & P. Maillet, Economie géographique, Dalloz, 1962.

غير الاقتصادي ليكونا كلا عضويا يمثل الحياة الاجتماعية في وسطها الجغرافي. يترتب على ذلك ان **الاقتصاد السياسي الذي يهتم بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية يتعين ان يدرس، رغم ذاتيته، في ارتباطه الوثيق بغيره من فروع العلوم الاجتماعية.**

* * *

وهكذا يتم لنا تعريف الاقتصاد السياسي، العلم الذي نقوم بدراسته: عن طريق تحديد معالم موضوعه ومنهجه في ارتباطهما العضوي. هذا العلم هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية بما بينها من اعتماد متبادل يتعين الا يغيب عن اذهاننا في دراستنا لعلم الاقتصاد السياسي. تكوين علمنا هذا، اي التمهيد لميلاده ثم مولده وتطوره، لم يتم بين عشية وضحاها، وانما من خلال عملية تاريخية دارت ـ وما زالت تدور ـ بين استمرار وانقطاع وتقدم من خلال التناقضات، تقدم لا يجري بأية حال على نحو خطي لا يعرف الانكسارات. التعرف على الملامح العريضة لهذه العملية التاريخية، يزيد من انضباط تحديدنا لآفاق العلم ويسمح لنا بأن نألف من الان اسماء كبار مفكريه. تحقيق هذا التعرف هو ما نسعى اليه في الباب التالي.

الباب الثاني

تاريخ الاقتصاد السياسي

لا نهدف لدراستنا في هذا الباب ان تكون تتبعا مفصلا للفكر الاقتصادي في تاريخه الطويل، الامر الذي لا يمكن ان يتم الا في دراسة منفصلة تأخذ ما تستحقه من جهد ووقت[1]. ما نسعى الى تقديمه هنا لا يتعدى لمحة في تاريخ علم الاقتصاد السياسي ذات هدف محدود، تمكننا من البداية:

ـ من التعرف على المراحل المختلفة لتاريخ العلم الذي ننشغل به.

---

(١) تتميز الكتابات المتعلقة بتاريخ الفكر الاقتصادي بثراء نسبي، بالاضافة الى مؤلفات المفكرين الذين بنوا علم الاقتصاد السياسي والتي سنتعرف عليها مع هذه الدراسة. لتاريخ العلم يمكن الرجوع الى المراجع التالية:

H. Bartoli, Histoire de la pensee économique, les Cours de Droit, 1059 - 1960 - H. Denis, Histore de la pensée économique. Thémis, 1970 - Ch. Gide & Ch. Rist, Histoire des doctrines économuques - O. Lange, Economie politique P.U.F. 1962 (Ch. VI, VII, p. 259 - 389).

هذا الكتاب صدر باللغة العربية من ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦.

R. Lekachman, A History of Economic Ideas, harper & Brothers, NewYork, 1959 - J. Marchal, Cours d'économic politique, Génin. 1964 (prmiére partie)- =

- وتشير لنا الى القضايا الاساسية التي شغلت اذهان المفكرين الذين بنوا العلم، مفسحة المجال لبلورة موضوع العلم ورسم مناهجه وتراكم المعرفة النظرية المكونة له.

الذي يهمنا اذن هو **تاريخ العلم** وليس تاريخ الفكر الاقتصادي على اطلاقه. **وقد تحقق للعلم وجود معترف به من خلال عملية بطيئة تغطي الفترة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر حتى النصف الاول من القرن التاسع عشرة**[1]. ولكن الفترة السابقة عليها شهدت، مع نشوء طريقة الانتاج الرأسمالية، تحولا في الفكر الاقتصادي مهد لميلاد العلم ميلادا صاحب هذه الطريقة في الانتاج. اهتمامنا اساسا بتاريخ العلم وكون ميلاده مصاحبا لطريقة الانتاج الرأسمالية يبرر لنا ان نميز في تقديمنا لهذه اللمحة التاريخية بين مرحلة سابقة على الرأسمالية شهدت فكرا اقتصاديا (اذ منذ انشغال الانسان بمعرفة وسطه الطبيعي والاجتماعي وجد فكر اقتصادي) والمرحلة الرأسمالية التي يرتبط بها علم الاقتصاد السياسي. في فترة أولى من هذه

=K. Marx, Theories of Surplus - Value, part I, II & III, Moscow. 1968; édition francais: Histoire des doctrines économiques, La costes, 1936 - B. Nogaro, le Développement de la pensée économique, Libairie Général de Droit et de Jurisprudence, 1944 - F. Roll, History of Economic Thought, Faber & Faber, London, 1956 - J. Schumpeter, History of Economic Analysis, Allen & Unwin, London, 1961 - O.H. Taylor, A. History of Economic Thought, McGraw - Hill, New York, 1960.

اسماعيل صبري عبد الله، دروس في الاقتصاد السياسي، الاسكندرية ١٩٥٣ ـ محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة، ١٩٥٦ ـ محمد ابراهيم غزلان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الاسكندرية ١٩٦٢.

(١) شومبتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٥١.

المرحلة الأخيرة ولد علم الاقتصاد السياسي بعد أن مهد السبيل لهذا الميلاد، ثم تطور في فترة تالية تطورا استمر الى وقتنا هذا الذي يشهد، بصعوبة جمة، محاولات الانتقال للاشتراكية.

وعليه نقدم هذه اللمحة التاريخية في فصول ثلاثة:

- في فصل اول نلقى نظرة سريعة على الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة على الرأسمالية.

- في فصل ثان نرى مولد علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية.

- وفي فصل ثالث نتتبع تطور العلم في المرحلة الرأسمالية ومرحلة محاولات الانتقال للاشتراكية.

ولتسهيل قراءة هذا التاريخ والتمكين من المقارنة بين المراحل المختلفة التي يغطيها نبرز، بداءة، **المنهجية الموحدة التي اتبعناها في دراسة الفكر الاقتصادي في المجتمعات المختلفة في المراحل التاريخية التي انشغلنا بها:**

١ - تتمثل نقطة البدء في دراسة من جانبنا لتاريخ **الوقائع** وتاريخ الفكر الاجتماعي الخاص بهذه الوقائع، في علاقتهما الجدلية، في المجتمع محل الانشغال، المحدد تاريخيا في المكان وفي الزمان.

٢ - من هذه الدراسة ننتهي الى جسم من **الافكار** الاقتصادية في اطار جسم من الفكر الاجتماعي.

٣ - **لتقييم** الفكر الاقتصادي الذي توصلنا اليه:

أ - نبدأ بفكرة عامة عن نوع التنظيم الاجتماعي الذي كان سائدا في

المجتمع محل الانشغال، في علاقته بالوعاء الطبيعي للنشاط الاجتماعي بعامة والنشاط الاقتصادي بخاصة (أي الظروف الطبيعية التي تحتوي النشاط الاقتصادي).

ب - ثم نتعرف على الكيفية التي كان يتم بها النشاط الاقتصادي في المجتمع، بالتعرف على:

- أنواع النشاط الاقتصادي التي كانت موجودة.
- الكيفية التي كان يتم بها النشاط الاقتصادي حول عملية **العمل الاجتماعي** في النشاطات المختلفة.
- العلاقة، أو مجموعة العلاقات، بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.

ج - من عملية العمل الاجتماعي كمحور للنشاط الاقتصادي وما تتضمنه من علاقات اقتصادية نتوصل الى القوى الاجتماعية الموجودة في المجتمع، أي الى التركيب الاجتماعي للمجتمع.

د - من هذا البناء الاجتماعي نتعرف على القوة الاجتماعية (الطبقة او الشريحة الاجتماعية) التي يمكنها من بين كل القوى الاجتماعية ان تنتج الفكر في هذا النوع من المجتمع (وابتداءً من مكانها في النشاط الاقتصادي وفي مجمل الحياة الاجتماعية).

هـ - ثم نأخذ ابرز المفكرين، لنتعرف على حياتهم وانتاجهم الفكري بصفة عامة والفكري الاقتصادي بصفة خاصة.

و - مع محاولة تفسير هذا الفكر الاقتصادي في ضوء طبيعة المجتمع بصفة عامة والقوة الاجتماعية التي انتجته بصفة خاصة، في علاقاتها بالقوى الاجتماعية الاخرى.

٤ ـ على هذا النحو نصل الى الفكر الاقتصادي نتاج المجتمع محل الانشغال في مرحلته التاريخية، الامر الذي يمكننا من معرفة مساهمته في تاريخ الفكر الاقتصادي للمجتمع الانساني.

٥ ـ وبالمناسبة نستطيع ان نتعرف على:

ـ **مكان** النشاط الاقتصادي في المجتمع الاجتماعي والسياسي ومن ثم العلاقة بينه وبين التنظيم السياسي والقانوني للمجتمع.

ـ **وتغير** النشاط الاقتصادي والكيفية التي يتم بها من مجتمع لآخر وفي المجتمع الواحد من مرحلة تاريخية لاخرى، ومن ثم العلاقة بين تغير النشاط الاقتصادي وتغير بقية مقومات التكوين الاجتماعي.

لنرى الان ما اعطته هذه المنهجية الموحدة من نتائج تحتويها الفصول الثلاثة المكونة لهذا الباب.

الفصل الأول

الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة على الرأسمالية

في اثناء هذه المرحلة ـ التي تغطي العصور القديمة والعصور الوسطى ـ لم يكن للفكر الاقتصادي وجود مستقل، وانما نجده في احضان اشكال اخري للفكر: في احضان الفلسفة في الفكر الاغريقي، في احضان الفكر اللاهوتي في العصور الوسطى الاوروبية، وفي احضان دراسة التاريخ وفلسفة التاريخ عند المفكرين العرب في القرن الرابع عشر.

أولاً: العصور القديمة:

في الكتب المقدسة للعصور القديمة يتمثل الفكر الاقتصادي في انطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع في تلك الازمنة، هي انطباعات ايديولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي. عليه يكون من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان(١).

---

(١) القارئ للتوراة او الانجيل يستطيع ان يجمع معلومات عن احداث المجتمع، انطباعات تعطي فكرة عن نوع الحياة. فمن قصة يوسف مثلا نستطيع ان نستخلص كيف ان فرعون الذي كان يملك الارض ويحصل في مقابل ذلك على خمس المحصول كان يحتكر الاتجار في الحبوب. وفي وقت المجاعة كان الناس يشترون بالنقود. فان نفذت نقودهم=

وعند **الاغريق** (خاصة عند افلاطون ٤٢٧ ـ ٢٤٧ قبل الميلاد وارسطو ٣٨٤ ـ ٣٢٢ قبل الميلاد) وجد **الفكر الاقتصادي في احضان الفلسفة**. اذ مثل الاستدلال الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع. المجتمع المنظم في صورة **دولة المدينة** City-State (تتميز بصغر مساحتها وصغر حجم سكانها وقيامها حول القلعة التي عادة ما كانت تبنى على مرتفع، واشتمالها على ميدان عام للاجتماعات العامة). وهو تنظيم فرضته جغرافية اليونان ونوع التنظيم القبلي الذي كان غالبا من قبل[1]، ويجد اساسه **في طريقة الانتاج** التي كانت سائدة آنذاك وخاصة في القرنين الخامس والرابع (قبل الميلاد) في بلاد الاغريق بصفة عامة وفي اثينا بصفة خاصة. اي في الزمان والمكان اللذان شهدا فكر افلاطون وارسطو طاليس[2]. **النشاط الزراعي**

= حصلوا عليها مقايضة بالتخلي عن خيولهم وقطعانهم. انظر:

Ch, 27, the Genesis, the Egyptians sell their land. the Holy Bible, Cambridge University press, p. 43.

J.F. Bell, A History of Economic Thought, the Boland press, New York 1953, p. 13 et sqq - E. Roll, ch. I.

(١) انظر في تفصيل هذا التنظيم القبلي وفي وصف عملية التحول من هذا الذي لم يعرف الدولة (المكون من مجموعة قرى بينها قرية مركزية يقيم بها رئيس القبيلة «صاحب السلطة المشخصة» وكل قرية مكونة من عشائر) الى مجتمع دولة المدينة:

G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society, Lawrence & Wishart, London, vol, I, 1961, p. 351 - 359.

(٢) استعنا في تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الاغريقي في هذه الاونة بالمراجع التالية:

A. Aymard & J. Auboyer, Hisroire Générale des Civilisations, L'Orient et la Crèce Antique, P.U.F. 1961. p. 321 - 334 - G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society: The first Philosophers, Lawrence & Wishart, London, 1961 - 207 - A.G. Mazour & J.M. Peoples, Men and Nations. A. World History, Harcourt, Brace & World, Inc, New Yorl, 1968, Chs. 5 & 6, p. 82 - 122 - M.L. Finley; Classical Greece, in Second International Conference of Economic History, Mouton. Paris - La Haye, 1965, p. 11 - 35 - E. Will, La Grèce archaique.

يتم في ظروف طبيعية صعبة: التربة فقيرة، الامر الذي يستلزم زراعتها سنة وتركها دون زراعة اخرى. وهي نادرا ما تكون مستوية، وهو ما يدفع الى عمل المصاطب تزرع اساسا باشجار العنب والتين والزيتون. بالنسبة **لنوع الوحدة الانتاجية في الزراعة** يمكن تمييز ثلاثة انواع: وحدات كبار الملاك ويملكون الارض الاكثر خصوبة، وتزرع بالحبوب وتربى عليها الماشية والخيول. وهم لا يسهمون في علمية العمل وانما يستخدمون **العبيد** والعمال الاجراء الذين يخضعون لسيطرة المالك رغم انهم احرار. هذه الملكيات الكبيرة لا تغطي الا نسبة صغيرة من مساحة الارض المنزرعة. غالبية هذه الارض تزرعها وحدات صغار الملاك. عددها كبير. تحتوي نصف السكان او يزيد. المساحة التي تقوم عليها كل وحدة صغيرة وغالبا مجزئة. يتم الانتاج بفضل عمل افراد الاسرة وعمل ما تملكه من **عبيد** مستخدمين في ذلك وسائل الانتاج البسيطة. هؤلاء الملاك الصغار يجدون انفسهم تحت سيطرة من يجاورهم من ملاك كبار (وهؤلاء هم الصفوة في الريف. وحتى في المدينة) رغم كونهم مواطنين. الى جانب هذين النوعين من الوحدات الانتاجية كانت توجد الوحدات التي يستغلها الافراد استخداما **لعبيد الدولة** heilos (١) في مقابل حصولها على جزء من المحصول عينا. وقد تقوم الدولة (في سبرطة) - ولها هي فقط هذا الحق - بتحرير عبيدها. في هذه الحالة يقوم كل منهم بزراعة قطعة من الارض، يزرعها كما يشاء. وله حرية تكوين اسرة تفلح معه الارض. يلتزم بأن يتخلي للدولة عن حصة من الناتج تتحدد لمدى الحياة. وله حرية التصرف فيما يبقى له.

(١) helots, ilotes (hilotes) هؤلاء كانوا يلزمون بالقيام ببعض الخدمات المنزلية وبخدمة المحاربين اثناء الحرب ولم يكن يحق لهم حمل السلاح. وكان للمواطنين حق قتلهم اذا قابلوهم اثناء الليل.

هذه الزراعة لا تستطيع ان تغطي احتياجات السكان وخاصة من الحبوب. ومن ثم كان الالتجاء الى الخارج (صقلية، ايطاليا، مصر، سواحل البحر الاسود) وقيام **التجارة الخارجية** التي تمركزت في المدن وخاصة الموانى. وقد ازدهرت في اثينا لتصبح نشاطا اساسيا يقوم به اساسا اشخاص لا يتمتعون **بصفة المواطن ويرتكز على رأس مال المقرضين**. عن طريق التجارة الخارجية كان يتم تزويد السكان بثلثي او ثلاثة ارباع ما يستهلكونه من الحبوب.

لكي تستورد الحبوب لا بد من التصدير. تصدير بعض السلع الزراعية. كالخمور والزيوت. ولكنها لا تكفي. من هنا كان الالتجاء **الى النشاط الصناعي** ليزود التجارة بعدد من السلع: الاواني، الاسلحة وقطع العملات المعدنية. ومن ثم كان توسع النشاط الصناعي وما يستلزمه من نشاط استخراجي. يقوم بهذا النشاط وحدات حرفية وورش صغيرة مملوكة ملكية خاصة. عدد الوحدات الحرفية كبير. يقوم الحرفي مع افراد عائلته بالعمل. يعاونه في ذلك **العبيد**. كما انه قد يستخدم بعض العمل الاجير. يتم الانتاج في منزل الحرفي بناء على طلب مسبق من جانب العملاء، الذين كثيرا ما يزودون الحرفي بالمواد الاولية. تقوم الورش الصغيرة كذلك بالانتاج الصناعي. اكبر ورشة كانت تستخدم ١٢٠ عامل (في صناعة الدروع). العمل يقوم به العمال الاجراء والعبيد. هذا النشاط الصناعي كان يعتمد في كثير من مواده الاولية على التجارة الخارجية.

اما النشاط الاستخراجي، ومثله ما كان يتم في منطقة لوريون (التابعة لاثينا) في المناجم المملوكة للدولة. حيث تعهد الدولة بامتياز الاستغلال الى

افـراد يملكون رأس المال، على ان تحـتكر لنفـسـهـا التـعـامل في الفـضـة المستخلصة مع الرصاص المخلوط بالفضة المستخرجة من المناجم. هذا النشاط الاسـتـخـراجي يقـوم على عـمل **العـبيـد** الذين يملكهم صـاحب الامـتـيـاز او يستأجرهم من مالكيهم.

في هذا الاقتصاد، الذي يرتكز عليه المجتمع الاغريقي، انتشرت المبادلة والمبادلة النقدية. بل اكثر من هذا ان النقود، التي اخترعت في البداية لتسـهيل عملية التبادل: لتستخدم في البيع من اجل الشراء، اصبحت تستخدم في اطار هذا الاقتصاد لغرض جديد: الشراء من اجل البيع. في هذه الحالة يكف جمع النقـود عن ان يكون وسـيلة لتحـقـيق غـاية (هي الحـصـول على السلع) وانما يصبح غاية في ذاته.

من هذا نستطيع ان نسـتـخلص **التركيب الطبقي للمجتمع الاغريقي**. في اعلى الهرم الاجتماعي توجد الطبقة الارستقراطية، كبار المالك، من «الريعيين» الذين يعيشون على دخل لم يسهموا في عملية انتاجه. يحتقرون العمل اليدوي ويحكمون مـجـتمع المدينة. يرتبط بهـذه الطبقة بقيـة المواطنين، المكونين لطبقـة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين، لهم حقوق سياسية وحق تولي الوظائف العـامـة (اي المشـاركـة في ادارة المدينة). يلتـصق بهـذه الاخـيـرة الاجـانب metoikos (١)، وهم احرار ولكنهم لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولا يحق لهم تملك العـقـارات. وقد لعـبـوا دورا هامـا في التـجـارة والمهن الاخرى في المدينة (سيطروا على النشـاط التجاري في القرن الرابع قبل الميلاد) وكذلك في الحياة الادبيـة. وقـد تـعـدى دورهم هذا نسـبـتـهم العـددية في مـجـمـوع السكان. وفي

(١) métêques .

النهاية يرتكز هذا الهرم الاجتماعي على **العبيد**، اذ عليهم يقوم الانتاج الزراعي والصناعي ونشاط التعدين والاشغال العامة للدولة. وهم يقومون بالاعمال المنزلية وبخدمة المحاربين في وقت الحرب. هذا الدور هو الذي يفسر كيف ان تجارة العبيد أصبحت احدى النشاطات الاقتصادية المربحة. ومن هنا صح القول بأن **المجتمع الاغريقي** (وخاصة في القرن الخامس ق.م.) **مجتمع قائم على العبودية**، وذلك رغم ان بعض المؤرخين، في حرصهم على تقديم المجتمع الاغريقي القديم في صورة وردية، يقللون من اهمية العبودية كأساس لهذا المجتمع(١).

هذا التنظيم لعملية الانتاج القائم على عمل العبيد ينطوي في ثناياه على حدوده، اي حدود امكانياته في التطور، كتنظيم يجرد المنتجين المباشرين (العبيد) من كل دافع الى زيادة وتحسين الجهد اللازم لاستغلال وسائل

---

(١) ارتكاز الانتاج على عمل العبيد (وكونهم بالتالي اساس الهرم الاجتماعي) هو الذي يفسر تبرير ارسطو للعبودية كتنظيم اجتماعي. وهو يقيم هذا التبرير على حجة اقتصادية حين يقول «البعض يعتبر ان سلطة السيد لا تستند على اساس طبيعي ويدعي ان الطبيعة قد خلقتنا كلنا احرارا وان العبودية لم يوجدها الا قانون الاقوى وانها في ذاتها، وباعتبارها مجرد اثر للعنف، غير عادلة. من وجهة النظر الاقتصادية، ألاحظ انه من غير الممكن ان نعيش عيشة مريحة، او حتى مجرد ان نعيش دون ما هو ضروري.. وبما انه لا يمكن تحقيق الهدف المحدد لاي نشاط دون ادوات، فان الاقتصاد يحتاج الى الادوات لتحقيق اهدافه. ويوجد العامل في كل انواع المهن نوعا من الاداة. ومال معين هو في الواقع اداة وجود. ومجموع الممتلكات هي ادوات مجتمعة، والعبد من بينها يتمثل في اداة حية مملوكة تفوق كل الادوات الاخرى. فلو كان في استطاعة كل اداة ان تنفذ من نفسها ارادة او فكر السيد... لما احتاج المهندس الى العمال ولا السيد الى العبد». كما ان ارسطو يضيف في تبرير العبودية حجة فلسفية: «كل من ليس لديه ما يقدمه لنا خير من استعمال جسمه واعضائه مدان بواسطة الطبيعة للعبودية. وخير له ان يخدمنا من ان يترك لنفسه. وفي كلمة، كل من ليس عنده من الروح والوسائل ما يمكنه من عدم الاعتماد على الغير هو بطبيعته عبد. وهو من هؤلاء الذين لا يملكون الا الغريزة، اي الذين يشعرون جيدا بالعقل لدى الاخرين، ولكنهم لا يستعملونه انفسهم». السياسة، الكتاب الاول، الباب الاول.

الانتاج المستحدثة (عن طريق الاكتشاف او النقل) استغلالا يمكن من زيادة انتاجية العمل على نحو يمكنها من الاستجابة لحاجات المجتمع (وخاصة الطبقة المالكة) المتزايدة. بل على العكس يتجه ميلهم الى تحطيم وسائل الانتاج كرد فعل لما يخضعون له من استغلال وقهر.

في هذا المجتمع وجد **الفكر الاقتصادي في احضان الفلسفة**، اذ ندر ان نوقشت المشكلات الاقتصادية بوصفها هذه. بل دارت الافكار المتعلقة بها - شأن كل الفكر الاغريقي - حول المشكلات الملموسة لحياة الانسان. وقد كانت هذه المشكلات الاخيرة تجد مركزها في فكرة دولة المدينة "Polis". من هنا **كان الفكر الاقتصادي بكليته في خدمة السياسة بالمعنى الواسع للكلمة**(١).

في اطار الفكر الاغريقي ينفرد ارسطو طاليس بمقدرة فائقة على التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية. وهو يرى «الوقائع الاقتصادية والعلاقات التي توجد بينها في ضوء ايديولوجية رجل يعيش ويكتب لطبقة مترفة (لا تعمل) ومثقفة، لطبقة تحتقر العمل والتجارة وتحب الفلاحين الذين يغذونها وتكره مقرضي النقود الذين يستغلونها»(٢).

---

(١) - Platon, the Republic (H.D.P. Lee), the Penguin Classics, London, 1959 - Aristote, la Politique, traduit par J. Tricot. Librairie Philosophique, J. Vrin, Paris, 1962, les Economiques, même traducteur et même maison d'êdition, 1958; Ethique de nicomaque, traduit par J. Voilquin, Garnier, Flammanion, Paris 1963 - A. Wolf A. Philosophic and Scientific Retrospect, in, An Outline of Modern Knowledge, op. cit. p. 9 & sqq - B. Russell, History of Western Philosophy, 10th edition, Allen & Unwin, London, 1967, book one, part 2.

(٢) شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٦٠.

ويرتكز التحليل الاقتصادي لارسطو مباشرة على **الحاجات واشباعها**. والاموال (أي المنتجات) هي التي تحقق هذا الاشباع. وطرق الحصول على الاموال هي الزراعة وتربية المواشي والصيد بمختلف انواعه وحتى قطع الطريق (الذي يعتبره نوعا من الصيد) وكذلك الصناعة واستخراج المعادن. هذه كلها تعتبر من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الاموال(١). الى جانبها توجد التجارة، وهي ليست بالنسبة لارسطو من قبيل النشاط الطبيعي (ومن ثم وجبت ادانتها)(٢).

فيما يتعلق بوحدة القيام بهذه النشاطات (الوحدة الانتاجية) ينطلق ارسطو من الوحدات العائلية التي تكتفي ذاتيا، اي تقوم بالانتاج اللازم لاشباع حاجاتها (الانتاج الطبيعي)(٣). ثم يقدم تقسيم العمل كأساس للمبادلة العينية، المقايضة(٤)، ثم المبادلة النقدية، اي تبادل السلع بوساطة النقود(٥).

---

(١) ارسطو، السياسة، الجزء الاول، الكتاب الاول، الفصل الثامن، ص ٥٠ ـ ٥٥. انظر كذلك Les Economiques ص ٢٠.

(٢) ارسطو، السياسة، المرجع السابق، ص ٥٥ و٦٥ حيث يقول: «ان التجارة ليس فيها شيء طبيعي، فهي نتيجة المبادلة». ادانة النشاط التجاري هذه يمكن لنا فهمها اذا ما تذكرنا اولا ان النشاط التجاري كان يمارسه اساسا الاجانب الذين لا يتمتعون بصفة المواطن، وانه كان يرتكز على رأس مال المقرضين، واذا ما تذكرنا ثانيا ان ارسطو كان يعيش ويكتب للطبقة الارستقراطية التي تكره التاجر مقرض النقود لانه يستغلها.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٤) لم تظهر عملية مبادلة السلع في داخل الجماعات البدائية، وانما ظهرت على حدود هذه الجماعات، عندما ندر من نقاط التقاء مع جماعات اخرى. اي ان المبادلة بدأت بين الجماعات البدائية (التي تختلف الظروف الطبيعية التي تقوم في ظلها بالنشاط الانتاجي) وليس في داخل الجماعة نفسها. هنا بدأت المقايضة التي سرعان ما تحقق آثارا في داخل الجماعة نفسها وتؤدي الى تفككها. وفقا لارسطو، «كان كل افراد الجماعة البدائية يملكون كل الاشياء ملكية شائعة (ومن ثم لا مبادلة، م.د.). فاذا ما انقسموا لعائلات متميزة احتفظوا بالملكية الشائعة لعديد من الاموال وقاموا بتقسيم الاموال الاخرى التي تكون وفقا للحاجة محلا للمبادلة بينها». السياسة، ص٥٧.

(٥) ارسطو، السياسة، ص ٥٧. هذا وتجدر الملاحظة ان الابواب الخمسة الاولى من كتاب ادم سميث الذي يظهر فيما بعد في القرن الثامن عشر الميلادي -في انجلترا) تمثل تطويرا لهذا الخط في الاستدلال العقلي. هذا ومن=

فاذا ما تعلق الامر بانتاج المبادلة النقدية، بانتاج السلع التي تتبادل في السوق، لوحظ ان هذه السلع في السوق **باثمان** يتعين تفسيرها والتعرف على تحديدها. **في هذا المجال يحدثنا ارسطو عن قيمة السلع**[١] **(والقيمة هي خصيصة اجتماعية تجعل السلعة محلا للمبادلة م.د.)**[٢]. وهنا نجده يفرق بين قيمة الاستعمال[٣] (التي هي خصيصة موضوعية في السلعة تجعلها صالحة

= المفيد من الان ان تتصور العناصر التي تتكون منها كل معاملة نقدية، ولتتمثل في بيع منزل: هناك اولا متبادلان (البائع والمشتري) تقوم بينهما علاقة اجتماعية بمقتضاها يتخلى البائع للمشتري عن كمية من السلعة (المنزل في هذه الحالة). أو ما يسمى بتدفق عيني real flaw; flux réel في مقابل ذلك يتخلى المشتري للبائع عن كمية من النقود (عدد من وحدات النقود) او ما يسمى بتدفق نقدي Monetary flow; flux monétaire. العلاقة بين مقدار التدفق العيني (وحدة واحدة في مثلنا هذا، المنزل) وبين مقدار التدفق النقدي وليكن ٣٠٠٠ جنيه. تدل على ثمن الوحدة من السلعة محل التبادل. ثلاثة الاف جنيه في مثلنا هذا.

(١) بما ان الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي هو اشباع الحاجات فان المنتجات التي تنتج عن هذا النشاط تتمتع دائما بقيمة في الاستعمال، اي بصلاحية لاشباع حاجة معينة. فهي منتجات نافعة. هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي تدخل في انتاج الناتج والى خصائص العمل الفردي الملموس الذي قام بانتاجه. هذه الخصائص مجتمعة تجعل الناتج صالحا لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات (فالقلم الرصاص مثلا يصلح للاستعمال في الكتابة لانه يصنع من مادة من طبيعتها ان تترك اثرا على الورق ولانه انتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفنيتين) ما يعطيه الشكل الذي يجعله ملائماً للامساك به بقصد الكتابة). وتمثل المنتجات قيمة استعمال في ظل كل اشكال الانتاج: الانتاج الطبيعي وانتاج المبادلة. ولكن منذ ان يبدأ انتاج المبادلة تصبح المنتجات سلعا، اذ تبدأ في ان يكون لها، الى جانب قيمة الاستعمال، قيمة، اي قابلية لان تكون محلا لعلاقة مبادلة بين افراد المجتمع. في هذا المجال تكون قيمة الاستعمال شرط القيمة: اذ لكي يمكن للسلعة ان تكون محلا للمبادلة لا بد ان تمثل قيمة استعمال اجتماعية، ان تكون نافعة اجتماعيا، اي ان تكون نافعة للاخرين، في اقتصاد المبادلة تكون السلعة في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة. ولكن احدهما نقيض الاخر، او ان شئت نفيا للاخر: ان انت استعملت السلعة كقيمة استعمال، في استهلاكك الخاص، كما اذ استخدمت الفحم في التدفئة المنزلية او في الانتاج (باستخدامه في توليد الطاقة الانتاجية في مصنع) فانك تكون قد استبعدت امكانية استخدامها كقيمة، اي ان تقوم بدور في التبادل. من ناحية اخرى، ان انت استخدمت السلعة في المبادلة (مباشرة في عملية مقايضة او غير مباشرة بواسطة النقود) فانك تحرم نفسك من استخدامها كقيمة استعمال.

(٢) م.د. ترمز لاسم المؤلف اي محمد دويدار.

(٣) use - value; valeur d'usage.

لاشباع حاجة معنية، م.د.) وقيمة المبادلة[١] (وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة، رابطة بين قيمتين، م.د.). ثم هو يقول بفكرتين متضاربتين. مؤدى الفكرة الاولى ان قيمة المبادلة تشتق بطريقة او باخري من قيمة الاستعمال. يضاف الى ذلك «انه من الضروري ان نجد مقياسا مشتركا» بين الاشياء المتبادلة. «وهذا المقياس المشترك هو بالضبط احتياج احدنا الى الاخر، وهو ما يبقي على وجود الحياة الاجتماعية[٢]. وفقا للفكرة الاخري التي نجدها عند ارسطو يتم تصور تبادل السلع كتبادل بين الاعمال. فلكي تقوم علاقة بين المهندس المعماري وصانع الاحذية «يتعين ان يحصل المهندس من صانع الاحذية على عمله، وان يعطيه عمله كمقابل»[٣]. ايا ما كان فكر ارسطو بالنسبة لمصدر القيمة فمن الواضح انه اكتشف في قيمة المبادلة (كتعبير عن قيمة السلع م.د.) علاقة تساوي. ولكنه لم يتعد ذلك الى الكشف عن حقيقة هذا التساوي[٤].

---

(١) exchange - value; valeur d'échange.

(٢) الاخلاق. ص ١٣٤.

(٣) نفس المرجع، ص ١٣٣. انظر كذلك H. Denis، تاريخ الفكر، ص ٥٣.

(٤) اذا كان ارسطو قد اكتشف في قيمة المبادلة (وهي شكل القيمة) علاقة تساوي ولم يكتشف حقيقة هذه العلاقة فان ذلك يعني انه لم يستطع التوصل الى ان شكل قيم السلع (اي قيمة المبادلة) انما يعبر عن كل انواع العمل كمكافئ للعمل الانساني، وبالتالي كانواع في العمل لها نفس الاستحقاق. يفسر ذلك بان المجتمع الاغريقي، الذي عاش فيه ارسطو، كان مجتمعا عبوديا يرتكز على عدم المساواة بين الرجال وبين قوة عملهم. واذا تمثل سر التعبير عن القيمة في ان كل انواع العمل متساوية ومتساوية لانها ترد في النهاية الى العمل الانساني بصفة عامة، فان هذا السر لا يمكن اكتشافه قبل ان تسيطر فكرة المساواة بين افراد المجتمع على عقول الناس. الامر الذي لا يتحقق الا في مجتمع يتطور فيه الجزء الاغلب من نتاج العمل في شكل سلع(اي منتجات معدة للسوق) وتصبح فيه بالتالي العلاقة بين الافراد ومالكي السلع هي العلاقة الاجتماعية السائدة. وهذا لا يتحقق تاريخيا الا في المجتمع الرأسمالي.

تلك هي الحدود التي لا يتخطاها ارسطو في مجال القيمة والثمن. فلا توجد عنده نظرية للثمن (الذي هو التعبير النقدي عن قيمة المبادلة م.د.) (١). ومع ذلك فهو يتعرض لحالة الاحتكار الذي يعتبره وضعا من اوضاع السوق يسيطر فيه بائع واحد للسلعة(٢).

اما فيما يخص **النقود** فهي بالنسبة لارسطو وسيط في المبادلة(٣) يوفر علينا مضايقات المقايضة، اي المبادلة العينية. ولكن لكي تقوم بوظيفتها كوسيط في المبادلة يتعين ان يكون للنقود خصيصة السلعة. اي ان تكون ناتجا له قيمة استعمال وقيمة مستقلة عن وظيفته النقدية ويمكن مقارنتها بغيرها من القيم (فالفضة مثلا قبل ان تكون نقودا هي سلعة لها قيمة استعمال، اذ يمكن استعمالها في صناعة الاواني والمجوهرات والاسنان الصناعية، ولها قيمة تستقل عن وظيفتها النقدية). ويضيف ارسطو باختصار ان بعض السلع، كالمعادن، اكثر صلاحية من غيرها للقيام بدور الوسيط في المبادلة. بالاضافة الى هذه الوظيفة يعترف ارسطو للنقود بوظيفتين اخريين(٤). وظيفتها كمقياس للقيم(٥)، اذ يعبر عن قيمة مبادلة كل سلعة بعدد من وحدات النقود، وعليه يمكن للنقود التعبير عن ثمن اية سلعة، ووظيفتها

---

(١) وان شئنا ان نكون اكثر دقة قلنا ان الثمن هو (الشكل المتحول للقيمة، اي قيمة المبادلة) حيث تظهر قيمة مبادلة السلع في عملية التداول.

(٢) ارسطو، السياسة، ص ٧٠.

(٣) means of exchange; intérmediaire d'échange.

(٤) ارسطو، السياسة، ص ٥، والاخلاق، ص ١٣٢ ـ ١٣٦.

(٥) measure of value; mesure de la valeur.

كمخزن للقيم(١).

اخيرا يتعرض ارسطو **لمشكلة الفائدة**(٢) (وهو ما يحصل عليه مقرض النقود زيادة على المبلغ الذي يقرضه، م.د.). وهو يقبلها كواقع عملي. ولكنه يدين كل قرض بفائدة ويعتبره من قبيل الربا، وذلك لان «النقود لا تلد»(٣). غير ان ارسطو لا يطرح على نفسه السؤال الاتي: لماذا رغم ذلك تدفع الفائدة في واقع الحياة الاجتماعية؟ عدم طرحه لهذا السؤال ومن ثم عدم الاجابة عليه

---

(١) stock of value; stock de valeur يتعين على كل مجتمع ان يحتفظ بكمية من المخزون او الاحتياطي لتستخدم في اشباع الحاجات في حالة ما اذا تعرض المجتمع لكارثة تمنعه من الانتاج او تقضي على ما انتجه: كارثة طبيعية كفيضان او عدم نزول الامطار، او كارثة اجتماعية كحرب او حرب اهلية. كما تخصص كمية من هذا المخزون لمواجهة حاجة المجتمع الى زيادة انتاجه في المستقبل، وذلك عن طريق استخدامها في بناء طاقة انتاجية جديدة (بناء خزان لتخزين مياه الري، او رصف طريق او بناء مصنع الى غير ذلك). تكوين هذا الاحتياطي يمثل الوظيفة الاساسية لفائض الانتاج الاجتماعي. في المجتمعات التي تنتج اساسا قيم استعمال ،اي حيث يسود الانتاج الطبيعي يتكون هذا الاحتياطي من منتجات يقوم المجتمع بتخزينها. اما في المجتمعات التي تقوم بانتاج المبادلة ـ والمبادلة النقدية ـ على نطاق واسع، تاخذ القيم المخزونة شكلا نقديا. وتخول كمية معينة من النقود لمن يحوزها ان يحصل على مقابل لها من السلع العينية. اي من القيم المخزونة.

هذا وتبقى للنقود وظيفة رابعة (لم يتكلم عنها ارسطو)، منبثقة في الواقع من وظيفتها كوسيط في التبادل، وهي وظيفتها كوسيلة الدفع العام، كوسيلة تستخدم في تسوية المدفوعات، الديون، اثمان السلع والخدمات، كلها تسوى عن طريق النقود.

وسنرى فيما بعد ان النقود تزود رأس المال بشكل من الاشكال التي يأخذها في عملية التداول (وخاصة في الاقتصاد الرأسمالي).

(٢) .interest; intérêt

(٣) «اشد ما يكره بحق هو ما يجري في العمل من اقراض بفائدة. وذلك لان الكسب المتحقق منه انما يأتي من النقود نفسها، وهو ما لم يعد يتفق مع الغرض الذي خلقت من اجله. فالنقود قد خلقت لتستخدم في المبادلة، بينما تؤدي الفائدة الي تكاثر في كمية النقود نفسها.. فالفائدة هي نقود ولدتها النقود. وعليه تعتبر هذه الطريقة الاخرة في اكتساب النقود اكثر ما تكون مخالفة للطبيعة». ارسطو، السياسة، ص ٦٥ ـ ٦٦.

يدفعنا الى القول بأنه لا يوجد نظرية في الفائدة في فكر ارسطو(١). ونلاحظ كذلك على هذا الفكر انه يخلو من **نظرية في التوزيع**(٢). اي نظرية تشرح الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج الاجتماعي (اي مجموع ما ينتجه المجتمع في فترة انتاجية معينة) بين مختلف افراد (او طبقات) المجتمع، او ان شئت نظرية تشرح الكيفية التي يتحدد بها نصيب كل طبقة اجتماعية في نتيجة عملية الانتاج.

ثانياً: العصور الوسطى الاوروبية:

في القرون من التاسع حتى الخامس عشر الميلادية ساد في اوروبا **التكوين الاجتماعي الاقطاعي**(٣). يسمى هكذا كل تكوين اجتماعي يرتكز على

---

(١) لكي يمكن الكلام عن نظرية في الفائدة يتعين علينا:

- اولا: ان نطرح سؤالين عن «لماذا» و«كيف»: لماذا تدفع الفائدة؟ وكيف تتحدد ومصيرها عبر الزمن؟
- ثانيا: ان نعطي اجابة (يمكن التحقق من صحتها) لكل من هذين السؤالين.

(٢) Theory of income distribution; théorie de la répartition des revenus.

(٣) استعنا في تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الاقطاعي في اوروبا في هذه الاونة بالمراجع الاتية:

- E. Perroy (et autres). Histoire Générale des civilisations, Tome III. le Moyen Age, P.U.F., 1961, p. 237 0 290 - E. Lipson, The Economic History of England, vol. I. The Middle ages, Adam & Charles Black, london, 1945 - H. Heaton, Histoire économique de l'Europe, des origines à 1750, A. Colin, paris, 1950, p. 50 et sqq - G. E. Southgate, England Economic History, J. Dent & sons, London, 1950, ch. I- IV - C.J. hayes & F.F. Clark, Medieval and Early Modern Times, Macmillan, New York, 1966, p. 89 & sqq - E. J. Hobsbwm. (ed) K. Marx. Precapitalist Economic Formations, Lawrence & Wishart, London, 1964 - ch. Parain et P. Vilar, Féodalité francaise et mode de production féodal, in, Sur le féodalisme, Editions Sociales, Paris 1971, p. 13. 48.

الواقع لم يبدأ الاقطاع ولم ينته في كل بلدان اوروبا في نفس الوقت. كما ان كل مظاهر قيامه او انهياره لم تحدث في مختلف بلدان هذه القارة في نفس الوقت ولا بنفس المعدل.

طريقة للانتاج يكون فيها من يزرع الارض، وقد كف عن ان يكون عبدا، بالنسبة للبعض او كامل الحرية بالنسبة للبعض الآخر، خاضعا لكل انواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا انتاج عمله ولا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة، اي سلعة.

تتميز طريقة الانتاج هذه، التي بدأت في فرنسا ثم انتشرت في انجلترا وباقي مجتمعات اوروبا:

- **بأن العلاقات الاجتماعية للانتاج تدور اساسا حول الارض التي تصبح البلورة المادية للملكية العقارية**، اذ هي ترتكز على اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي.

- بأن لمن يقوموا بالعمل في الانتاج الزراعي حق استعمال الارض وشغلها. اما حق ملكيته فهو على درجات لهرم من السادة حيث يوجد بعضهم فوق بعض، دون ان يكون لأي منهم حقا مطلقا على الارض، وانما ليكون لكل منهم حقا على ناتج الارض وعلى ما يورثه من هم دونه في هذا السلم الهرمي، وهو حق تحدده التقاليد والعادات.

- كما تتميز ثالثا بأن هذا الاساس الاقتصادي يقابله شبكة من الروابط الشخصية: جزء من العاملين (اغلبيتهم، في الفترات التي سادت فيها هذه الطريقة في الانتاج) لا يتمتع بكامل حريته الشخصية، فهم ليسوا من العبيد (اذ اشخاصهم لا تملك) ولكنهم اقنان[١]. مرتبطون بسيدهم في مرحلة اولى وبالارض التي يستغلونها في مرحلة ثانية. حتى بين السادة يرتبط نظام الملكية بنظام من الواجبات (وعلى الاخص الواجبات الحربية) يتحمل بها كل منهم في

---

(١) serfs ويطلق على النظام نفسه the serfdom; le servage.

مواجهة من هو أعلى منه.

وكذلك **يتميز التنظيم السياسي** لهذا المجتمع. فالدولة موجودة وجودا غير متمركز يقوم على ما يتمتع به ملاك الارض من ذاتية كبيرة في ممارسة السلطة. فهذه تمارس من شخص في مواجهة الاخر. و«العدالة» يحكم بها السيد الاكبر على تابعيه من السادة، ويحكم بها الشريف على فلاحيه. ومن ثم يرتبط الحصول على الاستقطاعات الاقتصادية بالجهاز القضائي - السياسي أوثق ارتباط.

وتجد طريقة الانتاج هذه جذورها في المجتمع القديم حين بدأ كبار ملاك الاراضي (افراد الطبقة الارستقراطية) يقاومون سلطة روما عن طريق الاقامة في ملكياتهم العقارية (Villas)[1] وتوسيع هذه الملكيات بالسيطرة على الملكيات الاصغر والمزارع المهجورة. اما من يملكون الوحدات الصغيرة فكانوا افقر من ان يقاوموا محصل الضريبة الروماني او جارهم الغني او الغزاة الجرمانيين. ومن ثم بحثوا عن الحماية عند مالك كبير يتخلون له عن ارضهم وعن جزء من حريتهم فتنتقل الملكية اليه وتبقى الارض لهم يستغلونها هم وابناؤهم في مقابل التخلي عن جزء من الناتج طالما ظلوا مخلصين للسيد المالك[2] . ثم بدا كبار ملاك الاراضي يدركون ان هذا النوع الجديد من الاستغلال اكثر ارباحية لهم، اذ يزيد انتاج هؤلاء على انتاج العبيد (الذين لا يوجد لديهم اي دافع للانتاج) كما انهم يتولون اعاشة انفسهم. في هذا النظام توجد جذور نظام الاقنان. **غير ان هذا لا يعني ان القن وجد كنتيجة للتحرر الجزئي للعبد** وانما يعني ان

---

(١) Ch. parain. p. 14 .

(٢) سموا هؤلاء بالمستأجرين المقيمين Coloni .

فلاحي اوروبا الاحرار (الذين كانوا يقومون بالانتاج استقلالا على ملكياتهم الصغيرة) باخضاعهم اصبح لهم هذا المركز (colonat) الذي وجد في المجتمع العبودي القديم. وهم لم يوجدوا فيه عن طريق الغزو المفاجئ وحده. كما انه لم يأتيهم عن طريق تطور من جانب واحد ابتداء من مركز تبعية قديم (العبودية او الـ colonat في العصور القديمة)، وانما نتج عن تقابل عفوي (تحقق تحت الضغوط المتداخلة للوقائع والفعل البطيء او العنيف للطبقات المسيطرة) لاتجاهات مراكز شخصية مختلفة جدا نحو حالة واقعية (حالة القن) تتمثل في النهاية وتدريجيا في مركز قانوني موحد. **فالقانون لا يسبق الواقع، وهو يبلوره ولا يخلقه.** وقد تم ذلك في اطار الحياة الجماعية لافراد القرية التي احتفظت بأرض الرعي المشتركة، بالغابة المشتركة، بالارض غير المزروعة المشتركة وبمظاهر اخرى لحياتها الجماعية[١].

ويرتبط صعود طريقة الانتاج هذه بتحول كبير (رغم بطئه) في قوى الانتاج، وهو تحول تم تحت تأثير الهجرات التي شهدتها الفترة السابقة من الشرق (بما فيه الصين) نحو الغرب[٢] والتجارة التي لم تنقطع مع مدن البحر الابيض المتوسط والغزو العربي لجنوب غرب اوروبا. ففي اطار **فنون الانتاج**

---

(١) وعليه «يتعين الا نعتقد ان تطورا مستمرا ومن جانب واحد قد تم من عبودية العصور القديمة الى نظام الاقنان. ومن هذا الاخير الى الحرية. فقد ولد نظام الاقنان (او تحققت له السيطرة) من الاخضاع التدريجي للفلاح الحر اكثر منه من التخفيف من حالة العبودية، ويتوقف التخفيف من حدة نظام الاقنان هذا واختفاؤه على الشروط الموضوعية لكل منطقة وعلى حدة الصراع بين الطبقات وما انتهى اليه هذا الصراع. كما ان اختفاء المركز القانوني للاقنان قد يترك خلفه اعباء كثيرة وارتباطات عديدة يتحمل بها الاقنان هي في الواقع من نتاج طريقة الانتاج الاقطاعية» Ch. Parain p. 22 .

(٢) J. Bernal, Science in History, Watts, London, 1957, p. 38 & sqq .

الزراعي تمثل هذا التحول في استخدام احسن للقوة المحركة للمياه الجارية (في تشغيل طواحين القمح ومعاصر الزيتون) الامر الذي يؤدي الى تحرير الايدي العاملة المنزلية وامكان استخدامها في اعمال اكثر انتاجية. وكذلك استخدام وسائل جديدة تمكن من استغلال احسن لقوة الجر الحيوانية. كما شهدت ادوات العمل تحسنا تمثل في احلال دوات حديدية محل الادوات الخشبية (مما يزيد من انتاجية العمل الزراعي). وكثر استخدام المحراث الثقيل ذي العجلات وذي القلاب مما يمكن من اعداد احسن للتربة. وادخلت محصولات جديدة مثل الشوفان (oats, avoine) الذي يستخدم في غذاء الانسان كما يستخدم في علف المواشي، وخاصة كعلف للخيول يحسن من نوعها ويوسع من تربيتها، الامر الذي ادى الى بدء استخدام الخيول (في نهاية القرن الحادي عشر) محل الثيران في الجر. كما حلت الدورة الزراعية الثلاثية (سنة تزرع الارض فيها قمحا، ثم تزرع شعيرا في السنة التالية، ثم تترك للراحة في السنة الثالثة)[1] محل الدورة الزراعية الثنائية (سنة زراعة وسنة راحة).

كل هذا ادى الى **زيادة انتاجية العمل الزراعي**. هذه الزيادة تعني انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج كمية معينة من الناتج. وهو ما يؤدي الى ان يقل عدد العمال الذين يحتاجهم الشريف للعمل على ارضه كعبيد او كعمال سخرة. الامر الذي يخفف من عبء السخرة التي يتحمل بها الفلاحون،

---

(١) الواقع ان ارض الوحدة الاقتصادية كانت تقسم وفقا لنظام الحقول المفتوحة الثلاثي three - field system الى ثلاثة حقول كبيرة يزرع كل منها في سنتين متتاليتين قمحا ثم شعيرا ثم يترك خاليا في السنة الثالثة. وعليه تكون ارض الوحدة الاقتصادية في سنة واحدة موزعة بالثلث بين زراعة القمح وزراعة الشعير دون زراعة.

كما ان زيادة انتاجية العمل الزراعي على الارض التي يزرعها الفلاحون لانفسهم ونقص عدد ساعات عمل السخرة الذي يلزمون بادائه يؤديان الى تحسن ملموس في المستوى الغذائي، وهو ما يدفع السكان نحو الزيادة. هذه العوامل يتعين استبقاؤها في الذهن لفهم التحول الذي اصاب طريقة الانتاج الاقطاعية نفسها.

هذا عن طريقة الانتاج الاقطاعية بصفة عامة، ما هي الصورة التي كانت توجد عليها الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) في ظل هذا التكوين الاجتماعي؟ اذا كان من اللازم ان نرسم الخطوط العريضة لهذه الوحدة وجب ان نحذر التعميمات البسيطة التي تدفع الى الاعتقاد بأن الوحدات الاقتصادية كانت متشابهة تماما، اذ كانت هناك اختلافات كبيرة بين الوحدات. ولكنها اختلافات لا تغير من الحقيقة التي مؤداها ان الطابع التنظيمي العام للوحدات الاقتصادية (الاجتماعية) كان اقطاعيا.

كانت الوحدة الاقتصادية (الاجتماعية الريفية تتمثل في «الاقطاعية» او «الضيعة» manor, manoir . وهي وحدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الانتاج الطبيعي وتهدف - على الاقل في المراحل الاولى - الى الاكتفاء الذاتي. والاقطاعية هي مزرعة محصنة تحتوي الارض المزروعة وارض الرعي المشتركة وارض الغابات المشتركة. وهي مكونة في الاغلب من الاحيان من قرية، او اكثر في حالات قليلة. يتوسط الاقطاعية قصر الشريف الذي يتملك الارض ملكية مقيدة بدرجته في السلم الهرمي للملكية الاقطاعية. ويقيم في اكواخ القرية الصغيرة من يقومون بالنشاط الانتاجي. وهم العبيد (وعددهم

كان في النقصان مع مرور الوقت) والاقنان (ويمثلون الاغلبية) والفلاحون الاحرار (وهم اقلية محدودة كانت تملك مساحات صغيرة من الارض). وعادة ما كانت القرية تضم بعض الحرفيين، كالحداد والنجار وصانع الاواني، الى غير ذلك. إلا ان هذا لا يستبعد قيام عائلة الفلاح ببعض الانتاج الحرفي. بل عادة ما كانت الوحدة العائلية الفلاحية تقوم بالنوعين من النشاط الانتاجي: النشاط الاولي، من زراعة ورعي وصيد وخلافه، بصفة غالبة، والنشاط الصناعي التحويلي لمنتجات النشاط الاولي، كطحن الحبوب وعصر الزيوت وحفظ المأكولات ونسج الاقمشة. وكان يوجد بالاقطاعية طاحونة مائية ان وجدت بالقرب من نهر او طاحونة هوائية ان بعدت عنه. كما كانت تحتوي على كنيسة ومنزل للقس ان تطابقت الوحدة الاقتصادية مع وحدة التقسيم الكنسي لارض اوروبا الاقطاعية.

وكانت ارض القرية المزروعة تقسم - في مرحلة اولى - بين ارض تزرع لحساب الشريف مباشرة demesne, domaine seigneurial وارض يزرعها الفلاحون لحسابهم في صورة وحدات انتاجية صغيرة. هذا الجزء الثاني من الارض تفلحه عائلات الفلاحين. كل يزرع قطعة ارض صغيرة استقلالا ولحسابها. ولكن الاعمال الزراعية الاساسية (وقت الزرع والحصاد) عادة ما تتم جماعيا. عائلة الفلاح كوحدة انتاجية لا تملك الا البسيط المحدود من ادوات العمل. فأهم هذه الادوات يملكها الشريف سيد الارض (كالطاحونة ومعاصر الزيوت). والبعض منها (كالعربات مثلا) تملكه عائلات القرية جماعيا.

في مقابل استغلال هذه القطعة الصغيرة **تلزم عائلة الفلاح** بالعمل طوال بعض ايام الاسبوع (ثلاثة في المتوسط) علي الارض التي تزرع لحساب سيد الارض. وعلى هذا النحو يقتضي الشريف **ريع الارض التي تستغلها عائلة الفلاح في صورة عمل**[1] **يسخر له افراد العائلة**. اي انه يقتضيه بالاكراه المباشر. بالاضافة الى ذلك، كان على الفلاحين - في مواجهة الشريف - التزامات اخرى: يتخلى الفلاح عن جزء من المحصول للشريف، كما يتخلى له عن بعض من الحيوانات التي يقوم بتربيتها و**الاسماك** التي يصيدها. وعلى الفلاح كذلك ان يطحن حبوبه في مطاحن الشريف، ويخبزه خبزه في مخبزته ويصنع بيرته في اواني التخمير المملوكة للشريف، وهو، في سبيل ذلك، يعطي الشريف جزءا من المحصول. كل هذه الالتزامات يتحمل بها الفلاح قنا كان او حرا، الا انها كانت اكثر ثقلا بالنسبة للاقنان. وعليه يكون وقت عمل المنتج المباشر (عائلة الفلاح) موزعا بين عمل (زراعي في الحقل، وصناعي في المنزل) يبذله خلال عدد من ايام الاسبوع على الارض التي يزرعها لحسابه بفضله يتوصل الى المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته على العمل، وعمل بلا مقابل يبذله في مكان اخر، على الارض التي تزرع لحساب الشريف، وخلال زمن اخر، عدد من ايام الاسبوع، يتبلور في كمية من الناتج يحصل عليها الشريف.

من هذا يتضح انه **وان كانت الاقطاعية - وهي ملكية كبيرة - تمثل الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) الا ان الانتاج يقوم على الوحدة الانتاجية الصغيرة (عائلة الفلاح)**، وهي وحدة تختلف عن الوحدة الزراعية الصغيرة التي

---

(١) Labour - rent; rente en travail.

عاصرت تحلل المجتمع البدائي في مرحلة الانتقال الى المجتمع العبودي (حيث سادت في هذا الاخير وحدة الاستغلال الزراعي الكبير القائمة على عمل العبيد). اذا تتميز الوحدة الصغيرة في ظل الاقطاع بارتفاع نسبي (ومحدود) في مستوى فنون الانتاج. في هذه الوحدة تكاتفت ادوات الانتاج التي ظهرت في نظام وحدات الاستغلال الزراعي الكبير في العصور القديمة (كالطاحونة المائية، المعصرة وغيرها) مع مزايا وحدات الاستغلال الصغيرة حيث يوجد لدى المنتج المباشر (على عكس العبد) الدافع للانتاج والقدرة على اتخاذ المبادرة، نقول تكاتفت ادوات الانتاج تلك مع هذه المزايا لزيادة انتاجية العمل الزراعي. وبما ان ادوات الانتاج هذه (بالاضافة الى ما استحدث من ادوات تحت تأثير الهجرة من الشرق والغزو العربي لجنوب غرب اوروبا) تتعدى امكانيات القائمين باستغلال الوحدات الصغيرة فاننا نجدها مجمعة في يد الشريف سيد الارض على نحو يجعل منه نوعا من المنظم والسيد للعملية الانتاجية ولكل الحياة الاجتماعية. وهو ما يصدق على المرحلة الاولى في سيادة طريقة الانتاج الاقطاعية.

في **مرحلة ثانية** تؤدي زيادة انتاجية العمل الزراعي الى انقاص عدد ساعات عمل السخرة اللازمة لفلاحة الارض التي تزرع لحساب الشريف، كما تؤدي الى زيادة الانتاج على الارض التي يزرعها الفلاحون لحسابهم، وكذلك، من خلال زيادة المواد الغذائية، الى زيادة الانتاج الصناعي المنزلي الذين يقومون به في اطار العائلة. امكانية زراعة الارض التي تزرع لحساب الشريف بوقت عمل اقل (لو وجد الدافع لذلك من قبل من يبذل الجهد) وزيادة انتاجيةالعمل الزراعي على الارض التي تزرع لحساب الفلاحين يجعلان من الافضل للشريف ان يتخلى عن كل الارض المنزرعة لتزرعها عائلات الفلاحين

لحسابهم على ان يحصل هو على جزء من المحصول (يفوق ما يحصل عليه من سبيل زراعة مساحة من الارض لحسابه عن طرق تسخير الفلاحين لذلك بعض الوقت)، اي انه يحصل **على ريع الارض في شكل عيني**[1]. من هنا يظهر الى جانب الريع في شكل عمل الريع العيني الذي ما يلبث ان يصبح الشكل الغالب للريع.

في هذه المرحلة نجد المنتج المباشر (عائلة الفلاح) وفي حيازته كل شروط العمل، ما عدا الارض التي تمثل في هذا المجتمع وعاء عملية العمل (وهي بصفتها هذه الشرط الوحيد الذي يواجه المنتج **كملكية منفصلة عنه، ومستقلة عنه، ومشخصة في الشريف)**. وهو يقوم بالعمل، كل العمل، على الارض التي يستغلها. ولم يعد يقم بعمل على ارض الشريف (اذ يقوم الفلاحون بزراعة كل ارض الاقطاعية المزروعة لحسابهم). هنا يتصرف المنتج في كل وقت عمله، رغم ان جزءا من وقت العمل هذا يذهب الى الشريف. كل ما في الامر انه لم يعد يذهب مباشرة (في صورة عمل سخرة على الارض التي كانت مزروعة لحساب الشريف) وانما في صورة غير مباشرة (في صورة جزء من المحصول، من الناتج العيني، من ناتج عمل الفلاح على الارض التي يزرعها). هنا كف عمل المنتج لنفسه وعمله للشريف عن ان يكونا منفصلين في الزمان (اربعة ايام من الاسبوع له وثلاثة ايام للشريف). والمكان (الارض المزروعة لحسابه، وعلى ارض الشريف). ولم يعد المنتج بحاجة الى ان يمارس الجزء من العمل الذي يذهب ناتجه للشريف تحت الاشراف والاكراه المباشرين للشريف او من يمثله. **فالمنتج تسوقه قوة الظروف الاجتماعية بدلا من قوة**

---

(١) rent-in- kind; rente en nature.

الاكراه المباشر، يسوقه الالزام القانوني بدلا من السياط، يسوقه لتحمل مسؤوليته. ويكف الشريف بالتالي عن ان يلعب دورا في عملية الانتاج، تنظيما او غير تنظيمي، ويصبح من الطفيليات الاجتماعية.

هذا الريع العيني يفترض دوام الاقتصاد الطبيعي (رغم ان مستوى قوى الانتاج يكون قد ارتفع) حيث تتحقق شروط الانتاج وتجدد الانتاج كلية او في الاغلب منها داخل الوحدة الاقتصادية، الاقطاعية (دون اعتماد على غيرها من الوحدات، اي دون حاجة الى تبادل مع غيرها من الوحدات، الى السوق). وحيث يمتزج النشاط الزراعي بالنشاط الصناعي المنزلي للوحدات الانتاجية (عائلات الفلاحين) في داخل هذه الوحدة الاقتصادية. ويكون الناتج الفائض، الريع العيني، في الواقع،نتاج هذا المزيج من العمل الزراعي والعمل الصناعي لعائلة الفلاح، بصرف النظر عما اذا كان الشريف يحصل على جزء من الريع في صورة منتجات صناعية او يحصل عليه كلية في صورة منتجات زراعية.

في هذه المرحلة يكون وقت المنتج (عائلة الفلاح) موزعا اذن بين عمل يتوصل به الى انتاج المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته على العمل. وعمل فائض يتبلور في كمية من الناتج (الناتج الفائض) يعيش عليها الشريف وغيره ممن لهم في حق ملكية الارض او ممن يعيشون بفضل هذا التنظيم الاجتماعي للانتاج دون ان يسهموا في عملية الانتاج (كرجال الدين)، اي يتبلور في الريع العيني. **الا انه ليس من الضروري ان يستنفذ الريع كل فائض عمل عائلة الفلاح)**، اي العمل الذي يزيد على العمل اللازم لانتاج ما هو ضروري لمعيشة العائلة. اذ بالمقارنة بالحالة التي كان يتخلى فيها المنتج عن الريع في صورة عمل (يقوم به على الارض المزروعة لحساب الشريف) نجد لديه الان امكانية اكبر في

كسب جزء من الوقت يستطيع ان ينتج فيه فائضا يعود اليه هو بالاضافة الى الناتج اللازم لمعيشته. **كما ان هذا الشكل للريع (العيني) يتيح الفرصة لظهور فروق في الوضع الاقتصادي للمنتجين الافراد او على الاقل لظهور امكانية هذا التباين (وكذلك امكانية ان يكتسب المنتج وسائل استغلال عمال آخرين بطريقة مباشرة)**(١). **الامر الذي يعني ظهور التميز الاجتماعي بين الفلاحين.**

في مرحلة ثالثة، مرتبطة بنمو التجارة والمدن وزيادة استخدام سادة الاقطاع للسلع الصناعية. يظهر الى جانب الريع العيني شكل اخر للريع، يظهر اولا بطريقة متناثرة ثم ما يلبث ان يصبح الشكل الغالب للريع، ذلك هو **الريع النقدي**(٢). الريع العيني يتحول الى ريع في شكل النقود. هنا يتخلى المنتج للشريف، ليس عن جزء من الناتج، وانما عن ثمن هذا الجزء. ولكي يقدم ذلك للشريف يتعين عليه، مع بقائه منتجا للجزء الاكبر من المنتجات اللازمة لاعاشته هو وعائلته، ان ينتج جزءا من منتجاته في صورة سلع، اي منتجات معدة للبيع، للسوق. الامر الذي يعني ان طبيعة طريقة الانتاج في مجموعها تبدأ في التحول، وتبدأ الوحدة الاقتصادية (الاقطاعية) بالتالي في ان تفقد استقلالها عن الوحدة الاقتصادية الاخرى. وذلك رغم استمرار هذا النوع من الريع في الارتكاز على نفس الاساس الذي كان يرتكز عليه الريع العيني. اذ لا يزال المنتج المباشر غير مالك للارض، وعليه ان يتخلى لسيد الارض عن بعض وقت عمله يخصص لانتاج فائض يذهب للشريف بعد ان يكون قد تحول في السوق الى نقود. **اما ملكية وسائل الانتاج الاخرى (غير الارض) والمواشي فقد تحولت**

---

(١) خاصة وان ميسوري الحال من الاقنان كان يتبعهم اقنان يعملون لحسابهم.

(٢) Money rent; rente monétaire.

الى المنتج المباشر اولا في واقع الامر ثم قانونا في مرحلة تالية. هذه الملكية تصبح اذن شرطا سابقا على وجود الشكل النقدي للريع.

ويرتبط تحول الريع العيني الى الريع النقدي بتطور التجارة تطورا معتبرا وكذلك الصناعة الحضرية (اي الصناعة التي تتم في المدن) وانتاج المبادلة بصفة عامة، ومن ثم تداول النقود. كما انه يفترض ان يكون للسلع اثمان في السوق وان تقترب هذه الاثمان من قيمها على نحو تقريبي (وهو ما لم يكن لازما في ظل الاشكال السابقة للريع، اذ منذ ان يصبح لانتاج المبادلة دور حاسم يتعين ان يحصل كل منتج في المبادلة على ما يساوي ما يتخلى عنه[1]) [2]. ولكننا ما نزال في اطار انتاج المبادلة البسيط.

واضح ان التحول يتم في داخل طريقة الانتاج الاقطاعية نفسها وان كانت تتفاعل معه عوامل اخرى كنمو المدن والتجارة. **فالتحول يتم من خلال**

---

(١) من الوقت الذي يشغل فيه انتاج المبادلة مكانا هاما في حياة المجتمع يصبح من اللازم ان يتحقق التكافؤ في المبادلة، اذا يؤدي غيابه الى اختلال التنظيم الاجتماعي للعمل وتحلل المجتمع (الذي يتكون من عدد كبير من الوحدات المنتجة للسلع). وذلك لان من يحصل في النهاية على مقابل لما انتجه يقل عما انتجه هو يجد نفسه مدفوعا في النهاية الى ترك المجال الذي ينتج فيه مجال اخر. مهما كانت اهمية المجال الاول لحياة المجتمع، الامر الذي يؤدي الى اختلال النشاط الانتاجي للمجتمع.

(٢) في التطور التالي يؤدي الريع النقدي الى الريع الذي يدفعه المزارع المستأجر للارض لمالك الارض، اذ مع سيادة الريع النقدي تتحول العلاقة القانونية (التي تحكمها العادات والتقاليد) بين السيد واتباعه الحائزين على الارض لزراعتها الى علاقة نقدية بحتة يحددها التعاقد الذي يتم وفقا لقواعد القانون الوضعي. وعليه يصبح الحائز القائم بالزراعة مجرد مستأجر للارض. هذا التحول، الذي هو رهين بما يتم في خارج النشاط الزراعي، يؤدي، من ناحية اولى، الى تمكين الحائز السابق للارض من ان يدفع لسيد الارض مقابل تحلله من التزامه بدفع الريع، ومن ثم يتحول الى فلاح مستقل يملك الارض التي يزرعها ملكية تامة. كما انه يؤدي، من ناحية ثانية، الى احلال المزارعين الذين يقومون باستغلال الارض بقصد بيع حاصلاتها في السوق محل الفلاحين القدامى الحائزين للارض (بشرط ان تسمح بذلك العلاقات العامة الاخرى للانتاج). ونكون بذلك قد دخلنا في التحول نحو الزراعة الراسمالية.

التناقض بين الفلاحين وسادة الارض، تناقضا ينعكس في صراع بينهم حول الناتج الفائض. اذ مع ظهور الريع العيني اصبح امام المنتج المباشر، كما رأينا، امكانية الحصول على جزء من الناتج الفائض لنفسه، ومن ثم امكانية استخدامه لزيادة الانتاج (في التركيم). لزيادة هذا الجزء من الفائض بدأ الفلاحون (وخاصة الفئة المتميزة منهم التي اصبحت ترتبط بالسوق على نحو مباشر) في ممارسة الضغط على سادة الاقطاع في سبيل تحويل الريع العيني الى ريع نقدي. هذه الضغوط كانت تتبلور في ثورات من الفلاحين في انجلترا يقومون بها بقيادة الاغنياء منهم (مثال ذلك ثورة الفلاحين في انجلترا في ١٥٣١ وحربهم في المانيا من ١٥١٤ ـ ١٥٢٥). يترتب على ذلك زيادة الجزء من الناتج الفائض الذي يحتفظ به المنتج المباشر (وخاصة كبار الفلاحين). مع هذه الزيادة واتساع امكانية ان يزيد بعض الفلاحين من الارض المستأجرة تتسع فرص التركيم امام اغنياء الفلاحين. وعليه تستمر عملية التمييز الاجتماعي في داخل الفلاحين: الأغنياء منهم الذين يرتبطون مباشرة بالسوق ويقومون بتركيم رأس المال في الزراعة، وصغار الفلاحين، او افقرهم، الذين يجدون انفسهم في موقف تبعية بالنسبة لاغنيائهم الذين يقومون باستخدامهم في مقابل أجر.

مع هذا الاساس الاقتصادي يتشابك **التركيب العلوي للهرم الاجتماعي في الريف الاقطاعي.** هذا التركيب العلوي يدور حول نوع ملكية الارض السائدة. فملكية الارض على درجات يستتبعها هرم من علاقات التبعية والولاء. في قاعدته توجد، كما رأينا، علاقة التبعية بين الفلاّحين والشريف. ثم توجد، في بقية الهرم صعودا نحو القمة، العلاقات بين افراد الطبقة التي لا تسهم في عملية الانتاج، طبقة النبلاء. فالشريف بدوره، لكي يحمي اتباعه

ويزيد منهم يجعل من نفسه تابعا لشريف اكثر قوة ونفوذا يتمتع بحمايته (يتحدد هذا النفوذ وتلك القوة بمساحة الارض التي يسيطر عليها سيطرة مباشرة وعدد الاشراف الذين يحميهم) في مقابل التزامات[1] يتحمل بها الشريف التابع تجاه متبوعه، التزامات تتبلور في النهاية في تخلي الاول للثاني عن جزء من ريع الارض الاتي من الفلاحين. وهكذا تتابع علاقات التبعية والولاء حتى تصل الى الملك او الامبراطور، قمة الهرم الاجتماعي، والمتمتع بسلطة اسمية. وهي علاقات تجعل السلطة موزعة بين افراد طبقة النبلاء، الامر الذي يجعل من النظام الاقطاعي نظاما بلا «دولة» ممركزة، ولد من حالة الفوضى التي خلفها انهيار الامبراطورية الرومانية والغزو الجرماني، ولكنه يحد من هذه الفوضى وينظمها بما يستلزمه من صور التضامن الاجتماعي والالتزامات والمعتقدات. فالتضامن العائلي يزداد توثقا، والتضامن الطبقي بين افراد طبقة النبلاء يقوي بالعادات والمراسيم والجهاز المادي والمعنوي «للفروسية». ثم يأتي في النهاية الجزاء الديني. فالكنيسة، التي تقوم هي الاخرى على تنظيم هرمي في قمته البابا (بسلطته الاسمية) ويجند اطاراته العليا من النبلاء (اخوة امراء الاقطاع وابنائهم الصغار) واطاراته الدنيا من الاحرار من الفلاحين، هذه الكنيسة تمثل جزءا لا يتجزأ من النظام

---

(١) تتمثل هذه الالتزامات في ريع الارض لمدة سنة عندما يقطعه الشريف المتبوع اياها، كما انه يعلن ولاءه للسيد المتبوع ويخدم في جيشه اربعين يوما سنويا على الاقل (او يدفع ضريبة درع بدلا عن ذلك) ويقضي بعض الوقت سنويا في بلاط السيد ليسهم في حراسته وفي ابداء المشورة. كما انه يسهم في فدية السيد اذا ما اسر وفي تجهيز كبرى بناته عند زواجها وفي نفقات الاحتفال الذي يقام عندما يصبح اكبر ابنائه فارسا. كما يلتزم كذلك باستضافة السيد المتبوع عندما يمر باقطاعية التابع ليعيش عليها فترة من الوقت، وهي استضافة تمثل جزءا لا يتجزأ من دخل السيد المتبوع. ولهذا الأخير ان يطلب من تابعه ان يقدم له هدايا خاصة عند بنائه لقلعة جديدة او قيامه بحرب، وخاصة في الحروب الصليبية.

الاقطاعي. اذ كانت تمتلك اقطاعيات كبيرة(١)، وتعمل على الحد من العنف الذي يثور بين النبلاء بعضهم البعض (الامر الذي يضعف من تضامنهم الطبقي)، كما تعمل على الأخص على الحد من العنف من جانب الفلاحين وتضمن خضوعهم المعنوي كأفراد للطبقة التي تنتج للجميع: تنتج لاعاشة نفسها واعاشة النبلاء بفرسانهم الذين يدافعون عن «الجميع» واعاشة رجال الدين الذين يصلون «للجميع»(٢).

---

(١) وفي المراحل الاولى كان الرهبان من طائفة البندكتين les bénédictins يفلحون الارض بأنفسهم، ولكنهم سرعان ما حل بهم التعب واصبحوا اغنى من ان يعملوا بايديهم واستمرأوا التعود بالعادات الاقطاعية في وقت كانت تقدم لهم قرى باكملها كهدايا. كما ان الحروب الاهلية والغزوات كانت تدفع الفلاحين والحرفيين الى التجمع حول اقطاعيات الكنيسة او في داخلها، وهكذا تمكن الرهبان من العيش على عمل الاخرين. كذلك الحال بالنسبة لطائفة اخرى من الرهبانles cisterciens. فقد اوصى نظامهم الذي اسس في ١٠٩٢ بحماس كبير بضرورة القيام بالعمل اليدوي. كما حرمت قواعد هذا النظام على الرهبان قبول الهدايا في شكل قرى او اقنان او طواحين خشية ان يغويهم ذلك بالعيش على عمل الاخرين. وعليه كان من المتعين على اعضاء هذه الطائفة ان يقوموا بكل اعمال الزراعة وما يتبعها من نشاط حرفي بأنفسهم. ولكن شيئا فشيئا اصبحت هذه الاعمال تترك لتكون من نصيب فئة من الرهبان (توجد في ادنى السلم التنظيمي، م.د.) تقوم بأعمال الخدمة وتشرف على العمال المستأجرين كما تقوم بالاشراف على الاقنان والعمال الاحرار الذين يفلحون ارض الكنيسة H. Heaton. المرجع السابق الاشارة اليه ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) في اطار هذا التكوين الاجتماعي يمكن، من ملكية الارض، تمييز ثلاث حالات اجتماعية Etat Social; Social Estate سادت الريف الاقطاعي، يحتوي كل منها تنظيما وظيفيا. فهناك اولا رجال الدين the clergy; le clegre بما لهم من تنظيم هرمي يفوق تنظيم النبلاء احكاما ويسهل لهم اكتساب الارض (وقد كان ما تملكه الكنيسة من الارض يزيد على تلك التي يملكها النبلاء) والسلطة والهيبة الاجتماعية. كما كانوا اصحاب المعرفة (وهو ما يعطيهم سطوة اضافية). بل انه مكن الكنيسة من ان تكون سلطة دولية تفوق سلطة الملوك المحليين (في ازهى فتراتها اي تلك التي غطت القرون من التاسع الى الحادي عشر) الا ان قوة رجال الدين كانت تعاني من ان تنظيمهم لم يكن يتضمن اعادة انتاج نفسه، اذ كانت الكنيسة تلجأ الى الفئات الاجتماعية الاخرى لتجنيد افرادها، الامر الذي يحد من التماسك بينهم. وهناك ثانيا النبلاء the nobility; la noblesse ويمثلون الطبقة الحاكمة بما تحتويه من رجال الحرب، الفرسان. كانوا يعتبرون انفسهم طبقة لا يحق للاخرين، وخاصة العامة، ان يقتربوا منهم. فبالاضافة الى مركزهم القانوني المتميز كان لهم نمط حياة مختلف عن نمط حياة =

يتضح من كل هذا ان من **طبيعة طريقة الانتاج الاقطاعية ان يتجزأ المجتمع**. يتجزأ افقيا بين اقطاعيات تمثل وحدات اقتصادية شبه مستقلة. بل وتتجزأ الوحدة الاقتصادية الواحدة (الاقطاعية) بين وحدات انتاجية صغيرة (عائلات الفلاحين). ويتجزأ المجتمع رأسيا في شكل سلسلة من علاقات التبعية تجعل من المتعذر - ان لم يكن من المستحيل - ان يكون للمجتمع مركز.

هذا التجزأ وانعدام المركزية كانا من الدرجة بحيث يستحيل معها على طريقة الانتاج هذه ان تتقدم بسرعة وبفضل قواها الذاتية. ومن ثم مثل التوسع الافقي، اي انسحاب طريقة الانتاج هذه لتغطي مساحات جديدة من الارض لم تكن مزروعة من قبل، السبيل الوحيد لتوسعها توسعا لا يفقدها خصائصها. وهو توسع استمر، بدافع من الملاك ورجال الدين في حرصهم على توسيع مليكاتهم وبدافع من الاقنان في سعيهم الى المساومة في سبيل شروط افضل على الارض الجديدة، حتى القرن الثالث عشر، حين انتهى بطريقة الانتاج هذه

= الاخرين (بالنسبة لمستوى المعيشة، العادات والقواعد الاخلاقية، التعليم، الذوق في الفن والادب. طريقة اللبس، حتي اللغة التي يتكلمونها في حياتهم اليومية)، الا ان العلاقة بين النبلاء كان يغلب عليها طابع التنافس في ظل روابط التبعية التي تربطهم. (وذلك لانهم كانوا يتقاسمون في الواقع فائض الانتاج الذي يحصلون عليه من الفلاحين). وهناك ثالثا عامة الناس the common people الذين يتمثلون، قبل قيام المدن ونموها، في الفلاحين الذين يعيشون في الاقطاعيات وينظم الكثير من حياتهم وفقا لرغبات سيد الارض الذي يستطيع ان يلحق بهم ويعيدهم الى الارض ان غادروها. كما ان للسيد حقوق حتى على اشخاصهم (كحق قضاء الليلة الاولى مع بنات الفلاحين عند زواجهن) وكانوا اقل الفئات تنظيما وان كان ذلك لم يمنعهم من الثورة ضد الاسياد (في فرنسا وانجلترا والمانيا واسبانيا خاصة طوال القرن الرابع عشر). انظر في ذلك:

O.C. Cox, Caste, Class & Race, A Study in Social Dynamics, Monthly Review Press, New York, 1959, p. 121 - 132 - A. Soboul, Précis d'histoire de la révolution franaise, Editions Sociales, paris, 1962.

وذلك بالنسبة للمجتمع الفرنسي).

الى حدودها، اي الى اقصى ما يمكن ان تعطيه. فروابط الانتاج السائدة لا تسمح باستغلال هذه الملكيات الكبيرة (الاقطاعيات) كوحدات انتاجية كبيرة تزداد عليها انتاجية العمل على نحو يمكن من اشباع الحاجات المتزايدة خاصة للطبقة المالكة. **وصول طريقة الانتاج هذه الى حدودها في القرن الثالث عشر كان اعلانا لازمة الاقطاع التي لم يفق منها والتي امتدت حتى القرن الخامس عشر لتصبح ازمة تفككه مع تطور طريقة الانتاج في داخل الزراعة نفسها**، كما رأينا من قبل، **وتطور طريقة اخرى للانتاج لا ترتكز مباشرة على الارض وانما على الانتاج الصناعي الحضري كانتاج للمبادلة النقدية يجد مركزه في المدينة.**

ادت القرون الاخيرة من انهيار الامبراطورية الرومانية وكذلك الغزو البربري الى القضاء على كثير من قوى الانتاج: تدهور النشاط الزراعي، تقلص النشاط الصناعي لغياب الاسواق وتوقف التجارة او اضطرابها، الامر الذي ادى الى اختفاء المدن وتدهور ما بقي منها. وعليه لم تكن **المدينة** تلعب في بدء التكوين الاجتماعي الاقطاعي دورا يذكر، اذ كان وجودها على هامش مجتمع يقوم على الانتاج الزراعي وتكاد تحقق الوحدة الاقتصادية الزراعية لنفسها اكتفاء ذاتيا.

الا ان زيادة انتاجية العمل الزراعي اوجدت، وخاصة في الاقطاعيات الغنية، فائضا من المنتجات الزراعية يمكن التخلي عنه، ومن ثم سبيلا الى **النشاط التجاري**. هذا في الوقت الذي استمرت فيه بعض المدن، وخاصة في ايطاليا، في البقاء على ساحل البحر الابيض المتوسط منذ العصور القديمة بنشاطها التجاري الذي لم ينقطع. بل وبدأ هذا النشاط في الازدهار في القرن الحادي عشر مع انحسار سيطرة العرب على البحر الابيض (فازدهر اتجار فينيسيا مع الشرق وجنوة وبيزا مع جنوب فرنسا، حيث طرد العرب من

سردينا في ١٠١٠ ومن غرب البحر الابيض في نهاية القرن). ثم كان انتعاش التجارة في القرن الثاني عشر مع الحروب الصليبية واقامة الملكيات في فلسطين. ويضاف الى ذلك ابتداء قيام المدن حول النشاط التجاري خاصة في شمال اوروبا. هذه المدن الجديدة التي تمثل قيامها في تطور قوى ذات موقع متميز (اما لوجودها على مفترق طرق برية او نهرية، او بالقرب من ميناء صالح، او بالقرب من كنيسة هامة او مكان يحج اليه الافراد) يمكن اعتبارها في الواقع **اسواق اصبحت دائمة**. ثم كان الاتصال بين مدن ايطاليا ومدن الشمال واقامة الطرق البرية والمائية في غرب اوروبا في القرن الثاني عشر. ورغم ذلك ظل سكان المدن يمثلون اقلية صغيرة لم تتعد في القرون من الثاني عشر حتي الخامس عشر ١٠٪ من مجموع السكان. وكانوا يمثلون، على الاقل بالنسبة للمدن الجديدة، حثالة الريف: اشخاص يعيشون بلا ارض على هامش المجتمع الزراعي، ومشردون يعيشون على الصدقة التي تخرجها الكنيسة، واقنان يهربون الى المدينة باحثين عن عمل عارض عند تاجر او حرفي.

والمدينة في مجموعها ما زالت في احضان الاقطاع وتحت سيطرته السياسية. **وهي تقوم على النشاط التجاري والصناعة الحرفية التي كان يغلب عليها في البداية طابع الصناعة المنزلية التي تأخذ شكل انتاج المبادلة البسيطة** (وخاصة صناعة المنسوجات الصوفية، الادوات المعدنية (بما فيها الاسلحة)، المنتجات الجلدية، الخمور). من الناحية التنظيمية تكاتف عدة عوامل لتجعل من **نظام الطوائف**[1] الشكل التنظيمي السائد للنشاط التجاري والحرفي. اذ مست

(١) Guild system; sustème de corporations يمكن القول ان نظام الطوائف هذا يجد مصدره التنظيمي التاريخي في نظام الكوليجيا collegia الذي عرفته المدن الرومانية في الفترة السابقة على انهيار الامبراطورية الرومانية. اذ لما انكمشت الصناعة وزادت البطالة حاول الكثير من الحرفيين ترك المدن والانتقال الى الريف=

الحاجة الى تنظيم جماعي يحمي اهل المدنية من نبلاء الريف، وكذلك ضرورة تهيئة اماكن للاسواق العامة لا يمكن تهيئتها الا جماعيا. كذلك وجدت ضرورة حماية افراد الحرفة من منافسة الاقنان الهاربين من الاقطاعيات بعددهم المتزايد والمتجه نحو المدن الناشئة.

فتجار المدينة منظمون في طائفة تضمن احتكار كل تجارة المدينة في يد اعضائها[1]. وتضع قواعد ممارسة التجارة. كما انها تحمي اعضاء الطائفة وتعطيهم اعانات مالية وتساعدهم وعائلاتهم. وهم وحدهم الذين ينتخبون موظفي المدينة. والممارسون لكل حرفة منظمون في طائفة تقصر ممارسة الحرفة على اعضائها. كل عضو في الحرفة يباشر النشاط في محل او ورشة صغيرة تمثل جزءً لا يتجزأ من مسكنه ويتم فيها تحويل المادة الاولية، بفضل استخدام ادوات انتاج بسيطة مملوكة له، الى مادة مصنوعة يدويا. ويتم البيع كذلك في هذه الورشة. ويلزم صاحب الورشة، المعلم[2] أو رب الحرفة، بمراعاة قواعد الطائفة التي تحدد له نوع ومواصفات المادة الاولية التي يستخدمها وطرق الانتاج التي يتبعها وكذلك عدد ساعات العمل والثمن الذي يبيع به، ومن ثم لا منافسة بين اعضاء الطائفة. كما تحدد له قواعد العمل في داخل الورشة:

= بحثا عن عمل. لمنع ذلك لجأت الحكومة الى انشاء جمعيات بين العمال كانت عضويتها في البداية اختيارية ثم ما لبثت ان اصبحت اجبارية. بل حرم على اعضائها ترك المهنة والانتقال الى مهنة اخرى، وذلك للابقاء على الصناعة على ما كانت عليه ولضمان تحصيل الضرائب من العمال ومن تنظيماتهم. ولما حاول الافراد الاستقالة من عضوية هذه الجمعيات صدر قانون يجعل العضوية ليس فقط اجبارية وانما كذلك وراثية.

A. mazour & J. Peoples, Men and Nations . المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١٥٤.

(١) فلا حظ للغريب عن المدينة في النشاط التجاري الا اذا دفع مصاريف باهظة ووافق على ممارسة النشاط في اوقات معينة في السنة وفي اطار منطقة محدودة.

(٢) the master; le maître .

فبالنسبة للصبيان[1] الذين يهدفون الى تعلم الحرفة فانهم يعملون لحساب المعلم لمدة سبع سنوات (تبدأ في سن السابعة او الثامنة) في مقابل ان يأويه المعلم ويتكفل باعاشته ويعطيه مجموعة من الادوات ويتعهد بتعليمه الصنعة، حتى يصبح عاملا حرا اي «عريفا»[2] يستخدمه المعلم بأجر يومي كمساعد له. وقد يصبح هذا العريف، بعد عدة سنوات، معلما يدخل الطائفة كعضو.

هذا وقد قام التنافس في داخل المدينة، في هذه المرحلة، بين التجار وارباب الحرف. ولكن مع ازدياد اهمية المنتجات الحرفية في التجارة وتوسع هذه الاخيرة **بدأ التجار في السيطرة على النشاط الصناعي. الامر الذي لم يمنع بعض التجار من ان يتحولوا الى ارباب صناعة ولا بعض ارباب الحرف من ان يقوموا بالانتاج للسوق مرتبطين به بطريق مباشر (ومن ثم يقومون بدور التاجر)**. ابتداء من هؤلاء بدأ الانتاج الصناعي بدوره يعرف مستوى أعلى في تطور قوى الانتاج ويتحول نحو انتاج المبادلة الذي يهدف الى تركيم رأس المال النقدي (وان كان ما يزال في حدود ضيقة). تطور قوى الانتاج هذا تم بفضل ادخال فنون انتاجية جديدة وادوات جديدة (نقلها السوريون من شرق البحر الابيض الى اوربا الغربية، ونقلها العرب عن طريق اسبانيا، وكذلك ما وصل الى اوربا عن طريق الاتصال بين قسطنطينية ومدن ايطاليا)[3]. وكذلك تحت تأثير الحروب الصليبية التي اوثقت الاتصال بين الجزء الشرقي من حوض البحر الابيض (مركز الحضارات القديمة والحضارة العربية) واوربا الغربية:

---

(١) the companions; les compagnons.

(٢) foreman; contremaître.

(٣) Heaton، المرجع السابق، ص ١١٧.

فقد تم التعرف على منتجات ادخلت واقيمت صناعات لانتاجها، كما زادت انتاجية الصناعات القائمة لادخال فنون جديدة (كادخال الصبغة والالوان الواردة من الشرق في صناعة النسيج) ولاتساع اسواقها (كما كان الحال بالنسبة لصناعة الزجاج في فينيسيا) ولاستجلاب العمال الفنيين من الشرق (كما فعلت فينيسيا عندما احتلت قسطنطينة في مستهل القرن الثالث عشر)، كما انشئت مراكز جديدة لصناعة الاسلحة دفعت التخصص في داخل هذه الصناعة (١). ثم كان كل اثر ذلك على نمط الاستهلاك (اي تشكيلة ونوع السلع الاستهلاكية) في مجتمع اوربا الغربية وخاصة استهلاك النبلاء وسكان المدن.

وهكذا تتطور المدينة، وقد قامت في احضان الاقطاع، تطورا يظهر حدود هذا التكوين الاجتماعي. اذ بالتوسع الافقي للاقطاع يكون قد استنفذ امكانياته في زيادة الانتاج استجابة للحاجات المتزايدة وخاصة حاجات طبقة النبلاء في زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية الصناعية. كما ان هذه الزيادة تنعكس في اثقال كاهل الفلاحين بالاصرار على زيادة الريع الذين يتخلون عنه لمالكي الارض. الامر الذي يدفع ببعضهم الى ترك الارض (عندما لا تنجح ثوراتهم على الملاك)، وهنا سيجد الاقنان في المدينة فرصة لتحررهم من وطأة علاقات الانتاج الاقطاعية. يضاف الى هذا تطور الصراع بين الفلاحين وسادة الاقطاع على نحو يدفع الى تغيير شكل الريع الذي يتخلى عنه الفلاح المنتج من الريع العيني الى الريع النقدي. وهو ما يعني امكانية تغير علاقات الانتاج لمن يبقى من الفلاحين في النشاط الزراعي.

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٨.

ومع تطور المدن امتاز سكانها - بالنسبة لسكان الريف - واصبح لهم تنظيمهم: في مرحلة اولى يتخلصون من الالتزامات التي يتحمل بها اهل الريف، ثم يكتسبون من خلال صراعهم مع امراء الاقطاع - وفي اغلب الاحيان بمقابل مالي - حق تنظيم مدنهم على نحو يسهل لهم القيام بنشاطهم الاقتصادي. ويسعون دائما ليكونوا احرار، في ان يتملكوا (ملكية لا يكون لامير الاقطاع حق مصادرتها). وان يتعاملوا (بالبيع والشراء)، كما حرصوا على ان تكون لهم حرية الحركة والتنقل (حتى اصبحت الحرية لصيقة بالمدينة بالتقابل مع علاقة تبعية الاقنان اللصيقة بالريف)، كما طوروا أنظمة ادارية وقضائية وضريبية تتناسب مع نشاطهم. واصبح لهم القيام بوظيفة البوليس داخل المدن والدفاع عنها.

وعليه اصبح لسكان المدينة[1] وضعهم المتميز بالنسبة لسكان الريف. هذا الوضع المتميز يستند الى علاقة اقتصادية تمكن المدينة من استغلال الريف من خلال اثمان الاحتكار التي تفرضها المدينة والتي يمكنها من فرضها التنظيم الطائفي للتجارة والصناعة، وكذلك من خلال التدليس التجاري والربا. ويكون من الطبيعي اذن ان ينظر الى سكان الريف على «أنهم وجدوا ليُستغلوا»[2]. من هنا يكون **التناقض بين المدينة والريف**. هذا التناقض يظهر بصفة مباشرة بين سكان المدن وخاصة التجار وعلى الاخص ارباب الحرف وبين من يحصلون على فائض الانتاج في الزراعة (اي النبلاء ورجال الدين)

---

(١) burgesses; les bourgeois اي سكان الـ bourg، وهي كلمة تعني في اللغة الجرمانية القرية الكبيرة التي تتمتع ببعض خصائص المدنية. ومن هنا جاءت تسمية الطبقة الرأسمالية بالطبقة البرجوازية اذ تجد نواتها التاريخية في سكان مدن المجتمع الاقطاعي.

(٢) K. Bûcher مشار اليه O.C. Cox، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١٣٥.

وبصفة غير مباشرة بين سكان المدينة والفلاحين. ثم يدخل الفلاحون في الصورة بصفة مباشرة، في مرحلة تالية، بالقدر الذي يقومون فيه بانتاج جزء من ناتج عملهم في صورة سلع تباع في السوق ليدفع من ثمنها الريع النقدي للارض اي بقدر قيامهم بانتاج المبادلة. هذا التناقض سيمثل احد **التناقضات الاساسية طوال فترة الانتقال من التكوين الاجتماعي الاقطاعي الى التكوين الاجتماعي الرأسمالي.**

الا ان ذلك لا يعني ان سكان المدينة كانوا يمثلون طبقة اجتماعية واحدة متجانسة. اذ كان من الممكن ان نميز في داخل مجتمع المدينة بين الفئة العليا من طبقة التجار، وصغار تجار التجزئة والحرفيين، والطبقة العاملة. بينما كانت الفئة الاولى تحكم المدينة، وكان للفئة الثانية في مرحلة تالية حق انتخاب موظفيها، لم يكن للعمال العاديين «اي نصيب في الحكومة ولا حق استئجار مكان يبيع عليه في السوق، كما لم يكن له حق تملك محل او ورشة في المدينة»[1]. ولم تكن المدن «ترحب بالاقنان الذين يهيمون اليها من المناطق الريفية الا لانهم كانوا يزيدون من عدد العمال في المدن، وكان القن يستقبل بفتور ان هو حاول ان يشتري قطعة من الارض داخل اسوار المدينة»[2]. ومن ثم يقوم التركيب الطبقي لمجتمع المدينة على اساس وجود طبقتين، احدهما (مكونة من كبار التجار وكبار ارباب الحرف الصناعية مع ما بين هؤلاء من تناقض) تملك وتحكم، والاخرى لا تملك ولا تحكم وانما تعمل، هي الطبقة

---

(١) Mrs J.R. Green, Town Life in the Fifteenth Century, London, 1894. Vol. 1. p. 193.

مشار اليه في O.C.Cox، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١٣٠، هامش ٤٣.

(٢) J.W. Thompson, the Middle Ages, New York, 1913, p. 738. مشار اليه في O.C.Cox، المرجع السابق، ص ١٣٥.

العاملة. يقوم هذا التكوين الطبقي على **التناقض بين هاتين الطبقتين**[1]. **هذا التناقض يصبح فيما بعد العلاقة الديالكتيكية الاساسية في التكوين الاجتماعي الرأسمالي**[2].

على هذا النحو نشهد نمو انتاج المبادلة البسيط في احضان التكوين الاجتماعي الاقطاعي، في ريفه وفي مدنه. ومع تطور هذا النوع من الانتاج من خلال التناقض بين الطبقة الاقطاعية وطبقة الفلاحين، من جانب، وبين طبقة التجار والحرفيين من جانب اخر، ولد التمييز الاجتماعي في داخل الفلاحين الاكثر انتعاشا المرتبطين مباشرة بالسوق (مع امكانية تركيمهم لجزء من الفائض) والافقر من الفلاحين، وكذلك بين ارباب الحرف المرتبطين مباشرة بالسوق (مع امكانية تركيمهم لجزء من الفائض) والعمال الحرفيين. **تلك هي روابط الانتاج الرأسمالية التي تنمو جنينا من خلال ازمة تفكك الاقطاع.** (ولكن عملية تفكك هذا النظام وخلق التميز الاجتماعي تستغرق وقتا طويلا، ولهذا لم تبرز طريقة الانتاج الجديدة كاملة النمو من طريقة الانتاج الاقطاعية، وانما استطاعت ان تتطور فقط عندما كان انهيار الاقطاع قد وصل الى مرحلة متقدمة، كما سنرى في الفصل التالي).

اذا كانت طريقة الانتاج هذه تمثل، في مراحل وجودها المختلفة، الاساس الاقتصادي للمجتمع الاوربي في العصور الوسطى، فانها **تجد التعبير الاداري**

---

(١) انظر في هذا المعنى كذلك E. Lipson . المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٣٦٤ وما بعدها.

(٢) حتى في داخل الطبقة المالكة رأينا التناقض بين التجار وارباب الصناعة، وهو تناقض يحل مؤقتا بسيطرة التجار على الصناعة، انظر E. Lipson ، المرجع السابق، ص ٤٣٥.

والفكري عنها فيما انتجته الكنيسة ورجال الدين[1]. فقد كان للكنيسة نظام ووحدة عوضا الاتجاهات الفوضوية للنبلاء وزودا العالم المسيحي، رغم اتساعه وتفتت وجود امراء الاقطاع، بأساس مشترك للسلطة. ورغم وجود التنازع بين النبلاء ورجال الدين بالنسبة لقضايا معنية، لمس كل منهما حاجته الى الاخر في سبيل الابقاء على هذا النوع من التنظيم الاجتماعي الذي مثلت الكنيسة جزءا لا يتجزء منه.

والواقع ان الكنيسة لم تبدأ في بناء تنظيم يسيطر على حياة وافكار كل سكان العالم المسيحي من الملك ابتداء الى القن انتهاء الا في القرن العاشر عندما اصطلحت نظام الرهبنة[2]. وكان هذا التنظيم، كما رأينا، اقطاعيا: فبالاضافة الى ان كبار رجال الدين كانوا من العائلات الاقطاعية كان اصغرهم يفتحون اراضي جديدة لحساب كنائسهم، ممثلين بذلك رأس الحربة في التوسع الاقطاعي. هذا التنظيم الكنسي احتكر ادارة المجتمع الاقطاعي احتكارا يعطي لفكر العصور الوسطى درجة من الوحدة والتماسك ويضع في نفس

---

(١) استعنا في كتابة هذه الصفحات عن الفكر في المجتمع الاقطاعي، بالاضافة الى المراجع التي سبق ذكرها في بداية الكلام عن طريقة الانتاج الاقطاعية، بالمراجع الاتية:

J.B. Bernal, Science in History p. 214 - 221 - B. Russell, History of Western Philosophy, Unwin University Books, London, 1962. p. 422 - 462 - J. Schumpeter. History of Economic Analysis, p. 107 & sqq. - A. Wolf, A Philosophic and Scienctific Retrospect, in, Outline of Modern Knowledge, p. 18 - 91 - M. De Wulf, An Introduction to Scholastic Philosophy, Dover, Inc. New York, 1956, part one.

يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الاوروبية في العصر الوسيط، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥.

(٢) وهو اصطلاح بدا في كليني Cluny في بورجونيا La Borgogne بفرنسا.

الوقت حدودا خطيرة على مجال هذا الفكر. بمعنى اخر هو احتكار يعطي الفكر الكنسي في ذات الوقت اساس قوته (بما يعطيه من تماسك) وجذور ضعفه (بما يضيق من افقه).

وقد تمثلت النظرة العامة لهذا الفكر الكنسي، فيما يتعلق بشؤون الانسان، في ان حياة المجتمع هي حياة في عالم اول. هذه الحياة ليست الا تمهيدا واعدادا لحياة اخرى خالدة، في الجحيم او في الجنة. ومن ثم كان على المسيحيين ان ينظروا اليها على هذا النحو. هذا الموقف الفكري العام للكنيسة من حياة المجتمع لم يمنعها، على الصعيد العملي، من ان تهتم كل الاهتمام بشؤون هذه الحياة «الدنيا» او ان تنشغل بعمق بالابقاء على النظام الاقطاعي.

وقد تحقق للفكر الكنسي، بكل تفاصيله، السيطرة على الحياة الفكرية في اوروبا في المرحلة الاولى لسيادة طريقة الانتاج الاقطاعية، مرحلة ساد فيها النشاط الزراعي وعرفت الكنيسة كأكبر مالك للارض. **في مرحلة ثانية، شهدت قيام المدينة وتطورها، ادى انشغال الكنيسة باقتصاد ريفي الجوهر الى وضعها، ابتداء من القرن الثاني عشر، في موقف تعارض مع مصالح «المجتمع الزمني» للتجار والحرفيين.** اذ في هذه المرحلة الثانية، مرحلة ازمة التكوين الاجتماعي الاقطاعي، ظهرت، تحت تأثير الفكر العلمي للعرب(١)، افكار جديدة

---

(١) بدأ هذا التأثير للفكر العلمي العربي (الذي عرف اوج ازدهاره في القرون التاسع والعاشر والحادي عشر الميلادية) من خلال بعض الاعمال الفكرية القليلة التي انتقلت الى اوروبا في القرن الحادي عشر، ثم بالفيضان من الفكر العربي الذي ساد القرن الثاني عشر عندما ترجمت اهم مؤلفات العرب والاغريق (ومعظم هذه الاخيرة من نسختها العربية) الى اللاتينية. تمت اهم هذه الترجمات في اسبانيا والبعض منها في صقلية. انظر:
J. Bernal, Science History. p. 218 - 219.

عدتها الكنيسة خروجا عليها. في البداية تمثل رد فعل الكنيسة في محاولات القضاء على هذا الفكر بالعنف(١)، ثم بعد ذلك في تغيير لموقفها عن طريق محاولات احتواء بعض الافكار الجديدة التي تتضمن تغييرا لا يخرج عن اطار التعاليم الاساسية Dogmas (٢)، ثم ما لبثت الكنيسة ان احتاجت، في رد فعلها حفاظا على وضعها ومكانها في النظام الاقطاعي، الى تجنيد كل امكانياتها الفكرية ضد الفكر الجديد لمجتمع المدينة. هذا التجنيد وجد قمة بلورته في **فكر المدرسين**(٣) الذي ازدهر في جامعات اوروبا الوليدة(٤) (وهي

---

(١) للقضاء على كل ما يعد «بدعة في الفكر» قامت الكنيسة بحروب صليبية، مثال ذلك الحرب الصليبية التي شنتها ضد «الالبين» Albigenses; Albigeois (cathares) وهم افراد طائفة دينية نشأت في جنوب فرنسا حول مدينة البي Albi وقد قامت الحرب ضدهم بأمر اصدره البابا انوسنت الثالث Innoncent III في ١٢٠٩ واستمرت حتى ١٢٢٩ (وانتهت بهزيمتهم). كما اقامت الكنيسة نظام محاكم التفتيش Inquistion (التي احتفظت باجراءاتها الداخلية في سرية لا يمكن اختراقها). هذه المحاكم، التي وضع اساسها المجلس الكنسي في فيرونا Vérone في ١١٨٣، كانت تتولى البحث عن اهل البدعة ومعاقبتهم بل وافنائهم. وفي عام ١٢٣٣ انشأ البابا جريجوار التاسع Gregoire محكمة خاصة اوكلت الى الرهبان الدومينكان لمحاربة انتشار «البدعة الالبية». ثم ما لبثت اعمال هذه المحاكم ان انتشرت لتغطي كل العالم المسيحي الاوروبي، ولتسود المسرح الفكري خاصة في ايطاليا (حيث المدن اكثر تطورا من اي مكان اخر في اوروبا) وفي اسبانيا (حيث اثر الفكر العلمي العربي والاغريقي اكبر ما يكون) في القرن الثالث عشر. (ولم يلغ هذا النظام في فرنسا الا في ١٨٠٨، ثم اعيد في الفترة من ١٨١٤ ـ ١٨٣٤).

(٢) كما هو الحال بالنسبة لافكار سان فرنسوا داسيز (الذي ولد في اسيز في اقليم اومبريا بايطالي، ١١٨٢ ـ ١٢٢٦)، التي كانت تعكس ثورة الفئة الافقر من رجال المدينة ضد التكالب على الحياة الدنيا والثروات الزائدة عن الحد. وقد اسس سان فرنسوا داسيز طائفة الرهبان الفرنسيسكان التي ابدت عداء للنظام الفكري الارسطو طاليسي وذلك الخاص بالرهبان الدومنيكان.

(٣) The Scholastics; Les Scolastiques.

(٤) نشأت هذه الجامعات اولا في باريس (التي اكتسبت اعترافا بوجودها في ١١٦٠). ثم في بولونيا، واكسفورد (التي بدأت كفرع لجامعة باريس في ١١٦٧) وكمبردج في ١٢٠٩، ثم في مدن اوروبية اخرى، بتحول بعض المدارس الكاثوليكية التي كبر عدد روادها وازدادت اهميتها. هذه الجامعات. التي استفادت في تنظيمها من=

جامعات كانت تقوم اساسا على تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين) وعلى الاخص فكر سان توماس الاكويني(١). ومن هنا كان تعاطفهم الغريزي مع ارسطو طاليس، ذلك المدافع الكبير عن «النظام The Order ».

ويتمثل جوهر فكر المدرسيين في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة، اي بين الايمان والعقل او بين الوحي ومحاولات تفسير الكون عن طريق نور العقل البشري. وهي محاولة تكمل في الواقع الصورة التي بدأها العصر القديم واستمرت في الفكر الاسلامي طوال القرون من التاسع حتى

= تجربة مدارس الاغريق القديمة والمدرسة العربية، كانت تعطي تعليما يجد مركزه في الدراسات اللاهوتية ولكنه يؤسس على تدريس محدود لما يسمى «بالفنون الحرة السبعة». الثلاثي المكون من مواد قواعد اللغة والخطابة والمنطق، والرباعي المكون من الحساب والهندسة والفلك والموسيقى (وكان يتم تدريسها على اساسا زمني وعلمي، مقتفين في ذلك اثر الجامعات الاسلامية). على هذا الاساس يتم تدريس الفلسفة للوصول اخيرا الى محور الدراسة اي اللاهوت. وقد اهتمت بعض الجامعات بالطب والقانون. واشتركت كل الجامعات في غياب دراسة التاريخ والاداب منها. وكان منهج التدريس في هذه الجامعات يتمثل اساسا في المحاضرات والمناقشات العلمية تحت اشراف استاذ نظرا لقلة الكتب. هذه الجامعات مثلت في البدء بؤرة الحياة الفكرية الاوروبية، ثم اصبحت، باستثناء القليل منها، معاقل الحفاظ على الافكار المستقرة وعائقا لكل تقدم ثقافي.

(١) نشأ St. Thomas Aquinas; St. Thomas D'quin ١٢٢٥ او ١٢٢٧ - ١٢٧٤) في روكاسيكا Roccasecca بالقرب من مدينة نابولي بايطاليا في عائلة من الفرسان. وقد درس في مونت كازينو، ثم دخل في طائفة الرهبان الدومنيكان التي لم يكن قد مر طويلا على انشائها. ثم هو يتلقى تكوينه الاولي في اطار هذه الطائفة في نابولي ليرسل بعد ذلك الى باريس ثم الى كولونيا حيث يوجد الفيلسوف والمفكر اللاهوتي الدومنيكي البيرلوجراند Albert Le Grand (١١٩٣ - ١٢٨٠) ليتتلمذ عليه. ويحقق سان توماس تقدما كبيرا في الدراسة اللاهوتية على يد استاذه، تقدما يخول له الحصول على درجة الاستاذية من جامعة باريس. واهم مؤلفاته هي Summa Theologiac, Summa contra Gentiles وقد سادت افكاره في الفكر الكنسي ليصبح نظامه الفلسفي اساسا لكل تعليم ديني كاثوليكي. وهو ما تأكد (من الناحية الشكلية) بأمر اصدره البابا ليو الثالث عشر في ١٨٧٩ Leo XIII.

الحادي عشر[١]، وتقوم على استخدام الجانب الاستنباطي من منهج ارسطو (والاستعانة كذلك ببعض حججه) في معالجة اوضاع المجتمع الاقطاعي. هذا الفكر الذي يغلب عليه الطابع اللاهوتي مكن الكنيسة من ان تستمر في الضغط على الفكر الجديد لمجتمع المدينة طوال ثلاثة قرون اخرى.

وفي احضان هذا الفكر اللاهوتي ولد بعض **الفكر الاقتصادي**. وقد دار هذا الفكر حتى القرن الرابع عشر حول فكرتين اساسيتين:

- فكرة اولى، اقل في الاهمية ولكننا نعرضها اولا لننتهي منها. تدور حول ادانة الفائدة على اسس تشبه تلك التي قدمها ارسطو.

- اما الفكرة الثانية، وهي الاهم فهي **فكرة الثمن العادل**[٢]. مؤدى هذه الفكرة انه يوجد لكل سلعة ثمن عادل يرتكز اساسا على نفقة الانتاج. ابتداء من نفقة الانتاج هذه يستطيع البائع ان يحقق ربحا معقولا يسمح له بالحياة (هو ومن يعولهم) وفقا لمستوى المعيشة الذي يتمتع به افراد طبقته. وتكون كل محاولة لتحقيق كسب اكبر مخالفة لقواعد الاخلاق المسيحية. هنا يسعى الفكر الى تحديد الثمن «العادل» وليس الى تفسير «الثمن الجاري» في السوق. غير أن البدء في تحديد الثمن العادل بنفقة الانتاج يعكس ان اهتمام المدرسين ينصب على مجال **الانتاج**. ولكن اي انتاج؟ **انتاج المبادلة الصغير** حيث يقوم

---

(١) الواقع ان فكر المدرسيين، وعلى الاخص فكر سان توماس الاكويني، انما يمثل استمرارا للنقاش الذي دار بين الغزالي (١٠٥٨ ـ ١١١١) الذي حاول ان يحذر من عدم جدوى محاولة التوفيق بين القران والفلسفة، وابن رشد Averros (١١٢٦ ـ ١١٩٨) الذي جادل في ذلك. وعليه لا يكون تصوير المجتمع المراد بناؤه في مصر حاليا، في سبعينات القرن العشرين، على انه مجتمع الايمان والعلم الا انعكاسا لاتجاه ما زال يُعيش الصراعات الفكرية للقرنين الحادي عشر والثاني عشر.

(٢) The just price; Le juste prix.

بالنشاط الانتاجي افراد مستقلون يبيعون جزءا من منتجاتهم في السوق في مقابل ايراد يستخدمونه في شراء سلع يقومون هم انفسهم باستعمالها. وماذا عن التاجر وعن الثمن الذي يبيع به؟ في البداية ادان الفكر المدرسي التجارة كنشاط (ناحيا بذلك منحى ارسطو، كما سبق ان رأينا)، ولكن مع ازدياد نشاط التاجر اعفاه الفكر المدرسي من الادانة الاخلاقية اذا ما باع السلعة بثمن اعلى مما دفعه في شرائها في حالتين: حالة ما اذا خصص الكسب المتحقق لغرض ضروري او نبيل (لاعاشة عائلته او مساعدة محتاج)، وحالة اذا ما اشترى شخص دون وجود نية لبيع عند الشراء. ثم طرأت النية فيما بعد، وكان في هذه الاثناء قد حسن من الشيء بطريقة او بأخرى، او كان قد تحمل مخاطرة في نقل الشيء من مكان الى أخر، او كانت الاثمان قد تغيرت بتغير المكان او الزمان. (بعبارة اخرى ينجو التاجر من الادانة الاخلاقية اذا ما سلك سلوك المنتج الصغير). وفيما عدا هاتين الحالتين لم يعف التاجر من الادانة الاخلاقية في نظر المدرسيين.

ذلك هو جوهر فكرة الثمن العادل. هذه الفكرة وان كان قد انتهى بها الامر، مع التوسع في النشاط التجاري وتعميم انتاج المبادلة وقيام قوى السوق التلقائية بتنظيم النشاط الاقتصادي، الى ان تفقد سيطرتها على العقول، كان لها الفضل، بارتكازها على نفقة الانتاج، في ان تبقى عادة التفكير في «القيمة» في مجال الانتاج راسخة في وعي المنتجين انفسهم، وتكون بذلك قد اثبتت انها اكثر ما تركه المدرسيين اثرا في مجال الفكر الاقتصادي.

وهذا وقد شهدت الفترة الاخيرة، في القرن الرابع عشر، من فكر المدرسيين ارهاصات فكر اقتصادي ينشغل بقضايا القيمة والاثمان، ينشغل

بمشكلات النقود وخاصة النقود المعدنية، بمشكلات التبادل مع الخارج وبالتحركات الدولية للذهب والفضة، كما ينشغل بالفائدة والربح(١). ولكنها مشكلات تتعلق بظواهر تنتمي الى طريقة الانتاج الرأسمالية الوليدة التي بدأت تفرض وجودها، والتي شهدت فيما بعد، مع قيامها وتطورها، مولد علم الاقتصاد السياسي وتطوره. قبل ان نبدأ في دراسة مولد هذا العلم وتطوره قد يكون من المفيد، على الاقل في مجال المقارنة، ان نتعرف على امثلة من الفكر الاقتصادي العربي الذي تبلور في القرن الرابع عشر.

ثالثاً: الفكر الاقتصادي العربي(٢) في القرن الرابع عشر: (٣)

يمكن اعتبار المجتمع العربي في شمال افريقيا في القرنين الرابع عشر

---

(١) انظر شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٩٢ - ٩٤.

(٢) تقديم الفكر العربي تقديماً متوازناً يستلزم دراسة المجتمع المصري (بالنسبة لفكر المقريزي) والمجتمع في المغرب (بالنسبة لفكر ابن خلدون)) دراسة تحتوى جوانب النشاطين المادي والفكري. هذه الدراسة التي تمثل موضوع انشغالنا في الفترة الحالية لتمتد الى سنوات مقبلة ما زالت في بداية الطريق. وعليه ترتكز الافكار التي نقدمها بالنسبة لمفكرينا (المقريزي وابن خلدون) على قراءتنا لمؤلفاتهم، قراءة تستهدي بمنهج عام لتاريخ المجتمع الانساني، كما تستأنس ببعض الكتابات عن المجتمع العربي في شمال افريقيا (شرقه وغربه) في هذه الحقبة التاريخية على نحو يمكننا من ان نضعها (اي الافكار) في وسطها التاريخي من حيث الوقائع الاجتماعية ومن حيث الفكر الاجتماعي بصفة عامة.

(٣) يلاحظ اننا تعمدنا الا ندخل الفكر العربي تحت فكرة «العصور الوسطى»، لان «العصور الوسطى» بما تتضمنه من مستوى حضاري (يتوافق مع نوع من التنظيم الاجتماعي) تمثل جزءا لا يتجزأ من تاريخ اوروبا التي كتبت التاريخ ابتداء من تاريخها هي، اذ بعد ان كتبت تاريخها حاولت ان توسع من تاريخها ليصبح تاريخ العالم. وهو ما يتعين رفضه لان لكل جزء من اجزاء المجتمع الانساني تاريخ، هذا التاريخ يتعين ان يكتب ابتداء من تاريخ هذا الجزء ليبين المراحل المختلفة لتطور المجتمع في هذا الجزء من العالم (الذي قد يتمتع، في نفس الحقبة الزمنية، بمستوى حضاري يختلف عن المستوى الحضاري لاجزاء اخرى من المجتمع الانساني). فالقول «بالعصور الوسطى» العربية يعني التسليم بأن المستوى الحضاري للمجتمع العربي (بما احتواه من مجتمعات ذات حضارات قديمة، كالحضارات المصرية، والبابلية، والفينيقية) كان لا يختلف عن المستوى الحضاري للمجتمع الاوروبي في العصور الوسطى، وهو ما ليس بصحيح. قولنا هذا لا ينفي:=

والخامس عشر **مجتمعا يقوم على انتاج المبادلة الصغير الذي يغلب عليه الطابع الزراعي**، اي مجتمعا يتم فيه الانتاج والمبادلة بواسطة صغار المنتجين الذي يتملكون وسائل الانتاج فيما عدا الارض. فهذه لم تكن مملوكة في مصر للمنتج المباشر. اذ كان للسلطان حق مباشر على مساحة كبيرة من الارض الزراعية (تقارب نصف المساحة المزروعة) يمكنه من الحصول على فائض الانتاج يعيش عليه ويضمن اعاشة عدد من المماليك (اي ممن اعتقوا من العبيد) يمثلون في نفس الوقت حرس السلطان وجزءا من الجيش. اما باقي الارض فيقطعها السلطان على الامراء لكل منهم مساحة تتناسب مع رتبته العسكرية[١]. ويكون له ان يحصل على فائض الانتاج الزراعي في مقابل تحمله بالتزامات قبل السلطان تتمثل اساسا في اعاشة عدد من المماليك هم في نفس الوقت حرس للامراء وافراد في جيش السلطان. غير ان حقهم هذا على الارض لم يكن يورث (على عكس الحال في ظل التكوين الاجتماعي الاقطاعي في اوروبا) (٢). الى جانب

= ان كتابة هذا التاريخ (كتابة تاريخ الجزء) انما تتم استخداما لمنهج علمي يكون صحيحا لكل الدراسات التي ينصب موضوعها على المجتمع الانساني في تطوره.

ـ كما انه لا ينفي ان تاريخ المجتمع لا يمكن تصوره تصورا صحيحا خارج عملية تطور المجتمع الانساني في مجموعه. هذا ويلاحظ ان نفرا غير قليل من كتاب التاريخ العرب المعاصرين انفسهم يقعون في هذا الخطأ.

(١) هؤلاء كانوا يقومون كذلك بالوظائف الادارية، والى جانبهم كان يوجد موظفون مدنيون.

G. Wiet, les Sultans Mamlouks (1250 - 1517), ch. VII, in, Précis de l'histoire d'Egypte, par divers historiens et archéologues, Institut Francais d'Archéologie Orientale du Caire, Tome deuxème, 1932, p. 236 - 285.

انظر كذلك، الدكتور علي ابراهيم حسن، مصر في العصور الوسطى.

(٢) في العصر المملوكي قسمت ارض مصر الى اربعة وعشرين قيراطا، اختص السلطان نفسه بأربعة قراريط والامراء بعشرة والاجناد بالعشرة المتبقية. كما وجدت بعض الملكية الحرة وملكية الوقف من عصور سابقة. وكانت القاعدة العامة ان الاقطاع شخصي لمدة محدودة او لحين العزل او لمدى الحياة، وتعود الارض دائما للسلطان. سعيد عبد الفتاح عاشور، الفلاح والاقطاع في عصر الايوبيين والمماليك، في، الارض والفلاح في مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

انتاج **المبادلة** هذا كان يوجد بطبيعة الحال الانتاج بقصد اشباع حاجات المنتجين المباشرين.

القول بذلك لا يجعلنا نغفل اهمية **النشاط التجاري وما يتبعه من نشاط صناعي حرفي**. اذ تتميز هذه الفترة بالانتعاش الكبير لتجارة ايطاليا مع الشرق. وهنا يعود لمصر دورها الرئيسي كملتقي للتجارة بين الشرق والغرب، فعندها تصب منتجات الشرق في طريق بحري يربطها بالهند وجنوب شرق آسيا وآخر يربطها بزنزبار وشرق افريقيا. واليها تصل المنتجات الاوروبية التي تمثل مقابلا لمنتجات الشرق، والاسكندرية لذلك ترتبط بفينيسيا وبمدن شمال غرب اوروبا بطريق البحر. كما يوجد طريق للتجارة بينها وبين الشمال الغربي لافريقيا، حيث بلدان المغرب التي كانت هي الاخرى ملتقى للتجارة بين اوروبا وغرب افريقيا.

ومع انتعاش التجارة والنشاط الصناعي الحرفي تزدهر بعض المدن وتصبح مركزا للنشاط الفكري. وتشهد القاهرة وتونس وقسطنطينية وتلمسان وفاس وغرناطة الكثير من الفكر، وخاصة ذلك المتعلق بالتاريخ. وفي احضان التاريخ او فلسفة التاريخ نجد الفكر الاقتصادي.

في اطار الفكر الاقتصادي نركز على مثالين من الفكر العربي بشأن نوعين

---

(١) هو تقي الدين احمد بن علي المقريزي (نسبة الى مقريز، وهي محلة في بعلبك بلبنان). ولد في اسرة نزحت الى مصر بالجمالية في القاهرة في عام ١٣٦٤م (٧٦٦ هـ)، واقام بمصر وتوفي بها ١٤٤٢م (٨٤٥ هـ). تتلمذ على ابن خلدون. وعمل بديوان الانشاء (الشؤون الخارجية) ثم قاضيا ثم استاذا للحديث ومحتسبا للقاهرة والوجه البحري (الاشراف على الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للسكان) ثم عاد الى التدريس. وأقام في خارج مصر لفترات من عمره (١٠ سنوات بدمشق وخمس سنوات بمكة). وله مؤلفات كثيرة ينصب منها ما انتجه في فترة نضوجه الفكري اساسا على التاريخ. وهو كبير مؤرخي مصر في العهد الاسلامي. ومؤلفاته نوعان: كتب موسوعية كبيرة، اكثرها ما عنى فيه بتاريخ مصر الاسلامية، اذ وضع ثلاث كتب في تاريخها السياسي من الفتح العربي الى مصر في عهد المماليك. كما كتب في تاريخ مصر العمراني والبشري (اهمها « المواعظ=

من الظواهر الاقتصادية: الاول يتعلق بالظواهر النقدية مستمدة من فكر المقريزي(١)،

= والاعتبار بذكر الخطط والاثار» او ما يعرف بالخطط المقريزية، و«كتاب المقفي الكبير في تراجم اهل مصر والوافدين عليها»). اما النوع الثاني من كتبه فهي الكتب الصغيرة التي عنى في بعضها بالتاريخ لبعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية في العالم الاسلامي عامة او في مصر خاصة. ويدخل في هذه الطائفة من كتبه الكتاب الذي نهتم به في دراستنا هذه. (انظر الابحاث التي القيت في حلقة عن المقريزي نظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في ١٩٦٦، ونشرت بعنوان دراسات عن المقريزي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧١).

ويتناول المقريزي تاريخ المجاعات في هذا الكتاب الذي عنونه «اغاثة الامة بكشف الغمة، او تاريخ المجاعات في مصر». كتبه في عام ١٤٠٤م عقب فترة طويلة من المجاعات غطت السنوات من ١٣٩٢ الى ١٤٠٤ ميلادية. وهو يعالج في الواقع الازمة الاقتصادية في مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالي. واذا ما نظرنا الى هذا الكتاب من الناحية المنهجية وجدناه يتميز بتركيب منطقي. فالمقريزي يقدمه في فصول اربعة: في الفصل الاول يقدم المقريزي عرضا تاريخيا للمجاعات التي عانت منها مصر وخاصة في الفترة الاسلامية من تاريخها، وهو فصل ذو طبيعة وصفية. وفي الفصل الثاني يعرض المؤلف لاسباب المجاعات بصفة عامة ومجاعات عصره بصفة خاصة. فاذا ما عرفت الاسباب يبين المقريزي في فصل ثالث اثر المجاعات على «الناس باقليم مصر». في هذا الفصل الذي هو «في ذكر اقسام الناس واصنافهم وبيان جمل من احوالهم واوصافهم» لا يأخذ المقريزي المجتمع المصري ككل يغيب التمييز الاجتماعي عن داخله، وانما هو يميز في هذا المجتمع سبع فئات اجتماعية تختلف احوالها اثناء المجاعة: اهل ادولة، ومياسير التجار واولو النعمة والترف (وهم اغنياء التجار واغنياء القوم)، اصحاب البر وارباب المعايش (اي المتوسطون من التجار)، والمزارعون (وهو يفرق بين اغنياء المزارعين والفلاحين)، واكثر الفقهاء وطلاب العلم وصغار كتاب الدولة، والحرفيون وأصحاب المهن الحرة والأجراء (الفعلة) ونحوهم، وأخيراً أهل الخصاصة والمسكنة الذي يعيشون على هامش المجتمع بفضل الصدقة. اما الفصل الرابع من الكتاب فيتضمن ما يقترحه المقريزي من علاج اي «ما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء»، وذلك للخروج من حالة المجاعة وتفادي وقوعها في المستقبل. وهنا يركز المقريزي على ضرورة مواجهة مشكلة النقود المستعملة في التبادل ومعالجة الموقف من حيث النقود المتداولة، وهنا يوصى بأن يقتصر على استعمال الذهب والفضة دون المعادن الاخرى، ومن حيث كمية النقود التي يتعين الا يكون مغالا فيها من الاصل كما يلزم انقاصها في حالة المجاعة. انظر مؤلفه هذا، طبعة دار ابن الوليد، بيروت، ١٩٥٦.

(١) هو عبد الرحمن بن خلدون. ولد في تونس في عام ١٣٣٢م من اسرة عربية اجبرت على النزوح من الاندلس. وعمل بوظائف كثيرة في شمال افريقيا ثم جاء لاجئا الى القاهرة في ١٣٨٢م. ولم يلبث ان عقد خلال اقامته المديدة بها حلقات دراسية كثيرة. ومات في القاهرة في عام ١٤٠٦م. وابن خلدون هو ابو علم الاجتماع وفلسفة التاريخ. كتب الجزء الاول من «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر». وفي مقدمته التي تحتوي على فلسفة التاريخ عنده، يقدم ابن خلدون، اربعة قرون ونصف قبل كارل ماركس وثلاثة قرون من قبل فيكون Vico، نظرة في تطور المجتمع الانساني تقترب من المادية التاريخية. ومن هنا كان اعتبار هذه المقدمة اهم من الناحية العلمية مما احتواه كتابه من اخبار المغرب. وهذا ما جعل كتابه يشتهر «بمقدمة ابن خلدون» Les Prolégomèmes وقد رجعنا في كتابة الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الى طبعة المكتبةالتجارية الكبرى، بالقاهرة (وهي طبعة لا تحمل تاريخا).

والثاني يخص ظاهرة القيمة كما يحللها ابن خلدون(١).

اولا: يهتم المقريزي بالمشكلات الاقتصادية ويقدم لنا افكارا عن بعض الظواهر النقدية. وهو مايظهر في دراسة يختص بها ظاهرة المجاعة او ما يساوي الازمة **في مجتمع سابق على المجتمع الراسمالي**(١). فمن وصفه لمختلف المجاعات التي عرفتها مصر يبين لنا اننا بصدد موقف يتميز بنقص في انتاج قيم الاستعمال اي نقص في المنتجات والسلع وارتفاع في اثمانها، كل الاثمان. وهو نقص يرجع، في رأي المقريزي، الى اسباب طبيعية واسباب غير طبيعية. اذ فيما يتعلق بأسباب المجاعات بصفة عامة يحدثنا المقريزي عن اسباب طبيعية: «كقصور جري النيل في مصر، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره»، والكوارث الطبيعية الاخرى(٢). اما فيما يتعلق بمجاعات عصره فتوجد لها اسباب غير هذه الاسباب الطبيعية، وهي اسباب اجتماعية، بعضها سياسي والبعض الاخر اقتصادي. اليك بيان هذه الاسباب الاجتماعية:

١ - اولها سياسي، ويتمثل في فساد الادارة فسادا يحدث اثرا مباشرا على الانتاج في مجتمع لعبت فيه الدولة دائما، والدولة المركزية، دورا هاما. يضاف الى هذا الفساد ما يمارسه اهل الدولة من سياسة احتكارية. ففي اثناء

---

(١) يتعين عدم الخلط بين الازمة في مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالي حيث يتميز الموقف بنقص في المنتجات والسلع (كقيم استعمال) وارتفاع في اسعارها، والازمة في مجتمع رأسمالي حيث يتميز الموقف بزيادة في السلع (كقيم مبادلة) زيادة تبين القصور النسبي للقوة الشرائية، وتنعكس في تكدس السلع في الاسواق وانخفاض الاثمان والارباح والاجور وتعطل جزء معتبر من القوة العاملة وجزء من الطاقة الانتاجية المادية للمجتمع في كل انواع النشاط الاقتصادي.

(٢) المقريزي، نفس المرجع، ص ٤١.

المجاعة كانت توجد كميات كبيرة من الغلال تحت ايدي «اهل الدولة» بفضل ما تفرضه من ضرائب مرتفعة جدا (لم يسبق لها مثيل) يجري تحصيلها عينا. ولم يكن الناس بمستطيعي الوصول اليها الا بدفع الاسعار التي يفرضها «اهل الدولة» (١).

٢ ـ والسبب الثاني اقتصادي ويوجد في مجال الانتاج ويتمثل في زيادة كبيرة في الريع العقاري في الزراعة، او ما يسميه المقريزي «اجرة الفدان من الطين». كما «تزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره»(٢) لارتفاع اثمان البذور واجر العمال (الذين نقص عددهم كثيرا)(٣). ويزيد على ذلك ان الدولة زادت من عدد ساعات عمل السخرة الذي يقوم به «اهل الفلح» في بناء الجسور وحفر قنوات الري(٤). وقد كان لكل هذه العوامل آثار غير مواتية على الانتاج الزراعي أدت الى نقصانه، خاصة في جو من الارهاب والظلم كانت الادارة تمارسها في مواجهة «اهل الريف» مما دفع بالفلاحين الى هجرة الارض(٥). هنا يتكلم المقريزي عن عوامل تنحصر كلها في مجال الانتاج الزراعي وتتعلق بمظهره العيني. وتؤدي الى نقصان الناتج ومن ثم الى تقلب اثمان المنتجات الزراعية نحو الارتفاع. الا انه لا يقف عند هذا الحد، وانما يضيف، في تفسيره لارتفاع الاثمان، عاملا اخر يتعلق بالمظهر النقدي للحياة

(١) نفس المرجع، ص ٤٣ ـ ٤٥. «وكانت الغلال تحت ايدي اهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لامرين: احدهما احتكار الدولة الاقوات ومنع الناس من الوصول اليها الا بما احبوا من الاثمان، والثاني زكاه الغلال في سنة ست وثمانمائة (هجرية م.د.) فانه حصل منها ما لم يسمع بمثلة في هذا الزمن». نفس المرجع ص ٤٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٦.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٢.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٤.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٦.

الاقتصادية.

٣ ـ فالسبب الثالث اذن اقتصادي ويتمثل في العامل النقدي. فالمقريزي يجد في زيادة كمية النقود المطروحة في التدول، وخاصة كمية نوع معين من النقود المعدنية، سببا لارتفاع المستوى العام للاثمان، نقول المستوى العام لانه يتكلم عن ارتفاع اثمان كل السلع والخدمات(١). وفي بيان لهذا السبب يعطينا المقريزي تاريخا مختصرا للنقود في مصر(٢): من استعمال النقود الذهبية (الدينار). الى ادخال النقود الفضية (الدرهم) في القرن العاشر الميلادي لتستخدم في مرحلة اولى في تسوية المدفوعات التي تأخذ مكانا بمناسبة انفاقات الحياة اليومية للعائلات، وهي نقود لم تحظ بقبول عام من جانب الافراد الا في القرن الثالث عشر الميلادي(٣). ذلك الى جانب استخدام سلع اخرى غير المعادن كنقود في تسوية المعاملات ذات القيمة الصغيرة في مختلف مناطق مصر. ثم هو يحدثنا عن ادخال العملة النحاسية (الفلوس)، اولا على نطاق جد محدود في تسوية المعاملات اليومية الصغيرة القيمة، لتصبح العملة السائدة في القرن الثالث عشر(٤). وهو يرى في زيادة كمية هذه العملة الاخيرة، الفلوس، على حساب العملات الاخرى، سببا من اسباب ارتفاع

---

(١) «وفي سنة ست وثمانمائة شاع الامر، وارتفعت الاسعار حتى تجاوز الاردب القمح اربعمائة درهم، وسرى ذلك في كل ما يباع من ماكول ومشروب وملبوس. وتزايدت اجرة الاجراء، كالبناة والفعلة وارباب الصنائع والمهن ـ تزايدا لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن». نفس المرجع، ص ٤٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٣ ـ ٧٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٤ ـ ٦٦.

(٤) واما الفلوس فانه لما كان في المبيعات محقرات تقل عن ان تباع بدرهم او جزء منه، احتاج الناس من اجل ذلك في القديم والحديث من الزمان الى شيء سوى نقدي الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقّرات، لم يسم ابدا على وجه الدهر ساعة من نهار فيما عرف من اخبار الخليقة نقدا، لا ولا اقيم بمنزلة احد النقدين». المقريزي، المرجع السابق، ص ٦٦ ـ ٦٧.

الاثمان.

على هذا النحو يبرز المقريزي اثر العامل النقدي، فيما يتعلق بكمية النقود، على النشاط الاقتصادي من خلال اثرها على المستوى العام للاثمان. ويكون بذلك من رواد «النظرية الكمية في قيمة النقود»[1].

من ناحية اخرى يلاحظ المقريزي اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول في اثناء فترة المجاعة بعد ان كان النوعان من النقود يوجدان **جنبا** الى جنب في التداول. فمع شحة المنتجات وارتفاع الاسعار بدأت العملة الفضية في الاختفاء. وذلك لان ارتفاع اثمان المنتجات (بما فيها الفضة كمعدن له استخدامات اخرى في صناعة الحلى والاواني) يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود، وهو ما يدفع الافراد الى تفضيل تحويل القطع النقدية الفضية (وهي مصنوعة من معدن اثمن من النحاس) لاستخدامها كمعدن[2] (اي في صناعة الحلي والاواني)[3]: في موقف يتميز بارتفاع الاثمان وباستخدام عملتين احداهما مصنوعة من معدن اثمن من معدن الاخرى، تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين الى الاختفاء من

---

(١) يعبر عن النظرية الكمية في قيمة النقود The quantitative theaory; la théorie quantitative كما يقدمها ايرفنج فيشر Irving Fisher (وهو اقتصادي امريكي كان يقوم بتدريس الاقتصاد في جامعة ييل، وعاش بين ١٨٧٦ و١٩٤٧) في صورة م ث = ن س + ن١ س١، حيث م ترمز لحجم المعاملات، ث متوسط الثمن في المعاملات، ن لكمية النقود المعدنية والورقية، س لسرعة تداول هذه النقود. ن١ لكمية نقود الودائع، س١ لسرعة تداول هذه النقود.

وكان فيشر هو الذي ادخل على هذه المعادلة نقود الودائع وسرعة تداولها. انظر:

J. Marshal & J. Lecaillon. les Flux monétaires, Editions Cujas, Paris, 1967, p. 78 et sqq.

(٢) المقريزي، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٤.

التداول النقدي مفسحة المجال للعملة الاخرى لتسود في التداول. وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة: وبهذا نجد في فكر المقريزي جوهر ما يسمى بقانون جريشام(١).

وهكذا نجد في كتابات المقريزي عن التاريخ مثلا الفكر الاقتصادي المصري في القرن الرابع عشر الميلادي.

ثانيا: اما المثل الثاني للفكر الاقتصادي العربي في هذا القرن فنجده في **الفكر الاقتصادي لابن خلدون**، وخاصة ذلك المتعلق بظاهرة القيمة. هذا الفكر نجده في احضان فكر ابن خلدون المتعلق بالتاريخ وفلسفة التاريخ.

فالواقع ان ابن خلدون يهتم **بالمجتمع الانساني ككل، وبالمجتمع الانساني في حركته التاريخية:** الهدف الذي يضعه لنفسه هو كتابة تاريخ العرب والبربر في القطر المغربي(٢). ولكي يقوم بذلك يحرص اولا على **تعريف المقصود بالتاريخ،** فيقول ان فن التاريخ وان كان «في ظاهره لا يزيد على اخبار عن الايام والدول، والسوابق من القرون الاول، تنمو فيها الاقوال، وتضرب فيها الامثال» الا انه «في باطنه **نظر وتحقيق، وتعليل** للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم **بكيفيات الوقائع واسبابها** عميق. فهو لذلك اصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق»(٣). وكتابة التاريخ بمفهومه هذا استخداما لمنهج

---

(١) Sir Thomas Grsham (١٥١٩ ـ ١٥٨٩)، وهو منظم وتاجر ومصرفي انجليزي. وقد عرض ارسطوفان Aristophane واوريزم N. Oresme (وهو مفكر من المدرسيين معروف بكتاباته عن النقود وخاصة مؤلفه «في اصل النقود وطبيعتها وتطورها ١٣٢٠ ـ ١٣٨٢) هذا القانون من قبل، كما قام بذلك عدد اخر من كتاب القرن السادس عشر». انظر: Dictionnaire des Science économiques, tomeI,p.588.

(٢) وفي ذلك يقول ابن خلدون: ويختص «قصدي في التاليف المغرب واحوال اجياله واممه وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الاقطار لعدم اطلاعي على احوال المشرق واممه». المقدمة، ص ٣٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣ ـ ٤.

التحقيق وتعليل الكائنات لا تكون ممكنة الا اذا علم المؤرخ طبيعة المجتمع الانساني بصفة عامة والمبادئ التي تحكم حركته: «فالقانون في تميز الحق من الباطل في الاخبار بالامكان والاستحالة ان ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الاحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن ان يعرض له. واذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الاخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه. وحينئذ فاذا سمعنا عن شيء من الاحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه، وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه»(١).

ويجد المؤرخ هذه المعرفة في مجال **علم جديد له موضوعه ومنهجه** يخصص ابن خلدون للتعريف به الكتاب الاول من مؤلفه: «في طبيعة العمران في الخليقة...» وعن هذا العلم يقول «وكان هذا علم مستقل بنفسه، فانه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الانساني، وذو مسائل، وهي بيان لما يلحقه من العوارض والاحوال لذاته واحدة بعد اخرى. وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان او عقليا»(٢).

اما موضوع هذا العلم فنيصب على المجتمع الانساني في مجموعه، وفي

---

(١) المقدمة، ص ٣٧ ـ ٣٨. وقد نهج ابن خلدون هذا المنهج في كتاباته لتاريخ المغرب، ويقول لنا انه فعل ذلك «داخلا من باب الاسباب على العموم الى الاخبار على الخصوص»، ص ٧.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٨، ثم ان ابن خلدون يعي انه ينشئ علما جديدا، حين يقول «واعلم ان الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة، عزيز الفائدة. اعثر عليه البحث وادى اليه الغرض. وليس من علم الخطابة.. ولا هو ايضا من علم السياسة.. فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفنين اللذين ربما يشبهانه. وكأنه علم مستنبط النشأة. ولعمري لم اقف على الكلام في منحاه لاحد من الخليقة. لا ادري الغفلتهم عن ذلك وليس الظن بهم، او لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل الينا». ص ٣٨.

تطوره، اي، على حد قول ابن خلدون، على «الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الاحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات، واصناف التغلبات للبشر[١] بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الاحوال»[٢].

وفي دراسته «للعمران البشري على جملته» يرى ابن خلدون انه «ضروري... اذ الانسان مدني بالطبع». هذا العمران او الاجتماع البشري يقوم على العمل الاجتماعي الذي يرتكز على التعاون بين الافراد[٣]. ويتم في وسط طبيعي يؤثر على نوع العمران واحوال افراد المجتمع[٤]. والعمران البشري، اي المجتمع الانساني، له في اثناء تطوره اشكاله المختلفة، وعليه يكون «من الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الاحوال في الامم والاجيال بتبدل الاعصار ومرور الايام... ذلك ان احوال العالم والامم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، انما هو اختلاف على الايام والازمنة. وانتقال من حال الى حال. وكما يكون ذلك في الاشخاص والاوقات والمصار فكذلك يقع في الافاق والاقطار والازمنة والدول»[٥].

---

(١) والامر هنا يتعلق بالمجتمع، بالبشر وبسير الملوك. في نقده لمن يقتصرون في كتابة التاريخ على سير الملوك يقول ابن خلدون انهم «ذهبوا الى الاكتفاء بأسماء الملوك والانصار، مقطوعة عن الانساب والاخبار.. وليس يعتبر لهؤلاء مقال، ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال». المقدمة، ص ٥. وفي مجال تقديمه لكتابة يقول انني «بنيته على اخبار الامم الذين عمروا المغرب في هذه الاعصار، وملأوا اكناف الضواحي منه والامصار، وما كان لهم من الدول الطوال او القصار. ومن السلف من الملوك والانصار. وهما العرب والبربر». ص ٦.

(٢) المقدمة، ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٨ وما بعدها.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٨.

اما عن **منهج هذا العلم الجديد** فنستطيع ان نجمع شتاته مما كتبه ابن خلدون على النحو التالي:

- اولا التسليم مقدما بأن الظواهر توجد خارج وعي الانسان ككل ترتبط اجزاؤه ارتباط الاسباب بالمسببات، وانها في تحول مستمر فهو يقول «اعلم... انا نساهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها **على هيئة من الترتيب والاحكام وربط الاسباب بالمسببات واتصال الاكوان بالاكوان واستحالة (اي تحول، م.د) بعض الموجودات الى بعض، لا تنقضي عجائبه ولا تنتهي غاياته**. وابدأ من ذلك بالعالم المحسوس الجثماني، واولا عالم العناصر المشاهدة كيف تدرج صاعدا من الاراضي الى الماء، ثم الى الهواء ثم الى النار **متصلا بعضها ببعض**، وكل واحد منها مستعد الى ان يستحيل الى ان ينتهي الى عالم الافلاك، وهو الطف من الكل، على طبقات اتصل بعضها ببعض الى معرفة مقاديرها واوضاعها وما بعد ذلك من وجود الذوات التي لها هذه الاثار فيها. ثم انظر الى عالم التكوين كيف ابتدأ من المعادن ثم النبات ثم الحيوان على هيئة بديعة من التدرج، اخر افق المعادن متصل بأول افق النبات مثل الحشائش وما لا بذر له، واخر افق النبات مثل النخل والكروم متصل بأول افق الحيوان الحلزون والصدف ولم يوجد لهما الا قوة اللمس فقط. ومعنى الاتصال في هذه المكونات ان اخر افق منها مستعد بالاستعداد الغريب لان يصير اول افق الذي بعده. واتسع عالم الحيوان وتعددت انواعه وانتهى في تدرج التكوين الى الانسان صاحب الفكر والروية[1]، ترتفع اليه من عالم القدرة الذي اجتمع فيه الحس والادراك»[2].

---

(١) في مجال اخر يقول ابن خلدون ان الانسان يتميز عن غيره من الحيوانات بالفكر. انظر المقدمة، ص ٤٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٥ ـ ٨٦.

- ان على الباحث، ثانيا، ان يهدف الى الكشف عن علاقات السببية، اذ عليه ان يبحث عن **تعليل** الكائنات ومبادئها، وان يعلم **«بكيفيات الوقائع واسبابها»**. وعليه يقول ابن خلدون عن كتبه «اني ابديت فيه لاولية الدول والعمران **عللا واسبابا**» و«شرحت فيه من احوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الانساني من العوارض الذاتية ما يمتعك **بعلل الكوائن واسبابها**»(١).

- ان على الباحث، ثالثا، ان يدرس الظواهر في حركتها، في صيرورتها، في تحولها. يتجلى ذلك في وعيه بأن شكل الاجتماع الانساني في تغير مستمر، كما قدمنا. وكذلك في نقده للمورخين الذين **اذا تعرضوا لذكر دولة «ولا تيعرضون لبدايتها، ولا يذكرون السبب الذي رفع من رايتها**، واظهر من آيتها، ولا علة **الوقوف** عند غايتها»(٢).

- واخيرا فان هذه الظواهر تتبع سبيلا معينا في تحولها. هذا السبيل يبينه ابن خلدون عندما يخبرنا ان الاحوال والعوائد تتبدل، اي ان التغير الاجتماعي يتم، على النحو التالي:

- ان الناس «لا بد من ان يفزعوا الى **عوائد من قبلهم ويأخذون الكثير منها، ولا يغفلون عوائد جيلهم** مع ذلك. فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الاول.

---

(١) المرجع السابق، ص ٦. والتعرف على علاقات السببية هذه هو الذي يمكن القارئ من الوقوف على احوال المجتمع، ليس فقط بالنسبة للماضي وانما كذلك بالنسبة للمستقبل. «ويعرفك كيف دخل اهل الدول من ابوابها، حتى تنزع من التقليد يدك، وتقف على احوال ما قبلك من الايام والاجيال وما بعدك»، ص ٦.

(٢) المرجع السابق، ص٥.

● فاذا جاءت دولة اخرى من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت ايضا **بعض الشيء**، وكانت للاولى **اشد مخالفة**.

● ثم لا يزال **التدرج في المخالفة** حتى ينتهي الى **المباينة بالجملة**»(١).

ألا يعني ذلك ان التغير الاجتماعي انما يتم عن طريق التحولات الكمية التي ما تلبث ان تؤدي الى تحول كيفي؟

وهكذا نجد في ابن خلدون «اول مفكر يجعل من المجتمع الانساني، كما يفعل عالم الاجتماع المعاصر، موضوع دراسة علمية، يهدف الى تفسيره»(٢).

في اطار المجتمع في حركته التاريخية يهتم ابن خلدون **بالظواهر الاقتصادية** بوصفها هذا. وهي **تكون نشاطا يعده اساس العمران** اذ ان «العيش، الذي هو الحياة، لا يحصل الا بهذا». ويخصص لهذا النشاط الباب الخامس من الكتاب الاول: «في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) E. Perroy, Histoire générale des civilisations, tome III Le Moyen Age, P.U.F. 1961, p. 524.

ويضيف المؤلف قائلا ان فكر ابن خلدون يعتبر الان، بعد ان كان قد اصابه النسيان في وسط لم يكن قادرا على متابعة هذا السبيل الجديد، احد قمم العصور الوسطى، متعديا بذلك، من عدة اوجه، المقدرة الفكرية لواحد كتوماس الاكويني. هذا الحكم سليم بالنسبة للمقارنة بين ابن خلدون وسان توماس الاكويني، ولكنه يخطئ حين يعتبر فكر ابن خلدون من افكار العصور الوسطى. خاصة عند الكلام عن ابن خلدون الذي يرى ان التفاوت في الفكر لا ينتج عن «تفاوت في حقيقة الانسانية» وانما عما «يحصل في النفس من اثار الحضارة من العقل المزيد». المقدمة، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣.

يعرض في ذلك كله من الاحوال وفيه مسائل»[1]. وهو يرى ان ثروة الامم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحرف. هذه المنتجات، او الاموال، منها ما هو ضروري وما هو كمالي[2]. وتتمثل **طرق اكتساب هذه الاموال، او مظاهر النشاط الاقتصادي**، او ما يسميه هو «بوجوه المعاش» في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة (الصنائع التي تستلزم تكوينا (فنيا) نكتسبه عن طريق التعلم والملاحظة الشخصية)[3] والتجارة[4] والخدمات الاخرى. كل هذه النشاطات تعتبر طبيعية[5] باستثناء واحد: «ان خدمة السيد ليست من الطبيعي في المعاش». ويقصد ابن خلدون بالسيد الحكومة[6] ومن «يترفع عن مباشرة حاجاته او يكون عاجزا عنها لما ربي عليه من خلق التنعم والترف... وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للانسان اذ الثقة

---

(١) المقدمة، ص ٣٨٠ ـ ٤٢٩.

(٢) «فمنها الضروري وهي الاقوات من الحنطة وما في معناها كالبقلاء والبصل والثوم واشباهه... ومنها الكمالي مثل الفواكه...»، المرجع السابق، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٣) «اعلم ان الصناعة هي ملكة في امر عملي فكري». الجانب العملي في هذا الامر يمثل الجسماني المحسوس، والجانب الفكري يمثل ما نحصل عليه من افكار تتعلق بهذا الامر. ومن هنا يكون اكتساب الملكة في صناعة معينة بالمباشرة وتكرار الفعل كما يكون بالتعليم على يد معلم. وتتوقف مهارة الحرفي الذي يكتسب الصنعة على مباشرته لها (ونقلها بالمباشرة اوعب لها واكمل لان المباشرة في الاحوال الجسمانية المحسوسة اتم فائدة) كما تتوقف على جودة التعليم، اي ملكة المعلم. انظر المقدمة، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٤) «التجارة (هي) محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء... وذلك القدر النامي يسمى ربحا». المرجع السابق، ص ٣٩٤.

(٥) قارن ارسطو الذي لا يعتبر التجارة من قبيل النشاط الطبيعي. وقد سبق ان بينا ان التجارة كانت تلعب دورا كبير الاهمية في مجتمعات شمال افريقيا في القرن الرابع عشر الميلادي، وهو ما يفسر اعتبار ابن خلدون لها ليس فقط من قبيل النشاط الطبيعي وانما كذلك من ضمن «امهات الصنائع».

(٦) «ان السلطان لا بد له من اتخاذ الخدمة في سائر ابواب الامارة والملك (اي السلطة، م.د.) الذي هو بسبيله من الجندي والشرطي والكاتب» المرجع السابق، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

بكل احد عجزا... وتدل على العجز والخنث الذي ينبغي في مذاهب الرجولية التنزه عنهما»(١).

ويقوم هذا النشاط الاقتصادي على تقسيم العمل. والامر يتعلق هنا بالتقسيم الحرفي للعمل: «اعلم ان الصنائع في النوع الانساني كثيرة لكثرة الاعمال المتداولة في العمران، فهي بحيث تشذ عن الحصر ولا يأخذها العد»(٢). وتتمثل امهات الصنائع في الفلاحة وصناعة البناء والتجارة وصناعة الحياكة (الخياطة) والتوليد والطب وصناعة الخط والكتابة والوراقة والغناء. وابن خلدون يدرس هذه الصنائع دراسة تفصيلية(٣).

اما فيما يتعلق **بالقيمة** التي يخصص لها ابن خلدون الفصل الاول من الباب الخاص بالمشكلات الاقتصادية(٤)، فانه يؤكد ان **كل كسب (وهو ما يأتي بسعي العبد وقدرته) هو في النهاية نتاج العمل:** «فلا بد من الاعمال الانسانية في كل مكسوب او متمول (رأس مال، م.د.). لانه ان كان عملا

---

(١) ورغم ان خدمة السيد ليس من المعاش الطبيعي الا اننا نجد في المجتمع من يقوم بخدمة الحكومة وغيرها من الاسياد. مرد ذلك «ان العوائد تقلب طباع الانسان الى مألوفها، فهو ابن عوائده لا ابن نسبة» ص ٣٨٤. وعليه لا يكون تقسيم المجتمع الى سادة وخاضعين (اي الى حاكمين ومحكومين) من طبيعة العمران البشري، وانما يرجع الى نوع العمران، اي الى العوائد التي يكتسبها الانسان في ظل اشكال معينة من المجتمعات.

(٢) المقدمة، ص ٤٠٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٠٦ ـ ٤٢٠. رأينا ارسطو قد تكلم عن هذا النوع من تقسيم العمل. وسنرى ان ويليام بتي W. Petty سيهتم ـ في القرن السابع عشر ـ بتقسيم العمل حتي في داخل الوحدة الانتاجية التي تنتج سلعة واحدة. وهو مظهر لتقسيم العمل يهتم به آدم سميث A. Smith اهتماما خاصا في القرن الثامن عشر. انظر فيما يلي الفصل الثاني من هذا الباب.

(٤) يقدم ابن خلدون هذا الفصل بعنوان «في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وان الكسب هو قيمة الاعمال البشرية» انظر ص ٣٨٠ وما بعدها.

بنفسه مثل الصنائع، فظاهر (اي انه اذا كان مصدر الكسب هو العمل الشخصي، كما في ممارسة حرفة يكون الامر واضحا، (م.د.) وان كان من مقتني الحيوان والنبات والمعدن (يقصد بذلك حالة الزراعة واستخراج المعادن، م.د.) فلا بد فيه من العمل الانساني كما تراه، والا لم يحصل ولم يقع به انتفاع»[1]. أي انه حتى في حالة الانتاج الزراعي والنشاط الاستخراجي يكون الامر اقل وضوحا. ورغم ذلك فنتاجها اثر للعمل الانساني، وبدونه لا ربح ولا انتفاع.

فالعمل اذن، في نظر ابن خلدون، هو مصدر القيمة. ثم نفهم من قوله في مكان لاحق ان المنفعة شرط للقيمة. اي انه لكي يكون للسلعة قيمة يتعين ان تكون مطلوبة اجتماعيا. اي مطلوبة بواسطة الاخرين[2]. ثم يوسع ابن خلدون من فكرته في القيمة: اذا كانت اثمان[3] المواد الغذائية (الاقوات) في قطر الاندلس اعلى منها في شمال افريقيا فذلك لان الزراعة في الاندلس تحتاج الى عمل اطول وكمية اكبر من النفقات اللازمة كالسماد، لان «النصارى دفعوا بأهل الاندلس الى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعية النكدة النبات... فاحتاجوا الى علاج المزارع

---

(١) ص ٣٨١، انظر كذلك ص ٣٨٢ والفصل الحادي عشر من الكتاب الرابع، ص ٣٦٠ وما بعدها، حيث يقول «ان المكاسب انما هي قيم الاعمال، فاذا كثرت الاعمال كثرت قيمها».

(٢) في الواقع «ان الصنائع انما تستجاد (اي تتطور، م.د.) اذا احتيج اليها وكثر طالبها»، ص ٤٠٣.

(٣) تتضمن فكرة الثمن فكرة النقود. وفي شأن النقود يتحدث ابن خلدون عن «الذهب والفضة (كمقياس) قيمة كل متمول (اي رأس المال). وهما الذخيرة والقنية (اي الملكية) لاهل العالم في الغالب. وان اقتنى سواهما في بعض الاحيان فانما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الاسواق» ص ٣٨١. والجملة الاخيرة تفيد ان اقتناء شيء اخر غير الذهب والفضة لا يكون الا بقصد التمكن في النهاية من مبادلته في السوق بالذهب والفضة. هذا التصور للنقود يفترض مبادلة تتم في الشكل التالي: نقود ـ سلعة ـ نقود.

والفدن لاصلاح نباتها وفلحها، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة، وصارت في فلحهم نفقات لها خطر، فاعتبروها في سعرهم»(١). وهو ما ليس بحاصل في شمال افريقيا. هنا، **وعلى عكس المدرسيين، لا يبحث ابن خلدون عن تفسير «الثمن العادل» وانما عن تفسير الثمن الجاري في السوق.**

تلك هي نتيجة تحليل ابن خلدون في اطار النشاط الاقتصادي او المعاش، الذي يعتبره اساس العمران الانساني في تطوره: نظرية للعمل في القيمة يصوغها في شكل عام، ويدفع بها حتي الى التوصل الخافت الى فكرة فائض القيمة(٢): فأصحاب الجاه (اي اقوياء الارض) في جميع اصناف المعاش اكثر يسارا وثروة من فاقدي الجاه. فالناس يعينونهم بأعمالهم في جميع حاجاتهم، فتكون قيم تلك الاعمال كلها من كسبهم (اي من كسب اصحاب الجاه). فهم يستعملون في جميع معاشاتهم «الناس من غير عوض»، فتتوفر عليهم قيم اعمال الناس. فصاحب الجاه يكون بين قيم للاعمال يكتسبها بلا عوض وقيم تدعوه الضرورة الى اخراجها اي فرضها خراجا (أو جزية) على

---

(١) المقدمة، ص ٣٦٤.

(٢) وهو يصل بطريق غير مباشر حتى الى تصور امكانية ترجمة العمل المركب الى عمل بسيط ثم «ان الصنائع منها البسيط ومنها المركب. والبسيط هو الذي يختص بالضروريات. والمركب هو الذي يكون للكماليات. والمتقدم منها في التعليم هو البسيط، لبساطته اولا، ولانه مختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي على نقله، فيكون سابقا في التعليم ويكون تعليمه ناقصا. ولا يزال الفكر يخرج اصنافها (اي اصناف الصنائع البسيطة، م.د.) ومركباتها من القوة الى الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا على التدرج حتى تكمل. ولا يحصل ذلك دفعة وانما يحصل في ازمان واجيال، اذ خروج الاشياء من القوة الى الفعل لا يكون دفعة لا سيما في الامور الصناعية، فلا بد لها اذن من زمان. ولهذا تجد الصنائع في الأمصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها الا البسيط. فاذا تزايدت حضارتها ودعت امور الترف فيها الى استعمال الصنائع خرجت من القوة الى الفعل». المقدمة، ص ٤٠٠.

تابعيه [1]. هذه النظرية ستصبح محور علم الاقتصاد السياسي ابتداء من منتصف القرن السابع عشر.

* * *

وعليه يظهر ابن خلدون، في صدر مجتمع يقوم على انتاج المبادلة البسيط، كرائد لنظرية العمل في القيمة. وهي نظرية يتم حولها مولد الاقتصاد السياسي كعلم. لكي يتحقق ذلك كان من اللازم ان تشهد طريقة الانتاج، اي الواقع الاقتصادي، تحولا جذريا جديدا، تحولا يسمح للانسان بأن يعي كل متناقضات انتاج المبادلة وكل المتناقضات التي تحتويها السلعة نفسها، وهو الوعي الذي يتبلور في مولد الاقتصاد السياسي كعلم. وهو ما يتحقق في المرحلة الرأسمالية.

---

(1) المرجع السابق، ص ٣٨٩.

الفصل الثاني

مولد الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية

يتركز اهتمامنا في هذا الفصل على الجزء من المرحلة الرأسمالية الذي يمتد من قيام طريقة الانتاج الرأسمالية الى النصف الاول من القرن التاسع عشر. في اطار هذه الفترة يمكن ان نميز مرحلتين من مراحل تطور طريقة الانتاج الرأسمالية بما يقابلها من فكر اقتصادي: مرحلة الرأسمالية التجارية(١) التي تمثل الوسط التاريخي للفكر الاقتصادي للتجاريين(٢)، ومرحلة الرأسمالية الصناعية(٣) التي شهدت مولد علم الاقتصاد السياسي.

أولاً: الرأسمالية التجارية والفكر الاقتصادي للتجاريين: (٤)

يبدأ قيام طريقة الانتاج الرأسمالية بمرحلة تحول برزت فيها قوى المجتمع

---

(١) Commercial capitalism; capitalism commercial.

(٢) The Mercantilist economic thought; la pensée économique mercantiliste.

(٣) Industrial capitalism; cpitalisme industriel.

(٤) استعنا في اعطاد هذه الصورة للتحول الرأسمالي بالمراجع التالية:

O.C.Cox, The foundations of Capitalism, Peter Owin, London, 1959, ch. XVI -=

الجديد في سبيلها الى تحقيق سيادتها. وقد وجدت بذور هذا التحول، كما رأينا، في المجتمع الاقطاعي وحتى في المجتمعات السابقة عليه فيما يتعلق برأس المال التجاري. ونمت هذه البذور من خلال ازمة تفكك الاقطاع، **ليتم التحول من خلال عملية مركبة ابعد عن ان تكون خطية** في مرحلة اولى من مراحل التطور الرأسمالي غطت الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر. وهي مرحلة انتقالية تسبق فترة لاحقة ترى كامل تطور قوى المجتمع الجديدة. هذه المرحلة الانتقالية تسمى عادة بمرحلة الرأسمالية التجارية(١).

وقد شهدت هذه المرحلة نمو روابط الانتاج الجديد (الرأسمالية) في الزراعة وفي الصناعة عن طريق عملية تغير جذري يسيطر من خلالها رأس المال على الانتاج. هذه العملية تحتوي تغيرات تمثلت في نمو التميز الاجتماعي في داخل

=XIX - M, Dobb, Studies in the Development of Capitalism, Routledge & Kegan Paul, London, 1959, ch. 3 - 4 - Dobb, Papers on Capitalism, Development and Planning, Routledge & K. Paul, London, 1967 p. 2 - 33 - J. Eaten, Political Economy, Lawrence & Wishart, London, 1958, ch. 3 - E, Fromm. the Fear of Freedom, Routledge and K. Paul, London, 1961, p. 33 and sqq. - A. Gray, The Developemnt of Economic Doctrine, Longmans, London, 1944, ch. 3 - E. Lispon, The Economic History of Englandd, vol. II, The Age of Mercantilism, Adam & ch. Black, London, 1943 - R. Mousnier, les XVIe - XVIIIe Siècles, Histoire Générale des Civilisations, Tome IV, P.U.F, 1961, p. 85 - 107 - J. Schumpeter, History of Economic Analysis, part II, ch. 3 & 7 - Southgate, Emglish Economic History, ch. VI - XXII - R.H. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism, John Murray, London 1948, p. 66 & sqq.

(١) اعتبار الرأسمالية التجارية كمرحلة انتقالية في تطور الاقتصاد الرأسمالي يعني اننا لا نستخدم هذا الاصطلاح «الرأسمالية التجارية»، كما يفعل البعض خطأ، للتعبير عن نظام متميز (من ناحية طبيعة روابط الانتاج التي يقوم عليها) تال لطريقة الانتاج الاقطاعية وسابق على طريقة الانتاج الرأسمالية.

الفلاحين (المنتجين المباشرين في الريف) وفي داخل الحرفيين (المنتجين المباشرين في المدينة) على نحو يدفع الى نمو طبقة جديدة من المنتجين المباشرين (اغنياء الفلاحين وارباب الحرف) يرتبطون مباشرة بالسوق بشراء ما يلزمهم وبيع منتجاتهم (ومن ثم يلعبون دور التاجر) **ويستخدمون الافقر من الفلاحين والحرفيين كعمال اجراء**، على نحو يمكنهم من الحصول على فائض يستخدم على الاقل جزئيا لزيادة الانتاج في الفترات القادمة (للتراكم)، ويغير من طبيعة عملية الانتاج ليصبح موجها للسوق. ومن ثم يكون المنتج قد بدأ يلعب دور التاجر كذلك فهو يرتبط مباشرة بالسوق وينتج له. كما احتوت هذه العملية (عملية التغير الجذري الذي يحقق سيطرة رأس المال على الانتاج) في نفس الوقت **تركيز ملكية وسائل الانتاج القائمة في الزراعة والصناعة في ايدي قلة من كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين والحرفيين الذين ينفصلون عن هذه الوسائل**، الامر الذي يبلور الاستقطاب الاجتماعي التدريجي وتميز الطبقتين اللتين تسودان المسرح الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي: الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) والطبقة العاملة (البروليتاريا)، ويكون رأس المال قد قطع شوطا كبيرا في سيطرته على الانتاج. ولكن، لكي يتم ذلك كان من اللازم ان يكون رأس المال قد تطور في اقدم اشكاله التاريخية: اي في شكل رأس المال التجاري الذي نشأ وتطور في التداول (اي في السوق) بعيدا عن الانتاج. وهو تطور يمثل الاساس التاريخي لطريقة الانتاج الرأسمالية (التي هي بطبيعتها انتاج للمبادلة للسوق)(١). الا ان هذا

---

(١) هذا القول يصدق فقط بالنسبة لاوروبا الغربية. اذ الظاهر ان التحول الى طريقة الانتاج الراسمالية قد اخذ مسارا مختلفا في بروسيا واليابان، غالبا عن طريق تحول التجار الى رأسماليين صناعيين. انظر دراسة المؤرخ الاقتصادي الياباني Kochachiro Takahashi المشار اليها في ص ١٤ من كتاب M. Dobb بعنوان ابحاث في الرأسمالية والتطور والتخطيط السابق الاشارة اليه. هذا لا يعني انه لم يحدث ان تحول بعض التجار في اوروبا الغربية الى راسماليين صناعيين، على النحو الذي سنراه.

التطور وان مثل الاساس التاريخي لا يقدر بذاته لا على تحويل طريقة الانتاج الى شكلها الرأسمالي ولا على تفسير هذا التحول. لزوم تطور رأس المال التجاري كأساس تاريخي للتحول الى الانتاج الرأسمالي ادى بالبعض أن يتصور، على غير صواب، هذا التحول أخذا طريقه من خلال تحول التجار، في اوروبا الغربية وفي انجلترا بصفة خاصة، الى رأسماليين صناعيين محققين بذلك سيطرة رأس المال على الانتاج.

لبيان كيفية بروز طريقة الانتاج الرأسمالية في هذه المرحلة، اولى مراحل تطورها، ولتفادي الوقوع في هذا الخطأ، سنرى:

اولا: المقصود برأس المال التجاري، وهنا نحرص على التعرف عليه في حركته، في تطوره، وكيف ان هذا التطور يمثل الاساس التاريخي لطريقة الانتاج الرأسمالية وان التحول اليها لم يتم اساسا عن طريق طبقة التجار.

ثانيا: الكيفية التي تم بها التحول في المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادي.

ثالثا: واخيرا الفكر الاقتصادي نتاج هذه المرحلة الانتقالية.

١ - رأس المال التجاري وتطوره:

الواقع ان رأس المال التجاري (او رأس مال التاجر) هو اقدم من طريقة الانتاج الرأسمالية، بل هو اقدم وجود لرأس المال تاريخيا. وجد لاداء وظيفة تتمثل في الوساطة في التبادل. ومن ثم كان شرط وجوده هو تبادل السلع. متى وجد هذا التبادل امكن لرأس المال التجاري ان يؤدي وظيفته بصرف النظر عن الاساس الاجتماعي للانتاج، اي يستوي في ذلك ان يتم الانتاج في

اطار جماعة بدائية لا تبادل للمنتجات في داخلها وانما يقوم التبادل بينها وبين جماعة اخرى على سبيل الاستثناء، او يقوم الانتاج على اساس العمل العبودي (كما رأينا في اليونان القديمة) او علي اساس عمل الاقنان او عمل الحرفي الصغير (كما رأينا في اوروبا الاقطاع) او على اساس العمل الاجير (كما سنرى لطريقة الانتاج الرأسمالية). ولكن اذا كان وجود رأس المال التجاري رهين بوجود التبادل ايا كان الاساس الاجتماعي للانتاج فان مدى دخول المنتجات في التجارة يتوقف على نوع الانتاج. ففي اقتصاد يقوم اساسا بقصد المبادلة يتسع مدى دخول المنتجات في التجارة عنه في اقتصاد طبيعي لا تتم المبادلة فيه الا في حدود ضيقة. من ناحية تساعد التجارة بدورها على اضفاء خصيصة اقتصاد المبادلة على الانتاج على التفصيل الذي سنراه في التو. **فالسلعة اذن، الناتج الذي يكون محلا لمبادلة، هي شرط وجود رأس المال التجاري الذي يقوم بتنشيط حركة السلع.**

وتتمثل حركة السلع هذه من حيث الجوهر في تبادل السلع بعضها البعض، ومن حيث الشكل في تحويل السلع الى نقود (البيع من جانب المتبادل الاول) ثم تحويل النقود الى سلع (الشراء من جانبه في مرحلة تالية). وظيفة رأس المال التجاري هي مساعدة التبادل. وتتم بأداء عمليتين تتبلور اولاهما في التخلي عن النقود لشراء السلع بواسطة التاجر، ليقوم في مرحلة ثانية بثانيتهما اي ببيع هذه السلع في مقابل النقود التي تتضمن الربح. في وجود رأس المال التجاري لا يمكن اذن تصور التبادل الذي يتم كتبادل عار يقع بين المنتجين المباشرين (اي من يقومون ببذل الجهد الواعي اللازم لانتاج السلع). ففي الانتاج القائم على عمل العبيد وفي الانتاج الاقطاعي، صاحب العبد او شريف الارض او الدولة (بالقدر الذي تحصل فيه على جزء من الفائض

مباشرة اذا كانت مالكة لعبيد او لارض او بطريق الضريبة) هم الذين يحصلون على المنتجات المثلة للناتج الفائض الذي يمكن طرحه في السوق. هؤلاء، وليس المنتجين المباشرين، هم الذين يظهرون كبائعين للسلع التي يشتريها التاجر. والتاجر يشتري ويبيع لعدد كبير، وفي يده تتركز عمليات الشراء والبيع، وعليه لم تعد هذه العمليات ترتبط بمتطلباته هو المباشرة. ولكي يقوم بهذه العمليات تبقى ثروته دائما في شكل النقود[١]، وهي تعمل دائما كرأس مال، في حركة تتمثل في التخلي عن النقود اولا في سبيل السلع، ثم التخلي عن السلع في مقابل النقود (التي يفوق قدرها مقدار النقود الاولى)، اي انها تتمثل في: نقود ـ سلعة ـ نقود (اكثر). **وعليه يكون الهدف من المبادلة هنا، ليس قيمة الاستعمال** (اذ التاجر لا يشتري السلعة لاستعماله هو) وانما قيمة المبادلة في شكلها النقدي (اذ التاجر يشتري السلعة لما لها من قدرة على ان تتبادل بغيرها من السلع). وعليه تكون هذه الحركة هي التي تميز حركة رأس المال التجاري عن التجارة بين المنتجين المباشرين (كما اذا باع الفلاح كمية من القمح في السوق واشترى بما حصل عليه من نقود محراثا يستخدمه في عملية الانتاج)، وهي حركة تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل محراثا يستخدمه في علمية الانتاج)، وهي حركة تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل النقود ثم استخدام النقود في شراء سلعة يستخدمها بائع السلعة الاولى في اغراضه الاستهلاكية او الانتاجية، وتأخذ اذن شكل: سلعة ـ نقود ـ سلعة، ويكون الهدف من التبادل فيها هو قيمة الاستعمال[٢].

---

(١) وهي تأخذ هذا الشكل ايا كان شكل التنظيم الاجتماعي للانتاج الذي يتم معه تبادل السلع تبادلا يتم بوساطة رأس المال التجاري.

(٢) من هذا نستنتج امكانية وجود التجارة دون وجود راس المال التجاري.

وبهذا يتحقق لنا تعريف اولي برأس المال التجاري، نقول اولى لان **التعرف عليه، شانه في ذلك شأن اية ظاهرة تكون محلا للمعرفة، لا ينضبط الا اذا اخذناه في تطوره.** في اشكال التنظيم الاجتماعي للانتاج السابقة على الرأسمالية، وخاصة في ظل الانتاج الطبيعي الذي يعرف دائما التبادل في اطار محدود، كان رأس المال التجاري يمثل الشكل الغالب لرأس المال، اذ الى جانب سيطرة رأس المال التجاري على التبادل (التداول) لم يكن رأس المال يسيطر على مجالات الانتاج. هنا يظهر رأس المال التجاري، باعتبار وجوده المستقل، ليؤدي وظيفة رأس المال. كل وظيفة رأس المال. اذ يمثل هذا الوجود المستقل لرأس المال التجاري (الثروة التجارية) انفصال عملية التداول (التبادل) عن اطرافها المتباعدة، اي عن المنتجين المتبادلين انفسهم الذين يبقون منفصلين عن عملية التداول، حيث لا يتعلق الامر بانتاج موجه بطبيعته الى المبادلة. فتكون عملية التداول، بما تحتويه من رأس مال تجاري منفصلة عنهم. اذا كان الانتاج بطبيعته غير موجه للتبادل فان المنتجات لا تصبح سلعا الا عن طريق التجارة، فالتجارة هي التي تحولها الى سلع ونقود. ومن ثم يظهر رأس المال اولا في عملية التداول، اذ فيها تتحول النقود الى رأس مال. ولكنه رأس مال لا يسيطر على اطراف الانتاج التي يتوسط بينها، كما انه لا يخلق هذه الاطراف، اذ وجوده قاصر على التداول. بمعنى اخر، هناك دائرة الانتاج ودائرة التداول، في الاولى تنتج المنتجات بواسطة عدد كبير من الوحدات الانتاجية ثم يتم التبادل (في حدوده) عن طريق دائرة التداول. في المجتمعات السابقة على الرأسمالية تحتوي دائرة الانتاج مجالات مختلفة منه ما زال تركيبها الداخلي مبنياً بصفة رئيسية على اساس انتاج قيم استعمال (للاشباع المباشر) وليس انتاج مبادلة. التبادل الذي يتم في حدود ضيقة نسبيا بين هذه المجالات المختلفة للانتاج يتم من خلال التداول، اي في دائرة التداول.

في هذه الدائرة يتعين وجود ما يقوم بدور الوسيط في التبادُل بين هذه المجالات المختلفة للانتاج. لوجود هذا الوسيط لزم **تطور النقود الى رأس مال تجاري** يقتصر وجوده على دائرة التداول ويكون مستقلا عن عملية الانتاج بمجالاتها المختلفة التي تمثل اطراف التداول. وبقيام رأس المال التجاري بهذه الوظيفة تتميز دائرة التداول ويتم ربط مجالات الانتاج المختلفة (التي يتم التبادل بينها) بواسطة ثالث: هو رأس المال التجاري. عملية التحول هذه تعني شيئين: اولا ان التداول لم يسيطر بعد على الانتاج، وانما هو مرتبط به ارتباطه بأساس له محدد من خارجه (اي من خارج التداول)، وثانيا ان عملية الانتاج لم تستوعب بعد (اي لم تمتص بعد) التداول ليصبح مجرد مرحلة من مراحل الدورة الانتاجية. لكي يتحقق هذان الامران **لا بد لرأس المال من ان يسيطر ليس فقط على دائرة التبادل وانما كذلك على دائرة الانتاج.** فاذا ما سيطر على الانتاج نكون بصدد رأس المال المنتج (الذي يسيطر على شروط عملية الانتاج في شكلها الاجتماعي الجديد) ويصبح رأس المال التجاري مجرد مرحلة في دورة رأس المال التي تحتوي الانتاج والتداول. ولكن لكي يتم لرأس المال السيطرة على اطراف عملية التداول (اي على مجالات الانتاج) لا بد له ان يتراكم في عملية التداول (رأس مال تجاري) تراكما يمكنه من هذا التحول الكيفي ويعلمه السيطرة على دائرة التداول.

اختصارا يمكن تلخيص مراحل تطور رأس المال فيما يلي:

- النقود تتحول الى رأس مال تجاري.
- رأس المال التجاري يسيطر على دائرة التداول (دون اطرافها، اي دون الانتاج)، التداول يكون منفصلا عن الانتاج.

- رأس المال التجاري مدفوعا بالربح يتراكم (اي يتراكم تحول النقود الى رأس مـال تجـاري) ويتـحـول على نحـو يمكن رأس المال من السيطرة على عملية الانتاج التي ترتكز، في شكلها الجديد، اساسا على التداول الذي يصبح في ذات الوقت مجرد مرحلة عبورية للانتاج يتم فيها تحقيق الناتج الذي تم انتاجه كسلعة (اي انتج بقصد المبادلة)، كما يتم فيها استبدال مدخلات انتاجه (اي العوامل التي استهلكت اثناء انتاجه، بعد ان اصبحت هي الاخرى سلعا). **هنا يظهر رأس مال التاجر (الذي نشأ مباشرة في التداول) كمجرد شكل من اشكال رأس المال في دورة تجدده، مؤديا بذلك وظيفة نوعية بعد ان كان يؤدي في الماضي (في ظل طرق الانتاج السابقة على الرأسمالية) كل وظيفة رأس المال.** ونكون بصدد طريقة انتاج يسيطر عليها رأس المال بوصفه العلاقة الاجتماعية الغالبة ويعطيها بذلك شكلا اجتماعيا تتميز به عن شكلها في ظل المجتمعات الاخرى (في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي وكذلك المجتمعات اللاحقة عليه). ويكون فيها الانتاج انتاج مبادلة، ومبادلة **نقدية** معممة(١).

وعليه نستطيع ان نفهم لماذا ظهر رأس المال التجاري كالشكل التاريخي

(١) وعليه يكون تحول رأس المال التجاري من الوجود المستقل خارج عملية الانتاج الى الوجود التابع «لرأس المال المنتج» الذي اصبح مسيطرا على عملية الانتاج التي تأخذ طابعا صناعيا في اتساع مستمر. يكون هذا التحول مظهرا للتطور الاقتصادي العام للمجتمع. ويكون الوجود المستقل لرأس المال التجاري وسيادته مرادفا لعدم خضوع عملية الانتاج لرأس المال، ومن ثم مرادفا لتطور راس مال يرتكز على تنظيم اجتماعي (غير رأسمالي) للانتاج ويكون هو (اي رأس المال التجاري) غريبا عنه. هذا يعني انه، عند المستوى من تطور المجتمع الانساني=

لرأس المال من زمن بعيد قبل ان يحقق رأس المال سيطرته على الانتاج. فهو يظهر في المجتمعات السابقة على الرأسمالية باعتباره رأس المال ويقوم بوظيفته، ثم هو يتطور لمستوى معين **كأساس تاريخي** للتحول الى طريقة الانتاج الرأسمالية: كأساس لتركيز الثروة النقدية، ولأن طريقة الانتاج الرأسمالية تفترض انتاج المبادلة، اي البيع على نطاق واسع وليس لمستهلك فرد، وهنا تتبدى كذلك اهمية دور التاجر الذي لا يشتري لاشباع حاجاته هو وانما يركز مشتريات العديد من المشترين في مشترياته هو. يضاف الى ذلك ان كل تطور لرأس المال التجاري يميل الى اعطاء الانتاج (على نحو متزايد) خصيصة انتاج المبادلة وتحويل المنتجات الى سلع.

وقد تم هذا التحول، الذي ادى برأس المال الى السيطرة على علمية الانتاج مؤديا بذلك الى تحول طريقة الانتاج الاقطاعية الى طريقة الانتاج الرأسمالية **عن طريق تسليط رأس المال التجاري لاهتمامه على الانتاج جزئيا بهدف استغلال الانتاج** القائم استغلالا اكفأ يزيد من ربح رأس المال الجاري، وكذلك لتحويل الانتاج (اي تغيير الكيفية التي يتم بها) ليكون في خدمة اسواق اوسع ويحقق بالتالي ربحا اكبر. اما فيما **يتعلق بالكيفية التي سلط بها رأس المال التجاري اهتمامه على الانتاج تاريخيا** فيمكننا ان نميز، من الناحية التحليلية، سبلا ثلاث:

= السابق على طريقة الانتاج الاشتراكية، يقوم التطور المستقل لرأس المال التجاري في علاقة تناسب عكسية مع التطور الاقتصادي العام للمجتمع. (هذه الفكرة يمكن ان تكون هاديا عند دراسة جذور التخلف في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة، اذ يتعين في هذه الحالة البحث عن العوامل التي ادت الى عدم تحول رأس المال التجاري (الوطني) للسيطرة على الانتاج وكذلك البحث في الدور الذي لعبه رأس المال التجاري في ظل سيطرة رأس المال (من الاقتصاد الام) على الاقتصاد المتخلف.

- السبيل الاول تمثل في **تحول التاجر الى رأسمالي صناعي**، وهو ما تم بالنسبة للحرف التي ترتكز على التجارة وخاصة الحرف المنتجة للسلع الكمالية. هذه السلع كانت تستورد من بلاد اجنبية بواسطة التجار. ثم ما لبث هؤلاء ان أنشأوا صناعات لانتاجها، قامت في بدايتها على استيراد المواد الاولية والعمال المهرة من البلدان الاجنبية التي كانت تنتج هذه السلع الكمالية. كما حدث في ايطاليا في القرن الخامس عشر عندما اقام التجار صناعات تنتج سلعا كان يجري استيرادها من قسطنطينية(١).

- اما السبيل الثاني فيتمثل في ان **يصبح المنتج نفسه تاجرا ورأسماليا**، فيقوم هو بتركيم رأس المال (النقدي) وممارسة النشاط التجاري بأن يشتري بنفسه المواد الاولية اللازمة ويبيع السلعة المنتجة، ويبدأ في تنظيم انتاجه على أسس رأسمالية، مميزا بذلك انتاجه كيفيا عن الانتاج الزراعي الطبيعي والانتاج الحرفي بما كان يغله من قيود التنظيم الطائفي في العصور الوسطى. **هذا السبيل هو السبيل الثوري** اذ يقوم على إحداث تغييرات جوهرية (جذرية) في الطريقة التي تتم بها عملية الانتاج سواء من حيث نوع قوى الانتاج (القوة العاملة + وسائل الانتاج) او من حيث تنظيم الوحدة الانتاجية.

- اما السبيل الثالث فقد تبلور عندما **بدأ عدد من افراد طبقة التجار الموجودة من قبل في تحقيق سيطرتهم المباشرة على الانتاج**. مثال ذلك ما كان يتم في صناعة الملابس بانجلترا حتى القرن السابع

---

(١) انظر ما سبق في «ثانياً» من الفصل الاول من هذا الباب.

عشر. حينما كان تاجر الملابس يزود النساجين، اي المنتجين المباشرين الذين كانوا يقومون بالانتاج بنفس الطريقة التي كانت سائدة من قبل اي وفقا للطريقة القديمة، يزود هؤلاء النساجين بالمواد الاولية (الصوف) ويشتري منهم النسيج. فهؤلاء المنتجين المباشرين يعملون في الواقع لحساب التاجر الذي يخص نفسه بفائض عملهم. هذا السبيل، وان كان قد خدم تاريخيا كنقطة انتقال (نحو الانتاج الرأسمالي) لا يستطيع بذاته ان يسهم في القضاء على طريقة الانتاج القديمة. بل بالعكس يميل الى الاحتفاظ بها والابقاء عليها باعتبارها أساس وجوده (اي وجود رأس المال التجاري). فهو اذ يضمن سيطرته على المنتجين يبقيهم على طريقة انتاجهم القديمة. فهو لا يغير اذن من مستوى قوى الانتاج. بل يزيد على ذلك انه يجعل حالة المنتجين المباشرين أسوأ من حالة من يعملون تحت السيطرة المباشرة لرأس المال. ولذا لا يلبث هذا السبيل ان يصبح عائقا امام طريقة انتاج رأسمالية حقيقية، ويكون مآله التقلص كلما تطورت هذه الطريقة.

اذا كان من الممكن تمييز هذه السبل الثلاثة من الناحية التحليلية فان واقع مرحلة التحول الرأسمالي قد شهد هذه السبل مختلطة، كما شهد اختلافا في سبل وسرعة تطور الفروع المختلفة للانتاج وكذلك في اماكن تطورها. الامر الذي يؤدي الى اختلاط المصالح وتشابكها (وما يترتب على ذلك من تغير سريع في التحالفات الاجتماعية والسياسية التي تتكون في المجتمع) اختلاطا يميز بصفة عامة مرحلة الانتقال من طريقة الى اخرى من طرق الانتاج. ورغم ذلك تشير الاتجاهات العامة لهذه المرحلة الى الزيادة المستمرة في سيطرة

رأس المال، ورأس المال الصناعي، على الانتاج(١).

من هذا يبين ان تطور رأس المال التجاري لمستوى معين وان كان يمثل الاساس التاريخي لتطور طريقة الانتاج الرأسمالية الا انه لا يقدر بذاته على دفع التحول نحو طريقة الانتاج هذه، عن طريق التغييرات التي تصيب قوى الانتاج نفسها، وعلى الاخص العمل. وهي تغييرات لم تحدث بفعل طبقة التجار الا بالقدر المحدود الذي تحول به نفر من التجار الى رأسماليين صناعيين. ومن هنا لزم التعرف، ولو بقليل من التفصيل، على هذه التغييرات.

---

(١) وهذا ما يقصد عندما يقال ان التجارة كانت الشرط اللازم لتحول الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية الريفية والزراعية الاقطاعية الى نشاطات تقوم بها الوحدات الانتاجية الرأسمالية (المشروعات). فعن طريق التجارة تطورت المنتجات الى سلع بما تزودها به من سوق تباع فيها وبما تحققه من بلورة تدريجية للتكافؤ بين السلع المتبادلة. والتجارة هي التي تزود الانتاج بالمواد الاولية والمواد المساعدة الجديدة. ومن ثم فهي التي تؤدي الى اقامة فروع جديدة تقوم من البداية على التجارة (اي للمبادلة) سواء في السوق المحلية او العالمية. في هذه المرحلة كان التاجر يجد السوق العالمية امامه وكان من المتعين عليه ان يقارن دائما بين الثمن الذي يشتري به واثمان السوق في الداخل وفي الخارج ليتوصل في النهاية الى ان يبيع السلع على النحو الذي يحقق اكبر ربح. الامر الذي ضمن له السيطرة على رأس المال المنتج (وخاصة في الصناعة). ولكن ما ان تكتسب الصناعة اليدوية، وخاصة الصناعة ذات الحجم الكبير، قوة كافية، تقوم بدورها بخلق اسواق لنفسها عن طريق أسرها للاسواق بواسطة ما تنتجه من سلع، عند هذا الحد تصبح التجارة في خدمة الصناعة ويمثل الاتساع المستمر للسوق ضرورة حيوية بالنسبة للصناعة. ويستمر الانتاج الكبير الذي يتوسع باستمرار في عمر الاسواق الموجودة بالسلع، ولا يتوقف بالتالي عن سعيه الى توسيع اكبر للسوق، اي الى تحطيم القيود التي تحد من توسعه. هنا لم تعد التجارة (باعتبارها التعبير عن الطلب القائم) هي التي تحد من هذا الانتاج الكبير، وانما الذي يحد منه هو مقدار رأس المال المستخدم ومستوى تطور انتاجية العمل، (ومن هنا جاء السعي المستمر لتراكم رأس المال وزيادة انتاجية العمل). وهنا يحل الرأسمالي الصناعي محل التاجر، فهو الذي يجد السوق العالمية امامه، وهو الذي يقوم بالمقارنة بين ثمن سلعته عند انتاجها واثمان السوق في الداخل وفي الخارج.

٢ ـ الكيفية التي تم بها التحول في المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادي:

نبادر بالقول بأن التغييرات التي تم من خلالها التحول الرأسمالي اعطت لهذه المرحلة الاولى صورة عامة يمكن ان نحدد من الان ملامحها الرئيسية[١]. فتتميز مرحلة الرأسمالية التجارية، كمرحلة تالية لتفكك الاقطاع، بما شهدته من عملية صعود البورجوازيين اساسا في شكل رأس المال التجاري على حساب سادة الاقطاع من ناحية وصغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين من ناحية اخرى. وهي عملية تزداد اتساعا وعمقا في شكل استقطاب اجتماعي لطريقة انتاج المبادلة البسيطة التي وجدت جذورها مع تفكك طريقة الانتاج الاقطاعية، استقطابا يتبلور في خلق طبقة من المنتجين الرأسماليين (في الزراعة والصناعة) وطبقة من العمال الاجراء الاحتماليين، هذا الاستقطاب تم عن طريق تحولات كيفية في الزراعة والصناعة، وزاد من سرعته التوسع التجاري وخاصة في مجال التجارة الخارجية، في وقت كانت فيه الزراعة والصناعة ما زالتا تحت سيطرة التجارة. هذا التوسع التجاري عمل بدوره على تطور اقتصاد نقدي في اوروبا. اخيرا تتميز هذه المرحلة بقيام الدول المركزية بانشغالها بتوسيع السوق الداخلية، عن طريق خلق الوحدات السياسية القومية، والسوق

---

(١) هدف تقديم هذه الصورة العامة محدود. فالمقصود هو ان نبرز الخصائص الجوهرية للمرحلة على نحو يسهل فهم الفكر الاقتصادي لهذه المرحلة. وعليه فان عدم الكلام عن المظاهر الاخرى لعملية التحول لا يعني اغفال دورها (كالنشاط المصرفي والمالي وتفاصيل دور الدولة.. الى غير ذلك). من ناحية اخرى كلامنا، عند تقديم هذه الصورة، عن نظام جديد في الانتاج وانتشاره وحلوله محل اخر لا يعني انه يظهر لاول مرة، ولكن القاعدة هو وجود هذا النظام (وانما كجنين او كظاهرة غير سائدة) في ظل التنظيم السابق او الاسبق. اخيرا نوضح بصدد هذه الصورة ان معالجة كل ناحية من نواحي النشاط استقلالا لا تعني امكانية فهم طبيعة الجزء دون رده الى الكل، وذلك للارتباط العضوي بين كل اجزاء التنظيم الاقتصادي.

الخارجية عن طريق اكتساب المستعمرات وتحقيق السيطرة على اعالي البحار.

ففي **الزراعة** شهدت هذه المرحلة عملية التحول نحو الزراعة الحديثة: الانتاج يتم للمبادلة، وهو ذو طبيعة فردية تنافسية، تدفعه المصلحة الذاتية وتحقيق الربح، ويتخذ قراراته المزارع المستخدم للعمل الاجير. هذا الانتاج يقوم بطبيعة الحال الى جانب انتاج السوق الذي في وحدات الفلاحين المستقلين. بالنسبة **للزراعة الانجليزية**، شهدت هذه المرحلة بداية حركة التسييج(١) التي بلغت ذورتها في القرن الثامن عشر بعد ان عرفت وقتا من التراخي في القرن السابع عشر. مضمون هذه الحركة، التي بدأت في واقع الحياة الاجتماعية ثم اضفى عليها القانون طابع «الشريعة»، هو قيام كبار الملاك واقوياء الريف بتوسيع مليكاتهم العقارية عن طريق احتواء الاراضي التي كانت للاستعمال المشترك في القرية وكذلك اراضي صغار الملاك من الفلاحين وبناء سور حول ملكيتهم الكبيرة. وهو ما يمكنهم من ان يوسعوا من مساحة الوحدة الانتاجية الزراعية واستخدامها كمراعي للاغنام وتكون النتيجة ان يصبح بعض صغار الملاك بلا ارض يفلحونها. وكذلك قام كبار ملاك الاراضي التي كانت مقسمة على صغار الفلاحين كمستأجرين يزرعونها لانتاج الحبوب بتحويل ملكيتهم الى مراعي لتربية الاغنام. وبما ان المراعي لا تحتاج نفس القوة العاملة التي كانت تقوم بزراعة الارض بمحصولات غذائية اذ هي اقل كثافة لاستخدام القوة العاملة، تكون النتيجة ان يصبح بعض الفلاحين الذين كانوا مستأجرين للارض بلا ارض يزرعونها. في الحالتين لا يكون امام صغار الملاك الذين انتزعت ملكيتهم وصغار المستأجرين الذين ابعدوا عن الارض الا الاتجاه الى سوق العمل في المدينة يبيعون فيه قدرتهم على العمل، ويزودون الصناعة الجديدة

---

(١) Enclosure movement; mouvement d'enclosure.

المتوسعة بالقوة العاملة ويمثلون بذلك الطبقة العاملة (او البروليتاريا) وهي تتكون تاريخيا.

يغذى هذه الطبقة كذلك، كما سنرى، الحرفيين الذين يتحولون الى عمال اجراء. وهكذا يمكّن هذا التغيير الزراعة من الاستجابة لحاجة الصناعة الجديدة (التي لم تزل في اغلبها صناعة للمنسوجات والمنسوجات الصوفية) المزدوجة: حاجتها الى الصوف كمادة اولية وحاجتها الى الايدي العاملة الرخيصة(١).

كما شهد القرن السادس عشر **قيام تجار المدينة بالاستثمار في شراء الملكيات الاقطاعية الكبيرة على نطاق واسع**. ورغم ان معظم هذه الاستثمارات تمت للمضاربة او للحصول على ريع الارض (وليس للحصول على ربح من طريق القيام بالنشاط الزراعي)، الا ان بعضها ادى الى الانفاق على تحسين الارض واستغلالها على أسس رأسمالية (باستخدام العمل الاجير ووسائل انتاج يملكها الرأسمالي صاحب المزرعة). وهو ما يصدق بصفة خاصة على المراعي الكبيرة التي خصصت لتربية الاغنام.

---

(١) في هذا الموقف وجد التناقض بين زراعة القمح وتربية الاغنام للصوف. وقد اثار ابعاد الكثير من الفلاحين (صغار الملاك او صغار المستأجرين) عن الارض نتيجة لتحويلها من زراعة القمح الى مراعي، كثيرا من النقاش، خاصة حول المصير الاجتماعي لهؤلاء المبعدين. وهو ما ادى في النهاية الى مناقشة اساس المشكلة الزراعية: هل تتمثل المشكلة في البحث عن احسن طريقة لاستخدام الارض بقصد اعاشة عدد من السكان، ام في البحث عن احسن طريقة لاستخدام الارض بقصد اعاشة عدد من السكان، ام في البحث عن احسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة؟ في هذه الحالة الثانية يتحدد استعمال الارض بما هو اكثر ارباحية. في هذا الوقت وجد من ينادي بضرورة البحث عن احسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة على اساس اعتبار المصلحة الذاتية (لصاحب رأس المال) والحرية الاقتصادية (له هو كذلك، بطبيعة الحال) الاساس الطبيعي للمجتمع الانساني. انظر.

Lipson, Economic History of England, T. II. p. IXVII.

كما شهد هذا القرن نموا كبيرا في الزراعة التي يقوم بها **اغنياء الفلاحين المستقلين** the rich Yeomen. الذين يقومون بها على ارض يستأجرونها ويضيفون عليها بالاستئجار او بالشراء او بالتسييج بالنسبة للارض التي كانت توجد خارج نظام الحقول المفتوحة، ويعتمدون في الزراعة أولا على عملهم وعمل افراد عائلتهم. الى ان اصبحوا في نهاية القرن مزارعين يعتمدون على العمل الاجير الذي يقدمه ضحايا التسييج او من يجاورهم من فقراء الفلاحين. كما وجد هؤلاء الفلاحين الاغنياء مصدر دخل آخر في الربا الذي كانوا يحصلون عليه باقراض صغار الفلاحين المجاورين. والظاهر ان معظم **التحسينات في الانتاج الزراعي قد ادخلت بواسطة هذه الطبقة من اغنياء الفلاحين.**

وفي الزراعة الفرنسية، كان هناك اتجاه نحو استقلال الفلاحين حتى منتصف القرن السادس عشر، الا ان كبار ملاك الاراضي (بما فيهم من اغنياء من المدن اشتروا ملكيات عقارية كبيرة) تمكنوا من ان يعكسوا الاتجاه ويستعيدوا الاراضي المفقودة. ففي الفترة التي تلت حرب المائة عام (التي بدأت بين انجلترا وفرنسا في ١٣٣٩)، التي قضت على كثير من سكان الريف، قام كثير من برجوازي المدينة باستئجار الارض ثم تأجيرها من الباطن لمزارعين او لفلاحين يزرعونها بالمشاركة، ويحصلون الايجار نقدا او عينا في صورة جزء من المحصول يبيعه البرجوازي في السوق. كما قام البرجوازيون بشراء الارض من كبار ملاك الاراضي لزراعتها مباشرة. كذلك كان كبار ملاك الاراضي يشترون الارض من صغار الفلاحين الذين يعجزون عن سداد الديون التي عقدوها بمناسبة زراعة الارض او الذين لا يقدرون على زراعتها لما اصابها من تخريب بواسطة الحرب. بعض هؤلاء الملاك

البرجوازيون وكذلك من حذا حذوهم من النبلاء كانوا يعرفون كيف يراقبون الاسواق ويقومون بتخزين المحصولات انتظارا لانسب وقت لبيعها بأعلى ثمن. وهم لذلك يدخلون المحصولات التجارية ويحسنون منها، كما يلحقون في كثير من الاحيان بملكياتهم الزراعية بعض الالات التي تستخدم في عمليات صناعية. الا ان هذه التغييرات لا تمثل التغييرات اللازم حدوثها في الزراعة لتحقق التحول الرأسمالي، اذ لا يتحقق بها التحول الى روابط الانتاج الرأسمالية في الزراعة، لانها لا تؤدي الى تطور التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين المنشغلين في انتاج المبادلة البسيط على نحو يؤدي الى تميز عدد (محدود) من اغنياء الفلاحين يقومون بالانتاج للمبادلة ويرتبطون، مباشرة بالسوق في ظل شروط تسمح بزيادة انتاجية العمل مما يسمح بخلق فائض (يباع في السوق) ويمكِّن المنتج من القيام ببعض التركيم، كما يؤدي الى ان يقوم الافقر من الفلاحين بالعمل في مقابل اجر، اي يصبحون عمالا اجراء. هذا يعني ان تحول الزراعة الفرنسية الى زراعة رأسمالية لا يتم الا في مرحلة لاحقة على تلك التي تحولت فيها الزراعة الانجليزية.

وهكذا يتغير التنظيم الاجتماعي للزراعة في اتجاه سيطرة رأس المال على الانتاج الزراعي، تغييرا يؤدي الى تركيز الملكية العقارية في ايدي قليلة والى فصل صغار الفلاحين عن وسائل الانتاج وتحويلهم الى عمال اجراء. كما ان هذا التغيير يمكن من احداث التغيير في الفنون الانتاجية الزراعية ويزيد من سرعة ادخالها: ادخال الدورة الزراعية، نظام الصرف، ادخال محصولات جديدة، وادوات عمل جديدة، استخدام الأسمدة، الى غير ذلك مما يستلزم التوجه الى الصناعة للحصول منها على ما هو لازم لهذه التغييرات في الزراعة.

وفي الصناعة[1] يحقق رأس المال سطوته على الانتاج عن طريق التحول التدريجي للنشاط الصناعي وتفكك نظام الطوائف. وتدريجيا تصبح وسائل الانتاج البلورة المادية لرأس المال، اذ ينفصل عنها العامل ويمتلكها الرأسمالي رب العمل. يتم ذلك عن طريق سلسلة من التحولات[2] تتبلور اولا في نظام **الصناعة المنزلية**[3] الذي ظهر بصفة اساسية في صناعة المنسوجات، وغالبا ما كان يتم في خارج المدينة وخارج نطاق سلطان الطوائف الحرفية القديمة (الامر الذي يعكس التناقض بين التجار وارباب هذه الحرف). في اطار هذا النظام يقوم التاجر رب العمل بتزويد الحرفيين بالمادة الاولية. هؤلاء يقومون بالعمل في مساكنهم مستخدمين ادوات عمل مملوكة لهم في مرحلة اولى (كثيرا ما كانوا يضطرون للاقتراض بفائدة مرتفعة للحصول على هذه الادوات). في مرحلة ثانية كان التاجر رب العمل يزودهم كذلك ببعض ادوات العمل. كما انه يدفع للعمال اجرا، ويكون الناتج ملكا له. فالعامل يعمل لحساب التاجر تحت سيطرة رأس المال، ويفقد بذلك استقلاله السابق. هذا ولم يؤد نظام الصناعة المنزلية الى تغييرات جوهرية في طريقة الانتاج الا في الحالات التي يتحول فيها التاجر الى رأسمالي صناعي ينشغل اساسا بعملية الانتاج ويقوم بالنشاط التجاري خدمة لها. اما في الحالات الاخرى. فلم يشهد هذا النظام الا تغييرات محدودة ناتجة عن حرص التاجر على ان يحصل على السلع المنتجة بأقل تكلفة.

---

(١) Cf. Southgate, op. cit. p. 60 & sqq.

(٢) وضح لنا من دراستنا لمجتمع المدينة في اوروبا الاقطاع ان عملية التحول كانت قد قطعت شوطا كبيرا في داخل المدينة في اواخر القرون الوسطى عندما بدأ مد الانتاج الصناعي للمبادلة يغمر العوائق التي كانت تقيمها الطوائف وتحول الحرفي الى مركز التبعية في علاقته برب العمل. ولكنه كان تطورا يتم خلال ازمة تفكك النظام الاقطاعي.

(٣) Domestic industry (puting out sustem); industrie domestique.

الى جانب هذا النظام الذي ساد النشاط الصناعي حتى اوائل القرن السابع عشر وجد **نظام الصناعة اليدوية**(١)، خاصة في الحالات التي تحول فيها ارباب الحرف (او نفر من التجار) الى رأسماليين صناعيين. في عملية التحول هذه كان رب الحرفة، الذي نجح في اقامة علاقة مباشرة بالسوق (لاعبا بذلك دور التاجر كذلك) وفي تركيم بعض رأس المال، ينظم الانتاج، في علاقته بالافقر من الحرفيين، على أساس من نظام الصناعة المنزلية ويدفع للعامل الحرفي اجرا نقديا او يتعاقد معه من الباطن (يشتري منه ما ينتجه). وهو نظام ما لبث ان تطور الى نظام الصناعة اليدوية. هنا يجمع العمال بأعداد كبيرة للعمل في اماكن مملوكة لرب العمل مكونين بذلك الوحدة الانتاجية(٢) الرأسمالية او المشروع الرأسمالي(٣). في مرحلة اولى كانوا يستخدمون ادوات علم مملوكة لهم، ثم بعد ذلك ادوات عمل يملكها الرأسمالي رب العمل. هنا نلاحظ ان هذا التجميع يعني ازدياد في الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج اذا ما قورنت بعملية الانتاج التي كان يقوم بها، في داخل الوحدة الانتاجية، عدد محدود من افراد عائلة الفلاح (في الزراعة الاقطاعية) او من الحرفيين (في ظل التنظيم الحرفي في مدن القرون الوسطى). هذا النظام الذي بدأ في الانتشار في القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر (ليحل محله مع الثورة الصناعية نظام المصنع القائم على الانتاج الالي) يقوم **على تقسيم العمل في داخل المشروع**، اي تقسيم عملية انتاج ناتج واحد الى عمليات صغيرة يعهد بكل منها الى عدد من العمال يقتصرون على القيام بها.

(١) System of manufacture; système des manufactures.

(٢) Productive unit; unité productive.

(٣) The capitalist enterprise; l'enterprise capitaliste.

وقد تطور نظام الصناعة اليدوية باتباع سبيلين: يتمثل الاول في تجميع عدد من الحرفيين كان كل منهم يقوم استقلالا بحرفة معينة يلزم الاستعانة بها في انتاج ناتج معين. ويتخصص كل منهم في عمله بعد تجميعهم وانما بالنسبة لانتاج هذا الناتج فقط. فمثلا لصناعة عربة كان من اللازم الاستعانة بعمل الحرفي صانع العجلات (كل انواع العجلات) وعمل الحرفي الحداد (كل انواع الحدادة) وعمل الحرفي المنجد (كل انواع التنجيد)، وهكذا. في ظل التنظيم الجديد، يتم تجميع هؤلاء ولكن ليتخصص كل في عمليه بالنسبة لانتاج العربات فقط، وهذا النوع من العربات، ويتخصص الحداد في انتاج ما يلزم هذا النوع من العربات من اجزاء معدنية وفرامل، وهكذا. اما السبيل الثاني فيتمثل في تجميع الحرفيين الذين كانوا يقومون بحرفة واحدة، انتاج الدبابيس مثلا، ومع الزمن تقسم عملية انتاج هذه السلعة الى عمليات صغيرة متتالية: تحويل الحديد الساخن الى اسلاك، جعل هذه الاسلاك مستقيمة، تقطيع السلك، جعل طرف كل قطعة مدببا، سحقه من الطرف الاخر لاستقبال الرأس، وهكذا. في كل من هذه العمليات يتخصص عدد من العمال لا يقومون الا بها.

ابتداء من هذا التقسيم الداخلي للعمل تكمن الخصيصة الاساسية للصناعة اليدوية في **العامل الجماعي** الذي يتكون بتكوين عدد من العمال «الجزئيين»: فزيادة التقسيم الداخلي للعمل والتخصص وان أديا الى رفع انتاجية العمال اي قدرتهم على انتاج فائض للرأسمالي فانهما يحملان معهما حطا من العمل كوسيلة تحقيق الانسان لذاته عن طريق زيادة قدراته الخلاقة. فبعد ان كان العامل الحرفي يعرف كل عمليات صناعة السلعة ويقوم بعمله مستقلا، اصبح لا يعرف الا القيام بعملية صغيرة من عمليات انتاج السلعة دون ان تكون له معرفة ببقية العمليات، الامر الذي يحول بينه وبين القيام

بالانتاج استقلالا. وعليه حل «العامل الجماعي» محل العامل الحرفي: فما كان في الماضي نتاجا للعمل الحرفي اصبح الان نتاج «العمل الجماعي»، نتاج عدد محدود من العمال ذوي الخبرة الفنية وعدد كبير من العمال غير المؤهلين. هذا **ولم تقتصر الصناعة اليدوية على تكييف العامل للعمل المتخصص، وانما قامت كذلك بتكييف الادوات التي يستخدمها. فيبدأ تكييف كل اداة من ادوات العمل لتصبح ملائمة للقيام بعملية معينة او لتحقيق غرض معين في سلسلة العمليات اللازمة لانتاج السلعة**. وهو ما يعني تبسيط وتطوير ومضاعفة عدد ادوات العمل بتهيئتها للقيام بوظائف خاصة لكل عامل «جزئي». على هذا النحو، **تخلق في ذات الوقت الشروط المادية اللازمة لاستخدام الالة التي تتمثل في تجميع لادوات بسيطة يحل كل جزء منها محل عملية كان يقوم بها العامل** (وذلك في مرحلة تالية).

وقد نتج عن ذلك التحول ان اصبحت الصناعات الاتية تدار في انجلترا على أسس رأسمالية في المرحلة التي غطتها الرأسمالية التجارية: صناعة المنسوجات (الصوفية والقطنية والحريرية)، صناعات الزجاج والملح والصابون والورق، صناعات الحديد والنحاس، تعدين الفحم والقصدير والرصاص، وصناعات البناء وبناء السفن(١). في اطار هذه الصناعات تمثلت التغييرات التكونولوجية (اي تلك المتعلقة بالطرق الفنية المستخدمة في الانتاج) في ادخال منتجات جديدة واستخدام فنون جديدة في مجالات التعدين وصهر المعادن. ويمكن القول بصفة عامة ان القرنين السادس عشر والسابع عشر شهدا التحول من تكنولوجيا الخشب (واستخدامه في البناء والوقود) والماء (كمصدر

(١) Cf. E. Lipson. The Economic History of England, vol. II, p. XXVIII - XXIX.

للقوة المحركة) الى تكنولوجيا الحديد والفحم[1].

وبهذا تكون الصناعة قد بدأت تشهد تنظيما جديدا وفنونا انتاجية جديدة واستفادت من قوة عاملة رخيصة نتجت عن تكسير الملكيات الاقطاعية في اوروبا الغربية، وخاصة في هولندا وانجلترا، ابتداء من منتصف القرن السادس عشر، والالتقاء بعدد كبير ممن لا ارض لهم في سوق العمل، الذي كان يستقبل كذلك الاقنان الهاربين من الريف. رخص القوة العاملة يعني امكانية تحقيق ربح اكبر في جو يسوده ارتفاع اثمان السلع والاتساع المستمر في السوق. وتكون النتيجة زيادة غير مسبوقة في ثروة التجار ورجال الصناعة، الذين كانوا يبيعون فيما وراء البحار ويحصلون على المواد الاولية من المستعمرات. يضاف الى ذلك، بالنسبة لانجلترا، ان مناطق النشاط الصناعي فيها عرفت **نظاما لدفع الاجور مؤداه ان يكون العمال مسؤولين عن تسويق السلع التي ينتجوها، وان قبضهم لاجورهم لم يكن الا بعد قيامهم ببيع السلع. وهو ما يعني ان العمال هم الذين كانوا يتحملون مخاطر الانتاج الراسمالي الوليد**[2]. وبهذا تتوفر لرأس المال الصناعي شروط السيطرة المتزايدة على عملية الانتاج، ولكنها سيطرة رهينة بما يتم في اطار النشاط الزراعي.

---

(١) Cf. J. Bernal, Science in History, p. 270 & p. 282 - 285.

(٢) Cf. T.S. Ashton, The Industrial revolution, p. 52.

يزيد على ذلك ان الارتفاع العام في الاثمان الذي ساد اوروبا الغربية في القرن السادس عشر ادى الى انخفاض الاجور الحقيقية، اي القدر من السلع الذي يستطيع العامل ان يشتريه بأجره النقدي اي بكمية النقود التي يتلقاها كأجر. والواقع ان موقف العمل بصفة عامة، في تناقضه مع رأس المال، كان يتميز في القرن السادس عشر «بوجود طبقة عاملة تحصل على اجر ضئيل في الغالب، معرضة لمخاطر البطالة (نظرا لتقلبات النشاط الاقتصادي ولوجود صعوبات فنية كقصور عرض الغزل في صناعة نسج الصوف، وكنقص القوة=

نستطيع ان نستخلص مما قلناه انه يوجد بين الزراعة والصناعة اعتماد متبادل يفسر ضرورة تغيرهما معا ويبلور في ذات الوقت التناقض بين رأس المال الزراعي ورأس المال الصناعي، وهو يمثل الشكل الاجتماعي للتناقض بين الريف والمدينة في المجتمع الرأسمالي. فالصناعة في توسعها تحتاج الى ايدي عاملة من الريف. كما تحتاج الى مواد غذائية (كالقمح مثلا) لتغذية اهل المدينة. وتحتاج كذلك الى مواد اولية تقوم بتحويلها (كالصوف مثلا). وهي تحصل على هذه المواد مباشرة عن طريق التبادل بين الريف والمدينة، او بصفة غير مباشرة عن طريق بيع السلع الزراعية في السوق العالمية واستخدام الايرادات في استيراده ما يلزم للصناعة (بما في ذلك الالات). وعليه يكون الربح في الصناعة متوقفا على مدى انتاجية العمل في الزراعة وما يترتب عليه من توفر هذه المواد (وخاصة السلع الاستهلاكية التي تستهلكها الطبقة العاملة wage goods) بأثمان منخفضة. ويكون التوسع الصناعي متوقفا على ذلك. اما الزراعة فتحتاج في توسعها الى ادوات عمل (كالالات مثلا) ومواد اولية (كالاسمدة مثلا) تنتجها الصناعة. كما يقوم سكان الريف باستهلاك سلع صناعية. ومن ثم تتوقف ارباحية رأس المال في الزراعة على مدى انتاجية العمل الصناعي وامكانية الحصول على السلع الصناعية بأثمان غير مرتفعة. ويكون التغير في الزراعة وتوسعها مشروط بما تقدمه الصناعة والكيفية التي تقدمه بها. فالاعتماد المتبادل يتضمن التناقض بين رأس

= المحركة المائية في صناعة الحديد، وكوجود طلب موسمي (في الشتاء اساسا) على الوقود بالنسبة لصناعة الفحم)، طبقة ابعدت فعلا ولحد كبير عن الارض، وغالبا ما تعمل بعيدا عن مساكنها. وعليه لم يكن من الغريب... ان يعتبر البعض ان العلاقة بين السيد وعماله تقترب من العلاقة بين صاحب المزرعة وعبيده في مستعمراتنا الامريكية اكثر مما كان يتوقع في بلد كانجلترا». واضح ان الامر يتعلق هنا بانجلترا. انظر: Lipson, vol, II, p. XXX - XXXXI.

المال الصناعي (الذي يهمه الحصول على المواد الاولية والمواد الغذائية بأثمان منخفضة) ورأس المال الزراعي (الذي يهمه تسويق السلع الزراعية بما لا يقل عن قيمتها حتى يحصل في مقابلها على اكبر قدر من السلع الصناعية). ومن هنا كان تناقض المصالح الذي تبلور في المجتمع الانجليزي في هذه المرحلة بين القائمين على الانتاج الصناعي والقائمين على الانتاج الزراعي (منتجي القمح والصوف) وقد وجدوا انفسهم متحدين في مواجهة الصناعيين[١].

تلك هي التغيرات التي شهدتها الزراعة والصناعة (وعلى الاخص في انجلترا). وهي تغيرات تبين **اتجاه رأس المال في سبيل سيطرته على الانتاج: الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي**. ورغم ان هذه التغييرات تعلن بروز طريقة للانتاج تختلف كيفيا عن طريقة الانتاج الاقطاعية (بروزها ليكتمل تطورها في مرحلة لاحقة تسود فيها الصناعة، والصناعة الرأسمالية) الا ان الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي كانا ما زالا في مجموعهما تحت سيطرة رأس المال التجاري، وخاصة **التجارة الخارجية**. هذه التجارة الخارجية تمارس ابتداء من القرن الخامس عشر بواسطة الشركات الكبيرة التي عادة ما كانت احداها تحتكر الاتجار مع منطقة معينة من العالم. وقد عرفت هذه التجارة توسعا غير

(١) فكان القائمون على الانتاج الصناعي يطالبون بألا يصدر شيء من الانتاج المحلي من القمح والصوف وبأن يسمح بحرية استيرادهما من الخارج دون اية قيود وذلك لكي تتحقق منافسة الانتاج المحلي وتكون الاثمان منخفضة. بينما طالب القائمون على امر الانتاج الزراعي بحماية انتاجهم من القمح والصوف من المنافسة الاجنبية. وقد تدخلت الدولة في نهاية القرن السابع عشر باصدار قانون The Corn Bounty Act يحمي منتجي القمح دون ان يحمي منتجي المواد الاولية. وقد استمرت هذه الحماية حتى القرن التاسع عشر بما اثارته من مشكلات، خاصة ابتداء من اواخر القرن الثامن عشر عندما اصبح الانتاج المحلي من القمح لا يكفي الاستهلاك الداخلي. انظر: Lipson, II, p. IXVIII - IXXIV (الذي يقول ان القانون صدر في ١٦٧٣) وكذلك Ashton ص ١٤٥ حيث يقول ان القانون صدر في ١٦٨٢.

مـسـبـوق في القـرن السـادس عـشـر بفـضل تطور فنون الملاحـة البـحـرية والاكتشـافـات الجـغرافية والتوسع الاسـتعمـاري[١] والاتجار مع المسـتعمرات. بفضل التـجارة مع المستعمرات تضمن الاقتصـاديات الام (المستعمِرة) الحصول على المواد الاولية وتسوق منتجاتها النهائية، كما تحقق ارباحا كبيرة من بيع منتـجـات مـسـتـعـمـراتـهـا الى بلدان اوروبيـة اخـرى. يزيد علـى ذلك ان تجـارة الرقيق[٢] والارباح التي تحققها شركات النقل البحري تمثل مصدرا اضـافيا

---

(١) ابتداء من القرن الرابع عشر استخدم مسحوق البارود في صنع الاسلحة وتحسنت البوصلة البحرية وادوات الملاحة الاخرى. وقد اقام البرتغالي هنري الملاح (١٣٩٤ ـ ١٤٦٠) اول مدرسة بحرية ووضع خطة ليدور حول افريقيا (للقضاء على الاسلام واستعادة الاراضي المقدسة بالاستعانة مع مملكة في الحبشة يقال انها مسيحية)، وكذلك لاقامة علاقات مباشرة (اي بدون وساطة مصر) مع اسواق افريقيا الشرقية التي تورد الذهب والرقيق). وفي السنوات بين ١٤١٩ ـ ١٤٤٥ يكتشف البحارة البرتغالي الجزر الموجودة في مواجهة الساحل الغربي لافريقيا، كما يتم اكتشاف مصب نهر الكونجو في ١٤٨٢. وفي عام ١٤٨٧ يتعدى دياز Bartolemeo Diaz الطرف الجنوبي لافريقيا. ويكتشف فاسكو دي جاما Vasco de Gama في عام ١٤٩٨ الطريق البحري للهند مارا برأس الرجاء الصالح.

وفي السنوات من ١٤٩٢ الى ١٤٩٨ يكتشف الايطالي (من جنوه) كـريسـتـوف كـولب (١٤٥١ ـ ١٥٠٦) كـوبا وامريكا الوسطى لحساب اسبانيا. كما يتم في عام ١٤٩٧ اكتشاف امريكا الشمالية بواسطة ملاح فلورنسي (ايطاليا) يسمى Giovanni Cabato كان يعمل لحساب انجلترا ويبحث عن طريق الهند. ويتم اكتشاف البرازيل في ١٥٠٠ بواسطة البرتغالي كابرال Pedro Alares Cabral ثم بقية بلدان امريكا اللاتينية وفي ١٥١٩ ـ ١٥٢١ يقوم فرديناند ماجلان Ferdinand Magelnaes بأول رحلة حول العالم مارا بالطرف الجنوبي لامريكا اللاتينية (الذي اصبح يسمى فيما بعد بمضيق ماجلان). وذلك لحساب اسبانيا، وتبدأ اسبانيا والبرتغال في استغلال مستعمرات امريكا اللاتينية في الفترة من ١٥٤٥ الى ١٥٩٦. وتنتقل مراكز التجارة من شرق البحر الابيض وبحر البلطيق الى غرب البحر الابيض والمحيط الاطلنطي وتتوسع التجارة الخارجية توسعا هائلا. انظر:

Hermann Kinder & Wernear Hilgemann, Atlas Historique, édition francaise, Libraire Stock, 1968, p. 217 et 221.

(٢) «زودت افريقيا سوق العبيد بحوالي ١١ مليون نسمة حتى بداية القرن التاسع عشر». الاطلس التاريخي، المرجع السابق، ص ٢١٧.

«وعلى اساس التقدير القائل بانه مقابل كل رقيق استورده نصف العالم الغربي، فان خمسة افريقيين اما قتلوا في افريقيا او ماتوا في اعالي البحار، يؤكد دي بوا ان الرق كان يعني بالنسبة لافريقيا الخسارة الرهيبة التي=

لتراكم رأس المال في صورته النقدية(١)، في شكل معادن نفيسة تأتي بصفة خاصة من العالم الجديد (امريكا اللاتينية اساسا)(٢).

اختصارا، الامر يتعلق **بمرحلة التراكم البدائي لراس المال(٣). جوهر هذا التراكم يتمثل في نمو روابط الانتاج الراسمالية عن طريق نمو التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين والحرفيين وتركيز ملكية وسائل الانتاج القائمة في يد طبقة جديدة، الطبقة الرأسمالية الصاعدة، ليس فقط على حساب الطبقة الارستقراطية وانما كذلك على حساب صغار الملاك** (في الزراعة وفي الصناعة الحرفية) **على نحو يجعل من هؤلاء ومن الافقر من الفلاحين والحرفيين** (في علاقتهم بالاغنياء من الفلاحيين وارباب الحرف) **نواة الطبقة العاملة، التي تنفصل عن وسائل الانتاج، وتصبح قدرتها على العمل سلعة تباع في سوق العمل في مقابل الاجر**. هذا التراكم ارتفع معدله وزادت سرعته بفضل السيطرة على المستعمرات واستغلالها. في هذا الاطار من الواقع الاقتصادي نلمح - على صعيد الفكر - الاقتصاد السياسي في شكله الجنيني.

= تقدر بحوالي ستين مليون نفس». ص ١٣٠ من الترجمة العربية التي قام بها احمد فؤاد بليغ لكتاب جاك ووديس، جذور الثورة الافريقية، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١. **هكذا يبني الرجل الابيض حضارته السلعية بتحويل الرجل الاسود الى سلعة. ويكون من الطبيعي ان ينعكس ذلك في مجال الفكر في ازدهار عنصرية تقول بتفوق الرجل الابيض**: انظر:

O.C. Cox, Caste, Class & Race, p. 331 & sqq.

(١) بالنسبة لعلاقة الاقتصاد الام بالمستعمرات يقول ج. كاري ان «المستعمرات تشتري منتجات.. وتزودنا بالسلع التي يمكن اما تصنيعها هنا او اعادة تصديرها... وهي (اي المستعمرات) توجد مجالا لتشغيل فقرائنا وتشجع ملاحتنا». An Essay on the state of England in Relation to its Trade, Bristol, 1695.
مشار اليها في ص ٢٨٤ من كتاب اسس الرأسمالية السابق الاشارة اليه.

(٢) Southgate, op. cit. p. 74 et sqq.

(٣) Primitive accumulation of capital; Laccumulation primitive de cpital.

٣ ـ الفكر الاقتصادي نتاج هذه المرحلة:

ابتداء من القرن الخامس عشر، وتحت تأثير التحولات التي اصابت الحياة الاجتماعية الاوروبية، ينتقل مركز الانشغال الفكري للانسان من القضايا الدينية الى القضايا الزمنية (الدنيوية). اذ لم يعد ينظر الى الانسان على انه «حاج في طريقه الى السماء Viator mundi» وانما «كخالق وسيد للعالم Faber mundi». وفي اطار الانشغال بالقضايا الزمنية تبرز بعض الافكار الاجتماعية، الاقتصادية منها يعلن عن الاقتصاد السياسي في مرحلته الجنينية. والواقع ان المسافة التي كان يتعين على الاقتصاد السياسي ان يقطعها ـ في اطار الفكر ـ بين ابن خلدون ومولده ابتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر مسافة قصيرة، كما سنرى فيما بعد. ولكن جنين الاقتصاد السياسي يقطعها على نحو غير مباشر، بدوران. في اثناء هذا الدوران يثرى بالعديد من المشكلات الجديدة ويجد تحت تصرفه كما هائلا من المعلومات العملية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي. في اثناء هذا الدوران ينمو الجنين مع انشغال الناس بالمشكلات الاقتصادية بوصفها هذا. وهو انشغال يفرضه انغماسهم في واقع النشاط الاقتصادي الذي وصل في تحوله المستمر الى مرحلة جديدة. وقد انشغلوا بهذه المشكلات فرادى بهدف معرفة اجراءات السياسة الاقتصادية اللازم اتخاذها في واقع الحياة الاقتصادية، مما جعل الفكر الاقتصادي للمرحلة من نتاج بعض رجال الادارة ورجال الاعمال. وقد اطلق على هؤلاء الرجال فيما بعد «**التجاريون**»(١).

---

(١) The Mercantillists; les Marcantillistes. اهم من انتجوا الفكر التجاري هم اورتيز L. Ortiz (١٥٥٨) ود. دي اوليفارس D. De Olivarès (١٦٢١)، والايطالي ا. سيرا A. Serra (١٦١٤) في اسبانيا (السنوات تشير الى تواريخ نشر اهم مؤلفاتهم)، وجان بودان Jean Bodin (١٥٢٠ ـ ١٥٩٦)، وانطوان دي=

فقد اثار تدفق المعادن النفيسة في القرن السادس عشر وما ارتبط به من ثورة في الاثمان تساؤلات تتعلق بالعلاقة بين **ثروة الامة** (التي يتعين تعريفها) وتجارتها، وانتاجها، والمخزون من المعادن النفيسة الذي يتعين على الامة الاحتفاظ به، كما تتعلق بالعلاقة بين ثروة الامة وميزانها التجاري(١) (الذي يمثل التسجيل المحاسبي لصادرات الامة ووارداتها من السلع). وكذلك بالنسبة للاجراءات التي يتعين اتخاذها لكي يكون هذا الميزان، او على الاصح ميزان المدفوعات(٢) (الذي يمثل التسجيل المحاسبي لكل العمليات، منظورة في شكل سلع او غير منظورة، التي تتم خلال فترة معينة، ولتكن السنة مثلا، بين البلد والخارج) مواتيا للبلد، اي لكي يكون به فائض (ينجم عن زيادة حقوق البلد في مواجهة الخارج عن التزاماته). كل هذه التساؤلات تدور في الواقع حول طبيعة الثروة وكيفية زيادتها.

المشكلة الاولى التي تشغل التجاريين هي تلك الخاصة **بطبيعة الثروة**. هنا نجد فكرة شائعة في الكتابات المتعلقة بالفكر الاقتصادي مؤدى هذه الفكرة ان **النقود (في صورة المعادن النفيسة، وخاصة الذهب والفضة) تعتبر عند التجاريين**

= مونكريتيان A. de Montchretien (١٥٧٦ - ١٦٢١)، وسيلي Sully (١٥٥٩ - ١٦٤٠)، وكولبير Colbert (١٦١١ - ١٦٨٣) في فرنسا، وتوماس مون Thomas Mun (١٥٧١ - ١٦٤١)، وجون تشايلد John Child (١٦٣٠ - ١٦٩٩)، ويليام تمبل W. Temple (١٦٢٨ - ١٦٩٨) في انجلترا. انظر شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٢٣٥ وما بعدها. وكذلك:

E.F. Hecksher, Mercantilism, Translated by M. Shapiro, London, 1935 - J. Marchal, Cours d'économie politique, Génin, Paris, 1964, p. 72 - 85 - E. Mandel. Traité d'économie marxiste, T. II, Julliard, paris, 1962, p. 392 et sqq.

(١) Balance of trade; balance de commerce.

(٢) Balance of payment; Balance de paiements.

عنصر جوهري في تكوين الثروة ان لم تكن مرادفا لها. هذه الفكرة هي في الواقع محل خلاف(١) ولا يمكن اعتبارها ممثلة لمفهوم التجاريين للثروة(٢).

ولكن يبدو انها وجدت في كتابات الاوائل من التجاريين من انصار السياسة المعدنية(٣). فبالنسبة لهؤلاء تتمثل الميزة الرئيسية للتجارة الخارجية في اجتذاب المعادن النفيسة. ويمكن ان نفهم السبب في هذا الفكر اذا ما

---

(١) ينقد آدم سميث هذه الفكرة التي يسندها الى التجاريين في مجموعهم ويعتبرها غير ذات معنى، انظر:
A. Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Ward, lock & Co., London, 1838, p. 333 & sqq.

اما كينز فهو يحاول ان يعيد اليها اعتبارها:
J.M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, London 1954, p. 333 & sqq.

على العكس من ذلك يقول لبسون ان الفكر التجاري لا يرتكز على هذا المفهوم للثروة، انظر:
E. Lipson, The Economic History of England, vol. II, p. LXXX, LXXXVII; and vol. III, p. 62 & sqq.

انظر كذلك: M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 201.

(٢) الواقع ان غالبية الكتاب عن التجاريين يقولون بذلك. وهو ما ليس بمنضبط. انظر على سبيل المثال، لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، ص ٧٦ - ٧٧؛ وكذلك: R. Lekachman, A History of Economic Ideas, p. 37 & sqq.

في هذا المعنى يقول جون ستيورات ميل «عندما كان يسود النظام التجاري كان يفترض صراحة او ضمنا في كل سياسة الامم أن الثروة تتكون فقط من النقود، او المعادن النفيسة التي يمكن تحويلها مباشرة الى النقود اذا لم تكن في صورة نقود». مقتطفات من كتاباته في:
W. B. Robertson, Political Economy: Expositions of its Fundamental Doctrines, Selected from the Best Writers. The Walter Scott Publisher, London, 1905, p. 25 - 26.

(٣) The Bullionists; les Bullionistes. في عام ١٦٢٢ يقول احد الكتاب ان النقود «هي ثروة وقوة الدولة بالمعنى الصحيح»، ويقول بولكسفن الذي كان مسؤولا عن التجارة والمزارع الكبيرة في المستعمرات ان الذهب والفضة «هما ثروة الامة الوحيدة واكثرها نفعا». انظر في ذلك وفي مقتطفات اخرى: E. Lipson, vol. III. p. 62.

تذكرنا ان القول به تم في وقت تمثلت المشكلة الاساسية فيه في التركيم النقدي اي في التركيز على تحويل السلع الى نقود (وهو ما يتم في مجال التداول اي المبادلة، في السوق)، باعتبار ان تراكم رأس المال النقدي الى حد معين شرط ضروري وسابق لتحول انتاج المبادلة البسيط الى الانتاج الرأسمالي، الذي هو بطبيعته **انتاج** مبادلة وانما من نوع: نقود ـ سلعة ـ نقود. في هذه الاونة كانت النقود تأتي من المعادن النفيسة، هذه لا تنتج في داخل اقتصاديات اوروبا الغربية، وانما تستورد في مقابل تصدير السلع. كان التركيز اذن على الثروة في مظهرها النقدي لان تراكم المعادن النفيسة مرادف لتراكم رأس المال النقدي الذي يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية. من هنا كان البحث عن طبيعة الثروة في تدفق الذهب والفضة، (وهو ما يعني ان تزيد الصادرات على الواردات، اي ان يكون في ميزان التجارة فائض يقابله دخول كمية من المعادن النفيسة)، اي في مجال التداول.

ثم كان **التركيز على خلق فائض في الانتاج، وانما منظورا اليه من وجهة نظر التداول،** على نحو يكون معه فائض الانتاج ممثلا في فائض نقدي، اي في ربح. هذا الربح يمثله بالنسبة للامة فائض في الميزان التجاري. هنا لا يرى الربح الا عند تحقيقه في السوق، اذ لا يستطيعون التغلغل الى مجال الانتاج لرؤيته عند انتاجه. ونكون ما زلنا في اطار التركيز على مجال التداول، ولكننا نقترب اكثر من الانتاج. الامر يتعلق هنا بتداول يستند الى الانتاج، فلزيادة المعادن النفيسة يتعين زيادة الصادرات، ولكي يتم ذلك يتعين زيادة الانتاج[١].

---

(١) هذه الفكرة يتعين استبقاؤها في الذهن عند المقارنة بين فكر التجاريين وفكر الحديين، انظر الفصل الثالث من هذا الباب.

اما بالنسبة للتجاريين الاواخر، فلم يعد هناك لبس «فثروة بلد ما يمثل في نتاج الارض، والعمل او الصناعة»... اما «الذهب والفضة» فليسا الا «مقياس التجارة»(١). ومن ثم تكمن اهمية المعادن النفيسة في ان النقود تصنع منها وهذه هي عصب الحرب واساس الائتمان. كما ان المعادن النفيسة تكتسب اهميتها من اعتبارات اخرى، كجاذبيتها الخاصة كسلع ولانها لا تفنى ولأن زيادتها تعني زيادة كمية النقود الى حد معين وهي زيادة تسهل من المبادلة وتجعل الاقتصاد اكثر سيولة، وزيادتها عند حد معين يؤدي الى ارتفاع الاثمان (ونقص الطلب على الصادرات).

وبالرغم من ان هؤلاء المتأخرين من التجاريين يجدون الثروة في المنتجات (ومن ثم يكون البحث عنها في مجال الانتاج، لا المبادلة) فان تدفق الذهب والفضة يمثل ميزة استمروا في المطالبة بتحقيقها في القرن السابع عشر. والظاهر انهم يستخدمون حجة اصبحت اتفاقية لتبرير اجراءات يعتبرونها مواتية على اسس مختلفة. فقد تمثل الانشغال الرئيسي الذي اعطى لكتابات التجاريين في القرن السابع عشر طابعا موحدا في البحث عن تحقيق ميزان تجاري موات للبلد، موات بمعنى تحقيقه للتوسع في الصادرات توسعا لا يوازيه اقتحام المنتجات الاجنبية للسوق المحلية. اذ لما كانوا يعتبرون السوق المحلية محدودة (ضيقة) هدفوا جميعا الى تحقيق توسع في الصادرات توسعا يمثل اضافة للمبيعات. ولكي يتوازن ميزان التجارة الذي يكون في صالح البلد

---

(١) Ch. D'Avenant, Discourses on the Public Revenues and on the Trade of England, London, 1698, quoted by K. Marx, Theories of Surplus Value, Lawrence and Wishart, London. 1954, p. 25. انظر مقتطفات اخرى بهذا المعنى في E. Lipson, vol. III, p. 63 - 65

(وهو ما يسعون اليه) يتعين، كشرط لهذا التوازن، ان تتدفق المعادن النفيسة. وعليه يتمثل الهدف الذي يسعون اليه في ضمان سوق اضافية (في الخارج) لسلعهم لا في المعادن النفيسة التي لا تكون الا وسيلة تحقيق هذا الهدف(١).

من هنا نستطيع ان نفهم ما نادى به التجاريون من ضرورة ضمان حرية التجارة الداخلية، وهو ما يعني توسيع السوق الداخلية عن طريق ازالة العوائق الداخلية بين المناطق المكونة لاقليم الدول وبناء الطرق وحفر القنوات(٢)، ولكن مع الاحتفاظ بها للسلع القومية، وتنظيم الدولة في نفس الوقت للتجارة الخارجية: اتخاذ اجراءات حمائية يقصد بها حماية الانتاج المحلي بالحد من الواردات (عن طريق فرض ضريبة جمركية عليها او منعها من الدخول)، واتخاذ اجراءات تضمن اكتساب الاسواق الخارجية للصادرات الوطنية، مثل مساندة الشركات التجارية الكبرى، تطوير الاسطول التجاري للنقل والحربي لاكتساب المستعمرات والحفاظ عليها(٣): فهم اذن **يطالبون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية**(٤).. لا يكون

(١) Cf. M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 188 & sqq.

(٢) E. Lipson, vol, II, p. LXXIII and sqq.

(٣) Ibid., p. XV - L.

(٤) وقد اختلفت صور تدخل الدولة من بلد الى اخرى ، فقد غلب على تدخل الدولة في اسبانيا وضع قيود على تحركات الذهب والفضة عبر اقليم الدولة. وفي انجلترا تمثل تدخل الدولة في المساهمة في اقامة الشركات التجارية وتنظيم التجارة، وخاصة التجارة الخارجية، والنقل البحري. اما في فرنسا فقد اتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وقامت على تنفيذ سياسة كولبير باتخاذ كافة الوسائل التي تؤدي الى التوسع الصناعي. بقصد زيادة الصادرات. فهي تقيم المشروعات التي تمدها بما يلزمها وخاصة في الحروب، كما تشجع قيام المشروعات الفردية عن طريق منح الاعانات والمباني والمساكن لاقامة الصناعات وكذلك تقديم القروض مع تخفيض سعر الفائدة. كما انها تخفض الريع الذي تدفعه المشروعات الفردية مقابل استخدام الاراضي الملكية. وتخفض الضرائب المباشرة وتعطى الاعفاءات الضريبية. كما تتدخل لتوفير الايدي العاملة اللازمة للتوسيع الصناعي (اعفاء مؤقت من الضرائب لمن يتزوج في سن العشرين - اعفاء الاسر العديدة الاولاد من الضرائب - منع هجرة العمال - اجبار البنات غير المتزوجات ورجال الدين والراهبات على العمل في=

تدخل الدولة على هذا النحو الا مظهرا من مظاهر الدور الذي تلعبه في عملية تحول المجتمعات الزراعية الاقطاعية الى مجتمعات صناعية يكون رأس المال في سبيله للسيطرة عليها، وما يقابل هذا التحول من صراع صناعي بين الامم في السوق العالمية. في هذا الصراع تكون الغلبة لمن يتم تحوله بمعدل اعلى من معدل تحول الامم الاخرى. معدل التحول هذا يتحدد بمعدل تطور رأس المال. ومن هنا كان من اللازم الالتجاء الى وسائل قهرية تعجل من تركيز ملكية وسائل الانتاج القائمة في يد كبار الملاك في الزراعة وفي الصناعة عن طريق الاستيلاء على وسائل الانتاج التي يملكها صغار المنتجين المباشرين، كما ان هذه الوسائل تزيد من سرعة تركيم رأس المال باكتساب المستعمرات (وهنا يكون العنف وسيلة ضمان الاسواق والحصول على المواد الاولية والايدي العاملة الرخيصة)، كما ان هذه الوسائل كذلك تحد من الواردات وتحمى الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية. وتكون النتيجة ان تتدفق المعادن النفيسة التي تزيد من كمية النقود في التداول، الامر الذي يدفع بالاثمان الى الارتفاع ويخلق الضغوط التضخمية. هذه الضغوط التضخمية تضعف اعضاء الطوائف فتسهم بذلك في خلق العمل الاجير، وهي فوق ذلك تؤدي الى انخفاض الاجور الحقيقية فتفيد الطبقة الرأسمالية التي ترتفع اثمان السلع التي تبيعها.

=الصناعة - اجبار الاباء على توجيه ابنائهم لتعلم حرف صناعية - تشجيع قدوم العمال المهرة الاجانب - تولي الطوائف امر التعليم الفني - ضمان الدولة للمشروعات، حرية التعامل مع الطوائف الحرفية والخروج على القيود التي تضعها هذه الاخيرة لحماية اعضائها). يزيد على ذلك ان الدولة كانت تضمن للصناعات الحصول على المواد الاولية عن طريق الاعفاء من الضرائب الجمركية والترخيص لها بالحصول على الاخشاب من الغابات الملكية. كما تضمن للمشروعات تسويق منتجاتها عن طريق قيام الدولة بالشراء او ضمان احتكار هذه المشروعات للسوق خلال فترة معينة، او تخصيص السوق المحلية للمشروعات الوطنية عن طريق الحماية الجمركية ومنع استيراد السلعة الاجنبية. انظر في دور الدولة في هذه المرحلة الجزء الخامس من مؤلفنا بعنوان الاقتصاد المالي.

هذا الدور الذي تقوم به الدولة انما تقوم به باسم «الامة» في صراعها من غيرها من «الامم». وعليه لا تكون الصفة القومية للنظام التجاري مجرد كلمة على شفاه من يتحدثون باسمه. فباسم عنايتهم بثروة الامة وموارد الدولة يعلن التجاريون في الواقع مصالح الطبقة الرأسمالية وتجميع الثروات بصفة عامة كهدف نهائي للدولة التي تختلف في طبيعتها اذن عن الدولة الالهية القديمة. ولكنهم يعون في نفس الوقت ان تطور الانتاج الرأسمالي انما يمثل اساس القوة القومية واساس الصعود القومي في المجتمع الحديث.

هذا عن موقف التجاريين من طبيعة الثروة والعلاقة بينها وبين الانتاج والتجارة الخارجية وما يترتب على هذا الموقف من توصيات خاصة بدور الدولة في الحياة الاقتصادية. تمثل مسار فكرهم هذا، كما رأينا، في تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الى اوروبا الغربية. وما صاحبه من ثورة في الاثمان في القرن السادس عشر. ما هو فكرهم المتعلق **بظاهرة الاثمان هذه**؟

مع انتشار التجارة والمبادلة، وجدت الغالبية من **المدرسيين المتأخرين** من الصعب التوفيق بين فكرة الثمن العادل وما يتم في واقع الحياة العملية. ابتداء من هذه الصعوبة، اصبح من الاوفق بيان ان الثمن الذي يدفع فعلا ـ الثمن الاتفاقي ـ هو الثمن العادل. وذلك على اساس ان من يقبل ان يشتري السلعة ويدفع فيها ثمنا يزيد على نفقة انتاجها، الثمن الجاري، انما يقوم بذلك لأن هذا الثمن يمثل «القيمة الحقيقية» للسلعة **بالنسبة له**. وهو ما يعني البدء في اعطاء بعض الاهتمام الى التقديرات الذاتية للمستهلك الفرد.

اما بالنسبة للتجاريين وموقفهم من الثمن وتحديده، فمن الصعب تسجيل فكرة عامة تمثلهم، وذلك لكبر عدد كتابهم ولكونهم وجدوا في عديد من البلدان

ذات مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي والاجتماعي. ورغم ذلك يمكن تمييز الافكار الاتية بالنسبة للثمن:

- ان في فكرهم تتطابق القيمة مع الثمن، الثمن الجاري في السوق.

- في فكرهم نجد التفرقة بين قيمة السلعة (المرادفة لثمنها في نظرهم) ومنفعتها، كما انهم يقيمون نوعا من علاقة السببية بين الاثنين.

- ان فكرهم يحتوي اجابات عديدة بالنسبة لتحديد مستوى الثمن، الثمن الجاري: البعض يقول ان الثمن يتحدد بكمية النقود، البعض الاخر بالعلاقة بين الطلب والعرض[1]. وبعض ثالث بالحاجات، وبعض رابع يرجع تحديد الثمن الى كل هذه العوامل مجتمعة. هنا نجدنا بصدد ملاحظة اساسية تفرض نفسها: كل هذه تشترك في انها تنحصر في **مجال التداول، في السوق**، تبحث فيه عن العوامل التي تحدد الثمن الجاري.

---

(١) في هذا يقول نيقولاس باربون Nicholas Barbon, A Discours of Trade : «ثمن السلعة هو قيمتها الحالية... والسوق هو خير حكم بالنسبة للقيمة، اذ تعرف كمية السلع وفرصتها (اي الطلب عليها، م.د.) في السوق عن طريق تنافس المشترين والباعة: فالاشياء تستحق قدرا معينا، وهو القدر الذي يمكن ان يكون له عند البيع، وفقا للقاعدة القديمة التي مؤداها ان الكمية المباعة تحدد القيمة....».

- «ان ثمن السلع الذي هو القيمة الحالية ينتج عن حساب استعمالها مع الكمية المخصصة لهذا الاستعمال... من المستحيل على التاجر ان يعرف عند شرائه للسلع الثمن الذي سيبيعها به: «فقيمتها تتوقف على الفرق بين فرصة السلع (اي الطلب عليها، م.د.) والكمية.. وعليه اذا ادت كثرة السلع الى خفض الثمن قام التاجر بابعادها حتي تستهلك الكمية (المطروحة في السوق، م.د.) ثم يرتفع الثمن...).

- «ان قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها، فالاشياء التي لا منفعة لها لا قيمة لها... ومنفعة الاشياء هي في تزويد الانسان بما يشبع حاجته... قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها،كما ينتج غلاؤها ورخصها من كثرتها وندرتها». مشار اليه في:

R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrene and Wishart, London, 1956, p. 15 - 16.

ولكن البعض من **التجاريين الاواخر**[1] لا يكتفي بالقول بأن «السوق» هو الذي «يحدد» الثمن، ويسعى باحثا خلف تقلبات الاثمان في السوق ـ تلك التقلبات التي تبعد الباحث عن طريقه عند الاستقصاء ـ عن عامل مستقر يتميز بدرجة من الثبات يشرح لغز الثمن في اقتصاد في طريقه لان يكون اقتصاد المبادلة المعممة.

إلا ان الفكر المتعلق «بالقيمة» لن يكون من نتاج التجاريين، ولكن من نتاج مفكرين اخرين يعيشون مرحلة اخرى من مراحل تطور طريقة الانتاج الرأسمالية تطورا يحقق سيطرة رأس المال، ورأس المال الصناعي، حيث رأس المال الصناعي يشق سبيله ليصبح الظاهرة السائدة، مخضعا بالتالي رأس المال التجاري الذي كان يسود التداول، ومؤذنا بانتقال مركز اهتمام الفكر من مجال التداول والعودة به الى مجال الانتاج حيث غور الظواهر الاقتصادية.

ثانياً: الرأسمالية الصناعية ومولد علم الاقتصاد السياسي:

شهدت نهاية القرن السابع عشر بداية انحسار تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية، كما شهدت تفكك نظام الطوائف وتقلص كبار الشركات التجارية. وقد سار انكماش تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جنبا الى جنب مع اختفاء الاحتكار وافساح السبيل للمنافسة. ويكمن العامل الذي انتج هذين الاتجاهين ـ وهو يتقوى في نفس الوقت بفعلهما ـ في تطور الانتاج الصناعي تطورا يصبح مبهرا ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر، الفترة التي تعلن

---

(١) انظر ماندل، الجزء الثاني من المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٢٩٢.

الثورة الصناعية في انجلترا: اي التحول الكيفي الذي يصبح به النشاط الصناعي النشاط السائد في الاقتصاد القومي. يتم ذلك عن طريق تحولات كيفية في فنون الانتاج وطرق تنظيميه، على نحو يغير من قوي الانتاج ويبلور روابط الانتاج في المجتمع الرأسمالي.

فبالنسبة **لفنون الانتاج الصناعي**، يتمثل التحول الكيفي في الانتقال من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية، حيث يتم العمل استعانة بآلات تدار بالقوى المحركة. ما الذي يقصد بالانتاج الآلي؟

الالة: هي مجموعة من الاجهزة يتم تجميعها على نحو يمكنها من استقبال نوع من الطاقة ونقلها لكي تحقق اثرا معينا. وكل آلة تتكون على هذا النحو من ثلاثة اجزاء مختلفة: المحرك (او الموتور)، ناقل الحركة او الموصل، الأداة الآلية: فالمحرك يعطي الحركة الاولية، الدفع. وهو يختلف في طبيعته: قوى عضلية للانسان، قوة حيوان، الة بخارية. اذا ما اعطى المحرك الدفع الاولى تعين نقل الحركة او توصيلها. يتم نقل هذه الحركة الاولية باستخدام مجموعة العجلات والتروس والروافع والسيور. هذه المجموعة تنقل الدفع الاولى للمحرك الى الاداة الآلية. في هذه الاخيرة نجد الاجهزة والادوات التي يستخدمها الحرفي او الصانع اليدوي (كالابرة التي تستخدم في الخياطة، السكين او المقص الذي يستخدم في القطع، المكوك الذي يستخدم في النسيج.. الى غير ذلك) وانما في اشكال مختلفة. فقد تحولت الادوات اليدوية للانسان الى ادوات آلية تقوم كل منها بعملية من العمليات اللازمة لانتاج الناتج.

تلك هي الالة بالاجزاء المكونة لها. لنرى الان كيف تطور كل جزء من

هذه الاجزاء. تحققت اول ثورة فنية (تكنولوجية)[١] في القرن الثامن عشر عندما خرجت اداة الانتاج من الانسان لتستخدمها الالة. هذه الثورة تخص

---

(١) تتمثل اهم مظاهر التقدم الفني التي شهدتها الفترة محل الدراسة في الآتي:

اولا: فيما يتعلق بالمحرك. من ١٦٧٥ ـ ١٧٠٠: دي جيريج De Guericke يصمم اول الة اليكتروستاتيكية (بمحرك كهربائي). هيوجنز Huygens يكتشف البساتم (في اطار الالة البخارية) ـ من ١٧٠٠ ـ ١٧٢٥: الة نيوكومن Newcomen البخارية ـ ١٧٢٥ ـ ١٧٥٠: التوربين المائي لسنجر Senger ـ ١٧٥٠ ـ ١٧٥٥: الالة البخارية لجيمس وات J. Watt (الة كاملة. بمكسف ومنظم وجهاز لقياس تغير قوة الموتور) ـ ١٧٧٥ ـ ١٨٠٠: اكتشاف الضغط العالي بواسطة افانس ـ تريفتيك ـ Avans Trivithick (في اطار الالة البخارية)، مشروع محرك يعمل بغاز الاضاءة من تصميم ليبون ـ ١٨٠٠ ـ ١٨٢٥: مبدا الالة البخارية المركبة لوولف Wolf، ستيفنسون Stephenson يصمم الناقل المعروف ـ Systeme bielle Manivelle بمقتضاه يمكن تحويل حركة خطية تبادلية الى حركة دائرية موحدة والعكس، بارلو Barlow يدخل تعديلات على المحرك الكهربائي ثم تتوالى التعديلات والاكتشافات.

ثانيا: بالنسبة للصناعة الحديثة: ١٦٧٥ ـ ١٧٠٠: هايو Hayon يستخلص الاكسجين بتسخين الاكسيدات ـ ١٧٠٠ ـ ١٧٢٥: ميل يصمم الالة الكاتبة، فهرنهيت Fahrenheit يخترع الترمومتر ـ ١٧٢٥ ـ ١٧٥٠: جون كاي John Kay يخترع المكوك الطائر، دربي Darby واستخدام الفحم في الصناعات المعدنية ـ ١٧٥٠ ـ ١٧٧٥: الكرونومتر ـ بناء كوبري حديدي في بريطانيا ـ ١٧٧٥ ـ ١٨٠٠: كارترايت Cartwright يصمم اول الة نسيج ميكانيكية، المعدن يحل محل الخشب في صناعة الالات، استعمال الكاوتشوك في الصناعة، ادخال نظام القياس المتري، باركرز Parkers وانتاج الاسمنت الصناعي، انتاج حامض الكبريت ـ ١٨٠٠ ـ ١٨٢٥: غاز الاضاءة، آلة جاكار Jacquer الميكانيكية للنسيج، مصباح الاضاءة في المناجم، الكبريت ـ ١٨٢٥ ـ ١٨٥٠: ماكينة الخياطة ليتمونيه Thimonier، ولهر Woelher اكتشف الالومنيوم، اضافة الكبريت الى الكاوتشوك لزيادة مقاومته مع الابقاء علي مرونته وهي عملية ترجع الى جوديير Goodyear، بسمر Beosemer يكتشف طريقة صنع الصلب، صناعة الالومنيوم.

ثالثا: فيما يخص المواصلات: ١٦٥٠ ـ ١٦٧٥: اول دراجة ذات ثلاث عجلات، ظهور الاتوبيس تجره الاحصنة ـ ١٦٧٥ ـ ١٧٠٠: بدء استخدام قناة ميدي Midi في جنوب فرنسا، اول قضبان خشبية ـ ١٧٠٠ ـ ١٧٥٢: بابان Papin يجرب اول سفينة بخارية ـ ١٧٢٥ ـ ١٧٥٠: الان Allen يبني عربة السكة الحديد في اول شكل لها ـ ١٧٥٠ ـ ١٧٧٥: اول قضبان حديدية ـ ١٧٧٥ ـ ١٨٠٠: جوفروي دابنس Jouffroy d'Abbans يطلق السفينة البخارية، بلاشار Blachard يعبر المانش في بالون، جسيب Jessup يخترع القضبان الحديدية الحديثة، جرينيرين Gernerin يخترع المظلة الهابطة، فيلتون Fulton يبني غواصة بالمروحة ـ ١٨٠٠ ـ ١٨٢٥:=

المكون الثالث فقط، اي الجزء من الالة المتمثل في الادوات الالية. اما القوة المحركة فقد تكون في البداية العامل نفسه ثم الحيوان والريح والمياه. في كل هذه الحالات توجد صعوبة اساسية، وهي ان حجم الدفع يصعب تهيئته بالقدر اللازم، كما ان للقدرة الدافعة حدود جسمانية في حالة الانسان والحيوان، ويصعب السيطرة عليها في حالة القوة المحركة الطبيعية (الريح والمياه). وعليه كان من اللازم التوصل الى قوة محركة جديدة تزيل هذه الصعوبة. هذه تتمثل في الالة البخارية التي تسند الى جيمس وات J. Watt في عام ١٧٨١: هنا نجد اول محرك قادر على توليد قوته المحركة عن طريق استهلاك الماء والفحم (لتحويل الماء من حالة السيولة الى بخار) ويستطيع الانسان ان يضبط درجة قوته. وعليه اصبح من الممكن استخدام محرك واحد لادارة اكثر من اداة الية. ومع تزايد عدد الادوات الالية التي يتعين تشغيلها في نفس الوقت يكبر المحرك ويتحول الموصل الى جسم متزايد في الاتساع والتعقيد. في نهاية عملية التطور هذه نجد نظام الالة ـ الاداة، اذ تصبح الالة مكونة اساسا من مجموعة الادوات الالية التي تقوم بعمليات انتاج الناتج، وتستخدم الوحدة الانتاجية الواحدة عددا

= تريفينيك Trevithick يبني اول قاطرة بخارية ثم يبني واحدة تقطع ١٤ كيلومتر في الساعة، اول اتوبيس بخاري في انجلترا ـ ديريز Drais يخترع الدراجة البخارية، بناء اول خط سكك حديد في فرنسا. ثم تتولى الاختراعات والتجديدات.

وقد كانت هذه الثورة التكنولوجية بعيدة الاثر على الروابط الاجتماعية للانتاج، فهي تقضي بصفة شبه نهائية على روابط الانتاج السابقة على الراسمالية وتدفع الى المقدمة روابط الانتاج الراسمالية. ولكنها تحدث هذا الاثر في ظل ظروف تاريخية (سياسية واجتماعية واقتصادية) محددة. هذه الظروف ابعد من ان تكون نتاج التقدم الفني فقط اذ هي نتائج النشاط الملموس لاعضاء المجتمع، لصراعهم الاجتماعي، للدور الذي تلعبه العوامل الجغرافية، التنظيمية... الى اخره. من ناحية اخرى، تؤدي الثورة التكنولوجية الى تحول المجتمع تحولا جذريا، وبما انها تحدث في واقع اجتماعي يختلف من مجتمع الى اخر، تختلف طبيعة التحول الذي تحدثه من مجتمع الىَ اخر.

كبيرا من هذه الالات. كل هذه الالات تستقبل الحركة اللازمة لتشغيلها بواسطة ناقل (موصل) واحد يسمى بالناقل المركزي (الاوتومات)، وهو يحرك كل الالات في آن واحد. ذلك هو نظام الصناعة الاتوماتيكية.

من هذا يبين ان التحول من الانتاج اليدوي الى الانتاج الالي، عن طريق الاستخدام المنتظم للالات في الانتاج، رهين بظهور المحركات الميكانيكية. الا ان مجرد ظهور هذه الاخيرة (اختراعها) لا يعني استخدامها، اذ هذا الاستخدام رهين بتوفير شروطه المادية. هذه الشروط تتمثل في تطور الصناعة اليدوية على أساس من تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية على نحو يجزئ من العمليات اللازمة لانتاج السلعة ويبسطها، ومن ثم يبسط من الادوات اللازمة ويهذبها ويضاعف من عددها، على النحو الذي رأيناه عند الكلام عن الصناعة اليدوية. كما تتمثل، وهذا شرط اساسي، في ان الموقف كان يتميز في انجلترا، في فترة سيادة الصناعة المنزلية بعد قيامها، بأن العمل الاجير كان محدودا نسبيا نظرا لان الطبقة العاملة الوليدة كانت فيما يتعلق بجزئها الاتي من الريف، ما زالت مرتبطة جزئيا بالزراعة. هذا النقص النسبي قد يدفع بالاجور نحو الارتفاع، الامر الذي يؤدي الى البحث عن فنون انتاجية توفر من العمل وتزيد من انتاجيته.

اما بالنسبة **لطرق التنظيم الصناعي**، فيتمثل التحول الكيفي في الانتقال الى **نظام المصنع**(١) القائم على التقسيم الفني للعمل. هنا يتركز الانتاج الصناعي في عدد من المصانع التي يجمع كل منها عددا كبيرا من العمال يقومون بالانتاج على نطاق متسع، اي بالانتاج الكبير الذي يوجه ليس فقط للسوق الداخلية وانما كذلك

(١) Factory system; système d'usine.

للسوق الخارجية. في هذا المجال نشط المنظمون(١)، اي اصحاب المشروعات القائمة علي استخدام العمل الاجير والتي تنتج للسوق، الذين كانت تحتويهم الصناعة اليدوية الرأسمالية في القرن السابع عشر والنصف الاول من القرن الثامن عشر. حينئذ كانوا يمثلون صغار المنظمين الذين يملكون رأسمالا صغيرا او متوسطا، بما لهم من طموح وقدرة على اتخاذ المبادرة ومعرفة لصيقة بالانتاج، وارتباط بأوساط التجارة ارتباطا يمكنهم من تكملة رأسمالهم بالائتمان (اي اقتراض لفترة معينة يرد في نهايتها اصل الدين والفائدة المستحقة عليه) الذين يحصلون عليه من التجار. في هذا المجال اذن تتأكد سيطرة رأس المال الصناعي على الانتاج، وانما في شكل الانتاج الالي الكبير.

كما تأكدت سيطرة رأس المال على الزراعة من **خلال الثورة الزراعية** (في انجلترا) في القرن الثامن عشر. فقد بلغت حركة التسييج ذروتها مؤدية بذلك الى تركيز الملكية العقارية ونضوج روابط الانتاج الرأسمالية في الزراعة، نضوجا تمثل في قيام طبقة من المزارعين يزرعون مزارعهم المسيجة استخداما للعمل الاجير. كما شهدت العقود الاولى من القرن الثامن عشر ثورة فنون الانتاج في الزراعة الانجليزية(٢). زادت من انتاجية العمل الزراعي وبالتالي من الجزء من

---

(١) The Entrepreneurs; les entrepreneurs .

(٢) اصبح اتباع الدورة الزراعية المعروفة بدورة نورفولك ذائعا، فحلت بذلك محل نظام الحقول المفتوحة. ولم تعد تترك الارض سنة دون زراعة، وانما اصبحت تزرع سنة قمحا وسنة نباتات جذرية وبرسيم، لتزرع قمحا في السنة الثالثة. وقد حل ادخال النباتات الجذرية مشكلتين: مشكلة اجهاد التربة الناتج عن زراعة القمح، اذ الجذور التي تتركها هذه النباتات تعيد اليها بعض خصوبتها، ومشكلة تغذية الماشية في فصل الشتاء، الامر الذي يكون له اثر في مجال تربية المواشي. كما ادخلت فنون انتاجية جديدة والات زراعية، كآلة البذر، وادخلت تحسينات كثيرة في تربية المواشي لانتاج اللحوم والصوف. واقيمت المزارع النموذجية للتعرف على آثار الفنون الزراعية الجديدة. انظر Southgate ، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ١٠٦ ـ ١١٤.

فائض الانتاج الزراعي المعد للتسويق لتغذية العاملين في الصناعة في تزايدهم المستمر. لهذه التطورات في الزراعة وجه اخر يتمثل في التوسع المستمر في السوق الداخلية (اذ زيادة القدر من الفائض الزراعي المعد للتسويق تعني زيادة امكانية اهل الريف من شراء السلع الصناعية) وفي تكّون الطبقة العاملة تكّونا ساهم النمو السكاني في القرن الثامن عشر في زيادة سرعته.

يضاف الى هذا الاتساع المستمر في السوق الداخلية النمو السريع الذي شهدته تجارة الصادرات. فقد تمتعت انجلترا في القرن الثامن عشر بالمركز التجاري المتميز الذي كانت تتمتع به هولندا في القرن السابع عشر(١).

---

(١) من هذا يبين انه لا يمكن تفسير الثورة الصناعية بعامل واحد، او بما يسمى «بالسببية البسيطة» Simple causation، اذ لا يمكن تفسير نقطة التحول التاريخي الا «بالسببية المركبة complex causation بنضوج اجتماعي في مجموعه بما يحتويه من مجموعة من العوامل تنضج كلها في نفس الوقت لان كل منها يكون لازما بقدر معين اذا اردنا للنتيجة الحاسمة ان تتحقق. عامل اساسي يكمن وراء هذه الثورة الصناعية (التي احتوت في ان واحد التوسع في الانتاج (بالتوسع في الاستثمار) واستخدام الالات في الانتاج وادخال فنون انتاجية جديدة) في القلة النسبية للعمل الاجير: اذ يمكن القول بأن نشأة الصناعة الرأسمالية المنزلية يرد الى توافر العامل الذي لا يزال يباشر بعض العمل الزراعي (هنا نجدنا بصدد قوة عاملة نصف بروليتارية). ومع التوسع في الصناعة المنزلية واليدوية يصبح عرض هذا العمل محدودا نسبيا. الامر الذي يدفع الى التعجيل من حركة التحولات في الزراعة (التسييج والثورة الفنية)، مما يوفر (مع الزيادة في السكان) العمل. ولكنه اذ يتوفر بدرجة تسهل من الاستمرار في بناء المصانع لا يكون، مع نلك، من الرخص لدرجة لا تدفع الى البحث عن طرق انتاج توفر العمل عن طريق استخدام الالة. سبب اخر في تفسير الثورة الصناعية يتمثل في وجود سوق داخلي للانتاج الكبير (وهو مالا يتحقق الا بالثورة الزراعية، الامر الذي لم يحدث في بلدان اوروبا الغربية، فيما عدا انجلترا التي سبقتهم في ذلك، الا في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر) على ان نأخذ في الاعتبار ان نمو السوق الداخلي هو نتاج لنمو الرأسمالية نفسها: نمو التقسيم الاجتماعي للعمل وزيادة انتاجية العمل مما يمكنه من انتاج فائض يزيد على الاستهلاك الضروري للمنتجين. هذا الفائض يعد للتسويق، وزيادة الفائض المعد للتسويق تعني زيادة في امكانية من يبيعه في شراء سلع اخرى، اي اتساع السوق. ويكون نلك هو الوجه الاخر للتغيرات التي حدثت في روابط الانتاج، اي التي حدثت في وضع العمل اساسا الذي يتغير، كما رأينا، عن طريق خلق التميز الاجتماعي في داخل عملية انتاج المبادلة البسيط في الزراعية. هذه العملية لها في الواقع مظهران: زيادة الانتاجية تعني زيادة الفائض الذي يمكن مبادلته الامر الذي يعنى اتساع السوق الداخلية، كما ان=

نجمل فنقول ان هذه المرحلة هي مرحلة تركز رأس المال في يد ارباب الصناعة. مرحلة يتحرر فيها العمال الزراعيون والحرفيون من الناحية القانونية من سيطرة سيد الارض وقيود الطائفة. ولكنهم يفصلون في ذات الوقت عن ملكية وسائل الانتاج ولا تكون لهم الا قدرتهم على العمل تباع كسلعة في السوق. العلاقات بينهم وبين الرأسماليين الصناعيين ينظمها السوق. مرحلة سيادة النشاط الصناعي. الزراعة نفسها تصبح مع الوقت، ومع تطبيق العلم والتكنولوجيا على عملياتها، نوعا من الصناعة. والاثنان يجمعهما السوق. الاقتصاد القومي كله يصبح اقتصاد مبادلة، وانما هي المبادلة التي تبدأ من النقود، والنقود تتحول الى سلع، لتتحول هذه الاخيرة الى نقود (اكثر).

وعليه يمثل النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة التحول الاجتماعي الجذري: نضوج اشكال جديدة للانتاج، ظهور اشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية، من الحكومات، من الافكار الاجتماعية. اشكال كانت كلها بطيئة ومترددة في صراعها ضد القديم ثم ما لبثت ان تطورت وتغلبت عليه بسرعة مذهلة: انه التغير الكمي البطيء الذي ما يفتأ ان ينعكس عند مرحلة معينة من تراكمه في تطور كيفي سريع(١).

=زيادة الانتاجية، وهذا هو المظهر الثاني، تعني زيادة في عرض العمل الاجير. النظر الى هذه العملية على هذا النحو يبين ان «السوق» كعامل في التطور يلعب دورا يختلف عن دور «السوق» كعامل خارجي مستقل، وفي معني معين «نهائي»، ومن ثم «عرضي»). انظر:

M. Dobb, Prelude to the Industrial Revolution, in Papers on Capitalism..., op. cit. p. 17 - 33.

(١) انظر فيما يتعلق بالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة:

T.S. Ashton, The Industrial Revolution - O.C. Cox, the Foundation of Capitalism, ch. XX - XXII.

- M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 225 and sqq.

- J. Maillet, Histoire des faits économiques, Payot, Paris, 1952, p. 242 et sqq.=

● من خلال هذه العملية يبدأ الاقتصاد السياسي، العلم الذي ننشغل به، في الوجود بتحديد معالم موضوعه، الذي يشهد تناسقا داخليا، وبلورة منهجه. فاتساع نطاق نشاط المبادلة لكي يصبح الظاهرة السائدة حيث غالبية الانتاج موجه للسوق الذي يصبح المنظم لنوع جديد من الحياة الاقتصادية، والذي يظهر كالملتقى الذي تصب فيه كل النشاطات الاقتصادية، يبلور النشاط الاقتصادي ويبرز اهميته في الكل الاجتماعي، كما نلحظ توسع النشاط الصناعي وازدياد عمقه ليصبح النشاط الغالب بما يتميز به من سرعة التكرار في فترة زمنية قصيرة بالنسبة للنشاط الزراعي (تكرار نشاط زراعي، وليكن انتاج القمح، يستلزم مرور سنتين، في حين ان انتاج سلعة صناعية كالمنسوجات، يتكرر الاف المرات في يوم واحد)، نقول اتساع انتاج المبادلة وسيطرة النشاط الصناعي فرضا على الباحث حقيقة ان الظواهر الاقتصادية، وخاصة في مجال الانتاج، تحكمها قوانين موضوعية يمكن ويلزم الكشف عنها. فاذا اضفنا الى ذلك ان الجو الفكري كان يسوده الانشغال العام بالمشكلات المنهجية (في نشاط استخلاص المعرفة العلمية) انشغالا انتج وعيا بامكانية استخدام منهج البحث العلمي في استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، امكننا ان نفسر مولد علم الاقتصاد السياسي في هذه المرحلة.

هذا المولد يعلن عن نفسه بفضل الجهود الفكرية لمجموعة من المفكرين (في انجلترا وفرنسا) يمثلون رواد المدرسة التي يحقق فكر مؤسسيها ميلاد العلم.

= P. Mantoux, La Révolution Industrialle au 18 Siècle, Editions Génin, 1959.
K. Marx, Capital, vol. I, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1959, ch. XV, (Machinery and modern industry), p. 371 & sqq. - E. Roll, p. 92 - 140. Southgate, ch. 13 - 18.

وهي المدرسة التقليدية او الكلاسيكية(١). سنرى اولا الفكر الاقتصادي لرواد المدرسة التقليدية الانجليز والفرنسيين، لنتعرض ثانيا للفكر الاقتصادي للمدرسة التقليدية نفسها، وانما اساسا فيما يتعلق بميلاد علم الاقتصاد السياسي، اي بتحديد معالم موضوعه وبلورة منهجه.

١ ـ رواد المدرسة التقليدية:

اذا اردنا ان نبحث عن الخصيصة الاساسية التي تميز ـ على الصعيد الفكري ـ الفترة التي عاشها رواد المدرسة التقليدية، وحرصنا ان يكون بحثنا هذا من وجهة نظر مشكلتنا الاساسية، اي تلك الخاصة بمولد علم الاقتصاد السياسي، لوجدنا هذه الخصيصة في انها **الفترة التي برز فيها الاهتمام بمشكلتي الثروة والقيمة مع انتقال مركز البحث من مجال التداول الى مجال الانتاج:** طرحهما كمترادفين في بعض الاحيان، وكمتميزين في احيان اخرى. ثم انا نجد نفرا من الكتاب يبدأ بحثه بطرح مشكلة الثروة ثم لا يلبث ان يواجه، وهو في بحثه عن حل لهذه المشكلة، بمشكلة القيمة. الامر الذي يحتم علينا ان نعي الفرق بين الثروة والقيمة. ورغم ان التعرف على هذا الفرق بكل ابعاده يتأتى لنا من تتبعنا لافكار رواد المدرسة التقليدية وافكار اصحاب المدرسة التقليدية نفسها، الا ان تلمسه من الان يسهل علينا تتبعنا لهذه الافكار.

الثروة(٢) هي مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال، اي من منتجات تخصص للاستعمال النهائي (اشباع الحاجات النهائية) ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الانتاج، وهي على هذا النحو تنبع من

(١) The Classical School; L'Ecole Classique.

(٢) The Wealth; la richesse.

الانتاج ايا كان شكله الاجتماعي وسواء أكان يقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين او بقصد المبادلة. اما **القيمة**[1] فهي ظاهرة مرتبطة بانتاج المبادلة، وانتاج المبادلة فقط، وتتمثل في خصيصة اجتماعية تجعل الناتج، الذي اصبح سلعة، قابلا لان يكون محلا للمبادلة، وتعبر عما يتضمنه من محتوى يشترك فيه مع باقي السلع رغم اختلاف منافعها (اي قيم استعمالها). لبيان الفرق والعلاقة بينهما نضرب مثلا: اذا سلمنا ولو مؤقتا بأن قيمة السلعة تجد مصدرها في العمل وانها تقاس بعدد ساعات العمل (الاجتماعي)، واذا كانت وحدة واحدة من السلعة أ. ولتكن القلم الذي تظهر قيمة استعماله في الكتابة، تنتج في ساعة عمل، فاننا نكون بصدد كمية من قيم الاستعمال مساوية لقلم يشبع حاجة شخص واحد للكتابة (ويمثل على هذا النحو جزءا من ثروة المجتمع)، وتكون قيمة هذه الوحدة من السلعة مساوية لساعة عمل. فاذا فرض ان ارتفعت انتاجية العمل عما كانت عليه (بفضل تحسن التكوين الفني للعامل مثلا) واصبح من الممكن للمجتمع ان ينتج في ساعة واحدة قلمين بدلا من قلم واحد، نقصت قيمة الوحدة من السلعة (القلم) من ساعة عمل الى نصف ساعة عمل، في الوقت الذي زاد فيه عدد الاقلام الى الضعف واصبح من الممكن اشباع نفس الحاجة بالنسبة لشخصين بدلا من شخص واحد، اي زادت كمية قيم الاستعمال الموجودة تحت تصرف المجتمع. هنا نشهد زيادة في ثروة المجتمع مع نقص في قيمة وحدة السلع المنتجة.

ابتداء من هذه الخصيصة الاساسية لهذه الفترة يجري التمييز عادة، في اطار رواد المدرسة التقليدية، بين الرواد الانجليز والرواد الفرنسيين

---

(١) Value; Valeur.

(الطبيعيون). في تعرفنا على هذا الفكر سنقتصر على اهم الرواد الانجليز، ويليهام بتي، وأب الطبيعيين، فرنسوا كينيه.

الرواد الانجليز للمدرسة التقليدية[١]: انتج هؤلاء الرواد، وعلى رأسهم ويليام بتي William Petty افكارا عن الثروة وطبيعتها، عن القيمة (مصدرها وقياسها)، عن النقود والفائدة، وعن التجارة الخارجية وضرورة ان تكون حرة.

اما **ويليام بتي**[٢]، فيعتبره البعض مؤسس علم الاقتصاد السياسي[٣]. وذلك لانه يتمتع برؤية واضحة لموضوع الدراسة التي يقوم بها ولانه كان واعيا بأنه يستخدم منهجا جديدا في البحث، بل اكثر من هذا كان واعيا بأنه ينشئ علما جديدا.

لنرى اولا بالنسبة **لموضوع بحثه** القضايا التي انشغل بها ونوع النشاط التي تقع في اطاره: في تساؤله عن الثروة يعرفها بأنها المنتجات او السلع. وهو في تحليله يتخذ القمح ممثلا لهذه السلع يصدق عليها ما يقوله بالنسبة له. فاذا

---

(١) اهم هؤلاء الرواد هم: ويليام بتي (١٦٢٣ ـ ١٨٧)، د. نورث Dudly North (١٦٤١ ـ ١٦٩١) الذي يعتبر ان الثروة تتكون من الاموال العينية ويدافع عن حرية التجارة، جون لوك (١٦٣٠ ـ ١٧٠٤) وخاصة افكاره عن النقود والفائدة، جون لو John Law (١٦٧١ ـ ١٧٢٩)، دافيد هيوم David Hume (٧١١ ـ ١٧٧٦)، جيمس ستيورات (١٧١٢ ـ ١٧٨٠).

(٢) اهم مؤلفات بتي هي:

A. Treatise of Taxes and Contributions, 1961 - Political Arthmetic, written in 1665 published in 1691.

وقد رجعنا عند كتابة السطور الخاصة بافكار ويليام بتي الى الترجمة الفرنسية لمجموعة اعماله الاقتصادية:

Les Oeuvres Economiques de Sir William Petty; traduit par H. Dussauze et Pasquier. V. Giard & E. Brière, paris, 2 tomes, 1905.

(٣) K. Marx, Theories of Surplus - value, p. 15.

ما عرُف الثروة تساءل اين تنتج؟ وتكون اجابته بأنها تنتج في مجال الانتاج، وعليه يكون التركيز على هذا المجال لا مجال التداول ولكن اي انواع الانتاج؟ هنا نستطيع ان نرى من خصائص الانتاج الذي يتكلم عنه ان الامر يتعلق بانتاج المبادلة، والمبادلة التي تتم بواسطة النقود. وعليه يكون اهتمامه بانتاج المبادلة. وهنا يجد نفسه مواجها بمشكلة القيمة التي تفرض نفسها عليه.

فاذا ما ووجه بمشكلة القيمة طرحها بطريقة منتظمة تبين ادراكه لطبيعتها وبأنها تمثل المشكلة المحورية. فبالنسبة لقيمة السلعة، التي يسميها ويليام بتي بالثمن الطبيعي[١]، يجيب عن سؤالين:

- اولهما خاص بالمظهر الكيفي لظاهرة القيمة: ما هو مصدر القيمة؟ يجيب ويليام بتي على ذلك بأن القيمة تجد مصدرها في العمل. ويعلن في هذا الخصوص جملته المشهورة بأن «العمل هو اب الثروة والارض امها»[٢] (والامر يتعلق بالقيمة رغم استعماله للفظ الثروة). وهو يقصد بالارض هنا الطبيعة. واذا مثل هؤلاء، اي العمل والطبيعة، «المعبرين الطبيعيين عن كل قيمة»، تمثلت «المشكلة المحورية للاقتصاد السياسي في ترجمة احدهما الى الاخر»، اي في «التوصل الى علاقة طبيعية للتساوي بين العمل والطبيعة على نحو يمكن من التعبير عن القيمة بواحد منها». وهو اميل لترجمة الطبيعة الى العمل، اي للتعبير عن القيمة بواسطة العمل.

---

(١) Natural price; prix naturel.

(٢) "Le Travail est le père et le principe actif la richesse de même que la terre en est la mère". L'Anatomie politique de l'Irland, p. 204, aussi, Traité des taxes et contributions, p. 34 - 44.

ـ فاذا وجدت القيمة مصدرها في العمل، تعلق السؤال الثاني بالمظهر الكامن لظاهرة القيمة: ما هو مقياس القيمة؟ على ذلك يجيب ويليام بتي بأن القيمة تقاس بكمية العمل. فقيمة السلعة تحددها كمية العمل التي تحتويها السلعة(١).

وماذا عن العمل(٢)؟ كيف تحدد قيمته؟ تتحدد هذه القيمة بوسائل المعيشة الضرورية(٣).

ثم يثير ويليام بتي مسألة **الريع**(٤). وهو الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك الارض. هذا الجزء يساوي، في رأي بتي الناتج الكلي مطروحا منه

---

(١) في ذلك يقول بتي: (اذا استطاع شخص ان يحضر الى لندن اوقية من الفضة المستخرجة من ارض بيرو مستغرقا في هذا الجهد نفس الوقت الذي يستطيع فيه ان ينتج كيلاً معيناً من القمح (في انجلترا)، فان احد هذين الناتجين يمثل الثمن الطبيعي للاخر. فاذا ما اصبح من المكن للشخص ان يستخرج من مناجم جديدة واسهل في الاستغلال اوقيتين من الفضة بنفس الجهد الذي كان يستخرج به اوقية واحدة (من المناجم القديمة التي تصعب فيها الشروط الطبيعية للاستغلال، ٠.د.). كانت هاتان الاوقيتان الثمن الطبيعي للكيل من القمح (الذي لم تتغير قيمته) على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها (اي على فرض بقاء شروط انتاج القمح دون تغير وخاصة بالنسبة لانتاجية العمل، م.د.). Traités des taxes et contributions, p. 51.

(٢) وتزداد انتاجية العمل بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية. هنا يبين ويليام بتي مزايا تقسيم العمل ليس فقط في صناعة الساعات وانما كذلك في كل الصناعات التي توجد في مدينة ما او حتى في بلد ما.

Cf. Autre essaie en arithmétique politique, p. 521; et Arithmetique politique, p. 282 - 283.

وقد رأينا كيف اهتم ابن خلدون، وارسطو طاليس من قبله، بتقسيم العمل، وانما بالتقسيم الحرفي للعمل، وسنرى كيف اهتم ادم سميث مقتفيا في ذلك اثر ويليام بتي، بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية، اي في داخل المشروع الرأسمالي.

(٣) يتعين القانون الذي يحدد الاجور «ألا يعطى للعامل الا ما هو لازم لحياته (اي ما هو ضروري لابقائه على قيد الحياة، اي لتجديد قدرته على العمل، م.د.). اما اذا اعطى الضعف فانه لن يقوم الا بنصف العمل الذي يمكنه القيام به والذي كان يقوم به في حالة ما اذا كانت الظروف مختلفة». Traités des taxes et contributions, p. 103.

(٤) The rent; la rente.

الاجور والبذور. فهو يمثل الفائض المتحقق في الانتاج الزراعي، وهو يتضمن الربح الذي لم يتميز عنده بعد. وعليه يتوزع الناتج الزراعي (الصافي) بين الاجور (اي ما يحصل عليه العمال) والريع (اي ما يحصل عليه مالك الارض)(١).

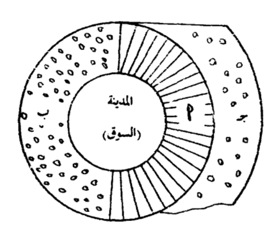
بالاضافة الى ذلك نجد عند ويليام بتي فكرة **الريع الفرقي**(٢). هذا الريع يرد عنده الى سببين: اختلاف الارض في الخصوبة، واختلاف الارض في موقعها (قربا او بعدا) من السوق. لفهم فكرة الريع الفرقي نضرب المثل الاتي: كنقطة بدء تمثل الارض هبة الطبيعة، عندما توجد الارض بوفرة ولا تكون محلا لاحتكار فئة او طبقة اجتماعية يكون في استطاعة اي فرد استغلالها دون ان

(١) هنا يرى ويليام بتي في ريع الارض الشكل العادي للفائض بصفة عامة بينما لا يزال وضع الربح غير محدد. فالربح الذي حصل عليه الرأسمالي (اي من يستغل الأرض استخداما لوسائل انتاج يملكها ملكية فردية وللعمل الاجير) يظهر على احسن الفروض وكأنه جزء من الفائض ينتزعه الرأسمالي من مالك الارض. هذه النظرة تجد تفسيرها في الخصائص التي يتميز بها الموقف في الوقت الذي كان يكتب فيه، حيث سكان الريف ما زالوا يمثلون الاغلبية الساحقة في المجتمع، وحيث ملكية الارض ما تزال تظهر كالشرط الاساسي للانتاج ويظهر مالك الارض كالشخص الذي يختص نفسه مباشرة بالعمل الفائض من المنتجين وذلك لما يتمتع به من احتكار لملكية الارض.

والواقع ان المسألة يتعين ان توضع وضعا مختلفا في اطار الانتاج الرأسمالي حيث يوجد الى جانب مالك الارض، الرأسمالي الذي يقوم على النشاط الزراعي مستغلا الارض استخداما لوسائل انتاج اخرى يملكها ملكية فردية (وقد يجمع شخص واحد بين صفتي الرأسمالي وصاحب الارض)، كما يوجد الى جانبهما العمال الاجراء وتربطهم بالرأسمالي علاقة مباشرة. هنا ينتج العمال الاجراء (المنتجون المباشرون) الناتج والجزء منه الذي يمثل الفائض، ويختص رأس المال نفسه بالفائض بطريقة مباشرة، وتحصل ملكية الارض في النهاية على جزء من الفائض في اطار الانتاج الرأسمالي. هذا ويتعين ان تطرح مسألة الريع من وجهة نظر هذا الانتاج (الرأسمالي)، ويكون السؤال الذي يطرح نفسه هو الاتي: كيف يتأتى لملكية الارض (مشخصة فيمن يملكونها) ان تحصل من رأس المال (مشخصا فيمن يسيطرون على عملية الانتاج) على جزء من الفائض الذي اختص رأس المال نفسه به بطريقة مباشرة من خلال علاقته بالمنتجين المباشرين (وهم العمال الاجراء) الذين انتجوا هذا الفائض؟

(٢) Differential rent; la rente différentielle.

يضطر الى دفع مقابل لذلك (في صورة جزء من الناتج يتخلى عنه عينا او نقدا). نفترض في هذه الحالة ان حاجة سكان مدينة ما الى القمح يتم اشباعها بزراعة المساحة أ بالقمح. على هذه الارض (التي لا يدفع في مقابل استخدامها اي مقابل) تتمثل نفقة انتاج وحدة القمح في عشرة قروش. هذه النفقة تتضمن ربحا مساويا لثلاثة قروش. عليه يكون ثمن بيع هذه الوحدة في السوق هو عشرة قروش. في هذه الحالة لا يقوم من يستغلون الارض أ بدفع ريع في مقابل استغلالهم لهذه الارض. نفترض في مرحلة ثانية ان طرأ ارتفاع على ثمن القمح (اثارته زيادة في الطلب من مدينة مجاورة مثلا). واصبح ثمن وحدة القمح ١٢ قرشا. استجابة لهذه الزيادة في الطلب يتوسع الانتاج عن طريق قيام الافراد باستغلال ارض اضافية: الارض اضافية: الارض ب، وهي اقل خصوبة من الارض أ ولكنها على نفس البعد من السوق، والارض ج وهي



متساوية في الخصوبة مع الارض أ ولكنها ابعد منها الى السوق. هنا نجد نفقة الانتاج على الارض ب والارض ج اعلى من نفقة الانتاج على الارض أ (وهذه الاخيرة تبقى على حالها دون تغيير، اي عشرة قروش للوحدة من القمح). وتكون نفقة الانتاج اعلى على الارض ب لان خصوبتها اقل من خصوبة الارض أ. وتكون اعلى على الارض ج لانها وان كانت تتمتع بنفس درجة خصوبة الارض أ الا انها ابعد من السوق الامر الذي يرفع من نفقة النقل. نفترض ان نفقة انتاج الوحدة من القمح على الارضين ب و ج هي ١٢ قرشا متضمنة ربحا قدره ثلاثة قروش. في هذا الموقف الجديد يكون ثمن بيع الوحدة من القمح هو ١٢ قرشا، وهو ثمن يبيع به كل المنتجين ايا كان نوع الارض التي يزرعونها. ويحقق كل المنتجين على الارض ب او من ينتج على الارض ج . الا ان صاحب الارض أ، التي تستمر نفقة الانتاج عليها مساوية لعشرة قروش، يبدأ في ان يختص نفسه بنوع من الدخل مساو لقرشين لكل وحدة قمح. هذا الدخل هو ريع يأتي من الفرق بن ارضه والاراضي الاخرى في ب، وج اذ تفترق ارضه عن الارض ب بأنها اكثر خصوبة، كما انها تفترق عن الارض ج بأنها اقرب من هذه الاخيرة الى السوق.

اما من ناحية **المنهج** فنلاحظ ان بتي يتميز بوعي منهجي، اي بوعي بالنسبة للمناهج التي يستخدمها، وعيا يمتزج بوعيه بأنه ينشئ علما جديدا. منهجه في البحث يرتكز على الملاحظة وينشغل بالتوصل الى معرفة منضبطة عن طريق التعرف على المظاهر الكمية لموضوع الدراسة. في مقدمته لكتاب «الحساب السياسي» يقول ويليام بتي:

«ان المنهج الذي استخدمه لتحقيق هدفي في الدراسة ليس شائعا بعد

(اي يختلف عن المنهج المتعارف عليه حتى الان، م.د.)، وذلك لانه:

- بدلا من ان اقتصر على المقارنات والصفات وحجج المضاربة فاني اعتنق منهجا يتمثل في:

- ان اعبر عن نفسي في صورة اعداد واوزان ومقاييس..
- ان استخدم فقط الحجج التي تعطيها التجربة المحسوسة..
- ألا اعتبر الا الاسباب التي يكون لها اساس مرئي في الطبيعة.

- ما اقوله من افكار يكون اذاً مبنيا على الملاحظة وعلى التأكيدات المعبر عنها بالعدد وبالوزن وبالمقاييس»[١].

من هذا يبين كيف بدا يتضح **موضوع البحث الاقتصادي في دورانه حول ظاهرة القيمة كما تظهر في مجال الانتاج** وكيف ان هذا الموضوع يمكن معالجته استخداما لمنهج تجريبي كان قد استقر في مجال الدراسات الخاصة بالظواهر الطبيعية. وتستمر بلورة هذا الموضوع بالتركيز على مجال النتاج، وانما بأبعاد مختلفة، على يد الرواد الفرنسيين للمدرسة التقليدية، وخاصة فرنسوا كينيه.

الرواد الفرنسيون للمدرسة التقليدية: الطبيعيون[٢]: يرى الطبيعيون، وعلى

---

(١) Arithmétique politique, p. 268 - 269.

(٢) يطلق اسم الطبيعيين Les Physiocrates على مجموعة من المفكرين يوجد على رأسهم فرنسوا كينيه. انطلق فكرهم من فكرة النظام الطبيعي L'ordre Naturel التي خلفها الفكر الكنسي وسادت القرن الثامن عشر (كما سنرى عند الكلام عن المدرسة التقليدية) وكونوا مدرسة لها اساسها النظري ومذهبها وتوصياتها من ناحية السياسات الواجب اتباعها، واهم افراد هذه المدرسة، بعد فرنسوا كينيه، هم، ماركيز دي ميرابو Le Marquis de Mirabeau (١٧١٥ - ١٧٨٩) - مرسييه دي لاريفيير Mercier de la Rivière (١٧٢٠ - ١٧٩٣) - ديبون دي نيمور Dupont de Nemours (١٧٣٩ - ١٨١٧). انظر شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٢٢٢ وما بعدها.

الاخص ابوهم فرنسوا كينيه François Quesnay. ذلك الطبيب «الذي جعل من الاقتصاد السياسي علما»[1]، ان الثروة تتمثل في «الاموال اللازمة للحياة ولتجدد الانتاج السنوي لهذه الاموال». فالثروة تتمثل في المنتجات: فيما يلزم منها لاعاشة افراد المجتمع وما يلزم منها لضمان استمرار الانتاج في الفترات الانتاجية المقبلة. هذه الثروة تنتج في مجال الانتاج لا مجال التبادل. وهي لا تنتج في نظر فرنسوا كينيه الا في مجال الانتاج المادي، اي الانتاج الذي تتبلور نتيجته في شكل ناتج مادي ملموس. وعليه يستبعد نشاط الخدمات كنشاط منتج للثروة. **في مجال الانتاج المادي تنفرد الزراعة بكونها النشاط الوحيد المنتج**، اذ في الزراعة فقط تمكِّن الطبيعة عمل الانسان من ان ينتج ما يزيد على ما استخدم في الانتاج الزراعي، اي تمكنه من انتاج «ناتج صافي» Produit net يتمثل في الفرق بين الناتج الكلي وما يستخدم في الانتاج الزراعي من ادوات انتاج ومواد اولية ومواد غذائية لاستهلاك العاملين في الزراعة[2]. فالزراعة وحدها هي التي تنتج فائضا. ولكن اية زراعة؟ هنا يفرق فرنسوا كينيه بن الزراعة الصغيرة[3] التي تقوم بها عائلة الفلاح على اساس عمل افراد الاسرة مستخدمة الثيران كقوة جر، والزراعة الكبيرة[4] التي يقوم بها المزارعون[5] على مساحات اكبر يستخدمون فيها رأس المال والعمل الاجير وتحل فيها الخيول محل الثيران في الجر. بمعنى

---

(١) هو مؤسس المدرسة الطبيعية (١٦٩٤ ـ ١٧٧٤)، كان طبيبا بارزا، شغل مكانا استراتيجيا في الحياة الفكرية لباريس وفرساي في منتصف القرن الثامن عشر، انظر بالنسبة لفكره وكتاباته:

P.N.D. François Quensnay et la Physiocratie, Tomes I & II, Paris, 1958.

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction, ch. I & II.

(٢) K. Marx, Misère de la Philosophie, Editions Sociales, Paris, 1961, p. 113.

(٣) La petitte culture.

(٤) La grande culture.

(٥) Farmers; fermiers.

آخر اذا كانت الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج فان فرنسوا كينيه يعني الزراعة التي يتم فيها النشاط على اساس رأسمالي. اي ان الامر يتعلق بالانتاج الزراعي الذي هو من قبيل انتاج المبادلة ذي الطبيعة الرأسمالية.

ومن هنا كان تقديم فرنسوا كينيه **لرأس المال** في النظرية الاقتصادية باعتباره ثروة متراكمة من قبل متمثلة في شكلها المادي في سلع انتاجية يتعين وجودها قبل البدء في عملية الانتاج التي تستخدم في اثنائها. رأس المال هذا يأخذ في نظر كينيه ثلاث صور: تشمل الصورة الاولى الجزء من رأس المال الذي يخصص لاستصلاح الارض الزراعية وتحسينها وشق الترع والمصارف، ويسميه كينيه **بالتسبيقات العقارية**(١). وتشمل الصورة الجزء من رأس المال الذي يتمثل في أدوات الإنتاج المعمرة التي تستخدم في أكثر من فترة إنتاجية واحدة كالمباني والالات، ويسميه كينيه بالتسبيقات الأولية(٢). اما الصورة الثالثة فتغطي الجزء من رأس المال الذي يخصص للحصول على المواد الاولية التي يجري تحويلها في عملية الانتاج وتستخدم كلية في فترة انتاجية واحدة وكذلك المواد الغذائية اللازمة للعاملين في الانتاج. هذا الجزء الاخير من رأس المال هو ما يطلق عليه كينيه «التسبيقات السنوية»(٣).

في هذا الانتاج الزراعي ذي الطبيعة الرأسمالية ينتج اذن الناتج الاجتماعي الذي يتم توزيعه بين طبقات المجتمع توزيعا تحدده نوع روابط الانتاج السائدة. فملاك الاراضي يحصلون بفضل ملكيتهم للارض على الناتج الصافي،

---

(١) Les avances foncières.

(٢) Avances Primitives.

(٣) Avances annuelles.

بينما يحصل العمال على الاجور التي تتحدد، وفقا لفرنسوا كينيه، على أساس حد الكفاف، اي يلزم، كحد ادنى ضروري، لمعيشة العمال Strict nécessaire اي ان مستوى الاجور يتحدد بالحد الادنى اللازم للمعيشة.

ويبلغ تحليل فرنسوا كينيه ذروته في تصوره للعملية الاقتصادية في مجموعها كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج من فترة الى اخرى، وتقديمه لهذه العملية فيما يسمى الجدول الاقتصادي. لنرى ببعض التفصيل ما يمثله هذا الجدول الاقتصادي Le Tableau Economique (١).

ابتداء من **واقع الاقتصاد الفرنسي** في نهاية القرن السابع عشر والنصف الاول من القرن الثامن عشر يقوم فرنسوا كينيه ببناء جدوله الاقتصادي او ما يمكن تسميته بنموذجه لتجدد الانتاج(٢) . بصفة عامة يمكن القول ان هذا الواقع كان يتميز بظهور الاهمية الكيفية لطريقة الانتاج الرأسمالية وهي تشق طريقها في اطار المجتمع الاقطاعي، ذلك المجتمع الذي كانت قواه الاقتصادية قد استنفذت ليس فقط بفعل الازمة في داخل النظام نفسه وانما كذلك بسبب الاعباء الثقيلة للحروب التي كانت تخوضها فرنسا.

في هذه الاونة كان **النشاط الزراعي** هو النشاط السائد. غالبية السكان العاملين يشتغلون بالزراعة ذات النصيب الاكبر في الناتج الاجتماعي. وكانت عائلة الفلاح، التي تستغل مساحة صغيرة من الارض، تمثل الشكل الاجتماعي الغالب للوحدة الانتاجية. الى جانب ذلك كانت المزارع الكبيرة ـ وخاصة في شمال فرنسا ـ تمثل في عام ١٧٥٧ سبع المساحة المنزرعة في فرنسا. في هذه المزارع كان الدور

(١) انظر الباب الاول من مؤلفنا... Les Schémas.

(٢) Reproduction Scheme: Schema: Schéma de reproduction.

الرئيسي لرأس المال والعمل المأجور: الانتاجية اكثر ارتفاعا من الانتاجية في الارض التي تزرعها عائلات الفلاحين، اذ يزيد المزارع الغني الذي يستغل مساحة كبيرة، النفقات التي ترفع الانتاجية (انتاجية العمل الزراعي) وتساعد على زيادة الربح، كتسميد الارض وزيادة القوة الجارة، الى غير ذلك. بالنسبة لكينيه يمثل هذا النوع الاخير من مستغلي الارض «مصدر رخاء الامة وقوتها».

اما **النشاط الصناعي** فكان ما يزال قائما على نشاط الوحدات الحرفية ووحدات الصناعية المنزلية. وكانت صناعة المنسوجات هي اهم الصناعات. والصناعة في مجموعها كانت ما تزال تابعة للتجارة، وخاصة التجارة الخارجية، ومن هنا كان التركيز التجاري للصناعة في المناطق المحيطة بالموانى الكبرى. هذه المراكز كانت نواة تطور الصناعة الرأسمالية. ولكن الحرفيين بانتاجيتهم المنخفضة كانوا ما زالوا يسيطرون على المسرح الصناعي، ومن ثم لم يكن هؤلاء بالنسبة لكينيه اكثر من جزء من «الطبقة العقيم».

اما **التجارة** فكانت ابرز مجالات المبادرة الرأسمالية، سواء في ذلك التجارة الداخلية التي كانت تقوم على تجارة الحبوب، او التجارة الخارجية التي شهدت دفعات قوية على الاخص في التجارة البحرية. وبفضل هذه التجارة تتراكم الثروة في الموانى والمدن التجارية. الطبقة البرجوازية تستخدم جزءً من هذه الثروة في شراء الارض مظهر العلو الاجتماعي في مجتمع ما زالت تسوده قيم المجتمع الاقطاعي. ويخصص الجزء الاخر من هذه الثروة لتمويل الصناعة الوليدة.

ورغم تطور طريقة الانتاج الرأسمالية في هذه النشاطات المختلفة ظلت الزراعة المركز الانتاجي الاكثر اهمية: فهي لا تغذى فقط الغالبية العظمى من

السكان من فلاحين وارستقراطيين، وانما تمد الصناعة بالقوة العاملة وبالمواد الاولية وترتكز عليها تجارة الحبوب اكثر الفروع نشاطا في التجارة الداخلية والخارجية. **من هنا اكتسبت الزراعة مكان الصدارة في تحليل كينيه.**

هذه الصورة لتطور طريقة الانتاج الرأسمالي لم تكن كاملة الوضوح اذ كان يشوبها ظلال الانظمة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الاقطاعي التي كانت لا تزال سائدة. عن طريق الضرائب الملكية وضرائب سادة الاقطاع وغيرها من الاستقطاعات كان الجزء الغالب من الناتج الزراعي يذهب الى الطبقات المسيطرة اقتصاديا وسياسيا: كبار الملاك يمثلون اهم فئة اجتماعية، اذ لم يكن بيدهم الجزء الاكبر من الارض والوظائف المدنية والحربية والدينية فحسب وانما كانوا يسيطرون كذلك على رأس المال المصرفي تقريبا في وقت كانت فيه الثروة المنقولة لا تزال تابعة للثروة العقارية. ففي الوقت الذي كان يعاني فيه المزارعون من حالة مديونية دائمة ويحصل فيه العمال (الزراعيون والمشتغلون في نواحي النشاط الاخرى) على ما يكفي بالكاد لابقائهم على قيد الحياة، ظهرت طبقة ملاك الاراضي (والفئات الاجتماعية التي تتبعها) كمركز للقرارات المالية والسياسية يسيطر على كل نشاط اقتصادي. من هنا جاء الدور الاستراتيجي الذي تلعبه هذه الطبقة في تحليل فرنسوا كينيه.

في هذا الاطار **يقوم فرنسوا كينيه ببناء جدوله الاقتصادي في صورة نموذج لعملية اقتصادية تجدد انتاج نفسها من فترة لاخرى (من سنة الى سنة) على افتراض ان مستوى النشاط الاقتصادي لا يتغير عبر الزمن، فالامر يتعلق بما يسمى بتجدد الانتاج البسيط.** تحليل الجدول الاقتصادي الذي يمثل نقطة البدء في فهم طبيعة واداء العملية الاقتصادية كعملية للانتاج ولتجدد

الانتاج عبر الزمن يمثل ركيزة اساسية في فهم كيفية اداء الاقتصاد الرأسمالي، الامر الذي يدفعنا الى تأجيل دراسته الى القسم الثاني الخاص بالاقتصاد السياسي والرأسمالية.

من كل هذا يبين ان **موضوع البحث الاقتصادي** عند فرنسوا كينيه يتعلق بمجموعة الظواهر المكونة للكل العضوي المتمثل في العملية الانتاجية منظورا اليها كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج، المكونة للنظام الاقتصادي. هذا النظام الاقتصادي يكوّن - في نظر كينيه الذي شارك فلاسفة العصر فكرتهم عن النظام الطبيعي - نظاما من الوقائع الخاضعة لقوانين فيزيقية مستمدة من طبيعة الاشياء. **الظواهر الاقتصادية تحكمها اذن قوانين موضوعية، قوانين مادية هي من طبيعة هذه الظواهر. وهي قوانين ابدية خالدة.**

الكشف عن هذه القوانين، وهو ما يمكن اذا استخدمنا نور العقل par les lumières de la raison، يعطينا نظاما من القوانين النظرية، اي علما. **ولكن اي منهج ينصحنا كينيه** باستخدامه لاستخلاص هذه القوانين؟ منهجه هو المنهج التجريبي. فهو يقوم بتحليل الظواهر المشاهدة بقصد التعرف على القوانين الموضوعية التي تحكم هذه الظواهر والتي هي مستقلة عن ارادة الانسان. نقطة البدء هي الواقع في كله الشامل. ويتم التحليل عن طريق التجريد مما لا يعد من جوهر الظاهرة محل الدراسة. ولكي يتم ذلك لا بد من اتباع قواعد يتعين الا نحيد عنها: «أولا، الا نفترض اطلاقا ما لا تعلنه التجربة، ثانيا، الا نحاول التوصل الى الحقائق التي تكشفها لنا التجربة باستخدام منطق تسلسل الاثار، (اي بمجرد الاستنباط، م.د.)».

على هذا النحو يتبلور **فكر الرواد الذي يتمثل جوهره في**: طرح مشكلة

القيمة كالمشكلة المحورية بواسطة ويليام بتي، فكرة بواجلبير(1) الاساسية المتعلقة بالاعتماد المتبادل بين النشاطات الاقتصادية للمجتمع، الافكار النافذة **لكانتيون**(2) الخاصة بالمبادئ العامة التي تحكم العملية الاقتصادية، ثم تحليل كينيه الخاص بعملية الانتاج الاجتماعي كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج(3).

هذا الفكر يعكس تركيزا ينتقل تدريجيا الى مجال الانتاج للبحث عن موضوع العلم الجديد، البحث عنه في الظواهر المكونة للعملية الانتاجية، منظورا

---

(1) P. de Boisguillebert ، اقتصاد فرنسي عاش بين ١٦٤٦ - ١٧١٤. بدأ في كتاباته بدراسة الاحوال الاقتصادية في فرنسا، ثم كتب كتابا عن طبيعة الثروة والنقود

Dissertation sur la Nature des richesses, de l'argent et des tributs

انظر تقديما حسنا لفكرة الاعتماد المتبادل بين مختلف اجزاء العملية الاقتصادية عند بواجلبير، الباب الاول من كتاب:

J. Nagles, la Reproduction de capital social selon Karl Marx, Boisguillebert, Quesnay, Leontiev, Université Libre de Bruxelles, 1970.

وقد جمعت كل كتاباته وكذلك عدد من المقالات عن هذه الكتابات في جزئين اصدرهما المعهد القومي للدراسات السكانية بباريس:

P. Boisguillebert, 2 tomes, I.N.E.D. Paris, 1966.

(2) R. Cantillon (١٦٨٠ - ١٧٣٤) من اصل اسباني، ايرلندي المولد، فرنسي باقامته ومعيشته في المجتمع الفرنسي في مؤلفه: Essai sur la nature du commerce en général. الذي ظهر في عام ١٧٥٥ بعد وفاته، نجد اول تصوير للعملية الاقتصادية ككل. وهو يناقش في هذا الكتاب مشكلات الثروة، القيمة والاثمان، النقود والفائدة. كما يقدم نظرية في التوزيع مفرقا بين دخول متيقنة (كالريع والاجور) ودخول غير متيقنة، كدخول المنظمين (وهو اول من استخدم اصطلاح «المنظم» L'entrepreneur. وكتاب كانتيون هذا خير تجسيم للطريقة الاستقرائية في البحث الاقتصادي. انظر طبعة I.N.E.D. باريس ١٩٥٢.

(3) يضاف الى ذلك المناقشات الخلافية المتعلقة بالنقود والفائدة (وهي مناقشات تثور ابتداء من ثورة الاثمان التي بدأت في القرن الخامس عشر واستمرت حتى القرن السابع عشر) وكذلك دفاع د. نورث عن حرية التجارة الخارجية.

اليها كعملية للانتاج وتجدد النتاج، ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان، قوانين يعتبرونها خالدة وابدية. هذه الظواهر تتعلق بانتاج المبادلة، والمبادلة الرأسمالية. واستخداما لمنهج تجريبي تطرح مشكلة الثروة وتطرح مشكلة القيمة. البعض يخلط بينهما. والبعض يطرح على نفسه مشكلة الثروة ثم يجد نفسه مواجها بمشكلة القيمة التي ما يلبث ان يضعها وضعها السليم ويحاول معالجتها. في هذا المجال يذهب بتي وابتاعه ابعد من فرنسوا كينيه واتباعه، اذ يعترفون للعمل على اطلاقه، وليس للعمل الزراعي فقط، بصفته كخالق للقيمة، ولكنهم لا يتوصلون الى المقياس المشترك الحقيقي للقيمة، اذ ما زال هذا المقياس يتردد بين العمل والطبيعة. الفكر هنا يعكس واقع الفترة التي يعيشها الرواد، حيث طريقة الانتاج الرأسمالية بقيامها على الانتاج الصناعي ما زالت تشق طريقها في ظلال انظمة الاقطاع بقيامه على الانتاج الزراعي.

ابتداء من هذه الافكار، واستخداما للجهاز الفكري لفلاسفة القرن الثامن عشر Les Philosophes (وخاصة فكرة النظام الطبيعي) وبالاستفادة من التطورات المنهجية في البحث العلمي بصفة عامة. يتحقق البناء الكلاسيكي (التقليدي) بفضل جهود آدم سميث ودافيد ريكاردو(١). ومع هذا البناء الكلاسيكي يولد علم الاقتصاد السياسي.

---

(١) Adam Smith (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠)، فيلسوف واقتصادي اسكتلندي الاصل، عمل استاذا للمنطق والاقتصاد السياسي بجامعة جلاسجو وشغل مناصب اخرى في حياته. هو اول الكلاسيك الانجليز. نشر في ١٧٧٦ مؤلفه الرئيسي بعنوان «بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم». An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.

اما دافيد ريكاردو David Ricardo فكان رجل اعمال وسياسي وعضو مجلس العموم في انجلترا. وقد بدأ في بناء نظرياته من نقد افكار أدم سميث. وقد نشر في عام ١٨١٧ مؤلفه الرئيسي بعنوان «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب». Principles of Political Economy and Taxation.

هذا ويضيف البعض عند الكلام عن الكلاسيك اسماء اخرى مثل روبيرت مالتس T.R. Malthus (١٧٧٧ ـ =

٢ ـ المدرسة التقليدية(١):

لكي يتسنى لنا فهم ما حققه الكلاسيك بالنسبة لميلاد علم الاقتصاد السياسي يتعين علينا فهم الوسط التاريخي الذي نشأ فيه الفكر التقليدي،

= ١٨٤٣) الذي يسند اليه «مبدأ السكان»، وجان باتست ساي J. Baptiste Say (١٧٦٧ ـ ١٨٣٢) الذي اشاع افكار ادم سميث على القارة الاوروبية. كما يوجد كذلك جون ستيورات ميل John Sturat Mill (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣)، الذي لم يسهم الا بقدر محدود في بناء النظرية الكلاسيكية وان كان يعد من اكبر مفكري القرن التاسع عشر. فكتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» لا يعدو ان يمثل خير تجميع لافكار المدرسة التقليدية. وعليه يمكن القول ان جوهر البناء النظري التقليدي يتحقق على يد ادم سميث ودافيد ريكاردو.

(١) نقصد بالمدرسة التقليدية مجموعة المفكرين اصحاب ذلك الجسم من النظرية الاقتصادية الناتج عن محاولات دراسة العلاقات الحقيقية للانتاج الراسمالي، والذي تبلور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. هذا الجسم النظري يجد خير ممثليه في ادم سميث ودافيد ريكاردو في عملهما الفكري الخلاق. على هذا النحو لا نعني بالفكر التقليدي المعني الذي يعطيه له كينز في كتابه «النظرية العامة في العمالة».

The General Theory of Employment, Interest & Money, London, 1954, p.3.

والذي يكاد يجعله مغطيا لكل فكر سابق عليه (اي على كينز). استخدام الاصطلاح بالمعنى الذي اعطاه له كينز غير سليم لا في مجال نظرية العمالة والدورات الاقتصادية ولا في مجال النظرية الاقتصادية بصفة عامة:

اولا: لان موقف الفكر الاقتصادي السابق على كينز من التقلبات الاقتصادية ومستوى العمالة ليس واحدا، فاذا كان من رأي المدرسة التقليدية ان الاقتصاد الرأسمالي يتطور على نحو متوازن وانه يعمل ـ في غياب القوى التي تحول دون تحقيق المنافسة – عند مستوى التشغيل الكامل لقوى الانتاج البشرية وغير البشرية التي تحت تصرف الجماعة فان ماركس درس (كما فعل سيسموندي من قبله) الازمة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي ولاحظ اختلاف طبيعتها عن الازمات السابقة عليه، كما ادرك ان من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي ان ينمو من خلال الازمات، اذ يمثل تطوره غير المتوازن عبر الزمن قانونا من قوانين التطور الرأسمالي. كما سنرى فيما بعد. انظر في ذلك تحليله في كتابه رأس المال، وكذلك:

H. Bartoli, Les théories marxistes, in, Fluctuations économiques. Editions Montchretien, tome II, 1954, p. 261 - 316.

ثانيا: انه يتعين التفرقة بين تحليل المدرسة التقليدية الذي يقوم على نظرية موضوعية في القيمة (نظرية العمل في القيمة)، وهو تحليل عنى بسير العملية الاقتصادية في مجموعها وبالعلاقات بين اجزائها المختلفة وتحليل المدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية) الذي يقوم على نظرية «ذاتية» تحاول ان تفسر ظاهرة ثمن السوق (نظرية المنفعة). وهو تحليل يغلب عليه طابع التحليل الوحدي الذي يعني بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (مستهلك او منظم) على افتراض انعزالها عن بقية الاقتصاد. من الطبيعي الا تحظى الدورات الاقتصادية ـ وهي ظاهرة تخص سير العملية الاقتصادية باكملها ـ الا بعناية قليلة من مفكري المدرسة النيوكلاسيكية، وذلك على النحو الذي سنراه فيما بعد.

سواء من حيث الواقع او من حيث الفكر الاجتماعي بصفة عامة.

فمن وجهة نظر **الوقائع الاقتصادية** رأينا ان الامر يتعلق بمرحلة الرأسمالية الصناعية، مرحلة التوسع الصناعي وانعكاساته في الزراعة. في هذه المرحلة يصل التوسع الى تحول كيفي ينعكس في الثورة الصناعية التي تحقق تصنيع الاقتصاد القومي، اي بناء الاساس الصناعي (الذي يتمثل في الصناعات الانتاجية الاساسية) ليس فقط للقطاع الصناعي وانما للاقتصاد القومي بأكمله. الامر هنا يتعلق بما يسمى «النمط التقليدي في التصنيع»(١)، اذ تم بناء هذا الاساس الصناعي خلال فترة طويلة اتجه الاغلب من الجهد في بدايتها الى بناء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية التي خلق وجودها طلبا على منتجات الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية، على نحو حقق للاقتصاد القومي تدريجيا وجود النوعين من الصناعات وكفل في النهاية للصناعات الانتاجية الوزن الاكبر في البناء الصناعي.

اما من ناحية **الفكر الاجتماعي** بصفة عامة، فيمكن القول ان الموقف كان يتميز، في مرحلة تكوين البناء النظري للمدرسة التقليدية، بالخصائص الاتية:

١ ـ انتصار النظرة العلمية للامور وحلولها محل النظرة الدينية حلولا تم تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

٢ ـ كان الموقف يتميز في هذه الفترة بسيادة المناخ الفكري الذي تكونت فيه العلوم الاجتماعية وخاصة النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية.

٣ ـ يتميز الموقف كذلك بتحطيم الاساس الفكري والاخلاقي لصورة

---

(١) The classical pattern of industrialisation.

المجتمع القديم. لكي يتم هذا التحطيم استخدمت وسائل عدة:

(أ) النقد الفلسفي (وخاصة من جانب هيوم Hume، ١٧١١ ـ ١٧٧٦، بايل Bayle، (١٦٤٧ ـ ١٧٠٦) الذي تطور ابتداء من النظرة المادية للكون على نحو جعل من المادية اساس فلسفة الكون والفلسفة الاجتماعية. ففيما يخص العلاقة بين المادة والفكر تسود النظرة المادية خلال القرن الثامن عشر، وعلى الاخص في فرنسا بفضل تعاليم اصحاب الموسوعة Les Encyclopédistes ديدرو Diderot، المبير Alembert، هولباك Hobllbact وهلفتيس Helvétius (وقد نتجت هذه النظرة عن تلاقي التيار المادي في فكر ديكارت Descartes (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠)، وهو تيار طوره لامتري La Mettrie (١٧٠٩ ـ ١٧٥١)، مع التيار المادي الانجليزي الذي تطور على يد فرنسيس بيكون F. Bacon (١٥٦١ ـ ١٦٢٦) وجون لوك. وفقا لهذه النظرة لا توجد الفكرة الا نتيجة للوجود السابق للمادة. ومن ثم يكون للمعرفة اساس مادي. وهي معرفة لا يمكن استخلاصها الا استخداما للمنهج التجريبي[١].

(ب) فكرة النظام الطبيعي l'ordre naturel التي خلفها الفكر المدرسي واحتفظ بها فلاسفة القرن الثامن عشر. وطبقا لهذه الفكرة تحدد الطبيعة نظاما كونيا (شاملا) خالدا من صنع الذات العلية. في داخل هذا النظام يتم التفاعل بين العالم الفيزيقي والعالم المعنوي بفضل التدخل السماوي. لهذا النظام الطبيعي قوانين موضوعية (يقابلها

(١) Cf. A. Wolf, A Philosophic and Scientific Retrospect, op. cit., p. 26 - 34.

قوانين وضعية) يمكن لنور العقل اكتشافها(١).

٤ ـ يتميز الموقف اخيرا بقيام الفردية(٢) كفلسفة تهتم بالفرد (بالانسان)، وانما ليس بالفرد بصفة عامة، وانما بالفرد الذي ينتمي الى طائفة معينة من الافراد، الفرد الناجح. كانت صورة هذا الفرد الناجح تتمثل في هذه الاونة في رجل الاعما، في الرأسمالي. ثم تحل الفردية بعد ذلك الطبيعة الانسانية وتجد جذورها في الانانية والمصلحة الشخصية. الامر هنا يتعلق بالمظهر النفعي(٣) للفلسفة الفردية واخيرا تقول الفلسفة الفردية بالانسجام بين الفرد (كما تتصوره) وبين المجتمع(٤).

في هذا الوسط التاريخي يدخل التقليديون النظام على حالة البحث الاقتصادي:

فبالنسبة لهم يتعلق موضوع العلم الجديد(٥) بالعملية الاقتصادية: الظواهر الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي. هذا التوزيع تحدده شروط

---

(١) Cf. M. de Wulf, op. cit., M. Dowidar, op. cit., p. 31 - 32.

(٢) Individualism; Individualisme.

(٣) Utilititarian; Utilitarianiste.

(٤) Cf. J.S. Mill, Utilitarianism, Liberty, and Representative Government. Everyman' Liberary, London, 1944 - B. Russel, op. cit., ch. XXVI, p. 740 & sqq.

(٥) تحديد موضوع العلم الجديد عند الكلاسيك انما نستخلصه من كتاباتهم في مجموعها دون ان نقتصر على ما يعلنه الكتاب صراحة بالنسبة لموضوع العلم. فدافيد ريكاردو يقول لنا في مقدمة كتابه «المشكلة الرئيسية للاقتصاد السياسي هي مشكلة تحديد القوانين التي تنظم توزيع الناتج بين الطبقات الثلاثة التي يتكون منها المجتمع: طبقة العمال، وطبقة الرأسماليين وطبقة ملاك الاراضي.. الذين يحصلون على الاجور والربح وريع الاراضي» ص ١ من كتاب الاقتصاد السياسي والضرائب Evderyman's Liberary, London, 1957. ولكنه لا يتوصل الى هذه القوانين التي تحكم توزيع الناتج الاجتماعي الا على اساس دراسة للانتاج حيث يبدأ بالقيمة ومنها الى الريع والاجور، لينتقل في مرحلة تالية الى النقود والتجارة الخارجية وتراكم رأس المال.

الانتاج. في مجال الانتاج يتعين البحث عن مصدر ثروة الامة، وهي ثروة يتعين زيادتها، كما يتعين البحث عن مصدر ومقياس القيمة ابتداء من العمل. ومن ثم كانت دراسة دور العمل وتقسيم العمل واثر هذا الاخير على انتاجية العمل، ورأس المال والارض. من القيمة تدرس ظاهرة الاثمان، ثم يدرس توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع بما تحصل عليه من دخول نقدية (الربح والفائدة، الاجور، الريع). ثم تدرس الظاهرة النقدية، وظاهرة التبادل مع الخارج وما تتضمنه من تقسيم دولي للعمل. كما يكون تطور العملية الاقتصادية في مجموعها، وهو تطور يجد محوره في تراكم رأس المال، محلا للدراسة.

هذه الظواهر الاقتصادية التي يدرسها التقليديون **تحكمها**، في نظرهم، **قوانين موضوعية**. وهم يتأثرون في ذلك بالفكرتين اللتين ميزتا كل الفكر الاجتماعي للقرن الثامن عشر: فكرة النظام الطبيعي والنظرة المادية للكون. فالظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين موضوعية، حقيقية، مادية، هي من طبيعة هذه الظواهر. ولكن التقليديون، تحت تأثير نفس الفكرتين، يعتبرون هذه القوانين خالدة لا تتغير. وذلك لان النظام الطبيعي نظام مطلق وشامل وابدي (ومن ثم تكتسب قوانينه نفس صفاته)، هذا من ناحية. ومن ناحية اخرى لان الامر يتعلق بمادية ميكانيكية، اذ لا تؤدي الحركة وفقا لهذه النظرة الى تغييرات كيفية: فكل حركة تعود بنا، في نهاية الامر، الى نفس مستوى نقطة البدء. عليه تكوِّن الظواهر الاقتصادية في نظر التقليديين نظاما اقتصاديا ابديا(١).

---

(١) تحت تأثير التفوق الساحق لطريقة الانتاج الرأسمالية (بالنسبة لطرق الانتاج السابقة عليها) رأى التقليديون في هذه الطريقة نظاما ابديا وخالدا. وقد بهرتهم انجازاتها السريعة الى حد لم يمكنهم من رؤية جوانبها السلبية رغم ان هذه كانت قد بدأت تكشف عن نفسها فعلا وعلى الاخص في صورة الازمة الاقتصادية.

يضاف الى ذلك ان **هذه الظواهر ترد، تحت تاثير الفلسفة الفردية،** الى افراد اقتصاديين من نوع «الرجل الاقتصادي homo oeconomicus. هذا الرجل الاقتصادي يعبر في نظرهم عن الطبيعة الانسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادي. وهو يتصف بسعيه لتحقيق مصلحته الخاصة، لتحقيق اقصى استمتاع بأقل الم[1]. وهو في سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي يمكن ان يتحصل عليها والجهد الذي يبذله في سبيلها. وقيامه بهذا الحساب الرشيد يستلزم معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة دقيقة.

تلك هي نظرة التقليديين للظواهر الاقتصادية من حيث حدودها وطبيعتها. وهم يقومون بدراسة هذه الظواهر في الاطار التحليلي:

- **المجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقا لوظائفها الاقتصادية:** الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الانتاج، الطبقة الارستقراطية المتملكة للارض، والطبقة العاملة التي تعطي العمل. هذه الطبقات الاجتماعية مرتبطة احداها بالاخرى في عملية الانتاج، **هنا نجدنا بصدد نقطة بدء في غاية الاهمية في تحليل الكلاسيك، لانهم يفترضون بوعي او بلا وعي، ان الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الافراد في عملية الانتاج انما تمثل العامل الرئيسي المحدد للعلاقات القيمية** (الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج) **التي يتوقف عليها نمط وحركة النظام في مجموعه.**

(١) هذا القول يمكن اسناده الى آدم سميث وليس الى ريكاردو. بالنسبة لهذا الاخير يقول شومبيتر «يعتبر ريكاردو عادة من معتنقي مبدأ النفعية. والواقع انه ليس كذلك. لا لانه كان ذي فلسفة اخرى، ولكن لانه لم يكن ذي فلسفة على الاطلاق» تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٤٧١.

- **لمجتمع يرتكز فيه النشاط الاقتصادي على المبادلة** (نشاط موجه للسوق) التي تقوم بين افراد من نوع «الرجل الاقتصادي». **هؤلاء الافراد** يحققون، وهم يسعون وراء مصالحهم الشخصية التي تمثل محرك النشاط الاقتصادي، مصلحة المجتمع من خلال ما يسميه آدم سميث «باليد الخفية»، التي هي في الواقع القوى التلقائية للسوق. في هذا الصدد يتعين ان يستثني ريكاردو الذي يقوم تحليله على التناقض، لا التجانس، بين الطبقات الاجتماعية.

- لمجتمع تسود فيه **المنافسة**، ليس فقط في داخل البلد الواحد وانما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولي. في هذا المجتمع **لا تقوم الدولة الا بدور الدولة الحارسة** التي تقتصر وظيفتها على الحفاظ على النظام العام (من خلال حماية الملكية الفردية ضد كل عدوان داخلي او خارجي[١]) دون التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع الا في المجالات التي يحجم عنها رأس المال الفردي.

ذلك هو تصور التقليديين لموضوع العلم الجديد، وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصادية. في تحليلهم لهذه الظواهر يهدف التقليديون الى الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكمها. وعليه يكون **هدفهم علمي، موضوعي**. وفي هذا التحليل يركز **التقليديون على المظهر الكمي** للظواهر مستخدمين بصفة عامة **طريقة التجريد ذات الطبيعة الاستقرائية - الاستنتاجية**. في اطار هذا القول العام تحسن التفرقة بين آدم سميث ودافيد ريكاردو.

---

(١) Cf. a. Smith, Wealth of Nations, Ward Lock & Co. London, 1883, p. 561 - 564.

طريقة سميث في التحليل هي طريقة اسحاق نيوتن: التوصل الى حقائق بسيطة عن طريق التعميم الذي يؤدي به الى الفكرة المركبة The synthesis, la synthèse. بعد ذلك يتوجه الى الاحداث الحقيقية للتاريخ في فترات مختلفة ويضع في مقابلها ما توصل اليه من افكار ليستخلص من هذه الاحداث البرهان بطريقة مباشرة او غير مباشرة، باختصار، سميث يستخدم الطريقة الاستقرائية.

اما **ريكاردو**، فهو «رجل المنطق والمفكر النظري الذي يجرد من كل العوامل الثانوية التي تنحرف بالذهن عما هو جوهري في الظاهرة، وذلك بقصد التوصل الى الافكار الرئيسية»[١] مستخدما اساسا **الاستنباط كطريقة للاستخلاص المنطقي**. فهو يبدأ من فروض تطابق في نظره الحالة الاقتصادية في وقته، ومن هذه الفروض يقوم باستنباط الافكار التي تمثل المعرفة الخاصة بالظواهر التي يدرسها.

بفضل هذا المنهج واستخدام هذه الطريقة في التحليل يتوصل التقليديون، في دراستهم للظواهر التي يتعلق بها موضوع العلم الجديد، الى بناء مجموعة من النظريات تمثل الجسم النظري لهذا العلم:

- فهناك اولا نظرية للانتاج ترتكز على **نظرية العمل في القيمة**[٢]. جوهر هذه النظرية ان المنفعة شرط القيمة، اذ لكي تكون للسلعة قيمة لا بد ان تكون نافعة اجتماعيا، اي صالحة لاشباع حاجة ما. ولكن القيمة تستمد مصدرها

---

(١) H. Bartoli, Histoire de la Pensée, op. cit., p. 221 .

(٢) The labour theory of value; la théorie de la valeur travail.

من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها[١]. وذلك على تفصيل كبير فيها يتعلق بفكر كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الاثمان. ليس هذا بطبيعة الحال مجال التعرض لنظرية القيمة عند الكلاسيك. وانما نكتفي بأن نقول، من وجهة نظر موضوع علم الاقتصاد السياسي، انهم اقتصروا على المظهر الكمي لظاهرة القيمة وان نظريتهم في القيمة هي الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظري للمدرسة التقليدية.

- فعلى اساس القيمة تقوم نظريتهم في **توزيع الدخل القومي**[٢] بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة، وهي نظرية تحتوي نظرية في الربح والفائدة[٣] يرتبط بها نظرية رأس المال[٤] ونظرية في الاجور[٥] ونظرية في الريع[٦].

- وابتداء من القيمة توجد **نظريتهم النقدية**[٧] تبحث في طبيعة النقود ووظائفها وقيمتها واثرها في التداول.

---

(١) يهتم ادم سميث كثيرا بدراسة تقسيم العمل وعلى الاخص ما يسمي بالتقسيم الفني للعمل، اي تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالي. وقد رأينا كيف ان ويليام بتي درس الظاهرة من قبل سميث ويخبرنا البعض (انظر جلال امين، مبادئ التحليل الاقتصادي، القاهرة، ١٩٦٧، ص١٩٣) ان ابن خلدون قد سبق ادم سميث في دراسته لظاهرة تقسيم العمل. ولكن هذا القول تعوزه الدقة. اذ الواقع ان كل منهما درس مظهرا مختلفا لتقسيم العمل. فقد رأينا ان ابن خلدون يدرس في القرن الرابع عشر التقسيم المهني (او الحرفي) للعمل، بينما يهتم ادم سميث، مقتفيا في ذلك اثر ويليام بتي، بظاهرة تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية الرأسمالية، وهي ظاهرة تصبح سائدة ابتداء من القرن الثامن عشر.

(٢) The theory of income distribution; théorie de la répartition.

(٣) Theory of profit and interest; théorie de profit et d'intérêt.

(٤) Theory of capital; théorie de capital.

(٥) Theory of wages; théorie des salaires.

(٦) Theory of rent; théorie de la rente.

(٧) Monetary theory; théorie monétaire.

- وابتداء من القيمة يبنون **نظريتهم في التجارة الخارجية**[١] (التي تقوم على التقسيم الدولي للعمل)، في اسباب قيامها، في مزاياها، وفي كيفية توزيع مزاياها بين الدول المتبادلة، ومن ثم اثر التجارة الخارجية على الأداء الداخلي للاقتصاد الوطني.

- وعلي اساس القيمة تقوم اخيرا **نظريتهم في التطور الاقتصادي**[٢] التي سنعرض خطها العام في القسم الثاني عند دراستنا للنظرية الاقتصادية للعملية الاقتصادية الرأسمالية.

* * *

تلك هي النظريات التي تتعلق بالظواهر الاقتصادية، وتتضمن بالنسبة للكلاسيك القوانين الاقتصادية للاقتصاد السياسي. ولكن، اذا ما كان تصورهم لموضوع العلم على النحو الذي رأيناه، اي متعلقا بظواهر خالدة ابدية، يكون من الطبيعي ان تكتسب قوانين الاقتصاد السياسي، القوانين النظرية، صفة الابدية في نظر الكلاسيك. اي انهم يعتبرون هذه القوانين صالحة لكل زمان ومكان.

على هذا النحو تتحدد بفضل الجهود الفكرية للتقليديين، معالم الاقتصاد السياسي. ويمثل ما حققه هؤلاء الكتاب فيما يتعلق بتحديد موضوعه وبلورة منهجه كسبا كبيرا للعلم الذي نعنى بدراسته، اذ هو يعني مولده. ولكن تصور التقليديين لموضوع الاقتصاد السياسي يغفل الحركة التاريخية للظواهر الاقتصادية، حركتها من خلال التناقضات، التناقضات التي تعكس الفكر الاقتصادي اللاحق على التقليديين. اذا ما يلبث فكرهم ان يصبح محلا لدراسات ناقدة وخلافية. الامر الذي يعلن عن تطور علم الاقتصاد السياسي.

(١) Theory of foreign or international trade; théorie de commerce extérieur (ou international)

(٢) Theory of economic development; théorie de developpement économique

الفصل الثالث

تطور علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول الى الاشتراكية

سنحاول في هذا الفصل تتبع الخطوط العامة لتطور الاقتصاد السياسي في الفترة التي تغطي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا. ولكي يتم لنا ذلك سنرى:

- اولا: الاقتصاد السياسي بعد التقليديين، في الفترة التي تغطي النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات من القرن العشرين السابقة على الحرب العالمية الاولى.

- ثانيا: الاقتصاد السياسي وتعميق الازمة في الاقتصاد الرأسمالي، خاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين.

وثالثا: الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا.

أولاً: الاقتصاد السياسي بعد التقليديين:

أدى تطور القوي الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالي ونفيه، اي الطبقة العاملة، في وجودها الى جانب الطبقة الرأسمالية المسيطرة، الى

تحطيم وحدة البناء النظري الكلاسيكي، واثار في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تيارين اساسيين من الفكر الاقتصادي:

- التيار الاول، وان كان يبدأ من البناء النظري للتقليديين يعطينا بناءً نظريا يختلف كيفيا عن بنائهم. هذا التيار يمثل في ذات الوقت استمرار وتعديا للفكر التقليدي، الامر الذي يطور علم الاقتصاد السياسي بعد مولده. ذلك هو تيار الاقتصاد السياسي الناتج عن تحليل كارل ماركس.

- اما التيار الثاني: فيمثل عودة الى التداول كمركز للاهتمام تاركا العملية الاقتصادية (بهيكلها وطريقة ادائها) ومنشغلا اساسا بسلوك الوحدات الاقتصادية ابتداء من الحاجات. وهو وان كان يبدأ من بعض الافكار التي توجد على هامش البناء النظري للتقليديين ما يلبث ان ينسلخ عنه مبتعدا بذلك عن العلم. ذلك هو تيار فكر المدرسة الحدية المسماة بالمدرسة النيوكلاسيكية(١) (او المدرسة الحديثة).

١ - الاقتصاد السياسي عند كارل ماركس(٢):

يبدأ ماركس تحليله الاقتصاد **بنقد موضوع ومنهج الاقتصاد السياسي**

---

(١) Marginalist School, Neo-Classical schol; l'école marginaliste, l'école néo-classique.

(٢) سنقتصر هنا على الفكر الاقتصادي لكارل ماركس نفسه دون التعرض للفكر الماركسي بصفة عامة. هذا الاخير يحتوي، بالاضافة الى فكر ماركس نفسه، الانتاج الفكري للمفكرين الماركسيين في كافة المجتمعات منذ بدأت افكار كارل ماركس تمثل، من الناحية المنهجية، نظرة معينة للانسان ولوضعه في الكون وقدراته على احداث التغييرات الاجتماعية. وكارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) فيلسوف، واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤسس الحركة العمالية الدولية. كما ساهم في النشاط السياسي للطبقات العاملة الاوروبية. ويغطي التحليل النظري لماركس العديد من فروع المعرفة العلمية. ويكفي ان نحيل القارئ هنا الى كتابات ماركس، انظر في تجميعها:
M. Rubel, Bibliographie des oeuvres de Karl Marx, marcel Rivère & Cie, Paris,=

الكلاسيكي ثم يقدم لهما بديلا يمكنه من تقديم بناء نظري يتعلق بالاقتصاد الرأسمالي وقوانين حركته.

فيثير ماركس اولا التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي

=1956 - Oeuvres de Karl Marx, Bibliothèque de la Pléiade, 2 tomes, paris, 1963.

كذلك نحيل القارئ الى بعض المؤلفات التي تهدف الى تقديم البناء النظري لماركس بصفة عامة.

F. Mehring, Karl Marx, The Story of his Life, Allen & Unwin, London 1951 - S, Hook, From Hegel to Marx; Studies in the intellectual development of K. Marx, Humanities Press, New York, 1958 - H. Bartoli, La doctrine économique et sociale de Karl Marx, Seuil, Paris, 1950 - a. Cornu, Karl Marx et Freidrich Engels, P.U.F, 4 tomes, 1955, 1958, 1961 et 1970 - T.B. Bottomore & M. Rubel (eds), Karl Marx, Essai de biographie intellectuelle, Marcel Rivère et Cie, Paris, 1957 - Unesco, Marx and Contemporary Scientific Thought, Mouton, the Hague, 1969.

وفيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية لماركس انظر اولا مؤلفاته وعلى الاخص:

Introduction to the Critique of Political Economy - Capital, 3 volumes - Fondaments de la critique de l'économie politique, 2 tomes - Theories of surplus value (3 volumes).

وكذلك المؤلفات التالية:

M. Dobb. Political Economy & Capitalism, Routledge & K. Paul, London, 1937 - P. Sweezy, the Theory of Capitalist Development, Monthly Review Press, New York, 1956 - J. Robinson, An Essay on Marxian Economics, Macmillan, London, 1912 - J. Schumpeter, History of Economic Analysis - R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrence & Wishart, London, 1956 - D. Horowitz (ed). Marx and Modern Economics; Mac Gibban & Kee, London, 1970 - I. Althusser et autres, Lire le Capital, Maspéro, paris, 1965 - R. Guithéneuf, le Problème de la théorie Maxiste de la valeur, A. Colin, paris, 1952 - P. Villar, Marx et Marxisme, in, Dictonnaire des Sciences Economiques, J. Romeuf (ed). P.U.F, tome 2, 1958, p. 712 - 727 - O. Lange, Economie Politique, P.U.F, 1962 - E. Mandel. Traité d'économie Marxiste, 2 tomes, Julliard, Paris, 1962.

وقد استعنا في كتابه هذا الجزء بطبعة موسكو لكتاب «راس المال» الاجزاء الثلاثة في ١٩٥٩، ١٩٥٧، ١٩٥٩.

التقليدي، من حيث طبيعته وحدوده. **وهو ينقد فكر التقليديين الخاص بهذا الموضوع** على الاسس التالية:

● يتجاهل التقليديون الكيف، اي المظهر الكيفي للظواهر الاقتصادية، اذ يمتص تحليل المظهر الكمي (القابل للقياس) كل اهتمامهم، فاذا ما جردنا من الكيف اصبحت الظواهر التي تجري دراستها متجانسة، اي لا فرق كيفي بينها. والواقع ان الظواهر ليست كذلك.

● يزيد على ذلك ان التقليديين يربطون هذا الكل المتجانس من الظواهر الاقتصادية بحاجات فرد اقتصادي له (بفضل استلهامهم للفلسفة الفردية) طبيعة انانية وحاسبة (رشيدة): الرجل الاقتصادي. هذا الرجل الاقتصادي يستمد قواعد سلوكه من «الطبيعة الانسانية» التي لا تتغير عبر التاريخ. في هذه الحالة تكون القوانين الاقتصادية نتاج خصيصة محددة للحالة النفسانية للانسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادي. وهو ما ينتقده ماركس. فالقوانين الاقتصادة، بالنسبة له، نتاج الروابط الاقتصادية بين الافراد (وهي روابط اجتماعية) التي تنشأ على نحو ملموس في المجتمع. بمعنى آخر، تؤسس فكرة «الرجل الاقتصادي» الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات، وهو ما يرفضه ماركس على اساس ان الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من انها علاقات اجتماعية تنشأ بين افراد المجتمع، ومجتمع محدد بالذات. فما هو اقتصادي يتحدد اجتماعيا وليس لخصيصة مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة.

● بهذا النقد الثاني يرتبط النقد الثالث ارتباطا وثيقا، وهو خاص باعتبار التقليديين للظواهر الاقتصادية ظواهر ابدية لا تتغير وما يترتب عليه من

اعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان.

بالنسبة لماركس، يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية (اي الجدلية). فالظواهر الاقتصادية التي تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية، ومن ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعة، فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هي اجتماعية، ومن ثم تاريخية. في هذا المجال يتعين التمييز بين:

- ظواهر اقتصادية مشتركة بين أكثر من شكل من الاشكال الاجتماعية للانتاج. مثال ذلك ظواهر التداول النقدي حيث كانت النقود تتداول في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي كما تتداول في المجتمع الرأسمالي، وذلك رغم اختلاف كيفية التداول ومداه من مجتمع الى آخر.
- وظواهر نوعية يتميز بها شكل واحد من الاشكال الاجتماعية للانتاج.

ويترتب على ذلك ان التحليل النظري للعملية الاقتصادية يتعين أن يهدف الى استخلاص نوعين من القوانين الاقتصادية:

- القوانين العامة التي تكون مشتركة بين اكثر من شكل من اشكال الانتاج.
- والقوانين النوعية التي تميز الاشكال المختلفة للانتاج.

عند دراسة شكل من الاشكال الاجتماعية للانتاج (اي عند دراسة الانتاج في مجتمع معين) تكون القوانين الخاصة بهذا الشكل اكثر اهمية في التعرف على طبيعة هذا الشكل من الانتاج من القوانين العامة المشتركة بين اكثر من شكل من اشكال الانتاج.

وعليه، ما يتصف بالطبيعة الديناميكية في نظر ماركس هو موضوع الاقتصاد السياسي كعلم يهدف الى استخلاص قوانين الحركة للاشكال الاجتماعية المختلفة للانتاج، اي للعمليات الديالكتيكية الحقيقية المحددة تاريخيا. ومن ثم يكون لموضوع الاقتصاد السياسي طبيعة تاريخية، فهو تاريخي بمعنيين:

- فهو تاريخي اولا بمعنى ان موضوع التحليل، المجتمع الحديث، محدد للباحث تاريخيا.

- وهو تاريخي ثانيا بمعنى ان موضوع التحليل، طريقة الانتاج الرأسمالية، ليست كما اعتقد التقليديون «الشكل المطلق والنهائي للانتاج الاجتماعي» وانما لا تعدو ان تكون «مرحلة عابرة في التطور التاريخي لهذا الانتاج».

على هذا النحو، يعني الاقتصاد الكلاسيكي بالنسبة لماركس مواجهته بموضوع جديد وبالتالي وضع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نفسه محل تساؤله. وبما ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يتحدد كاقتصاد سياسي بموضوعه فان النقد الذي يصيب هذا الموضوع عن طريق مواجهته بموضوع جديد يمكن ان يصيب الاقتصاد السياسي (الكلاسيكي) في ذات وجوده. وهذا هو ما قصدناه عندما قلنا ان تحليل ماركس انما يمثل بديلا للتحليل التقليدي رغم ان هذا الاخير كان بمثابة نقطة. البدء التي انطلق منها ماركس.

فاذا ما تم له نقد موضوع الاقتصاد السياسي التقليدي يقوم **ماركس بتحليل الموضوع البديل بوعي منهجي كبير**. يرتكز منهج ماركس على النظرة

الديالكتيكية (اي الجدلية)(١) للكون وللعلاقة بين الانسان والطبيعة في سعيه المستمر تحويل هذه الاخيرة. هذا التحويل لا يكون ممكنا الا بفضل المعرفة التي يكتسبها الانسان لقوى الطبيعة وبفضل تطور التكنيك المبني على تلك المعرفة. في عملية استخلاص المعرفة، اذا ما حدد الباحث هدفه وجب عليه استخدام طريقة التحليل، هي طريقة الاستقصاء، بمقتضاها يدرس الموضوع في حركته الديالكتيكية ويستخلص الافكار النظرية.

ففي الاساس توجد اذن الحركة الديالكتيكية الحقيقية. وتكون عملية استخلاص المعرفة بعناصر هذه الحركة هي الاخرى ديالكتيكية، اذ تكتسب المعرفة استخداما للمنطق الديالكتيكي. ومن ثم لزم لفهم منهج ماركس ان نتعرض سريعا للديالكتيك المادي ثم للمنطق الديالكتيكي، لنرى في النهاية طبيعة طريقة التحليل.

فيما يخص الديالكتيكية المادية الامر يتعلق بنظرة تعتبر الكون ككل مكون من المادة في حركتها، من المادة في تطور صاعد عن طريق وصولها الى مستويات متتالية بما يصيبها من تغييرات كمية تؤدي في تراكمها، وبتحولات مفاجئة، الى تغيرات كيفية، اي جديدة. هذا الكون يتكون من مجموعة من العمليات المرتبطة احدها بالاخر عضويا والتي هي في تطور مستمر(٢).

---

(١) Dialectical; dialectique.

(٢) هذه النظرية اصبحت تعرف بعد وفاة ماركس «بالمادية الديالكتيكية» او المادية الجدلية.
dialectical matérialism; materialisme dialectique والنظر الى الظواهر الاجتماعية وفقا لهذه النظرية الشاملة انما يمثل حالة خاصة اطلق عليها انجلز اصطلاح «المادة التاريخية» historical materialism; matérialisme historique وهو ما يسمى «بالتفسير المادي للتاريخ» (انظر مقالة عن كتاب ماركس: مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي، المنشور في الاعمال المختارة لكارل ماركس وانجلز، الجزء الاول، طبعة موسكو باللغة الانجليزية. ص ٣٦٨). والظاهر ان المادية التاريخية سبقت المادية الديالكتيكية في التطور الفكري=

فالظواهر، طبيعية او اجتماعية(١)، توجد في حركة مستمرة، في تحويل لا يتوقف، في تطور لا ينقطع. فكل شيء في حالة صيرورة، في تغير مستمر، لا شيء خالد او نهائي. هذه الحركة تتم في عملية ذاتية، تنتج عن ديناميزم ذاتي (ولا تأتي من خارج الشيء)، هي تنتج من تصارع الاضداد، من المتناقضات الداخلية. فمن وجهة نظر التطور يقال ان الموقف ديالكتيكي عندما توجد بين مراحله المختلفة علاقة تضاد، علاقة ينشأ عنها توالي مراحل اخرى. فالشرط الضروري لموقف ديالكتيكي يتمثل في وجود مرحلتين (على الاقل) متميزتين ولكنهما غير منفصلتين. ويتحقق الشرط الكافي لهذا الموقف عندما تقدم هاتان المرحلتين علاقة تضاد وتفاعل متبادل على نحو تعكس معه نتيجة هذا التفاعل شيئا جديدا (يختلف كيفيا عنهما) وتحتفظ هذه النتيجة ببعض العناصر الهيكلية لهاتين المرحلتين في الوقت الذي يزول فيه بعض هذه العناصر. على هذا النحو يتحقق الاستمرار مع التغيير.

وعليه نتبين:

- ان كل واقعة هي اكثر من مجرد واقعة، اذ هي في ذات الوقت نقيض للامكانيات الحقيقية التي تتضمنها الواقعة. في كل الاشياء، في كل المواقف

= لماركس. انظر: (H. Lefevre, Le matérialisme dialectique, P.U.F. 1947, p. 630).

ولم يستخدم ماركس هذه الاصطلاحات وان كان قد تحدث بطبيعة الحال عن المادية وعن الديالكتيك. وعلى قدر علمنا، استخدم اصطلاح «المادية الديالكتيكية» لاول مرة بواسطة بليخانوف. انظر:

G. Plekanov, les Question fondamentates du Marxisme, Editions Sociales, Paris, 1947, p. 17.

(١) مع فارق يتمثل في ان تغير المجتمع وتطوره يحدث بمعدلات تفوق في سرعتها بمراحل معدلات تطور الظواهر الطبيعية. واحيانا ما يؤدي هذا المعدل البطيء لتغير الظواهر الطبيعية بالبعض الى عدم رؤية الطبيعة الديالكتيكية للظواهر الطبيعية.

يوجد النقيضان: العنصر الموجب والعنصر السلبي، اي نقيض العنصر الاول. فالشيء هو في ذات الوقت نفسه ونقيضه، هو وحدة المتناقضات (مثال ذلك التناقض الاساسي للمجتمع الرأسمالي المتمثل في التناقض بين رأس المال والعمل، ففي داخل هذا المجتمع تتضمن العلاقة الاجتماعية التي تخول لطبقة معينة امتلاك وسائل الانتاج استبعاد العمال عن هذه الوسائل ويكون عليهم ان يبيعوا قدرتهم على العمل كسلعة لصاحب وسائل الانتاج. هذه العلاقة التي هي رأس المال تتضمن في ذات الوقت العمل الاجير، فاحدهما ينتج الاخر، ولكن العمل هو نقيض رأس المال. الصراع بين هذه النقيضين يولد الحركة، ويكون العنصر السلبي هو العنصر النشيط المحرك والمجلب للتطور. وفي المجتمع الرأسمالي تنشأ الحركة الاجتماعية من تصارع الاضداد، من خلال الصراع بين الطبقة العُاملة والطبقة الرأسمالية، وتكون الطبقة العاملة هي المحرك للتغير المجلبة للتطور).

- في صراع الاضداد تكمن الحركة ومن خلاله تحدث التغييرات، اولا في شكلها الكمي، ثم بعد ذلك، وبعد ان يصل تراكم التغييرات الكمية الى مستوى معين، في شكلها الكيفي. هذا التغير الكيفي يحدث فجائيا. بعد تحليله لرأس المال في اشكاله المختلفة وخاصة في شكله النقدي يتساءل ماركس عن المرحلة التي يبدأ فيها رأس المال النقدي ظهوره كظاهرة سائدة وينتهي الى انه: لكي تتحول كمية من النقود (او من القيمة) الى رأس مال لا بد ان تكون قد تعدت الحد الادنى الذي يختلف وفقا للمستويات المختلفة لتطور الانتاج التي تتحدد بدورها بالظروف الفنية الخاصة بفروع الانتاج المختلفة. وعليه لا يصبح الحائز للنقود او للسلع رأسماليا الا بعد ان يتعدى المبلغ من النقود الذي يخصصه للانتاج الحد الاقصى الذي كانت تعرفه فروع النشاط الانتاجي في

العصور الوسطى. «هنا، كما هو الحال بالنسبة لعلوم الطبيعة، يتأكد القانون الذي ذكره هيجل في كتابه عن «المنطق»، القانون الذي بمقتضاه تؤدي التغييرات الكمية، بعد ان تصل الى درجة معينة، الى فروق في الكيف»(١).

ان التغير الكيفي يمثل عنصر جديدا، هذا العنصر الجديد الواجد لجذوره في الموقف القديم يمثل مستوى اعلى من التطور (مثال: بعد ان درس التحول الديالكتيكي للمجتمع الاوروبي من شكله الاقطاعي الى شكله الرأسمالي يقول ماركس: «تعطى طريقة الاختصاص الرأسمالية (بالجزء الاهم من الناتج الاجتماعي، م.د.)، المترتبة على طريقة الانتاج الرأسمالية، الملكية الخاصة الرأسمالية. هذا هو النقيض (او النفي) الاول للملكية الخاصة الفردية المرتكزة على عمل المالك (اي المنتج الصغير الذي كان مالكا لوسائل الانتاج والذي تم التحول الرأسمالي عن طريق تجريده من وسائل الانتاج، م.د.). ولكن الانتاج الرأسمالي يولد بنفسه نقيضه بنفس الحدة التي تتميز بها قوانين الطبيعة (اي الاختصاص الجماعي بالناتج الاجتماعي، م.د.). ذلك هو نقيض النقيض. هذا الاخير لا يعيد للمنتج الملكية الخاصة، وانما يعطيه فردية ترتكز على مكتسبات العصر الرأسمالي، اي على التعاون والسيطرة المشتركة على الارض ووسائل الانتاج»(٢)).

ابتداء من هذه النظرة الديالكتيكية (الجدلية) للواقع الطبيعي والاجتماعي يتم استخلاص المعرفة، كسبيل لسيطرة الانسان في المجتمع (وفي المجتمع

---

(١) رأس المال، الجزء الاول، ص ٣٠٩.

(٢) رأس المال، الجزء الاول، ص ٧٦٣. انظر البابين السابع والثامن من كتاب انجلز بعنوان «ثورة الهر اهرنج على العلم». وتتبدى اهمية هذا المؤلف في ان ماركس قرأ اصوله وانه كتب الباب العاشر من هذا الكتاب. والمعروف ان ماركس الذي كان ينوي ان يكتب كتابا عن الديالكتيك او الجدل (انظر خطابه الى J. Dietzgen في ١٨٧٦، والماشر اليه في ص ٦٢ من كتاب Hook المشار اليه سابقاً لم تتح له فرصة كتابته. ومن ثم استخلص الديالكتيك من تحليله النظري، اي من العمل النظري الذي قام به.

المحدد تاريخيا) على قوى الطبيعة، باستخدام **المنطق الديالكتيكي**[1]. وفقا لهذا المنطق تمثل العلاقة بين الانسان والطبيعة اساس كل واقع[2]. فالانسان والطبيعة يمثلان، في العلاقة الديالكتيكية التي تنشأ بينهما من خلال نشاط الانسان، يمثلان الحقيقة الموضوعية الوحيدة. ويمثل تطور الانسان، في علاقته مع الطبيعة، عملية تحقيق لذاته كعملية ذات طبيعة ديالكتيكية وتاريخية. الامر هنا يتعلق بعملية ملموسة، مادية، يثيرها نشاط الانسان اي عمله الذي يسعى به الى تحويل الطبيعة. لتحقيق نفسه، يعيش الانسان، الذي يمثل نقيض الطبيعة، صراعا مستمرا معها للسيطرة على قواها. ولكي تتحقق له هذه السيطرة لا بد له من معرفة هذه القوى. من هنا كانت **مسألة المعرفة** بحيويتها اللامحدودة. فاذا ما تصورنا الطبيعة والحياة الاجتماعية كعملية في حركة مستمرة اي في تطور تعين ان يأخذ نشاطنا الفكري ومعرفتنا - وهما ليسا الا محاولتنا المستمرة لفهم الكون الذي نعيش فيه - بدورهما شكل عملية قابلة ابدا للتعديل. ومن ثم تكون عملية استخلاص المعرفة العلمية عملية ديالكتيكية[3] ويصبح ديالكتيك الافكار (اي الحركة الجدلية للافكار) انعكاسا واعيا من نتاج المخ (الذي هو مادة في اكثر اشكالها تطورا) للحركة

---

(1) Dialectical logic; la logique dialectique .

(2) «يمثل العمل كخالق لقيمة الاستعمال، كعمل مفيد، الشرط الاساسي، المستقل عن كل اشكال المجتمع، لوجود الجنس الانساني، اي ضرورة تفرضها الطبيعة على نحو ابدي بدونها لا تبادل مادي بين الانسان والطبيعة، ومن ثم لا حياة» رأس المال، الجزء الاول، ص ٤٣.

(3) يرجع اكتشاف قوانين الجدل (الديالكتيك) وبلورتها بطريقة متناسقة الى الفيلسوف الالماني هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣٠). وقد اعتبر ماركس جدله المادي معارضا تماما لجدل هيجل المثالي. الامر يتعلق اذن بنوعين من الجدل يختلفان كيفيا. انظر رأس المال، الجزء الاول، ص ١٩. وانظر فيما يتعلق بالعلاقة بين الجدل الماركسي والجدل الهيجلي.

L. Althusser, la Pensée, N° 166, décembre, 1962 et N° 110 août 1963.

الديالكتيكية لواقعنا[١]. اي ان ديالكتيك الفكر يعكس ديالكتيك الواقع. وعليه لا يكون المنطق في وضع مواجها للكينونة، اذ يتحد الاثنان في كل يرتكز على الحقيقة الموضوعية[٢].

اما بالنسبة لعملية التحليل، تحليل الظواهر المكونة للعملية الاقتصادية، فان ماركس يتبع المنهج التجريدي القائم على الاستقراء والاستنباط كطرق للاستخلاص المنطقي مع استخدام اكبر للاستقراء. بل ان ماركس يعتبر اول من ابرز اهمية التجريد والدور الخاص الذي يلعبه في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر الاقتصادية بصفة خاصة[٣].

اذا ما تحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفقا لمنهج ماركس فانه، في دراسته لهذا الموضوع، يهدف الى الكشف عن القوانين الاقتصادية للحركة في المجتمع الحديث، المجتمع الرأسمالي. فالتركيز يتم، في اطار تحليله النظري، على تطور الاقتصاد الرأسمالي الامر الذي لا يتأتى الا بفهم طبيعة طريقة الانتاج الرأسمالية وكيفية ادائها والتغييرات التي تصيبها عبر الزمن. وينتج عن هذا المجهود التحليلي **بناؤه النظري**.

فهناك اولا **نظرية القيمة وفائض القيمة**[٤]. وهي نظرية للعمل في القيمة

---

(١) «حركة الفكر ليست الا انعكاسا لحركة الواقع ينقلها مخ الانسان ويضعها على مستوى اخر». ماركس، رأس المال، الجزء الاول، ص ٩.

(٢) بالنسبة لماركس، هذه الحقيقة وجدت دائما مستقلة عن الفكر، انظر في ذلك ص ٦٦ من: مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي، طبعة Editions Sociales بباريس، عام ١٩٥٧. والواقع انه توجد علاقة ديالكتيكية بين المادة والفكر، بالنسبة لهذه العلاقة انظر: .J. Sipos, la Pensée, N° 109. Juin, 1963, p. 47 - 63

(٣) انظر الباب الخاص بمنهج الاقتصادي السياسي في كتابه، مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي.

(٤) .Theory of value and suprplus-value; théorie de la valeur et de la plus-value

تقدم تفسيرات للمظاهر الكيفية والكمية لظاهرة القيمة كأساس لتحديد الاثمان، لمصدر القيمة وقياسها.

هنا يبدأ ماركس تحليله، مستخدما المنهج التجريدي، بتحليل الشكل الاولي للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي، اي تبادل السلعة. تحليل هذا الشكل الاولي يظهر بذور التناقض في هذا المجتمع. من هذا التحليل يخرج ماركس بمقولاته الاقتصادية الاساسية(١)، وهو يخرج بها في ترتيب يعبر عن مولد هذه العلاقات ونموها وتطورها. فهو ينتقل من السلعة الى شروط تبادلها الى النقود ثم الى تحول هذه الاخيرة الى رأس المال. في احد مراحل تحول رأس المال(٢)، وهي مرحلة رأس المال المنتج (اي في عملية الانتاج) تزداد قيمة رأس المال. هذه الزيادة للقيمة تجد اصلها في شراء سلعة (بواسطة الرأسمالي) تتميز عن غيرها من السلع بأنها تنتج اثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هي. هذه السلعة هي القدرة على العمل (او قوة العمل)(٣) التي تخلق، عند بذل الجهد اي عند العمل، فائض القيمة الذي هو مصدر رأس المال، فرأس المال ينتج اذن في عملية الانتاج الحقيقية.

ولكي نتفادى الكثير من اللبس والخلط اللذان يكثر ان نجدهما في الكتابات المتعلقة بهذه النظرية في القيمة يتعين ان نعي مفهوم مكونات هذه النظرية والفرق بين كل منها:

---

(١) «هذه المقولات «هي اشكال للفكر تمتلك حقيقة موضوعية باعتبارها انعكس لعلاقات اجتماعية لا تنتمي الا الى هذه الحقبة التاريخية المحددة حيث انتاج المبادلة هو طريقة الانتاج الاجتماعي». رأي المال، الجزء الاول. ص ٧٦.

(٢) سنرى فيما بعد عند دراستنا للخصائص لطريقة الانتاج الرأسمالية (في الباب الثالث من هذا القسم الاول) المراحل الثلاثة لدورة رأس المال.

(٣) Labour-power; force de travail.

- يتعين ان نعي اولا الفرق بين **قوة العمل والعمل**[١] فقوة العمل هي القدرة (او الصلاحية) للقيام بالعمل اثناء عملية الانتاج، وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حيا وقادرا من الناحية الجسمانية حتى ولو كان في حالة بطالة. اما العمل فهو البذل الفعلي للمجهود المنتج، اي الانفاق الفعلي للعضلات والاعصاب والمخ. وهو يتحقق اذا ما استخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الاخري لعملية الانتاج اي مع ادوات العمل والمواد موضوع العمل. الفرق بين قوة العمل والعمل يتضح بالمقارنة من الفرق بين القدرة على الهضم والهضم. فالقدرة على الهضم موجودة طالما كنا بصدد انسان حي له جهاز هضمي سليم، اما الهضم فلا يحدث الا في الحالة التي يوجد فيها في المعدة طعام يجري هضمه، اذا توافرت الشروط التي يمكن في ظلها استخدام القدرة على الهضم. وقد كان ماركس اول من اوضح هذا الفرق.

- في اطار العمل يتعين ان نعي الفرق بين **العمل الفردي (الملموس)**[٢] **والعمل الاجتماعي (المجرد)**[٣]: الاول هو العمل الذي ينفق في عملية محددة للانتاج (ولتكن عملية انتاج الساعات، مثلا) متمثلا في انفاق القوة الانسانية في شكل خاص. الامر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (يكتسبها عن طريق اعداد تكويني معين) تميزه عن غيره من العمل الفردي (كعمل العامل الزراعي مثلا). فالصفات التي يتميز بها عمل صانع الساعات تختلف عن الصفات التي يتميز بها عمل العامل الزراعي. وصفات كل عمل تفرده عن غيره من الاعمال الفردية. اما العمل الاجتماعي فهو العمل بصفة عامة، اي

---

(١) Labour; travail.

(٢) Individual (concrete) labour, work; travail individuel (concret).

(٣) Social labour (abstract); travail social (travail abstrait).

ذلك المجهود الواعي المجرد الذي يميز مجهود الانسان عن المجهود الذي تبذله الكائنات الاخرى.

- في كلامنا عن العمل المجرد يتعين ان نفرق بين **العمل البسيط**[1] **والعمل المركب**[2]. فالعمل البسيط (العمل غير الماهر) هو الانفاق للقوة البسيطة التي يمتلكها جسمانيا كل انسان دون تطوير خاص لهذه القوة. اما العمل المركب (العمل الماهر او المدرب) فينتج عن تطوير العمل البسيط، في بذل ساعات عمل في التأهيل والتدريب لرفع المستوى الفني لقوة العمل. فهو العمل البسيط مضروبا في نفسه، اي مضاعفا، على نحو يحقق التقابل بين كمية معينة من العمل المركب وكمية اكبر من العمل البسيط (فساعة مثلا من العمل المركب تساوي ٣ ساعات من العمل البسيط). على هذا النحو يمكن التعبير عن عدد وحدات العمل المركب بعدد اكبر من وحدات العمل البسيط.

يتعين ان نعي ثانيا **الفرق بين قيمة الاستعمال والقيمة وقيمة المبادلة والثمن:**

فقيمة الاستعمال هي صلاحية الناتج لاشباع حاجة معينة، اي صلاحيته كموضوع لحاجة انسانية. هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي يتكون منها الناتج وكذلك الى خصائص (او صفات) العمل الفردي (الملموس) الذي ينفق في انتاجه. وتتمتع المنتجات بقيمة الاستعمال هذه في ظل كل الاشكال الاجتماعية للانتاج. ونضيف ان قيمة الاستعمال هذه هي شرط القيمة في اقتصاد المبادلة.

---

(١) Simple labour; travail simple.

(٢) complex labour; travail complexe انظر هذه التفرقة عند ابن خلدون، فيما سبق.

اما القيمة[1]: فهي خصيصة اجتماعية للسلعة تجعلها محلا للمبادلة، في ظل شروط انتاج المبادلة. فالقيمة هي اذن ظاهرة تنتمي الى انتاج المبادلة. وانتاج المبادلة فقط. من الناحية الكيفية تتميز السلع بخصيصة مشتركة تجعلها قابلة للتبادل فيما بينها رغم اختلاف قيم استعمالها: هذه الخصيصة المشتركة تتمثل في انها كلها نتاج العمل الاجتماعي المجرد (بالتضاد مع العمل الفردي الملموس الذي ينتج قيم الاستعمال). من الناحية الكمية تمثل كل سلعة **جزءا من العمل الاجتماعي المجرد. فمقدار القيمة يقاس اذن بكمية العمل اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة**[2].

في علاقات التبادل - وهي شأنها شأن العلاقات الاقتصادية علاقات اجتماعية تتم بواسطة الاشياء المادية - تعبر القيمة عن **نفسها في شكل قيمة المبادلة** التي هي علاقة (اي نسبة) بين قيمتين. وعليه يتعين التفرقة بين القيمة والشكل الذي تأخذه في التبادل (اي قيمة مبادلتها). اذا ما تم التعبير عن القيمة النسبية لسلعة ما في **صورة وحدات السلعة التي تلعب دور النقود نكون بصدد ثمن هذه السلعة.**

---

(١) هنا لا يخلط ماركس بين القيمة والثروة اذ هو يفرق بوعي بينهما: «مثل زيادة كمية قيم الاستعمال في الثروة المادية. اذ بينما يكسي شخصان بمعطفين لا يكسي معطف واحد الا شخص واحد. ومع ذلك من الممكن ان يقابل زيادة كمية الثروة نقصا ملازما في مقدار القيمة» رأس المال، الجزء الاول، ص ٥٤ - ٤٦.

(٢) يقصد بكمية العمل اللازمة اجتماعيا «كمية العمل اللازمة لانتاج السلعة في ظل الظروف العادية للانتاج، وبالدرجة المتوسطة لمهارة العمل وحدته وفقا لما هو سائد -في المجتمع) في هذا الوقت (الذي تقاس فيه القيمة، م.د.». رأس المال، الجزء الاول، ص ٣٩. هذا ومن الواضح ان قيمة سلعة تبقى كما هي طالما بقي الوقت اللازم لانتاجها كما هو. ولكن هذا الاخير يتغير مع القوة المنتجة للعمل (اي مع انتاجية العمل، م.د.) التي تتوقف بدورها على ظروف متنوعة، من بينها المهارة المتوسطة للعمال، تطور العلم ودرجة تطبيقه تكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي للانتاج، مدى وكفاءة وسائل الانتاج، كما تتوقف على عوامل طبيعية بحتة». رأس المال، الجزء الاول، ص ٤٠. انظر فيما يلي الفصل الثاني من الباب الرابع.

هذا وتتحلل قيمة السلعة الى ر + م + ف حيث ر تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة Constant capital (اي قيمة وسائل الانتاج) التي تنتقل الى قيمة السلعة بفضل العمل، م = قيمة قوة العمل (هي نفسها سلعة تشتري بقيمتها) المستعملة في الانتاج او ما يسميه ماركس برأس المال المتغير (اي الجزء من رأس المال الذي يخصص لشراء قوة العمل)(١)، ف: قيمة الناتج الفائض اي فائض القيمة التي ينتجها العمل ويختص بها رأس المال نفسه. بمعني اخر يقوم الرأسمالي بشراء قوة العمل كسلعة بقيمتها(٢)، وهو يدفع في مقابلها الاجر. عند استعمالها تستطيع قوة العمل (مستخدمة وسائل الانتاج) أن تجدد انتاج قيمتها، وان تسمح لجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة ان ينقل قيمته الى السلعة المنتجة، كما انها (اي القوة العاملة عند استعمالها) تنتج قيمة جديدة، هي فائض القيمة (ومن هذا التكوين للقيمة يستخلص ماركس بعض العلاقات: ف ÷ م هو معدل فائض القيمة (او معدل الاستغلال،

---

(١) variable capital ـ تختلف التفرقة التي يدخلها ماركس في اطار رأس المال المنتج بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير عن التفرقة التي يقول بها الكلاسيك بين رأس المال الثابت fixed capital (ويمثل وسائل الانتاج الثابتة من مباني وآلات وما يلحق بها) ورأس المال المتداول circulating capital (ويمثل المواد الاولية والقوة المحركة والاجور). فبينما تبين التفرقة التي يقول بها الكلاسيك الكيفية التي يتم بها انتقال قيمة وسائل الانتاج الى الناتج (تدريجيا وعلى دفعات بالنسبة لعناصر رأس المال الثابت، وبدفعة واحدة بالنسبة لعناصر رأس المال المتداول) تبين التفرقة التي ادخلها ماركس مصدر فائض القيمة. ويزيد على ذلك ان الحفاظ على قيمة رأس المال ذي القيمة الثابتة لا يتحقق الا بواسطة رأس المال المتغير. انظر رأس المال، الجزء الاول، الباب الثامن، وخاصة ص ٢٠٩.

(٢) وتتحدد قيمة قوة العمل (او القدرة على العمل) كسلعة بنفس الطريقة التي تتحدد بها قيمة السلع الاخرى: اي بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلع اللازمة لمعيشة العامل وعائلته. الا ان قوة العمل تختلف عن غيرها من السلع في انه يدخل في تكوين قيمتها عامل اجتماعي، تاريخي. اذ تتحدد قيمة قوة العمل في كل مجتمع من المجتمعات ليس فقط بما هو لازم لاستمرار الوجود الجسماني للعامل وانما كذلك بمستوى المعيشة المتعارف عليه» في هذا المجتمع. انظر رأس المال، الجزء الاول، الباب السادس.

اي استغلال العمل)، ر ÷ م هو التكوين العضوي لرأس المال[1]، واخيرا ف ÷ (ر+م) الذي يمثل معدل الربح).

وفيما يتعلق بالثمن يتعين التمييز بين ثلاثة انواع من الثمن: ثمن التكلفة[2]، ثمن الانتاج[3] وثمن السوق[4]. ويمثل **ثمن التكلفة** ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالي، ومن ثم فهو يساوي ذلك الجزء من قيمة السلعة المغطى لقيمة وسائل الانتاج المستهلكة في انتاج السلعة ولقيمة قوة العمل. فهو يساوي اذن ر + م. اما ثمن الانتاج فهو عبارة عن ثمن التكلفة في فرع معين من فروع النشاط الانتاجي مضافا اليه الربح كما يحدده متوسط معدلات الربح في النشاطات الانتاجية المختلفة. هذا المتوسط اجتماعي اذ هو يجرد من الاختلاف في التكوين العضوي لرأس المال (اي نسبة المال ذي القيمة الثابتة الى رأس المال المتغير) في الفروع المختلفة للنشاط الانتاجي. على هذا النحو **لا يكون لثمن الانتاج، شأنه في ذلك شأن القيمة، اي معنى الا فيما يتعلق بالمجتمع كله.** وثمن الانتاج هذا يختلف **عن ثمن السوق**، وهو الثمن اليومي الذي يتقلب حول ثمن الانتاج كمركز للجاذبية، اي الثمن الذي تباع به السلعة. وهو مساو لثمن التكلفة مضافا اليه الربح كما يحدده معدل الربح الذي يتحقق فعلا في هذا الفرع الانتاجي (معدل الربح هذا قد يكون اعلى او اقل من متوسط معدلات الربح في مختلف الفروع). ويختلف معدل الربح الفعلي من فرع انتاجي الى آخر نظرا لاختلاف التكوين العضوي لرأس المال من فرع الى اخر ونظرا لعدم

---

(١) The organic composition of capital; la composition organique de capital.

(٢) Cost-price; prix de revient.

(٣) Production price; prix de production.

(٤) Market price; prix de marché.

قدرة المنافسة الحرة على القيام بعملها (لاسباب مختلفة) (١).

وترتكز على نظرية القيمة وفائض القائمة **نظرية ماركس في توزيع الدخل القومي**(٢) بين الطبقات الاجتماعية. والتوزيع يحدد نصيب كل طبقة وكل فرد في الناتج. ثم هو يحصل عن طريق التبادل على المنتجات المحددة التي يتبلور فيها هذا النصيب والتي تشبع القدر من الحاجات الذي يتمكن من اشباعها. ونمط التوزيع يتحدد بنوع علاقات الانتاج السائدة: فعند مستوى مرتفع من التجريد يوزع الدخل القومي بين الاجور (دخل الطبقة العاملة) وفائض القيمة (وهو مقولة مجردة غير ملموسة في الحياة العملية). ويتحلل فائض القيمة هذا، عند مستوى اقل تجريدا، الي الربح والفائدة والريع، والربح والفائدة يمثلان دخل الطبقة الرأسمالية، والريع هو دخل طبقة ملاك الاراضي. هذا الثلاثي هو دخل الملكية، ملكية وسائل الانتاج بما فيها الارض.

---

(١) انظر رأس المال، الجزء الثالث، (Parts 1 & 2).

(٢) يفرق ماركس بين:

- الناتج الاجتماعي الكلي total social product; produit social total اي مجموع ما انتج خلال الفترة الانتاجية وقيمته تساوي ر+م+ف.
- الناتج الصافي وقيمته تساوي قيمة الناتج الاجتماعي الكلي مطروحا منها قيمة ما استهلك من رأس المال ذي القيمة الثانية (اي وسائل الانتاج) في عملية الانتاج. قيمة الناتج الصافي= م+ف، اي قيمة رأس المال المتغير + فائض القيمة. الاول يستخدم في شراد قوة العمل ممثلا على هذا النحو دخل القوة العاملة (الاجور)، والثاني يمثل دخل الطبقات المالكة (في شكل نقدي). فائض القيمة هذا يتحلل الى ربح وفائدة وريع عقاري.
- الدخل القومي الكلي total national income; revenu national total. ويساوي الاجور + الربح + الفائدة + الريع.
- الدخل القومي الصافي net national income; revenu national net. يساوي الربح + الفائدة + الريع. وهو يعتبر كذلك «لان المجتمع باكمله، الذي يرتكز على الانتاج الرأسمالي، ينظر الى الامور من وجهة النظر الرأسمالية، ومن ثم لايعتبر دخلا صافيا الا الدخل الذي يتحلل الى الربح (والفائدة) والريع. انظر رأس المال، الجزء الثالث، ص ٨١٨و ـ ٨١٩.

ثم هناك **نظرية النقود**، تفسر طبيعتها واصلها التاريخي ووظائفها والكيفية التي تتحدد بها قيمتها والدور الذي تلعبه في الانتاج وتجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي(١).

ويكتمل البناء النظري لماركس **بنظرية في التطور الرأسمالي**. هذه النظرية تقوم على:

- تحليل العملية الاقتصادية كعملية للانتاج وتجدد الانتاج تحليلا يعطينا نموذجين لتجدد الانتاج: نموذج لتجدد الانتاج البسيط واخر لتجدد الانتاج على نطاق متسع(٢).

- تحليل عملية تراكم رأس مال كقوة محركة للتطور الرأسمالي: من التراكم البدائي (مدروسا دراسة تاريخية) الى التراكم في اثناء العملية الاقتصادية في وقت اصبحت فيه طريقة الانتاج الرأسمالية الطريقة السائدة.

- من هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الاساسية لتطور الاقتصاد

---

(١) انظر الباب الخاص بالنقود في «مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي» وكذلك الباب الثالث من الجزء الاول لرأس المال، انظر كذلك:

Suzanne de Brudhoff, La Monnaie chez Marx, Editions Scoiales, Paris, 1967 - J. Morris, Marx as a Monetary Theorist, in, Science and Society, vol. XXXI, N° 4, fall 1967, p. 404 - 427.

(٢) انظر الابواب من ١٨ ـ ٢١ من الجزء الثاني من رأس المال، وكذلك:

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction... chs. III & IV - Nagles, op. cit. ch. III.

وانظر كذلك الفصل الرابع من الباب الرابع من مؤلفنا الحالي.

الرأسمالي، على النحو الذي سنراه في القسم الثاني عند دراسة النظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس.

من كل هذا يتضح ان البناء النظري لكارل ماركس يبدأ من نقده الناقد للبناء النظري للتقليديين. بفضل منهجه الناقد يتوصل ماركس في ذات الوقت الى ان يحقق لنفسه نقطة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما في النظرية التقليدية من نتائج اساسية صحيحة وان يقدم النظرية التي تمثل نفيا negation لهذه النظرية التقليدية ذاتها. على هذا النحو يجد الاقتصاد السياسي، في العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس، تطوره الديالكتيكي.

في ذات الوقت ينمو تيار اخر من الفكر الاقتصادي. تيار يبدأ من بعض مظاهر النظرية الاقتصادية التقليدية، ولكنه ينتهي بانفصاله عنها. ذلك هو تيار الفكر الاقتصادي للمدرسة الحدية.

٢ ـ الفكر الاقتصادي للمدرسة الحدية (النيوكلاسيكية):

شهدت سبعينات القرن التاسع عشر بلورة للفكر الاقتصادي الحدي. نقول بلورة اذ بدأ هذا الفكر في الوجود والتطور من قبل هذا التاريخ. بل رأينا بعض بذور له عند بعض التجاريين(١). وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادي بفضل جهود الجيل الاول من الكتاب الحديين واهمهم ويليام استانلي

---

(١) انظر فيما سبق الفصل الثاني من الباب الثاني. في الواقع ان الاتجاه نحو دراسة علاقات التبادل مع التجريد من جذورها الاجتماعية بدأ يظهر على نحو ابتداء من ثلاثينات القرن التاسع عشر. هذا الاتجاه هو الذي ساد في كتابات Bastiat & Senior & McCuiloch وغيرهم.

جفونس W.S.Jevons[١] وماري - ليون فالراس M.L.Walras[٢] وكارل منجر C. Menger[٣]. هذا الفكر يزداد اكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتّاب الجيل الثاني[٤]، ثم يتتابع عليه التغير الى يومنا هذا بفضل جهود الاقتصاديين الحديين.

وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادي في وسط تاريخي يتطور فيه النظام

---

(١) جفونس (١٨٣٥ - ١٨٨٢). وهو انجليزي بدأ حياته العملية موظفا متواضعا ثم عمل استاذا للاقتصاد السياسي. نشر مؤلفه الرئيسي عام ١٨٧١ بعنوان «نظرية الاقتصاد السياسي» Theory of political Economy وقد ترجم هذا الكتاب الى الفرنسية: H. e. Barrault & H. Alfassa, V. Glord & E. Brière, Paris 1909.

وقد استعنا بهذه الطبعة الفرنسية نظرا لغياب الاصل الانجليزي. كما ترجم الى العربية بواسطة ابراهيم ومحمد مسعود وعلي ابو الفتوح وصالح نور الدين. وهي ترجمة يصعب معها فهم مقصود المؤلف. كما تبعد كثيرا جدا عن استخدام ما اصبح من قبيل اللغة المصطلحية العربية في الاقتصاد السياسي. ويعتبر جفونس مؤسس المدرسة الحدية الانجليزية.

(٢) فالراس (١٨٣٤ - ١٩١٠). وهو فرنسي، عمل مهندسا ثم استاذا للاقتصاد السياسي بكلية حقوق بجامعة لوزان. وهو مؤسس المدرسة الحدية بلوزان. واهم مؤلفاته هي: مبادئ الاقتصاد السياسي البحت

Elements d'économie politique pure (1874 - 1877)

دراسات في الاقتصاد الاجتماعي Etudes d'économie sociale (1896).

دراسات في الاقتصاد السياسي التطبيقي Etudes d'économie politique appliquée.

(٣) منجر (١٨٤٠ - ١٩٢١). هو نمساوي. عمل لمدة وجيزة موظفا بالحكومة ثم استاذا للاقتصاد السياسي بجامعة فيينا. مؤسس المدرسة الحدية بفيينا. ومؤلفه الرئيسي بعنوان «مبادئ الاقتصاد» (في عام ١٨٧١).

(٤) اهم هؤلاء الفريد مارشال (١٨٤٢ - ١٩٢٤) وكان استاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج بانجلترا وزعيم المدرسة الحدية بها. اهم مؤلفاته «مبادئ الاقتصاد» Principales of Economics الذي نشر في عام ١٨٩٠، ترجمة الى العربية وهيب مسيحة تحت عنوان «اصول الاقتصاد»، مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة - وفي لوزان وجد باريتو V. Pareto (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وهو الذي شغل كرسي استاذية الاقتصاد بجامعة لوزان بعد فالراس. واهم مؤلفاته: Cours d'économie politique, (1896 - 7).

- وفي فيينا نجد فون بوم بافرك Von Böhm-Bawerk (١٨٥١ - ١٩١٤) وفون فايزر F. Von Wieser (١٨٥١ - ١٩٢٦).

الرأسمالي ليكون النظام العالمي حيث طريقة الانتاج الرأسمالية تتطور لتغطي الاجزاء المختلفة من العالم. في داخل المجتمعات الرأسمالية نشهد تبلور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالي، الطبقات العاملة، وتطور تنظيمها (نقابيا وسياسيا)[١]. وقد انعكس تنظيم هذه القوي في التوصل الى تحديد الاهداف التي تسعى الى تحقيقها دفاعا عن مصالحها وفي صراعها في سبيل تحقيق هذه الاهداف، اي في رسم سياسة تتبعها هذه القوى. وقد اعتنقت مثل هذه السياسات بواسطة «غالبية النقابات العمالية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبواسطة النقابات الالمانية التي تطورت تدريجيا بعد ١٨٦٨، وكذلك بواسطة النقابات التي تنتمي الى اتحاد العمل الامريكي الذي تكون في ١٨٨٦... وكان العدد الاكبر من نقابات القارة (الاوروبية) حليفا للاحزاب الاشتراكية الماركسية. واعتنقوا برامج تنادي بالثورة الاجتماعية كهدف نهائي»[٢]. معنى ذلك انهم اعتنقوا، كأساس نظري لنشاطهم النقابي والسياسي، النظرية الماركسية وخاصة نظرية العمل في القيمة التي تجد جذورها، كما رأينا، في النظرية التقليدية وخاصة في تحليل ريكاردو. من هنا كانت نقطة البدء الايديولوجية (وغير العلمية) التي نجدها عند بعض الكتاب

---

(١) الواقع انه يمكن ارجاع بداية تطور الحركة العمالية في انجلترا الى تنظيمات القرن الرابع عشر التي اخذت صورة جمعيات associations تضم العمال الاجراء. ومع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية، خاصة في الصناعة، برزت صراعاتهم وتنظيماتهم التي وصلت الى مرحلة مختلفة كيفيا (في صناعة النسيج) في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مرحلة ابرزت القوانين التي تحرم هذه التنظيمات والتي توجت بما يسمى The Combination Laws (او قوانين التجمعات) التي صدرت في ١٧٧٩ و١٨٠٠. انظر:

E. Lipson, The Economic History of England, vol. II, p. XXXI & sqq & vol III, p. 389 & sqq.

(٢) W. Ashworth, A Short History of the International Economy Since 1850, Longmans, London, 2nd edition, 1965, p. 117.

كجفونس مثلا الذي يهدف الى التوصل الى بديل لنظرية ريكاردو «ذلك الرجل البارع، وانما بروح مزورة، الذي حول مسار عربة علم الاقتصاد ليطلقها على طريق خاطئ»، بديل يبين ان «الاجور (اي العمل، م.د.) هي اثر لقيمة الناتج وليس سببا لها»(١).

في بحث الحديين عن هذا البديل يغيرون من «مسار العربة الاقتصادية» لتعود الى دائرة التبادل (او التداول)(٢)، ولكنه على خلاف التبادل الذي اهتم

(١) انظر جفونس، المرجع السابق الاشارة اليه، الطبعة الفرنسية، ص ٥٠، ٤٨ على التوالي. وانظر بالنسبة لهذه النقطة عامة الصفحات من ٤٢ ـ ٥٠. والواقع انه وان كان اتجاه الفكر الحدي بدأ في «ثلاثينات القرن التاسع عشر الا انه لم يتطور الا بعد ظهور الفكر الماركسي وتطوره كرد على تحدي هذا الفكر. يظهر بوضوح مما يكتبه ج. م. كلارك بخصوص نظرية التوزيع:

"The mariginal theories of distribution were developed after Marx; their bearing on the doctrines of Marx is so striking as to suggest that the challenge of Marxism acted ad a stimulus to the search for more satisfactory explanations. They undermine the basis of marxian surplus value doctrine by basing value (or market price? M.D.) on utility instead of on labour cost and frunish a substitute for all forms of explotiation doctine, Marxian or other, in the theory that all factors of production are not only productive but receive rewards based on their assignable contributions to the joint product". M.J. Clark, Distribution, in, W. Fellner & B.F. Halley (eds), Readings in the Theory of Income Distribution, Allen & Unwin, London, 1954, p. 64 - 65.

(٢) نعرف ان انتباه التجاريين قد وجه نحو التداول للبحث عن تفسير للاثمان. كما نعرف ان علم الاقتصاد السياسي قد ولد وتطور من خلال البحث عن تفسير للاثمان على اساس القيمة كما تتحدد في مجال الانتاج وذلك بفضل الجهود التحليلية لرواد المدرسة التقليدية ولمفكريها ولكارل ماركس. ثم لا يلبث الحديون ان يعودوا، في محاولة تصورهم للثمن، الى مجال التداول. هذا الشبه الظاهري يتعين الا يدفعنا الى عدم رؤية الفروق الجوهرية بين الفكر التجاري والفكر الحدي:

ـ فقد ركز التجاريون على تراكم رأس المال في صورته النقدية الذي يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية، ومن هنا كان انشغالهم بالاجراءات الواجب اتباعها لتحقيق هذه الزيادة. هنا نجدنا بصدد اناس يوجدون في مركز العملية الاقتصادية كما تدور في الواقع الاجتماعي. اما الحديون فيركزون اهتمامهم على سلوك «الفرد=

به التجاريون (التبادل المرتكز على الانتاج). التبادل **ابتداء من حاجات الافراد الاقتصاديين** الذين يهدفون الى تحقيق اقصى اشباع للحاجات (اذا تعلق الامر بالفرد المستهلك) او اقصى ربح نقدي (فيما يخص الفرد المنظم الذي يتخذ قرارات الانتاج). هنا نجدنا في الواقع بصدد اعادة النظر في **موضوع «الاقتصاد»**(١).

في اطار التبادل، يصبح موضوع الاقتصاد متعلقا بسلوك افراد من قبيل «الرجل الاقتصادي»، سلوكا مجردا عن اطاره الهيكلي فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه. فلا هيكل الاقتصاد ولا اداته في مجموعه يدخلان في موضوع الاقتصاد كما يعرفه الحديون. لنبين ذلك ببعض التفصيل.

يتمثل محور الانشغال بالنسبة للحديين في سلوك افراد يسعون، في مجال الاقتصاد الى تحقيق اقصى استمتاع او اقل الم(٢). هم افراد يعرِّفون (بتشديد الراء) بالحاجات. هذه الحاجات يتم اشباعها، على حد تعبير فالراس، «بالاشياء المادية وغير المادية» التي تكوِّن الثروة الاجتماعية، تلك الثروة التي تعرَّف (بتشديد الراء) بالندرة(٣). هذه بالندرة تتضمن بدورها:

= الاقتصادي» المجرد، الذي لا علاقة له بالواقع الاجتماعي. مع الحديين نجدنا بصدد انشغالات فكر اكاديمي بعيد عن الواقع الاجتماعي الامر الذي يفسر، كما سنرى، سيادة فكرة اخر في في العمل السياسي والنقابي للمجتمع وعجز الفكر الحدي امام ازمة الاقتصاد الراسمالي.

- التداول الذي يهتم به التجاريون هو تداول يستند الى الانتاج. اذا كان الفائض يتحقق في مجال التداول فانه ينتج عن زيادة الصادرات الامر الذي يلزم معه زيادة انتاج الصادرات. اما التداول الذي يهتم به الحديون فهو التداول ابتداء من الاستهلاك، من حاجات الفرد الذي هو قبيل الرجل الاقتصادي.

- الفكر الحدي يفوق الفكر التجاري من الناحية الفنية فيما يتعلق بالادوات المستخدمة في التحليل.

(١) نقول الاقتصاد لان هذا هو الاسم الذي يطلقه الحديون على «العلم» انظر فيما سبق الفصل الأول من الباب الأول.

(٢) جفونس، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٨٥ وما بعدها.

(٣) Scarcity; la rareté.

ـ المنفعة، وهي «الصفة المجردة التي بفضلها يستجيب الشيء الى ما نبتغيه ويكتسب حقا في ان تكون له صفة الناتج. ويكون ذا منفعة كما يمكن ان ينتج استمتاعا او يوفر جهدا»[1]، كما ان الندرة تتضمن كذلك:

ـ الحد من الكمية، اي ان الشيء لا يوجد تحت تصرفنا الا بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التي مكن اشباعها.

وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الافراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي[2] في علاقات بين هؤلاء الافراد وبين الاشياء النادرة التي تصلح لاشباع حاجاتهم. هذه العلاقات (بين الانسان والاشياء) منظورا اليها من جانبها الكمي فقط هي التي تمثل بالنسبة للحديين موضوع الاقتصاد[3]. فالمستهلك، ذو الحاجات غير المحدودة، يهدف الى تحقيق اقصى اشباع استخداما لموارده المحدودة. ومن ثم فهو يسعى الى تحقيق اقصى منفعة، وهي ظاهرة يعتبرونها ذاتية (اي تتوقف على الفرد المستهلك) عن طريق الحصول

---

(١) جفونس، نفس المرجع، ص ٩٧. انظر فيما يتعلق بالمقارنة بين جفونس ومنجر بالنسبة لهذه الفكرة:
Gaëton Pirou et autres, L'Utitlité Marginale de C. menger à J. r. Clark, les Editions Domat - Montchrétian, Paris, 2ième édition, 1938, p. 72 et sqq.

(٢) في كتابات الاوائل من الحديين يبرز ما يسندونه الى الرجل الاقتصادي كفرد ذي طبيعة تسعى الى تحقيق اللذة hedonistic nature; nature hédoniste، فهو الرجل الذي يسعى الى تحقيق اقصى لذة واقل الم، الرجل الرشيد. ولكن مع الجيل الثاني من الحديين بدأ التفكير في ان هذا التصوير يعطي فردا غاية في التفريد وان «الرجل الحقيقي ليس رجلا اقتصاديا فحسب». انظر باريتو، محاضرات في الاقتصاد السياسي، المرجع السابق الاشارة اليه. ص ٧١، كما يعتقد فون فايزر في نهاية حياته ان الفرض الخاص بهذه الطبيعة الخاصة بالسعي الى اللذة لا يتفق مع الواقع. انظر G. Pirou، المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٣) في هذا المعنى يقول باريتو ان «موضوع دراستنا هو الظواهر التي تنتج من الافعال التي يقوم بها الافراد في سبيل التزود بالاشياء التي يحصلون منها على اشباع حاجاتهم او رغباتهم، وان نحاول ثانيا اكتشاف قوانين الظواهر التي تجد في هذه الروابط سببها الرئيسي». المرجع السابق، ص ٣.

على السلع التي هي بطبيعتها محدودة الكمية. وتكون العلاقة هي علاقة بينه وبين السلع تأخذ مكانا في السوق يحاول من خلالها ان يوفق بين غاياته اللامحدودة (الحاجات) ووسائله المحدودة. وكذلك الامر بالنسبة للمنظم (صاحب المشروع)، فهو ينظر اليه في سلوكه كمتبادل، اي كشخص يظهر في سوق (او اسواق) يشتري منها «عناصر» الانتاج، من قوة عمل والات ومواد اولية وغيرها، محاولا الحصول عليها باقل تكلفة ممكنة. والامر هنا ينحصر في علاقة بينه وبين هذه الاشياء. كما انه يظهر في سوق اخر هو سوق السلعة التي يبيعها، يحاول ان يسوّقها بتحصيل اكبر ايراد ممكن. والامر يتعلق هنا كذلك بعلاقة بينه وبين السلعة. ففي السوقين يركز الاهتمام على سلوكه كمتبادل (كبائع وكمشتري) يعيش علاقات بينه وبين السلع (عناصر الانتاج والسلعة التي ينتجها) في محاولاته الدائمة لتحقيق اكبر فرق بين ما يحققه سلوكه في السوقين (الانفاق في سوق عناصر الانتاج والايراد في سوق السلعة التي يبيعها).

على هذا النحو **تعتبر العلاقات علاقات بين الافراد والاشياء المادية. ويصبح الاقتصاد بالتالي «علم»الندرة، الامر الذي يعني ان العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية. هذا التصور للعلاقات الاقتصادية يجد انعكاسه في اعتبار « علم الاقتصاد»، على حد تعبير باريتو، «علما طبيعيا كالفسيولوجيا (علم وظائف الاعضاء) والكيمياء، والى غير ذلك»[1].**

---

(١) باريتو، محاضرات في الاقتصاد السياسي، ص ٢. وباريتو يجهل انه حتى الظواهر الطبيعية التي يتعلق بها موضوع علوم الطبيعة ليست غير متغيرة. فهي حركة دائمة.

ويذهب جفونس من قبل مذهب باريتو ويخبرنا ان النظرية التي يحتويها مؤلفه سيمكن تعريفها بميكانيكا المنفعة والمصلحة الذاتية»، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٧٧.

ذلك هو تصور الحديين لموضوع الاقتصاد، وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصادية. في تحليلهم لسلوك الافراد من قبيل الرجل الاقتصادي. يستخدم الحديون طريقة تختلف في تفاصيلها عند كتّاب كل من الجيلين الاول والثاني.

فعند الحديين الاوائل، منهج التحليل استنباطي بالدرجة الاولى دون استخدام المنهج الرياضي عند منجر(١) وباستخدام هذا المنهج عند جفونس(٢) وفالراس. بالنسبة لجفونس، تستخدم الرياضة ليس كلغة في التعبير وانما كطريقة للاستدلال، بل انه يذهب في استخدام المنطق الرياضي حتى الى درجة يختلط بها العلم مع المنهج اذ انه «يتعين على الاقتصاد، ان اراد ان يكون علما، ان يكون علما رياضيا»(٣).

ويبرز الفريد مارشال بين كتّاب الجيل الثاني من الحديين بما يقوله عن منهج البحث في الاقتصاد: «يتمثل عمل الباحث في الاقتصاد، شأنه في ذلك شأن كل العلوم تقريبا، في تجميع الوقائع (يريد بذلك تجميع المعلومات الخاصة بالوقائع، م.د.)، وترتيبها وتفسيرها والقيام باستخلاصات منطقية بشأنها. وتتمثل النشاطات التحضيرية (في نشاط البحث) في الملاحظة والوصف ثم في تعريف الظواهر وتقسيمها، ولكن ما نريد تحقيقه بهذه الوسيلة هو معرفة الظواهر الاقتصادية في اعتمادها المتبادل... ولاستخلاص الفكرة العلمية تظهر ضرورة الاستقراء والاستنباط معا ضرورة تشبه ضرورة

(١) Cf. Pirou et autres, op. cit, p. 67.

(٢) جفونس، المرجع السابق الاشارة اليه، ص ٧١ وما بعدها.

(٣) جفونس، نفس المرجع، ص ٥٥.

استخدام القدمين معا، اليسرى واليمنى، لكي تتمكن من السير... **هذه المناهج** التي تستخدم في البحث لا تقتصر على الاقتصاد فقط ولكن تشترك كل العلوم في استخدامها». ويضيف مارشال انه من المفيد كذلك ان يستخدم منهج تاريخي في البحث الاقتصادي(١).

ويستخدم باريتو طريقة في الاستقصاء عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية Les approximations successives **وتتمثل هذه الطريقة**، كما يصفها باريتو في البدء ببناء نظرية عامة مبسطة تعرفنا بالخطوط الجوهرية للمادة محل الدراسة مع التجريد من التفاصيل والدقائق. في مرحلة ثانية نستطيع ان نقترب تدريجيا، عن طريق سلسلة من التقريبات، من الواقع الملموس، بالتوصل الى تصويرات تكون اكثر دقة واكثر تعقيدا. دون ان نتوهم اننا نستطيع ان نصل، عن طريق هذه التقريبات المتتالية، الى الواقع بكل تفاصيله وكل غناه ـ اذ تفاصيل هذا الواقع وتعقيده اكبر من ان تمكن العلم من التوغل اليها جميعا وتحليلها في كل ابعادها، فباتباع طريقة التقريبات المتتالية هذه نستطيع ان نتوصل الى تفسير اكثر ما يكون اقترابا من الواقع دون ان يصل ابدا الى هذا الواقع بأكمله(٢).

بقي ان نضيف نقطة اخيرة فيما يتعلق بفنون التحليل عند الحديين. وهي خاصة بما يستخدمه كل الكتاب الحديين من نوع **من استدلال عند**

---

(١) A. Marshall, Principles of Economics, Macmillan, London, 1959, p. 24 -25.

(٢) باريتو، المرجع الاسبق الاشارة، ص ١٦ ـ ١٧. انظر كذلك:

G. Pirou, Les Théories de l'équilibre économique: Walras et Pareto, Editions Domat Montchrétien, Paris, 3ème edition, 1946, p. 301 -312.

وقارن ما قلناه بالنسبة لعملية الاستقصاء، في الفصل الثاني من الباب الأول.

الحد[1] وفقا لهذا الاستدلال يفترض الحديون ان الفرد الاقتصادي يعرف ويقدِّر المزايا (المنافع) والمساوئ (عدم المنفعة او الالم) التي تنجم عن تعديل طفيف في سلوكه. فالمستهلك مثلا يعرف ويقدِّر المنفعة التي يحصل عليها من شراء وحدة اضافية من السلعة، ولتكن رغيفا اضافيا من الخبز، بقدر معرفته للتضحية التي يقدمها في مقابل ذلك ممثلة في عدد منافع وحدات النقود. هذه الوحدة الاضافية، هي الوحدة الحدية[2]، اي تلك التي توجد عند الحد بين استمرار المستهلك في شراء وحدات السلعة وبين توقفه عند عدد معين من وحدات السلعة. من هذا النوع من الاستدلال الحدي الذي ستتاح لنا فرصة التعرف عليه تفصيليا[3] تستمد المدرسة ونتاجها الفكري، اي النظرية، الاسم الذي يطلق عليها.

ذلك هو تصور الحديين لموضوع ومنهج الاقتصاد. وقد نتج عن جهودهم في تحليل سلوك الافراد الاقتصاديين مجموعة من النظريات **تكوِّن البناء النظري للمدرسة الحدية**. دراسة هذا البناء تبين انه يتعلق بالمنفعة المرتكزة على الندرة، فالمنفعة، وهم يعتبرونها ظاهرة ذاتية (او شخصية)، تحل محل العمل كأساس لتحديد الاثمان. اما عن مكونات هذا البناء النظري فيمكن تقديمها على النحو التالي:

- بما انهم اعتبروا التطور الاقتصادي كشيء واضح لا يحتاج لنقاش يتميز بناؤهم النظري بغياب نظرية في التطور.

---

(١) A reasoning at the margin; un raisonnement à la marge.

(٢) Marginal unit; unité marginale.

(٣) انظر الباب الرابع فيما يلي.

- بما ان اهتمامهم ينصب على سلوك الوحدات الاقتصادية يكون تحليلهم ذي طبيعة وحدية micro-analysis, analyse micro - écnomique اي تحليلا ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (المستهلك او المنظم او الصناعة) على فرض انعزالها عن بقية اجزاء الاقتصاد وعلى فرض ان وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجي (اي تاثير يأتي من بقية اجزاء الاقتصاد) يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد الا اثرا يمكن اهماله: فمن المنفعة الى الطلب الذي يحدد بسلوك المستهلك في السوق (نظرية الطلب). ومن الطلب الى العرض الذي يتحدد بسلوك المنظم صاحب المشروع في ظل ظروف السوق بأشكاله المختلفة (نظرية العرض). وابتداء من الاثنين تقدم نظرية تحديد اثمان السلع التي تخصص لاشباع الحاجات النهائية وكذلك اثمان السلع التي تستخدم في الانتاج، او ما يسمونه عناصر الانتاج.

- وبعد مارشال(١) يعرف البناء النظري الحدي بعض التطور:

● في اطار الطلب تنتقد النظرية التي تقول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس(٢) وتقدم نظرية المنفعة كظاهرة غير قابلة للقياس وانما قابلة للتفضيل(٣).

● في اطار نظرية المشروع، يهتم التحليل كذلك بسلوك المشروع في ظروف المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة (حيث تنتج السلعة بواسطة عدد قليل من المنظمين) بعد ان كان تحليل مارشال يقتصر على شكلين فقط من اشكال

---

(١) تجد النظرية الحدية خير تقديم لها في كتاب مبادئ الاقتصاد لألفريد مارشال الذي يقدمها بمهارة فنية فائقة تبين كيفية استخدام الكثير من ادوات التحليل التي يتعين على كل اقتصادي ان يجيد استخدامها.

(٢) Cardinal untility; utilité cardinale.

(٣) Ordinal utility; utilité ordinale.

السوق، سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار.

- كذلك مع الحاح الازمات الاقتصادية وزيادة حدتها ظهرت بعض النظريات التي تحاول تفسير هذه الظاهرة.

- كل هذا البناء النظري لا يهتم، على حد تعبير مارشال، الا بالمظاهر القابلة للقياس، اي المظاهر الكمية. كما ان نظرياته استخلصت على اساس التجريد من عنصر الزمن، اي مع عدم الاخذ في الاعتبار للبعد الزمني للظاهرة ولا لحركتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، ولذا تكون هذه النظريات من قبيل النظريات الاستاتيكية او الساكنة.

ذلك هو تصور الحديين لموضوع ومنهج الاقتصاد والبناء النظري الذي يقوم على هذا التصور. والواقع ان **هذا التصور يعاني من الصعوبات الاتية:**

(أ) اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور «لعلم» الاقتصاد **واعتبار هذه المشكلة مشكلة ندرة يعني خلطا بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا (في المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد:**

- فبالنسبة للمجتمع الانساني بصفة عامة، يتمثل الصراع مع الطبيعة في محاولة للسيطرة عليها لاشباع حاجات الانسان والقضاء على الضرورة necessity، اي اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية، القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات. ولكن الصراع يتم على نحو جماعي لان الانسان لا يعيشه بمفرده.

- وبالنسبة لمجتمع معين، تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وانما في اطار تاريخي يتمثل في المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع

المعين(١). وهي مرحلة تشهد بدورها مستوى معين لتطور قوى الانتاج في المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادي في هذا المجتمع، طريقة تعكس نوع روابط الانتاج السائدة في المجتمع. بمعنى آخر، هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعي لعملية الانتاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع، ومن ثم الشوط الذي قطعه هذا المجتمع في سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع الانساني بصفة عامة.

- اما بالنسبة للفرد. والامر لا يتعلق بالفرد المجرد وانما بالفرد الاجتماعي، بالفرد الذي يمثل جزءا من كل اجتماعي يرتكز علي التعاون والتقسيم الاجتماعي للعمل، فلا يمكن ان تتحدد مشكلته الاقتصادية الا في اطار علاقات الانتاج إلتي تسود في المجتمع المحدد تاريخيا (في المكان والزمان) الذي يعيش فيه هذا الفرد. ففي المجتمع الرأسمالي مثلا، لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية للفرد بمعزل عن موقفه تجاه الاخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج.

محاولة تصوير المشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة تطابق المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة، اي كمشكلة ندرة، تعني في الواقع:

- اولا تجاهل ان الذي يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفرد بمفرده). وهو ما يعني تجاهل ان العلاقات الاجتماعية للانتاج انما تنشأ

(١) Cf. A.H. Hansen, Business Cycle Theory, 1927 - L. Haberler, Prosperity and Depression - U.N.O., 1946, Fluctuations économiques (ouvrage collectif), 2 tomes, Domat - Montchrétien, Paris, 1954.

بين الاجزاء، وبين الافراد في المجتمع.

- كما تعني بناء على هذا التجاهل افراغ العلاقات الاقتصادية من محتواها الاجتماعي، اذ لا يرى في هذه العلاقات الا علاقة بين الفرد والشيء متجاهلين بذلك الطرف الاخر في العلاقة.

- فاذا ما فرغت الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعي اصبح من الطبيعي ان تتصور كظواهر ابدية.

(ب) اذا ما زدنا على ذلك ان **الانشغال ينصب على المظاهر الكمية للظواهر متجاهلا مظهرها الكيفي** ادى ذلك الا توجد بين الظواهر، في نظر الباحث من الحديين، فروق كيفية، واذا لم توجد هذه الفروق كانت الظواهر واحدة في كل مراحل التطور الاجتماعي. الامر الذي يعني ان الظواهر الاقتصادية، في نظر الحديين، ظواهر ابدية لا تتغير.

(ج) من ناحية اخرى. يتعلق موضوع الاقتصاد عند الحديين بسلوك الافراد من قبيل الرجل الاقتصادي. هذا السلوك يبدأ بالفرد الاقتصادي كمستهلك، بحاجاته التي يسعى الى اشباعها بالحصول على منافع السلع التي هي بطبيعتها نادرة. هذه المنفعة في نظرهم ظاهرة ذاتية، اي ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص الى آخر. وعليه يرتكز بناؤهم النظري على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية. هل هي حقيقة كذلك؟ اذا اتفقنا على ان المنفعة هي صلاحية الشيء (السلعة) لاشباع حاجة معينة، بقي ان نعرف من اين تستمد السلعة هذه الصلاحية؟ أهي لان الشخص يعتبرها كذلك؟ أم انها تستمد هذه الصلاحية من خصائص موضوعية في ذات السلعة؟ واذا اردنا ان نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذي يجعل نوعا من الملابس

مثلا صالحا لاشباع حاجة معينة، هي الحاجة الى الملبس، وليس حاجة اخرى، كالحاجة الى الطعام مثلا؟ الواقع ان الذي يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاشباع الحاجة الاولى دون غيرها. هذه الخصائص انما يستمدها، كما رأينا من قبل، من الخصائص الطبيعية للمواد التي تنتج منها السلعة، الغزل والنسيج في مثلنا هذا. وهي خصائص تعطي الملابس الصفات التي تمكنها من حماية الجسم. كما ان خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردي، العمل الملموس، عمل صانع الملابس الذي اعطاها شكلا يمكنها من حماية الجسم اي من ان تكون صالحة لاشباع الحاجة الى الملبس. وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة، اي منفعتها، هو ما بها من خصائص تمكنها من اشباع هذه الحاجة دون غيرها، وليس اعتبار الشخص المستهلك لها. اي ان المنفعة ظاهرة موضوعية لا ذاتية.

اما النظريات المكونة للبناء النظري للحديين فستكون محلا لدراسة تفصيلية نقوم بها في مرحلة تالية(١)، وهي دراسة ناقدة للمدرسة الحدية. اما في اطار تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الذي ننشغل به الان، فقد وضعت هذه النظرية(٢) موضع الاختبار التاريخي بحدوث الكساد الكبير الذي ساد الاقتصاد الرأسمالي ابتداء من عام ١٩٢٩.

---

(١) انظر الباب الاول والثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب.

(٢) من المهم ان نذكر ان التيارين من الفكر الاقتصادي، الماركسي والحدي، عرفا في خلال الثلث الاول من القرن العشرين مصيرين مختلفين، اذ بينما ينتشر الفكر الماركسي ويحقق فعاليته في مجال العمل الاجتماعي (النقابي والسياسي) تقتصر سيادة التيار الفكري الحدي على اوساط التعليم الرسمي في الجامعات الاوروبية.

ثانياً: الاقتصاد السياسي وتعميق الازمة في الاقتصاد الرأسمالي:

شهدت الحرب العالمية الاولى ظهور **تجربة من تجارب تحقيق شروط الانتقال للاشتراكية في الاتحاد السوفيتي**. وبذلك يكف النظام الرأسمالي عن ان يكون النظام العالمي (اي النظام الذي يغطي كافة انحاء العالم) ليكون النظام الدولي، اي النظام الذي يظل مسيطرا على مستوى الاقتصاد العالمي مع وجود محاولات بناء اقتصاد بديل. ثم جاءت الازمة الاقتصادية الدولية عام ١٩٢٩ بحدة لم يعرفها الاقتصاد الرأسمالي من قبل، لتسجل تعمق الازمة في هذا النظام على الصعيد الدولي. الامر الذي **يدفع الدولة في المجتمعات الراسمالية الى اتخاذ اجراءات تقصد بها معالجة الازمة** مسجلة بذلك بدء مرحلة من التدخل الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية، في الوقت الذي تبلور فيه الطابع الاحتكاري للانتاج، تدخلا يعلن عن ميلاد وتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تلعب دورا محوريا في تمكين رأس المال من زيادة درجة تمركزه ليس فقط على مستوى الاقتصاد الداخلي وانما كذلك على صعيد الاقتصاد الدولي، **دافعة بالمشروع الرأسمالي الى نقلة كيفية نحو المشروع دولي النشاط الذي يسود الاقتصاد العالمي ابتداءً من سبعينات القرن العشرين ثم ما يلبث ان يجد في الدولة، بالنسبة لدورها الاقتصادي، بعد ان ساندته، عائقا من عوائق توسعه وسيطرته على الاقتصاد العالمي، خالقا من ثم ضغوطا نحو الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.**

على صعيد الفكر تجد النظرية الحدية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد القومي. اذ كان من اللازم ان يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون ان المشكلة الرئيسية هي تلك

الخاصة بأداء الاقتصاد القومي في مجموعة في ظل اطار هيكلي محدد وليست هي مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادي) معزولة عن بقية اجزاء الاقتصاد القومي (هذا لا يعني بطبيعة الحال ان نهمل هذا السلوك، وانما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادي في مجموعه). وبدأ الفكر الاقتصادي غير الماركسي يهتم من جديد بتحليل طبيعة النظام الاقتصادي وميكانزم ادائه. ويمكن القول بصفة عامة ان **فترة ما بين الحربين العالميتين تتميز بتيارين من الفكر الاقتصادي.**

- **التيار الأول** نتج عن المناقشات التي ازدهرت في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، اولا بين الاقتصاديين السوفييت، وثانيا بين الاقتصاديين الغربيين، حول مشكلات التخطيط الاقتصادي وامكانية القيام بحساب رشيد عند توزيع قوى الانتاج بين الاستعمالات المختلفة من خلال التخطيط. هنا نجدنا بصدد فكر يعكس حالية مشكلة تحقيق الرشادة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي الصاعد[1].

- **اما التيار الثاني** فيهتم بكيفية اداء الاقتصاد الرأسمالي لمعرفة العوامل

---

(١) انظر في هذا النقاش الذي ستتاح لنا فرصة التعرف على طبيعته ومحتواه في القسم الثالث من هذا الكتاب،
وفيما يخص النقاش السوفيتي في عشرينات القرن:

N. Spulber (ed), Foudations of Soviet Strategy of Growth: Selected Soviet Essays, 1924 - 1930. Bloomington, Indiana University Press, 1964 - A. Erlich, The Soviet Industrialisation Debate. Cambridge, Massachussets, 1960.

وانظر ملخصا لنقاش الثلاثينات في المراجع التالية:

C.D. Baldwin, Economic Planning, Its Aims and Implications, Barna, The Free Press of Illinois, 1942, ch. 4 - W. Brus, problèmes généraux du fonctionnement de l'économie Socialiste, Maspéro, Paris, 1968, p. 29 - 83.

التي تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة في المجتمع، بقصد التوصل في النهاية الى اكتشاف اسباب التبديد (تبديد الموارد الاقتصادية) الذي ينعكس في وجود بطالة جزء من الايدي العاملة وعدم استعمال جزء من الطاقة الانتاجية (المادية) الموجودة. ذلك الفكر تمثل في نظرية كينز الخاصة بأداء الاقتصاد القومي في مجموعه[1]. وهو فكر يعكس الانشغال بعلاج الازمة المتعمقة التي يجد الاقتصاد الرأسمالي نفسه فيها في المرحلة الاخيرة من مراحل وجوده[2].

وكان على الاقتصاد الرأسمالي ان ينتظر الحرب العالمية الثانية لكي يتمكن من الخروج من الكساد. ولكن انتهاء هذه الحرب يعلن عن مرحلة جديدة

---

(١) جون م. كينز (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦)، عمل استاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج بانجلترا ومستشارا اقتصاديا لحكومة المحافظين اثناء الحرب العالمية الثانية، اهم مؤلفاته هو كتاب «النظرية العامة في العمالة، والنقود والفائدة» General Theory of Employment, Money and Interest. ظهر في ١٩٣٦. وسندرس نظرية كينز بشيء من التفصيل في الجزء الثاني من مؤلفنا الخاص بالاقتصاد النقدي. ولكننا نلاحظ من الان ان تحليل كينز يمثل عودة الى الاهتمام بالتحليل الجمعي (الذي ينشغل بأداء الاقتصاد القومي في مجموعه)، وهي عودة تكمل احدى حركات الفكر الاقتصادي عبر الزمن (وذلك من وجهة نظر حجم الوحدة الاقتصادية محل الدراسة): اذ كان التحليل جمعيا بصفة رئيسية من فرنسوا كينيه الى ماركس، ليصبح وحديا بصفة اساسية عند الحديين، ثم يسترجع التحليل الجمعي مكان الصدارة مع كينز (الذي يمثل تحليله نوعا من التحليل الجمعي). وهو ما سيتأكد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من الانشغال المتزايد بمشكلات التطور الاقتصادي.

(٢) هذا وقد دفع استمرار الازمة وحدتها بعض الاقتصاديين غير الماركسيين الى التساؤل حول مصير الاقتصاد الرأسمالي الامر الذي اعطى التحليل الخاص بالركود الاقتصادي

Economic stagnation; stagnation économique

الذي يرتبط على الاخص باسم اقتصادي امريكي هو الفن هانس Alvin Hansen انظر مقاله:

Economic Progress and Declining Population Growth, in, Reading in Business Cycle Theory, The American Economic Association, Allen & Unwin, London, 1934,, p. 366 & sqq.

من مراحل الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا:

شهد الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية تحولا يرد اساسا الى العوامل الثلاثة التالية:

- زيادة الاهمية النسبية للمجتمعات التي تحاول بناء شروط الانتقال للاقتصاد الاشتراكي وزيادة معدلات التطور المخطط، وذلك حتى ثمانينات القرن العشرين.

- ازدياد حدة حركة التحرر الوطني في المستعمرات وتفكك النظام الاستعماري، على الاقل في شكله القديم.

- تحت تأثير هذين العاملين، يضاف اليهما ما يحدث في داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها، يظل النظام الرأسمالي النظام الاقتصادي الدولي الأقوى وانما مع بروز الكثير من تناقضاته وبلورة جوانبه السلبية بالنسبة للغالبية من أفراد المجتمع العالمي.

وعلى صعيد الفكر الاقتصادي ادى الانشغال بمشكلات النمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، والرغبة في الخروج من عملية التخلف ومحاولات الخروج منها في الاقتصاديات المتخلفة التي كانت، وما زال الكثير منها، تلعب دور الاقتصاديات التابعة للاقتصاديات الرأسمالية الام، والمكشلات التي يثيرها التطور المخطط (او التطوير) في المجتمعات التي تسعى الى بناء شروط الانتقال للاقتصاد الاشتراكي، ادت هذه العوامل مجتمعة الى **العودة الى الاهتمام، في مجال التحليل الاقتصادي، بمشكلات التطور الاقتصادي عامة ومشكلات التطوير الاقتصادي (اي التطور المخطط) خاصة. وعلى هذا النحو**

تعود نظرية التطور الاقتصادي لتشغل من جديد، بعد فترة من الخسوف النيوكلاسيكي، مركز الاقتصاد السياسي[١]، مع انشغال فكري خاص بالابعاد الدولية للتطور وما يثيره من مشكلات تتعلق بعملية تراكم راس المال على الصعيد العالمي، وتناقضات هذه العملية. ومكان المجتمعات المختلفة من هذه العملية. الأمر يتعلق بعلم الاقتصاد السياسي وقد تبلور له موضوعه ومنهجه كعلم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، اي العلاقات التي تتعلق بانتاج وتوزيع الاشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع، في التغير المستمر لهذه العلاقات، وما يؤدي اليه هذا التغير من تطور العملية الاقتصادية في مجموعها وعلى الاخص بين طريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية. هذه العلاقات هي التي تمثل الظواهر الاقتصادية، كظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان، كظواهر تاريخية متغيرة تمثل جزءا لا يتجزأ من الظواهر الاجتماعية التي تكوِّن المجتمع في حياته في وسطه الطبيعي وكجزء لا يتجزأ من المجتمع العالمي في تحوله المستمر. ويكون قد تبلور في نفس الوقت منهج العلم، الذي يعكس النظرة العاملة التي بمقتضاها

---

(١) هنا كذلك يتعين ان نري الحركة الديالكتيكية (الجدلية) للفكر الاقتصادي: فقد تمثلت المشكلة الاساسية للكلاسيك في كيفية زيادة ثروة الامم، ومن هنا جاءت الاهمية الرئيسية لتحليل التطور في داخل بنائهم النظري. وبالنسبة لماركس تمثلت المشكلة في الكشف عن قوانين الحركة للمجتمع الرأسمالي، ومن هنا احتل تحليله للتطور الرأسمالي مكان الشرف في نظريته الاقتصادية. ثم يختفي التحليل الخاص بالتطور الاقتصادي من تحليل الحديين الذين انشغلوا، كما رأينا، بسلوك الوحدات الاقتصادية المنعزلة. واليوم يعود التحليل الخاص بالتطور والتطوير الاقتصاديين ليحتل مركز التحليل الاقتصادي، وانما مع فارق يتمثل في ان هذا التحليل يجد تحت تصرفه ترسانة من ادوات التحليل الاقتصادي التي تم تطويرها عبر الزمن، الامر الذي يمكنه ان يكون ذي كيف اعلى اذا ما استند الى نظرية سليمة في القيمة تعي الفروق الكيفية بين طرق الانتاج السائدة في المجتمع الانساني المعاصر.

هذا وقد يكون من المفيد ان نشير الى أسماء اهم الكتاب المعاصرين الذين ترتبط بهم الكتابات المتعلقة بالتطور الاقتصادي. بالنسبة للنمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة:=

نتصور الظواهر التي يتعلق بها موضوع العلم، ويبين كيف يتأتى لنا ان نستخدم في دراسة هذه الظواهر، اي عند القيام بالمجهود التحليلي، منهج البحث العلمي بصفة عامة. على ان يلعب التجريد دورا ذي اهمية خاصة في عملية الاستقصاء، وهي عملية يستخدم في خلالها الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي، مع امكانية الاستعانة بصفة خاصة بالمنطق الرياضي باعتباره اعم صور الاستنباط، وذلك عندما يتعلق الامر بالمظاهر الكمية، او القابلة للقياس الكمي، للظواهر الاقتصادية.

على هذا النحو **ننتهي من رحلتنا عبر تاريخ علم الاقتصاد السياسي. وبانتهائها يبين لنا ان تعريفنا للاقتصاد السياسي، من حيث موضوعه ومنهجه، كما قدمناه في الباب الاول من هذا القسم، لم يكن ليمكن الوصول اليه الا عن طريق تتبعنا للعملية التاريخية التي ولد من خلالها هذا العلم وتطور، اي تبلور من خلالها موضوعه ومنهجه، والتعرف على مصدر الافكار المختلفة، الخاصة بموضوعه، بتحديد مجال الظواهر التي ينشغل بها، بطبيعة**

=E. Domar, R. Frisch, R. Harrod, P. Massé, Perroux, R.M. Solow, R. Stone, J. Tinbergen...

وبالنسبة لمشكلات التطور في الاقتصادية الاشتراكية المخططة:

P. Baran, Ch. Bettelheim, c. Bobrowski, H. Denis, M. Dobb, M. Kalecki, L.V. Kantarovitch, O. Lange, W. Leontief, V.S. Nemchinov, A. Nove, S. Stroumiline, P. Sweezy...

وفيما يتعلق بمشكلات التطور في الاقتصاديات المختلفة:

P. Baran, ch. Bettelheim, M. Dobb, J. Castro, A.G. Frank, A.O. Hirschman, M. Kalecki, O. Lange; H. Lebensien, W.A. Lewis, P.C. Mahalanobis, H. Myint, G. Myrdal, R. Nurkse, F. Perroux, R. Prebisch, K.N. Raj, V.K.R.V. Rao, J. Robinson, P.N. Rosntein - Rodan, A.N. Sen, J. Tinbergen, S. Amin...

هذه الظواهر، هل هي علاقات اجتماعية، ام علاقات بين الانسان والاشياء تنجم عن سلوك افراد من قبيل الرجل الاقتصادي؟ هل هي اجتماعية ومتغيرة (ومن ثم تاريخية) ام ابدية وخالدة؟ هل هي ظواهر ذات مظهرين كيفي وكمي في ارتباطهما العضوي، ام ينسلخ عنها مظهرها الكيفي؟ هل تحكمها قوانين موضوعية ام لا؟ وهل هذه القوانين مستقلة عن ارادة الانسان ام لا، بمعنى آخر، هل يسري في حقها مبدأ الحتمية ام لا؟ والتعرف كذلك على مصدر الافكار الخاصة بالمنهج من اين جاءت فكرة استخدام المنهج التجريبي في مجال دراسة الظواهر الاقتصادية؟ من اين جاء المنهج التجريدي؟ من اين جاء المنهج الديالكتيكي (الجدلي)؟ من اين جاء استخدام الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي؟ من اين جاء استخدام المنطق الرياضي في دراسة الظواهر الاقتصادية؟ الاجابة على هذه الاسئلة تمكننا من التوصل الى منهج الاقتصاد السياسي، كما عرفناه في الفصل الثاني من الباب الذي نتج عن تقابل وتصارع المناهج المختلفة التي برزت خلال عملية مولد العلم وتطوره.

كل هذا كان نتاج مفكرين مختلفين اتيحت لنا فرصة التعرف على أسمائهم، مفكرين عاشوا المراحل المختلفة لتطور العلم الذي تنصب عليه دراستنا[١]. وتمثل النتاج النظري لجهود هؤلاء المفكرين في مجموعة من النظريات: نظرية الانتاج، نظرية القيمة والاثمان (بما يرتبط بها من نظرية في العرض والطلب)، نظرية التوزيع (نظرية الاجور، نظرية الربح، نظرية الفائدة،

---

(١) نترك للقارئ مهمة العودة الى تفاصيل ما قلناه في تاريخ علم الاقتصاد السياسي لاسناد كل فكرة متعلقة بالموضوع والمنهج كما نعرفهما في الباب الاول الى المفكر الذي قال بها والمرحلة التي ترد اليها.

نظرية الريع)، النظرية النقدية، نظرية المالية العامة، نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية، نظرية التطور الاقتصادي، كل هذه النظريات في علاقتها بطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية.

هذه النظريات (وما تتضمنه من نظريات اخرى) نطلق عليها اصطلاح «الاقتصاد السياسي»، الذي يتميز عن غيره من فروع الدراسات الاقتصادية التي تطورت مع الاقتصاد السياسي، والتي تكون مع الاقتصاد السياسي ما يسمى «بالعلوم الاقتصادية»[١]. هذه التفرقة بين الاقتصاد السياسي وغيره من فروع العلوم الاقتصادية يتعين ان نكون واعين لها:

- فهناك اولا **التاريخ الاقتصادي**[٢]، الذي تنصب الدراسة فيه على العملية الاقتصادية في تطورها في مجتمع معين في فترة تاريخية سابقة. مركز الانشغال هو الاحداث او الوقائع الاقتصادية التي وقعت في هذا المجتمع خلال هذه الفترة. مثال ذلك دراسة التاريخ الاقتصادي لمصر أو للبنان في القرن التاسع عشر. هذا الفرع من فروع العلوم الاقتصادية يتمتع بأهمية خاصة، اذ لا يمكن ان نأمل في فهم الظواهر الاقتصادية لاية فترة، بما في ذلك الفترة الحالية، دون معرفة كافية بالوقائع الاقتصادية في تاريخها السابق. يزيد على ذلك انه باحتوائها «للوقائع التنظيمية» تسمح لنا دراسة التاريخ الاقتصادي بفهم كيف ان الظواهر الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض وكيف تكون العلوم الاجتماعية بالتالي مرتطة بعضها ببعض.

---

(١) Economic Sciences; Sciences économiques.

(٢) Economic History; Histoire économique.

- هناك ثانيا ما يسمى الاقتصاد الوصفي[1] الذي ينشغل بمشكلات الاقتصاد المعاصر، مثال ذلك دراسة الموقف الاقتصادي في المجتمع المصري وفي اي مجتمع عربي آخر في وقتنا هذا. ويفرق في اطار الاقتصاد الوصفي بين:

* الاحصاء الاقتصادي[2]، وهو التعبير الرقمي عن مختلف مظاهر العملية الاقتصادية الملموسة في مجتمع ما.

* والجغرافيا الاقتصادية[3]، التي تتمثل في دراسة العملية الاقتصادية من وجهة نظر التوزيع المكاني للموارد الطبيعية وقوى الانتاج المادية والنشاطات الاقتصادية.

* وهناك اخيرا **اقتصاديات الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي**. وهي تتمثل في الدراسات النوعية التي تهتم بفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي: الاقتصاد الزراعي، الاقتصاد الصناعي، اقتصاديات النقل، اقتصاديات التعليم، اقتصاديات السياحة، الى غير ذلك.

ويوجد بين فروع العلوم الاقتصادية هذه، اي الاقتصاد السياسي وهذه الفروع الثلاثة، علاقات اعتماد مبتادل: فالنظرية لا غنى عنها كهاد في البحث الخاص بالتاريخ الاقتصادي والاقتصاد الوصفي. من ناحية اخرى، دراسة العملية الاقتصادية في تاريخها هي السبيل الوحيد لاستخلاص معرفة علمية صحيحة. كما ان الاقتصاد الوصفي يزودنا بمعلومات تصبح لاحقا اساس دراسة التاريخ الاقتصادي. ولدراسة اقتصاديات فرع من فروع النشاط

---

(١) Discriptive Economics; Economie discriptive.

(٢) Economic Statistics; Statistiques économiques.

(٣) انظر ما سبق أن قلناه في الفصل الثالث من الباب الأول.

الاقتصادي لا بد من التسلح بأفكار الاقتصاد السياسي كأدوات تحليلية. ودراسات هذه الاقتصاديات تصبح أساس اتخاذ السياسات الاقتصادية التي تحسن من أداء هذه الفروع وتمكن من تطويرها في إطار الكل الاقتصادي.

فاذا ما اتضح الفارق والعلاقة بين هذه الفروع من المعرفة الاقتصادية يمكننا ان نميز في اطار الاقتصاد السياسي على ضوء دراستنا لتاريخ العلم:

- **النظرية الاقتصادية، التي تستخدم بمعنى مصطلحي للتعبير عن النظرية، او النظريات، الخاصة بطبيعة وكيفية اداء العملية الاقتصادية بمظهريها العيني والنقدي، (ومن ثم فهي تحتوي النظرية النقدية).**
- نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية.
- نظرية التطور الاقتصادي.
- تاريخ الفكر الاقتصادي، ويتمثل في دراسة تاريخ هذه النظريات.

* * *

في اطار دراستنا في هذا الجزء الأول من مؤلفنا سنهتم اساسا بالنظريات المتعلقة بطبيعة وكيفية اداء العملية الاقتصادية على افتراض غياب النقود وغياب العلاقات الاقتصادية الدولية (اي على فرض ان العملية الاقتصادية في الداخل توجد بمنعزل عن بقية الاقتصاد العالمي). وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ولكن اتضح لنا من دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي ان العملية الاقتصادية لا تأخذ دائما نفس الشكل الاجتماعي في المراحل المختلفة لتطور المجتمع، اذ اختلفت طريقة الانتاج (وما يرتبط بها من توزيع) في اليونان القديمة مثلا عنها في اوروبا العصور الوسطى عنها في اوروبا الغربية ابتداء من القرن السادس عشر. فاذا اختلف

الشكل الاجتماعي للعملية الاقتصادية ترتب على ذلك نسبية النظرية الاقتصادية التي تنشغل بطبيعة واداء هذه العملية لارتباط النظرية بشكل اجتماعي معين من اشكالها. فاذا قلنا ان موضوع الاقتصاد السياسي يتعلق بالظواهر الاقتصادية المكونة للعملية الاقتصادية (عملية الانتاج والتوزيع) كان معني ذلك انه يتعلق بالظواهر المكونة للعملية الاقتصادية في اشكالها الاجتماعية المختلفة او بما يسمى بطرق الانتاج المختلفة او اساليب الانتاج المختلفة او بالهيكل الاقتصادي في اشكاله المختلفة. ويكون موضوع الاقتصاد السياسي متعلقا بالتالي بالطرق المختلفة للانتاج. الأمر الذي يلزم معه - لكي نضمن الانضباط لدراستنا للنظرية الاقتصادية - التعرف على فكرة طريقة الانتاج او الهيكل الاقتصادي والانواع المختلفة منه. وهو ما يمثل محور اهتمامنا في الباب الثالث.

الباب الثالث

الاقتصاد السياسي علم طرق الانتاج (١)

رأينا ان عملية الانتاج هي عملية صراع بين الانسان والطبيعة، وان الانسان لا يعيش هذا الصراع بمفرده وانما في جماعة. فعملية الانتاج بالطبيعة عملية اجتماعية، في اثنائها تقوم العلاقات بين افراد المجتمع. هذه **العلاقات الاجتماعية للانتاج** تقوم، كما رأينا، على التعاون بين افراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية وبين الوحدات الانتاجية وما يترتب عليه من اعتماد متبادل بين هذه الوحدات اعتمادا تتسع شبكته ومداه بازدياد درجة التقسيم الاجتماعي للعمل. فالوحدة الاقتصادية، خلية النشاط الاقتصادي، تعتمد في قيامها بنشاطها الاقتصادي على الوحدات الاخرى اما في حصولها على ما هو لازم لقيامها بالانتاج (فالوحدات المنتجة للمنسوجات مثلا تعتمد في قيامها بالانتاج على الوحدة المنتجة للغزل والوحدة المنتجة لآلات النسيج، وهذه بدورها تعتمد على الوحدات المنتجة لما هو لازم لانتاجها، الوحدة المنتجة لالات النسيج تعتمد على الوحدة المنتجة للصلب،

---

(١) Mode of Production; mode de production.

وهكذا)، واما في تصريف ما تنتجه (فالوحدة المنتجة للصلب مثلا تعتمد في تصريف الصلب على الوحدات التي تستخدم الصلب كمدخل في الانتاج، كالوحدات المنتجة للالات، وتلك المنتجة لعربات النقل، وتلك التي تقوم ببناء المباني حيث يستخدم الصلب، هكذا).

هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج، في داخل الوحدات الانتاجية وفيما بينها **تدور حول علاقة اساسية تحدد الطرق التي تستخدم بها وسائل الانتاج ومن ثم اشكال التعاون وتقسيم العمل، وتحدد من ثم دور كل فرد في عملية الانتاج ونصيبه في ناتج هذه العملية. هذه العلاقة الاساسية تتمثل في ملكية وسائل الانتاج** الموجودة تحت تصرف المجتمع وتمثل الركيزة التي تقوم عليها الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج. على انه يقصد بالملكية، ليس مجرد الشكل القانوني، وانما السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج، **وهي تتحدد بسلطة اتخاذ قرارات استخدام هذه الوسائل والتنفيذ الفعلي لهذه القرارات ومراقبة الاستخدام الفعلي للوسائل والاختصاص في النهاية بفائض عملية الانتاج**. ومن ثم امكن تمييز نوع علاقات الانتاج السائدة في مجتمع ما على اساس نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في هذا المجتمع.

هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج، بنوع ملكية وسائل الانتاج الذي ترتكز عليه، انما ترتبط عضويا (عن طريق تحددها به وتأثيرها عليه) **بمستوى تطور القوى الاجتماعية للانتاج، اي القوة العاملة** التي تعيش في وسط تكنولوجي معين بما يلزم من خبرة فنية تكتسب من خلال التجربة وتنتقل عبر الاجيال، ومجموعة وسائل الانتاج التي توجد تحت تصرف المجتمع والتي تتمثل في الارض وادوات العمل (نوعا وكما) والمواد موضوع العمل.

ويطلق على مستوى معين للقوى الاجتماعية للانتاج وما يرتبط به من نوع من علاقات الانتاج (بما ترتكز عليه من نوع من ملكية وسائل الانتاج) اصطلاح طريقة الانتاج او الهيكل الاقتصادي. وهو يبين النحو المتميز الذي يترابط به هذا المستوى المعين من مستويات تطور قوى الانتاج مع هذا النوع من علاقات الانتاج، اي النمط الاجتماعي الذي يكون عليه الكل الاقتصادي للمجتمع مما يعطي للعملية الاقتصادية في مجتمع معين شكلا اجتماعيا يميزها عن العملية الاقتصادية في مرحلة مختلفة او مجتمع مختلف. بمعنى ثالث، اذا كانت العملية الاقتصادية تأخذ، في تطورها عبر الزمن، اشكالا اجتماعية مختلفة فان المشكلة التي تطرح نفسها على مستوي التطور النظري هي مشكلة التوصل الى معرفة **الشكل الاجتماعي** المتميز الذي تأخذه هذه العملية في المجتمع محل الدراسة المحدد في المكان والزمان. وللتوصل الى ذلك، يلزمنا:

(أ) ان نتحسس اولا مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق التعرف على نوع القوة العاملة الموجودة (كما وكيفا اي من حيث القدرة الجسمانية وما اذا كانت قوة عاملة عائلية او مسخرة او اجيرة على سبيل الدوام او التأقيت)، وكذلك التعرف على نوع المعرفة الفنية التي تمتلكها الخاصة بما تستخدمه من وسائل انتاج في الانواع المختلفة للنشاط الاقتصادي. كما يتم التعرف على مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق معرفة نوع وسائل الانتاج التي تستخدمها القوة العاملة والفنون الانتاجية التي تتبعها لتحقيق نتيجة عملية العمل الاجتماعي في كل مجالات النشاط الاقتصادي.

(ب) ويلزمنا ثانيا التعرف على نوع علاقات الانتاج الموجودة بين افراد (مجموعات وطبقات) المجتمع، وذلك بالتعرف على من يملك وسائل الانتاج: الارض وادوات العمل المواد التي يجري تحويلها في عملية الانتاج، ومن

بالتالي، من افراد المجتمع، يكون محروما من هذه الوسائل. وكذلك الحقوق التي يتمتع بها كل فرد (او مجموعة او طبقة) على هذه الوسائل: هل هو حق استخدامها مباشرة استبعادا للاخرين؟ او حق وضعها تحت تصرف الاخرين لاستخدامها بواسطتهم في مقابل جزء من الناتج؟ او حق استخدام هذه الوسائل باستعمال العمل الاجير؟

(ج) للتوصل اخيرا الى الكيفية التي يعطي بها التزاوج بين هذا المستوى لتطوير قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج القائمة، يعطي بها لكل عملية العمل الاجتماعي شكلا متميزا يميزها عن الاشكال الاخرى ويبين:

- نوع النشاط الاقتصادي السائد، والكيفية التي يتم بها النشاط الاقتصادي عن طريق بيان الدور الذي يقوم به كل فرد (مجموعة او طبقة) في عملية العمل الاجتماعي.
- ويبين ما اذا كان هذا النشاط يتم، من وجهة نظر من يتخذون قرارات الانتاج، بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين ام بقصد المبادلة.
- كما يبين الكيفية التي يتم بها توزيع ناتج عملية العمل الاجتماعي بين افراد (مجموعات وطبقات) المجتمع، وعلى الاخص مصير الجزء من الناتج الاجتماعي الذي يسمى بالفائض الاقتصادي: قدره والاشكال التي يأخذها، والاختصاص به وكذلك الاستخدامات التي يوجه لها.
- ويبين اخيرا الكيفية التي يضمن بها استمرارية عملية الانتاج، ومن ثم استمرارية المجتمع بأكمله، عبر الزمن، اي الكيفية التي نضمن بها تجدد الانتاج من فترة لاخرى.

النحو المتميز الذي تمتزج به هذه «الكيفيات» هو الذي يعطينا التركيبة الخاصة لمستوي معين من تطور قوى الانتاج مع نمط معين من علاقات الانتاج

تسمى بطريقة الانتاج او اسلوب الانتاج. بعبارة ابسط نحن هنا بصدد الكيفية التي ينظم بها مجتمع معين عملية العمل الاجتماعي فيه.

وتشغل فكرة طريقة الانتاج مكان الشرف في علم الاقتصاد السياسي وذلك للاسباب الاتية:

١ - ان موضوع الاقتصاد السياسي وان كان يتعلق بالظواهر الاقتصادية المكونة لعملية الانتاج والتوزيع فانه يتعلق بها، كما رأينا، في اشكالها الاجتماعية المختلفة، الامر الذي يمكن معه القول بأن موضوع العلم يتعلق في الواقع بالطرق الاجتماعية المختلفة للانتاج او بالهياكل الاقتصادية المختلفة.

٢ - يترتب على ذلك انه في عملية البحث العلمي (اي عند استخلاص المعرفة) ترتبط النظرية (الممثلة للمعرفة المستخلصة) بطريقة الانتاج او بالهيكل الاقتصادي. فالهيكل الاقتصادي هو الذي يفرض على الباحث مشكلات او اسئلة معينة. الحاح المشكلة في الواقع العملي يحدد المركز الذي تشغله في نطاق الفكر. يتم ذلك على مرحلتين:

* اولا تبدأ المشكلة في الظهور ثم تتطور الى ان تصبح ملحة في نطاق الممارسة اي في نطاق الواقع الاجتماعي للنشاط المادي[١].

* في المرحلة الثانية يصل هذا الالحاح الى درجة تدفع المشكلة الى وعي المفكر فتنعكس مشكلة في نطاق العمل النظري[٢].

هذان المجالان لا ينفصل احدهما عن الاخر، اذ يكونان جزءا من الواقع

---

(١) La pratique de l'activité matérielle.

(٢) La pratique théorique

الاجتماعي، من التجربة الاجتماعية[1]. ثانيهما يتحدد بالاول ثم يؤثر بدوره عليه، فالعلاقة بينهما علاقة تأثير متبادل.

اذا كان الامر كذلك عند القيام باستخلاص النظريات (اي في مرحلة تكوينها) تعين ربط كل نظرية بالهيكل الاقتصادي عند دراسة النظريات المختلفة.

٣ ـ ان فكرة طريقة الانتاج او الهيكل الاقتصادي هي التي تبين لنا التلاحم العضوي بين طبيعة الكل الاقتصادي وكيفية ادائه: كيف ان طبيعة الاقتصاد تكون على نحو يمكن كل جزء من اجزائه من القيام بوظيفته، وان اداء الاقتصاد في مجموعه يتم بفضل قيام هذه الاجزاء كل بدور يتمتع بأهمية معينة تتوقف على اهمية الجزء في الهيكل الاقتصادي. اداء الاقتصاد في مجموعه يؤدي بدوره، وفي المدى الطويل، الى تغييرات تصيب الهيكل الاقتصادي نفسه. وعليه لا يمكن فهم اداء اقتصاد معين بمعزل عن هيكله.

٤ ـ من ناحية السياسة الاقتصادية ـ وهي تمثل مجال الاستفادة من المعرفة النظرية في التأثير على الواقع الاقتصادي ـ سنرى فيما بعد ان التطور الاقتصادي يعني التغير الهيكلي للاقتصاد القومي وان التطوير يعني التغيير الهيكلي الواعي (المخطط). ومن ثم تمثلت نقطة البدء في كل جهود تطويرية في معرفة الهيكل الاقتصادي المراد تغييره. وكذلك معرفة الملامح العريضة للهيكل المراد الوصول اليه من خلال جهود التطوير. في التوصل الى هذه المعرفة تمثل فكرة طريقة الانتاج الاداة النظرية الاساسية.

لكل هذه الاسباب يتعين علينا اذن ان نتعرف بشيء من التفصيل على فكرة طريقة الانتاج التي لا بد وان نكون لمسناها في عرضنا لتاريخ علم

---

(١) Social praxis اذا اردنا استخدام الاصطلاح الالماني الذي اصبح مألوفا في نطاق نظرية المعرفة.

الاقتصاد السياسي (وما سبقه من فكر اقتصادي) في الباب السابق. ولما كان هذا التاريخ يغطي الفترة التاريخية التي شهدت، وما تزال تشهد، طريقة الانتاج الرأسمالية والانتقال الى طريقة الانتاج الاشتراكية، كان من الطبيعي ان نبين، بعد ان نحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج، الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية والخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية. وعليه ينقسم هذا الباب الثالث الى فصول ثلاثة:

- الفصل الاول: في مفهوم فكرة طريقة الانتاج.
- الفصل الثاني: في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية.
- الفصل الثالث: في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية.

الفصل الأول

في مفهوم فكرة طريقة الانتاج (١)

نعلم انه للقيام بعملية الانتاج بصرف النظر عن شكلها الاجتماعي يتعين ان تتوافر الشروط المكونة لعناصر هذه العملية، وهي:

- العمل، المتمثل في المجهود الواعي الذي تقوم به القوة العاملة بما تتمتع به من معرفة فنية.

- ووسائل الانتاج، التي تتمثل في الارض وأدوات العمل والمواد موضوع العمل التي يجري تحويلها في عملية الانتاج.

هذه الشروط التي اصطلحنا على تسميتها بالقوى الاجتماعية للانتاج تمثل جوهر عملية الانتاج مجردا عن الشكل الاجتماعي لهذه العملية. هذه القوى تبين في تغيرها المستمر مستوى انتاجية العمل وتعكس بالتالي مدى سيطرة الانسان في المجتمع على الطبيعة. وفي اطار هذه القوى تكون وسائل الانتاج محلا لعلاقة اجتماعية تحدد موقف كل فرد في مواجهة الاخرين ازاء وسائل الانتاج وتحدد دوره في عملية الانتاج ونصيبه في الناتج الاجتماعي،

---

(١) يستخدم «اسلوب الانتاج» كمرادف في اللغة العربية لطريقة الانتاج.

ومن ثم تكون العلاقة التي ترتكز عليها العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في عملية تتميز عن غيرها من طرق الانتاج. وعليه تتحدد طريقة الانتاج في نفس الوقت بنوع علاقات الانتاج السائدة ومستوي تطور القوى الاجتماعية للانتاج. لنرى اولا كلا من هذين المحددين لنتوصل، الى التمييز نظريا بين بعض طرق الانتاج التي لمسناها في دراستنا حتي الان. ابتداء من فكرة (مقولة) طريقة الانتاج، الى الفكرة المتعلقة بالكل الاجتماعي، وهي فكرة (او مقولة) التكوين الاجتماعي.

أولاً: نوع علاقات الانتاج السائدة:

في تحديدنا لنوع علاقات الانتاج السائدة سنرى اولا المقصود بعلاقات الانتاج والعلاقة الاساسية التي ترتكز عليها، والتي وفقا لنوعها يمكن التفرقة بين انواع مختلفة من روابط الانتاج. لنرى بعد ذلك ما يرتبط بنوع علاقات الانتاج من هدف مباشر للنشاط الاقتصادي وطريقة اداء لهذا النشاط في مجموعه.

١ ـ علاقات الانتاج:

يقصد بعلاقات الانتاج الروابط التي تقوم بين افراد الجماعة في اثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد او فئة اجتماعية في عملية الانتاج والكيفية التي يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعي بين الفئات او الطبقات الاجتماعية المختلفة. نعلم ان الانسان لا يعيش صراعه مع الطبيعة بمفرده وانما في جماعة يتعاون افرادها ويعتمد كل منهم على الاخر اعتمادا ينعكس في تقسيم اجتماعي للعمل. نعلم كذلك انه ابتداء من مرحلة معينة في التطور بدأ الانسان يخلق بعمله ادوات يقصد بها زيادة انتاجية. وبدأ تراكم هذه

الادوات التي تتعدد بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها ـ مصحوبا بتراكم المعرفة الفنية ـ يلعب دورا تزداد اهميته يوما بعد يوم الى ان اصبح وجود هذه الادوات شرطا ضروريا لقيام عملية الانتاج الاجتماعي، بحيث اصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج دون هذه الادوات وكذلك المواد التي يجري تحويلها (اي موضوع العمل). من هذا الوقت يصبح تملك الارض وادوات العمل وتملك الاشياء التي يتم تحويلها في اثناء عملية الانتاج بما يخوله من سيطرة فعلية عليها عاملا اساسيا في تحديد مصير نتيجة عمل الجماعة في صراعها مع قوى الطبيعة. بمعنى آخر، عندما يصبح وجود وسائل الانتاج شرطا جوهريا لقيام الجماعة بعملية الانتاج الاجتماعي تبدأ العلاقة الاقتصادية التي يكون مضمونها موقف كل فرد (من الافراد الاخرين) ازاء وسائل الانتاج في ان تكون **الرابطة الاجتماعية الجوهرية التي تحدد دوره في عملية الانتاج ونصيبه في ناتج هذه العملية**. ومع ازدياد اعتماد القوة العاملة على المتراكم من وسائل الانتاج للقيام بعملية الانتاج الاجتماعي تزداد اهمية هذه الرابطة الاجتماعية الحيوية. التعبير القانوني لهذه الرابطة هو الملكية. ملكية وسائل الانتاج تصبح اذن، بما تتضمنه من سيطرة فعلية عليها، العامل الجوهري في تحديد دور كل فرد في عملية الانتاج ومصير ناتج الصراع الجماعي لافراد المجتمع مع قوى الطبيعة، وتصبح بالتالي الركيزة التي ترتكز عليها علاقات الانتاج[١].

---

(١) من المهم ان نوضح ان الملكية لا تقصد لا لذاتها ولا لما تضمنه من لقب قانوني. انما هي تقصد بالقدر الذي تخول فيه لصاحب اللقب سيطرة فعلية على وسائل الانتاج. ففي الحالات التي تنفصل فيها السيطرة الفعلية عن الملكية الشكلية تصبح السيطرة الفعلية هي الحاسمة فيما يتعلق بكيفية استخدام وسائل الانتاج وكيفية توزيع الناتج.

وقد عرف التطور البشري نوعين من ملكية وسائل الانتاج: الملكية الخاصة والملكية الجماعية (لن ندخل هنا في التفاصيل الخاصة بالاشكال المختلفة التي يأخذها كل نوع من هذين النوعين لملكية وسائل الانتاج لا لان ذلك غير مهم، بل بالعكس اذ هو امر ذو اهمية حيوية، وانما لان مجال دراستنا هذه لا يتسع لذلك). بناء عليه يمكن التفرقة بين طرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الخاصة (سواء أكانت ملكية فردية ام ملكية الدولة) لوسائل الانتاج (مثال ذلك طرق الانتاج السابقة على طريقة الانتاج الرأسمالية فيما عدا الانتاج في المجتمع البدائي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج[1]، وبعض صور الملكية الجماعية في المجتمعات الاسيوية القديمة) من ذلك طريقة الانتاج الرأسمالية، وطرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، على النحو الذي سنراه لطريقة الانتاج الاشتراكية.

٢ ـ الهدف من النشاط الاقتصادي:

الهدف **العام** من النشاط الاقتصادي هو، كما نعلم، اشباع حاجات افراد المجتمع، والحاجات اللازم اشباعها هي نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما. تحديد هذه الحاجات يحدد في نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء

---

(١) انظر فيما يتعلق بنشاة الملكية، اولا الملكية الجماعية في الجماعات البدائية ثم الملكية الخاصة:

L. H. Morgan, Ancient Society (1817) 2nd Indian edition, Bharati Library, Calcutta, 1958, p. 535 & sqq.

- V. G. Childe, Man Makes Himself. Watts & Co. London, 1948 - J.D. Bernal, Science in History, Watts, London, 1957, p. 59 & sqq. - F.J. Hobsbawn, (ed). K. Marx. Pre-capitalist Economic Formations, Lawrance & Wishart, London, 1964.

القيام بالنشاط الاقتصادي في هذا المجتمع المعين، وهي غايات تستقر عن طريق العادات والاخلاق الاجتماعية، ويقرها الدين ويحيمها التشريع في بعض الاحيان. فاذا كان الهدف العام من النشاط الاقتصادي واحد (وهو اشباع حاجات افراد المجتمع) فان الغاية **المباشرة** من القيام بالنشاط الاقتصادي، اي الهدف المباشر من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج، هذه الغاية المباشرة تتحدد اجتماعيا - ومن ثم تاريخيا - وتختلف من طريقة الى اخرى من طرق الانتاج. فيما يتعلق بهذا الهدف المباشر للنشاط الاقتصاد يمكن تمييز الانواع الثلاثة الاتية من الاهداف:

* فقد يكون الهدف الذي يسعى الى تحقيقه القائمون على امر الانتاج **هو الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يلزمون في مواجهتهم بالتنازل لهم عن جزء من منتجاتهم** (او عن بعض وقت عملهم)، في هذه الحالة يهدف النشاط الانتاجي الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يتملكون وسائل الانتاج. فلو تصورنا الانتاج في القرية المصرية أو في الضيعة في بلاد الشام قبل ان تتغلغل فيها طريقة الانتاج الرأسمالية نجد غالبية اهلها يعملون بالزراعة. الى جانب الفلاحين يوجد بعض الحرفيين (كالنجار والحداد.. الى غير ذلك). الفلاحون ينتجون بقصد اشباع حاجاتهم وحاجات من يتملكون وسائل الانتاج وخاصة الارض ولا ينتجون للسوق. الحرفيون لا يقومون بالانتاج الا بناء على طلب سابق محدد مقدما، فهو ينتج لاشباع هذا الطلب المحدد، وليس لمستهلك مجهول. هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تتميز بهدف يتمثل - من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاجات - في اشباع مباشر لحاجات الافراد. كان هذا هو الحال الغالب في الانتاج في طرق الانتاج السابقة على الرأسمالية.

* كما ان الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادي قد تتمثل في **تحقيق الكسب النقدي (في صورة دخل نقدي)**. في هذه الحالة تصبح هي الغاية والوسيلة لتحقيق الاهداف الاخرى، اي لاشباع الحاجات المختلفة، اذ يستطيع الفرد عن طريق الحصول على الدخل النقدي وانفاقه اشباع حاجاته في حدود هذا الدخل. هذه الغاية من النشاط الاقتصادي تسيطر عندما تسود ظاهرة الانتاج بقصد المبادلة، والمبادلة النقدية. وهي تنعكس في مجال الانتاج فتجعل الهدف من القيام به تحقيق الربح النقدي، كما هو الحال بالنسبة لطريقة الانتاج الرأسمالية. فصاحب المشروع الرأسمالي (او من يديره لحسابه) انما يتخذ قرارات الانتاج بقصد الحصول على الربح النقدي، وذلك على النحو الذي سنراه عند الكلام عن الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية.

* كما قد تتمثل الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادي في اشباع الحاجات التي تسمح الموارد الانتاجية للمجتمع ـ في ظل الظروف الفنية والاجتماعية ـ للانتاج ـ باشباعها لغالبية افراد المجتمع، كما هو الشأن بالنسبة لطريقة الانتاج الاشتراكية على التفصيل الذي سنراه عند التعرف على خصائصها الجوهرية.

٣ ـ طريقة اداء وسير العملية الاقتصادية:

هنا يمكن التفرقة بين طريقة للانتاج تسير سيرا تلقائيا ـ **تكون فيه النتيجة النهائية للعملية الاقتصادية في مجموعها** محصلة القرارات الفردية المستقلة التي تتخذ دون تنسيق سابق بينها، وبين طريقة للانتاج تسير سيرا واعيا ـ او مخططا ـ تلقى فيه نتيجة النشاط الاقتصادي في مجموعه رعاية قبل بدء النشاط تتمثل في تحديد هدف للنشاط الاقتصادي في مجموعه وفي تحديد

الوسائل الأساسية التي تمكن من تحقيق هذا الهدف لفترة زمنية مستقبلة محددة. مثال للحالة الاولى نجده في اداء الاقتصاد القومي في طريقة الانتاج الرأسمالية من خلال العمل التلقائي لقوى السوق. فهي تعمل عن طريق ميكانزم (آلية) السوق. اما الحالة الثانية فهي في حالة طريقة الانتاج الاشتراكية التي تعمل من خلال ميكانزم التخطيط كما سنرى فيما بعد.

* * *

تلك هي علاقات الانتاج بارتكازها على نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في المجتمع وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادي وطريقة لاداء هذا النشاط في مجموعه. نوع علاقات الانتاج السائدة انما يرتبط ارتباطا عضويا بمستوى تطور قوى الانتاج التي يأخذ كل منها شكلا اجتماعيا مختلفا عند مستوي معين من التطور معطيا بالتالي لعلاقات الانتاج الطابع الذي يجعلها تميز مع مستوى تطور قوى الانتاج شكلا معينا من الاشكال الاجتماعية للانتاج، اي طريقة معينة للانتاج. ما المقصود بذلك؟

ثانياً: مستوى تطور قوى الانتاج:

قلنا ان القوى الاجتماعية للانتاج هي القوة العاملة بتكوينها الفني ووسائل الانتاج من ارض وادوات عمل ومواد موضوع العمل. وان هذه القوى تمثل جوهر العملية الانتاجية بصرف النظر عن شكلها الاجتماعي. والواقع ان صراع الانسان مع الطبيعة ينعكس في تغيير لقواه الانتاجية ينتج عن معرفته لقواها وزيادة انتاجيته بتنويع وتحسين ادوات العمل وزيادة خبرّاته الفنية.

هذه القوى، وان كانت تمثل دائما جوهر عملية الانتاج، تأخذ عند كل

مستوى من مستويات تطورها شكلا مختلفا. فالعمل الذي هو في جوهره مجهود واع يبذله الانسان على قوى الطبيعة يأخذ اشكالاً مختلفة عند مسويات تطور قوي الانتاج في مجموعها: فهو يصبح عمل العبيد عند مستوى تطور قوى الانتاج في اليونان القديمة (حيث يكون الانسان نفسه اداة انتاج، ويصبح عمل الاقنان (رقيق الارض) عند مستو اخر من مستويات تطور قوى الانتاج، اي في اوروبا العصور الوسطى، ويصبح العمل الاجير، حيث قوة العمل تصبح سلعة، عند مستوى تطور قوى الانتاج في اوروبا المعاصرة.. وهكذا. والارض، وبعبارة ادق التربة، التي هي وسيلة انتاج، هي في الاصل هبة من الطبيعة. هذه الارض تصبح الملكية العقارية عند مستوى تطور قوى الانتاج الذي عرفته اليونان القديمة، وتصبح الملكية العقارية عند مستوى تسود فيه كوسيلة انتاج في اوروبا العصور الوسطى.. وهكذا.. ووسائل الانتاج الاخرى (ادوات العمل وموضوعه) التي تكون مجرد وسائل انتاج عند مستوى معين من تطور قوي الانتاج، تصبح رأس مال عند مستوى اخر على نطاق ضيق في مرحلة اولى لتكون الظاهرة السائدة في مرحلة تالية.

فقوى الانتاج تأخذ اذن عند المستويات المختلفة لتطويرها اشكالا تعطي لكل مستوى نوعا من علاقات الانتاج ينضم اليه ليحدد نوع طريقة الانتاج السائدة. ولكن كيف نميز المستويات المختلفة لتطور قوى الانتاج كعاكس لمدى سيطرة الانسان (في المجتمع) على قوى الطبيعة؟

يمكن القول ان مستوى تطور قوى الانتاج ينعكس في كمية ونوع هذه القوى وفي الكيفية التي تستخدم بها في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة. وهو ما يمكن التوصل اليه عن طريق الوزن النسبي لقطاعات النشاط المختلفة،

وانما في التحول المستمر لهذه الانشطة وفي تفاعلاتها مع بعضها البعض اثناء عملية التحول.

مع تطور المجتمع الانساني يتعدد النشاط الاقتصادي وتتطور فنونه: من جمع الثمار الى الصيد، الى الزراعة بمختلف انواعها، الى الصناعة بمختلف فروعها. وكذلك النشاطات المتمثلة في القيام بالخدمات المختلفة. ايا ما كان الامر فانه يمكن ان نميز بين انواع ثلاثة من النشاط الاقتصادي وفقا بمدى مباشرة العلاقة بين الانسان والطبيعة.

١ ـ فهناك **النشاط الاولي** حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة علاقة مباشرة وحيث الدور الذي تقوم به الطبيعة في عملية الانتاج دور واضح. مثال ذلك الصيد بمختلف انواعه، والزراعة الطبيعية وتربية المواشي والدواجن، والنشاط الاستخراجي في المناجم والمحاجر. بعض المنتجات الناتجة من هذا النشاط قد تصلح لاشباع الحاجات النهائية للانسان كالخضراوات الطازجة او كاستخدام الفحم في التدفئة المنزلية، والبعض الاخر يتعين ان يكون موضوعاً لنشاط انتاجي اخر قبل ان يستعمل في اشباع الحاجات النهائية للانسان كالقطن لا بد من مروره بمراحل مختلفة قبل ان يصبح ملابس. هذا ويراعى انه مع الاستخدام المتزايد للعلم والتكنولوجيا في هذه النشاطات الاولية يتمكن الانسان من تحقيق سيطرة اكبر على شروط الانتاج تتحول معها هذه النشاطات الى نشاطات صناعية (مثال ذلك زراعة المحميات اي الزراعة في بيوت زجاجية او بلاستيكية تهيء فيها شروط التربة والمناخ اللازمين لنوع النبات).

٢ ـ وهناك ثانيا ـ **النشاط الثانوي او الصناعي** الذي ينصب على تحويل منتجات تم انتاجها في نشاط من النشاطات الاولية. هنا تكون العلاقة بين

الانسان والطبيعة اقل مباشرة ويزيد وضوح العلاقة بين الانسان والانسان. في هذا النوع من النشاط الانتاجي يعمل الانسان في ظل ظروف تمثل سيطرة اكبر من جانبه على قوى الطبيعة، فبينما في الزراعة الطبيعية مثلا تتوقف نتيجة عملية الانتاج لحد كبير (قد يمثل العامل الحاسم في بعض الاحوال) على ظروف طبيعية (مناخية مثلا) فان الانتاج الصناعي يتوقف (الى جانب اعتماده غير المباشر على النشاط الاولي) على ظروف هي من صنع الانسان كشروط العمل في داخل المصنع. من هنا مثلت الصناعة مرحلة ارقى من مراحل سيطرة الانسان على قوى الطبيعة، ومن هنا كانت انتاجية العمل في الصناعة اعلى منها في الزراعة الا عندما تصبح الزراعة نوعا من الصناعة وهو ما لا يتحقق الا بوجود الصناعة كأساس للنشاط الاقتصادي. هذه الحقيقة يتعين الا تغيب عن ذهننا اذ يرتكز عليها اختيار التصنيع كسبيل لتطوير الاقتصاديات المتخلفة كالاقتصاد المصري والاقتصاد اللبناني والسوري.

هذا ويطلق على هذين النوعين من النشاط ـ الاولي والثانوي ـ الانتاج المادي او السلعي.

٣ ـ وهناك ثالثا نشاط الخدمات حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة اقل مباشرة عنها في حالة النشاط الثانوي. مثال ذلك خدمات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والتجارة والبنوك والتأمين. وخدمات التزويد بالكهرباء والغاز والمياه، وخدمات التعليم والصحة. والخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية وكذلك خدمات الدفاع والامن الداخلي (بوليس، قضاء، سجون... الخ) والادارة، والخدمات التي يقوم بها اصحاب المهن الحرة كالمحاماة والمحاسبة... الى غير ذلك.

هذا ويمكن التفرقة بين خدمات ترتبط بنشاط الانتاج المادي او السلعي كالتجارة ونقل المنتجات ونقل الاشخاص في اثناء قيامهم بالانتاج والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تخدم الانتاج، وخدمات تقدم للافراد في غير نشاطهم الانتاجي كنقل الاشخاص للتنزه والخدمات الترفيهية. بالاضافة الى هذين النوعين من الخدمات هناك خدمات يعد اداؤها هدفا ووسيلة في نفس الوقت: فهو يمثل هدفا لان مستوى المعيشة في المجتمع يتوقف عليها، وهو وسيلة لان وجود هذه الخدمات يؤدي الى زيادة انتاجية الافراد وزيادة الانتاج المادي بالتالي: مثال هذا النوع الاخير من الخدمات خدمات التعليم بأنواعه المختلفة والصحة وما شابه ذلك. فالقدر من التعليم يمثل احد مكونات المستوي المعيشي لافراد المجتمع، ومن ناحية أخرى توفر التعليم، وخاصة التعليم الفني، يؤدي الى زايدة انتاجية ألافراد عند قيامهم بنشاط الانتاج السلعي.

كل هذه النشاطات مع تباينها وتعددها مرتبطة ببعضها البعض ويعتمد كل نشاط على الاخر اعتمادا متبادلا. فللقيام بانتاج المنسوجات مثلا يتعين وجود الالات والمواد الاولية. الالات نحصل عليها من فرع من فروع النشاط الصناعي هو الفرع المنتج لالات النسيج. هذا الفرع يحتاج الى الصلب لصناعة الالات، فرع صناعة الصلب يحتاج الى الحديد الخام. وهذا الاخير نحصل عليه من احد النشاطات الاولية المتمثلة في استخراج الحديد. اما المادة الخام في صناعة النسيج فهي الخيوط المغزولة التي تصنع من القطن بالنسبة للمنسوجات القطنية، والقطن نتاج نشاط اولي هو النشاط الزراعي. كذلك الامر بالنسبة للقيام بخدمة معينة ولتكن خدمة التعليم مثلا. لاداء هذه الخدمة يتعين توافر الاساس المادي اللازم لادائها: اي المدارس او المعاهد او الكليات مزودة وفقا لنوع التعليم الذي يراد القيام به. لبناء المدارس والمعاهد يلزمنا الحصول

على مواد البناء من طوب واسمنت واخشاب وصلب وادوات صحية، وهذه تمثل منتجات تنتج عن نشاط اولي او نشاط ثانوي. كذلك يلزمنا ادوات والات بالنسبة لورش المدارس والمعاهد الفنية، وهو ما نحصل عليه من النشاط الصناعي. فاذا ما توفر الاساس اللازم للقيام بخدمة لزم لادائها وجود اشخاص مؤهلين للقيام بالادارة والتعليم في المدارس والمعاهد وكليات الجامعات. هؤلاء في حاجة الى مواد يستخدمونها في اداء الخدمة سواء في التعليم او في البحث، كما انهم في حاجة الى مواد استهلاكية يعيشون عليها. كل هذه المواد نحصل عليها من النشاط الاولي او من النشاط الصناعي.

فاذا ما تصورنا الوحدات التي تقوم بكل نوع من هذه الانواع الثلاثة من النشاط **وكأنها مجمعة** في وحدة كبيرة تمثل قطاع النشاط امكن القول ان الاقتصاد القومي - وهو المكون من مئات الالوف من الوحدات الانتاجية - ينقسم الى قطاعات ثلاثة: قطاع النشاط الاولي (واهم نشاطاته الزراعة الطبيعية)، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، في تداخلها مع بعضها البعض.

الوزن النسبي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي (اي اهميته بالنسبة للقطاعات الاخرى) ولكل فرع في داخل هذه القطاعات يعكس كم ونوع قوى الانتاج المستخدمة ومن ثم انتاجية العمل في هذا القطاع او الفرع. ويحدد بالتالي مدى مساهمته في النشاط الاقتصادي في مجموعه (اي مساهمته في الناتج الاجتماعي) الامر الذي يبين النشاط الغالب في الاقتصاد القومي.

الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي يعبر اذن عن مستوى تطور قوى الانتاج، اذ هذا الوزن النسبي وخاصة لقطاع الصناعة (والفروع المختلفة

في داخل هذا القطاع) يحدد في النهاية ـ في ظل نوع علاقات الانتاج السائدة ـ **مستوى انتاجية العمل وسرعة نمو الناتج الاجتماعي.**

عن طريق بيان الدور الذي يلعبه النشاط الصناعي والانواع المختلفة من الصناعة ودرجة تصنيع الزراعة يعكس الوزن النسبي لهذه القطاعات ـ في المرحلة الحالية من مراحل تطور المجتمع البشري ـ درجة تطور قوى الانتاج في اطار طريقة الانتاج السائدة. فاذا كان الوزن النسبي للقطاع الصناعي (بما يحتويه من صناعات اساسية) اكبر غلبت الصفة الصناعية على النشاط الاقتصادي وكان الاقتصاد متطورا من الناحية الفنية، اي من ناحية العلاقة بين الانسان والطبيعة وما تعكسه من درجة سيطرة الانسان على قوى الطبيعة. اما اذا كانت الاهمية النسبية للزراعة الطبيعية (او للنشاط الاولي بصفة عامة) اكبر دون ان تكون هذه الزراعة مصنعة غلب الطابع الزراعي على النشاط الاقتصادي وكان الاقتصاد متخلفا. وذلك في اطار علاقات الانتاج السائدة، وهي علاقات ترتكز على علاقة اساسية هي رأس المال. اذ تخلف مجتمعات ما كان يسمى «بالعالم الثالث» هو نتاج العملية التاريخية لتطور الرأسمالية على الصعيد العالمي. في اطار هذه العملية يكون تخلف الاقتصاد القومي من الناحية الفنية، اي من ناحية مستوى تطور قوى الانتاج فيه، مسألة نسبية: فهو متخلف بالنسبة لامكانياته الاحتمالية (وخاصة في القوة العاملة)، وهي امكانيات لا تتحدد لا بمعزل عن المتراكم من الثروة العلمية والتكنولوجية للمجتمع البشري ولا بمعزل عن الامكانيات الفعلية للمجتمعات التي تسعى الى ارساء اسس الانتقال للمجتمع الاشتراكي. وهو متخلف بالنسبة لمستوى تطور قوى الانتاج الذي وصلت اليه اقتصاديات اخرى سواء عن طريق التطور الرأسمالي او عن طريق التطور الاشتراكي، وكلاهما يشير الى ان الهيكل

المتقدم يمثل من الناحية الفنية - في هذه المرحلة من مراحل التطور البشري - الهيكل الذي يغلب عليه الطابع الصناعي والذي يشتمل قطاعه الصناعي على الصناعات التي تعد اساس القيام بالنشاط الاقتصادي في قطاعاته المختلفة.

وعليه يتحدد مستوى التطور، في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع البشري، بالدور الذي تلعبه الصناعة (ونوع الصناعة) في الاقتصاد القومي ومدى تحول الزراعة الى نوع من النشاط الصناعي. وهو ما يؤدي بنا الى القول بأن التطور يعني، من الناحية الفنية، سيطرة النشاط الصناعي، مع تحول الزراعة نفسها الى فرع من فروع النشاط الصناعي بتطبيق العلم والتكنولوجيا بشأنها. الامر هنا يتعلق بتغييرات كيفية في قوى الانتاج في هذا الاتجاه، أي اتجاه التصنيع كاتجاه طويل المدى. ولكن ذلك يتعلق **بالجانب الفني لعملية الانتاج**. وهو جانب يحدد الجانب الاجتماعي وتيحدد به. ولكي يكون من الممكن تحقيق هذه التغييرات الكيفية لا بد ان يسمح بذلك نمط علاقات الانتاج بما يتضمنه من سيطرة فعلية على وسائل الانتاج. احداث التغييرات الفنية يستلزم اذن التغير الكيفي لعلاقات الانتاج في ارتكازها على الملكية وعلى السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج. ذلك هو **التطور منظورا اليه من زواية الجانب الاجتماعي لعملية الانتاج.**

وعليه يعني التطور(١) احداث التغييرات الكيفية في كل الهيكل الاقتصادي: التغييرات الكيفية في علاقات الانتاج لكي يمكن احداث التغييرات الكيفية في قوى الانتاج على نحو يمكن من تحقيق نمط اخر للحياة الاجتماعية. اما التغيرات الكمية (كزيادة في الانتاج الصناعي مثلا،

---

(١) Development; développement.

او في الدخل القومي في سنة من السنين) فلا تكون من قبيل التطور الا اذا انتهى بها الامر الى تغيير هيكل الاقتصاد باحداث تغييرات كيفية في قوى الانتاج بما تستلزمه او يستتبعها من تغييرات كيفية في علاقات الانتاج. وقبل بلوغ هذا الحد تكون هذه التغييرات الكمية من قبيل **النمو الاقتصادي**(١). فاذا تمت التغييرات الكيفية على نحو تلقائي او عفوي - كما هو الحال بالنسبة لتطور الاقتصاد الرأسمالي - يمكن القول بأن الامر يتعلق بتطور اقتصادي(٢). اما اذا كانت التغييرات تتم على نحو واع مخطط امكن القول بأن الامر يتعلق **بتطوير اقتصادي**(٣). وسواء تعلق الامر بالتطور او بالتطوير فهو يتوقف على ما يحدث في بقية نواحي الحياة الاجتماعية اي في النشاطات الاجتماعية غير النشاط الاقتصادي.

* * *

على هذا النحو يتضح ان كلا من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في تغير مستمر. اذ تمر قوى الانتاج بمستويات تطور مختلفة، عن طريق تطور القوة العاملة ووسائل الانتاج. هذه الاخيرة تكون محلا لعلاقة اجتماعية اساسية ترتكز عليها علاقات الانتاج. كما يتضح ان النحو الذي يتزاوج به الاثنان يعطي طريقة للانتاج متضمنة مستوى معينا لتطور قوى الانتاج وشكلا معينا لعلاقات الانتاج يقوم على نمط معين للملكية وسائل الانتاج، **ويمكن ان نفرق من الناحية النظرية انواعا مختلفة من طرق الانتاج عرفها تطور المجتمع البشري.**

---

(١) Economic growth; croissance économique.

(٢) Spontaneous economic development; développement économique spontané.

(٣) Planned economic development; dévelopement économique planifié.

وسنقتصر في بيان الملامح العامة لبعض هذه الطرق على طرق الانتاج التي تعرضنا لها في دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي وما سبقه من فكر اقتصادي على ان نكون واعين بأن طرق الانتاج التي سادت في المراحل المختلفة من تاريخ الاجزاء الاخرى من العالم تستلزم دراسة خاصة متعمقة تسبق كل محاولة للتعميم او لتوصيف هذه الطرق ابتداء من تاريخ المجتمع الاوروبي.

ثالثاً: الملامح العامة لبعض طرق الانتاج:

يرتكز تقديمنا للملامح العامة لبعض طرق الانتاج على ماقلناه في الباب الثاني عند الكلام عن الوسط التاريخي لكل فكر اقتصادي. ومن ثم سنقتصر هنا على تجميع ما يمكن اعتباره من قبيل الملامح الاساسية عندما نريد اعطاء تصوير نظري لكل طريقة من طرق الانتاج التي سبق وصفها بشيء من التفصيل.

فاذا اردنا تحديد الخطوط الاساسية **للصورة النظرية لطريقة الانتاج التي كانت تسود مجتمع اليونان القديم**، وجدنا غلبة النشاط الزراعي عليها مع نشاط تجاري يتبعه بعض النشاط الصناعي. في هذه الزراعة تصبح الارض الملكية العقارية ويصبح العمل عمل العبيد (حيث الانسان وقد اصبح اداة انتاج تستخدم ليس فقط في النشاط الزراعي وانما كذلك في النشاطات الاخرى من تجارية وصناعية وغيرها). كلاهما، اي الارض والعبد، مملوك ملكية فردية للطبقة الارستقراطية. وتصبح ادوات العمل والمواد موضوع العمل في حدود ضيقة - وبالقدر الي تقوم فيه التجارة وما يتبعها من نشاط صناعي على العمل الاجير - رأس مال، وفي الشكل الغالب لرأس المال أي رأس المال التجاري. في مجال هذه النشاطات كذلك تسود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج

(كما يملك العبيد). وعليه نكون بصدد علاقات انتاج ترتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. هذا الانتاج الذي عرف المبادلة، والمبادلة النقدية، يرتكز على عمل العبيد. ومن هنا جاءت تسمية هذه الطريقة بطريقة الانتاج العبودية.

اما في **اوروبا العصور الوسطى** فقد رأينا طريقة للانتاج يسود في ظلها الانتاج الزراعي في الريف. في هذا الانتاج تمثل الارض وسيلة الانتاج الاساسية وتصبح الملكية العقارية العلاقة السائدة. وهي علاقة تخول للفلاحين استغلال الارض في مقابل العديد من الالتزامات، ويكون الحق على الارض (وخاصة على ما ينتج عليها من فائض) مجزأً بين افراد طبقة النبلاء ورجال الدين، ولكنه حق فردي في مواجهة المنتجين المباشرين اي الفلاحين. ويصبح العمل عمل الاقنان (رقيق الارض). وهم ليسوا بعبيد ولكنهم لا يتمتعون بكامل حريتهم الشخصية. بل يرتبطون بالارض لا يجوز لهم مغادرتها ويلزمون بالتخلي عن جزء من عملهم. وتعرف قوى الانتاج في الزراعة مستوى اعلى. ثم تشهد المدينة بدء تطور الانتاج الصناعي على أساس الحرف. ويشهد المجتمع التمييز في داخل الفلاحين وفي داخل الحرفيين. وتصبح ادوات العمل والمواد موضوع العمل رأس مال (تجاري ومنتج) وذلك في حدود اوسع وفي اتساع مستمر (وخاصة في المدن ابتداء من القرن الثاني عشر). وعليه تكون وسائل الانتاج، سواء في الريف او المدينة، ملكية خاصة وترتكز علاقات الانتاج على هذا النوع من الملكية. وتتخذ قرارات الانتاج على نحو فردي استقلالا في الوحدات الانتاجية المختلفة ويكون اداء الاقتصاد في مجموعه اداء تلقائيا. هذا الانتاج، الذي كان يقوم على الانتاج الطبيعي (اذ يهدف الانتاج الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين ومن لهم حق على عملهم او على ناتج عملهم) ثم شهد تطور المبادلة، والمبادلة النقدية، نقول هذا الانتاج كان يرتكز على عمل الاقنان في اطار الاقطاعية كوحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومن هنا

جاءت تسمية طريقة الانتاج هذه **بطريقة الانتاج الاقطاعية**[1].

وابتداء من القرن الخامس عشر رأينا قيام انتاج يغلب عليه النشاط

---

(١) كثيرا ما تكيف طريقة الانتاج السائدة في المجتمع لمصري قبل خمسينات القرن الحالي بأنها «اقطاعية». والواقع ان هذا تكييف خاطئ نجم عن تعميم التصوير الخاص بطرق الانتاج التي عرفها تاريخ المجتمع الاوروبي وتطبيقه ميكانيكيا بشأن المجتمع المصري. والواقع ان طريقة الانتاج السائدة في هذا المجتمع في خمسينات القرن الحالي لا يمكن اعتبارها من قبيل طريقة الانتاج الاقطاعية.

اولا: ان المقارنة بين طريقة الانتاج التي كانت تسود المجتمع المصري في القرن الثالث عشر والرابع عشر تبين ان هناك فروقا جوهرية (كيفية) مع طريقة الانتاج التي كانت سائدة في اوروبا في هذه الاونة. هذه الفروق تتمثل في الاتي:

١ ـ بينما كان حق ملكية الارض مجزأ في داخل الطبقة المالكة بحكم القانون والواقع في اوروبا لم يكن هذا الحق مجزأ الا بحكم الواقع في المجتمع المصري.

٢ ـ بينما كان حق ملكية الارض وراثيا في اوروبا لم يكن كذلك بالنسبة للامراء وما يسيطرون عليه طيلة حياتهم من ارض.

٣ ـ بينما كان للشريف الاوروبي دور تنظيمي في عملية الانتاج في اول مراحل الاقطاع لم يكن للسلطان ولا الامراء دخل بالانتاج في الريف المصري.

٤ ـ لم تكن طبقة النبلاء تقوم بالادراة، اذ كان يقتصر دورهم على القيام بوظيفة الدفاع وكانت الكنيسة تتولى امر الادارة على نحو مجزأ من وجهة نظر المجتمع باكمله حيث تمثل الوضع في ادارة ابعد ما تكون عن الادارة المركزية (الدولة غير مركزية). هذا بالنسبة لاوروبا.، اما في مصر فقد كان الامراء يقومون مع السلطان بالادارة وبالدور الحربي. وهي ادارة يغلب عليها طابع المركزية.

ثانيا: اذا كانت هذه الفروق الجوهرية قد وجدت في هذه الفترة، فان الهوة تتسع بين طريقة الانتاج السائدة في المجتمع المصري في خمسينات هذا القرن وطريقة الانتاج الاقطاعية. ابتداء من عملية احتواء الاقتصاد في الاقتصاد الراسمالي العالمي وما يترتب على ذلك من تغييرات كيفية في طبيعة النشاط الاقتصادي من قيام الانتاج اساسا، ورغم سيادة عائلة الفلاح كشكل اجتماعي للوحدة الانتاجية، على المبادلة، ومبادلة المنتجات اللازمة للانتاج الرأسمالي في خارج وداخل مصر، الى ظهور اغنياء الفلاحين والعمل الزراعي الاجير، وغير ذلك من التغييرات الجوهرية.

وعليه يلزم لتكييف طريقة الانتاج التي تسود المجتمع المصري (وعلى الاخص الريف المصري في الخمسينات) دراسة هذا المجتمع في تاريخه هو وفي تاريخ احتوائه في طريقة الانتاج الرأسمالية عندما تصبح الطريقة السائدة على مستوى المجتمع العالمي، انظر محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٠.

الصناعي وتصبح معه الزراعة في تطورها نوعا من النشاط الصناعي. في هذا الانتاج تصبح وسائل الانتاج رأس مال كظاهرة سائدة، وانما كرأس مال يسيطر على الانتاج وعلى التجارة التي تصبح تابعة له. وتبقى الارض ملكية عقارية وانما في مركز تابع. وتكون كل وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة يفصل بمقتضاها العمال عن هذه الوسائل ولا يكون امامهم الا ان يبيعوا قوة عملهم التي تصبح سلعة، فالعمل يصبح اذن العمل الاجير. وتكون علاقات الانتاج مرتكزة بذلك على هذه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. اما قوى الانتاج فتكون محلا لثورة شبه مستمرة ترفع من مستوى تطورها ويزداد الطابع الجماعي لاستخدامها. هذا الانتاج، الذي يقوم على المبادلة النقدية كظاهرة معممة، يتوجه للسوق الذي يتسع ليغطي السوق العالمية، بهدف تحقيق الكسب النقدي الذي يتمثل في الربح بالنسبة لمن يتخذون قرارات الانتاج. وتتخذ هذه القرارات في كل وحدة انتاجية استقلالا عن الاخرين، علي اساس الاثمان السائدة في السوق، على نحو يعطي للاقتصاد في مجموعه اداء عفويا او تلقائيا. في هذا النوع من الانتاج يمثل رأس المال الظاهرة السائدة. ومن هنا كانت تسمية طريقة الانتاج هذه **بطريقة الانتاج الرأسمالية**.

ثم يشهد القرن الحالي محاولات للتحول الى انتاج يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج (بما في ذلك الارض) ويهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية ويعمل على نحو واع مخطط يطلق امام قوى الانتاج مجال التطور المستمر. لكي يعود العمل الى جوهره كمجهود واع يبذله الانسان جماعيا على قوى الطبيعة. وتعود الارض الى جوهرها، اي تكف عن ان تكون محلا للملكية العقارية ولكي تصبح مجرد وسيلة انتاج تحت تصرف المجتمع. وتكف وسائل

الانتاج الاخري عن ان تكون رأس مال وتصبح مجرد وسائل انتاج يستخدمها العمل في انتاج يغلب عليه الطابع الصناعي ويضيق فيه تدريجيا مجال اقتصاد المبادلة. هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تجمع بين الطابع الجماعي لاستخدام قوى الانتاج والطابع الجماعي للاختصاص بناتج عملية الانتاج على أساس ارتكاز علاقات الانتاج على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج. تلك هي **طريقة الانتاج** التي وصفت بالاشتراكية على امل ان تمثل بديلا تاريخيا ارقى لطريقة الانتاج الرأسمالية.

* * *

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج. وهي، ككل فكرة نظرية، فكرة مجردة. حاولنا جعلها اقل تجريدا عن طريق ادخال الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي كتعبير عن مستوى تطور قوي الانتاج في مجتمع معاصر. **وطريقة الانتاج لا توجد في واقع الحياة الاجتماعية بهذا النقاء النظري،** اذ غالبا ما تسود طريقة انتاج معينة في مجتمع معين، تسود اي توجد كظاهرة سائدة. الى جانبها نجد بقايا طرق الانتاج السابقة في شكل وحدات انتاجية حرفية او وحدات عائلات الفلاح التي توجد في اقتصاد رأسمالي مثلا. ولكن هذه البقايا تلعب عادة دورا هامشيا بعد ان تصيبها تغييرات تحت تأثير طريقة الانتاج السائدة، كما اذا بدأت عائلة الفلاح التي لا تستخدم الا عملها العائلي في انتاج محصولات صناعية لا تقوم العائلة نفسها باستهلاكها. كما ان تقديم طرق الانتاج على هذا النحو (النظري) لا يعني ان طريقة انتاج ما توجد في المجتمعات المختلفة على نفس النحو، بل قد تختلف طريقة نشأتها وسيادتها باختلاف الظروف التاريخية

للمجتمع. هذا وقد يزيد من مقدرتنا على تصور هذه الفكرة التعرف بشيء من التفصيل على الخصائص الجوهرية لكل من طريقتي الانتاج الرأسمالية والاشتراكية. فاذا ما تحددت طريقة الانتاج فهي لا تحدد الا الاساس الاقتصادي للمجتمع يرتبط به بقية مقومات الحياة الاجتماعية من نشاطات اجتماعية غير اقتصادية مادية وفكرية. ويبقى ان نرى العلاقة بين هذا الاساس الاقتصادي، اي طريقة الانتاج، وبقية المجتمع، وهو ما يمكن ان يتحقق عن طريق محاولة للانتقال من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي(١).

رابعاً: من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي:

لا يمكن البصر بمفهوم فكرة (مقولة) التكوين الاجتماعي الا ابتداء من فكرة طريقة الانتاج. والقول بالبدء من فكرة طريقة الانتاج لا يعني انه يمكن فصل احداهما عن الاخرى. وانما يشير فقط الى الخطوات الذهنية التي ننتقل بها من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي. فالواقع ان النشاط الاجتماعي لا يقتصر على الاقتصاد مع اعتباره كنشاط اجتماعي. بل هو يحتوي نشاطات اجتماعية اخرى في مجال العمل المادي وفي مجال العمل النظري. الوحدة الجدلية لهذه النشاطات هي التي تعطينا الكل الاجتماعي. كيف يمكن تصور هذا الكل الاجتماعي؟ هنا يمكن التفرقة بين ثلاثة تصورات ذهنية:

١ - **وفقا للتصور الاول** يتكون الكل الاجتماعي، اي التكوين الاجتماعي، من:

---

(١) Social formation; la formation sociale.

(أ) الهيكل الاقتصادي، كما يتحدد بطريقة الانتاج معرَّفة على النحو الذي رأيناه، اي كتركيبة متميزة من مستوى معين من تطور قوى الانتاج ونوع من علاقات الانتاج يتوافق مع هذا المستوى. طريقة الانتاج هذه تمثل الاساس المادي للمجتمع.

(ب) على اساس هذا الهيكل الاقتصادي يقوم البناء العلوي للتكوين الاجتماعي. هذا البناء العلوي يتكون من:

● العلاقات الاجتماعية الاخرى، غير العلاقات الاقتصادية: اي العلاقات الاجتماعية بالمعني الضيق كعلاقات الاسرة وعلاقات الجوار، الى غير ذلك، والعلاقات السياسية (اي العلاقات بين الحاكمين والمحكومين وبين المحكومين بعضهم البعض فيما يتعلق بالسلطة السياسية)، والعلاقات القانونية، الى غير ذلك من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية. هذه العلاقات تعبر عن نفسها في شكل مؤسسات وتنظيمات: الاسرة كمؤسسة اجتماعية تنظم العلاقات بين الجنسين، المدرسة، الموسسات والتنظيمات السياسية وعلى الاخص الدولة.

● مجموع الافكار التي تكون الوعي الاجتماعي، وهي الافكار التي تعكس المعرفة التي يمتلكها المجتمع عن الطبيعة، عن نفسه، عن تاريخه... الخ. بعض هذه الافكار علمي، والبعض الاخر، ومن بينه الافكار الدينية، ليس كذلك. هذا الوعي الاجتماعي يحتوي ايديولوجيات الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة.

● وبين الهيكل، اي الاساس الاقتصادي، والبناء العلوي (المكون من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية والافكار العلمية وغير العلمية المكونة

للوعي الاجتماعي) توجد علاقة جدلية (ديالكتيكية) مؤداها ان الثاني يتحدد بالاول ويؤثر عليه بدوره، وتتم عملية التطور الاجتماعي من خلال التناقض بين نمط علاقات الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج في حنايا الهيكل الاقتصادي. كما ان هذه العملية تتم من خلال التناقض بين الاساس الاقتصادي والبناء العلوي. هذه التناقضات تتضمن الصراع الطبقي في المجتمعات التي ترتكز على الملكية الخاصة (في شكل الملكية الفردية او ملكية الدولة): في لحظة معينة من تاريخ التكوين الاجتماعي، ومع التغييرات الكمية في طريقة الانتاج التي تتراكم لتوصل الى نقطة كيفية مختلفة يصبح البناء العلوي في شكله التنظيمي القائم عائقا لتطور طريقة الانتاج. وذلك رغم احتواء البناء العلوي، هو كذلك، لعناصر تمثل جنين بناء علوي جديد.

هذا التصور للكل الاجتماعي، اي للتكوين الاجتماعي[1]، يحتوي، بكيفية تصوره للعلاقة بين مستوى تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وكذلك كيفية تصوره لمكان الهيكل الاقتصادي في الكل الاجتماعي وللعلاقة بينهما. نقول ان هذا التصور يحتوي خطر نظرة هرمية لمكونات التكوين الاجتماعي (اي الكل الاجتماعي) اي نظرة ترى هذه المكونات بترتيب يبدأ من الاساس متجها نحو القمة متمثلة في الدولة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية (السياسية) الرئيسية. وهو خطر من الممكن ان يجر معه، كما حدث فعلا، **نظرة خطية** للعلاقات بين الاساس الاقتصادي (الهيكل او طريقة الانتاج) وبقية الكل

---

(١) انظر على سبيل المثال، اوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، الباب الثاني.

الاجتماعي[1].

٢ ـ وفقا **للتصور الثاني**[2] لا تمثل طريقة الانتاج الا مقولة (فكرة) «مجردة نظريا»[3]، هي لا تمثل، اذا كنا قد فهمنا هذا التصور الثاني فهما سليما، الا اداة فكرية للوصول، منهجيا، الى فكرة التكوين الاجتماعي. هذه الفكرة الاخيرة هي فكرة «ملموسة نظريا» اي فكرة «ملموسة نظريا وتاريخيا»، على اساس انه في الواقع الاجتماعي المحدد تاريخيا لا يوجد الا تكوينات اجتماعية.

وفقا لهذا التصور تتمثل عناصر كل طريقة انتاج في ثلاثة:

- العامل.
- وسائل الانتاج وهي ادوات العمل والمواد موضوع العمل.
- وغير العامل، ويثير:
  - علاقات الملكية.
  - وعلاقات الاختصاص المادي (بالناتج)[4].

---

(١) يتعين البحث عن امثلة لهذا الخطر في الممارسة العملية والنظرية لليسار الاوروبي من الديموقراطيين الاجتماعيين الى الاحزاب الشيوعية وكذلك في الممارسة خلال التطور السوفييتي ليس فقط في داخل المجتمع السوفييتي وانما على مستوى المجتمع العالمي كذلك.

(٢) يرجع هذا التصور للويس التوسير وبقية المجموعة الالتوسيرية. انظر مقالين لالتوسير في مجلة La Pensée في ديسمبر ١٩٦٢ واغسطس ١٩٦٣ ـ التوسير وباليبار، قراءة رأس المال، جزان، نشرا للمرة الاولى في دار ماسبيرو (باريس) ١٩٦٥، ثم في مجموع ماسبيرو الصغيرة سنة ١٩٧٠ (واشاراتنا بالنسبة للمقتطفات الموجودة بالمتن الى هذه الطبعة) ـ باليبار، عن الديالكتيك التاريخي، بعض ملاحظات ناقدة على «قراءة رأس المال»، مجلة La Pensée اغسطس ١٩٧٣. ص ٢٧ ـ ٤٧.

(٣) كما لو كانت هناك مقولات نظرية غير مجردة!

(٤) Lire le Capital, II, p. 98 .

ابتـداء من هـذه العناصـر يتم بناء الفكرة، فكرة طريقـة الانتـاج، وهذه تتكون من توليفة ثلاث «مستلزمات instances» التي تربط فيما بينها برباطات مفصلية: المستلزم الاقتصادي، وهي قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، والمستلزم السياسي - القانوني الذي يبين العلاقات السياسية والقانونية والمؤسسات التي تتضـمنهـا هذه العـلاقـات، والمسـتلزم الايديولوجي اي مـجـموع الافكار والقيم المنتجة. وتتمثل طريقة الانتاج في توليفة متميزة (نوعية) من هذه المستلزمات. على ألا يفـهم من التوليفة انها مجرد علاقة بسيطة بين هذه المستلزمات وانما انها الرابطة بين علاقات هذه المستلزمات والاعتماد المتبادل بينها.

«تعبر كل مستويات الهيكل الاجتماعي عن نفسـها في شكل توليفات مركبة نوعية (اي متميزة). ومن ثم فهي تتضمن علاقات اجتماعية نوعية. وهي علاقات.. تتوقف على وظائف العملية الاجتمـاعية. بهذا المعنى نتكلم بدقة عن علاقات اجتماعية سياسية او عن علاقات اجتماعية ايديولوجية»(١).

هذه الـفكرة «المجـردة نظريا» والتي تتـسم بقـابيلتـهـا للاسـتـعـمـال في استـكمـال التـصـور الفكري للكل الاجـتمـاعي اي فكرة طريقـة الانتـاج، تسـمح بالانتـقـال الى فكرة التكوين الاجـتمـاعي: في واقع الحـيـاة الاجـتمـاعـيـة توجـد التكوينات الاجتمـاعية. ويتكون كل تكوين اجـتمـاعي دائمـا من عدة طرق انتاج بهـذا المعنى لطريقـة الانتـاج، مع وجـود طريقـة انتـاج من بين هذه الطرق تمثل الطريقـة «السـائدة» dominant التـي تحـدد الكيـفـيـة التـي تـترابط بهـا الطرق المختلفة فيما بينها ترابطا مفصليا. وعليه يعرف التكوين الاجتماعي بأنه توليفة (أي تركـيـبـة) من عـدة طرق انتـاج، اي كطريقة انتـاج مركبـة، او طريقـة انتاج

(١) E. Balibar, Lire le Capital, II, p. 105.

«ذات مقام عال في نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة»(١).

هذا هو مفهوم فكرة طريقة الانتاج والكيفية التي يمكن الانتقال بها الى فكرة التكوين الاجتماعي وفقا للتصور الثاني. ونلاحظ اولا، وبصفة خاصة، بالاضافة الى لغة غريبة يستخدمها اصحاب هذا التصور الثاني وتؤدي في كثير من الاحيان الى الخلط، نلاحظ تعدد (ومن ثم عدم دقة) الهياكل والوظائف. فنحن بصدد **عدة** طرق انتاج «متصلة اتصالا مفصليا»، احداهما «سائدة» او «ذات مقام عال» في «نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة»(٢).

ويمتاز هذا التصور الثاني بأنه يذكرنا بأن **الطبيعة الديالكتيكية للتكوين الاجتماعي تتضمن ان العلاقة بين الاساس الاقتصادي والبناء العلوي هي علاقة جدلية وليست علاقة خطية**، اي ليست علاقة تتحقق في اتجاه واحد من الاساس نحو البناء العلوي من حيث الدور المحدد والاثر الذي يترتب على وجود كل منهما في الكل الاجتماعي. كما انه يمتاز بابراز ما يشهده التكوين الاجتماعي من عوامل مسيطرة واخرى مسيطر عليها. وهو مانستبقيه في تصورنا للعلاقة بين فكرة طريقة الانتاج وفكرة التكوين الاجتماعي وانما بتحفظ كبير.

الا ان هذا التصور يحمل في ثناياه، بالاضافة الى انه يرتكز على نظرة بنائية structuralist للمجتمع خطر نظرة ازدواجية يمكن ان تؤدي بنا الى تصور التكوين الاجتماعي مكونا من طرق انتاج متميزة، او حتى متعارضة،

---

(١) E. Terray, Le Marxisme devant les sociétés “primitives” Maspéro, 1969.
P-Ph. Rey, “L’articultation des modes de production”, Les Alliances des classes, Maspéro, 1973.

حتى ولو كانت مرتبطة برباط مفصلي. وتبرز حدود هذا التصور الثاني بوضوح في تحليل العملية الاجتماعية في الاجزاء المتخلفة من المجتمع الرأسمالي الدولي[1]. من هنا مست الحاجة الى تصور بديل نقدمه فيما يلي:

٣ ـ وفقا **للتصور الثالث**، الذي هو تصورنا، يمكن تصور الانتقال المنهجي من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي على النحو التالي:

أ ـ كنقطة بدء وكمركز للتحليل نأخذ فكرة طريقة الانتاج كما عرّفناها في الصفحات الاولى من هذا الفصل، اي كفكرة تصور **عملية العمل الاجتماعي** وقد اخذت شكلا خاصا يتميز بتركيبة معينة من مستوى لتطور قوى الانتاج مع نوع علاقات الانتاج كعلاقات بين الطبقات الاجتماعية. هذا المستوى لتطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج يؤخذان **كوحدة جدلية** اي يؤخذان في تحددهما المتبادل احدهما بالاخر وفي نفي احدهما للاخر.

فالانسان الذي هو في قلب عملية العمل الاجتماعي هو نفسه الذي يدخل في العلاقات الاجتماعية الاخرى. وهو نفسه الذي يمارس النشاط الذهني، نشاط استخلاص المعرفة النظرية. وهو نفسه صاحب نظام للقيم وللمواقف من الحياة، ومن العمل (كوسيلة لتحقيق الذات اجتماعيا او كوسيلة للعيش)، ومن المرأة، ومن الجنس، الى آخره. كل هذا يكوِّن العملية الاجتماعية التي يمارس فيها الانسان، ابتداء من مكانه في عملية الانتاج الاجتماعي في شكل من اشكالها التاريخية، بقية مظاهر الحياة. وكما ان الافراد، في انتمائهم

---

(١) انظر في حدود هذا التصور لفهم التكوين التاريخي لتخلف الاقتصاد المصري مؤلفنا: الاقتصادي المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٠، وعلى الاخص الباب الثالث.

الاجتماعي (اي كأفراد في طبقات اجتماعية)، لا يقومون دائما، ابتداء من مكانهم في عملية الانتاج، بنفس الدور ولا يحصلون على نفس النصيب من الناتج الاجتماعي فان مساهمة الطبقات الاجتماعية المختلفة في المظاهر الاخرى للحياة الاجتماعية تختلف من طبقة لاخرى كما تختلف الكيفية التي تسهم بها كل من الطبقات الاجتماعية في هذه المظاهر الاخرى للحياة الاجتماعية (المظهر السياسي والاجتماعي بالمعنى الضيق، والمظهر الفني والادبي، والمظهر الذهني... وهكذا).

وعليه **يمكن، اذا ما اخذنا طريقة الانتاج كمحور، ان نتصور المظاهر الاخرى للنشاط الاجتماعي للانسان، وانما الانسان في المجتمع المحدد تاريخيا، بتركيبه الطبقي، نقول يمكن ان نتصور هذه المظاهر كشبكة من العلاقات التي تتداخل مع النشاط الاقتصادي، اي كعلاقات تشع ابتداء من عملية العمل الاجتماعي وقد تحدد شكلها التاريخي بالتوليفة المتميزة من مستوى تطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج.**

وتعبر مظاهر الحياة الاجتماعية ـ اي النشاط الاقتصادي، النشاطات غير الاقتصادية، الممارسة النظرية، الافكار، القيم، الموقف... الخ ـ تعبر كل هذه عن نفسها في شكل **مجموعة من المؤسسات تتوج، بالنسبة للكل الاجتماعي، بالمؤسسة السياسية العليا المتمثلة في الدولة.**

ب ـ ولكن من الضروري ان ننظر في هذا الكل الاجتماعي في وحدته الجدلية وفي حركته عبر الزمن، اي في حركته الجدلية (الديالكتيكية). هذه الحركة الجدلية تظهر لنا عملية متغايرة تحتوي اشكالا من اعمار مختلفة، اي تحتوي في ذات الوقت اشكالا من الماضي واشكالا من الحاضر وجنين

المستقبل، كلها مندمجة في كل ديالكتيكي. ويتعين ان نرى ديناميكية الكل الاجتماعي على هذا النحو على مستوى تنظيم الانتاج ومستوى بقية الكل الاجتماعي، وبصفة عامة على مستوى التكوين الاجتماعي في مجموعه. فالاشكال السابقة التي تمثل العناصر الموروثة من الماضي لا تحتفظ بالهوية التي كانت لها في المجتمع السابق. فهي تتغير في اطار الكل الاجتماعي الحالي. او هي على وجه الدقة تكون محلا لتغييرات كيفية تدمجها في الكل الاجتماعي ولو انها تظل متميزة. فهذه الاشكال تكون في ذات الوقت متميزة ومندمجة. هذه الاشكال تغير من طبيعتها، هي تندمج في الاشكال التي تسود في الحاضر (وسنرى في التو المقصود بالسيادة هنا) لتعطي كلا ديالكتيكيا مختلفا كيفيا. فلو اخذنا على سبيل المثال الشكل الاجتماعي لعائلة الفلاح: فقبل ادماجها في السوق الرأسمالية كانت تنتج لاشباع حاجاتها مباشرة او عن طريق المبادلة البسيطة. وكانت تنتج على ارض تملكها في الغالب او لها عليها حق الانتفاع مستخدمة ادوات عمل اولية. ولكن بعد ان ادمجت بدأت هذه العائلة الفلاحية، مع احتفاظها بشكلها الاجتماعي، تنتج للسوق (الذي تجد فيه اثمان محددة لمنتجاتها) بقصد الحصول على ايراد نقدي، وهي تنتج عن طريق ادخال بعض الفنون الاجنبية عليها (كالبذور المنتقاة والاسمدة الكيماوية والدورة الزراعية الجديدة...)، كما تبدأ حتى في استخدام ادوات عمل جديدة. ومن هنا أخذت الخصائص الجوهرية لهذه العائلة كشكل اجتماعي للانتاج في التحول وانما في حدود: فهي لم تعد الشكل الاجتماعي السابق، ولكنها تظل متميزة عن الاشكال الرأسمالية للانتاج. هي خاضعة لرأس المال كظاهرة اجتماعية رغم انه لا يظهر بصفة فردية في داخلها، على النحو الذي يظهر به، كرأس مال فردي، في داخل الوحدات الرأسمالية كمشروع صناعي رأسمالي

مثلا. عليه تكون هذه الوحدة في ذات الوقت قديمة ومتغيرة ومتميزة ومدمجة في الكل الاقتصادي الذي يسيطر فيه رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة.

وعليه تمثل الاشكال الحالية، وهي عناصر الحاضر، الاشكال السائدة اي انها تكون الظاهرة التي تسود في كل جنبات الكل الاجتماعي، ابتداء من الانتاج الى بقية مكونات هذا الكل الاجتماعي. هذا يعني:

● ان توليفة اشكال الماضي التي تحولت واشكال الحاضر المسيطِرة تمثل كلا اجتماعيا يختلف كيفيا في مجموعة الجدلي، عن التكوين الاجتماعي السابق على التغلغل الرأسمالي.

● ان الاشكال المسيطِرة، ومن هنا تكتسب صفتها المسيطرة، هي التي **تحدد اداء الكل الاجتماعي. اما الاشكال الخاضعة فيمكن ان تعطي لكيفية الاداء خصوصية معينة، في الوقت الذي تكون فيه محكومة بصفة مباشرة او غير مباشرة (وهو الغالب) بالقانون الاساسي لأداء حركة الكل الذي يتوافق** مع الاشكال المسيطِرة. على هذا النحو تعرف السيطرة تعريفا دقيقا وتكون مرتبطة بالاشكال الاجتماعية التي تحدد القانون الاساسي لحركة الكل الاقتصادي. (دون ان ننسى ان حركة الكل هي جدلية وليست حركة تدريجية في التغير).

ج ـ هذا التصور الثالث للانتقال المنهجي من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي يتمتع بعدة مزايا:

● فتصور الكل الاجتماعي في **وحدته** الجدلية حول عملية الانتاج في شكلها التاريخي الخاص (وهو عملية تتصور هي الاخرى كوحدة جدلية من نمط معين لعلاقات الانتاج يتوافق مع مستوى معين لتطور قوى الانتاج)، نقول

تصور الكل الاجتماعي على هذا النحو يجنبنا خطر النظر الى التكوين الاجتماعي نظرة هرمية وخطية.

● وبتصور الكل الاجتماعي في حركته الجدلية، اي في تطوره عبر الزمن، نراه ككل مختلف كيفيا عن التكوين الاجتماعي السابق عليه، مكون من اشكال متكاملة بعضها (مسيطر) يحدد طريقة اداء الكل والبعض الاخر (خاضع) يعطي لطريقة الاداء هذه خصوصية تتميز بها في هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات. الامر الذي يجنبنا في النهاية خطر نظرة ازدواجية للتكوين الاجتماعي، اي خطر تصور انه يحتوي طائفتين من المكونات تنتميان الى عصور تاريخية مختلفة، بعضها رأسمالي والبعض الاخر سابق على الرأسمالية، ولكل قانون حركته. وهو ما ليس بصحيح.

● من ناحية الممارسة النظرية، اي الدراسة النظرية لاوضاع التكوينات الاجتماعية المعاصرة، لهذا التصور المنهجي الثالث دلالة حيوية: نقطة البدء في الدراسة هي تكوين اجتماعي محدد تاريخيا، اي هي التكوين الاجتماعي لمجتمع محدد في المكان والزمان، وليكن المجتمع المصري في يومنا هذا:

- ندرس هذا الكل الاجتماعي ابتداء من **عملية الانتاج**، اشكال الملكية والسيطرة على مختلف وسائل الانتاج (بما فيها الارض)، الشكل التنظيمي لعملية العمل، الهدف المباشر من النشاط الانتاجي، الكيفية التي يتم بها العمل، فنونه وادواته، مصير ناتج العمل، استخداماته في داخل الوحدة الانتاجية وخارجها، في السوق المحلية او السوق العالمية.

- من هنا نتعرض للتركيب الاجتماعي، هيكل الطبقات الاجتماعية، بابراز القوى الاجتماعية المختلفة ابتداء من مكانها في عملية العمل الاجتماعي وامكانية (او احتمال) ان تصبح قوى سياسية.

- ثم نهتم بعد ذلك بالنشاطات غير الاقتصادية (سياسية وفكرية،...). وفي اطار النشاطات الاجتماعية غير الاقتصادية ندرس النشاط الفكري للمجتمع وما ينتج عنه من افكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي). وندرس افكار وقيم ومواقف القوى الاجتماعية، الطبقات الاجتماعية، مع البحث على الاخص عن افكار وقيم ومواقف القوة الاجتماعية المسيطِرة ابتداء من مكانها في عملية الانتاج. على ان نبحث عن آثار كل النشاطات الاجتماعية والافكار على القوى الاجتماعية في علاقاتها في داخل عملية الانتاج.

في كل لحظة من لحظات التحليل تدرس الظاهرة كجزء من كل ديالكتيكي، جزأ لا يمكن فهمه الا في اطار الكل الاجتماعي.

ومن خلال هذا التحليل نحاول أن نبرز العناصر المسيطِرة (في الانتاج، في النشاطات غير الاقتصادية، في الافكار، في القيم والمواقف) التي تحدد طريقة اداء الكل الجتماعي، وكذلك العناصر الخاضعة، التي يعطي بعضها خصوصية معينة لطريقة اداء الكل الاجتماعي هذه، اي لاداء التكوين الاجتماعي عبر الزمن.

على هذا النحو ينظر الى مشكلة **مفصلة**[1] التكوين الاجتماعي (و«الاصطلاح» المستخدم لا يزال غامضا ويؤدي الى الكثير من الخلط) نظرة مختلفة: فبدلا من طرح المسألة **بصفة مقدمة** بنوع من المضاربة الذهنية تحل المشكلة في **عملية التحليل النظري ذاتها**. اي عملية التحليل ذاتها هي التي تبين

(١) Articulation.

ما اذا كانت المشكلة قائمة او غير قائمة، وتبين في حالة قيامها الكيفية التي تكون عليها، كما تبين الحل النظري للمشكلة.

*　　*　　*

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج كما يتحدد الانتقال المنهجي من هذه الفكرة الى فكرة التكوين الاجتماعي. فاذا ما تصورنا هذا الاخير ككل ديالكتيكي في حركته لزم علينا ان نعود عودة سريعة الى فكرة **التطور**(١) لنستكمل مفهومها. فاذا اردنا الا نقتصر، في رؤيتنا للتطور، على مظهره الفني (اي المظهر المتعلق بالعلاقة بين الانسان والطبيعة كما تتبلور في نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه ومدى سيطرة الانسان على هذا النشاط) تعين ربط التغيرات في الوزن النسبي لمختلف فروع النشاط الاقتصادي (الفروع الصناعية وفروع النشاط الزراعي في تحولها الى فرع من فروع الصناعة)، نقول تعين ربط هذه التغيرات بالتغيرات الاجتماعية والسياسية. من وجهة النظر هذه **يعني التطور تنظيما اجتماعيا وسياسيا مختلفا يتضمن دولة ذات طبيعة اجتماعية وسياسية مختلفة، ويتضمن بالتالي تغيرا في الادوار الاجتماعية والسياسية للطبقات الاجتماعية، الامر الذي يتضمن كذلك تغيرا في نظام القيم السائد الذي تتحدد وفقا له الاهداف العامة للعملية الاقتصادية والاجتماعية.** كل هذه التغييرات تتكيف مع التغير في علاقات الانتاج. **في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع الانساني** يصبح التطور الاقتصادي والاجتماعي مشروطا بالتغير في علاقات الانتاج على حساب رأس المال، اي بالتغير الذي يزيل رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة. لتحقيق ذلك، تتمثل المشكلة في الظروف الملموسة لكل

---

(١) development; developpement.

مجتمع من المجتمعات المكونة للمجتمع العالمي في التوصل الى نوع تحالف طبقات المنتجين المباشرين والى الصيغ السياسية المناسبة لضمان هذا التحالف، وجودا واستمرار، على نحو يضمن ان تتحقق التغيرات الاجتماعية بواسطة المنتجين المباشرين ولمصلحتهم.

* * *

على هذا النحو ينتهي تصورنا لفكرتي طريقة الانتاج والتكوين الاجتماعي. في تقديمنا لهذا التصور حرصنا **على ان تمتاز علاقات الانتاج (ومن ثم التركيب الطبقي) بما تشغله من مكان في طريقة الانتاج والكل الاجتماعي. وقد كان هدفنا من ذلك هو تجنب المنهجية التي ترى الظواهر الاقتصادية (والاجتماعية) وتطورها بمنظار يتصف بالتكنيكية**[1] **اي يغلب الجانب الفني لهذه الظواهر على جانب العلاقات الاجتماعية**. ومن هنا كان حرصنا على ابراز المنهجية التي اتبعناها، والتي ننصح باستخدامها في تحليل المواقف المحددة، اكثر من ابراز النتائج التي توصلنا اليها، رغم حيوية هذه الاخيرة. وسنحاول استخدام هذه المنهجية، على سبيل المثال، في التعرف على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية ولطريقة الانتاج الاشتراكية.

---

(١) approche techniciste.

الفصل الثاني

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية

الاقتصاد الرأسمالي هو شكل تاريخي من الانتاج بقصد المبادلة النقدية، اي شكل من اشكال انتاج السلع على نطاق المجتمع، على نحو شامل وصل حتى الى تغطية الاقتصاد العالمي بطريقة او بأخرى واخترق كل حواجز المجتمعات السابقة على الرأسمالية والتي وجدت في بعض نواحي آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. اقتصاد المبادلة هذا يجد اصله في انتاج المبادلة (وعلى نطاق ضيق) في التكوينات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية وخاصة الاقطاعي، وفي عملية التراكم البدائي لرأس المال. هذا الانتاج الرأسمالي يقوم على الصناعة حيث تصبح النشاط الرئيسي للمجتمع وتصبح الزراعة بما يستخدم فيها من آلات وفنون حديثة فرعا من فروع الصناعة.

والواقع ان المعالجة المتوازنة لخصائص طريقة الانتاج الرأسمالية لا بد وان تأخذها في تطورها التاريخي لبيان كيف ان هذا التطور ادى الى وجود اقتصاد عالمي مكون من شقين كلاهما من نتاج عملية التطور هذه: شق يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما لها من خصائص ترتكز على الخصائص

الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية، وشق اخر يمثل الاقتصاديات الرأسمالية التي أصبحت متخلفة. خصائص الاثنين تمثل في الواقع خصائص طريقة الانتاج الرأسمالية كطريقة عالمية. في دراستنا هذه، نقتصر على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية بصفة عامة، وعلى الاخص من ناحية نوع علاقات الانتاج السائدة وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادي وطريقة اداء الاقتصاد القومي.

أولاً: نوع علاقات الانتاج السائدة:

يقوم الانتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي تصبح رأس مال. **فرأس المال ليس شيئا وانما هو علاقة اجتماعية - تتم بوساطة وسائل الانتاج - مؤداها تمكين طبقة** (او بعض طبقات) **في المجتمع من ان تختص نفسها بالفائض الاقتصادي، الامر الذي يعني استبعاد غير المالكين وتحويلهم الى عمال اجراء فتصبح القدرة على العمل (وليس العمل) سلعة.** العامل وقد فصلت عنه وسائل الانتاج يختلف عن اقنان الارض وعن عبيد المجتمع العبودي في انه ينهض حرا من كل تبعية لمالك الارض او لسيد الطائفة او معلمها. فهو حر في ان يبيع قدرته على العمل لمن يشاء. المظهر القانوني لهذه الحرية يتمثل في حريته في أن يعقد عقد العمل. مؤدى ذلك ان وسائل الانتاج ليست رأس مال في كل التكوينات الاجتماعية التي يعرفها التاريخ البشري، هي لا تكون كذلك كظاهرة سائدة الا في المجتمع الرأسمالي.

هذا ويلاحظ ان **شكل الملكية الخاصة يتغير مع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية**. ونستطيع ان نميز في هذا الشأن اتجاهين تاريخيين:

- الانتقال من الملكية الفردية (ملكية فرد او عائلة) نحو ملكية المجموعات

وهو اتجاه ينعكس قانونيا في الانتقال من المشروعات الفردية الى الانواع المختلفة من الشركات التجارية وخاصة الشركات المساهمة[١].

- الانتقال من الملكية الصغيرة الى الملكية الكبيرة التي نتجت عن تركز رأس المال وتمركزه خاصة اثناء الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الاولى والفترة التي تبدأ ببداية خمسينات القرن الحالي حتى يومنا هذا (وذلك في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية).

ويمكن القول ان تطور المشروع الرأسمالي - فيما يتعلق بتنظيمه الداخلي المرتبط بدرجة سيطرته على السوق - مر بالمراحل الاتية:

١ - مرحلة المشروع الماريشالي (نسبة الى الفريد ماريشال) حيث المشروع صغير الحجم نسبيا، منظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة. وحيث الادارة يمارسها فرد او عدد قليل من الافراد على علم بكل ما يدور بالمشروع عن طريق الرؤية المباشرة ويتخذون كل قرارات الادارة. (اي ان هؤلاء يقومون بكل اعمال الادارة بمستوياتها الثلاثة: المستوى الاعلى (الاول): تحديد اهداف المشروع والتخطيط، اي رسم الاطار

---

(١) شركات المساهمة هي احد انواع شركات الاموال. اي الشركات التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك. انما يعتد فيها فحسب بما يقدمه كل شريك من مال دون مراعاة لشخصيته ... وفي شركة المساهمة يجزأ رأس المال الى اسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول والانتقال بالوفاة، ولا يكون الشريك المساهم فيها مسؤولا عن ديون الشركة الا بقدر عدد الاسهم التي يملكها، ولا تعنون باسم احد الشركاء... وتعد شركات المساهمة اداة التطور الاقتصادي في العصر الحديث (والواقع انها كذلك في اطار المجتمعات الرأسمالية فقط، م.د.). وقد نمت واتسع نطاقها حتي كادت تحتكر الشؤون الصناعية والتجارية وتستأثر وحدها القيام بالمشروعات الكبرى وذلك لانها اقدر من غيرها على تجميع رؤوس الاموال ولان حياتها مستقلة عن حياة المساهمين فيها. الدكتور مصطفى كمال طه، الوجيز في القانون التجاري. منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٦، ص ٢٥٣ - ٢٥٥ - دكتور هاني محمد دويدار، مبادئ القانون التجاري، دراسة في قانون المشروع الرأسمالي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥، وكذلك، القانون التجاري اللبناني، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٥٥.

العام الذي تتخذ في حدوده قرارات الادارة على المستويات الادنى. والمستوى المتوسط (الثاني): التنسيق بين قرارات الادارة على المستويات الادنى، وانما في حدود الاطار العام. ثم المستوى الادنى (الثالث): ادارة العمليات اليومية للمشروع لضمان سيره على نحو يحقق الاهداف، اي في حدود الاطار العام الذي يتقرر على المستوى الاعلى).

٢ ـ مرحلة المشروع الكبير National Corporation ، وانما اساسا على المستوى الوطني، حيث ادى تطور الاقتصاد الرأسمالي وحركته الى ظهور الوحدات الانتاجية الضخمة (في نهاية القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية) عن طريق تنظيم عدد كبير من المشروعات الكبيرة المتناثرة على أساس من التكامل الرأسي بين مراحل الانتاج والتسويق. هنا انفصل المستويان الاعلى والمتوسط المتوسط في الادارة (ليحتفظ بهما المركز) عن المستوى الادنى (الذي يمارس في داخل الوحدة المنتجة).

٣ ـ وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى بدء سيادة المشروع الرأسمالي في شكله الدولي Trans-national corporation الذي عرف تطوره الكبير بعد الحرب العالمية الثانية. هنا نجدنا بصدد احتكارات دولية تتميز بأن كلا منها ينتج العديد من السلع وبأنها تنتج على اقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة. وهي تنتج اما عن طريق فروع تملكها مباشرة او فروع مملوكة لرأس المال المحلي (الخاص او رأس المال المملوك للدولة) او وحدات مشتركة، تتبعها تكنولوجيا عن طريق استئجار او شراء براءات الاختراع والخبرة التكنولوجية وغيرها المملوكة للشركة الدولية. وقيام الاحتكار الدولي بالانتاج على اقاليم تتبع دولا متعددة يسمح لرأس المال الدولي

بتخير انسب ظروف لقائه مع العمل من وجهة نظر الارباحية، وذلك عن طريق الاستفادة من تباين ما لدى كل اقليم من قوة عاملة او موارد اقتصادية طبيعية ومادية، وكذلك الاستفادة من الاختلاف في الانظمة القانونية التي تنظم النشاط الاقتصادي من استثمار وانتاج وتسويق في اقاليم البلدان المختلفة. الامر هنا يتعلق بشكل للمشروع يناسب استراتيجية رأس المال الدولي ويمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق في الاجزاء المختلفة من السوق العالمي. من هنا كانت سياسة المشروع تتخذ على مستوى السوق الدولية كلها ولفترة طويلة. هنا يقسم المشروع الى اقسام عديدة غير مركزية، يتخصص كل منها في انتاج ناتج واحد، الامر الذي يسمح بمواجهة شروط الاختراع والتجديد التي هي في تغير مستمر وبمعدلات تغير متسارعة. وينظم كل قسم كوحدة يكاد يكون لها ذاتية مستقلة كالمشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة. وفي نفس الوقت يوجد المكتب العام the general office, the corporation brain لتنسيق القرارات المختلفة ولتخطيط وجود المشروع الكلي، اي على المستوي الدولي، ونموه في مواجهة الاخرين. هذا الشكل يتميز بمرونة كبيرة اذ يمكّن اقسام المشروع من ممارسة الصناعات المختلفة في الاجزاء المختلفة من الاقتصاد الوطني والعالمي، كما يمكّنها من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الانتاج في تغيرهما المتزايد. وهنا ينفصل المستوى الاول في اعمال الادارة انفصالا تاما عن المتوسط ويتركز في المكتب العام للمشروع الذي تنحصر وظيفته في رسم الاستراتيجية التي يتبعها المشروع لوجوده وتطوره في الزمن الطويل تاركا كل ما يتعلق بالتكتيك للمستوى المتوسط وتنفيذ القرارات للمستوى الادنى. ومع تطور شكل المشروع على هذا النحو يتمكن من اقامة تقسيم داخلي للعمل يمكنه من تطبيق مبادئ العلوم الطبيعية والاجتماعية على

نشاطه وعلى نطاق في اتساع مستمر، كما يتمكن من تطوير «عقل اكبر» يمكن معه ادارة الثروة في تركزها المتزايد. وتتمكن هذه الاحتكارات الدولية بحجمها وبسياساتها طويلة المدى على الصعيد العالمي من ان تقود تقسيم العمل الرأسمالي الدولي في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي(١).

ثانياً: الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الكسب النقدي:

الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي في ظل طريقة الانتاج الرأسمالية - حيث يسود اقتصاد المبادلة النقدية - هو تحقيق الكسب النقدي في صورة دخل نقدي. هذا الدخل النقدي، الذي يأخذ شكل الاجور والمرتبات ودخول

---

(١) انظر في هذا الشكل من اشكال المشروع الرأسمالي الفصل الاول من الباب الثاني والفصل السابع من الباب الثالث والفصل الثالث من الباب الرابع من، محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٠.

وكثيرا ما يطلق على هذه الاحتكارات الشركات متعددة الجنسية. وتمثل هذه التسمية جزءا من التقديم الايديولوجي الذي يخفي واقع هذه الشركات. فالقول بانها متعددة الجنسية يعني اولا ان رأس المال الدولي اصبح كلا غير قابل للانقسام، اي لا تناقض بين اجزائه القومية. وفي غياب التناقض لا يمكن النفاذ اليه، ومن ثم لا يمكن مقاومته. ويعني ثانيا انها شركات بلا دولة. اي لا توجد خلفها دولة تظهر في اللحظات الحرجة عندما يبرز تناقض مصالح هذه الشركات مع المصالح الوطنية للدول التي تمارس فيها النشاط، وفي هذا تجهيل بالعدو. فالتجارب التاريخية تثبت ان وراء كل شركة دولية (سواء اكانت تمارس نشاطها في اقليم واحد او في اكثر من اقليم) توجد دولة بكيانها السياسي وقوتها العسكرية. وعندما اممت مصر شركة قناة السويس في يوليو ١٩٥٦ وجدت نفسها مواجهة في مرحلة اولى بدولتين (الدولة البريطانية والدولة الفرنسية) وفي مرحلة ثانية بثلاثة جيوش: جيوش هاتين الدولتين وجيش الظاهرة الاستعمارية اسرائيل. وتجارب بلدان امريكا اللاتينية (وابرزها تجربة جواتيمالا في ١٩٥٤ وتجربة شيلي في ١٩٧٣) وغيرها تؤيد ذلك. مفاد ذلك ان خلف كل رأس مال دولي توجد دولة تسانده بشتى الوسائل في صراعه مع رؤوس الاموال الاخرى وفي صراعه مع قوى المنتجين المباشرين في الداخل او في الخارج.

الملكية المختلفة يصبح وسيلة اشباع الحاجات اذ بانفاق الجزء الأكبر منه يحصل الافراد على السلع اللازمة لهذا الاشباع.

في مجال الانتاج، **تتمثل وحدة النشاط في المشروع الرأسمالي** الذي يتغير تركيبه مع تطور الاقتصاد الرأسمالي: فيلاحظ ازدياد حجم المشروع بزيادة كمية وسائل الانتاج التي يسيطر عليها ومن ثم تزيد سيطرته على السوق. وفي داخل المشروع تزداد درجة تقسيم العمل وتطور وسائل ادارته باستمرار. وهدف المشروع الرأسمالي هو تحقيق الربح النقدي الذي ينعكس من الناحية الحسابية في الفرق بين نفقات المشروع وايراداته. **فالهدف بالنسبة لمن يتخذ قرارات الانتاج هو اذن تحقيق اقصى ربح، اذ الوحدة الانتاجية تنتج للسوق**، لمستهلك مجهول، لكل من يسيطر على قوة شرائية: فالحاجات لا تشبع الا اذا كانت مصحوبة بمقدرة نقدية[1]. فان تخلفت هذه المقدرة فلا اشباع مهما كانت درجة الحاح الحاجة اجتماعياً أو انسانياً.

والقول بأن الوحدة الانتاجية تتمثل في المشروع الرأسمالي لا يستبعد وجود وحدات انتاجية تمثل بقايا المجتمعات السابقة على الرأسمالية: كوحدات الانتاج الحرفي ووحدات الاستغلال الزراعي لبعض عائلات الفلاحين. ولكنها تتعرض للتغييرات ولا تلعب الا دورا محدودا جدا في النشاط الانتاجي، كما انها تختفي بسرعة في تزايد مستمر.

ثالثاً: العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات اداء تلقائي او عفوي:

الانتاج الرأسمالي انتاج تلقائي يتم عن طريق قوى السوق وجهاز

---

(١) Solvant wants; besoins solvables.

الاثمـان الذي يلعب الدور الحـيـوي في توزيع القـوى الانتـاجـيـة (من بشـرية ومـادية) بين النشـاطات المختلفة. بعبـارة اخرى السـوق وحـركات الاثمـان هي ميكانزم (او آلية) التنسـيق في الاقـتـصـاد الرأسـمـالي. كل صـاحب او مـدير مشروع يتخذ القرارات المتعلقة بالنشـاط والمكان الذي يقوم فيه بالاستـثمار، بعدد العمال اللازم استـخدامهم، بما ينتجه والكمية التي ينتجها، بالكمية من الاحتياطي (او المخزون)[١] من المواد الاولية وغيرها اللازم الاحتفاظ بها، وغير ذلك من القرارات اللازم اتخاذها حتى يتم انتاج معين في خلال فتـرة زمنية معـينة. كل هـذه القـرارات يتـخـذهـا المسؤول عن ادارة المشـروع على اسـاس الاثمان التي تواجهه في الاسواق المختلفة (مع بعض التعديل الناتج عما يتوقعه من تغير في هذه الاثمان) اي اثمان المنتجات واثمان السلع التي يستـخدمـها كقـوى انتـاج. والتي تحـدد مع الفن الانتـاجي المسـتـخـدم نفـقـة انتـاجـه. ولكن مجـمـوع تصـرفـات الافـراد او مـجـمـوع القـرارات التي يتـخـذهـا في هـذا الشـأن افراد مـختلفون يملكون او يديرون العديد من المشـروعات الفردية يكون ذا اثر على هذه الاثمـان فتتغير. الامر الذي يؤدي الى اعادة النظر في قرارات هذه المشروعات. وتستمر هذه التغيرات - اي تغييرات الاثمان - في الحدوث الى ان نقـتـرب من نـوع من التنسـيق بين هـذه الآلاف من القـرارات الفـردية المسـتـقلة والتي يعتمد احدها على الاخر في نفس الوقت. بهذا المعنى يقال ان النتيجة العامة على مستوى المجتمع ليست هي النتيجة التي قصدها او هدف اليها الفـرد او المجـمـوعة من الافـراد. بعـبـارة اخـرى، نتـيـجـة النشـاط الاقتـصـادي للمجتمع تمثل نتيجة قرارات عديدة لوحدات اقتصـادية، نتيجة لقرارات عديدة

---

(١) Stock.

متضاربة: ولو ان كل قرار يصدر بوعي وتدبير من جانب المنتج او المستهلك الذي يتخذه وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا ان النتيجة النهائية تحدث تلقائياً دون ان تكون في حسبان احد قبل حدوثها، فهي نتيجة من صنع الاتجاهات السائدة في السوق على نحو يقال معه ان النظام تحكمه قوى موضوعية(1)، او قانون القيمة(2) والثمن، مستقلة في عملها عن ارادة الافراد، وهو ما يعبر عنه اختصارا بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانزم (آلية) السوق(3).

في طريقة الانتاج هذه يتم الانتاج في اثناء فترة زمنية معينة من خلال دورة رأس المال الاجتماعي التي تتم على مراحل ثلاث:

* في المرحلة الاولى يظهر الرأسمالي صاحب المشروع المتملك لرأس المال النقدي او من يمثله في السوق كمشتري للسلع: وسائل الانتاج (ادوات انتاج ومواد اولية) وقدرة على العمل. النقود تتحول الى سلع لاستعمالها في انتاج السلع. تلك هي مرحلة تحول رأس المال النقدي(4) الى رأس المال المنتج(5).

* في المرحلة الثانية يمر رأس المال بالمرحلة المنتجة، مرحلة استخدام

(1) Objective forces; forces objectives.

(2) The Law of value; la loi de la valeur.

(3) The market mechanism; le mécanisme du marché.

ولا تتأثر صحة هذا القول بتدخل الدولة الرأسمالية المعاصرة في الحياة الاقتصادية. وسنرى في الفصل التالي ان تدخل الدولة وان كان يؤثر في ميكانزم السوق لا يمنع من ان تكون النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي متوقفة على قوى السوق.

(4) Money capital; capital argent.

(5) Productive capital; Capital productf.

السلع المشتراة او استعمالها استعمالا منتجا. تتم عملية التفاعل في داخل المشروع ويكون مؤداها انتاج السلع بقصد طرحها في السوق. في هذه المرحلة يتحول رأس المال المنتج الى رأس المال آخذا شكل السلع(١).

* في المرحلة الثالثة يعود صاحب المشروع الى السوق كبائع يحاول ان يحقق الربح - المتجسم في قيمة جزء من الناتج والذي خلق في اثناء المرحلة الثانية - وذلك عن طريق بيع السلع المنتجة. تلك هي مرحلة تحول رأس المال السلعي الى رأس المال النقدي.

في هذه الدورة يظهر رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها والتي يعتبر كل منها شرطا للآخر. اثنتان من هذه المراحل (الاولى والثالثة) تنتميان الى دائرة التداول، والثانية الى دائرة الانتاج. في اثناء كل مرحلة من هذه المراحل تأخذ القيمة الممثلة لرأس المال النقدي مظهراً مختلفاً يرتبط بوظيفة خاصة تختلف من مرحلة الى أخرى. في المرحلة الأولى وظيفة رأس المال النقدي هي تحقيق الشروط اللازمة لعملية العمل الاجتماعي: قوة عمل وأدوات عمل ومواد اولية ليتم تحويلها. في المرحلة الثانية وظيفة رأس المال المنتج هي خلق قيمة اضافية تمثل زيادة عن قيم السلع المشتراة عن طريق استعمال هذه السلع استعمالا منتجا. في المرحلة الثالثة يأخذ رأس المال شكل السلع المعدة للاستهلاك المتوسط او النهائي التي لو تحقق بيعها مكنت صاحب المشروع من الحصول على الربح الذي خلق في المرحلة الثانية. في اثناء دورة رأس المال هذه لا يتم فقط الحفاظ على القيمة التي بدأت بها الدورة وإنما تزداد. هذه الزيادة تطرأ في أثناء مرحلة الانتاج التي تقطع عملية التداول، اذ رأس المال يأخذ شكلا عينيا(٢) لا يستطيع في ظله الاستمرار في

---

(١) Commodity capital; capital marchand.

(٢) Physical form; forme physique.

دورته دون ان يدخل في دور الاستهلاك المنتج: استخدام السلع التي اشتريت من السوق في خلق قيم جديدة. في المرحلة الثالثة تعود القيمة الممثلة لرأس المال - وقد ازداد مقدارها الان - الى نفس الشكل الذي كانت تتخذه في بداية الدورة، الى رأس المال النقدي.

هذا ويراعى ان دورة رأس المال كواسطة لعملية الانتاج الاجتماعي تمثل عملية تتكون من حركات متقابلة للاجزاء المختلفة لرأس الاجتماعي تتم في اتجاهات مضادة. في هذه العملية لا يمر كل رأس المال الاجتماعي من مرحلة الى اخرى حتى تنتهي الدورة، وانما نجد ان الاجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعي (في فروع النشاط المختلفة) تتحرك في اتجاهات متضادة، فبينما يكون جزء من رأس المال الاجتماعي في سبيل تحوله الى رأس مال نقدي تكون اجزاء اخرى في سبيل التحول الى رأس مال منتج او رأس مال يأخذ شكل السلع المعدة للبيع.

تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليتم دورته بوصفها واسطة عملية الانتاج الاجتماعي. الا ان قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة انتاجية الى اخرى، اذ يتميز الانتاج الرأسمالي عما سبقه من طرق انتاج بالمعدل السريع للتطور الذي يكمن وراءه معدل مرتفع لتراكم رأس المال. فرأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الانتاج الاجتماعي في اثناء فترة زمنية معينة وانما كذلك لهذه العملية في تجددها المستمر عبر الزمن كعملية انتاج متجددة في الفترات المتعاقبة، تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة لاخرى.

هذا وقد احدث هذا الاداء للعملية الاقتصادية الرأسمالية تغييرات

جوهرية في الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي، تغييرات حدثت عبر الزمن وفي اطار علاقات الانتاج الرأسمالية. هذه التغييرات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تتمثل نقطة البدء في التطور الرأسمالي في هيكل يغلب عليه الطابع الزراعي.

- مع التغييرات الجوهرية في الزراعة تتطور الصناعة التي تتغذى بالفائض الذي ينتج في الزراعة لتكتسب مع الوقت، وبفضل تراكم رأس المال الصناعي، اهمية نسبية متزايدة لتصبح النشاط الغالب. في نفس الوقت تتحول الزراعة لتصبح نشاطا يقوم على استخدام الالات والفنون الناتجة عن التقدم العلمي، اي لتصبح هي الاخرى صناعة من الصناعات.

- في داخل النشاط الصناعي تفرض الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وجودها اولا.

- ويدعو وجود هه الصناعات الى اقامة الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية، الصناعات الاساسية، التي تتطور بسرعة لتكتسب وزنا نسبيا اكبر بالنسبة للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية.

في كل مرحلة من مراحل هذا التغير يمكن تمييز فرع او اكثر من فروع النشاط الصناعي تمثل الفروع الرائدة[١] التي يؤدي تطورها الى جذب بقية فروع القطاع الصناعي في الحركة التطورية، ويؤدي تطور هذا الاخير بدوره

---

(١) Leading sectors; industries motrices.

انظر في فكرة الفروع الرائدة:

W.W. Rostow, Trends in the Allocation of Resources in Secular Growth, in, L.H. Durpriez (ed), Economic Progress. Papers and Proceedings of a Round Table held by the International Economic Assocaition. Institut de Recherches Economiques et Sociales, Louvain, 1955, p. 367 - 382.

الى جذب بقية الاقتصاد القومي. هذه الفروع كانت في بعض الاحيان من الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (كصناعة الغزل والنسيج في بداية التصنيع) كما كانت في البعض الاخر من الفروع المنتجة للسلع الانتاجية (كما هو الحال بالنسبة للصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية والصناعات الاليكترونية وصناعات المعلوماتية).

ونلاحظ اخيرا ان الاقتصاد الرأسمالي المعاصر يتميز «بانتفاخ» في القطاع الثالث، اي قطاع الخدمات. نضع كلمة انتفاخ بين قوسين لان الامر يتعلق بالنسبة للبعض بمظهر من مظاهر الصحة، وبانعكاس لتبديد جزء من الفائض الاقتصادي بالنسبة للبعض الاخر.

هذا ويتعين ان نضيف ان الانتاج الرأسمالي يتميز بتحقيق تقدم فني غير مسبوق قائم على استخدام الالة وتقسيم العمل، كما انه يتميز - كما قلنا - بسرعة تراكم رأس المال. الا ان معدلات التقدم الفني وتراكم رأس المال وزيادة الدخل القومي التي حققها الانتاج الرأسمالي لم تعد هي اكبر المعدلات المعروفة تاريخيا منذ ان وجدت محاولات بناء شروط الانتقال للاقتصاد الاشتراكي. هذا ويتعين الا ننسى - من وجهة التطور البشري - انه بدون الدور الذي قامت به طريقة الانتاج الرأسمالية ما كان ليستطيع اي تنظيم بديل يقوم على تغيير علاقات الانتاج التي اصبحت عائقا لتطور قوى الانتاج، ما كان ليستطيع هذا التنظيم ان يحقق هذه المعدلات المرتفعة. فالفهم السليم لعملية التطور التاريخي لا بد وان يرى في كل تكوين اجتماعي[١] ضرورته التاريخية، ومن ثم يتعين ان يرى ما حققه كل تكوين اجتماعي من خطوات في تطور

---

(١) Social formation; formation sociale يقصد بالتكوين الاجتماعي (كما رأينا) النظام الاجتماعي الذي يتمثل في كل متوازن داخليا ويجد مكوناته في طريقة الانتاج بما تتضمنه من مستوى لتطور قوى الانتاج ونوع=

الانسان، خطوات بدونها لا يمكن لتكوين اجتماعي اكثر رقيا من ان يأخذ مكانه.لكن الكلام عن الضرورة التاريخية لتكوين اجتماعي لا يعني على الاطلاق ان تمر كل اجزاء المجتمع الانساني بهذا التكوين الاجتماعي، اذ ظهور هذا التكوين الاجتماعي كشكل غالب يحتوي عدد كبير من المجتمعات يوفر شروط الانتقال الى تكوين اجتماعي جديد، وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل اجزاء المجتمع العالمي المختلفة. هنا يتعين التفرقة بين المجتمع الانساني في مجموعه وبين مجتمع معين. فاذا كان من اللازم ان يمر المجتمع الانساني في مجموعه (بطرق مختلفة) بكافة المراحل التاريخية، فان الامر ليس بالضرورة كذلك بالنسبة لمجتمع يمثل احد اجزاء المجتمع العالمي. اذ وجود تكوين اجتماعي معين يوفر الشروط التاريخية اللازمة لميلاد تكوين اجتماعي جديد، وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل اجزاء المجتمع العالمي بما فيها الاجزاء التي لم تشهد تطورا للتكوين الاجتماعي السابق. من هنا كان انتقال بعض المجتمعات البدائية الى التكوين الاجتماعي الرأسمالي مباشرة. ومن هنا تكون امكانية تحويل المجتمعات الرأسمالية المتخلفة الى التكوين الاجتماعي الاشتراكي دون ان يكون ضروريا ان تشهد في داخلها كل مراحل تطور الانتاج الرأسمالي. هذا القول يصدق بصفة خاصة مع التطورات التي شهدها الاقتصاد الرأسمالي الدولي في العقود الثلاثة الاخيرة التي تزيد من الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي، تزيد من تركيز ملكية الثروة والدخل ومن ثم اتساع

= من علاقات الانتاج وفي العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية (العائلة، والسياسة، وغيرها) والوعي الاجتماعي الذي يتمثل في الافكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي) والمواقف الاجتماعية اللازمة للحفاظ على طريقة الانتاج السائدة في المجتمع. والتكوين الاجتماعي على هذا النحو يمثل حقيقة تاريخية باعتباره احد المراحل التي يمر بها المجتمع البشري في تطوره. على هذا الاساس يمكن التمييز بين: التكوين الاجتماعي البدائي، التكوين الاجتماعي العبودي، التكوين الاجتماعي الاقطاعي، التكوينات الاجتماعية الاخرى التي وجدت في مجتمعات الحضارات القديمة في الشرق وفي افريقيا، التكوين الاجتماعي الرأسمالي، التكوين الاجتماعي الاشتراكي.

دائرة الفقر في داخل المجتمعات وبين المجتمعات المكونة للمجتمع العالمي، وكذلك مع قدرة الانسان على مواجهة تزييف الوعي والوصول الى الوعي السليم من خلال تسلحه المستمر بالمعرفة العلمية.

الفصل الثالث

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية

في ضوء الدراسة النظرية لطبيعة وتطور الاقتصاد الرأسمالي باعتبار انه يقوم على احدى طرق الانتاج التي ظهرت تاريخيا وان طبيعتها التاريخية تعني انها ليست ابدية، وكذلك دراسة التجارب التاريخية التي شهدها المجتمع العالمي منذ الحرب العالمية الاولى لبناء شروط الانتقال نحو الاقتصاد الاشتراكي، بما عرفته هذه التجارب، شأنها في ذلك شأن كل التجارب التاريخية من صعوبات ونكسات، يمكن ان نستخلص الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية التي تتحدد طبيعتها، بالتقابل مع الخصائص الجوهرية للاقتصاد الرأسمالي بأن علاقات الانتاج فيها تدور حول نوع من جماعية ملكية وسائل الانتاج وبأن الانتاج يهدف مباشرة الى اشباع الحاجات الاجتماعية وبأن العملية الاقتصادية عملية مخططة. لنرى مفهوم كل من هذه الخصائص عن قرب.

أولاً: الاقتصاد الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج:

نعلم ان علاقات الانتاج هي الروابط التي تقوم بين افراد المجتمع في

اثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد (او فئة او طبقة اجتماعية) في عملية الانتاج والكيفية التي يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعي بين الفئات او الطبقات الاجتماعية المختلفة. نعلم كذلك انه ابتداء من مرحلة معينة في التطور بدأ الانسان يخلق بعمله ادوات يقصد بها زيادة انتاجيته. نضيف هنا ان التطور السابق على المجتمع الاشتراكي قد شهد اتجاهين تاريخيين هامين:

الاتجاه الاول يتمثل في التعدد المستمر لادوات الانتاج بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها، وكذلك تعدد الادوات في داخل النشاط الاقتصادي الواحد. وهي لا تتعدد فقط وانما تزداد تعقيدا مع تطور المعرفة العلمية والتكنولوجية. تصور مثلا ادوات الانتاج التي تم اختراعها مع تعدد النشاطات الاقتصادية. من ادوات استخدمت في الصيد، الى ادوات تستخدم في الزراعة، الى ادوات تستخدم في الصناعة، وفي داخل كل فرع من فروع الصناعة، الى ادوات تستخدم في القيام بالخدمات. وتصور كذلك تعدد الادوات وتطورها في داخل نشاط واحد وليكن النشاط الزراعي من المحراث البدائي الى المحراث الالي، او وسائل رفع المياه البدائية من الشادوف الى الساقية الى ماكينات الري، او ادوات الحصاد وفصل الحب عن النباتات، وغير ذلك من الادوات المستخدمة في النشاط الزراعي. فاذا اخذنا مثلا صناعة المنسوجات يمكن تصور التعدد والتطور الهائل لادوات الانتاج اذا ما قارنا بين المغزل والنول اليدويين وبين الادوات التي تستخدم حاليا في صناعة النسيج بمختلف انواعه في المراحل المختلفة من حليج الى غزل الى نسيج الى صباغة الى تجهيز. يترتب على ادوات الانتاج وتطورها زيادة مستمرة في اهمية الدور الذي تلعبه في عملية الانتاج، بحيث اصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج في المجتمع الحديث دون هذه الادوات وكذلك المواد التي يجري تحويلها. ومع هذه الزيادة

المستمرة في اهمية الدور الذي تلعبه وسائل الانتاج تزداد اهمية ملكيتها كعامل محدد لمصير الناتج من عملية الانتاج.

هذا الاتجاه الاول صحبه تاريخيا وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كشكل قانوني غالب ترتكز عليه علاقات الانتاج في المجتمعات السابقة على المجتمع الاشتراكي (فيما عدا بطبيعة الحال المجتمعات البدائية التي كانت تقوم على شكل او اخر من اشكال الملكية الجماعية). مؤدى ذلك ان يتم الحصول على جزء كبير من الناتج الاجتماعي على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، اي ان يتم اختصاص فئة اجتماعية معينة بجزء من الناتج الاجتماعي اختصاصا فرديا.

اما الاتجاه الثاني فيتمثل في **الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج**، اي كعملية لا يقوم بها شخص بمفرده وانما يقوم بها افراد الجماعة متعاونين مع اختصاص كل منهم بجزء من العمل اللازم للقيام بالانتاج. الازدياد المستمر لهذه الطبيعة يتم بمعان مختلفة:

* فهناك اولا الاتساع المستمر في حجم الجماعة مع تغير شكل التجميع الانساني من العائلة الى القبيلة الى الامة حتى الى المجتمع العالمي. هذا الاتساع صاحبه ازدياد في درجة تقسيم العمل بين افراد المجتمع اي ازدياد درجة اعتماد كل منهم على الاخر في الحصول على ما هو لازم لمعيشته.

* ينبني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعي للعمل الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على منتجات الفروع الاخرى، بحيث ان انتاج معين اصبح يستلزم مساهمة متزايدة لاخرين يعملون في نشاطات اخرى، الامر الذي يعني الازدياد المستمر في عدد من يساهمون في انتاج ناتج واحد، هذا

من ناحية.

* ومن ناحية اخرى، ينبني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعي للعمل، الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على الفروع الاخرى وكذلك على الافراد فيما يتعلق بمصير ما ينتجه، الامر الذي يعني تزايدا في عدد من يستخدمون الناتج.

* كما ان حجم الوحدة الانتاجية - وخاصة في الانتاج الرأسمالي - في اتساع مستمر، الامر الذي يعني ازديادا في عدد من يجتمعون للعمل في داخل وحدة انتاجية واحدة. هذا الاتساع المستمر كان مصحوبا بزيادة مستمرة في درجة تقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجية، اي في تقسيم عملية الانتاج الى عمليات يتزايد عددها بحيث يتخصص عامل او مجموعة من العمال في عملية واحدة من العمليات اللازمة لانتاج الناتج.

يترتب على الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج ان يصبح من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - اسناد انتاج معين الى شخص معين بالذات، اذ اصبح من الضروري ان يساهم في انتاجه عدد كبير من افراد المجتمع لا يقتصر فقط على من يعملون في داخل الوحدة الانتاجية وانما يمتد ليشمل افراد في نشاطات اقتصادية اخرى. فبينما كان من المتصور اسناد القمح الذي ينتجه فلاح (وافراد عائلته) يهدف الى الاشباع المباشر لحاجاته ويعمل مستخدما ادوات بدائية، بينما كان من المتصور اسناد هذا الناتج الى عمل هذا الفلاح، لم يعد من الممكن اسناد انتاج ساعة يد مثلا الى عمل شخص معين بالذات، اذ هي نتاج عمل عدد كبير من الافراد ليس فقط في داخل المصنع الذي ينتج ساعات اليد وانما كذلك في المصنع الذي ينتج الالات

اللازمة لانتاج ساعات اليد والمصنع الذي ينتج الصلب والمنجم الذي ينتج الحديد، والوحدات التي تقوم بالخدمات اللازمة للانتاج في كل مرحلة من هذه المراحل، من خدمات صيانة ونقل وتزويد بالقوة المحركة... الى غير ذلك.

عندما كان من المكن اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين كان من المتصور ان يختص هذا الشخص بناتج عمله اختصاصا فرديا. من الوقت الذي يستحيل فيه اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين بالذات - نظرا للازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج - ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج (بعد ان وصلت الى مستوى كيفي معين) وبين الاختصاص الفردي بناتج هذه العملية او بجزء كبير من ناتجها، وهو اختصاص يتم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. من هنا ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي اصبحت تلعب دورا يستحيل قيام الانتاج في غيابه. بناء عليه، ومع وصول الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج الى هذا الحد، يصبح من الضروري ان يختص بالناتج كافة العاملين، الامر الذي لا يتم الا على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج. **ومن هنا جاءت ضرورة الملكية الجماعية اذا اريد للعملية الاقتصادية ان تتطور بمعدلات تتفق مع ما وصل اليه المجتمع الانساني من معرفة علمية وتكنولوجية**. ومن ثم يؤدي ترك التناقض دون حل الى الحد من معدل تطور العملية الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الانخفاضي لمعدلات نمو الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة.

هذا وقد شهدت طريقة الانتاج الرأسمالية الاتجاه نحو بعض اشكال غير فردية، كما هو الحال، بالنسبة **لملكية الشركات المساهمة وملكية الدول**

الرأسمالية المعاصرة. الا ان تملك الدولة الرأسمالية المعاصرة لوسائل الانتاج لا يحل هذا التناقض وان كان يزودنا بالوسيلة الشكلية التي تمكننا من الوصول الى حل له. ليس هنا بطبيعة الحال مجال دراسة طبيعة ملكية الدولة الرأسمالية وسنكتفي بأن نبين اختصارا لماذ لا تحل هذه الملكية التناقض الذي خلصنا من الكلام عنه.

يرجع ذلك اساسا الى الطبيعة الاجتماعية السياسية للدولة. فالدولة كتنظيم اجتماعي - اي كشكل لتنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين - ليست جهازا محايدا فوق الافراد والطبقات، وانما هي في الاساس جهاز تستخدمه الطبقة او الطبقات الاجتماعية المسيطرة لضمان سيطرتها على الطبقات الاخرى، وهو ضمان يتم عن طريق حماية مصالح الطبقات الحاكمة وفرض ارادتها. في التكوين الاجتماعي الرأسمالي تكون الدولة هي الاخرى ذات طبيعة رأسمالية تخدم في المقام الاول النشاط الفردي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. يترتب على هذه الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة:

* ان يكون الاصل هو النشاط الفردي ويكون قطاع الدولة قاصرا على انواع محددة من الوحدات الاقتصادية فهو يحتوي المشروعات التي تزود النشاط الاقتصادي بالخدمات الاساسية كالمشروعات التي تقوم بخدمة النقل والمواصلات او التزويد بالكهرباء والغاز والمياه. كما يحتوي بعض المشروعات نظرا للظروف الخاصة التي كانت تعمل فيها مما جعلها تعاني من انخفاض مستمر في معدل النمو (كصناعة الفحم في انجلترا). كما انه يحتوي بعض المشروعات التي تلعب دورا استراتيجيا في اتخاذ قرارات السياسية الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للبنوك المركزية. هذا وقد تم ادخال بعض

المشروعات الفردية في قطاع الدولة لاسباب سياسية (كما هو الحال بالنسبة لمصانع سيارات رينو في فرنسا). على هذا النحو يكون حجم قطاع الدولة محدودا سواء بالنسبة لما تحت تصرفه من موارد انتاجية مادية او لعدد العاملين به(١).

* ان الدور الذي يقوم به قطاع الدولة في الحياة الاقتصادية يكون دورا تابعا يتمثل اساسا في القيام بدور تكميلي للدور الذي يقوم به قطاع النشاط الخاص عن طريق القيام بخدمات اساسية للنشاط الاقتصادي الفردي يلزم معها - لزيادة ارباحية هذا الاخير - تقديم الخدمات بأثمان منخفضة، ولذلك تقدم الدولة هذه الخدمات عادة بأثمان لا تزيد عما يغطي - ان لم تكن في بعض الاحيان أقل من - نفقات انتاجها. في حالة ما اذا كانت ايرادات المرفق اقل من نفقاته يغطي العجز من ايرادات الدولة اي من الضرائب اساسا (وخاصة الضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبئها جماهير الشعب)(٢).

يترتب على ذلك ان وجود ملكية الدولة الرأسمالية لوسائل الانتاج لتكون قطاعا للدولة - الذي تم في الدول الرأسمالية المعاصرة عن طريق التأميم في الفترة التي بدأت في ثلاثينات القرن الحالي والتي تميزت بالازمات الاقتصادية

(١) ما دام الاصل هو النشاط الخاص القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فان نقل الملكية من الافراد الى الدولة لا يمكن ان يكون الا بعوض اذ في نقلها بلا عوض الغاء لجوهر الملكية الفردية وهو ما يتناقض مع الاسس الجوهرية للتكوين الاجتماعي الرأسمالي. فالتأميم بعوض يمكن الافراد من تغيير محل الملكية الخاصة من منجم للفحم مثلا الى شيء اخر ككمية من النقود او السندات. بل وقد حدث في بعض الاحيان ان كان مبلغ التعويض اكبر من القيمة الفعلية للمنشآت المؤممة (كما كان الحال عندما تم تأميم السكك الحديدية في بريطانيا).

(٢) كثيرا ما تقوم سياسة تحديد الاثمان في المشروعات المملوكة للدولة على التمييز بين المستهلك النهائي والمشروعات الانتاجية والتجارية. بمقتضى هذا التمييز تباع السلعة او الخدمة للمستهلك النهائي بثمن مرتفع وتباع للمشروعات الفردية الانتاجية والتجارية بثمن منخفض قد لا يغطي نفقة انتاج السلعة او الخدمة.

والسياسية الحادة - وان كان يغير من الشكل القانوني للملكية (اذ تنتقل من الافراد الى الدولة عن طريق التأميم) الا انه لا يؤدي الى تغيير في طبيعة علاقات الانتاج السائدة في المجتمع. فالنشاط الغالب هو النشاط الخاص حيث علاقات الانتاج مرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. بل ان علاقات الانتاج في داخل قطاع الدولة لا يطرأ علهيا التغيير بعد التأميم (فالشركة المؤممة تدار على أسس رأسمالية تسعي الى تحقيق اقصى ربح نقدي كقاعدة عامة، ووضع العاملين فيها يخضع لعقود العمل الجماعية السائدة في الصناعة التي تشتغل بها الشركة المومة، اي ان وضعهم لا يختلف عن وضع العاملين في المشروعات الخاصة التي تعمل في نفس الصناعة. ومن ثم يخضع تحديد الاجور لنفس الاسس التي تجعل الالتجاء الى الاضراب سلاحا يستخدمه العاملون).

بناء عليه **لا يحل التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الاختصاص الفردي بنتاج هذه العملية او بالجزء الاكبر منه الا في ظل التكوين الاجتماعي الاشتراكي عندما تتغير الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ونكون بصدد الدولة الاشتراكية**. فيصبح الاصل العام هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الامر الذي يعني تغييرا في طبيعة علاقات الانتاج السائدة. هذا التغيير يتم عن طريق التأميم الذي تقوم به **الدولة الاشتراكية** والذي يعني احلال جديد للملكية محل شكل اخر وليس مجرد تغيير في محل الملكية كما هو الحال بالنسبة للتأميم الذي تقوم به الدولة الرأسمالية. فاذا **ما تأكدت الطبيعة الاشتراكية للدولة يمثل تملكها لوسائل الانتاج عن طريق التاميم الخطوة الاولى لقيام علاقات انتاج ترتكز على ملكية المجتمع لوسائل الانتاج** نقول الخطوة الاولى اذ ان **هناك فرق بين التأميم الذي تقوم به الدولة الاشتراكية وبين ملكية**

المجتمع لوسائل الانتاج. الاول يعني تغييرا في الشكل القانوني للملكية. اما الثانية فتعني سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدام الموارد الانتاجية استخداما يحقق مصلحة غالبية افراد المجتمع وهو امر لا يتم الا:

* بقيام المنتجين المباشرين بدور ايجابي في تحديد اهداف النشاط الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في تحديد وسائل تحقيق هذه الاهداف، اي كيفية استخدام وسائل الانتاج على نحو يحقق هذه الاهداف.

* ان يكون للمنتجين المباشرين الكلمة في اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الانتاجية.

* ان يكون للمنتجين المباشرين رقابة فعلية على استخدام الموارد الانتاجية.

* ان يترتب على استخدام هذه الموارد تحقيق مصلحة غالبية افراد المجتمع ان لم يكن جميعهم، على ألا ينظر الى هذه المصلحة في الفترة القصيرة فقط وانما في الفترة الطويلة كذلك. وهذه المصلحة يعكسها نمط توزيع الناتج الاجتماعي بين المنتجين المباشرين.

الفرق بين التأميم وملكية المجتمع هو في الواقع الفرق بين السلطة القانونية التي تخولها الملكية وبين القدرة الفعلية على استخدام المجتمع لوسائل الانتاج والمنتجات استخداما فعالا وعلى نحو كفء. ووجود الاولى (اي السلطة القانونية) لدى الدولة لا يعني بالحتم تمتع المجتمع بالثانية (اي بالقدرة الفعلية). فملكية الدولة لا تعني بالحتم سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج

(على النحو الذي رأيناه) وانما قد تصطحب بسيطرة فرد او مجموعة من الافراد. لتوضيح ذلك نضرب مثلا بملكية الارض في الاتحاد السوفييتي: فرغم ان تأميم الارض (اي ملكية الدولة للارض) قد تم منذ ثورة ١٩١٧ فان استغلال الارض - اي الاستخدام الفعلي لقوى الانتاج في الزراعة - ظل قاصرا اساسا علي افراد الفلاحين حتى اواخر العشرينات من القرن الحالي. كما انه لا يزال هناك بعض المساحات يستغلها اعضاء المزارع الجماعية على وجه الاستقلال رغم ملكية الدولة لها. كما ان الفرق بين التأميم وملكية المجتمع يتضح من الصعوبات التي يقابلها تنفيذ الخطة حتى في داخل قطاع الدولة نفسه، وهي صعوبات تشتد حدتها عندما تكون السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج لمجموعة تتعارض مصالحها مع مصالح المنتجين المباشرين (الواقع ان صعوبات تنفيذ الخطة في داخل قطاع الدولة قد تنشأ عن عيوب في تنظيم هذا القطاع او عيوب في تحضير الخطة، او نتيجة لان درجة سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج لا زالت محدودة).

بناء عليه نجد ان التأميم - اي نقل ملكية وسائل الانتاج الى الدولة - يمكن ان يتم - وعادة ما يتم - في فترة زمنية وجيزة، اما ملكية المجتمع المجتمع لوسائل الانتاج - اي السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدامها بكفاءة لمصلحة كافة افراد المجتمع - فتتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية تختلف من مجتمع لاخر وفقا للظروف الاجتماعية والسياسية للمجتمع، الامر الذي يؤدي الى اختلاف بين المجتمعات الاشتراكية في معدل تحقيق السيطرة الاجتماعية على وسائل الانتاج المختلفة في المجتمع الواحد وهو ما ينعكس في اشكال مختلفة من الملكية الاشتراكية (ملكية الدولة الاشتراكية، الملكية التعاونية).

بهذا يمكّن التاميم او ملكية الدولة الاشتراكية من توجيه قوى الانتاج لبناء اساس المجتمع الاشتراكي، وهو على هذا النحو شرط اساسي لامكانية القيام بالتخطيط اي شرط سابق لهذه الامكانية، كما سنرى فيما بعد. ولكنه ليس الا خطوة في سبيل سيطرة المجتمع على قوى الانتاج وهي سيطرة تتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية ويؤدي تحقيقها الى ان تصبح جوهر التخطيط. وعليه يكون بناء المجتمع الاشتراكي عملية تاريخية من خلالها بدأ التخطيط كتوجيه اجتماعي لقوى الانتاج ليصبح ذا سيطرة اجتماعية عليها.

على هذا النحو يتضح ان علاقات الانتاج الاشتراكي تدور حول ملكية الجماعة لوسائل الانتاج التي تكف عن تكون رأس مال، اي انها تكف عن ان تكون محلا لعلاقة اجتماعية تمكن فئة من الحصول على جزء من الفائض الاجتماعي الصافي لمجرد ملكيتها لهذه الوسائل. وتعود لتصبح مجرد وسائل انتاج اي ادوات للعمل ومواد موضوع العمل.

هذه الطبيعة الجماعية لملكية وسائل الانتاج تعطينا نمطا لتوزيع الناتج الاجتماعي الصافي بين من ساهموا في انتاجه يختلف عن النمط الذي هو من طبيعة الانتاج الرأسمالي، فهي تمكن من قيام الانتاج وتوزيع الناتج على نحو يشبع الحاجات الاجتماعية لافراد المجتمع.

ثانياً: الاقتصاد الاشتراكي يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية:

تتميز طريقة الانتاج الاشتراكية بأن الانتاج يتم فيها بقصد اشباع الحاجات وليس بقصد تحقيق اقصى ربح (سنرى فيما بعد ان الربح وان كان

قد كف عن ان يكون الهدف من الانتاج من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج الا انه يظل معيارا للحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية). رأينا كيف يترتب على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ان يكون الهدف الاساسي من قيام المشروعات الرأسمالية بالانتاج هو تحقيق اقصى ربح نقدي. على هذا النحو يتحدد الهدف الذي تسخر لتحقيقه القوى الانتاجية للمجتمع الرأسمالي، كما تتحدد افضل وسائل تحقيق هذا الهدف. فالانتاج وان كان يؤدي في النهاية الى اشباع الحاجات الا انه لا يعني الا بالحاجات التي يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية تمثل طلبا على السلع المنتجة، طلبا يمكّن المنتج من تحقيق ما سعى اليه من ربح نقدي. اما الحاجات التي لا يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية فلا اشباع لها فردية كانت او اجتماعية وايا كانت درجة الحاح هذه الحاجات. في هذه الحالة يقال ان الانتاج انما يكيف نفسه وفقا لطلب السوق، وهو طلب يتحدد - لحد كبير - وفقا لامكانيات الافراد وما يحصلون عليه من نصيب في الناتج الاجتماعي الصافي. فاذا ما توافر هذا الطلب استجاب الانتاج الى الحاجة التي تكمن وراءه يستوي في ذلك ان تكون امكانيات المجتمع قادرة على تمكين الغالبية من افراده من اشباع مثل هذه الحاجة ام لا. هذا بالنسبة للهدف من الانتاج الرأسمالي.

اما الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فيترتب عليها ان يصبح الهدف من الانتاج هو اشباع الحاجات، **والحاجات الاجتماعية**، بمعنى ان الانتاج يوجه لاشباع الحاجات التي تمكن ظروف المجتمع (الموارد الطبيعية التي تحت تصرفه، القوة العاملة ومستواها الفني، وسائل الانتاج المتراكمة او باختصار مستوى التطور للقوى الانتاجية) من اشباعها لغالبية افراد المجتمع في فترة زمنية معينة. فاعتبار الحاجة اجتماعية بهذا المعنى يتحدد اذن بمستوى تطور

القوى الانتاجية للمجتمع، وبالتالي مدى قدرتها على اشباع حاجة دون اخرى لافراد الجماعة. ففي المجتمعات التي لم يسمح مستوى تطور القوى الانتاجية فيها باشباع الحاجات الضرورية (مستوى معين من المعيشة فيما يتعلق بالمأكل والملبس والمسكن... الخ) لغالبية الافراد لا تعد الحاجة الى عربة خاصة مثلا حاجة اجتماعية بالمعنى الذي قدمناه وانما هي حاجة فردية تشبع عن طريق انتاج يكيف نفسه وفقا للطلب الفردي (الحاجة المترجمة الى قدرة شرائية من جانب بعض الافراد) وليس وفقا للحاجات الاجتماعية. الاصل في الانتاج الاشتراكي انه انتاج يتكيف وفقا للحاجات الاجتماعية.

فاذا كان الانتاج الاشتراكي يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية فان تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها في فترة زمنية (تغطيها الخطة القومية) تعتبر من اهم مشكلات التخطيط اذ يستلزم التوفيق بين احتياجات المجتمع في الزمن القصير واحتياجات تطوره في الزمن الطويل في الوقت الذي تتعدد فيه الحاجات الاجتماعية تعددا لا تستطيع معه الموارد المحدودة اشباعها في نفس الوقت. بناء عليه اذا ما تم التوفيق بين احتياجات الحاضر والمستقبل ترتب الحاجات الاجتماعية التي سيجري اشباعها ترتيبا يتضمن اسبقية البعض منها على البعض الاخر، اي انها ترتب ترتيبا هرميا يحقق لبعض الحاجات اولوية في الاشباع بالنسبة للبعض الاخر.

اذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم اساسا على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ترتب على ذلك ان الهدف من الانتاج اصبح اشباع الحاجات الاجتماعية فان اداء الاقتصاد الاشتراكي لتحقيق الهدف لا يكون عن طريق العمل التلقائي لقوى السوق وانما عن طريق التخطيط. من هنا جاءت الخاصية الجوهرية التالية للعملية الاقتصادية الاشتراكية.

ثالثاً: الاقتصاد الاشتراكي اقتصاد مخطط:

التخطيط الاقتصادي هو الذي يحدد شروط الانتاج وتجدده في الفترات الزمنية المتعاقبة. ما الذي يقصد بالتخطيط الاقتصادي؟ هل كانت عملية الانتاج عملية مخططة في كل مراحلها التاريخية، اي في ظل الاشكال المختلفة للتكوينات الاجتماعية التي مر بها التطور البشري؟ اذا كان الجهد الذي يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الاخرى في انه مجهود واع، يعي مقدما نتيجة الجهد ويعرف الوسيلة التي توصله اليها، هل يعني ذلك ان التخطيط الاقتصادي كظاهرة سائدة كان موجودا منذ فجر التطور الانساني؟

سنحاول فيما يلي ـ عن طريق التعرف على مفهوم التخطيط الاقتصادي ـ ايضاح ان الاجابة على هذين السؤالين الاخيرين لا يمكن ان تكون بالايجاب، وان التخطيط الاقتصادي كمحدد لشروط الانتاج الاجتماعي وتجدده في الفترات الزمنية المتعاقبة وان كان يجد اساسه في الحقيقة التي مؤداها ان الانسان حيوان واع ويرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة الاقتصادية التي كانت محلا لتطور مستمر في ظل التكوين الاجتماعي الرأسمالي (على النحو الذي سنراه بعد لحظات) الا انه لا يصبح ميكانزم الحركة للعملية الاقتصادية الا في ظل التكوين الاجتماعي الاشتراكي.

قلنا ان المجهود الانساني مجهود واع، كل نشاط يقوم به الانسان نشاط هادف موجه نحو تحقيق غرض معين. لتحقيق هذا الهدف، للوصول الى نتيجة يتصورها مقدما ـ يتبع الانسان الوسيلة المناسبة. قلنا كذلك ان الهدف العام من القيام بالنشاط الاقتصادي هو اشباع الحاجات. والحاجات اللازم اشباعها هي نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما. تحديد هذه الحاجات يحدد في

نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادي في هذا المجتمع المعين، وهي غايات تستقر عن طريق العادة والاخلاق الاجتماعية، ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الاحيان. ان صدق ذلك بالنسبة لتحديد الغايات من النشاط الاقتصادي في كل التكوينات الاجتاعية التي مرت بها البشرية في تطورها حتى الان فان الامر يختلف بالنسبة لاختيار مجموعة وسائل تحقيق هذه الغايات من تكوين اجتماعي الى اخر. من وجهة النظر هذه يمكن التفرقة بين المجتمعات السابقة على التكوين الاجتماعي الرأسمالي حيث تتحدد وسائل تحقيق الغايات الاقتصادية عن طريق ما يمكن ان يسمى «بالاختيار الطبيعي[١]» وبين التكوين الاجتماعي الرأسمالي حيث تتحدد وسائل تحقيق الاهداف الاقتصادية عن طريق «الاختيار الرشيد»[٢].

في المجتمعات السابقة على الرأسمالية كانت وسائل تحقيق الاهداف الاقتصادية تكتشف وتستقر عن طريق التجربة الجماعية التي تتكون اثناء عملية العمل الاجتماعي. هذه التجربة تكتشف الوسائل وتقدر مدى فعاليتها ثم تحتفظ بالوسائل التي تثبت فعاليتها وتلفظ ما عداها. على هذا النحو تتم عملية «اختيار طبيعي» لوسائل تحقيق الغايات الاقتصادية ويتشكل تكنيك النشاط الانتاجي. فاذا ما تحددت غايات النشاط الاقتصادي في مجتمع معين وتحددت معها الوسائل او التكنيك الذي يقابلها انتقلت هذه الغايات والتكنيك اللازم لتحقيقها عبر الاجيال - عن طريق التقاليد - اذ يعتنق كل جيل جديد الغايات الاقتصادية التي يهدف النشاط الاقتصادي الى الوصول اليها وكذلك وسائل

---

(١) Natural selection.

(٢) Rational selection، اوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، دار المعارف بمصر ١٩٦٦، الباب الخامس..

تحقيقها كما تورثت من الجيل السابق عليه. على هذا النحو يسعى النشاط الاقتصادي لجيل يعيش في مجتمع معين لتحقيق غايات استقرت بفضل التقاليد الاجتماعية بالاستعانة بوسائل انتقلت آلية هي الاخرى عبر التقاليد الاجتماعية دون تحليل رشيد لهذه الوسائل او تلك الغايات.

اما في ظل الرأسمالية فان الهدف من النشاط الاقتصادي يصبح اساسا تحقيق الكسب النقدي، وينعكس ذلك في مجال الانتاج بالسعي الى تحقيق اقصى ربح نقدي. الوسائل التي تتبعها الوحدات الانتاجية، وهي وحدات فردية، لم تعد تتحدد وفقا للتقاليد وانما تتحدد وفقا لاختيار رشيد يهدف الى التعرف على الوسيلة التي تحقق **اقصى نتيجة باقل تكلفة. هنا تظهر اول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية**(١).

ومؤدى هذا المبدأ هو تخير الوسيلة (من بين الوسائل المتعددة) التي تؤدي بالفرد الى تحقيق اقصى نتيجة بأقل تكلفة. فاذا ما تحددت التكلفة تكون الوسيلة المحققة للرشادة الاقتصادية هي تلك التي تعطينا اقصى نتيجة، واذا ما تحددت النتيجة تكون هذه الوسيلة هي تلك التي ينجم عن اتباعها اقل تكلفة، فالامر يتعلق هنا باختيار لغاية معينة ثم اختيار الوسيلة التي تحقق هذه الغاية بأقل تكلفة ممكنة، اي يتعلق بخطة، اذ جوهر الخطة هو تحديد وسيلة تحقيق هذا الهدف. وتكون الخطة اقتصادية اذا ما تعلقت بالنشاط الاقتصادي،

---

(١) Economic rationality; rationalité économique استخدمنا هذا الاصطلاح في اللغة العربية للمرة الاولى في المحاضرات التي القيناها على طلبة السنة الاولى لكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية في العام الجامعي ١٩٦٥/٦٤ وذلك للتفرقة بين الرشادة الاقتصادية وترشيد Rationalisation النشاط الاقتصادي. وكذلك بينها وبين صفة الرشيد Rational.

اي ذلك النشاط الخاص بانتاج وتوزيع الاشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع.

ولكن هل من الممكن ان نعتبر اي خطة تتعلق بنشاطات اقتصادية خطة بالمعنى الذي اصبح فيه اصطلاح الخطة ملازما للتخطيط الاقتصادي بالمعنى الذي اصبح لهذا الاخير في مجال التفرقة بين اقتصاديات مخططة واقتصاديات تعمل عن طريق الأداء التلقائي لقوى السوق؟ لكي يمكن اعتبار الخطة كذلك اي خطة تتعلق باقتصاد يأخذ صفة الاقتصاد المخطط يتعين ان تكون الخطة محتوية لكل الحياة الاقتصادية للجماعة او على الاقل للقطاعات التي تلعب الدور الاستراتيجي في حياة الجماعة الاقتصادية. يزيد على ذلك **ان وجود الخطة لا يكفي لاعتبار الاقتصاد مخططا، فقد يتم تحضير الخطة على غير اساس من الواقع او على اساس خاطئ فلا يكون لها حظ من التنفيذ العملي. وكذلك الحال في حالة عدم تنفيذ الخطة (التي قد تكون سليمة في ذاتها) لعدم توافر الشروط التنظيمية اللازمة لقيام عملية التخطيط. في هاتين الحالتين توجد الخطة ولكن الاقتصاد الوطني لا يسير وفقا لها ويظل يسير سيرا تلقائيا غير مخطط.**

لايضاح ذلك سنقوم بالتفرقة بين انواع مختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع وهو المعنى الذي يغطي كافة محاولات تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية في ظل التكوين الاجتماعي الرأسمالي وبين الخطة الاقتصادية بالمعنى الذي اصبح ملازما للاقتصاديات المخططة اي الاقتصاديات التي تعرف طريقة الانتاج الاشتراكية. عن طريق التعرف على الانواع المختلفة للخطة بالمعنى الواسع واستبعادها الواحدة بعد الاخرى نصل الى الخطة الاقتصادية بالمعنى الدقيق،

اي بالمعنى الذي اصبح له مفهوما اصطلاحيا يرتبط بالاقتصاديات الاشتراكية.

الانواع المختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع:

يمكن تعريف الخطة بالمعنى الواسع بأنها السيطرة المتعمدة - او محاولة السيطرة - لوحدة تنظيمية او لمجموعة ما على قوى اقتصادية بقصد تحقيق هدف - او الاستمرار في محاولة تحقيق هدف - يعد في لحظة زمنية معينة هدفا وفقا لحجم الوحدة الاجتماعية التي تقوم باعداد الخطة ومحاولة تنفيذها، اي وفقا للنطاق الذي تتخذ في حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية محل الاعتبار. وفقا لذلك المعيار يمكن تمييز:

- **الخطة الاقتصادية الفردية:** الفرد، او العائلة، في محاولته لتنظيم حياته في حدود امكانياته المحدودة بقصد تحقيق اقصى اشباع يقوم بوضع نوع من الخطة تهدف الى استخدام الموارد المحدودة لتحقيق الهدف المنشود.

- **الخطة الاقتصادية للمشروع:** القيام بخطة اقتصادية بالمعنى الواسع هو شرط استمرار وبقاء المشروع الفردي في ظل الانتاج الرأسمالي. في هذا المشروع نجد اول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية. فالمنظم يحاول بطريقة مقدمة[١] في ظل ظروف السوق - وتوقعاته بالنسبة لها - ان يستخدم الموارد التي تحت تصرفه المباشر على نحو يحقق له هدفه وهو تحقيق اقصى ربح او اقل خسارة ترقبا لربح يأتي فيما بعد. في ظل المنافسة الكاملة يقوم كل مشروع - في محاولته لتحقيق اقصى ربح - بالانتاج وفقا لخطة مرسومة مقدما ومبنية على توقعاته الخاصة بامكانيات البيع. هذا النوع

---

(١) à priori.

من الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع هو ما يعرف باصطلاح **الادارة العلمية للمشروع**(١). هذا في الوقت الذي تحكم فيه العملية الانتاجية بأكملها بميكانزم الاثمان، بقوى السوق التي تنظم عملية الانتاج بصفة لاحقة(٢). بمعنى آخر بينما يتميز الوضع بنوع من التنظيم المقدم في داخل الوحدة الانتاجية يكون تنظيم عملية الانتاج الاجتماعي تنظيما لاحقا، اذ أن توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة يتم على نحو تلقائي لا تظهر نتيجته ـ المواتية او غير المواتية من وجهة نظر المجتمع بأكمله ـ الا في نهاية الفترة الانتاجية اي بعد ان يكون قد تم كل شيء بناء على آلاف القرارات الفردية التي يتخذها الافراد. مع تطور شكل السوق على نحو الاحتكار او منافسة القلة تحاول المشروعات الكبيرة التغلب على هذا التناقض بين هذين النوعين من التنظيم: تنظيم الانتاج في داخل الوحدة الانتاجية، تنظيما يحقق نوعا من الرشادة الاقتصادية لاجزاء العملية الاقتصادية، وتنظيم الانتاج على نطاق المجتمع تنظيما تلقائيا يحرم النظام في مجموعه من الرشادة الاقتصادية. ومن ثم تسعى هذه المشروعات ـ بهدف السيطرة على السوق ـ الى تخطيط الانتاج في الصناعة او مجموعة الصناعات التي تسيطر عليها، هذا يقودنا الى نوع اخر من انواع الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع.

ـ الخطة الاقتصادية لصناعة او لمجموعة من الصناعات: بواسطة هذه الخطة تحدد اهداف معينة للصناعة وهي، العمل على عدم تقلب اثمان منتجاتها، تنظيم العمالة والتخلص من التبديد الناتج من المنافسة بين الوحدات

---

(١) Scientific management.

(٢) à posteriori.

الانتاجية، تحقيق وضع تنظيمي معين: ترست، كارتل، شركة قابضة، وذلك للوصول الى اهداف معينة في الصناعة محل الاعتبار. هذا هو ما يطلق عليه **ترشيد الصناعة**[١]. في محاولتها لتحقيق اهداف الترشيد هذه تميل الصناعات الى ان تتطور الى الشكل الاحتكاري (وذلك حتى تفيد من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا السيطرة في السوق). وكاحتكارية هي في وضع يمكنها من استغلال وحدات اخرى توجد في مركز اقتصادي اضعف. في حالات كهذه تثور المطالبة بمد الفكرة الاساسية للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع حتى تشمل الاقتصاد بأكمله خالقة بذلك المجال الذي قد توجد فيه خطة اقتصادية بالمعنى الضيق. لكي نصل الى هذه الخطة يتعين علينا ان نستعرض بعض اشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، اذ ليس كل تدخل للدولة في العمل الحر لقوى السوق من قبيل التخطيط الاقتصادي بالمعنى الذي اصبح مرتبطا بطريقة اداء الاقتصاديات الاشتراكية.

- **الخطة الاقتصادية والصور المختلفة لتدخل الدولة:** هناك اولا ما يعرف اصطلاحا بتدخل الدولة[٢] وهو ما يتضمن بعض التدخل المتعمد من جانب الدولة في عمل نظام السوق ولكنه لا يتضمن تخطيط النظام بأكمله. الجوهري بالنسبة لهذه الصورة من تدخل الدولة انها بينما تعدل من الشروط التي يعمل في ظلها نظام السوق في سبيل توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة، فانها لا تزال تترك النتيجة النهائية غير محددة متوقفة على القرارات الفردية. الامر هنا يستلزم تدخل الدولة تدخلا قد يكون متكررا

(١) The rationalisation of industry.

(٢) Interventionism.

ولكنه ليس منتظما. هذا النوع من التدخل يمكن اعتباره الشكل البدائي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومثاله حماية الدولة للصناعة الوليدة عن طريق محاولة جعل السوق المحلية خالصة لها والحيلولة دون قيام منافسة من الصناعات المتشابهة في الخارج الاقوى من الصناعة المحلية. تتم هذه الحماية عن طريق سياسة تجارية (فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع المماثلة للسلع المنتجة محليا مثلا) تمنع او تقيد من دخول سلعة منافسة الى اقليم الدولة. مثاله كذلك تدخل الدولة لحماية اوضاع معينة مكتسبة بواسطة مشروعات احتكارية او مشروعات في سوق تسوده منافسة القلة. عندما تكون اجراءات التدخل قد اتخذت لحماية مجموعة معينة من المنتجين او المستهلكين قد يترتب على التدخل اقلال كفاءة الاقتصاد القومي لحساب هذه المجموعة.

هناك ثانيا ما يعرف اصطلاحا **بتوجيه الدولة للاقتصاد الوطني**، وهو يتضمن تدخلا منتظما من جانب الدولة يهدف الى توجيه الاقتصاد نحو غايات معينة يلزم على القائمين بالنشاطات الاقتصادية، اي المشروعات الفردية، تحقيقها دون ان تقوم الدولة بأن تحدد لهذه المشروعات الوسيلة او الوسائل التي يتم عن طريق اتباعها تحقيق الغايات. هذه الصورة من تدخل الدولة تمثل نوعا من السياسة الاقتصادية المفصلة.

هذه الصور من تدخل الدولة لا تعد من قبيل التخطيط الاقتصادي بالمعنى الذي اصبح مرادفا للميكانزم الذي تعمل من خلاله الاقتصاديات الاشتراكية. اذ فضلا عن غياب الخصائص الاخرى التي تميز طريقة الانتاج الاشتراكية، وهي انها طريقة للانتاج تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية، فان تدخل الدولة يقتصر على تحديد

اهداف تأمل الوصول اليها دون ان تحدد الوسائل التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الاهداف. حتى في الحالات التي تقوم فيها الدولة بتحديد بعض الوسائل فانها تترك النتيجة النهائية متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق، الامر الذي لا يضمن تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة الذي هو من جوهر التخطيط الاقتصادي.

- **الخطة الاقتصادية بالمعني الضيق:** لم يبق الا ذلك النوع من تدخل الدولة الذي يتمثل في تدخل عضوي في الحياة الاقتصادية لا يهدف فقط الى **ضمان سير معين للاقتصاد** وانما الى **تحقيق تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي**. يتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكّن الاقتصاد القومي من تحقيق اهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التي يمر بها هذا الاقتصاد، على ان تنسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك. تحديد الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا المجال يمثل الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق، اي بالمعنى الملازم للاقتصاديات الاشتراكية. الامر هنا يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية: اي المنتجات تنتج والكمية التي يتم انتاجها، كيفية وزمان ومكان انتاجها، مصير هذه المنتجات بعد انتاجها، للاستعمال النهائي في الاستهلاك او للاستعمال في الانتاج، وفي اي فروع الانتاج.. الى غير ذلك من القرارات الواعية التي تتخذها السلطات القائمة على اساس دراسة شاملة للامكانيات الاقتصادية للمجتمع. ·سنري بعد لحظات ان الامر لا يمكن ان يتعلق بقرارات تحكمية اذ هذه ليست من التخطيط في شيء (وان كانت التجربة العملية لا تستبعد اتخاذ مثل هذه القرارات). لكي تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات

يتعين ان يكون لها السيطرة الفعلية على ما تحت تصرف الجماعة من موارد وقدرات انتاجية. فالقدرة على التصرف هي اول متطلبات الخطة الاقتصادية بهذا المعنى. وهذه القدرة لا توجد في غياب الملكية الجماعية على الاقل للجزء الاهم من الموارد الانتاجية للجماعة، **مما يخلق التلازم بين التخطيط الاقتصادي كظاهرة سائدة وبين التكوين الاجتماعي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، اي التكوين الاجتماعي الاشتراكي**، (سنرى بعد لحظات ان الامر لا يحتم استبعاد وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادي على الاقل اثناء مرحلة انتقالية).

على هذا النحو يمكننا اجمال القول بأن **الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق، اي بالمعنى الذي يقصد عند الكلام عن الخطة في الاقتصاديات الاشتراكية، ليست خطة تنبؤ (بالمعنى الذي لهذا الاصطلاح في مجال تقرير السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية) ولكنها خطة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجود هذا الاخير) لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومي في مجموعه خلال فترة قادمة وانما تحدد كذلك الاعمال الاقتصادية الملموسة على نحو يضمن للعملية الاقتصادية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة**. جوهر الخطة الاقتصادية بهذا المعنى اذن:

* **انها تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلة للجماعة** اذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفا تسعى لتحقيقه، اي تحدد للاقتصاد القومي في مجموعه غاية معينة، وهو ما يعبر عنه عادة «بغائية التخطيط».

* **انها تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة** بطريقة تمكنها من

تحقيق الهدف عن طريق ضمانها سير الاقتصاد سيرا خاليا من المتناقضات التي قد تعرقل عمله.

* **انها تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية** موضوع الخطة.

* **انهـا تحل السـيطرة الاجـتمـاعيـة مـحل القـرارات الفـردية** المتعلقة باستخدام تلك الموارد. ومقتضى هذه الخصيصة ان تكون سيطرة الجماعة على مواردها الانتاجية كافية **لتمكينها من العمل على تحقيق هدفها**، ولا يأتي ذلك الا بوجود قطاع اشتراكي يشغل من الاقتصاد حيزا يمكنه من ان يكون محور عملية الانتاج الاجتماعي.

تلك هي الخطة الاقتصادية بالمعني الذي يلازم طريقة الانتاج والتي يمكن القول معـها - اذا مـا لقيت الخطة حظا من التنفيذ العـملي - بأن الاقـتصـاد اقـتصـاد مـخطط ولا يـخضـع للعـمل التلقـائي لقـوى السـوق. والخطة على هذا النحو هي وسيلة تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع.

- التخطيط الاقتصادي وتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع: نعرف ان المجهود الانساني، العمل، مجهود واع.. كل نشاط فردي او نشاط تقوم به مجموعة صغيرة هو نشاط هادف يسعى الى تحقيق نتيجة معينة يختار لها وسيلة مـا. نعرف كذلك ان الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالي (المشروع) تحدد لنفسها مقدما - في اثناء قيامها بالنشاط الانتاجي - هدفا تسعى الى الوصول اليه في خلال الفترة القادمة. وهي تتخير الوسيلة التي ينجم عن اتباعها تحقيق النتيجة بأقل تكلفة. مبدأ الرشادة الاقتصادية اذن هو الذي يحكم سلوك الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالي. ولكن بينما النشاطات الاقتصادية الفردية نشاطات هادفة تسعي الى تحقيق نتائج

متباينة محكومة في سعيها بمبدأ تحقيق اقصى نتيجة بأقل مجهود فان النتيجة العامة لمجموع هذه النشاطات ـ النتيجة على مستوى المجتمع ـ تتحقق من خلال النشاطات الفردية العديدة، اي تمثل نتيجة تفاعل العديد من النشاطات المختلفة والمتضاربة. النتيجة الاجتماعية اذن لم تكن نتاج تخير لأكفأ وسيلة للوصول الى هدف اجتماعي. بعبارة اخرى، ولو ان كل قرار تتخذه الوحدة الانتاجية يصدر بوعي وتدبير من جانب المنتج وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا **ان النتيجة النهائية (لمجموع القرارات الفردية) تحدث تلقائيا دون ان تكون في حسبان احد بطريقة مقدمة واعية**. بعبارة ثالثة، بينما تجد نتيجة كل نشاط فردي رعاية مقدما فان النتيجة الاجتماعية تترك وشأنها لتكون محصلة النتائج المختلفة الناجمة عن النشاطات الاقتصادية المتضاربة، فالنتيجة على مستوى المجتمع لا تلقي رعاية مقدمة. ففي مجال الانتاج مثلا بينما كل مشروع يرسم سياسته الانتاجية لتحقيق اقصى ربح في الفترة القادمة قد تأتي النتيجة في نهاية الفترة مخيبة لآمال جميع المنتجين ومحققة للمجتمع بأكمله ازمة اقتصادية تنعكس في تبديد للموارد الانتاجية للجماعة مع بقاء حاجات افرادها دون اشباع. ومن ثم فتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الوحدة الانتاجية محدود بعدم استطاعة الجماعة بأكملها اخضاع نشاطها ـ الاقتصادي ـ او عملية الانتاج الاجتماعي ـ لهذا المبدأ.

من الوقت الذي تصبح فيه النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه في خلال فترة زمنية مقبلة (وهذا الوقت يتحدد تاريخيا بوصول المجتمع البشري الى مرحلة معينة من مراحل تطوره) وتتخير أكفأ الوسائل الموصلة لهذا الهدف **نكون بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة على نطاق المجتمع**. يتم ذلك عن طريق التخطيط الاقتصادي.

ترشيد النشاط الاقتصادي للمجتمع بأكمله يستلزم ان تكون الغايات التي تسعى الوحدات الانتاجية المتعددة الى تحقيقها خاضعة لغاية تحتوي عملية الانتاج الاجتماعي في مجموعها. بعبارة اخرى، تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومي (استخدام الموارد الانتاجية علي نحو يحقق اكبر نتيجة ممكنة) يتطلب تنسيق نشاط الوحدات الانتاجية المختلفة على نحو يدمج غاياتها المختلفة في غاية عامة مشتركة توجه النشاط الاقتصادي للمجتمع في **مجموعه. هذا التنسيق هو جوهر التخطيط الاقتصادي.**

وقد رأينا كيف انه قد نشأت في ظل الانتاج الرأسمالي حاجة الى تخطي حدود الرشادة الاقتصادية الفردية ومحاولة تنسيق نشاطات مجموعات معينة من المشروعات الفردية، الامر الذي عرّفناه تحت اصطلاح ترشيد الصناعة. وهي محاولات نشأت في مجال النشاطات التي تركز فيها رأس المال وتمركزت بالتالي عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهذه النشاطات، ثم زادت اهميتها مع قيام الدولة ببعض انواع النشاط الاقتصادي. ولكن هذه المحاولات لتوسيع نطاق الرشادة الاقتصادية تصطدم بكون الموارد الانتاجية تحت سيطرة افراد او مجموعات متعددة - مملوكة ملكية خاصة لها تتضارب مصالحهم الامر الذي يحول دون امكان وجود هدف واحد مشترك يخصص جميع الموارد الانتاجية لتحقيقه، ويحول بالتالي دون توسيع نطاق الرشادة الاقتصادية حتى تشمل الاقتصاد الوطني بأكمله.

اما في ظل التكوين الاجتماعي الاشتراكي فان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تحول طبيعة الوحدة الانتاجية وتجعل منها وحدة اشتراكية (او مشروعا اشتراكيا). تحقيق اقصى ربح يكف عن ان يكون الهدف المباشر للوحدة

الانتاجية. نشاط هذه الوحدة يخضع لغاية اجتماعية تعبر عنها خطة الاقتصاد الوطني. هذه الخطة تعرف الغاية الاجتماعية بطريقة كمية تتمثل عادة في الوصول الى مستوى معين من الدخل القومي. كما تقرر الخطة الوسائل الرئيسية التي تخدم تحقيق تلك الغاية: كحجم وتوزيع الاستثمارات، انتاج كل فرع من فروع الانتاج الصناعي والزراعي، حجم العمالة، توزيع الناتج الصافي، الخ. كما تحدد الخطة الدور الذي يتعين ان تقوم به كل وحدة انتاجية في سبيل تحقيق تلك الغاية.

هذا ويتعين مراعاة انه وان كان الربح لا يزال موجودا في الوحدة الانتاجية الاشتراكية فان ذلك لا يعني ان يكون تحقيقه هو الهدف من اتخاذ قرارات الانتاج وانما تحقيق الفائض في داخل الوحدة الانتاجية يصبح وسيلة خاضعة للغاية الاجتماعية كما تعبر عنها الخطة الاقتصادية. فهذه الاخيرة هي التي تحدد استخدامات هذا الفائض، فالفائض لا يذهب الى العاملين في المشروع، وانما يخصص للاستخدامات التي تحقق الهدف الاجتماعي. فقد يخصص جزء لاداء خدمات يستفيد بها العاملون في الوحدة الانتاجية. كما قد يخصص جزء منه لتغطية بعض الاستثمارات في الوحدة الانتاجية. كما يذهب جزء كبير منه الى الدولة لاستخدامه في تمويل الاستثمارات التي يتم تقريرها علي مستوى الاقتصاد الوطني في مجموعه، **هنا يكون الربح عاملا منشطا في تحقيق الاعمال التي ترد في الخطة ووسيلة التحقق مما اذا كان سلوك الوحدة الانتاجية يتفق والرشادة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد الوطني باكمله.** بعبارة اخرى، **الربح في الوحدة الانتاجية الاشتراكية يكف عن ان يكون الهدف من قيام هذه الوحدة بالانتاج ويصبح معيار الحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية في عملها - اي في قيامها بالدور اللازم لتحقيق الغاية الاجتماعية كما**

تترجمها خطة الاقتصاد الوطني. على هذا النحو تندمج اهداف النشاط الاقتصادي للوحدات الانتاجية المختلفة في هدف اجتماعي مشترك تعبر عنه الخطة التي تحتوي عملية الانتاج الاجتماعي في مجموعها. الوعي بذلك يحصننا ضد نوعين من الخطأ كثيري الوقوع. الاول يقع فيه البعض عندما يرى ان في مجرد وجود الربح في المجتمع الاشتراكي دلالة علي ان طبيعة الوحدة الانتاجية لا تختلف في ظل الانتاج الاشتراكي عنها في ظل الانتاج الرأسمالي اذ في ذلك اغفال للفرق بين الربح كهدف للانتاج تحصل عليه الفئة الاجتماعية المسيطرة قانونا وفعليا (او فعليا فقط) على وسائل الانتاج وبين الربح كمعيار لكفاءة الوحدة الانتاجية في قيامها بدور في تحقيق غاية اجتماعية عبرت عنها خطة الاقتصاد الوطني. النوع الثاني من الخطأ يقع فيه بعض اخر عندما يتوهم ان تحول الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية جماعية يتضمن زوال الربح كهدف للانتاج وكمعيار لقياس كفاءة الوحدة الانتاجية. وزوال الربح بالصفة الاولى لا يعني زواله بالصفة الثانية، كما رأينا.

ولكن اذا كان التخطيط الاقتصادي هو اداة المجتمع الاشتراكي في محاولته تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد الوطني في مجموعه، ومن وجهة نظر المجتمع بأكمله، اي محاولة رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي مقدما وتخير أكفأ الوسائل لتحقيق تلك النتيجة، فهل يعني ذلك ان التطور الاجتماعي لم تعد تحكمه القوانين الموضوعية؟ الاجابة على هذا السؤال تدعونا الي الوقوف قليلا عند التخطيط الاقتصادي في علاقته بالقوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاجتماعي.

ـ التخطيط الاقتصادي والقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي:

نعرف ان العملية الاقتصادية تتمثل في مجموع النشاطات الاقتصادية لافراد المجتمع في تكرارها المستمر. ونعرف ان هذه النشاطات تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الافراد، ونعرف كذلك ان القوانين الاقتصادية وان كانت مستقلة عن ارادة الافراد فان طريقة ادائها ليست بالحتم كذلك(١). من وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية استقلالا عن ارادة الانسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية. في الحالة الاولى يقال ان العملية الاقتصادية عملية تلقائية او عفوية حيث القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل عملا تلقائيا. فرغم ان كل نشاط اقتصادي فردي نشاط يسعى الى تحقيق هدف ما الا ان النتيجة الاجتماعية لمجموع النشاطات الفردية تتحقق ـ كما رأينا ـ تلقائيا. النتيجة الاجتماعية ثمرة النشاطات الفردية المتعددة، فكل نشاط فردي قد ساهم في تحقيقها، ولكنها نتيجة تحدث تلقائيا اذ لم تكن في حسبان اي من الافراد عند قيامه بنشاطه الفردي محاولا تحقيق غاية معينة هي غاية فردية. فدور الافراد ـ في قيامهم بالنشاطات الفردية المتعددة والتي قد تكون متضاربة ـ يقتصر على تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق نتيجة ما على نطاق المجتمع دون ان تكون هذه النتيجة قد حظيت بالرعاية مقدما. بهذه الطريقة التلقائية تعمل القوانين الاقتصادية في الاقتصاديات السابقة على الاقتصاد الاشتراكي المخطط. اما في الحالة الثانية فيقال ان العملية الاقتصادية عملية واعية، او مخططة من حيث ان القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل بطريقة واعية، من سبيل الدراسة المفصلة للواقع الاجتماعي في حاضره

---

(١) انظر ما قلناه سابقاً في الفصل الثاني من الباب الأول.

وماضيه والتعرف على القوانين الموضوعية لتطور الاقتصاد. في هذه الحالة نكون بصدد وضع مشابه لاستخدام التكنيك الحديث لقوانين الطبيعة، فاكتشاف القانون الموضوعي الذي يحكم ظاهرة معينة، اي اكتشاف العلاقة المنتظمة بين عناصر الظاهرة في تفاعلها، بين شروط معينة والاثر المترتب على هذه الشروط، يمكننا من تهيئة الشروط كلما اردنا للنتيجة تحقيقا. بمعنى آخر، هذا الاكتشاف يمكننا من اتخاذ هذه النتيجة كهدف والعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيقها كوسيلة للوصول اليها. **فالامر لا يتعلق اذن بازالة عمل القوانين الاقتصادية وانما بخلق الشروط التي تعمل في ظلها القوانين على نحو يجعل نتيجة عملها تتطابق مع ما قصده الافراد في مجموعهم: النتيجة الجماعية للنشاطات الاقتصادية يمكن تصورها مقدما واتخاذها هدفا ثم تهيئة الشروط اللازمة للتوصل اليها**. الرعاية المقدمة للنتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي ومحاولة تخير أكفأ الوسائل لتحقيقها عن طريق تنسيق جهود الوحدات الانتاجية المتعددة هما ـ كما رأينا ـ جوهر التخطيط الاشتراكي[1].

على هذا النحو القول بأن العملية الاقتصادية عملية واعية او مخططة يعني عملية تكون في خلالها طريقة عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية واعية بالمعنى الذي انتهينا من شرحه. ومن ثم فهو لا يعني ان التطور قد كف عن ان يكون محكوما بقوانين موضوعية. اكتشاف هذه القوانين يمكن من معرفة

---

(١) القول بطريقة العمل الواعية للقوانين الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي المخطط ينسحب على قانون القيمة وقوانين المبادلة المرتبطة بنه، اي القوانين التي تحكم علاقات الاثمان (بما في ذلك قانون العرض والطلب) مفهوم قانون القيمة والدور الذي يلعبه في الاقتصاد الاشتراكي المخطط والاثار التي تترتب على ذلك، كل هذه مثلت ـ ولا تزال ـ موضوعا لمناقشات نظرية واسعة النطاق بين الاقتصاديين في المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات الغربية ولن نتعرض هنا لهذه المشكلات، وانما ستلقى عناية خاصة في القسم الثالث من هذا المؤلف.

اتجاه التطور ومن ثم العمل له مقدما، لكي تتحقق النتائج اذا تهيأت شروط تحقيقها. **يترتب على ذلك ان القرارات الاقتصادية المتعلقة بسير العملية الاقتصادية المخططة لا يمكن ان تكون قرارات تحكمية لا تستند على تفهم سليم للواقع الاقتصادي المراد تخطيطه. جزاء هذه القرارات في حالة اتخاذها هو انعدام فعاليتها انعداما يتركنا مع عملية اقتصادية تسير سيرها التلقائي.**

التخطيط الاقتصادي والقطاع الخاص:

اعادة تنظيم المجتمع على نحو اشتراكي - وتخطيط العملية الاقتصادية بالتالي - مسألة اجتماعية سياسية. في حالة اختيار الجماعة بناء مجتمع اشتراكي لا يكون الانتقال الى هذا المجتمع فجائيا، اذ عملية التغيير الجذري للهيكل الاجتماعي عملية طويلة معقدة. فاذا ما كانت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة اشتراكية فان الانتقال يكون مؤكدا في خطواته التدريجية. في هذه الحالة يظل القطاع الخاص مباشرا لبعض النشاطات الاقتصادية على نحو يطول او يقصر وفقا لظروف كل مجتمع وما ينتهي اليه الوضع السياسي والاجتماعي فيه. كل هذه امور تتحدد على مستوى اجتماعي وسياسي وتخرج عن نطاق دراستنا هذه. والذي يهمنا في هذا المجال ما يأتي: في الحالة التي يوجد فيها قطاعان اشتراكي وخاص ما هي الشروط اللازمة من الناحية التنظيمية لكي نوفر - من الناحية الفنية - الحد الادنى اللازم لامكانية تخطيط العملية الاقتصادية. اذ مما لا شك فيه انه لكي يكون التخطيط فعالا يتعين تمكين هيئات التخطيط من ان تعامل من يدير كل وحدة انتاجية كمسؤول عن وحدة تمثل جزءا من القطاع الاشتراكي، الامر الذي لا يتحقق في حالة ما اذا كانت الوحدة الانتاجية مملوكة ملكية خاصة او واقعة تحت السيطرة الفعلية

لفرد او لمجموعة أفراد تتضارب مصلحتهم مع المصلحة العامة. من ناحية اخرى التخطيط الاقتصادي لا يمكن ان يقوم دون معرفة دقيقة بكيفية سير الجهاز الانتاجي في الجماعة، ومن ثم كانت الاحصاءات المتعلقة بالموارد الانتاجية وبنفقات الانتاج والفائض وغير ذلك شرطا حيويا لتحضير الخطة. سيادة القواعد التي تحكم النشاط الفردي (بما فيها سرية الاعمال) في القطاع الخاص يجعل البيانات والاحصاءات اضأل من ان تمكن من اعداد خطة عامة.

وجود قطاعين للنشاط الاقتصادي يعني ان موارد الجماعة توزع من حيث السيطرة بين هذين القطاعين. اذا كان الهدف من التخطيط هو استخدام الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة أكفأ استخدام ممكن فان ذلك يشمل الموارد الموجودة تحت سيطرة كل من القطاعين. هذا الهدف يتعين ان يترجم اذن في محاولة تطوير كل من القطاعين بصفة مطلقة على ان يكون معدل نمو القطاع الاشتراكي اسرع من معدل نمو القطاع الخاص. نمو القطاعين بصفة مطلقة يعني ان الموارد الموجودة تحت تصرف كل من القطاعين تستخدم استخداما يسهم في نمو الاقتصاد القومي، ونمو القطاع الاشتراكي بمعدل اسرع من معدل نمو القطاع الخاص يسمح للاول بزيادة مستمرة في اهميته النسبية، اي اهميته بالنسبة للقطاع الخاص، الامر الذي يزيد دوره الاستراتيجي في عملية التطور المخطط تاكيدا. لكي يكون تنفيذ هذه السياسة ممكنا ولكي نضمن عمل القطاع الخاص في اطار الخطة العامة للاقتصاد القومي يتعين ان يكون تنظيم الوضع بالنسبة للقطاعين قائما على الاسس الاتية:

١ ـ تحديد حجم القطاع الاشتراكي، اي تحديد القدر من وسائل الانتاج المملوكة ملكية جماعية رهين باعتبارات ثلاث:

* **الاعتبار الاول** اعتبار اجتماعي سياسي مؤداه حرمان القوى السياسية المعادية (خارجية كانت او داخلية) من سيطرتها الاقتصادية.

* **الاعتبار الثاني** متعلق بسيطرة القطاع الاشتراكي على القدر من وسائل الانتاج الذي يمكنه من ان يلعب الدور الاستراتيجي في عملية الانتاج الاجتماعي في تطورها.

* **الاعتبار الثالث** يتمثل في انه فيما وراء القدر لكفالة الاعتبارين السابقين يكون التوسع في القطاع الاشتراكي مرهون بالقدرة علي ادارة وحداته الانتاجية ادارة أكفأ. في غياب تلك القدرة قد يكون من الافضل ـ من الناحية الفنية ـ البحث عن وسائل اخرى تضمن ان يصب جزء اكبر من الفائض الاقتصادي الذي يخلق في القطاع الخاص نحو التوسع في القطاعات الاقتصادية المطلوب تنميتها وان يكون عمل هذا القطاع في اطار الخطة العامة للاقتصاد القومي.

ايا ما كان الأمر فالقطاع الاشتراكي يتعين ان يشمل الصناعات الرئيسية وخاصة الثقيلة والمشروعات التي تصب فيها مدخرات الجماعة كالبنوك ومؤسسات التأمين. على هذا النحو يمكن تعبئة المدخرات الصغيرة من ناحية وممارسة رقابة غير مباشرة على سير القطاع الخاص من ناحية اخرى، اذ ان خدمات الصناعات الثقيلة والائتمان اساسية للنشاط الفردي.

٢ ـ اذا ما تحدد حجم القطاع الاشتراكي في وقت ما يتعين ان تحدد النشاطات التي يكون لكل من القطاعين العمل فيها مستقلا تحديدا واضح المعالم، وان تحدد الشروط التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حتى يتهيأ له جو يبعد به عن الاحجام والتردد.

٣ ـ الا تكون كمية وسائل الانتاج التي يتملكها القطاع الخاص كبيرة بدرجة تخل بتوزيع متساو للدخول.

٤ ـ ان تسود المنافسة في القطاع الخاص، ومقتضى ذلك الحيلولة بين المشروعات الفردية وقيام اي وضع احتكاري.

٥ ـ ان ترسم الخطة في جزئها المتعلق بالقطاع الخاص بالتعاون مع ممثلي رجال الاعمال (كاتحادات الصناعات والغرف التجارية).

٦ ـ ان يخصص للقطاع الخاص نصيبا من موارد الجماعة.

٧ ـ ان تمارس سياسة اثمان تحقق رقابة فعالة على القطاع الخاص عن طريق تأثيرها علي الاثمان والاجور والأرباح. ويسهل تنفيذ هذه السياسة عندما تكون تجارة الجملة الداخلية ضمن القطاع الاشتراكي. ويمكن تكملة سياسة الثمن هذه باتباع نوع من التمييز في منح الائتمان للمشروعات الفردية يؤدي الى تشجيع انشاء المشروعات التي يكون في انشائها ضمان اكبر لتحقيق اهداف الخطة.

٨ ـ قد يكون في قيام المشروعات المختلطة تحقيق لرقابة الدولة على رأس المال الفردي.

تلك هي الاعتبارات التي يتعين اخذها في الحسبان والتوصل الى حل ازاء كل منها اذا رؤى الاحتفاظ بجزء من القوى الانتاجية تحت سيطرة القطاع الخاص في مجتمع اشتراكي. قيام تنظيم الاقتصاد على هذه الاسس يمثل حدا ادنى يمكن من تخطيط عملية الانتاج الاجتماعي لتطويرها.

على هذا النحو يتحدد مفهوم التخطيط الاقتصادي. مفهوم ذلك لا يرجع

الي حالات وجود الخطة الاقتصادية التي ترسم في داخل وحدة انتاجية او في داخل صناعة او حتى مجموعة من الصناعات في اقتصاد يسير من خلال العمل التلقائي لقوى السوق. وهو يستبعد كذلك الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة تطوير الاقتصاد القومي من خلال خطة عامة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجوده)، وهي خطة لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد الوطني في مجموعه خلال فترة معينة قادمة، وانما تحدد كذلك الاعمال الاقتصادية المادية علي نحو يضمن للعملية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة. معيار استبعاد الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة التخطيط الاقتصادي بهذا المعنى هو انها تترك النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي في مجموعه متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق. ألهدف من التخطيط الاقتصادي هو تحقيق الرشادة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي للجماعة مقدما، وتخير اكفأ الوسائل للتوصل اليها، الامر الذي لا يعني ان التطور الاقتصادي قد كف عن ان يكون محكوما بقوانين موضوعية وانما يعني ان طريقة عمل هذه القوانين - على الاقل الرئيسي منها - لم تعد تلقائية وانما اصبحت واعية. واذا كان التخطيط الاقتصادي يستلزم سيطرة الجماعة على القوى الانتاجية المادية فان ذلك لا يحتم ان تكون سيطرة الجماعة شاملة لكافة القوى الانتاجية المادية، على الاقل في خلال مرحلة اولى من مراحل التطور للاقتصاد الاشتراكي. الا انه اذا ارتأت الجماعة الابقاء على بعض النشاط الخاص فالتخطيط الاقتصادي لعملية الانتاج الاجتماعي يستلزم تنظيما يضمن للقطاع الاشتراكي دورا استراتيجيا في عملية الانتاج وتوسعا بمعدل اعلى من معدل نمو النشاط الاقتصادي في داخل القطاع الخاص، كما

يضمن توسع هذا القطاع الاخير في داخل الاطار العام لخطة الاقتصاد القومي.

* * *

بهذا يتضح ارتباط التخطيط بشكل تاريخي لعملية الانتاج الاجتماعي، كما تعرض في تكوين اجتماعي معين يتسع فيه نطاق العمل الواعي للانسان كمحرك للتاريخ. ذلك هو التكوين الاجتماعي الاشتراكي. التطور الكمي نحو اقتصاد مخطط اخذ مكانا في التكوينات الاجتماعية السابقة على التكوين الاجتماعي الاشتراكي . ولكن مع توفر الشروط اللازمة تاريخيا لوجود هذا المجتمع الاخير، ومع توافر هذه الشروط فقط، يمكن القول بأننا بصدد اقتصاد مخطط، بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة الاقتصادية على نحو يحتوي عملية الانتاج الاجتماعي في سيرها التاريخي، بصدد اقتصاد لا تتوقف فيه النتيجة النهائية على العمل التلقائي لقوى السوق الذي يتم من خلال القرارات الفردية المتضاربة وانما على الخطة التي تسعى الى تنسيق النشاطات الاقتصادية تنسيقا مقدما وتحقيق اداء متوازن للعملية الاقتصادية عن طريق تنفيذ ما ورد في الخطة.

* * *

الان وقد قمنا بتعريف طرق الانتاج بصفة عامة وطريقة الانتاج الرأسمالية والاشتراكية بصفة خاصة، نستطيع ان ندرس النظريات الخاصة بأداء كل من الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي وهو ما سنفعله في بقية هذا المؤلف بادئين بالاقتصاد الرأسمالي.

القسم الثاني

الاقتصاد السياسي والرأسمالية

ننشغل في هذا القسم بالنظريات الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي وطريقة ادائه وحركته عبر الزمن. هذه النظريات تجد اطارها الهيكلي محددا بالخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية. ومن ثم وجب ان يبقى ما قلناه بشأن هذه الخصائص حاضرا بالذهن طوال دراستنا لهذه النظريات. ومن دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي نستطيع ان نقول ان النظريات الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي وطريقة ادائه وحركته عبر الزمن كانت نتيجة لجهود تحليلية تبلورت في ثلاثة تيارات من الفكر:

- التيار الكلاسيكي (التقليدي).

- التيار الماركسي (مع تفرقة بين التحليل الاقتصادي لماركس والتحليل الاقتصادي الماركسي الذي يحتوي، بالاضافة الى تحليل ماركس نفسه، تحليل غيره من مفكري المدرسة الماركسية).

- التيار النيوكلاسيكي (الحدي والكينزي).

ورغم ان التيار الفكري الاول، التيار الكلاسيكي، يجد مكان معالجته، في اطار الدراسات الاكاديمية، في مجال دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي (وهي دراسة بدونها لا يمكن للاقتصادي ان يتكون على الصعيد الفكري السليم)، رغم ذلك، سنحاول هنا ان نقدم ما يمكن اعتباره من قبيل النظرية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي بين الكلاسيك وماركس. بعبارة اخرى، نسعى في محاولتنا هذه ان نقدم نظرية اداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي كما تبلورت في كتابات الكلاسيك التي درسها كارل ماركس دراسة ناقدة، وقدم على أساس هذا النقد، تفسيره لاداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي. هذه النظرية تمثل موضوع الدراسة في الباب الاول من هذا القسم.

من ناحية اخرى، رأينا ان الثلث الاخير من القرن التاسع عشر شهد ظهور المدرسة النيوكلاسيكية (او المدرسة الحدية)، التي بدأت تقدم، ابتداءً من تصورها لموضوع ومنهج الاقتصاد نظريتها في شأن اداء الاقتصاد الرأسمالي، مع تركيز لفترة طويلة على هذا الاداء منظورا اليه على مستوى الخلية الاقتصادية، اي الوحدة الاقتصادية الخليوية (الاستهلاكية والانتاجية) دون انشغال يذكر بأداء هذا الاقتصاد على مستوى الوحدة الوطنية او القومية. حتى جاء الكساد الكبير في ١٩٢٩ وفرض على الاقتصاديين النيوكلاسيك حقيقة تعثر الاقتصاد الرأسمالي على مستوى الوحدات الاقتصادية الوطنية وعلى مستوى الاقتصاد الدولي برمته. فانتقل الانشغال الى اداء الاقتصاد الرأسمالي على المستوى الوطني، وبرز بصفة خاصة تحليل الاقتصادي البريطاني جون كينز الخاص بأداء العملية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني (دون ما انشغال كبير باداء الاقتصاد الرأسمالي على الصعيد الدولي). وبدأت نظرية النيوكلاسيك في اداء الاقتصاد الرأسمالي تجمع بين نظرية الاداء على مستوى الوحدة الاقتصادية الخليوية والاداء على مستوى الوحدة الاقتصادية الوطنية لتمثل ما سمي «بالنظرية الاقتصادية الحديثة». التقديم المتوازن لنظرية النيوكلاسيك في اداء الاقتصاد الرأسمالي كان يقتضي تقديم نظريتهم في اداء الوحدة الاقتصادية الخليوية في ارتباطها بنظرية كينز الخاصة بأداء الوحدة الاقتصادية الوطنية، باعتبار ارتكاز الثانية على نظرية الثمن لدى الاولى، واعتناق الاثنين لنفس النموذج في الاداء الاقتصادي في الزمن القصير مع اختلاف في مستوى الاداء: بين الخلية الاقتصادية والكل الاقتصادي الوطني. ولكن العادة، التي تأثرت كثيرا بما يجري على المستوى الاكاديمي، جرت علي تقديم نظرية كينز في اداء الاقتصاد الرأسمالي ضمن

نظريات الاقتصاد النقدي، الامر الذي يجعلنا نرجئ تقديمها للجزء الثاني من مؤلفنا، مقتصرين هنا، على نظرية الحديين في اداء الاقتصاد الرأسمالي. وهو ما يمثل موضوع الباب الثاني من هذا القسم.

ورغم سيادة النظرية الحدية في اداء الاقتصاد الرأسمالي على مستوى الدراسات الاكاديمية فهي نادرا ما تسعف في فهم ومواجهة الصعوبات الحقيقية التي هي من طبيعة اداء الاقتصاد الرأسمالي في واقع الحياة الاجتماعية. الامر الذي يستلزم نظرة مدققة وناقدة لما تقول به هذه النظرية. ولذا ينشغل الباب الثالث من هذا القسم بالنقد الذي يمكن ان يوجه الى النظرية الحدية في الاداء الاقتصادي الرأسمالي.

اخيرا، يظهر الاداء الفعلي للاقتصاد الرأسمالي وحركته عبر تاريخه، على الاقل منذ منتصف القرن السابع عشر جوانب سلبية تتبلور مع سيادته عالميا وتطوره، وتبين حدوده التاريخية وتكشف عما لا يستطيع تحقيقه بالنسبة لمزيد من تطور المجتمع البشري. وتمثل في نفس الوقت **مناسبة للتحقق التاريخي** من صحة الافكار النظرية التي قالت بها المدارس الفكرية المختلفة في اداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي. لهذه الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية نخصص الباب الرابع من هذا القسم.

ومن الطبيعي، ونحن بصدد اساسيات مبادئ الاقتصاد السياسي، ان **نركز** في عرضنا لنظريات اداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي لكل من هذين التيارين الفكريين (التيار المركب: التقليدي/الماركسي والنيوكلاسيكي) **على الخطوط العريضة المبينة لجوهر النظرية**، مع الانشغال بهم منهجي خاص فيما يتعلق بكيفية طرح المشكلة التي يتعرض لها هذان التياران؛ **تاركين للجزء الرابع من مؤلفنا الخاص بتاريخ الفكر الاقتصادي المعالجة التفصيلية لنظريات**

المدارس الفكرية الثلاثة: الكلاسيكية والماركسية والنيوكلاسيكية.

عليه، يكون تقديمنا للنظريات الخاصة بأداء وتطور الاقتصاد الرأسمالي على النحو التالي:

في باب اول، نقدم النظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس.

- في باب ثان، نري نظرية النيوكلاسيك في اداء الاقتصاد الرأسمالي.

- في باب ثالث نعرض لنقد النظرية الحدية في تحديد الاثمان.

- وفي باب رابع نرسم ملامح الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية.

* * *

ولكن، طالما اننا نركز على النظريات الخاصة بأداء الاقتصاد الرأسمالي وحركته عبر الزمن، وهي نظريات تم التوصل اليها عن طريق التحليل الاقتصادي الذي يقوم به المفكر بالفحص النظري للظواهر الاقتصادية، وفقا لتصوره لموضوع ومنهج العلم، بقصد استخلاص الافكار المجردة، قد يكون من المفيد، ان لم يكن من الضروري من الناحية المنهجية، ان نبين:

- ما الذي يقصد بأداء العملية الاقتصادية وحركتها عبر الزمن.
- والانواع المختلفة للتحليل الاقتصادي التي يتم من خلالها التوصل الى الافكار المجردة في شأن الظواهر الاقتصادية.

وهو ما يمكن ان نتعرض له في باب تمهيدي، واضح انه ينشغل بقضايا المنهج.

باب تمهيدي

بعض قضايا المنهج

اولا: اداء العملية الاقتصادية وحركتها عبر الزمن:

نعلم ان قيام التنظيم الاجتماعي الرأسمالي على الملكية الخاصة يعني تملك البعض لوسائل الانتاج، ومن ثم للمنتجات، ملكية خاصة. هذه الملكية الخاصة تعني، اذا ما ضمنت السيطرة الفعلية، الاستئثار الفردي بموضوع الملكية، استعمالا (بواسطة المالك) واستغلالا (بتمكين المالك للآخرين من الاستعمال) وتصرفا. والاستئثار الفردي يتضمن بطبيعة الحال ان تتخذ القرارات في شأن محل الملكية بواسطة المالك او من ينيب في ذلك. وان المالك لن يتخلى عنه للآخرين، في اقتصاد المبادلة المعممة، إلا بمقابل، كقاعدة عامة. يعني ذلك ان النشاط الاقتصادي يتحقق من خلال القرارات التي يتخذها الافراد والمشروعات والهيئات المختصة الاخرى. في مقدمة هذه القرارات تأتي تلك المتعلقة باستخدام قوى الانتاج (البشرية والمادية)، التي يمكن ان تستخدم: في خلق طاقة انتاجية جديدة (استصلاح ارض للزراعة او بناء مصنع او معمل لانتاج سلعة صناعية)، اي في **الاستثمار**؛ او في تشغيل طاقة انتاجية

قائمة بالفعل (كاستخدام الطاقة والمواد الاولية في تشغيل المصنع او المعمل)، اي في **عملية انتاج**، تضمن في ذات الوقت تجدد الانتاج في فترات قادمة. قرارات استخدام قوى الانتاج هذه تتخذ، كقاعدة عامة، بهدف مباشر هو تحقيق الربح النقدي.

ونعلم كذلك انه رغم ان الهدف **النهائي** للنشاط الاقتصادي هو اشباع الحاجات المحددة تاريخيا اذا ما تعلق الامر بمجتمع معين، فان تحقيق هذا الهدف النهائي في الاقتصاد الرأسمالي اصبح مشروطا بتحقيق هدف **مباشر** للنشاط الاقتصادي، والذي تسوده الظاهرة النقدية، يتمثل في تحقيق الكسب النقدي (الذي يتمثل بدوره في دخل نقدي) ليصبح بدوره وسيلة اشباع الحاجات. وتنفرد الحاجات المزودة بالقوة الشرائية النقدية بالقدرة على ان تعبر عن نفسها بقرارات يتخذها الافراد والعائلات والمؤسسات وغيرها للحصول على المنتجات (او السلع) التي يمكن استعمالها فعلا، في مجالات النشاط الاجتماعي المختلفة، في اشباع الحاجات، أي في الاستهلاك.

واذا كان الاصل في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي ان الانتاج كان يتحقق ابتداءً من نمط الحاجات الواجب اشباعها ومدى هذه الحاجات، اي ان النشاط الانتاجي كان يهدف **مباشرة** اشباع حاجات المنتجين (وغيرهم من القوى الاجتماعية صاحبة حق على قوى الانتاج) فان **للانتاج في ظل الرأسمالية، استقلالية نسبية في مواجهة الحاجات**: فالهدف المباشر من اتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج هو تحقيق الربح النقدي كما **يتوقعه** من بيده اتخاذ قرار الانتاج. وهو ينتج ليبيع في السوق، توقعا لحاجات معينة مزودة بقدرة شرائية نقدية. قد تأتي بالفعل عندما ينتهي من انتاج السلع وقد لا

تأتي. بل ان الوحدة الانتاجية الرأسمالية، اي المشروع، بدأت تتميز في مرحلة تالية من تطورها بانتاج سلع لم ترد قبل ظهورها في السوق في مخيلة من سيستخدمونها فيما بعد. حينئذ يبدأ نشاط المشروع في ان يتضمن نوعا جديدا من النشاط يتمثل في تعريف المستخدمين الاحتماليين بالسلعة وحثهم على استخدامها عن طريق اقناعهم اما بنفعها او بتفوقها على بدائل لها. معنى ذلك ان قرارات انتاج السلع لم تعد بالحتم مسبوقة بقرارات خاصة باستعمالها في الاستهلاك. بل ان الانتاج اصبح في كثير من الحالات خالقا لحاجات جديدة.

على اي الاحوال، لاشباع الحاجات القادرة، في نهاية المطاف، لا بد من الانتاج، والانتاج يعني بالنسبة للوحدات الانتاجية، للمشروعات:

- اتخاذ قرارات خاصة **بتشكيلة** السلع التي تقوم بانتاجها، اي اتخاذ قرارات تجيب على التساؤل الاتي: ماذا تنتج؟ ومن ثم تحدد القرارات المتخذة النشاطات الانتاجية المختلفة التي تقوم بها المشروعات.

- كما ان الانتاج يعني بعد ذلك اتخاذ قرارات خاصة **بالكمية** التي تنتج من كل من هذه المنتجات، وهو ما يتضمن، اذا ما تحددت الفنون التي تستخدم في الانتاج، تحديد **الكميات من قوى الانتاج المادية** (الموارد الاقتصادية) **واعداد القوة العاملة التي تستخدم في كل فرع من فروع الانتاج**. الامر الذي يعني توزيع قوى الانتاج[1] (البشرية

(١) The allocation of ressources; l'allocation (on la repartition) des ressources.

والمادية) بين الاستخدامات المختلفة او بين الفروع المختلفة للنشاط الانتاجي.

وعليه، يتم توزيع قوى الانتاج (الشرية والمادية) او ما يسميه البعض بالموارد الاقتصادية، في هذا النوع من الاقتصاد، اي في الاقتصاد الرأسمالي، بين الاستخدامات المختلفة، كنتيجة لآلاف القرارات المستقلة التي يتخذها الافراد (كمنظمين اصحاب مشروعات وكمستهلكين) والهيئات العامة للقيام بالنشاط الانتاجي والنشاط التبادلي في السوق. الامر يتعلق هنا بقرارات لمن يشتروا السلع لاستعمالها في الاستهلاك المنتج (اي لاستعمالها في الانتاج)، وبقرارات يتخذها مشترو السلع لاستعمالها في الاستهلاك النهائي، وبقرارات يتخذها كل انواع البائعين.

كل هذه القرارات تتخذ، في اقتصاد مبادلة نقدية معممة، على اساس **الاثمان النسبية**(١) (مع اعتبارات اخرى)، باعتبار ان الثمن هو المقابل النقدي الذي ندفعه للحصول على سلعة معينة سواء اكانت سلعة انتاجية (تستخدم في الاستثمار او الانتاج) او سلعة استهلاكية تستخدم في اشباع الحاجات النهائية. وهو الذي يمكن، من ثم، من حساب ما يمكن ان يعود على متخذ

---

(١) يتعين ان نعي التفرقة بين الاثمان المطلقة absolute prices; prix absolus والاثمان النسبية relative prices; prix relatifs. الثمن المطلق او الثمن النقدي هو العلاقة بين وحدة السلعة والوحدات النقدية: ثمن وحدة السلعة ا مثلا هو ٣ وحدات نقدية (ثلاثة جنيهات مثلا). اما الثمن النسبي فهو علاقة بين ثمنين: ثمن السلعة ا: ثمن السلعة ب، اي ث ا: ث ب. فاذا قلنا ان ثمن ا هو ضعف ثمن ب، اي ان ث ا ± ث ب، فاننا نكون بصدد الثمن النسبي. وعندما نقول ان توزيع القوى الانتاجية بين فروع النشاط المختلفة يرتكز على الاثمان فاننا نعني بذلك الاثمان النسبية. وهي ما تسعى نظرية الاثمان الى تفسيره. اما النظرية النقدية فهي تهتم بالمستوى العام للاثمان: تحركات الهيكل الكلي للاثمان النسبية نحو الارتفاع او الهبوط.

القرار من كسب نقدي اذا ما اقدم على نشاط اقتصادي او آخر.

ابتداءً من السيطرة الفعلية الخاصة على وسائل الانتاج اذن واتخاذ القرارات، على اساس الاثمان، في شأن كيفية استخدامها مع القوة العاملة الاجيرة اللازمة تدور عجلة الانتاج وتنتج السلع المعدة للبيع وتتوجه الى الاسواق لتكن محلا للتبادل عبر الاثمان النسبية الفعلية. ويتحدد على هذا النحو مفهوم اداء العملية الاقتصادية من زاوية الانتاج. ولا يقف الامر عند هذا الحد. فما تنتجه عملية الانتاج من ناتج (اجتماعي) يجري **توزيعه** على الافراد والشرائح والطبقات الاجتماعية التي تحتويها العملية الاقتصادية، يجري توزيعه اولا في صورة لتوزيع الدخل النقدي بينهم، لينتهي الامر من خلال عمليات التبادل وعمليات تدخل الدولة الى توزيع للناتج الاجتماعي محددا انصبة كل منهم منه، لتستخدم هذه الانصبة استخدامات مختلفة. اهمها استخدام جزء اكبر في اشباع نمط معين من الحاجات النهائية (بمدى معين لكل حاجة) واستخدام جزء آخر لاغراض الانتاج والتوسع في الانتاج في الفترات المستقبلة. وتنضم عملية توزيع الناتج ليحتويها مفهوم اداء العملية الاقتصادية، الذي يحتوي في النهاية كيفية القيام بالانتاج وكيفية توزيع الناتج.

فاذا كانت قرارات اصحاب المشروعات (المنظمين) والمستهلكين والهيئات الاخرى المنشغلة بالنشاط الاقتصادي تتخذ على أساس الاثمان، وترتب علي اتخاذ هذه القرارات توزيع القوى الانتاجية (او ما يسميه البعض بالموارد الاقتصادية) بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي ينتج كل منها لاشباع حاجة معينة في النهاية، بصفة مباشرة او غير مباشرة، فان ذلك يعني توصل المجتمع الى نمط معين لاستخدام قوى الانتاج الموجودة تحت تصرفه لانتاج

وتوزيع المنتجات التي تستخدم لاشباع عدد معين من الحاجات المحددة (كيفا وكما). **وهو ما يعني توصل المجتمع الى حل معين للمشكلة الاقتصادية على النحو الذي تعرض بها بالنسبة له.** فكأن اداء العملية الاقتصادية الذي ينجم، انتاجا وتوزيعا للناتج، عن هذه القرارات يتم من خلال الاثمان، اساس اتخاذ هذه القرارات. ذلك ما يُعنى عادة عندما يقال ان العملية الاقتصادية (او النظام الاقتصادي) تعمل من خلال آلية (ميكانزم) الاثمان.

فاذا كانت القرارات الاقتصادية تتخذ على أساس الاثمان تعين علينا فهم ظاهرة الثمن اذا اردنا ان نفهم طريقة اداء العملية الاقتصادية في مجموعها: ماهية الاثمان، كيف تتحدد، العوامل التي تؤدي الى تغييرها. في محاولات فهم الاثمان برزت القيمة كأساس لتحديد الثمن وارتبطت الاثمان من ثم بالقيمة ولزم فهم القيمة لفهم الثمن. ومست الحاجة الى نظرية القيمة والثمن لفهم أداء العملية الاقتصادية، انتاجا وتوزيعا للناتج. وتأتي نظرية التوزيع مرتبطة بنظرية الثمن ومكملة لها.

ولكن التعرف على كيفية أداء العملية الاقتصادية يثير مسألة اخري في شأنها: كيف يؤثر نمط معين لأداء العملية على حركتها عبر الزمن، على الجهاز الانتاجي نفسه من حيث تركيبة قطاعات النشاط المكونة له، من حيث الوزن النسبي لكل قطاع، من حيث نوع وقدر الطاقة المتاحة في كل قطاع، من حيث امكانية التوسع في الطاقة الانتاجية، بصفة عامة، وفي كل قطاع من قطاعات النشاط، بصفة خاصة، ومن ثم من حيث التغير الذي يمكن ان يحدث للعملية الاقتصادية ذاتها، في المدى الطويل ومعدلات هذا التغير من حيث الكبر او الصغر. في كلمة: ما الذي تحدثه كيفية معينة لاداء العملية الاقتصادية على

تطور هذه العملية في المدى الطويل، ولا يقصد بالتطور التغيير **الكيفي** الذي يطرأ على العملية الاقتصادية القائمة فقط، وانما كذلك ما اذا كان هذا التغير يتضمن امكانية تحقيق التحول الكيفي لمجمل العملية الاقتصادية، اي امكانية ان ينقلنا من طريقة معينة في الانتاج الى طريقة اخرى تختلف كيفيا عن تلك التي كانت سائدة في المجتمع محل الانشغال. هنا نكون بصدد ظاهرة تطور العملية الاقتصادية في حركتها عبر الزمن. وهي الظاهرة التي تسعى **نظرية التطور**، كنظرية لاداء العملية الاقتصادية في المدى الطويل، الى شرحها وتفسيرها.

نرجو الان ان يكون مفهوم اداء العملية الاقتصادية قد اصبح واضحا. فهو يحتوي كيفية القيام بالانتاج وتوزيع الناتج اجتماعيا. وهو ما تسعى نظرية القيمة والثمن ونظرية التوزيع الى تفسيره. كما يحتوي الكيفية التي تتحقق بها حركة العملية الاقتصادية عبر الزمن ونوع التغييرات الكمية والكيفية التي تحدثها هذه الحركة على تلك العملية. وهو ما تسعي نظرية التطور الى تفسيره. وعليه، تتحقق محاولتنا لفهم اداء العملية الاقتصادية الرأسمالية وحركتها عبر الزمن بدراستنا لنظرية القيمة والثمن ونظرية التوزيع ونظرية التطور.

ثانيا: الانواع المختلفة للتحليل الاقتصادي:

الظاهرة الاقتصادية (ولتكن ظاهرة الانتاج، انتاج صناعي لنوع من المنسوجات، مثلا) توجد في واقع الحياة الاجتماعية، شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الاخرى، كظاهرة مركبة، متعددة الابعاد، متعددة الاشكال في وجودها (فقد تكون وحدة حرفية عائلية تستخدم ادوات انتاج بسيطة،

كالنول اليدوي مثلا وتعتمد على العمل العائلي يباشره افراد العائلة، وتنتج بهدف اساسي هو اعاشة نفسها - وقد تكون وحدة رأسمالية، كبيرة الحجم، مملوكة لصاحب مشروع يستخدم عدد كبير من العمال الاجراء مستخدمين آلات حديثة، وهو ينتج للبيع في السوق بقصد تحقيق الربح النقدي، وقد تكون وحدة مملوكة للدولة). ولها شروط للوجود (مقومات وجودها كوحدة انتاجية) وشروط للاداء، اي للاستخدام الفعلي للطاقة الموجودة بها في انتاج المنسوجات. وهي تحتاج للوقت، او البعد الزمني - لتحقق شروط الوجود (فترة البناء، او ما يسمي اصطلاحا فترة تفريخ الاستثمار) وكذلك لكي تقوم بانتاج كمية معينة من الناتج وتنتظر النتيجة النهائية للنشاط لتكرر نشاطها في بعد زمني جديد. وهي، لكي تقوم بنشاطها، تدخل، ابتداءً من تقسيم العمل بين الوحدات الانتاجية، في علاقات مع وحدات اخرى، علاقات اعتماد متبادل: فهي تحصل على آلة النسيج من وحدة اخرى، وتحصل على الخيوط اللازمة من وحدة ثانية، وتحصل على الطاقة المحركة من وحدة ثالثة، وتحصل على مواد الصباغة من وحدة رابعة، وهكذا. وهي من جانب آخر تغذي وحدة صناعة الملابس بالمنسوجات، ووحدة صناعة الاثاث بالاقمشة اللازمة للتنجيد، وتغذي وحدة التصدير للخارج بكمية من الملابس التي تنتجها. ووحدة المنسوجات هذه هي في نفس الوقت ضمن عدد كبير من الوحدات يقوم بنفس النشاط ويمكن تصورها من ثم داخل فرع معين من فروع النشاط، تؤثر كل وحدة من وحداته على نشاط الوحدات الاخرى، بحكم التنافس مثلا على شراء خيوط معينة او على اجتذاب العملاء عند بيع نوع معين من المنسوجات. ووحدة انتاج المنسوجات هذه وحدة في فرع نشاط هو في ذاته جزء من حجم اقتصادي اكبر، هو الاقتصاد الوطني، لا يمكن لوحدتنا ان تقوم بنشاطها الانتاجي

انعزالا عن بقية هذا الاقتصاد الوطني. فالخيوط التي تستخدمها مثلا مصنوعة من القطن الذي ينتج في القطاع الزراعي لهذا الاقتصاد الوطني، والعمال الذين تستخدمهم يأتون من اقليم اخر غير الاقليم الذي توجد به الوحدة الانتاجية داخل الاقتصاد الوطني، وهكذا. ثم ان وحدتنا الانتاجية هذه هي في النهاية وحدة في بناء اقتصادي يتخطى حدود الوطن تقيم فيه علاقات مع وحدات تقع على اقاليم دول اخرى، كما اذا استوردت الالات او بعض الخيوط او بعض مواد الصباغة من الخارج، وكما اذا صدرت جزءا مما تنتجه الى وحدة لصنع الملابس في الخارج. ثم ان وحدتنا الانتاجية هي فوق كل هذا وحدة اجتماعية تضم عددا كبيرا من العاملين، قادمين من اصول اجتماعية مختلفة، ذوي قدرات جسمانية وذهنية مختلفة، حاصلين على اقساط مختلفة من التعليم والتكوين الفني، ذوي خبرات حياتية ومهنية مختلفة، ذوي انتماءات ايديولوجية وسياسية مختلفة، وهم يجتمعون، بنفسانيات مختلفة، ليقضوا اهم ساعات يومهم تجمعهم عملية انتاج واحدة، فتقوم بينهم علاقات يومية تؤثر بالحتم على عملية الانتاج، وتستلزم هي الاخرى عدم اغفالها عند القيام بالفحص المعرفي للظاهرة، ظاهرة الانتاج.

الظاهرة محل الانشغال المعرفي هي اذن ظاهرة مركبة متعددة الابعاد واشكال الوجود وتتضمن شبكة من العلاقات بين العاملين في داخلها وداخله في شبكة هائلة من العلاقات مع بقية اجزاء الاقتصاد الوطني والعالمي. **كيف السبيل اذن الى فحصها بقصد التعرف عليها؟** هل يمكن اخذ هذه الظاهرة بكل شروط وابعاد ومظاهر وجودها وشروط ادائها وتغيرها عبر الزمن في علاقاتها الداخلية وفي علاقتها ببقية الجسم الاقتصادي الداخلي والخارجي، نقول هل يمكن اخذ هذه الظاهرة بكل هذا **دفعة واحدة، وفي نفس اللحظة**

الفحصية، اي نفس اللحظة التي نقوم فيها بتحليل الظاهرة تحليلا اقتصاديا؟

هذا قد يكون صعبا او حتى مستحيلا. ولاستبعاد الاستحالة او التغلب على الصعوبات وجدت، على صعيد منهج التحليل الاقتصادي، حيل منهجية قصد بها تصور الظاهرة محل الدراسة على نحو ابسط، بالتجريد من بعض مظاهر وجـودها او ادائهـا، يمكن مـعـه فـحص الظاهرة في مـرحلة اولى واستخلاص بعض النتائج المعرفية، يعقبه تحليل للظاهرة بعد ادخال مظاهر اخرى من مظاهرها. وهي حيل منهجية يتم التوصل اليها استخداما لمعايير منهجية مختلفة:

١ ـ معيار **حجم الظاهرة** محل الفحص التحليلي، اي حجم الوحدة الاقتصادية محل الدراسة: الوحدة الخليوية التي تمثل وحدة النشاط الاقتصادي (وحدة انتاجية صغيرة او وحدة استهلاكية صغيرة كالعائلة) ام الوحدة الاقتصادية الكبرى التي تجمع كل وحدات النشاط الاقتصادي، كالاقتصاد الوطني في مجتمع ما.. وفقا لهذا المعيار نفرق بين تحليل **اقتصادي وحدي**(١)، ينشغل في مرحلة اولى بالوحدة الصغيرة للنشاط الاقتصادي، اي خلية النشاط الاقتصادي، وتحليل **اقتصادي جمعي**(٢)، ينشغل بالوحدة الاقتصادية، التي تضم كل النشاط الاقتصادي لمجتمع باكمله، اي بالاقتصاد الوطني.

٢ ـ معيار الفحص المعرفي للوحدة الانتاجية اخذين في الاعتبار طبيعة هيكلها الاقتصادي (الذي يتحدد بخصائص وجودها الاساسية)

---

(١) Microeconomic analysis; analyse micro - économique.

(٢) Macroeconomic analysis; analyse macro - économique.

بقصد التوصل الى معرفة كيفية الاداء التي تتحدد بهذا الهيكل. وفقا لهذا المعيار نفرق بين **التحليل الهيكلي**(١) لنشاط الوحدة الاقتصادية وتحليل اداء(٢) هذه الوحدة.

٣ ـ معيار انشغال التحليلي في نفس الوقت بكل ابعاد الظاهرة او الانشغال التدريجي المتتابع بأحد او بعض ابعاد الظاهرة والتوصل الى نتائج تحليلية في شأنها ثم الانتقال الى الابعاد الاخرى، الواحد بعد الاخر، لمعرفة اثر كلها منها على الافكار المستخلصة. الفحص التحليلي الاول يغطي عموم الظاهرة ويكون التحليل من قبيل التحليل العام(٣) والفحص التحليلي الثاني ينشغل، في اللحظة الواحدة، بجزء فقط من اجزاء الظاهرة، فيكون من قبيل التحليل الجزئي(٤). في حالة التحليل **الجزئي** ينشغل الدراس لسلوك الوحدة الاقتصادية (انتاجية كانت او اسنهلاكية) بالتعرف على **جميع** العوامل التي تؤثر على سلوكها **في نفس الوقت** لاحداث نتيجة معينة (كالعوامل التي تؤدي مجتمعة بالوحدة الانتاجية الى زيادة الكمية المنتجة والمعروضة في السوق، مثلا). هذه العوامل قد تؤثر عليها في اتجاهات مختلفة وحتى متناقضة. وبما أنه يصعب على الباحث ان يدرس اثر كل هذه العوامل **مجتمعة وفي ذات الوقت** يقوم الباحث بدراسة **اثر كل منها على حدة** على افتراض ان بقية العوامل المؤثرة على سلوك الوحدة

---

(١) Structural analysis; analyse structurelle.

(٢) Functioninig analycis; analyse de fanctionnement.

(٣) General analysis; analyse générale.

(٤) Partiral analysis; analyse partielle.

الاقتصادية (والمحققة للنتيجة) تبقى على حالها دون تغيير. على هذا النحو لا يدرس الباحث، في اللحظة الواحدة من الفحص التحليلي، الا اثر عامل واحد من العوامل التي تتكاتف في احداث النتيجة. فهو لا يأخذ في الاعتبار الا جزءا من اجزاء الظاهرة، على افتراض بقاء بقية الاجزاء دون تغيير. اما في التحليل **العام** فيسعى الباحث في مرحلة اولى للتعرف على العوامل التي تتكاتف لتحديد نمط السلوك. وهو يحاول الوصول الى **كل** اثار **كل العوامل** في ذات الوقت. فكأنه يأخذ الظاهرة محل الدراسة في مجمل اجزائها، اي في عمومها.

٤ - في الاقتصاد الرأسمالي يعم استعمال النقود فيصبح للنشاط الاقتصادي مظهران مظهر عيني ومظهر نقدي، يتفاعلان ويحددان النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي. في الفحص التحليلي لاداء الوحدة الاقتصادية عند ممارستها للنشاط الاقتصادي، يمكن ان ننشغل في مرحلة اولى بالمظهر العيني للنشاط الاقتصادي (اي بنشاط الوحدة الاقتصادية على فرض عدم وجود النقود) او ننشغل بالمظهر النقدي فقط. وفقا لمعيار ادخال العامل النقدي في الفحص التحليلي للظاهرة او عدم ادخاله، نفرق بين **تحليل عيني**(١) **وتحليل نقدي**(٢) .

٥ - في الفحص التحليلي للمظهر الكمي لاداء الوحدة الاقتصادية، وعلى الاخص فيما يتعلق بنتائج هذا الاداء، هل نعتبر النتيجة الكمية ككم

---

(١) Real Analysis; analyse réelle.

(٢) Monetary analysis; analyse monétaire.

متراكم في لحظة زمنية محددة (كمجموع الكمية التي تنتجها وحدة انتاجية خلال السنة وانما منظورا اليها في مجموعها)؟ ام كتدفقات من الكميات التي يتوالى جريانها خلال وحدة الفترة الزمنية (كالكمية التي تنتجها الوحدة الانتاجية يوميا طوال سنة النشاط)؟ في الحالة الأولى يكون التحليل من قبيل التحليل في **صورة مخزون**[1]، وفي الحالة الثانية يكون **التحليل في صورة تدفقات**[2] .

٦ ـ اذا كان الاصل في الاشياء هو الحركة، فالظواهر الاقتصادية لها اولا بعدها الزمني، اذ يلزم الوقت للتوصل الى انتاج كمية معينة من ناتج معين (يختلف الوقت اللازم من نوع الى اخر من انواع الانتاج مثلا). كما انه في داخل الظاهرة نفسها يلزم مرور الوقت بين توافر العوامل المحدثة للحدث وتفاعلها وبين تحقق نتيجة هذا الحدث (كما هو الحال في الانتاج الزراعي مثلا، اذ تتوافر العوامل وتتفاعل خلال فترة طويلة ولا تتحقق النتيجة الا في نهاية الفترة الزراعية، اي في لحظة اخري من لحظات هذه الفترة). كذلك عادة ما تكرر الظاهرة الاقتصادية نفسها من فترة لاخري (كما لو افترضنا زراعة نفس المحصول علي نفس الارض في سنتين متتاليتين) ولكنها نادرا ما تكرر نفسها على نفس النحو (فانت لا تستحم في نفس الموقع من النهر الجاري مرتين). واخيرا قد تتغير الظاهرة الاقتصادية عبر الزمن، فتحقق سبب التغيير في فترة زمنية وتحدث اثر التغيير في فترة زمنية اخرى تالية، رابطة بذلك بين الفترتين برابطة

(١) Stock analysis, analyse en termes de stocks.

(٢) Flows analysis; analyse en termes des flux.

وظيفية (كما اذا حققنا شروط التوسع في المصنع او المعمل طوال هذا العام والعام القادم، وبدأنا في تشغيل الطاقة الانتاجية الناجمة عن هذا التوسع في العام الثالث فيزيد الانتاج في نهاية العام الثالث: الطاقة الانتاجية الاضافية المستحدثة بنيت في الفترتين الاولى والثانية، وظهرت نتيجة وجودها، اي الزيادة في الانتاج، في الفترة الثالثة. الظاهرة الاقتصادية تتضمن اذن عنصر الزمن. ووفقا لمعيار اعتبار هذا العنصر في الفحص المعرفي للظاهرة او عدم اعتباره وكيفية اعتباره عندما يتم ذلك، نفرق بين انواع اربعة من التحليل الاقتصادي: **التحليل الاقتصادي الساكن**(١)، **التحليل الاستاتيكي المقارن**(٢)، **تحليل الحالة الساكنة**(٣)، **التحليل الديناميكي**(٤).

٧ - هل تؤخذ الوحدة الاقتصادية، عند الفحص المعرفي لها، بمظهر نشاطها الاقتصادي معزولة عن الابعاد الاخرى لوجودها الاجتماعي

---

(١) Static analysis; analyse statique.

(٢) Comparative static analysis; analyes statique comparative.

(٣) Stationary state anslysis, analyse d'état stationaire.

(٤) Dynamic analysis; analyse dynamique.

الطائفة الثانية من انواع التحليل الاقتصادي من زاوية عنصر الزمن تتحدد بالمدى الزمني الذي نتتبع عبره اداء وحركة الظاهرة الاقتصادية المتمثلة في الوحدة الانتاجية الصغيرة او الوحدة الانتاجية الاكبر. هنا نفرق بين فحص تحليلي لاداء الوحدة الانتاجية اثناء **الفترة القصيرة جدا** very short run، وهي الفترة التي لا يمكن ان تغير فيها الوحدة الانتاجية من مستوى انتاجها (بالزيادة مثلا) وانما تتصرف في حدود ما تحت تصرفها من مخزون لديها (كما اذا زادت من عرض السلعة استخداما لما لديها من مخزون منها عندما تكون السلعة قابلة للتخزين). وبين فحص تحليلي للظاهرة اثناء **الفترة القصيرة** The short run التي تستطيع فيها الوحدة الانتاجية تغيير مستوى النشاط بالزيادة او النقصان بتغيير بعض، وليس كل، مقومات احداث التغيير. واخيرا فحص تحليلي للظاهرة في **الفترة الطويلة** The long run حيث كل المقومات يمكن تغييرها ومن ثم تغيير ليس فقط مستوى النشاط وانما كذلك طبيعة الوحدة الانتاجية (عبر تطورها).

(الابعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية)، ام ان الفحص المعرفي الصحيح لها كوحدة اقتصادية يستلزم اخذها بأبعادها الاجتماعية المختلفة؟ في الحالة الاولى نكون بصدد **تحليل اقتصادي**(١) لنشاط الوحدة الاقتصادية، وفي الحالة الثانية نكون **بصدد تحليل اقتصادي/اجتماعي**(٢) لنشاط هذه الوحدة الاقتصادية.

لادراك الخطوط الاساسية لنظريات الاداء الخاصة بالعملية الاقتصادية الرأسمالية يلزم الوعي بصفة خاصة:

١ ـ بالتحليل الوحدي والتحليل الجمعي.

٢ ـ التحليل الجزئي والتحليل العام.

٣ ـ وبانواع التحليل باعتبار عنصر الزمن(٣) . مع مراعاة انه من الضروري للدارس لعلم الاقتصاد السياسي ان يتعرف على طرق التحليل الاقتصادي جميعا بمعرفة شروط وكيفية استعمال وحدود كل منها، نظرا لضرورة السيطرة عليها باعتبار امكانية الالتجاء اليها جميعا، في لحظة او اخرى من لحظات التحليل الاقتصادي، بل وضرورة الجمع بينها اذا ما هدفنا معرفة علمية صحيحة.

* * *

---

(١) Economic analysis; analse économique.

(٢) Socio - economic analysis; analyse socio - économique.

(٣) تظهر اهمية التحليل العيني والنقدي عند دراسة المظهر النقدي للنشاط الاقتصادي، وهو ما يكون عند دراسة الاقتصاد النقدي. وللتحليل في صورة مخزون وفي صورة تدفقات دور خاصة في دراسة اداء المشروع الرأسمالي ودراسة التقلبات الدورية في الاقتصاد الرأسمالي ودراسة مشكلات التخطيط الاقتصادي. اخيرا تتبدى اهمية التحليل الهيكلي وتحليل الاداء عندما نكون بصدد استخلاص افكار نظرية التطور الاقتصادي.

الآن، مسلحون بمفهوم واضح لاداء العملية الاقتصادية وبمعرفة منهجية، ولو موجزة، في شأن انواع التحليل الاقتصادي التي تمكننا من التوصل الى افكار نظرية في شأن هذا الاداء وتلك الحركة، نستطيع ان نعرض لنظريات اداد وتطور العملية الاقتصادية الرأسمالية في الابواب الاربعة التالية، بادئين بالنظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس.

الباب الرابع

النظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس

انشغل التقليديون، كما رأينا، ابتداءً من تصورهم لموضوع ومنهج الاقتصاد السياسي، بأداء وتطور النظام الاقتصادي الصاعد حينئذ، اي الاقتصاد الرأسمالي. وكان نتاجهم الفكري الذي تبلور مع منتصف القرن التاسع عشر. ويأتي كارل ماركس ليبدأ من البناء النظري للتقليديين ويعطي، بعد دراسة ناقدة تتم بوعي منهجي كبير، بناءً نظريا يختلف كيفيا عن بنائهم، ويمثل، من ثم، في ذات الوقت استمرارا وتعديا للفكر التقليدي. وبين التقليديين وماركس نحن نعتقد بامكانية بلورة النظرية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي، على الاقل في جوهرها: تفسر الطبيعة العامة للعملية الاقتصادية وكيفية ادائها والاتجاهات العامة لتطورها عبر الزمن. وهي ترتكز على نظرية القيمة كأساس للثمن الذي يتم التوصل اليه عبر نظرية في النقود. ونكون اذن، بالنسبة للكلاسيك وماركس، بصدد نظرية في القيمة والثمن[1]. ابتداءً من هذه الاخيرة

---

(١) سنرى فيما بعد انه لا توجد لدى المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية) نظرية في القيمة خلافا لما تقول به كتابات البعض عنهم صراحة او ضمنا. ليس لدى هذه المدرسة في الواقع الا نظرية في الثمن الجاري في السوق كتعبير عن التقلبات التي تحدثها قوى السوق، وهي ليست نظرية في تحديد الاساس الذي يتقلب حوله ثمن السوق.

تبني نظرية التوزيع الاولي للناتج الاجتماعي الذي من الممكن ان تطرأ عليه التغييرات عبر تغيرات الاثمان وتدخل الدولة. وعلى أساس القيمة والثمن يجري التبادل وتتحقق شروط تجدد الانتاج في الفترات المستقبلة. وهو تجدد يدور في الاقتصاد الرأسمالي حول عملية تراكم رأس المال محددة، بطبيعتها ومداها، تطور الاقتصاد الرأسمالي.

نكرر هنا اننا سنقتصر، ونحن بصدد اساسيات مبادئ الاقتصاد السياسي، على الخطوط العريضة للنظرية الاقتصادية، تاركين المعالجة التفصيلية لتاريخ الفكر الاقتصادي. ونعاود التذكير بأن تقديم هذه النظرية، في هذا الجزء الاول من مؤلفنا، انما يقوم على افتراض غياب النقود وغياب العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني والخارج وغياب تدخل ادولة.

في عرضنا للنظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس[1] سنحاول:

- ان نرى، في فصل اول، كيف تطرح مشكلة الثمن في الاقتصاد الرأسمالي.

- ان نقدم، في فصل ثاني، نظرية القيمة والثمن.

- ان نعرض، في فصل ثالث، لنظرية التوزيع.

- ننتهي، في فصل رابع، الى نظرية التطور.

---

(١) رجعنا في استخلاص هذه النظرية الى كتابات الكلاسيك وكارل الماركسي وكتابات عنها، اهمها مشار اليه في هوامش الفصل الثاني من الباب الثاني، وكذلك في قائمة المؤلفات الاساسية الواردة في «قراءات مختارة» في نهاية هذا الكتاب.

الفصل الأول

طرح مشكلة الثمن

في واقع الحياة اليومية في المجتمع الرأسمالي توجد صور عديدة لالتقاء من يريد شراء سلعة مع بائعها: اذ يمكن ان يتم هذا الالتقاء عن طريق مكان يجتمع فيه البائعون والمشترون عادة، اما على نحو منتظم او لايام معينة في الاسبوع. كما يمكن ان يتم الالتقاء عبر اعلان في جريدة او على شاشة التلفزيون. كما يمكن ان يتم عبر اتصال هاتفي. هذا الامر يصح بالنسبة للحصول على صحيفة يومية او على مادة غذائية او على نوع من الملابس او على مسكن او على خدمة يومية كخدمة الانتقال داخل المدينة، مثلا. كما يصح بالنسبة للحصول على آلة من الالات او على قطعة ارض للبناء عليها او حتى على مزرعة بأكملها او مصنعا بأكمله. كما يصح بالنسبة لقوة عمل شخص معين يعمل لدى الغير لفترة زمنية محددة.

في كل الحالات، للحصول علي ما نريد شراءه، على السلعة، لا بد ان تتخلى عن عدد من وحدات العملة التي يتم التعامل النقدي بها في المجتمع، اي على عدد من وحدات النقود، في مقابل كل وحدة من وحدات السلعة

التي تشتريها. الامر هنا يتعلق بظاهرة تتحقق آلاف بل ملايين المرات عبر الصور المختلفة لالتقاء المشترين مع البائعين، اي عبر الاسواق. تلك هي ظاهرة الثمن، كما تعرض في واقع الحياة اليومية، في مجال تبادل السلع.

على مستوى من التجريد نقول ان الاثمان تظهر، في الاقتصاد الرأسمالي وهو اقتصاد المبادلة المعممة، في السوق، تتم وفقا لها المبادلات وتكون اساس اتخاذ القرارات الاقتصادية بواسطة المشروعات والوحدات الاستهلاكية. وهي قرارات تحدد، كما رأينا، في النهاية نمط استخدام القوى الانتاجية في المجتمع ومن ثم نوع ومدى الحاجات التي ينتهي الامر باشباعها. لفهم كيفية اداء العملية الاقتصادية لا بد اذن من فهم ظاهرة الثمن، او تفسيرها: التعرف على ماهية الثمن، طبيعته؟ ونشأته التاريخية؟ كيف يتحدد بالنسبة لسلعة معينة؟ واذا ما تحدد بالنسبة لها، هل يتغير عبر الزمن؟ وفي اي اتجاه؟

في محاولات تفسير ظاهرة الثمن في الاقتصاد الرأسمالي اختلف المفكرون في **تصورهم للمشكلة، اي اختلفوا في كيفية طرحها** بقصد الوصول الى تفسير نظري لها:

- اذا ما أريد البحث عن تفسير لظاهرة الاثمان فهل يسعى الباحث الى تفسير الثمن الذي يظهر في السوق في واقع الحياة الاقتصادية ام الى تفسير ثمن مثالي يعرّف ابتداء من تصور اخلاقي او ايديولوجي (كالثمن العادل عند المدرسيين في اوروبا العصور الوسطى)؟ واضح انه اذا اريد لمعرفتنا ان تكون علمية وجب ان نركز على تفسير الثمن

كما يظهر في السوق باعتبار ان ذلك هو الظاهرة الاقتصادية(١).

- في السوق، تكشف الملاحظة الاولى ان التعامل في السوق يتم، في لحظة معينة، وفقا لثمن يعكس حالة السوق في هذه اللحظة. وتتم المبادلات على أساسه. هذا الثمن اصطلح على تسميته **بثمن السوق**(٢). ماهيته؟ في الظاهر عدد من وحدات النقود مقابل وحدة من وحدات السلعة. كيف يتحدد؟ السلعة **بذاتها** لا تحدثنا عن ذلك، لا تفصح عن قدر ثمنها. ان حدثتنا هي تحدثنا عما لها من صفات (جمالية او متعلقة بالجودة) او عما تبلوره من قدره لدى من صنعها. لمعرفة ثمنها لا بد من توجيه السؤال الى البائع الذي يجيب عليه كتابة بكتابة الثمن على السلع ذاتها او شفاهة.

- ولكن على الباحث ان يتعدي اللحظة ويمد الملاحظة الى ابعاد اخرى لوجود الظاهرة، ملاحظة الثمن الذي تجري به التعاملات في السوق عبر لحظات مختلفة من اليوم او عبر ايام مختلفة. الملاحظة الاطول في المدى الزمني تكشف ان ثمن السوق قد يتغير من لحظة لاخرى او من يوم لآخر في السوق، اي ان **ثمن السوق ثمن لحظي** يعكس **التقلبات** التي تحدث في السوق.

---

(١) لا يمنعنا ذلك من دراسة التصورات الاخلاقية او الايديولوجية لما يجب ان يكون عليه الثمن، فهذه لا بد ان تكون محلا للمعرفة العلمية، على ان نعي عند دراستها اننا بصدد ظاهرة تخرج عن اطار الظواهر الاقتصادية. ونلاحظ في هذا الصدد التفوق المنهجي، هذا الصدد، لابن خلدون على المدرسيين.

(٢) market price; prix de marché. هذه التسمية المصطلحية نجدها بوضوح تام عند ريتشارد كانتيون وعند الكلاسيك وعند كارل ماركس.

- ولتتبع امر هذه التقلبات لا بد ان يمد الباحث ملاحظته لتغطي فترة اطول يمكن ان يتتبع معها **حركة** تقلبات ثمن السوق في لحظاته المختلفة عبر الفترة الاطول. لمعرفة مدى انتظام حركة التقلبات وما اذا كانت تتحقق على نحو **عشوائي او في حدود معينة**، ثم ماهية هذه الحدود والعوامل التي تكمن خلق تحديدها، وما اذا كانت هذه العوامل توجد في دائرة التبادل او في دائرة اخرى، وما اذا كانت هذه الدائرة الاخرى هي دائرة انتاج السلعة ام لا؟

- لبيان ذلك نضرب مثل سلعة تتمثل في نوع من الخضراوات ينتج بصفة موسمية. في بدء موسم ظهوره في السوق نجد ثمن السوق مرتفعا، اذ ما يزال القدر المعروض منها محدودا نسبيا حيث ان الوقت لا يمثل بعد الوقت الذي ينضج فيه الجزء الاكبر من المحصول. ثم ما يلبث ثمن السوق ان ينخفض تدريجيا (في غياب آفة مفاجئة او تحويل لكميات كبيرة من السلعة عن سوقها المحلي) حتى يستقر عند ثمن لا يعرف الا تقلبات محدودة ويظل سائدا لفترة الوجود العادي للسلعة في السوق. بعد هذه الفترة قد يبدأ ثمن السلعة في الارتفاع وذلك حتى ينتهي الموسم وتختفي من السوق. ونلاحظ بالنسبة لهذا الموسم ان الثمن كان في تقلب بين بدايته ونهايته وان هذه التقلبات كانت تدور حول الثمن الذي كان يسود فترة الوجود العادي للسلعة في السوق. ثم يأتي الموسم الجديد ونشهد حركة مماثلة لثمن السلعة في السوق بين يد الموسم ونهايته (وذلك على فرض عدم وجود تغييرات جوهرية في شروط انتاج السلعة وعدم وجود ما يحدث هزة غير عادية في شروط تبادل

السلعة في السوق). وبمقارنة حركة الثمن في الموسمين المتاليين نلاحظ ان هناك تقاربا بين الثمن الذي كان سائدا، مع تقلبات محدودة في فترة الوجود العادي للسلعة في السوق في الموسم الاول والثمن الذي يسود في الفترة المشابهة في الموسم الثاني. وهو ما نلاحظه كذلك اذا ما تتبعنا الامر في موسم ثالث ورابع.

- الملاحظة في الزمن الطويل تبين:

● ان ثمن السوق ثمن لحظي، يعكس الحالة اللحظية للسوق.

● انه، من ثم يتقلب، مع الظروف التي تتغير في السوق.

● ان تقلباته تتم في اطار معين (بين حد اقصى وحد ادنى)، وتدور في هذا الاطار حول محور معين، يمثل الاتجاه العام للثمن في المدى الطويل. هذا الاتجاه العام اصطلح على تسميته بالثمن الضروري(١)، عند الفيزوقراط، والثمن الطبيعي(٢) عند التقليديين، وثمن الانتاج(٣)، عند ماركس (مع اختلاف في التحديد الدقيق للمعنى المصطلحي). ولنستبقي هنا اصطلاح الثمن الطبيعي.

- عليه، نكون ونحن بصدد طرح مشكلة الثمن امام سؤالين، مرتبطين واقعيا ويتبع ثانيهما الاول منطقيا:

● سؤال خاص بكيفية تحديد الاتجاه العام للثمن في السوق في

---

(١) Necessary price; le prix nécessaire.

(٢) Natural price; le prix naturel.

(٣) Production price; le prix de production.

المدى الطويل، اي بتحديد الثمن الطبيعي.

- وسؤال خاص بكيفية تحديد التقلبات المحددة لثمن السوق كثمن لحظي لتجعله يبتعد عن، او يتطابق مع، الثمن الطبيعي، الذي يبدو كالمحور الذي يدور حوله ثمن السوق في المدى الطويل.

بعبارة اخرى، يلزمنا اذا اردنا ان نتوصل الى كيفية تحديد ثمن السوق (وهو يعكس التقلبات اليومية في السوق) ان نعرف **اولا**، كيف يتحدد الثمن الطبيعي، محور هذه التقلبات في الزمن الطويل، ثم نتعرف ثانيا، على العوامل التي تؤدي الى التقلبات وتعطي للسوق ثمنا يوميا يدور حول هذا المحور. بعبارة ثالثة، يتعين عدم الخلط بين العوامل التي تجعل ثمن السوق يتذبذب في الزمن القصير حول الثمن الذي اصطلح على تسميته بالثمن الطبيعي والعوامل التي تحدد هذا الثمن الاخير.

- **السؤال** الان الذي يبرز على مستوى كيفية طرح مشكلة الثمن هو: اذا اردنا تفسير كيفية تحديد الثمن، ثمن السوق وانما ابتداءً من الثمن الطبيعي، هل يكتفي في البحث عن ذلك بالبقاء في مجال التداول، اي بالبحث في دائرة السوق، عن عوامل تحديد هذا الثمن، ام انه لا بد من تخطي دائرة التداول هذه الى الدائرة الركائزية في العملية الاقتصادية، وهي دائرة الانتاج، على ان نأخذ في الحسبان ما قد يطرأ في دائرة التبادل بعد ان يتم الانتاج؟

- ابتداءا من هذا السؤال نستطيع ان نبرز الكيفيات المختلفة التي تطرح بها المدارس الفكرية مشكلة الثمن في الاقتصاد الرأسمالي. وهو ما

يتم ابتداءا من تصور كل منها لموضوع وعلم الاقتصاد السياسي.

هناك، **اولا، من يتصور ظاهرة الثمن كظاهرة تنتمي الى مجال التبادل (السوق) وان تفسيرها يمكن التوصل اليه بالبقاء في دائرة التبادل.** فالبحث عن تحديد ثمن السوق يكون بالبحث عن قوى السوق. قوى السوق يمكن التعرف عليها بدراسة سلوك المشترين والبائعين الاحتماليين وانما كمتبادلين في السوق. هذا السلوك يطلق قوى السوق: قوى الطلب والعرض. وهما قوتان متضادتنان. في التقائهما، عند التساوي، يتحدد ثمن السوق. هذه الكيفية في طرح المشكلة تعطي في النهاية نظرية تمثل محاولة لتفسير ثمن السوق بالطلب والعرض من خلال التركيز على ثمن السوق والاقتصار على دائرة التداول في البحث عن تفسير لظاهرة الثمن. اعتناق مثل هذه الكيفية في طرح المشكلة يجعلنا من **اصحاب نظرية الطلب والعرض في تحديد ثمن السوق**[1]. وهو التصور الذي يسود لدى المدرسة النيوكلاسيكية.

على الصعيد **المنهجي**، تثير هذه الكيفية في طرح المشكلة ملاحظة بالنسبة لطريقة الاستدلال وسؤالين محوريين:

● بالنسبة للملاحظة الاولى، نلاحظ ان هذه الكيفية في طرح المشكلة

---

(١) في نقد هذا التصور يقول ريكاردو: ان الرأي الذي يقول ان اثمان السلع تتوقف فقط على نسبة العرض الى الطلب او نسبة الطلب للعرض كاد يصبح «عقيدة» في الاقتصاد السياسي واصبح مصدرا لكثير من الخطأ في هذا العلم. ويقدم ريكاردو المحاجاة التالية: اذا انخفض الثمن الطبيعي (الذي يعكس ظروف الانتاج) للخبز بـ ٥٠٪ كنتيجة لاكتشاف كبير في علم الزراعة، لن يزيد الطلب على الخبز بنفس القدر، لان كل انسان لن يرغب في اكثر مما يشبع حاجته. وبما ان الطلب لن يزيد فالعرض كذلك لن يزيد، لان السلع لا تعرض بمجرد انه من الممكن انتاجها ولكن لوجود طلب عليها، «حالي او احتمالي». نحن هنا اذن بصدد حالة حيث العرض والطلب لم يتغيرا، او اذا كانا قد زادا فقد تحققت زيادتهما بنفس المعدل، ورغم ذلك انخفض ثمن (السوق) الخبز بـ ٥٠٪ في وقت استمرت فيه قيمة النقود دون تغيير.

تؤدي بالحتم الى ترك المشكلة دون تحديد نهائي، وذلك لمخالفة طريقة الاستدلال المتبعة لمنطق التفسير العلمي للظواهر الذي يوجب على الباحث الاستمرار في طرح الاسئلة حتى يصل الى تحديد للظاهرة: الى تفسير لطبيعتها وكيفية تحديدها عبر الزمن باستدلال معافى لا يعاني لا من القصور، اي وقوفه عند نقطة تترك الكثير من الاسئلة التي تفرض نفسها دون اجابة، ولا من الدائرية circular reasoning التي تنتهي بالباحث الى نقطة البدء دون تحديد حقيقي للظاهرة.

- اما السؤال الاول الذي تثيره هذه الكيفية في طرح المشكلة فهو يخص كيفية تحديد قوى الطلب والعرض وما اذا كانا يتحددان حقيقة فقط بما يحدث في دائرة التداول ام ان لما يحدث في دائرة الانتاج اثر في تحديد الحاجات التي تكمن وراء الطلب وتحديد القدرات الشرائية للاشخاص التي تعطي الحاجة قدرتها على ان تترجم نفسها الى طلب يعتد به في السوق، وكذلك من اثر على تحديد قوة العرض باعتبار نوع علاقات الانتاج داخل الوحدة الانتاجية (كوحدة اقتصادية اجتماعية) ومدى قوتها بين اقرانها في انتاج السلعة.

- والسؤال الثاني خاص بالقانون العلمي القائل بأنه عند تلاقي قوتين متضادتين يؤدي تساويهما الى تحييد كل منهما للاخر، لتكون المحصلة مساوية للصفر، فلا يحددان اي شيء. مؤدى هذا القانون ان اختلاف القوتين المتضادتين هو المحدد للنتيجة وليس تساويهما.

مقتضى ذلك ضرورة الاستمرار في طرح التساؤلات التي يمكن عبرها

استكمال التصورات الاخرى لكيفية طرح مشكلة الثمن في الاقتصاد الرأسمالي، لكن ننتقل الى التصور الثاني للمشكلة.

اذا كان **ثمن السوق الذي يعكس التقلبات في ظروف السوق** يدور حول نوع من المحور الموضوعي الذي يسود في الزمن الطويل، اتفقنا على تسميته بالثمن الطبيعي، فكيف يتحدد الثمن الطبيعي؟ لتفسير هذا الثمن هل يكتفي بالبقاء في دائرة التداول ام يلزم التوغل خلف السوق الى مجال اخر بشرط ان يكون في اطار النشاط الاقتصادي، والنشاط الاقتصادي كما يعرض تاريخيا في المجتمع الرأسمالي، ما دامت ظاهرة الثمن ظاهرة اقتصادية. هذا المجال الاخر هو **مجال الانتاج**، انتاج السلعة التي تطرح في التداول بعد انتاجها، اي التي تكون قد انتجت فعلا قبل ان تطرح في السوق؟

في **مجال الانتاج** من الممكن ان يأتي تصور المشكلة بالبحث عن **مكونات الثمن الطبيعي**، التي تتمثل في الاجور والريع والفائدة والربح. وبتحديد هذه الاربعة يتحدد الثمن الطبيعي ليكون اساسا لتحديد ثمن السوق في ظل ما قد تشهده السوق من تقلبات في الازمنة القصيرة.

تصور المشكلة على هذا النحو يرجع الى **اصحاب نظرية نفقة الانتاج كاساس موضوعي لتحديد ثمن السوق**. فالسلعة تخرج من مجال الانتاج بثمن طبيعي يتحدد مستواه بمكونات الثمن الطبيعي، وفقا لظروف الانتاج، فاذا ما لاقت السوق زيادة في الطلب عليها عن العرض، مثلا، اتجه ثمن السوق الى الارتفاع مبتعدا عن مستوى الثمن الطبيعي، والعكس ان شهد السوق زيادة في العرض على الطلب.

ذلك هو التصور الثاني لكيفية طرح مشكلة الثمن في الاقتصاد

الرأسمالي. وهو التصور الذي نجده عند جون ستيوارت ميل (الذي قدم مجمل البناء النظري الكلاسيكي) والفريد مارشال الذي يعتبر المعبر الفكري من المدرسة التقليدية (باعتناقه لنظرية موضوعية في نفقة الانتاج) الى المدرسة النيوكلاسيكية (ببلورته لنظرية في الطلب تقوم على سلوك المستهلك في السوق).

هذا التصور الثاني:

- يوقعنا اولا في نوع من الاستدلال الدائري: اذ تتمثل نقطة البدء في محاولة تفسير ثمن سلعة معينة (ولتكن نوعا من المنسوجات) في سوق السلع الاستهلاكية، والامر يتعلق بثمن السوق لهذه السلعة. لتحديد هذا الثمن في لحظة من لحظات السوق لا بد من تحديد الثمن الطبيعي الذي يدور حوله ثمن السوق. لتحديد الثمن الطبيعي لا بد من التغلغل في مجال الانتاج. في مجال الانتاج يتحدد الثمن الطبيعي بمكوناته: الاجور والريع والفائدة والربح. التي هي في الواقع من قبيل اثمان السوق لقوى الانتاج المادية المختلفة (قوة العمل، الارض، رأس المال النقدي المعد للاقراض، ملكية المشروع). فكأن الامر ينتهي بنا بتحديد ثمن سوق السلعة الاستهلاكية باثمان سوق عدد من قوى الانتاج. فكأننا قد فسرنا ثمن السوق الذي يمثل نقطة البداية بعدد من اثمان السوق توصلنا اليها في نقطة النهاية. من هنا جاءت الدائرية في الاستدلال التي يلزم مواجهتها بطرح مختلف لمشكلة الثمن.

- هذا التصور الثاني يترك المشكلة دون تحديد نهائي، اذا لا يثير السؤال الخاص بما إذا كان هناك **محدد واحد** للمكونات الاربعة

للثمن الطبيعي.

لتفادي هذه الدائرية في الاستدلال وطرح السؤال الخاص بكيفية تحدد مقومات الثمن الطبيعي كان **التصور الثالث**. وفقا لهذا التصور، يلزم لتفسير ثمن السوق التغلغل من دائرة التداول الى دائرة الانتاج. في دائرة الانتاج لا بد من تعدي مستوى مكونات نفقة الانتاج، الذي يترك الاقتصار عليه الظاهرة في الواقع دون تحديد نهائي. اذ يلزم **تفسير هذه المكونات بمحدد عام مشترك**. هذا المحدد العام المشترك لا بد وان يرتبط بجوهر كيفية تنظيم عملية العمل الاجتماعي في الاقتصاد الرأسمالي، كاقتصاد مبادلة يرتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والعمل الاجير، اي يرتبط **بالقيمة**، كخصيصة اجتماعية تجعل السلعة، في اقتصاد المبادلة، قابلة لان تتبادل بغيرها وتعطيها قدرتها النسبية في عملية التبادل. وعليه يكون البحث عن المحدد العام المشترك لمكونات نفقة الانتاج بالبحث في مفهوم القيمة، في مصدرها، في كيفية قياسها، في تغيرها عبر الزمن، في شكلها ثم في التعبير النقدي عن هذا الشكل. ذلك هو السبيل الثالث الى تصور كيفية طرح مشكلة الثمن في الاقتصاد الرأسمالي: اذا اريد التعرف على كيفية تحديد ثمن السوق وجب البحث في تحديد الثمن الطبيعي. وللتوصل الى ذلك تعين التغلغل في العملية الاقتصادية الى مجال الانتاج وانما دون الاقتصار على نفقة الانتاج، بتعديها الى القيمة. والبحث عن قيمة السلع في محور عملية الانتاج، في العمل الاجتماعي. ذلك هو **سبيل اصحاب نظرية العمل في القيمة كاساس لتحديد الثمن الطبيعي بدوره اساس تحديد ثمن السوق**. وهو ما يثير على الصعيد المنهجي التساؤل الخاص بكيفية طرح مشكلة القيمة في الاقتصاد الرأسمالي.

ثانيا: طرح مشكلة القيمة:

طرح مشكلة الثمن يقتضي اذن طرح مشكلة القيمة كأساس لتحديد الثمن. وطرح **مشكلة القيمة هو في الواقع البحث عن اساس تنظيم الانتاج والتوزيع في المجتمع في ظل انتاج المبادلة في تطوره التاريخي**. الامر الذي يفرض طرحا تاريخيا لمشكلة القيمة. وما دمنا نطرح المشكلة بقصد دراسة النظريات المفسرة للقيمة، قد يكون من المفيد ان نعقب الطرح التاريخي للمشكلة بنوع من الطرح البيداجوجي الذي يبلور ماهية المشكلة ويسهل من التعرف على كيفية معالجتها بواسطة مدارس الفكر الاقتصادي التي تعرضت لمشكلة القيمة.

الطرح التاريخي لمشكلة القيمة: اذا كان البحث في القيمة هو في الواقع بحث عن اساس تنظيم الانتاج وتوزيع الناتج في المجتمع في ظل انتاج المبادلة في **تطوره التاريخي** يكون من الطبيعي ان نبدأ في طرح المشكلة من المجتمع البدائي، الذي لا يعرف تقسيم العمل ولا ينتج فائضا اقتصاديا او ينتج فائضا قليلا، لنعرف كيف يتم تنظيم الانتاج والتوزيع في هذا المجتمع، ونتنقل الى المجتمع الذي يعرف تقسيم العمل والمبادلة، اولا كظاهرة هامشية في حياة المجتمع، ثم كظاهرة اساسية في المجتمع. نفعل ذلك على اساس تصور عام لعملية الانتاج كعملية للعمل الاجتماعي القائم على التعاون بين افراد الجماعة في صراعهم مع الطبيعة.

في المجتمع البدائي او في جماعة القرية[١] القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، المجتمع لا يعرف الا صورا بدائية من تقسيم العمل (كتقسيم العمل بين الجنسين). مستوى تطور قوى الانتاج لا يمكّن الا من انتاج فائض[٢] محدود

(١) Village community; la communité villageoise.

(٢) Surplus; surplus.

يبقى في داخل الجماعة. الهدف من القيام بالنشاط الانتاجي هو الاشباع المباشر لحاجات افراد المجتمع. النشاط الانتاجي القائم على العمل التعاوني ينظم تنظيما جماعيا واعيا يرتكز على العادات والمراسيم ونصائح كبار السن من اعضاء الجماعة. فعلى اساسها تتخذ قرارات الانتاج مقدما بالنسبة لكل النشاط الانتاجي ويتحدد مَن من اعضاء الجماعة يقوم بالنشاط الانتاجي وكيفية مساهمة الاعضاء العاملين في الانتاج والكيفية التي يوزع بها الناتج بين اعضاء الجماعة. هنا لا تقوم المبادلة، فالمنتجات لا تمثل الا منافع، قيم الاستعمال، ومن ثم لا تثور مشكلة القيمة.

ولتبين السبيل الى ظهور الفائض الاقتصادي، وهو شرط تقسيم العمل على نطاق كبير كأساس لاقتصاد المبادلة، نبدأ من التفرقة بالنسبة للمجتمع البدائي بين:

* جماعات تعيش في مناطق لم تحابيها الطبيعة بشروط مواتية، اي جماعات تعيش في ظروف طبيعية صعبة من ناحية الموارد التي يمكن لافراد المجتمع استخدامها في انتاج ما هو لازم لاشباع الحاجات. هنا يكون الحصول على المواد الغذائية امرا صعبا. وقد يتضمن العمل الاجتماعي القائم على التعاون نشاطا اقتصاديا لا ينقطع لا يحده الا الحدود الجسمانية للانسان. بل قد لا يكفي كل وقت افراد الجماعة لانتاج ما هو ضروري لاستمرار الحياة الاجتماعية.

* وجماعات تعيش في مناطق حبتها الطبيعة بشروط احسن تمكن افراد الجماعة من تخصيص جزء محدود، صغير نسبيا، من وقتهم لانتاج ما هو لازم لمعيشتهم. اي ان انتاج الناتج الضروري لا يمتص الا وقتا محدودا من وقت الجماعة، ويخصص المتبقي للترفيه والقيام

بالنشاطات الاجتماعية الاخرى.

في الظروف العادية لا يقدم المجتمع البدائي طواعية على الغاء جزء مهم من ترفيته في سبيل ان يزيد من عمله، اي ينتج قدرا اكبر من المنتجات، فالعمل، ومن ثم الانتاج، ليس هدفا في ذاته وانما هما سبيل الانسان لاشباع حاجاته في المجتمع. المجتمع البدائي لا يفعل ذلك الا اذا ارغمته ضرورة اقتصادية او ضرورية اجتماعية:

* ضرورة اقتصادية، تتمثل في الحصول على قدر اكبر من المنتجات يتضمن فائضا يمكّن الجماعة، عن طريق المبادلة، من توفير المنتجات اللازمة لحسن سير الجماعة والتي لا تقوم هي بانتاجها (كبعض انواع المواد الغذائية، كالملح مثلا بأهميته الخاصة في حفظ المأكولات، او كبعض ادوات العمل).

* ضرورية اجتماعية، تظهر عندما تضطر الجماعة لان تتخلى على نحو منظم عن فائض لسلطة مركزية، اما لتحقيق صالح الجماعة (كما اذا كانت السلطة المركزية تقوم بأشغال عامة لازمة للنشاط الاقتصادي، كتهذيب نهر مثلا)، واما على اثر غزو تهزم فيه الجماعة ويفرض عليها بالقوة التخلي عن هذا الفائض.

* كما ان الضرورتين، الاقتصادية والاجتماعية، قد تجمعتا لترغم المجتمع البدائي على ان يزيد من عمله وينتج فائضا اقتصاديا.

على هذا النحو يرتكز تنظيم النشاط الانتاجي للمجتمع البدائي على العرف والتقاليد ويبقى اداء العمل الاجتماعي محكوما بها طالما لا يعرف

المجتمع نشاط انتاج المبادلة كنشاط ذي وزن، اذ يعرف هذا النوع من المجتمع المبادلة كظاهرة هامشية، اي كظاهرة ثانوية لا تلعب دورا حاسما في شأن استمرار حياة المجتمع، هنا لا يكون من المهم ان تتم هذه المبادلة على اساس التكافؤ بين المتبادلين.

ولكن من الوقت الذي يستقر فيه تقسيم العمل الذي يجد جوهره في تخصيص الوحدات الانتاجية التي تنتج للمبادلة تتغير الطريقة التي يتم بها تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع. مؤدى ذلك ان تقسيم العمل يعني التخصص، والتخصص يؤدي الى زيادة انتاجية العمل اي تقليل الجهد (اي انتاج نفس الكمية من الناتج بجهد اقل). وهو على هذا النحو يمثل بالنسبة للمجتمع خطوة تنظيمية في سبيل تقليل الجهد اللازم للحصول على ناتج، في سبيل الاقتصاد من وقت العمل. ولكن تقسيم العمل فيما وراء صوره البدائية يفترض ان انتاجية العمل، على الاقل في النشاطات المنتجة للمواد الغذائية، اصبحت من الارتفاع بحيث تسمح بانتاج كمية من المواد الغذائية تكفي لاعاشة ليس فقط من يقومون بانتاج هذه المواد وانما كذلك من يتخصصون في انتاج منتجات اخرى غير المواد الغذائية. ووجود الفائض يعني امكانية ان يعيش بعض افراد الجماعة دون ان يسهموا في عملية الانتاج. ولا يتأتى لهم ذلك الا عن طريق تملك وسائل الانتاج ملكية خاصة. فتطور تقسيم العمل يفترض وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج حتى نتوصل الى وضع يقوم فيه بالانتاج وحدات مستقلة تمتلك وسائل انتاجها وينتج كل منها سلعة تتخلى عنها او عن كمية منها لتحصل على ما هو لازم لاشباع حاجاتها ولتجدد الانتاج في الفترة التالية. هنا يبذل العمل الفردي استقلالا في الوحدة الانتاجية وهو يمثل جزءا من العمل الاجتماعي. ولكنه لا يكتسب خصيصته كعمل اجتماعي الا بطريق

غير مابشر، من خلال المبادلة، اذ من خلالها يوضع نتاج هذا العمل، السلعة، تحت تصرف افراد المجتمع لاستعماله.

هذا الانتاج السلعي لا يتطور ويصبح الظاهرة السائدة المعممة في المدن الا بتطور التجارة والحياة في المدينة تطورا يخلق سوقا على درجة كافية من الاتساع. هنا ندخل فترة تاريخية تتميز بأتساع انتاج المبادلة ليصبح الظاهرة السائدة في المدينة في نفس الوقت الذي يبدأ فيه الانتاج بقصد الاشباع المباشر في التحلل البطيء، وقد يكون بطيئا جدا، في الريف. هنا نكون بصدد حرفيين يملكون وسائل الانتاج ويقومون بالانتاج استقلالا، كل حرفي يقوم بكل العمليات اللازمة لانتاج الناتج، ثم هم يتخلون عن الناتج في مقابل الحصول، من خلال التبادل، على ما هو لازم لاستعمالهم (في الاستهلاك او في الانتاج). وهذا ما يسمى بانتاج المبادلة البسيط(١).

ومع استقلال المنتجين على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يكف كل تنظيم جماعي مقدم لعملية الانتاج. وحيث ان كلا منهم لم يعد يعيش على ناتج عمله، وانما على عمله (اذ عن طريقه ينتج السلعة التي يبادلها بما هو لازم لحياته) فان المحاسبة على اساس وقت العمل تصبح اكثر ضرورية وحيوية. واعتماد كل منهما على الاخر اعتمادا متزايدا يجعل من الضروري ان يتحقق التكافؤ في التبادل، لان غياب هذا التكافؤ يؤدي الى اختلال التنظيم الاجتماعي للعمل وتحلل المجتمع الذي يتكون من عدد كبير من منتجي السلع. ذلك لان من يحصل في النهاية على مقابل لما انتجه يقل عما انتجه هو نفسه (على اساس وقت علمه) يجد نفسه مدفوعا الى ترك المجال الذي ينتج فيه الى

---

(١) Simps commodity production; la production marchan de simple.

مجال اخر، مهما كانت اهمية المجال الاول، اي حيويته لحياة المجتمع. الامر الذي يؤدي الى اختلال النشاط الانتاجي للمجتمع. هذا بصفة عامة. وهو يصدق بصفة خاصة في حالة العمل المؤهل (العمل المركب): فالحرفي يحتاج، في تخصصه المتزايد، لفترة من التأهيل والتدريب تطول او تقصر حسب نوع العمل ودرجة تطور الفنون في فروع الانتاج المختلفة، وهي فترة تستلزم نفقات لم تعد الجماعة بأكملها تتحمل بها (كما كانت في المجتمعات البدائية) بل تتحمل بها العائلة او الحرفي شخصيا، فاذا جاء بعد ذلك وحصل عند التبادل من ساعة عمل مؤهل على نفس القدر الذي يحصل عليه من مبادلة نتاج ساعة عمل بسيط (غير مؤهل) فان احدا لن يقوم على تأهيل نفسه تأهيلا تطول فترته ويستتبع النفقات. بعبارة اخرى، عدم تحقيق التكافؤ(١) على اساس وقت العمل، يدفع بالمنتجين الى التخلي عن التأهيل مهما كانت حيوته لتطور قوى الانتاج في المجتمع.

التكافؤ في التبادل لازم اذن لاستمرار المنتجين في عملية الانتاج وفي استمرارهم في تطوير قواهم الانتاجية. وعليه كان من اللازم وجود معيار موضوعي لتحقيق التكافؤ والا امتنع كل تنظيم للمبادلة. من ناحية اخرى، هذا التكافؤ لا يمكن ان يتحقق الا اجتماعيا، اي من وجهة نظر المجتمع وليس من وجهة نظر المنتج الفرد، فأيا كان ما يبذله المنتج الفرد في انتاج سلعته فانه لن يحصل عند التبادل الا على ما يعتبر اجتماعيا مكافئا لسلعته وفقا للظروف التي تسود انتاج هذه السلعة في المتوسط على مستوى المجتمع بأكمله. فاذا بذل في انتاجها جهدا اكبر من المتوسط فانه لن يحصل، عند التبادل، الا على

---

(١) Equivalence; équivalence.

ما يعادل هذا الجهد المتوسط، فالتكافؤ يتحقق اجتماعيا متضمنا عقابا للمنتج في هذه الحالة. وكذلك الحال بالنسبة للمنتج الذي ينتج من سلعته كمية تزيد على ما يستطيع السوق امتصاصه، فانه لا يحصل عند التبادل الا على مقابل الجزء من الكمية التي انتجها من السلعة ويبقى الجزء الاخر دون تسويق، فهو لا يحصل على مقابل لجزء من مجهوده. ويكون المكافئ قد تحدد اجتماعيا متضمنا في هذه الحالة، بالاضافة الى عقاب هذا المنتج، تبديدا لجزء من وقت العمل الموجود اجتماعيا تحت تصرف المجتمع. وهو ما يدفع بالمنتج الى انتاج كمية اقل في الفترة التالية.

تحقيق التكافؤ اذن، وتحقيقه اجتماعيا، هو الذي يمكّن من تنظيم المبادلة التي من خلالها يتم تنظيم الانتاج في اقتصاد تحررت فيه وحدات الانتاج المستقلة من كل خضوع لتنظيم جماعي مقدم لعملية العمل الاجتماعي القائم على التعاون وتقسيم العمل: نقول يتم تنظيم الانتاج بضمان استمراره بين نشاطات معينة وضمان توفر القوة العاملة المؤهلة والحيلولة دون الاستمرار في انتاج يبذل فيه ما يزيد على ما هو لازم اجتماعيا او في انتاج ما يزيد على ما يمتصه السوق (وان كان هذا التنظيم لا يحول دون تبديد لبعض وقت العمل الاجتماعي). **لتنظيم الانتاج اذن يكون من المحتم ان تقوم علاقات تكافؤ بين السلع التي تجري مبادلتها. اذا كان ذلك محتما تعين ان يوجد معيار موضوعي لتحقيق هذا التكافؤ. وهو يوجد بالنسبة للسلعتين المتبادلتين اذا وجد مقياس مشترك بينهما اي خصيصة مشتركة يمكن قياسها. من هنا تثور مشكلة البحث عن معيار مشترك (يكون في الواقع اساس تحديد النسبة التي يتم بها التبادل)، اين نجد هذا المعيار المشترك بالنسبة للسلع؟ في قيمة الاستعمال ام في القيمة؟**

بذلك تكون مشكلة القيمة قد طرحت تاريخيا. قد يكون من المفيد ان نري كيفية طرح المشكلة على الصعيد البيداجوي، اي على صعيد الطريقة الخاصة بنقل المعرفة في كيفية طرح المشكلة بقصد تسهيل دراسة النظريات التي استخلصت في شأنها.

الطرح البيداجوجي لمشكلة القيمة: وهو ما نقوم به عن طريق بيان الاسئلة التي تمكن باثارتها، بترتيب عرض مقصود، من طرح مشكلة القيمة:

١ ـ الى اي نوع من انواع الاقتصاديات تنتمي ظاهرة القيمة؟ (اقتصاد المبادلة المرتكزة على تقسيم العمل؟).

٢ ـ ما هو مفهوم القيمة؟ الامر الذي يثير التفرقة بين القيمة وقيمة الاستعمال وقيمة المبادلة والثمن (بما يثيره هذا الاخير من افكار مختلفة بالنسبة «للثمن الضروري» و«الثمن الطبيعي» و«ثمن السوق».

٣ ـ ما هو دور قيمة الاستعمال بالنسبة للقية؟

٤ ـ ما هو مصدر القيمة؟ (الامر الذي يثير الفرق بين العمل وقوة العمل والعمل الاجتماعي (المجرد) والعمل الفردي (الملموس) والعمل البسيط والعمل المركب. (هذا السؤال يتعلق بالمظهر الكيفي للقيمة).

٥ ـ ما هو مقياس القيمة؟ وهو سؤال يتعلق بالمظهر الكمي للقيمة.

٦ ـ ما هو منظم القيمة؟ (١)

---

(١) عادة ما يتم الخلط بين مقياس القيمة Maesure of value ومنظم القيمة Regulator of value. الاول يتعلق بوحدة قياس القيمة كميا. والثاني يتعلق بما يحدد ما تتمتع به السلعة من قدر او اخر من هذه الوحدات.

٧ ـ السؤال الخاص بماهية العلاقة بين القيمة وانتاجية العمل (ومن ثم شروط العمل الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية).

٨ ـ كيف تتحدد قيمة قوة العمل كسلعة؟

٩ ـ كيف يمكن التوصل، من قيمة السلعة وقيمة قوة العمل، الى الفائض؟ (وما يثيره ذلك من افكار العمل وفائض العمل والناتج وفائض الناتج والقيمة وفائض القيمة، (بما يتضمنه هذا الاخير من ريع وفائدة وربح).

١٠ ـ السؤال الخاص بمكونات الفائض، وما يتحلل اليه عند مستوى ادنى من التجريد الذهني.

١١ ـ السؤال الخاص بالعلاقة بين القيمة وقيمة مبادلة السلعة؟ وكيف يكون الانتقال من القيمة الى قيمة المبادلة التي تفرض نفسها عند التبادل.

١٢ ـ السؤال الخاص بكيفية التوصل نظريا من القيمة الى النقود، ومن القيمة، من خلال النقود، الى الثمن.

١٣ ـ كيفية الانتقال من قيمة السلعة الى ثمن السوق وما يثيره من اشكاليات:

- من ثمن التكلفة + متوسط الربح الى ثمن الانتاج (او الثمن الطبيعي) كمحور يدور حول ثمن السوق في الزمن الطويل.

- كيفية ادخال حركات قوى السوق (قوى الطلب والعرض) لتحدد

تقلبات ثمن السوق ومن ثم هذا الثمن في لحظة زمنية معينة.

- كل ذلك مع التفرقة بين الصراع التنافسي بين المشروعات (ما يطلق عليه المنافسة) والصراع الاحتكاري بينها، خاصة عندما يصبح الاحتكار الشكل التنظيمي الذي يسود غالبية فروع النشاط الانتاجي ابتداء من مرحلة التطور الرأسمالي التي تفرض نفسها منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر.

بدلك تكون مشكلة القيمة قد طرحت، تاريخيا وبيداجوجيا. والان كيف السبيل الى حلها؟ حلا يمكّن من ان تكون اساسا لتحديد الثمن، ثمن السوق؟ او يبين على الاقل منهجية هذا التحديد عبر بيان كيفية الانتقال من القيمة الى الثمن؟

الفصل الثاني

نظرية القيمة والثمن

الواقع ان تفصيل الاجابات التي تحتويها كتابات التقليديين وماركس بالنسبة للاسئلة التي طرحناها في شأن القيمة، نقول ان تفصيل هذه الاجابات تقتضي القراءة المتأنية لاعمالهم بقصد التعرف، اولا، على ما اذا كان كل هؤلاء المفكرين قد اثار السؤال ام لا، ثم التعرف، ثانيا، على الاجابة التي اعطاها له في حالة اثارته، للتوصل في النهاية الى بنائه النظري الخاص بالقيمة. لنتبين، بعد الدراسة التفصيلية لنظريتي الكلاسيك وماركس، تطور البناء النظري بين الكلاسيك وماركس، وتقييم كل ذلك كأساس لتحديد اثمان السلع. وما دمنا نؤجل ذلك لدراسة تفصيلية لتاريخ الفكر الاقتصادي[1]، فاننا نقتصر هنا على بيان السبيل المنهجي لقراءة كتابات الكلاسيك وماركس الخاصة بنظرية القيمة، وقد بلورت **نظرية العمل في القيمة**، نكتفي هنا بتقديم جوهرها في مرحلة اولى، لنرى، في مرحلة ثانية، كيفية الانتقال من القيمة الى ثمن السوق.

---

(١) تكون موضوع الجزء الخامس من مؤلفنا بعنوان «مبادئ الاقتصادي السياسي».

اولاً: نظرية العمل في القيمة(١):

في ظل انتاج المبادلة القائم على التقسيم الاجتماعي للعمل تصبح المنتجات سلعا، اي منتجات معدة للتبادل. فتكتسب السلعة، الى جانب صلاحيتها لان تشبع حاجة معينة، ولتكن الحاجة للطعام مثلا، (وهي صالحية اصطلح على تسميتها بقيمة الاستعمال او المنفعة)، نقول تكتسب السلعة الى جانب ذلك **خصيصة تجعلها صالحة لان تكون محلا للتبادل اجتماعيا**.

هذه الخصيصة هي قيمة السلعة. فالسلعة اذن هي قيمة استعمال وقيمة(٢). إلا انها لا بد وان تتحقق اولا كقيمة قبل ان تتحقق كقيمة استعمال. وذلك لان السلعة **المعدة للتبادل** لا تمثل قيمة استعمال لمالكها (اي لمنتجها) وانما هي كذلك لغير منتجها.

كي تتبادل السلعة، التي هي نتاج وحدة انتاجية تسهم بجزء، وبجزء فقط، من العمل الاجتماعي، لا بد ان تكون نافعة للاخرين، اي لا بد ان يكون لها قيمة استعمال **اجتماعيا**. فانتاج ناتج اجتمع افراد المجتمع لسبب (ديني مثلا) او لآخر، على ألاّ يستخدمونه في اشباع حاجاتهم ينتهي بهذا الناتج الى الضياع. اذ هو مرفوض اجتماعيا ومقدما كشيء نافع. هذا الرفض يحول دون

---

(١) Labour theory of value; la théorie de la valeur - travail .

(٢) هنا يلزم التأكيد على التفرقة بين الناتج Product; produit والسلعة commodity; marchandise. فالناتج هو كل ما ينتج عن عملية الانتاج. وقد يتم انتاجه بقصد استعماله مباشرة بواسطة من انتجه، وفي هذه الحالة لا يمثل الا قيمة استعمال لمن انتجه لاستخدامه هو. اما اذا انتج بقصد البيع، المبادلة في السوق، فالناتج يصبح سلعة لا يمثل بالنسبة لمن انتجها الا قيمة، اي صلاحية لان تتبادل بغيرها، ولا تكون قيمة استعمال الا بالنسبة لمن يحصلها عليها لاستعمالها. وتصبح السلعة، موضوعيا، ممثلة لقيمة ولقيمة استعمال في نفس الوقت.

الناتج وابراز ما فيه من محتوى او من مادة في عملية التبادل. فالمنفعة اذن، وانما المنفعة من وجهة نظر المجتمع، هي شرط قبول الناتج في التداول، شرط قابليته لان يكون محلا للمبادلة، اي شرط القيمة.

ولكن قد يكون للاشياء منافع دون ان يكون لها **قيمة بالمعنى الاقتصادي**، ذلك هو امر الاشياء التي لا ينتجها افراد المجتمع وانما توجد في الطبيعة وتكون نافعة لهم، كالهواء مثلا وثمار الاشجار في المناطق الكثيفة الغابات. مثل هذه الاشياء قد يوجد في الطبيعة دون ان يعرفها الانسان، واستخدامه لها رهين بمعرفتها واكتشاف انها قد تفيده. ومع تطور معرفة الانسان بوسطه الطبيعي يتزايد اكتشافه لمنافع الاشياء. وهو ما يتم من خلال التجربة الاجتماعية. **ومن ثم كان 'اكتشاف منافع الاشياء واقرار معايير يتعارف عليها اجتماعيا لقياس كميتها**، اذا ما انتجت للتبادل، مسألة تاريخية، اذ هو اكتشاف يتحدد بنوع المجتمع وبدرجة تطوره.

وصلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ترد الى الخصائص الطبيعة للمواد التي تدخل في انتاجها والى خصائص العمل الفردي الملموس الذي قام بانتاجها. هذه الخصائص مجتمعة تجعل السلعة صالحة لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات. فالقلم الرصاص مثلا يصلح للاستعمال في الكتابة لانه يصنع من مادة من طبيعتها ان تترك اثرا على الورق ولانه انتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفنيتين) ما يعطي للقلم الشكل الذي يجعله ملائما للامساك به عند الكتابة. اذا كان ذلك هو مصدر قيمة الاستعمال فان قيمة الاستعمال هذه تصبح حقيقة فقط عند الاستعمال **الفعلي** للسلعة في الاشباع.

تلك هي قيمة استعمال السلعة، ماهيتها ومصدرها وضرورة وجودها وانما على الصعيد الاجتماعي، كشرط لقابلية السلعة لان تكون محلا للمبادلة. اما بالنسبة لقيمة السلعة، فالسلعة هي في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة. كلاهما هما السلعة، ولكن كل منهما نقيض للاخر، او ان شئت نفيا للاخر: ان انت استعملت السلعة في استهلاكك الخاص، كما اذا استخدمت نوعا من الخضراوات في اعداد وجباتك الغذائية المنزلية، او في الانتاج كما اذا استخدمته في وحدة انتاجية تقوم بتجهيز وتعليب الاغذية المحفوظة فإنك تكون قد استبعدت امكانية استخدامها كقيمة، اي ان تقوم بدور في التبادل. من ناحية اخرى. ان انت استخدمت السلعة في المبادلة (مباشرة في عملية مقايضة او غير مباشرة بوساطة النقود) فانك تحرم نفسك من استخدامها كقيمة استعمال.

في السوق تتقابل السلع وتتبادل فيما بينها رغم اختلاف منافعها، اي رغم اختلاف خصائصها العينية واشكالها. **وهو ما يعني التجريد من قيم استعمالها في عملية المبادلة**. وقد رأينا ان التبادل يتم، كما هو ثابت تاريخيا عند الوصول الى حد معين في انتاج شيء ما. بمعنى ان التبادل يبدأ بمبادلة الفائض عن حاجة الانسان (في الانتاج وفي بقية حياته الاجتماعية). **فالوفرة النسبية** وليست الندرة هي شرط المبادلة.

اذا كانت عملية المبادلة تجرد من قيم استعمال السلع، فان هذه الاخيرة تتقابل بما لها من خصيصة اجتماعية كقيم. وكما ان قيمة الاستعمال لا تصبح حقيقة إلا عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشباع كذلك القيمة لا تظهر الا عند التبادل، بمناسبة علاقة اجتماعية قائمة على تقسيم العمل (اي على

مساهمة كل منتج بجزء من العمل الاجتماعي). وهي تعبر عن نفسها عند التبادل في **شكل معين**، شكل القيمة، الذي هو **قيمة المبادلة**: نسبة مبادلة سلعة بسلعة اي نسبة تقابل قيمتين او اكثر. وهي نسبة تعكس كميات تناسبية تتبادل وفقا لها السلع مع بعضها البعض. كيف تتحدد نسبة التبادل هذه؟

نعرف من التجربة ان نسب التبادل تختلف في حالة سلعة ما باختلاف السلع التي تتبادل معها. فاذا اخذنا المنسوجات كمثل، فان متر النسيج يتبادل وفقا لنسب مختلفة مع السلع المختلفة. يتبادل مثلا بكيلة من القيمح، وبنصف رطل من الحديد وبثلاثين قلما من اقلام الرصاص. وهكذا تكون نسب تبادل هذه السلع مع النسيج هي على التوالي ١:١، ٢:١، ٣٠:١. ومع ذلك فقيمة هذا المتر من النسيج واحدة سواء عبر عنها بوحدات من القمح او الحديد او اقلام الرصاص او غيرها. وهي تتميز وتستقل عن النسب المختلفة لتبادل هذا المتر من النسيج مع غيره من السلع.

الى جانب ذلك، القول بأن متر النسيج يتبادل مع الحديد وفقا لنسبة معينة (اي ان قيمة متر النسيج يعبر عنها بكمية معينة من الحديد) يعني ان قيمة النسيج وما يعادلها من حديد تتساويان مع شيء ثالث ليس بالنسيج او الحديد. لان معنى ذلك انهما يعبران عن نفس المقدار من هذا الشيء الثالث في شكلين مختلفين، وعليه لا بد وان يكون كل منهما، مستقلا عن الاخر. قابلا للترجمة الى هذا الشيء الثالث الذي يمثل المقياس المشترك بينهما.

لايضاح ذلك نستعير طريقة من اكثر طرق البرهنة استخداما في الهندسة. نعرف ان المثلثات توجد بأشكال مختلفة وان كانت كلها تشترك في انها ذات ثلاثة اضلاع. الى جانب المثلثات توجد المستطيلات ذات الاضلاع

الاربعة التي تختلف اشكالها كذلك. كما توجد بصفة عامة الاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة. الا ان المستطيلات والاشكال المتعددة يمكن تحليلها في النهاية الى عدد من المثلثات تختلف اشكالها. ورغم اختلاف هذه الاشكال يمكن المقارنة بينها. لكي تتم هذه المقارنة لا بد من ان ترد مساحة اي مثلث ـ وهي تمثل محتواه او مادته ـ الى تعبير مشترك يختلف اختلافا كبيرا عن شكله الظاهر. فاذا اكتشفنا من طبيعة المثلث ان مساحته تساوي نصف حاصل ضرب القاعدة في الارتفاع يمكن التوصل الى المساحات المختلفة لكل انواع المثلثات والاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة ايا كانت اشكالها.

ويمكن، بل ويتعين، ان نستخدم هذه الطريقة في الاستدلال بالنسبة لقيم السلع. اذ يلزمنا ان نرد كل قيم السلع (اي ان نترجم كل قيم السلع) الى تعبير مشترك بينها جميعا، بحيث لا يكون التمييز بينها الا بالقدر الذي تحتويه كل منها من هذا المحتوى المشترك.

وبما ان قيم تبادل السلع ليست الا وظائف اجتماعية لهذه الاشياء (اذ عن طريقها يتم التبادل بين افراد المجتمع ويجري تنظيم نشاط الانتاج القائم على المبادلة) ولا تتوقف على الخصائص الطبيعية لهذه الاشياء، تعين علينا ان نطرح اولا السؤال الاتي: ما هي المادة الاجتماعية المشتركة بين جميع السلع؟ هذه المادة (او المحتوى) الاجتماعية هي **العمل**. لانتاج سلعة ما لا بد من ان ينفق في انتاجها كمية من العمل. ونعجل بالقول بان الامر يتعلق بالعمل الاجتماعي. فالشخص الذي ينتج مادة لاستعماله المباشر، ليستهلكها بنفسه انما ينتج ناتجا لا سلعة. فهو يقوم باعاشة نفسه ولا يشترك مع بقية المجتمع في نشاط اقتصادي. ولكن لانتاج سلعة (ناتج يقبل في المبادلة) يلزم ليس فقط

ان ينتج الشخص مادة تشبع حاجة اجتماعية (اي تكون نافعة لبقية افراد المجتمع) وانما ان يمثل عمله كذلك جزءاً لا يتجزأ من مجموع العمل الذي يبذل في المجتمع بأكمله. فعمله لا بد وان يكون خاضعا لتقسيم العمل في المجتمع: عمله هذا ليس شيئا بدون عمل الاخرين، وهو كجزء مطلوب لتكملة عمل الاخرين (باعتبار ان مجموع عملهم هو الذي يعطي في النهاية لكل المنتجين، رغم تخصصهم، ما هو لازم للاستعمال في اشباع الحاجات النهائية او في عملية الانتاج).

فالنظر الى السلع كقيم هو اذن نظر اليها كعمل اجتماعي مبلور. وهي لا تختلف في هذا الشأن فيما بينها الا بالقدر الذي تمثل فيه اي منها كمية اكبر او اقل من العمل. **ولكن كيف تقاس الكميات من العمل**؟ هنا نكون بصدد المظهر الكمي للقيمة. وتقاس كميات العمل بالوقت الذي يستغرقه العمل.. بقياس العمل بالساعة او اليوم او الاسبوع... الخ. ولتطبيق هذا المقياس نفترض ان العمل هو من قبيل العمل البسيط اي بتحويل كل انواع العمل المركب الى العمل البسيط.

فالقيم تتحدد اذن بوقت العمل (اي عدد ساعات العمل) اللازم لانتاج السلعة، وهو وقت يتكون من الوقت الذي يبذل في المرحلة الاخيرة من انتاجها، مضافا اليه الوقت اللازم لانتاج ما استعمل في انتاجها من وسائل انتاج (من ادوات، الات مباني وخلافه) ومن مواد جرى تحويلها كالمواد موضوع العمل)... فاذا تعلق الامر بانتاج كوب من الزجاج مثلا فقيمته تتحدد بوقت العمل الذي يبذل مباشرة في انتاج الكوب وكذلك وقت العمل الذي بذل في انتاج المادة الاولية المستخدمة والقدر من الالات والقدر من المباني، وهكذا، اي كل ما

استخدم في انتاج الكوب، هذا يعني ان وقت العمل اللازم لانتاج السلعة يتكون من عمل حي[1] يبذل في المرحلة الاخيرة لانتاجها وعمل مخزون (او متراكم او ميت)[2] بذل من قبل في انتاج ما هو لازم من ادوات انتاج تستعمل، بقدر، في انتاج السلعة.

اذا كانت القيمة تجد مصدرها في العمل الاجتماعي (الحي والمخزون) فانها تتحدد كميا بكمية العمل اللازم لانتاج السلعة. **ولا يعني ذلك انها تتحدد بعدد ساعات العمل التي تبذل فعلا في انتاج السلعة في ظل الظروف الفردية لوحدة الانتاج.** ذلك لان ظروف هذه الوحدة الانتاجية قد تكون اصعب او اخف من الظروف الطبيعية والاجتماعية لانتاج السلعة في المتوسط العام. ولذا هي تتحدد بعدد ساعات العمل **اللازم اجتماعيا**. ويقصد بذلك العمل اللازم في ظل حالة معينة للمجتمع، اي في ظل ظروف الانتاج التي تسود في المتوسط فرع الانتاج محل الاعتبار وتنتج فيه السلعة بمتوسط اجتماعي لحدة العمل ومهارة متوسطة للعمل. فاذا ادى استخدام الة جديدة استخداما **شائعا** في انتاج سلعة معينة الى انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج وحدة من السلعة الى النصف مثلا، وبقي الى جانب الوحدات الانتاجية المستخدمة للالة الجديدة مشروعات تنتج بأدوات العمل السابقة وتستمر في انتاج نفس الوحدة من السلعة بعدد ساعات العمل السابقة (التي هي ضعف عدد ساعات العمل اللازمة مع استخدام الالة) فان الوحدة المنتجة من السلعة استخداما لادوات العمل القديمة لا تمثل اجتماعيا الا قيمة مساوية لقيمة الوحدة من السلعة التي

---

(١) Living labour; travail vivant.

(٢) Dead (stored up) labaour; travail passé ou travail accumulé.

تنتج باستخدام الالة الحديثة رغم انه قد بذل في الاولى ضعف ما بذل في الثانية من ساعات العمل. فالعبرة اذن **بظروف الانتاج السائدة في المتوسط على الصعيد الاجتماعي باكمله** وليس بظروف الانتاج التي تسود في بعض الوحدات الانتاجية. القول بغير ذلك يؤدي الى مكافأة المشروعات التي لا تزال تنتج السلعة بطرق اصبحت عتيقة، وهو ما يحول دون تطور قوى الانتاج في المجتمع.

واذا كانت القيمة تتحدد بكمية العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة فان هذه القيمة تتغير بتغير كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاجها. وهذه الاخيرة تتوقف على **التغير في القدرة الانتاجية للعمل، اي على انتاجية العمل**. واذا ما طرحنا جانبا القدرات الطبيعية والمكتسبة لمختلف الافراد تتوقف انتاجية العمل اساسا:

- على الشروط الطبيعية التي يتم في ظلها العمل، كدرجة خصوبة الارض، وغنى المنجم وملائمة الظروف المناخية، الى غير ذلك.

- وعلى تطور القوى الاجتماعية للعمل، اي الزيادة في انتاجية العمل الناشئة عن التغير في العوامل الاجتماعية المحددة لهذه الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالي: الانتاج الكبير ودرجة تركيز رأس المال ونسبة استخدامه مع العمل وتقسيم العمل داخل المشروع، واستخدام الالة، تحسين الفنون الانتاجية، الاقتصاد في الوقت والمسافة عن طريق استخدام طرق احسن للمواصلات (النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية) وكل وسيلة اخرى توضع تحت تصرف القوة العاملة من خلال تطبيق المبادئ العلمية على مشكلات الانتاج المادي، مؤدية في النهاية الى زيادة القوى الاجتماعية للعمل.

وعليه تتحدد قيم السلع بوقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها وتتناسب طرديا مع وقت العمل وعكسيا مع انتاجيته.

لتحديد نسب السلع اي قيمة مبادلتها اذن يلزمنا التعرف على قيمتها، وهي كقيم تجد مصدرها في العمل الاجتماعي المجرد وتقاس، قدرا بكميات العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاجها، وهي كميات يمكن قياسها بعدد من ساعات العمل. واذا كانت القيمة تتحدد بهذه الكمية فهي تتغير بتغيرها. وتغير هذه الاخيرة يتوقف على انتاجية العمل باعتبار ان كمية العمل اللازم لانتاج السلعة تقل بزيادة انتاجية العمل. هذا القول يصدق، كقاعدة عامة بالنسبة لجميع السلع بما فيها قوة العمل رغم تميز هذه الاخيرة بوضع خاص في وسط السلع.

* * *

ذلك هو جوهر نظرية العمل في القيمة التي تقوم في الواقع على اساس **المساواة بين افراد المجتمع** ومن ثم عمل كل منهم وعمل الاخرين على اساس ان كل الاعمال (على اختلافها) ما هي الا صورا من العمل الانساني، الذي اصبح يتم في ظل هذا التنظيم الاجتماعي في شكل عملية للعمل الاجتماعي تسهم فيها القوة العاملة (بفئاتها المختلفة) على اساس من تقسيم العمل بمظاهره المختلفة. هذه النظرية تجعل من العمل الاجتماعي، اذن، مصدرا للقيمة ومن عدد ساعات العمل اللازمة اجتماعيا مقياسا للقيمة، فتزود السلعة بخصيصتها لان تتبادل بغيرها وبقدرتها النسبية في عملية التبادل، بقيمة مبادلتها، اي انها تزودها بأساس لتحديد ثمنها في السوق.

ثانياً: الانتقال من القيمة الى ثمن السوق:

رأينا ان ثمن السلعة يتمثل في عدد من وحدات النقود كمقابل لكل وحدة من وحدات السلعة، فالكلام عن الثمن يتضمن وجود النقود. اما القيمة فيعبر عنها بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة. فهي يعبر عنها بعدد من وحدات العمل، وهي وحدات عينية. مؤدى هذا ان الانتقال من القيمة الى الثمن، عبر قيم المبادلة، يفترض وجود النقود، ويفترض، من ثم، ان يكون لدينا، على الصعيد النظري، بعد نظرية القيمة، نظرية في النقود تكون معبرا الى نظرية ثمن السوق. سنرى في الجزء الثاني في مؤلفنا كيف يمكن ان نتوصل ابتداءً من نظرية العمل في القيمة الى نظرية النقود. ونقتصر هنا على بيان الكيفية التي يمكن بها الانتقال من القيمة، وقيمة المبادلة، الى ثمن السوق، على فرض وجود النقود.

للتوصل الى التحديد **الكمي** للثمن لا بد لنا من تحليل قيمة السلعة الى مكوناتها. وقيمة السلعة تتحلل الى ر + م + ف، حيث ر تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة[١]، اي قيمة ما استخدم من وسائل انتاج في انتاج السلعة. هذه القيمة تنقل الى قيمة السلعة بفضل العمل باعتباره القوة الحية التي تستخدم وسائل الانتاج. م: تساوي قيمة قوة العمل (كسلعة تشتري على اساس قيمتها) المستعملة في الانتاج. هي تساوي الجزء من رأس المال المخصص لشراء قوة العمل، وهو ما يسمى برأس المال المتغير[٢]. ف: قيمة الناتج الفائض الذي ينتجه العمل ويختص به رأس المال نفسه (نظرا لملكيته

---

(١) Constant capital; capital constant.

(٢) Variable capital; capital variable.

لوسائل الانتاج). بعبارة اخرى، يقوم الرأسمالي بشراء قوة العمل كسلعة على اساس قيمتها، وهو يدفع في مقابلها الاجر. عند استعمالها تستطيع قوة العمل (مستخدمة وسائل الانتاج) ان تعطي العمل الذي يجدد انتاج قيمة قوة العمل، ويسمح لجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة ان ينقل قيمته الى قيمة السلعة المنتجة، كما ان العمل ينتج قيمة جديدة، هي قيمة الناتج الفائض.

تلك هي قيمة السلعة ومكوناتها. عند مواجهتها بقيمة سلعة اخرى عند التبادل نكون بصدد نسبة بين القيمتين. هذه النسبة هي قيمة المبادلة. هذه الاخيرة معبرا عنها بوحدات النقود تمثل الثمن. بالنسبة للثمن:

- رأينا انه يلزم البدء من ثمن السلعة في السوق، الثمن الجاري الذي يعكس الحالة اليومية لتقلبات السوق، على فرض سيادة المنافسة، هذا الثمن الجاري يمثل الظاهرة التي يراد تفسيرها (اي تحديدها كيفيا وكميا). وقد اتفقنا على انه للتوصل الى كيفية تحديده، وليس فقط تحديد التقلبات اليومية التي تطرأ عليه، يتعين عدم الاكتفاء بما بحث في دائرة التداول (اي في السوق) والرجوع الى دائرة الانتاج. لدينا هنا ثمن السوق الخاص بسلعة معينة تنتج في ظل المنافسة في فرع معين من فروع الانتاج الرأسمالي. هذا الفرع يكون جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني توجد بينه وبين الفروع الاخرى علاقات الاعتماد المتبادل، كما توجد بينها حركات انتقال رأس المال دون قيود (اي انتقاله من فرع لاخر من فروع الانتاج وفقا لمعدلات الربح). المراد هو التوصل الى كيفية تحديد ثمن السوق هذا تحديد كميا.

- نقطة البدء للوصول الى هذا التحديد هي قيمة السلعة ومكوناتها، اي،

ر + م + ف.

- بالنسبة لهذا الفرع من فروع الانتاج نبحث عن **ثمن تكلفة السلعة**[١].
وهو ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالي. وهو ذلك الجزء من قيمة السلعة المغطى لقيمة وسائل الانتاج التي اهلكت في انتاج السلعة ولقيمة قوة العمل التي استخدمت في انتاجها. فهو يساوي **ر + م**.
ذلك هو ثمن تكلفة السلعة من وجهة نظر الرأسمالي.

- ولكن الثمن يتحدد بالنسبة للمجتمع، ويعكس اتجاه انتاجية العمل في فرع الانتاج في الزمن الطويل وما يحصل عليه الرأسمالي من فائض **في المتوسط**. وهو متوسط تحدده حركة رأس المال بين فروع الانتاج.
ذلك هو **ثمن الانتاج**[٢]، الذي يوازي تقريبا الثمن الطبيعي عند التقليديين. ثمن الانتاج هذا يتمثل في ثمن التكلفة في فرع الانتاج مضافا اليه **متوسط** الفائض (او الربح، اذا ما استعملنا هذا الاصطلاح بالمعنى الواسع) في النشاطات الانتاجية المختلفة، اي:
(ر+م) في هذا الفرع + متوسط الفائض الذي يحصل عليه رأس المال، وليكن ٢٠٪ مثلا، فاذا كان ثمن التكلفة مساويا لـ **٤٠ + ١٠** اي ٥٠ يكون الفائض المتوسط مساويا لـ $\frac{٥٠ \times ٢٠}{١٠٠}$ = **١٠**

ويكون ثمن الانتاج مساويا لـ ٤٠ + ١٠ + ١٠ = ٦٠.

- اذا ما تحدد ثمن الانتاج (او الثمن الطبيعي، ان شئنا)، وهو الممثل

---

(١) Cost - price; Le prix de coût.

(٢) Production price; prix de production.

للاتجاه الموضوعي في الزمن الطويل ومحور التقلبات اليومية في السوق، نستطيع ابتداءً منه ادخال التأثيرات التي تدخلها التقلبات اليومية في السوق بفعل التغيرات في قوى الطلب والعرض. هنا نصادف احتمالات ثلاثة:

- ان يحدث التوافق بين الطلب والعرض اللذان يظهران في السوق في **لحظة** معينة، فيتساويان ويحيِّد احدهما الاخر لقوتين متضادتين في التأثير. هنا يكون ثمن السوق مساويا لثمن الانتاج (اي ٦٠ في مثلنا) ويكون الفائض الفعلي (الربح بالمعنى الواسع) مساويا للفائض في المتوسط.

- ان يأتي الطلب لسبب من الاسباب، (لهلاك كمية من السلعة في الطريق الى السوق مثلا) زائدا على العرض. هنا يتحدد ثمن السوق في هذه اللحظة عند مستوى اعلى من ثمن الانتاج، وليكن مساويا لـ ٧٠. في هذه الحالة يحقق هذا الفرع للانتاج فائضا قدره ٢٠ / (٤٠+١٠) اي ٤٠٪من رأس المال. وهو يمثل نسبة مرتفعة للفائض.

تفوق المتوسط مما يؤدي الى جذب رأس المال الى فرع الانتاج وزيادة عرض السلعة في وقت لاحق، وميل ثمن السوق الى العودة نحو ثمن الانتاج طالما ان القيمة (المتوقفة على انتاجية العمل في الفرع) لم تتغير وبقيت مساوية لـ ٦٠. (هذا القول يفترض بطبيعة الحال حرية دخول رأس المال الى فرع الانتاج، اي يفترض غياب العوائق الاحتكارية او غيرها).

● ان يأتي الطلب ناقصا عن العرض لسبب من الاسباب، (خوف الجمهور من انتشار عدوى مثلا عن طريق السلعة). هنا يأتي ثمن السوق منخفضا عن ثمن الانتاج، وليكن مساويا لـ ٥٠. ولا يحقق هذا الفرع فائضا. وقد يحقق خسارة اذا انخفض ثمن السوق عند ذلك. الامـر الذي يدفع بعض رأس المال الى هجـرة فـرع الانتاج، فيميل العرض نحو النقصان. فاذا ما بقيت القيمة دون تغيير (بعدم تغير ظروف الانتاج) يميل ثمن السوق الى العودة نحو ثمن الانتاج.

● عليه، **تحدث التغيرات في ثمن السوق بتغيرات الطلب والعرض. وهما لا يؤثران على ثمن السوق الا اذا جاءا مختلفين في القوة مع تضادهما في الاتجاه.** فاختلاف قوتي الطلب والعرض، وليس تساويهما، هو الذي يحدد ثمن السوق، الذي يتغير في دوران حول ثمن الانتاج في الزمن الطويل، وقد تحدد هذا الاخير (اي ثمن الانتاج) ابتداءً من قيمة السلعة.

- يلاحظ انه بالنسبة لجميع خطوات التوصل الى تحديد ثمن السوق اننا نجد البدء دائما في العمل في القيمة ومكونات القيمة:

● ثمن التكلفة = ر + م (بالنسبة للرأسمالي).

● ثمن الانتاج = (ر + م) في الفرع + متوسط ف (بالنسبة للمجتمع بأكمله)، على فرض سيادة المنافسة، وهو الثمن الذي يميل للوجود في الزمن الطويل (طالما ان انتاجية العمل لم تتغير).

● ثمن السوق = (ر + م) في الفرع + ف الفعلية (في الزمن القصير) وتحت تأثير العوامل المتغيرة في مجال التداول.

● ر، م، ف هي مكونات القيمة ونستطيع تحديد كل منها بمحدد واحد اخير، اي بعدد ساعات العمل الاجتماعي اللازمة: أ ـ لانتاج ما استهلك من وسائل انتاج ب ـ لانتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لاعاشة القوة العاملة بعائلاتهم ج ـ فائض العمل المنتج للفائض (للقيمة الجديدة). وكل هذه المكونات ينظر اليها ويتوصل لها من العمل (الحي) كخالق للقيمة.

ـ لا يبقى لاستكمال خطوات الانتقال من القيمة الى ثمن السوق الا ان ندخل ضرورة:

● دراسة التغييرات (التكنولوجية والتنظيمية وغيرها) التي تطرأ على عملية الانتاج محدثة تغييرات في انتاجية العمل، ومن ثم في قيمة السلع. والاتجاه العام في الاقتصاد الرأسمالي هو نحو الزيادة المستمرة في انتاجية العمل. الامر الذي يسمح لنا بالتعرف على التغييرات التي تطرأ على قيمة السلعة عبر الزمن، واثر ذلك على ثمن السوق، في ظل الظروف السائدة في السوق.

● دراسة الوضع عندما يتم التحول في اشكال السوق نحو الاحتكار (سواء من ناحية بائع السلعة او من ناحية مشتري قوى الانتاج وخاصة قوة العمل). وما يترتب على ذلك من تغيير في الكيفية التي تتبدى بها قوى السوق (سواء من جانب العرض الاحتكاري او من جانب تأثير الاحتكارات على مستوي تشكيل اذواق

المستهلكين والتأثير على قراراتهم بالشراء)، ومن ثم اثرها في تحديد ثمن السوق(١).

- دراسة الوضع فيما يخص التنظيم النقابي والسياسي للطبقة العاملة، واثر ذلك في علاقات القوى الاجتماعية، وما يرتبه ذلك من اثر على قيمة قوة العمل كسلعة، باعتبار انها تتميز عن غيرها من السلع المادية بأنه يدخل في تحديد قيمتها عامل تاريخي، يتمثل في المستوي الحضاري للمجتمع محل الاعتبار، وما يعتبر وفقا لهذا المستوي، من قبيل القدر اللازم لاعاشة افراد القوة العاملة وعائلاتهم.

- مؤدى كل هذه الابعاد ان نتوصل الى كيفية الانتقال من القيمة الى ثمن السوق في ظل التغير المستمر في مستويات انتاجية العمل وفي ظل الاتجاه العام نحو السيطرة الاحتكارية في الاقتصاد الرأسمالي.

*　　*　　*

على هذا النحو جاءت نتيجة ما استخلصناه من كتابات التقليديين وكارل ماركس كملامح لنظرية القيمة والثمن، التي تسعى الى تحديد ثمن السوق، اي الثمن الجاري اساس اتخاذ القرارات الاقتصادية في واقع الحياة الاقتصادية، في الحال او في الاحتمال. وانما ليس بالاقتصار على سطح هذه الحياة

---

(١) وهنا تبحث امكانية الاستفادة من ألقراءات **الناقدة** للنظريات المتعلقة بثمن السوق في سوق المنافسة الاحتكارية وسوق منافسة القلة وسوق الاحتكار.

ومـلاحظة مـا يحـدث في السـوق فـقط، ولكن بالتـغلـغل الى اعـمـاق العـمليـة الاقـتصـادية للبـحث عن اسـاس تحـديد ثمن السـوق في القـانون المنظم لعملية الانتـاج ذاتها، وهو قـانون القيـمة. وابتداءً من نظرية القيـمة والثـمن يمكن ان نسـتـخلص من كـتـابات التـقليـديين وكـارل مـاركس نظرية فـي توزيع الناتج الاجتماعي (او الدخل الوطني).

الفصل الثالث

نظرية التوزيع (١)

موضع تفسير **التوزيع الاولى** للناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية هو نفس موضع البحث عن قيمة هذا الناتج: الكيفية التي يتم بها تنظيم عملية العمل الاجتماعي في هذا الشكل التاريخي للانتاج، انتاج المبادلة الرأسمالي. وابتداء من النظرية الخاصة بالقيمة نتوصل الى نظرية للتوزيع. ويكون من الطبيعي ان نذّكر بالعلاقة الاجتماعية الجوهرية: رأس المال/العمل الاجير، التي تتضمن ملكية طبقة لوسائل الانتاج وانسلاخ طبقة عنها لتتحول الى عمال اجراء يملكون قوة عملهم كسلعة. وتستمر الارض مملوكة ملكية خاصة، لا لطبقة كما كان الحال في الاقتصاد الاقطاعي وانما لافراد، كملكية فردية، في مرحلة انتقالية نحو الرأسمالية، وفي تبعية بعد تعاظم الثروة المنقولة، ليس فقط كثروة وانما اساسا كقيمة مبادلة وخاصة في شكلها النقدي. وهو ما يشير الى التضاؤل النسبي للملكية العقارية في مواجهة ملكية وسائل الانتاج المنقولة. وتصبح هذه العلاقة: رأس المال / العمل الاجير محور العملية الاقتصادية،

(١) Theory of distubution; théorie de la repartition.

التي تتبلور في الناتج الاجتماعي في شكل عيني يتمثل في كمية من السلع التي تستخدم في اشباع الحاجات النهائية (كالمواد الغذائية) او يعاد استخدامها في عملية الانتاج (كالالات)، وتخلق في نفس الوقت كمية معينة من الدخول النقدية التي تمثل الكسب النقدي الذي يحصل عليه اطراف عملية الانتاج: العمال، ملاك الاراضي، ملاك رأس المال المعد للاقراض وملاك المشروعات ذاتها. فالناتج الاجتماعي، في شكله النقدي، هو الذي يوزع في مرحلة اولى بين هؤلاء.

هذا التوزيع **الاولى**، الذي يتم في صورة نقدية، يحدث في نهاية المرحلة الانتاجية من العملية الاقتصادية. ويحصل كل على دخله في صورته النقدية. في مرحلة ثانية يبدأ كل في استخدام دخله انفاقا لشراء سلع وخدمات (او وضع جزء منه جانبا، ان استطاع ذلك، لفترة او اخرى، اي ادخاره). فاذا تغيرت الاثمان، بالارتفاع مثلا، بين لحظة الحصول على الدخل النقدي ولحظة انفاقه يقل **الدخل الحقيقي**، اي مقدار ما يحصل عليه من سلع عينية بانفاق الدخل النقدي، اي يقل نصيبه العيني من الناتج الكلي. وكذلك الامر لو جاءت الدولة واقتطعت جزءا من دخول الافراد النقدية في صورة ضريبة لتحتكم بذلك على بعض المورد المالي. معنى ذلك ان التوزيع الاولي للدخل يمكن ان يكون محلا للتعديل عبر تغيرات الاثمان او تدخلات الدولة. وتكون العبرة **بالتوزيع النهائي** الذي يحدد نصيب كل طبقة وافرادها من الناتج الاجتماعي واستخداماته الممكنة في اشباع الحاجات (الاستهلاك) او في تجدد الانتاج (الاستثمار والانتاج). ما ننشغل به هنا هو التوزيع الاولي للناتج الاجتماعي في صورته النقدية (او توزيع الدخل الوطني). دراسة النظرية التي تفسره بين

الكلاسيك وماركس تقتضي ان نحدد في مرحلة اولى المفهوم العام للتوزيع، ونبلور، في مرحلة ثانية المنهج العام والفكرة الاساسية لنظرية التوزيع عند الكلاسيك وماركس، لنرى، ابتداءا من هذه الفكرة الاساسية، نظريات التوزيع بين الكلاسيك وماركس.

اولاً: المفهوم العام لنظرية التوزيع:

يتحدد المفهوم العام لنظرية التوزيع عند الكلاسيك وماركس:

١ ـ بأن هذه النظرية تفترض سبق وجود نظرية في الانتاج ترتكز على العمل في القيمة كأساس لتحديد ثمن السوق.

٢ ـ بأن عملية الانتاج تجمع طبقات اجتماعية ثلاثة ذات وظائف اقتصادية: الطبقة الارستقراطية، تقدم الارض للاستخدام في العملية الاقتصادية ابتداءا من ملكيتها لها دون ان تزرعها بنفسها. الطبقة الرأسمالية التي تملك وسائل الانتاج في المشروعات الرأسمالية وتقدم هذه المشروعات للاستخدام في العملية الاقتصادية وقد يشارك افرادها في ادارة المشروع، وهي مشاركة في نوع من العمل، وقد لا يشاركون، والطبقة العاملة، التي لا تملك وسائل الانتاج، وتملك قوة العمل كسلعة، وتقدم العمل في العملية الاقتصادية.

٣ ـ ابتداءا من هذه الكيفية في الانتاج تتحدد انصبة الطبقات الاجتماعية في ناتج العملية الاقتصادية: تحصل الطبقة العاملة على الاجور[١]،

---

(١) Wages; les salaires.

وتحصل الطبقة الارستقراطية على الريع[1]، وتحصل الطبقة الرأسمالية على الفائدة[2] والربح[3]. وقد تحددت المفاهيم النظرية لهذه الانصبة عبر جهود فكرية كبيرة على الاخص من رواد المدرسة التقليدية[4] كمفكرين موسوعيين، اولا، للوصول الى تصور امكانية ان يأخذ فائض عملية الانتاج، الذي سماه فرنسوا كينيه بالناتج الصافي، شكلا اخر غير الريع العقاري الذي كان يمثل الشكل الوحيد للفائض في الاقتصاد الاقطاعي الاوروبي وثانيا، للتفرقة بين الفائدة والربح ابتداءا من تطور رأس المال في شكله النقدي. وهي تفرقة اقتضت التوصل الى التفرقة بين الاستخدامات المختلفة الممكنة لرأس المال النقدي: الذي يمكن ان يستخدم **استخداما سلبيا**، اما باقراضه للغير اقراضا يغل لصاحبه دخلا نقديا دوريا طيلة فترة الاقراض، هو الفائدة، او باستخدامه في شراء ارض للتأجير للغير تغل لمالكها دخلا نقديا دوريا هو الريع. كما بدأت تبرز امكانية **الاستخدام الايجابي** لرأس المال النقدي في مشروعات رأسمالية، صناعية او زراعية، تستخدم العمل الاجير وتنتج بقصد البيع في السوق وتدر على صاحبها دخلا نقديا دوريا من نوع جديد بدأ ينتشر ليصبح مع الزمن، مع اجور العمل الاجير، ذي السيادة في المجتمع الرأسمالي، هذا الدخل هو الربح.

---

(١) Rent; la rente.

(٢) Interest; l'intérêt.

(٣) Profit; le profit.

(٤) من امثال دافيد هيوم وجون لوك ودادلي نورث ووليام بتي في انجلترا وريتشارد كانتيون وفرنسوا كينيه. وغيره من الفيزيوقراط في فرنسا.

٤ ـ المشكلة التي تطرح نفسها هي كيف يوزع الناتج بين الطبقات والشرائح الاجتماعية التي تجمعها عملية الانتاج؟ كيف يتحدد نصيب كل من هذه القوى الاجتماعية بالنسبة لانصبة الاخرين؟ **مؤدى ذلك الا يؤخذ اي نوع من الانصبة منعزلا، اذ الامر يتعلق بتوزيع يحدد وضع كل قوة اجتماعية بالنسبة للقوى الاجتماعية الاخرى، ويحدد من ثم علاقات القوى بين الطبقات الاجتماعية المكونة لهذا المجتمع**[١].

٥ ـ يحدد التوزيع الدخول النقدية للطبقات الاجتماعية. بالتصرف في الدخول النقدية، في ضوء الاثمان السائدة في السوق وفي ضوء سياسة الدولة تجاه هذه الدخول، تحصل كل طبقة او شريحة وكل فرد على نصيبه من الناتج الاجتماعي.

٦ ـ بالنسبة لمحددات التوزيع كقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الناتج، في صورته النقدية كصافي ما تنتجه الجماعة في اثناء فترة معينة عادة ما تكون السنة، بطبيعة عملية الانتاج. من طبيعة عملية الانتاج في المجتمع الرأسمالي يوزع الناتج الاجتماعي على اساس العوامل الاتية، كقاعدة عامة:

أ ـ العمل وانتاجيته، وهو العامل الذي يثور بالنسبة للغالبية من افراد المجتمع بحكم انسلاخ هذه الغالبية عن ملكية وسائل الانتاج وتحولهم تاريخيا الى عمال اجراء.

---

(١) وعليه، لا يستقيم علميا ان تظهر محاولة بناء نظرية لتفسير احد الدخول، كالفائدة، مثلا، كما تظهر في الاقتصاد الرأسمالي، تاركة بقية انواع الدخول، اما دون ما انشغال، او لتفسيرها تفسيرات لا يجمعها، مع كل انواع الدخول، قانون عام للتحديد.

ب ـ مقدار ما يتملكه الفرد، داخل طبقته الاجتماعية، من وسائل انتاج تمكنه من ان يختص نفسه بجزء من الناتج الصافي للجماعة. وزيادة ما تحت سيطرة فرد او مجموعة من الافراد من وسائل انتاج عن حد معين تعطيهم قوة اقتصادية اضافية تمكنهم من الحصول على جزء اكبر من الناتج الصافي بالنسبة للانصبة التي تحصل عليها الطبقات او الفئات الاجتماعية الاخرى. هذه النقطة الاخيرة كانت محل انشغال خاص لماركس عند تناوله لظاهرة تركيز رأس المال في يد الطبقة الرأسمالية في مواجهة الطبقات الاخرى وتمركز رأس المال في يد اعداد قليلة في داخل الطبقة الرأسمالية ذاتها.

هكذا يتحدد المفهوم العام لنظرية التوزيع. ولكن ما هو التفسير الذي تقدمه النظرية، على الصعيد الكيفي، لكيفية الوصول الى تحديد انصبة الطبقات الاجتماعية التي تضمها العملية الاقتصادية؟ هذا ما يبنيه المنهج العام للنظرية عند كل من الكلاسيك وماركس.

ثانياً: المنهج العام لنظرية التوزيع:

يتمثل المنهج العام **عند الكلاسيك** في الخطوات التالية:

١ ـ من نظرية في الانتاج ترتكز على نظرية العمل في القيمة كأساس لتحديد ثمن السوق الى نظرية التوزيع.

٢ ـ الفكرة الاساسية في القيمة ان العمل مصدر القيمة. اذن العمل هو خالق الناتج الاجتماعي، مستخدما لذلك ما تحت تصرف المجتمع من

قوى انتاج مادية.

٣ ـ ما هو ضروري اذن لضمان استمرارية الانتاج، من وجهة نظر المجتمع، هو التعويض عما اهلك من وسائل انتاج اثناء الفترة المحددة، وضمان معيشة قوة العمل لتقدم العمل في الفترة التالية. ما زاد عن ذلك في الناتج الاجتماعي يمثل **فائضا**.

٤ ـ عليه: الناتج الاجتماعي ـ الناتج الضروري = الفائض الاقتصادي.

٥ ـ ويتكون الناتج الضروري (من وجهة نظر المجتمع) من قيمة ما اهلك من وسائل انتاج بقصد تعويض الهلاك وضمان الاستمرار على الاقل بنفس القدر من وسائل الانتاج، وكذلك من قيمة قوة عمل القوة العاملة، لضمان استمراريتها في تقديم العمل في الفترة التالية. هذا الشق الاخير من الناتج الضروري يمثل، كجزء من الناتج الاجتماعي، نصيب الطبقة العاملة من الناتج الاجتماعي.

٦ ـ يبقى الفائض الاقتصادي ليمثل نصيب الطبقات الاجتماعية الاخرى التي تضمها العملية الاقتصادية، باعتبار ملكيتها لوسائل الانتاج، بما فيها الارض: طبقة ملاك الاراضي والطبقة الرأسمالية بشرائحها المختلفة (المالكة لرأس المال النقدي المعد للاقراض ـ المالكة للمشروعات في الصناعة والزراعة ومجالات النشاط المادي الاخرى ـ والمالكة للمشروعات التجارية). هاتان الطبقتان تقتسمان الفائض الاقتصادي فيما بينهما (لتعود الطبقة الرأسمالية لتقسم نصيبها من الفائض الاقتصادي بين شرائحها المختلفة).

٧ ـ هكذا تبرز الانصبة كيفيا ويبرز معها اساس تحديدها، وتبرز مع كل ذلك التناقضات، على مستوى المصالح الطبقية، التي تحتويها العملية الاقتصادية:

أ ـ التناقضات بين الطبقة العاملة (التي ينتج عملها الناتج الاجتماعي) والطبقات المالكة لوسائل الانتاج، التي تختص نفسها، بحكم ملكيتها لوسائل الانتاج، بالفائض الاقتصادي بأهميته الخاصة للحياة الاجتماعية المستقبلة بحكم احتوائه على مصدر كل امكانية لتوسع الانتاج في المستقبل: الطبقة العاملة تحصل على الاجور (مقابل قيمة جزء من الناتج الضروري) والطبقات المالكة تحصل على الريع والفائدة والربح. في المرحلة الاولى من مراحل التطور الرأسمالي، مرحلة بناء شروط الانتاج الرأسمالي، يكون التناقض اساسا بين الاجور وكل من الربح والفائدة، من جانب، والريع من جانب اخر اقوى عند ريكاردو (باعتبار وجود نوع من التضافر بين طبقات المجتمع الجديد في مواجهة قوى الاقطاع). ولكن مع الاختفاء التدريجي للطبقة الارستقراطية يبرز التناقض بين الاجور والارباح (والفائدة) ليصبح التناقض الرئيسي.

ب ـ التناقضات في داخل الطبقات المالكة بين طبقة ملاك الاراضي والطبقة الرأسمالية. بحكم انهما يقتسمان الفائض الاقتصادي. لاحداهما، وهي طبقة ملاك الاراضي، دور رجعي تاريخيا، في مرحلة بناء الاقتصاد الرأسمالي، وللاخرى، الطبقة الرأسمالية، دور تقدمي في هذه المرحلة. آدم سميث ودافيد ريكاردو يدينان طبقة ملاك الاراض، حيث «أنهم يحاولون أن يحصدوا حيث لم يزرعوا».

وريكاردو يأخذ موقفاً يلتحم فيه الفكر الاقتصادي بالممارسة السياسية اليومية ضد قوانين الغلال في انجلترا، التي تفرض رسوما على استيراد الغلال من اوربا تؤدي الى رفع اثمان الغلال (الغذاء الرئيسي للطبقة العاملة، لمصلحة ملاك الاراضي)، وترفع الاجور النقدية مهددة للربح في غير مصلحة الطبقة الرأسمالية.

ابتداءا من هذا المنهج العام لنظرية التوزيع عند الكلاسيك يمكن فهم **المنهج العام للنظرية عند ماركس:**

١ ـ العلاقة الاساسية، في الجنين، في النشأة، وفي الصيرورة، التي تميز التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الجديد، اي التنظيم الرأسمالي، هي علاقة رأس المال/العمل الاجير التي تتحقق كعلاقة اجتماعية بوساطة الاشياء المادية المتمثلة في وسائل الانتاج. هذه العلاقة هي التي تحدد التناقض الرئيس في المجتمع الرأسمالي، كاتجاه تاريخي عام لا يحول، لا دون وجود تناقضات اخرى، ولا دون ان تبرز اهمية خاصة لتناقض ما في لحظة من اللحظات التاريخية لهذا التكوين الاجتماعي. اما وجود طبقة ملاك الاراض في اوروبا الغربية في القرن التاسع عشر فهو وجود لطبقة في سبيلها الى الاختفاء التاريخي. ولكن طالما ظلت موجودة، بسيطرتها على الارض، هي تحصل على نصيب من الناتج المنتج.

٢ ـ نظرية التوزيع ترتكز على نظرية العمل في القيمة التي تفسر القانون الاساسي لتنظيم **الانتاج والتوزيع**، في الاقتصاد الجديد، وهو قانون القيمة والثمن.

٣ ـ الفكرة الاساسية في القيمة ان العمل الاجتماعي هو مصدر القيمة،

ومن ثم خالق للناتج الاجتماعي، الذي يمثل في شكله النقدي، الدخل الاجتماعي.

٤ ـ في عملية الانتاج، يتمثل رأس المال المخصص للانتاج في رأس مال ذي قيمة ثابتة، يخصص لتوفير وسائل الانتاج (المعمرة والمتغيرة) ورأس مال متغير، يخصص لتوفير قوة العمل التي تنشغل بالانتاج، لتعطي العمل، خالق القيمة المنتجة خلال فترة العملية الانتاجية.

هذه القيمة **المنتجة** (الناتج الاجتماعي) ـ قيمة ما استخدم من وسائل انتاج (معمرة وجارية) = القيمة **الصافية** للمجتمع.

القيمة **الصافية** ـ الناتج الضروري (ما هو لازم لتوفير قوة العمل) = فائض القيمة.

٥ ـ ويتحدد الناتج الضروري بما هو لازم لضمان توفر قوة عاملة اجيرة للقيام بعملية الانتاج، اي بالجزء المتغير من رأس المال المعد للانتاج، اللازم في الواقع لتجدد انتاج هذه القوة العاملة، التي تمثل استمراريتها شرط استمرار الانتاج الرأسمالي عبر الزمن. كما ان الناتج الضروري بهذا المعنى لا يطرح من الناتج الكلي، وانما من الناتج الصافي. وتتمثل النتيجة في **فائض القيمة**، الذي يمثل الهدف المباشر من اتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج بواسطة الطبقة المالكة لوسائل الانتاج، ممثلا بذلك **الشكل التاريخي الخاص للفائض الاقتصادي** في الاقتصاد الرأسمالي[1].

(١) بالمقابلة مع الريع العقاري الزراعي كالشكل التاريخي الخاص للفائض الاقتصادي في الاقتصاد الاقطاعي الاوروبي، علي النحو الذي رأيناه سابقا في الباب الثاني.

٦ ـ عليه، يكون تحديد القيمة **الصافية** ابتداءا من رأس المال المخصص لعملية الانتاج، وكذلك تحديد ما هو من قبيل الناتج **الضروري**. باعتبار ان قرارات الاستثمار والانتاج هي حكر، في هذا النوع من التنظيم الاجتماعي، على الطبقة المالكة لوسائل الانتاج في شكل رأس المال، وان ما هو ضروري لا يتحدد من وجهة نظر المجتمع بأكمله وانما من وجهة نظر الطبقة المسيطرة في المجتمع، وهي الطبقة الرأسمالية، اي من زاوية ما تهدف اليه مباشرة من اتخاذ قرارات الانتاج. هنا تظهر المقارنة بين ماركس والكلاسيك الفرق بين منهجية للكلاسيك لا ترى **تاريخية** الانتاج الرأسمالي ومنهجية لماركس ترى هذه التاريخية، فتأتي الافكار المستخلصة لا تاريخية عند الكلاسيك، اي معممة على المجتمعات بصفة عامة في حين تأتي المقولات النظرية لماركس تاريخية اي تتعلق بالتكوين الاجتماعي الرأسمالي دون ما تعميم بالنسبة للمجتمعات الاخرى التي يتعين ان تكون لها مقولات نظرية تعبر عن طبيعتها التاريخية وكيفية ادائها الخاصة بها.

٧ ـ عليه، يبدو التناقض الرئيسي صراحة بين الجزء من القيمة الصافية المقابل لقيمة قوة العمل والمعتبر من قبيل الناتج الضروري لضمان استمرارية عملية الانتاج والجزء من القيمة الصافية الممثل لفائض القيمة، يحصل عليه الرأسمالي صاحب المشروع الذي يستأجر الارض من مالكها ويتخلى له عن جزء من فائض القيمة في شكل ريع عقاري، ويقترض رأس المال النقدي من مالكه ويتخلى له عن جزء من فائض القيمة في شكل فائدة، ويحصل في النهاية، بصفته مالكا للمشروع، على الربح. ففائض القيمة يتحلل اذن الى الريع

والفائدة والربح، وانما مع وضوح في المفاهيم وخاصة في الفرق بين الفائدة والربح (الذي لم يكن دائما واضحا عند الكلاسيك)، ووضوح التناقضات في داخل الطبقات المالكة لوسائل الانتاج: بين الطبقة الرأسمالية والطبقة المالكة للارض (الملكية العقارية) في جانب، وفي داخل الطبقة الرأسمالية، بين اصحاب المشروعات ومالكي رأس المال المعد للاقراض (اي رأس المال المالي) في جانب آخر.

ذلك هو المنهج العام لنظرية التوزيع الذي يرى وفقا له كل من الكلاسيك وماركس الكيفية التي يوزع بها الناتج الاجتماعي، في شكله النقدي، بين الطبقات الاجتماعية التي تحتويها العملية الاقتصادية. السؤال الذي يطرح نفسه الان هو: كيف يتم تحديد الانصبة المختلفة **كمياً**؟ الاجابة تقدمها النظريات الخاصة بالانصبة المختلفة بين الكلاسيك وماركس.

ثالثاً: نظريات التوزيع الخاصة بالانصبة في الناتج الاجتماعي:

من الطبيعي ان نتوقع ان تكون لدينا نظريات في الاجور، في الريع، في الفائدة وفي الربح. ومن المتوقع ان يكون واضحا لدينا الان ان كل هذه النظريات يجمعها المفهوم العام لنظرية التوزيع وانها استخلصت جميعا وفقا للمنهج العام لهذه النظرية. وسنقتصر في تقديم كل من هذه النظريات، كما سبق ان قلنا، على فكرتها الاساسية، بين الكلاسيك وماركس، تاركين تفصيل النظرية للجزء من مؤلفنا الخاص بتاريخ الفكر الاقتصادي.

١ ـ نظرية الاجور:

الاجر هو ثمن القدرة على العمل، اي الثمن الذي يدفع في مقابل شراء قوة

العمل. **وتعتبر نظرية حد الكفاف**[1]، التي قال بها **الكلاسيك**، من اقدم النظريات في شرح ظاهرة الاجور. هذه النظرية وجدت في شكلها الاولي عند وليام بتي، وريتشارد كانتيون وفرنسوا كينيه. ولكنها تطورت في كتابات ريكاردو ومالتس. ووفقا لهذه النظرية، يتوقف ثمن العمل في السوق (والكلاسيك لا يفرقون بين العمل وقوة العمل، «اي القدرة على العمل»)، اي الاجر، على مستوى الكفاف بالنسبة للعمال. **فالاجر يدور حول ما يلزم، اجتماعيا لاستمرار القوة العاملة، اي على كمية السلع اللازمة لاعاشة العامل وعائلته**. هذه السلع تمثل بالنسبة للمجتمع النفقة التي «تسمح للعمال بالبقاء على قيد الحياة ويضمان استمرار جنسهم»[2]. ويتحدد ما هو «لازم» او ضروري للاعاشة بالعادات والتقاليد، ليمثل حد الكفاف. وعليه يدخل في مستوى حد الكفاف مستوى معين من الضرورات المتعارف عليها في المجتمع. فحد الكفاف يحدد السلع الضرورية، اجتماعيا، لاستمرار قوة العمل، وانتاجية العمل في انتاج هذه السلع تحدد قيمة قوة العمل. التي تمثل «الثمن الطبيعي» لقوة العمل، يدور حوله الثمن الجاري في السوق، الاجر النقدي، وفقا لظروف سوق العمل. فاذا ما تغيرت قيم العمل الضرورية لاعاشة العمل، ومن ثم اثمانها، لزم ان يتبعها تغير في الاجور[3].

---

(١) The theory of subsistence; la théorie de subsistence.

(٢) ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، ص ٥٢.

(٣) اما نظرية **صندوق الاجور** the wage fund; les fonds des salaires؛ التي قال بها جون ستيورات ميل وناسو سنيور (١٧٩٠ ـ ١٨٦٨) في انجلترا، فتركز على الطلب على القوة العاملة. فهي تعتبر رأس المال كمبلغ من النقود يخصص جزء منه لدفع اجور العمال قبل ان يتحقق بيع الناتج: وعليه يتحدد الطلب على العمل بكمية رأس المال الموجود stock of capital، وهذه الكمية تتغير بطريقة مباشرة مع تراكم رأس المال (اي زيادته، مع اشكال استخدامه، من فترة لاخرى). ابتداءا من كمية رأس المال المخصصة لدفع اجور العمل يمكن التوصل الى مستوى الاجور بعملية قسمة: قسمة كمية رأس المال النقدي التي يكون الرأسماليون مستعدون لدفعها مقدما، اي مخصص الاجور، على عدد العمال الذين يبحثون عن عمل في السوق.

اما بالنسبة **لكارل ماركس**، فان ثمن السوق لقوة العمل (وهو يفرق بداءة بين قوة العمل والعمل) لا يمكن ان يبتعد لفترة طويلة عن قيمتها. وتتحدد قيمة قوة العمل (باعتبارها سلعة) بنفس الكيفية التي تتحدد بها قيم السلع الاخرى: فهي تتحدد بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلع الضرورية لحياة العامل وعائلته. الا ان قوة العمل تختلف عن السلع الاخرى في انه يدخل في تحديد قيمتها عنصر اجتماعي، اي تاريخي. اذ تتحدد هذه القيمة ليس فقط بما هو لازم لاستمرار الوجود الجثماني والذهني للعامل وعائلته، في اطار الشريحة التي ينتمي اليها بطبيعة الحال، وانما كذلك «بمستوى الحياة المتعارف عليه» في كل مجتمع. بهذه القيمة تصل قوة العمل كسلعة هي الاخرى الى سوق العمل، ممثلة نقطة البدء في تحديد الاجر النقدي (ثمن وحدة قوة العمل في السوق). ابتداءا من هذه القيمة يتوقف الاجر النقدي على تفاعل قوى الطلب والعرض بالنسبة لقوة العمل، وتؤدي التقلبات في هذه القوى، عند عدم تساويهما، الي تقلبات الاجر النقدي في السوق حول «ثمن انتاج» قوة العمل.

وتلعب فكرة **الجيش الصناعي الاحتياطي**(١) دورا خاصا في نظرية الاجور عند ماركس. ويمكن الوصول الى هذه الفكرة على نحو مبسط كالاتي: وفقا لنمط توزيع الدخل الذي يتحدد بتملك اقلية نسبية لوسائل الانتاج وتحول الغالبية الى عمال اجراء يكون النصيب النسبي للطبقة العاملة في القيمة

(١) في المرحلة الحالية للتطور الراسمالي، مع الكيلترونزية النشاط الاقتصادي في مجالاته المختلفة تصبح القوة العاملة المتاحة، في اطار الاوضاع السكانية الراهنة، زائدة على احتياجات عملية تراكم رأس المال، الامر الذي يترتب عليه ان تستبعد اعداد متزايدة من افراد الجيش الصناعي الاحتياطي من دائرة النشاط الاقتصادي، باعتبار عدم اعادة تشغيلهم بعد تعطلهم، ويتم من ثم استبعادهم اجتماعيا. وتكون ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي l'exclusion sociale التي تشهدها كل المجتمعات الراسمالية الان، المتقدمة والمتخلفة.

الصافية محدود (بالنسبة لعدد افرادها). ومن ثم تكون قدرتها الشرائية محدودة بالنسبة لما ينتج وفقا للقدرات الانتاجية التي تحتويها العملية الاقتصادية. ويكون لدى الطبقة الرأسمالية (بنصيبها الكبير نسبيا من الدخل) قدرة ادخارية ليس من الضروري ان يتحول معها الادخار الى طلب على السلع الاستثمارية نظرا لتوقف ذلك على توقعات الربح المستقبلية. مؤدى ذلك ان يأتي الطلب الكلي (طلب الطبقات المختلفة) عادة اقل مما يستوعب كل ما ينتج للسوق. وهو ما يعني ميل مستوي الانتاج نحو ان يكون منخفضا نسبيا، الامر الذي قد يتضمن، وعادة ما يتضمن، عدم تشغيل كل الطاقات الانتاجية الموجودة. وهو ما يعني بطالة جزء من القوة العاملة على نحو شبه دائم، خاصة عندما يميل الاجر النقدي، في حالة التوسع في النشاط الانتاجي وزيادة الطلب على قوة العمل، الى الارتفاع مهددا الربح (في حالة المنافسة). يترتب على ذلك الميل نحو وجود جزء من القوة العاملة دائما في حالة تعطل (في تغير مستمر في الافراد المكونين له) تمثل نوعا من «الاحتياطي» من القوة العاملة المتعطلة الموجودة دائما في سوق العمل لتضغط في اتجاه عدم ارتفاع الاجر النقدي عن «ثمن الانتاج لقوة العمل». هذا الجزء من القوة العاملة يمثل «الجيش الصناعي الاحتياطي» الذي يدفع بالاجر النقدي دائما نحو الانخفاض ليتوافق مع «ثمن الانتاج» لقوة العمل. ويظل افراد الجيش الصناعي الاحتياطي في سوق العمل كمتعطلين باعتبار امكانية تشغيلهم في مرحلة قادمة عند التوسع في النشاط الانتاجي. فهم لا يستبعدون خارج دائرة النشاط الاقتصادي، ومن ثم لا يجري استبعادهم اجتماعيا.

هذا، ومن الضروري ان نبرز ان نظرية ماركس في الاجور تفترض الاداء التلقائي للقوانين التي تحكم العملية الاقتصادية الرأسمالية، اي تفترض

عدم الفعل الواعي للانسان في ادائها. والامر يتعلق هنا بوعي العمال وتنظيمهم نقابيا وسياسيا، مما يخلق امكانية تدخلهم والحد من عمل الجيش الصناعي الاحتياطي نحو تخفيض الاجر النقدي(١).

٢ ـ نظرية الريع:

كان الريع، وهو ما يحصل عليه مالك الارض، محلا لنقاش دام قرنين من تاريخ الاقتصاد السياسي: من رواد المدرسة التقليدية الى مؤسسيها ومن بعدهم: من ويليام بتي الى ماركس وجوت ستيوارت ميل(٢). في هذه المناقشات كان **(الريع الاقتصادي) يمثل جزءا من الفائض الاقتصادي: دخل سيد الارض (او مالكها)**، بعد ان كان يمثل كل الفائض الاقتصادي في الاقطاع الاوروبي، بل وكل «الناتج الصافي» عند فرنسوا كينيه. ومالك الارض **يحصل على الريع بسبب ملكيته لها دون ان يبذل اي جهد من جانبه**. وفي هذا المعنى يقول آدم سميث ان ملاك الاراضي» يحبون ان يحصدور حيث لم يزرعوا»(٣).

---

(١) انما بشرط الا تصبح كل «القوة العاملة» المتاحة فائضة على احتياجات عملية تراكم رأس المال. كما هو ظاهر الان. هذا ويمكن للنظام الاقتصادي ان يعادل الجهود التنظيمية للعمال في هذا المجال بادارة عملية للتضخم كظاهرة نقدية تؤدي، مع سبق ارتفاع اثمان السلع التي يستهلكها العمال على زيادة الاجر النقدي، الى اضاعة اثر الزيادة في الاجور النقدية في سعيها لان تلحق بالزيادة في انتاجية العمل. في ظل سيادة احتكارية رأس المال كاتجاه طويل المدى جدا يتجه النصيب النسبي للاجور نحو الانخفاض ويزداد الاستقطاب الاجتماعي. علي النحو الذي سنراه عند دراسة الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي في الباب الاخير من هذا الكتاب.

(٢) انظر الباب الثاني فيما سبق، كذلك:

D.H. Buchanan, The Historical Approach to Rent and Price Theory, in, The Theory of Income Distribution, American Economic Association, Allen & Unwin, London, 1954, p. 599 - 637.

(٣) ادم سميث، ثروة الامم، الباب السادس.

ولكن لماذا يدفع الريع؟ رأينا ان **ويليام بتي** حاول ان يجيب على هذا السؤال[١] بأن قدم بالاضافة الى الريع المطلق - فكرة الريع الفرقي، الناتج عن الفرق اما في خصوبة التربة واما في موقع الارض المزروعة بعدا او قربا من السوق.

ويعاود ريكاردو مناقشة الموضوع في بداية القرن التاسع عشر في فترة ادى فيها الضغط السكاني، الذي اثارته عملية تراكم رأس المال، وحروب نابليون الى ارتفاع اسعار المواد الزراعية (وخاصة القمح) وزيادة الريع العقاري.

بالنسبة لريكاردو، الريع هو «ذلك الجزء من ناتج الارض الذي يدفع لمالكها لكي يكون لنا الحق في استغلال القدرات المنتجة الاصلية للتربة، وهي قدرات غير قابلة للفناء»[٢]. وريكاردو **يفرق بين الريع المطلق**[٣] والريع الفرقي. فالاول هو الدخل المرتبط باستغلال الارض، ويدفع للمالك لان «الارض ليست غير محدودة المساحة»، اي لأن عرض الارض ثابت[٤]. اما الريع الفرقي فهو الفرق بين الدخل (دخل مالك الارض) المرتبط باستغلال ارض ما والدخل المرتبط باستغلال ارض اخرى اقل انتاجية من الارض الاولى (اما لان تربة الثانية اقل خصوبة او لانها ابعد عن السوق)[٥] وانما يلزم استغلالها لاشباع الطلب على المنتجات الزراعية.

---

(١) انظر فيما سبق الفصل الثاني من الباب الثاني.

(٢) Richardo, The Principles..., p. 33.

(٣) Absolute rent; la rente absolue.

(٤) ريكاردو، نفس المرجع، ص ٣٥.

(٥) ريكاردو، نفس المرجع، ص ٣٥ وما بعدها.

فالريع اذن، في نظر ماركس، هو جزء من فائض القيمة الذي ينتج في الزراعة، يزيد على ذلك انه، اي الريع، **يمثل شيئا فوق متوسط معدل فائض القيمة الذي يتوقع المزارع الراسمالي، شأنه في ذلك شأن اي رأسمالي اخر، الحصول عليه من استخدامه لرأس ماله**. وذلك لانه اذا كانت المنافسة تؤدي الى مساواة معدل فائض القيمة في فروع الانتاج المختلفة التي تستخدم كميات متساوية من رأس المال (اذ تسمح المنافسة بانتقال رأس المال من الفروع ذات المعدل المنخفض لفائض القيمة الى الفروع ذات المعدل المرتفع لفائض القيمة، وذلك حتى يتم التساوي) فان **الملكية الخاصة للارض** (التي توجد، اي الارض، طبيعيا بكميات محدودة) تحول دون التدفق الحر لرأس المال في الزراعة ودون الانتقال الحر لفائض القيمة من الزراعة الى النشاطات الاخرى. فوجود الارض بكمية محدودة وشروط تأجيرها للزراع تجعل من الصعب تدفق رؤوس الاموال في الزراعة. ينتج عن ذلك ان معدل فائض القيمة المنتج في الزراعة يفوق معدل فائض القيمة المنتج في فروع النشاط الاخرى.

ولكن هذا لا يعني ان الزيادة في فائض القيمة المنتج في الزراعة (بالنسبة لفائض القيمة المنتج في فروع النشاط الاخرى، غير الزراعية) تذهب الى المزارع الرأسمالي (الذي يستأجر الارض من مالكها ويستخدم العمل الاجير في زراعتها بقصد تحقيق الربح النقدي) وانما تذهب الى مالك الارض بما لملاك الارض من احتكار (ملكية) يمكنهم من الحصول عليها في شكل ريع. وهو احتكار يمكنهم كذلك من رفع الريع كلما زاد فائض القيمة المنتج في الزراعة (وهو ما يعني تناقص الجزء من فائض القيمة الذي يبقى للمزارع الرأسمالي في صورة ربح، ومن هنا جاء التناقض بين طبقة ملاك الاراضي والطبقة الرأسمالية في الزراعة).

اذا كانت هذه طبيعة الريع في نظر ماركس **فكيف يتحدد هذا الريع؟** بصرف النظر عن الفروق التي توجد بين الاراضي المختلفة من حيث خصوبة التربة او من حيث بعد الارض او قربها من السوق، تحصل كل الاراضي، بما في ذلك اسوأها، ما دامت محلا للملكية الخاصة، على حد ادنى من الريع، اذ مجرد وجود طبقة مالكة للارض يتضمن ان افراد هذه الطبقة، اي الملاك، يستطيعون ان يحددوا كيف تستخدم الارض وانهم لن يتخلوا عن استعمالها لفترة معينة دون مقابل. هذا الحد الادنى الاساسي الذي يلزم دفعه كريع **بالنسبة لكل الاراضي يسمى الريع المطلق، ينتج عن احتكار ملكية الارض. ويتوقف القدر الذي يدفع كريع مطلق على مدى توفر الارض الزراعية والطلب على السلع الزراعية**، ففي البلدان المكتظة بالسكان والتي لا يوجد فيها اراضي جديدة يمكن استخدامها دون جهد كبير يقوى المركز الاحتكاري للطبقة المالكة للارض ويرتفع الريع.

هذا الريع المطلق يحصل عليه كل مالك للارض بصرف النظر عن درجة خصوبة تربتها. ومالك أسوأ أنواع الأرض لا يحصل الا على هذا الريع. اما مالك الأرض الاكثر خصوبة او الاقرب للسوق فيحصل على ريع اضافي يسمي بالريع الفرقي ينتج **عن احتكار استعمال** ارض تفوق ارض اخرى في الخصوبة او تقرب عنها من السوق. ذلك هو **احتكار المشروع الرأسمالي الذي** يوجد على الارض الزراعية.

٣ - نظرية الربح والفائدة:

عادة ما كان الكلاسيك يأخذون الربح والفائدة معا، باعتبار ان الشكل الغالب للمشروع الرأسمالي حينئذ كان يتضمن ملكية الرأسمالي لرأس المال

النقدي المستخدم وللمشروع ذاته، فضلا عن قيامه في كثير من الاحيان بعمل الادارة في المشروع. هذه الحقيقة الاخيرة استلزمت جهدا نظريا من رواد المدرسة التقليدية لتمييز الربح، الذي يحصل عليه صاحب المشروع، عما يحصل عليه في مقابل الادارة، وهو نوع من الاجر. اما بالنسبة لماركس فالمسألة واضحة: الفائدة يحصل عليها صاحب رأس المال النقدي المعد للاقراض، والربح يحصل عليه الرأسمالي صاحب المشروع ذاته، الذي قام باقتراض رأس المال النقدي.

وبالنسبة لمصدر الربح، يرى سميث انه «كما ينجم الريع من امتلاك الارض فان الربح يأتي، في المجتمع الحديث من تركيم رأس المال، الذي بدأ يتركز في يد اقلية، بعد ان كان الاصل في المجتمعات السابقة ان يمتلك العامل ادوات عمله ويحصل على كل ناتج عمله». اما ريكاردو فلا يناقش مصدر الربح، ويأخذه كمعطي ابتداءا من كتابات آدم سميث. وينشغل، من ثم، بكيفية تحديده. اما ماركس فيرى الربح، ومعه الفائدة، كجزء من فائض القيمة الذي هو الهدف المباشر للانتاج في اقتصاد يحتكر فيه رأس المال ملكية وسائل الانتاج ومن ثم اتخاذ القرارات الخاصة باستخدامها وبادارتها وبالرقابة على هذه الادارة وبتوزيع ناتج استخدامها بواسطة قوة العمل. وهو لا يأخذ ذلك كمعطي وانما يدرس العملية التاريخية التي تكون بها رأس المال ليصبح الظاهرة السائدة في الاقتصاد الجديد مع نقيضه العمل الاجير.

وعليه، لا تنفصل، في نظر الكلاسيك وفي نظر ماركس، نظرية الربح والفائدة عن نظرية القيمة (ونظرية الاجور). ويتحدد الربح (والفائدة) عند

الكلاسيك بمستوى الفائض والريع. ويتقلب معدل الربح الفعلي مع تغيرات الطلب والعرض التي تغير اثمان سوق السلع المنتجة للبيع. وهو ما يحدث في الزمن القصير. واذا كان معدل الربح يختلف من صناعة لاخرى ويتغير في الصناعة الواحدة بين وقت لاخر مع تغيرات اثمان سوق السلع المرتبطة بتغيرات قوى السوق، في الزمن القصير، فانه يوجد «نوع من متوسط معدل الربح (او المعدل العادي) يجري تنظيمه طبيعيا» بواسطة حركة رأس المال من صناعة لاخرى، سعيا وراء الربح الاكبر، الى ان يسود هذا المتوسط في الزمن الطويل. الامر الذي يفترض سيادة الصراع التنافس بين رؤوس الاموال بما يتضمنه من حرية الانتقال من صناعة لاخرى. اما في المدى الطويل جدا، فمع تعاظم تراكم رأس المال واشتداد الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية (او بين العمال وارباب الاعمال، على حد قول آدم سميث) على اقتسام الناتج الصافي فيميل معدل الربح نحو الانخفاض.

اما بالنسبة لماركس، اذا كان فائض القيمة يمثل مقولة نظرية نتوصل اليها عند مستوى مرتفع من التجريد النظري فانه يتحلل، عند مستوى ادنى من التجريد، الى عناصر ثلاثة: الريع والفائدة والربح. الريع يحصل عليه مالك الارض، والفائدة يحصل عليها مقرض رأس المال النقدي والربح يحصل عليه الرأسمالي مالك المشروع. فالرأسمالي النشط active (تمييزا له عن صاحب رأس المال النقدي الذي يستخدمه سلبيا باقراضه للاخرين في مقابل فائدة) يتوصل، بفضل شرائه لقوة العمل واستعمالها مع وسائل الانتاج التي يملكها، الى تجميع الشروط التي ينتج العمل في ظلها فائض القيمة. هذا الرأسمالي يكون مضطرا للتخلي عن جزء من فائض القيمة للرأسمالي الذي اقرضه رأس المال في شكله النقدي، او ما يسمى برأس المال النقدي. كما يتخلى عن جزء

من فائض القيمة لمالك الارض كريع. ويمثل ما يتبقى للرأسمالي «النشط» الربح(١). والواقع ان رأس المال الكلي لا يتأثر على الاطلاق، من وجهة نظر توزيع الناتج الاجتماعي، بما اذا كان جزء من رأس المال يأخذ شكل رأس المال النقدي. اذ يوزع كل ما في فائض النقدي، بعد التخلي عن الريع، بين الاثنين: جزء يمثل الفائدة والآخر يمثل الربح. فالفائدة هي اذن ما يدفع في مقابل استعمال رأس المال النقدي خلال فترة معينة.

ولكن كيف يتحدد سعر الفائدة(٢)؟ لا توجد اجابة بسيطة لهذا السؤال(٣). من الواضح انه في الاوقات العادية للنشاط الاقتصادي الرأسمالي يتعين ان يكون سعر الفائدة اقل من معدل الربح، اذا ما استعملنا هذا الاخير كمرادف لمعدل فائض القيمة. وإلا لا يجد الرأسمالي «النشط» دافعا لاقتراض رأس المال النقدي. ويمكن القول بصفة عامة انه يتعين ان يكون لسعر الفائدة علاقة ما مع **متوسط** معدل الربح، كما يتبدى في الزمن الطويل، وان هذه العلاقة تتوقف على طلب الرأسماليين «النشطين» على رأس المال النقدي وعرض هذا الاخير بواسطة الرأسماليين الذين يمتلكون رأس المال ولا يرغبون في ان

(١) هذا التوصيف يتضمن في الواقع سلبية الدور الذي يقوم به من مالك الارض الذي يؤجرها للغير ومالك رأس المال النقدي الذي يقرضه للغير: الاول يعيش على ريع الارض، والثاني يعيش على الفائدة، دون اي دور نشط لاي منهما في عملية الانتاج. بمعنى انهما يعيشان دون مساهمة حقيقية في النشاط الانتاجي الذي تحتويه العملية الاقتصادية. وهو ما يظهر بوضوح عندما يتوارث الارض ورأس المال النقدي، كملكية خاصة، من الاجيال السابقة. وقد وُصف موقف الاول بانه «ريعي» منذ النظرة التي تضمنها الفكر الكلاسيكي لملاك الاراض لصاحب (الذين يحصدون حيث لم يزرعوا)، ووصف موقف الثاني بأنه «ريعي» في نظر كينز الذي يدمغ الموقف السلبي لصاحب رأس المال النقدي في وقت يحتاج فيه النظام الاقتصادي الى اسعافه للخروج من الازمة بالمساهمة في النشاطات المنتجة الخالقة لفرص العمل وتشغيل الطاقة الانتاجية المعطلة. انظر في ذلك، للمؤلف، الاتجاه الريعي للدولة في مصر، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، السنة ٧٦، العدد ٤٠١، ص ٦٥ ـ ٩١.

(٢) rate of interest; taux d’intérêt.

(٣) سنرى فيما بعد انه توجد محاولات عديدة لتفسير الفائدة فيما بعد الكلاسيك.

يستخدموه بأنفسهم في انتاج فائض القيمة[1]. ومن المهم ان نضيف ان سعر الفائدة الذي قد يدفعه مقترض بذاته قد يختلف عن سعر الفائدة العام وفقا لمدة القرض والضمانات التي يقدمها المقترض ودرجة المخاطر التي يتعرض لها في نوع النشاط الذي يقوم به، الى غير ذلك.

* * *

وهكذا، من نظرية القيمة، بين الكلاسيك وماركس، يتم الانتقال، عبر النقود، الى تفسير ثمن السوق. ومن نظرية القيمة يبرز مفهوم الفائض عند الكلاسيك وفائض القيمة عند ماركس ليرمز للدخول التي تكمن فيها امكانيات المجتمع الادخارية (باستبعاد جزء منها عن الاستهلاك في الفترة الحالية) التي يمكن استخدامها في زايدة الطاقة الانتاجية المادية في الفترة القادمة بما يستتبعه ذلك من زيادة في قوة العمل المستخدمة. وهو ما يمثل زيادة في رأس المال، اي تركيما لرأس المال. ومن نظرية التوزيع تبرز الطبقة، او الطبقات، الاجتماعية التي تحصل بفضل ملكيتها (او سيطرتها الفعلية) على وسائل الانتاج، على الدخول التي تكمن فيها هذه الامكانيات الادخارية، ومن ثم تستطيع اتخاذ قرارات التوسع في رأس المال، اي تركيم رأس المال: من انتاج الفائض (او فائض القيمة) الى ايلولته للطبقة المالكة لوسائل الانتاج، الى استبعاد جزء من الدخول التي يحتويها عن الاستهلاك في الفترة الحالية، الى استخدام هذا الجزء في توجيه جزء من الناتج العيني نحو التوسع في الطاقة الانتاجية المستقبلة نكون في صلب عملية تراكم رأس المال، محور عملية التطور الرأسمالي.

---

(١) في اقتصاد رأسمالي متقدم، يأتي عرض رأس المال النقدي اساسا من البنوك التي تستطيع ان تسيطر الى حد كبير على النقود التي توضع تحت تصرف المشروعات للاقراض منها. ويتأثر سعر الفائدة الجاري كذلك بتصرفات الحكومة المباشرة في مجال النشاط المالي وبما تصدره من قروض جديدة وبتراكم الدين العام.

الفصل الرابع

نظرية التطور الاقتصادي الرأسمالي

تتمثل الفكرة الاساسية في ان التطور الاقتصادي الرأسمالي، اي اداء الاقتصاد الوطني في الزمن الطويل اداءً يحدث تغييرات كيفية في الاقتصاد الوطني، نقول تتمثل هذه الفكرة الاساسية في ان التطور الاقتصادي يتحدد بطبيعة ومدى **عملية تراكم رأس المال عبر الزمن**. وهي عملية مركبة، لها بعدها الزمني الذي يجمع في العادة، على الاقل، بين فترتين انتاجيتين متعاقبتين، وهي تعطي للاقتصاد الوطني في المدى الطويل حركة موضوعية تحكمها قوانين يبين الكشف العلمي لها قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي في الزمن الطويل. وقد انشغلت المدرسة الكلاسيكية، مع بعض روادها، بحركة هذا الاقتصاد وهو في مرحلة صعوده التاريخي يزيح من امامه مؤسسات وآليات الاقتصاد الاقطاعي الاوروبي. وانشغل كارل ماركس بحركة هذا الاقتصاد، وانما بعد صعوده، وفي اثناء تطوره، اي بعد ان فرض نفسه على الاقل على اقتصاديات اوروبا الغربية واثار عملية الادماج المتزايد لاقتصاديات المجتمعات الاخرى في السوق الرأسمالية الدولية. وتمثل النتاج النظري في نظرية للتطور تسعى للتعرف على آلية حركة هذا الاقتصاد عبر الزمن، من خلال ما سمي نظريا

بنماذج تجدد الانتاج(١) لتتوصل الى طبيعة هذه الحركة والقوانين التي تحكمها في الزمن الطويل(٢)، لتصل في النهاية الى تصور ما سينتهي اليه النظام الاقتصادي في المدى الطويل جدا(٣). سنرى الان الخطوط العريضة لنظرية التطور الاقتصادي الرأسمالي(٤).

اولاً: آلية التطور الاقتصادي الرأسمالي: نماذج تجدد الانتاج:

يمكن التعرف على آلية حركة الاقتصاد الرأسمالي عبر الزمن من خلال دراسة نماذج تجدد الانتاج. الأمر يتعلق بتصور نظري لمجمل العملية الاقتصادية في سريانها عبر بعدها الزمني (اي خلال الفترة التي تستغرقها) بمراحلها المختلفة: الانتاج ـ التوزيع الاولي للناتج ـ التبادل ـ التوزيع النهائي للناتج، وفي تجددها في الفترات التالية، باعتبار أنها تخلق في الفترة المعنية شروط اعاشة المجتمع وشروط تجدد العملية الاقتصادية في الفترة التالية. مع الأخذ في الاعتبار الشروط التاريخية للعملية الاقتصادية التي يتصورها في قيامها حول انتاج المبادلة القائم علي تقسيم العمل والملكية الخاصة لوسائل الانتاج (بما فيها الارض) ونوع تاريخي معين من انواع العمل الاجتماعي. في بلورة نماذج تجدد الانتاج هذه يرجع الفضل الاول الى فرنسوا كينيه، أب الفيزوقراطيين، حينما قام ببناء نموذج يبين آلية اداء العملية الاقتصادية كعملية

---

(١) Reproduction schemes; Les schémas de reproduction.

(٢) The long run; la longue période.

(٣) The secular trend; la tendence séculaire.

(٤) انظر في ذلك:

M. Dowidar, Les schémas de reproduction et la méthodologie de la planification vocialiste, Editions Tiers - Monde, Alger, 1964.

للانتاج وتجدد الانتاج، آخذا الاقتصاد الفرنسي في اواسط القرن الثامن عشر كاقتصاد يتحول من الاقتصاد الاقطاعي الى الاقتصاد الرأسمالي في سعيه لتحطيم مؤسسات المجتمع القديم. ثم يأخذ ماركس، فيما يقارب المائة عام من بعده، الفكرة يستلمها ويطورها بالنسبة لتجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي وقد تبلورت طبيعته وخصائصه الجوهرية وتبلور من ثم (عبر نظرية القيمة والثمن) القانون الاساسي الذي يحكم اداء النشاط الاقتصادي. لنري اولا نموذج تجدد الانتاج عند فرنسوا كينيه، لنعرض في مرحلة ثانية لنماذج تجدد الانتاج عند ماركس.

١ ـ نموذج تجدد الانتاج عند فرنسوا كينيه: تحليل الجدول الاقتصادي: Le Tableau Economique .

يهدف فرنسوا كينيه من بناء هذا النموذج(١) هدفا مزدوجا يتمثل في:

---

(١) من الناحية المنهجية يتميز تحليل كينيه في بناء نموذج لتجدد الانتاج بالآتي:

١ ـ ان النموذج هو نموذج لتجدد الانتاج البسيط اذ يبقى حجم الناتج الاجتماعي دون تغيير خلال الفترات الانتاجية المتعاقبة، على اعتبار السنة ممثلة للبعد الزمني لعملية الانتاج.

٢ ـ التحليل هو من قبيل التحليل الجمعي macro-analysis اذ يشمل العلاقات الاقتصادية بين وحدات اجتماعية كبيرة. حيث يتم تجميع علاقات المبادلة كما لو كانت تأخذ مكانا بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة التي تتحدد وفقا لوظائفها الاقتصادية.

٣ ـ التحليل يتم في صورة عينية ونقدية في نفس الوقت. التدفقات العينية مصحوبة بما يقابلها من تدفقات نقدية. ولكن الثانية تتحدد بالاولى. فالنقود تلعب، في نظر كينيه، اساسا دور الوسيط في مبادلة السلع. ولكنها كذلك تمثل الشكل الذي يأخذه رأس المال في احد مراحل دورته الانتاجية.

٤ ـ التحليل ليس تحليلا وصفيا فقط وانما هو تحليل تأصيلي genetic; génétique كذلك، اذ هو يبحث عن مصدر الناتج الاجتماعي والكيفية التي يتوزع بها وكيف ان تداول عناصر هذا الناتج مشروط بالظروف الاجتماعية لانتاجه.

- التعرف على طبيعة عملية الانتاج الاجتماعي كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج في الفترة التالية، والتوصل بهذه المناسبة الى اصل الناتج الاجتماعي وبيان كيفية انتاجه وتوزيعه بين الطبقات الاجتماعية.
- التعرف على كيفية تحقيق شروط تجدد انتاج الناتج الاجتماعي في اثناء عملية التداول، وما يفترضه من تجدد انتاج رأس المال الاجتماعي كشرط ضروري. لاستمرارية العملية الاقتصادية من فترة لاخرى.

لتحقيق هذا الهدف المزدوج يتصور كينيه العملية الاقتصادية عند مستوى معين من التجريد(1) ككل عضوي مكون من أجزاء توجد بينها علاقات اعتماد متبادل. فهو يتصور الأمة مكونة من ثلاث طبقات اجتماعية تتحدد بحسب وظائفها الاقتصادية، تلك هي:

---

(1) يتحدد مستوى التجريد بالفروض التي يفترضها كينيه صراحة او ضمنا ويقوم بتحليله على اساسها. هذه الفروض هي:

- في تحليله للنظام الاقتصادي كوحدة قومية يجرد كينيه من اثر التجارة الخارجية فهو يفترض اقتصادا مغلقا لا يؤثر على الخارج ولا يتلقى من الخارج اي اثر.
- ينصب التحليل على المبادلات التي تتم بين الوحدات الاجتماعية الثلاثة فقط. فهو لا يأخذ في الاعتبار المبادلات التي تتم بين افراد كل وحدة من هذه الوحدات الكبيرة. بمعنى اخر يجرد كينيه من المبادلات التي تأخذ مكانا بين افراد كل طبقة من الطبقات.
- يفترض ان جميع المبادلات التي تأخذ مكانا بين الطبقات في خلال الفترة محل الاعتبار تتم في نهاية الفترة (وليس في خلالها) على نحو يجعل من كل السلع التي انتجت خلال الفترة تحت التصرف التام للطبقات المتبادلة ويضع الناتج الاجتماعي في حالة استعداد انتظارا لبدء عملية جديدة للانتاج في الفترة التالية.
- يفترض كينيه ان النظام يعمل في ظل المنافسة الحرة. فهو يجرد من اثار الاشكال الاخرى للسوق.
- اخيرا يفترض كينيه في تحليله ان الاثمان تبقي كما هي في اثناء الفترة محل الدراسة، كما انها لا تتغير من فترة لاخرى.

- **الطبقة المنتجة**[1]، طبقة المنظمين الزراعيين التي تضم معها الفلاحين والعمال الزراعيين الأجراء: هذه الطبقة هي التي تنتج الناتج الكلي السنوي (ذلك هو ما يعتقده كينيه على اساس ان الزراعة وحدها هي النشاط المنتج، كما رأينا من قبل. وفي الواقع - كما سنرى من تصويرنا الشكلي لعملية الانتاج - ينتج الناتج الكلي في القطاعين الزراعي والصناعي). يتم الانتاج في الزراعة عن طريق استخدام هذه الطبقة لرؤوس اموال ثابتة ومتداولة. الاولى ويسميها كينيه «التسبيقات الاولية» تتمثل في المباني والادوات الزراعية «وهي مواد مصنوعة». وهو يفترض ان قيمتها ١٠ مليار (فرنك) وان عمرها هو عشر سنوات وانها تستهلك بمعدل ١٠٪ سنويا، ويتم استبدال ما يستهلك منها سنويا (اي ما قيمته ١ مليار) عن طريق شراء مواد مصنوعة من الطبقة العقيم. اما رؤوس الاموال المتداولة، ويسميها كينيه «التسبيقات السنوية» فتتمثل في المواد الاولية الزراعية والمواد الغذائية الزراعية اللازمة للطبقة المنتجة، وهي تهلك باستخدام دفعة واحدة في اثناء الفترة الانتاجية. ويفترض كينيه ان قيمتها ٢ مليار.

على هذا النحو تستخدم الطبقة المنتجة التي تستأجر الارض من طبقة الملاك رأس مال قدره ٣ مليار (٢ مليار في شكل تسبيقات سنوية + ١ مليار في شكل الجزء المستهلك سنويا من التسبيقات الاولية). وتحصل في وقت الحصاد على ناتج كلي زراعي قدره ٥ مليار، محققة بذلك «ناتجا صافيا» قدره ٢ مليار.

- **طبقة الملاك**[2]: هي الطبقة الحاكمة وتضم الملك وحاشيته وملاك الاراضي وجزء من رجال الكنيسة. وهي تملك الارض ولا تسهم في عملية

(١) la classe productive.

(٢) la classe des propriétaires.

الانتاج. ملكيتها للارض تمكنها من ان تحصل على الناتج الصافي في صورته النقدية، تحصل عليه في صورة ريع تدفعه الطبقة المنتجة. وتعيش طبقة الملاك على انفاق دخلها، اي الصورة النقدية للناتج الصافي، على شراء السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية.

- **الطبقة العقيم**(١): وهي معادلة تقريبا للطبقة البرجوازية، وتتألف من كل المواطنين الذين يعملون في نشاطات غير النشاط الزراعي، ولا يضيف عملهم شيئا الى الثروة الاجتماعية، اذ يقوم فقط، في نظر كينيه، بتحويل جزء من الناتج الزراعي الى شكل اخر، شكل السلع المصنوعة. هذه الطبقة تكاد لا تستخدم رأس مال ثابت (اي ان ادوات الانتاج التي تستخدمها هي من الضآلة لدرجة تسمح بتجاهلها) وانما هي تستخدم رأس مال متداول (مواد اولية زراعية) قدره ١ مليار. ويستهلك افراد هذه الطبقة اثناء قيامهم بنشاطهم سلعا استهلاكية زراعية قدرها ١ مليار. في نهاية الفترة الانتاجية يعطي القطاع غير الزراعي سلعا مصنوعة قيمتها ٢ مليار(٢).

هذا ويلاحظ ان كينيه لم يحدد كمية النقود اللازمة لتداول السلع بين الطبقات الثلاثة، ويكتفي بالقول بأن كمية النقود يجب ان تكون متناسبة مع الدخول. وقد حدد كارل ماركس في دراسته لنموذج كينيه في تجدد الانتاج(٣)

---

(١) La classe stérile.

(٢) في هذا النموذج للتكوين الطبقي للمجتمع لا يجد العمل مكانا محددا كافيا. ازاء ذلك يمكننا اتباع احد سبيلين:
- اما اعتبار القوة العاملة كطبقة رابعة، وهذا هو السبيل الافضل من وجهة نظر التحليل السوسيولوجي.
- او اضافة القوة العاملة الى الطبقتين الاولى والثالثة (المنتجة والعقيم)، وهو افضل من وجهة نظر انتاج الناتج الاجتماعي بصفة عامة والناتج الصافي بصفة خاصة.

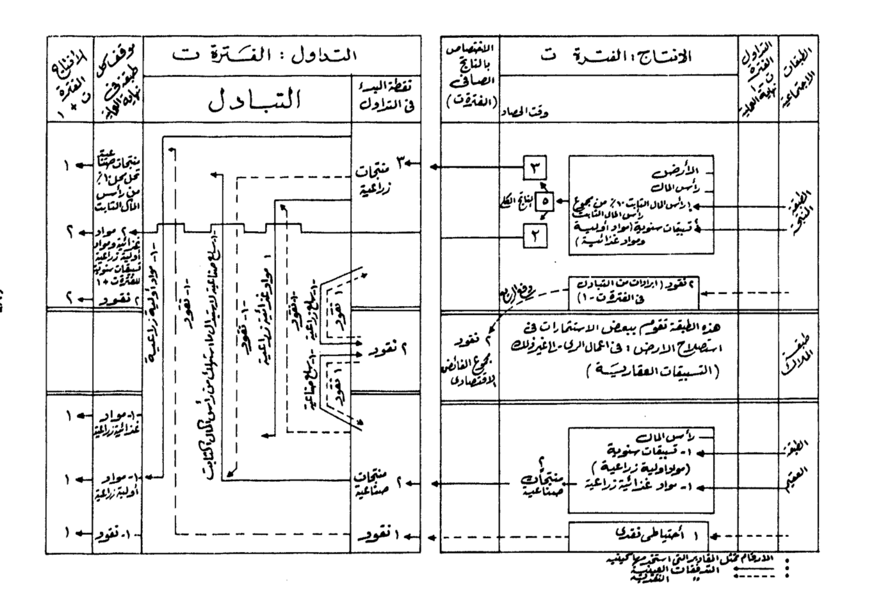
(٣) K. Marx, Theories of Surplus - value, p. 67 et sqq.

كمية النقود من ٢ الى ٣ مليار. كما حددها هـ . ووج في دراسة من اهم الدراسات للجدول الاقتصادي[١]، بـ ٣ مليار. والواقع انه ما دام يتم استبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثابت في الزراعة (وقيمته ١ مليار) عن طريق التبادل بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيم يكون من المستساغ ان تتحدد كمية النقود اللازمة لتداول عناصر الناتج الاجتماعي بمقدار ٣ مليار (٢ مليار قيمة الناتج الصافي + ١ مليار للتسبيقات السنوية للطبقة العقيم). في هذه الحالة يأخذ رأس المال المتداول للطبقة العقيم الشكل النقدي. على هذا النحو تكون كمية النقود المساوية لثلاثة مليارات وحدة نقدية في حوزة الطبقتين: الطبقة المنتجة تحوز ٢ مليار والطبقة العقيم تحوز ١ مليار.

الان نستطيع ان نقدم بطريقة مبسطة تصوير كينيه لعملية الانتاج والتداول والشروط اللازم توفرها لتجدد الانتاج. في هذا التقديم نقسم العملية الانتاجية تقسيما تحكميا الى مراحل يقصد منها ايضاح الافكار الخاصة بالشروط اللازم توفرها لكي يكون من الممكن تجدد الانتاج في الفترة التالية:

---

(١) H. Woog, The Tableau Economique of François Quesnay. A, Franke, Berne, 1950.



الطبقات الاجتماعية
الإنتاج : الفترة ت
وقت الحصاد
الاختصاص بالناتج الصافي (الفترة ت)
التداول : الفترة ت
التبادل
نقطة البدء في التداول
الطبقة المنتجة
الأرض
رأس المال
الناتج الكلي
٢ نقود (ايرادات من التبادل في الفترة ت - ١)
طبقة الملاك
هذه الطبقة تقوم ببعض الاستثمارات في استصلاح الأرض : في أعمال الري - إلى غير ذلك
(التسبيقات العقارية)
٢ نقود
مجموع الفائض الاقتصادي
الطبقة العقيمة
رأس المال
١- تسبيقات سنوية
(مواد أولية زراعية)
١- مواد غذائية زراعية
منتجات صناعية
١ احتياطي نقدي
٣ منتجات زراعية
٢ نقود
٢ منتجات صناعية
١ نقود
١- نقود
١- مواد غذائية زراعية
١- مواد أولية زراعية
٢ نقود
١
٢
الأرقام تمثل المقادير التي استخدمت في كل عملية
التدفقات العينية
التدفقات النقدية

يتبين من هذا التقديم لنموذج تجدد الانتاج عند كينيه ان الناتج الزراعي الذي تبلغ قيمته ٥ مليار لا يدخل كلية في التداول الذي يتم بين الطبقات. اذ لا يدخل في هذا التداول الا منتجات زراعية قيمتها ٣ مليار وتستبقي الطبقة المنتجة ما قيمته ٢ مليار من المنتجات الزراعية داخل القطاع الزراعي لتقوم بدور رأس المال المتداول في اثناء الفترة القادمة، الفترة ت + ١، وهي تأخذ الشكل العيني لمواد استهلاكية ضرورية لمعيشة من يشتغلون بالزراعة (١ مليار) ومواد اولية لازمة للانتاج الزراعي (١ مليار). كما تدخل في التداول كذلك منتجات صناعية قيمتها ٢ مليار. وتكون كل السلع المعدة للتبادل (وقيمتها ٥ مليار: ٣ زراعية + ٢ صناعية) محلا للمبادلات الاتية:

١ ـ تبدأ طبقة الملاك في انفاق دخلها (وقدره ٢ مليار نقود) الذي حصلت عليه في شكل ريع الارض تدفعه الطبقة المنتجة، تبدأ هذه الطبقة في الانفاق بشراء مواد غذائية قيمتها ١ مليار تشتريها من الطبقة المنتجة وتخصصها لاستهلاكها النهائي.

٢ ـ تشتري طبقة الملاك، استخداما للجزء المتبقي من دخلها النقدي، من الطبقة العقيم سلعا صناعية قيمتها ١ مليار تقوم باستهلاكها.

٣ ـ تشتري الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد غذائية زراعية ضرورية لمعيشتها قيمتها ١ مليار.

٤ ـ لاستبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثابت (وهو يساوي ١٠٪ من التسبيقات الاولية، اي ١ مليار) تشتري الطبقة المنتجة من الطبقة العقيم سلعا صناعية (تأخذ الشكل العيني لسلع انتاجية) قيمتها ١ مليار.

٥ ـ اخيرا، تشتري الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد اولية زراعية قيمتها ١ مليار.

عن طريق العمليتين (١)، (٣) تنفق طبقة الملاك كل دخلها على شراء سلع استهلاكية كما تبين العمليتان (٢)، (٤) كيف ان الناتج الصناعي ينتقل في مجموعه الى طبقة الملاك (للاستهلاك النهائي) والطبقة المنتجة (لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت)، ومن ثم لا يبقى للطبقة العقيم شيء مما تنتجه، اذ هي لا تستخدم، وفقا لكينيه، رأس مال ثابت كما انها لا تستهلك منتجات صناعية في استهلاكها النهائي.

يتضح من ذلك انه **لكي يتمكن كل قطاع من الحصول على ما هو لازم** لبدء الانتاج في الفترة القادمة، اي لكي يمكن تجدد الانتاج في الفترة التالية، يتعين:

اولا: ان **يتم التداول كعملية تبدأ بانفاق الطبقة التي تحصل على الناتج الصافي في صورته النقدية لدخلها انفاقا يثير سلسلة من المبادلات تتحقق عن طريقها شروط تجدد الانتاج**. على ان تحقق هذه الشروط رهين بما يرد في «ثانيا».

ثانيا: اي رهين بأن يتم التداول على نحو يحقق **توازن النظام** في نهاية المدة بحيث يتمكن المجتمع من ان يجد نفسه في بداية الفترة التالية وتحت تصرفه نفس كمية رأس المال (الثابت والمتداول) الذي يبدأ به الفترة الحالية، ومن ثم يجد لديه القوة العاملة اللازمة لتجدد الانتاج في الفترة التالية. فيما يتعلق بتوازن النظام يتعين ان نفرق بين **التوازن العام** بين الانتاج والاستهلاك، اي بين العرض الكلي والطلب الكلي، والتوازن على **مستوى القطاعات** او

الوحدات الكبرى التي ينقسم اليها الاقتصاد الوطني:

* بالنسبة للتوازن العام يتبين من تحليل كينيه ان الطلب الكلي على الاستهلاك (المنتج وغير المنتج) يتكون من العناصر التالية:

- طلب طبقة الملاك على سلع استهلاك نهائي (استهلاك غير منتج) يأخذ شكل مواد غذائية زراعية وسلع صناعية مساو لـ ٢ مليار.

- طلب الطبقة المنتجة على السلع الزراعية (استهلاك منتج يأخذ شكل مواد اولية زراعية ومواد غذائية زراعية) مساو لـ ٢ مليار.

- طلب الطبقة المنتجة لسلع صناعية تأخذ شكل سلع انتاجية لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت خلال فترة الانتاج مساو لـ ١ مليار.

- طلب الطبقة العقيم على سلع زراعية تأخذ شكل مواد اولية ومواد غذائية قيمتها ٢ مليار.

على هذا النحو، الطلب الكلي = ٢ + ٢ + ١ + ٢ = ٧

* اما العرض الكلي، اي الناتج الكلي، فيتكون من العناصر الاتية:

- الناتج الزراعي الكلي وقيمته ٥ مليار.

- الناتج الصناعي الكلي وقيمته ٢ مليار.

على هذا النحو، العرض الكلي = ٥ + ٢ = ٧، وهو مساو للطلب الكلي.

وبالنسبة للتوازن على مستوى القطاعات، والامر يتعلق هنا بالقطاعين

الزراعي والصناعي، فان هذا التوازن يتحقق عندما يتساوى الطلب على منتجات القطاع مع ما ينتجه القطاع: ففي حالة القطاع الزراعي نجد ان الطلب على منتجاته هو ٢ + ٢ + ١ = ٥، بينما عرض السلع الزراعية مساو لـ ٥. وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يتساوى الطلب على منتجاته (قيمته ٢ مليار من طبقة الملاك والطبقة المنتجة) مع ما ينتجه وقيمته ٢ مليار.

يضاف الى ذلك ان **التبادل بين هذه القطاعات يتعين ان يتم على نحو يمكن كل قطاع من ان يحصل من القطاع الاخر (او القطاعات الاخرى) علي ما هو لازم لتجدد الانتاج فيه في الفترة القادمة** وذلك لاستبدال ما استهلك من رأس مال ثابت به وضمان الحصول على المواد الاولية والسلع الاستهلاكية للقوة العاملة التي تعمل بالقطاع.

ذلك هو تحليل كينيه الخاص بالجدول الاقتصادي. اي بنموذجه الخاص بتجدد الانتاج. من هذا التحليل نرى:

١ ـ **ان الناتج الاجتماعي ينتج في مجال الانتاج**، التداول لا يضيف شيئا الى هذا الناتج.

٢ ـ **ان التداول هو وسيلة توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية**، اذ بواسطته تحصل كل طبقة على نصيبها من هذا الناتج، وهو نصيب يتحدد وفقا لنوع روابط الانتاج السائدة، فطبقة الملاك هي التي تحصل على الفائض الذي ينتج في الزراعة.

٣ ـ **ان الانتاج في غير الزراعة يجد اساسه الطبيعي في الصفة المنتجة للعمل الزراعي**. فاذا لم يكن الانسان قادرا على ان ينتج في يوم من ايام

العمل كمية من وسائل المعيشة تفوق ما يلزم للعامل لكي يجدد قواه الانتاجية فانه لا يمكن الكلام عن ناتج فائض يمكن استخدامه لاعاشة قوة عاملة تعمل في نواحي النشاط الاخرى. بمعنى آخر، **يتمثل اساس كل المجتمعات في انتاجه للعمل الزراعي تفوق الاحتياجات الشخصية للعامل الزراعي.** هذه الانتاجية المرتفعة للعمل الزراعي هي فوق كل شيء اساس الانتاج الرأسمالي الذي يسحب عددا متزايدا من الايدي العاملة التي تعمل في انتاج المواد الغذائية الاساسية ويحولها الى قوة عاملة في مجالات النشاط الاخرى وخاصة النشاط الصناعي.

٤ ـ انه بينما تم تبادل سلع قيمتها ٥ مليار لم يستعمل المجتمع الا ٣ مليار من النقود **(الامر الذي يتضمن سرعة معينة لتداول النقود)** لكي يتم تبادل هذه السلع. على هذا النحو تتضح الطبيعة المزدوجة للمعاملات (عينية ونقدية، حيث يتحدد تداول النقود بتداول السلع) او، بلغة ادق، بتداول رأس المال.

٥ ـ انه بفضل التداول في اثناء الفترة تتحقق شروط تجدد الانتاج بالنسبة للفترة ت + ١. في داخل التداول نلاحظ:

(أ) ان انفاق الدخل الممثل للفائض الاقتصادي هو القوة المحركة للتداول، اذ هو الذي يثير مجموعة من المبادلات يتم عن طريقها تمكين القطاعات المنتجة من الحصول على اللازم من رأس المال (الثابت والمتداول) لكي تتمكن من البدء في الانتاج في الفترة القادمة. من هنا يأتي **الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الطبقة التي تخص نفسها بالفائض الاقتصادي في عملية تجدد الانتاج.**

(ب) ان التبادل بين الطبقة الزراعية والطبقة الصناعية هو الوسيلة التي يتحقق بواسطتها رأس المال الاجتماعي اللازم لتجدد الانتاج، اذ عن طريق التبادل تتمكن الطبقة المنتجة من تعويض ما استهلك من رأس المال الثابت. وعن طريق التبادل تستطيع الطبقة العقيم ان تحصل على المواد الاولية التي ستصنعها خلال الفترة القادمة. كما انه عن طريق التبادل تتمكن القوة العاملة في الصناعة من الحصول على المواد الغذائية اللازمة لمعيشتها.

٦ - **انه مع افتراض ان كل الفائض الاقتصادي يخصص للاستهلاك،** اي مع افتراض ان الطبقة التي تحصل عليه في النهاية انما تستعمله في اغراض استهلاكية، تبدأ عملية الانتاج في الفترة القادمة بنفس الشروط التي بدأت بها في الفترة الحالية، وعليه لا يتغير مستوى النشاط الانتاجي، اي تنتهي في الفترة القادمة بانتاج نفس القدر من الناتج الاجتماعي. هذه هي حالة افتراضية لما يسمى **بتجدد الانتاج البسيط**[١]. ابتداء من هذه الحالة نستطيع ان نرى ان **تخصيص جزء من الفائض الاقتصادي، لا للاستهلاك وانما لزيادة الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع (اي استثمار جزء من الفائض)** يؤدي الى امكانية بدء الانتاج في الفترة القادمة بشروط احسن تمكن من زيادة الناتج الاجتماعي في هذه الفترة. اي ان **تجدد الانتاج يتم على نطاق متسع**[٢]. ابتداء من تحليل كينيه الخاص بتجدد الانتاج البسيط يمكن

(١) Simple reproduction; reproduction simple.

(٢) K. Marx, Capital, vol. II, cf. M. Dowidar, les Schémas de reproduction... chs, III &IV.

بناء نموذج لتجدد الانتاج على نطاق متسع(١). وهو ما قام به كارل ماركس في مرحلة لاحقة، وانما بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي وهو في اوج تطوره.

٢ ـ نماذج تجدد الانتاج عند كارل ماركس(٢):

مستخدما منهجه في دراسة الظواهر الاقتصادية يقوم ماركس ببناء نماذج تجدد الانتاج في الجزء الثاني من كتابه «رأس المال». وهو الجزء المخصص لتداول رأس المال كوسيط لعملية الانتاج في المجتمع الرأسمالي. وهو يبني هذه النماذج على اساس نموذج تجدد الانتاج البسيط لفرنسوا كينيه، وانما مع وعي بأن الامر يتعلق بالاقتصاد الرأسمالي في اوج تطوره. وهو لا يقتصر على تجدد الانتاج البسيط وانما يتعداه الى تجدد الانتاج، الذي يعكسه واقع الاقتصاد الرأسمالي، اي تجدد الانتاج الذي يتسع نطاقه من فترة لاخرى، اي ذلك الذي يرتفع فيه مستوى الناتج الاجتماعي عبر فترات العملية الاقتصادية. لفهم هذه النماذج وما تتضمنه من آلية لحركة وتطور الاقتصاد الرأسمالي نبدأ بفكرة عن حركة تداول رأس المال، لنرى في مرحلة ثانية الهدف من بناء النماذج ومستوى التجريد الذي يقوم عنده بالتحليل، لنعرض في مرحلة ثالثة لنموذج تجدد الانتاج البسيط، كخطوة منهجية ننتقل منها الى نموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع:

أ ـ حركة تداول رأس المال: تتحقق الحركة الدائرية لرأس المال على

---

(١) Exteded reproduction; la reproduction élargie.

(٢) سبق ان قمنا بدراسة لهذه النماذج بتفصيل كبير. انظر في شأن هذه الدراسة وما ورد بها من اشارات تفصيلية الى المراجع المباشرة وغير المباشرة:

Mohamed Dowidar: Les shémas de reproduction et la méthodologiede la planification socialiste. Editions Tiers - Monde, Alger, 1965.

مراحل ثلاثة: الاولى والثالثة منها تتحقق في السوق، والثانية بعيدا عن السوق في مجال الانتاج. في **المرحلة الاولى** يظهر الرأسمالي كمشتري في سوق السلع وسوق قوة العمل، ويقوم بتحويل نقوده، اي رأس ماله النقدي، الى سلع: تلك هي مرحلة تحويل رأس المال النقدي(١) الى رأس مال منتج(٢). **المرحلة الثانية** هي مرحلة الاستهلاك المنتج للسلع التي اشتراها الرأسمالي. ويمر فيها رأس المال بالمرحلة المنتجة، حيث يتحول رأس المال المنتج الى رأس المال السلعي(٣)، متبلورا في كمية من السلع المنتجة. في **المرحلة الثالثة** يعود الرأسمالي الى السوق كبائع يريد ان **يحقق** فائض القيمة الذي خلق في المرحلة الثانية، وذلك عن طريق بيعه للسلع التي انتجت. تلك هي مرحلة تحويل رأس المال السلعي الى رأس مال نقدي محققا فائض القيمة (او الربح بالمعني الواسع). عندئذ يستطيع رأس المال ان يبدأ دورة جديدة تتوسطها عملية الانتاج حيث يخلق فائض القيمة. وما دام خلق فائض القيمة هو الهدف المباشر يصبح جوهر هذه العملية الدائرية هو تحويل رأس المال المتغير، الذي يقدمه الرأسمالي في شكل نقدي، الى قوة عمل، ثم احتواء قوة العمل في الانتاج، لتعطي العمل الذي يخلق فائض القيمة مجسدا في كمية من السلعة. ولكي يتحقق فائض القيمة، اي يتحول من شكل السلع الى الشكل النقدي (عبر التسويق) **لا بد من قيام عدد من المبادلات بين الطبقات والشرائح والاجتماعية وبين الفروع المكونة للنظام الاقتصادي. فاذا تحولت السلع (ببيعها في السوق)** الى رأس مال نقدي، يصبح هذا الاخير مستعدا لبدء دورة جديدة.

على الصعيد الشكلي يقدم ماركس عملية دورة رأس المال الاجتماعي على النحو التالي:

---

(١) Money capital; capital - argent.

(٢) Productive capital; capital productif.

(٣) Commodity capital; capital marchand.

ن ← رس \ ق / ر م ... رسَ ، [رس + Δ رس] ← نَ ، [ن + Δ ن].
/ وس \

حيث **ن** ترمز لرأس المال النقدي، **رس**: رأس المال السلعي، **ق**: قوة العمل، **وس**: وسائل الانتاج، **رم**: رأس المال المنتج، **رسَ** : رأس المال السلعي المتمثل في السلع التي انتجت (وهو يساوي **رس** + Δ **ر س**)، **نَ** : رأس المال النقدي الذي تحقق في نهاية دورة رأس المال (**و نَ > ن**).

وتمثل دورة رأس المال في مجموعها شكل عملية انتاج وتجدد رأس المال الاجتماعي. وعبر ذلك يتم انتاج وتجدد انتاج اجمالي الناتج الاجتماعي. فاذا ما نظرنا اليه كقيمة يكون الناتج الاجتماعي الكلي الذي انتج في فترة معينة مساو لـ : **ر + م + ف**

حيث **ر** : قيمة وسائل الانتاج (رأس المال ذو القيمة الثابتة) التي اهلكت اثناء فترة الانتاج، **م** : قيمة رأس المال المتغير الذي انفق للحصول على القوة العاملة؛ **ف** : قيمة الجزء من الناتج الاجتماعي الممثل لفائض القيمة. مكونات هذا الناتج الاجتماعي تكون، كما سنرى بشيء من التفصيل، محلا لعمليات مبادلة (**م** ، مثلا تمثل الجزء من الناتج الاجتماعي المخصص للقوة العاملة تحصل عليه عن طريق بيع قوة عملها للرأسمالي). اذا ما نظر الى هذه المبادلات من **زاوية القيمة** فانها **تمثل علاقات بين الطبقات الاجتماعية**.

اما فيما يتعلق **بالشكل المادي** للناتج الاجتماعي فهو يتمثل في كتلة من السلع المختلفة لها موضوعيا خصائص عينية مختلفة. من وجهة نظر الاستعمال المباشر للناتج الاجتماعي، اي من وجهة **نظر قيمة استعمال** السلع

المكونة له، يمكن ان نميز بين طائفتين كبيرتين من هذه السلع: سلع تستعمل في اشباع الحاجات النهائية، سلع استهلاكية، وسلع يعاد استعمالها في عملية الانتاج، سلع انتاجية. ابتداءا من هذا التمييز بين هاتين الطائفتين من السلع يمكن **تصور** الاقتصاد الوطني (شاملا مجمل العملية الاقتصادية) **وكأنه** مكون من **قسمين** كبيرين: قسم اول، ينتج السلع الانتاجية، وقسم ثان، ينتج السلع الاستهلاكية. كل من هذين القسمين يمكن ان يقسم الى فروع ذات نطاق اضيق. ففي داخل القسم الاول يمكن ان نميز فرعا ينتج ادوات العمل وفرعا اخر ينتج المواد موضوع العمل، اي تلك التي يجري تحويلها اثناء عملية الانتاج. وفي داخل الفرع الاول من هذا القسم الاول يمكن ان نميز فرعا ينتج ادوات العمل لانتاج ادوات عمل (ماكينات لانتاج ماكينات) وفرعا اخر ينتج ادوات عمل لانتاج السلع الاستهلاكية (ماكينات لانتاج الملابس مثلا). وكذلك الامر بالنسبة للقسم الثاني الذي يمكن تصوره مقسما الى فروع لانتاج السلع الاستهلاكية المختلفة. وهكذا يمكن ان نجد النظام الاقتصادي مقسما الى عدد من الفروع كل منها ينتج ناتجا او مجموعة من المنتجات. بين هذه الفروع توجد علاقات اعتماد متبادل تتبلور في انتقال المواد بينها. الفكرة الخاصة بهذا **الاعتماد المتبادل الهيكلي ذي الطبيعة التقنية** بين الفروع المختلفة المكونة للنظام الاقتصادي بلورها ماركس بوضوح تام في تحليل نماذج تجدد الانتاج.

الفرق بين المظهر الاجتماعي للتبادل، كعلاقة بين الافراد والطبقات الاجتماعية وما يتضمنه من تحويلات مادية بين أطراف التبادل، هذا الفرق الذي ابرزه ماركس لم يدفع به في اي لحظة الى فصل المظهر التقني لعملية الانتاج عن شكلها الاجتماعي والتاريخي. فاذا كان هناك اعتماد متبادل فهو

في النهاية بين الفروع المختلفة لعملية العمل الاجتماعي (التي تم تقسيم العمل بينها) وانما باعتبارها كل جدلي: يتمثل في عملية العمل الاجتماعي في مرحلة من مراحلها التاريخية.

ب ـ الهدف من بناء النماذج ومستوى التجريد: لم يبرز ماركس على نحو واضح في تحليله لا الهدف من بناء نماذج تجدد الانتاج ولا مستوى التجريد الذي يقوم عنده بالتحليل. ولا يخفى ان دراسة هذه النماذج لا بد وان تبدأ ببيان كل منهما.

بالنسبة **للهدف من بناء النماذج**، يمكن ان نستخلص من تحليل ماركس ان الهدف من بنائها هدف مزدوج:

- بيان الشروط الضرورية **لتجدد انتاج رأس المال الاجتماعي** ومن ثم تجدد انتاج الناتج الاجتماعي.
- اذا ما تحقق هذا الهدف يسعى بناء النماذج الى **التعرف على شروط التناسب في العلاقة بين فروع النظام الاقتصادي الواجب ان تتحقق عبر عملية التبادل لكن تضمن للنظام الاقتصادي تطوراً لا ينقطع.** بعبارة اخرى، يهدف بناء النماذج الى بيان الى **أي مدى تسمح شروط الانتاج الراسمالي لعملية الانتاج بأن تشهد تطوراً متناسقاً من الناحية المكانية (بين فروع النشاط الاقتصادي) والزمنية (اي في صيرورتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة.**

من الناحية المنهجية، يهدف بناء نماذج تجدد الانتاج الى بيان **ان واقع الاقتصاد الراسمالي يتضمن عوامل تؤدي بالعملية الاقتصادية، في مسارها**

اليومي، الى أن تعمل بعيدا عن الاداء المتناسق المتوازن، وذلك بفعل هذه العوامل المحددة، والتي تحرم العملية الاقتصادية، من ثم، من ان يتوافر لها شروط التناسب بين اقسام وفروع النشاط الاقتصادي.

اما فيما يخص **مستوى التجريد** الذي يتم عنده تحليل نماذج تجدد الانتاج فان الامر يتعلق في نظر ماركس «بتحليل لتجدد الانتاج السنوي مختزلا الى اكثر صوره تجريدا». ويظهر مستوى التجريد من مجموع الفروض المنتشرة عبر التحليل الذي قدمه. بعض هذه الفروض يرتكز عليها تحليل النموذجين والبعض الاخر خاص بأحد النموذجين دون الاخر. سنبرز هنا الفروض المشتركة بين النموذجين تاركين الفروض الخاصة بكل نموذج لحين عرض التحليل الخاص به.

- فيما يتعلق بانتاج الناتج الاجتماعي والاختصاص به يفترض ان المجتمع مكون من طبقتين فقط: الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة: الطبقة الاولى هي التي تحتكر ملكية وسائل الانتاج الاجتماعية وتختص نفسها بفائض القيمة. عن طريق تقديم رأس المال النقدي تمثل هذه الطبقة نقطة البدء في دورة تداول السلع. وفي انفاقها لفائض القيمة في شكله النقدي (على الاستهلاك الشخصي او الاستهلاك المنتج) تلعب هذه الطبقة الدور المحوري في التبادل. في الجانب الاخر، لدينا الطبقة العاملة، التي لا تمتلك إلا قوة عملها، التي تمثل سلعة. هذه الطبقة تستهلك كل دخلها المتمثل في الاجور. وهذا لا يمثل تجريداً من الواقع. اي ان هذا هو ما يحدث عادة في واقع الحياة الاقتصادية.

على هذا النحو يتم التجريد من الطبقات والشرائح الاجتماعية

الاخرى. ولكن عندما يعاود ماركس الانشغال بنماذج تجدد الانتاج في الجزء الثالث من كتابه رأس المال يدخل ماركس في النموذج طبقة ثالثة، هي طبقة ملاك الاراض.

في هذا التقسيم الثنائي المجرد للمجتمع يأتي التمييز بين من ينتج فائض القيمة ومن يحصل عليه واضحاً صريحا. وقد لاحظنا هذا التمييز في تحليل الجدول الاقتصادي عند فرنسوا كينيه. ولكن على عكس الحال عند هذا الاخير يتضح وضع القوة العاملة في تحليل ماركس: فالطبقة العاملة هي التي تنتج الناتج الاجتماعي.

في النماذج، تجمع المبادلات التي تتم بين الطبقات على افتراض انها تحدث في نهاية فترة الانتاج (قارن كينيه).

- بالنسبة للشكل المادي للناتج الاجتماعي اختزلت كتلته الى طائفتين من السلع: وسائل الانتاج والسلع الاستهلاكية. ينبني على ذلك ان يُتصور الاقتصاد الوطني مكونا من قسمين صناعيين كبيرين: احدهما، القسم الاول، I، ينتج وسائل الانتاج، والآخر، القسم الثاني، II، ينتج السلع الاستهلاكية. وهما صناعيان «بمعنى انهما يضمان كل فرع للانتاج يجري استغلاله على النمط الرأسمالي». ووفقا لماركس، هذا النمط الرأسمالي اصبح يحتوي الزراعة التي «أصبحت مجرد فرع من فروع الصناعة ويسيطر عليها رأس المال سيطرة كاملة».

- كما يتصور النظام الاقتصادي، المكون من هذين القسمين، كنظام مغلق، اي كنظام لا يؤثر على العالم الخارجي ولا يتأثر به. إذ «بالرغم من ان الاقتصاد الرأسمالي لا يمكن ان يوجد دون التجارة الخارجية، فان

ادخال التجارة الخارجية في التحليل الخاص بقيمة السلع التي يتجدد انتاجها سنويا» لا يمكن ان يؤدي الا الى خلق اللبس دون ان يضيف جديدا لا بالنسبة للمشكلة ولا بالنسبة الى حلها»، باعتبار انه، «إذا كنا نفترض تجدد انتاج سنوي عادي، عند مستوى معين، فنحن نفترض بذلك ان التجارة الخارجية لا تفعل إلا ان تحل، محل السلع الوطنية، سلعاً اجنبية لها شكل استعمال وشكل طبيعي مختلفين، دون ان تؤثر على علاقات القيمة التي يتم وفقا لها مبادلة القسمين اللذين يتكون منهما الاقتصاد الوطني لناتج كل منهما مع ناتج الاخير، ودون ان تؤثر على العلاقات بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير وفائض القيمة، والتي يتم وفقاً لها تقسيم قيمة ناتج كل من هذين القسمين». لهذا السبب يجرد ماركس من التجارة الخارجية في تحليله الخاص بنماذج تجدد الانتاج.

يزيد على ذلك ان هذا النظام المغلق يفترض انه يعمل في ظل شروط الصراع التنافسي، مع كل ما تتضمنه هذه الشروط. كما يتم التجريد، في تحليل نماذج تجدد الانتاج، من دور الدولة وما يتضمنه تدخلها في الحياة الاقتصادية من تحويلات مالية وغير مالية من الافراد اليها او منها للافراد.

- يفترض ان البعد الزمني لدورة رأس المال (التي يمر خلالها رأس المال عبر مراحله الثلاثة: مرحلة الانتاج ومرحلة التبادل التي تسبقها ومرحلة التبادل التي تلي مرحلة الانتاج)، نقول يفترض ان هذا البعد الزمني هو السنة. وبما ان فترة دورة رأس المال تختلف وفقاً لفرع

النشـاط «فـالأمـر لا يتـعلق هنا إلا بالدورة العـادية لرأس المال، اي بمتوسط مجرد لمدة الدورة».

وفـيمـا يتـعلق بالبـعد الزمني لدورة رأس المال يبـرز تحليل نماذج الانتاج الطبيعة المستمرة لعملية الانتاج وتجدد الانتاج الاجتماعيين. وهو ابراز جـديد بمزيد من التـوضـيح رغم ان المسـألة لا تتـعلق بمسـتوى التـجريد. فـالسنة محل الانشـغال ليست مـأخـوذة كسنة معزولة عن غيرها: ففي تحليل نماذج تجدد الانتاج السنوي «نحن لا نبدأ من الصـفر. السنة مـحل الدراسـة هي سنة بين سنوات اخـرى عديدة وليست سنة ميلاد الانتاج الرأسمالي». ولذلك اهمية خاصة عند التصدي لمشكلة اهلاك ادوات الانتاج المعمرة إذ ليس لها نفس العمر في فروع الانتاج المختلفة. وسيكون حقيقة ان السنة محل الانشغال هي سنة بين سنوات اخرى عديدة أهمية اضافية في تحليل نموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع. وذلك لانه «لكي يمكن تحويل النقود (اي فائض القيمة الذي ادخر في صورة نقدية) الى مكونات رأس المال المنتج يتعين ان يكون من الممكن شراء هذه المكونات **كسلع** من اسواقها»، وهو ما يتضمن سبق انتاجها في فترة فائتة.

- يتم تحليل نماذج تجدد الانتاج في صورة وحدات **قيمة**. اذ يفترض ان السلع تتبادل بقيمها. وهو ما يعني التجريد من انحرافات ثمن السوق عن القيمة. وذلك لان «ابتعاد الاثمان عن القيمة لا يؤثر على حركة رأس المال **الاجتماعي**. فكمية السلع التي يتم تبادلها تظل واحدة اجماليا قبل وبعد التبادل. ولكن الرأسماليون الافراد

سيسهمون في هذا التبادل بنسب لا تتناسب، في صورة قيمية، لا مع رأس المال الذي قدمه كل منهم ولا مع فائض القيمة الذي انتجه كل منهم اذا اخذ على حدة».

- زيادة على ذلك، يفترض ان العوامل التي تؤثر على قيمة السلع تظل دون تغيير طوال فترة التحليل. بعبارة اخرى، يتم التجريد من التغيرات في انتاجية العمل. وافتراض ثبات انتاجية العمل يعني، بين أشياء اخرى، ثبات العلاقة بين رأس المال ذي القيمة الثابتة (الذي من خلاله نهيء وسائل الانتاج) ورأس المال المتغير (الذي يخصص لشراء قوة العمل) [وهو ما يعني انه في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع يصاحب زيادة قدر رأي المال المستخدم بزيادة متناسبة للعمالة][1]. وهو ما يفترضه ماركس في تحليله الخاص بنماذج تجدد الانتاج: فهو يفترض ان التكوين العضوي لرأس المال[2]. الذي يتحدد بنسبة رأس المال ذي القيمة الثابتة الى رأس المال المتغير $(\frac{ر}{م})$ واحد في القسمين ولا يتغير عبر الفترات الانتاجية المتتالية.

---

(١) في تحليل نموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع يجرد ماركس من صعوبات توفير القوة العاملة اللازمة. فهو يفترض ان «الجزء من رأس المال النقدي الذي تم تجميعه لتحويله الى رأس مال متغير سيجد دائما في سوق العمل القوة العاملة التي يتعين الحصول عليها بواسطة الجزء المتغير من رأس المال». وهو ما يتسق، بصفة عامة، مع مقولته الخاصة «بالجيش الصناعي الاحتياطي».

(٢) the organic compositions of capital; la composition organique de capital، ويتمثل، كما هو ثابت في المتن، في النسبة بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير، اي من الناحية العينية النسبة بين قدر وحدات وسائل الانتاج المستخدمة وعدد العمال الذين يقومون باستخدامها. وهي نسبة تبين نصيب كل عامل من وسائل الانتاج المستخدمة.

ورغم ان تساوي التكوين العضوي لرأس المال في القسمين المكونين للاقتصاد القومي «لا نفترضها الا لتبسيط التحليل ولافتراض علاقات مختلفة في القسمين، فان افتراض هذا التساوي لا يؤثر لا في شروط المشكلة ولا في حلها». ولبرهنة ذلك يعطي ماركس واحدا من التقديمات الشكلية لنموذج تجدد الانتاج على نطاق واسع على اساس اختلاف التكوين العضوي لرأس المال بين القسم الاول المنتج لوسائل الانتاج والقسم الثاني المنتج للسلع الاستهلاكية دون ان يؤثر ذلك على الاستدلال النظري الذي يقوم به، كما سنرى فيما بعد. ولكن هذا لا يقلل من اهمية دلالة افتراض تساوي التكوين العضوي لرأس المال في اقسام النظام الاقتصادي فيما يتعلق بمستوى التجريد الذي يستخلص عنده الشروط الواجب توافرها لكي يتحقق للعملية الاقتصادية الرأسمالية اداءً متوازناً (اي دون تقلبات) في واقع الحياة الاجتماعية. وذلك لان افتراض وحدة التكوين العضوي لرأس المال في القسمين وعبر الفترات الانتاجية المتتالية، يعني، على فرض بقاء الاشياء الاخرى، وعلى الاخص معدل فائض القيمة[1]، على حالها، وحدة معدل الربح[2] في كل فروع النشاط الاقتصادي

---

(١) يتحدد معدل فائض القيمة عند ماركس بالنسبة بين فائض القيمة والجزء المتغير من رأس المال (اي الجزء الذي يستخدم في شراء قوة العمل): $\frac{ف}{م}$ ، ومن ثم يبين هذا المعدل ما تخلقة قوة عمل معينة من فائض قيمة يذهب لملاك وسائل الانتاج، فهو يبين معدل استغلال العمال.

(٢) اما معدل الربح فيتحدد بالنسبة بين فائض القيمة وكل رأس المال (اي رأس المال ذو القيمة الثابتة ورأس المال المتغير): $\frac{ف}{ر + م}$

ووحدة هذا المعدل عبر الزمن. وهي نتيجة تقذف بنا بعيدا عن واقع الانتاج الرأسمالي. هذه النتيجة تتضمن ان المنافسة بين المشروعات الرأسمالية قادرة على ايجاد حالة اعمال يكون فيها معدل الربح واحدا في كل جنبات الجهاز الانتاجي. كما تتضمن كذلك ما افترضه ماركس ضمنيا في تحليل نماذج تجدد الانتاج متمثلا في عدم وجود انتقال لرؤوس الاموال بين القسمين المكونين للنظام الاقتصادي. لنرى الان هذا الفرض لما له من اهمية خاصة بالنسبة لمشكلة تحقيق التناسب بين اداء القسمين عبر الزمن، التناسب اللازم لغياب عدم التوازن والتقلبات عبر الزمن للعملية الاقتصادية في واقع ادائها الاجتماعي.

- يعني افتراض عدم انتقال رؤوس الاموال بين اقسام النشاط الاقتصادي، في صورة قيمية، ان استبدال رأس المال، ذي القيمة الثابتة والمتغير، في كل قسم من قسمي الاقتصاد الوطني يستقي من **القيمة المنتجة في نفس القسم**. وهو يعني، بالاضافة الى ذلك، انه في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع، تمثل قيمة رأس المال الاضافي الذي يتم تراكمه في القسم جزءا من فائض القيمة المنتج في نفس القسم. بعبارة اخرى، يفترض ان رأس المال النقدي الذي نجم عن تحقق جزء من فائض القيمة في القسم ينفق دائما على شراء مكونات اضافية لرأس المال المنتج داخل نفس القسم. وهو ما يملي:

- ليس فقط التساوي بين الاستثمار الكلي على شراء وسائل الانتاج وقوة العمل) والكمية الكلية لفائض القيمة (التي لم تستهلكها

الطبقة الرأسمالية) المتحققة في السوق (عن طريق بيع جزء من السلع المنتجة)، ولكن كذلك التساوي بين الاستثمار والادخار في كل قسم من قسمي النظام الاقتصادي.

- ليس فقط شرط ضرورة ان يؤدي معدل تراكم رأس المال الى توسع في الناتج الكلي متوافقا مع الطلب الكلي على السلع المنتجة، ولكن كذلك ضرورة ان تنقسم الزيادة في الناتج في كل قسم (الناجمة عن تراكم رأس المال في نفس القسم) بين وسائل الانتاج والسلع الاستهلاكية بنسب تتوافق مع الطلب على كل من هاتين الطائفتين من السلع كما يتحدد بقرارات الاستهلاك والتراكم في كل قسم.

وهي شروط عادة ما يصعب تحققها، ويصعب بالتالي تحقيق التناسب بين اداء القسمين في داخل العملية الاقتصادية، وهو ما يعني بالنسبة لهذه العملية ان يكون الأصل في ادائها في واقع الحياة اليومية ان تكون غير متوازنة في ادائها عبر الزمن.

تلك هي الفروض التي تبين بوضوح مستوى التجريد الذي قام ماركس عنده بتحليله الخاص بنماذج تجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي. واستخلص عند هذا المستوى، من ثم، الشروط التي يمكن ان يحقق الاقتصاد الرأسمالي بها تطورا متوازنا عبر الزمن. فاذا كنا قد حرصنا على توضيح هذه الفروض وما تتضمنه من علاقات تناسب بين اجزاء النظام الاقتصادي فقد قصدنا بذلك ان نبين **مدى الطبيعة غير اليقينية للتوازن في ظل شروط الواقع الرأسمالي. فلا يمكن ان نامل في تطور متوازن للعملية الاقتصادية الرأسمالية إلا بالتجريد من**

القوى التي تعمل في واقع الاداء اليومي لهذه العملية على الحيلولة دون توازن حركتها عبر الزمن. إذ هي قوى تحول دون تحقيق شروط التوازن النظري التي يبلورها تحليل نماذج تجدد الانتاج عند ماركس.

في تحليل ماركس لا تجري عملية الانتاج الاجتماعي بالمرة كعملية تتم في خط مستقيم، فهي عملية جدلية (دياليكتيكية) في حركتها الدائرية: فهي دائرية بمعنى ان رأس المال يستكمل في دورته، مرورا بمراحلها الثلاثة، حركة دائرية. وهي جدلية لانها تحتوي على حركات متقابلة تتحقق في اتجاهات متضادة. في هذه العملية لا نشهد مرورا **لكل رأس المال الاجتماعي** من مرحلة لاخرى. وانما نكون بصدد حركات متعارضة للاجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعي، اذ بينما تكون بعض اجزاء رأس المال الاجتماعي هذا في بعض فروع النشاط او في بعض المشروعات في سبيلها الى التحول الى رأس مال نقدي (عن طريق بيع السلع التي انتجت في مرحلة الانتاج) تكون اجزاء اخرى من رأس المال الاجتماعي في سبيلها الى التحول الى رأس مال منتج (بشراء وسائل الانتاج وقوة العمل اللازمين لتحقيق الانتاج). يترتب على ذلك ألا يكون من الضروري ان يتضمن كل عمل من اعمال المبادلة الانتقال المتزامن لنوعين من السلع. ويصبح من المتصور جدا تحقق تبادلات تتضمن انتقالا للسلع من طرف واحد (كما في حالة الشراء دون بيع او العكس). بل ان هذا النوع الاخير من التبادل يصبح ضرورة في ظل الرأسمالية: وذلك لانه لكي يتمكن احد الرأسماليين من تحقيق ما حصل عليه من فائض قيمة (عن طريق بيع السلع التي انتجها في السوق) لا بد من وجود رأسمالي آخر يحتفظ برأسماله في شكل نقدي ويبحث عن تحويله الى رأس مال منتج (بشراء السلع التي يستخدمها في عملية الانتاج). وفيما يتعلق بتحقق فائض القيمة المنتج في

الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (اي في تحويله من شكله السلعي الى شكله النقدي ببيع هذه السلع في اسواقها) تلعب الطبقة العاملة، كمشترية لسلع الاستهلاك الضرورية، الدور المهم. الامر يتعلق اذن في الفصل بين المظهرين الذي تكتمل بهما عملية التبادل، التي تكتمل بتبادل سلعتين حتى ولو كان ذلك يتم من خلال النقود. **في ظل الرأسمالية يصبح الاصل هو الفصل بين مظهري العملية التبادلية، حيث يقع الشراء دون البيع او يقع البيع دون الشراء.** ولا يكتمل المظهران الا عبر فاصل زمني. **في هذا الفصل بين المظهرين المكملين لعملية التبادل من الناحية الزمنية تكمن امكانية الازمة** (اي الاداء غير المتوازن عبر الزمن) في ظل شروط طريقة الانتاج الرأسمالي ذات الاداء التلقائي او العفوي.

ولكن يتم تجدد الانتاج الذي تخلق شروطه، الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الحالية، لا بد من ان يسبقه عدد من التبادلات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، تبادلات تتجسد في تدفقات مادية من السلع بين القسمين المكونين للنظام الاقتصادي والفروع المكونة لهما، نقول لا بد من ان تسبق هذه التبادلات فترة تجدد الانتاج. ولكي تستمر عملية رأس المال الاجتماعي دون انقطاع لا بد من تحقق شروط تناسب معينة عند التبادل بين الطبقات، اي في مرحلة التداول. ومن الممكن ان يجد تحقق شروط التناسب هذه عائقا يتضمنه الشكل الاجتماعي لعملية العمل الاجتماعي. في هذه الحالة يكون التوازن بطبيعته عرضة لان يختل، ويصبح محلا للاضطرابات التي تختلف في الحدة والخطورة.

من المتصور نظريا ان العناصر الاحتمالية لتجدد الانتاج، التي تم خلقها خلال فترة انتاج معينة، تكون على نحو لا تستطيع معه ان تحقق، في نهاية

الفترة التالية، الا نفس المستوى من الناتج. فالعملية الاقتصادية لا تقوم الا بتجديد انتاج نفسها، عند نفس المستوى. عبر حركة دورية لرأس المال تترك حجم قيمته دون تغيير. الامر هنا يتعلق بحالة ساكنة(١). تجدد انتاج هذه الحالة الذي كان فرنسوا كينيه أول من حلله، سماه ماركس بتجدد الانتاج البسيط.

من الناحية المنهجية، من المفيد، بل حتى من الضروري، ان يتصور النظام الاقتصادي في حالة مشابهة، لان ذلك يسهِّل فهم هيكل مركب العلاقات بين مختلف عناصر النظام في شكلها الاوضح والابسط. تحليل العملية الاقتصادية عند هذا المستوى من التجريد يمثل خطوة ضرورية نحو تحليلها عند مستوى اقل تجريدا او اكثر ملموسية: عند مستوى ندخل معه تراكم رأس المال الذي يمثل القوة المحركة للتطور الرأسمالي، ممكنا العملية الانتاجية من ان تجدد نفسها على نطاق دائم الاتساع من فترة لاخرى. الامر يتعلق في هذه الحالة الاخيرة بتجدد الانتاج على نطاق متسع.

قبل ان نعرض لكل من هذين النموذجين من المهم ان نبين بوضوح **الدور الذي تلعبه النقود في عملية الانتاج الاجتماعية**، كما يتبدى في تحليل نماذج تجدد الانتاج عند ماركس.

بالنسبة لماركس، مع تطور المبادلة، يتجسد شكل القيمة «المكافئ»(٢)، **اجتماعياً**، في الشكل الطبيعي لسلعة معينة. وتدريجياً تقوم هذه السلعة بوظيفة اجتماعية خاصة تحتكرها عند مستوى معين من التطور: مؤدى هذه

(١) Stationary state; état stationnaire.

(٢) انظر الجزء الثاني من مؤلفنا الخاص بالاقتصاد النقدي.

الوظيفة ان تلعب في عالم السلع دور المكافئ العام للقيمة. منذ هذه اللحظة تصبح هذه السلعة السلعة / النقود. بجانب وظيفتها كمكافئ عام للسلع تؤدي النقود وظائف اخرى: وسيلة تداول السلع، وسيلة تسوية المدفوعات ووسيلة تراكم رأس المال. هذه الوظيفة الاخرى تكتسب دلالة خاصة في شروط الانتاج السلعي الرأسمالي، وذلك لان رأس المال النقدي يصبح المرحلة الاولى في عملية دورة رأس المال (الذي يتمثل في ذاته في مجموعة قيم).

في عملية دورة رأس المال والسلع تتحقق مبادلات متقابلة «بفضل تداول النقود التي تسهل المبادلات بقدر ما تصعب من فهمها. ولكنها ذات اهمية حاسمة. وذلك لوجوب ان يعاود الجزء المتغير من رأس المال ظهوره في الشكل النقدي لكي يتحول هذا الاخير الى قوة عاملة. وعليه، يتعين ان يقدم رأس المال المتغير. في كل فروع الصناعة في اقسام النظام الاقتصادي، في الشكل النقدي». ولكن ذلك لا يعني على الاطلاق ان النقود في ذاتها عنصر من عناصر تجدد الانتاج العيني. وذلك لان امكانية تجدد الانتاج تكمن في قدرة المجتمع على ان ينتج في الفترة الحالية عناصر تجدد الانتاج العينية الاحتمالية.

اما كمية النقود التي يلزم تواجدها في بلد معين (على فرض ان سرعة تداول النقود وعوامل اخرى تظل على حالها) فلا بد ان تكون كافية للتداول النشط وللاحتياطي المدخر. وتتحدد كمية النقود اللازمة للتداول النشط (على فرض تحدد سرعة النقود) «باجمالي الثمن، او باجمالي قيمة السلع في التداول» (مع افتراض ان السلع تتداول بقيمها).

ويقوم تحليل نماذج تجدد الانتاج على فرض ان النقود المتداولة هي من النقود المعدنية المسكوكة من المعادن النفيسة فقط، او بعبارة اخرى، الامر يتعلق «بالتداول المعدني في اكثر صوره بساطة وبدائية».

اخيراً، تحتفظ الطبقة الرأسمالية بكمية النقود اللازمة للتداول. فالرأسماليون هم الذين يفتحون عملية دورة رأس المال، وفي نهايتها تعود النقود اليهم. «وهو ما يتحقق وفقاً للقانون العام الذي بمقتضاه تعود النقود الى من قدموها بقصد انتاج السلع عندما يأخذ تداول السلع مجراه العادي».

في دراستنا لنماذج تجدد الانتاج سنأخذ في الاعتبار فقط القيم الحقيقية، وذلك وفقا لما يراه ماركس من ان تجدد الانتاج في صورة نقدية وتداول النقود لا يمكن ان يتحققا الا لان تجدد الانتاج العيني ممكن.

لنرى الان كل من النموذجين، بادئين بنموذج تجدد الانتاج البسيط.

ح - **نموذج تجدد الانتاج البسيط:** يمثل الجدول الاقتصادي لفرنسوا كينيه نقطة البدء لتحليل ماركس لنماذج تجدد الانتاج. ويعلن ماركس تقديره لتحليل كينيه ويعترف له بالفضل في انه زوده بالاساس الذي تمكن ابتداءً منه من تطوير نماذجه في تجدد الانتاج[1]. وقد جاءت اول محاولة من جانب ماركس لبناء نموذج لتجدد الانتاج البسيط في شكل جدول مكون من خطوط متقاطعة، على النحو الذي قدم به فرنسوا كينيه جدوله الاقتصادي. ونظرا

---

(١) انظر في ذلك وفي المراجع التي تبين مدى معرفة ماركس بتحليل فرنسوا كينيه وكيفية استفادته من هذا التحليل، مؤلفنا... Les Schémas، ص ١٠١.

لتعقيد شكل الجدول، انتهى الامر بماركس الى هجر هذه الطريقة في تقديم النموذج مستخدما تقديم النموذج في شكل معادلات.

وقد جاء تحليل نماذج تجدد الانتاج في الجزء الثاني من كتابه «رأس المال» المعنون «بتداول رأس المال». وقد وضع ماركس لنفسه، بالنسبة لتجدد الانتاج البسيط، السؤال التالي: كيف تم استبدال (في صورة قيمية) رأس المال الذي استخدم في عملية الانتاج بواسطة جزء من الناتج السنوي، وكيف اكتملت عملية الاستبدال هذه باستهلاك فائض القيمة بواسطة الطبقة الرأسمالية واستهلاك (سلع) الاجور بواسطة الطبقة العاملة؟ الامر يتعلق هنا بتجدد الانتاج بنفس القدر من القيمة، اي بنفس المستوى من الناتج الاجتماعي. لتجديد انتاج نفس القدر من القيمة يتعين الاحلال محل قيمة رأس المال الذي استخدم، بلا زيادة ولا نقصان. هنا يخصص الرأسماليون فائض القيمة للاستهلاك غير المنتج وليس لتراكم رأس المال، ولو جزئيا. وينفق العمال دخولهم، اي اجورهم، على شراء السلع الاستهلاكية التي هي من قبيل السلع الضرورية[١]. في تجدد الانتاج البسيط تدور العملية اذن حول الاستهلاك غير المنتج.

وكما نعرف، تتحلل قيمة الناتج الاجتماعي (الاجمالي) الذي انتج في فترة الانتاج، وهي السنة هنا، الى اجزاء ثلاثة:

- قيمة وسائل الانتاج (ادوات العمل والمواد موضوع العمل) المستهلكة خلال الفترة محل الدراسة، و، قيمة رأس المال ذي القيمة الثابتة الذي

---

(١) Subsistence goods; biens de subsistance.

استهلك.

ـ قيمة قوة العمل التي استخدمت في عملية الانتاج، م، قيمة رأس المال المتغير.

ـ وفائض القيمة الذي انتج اثناء الفترة، ف.

في تحليل نماذج تجدد الانتاج ينقسم المجتمع الى طبقتين والاقتصاد الى قسمين كبيرين: القسم الاول، قسم I، ينتج وسائل الانتاج، والقسم الثاني، قسم II، ينتج السلع الاستهلاكية (السلع الضرورية والسلع الكمالية). وعليه، تنقسم قيمة الناتج الاجتماعي بين قسمي النظام الاقتصادي على النحو التالي:

قسم I   ر I + م I + ف I

قسم II   ر II + م II + ف II

اذا ما ترجمنا ذلك الى ارقام، مأخوذة للتوضيح، يكون لدينا في المعادلتين الحسابيتين لتعبرا عن كل النظام الاقتصادي:

قسم I   ٤٠٠٠ ر + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ف = ٦٠٠٠

قسم II   ٢٠٠٠ ر + ٥٠٠ م + ٥٠٠ ف = ٣٠٠٠

} = ٩٠٠٠

في هذا التمثيل الرقمي، تمثل النسبة المئوية (من الناتج الاجتماعي) المعطاة لكل مكوِّن من مكونات قيمة الناتج (السلعي) في قسم معين متوسط النسبة محسوبة على اساس نسب كل فروع الانتاج التي تنتمي لنفس القسم.

يبدأ راسماليو القسم I عملية الانتاج بمكونات لرأس المال المنتج (وسائل انتاج وقوة عمل) قيمتها ر I + ف I، اي ٥٠٠٠. في نهاية المرحلة المنتجة

لرأس المال، يحصلون على ناتج اجمالي من السلع الانتاجية قيمته: I ر + I م + I ف، اي ٦٠٠٠. من هذا الناتج الاجمـالي الذي يبلـغ ٦٠٠٠، لدينا ٢٠٠٠ تمثل دخول الطبقتين، الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، في القسم الاول.

نفس الشيء بالنسبة للقسم الثاني: اذ يبدأ رأسماليو هذا القسم الانتاج برأس مـال كلي قيمـته ٢٥٠٠. في نهـاية فـترة الانتـاج يجدون انفسـهم بناتج اجمـالي في شكل سلع استـهلاكية قيمتـها ٣٠٠٠ (II ر + II م + II ف)، منها ١٠٠٠ تمثل دخل الطبقتين في هذا القسم.

ولكي يتحقق تجدد الانتاج في الفترة التالية يتعين:

- تعويض رأس المال ذي القيمة الثابتة الذي هلك في الفترة الحالية في القسمين،
- ان تضمن الطبقة العاملة سلعا استهلاكية لتجديد انتاج قوة العمل،
- ان تحصل الطبقة الرأسمالية (في القسمين) علي السلع الاستهلاكية اللازمة لاعاشتها.

كل هذا لا بد من ضمـان تحققه عبـر التداول من خـلال مبـادلات بين الطبـقـتين (وشـرائحـهـمـا في القـسمين). هـذه المبـادلات تنعكس في تحـويلات (تدفقات) مادية بين القسمين وفي داخل كل من القسمين. اذا ما تحققت هذه المبادلات (بما تتضمنه من تدفقات عينية) وانما **باحترام علاقات تناسب معينة**، يمكن لتجدد الانتاج ان يتم دون عوائق.

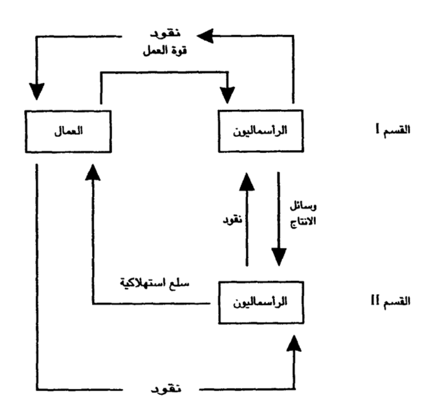
على نحو اكثر تفصيلا، تتحقق شروط تجدد الانتاج هذه اذا ما تمت المبادلات التالية اثناء فترة دورة رأس المال الاجتماعي.

١ ـ بجزء (٢٠٪) من رأس مالهم الكلي يشتري رأسماليو القسم الاول قوة العمل اللازمة للانتاج من عمال هذا القسم. هكذا يضمنون القوة العاملة ليبدأوا المرحلة المنتجة من دورة رأس المال. نحن هنا بصدد عمل مبادلة احادي البعد. فهو يتمثل في شراء سلعة (قوة العمل) دون بيع، من وجهة نظر رأسمالي القسم الاول. (ويتم عمل مماثل داخل القسم الثاني، سنخصه بالتفصيل استقلالا).

٢ ـ عند انفاق دخولهم يقوم عمال القسم الاول بانفاق كل اجورهم (١٠٠٠ وحدة) في شراء سلع استهلاك ضرورية من رأسمالي القسم II. بالنسبة لهؤلاء العمال، الامر يتعلق بشراء دون بيع، اي عمل مبادلة احادي الطرف يستلزم انتقال السلع الاستهلاكية من القسم II نحو القسمI. النقود توجد الان لدى رأسمالي القسم II الذين نجحوا في بيع جزء من ناتجهم الكلي.

٣ ـ استخداما لهذا القدر من النقود يشتري رأسماليو القسم II من رأسمالي القسم I وسائل انتاج لانتاج السلع الاستهلاكية، الامر الذي يحقق لهم، عبر عملية الشراء هذه، نسبة من رأسمالهم ذي القيمة الثابتة، وتعود النقود الى رأسمالي القسم الاول، الذين يبيعون جزءا من ناتجهم الكلي، مساويا في القيمة لقيمة رأس المال المتغير للقسم I.

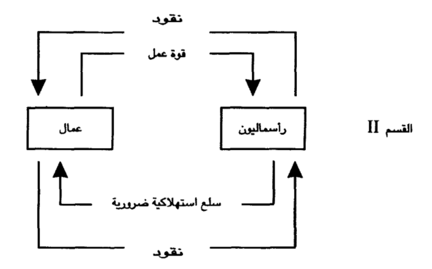
ويمكن تقديم عمليات المبادلة الاحادية البعد (الثلاثة)، من الناحية الشكلية، على النحو التالي:



من هذا الشكل نلاحظ:

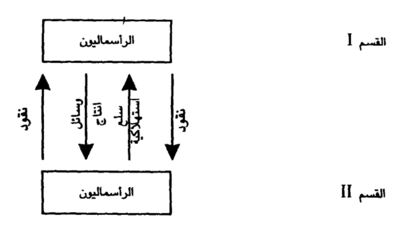
- ان كل المعاملات من قبيل المبادلات احادية البعد وان لها نفس القيمة، قيمة I م.
- انها مبادلات بين الطبقات الاجتماعية وتستتبع انتقال السلع في داخل القسم I وبين القسمين.
- ان جزءا من رأس المال النقدي لرأسمالي I، مساويا لرأسمالهم المتغير، قد اتم دورة كاملة. ومن ثم يحوز هؤلاء الرأسماليون رأس المال النقدي الذي يضمن لهم شراء قوة العمل لاستخدامها في الفترة التالية.

٤ ـ بجزء من رأسمالهم النقدي مساويا لـ II م (٢٠٪ من رأسمالهم الكلي) يشتري رأسماليو II قوة العمل من عمال هذا القسم ثمن الكمية الكلية من قوة العمل (٥٠٠ وحدة) تمثل دخل هؤلاء العمال. بعد انتاج السلع، يقوم هؤلاء العمال بانفاق كل دخلهم في شراء سلع استهلاكية ضرورية من رأسمالي القسم II. على هذا النحو يتحقق مظهرا عملية المبادلة بعد ان فصلا احدهما عن الاخر بفاصل زمني، وهو ما يمكِّن رأسمالي القسم II من بيع جزء من ناتجهم الكلي بقيمة تساوي II م، وتعود اليهم النقود. وقد تحققت انتقالات السلع (قوة العمل والسلع الاستهلاكية الضرورية) داخل القسم II. وهو ما يمكن تقديمه، شكليا على النحو التالي:

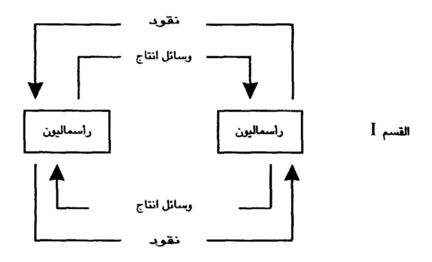


٥ ـ لتعويض جزء من رأسمالهم ذي القيمة الثابتة (قيمته ١٠٠٠ وحدة)، الذي هلك بالاستعمال في فترة الانتاج الحالية، يشتري رأسماليو II من رأسمالي I سلعا انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية. وهو ما يسمح لرأسمالي I بتحقيق فائض القيمة الذي يعود اليهم، مستخدمين ثمن مبيعاتهم في شراء سلع استهلاكية من رأسمالي القسم II.

النتيجة: يقوم رأسماليو II بالاحلال محل ما هلك بالجزء المتبقي من رأس المال ذي القيمة الثابتة. ويحقق رأسماليو I فائض القيمة منفقين كل دخلهم على شراء سلع استهلاكية، وترجع النقود الى رأسمالي القسمII. نحن هنا بصدد عمل مبادلة كامل وقد تبعثر عبر الزمن، حيث تظهر النقود كوسيط في التبادل. ويشهد القسمان تغييرا مزدوجا في اماكن السلع (وان كانا لا يتما في نفس اللحظة). وهو ما يمكن بيانه على الشكل التالي:



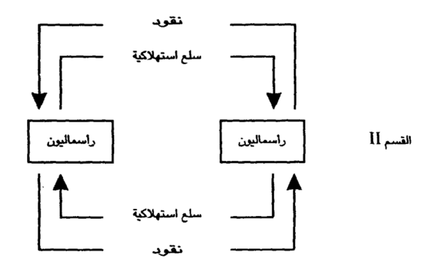
٦ ـ يحتفظ رأسماليو القسم I بجزء من ناتجهم الكلي في شكل عيني كسلع انتاجية لانتاج السلع الانتاجية وقيمته تساوي قيمة رأس المال ذي القيمة الثابتة، اي I ، ٤٠٠٠ وحدة. على هذا النحو يتحقق الاحلال محل رأسمالهم ذي القيمة الثابتة الذي هلك باستخدامه في الفترة الاولى. ولكن، اذا فكرنا في العدد الكبير من الرأسماليين الموجودين في هذا القسم سنجد ان الاحلال محل رأس المال ذي القيمة الثابتة يأخذ مكانا عبر علاقات مبادلة بين هؤلاء الرأسماليين. نحن هنا بصدد مبادلات داخلية لا تثير اي انتقال للسلع خارج القسم I:



٧ ـ يبقى في القسم II جزء من ناتجه الكلي له الشكل العيني كسلع استهلاكية وقيمته تساوي II ف، ٥٠٠ وحدة. هذا الجزء يمثل فائض القيمة المنتج في هذا القسم، وهو يخصص، في شكله السلعي، لاستهلاك رأسمالي القسم II، باعتبار انه في تجدد الانتاج البسيط

يخصص كل فائض القيمة للاستهلاك (اي لا يدخر جزء من قيمته).

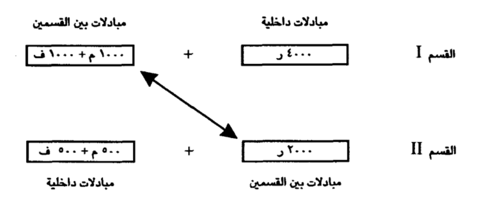
وهو ما يتحقق عبر مبادلات بين رأسمالي نفس القسم، الامر الذي يتضمن انتقال السلع داخل هذا القسم:



تبين الاشكال الخمسة السابقة المبادلات التي يتعين ان تتم بين الطبقات الاجتماعية في توزيعها بين القسمين المكونين للنظام الاقتصادي وما تتضمنه هذه المبادلات من تدفقات سلع بين القسمين وفي داخل كل منهما. كما تبين مصدر الدخول (النقدية والكيفية التي تنفق بها على استهلاك نهائي (غير منتج). ونأمل ان يكون الدور الذي تلعبه النقود كوسيط في التبادل وكشكل لرأس المال واضحاً. من الجدير ان نلاحظ ان الطبقة الرأسمالية هي دائما التي تطلق النقود في التداول وان النقود تعود الى من اطلاقها في التداول.

الآن، اذا ما قمنا بتجميع المبادلات في نهاية فترة دورة رأس المال

سنحصل على عدد من التدفقات السلعية بين القسمين وفي داخل كل منهما، هذه التدفقات يمكن تصويرها على النحو التالي:



على هذا الاساس نستطيع ان نقدم مجمل عملية تجدد الانتاج البسيط لرأس المال الاجتماعي، بما تتضمن من انتاج وتبادل وشروط يلزم توفرها لتجدد الانتاج، في شكل الجدول التالي:

القسم	الفترة ت ـ ١: رأس المال النقدي	الفترة ت: مرحلة الانتاج — تبدأ بـ: في صورة قيمية	تبدأ بـ: في شكل عيني	الناتج الكلي: في صورة قيمية	الناتج الكلي: في شكل عيني	التوزيع — توزيع الدخل النقدي الكلي بين الطبقات: الطبقة الرأسمالية	الطبقة العاملة	التداول — المبادلات بين الطبقات الاجتماعية وشرائحها والتدفقات السلعية بين القسمين وفي داخل كل منهما	نهاية الفترة ت	الفترة ت + ١
I	+ ١م	٤ر + ١م	٤(ادوات انتاج ومواد موضوع العمل) + ١ (قوة عمل)	٤ر + ١م + ١ف	وسائل انتاج لانتاج وسائل الانتاج وسائل انتاج لانتاج السلع الاستهلاكية	١ف	١م	مبادلات داخل القسم الاول ١م، ١ف، ١ر١، ١رب سلع انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية نقود سلع استهلاكية ضرورية سلع انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية نقود سلع استهلاكية للرأسماليين	٤ر ١م	٤ر ١م
II	٢ر + $\frac{١}{٢}$ م	٢ر + $\frac{١}{٢}$ م	٢(ادوات انتاج + $\frac{١}{٢}$(قوة عمل) م	٢ر + $\frac{١}{٢}$ م + $\frac{١}{٢}$ ف	سلع استهلاكية: سلع استهلاكية ضرورية وسلع استهلاكية كمالية	$\frac{١}{٢}$ ف	$\frac{١}{٢}$ م	١/٢م مبادلات داخلية ١/٢ف مبادلات داخلية	٢ر $\frac{١}{٢}$ م	٢ر $\frac{١}{٢}$ م

- كل المبادلات مجمعة لنهاية الفترة.
- تقسيم الفترة. ت من الناحية الزمنية (اي بين مراحل) هو تقسيم تحكمي. يزيد على ذلك اننا نفترض رأس المال الاجتماعي يمر بنفس المرحلة في نفس الوقت.

من هذا التقديم لنموذج تجدد الانتاج البسيط يبين انه:

- لكي يتحقق فائض القيمة في القسم I ويتمكن من ثم رأسماليو هذا القسم من الحصول على سلع الاستهلاك اللازمة لهم.

- ولكن يحصل العمال في هذا القسم I على السلع اللازمة لاعاشتهم لتجديد قوة عملهم.

- ولكي يتمكن القسم الثاني من تعويض رأسماله ذي القيمة الثابتة الذي هلك بالاستخدام خلال الفترة الحالية.

- في كلمة، لكي تتحقق هذه الشروط الجوهرية لتجدد الانتاج.

نقول لكي يتم كل ذلك لا بد من ان يتخلى القسم II عن كمية من السلع الاستهلاكية تساوي في قيمتها قيمة رأس المال ذي القيمة الثابتة الذي هلك بالاستخدام في هذا القسم في مبادلة مع القسم I لكمية من وسائل الانتاج لانتاج السلع الاستهلاكية قيمتها تساوي قيمة I م + I ف. بعبارة اخرى، يتعين ان يكون طلب القسم Iعلى السلع التي ينتجها القسم II مساويا لطلب القسم II على السلع التي ينتجها القسم I وهو ما يعني أن IIر لا بد ان يكون مساويا لـ I م + I ف. **ذلك هو شرط التوازن فيما يتعلق بعلاقات الاعتماد المتبادل بين قسمي النظام الاقتصادي**. بعبارة ثالثة: «مجموع قيمة م + ف لرأس المال السلعي للقسم I لا بد ان تتساوى مع رأس المال ذي القيمة الثابتة للقسم II، أي IIر أي ان I (م + ف) = IIر».

لكن شرط التوازن هذا ليس الا نتيجة متضمنة لشروط توازن عامة يتضمنها نموذج تجدد الانتاج البسيط تزودنا باطار تجميعي لتحليل العرض والطلب.

فالعرض الكلي يتكون من الناتج الاجمالي للقسمين: الناتج من وسائل الانتاج + الناتج من السلع الاستهلاكية (الضرورية والكمالية). في صورة قيمية، العرض الكلي= I ر+ I م + اف + II ر + II م + II ف = ٩٠٠٠.

ويتحلل الطلب الكلي الى طلب على وسائل الانتاج، وهو يساوي في حالة تجدد الانتاج البسيط طلب القسمين لتعويض ما هلك بالاستخدام من رأس المال ذي القيمة الثابتة في القسمين (يساوي في صورة قيمية I ر + II ر) والطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع الاستهلاكية الكمالية، وهو يساوي في هذه الحالة مجموع الاجور ودخول الرأسماليين في القسمين، اي اجمالي الدخل الوطني (وهو ما يساوي في صورة قيمية I م + I ف + II م + II ف). يترتب على ذلك ان الطلب الكلي، على كل السلع المنتجة، يكون مساويا لـ I ر + II ر + I م + I ف + II م + II ف = ٩٠٠٠.

من الواضح انه في حالة التوازن يتعين ان يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. ولكن ما هو ليس بنفس الوضوح هو **العلاقة المتبادلة بين مختلف مكونات هاتين الكميتين** الكليتين التي تكون كافية لتحقيق هذا التوازن. القاء الضوء على هذه المسألة يمثل احد اهم وظائف تحليل نموذج الانتاج.

فكل عنصر في نموذج تجدد الانتاج له خصيصة مزدوجة: فهو يمثل في نفس الوقت عنصرا من عناصر الطلب وعنصرا من عناصر العرض: فاذا ما أخذنا I م على سبيل المثال وجدناه يمثل جزءا من ناتج السلع الانتاجية. ويمثل في نفس الوقت نصيب عمال القسم الاول من الدخل الوطني الذي يمثل انفاقه جزءا من الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية. عندما يمثل احد العناصر

جزءا من عرض منتجات احد القسمين ويمثل، في ذات الوقت، جزءا من الطلب على منتجات نفس القسم، تكون المبادلة المتحققة من قبيل المبادلات التي تتم في داخل القسم. وعلى العكس من ذلك، تعني المبادلة بين القسمين ان الخصيصة المزدوجة للعنصر توزع بين القسمين. في هذه الحالة يخلق العرض في قسم من القسمين ويخلق الطلب في القسم الاخر. في هذه اللحظة، تعكس المبادلة الضرورة التقنية للاعتماد المتبادل بين قسمي النظام الاقتصادي، وهي ضرورة ترتكز على التقسيم الاجتماعي للعمل بين القسمين. وهي ضرورة تدعو الى استخدام ناتج احد القسمين في الانتاج او في الاستهلاك داخل القسم الاخر.

بطبيعة الحال، يتضمن هذا التوازن العام ضمان التساوي بين الطلب الكلي على ناتج كل قسم مع العرض الكلي لهذا القسم. فاذا ما اخذنا القسم الاول، على سبيل المثال، هذا يعني ان I ر + I م + I ف = I ر + II ر. من هذه المعادلة نحصل على شرط التوازن الخاص بالعلاقات بين القسمين، اي IIر = I م + I ف. نفس الشيء يمكن ان نحصل عليه بالنسبة للقسم II.

على هذا النحو تتحدد شروط التوازن نظريا في حالة تجدد الانتاج البسيط. ويتعين الا ننسى اننا تحصلنا على هذه الشروط عند مستوى عالي جدا من التجريد. فشروط التوازن لا تتحقق للنظام الاقتصادي، على مستوى هذا التحليل النظري، الا اذا جردنا من القوى التي تولد، في واقع الانتاج الرأسمالي، اضطرابا يكاد يكون مستمرا في التوازن، اي تولد في واقع الحياة اليومية للاقتصاد الرأسمالي انعدام توازن شبه مستمر. وحتى في غياب هذه القوى لا يكون النظام محصنا ضد عدم التوازن. وذلك لانه لكي يتحقق التوازن، عند مستوي التجريد الذي تم عنده تحليل تجدد الانتاج البسيط، يتعين

ان تتوفر الشروط الضرورية لتجدد الانتاج، وخاصة تلك المتعلقة بتعويض ما هلك من رأس المال الثابت، نقول يتعين ان تتوفر هذه الشروط **بمعدل منتظم من فترة لاخرى، يحترم علاقات التناسب الصريحة والمتضمنة في نموذج تجدد الانتاج**. في هذا النموذج افترض ان رأس المال الثابت يهلك كلية خلال الفترة محل الاعتبار. وهو ما ليس كذلك في واقع الانتاج اليومي. فعادة ما يكون متوسط عمر رأس المال الثابت (المعمر) اطول من فترة دورة رأس المال. فاذا كان الاهلاك السنوي يتم بصفة منتظمة في صورة نقدية فان الاحلال العيني لاداة العمل لا يتحقق الا في نهاية حياة هذه الاداة. (وتتعقد المسألة بما يعرفه واقع النشاط اليومي من امكانية استبدال الآلة قبل نهاية عمرها الافتراضي). فعندما يتم الاهلاك في صورة نقدية (تجنيب جزء من الموارد النقدية لاستبدال رأس المال الثابت فيما بعد، عندما ينتهي عمره في الانتاج) يكون الطلب الكلي عند مستوى ادنى من مستوى ناتج التوازن، وهو ما يغيّب التوازن. والعكس عندما تأتي موجة من الاحلال العيني (لرأس المال الثابت) بالاضافة الى المعدل الجاري للاهلاك يصبح العرض الكلي غير كاف، وهو ما يغيّب التوازن. لكي يتحقق التوازن من الضروري ان تكون تركيبة عمر الموجود من رأس المال الثابت (في مختلف جنبات النظام الاقتصادي) على النحو الذي يمتص به الاحلال العيني الجاري القدر من الاموال المخصصة للاهلاك الجاري، لا اكثر ولا اقل. ولكن، في واقع الحياة اليومية ليس هناك ما يضمن ان تأتي نتيجة العدد الهائل من القرارات الفردية المختلفة محققة لهذا الشرط.

فاذا ما كان التوازن، حتى في حالة تجدد الانتاج البسيط، شديد القابلية لان يكون محلا للاختلال والاضطراب فان ذلك لا يرجع الى اسباب من خارج النظام وانما الى فعل قوى من طبيعة هذا النظام تؤدي الى ان يكون الاصل

في الاداء اليومي للنظام هو اختلال التوازن.

*　　*　　*

حتى الان لم ننشغل الا بتجدد الانتاج البسيط. ولكن ماركس يردد، في اكثر من مكان ان تجدد الانتاج البسيط يظهر كتجريد اولا بمعنى ان غياب تراكم رأس المال او تجدد الانتاج على نطاق متسع يمثل افتراضنا غريبا بالنسبة للنظام الرأسمالي، وثانيا لان الشروط التي يتم في ظلها الانتاج لا تبقى متطابقة من سنة لاخرى. ومع ذلك، من المبرر ان نبدأ تحليل تجدد الانتاج بتجدد الانتاج البسيط.

● اولا، لانه من زاوية كمية القيم يمثل تجدد الانتاج البسيط جزءا، وهو الجزء الاهم، من كل تجدد انتاج على نطاق متسع وذلك لان الاساس المادي لتجدد الانتاج على نطاق متسع ينتج في اطار تجدد الانتاج البسيط.

● وثانيا، لان تحليل حالة تجدد الانتاج البسيط يمثل خطوة منهجية نحو تحليل حالة تراكم رأس المال التي تمثل الاصل العام في واقع الانتاج الرأسمالي. ادخال تراكم رأس المال في الصورة التحليلية يجعلها اقل تجريدا ويدخلنا في مجال تجدد الانتاج على نطاق متسع.

د ـ نموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع: لو قام الرأسماليون، بدلا من انفاق كل فائض القيمة الذي يحصلون عليه على استهلاك غير منتج، باستخدام جزء من فائض القيمة بعد ان يتحول الى شكله النقدي للتوسع في رأس المال، اي لشراء عناصر اضافية من رأس المال المنتج لاستخدامها في الفترة الانتاجية القادمة، سيسمح رأس المال المتزايد بانتاج على مستوى اعلى

في فترة قادمة ويتحقق تجدد الانتاج على نطاق متسع. من هذا يتضح انه للتوسع في رأس المال الاجتماعي يتعين ان يضع الرأسماليون جانبا جزءا من دخلهم (النقدي) (اي نسبة من فائض القيمة) بقصد استخدامها كرأس مال نقدي احتمالي: وهو ما يعني ضرورة قيام الرأسماليون بالادخار (او بالاكتناز بالمعنى الذي يعطيه له كارل ماركس).

ولكن ذلك بذاته لا يزيد من الناتج الكلي خلال الفترة القادمة. لكي يزيد هذا الناتج يتعين ان يجد رأس المال النقدي الاحتمالي (الذي يؤدي فيما بعد الى توسع في الطاقة الانتاجية) **في السوق**، عند تحوله الى رأس مال منتج، العناصر الطبيعية لرأس المال المنتج، اي ادوات العمل الاضافية والمواد موضوع العمل الاضافية والقوة العاملة الاضافية.

ولكي تكون العناصر الطبيعية لرأس المال المنتج متاحة في نهاية الفترة الحالية يتعين ان تكون الطاقة الانتاجية (المستخدمة خلال الفترة الحالية) على نحو يمكن معه ان يزيد الناتج الكلي على ما هو لازم لمجرد تعويض الهالك من رأس المال ذي القيمة الثابتة الحالي، واستهلاك القوة العاملة المستخدمة فعلا وكذلك استهلاك الطبقة الرأسمالية. الزائد على كل ذلك في شكل سلع انتاجية (لانتاج السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية) وسلع استهلاكية، سيستخدم خلال الفترة التالية كوسائل انتاج للتوسع في رأس المال ذي القيمة الثابتة، وكسلع استهلاكية تسمح باستخدام قوة عاملة اضافية وحتى لزيادة الاستهلاك غير المنتج للطبقة الرأسمالية (فتراكم رأس المال لا يستبعد زيادة استهلاك الطبقة الرأسمالية).

بعبارة اخرى، تكمن امكانية تجدد الانتاج على نطاق متسع في انتاج

قدر من عناصر رأس المال المنتج خلال الفترة السابقة يزيد على احتياجات تجدد الانتاج البسيط. خلافا للحال في تجدد الانتاج البسيط يتعين ان يكون الناتج الكلي للقسم I، وليكن I ن، اكبر من (في صورة قيمية) الناتج الضروري للاحلال محل رأس المال ذي القيمة الثابتة الذي اهلك في القسمين خلال تلك الفترة:

I ن > I ر + II ر. وبما ان جزءا من فائض القيمة في القسم I سيخصص للتوسع في رأس المال ذي القيمة الثابتة داخل نفس القسم (ويتعين ان يأخذ من ثم شكل سلع انتاجية لانتاج سلع انتاجية)، لن يكون من الممكن مبادلة هذا الجزء (على عكس الحال في تجدد الانتاج البسيط، حيث يستهلك كل فائض القيمة) بسلع استهلاكية. يترتب على ذلك ان جزءا من ناتج القسم II سيظل دون بيع (دون تسويق). هذا الجزء (غير المباع) سيخصص لتجدد الانتاج لكي تتحقق امكانية تجدد الانتاج على نطاق متسع. يتعين اذن ان تكون قيمة الناتج الكلي للقسم II، ولتكن II ن، اصغر من الجزء المتغير من رأس المال الاجتماعي مضافا اليه كل فائض القيمة المنتج في القسمين:

II ن < I م + I ف + II م + II ف. عدم التوازن هذا يصبح، من ثم، الشرط الضروري الاولي لتجدد الانتاج على نطاق متسع.

لكي يتحقق انعدام التوازن هذا لا بد من اعادة توزيع العناصر الطبيعية لرأس المال المنتج التي تمثل نفس القدر من القيمة لكي نحصل على توزيع آخر للموارد بين القسمين. وبما ان التكوين العضوي لرأس المال (أي العلاقة بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير، وهو من العوامل الاكثر اهمية في

تحديد انتاجيــة العمل) هو دائما اكبـر من ١ أي أن $\frac{ر}{م} > ١$ يتعين أن يحظى القسم الذي ينتج الاشكال العينية لرأس المال ذي القيمة الثابتة بجزء من الموارد اكبر نسـبيا لكي يمكن الاحـلال مـحل ما هلك من رأس المال ذي القيمـة الثـابتة في القسـمين وكذلك زيادته. فكلمـا كانت الطاقـة الانتاجيـة في القـسم الاول اكـبـر كلمـا زادرت امكانيـة انتـاج وسـائل انتـاج لمجـمل النظام الاقتصادي، وامكن، من ثم، ان يكون الناتج الكلي اكبر فيما بعد (وذلك بشرط ان توجد القوة العاملة الضرورية وكذلك السلع الاستهلاكية اللازمة. وقدر رأينا ان مـاركس يـجرد من صـعـوبات توفيـر القوة العـاملة اللازمـة للانتـاج ولتـجدد الانتاج). هذا الشرط يفرض حدودا لا تستطيع العملية الاقتصـادية ان تتخطاها في مـحاباتها للقسم الاول بالنسبة للنصيب الذي يحصـل عليه من رأس المال الاجتماعي.

يخلص من ذلك ان الفرق بين تجدد الانتاج البسيط وتجدد الانتـاج على نطاق متسع **فرق كيفي**. فهو يجد جذوره في الكيفية التي يسـتخدم بهـا فائض القيمـة وشكله العيني. في حـالة تجدد الانتـاج البسـيط يسـتخـدم كل فـائض القيمة، بعـد ان يتـحقق ويتـحول الى الشكل النقدي، بواسطة الرأسـماليين في اغراض الاستـهلاك غير المنتج. بينمـا في حـالة تجدد الانتاج على نطاق متسـع ينظر الرأسماليون الى مستوى أعلىْ لفائض القيمة. وهو ما يستلزم تركيم جزء من فائض القيمة في شكله النقدي لشراء، احتمالا، وسائل انتاج اضافية وقوة عـاملة اضافية. هذه النقود المتراكمة تنتج عن بيع لم يصـحبه شراء. اما فيمـا يتعلق بالشكل العيني لفائض القيمة، نلاحظ انه في حالة تجدد الانتاج البسيط يأخذ فـائض القيـمة في القـسم I الشكل العيني لوسـائل انتاج لانتـاج السلع

الاستهلاكية. اما في حالة تحدد الانتاج على نطاق متسع فان جزءا من فائض القيمة في القسم I لا بد ان يأخذ الشكل العيني لوسائل انتاج لانتاج وسائل الانتاج. في القسم II ينعكس الفرق في تغير في الشكل العيني لمصلحة السلع الاستهلاكية الضرورية (سلع الاجور) في علاقتها بالسلع الاستهلاكية الكمالية. ويمكن ان نقول اختصار ان الفرق بين النموذجين يكمن في كيفية استخدام فائض العمل (في انتاج اي تشكيلة من السلع) في كل حالة من حالتي تجدد الانتاج.

من المهم ان نؤكد ان هذا الفرق الكيفي هو الذي يعتد به. اذ غالبا ما يعرف تجدد الانتاج على نطاق متسع بأنه تجدد انتاج كمية اكبر من الناتج الاجتماعي. مثل هذا التعريف الذي لا يدرك هذا الفرق الكيفي هو تعريف غير دقيق.

لا يبقى، قبل ان ننشغل بآلية تجدد الانتاج على نطاق متسع، الا ان نميز بين نوعين من تجدد الانتاج هذا: تجدد الانتاج التوسعي وتجدد الانتاج التكثيفي. في حالة الاول تنجم زيادة الناتج، على فرض ثبات التكوين العضوي لرأس المال، من استخدام قوة عاملة اضافية وما يلزمها من وسائل انتاج اضافية. في حالة تجدد الانتاج التكثيفي، الذي يتغير هو التكوين العضوي لرأس المال، على نحو يمكن معه زيادة اجمالي الناتج دون استخدام قوة عاملة جديدة. في واقع الحياة الاجتماعية، يتحقق التطور الرأسمالي بالنوعين من تجدد الانتاج على نطاق متسع في نفس الوقت.

آلية تجدد الانتاج على نطاق متسع: من الناحية الكمية تتمثل نقطة البدء لتجدد الانتاج على نطاق متسع في تجدد الانتاج البسيط. ولذلك نبدأ من تجدد الانتاج البسيط بمعادلاته التالية:

القسم I ٤٠٠٠ر + ١٠٠٠م + ١٠٠٠ ف = ٦٠٠٠
القسم II ٢٠٠٠ر + ٥٠٠م + ٥٠٠ ف = ٣٠٠٠
} = ٩٠٠٠

ولكي تكون امكانية تجدد الانتاج قابلة للتحقق لا بد ان ندخل على هذا الترتيب لمكونات الانتاج تغييرا كيفيا يتضمن انعدام التوازن المزدوج السابق الحديث عنه. ويتعين على الترتيب الجديد ان يبين ان:

I ن > I ر + II ر ،

II ن < I م + I ف + II م + II ف.

هذا الشرط يحقق الترتيب التالي لمكونات تجدد الانتاج، الذي يمثل النموذج الاولي للتراكم:

القسم I ٤٠٠٠ر + ١٠٠٠م + ١٠٠٠ ف = ٦٠٠٠
القسم II ١٥٠٠ر + ٧٥٠م + ٧٥٠ ف = ٣٠٠٠
} = ٩٠٠٠

اذا افترضنا بالنسبة للقسم I معدلا للتراكم مساويا لـ ٥٠٪ من فائض القيمة وان رأس المال المتراكم سيقسم بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير بنسبة ٤:١، سيكون التكوين العضوي لرأس المال في نفس القسم على النحو التالي: من ١٠٠٠ وحدة فائض قيمة يتم تركيم ٥٠٠ وحدة، منها ٤٠٠ وحدة لرأس المال ذي القيمة الثابتة و١٠٠ وحدة لرأس المال المتغير. ولكي يزيد رأس المال الكلي في القسم I في بداية الفترة التالية لا بد ان يأخذ فائض القيمة المنتج في هذا القسم الشكل العيني لسلع انتاجية لانتاج السلع الانتاجية في حدود ٤٠٠ وحدة والشكل العيني لسلع انتاجية لانتاج السلع

الاستهلاكية في حدود ١٠٠ وحدة.

ولكي يتمكن القسم الاول ان ينتج خلال الفترة القادمة على نطاق متسع يتعين:

١ - ان يعمل على تعويض ما هلك من رأسماله ذي القيمة الثابتة بأن يستبقي سلعا قيمتها ٤٠٠٠ من اجمالي الناتج الذي ينتجه.

٢ - ان ينقل (عبر شراء العمال الموجودين به لسلع استهلاكية ضرورية وما يعقبه من شراء رأسماليو القسم الثاني لوسائل انتاج) الى القسم الثاني سلعا (وسائل انتاج) ذات قيمة مساوية لـ ١٠٠٠ وحدة في مقابل سلع استهلاكية ضرورية لاستهلاك القوة العاملة التي يستخدمها بالفعل.

٣ - ان ينقل الى القسم الثاني وسائل انتاج قيمتها ٥٠٠ وحدة (تتحدد بالنسبة من فائض قيمة القسم الاول المخصصة لاستهلاك رأسمالي القسم) مبادلة مع سلع استهلاكية.

[هذه المبادلات الثلاثة تمثل جزءا من تجدد الانتاج البسيط مع الفرق المتمثل في ان القيم المتبادلة هي ٢٠٠٠ وحدة في حالة تجدد الانتاج البسيط و١٥٠٠ وحدة فقط في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع. هذا يرجع الى انه في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع يخصص نصف فائض القيمة في القسم I ، اي ٥٠٠ وحدة، لتركيم رأس المال. الامر الذي يترتب عليه ان ينقص IIر].

٤ - ان يحتفظ القسم I بجزء من ناتجه الكلي (في شكل سلع انتاجية

لانتاج السلع الانتاجية) بقيمة ٤٠٠ وحدة. وهو ما يمثل الاضافية الاحتمالية لرأس المال ذي القيمة الثابتة في القسم I.

٥ ـ يتعين على القسم I ، اخيرا، ان ينقل الى القسم II وسائل الانتاج (لانتاج السلع الاستهلاكية) بقيمة مساوية لـ ١٠٠ وحدة، مبادلة مع سلع استهلاكية ضرورية (تمثل استهلاك القوة العاملة الاضافية، بقيمة تمثل رأس المال المتغير الذي يستخدم خلال الفترة التالية).

لنرى الان ما سيحدث داخل القسمII:

أ ـ عبر المبادلات (١)، (٢)، (٣) يتلقى القسم II من القسم I وسائل الانتاج التي تحل محل رأس المال ذي القيمة الثابتة الذي هلك بالاستخدام من الفترة الفائتة (وقيمته ١٥٠٠ وحدة).

ب ـ عن طريق المبادلة (٥) يتلقى القسم II من القسم I وسائل انتاج تمثل رأس المال ذي القيمة الثابتة الاضافي الذي سيستخدم خلال الفترة التالية (بقيمة تساوي ١٠٠ وحدة).

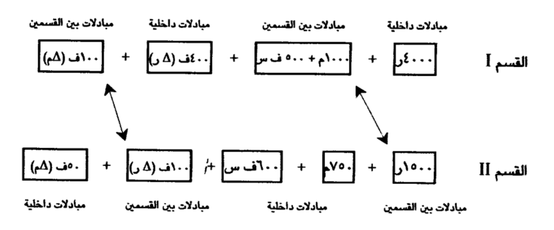
ج ـ يستلزم اداء رأس المال ذي القيمة الثابتة الاضافي في القسم II كمية من القيمة كرأس مال متغير اضافي (له الشكل العيني لسلع استهلاكية) قيمة هذا الاخير تكون مساوية لـ ٥٠ وحدة، لان التركيب العضوي لرأس المال في القسم الثاني هو ٢: ١.

وفقا لـ (ب)، (ج) يتعين على القسم الثاني ان يؤاكم في داخله جزءً من فائض القيمة (المساوي لـ ٧٥٠ وحدة) قدره ١٥٠ وحدة. يترتب على ذلك ان ٦٠٠ وحدة (من اجمالي فائض القيمة) تخصص

لاستهلاك رأسمالي القسم II. وهو ما يعطي معدلا لتراكم رأس المال مساويا لـ ٢٠٪.

د ـ بطبيعة الحال، يجري تبادل سلع استهلاك ضرورية بقيمة ٧٥٠ وحدة بين العمال في القسم II (اولا ببيع قوة عملهم ثم ثانيا بشراء السلع الاستهلاكة). ورأسمالي نفس القسم.

ويمكن تقديم هذه السلسلة من التبادلات بين الطبقات وشرائحها التي تثير تدفقات السلع بين القسمين وفي داخل كل منهما، على النحو التالي:



حيث ٥٠٠ ف س تمثل استهلاك رأسمالي القسم الاول؛ ٤٠٠ ف Δ ر: رأس المال ذي القيمة الثابتة الاضافي في القسمI؛ ٦٠٠ ف س: استهلاك رأسمالي القسم II؛ ٥٠ ف Δ ر: رأس المال المتغير الاضافي في القسم II .

من هذا النموذج يبين ان تجدد الانتاج على نطاق متسع يستلزم شرط تناسب فيما يتعلق بعلاقات الاعتماد المتبادل بين القسمين مؤداه انه يتعين ان تتضمن المبادلات بين الطبقات وشرائحها انتقالا للسلع بين القسمين بقيمة مساوية لـ ١٦٠٠ وحدة. بعبارة اخري، يتعين لكي يتحقق تجدد الانتاج على نطاق متسع ان تتم المبادلات على نحو يحقق المساواة التالية: I م + I ف س + I فـ(Δ م) = II ر + II فـ(Δ ر). بعبارة اخرى طلب القسم I على منتجات القسم II يتعين ان يكون مساويا لطلب القسم الثاني على منتجات القسم الاول. وهو ما يمثل الشرط الذي بدونه لا يتحقق التوازن.

على هذا الاساس تكون الارضية ممهدة لتجدد الانتاج في الفترة التالية. في بداية هذه الفترة يبدأ النظام الانتاجي برأس مال اجتماعي مكوناته كالاتي:

القسم I	٤٤٠٠ر + ١١٠٠ م	= ٧٩٠٠
القسم II	١٦٠٠ر + ٨٠٠م	

فاذا ما ظل معدل فائض القيمة على حالة تنتهي المرحلة المنتجة لرأس المال بناتج كلي بقيمة ٩٨٠٠، موزعة بين القسمين على النحو التالي:

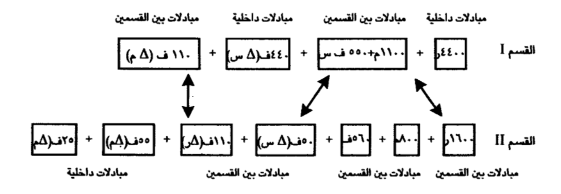
القسم I	٤٤٠٠ر + ١١٠٠ م + ١١٠٠ ف = ٦٦٠٠	= ٩٨٠٠
القسم II	١٦٠٠ر + ٨٠٠م + ٨٠٠ ف = ٣٢٠٠	

وفقا لهذا التوزيع نجد انعدام التوازن المزدوج ممثلا بعلاقتي انعدام التساوي التاليتين:

ن I > ر I + ر II ؛ ن II > م I + ف I + م II + ف II.

ومع استمرار عملية الانتاج عبر الفترات الزمنية، يتم داخل القسم I تركيم نصف فائض القيمة (لان معدل التراكم ٥٠٪)، اي ٥٥٠ وحدة، ويستهلك النصف الاخر. ويوزع الجزء المتراكم بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير بنسبة ٤:١.

ويبين الشكل التالي ردود الفعل اللازمة في القسم II وكذلك المبادلات اللازم تحققها بعلاقات التناسب التي يتعين ان تتضمنه لكي يمكن تجدد الانتاج في الفترة التالية على نطاق متسع:



وفقا لهذا النموذج يتعين على رأسمالي القسم II تركيم كمية من القيمة مساوية لـ ١١٠ + ٥٥ + ٥٠ + ٢٥، منها ١٦٠ وحدة تمثل رأس المال ذي القيمة الثابتة الاحتمالي و٨٠ وحدة تمثل رأس المال المتغير الاحتمالي (بابقاء التكوين العضوي لرأس المال ١:٢). لكي تكون العناصر العينية لتجدد الانتاج مهيئة للفترة القادمة يتعين ان تكون المبادلات وشرائحها على النحو الذي تتم بها تدفقات السلع بين القسمين وداخل كل منهما وفقا لعلاقات التناسب المبينة في الشكل السابق.

على هذا الاساس تبدأ عملية الانتاج في الفترة القادمة برأس مال اجتماعي قيمته ٨٦٩٠، موزع بين القسمين على النحو التالي:

القسم I ٤٨٤٠ر + ١٢١٠ م
القسم II ١٧٦٠ر + ٨٨٠م
} = ٨٦٩٠

وفي نهاية المرحلة المنتجة لرأس المال يرتفع الناتج الكلي الى:

القسم I ٤٨٤٠ر + ١٢١٠ م + ١٢١٠ ف = ٦٢٦٠
القسم II ١٧٦٠ر + ٨٨٠م + ٨٨٠ ف = ٣٥٢٠
} = ١٠٧٨٠ (١)

ثم تبدأ موجة جديدة من التراكم، بمزيد من رأس المال المنتج، للوصول الى ناتج اجتماعي اكبر. وهكذا.

* * *

(١) المقارنة بين الاشكال الممثلة لفترات الانتاج المتتالية تبين ان استهلاك الطبقة الرأسمالية يزيد مع تراكم رأس المال من فترة لاخرى.

على هذا النحو نرى تراكم رأس المال يلعب، في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع، الدور المركزي. ادخال تراكم رأس المال في الصورة يجعلها اكثر تعقيدا خاصة فيما يتعلق بشروط التوازن وما تتضمنه من علاقات اعتماد متبادل بين اقسام وفروع النظام الاقتصادي. وفيما يتعلق بشروط التناسب الواجب التي تجري وفقا لها المبادلات بين الطبقات الاجتماعية ومن ثم تدفقات السلع بين اقسام النظام الاقتصادي لكي نضمن استمرار تجدد الانتاج من فترة لاخرى، نقول بالنسبة لهذه الشروط من الضروري ان نبرز الفروق بين تجدد الانتاج البسيط وتجدد الانتاج على نطاق متسع:

١ ـ مع ادخال تراكم رأس المال تتحدد مكونات الطلب الكلي على نحو مختلف. فلم يعد الطلب على وسائل الانتاج، مثلا، يتحدد فقط بمعدل احلال رأس المال في القسمين، وانما اصبح يتحدد كذلك بمعدل تراكم رأس المال وبالنسبة التي يتم وفقا لها توزيع رأس المال المتراكم بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير (اي وفقا للتكوين العضوي لرأس المال في القسمين).

٢ ـ لكي يكون تراكم رأس المال **ممكنا**، لن تبقى الانصبة النسبية للمكونات العينية للعرض الكلي على حالها حتى ولو لم تتغير قيمة هذا العرض الكلي: في القسم I سيكون التغيير لمصلحة وسائل الانتاج المنتجة لسلع انتاجية (بالنسبة لوسائل الانتاج المنتجة لسلع استهلاكية).

٣ ـ في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع يتضمن التوازن العام

بالطبيعة شرط تناسب اضافي مؤداه ان الجزء من فائض القيمة الذي يتم تركيمه سنويا يتعين ان يوزع بين الاقسام والفروع المختلفة وفقا للنسب المناسبة. هذه النسب تترابط بطريقة مركبة، كما ظهر لنا عند تقديم عملية تجدد الانتاج على نطاق متسع عبر السنوات المتتالية.

٤ ـ بينما تتوفر كل شروط التوازن، في حالة تجدد الانتاج البسيط، في **داخل البعد الزمني الواحد** الممثل لفترة اتمام دورة رأس المال، وهو السنة في تحليل النماذج، يختلف الامر بالنسبة لتجدد الانتاج على نطاق متسع. في حالة هذا الاخير يؤدي ادخال تراكم رأس المال في الصورة التحليلية الى الاخلال بالتوازن في فترة، ولتكن الفترة ت١ (وهو اخلال يعكس نفسه في انعدام التوازن المزدوج الذي تحدثنا عنه)، ولا يعود التوازن في اداء العملية الاقتصادية الا خلال الفترة التالية، الفترة ت٢، فبالنسبة للقسم I يتمثل الناتج الكلي في الفترة ت١ في ٦٠٠٠ وحدة. هذا الناتج لا يستعمل بالكامل (لا يكتمل الطلب عليه) الا خلال الفترة ت٢ حيث يستعمل على هذا النحو: ٤٤٠٠ر للقسم I، ١٦٠٠ر للقسم II. كذلك الامر بالنسبة للقسم II الذي يتمثل ناتجه الكلي في الفترة ت١ في ٣٠٠٠ وحدة. هذا الناتج يستخدم خلال الفترة التالية، ت٢، على النحو التالي: ١١٠٠م + ٥٠٠ ف س للقسم I، ٨٠٠م + ٥٦٠ ف س ، للقسم II، بمجموع ٣٠١٠ (الفرق الصغير ناجم فقط عن استخدام ارقام دائرية في التمثيل الرقمي).

يترتب على ذلك انه بالنسبة لمجمل النظام الاقتصادي لا يستعمل الناتج

الكلي للفترة ت١ المساوي لـ ١٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ = ٩٠٠٠، استعمالا كاملا الا خلال الفترة ت٢، على النحو التالي: ٤٤٠٠ر + ١٦٠٠ر+ ١١٠٠م+ ٥٥٠ ف س + ٨٠٠ ف + ٥٦٠ ف س = ٩٠١٠. على هذا النحو لا يتحقق التوازن العام لكل فترة الا خلال الفترة التي تليها.

ولكي يتحقق هذا التوازن من فترة لاخرى يتعين: ان يتوافر نوع من التناسب في علاقات الاعتماد المتبادل بين الاقسام لكل فترة. بالنسبة لهذه العلاقات والنسب التي يلزم ان تتم وفقا لها تدفقات السلع بين القسمين نلاحظ:

- التشابه الهيكلي لهذه العلاقات بين تجدد الانتاج البسيط وتجدد الانتاج على نطاق متسع.
- وان شروط الاعتماد المتبادل وما يتعين ان يتضمنه من تناسب، في حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع تشمل تلك المتعلقة بتجدد الانتاج البسيط.

اشباع شروط التوازن هذه تضمن للنظام الاقتصادي تجدد انتاج متوازن على نطاق متسع من فترة لاخرى. واحترام النسب التي يتعين ان تتم العلاقات بين اقسام النظام الاقتصادي وفقا لها يعطي للنظام تطورا دون انقطاع، على ان نتذكر ان هذه النتيجة مرتبطة بمستوى التجريد الذي يتم عنده تحليل نماذج تجدد الانتاج.

وبذلك نكون قد توصلنا الى الآلية التي تتم بها حركة العملية الاقتصادية عبر الزمن في الاقتصاد الرأسمالي، وذلك بفضل نموذج تجدد الانتاج على

نطاق متسع الذي يمكن القول باحتوائه على **نموذج ديناميكي** يمكن الان ان نبرز منهجية بنائه:

- تمثلت نقطة البدء في تحليل الحالة الساكنة ذات البعد الزمني الوحيد، السنة، بما تحتويه من شروط التوازن الخاصة بها.

- في خطوة ثانية ادخلت العوامل المحققة للحركة الديناميكية (تراكم رأس المال) التي تدخل الاضطراب على هدوء الحالة الساكنة في الفترة الاولى.

- وذلك للتوصل لعلاقات التبادل التي تتم بين الطبقات الاجتماعية والنسب التي يستخدم وفقا لها ناتج الفترة الاولى لكي يمكّن اداء النظام الاقتصادي في الفترة التالية من اعادة تحقيق التوازن.

- وهو ما يتضمن ضرورة الدراسة التفصيلية لاداء النظام الاقتصادي في الفترة التالية لابراز الكيفية التي تفاعلت بها آثار تراكم رأس المال لاعادة تحقيق التوازن.

* * *

ذلك هو تحليل نماذج تجدد الانتاج عند كارل ماركس. كخطوة منهجية يبدأ من نموذج تجدد الانتاج البسيط الذي يبنيه استهداءا بتحليل الجدول الاقتصادي عند فرنسوا كينيه. من نموذج تجدد الانتاج البسيط ينتقل الى نموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع، مبيناً أن الفروق بينهما كيفية، وأن كان الأخير يتضمن شروط تجدد الانتاج البسيط. تحليل تجدد الانتاج على نطاق متسع يتضمن التحليل الديناميكي لعملية تراكم رأس المال كالعامل المحوري في حركة العملية الاقتصادية عبر الزمن، حركة تتضمن، بفضل التراكم المستمر

لرأس المال، زيادة مستويات الناتج الاجتماعي من فترة لاخرى، زيادة تتحقق عبر تغيرات كيفية في الاوزان النسبية لاقسام النظام الاقتصادي. وعليه، يمثل تراكم رأس المال (مستواه وكيفية توزيعه بين اقسام النظام الاقتصادي، وما يتضمنه من تجديدات تكنولوجية) مولّد حركة العملية الاقتصادية عبر الزمن. اي ان عملية تراكم رأس المال هي محور عملية التطور الاقتصادي. بل ان **تراكم رأس المال يصبح**، بالنسبة للطبقة الرأسمالية المسيطرة على وسائل الانتاج والتي تتخذ قرارات استخدام هذه الوسائل، **هدفا في ذاته** باعتبار ان رأس المال هو صنو القوة الاقتصادية وركيزة الجاه الاجتماعي والسطوة السياسية. في عملية تراكم رأس المال يبرز الدور الخاص المحدد لحركة العملية الاقتصادية ومعدل تغيرها:

- للقسم I المنتج لوسائل الانتاج، باعتبار تميز طريقة الانتاج الرأسمالية بتكثيفها لاستخدام العامل لوسائل الانتاج.
- لما ينتجه القسم II من فائض في السلع الإستهلاكية. باعتبار ان قدر هذا الفائض هو الذي يحدد مدى امكانية استخدام جزء من القوة العاملة في نشاط بناء الطاقات الانتاجية الجديدة، اي من النشاط الاستثماري.
- للخدمات التكنولوجية، باعتبار ما تلعبه من دور في تحديد انتاجية العمل بصفة عامة وفي فروع النشاط التي تنتج السلع الاستهلاكية التي تستهلكها الطبقة العاملة (اي سلع الاجور)، بصفة خاصة، ومن ثم في تحديد معدل وقدر فائض القيمة الذي هو هدف الطبقة الرأسمالية من اتخاذ قرارات الانتاج وتجدد الانتاج.

وابتداءا من تحليل نماذج تجدد الانتاج التي تبرز آلية حركة العملية الاقتصادية عبر الزمن في دورانها حول عملية تراكم رأس المال، كمحور لعملية التطور الرأسمالية، يمكن ان نرى ما ينتهي اليه الكلاسيك وكارل ماركس في نظريتهم في التطور الاقتصادي الرأسمالي من قوانين عامة تحكم هذا التطور ومن تصور لما ينتهي اليه في المدى البعيد جدا.

ثانياً: قوانين التطور الاقتصادي الرأسمالي وما ينتهي اليه في المدى البعيد جدا:

بالنسبة **للكلاسيك**، تقوم نظريتهم في التطور الاقتصادي على اساس نظريتهم في القيمة والتوزيع. فكما رأينا، يتمثل الخط الفكري العام لبنائهم النظري في ان العمل المنتج، منظما على اساس تقسيم العمل، يستخدم قوى الانتاج المادية وينتج الناتج الاجتماعي الذي يتضمن الناتج الضروري (الذي يضمن استبدال ما استخدم من قوى انتاج بشرية ومادية) **والفائض** الذي يمثل مصدر الاستثمار المالي اللازم لبناء طاقات انتاجية متزايدة لاستخدامها بواسطة قوى عاملة اضافية. وهو ما يعني التوسع المستمر في القاعدة الانتاجية للمجتمع. ويجد التراكم مصدره على الاخص في جزء الفائض المتمثل في الربح والفائدة. ومع تراكم رأس المال يتجدد الانتاج في الفترات المتتالية وعلى نطاق متسع من فترة لاخرى. وهو ما يتضمن امكانية التطور في المدى الطويل. والعلاقة بين الطبقة العاملة (التي تزود عملية التراكم، في نظر الكلاسيك، بعرض غير محدود للقوة العاملة[١] في سوق العمل) والطبقات المالكة من خلال وسائل الانتاج هي التي تحدد نمط تقسيم الناتج الاجتماعي

(١) unlimited supply of labour.

بين الناتج الضروري (خاصة في شقه الخاص بما هو لازم لتجدد انتاج القوة العاملة) والفائض. وابتداءا من العلاقة بين الطبقات المالكة تحدد الانصبة المالية لكل منها (خاصة طبقة ملاك الاراضي والطبقة الرأسمالية) في الفائض الاقتصادي (ومن ثم في الناتج الاجتماعي). ويرتكز الفكر الكلاسيكي، كما رأينا، على وجود التناقض بين الربح والفائدة، وهما يمثلان النصيب النسبي للطبقة الرأسمالية، والاجور التي تمثل النصيب النسبي للطبقة العاملة، من جانب؛ وكذلك التناقض بين الربح والاجور، في ناحية، والريع العقاري، في الناحية الاخرى. ولم يكن التناقض الاول يمثل التناقض الرئيسي في نظر الكلاسيك في وقت كانت القوة العاملة ما زالت ضعيفة كطبقة. التناقض الثاني هو الذي كان يمثل في نظرهم التناقض الرئيسي المحدد لحركة الاقتصاد الرأسمالي عبر تلك المرحلة. هذا التناقض الثاني هو، كما رأينا، التناقض بين الطبقة الرأسمالية **بميولها التراكمية** وطبقة ملاك الاراضي بميولها الاستهلاكية، بل والاسرافية.

وابتداءا من الفائض، خاصة في جزئه المتمثل في الربح والفائدة، يكون تراكم رأس المال كمحور لتطور عملية الانتاج، تقوم به الطبقة الرأسمالية من خلال نوعين من التوسع: التوسع الافقي[١] باستخدام قوة عاملة اضافية (اي مزيد من العمل المنتج) بوسائل انتاج جديدة ومن ثم زيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع. والتوسع الرأسي[٢] بتكثيف استخدام القوة العاملة التي تعمل بالفعل لوسائل الانتاج، وعلى الاخص ادوات العمل، ومن ثم زيادة انتاجية القوة

---

(١) وهو ما سماه ماركس Extensive reproduction.

(٢) ما سماه ماركس Intensive reproduction.

العاملة المستخدمة بالفعل، جزئيا عن طريق التمكين من زيادة درجة تقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجية، اي داخل المشروع الرأسمالي. ويتحقق التوسع اولا باستبعاد جزء من الفائض، في شكله النقدي، عن استهلاك الطبقات المالكة، اي ادخاره، ثم استخدام هذا الجزء لاغراض تراكم رأس المال ورفع مستوى الناتج في الفترات القادمة.

معدل ونمط تراكم رأس المال يحددان **معدل نمو الناتج الاجتماعي**، اي مستوى النشاط الاقتصادي من فترة انتاجية لاخرى، الذي يتوقف على ما يحدث لانتاجية العمل من تغيير (في اتجاه عام نحو التحسن) وما يتضمنه ذلك من اتجاه معاكس لقيمة السلع المنتجة (في اتجاه عام نحو التناقص). هذا عن مستوى النشاط الاقتصاد ومحددات تغيره مع تراكم رأس المال. ماذا عن مصير توزيع الناتج الاجتماعي الصافي بين الطبقات الاجتماعية، اي **عن الانصبة النسبية** للطبقات (وخاصة الطبقة الرأسمالية) **خلال عملية تراكم رأس المال؟**

يزيد تراكم رأس المال من الطلب على القوة العاملة (اللازمة لبناء الطاقة الانتاجية الجديدة في مرحلة اولى ثم تشغيلها في مرحلة ثانية): التراكم هو المتغير المستقل وتشغيل القوة العاملة هو المتغير التابع. ويفترض الكلاسيك، كما رأينا، توفر القوة العاملة اللازمة لكل توسع في الانتاج. الطبقة الرأسمالية تقود عملية تراكم رأس المال ومن ثم عملية الانتاج الاجتماعي:

- في الزمن القصير، قد تؤدي زيادة الطلب على القوة العاملة الى زيادة الاجور النقدية.

- زيادة الاجور النقدية تدفع بالعمال الى زيادة الطلب على السلع

الغذائية (من سلع الاجور) التي تستهلكها الطبقة العاملة.

- عرض هذه السلع لا يستجيب بنفس معدل زيادة الطلب عليها: لان السلع الغذائية في جوهرها سلع زراعية، والزراعة يحكمها قانون تناقص الغلة (نظرا لاعتقاد الكلاسيك بأن التطور التكنولوجي لن يغير كثيرا من اوضاع الانتاج في الزراعة). اذ مع الزيادة في الطلب على السلع الغذائية يلجأ المزارعون، ليزيدوا المعروض منها، الى استخدام الاراضي الحدية (اما الاقل خصوبة او الابعد عن السوق) فترتفع اثمان السلع الغذائية الزراعية(١). الامر الذي يؤدي الى زيادة النصيب النسبي للريع العقاري، وهو دخل طبقة ملاك الاراضي التي تميل بانفاق دخلها بعيدا عن تركيم رأس المال.

فيما يخص العلاقة بين الانصبة النسبية للطبقات الاجتماعية ينتهي الامر، خلال عملية التراكم، الى زيادة النصيب النسبي الحقيقي للريع على حساب النصيب النسبي للاجور (الحقيقية) والنصيب النسبي للربح (والفائدة). الامر الذي يبرز معه قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض كاتجاه عام يحكم تطور العملية الاقتصادية. وهو ما يؤدي في **الزمن الطويل جدا**(٢) الى ضمور مصدر تراكم رأس المال، فيتوقف التراكم ويتجه معدل التطور الاقتصادي نحو التناقص الى ان نصل الى **الحالة الساكنة**(٣) التي يتكرر فيها تجدد الانتاج على نفس المستوى للناتج الاجتماعي عبر الفترات الانتاجية المتتالية.

---

(١) يتضمن ذلك ان الزيادة في السكان تتحقق بمعدل اعلى من معدل الزيادة في انتاج الغذاء، الامر الذي يسوئ من الاحوال المعيشية لشرائح كبيرة من السكان: قانون السكان عند روبرت مالتس وقد احتواه ريكاردو في نموذجه الخاص باداء الاقتصاد الوطني عبر الزمن.

(٢) The secular tend; la tendance seculaire.

(٣) The stationary state; l'état stationaire.

اما **كارل ماركس** فيقدم نظريته في التطور الرأسمالي على اساس بنائه النظري الخاص بالقيمة والتوزيع. وتقوم نظريته في التطور[١] على:

- تحليل عملية تراكم رأس المال، عبر نماذج تجدد الانتاج، وخاصة تجدد الانتاج على نطاق متسع، كقوة محركة للتطور الرأسمالي: من عملية التراكم البدائي لرأس المال[٢]، اي عملية خلق الشروط التاريخية للانتاج الرأسمالي، يدرسها تاريخيا في الجزء الاول من كتابه «رأس المال»، خاصة في بريطانيا؛ الى عملية التراكم في وقت اصبحت فيه طريقة الانتاج الرأسمالية الطريقة السائدة: يدرس آلية التراكم في الجزء الثاني (بتقديم دورة رأس المال ونماذج تجدد الانتاج) ثم عملية التراكم لاستخلاص قوانين حركة التطور الرأسمالي في الجزء الثالث من «رأس المال»[٣].

---

(١) من ناحية الطبيعة المنهجية، تحليل ماركس جمعي macroeconomic، اذ هو ينشغل بطبيعة العملية الاقتصادية الاجتماعية في مجموعها وبطريقة ادائها عبر الزمن بقصد التوصل الى قوانين حركتها. وما يقوم به من تحليل وحدي microeconomic، اي تحليل يجد موضوعه في وحدة اقتصادية واحدة (ولتكن الوحدة الانتاجية، المشروع) انما يتم ابتداء من الاطار الهيكلي للاقتصاد الرأسمالي ويمثل تحليلا لعملية الانتاج كعملية اجتماعية على مستوى الوحدة الانتاجية كخلية بها خصائص المجتمع بما يقوم فيه من علاقات بين الطبقات الاجتماعية (ولا يتعلق الامر بدراسة لسلوك المنظم الفرد، كما سنرى بالنسبة للحديين). عند الانتقال من التحليل الوحدي الى التحليل الجمعي يعي ماركس ان الظاهرة على مستوى المجتمع لا تمثل تجميعا للظاهرة على المستوى الفردي مرفوعة الى الأس المساوي لعدد الوحدات المكونة للاقتصاد الوطني، وانما تكون على مستوى المجتمع مغايرة لمجموع الظاهرة على مستوى الوحدة. كما ان التحليل الذي يقوم به ذو طبيعة ديناميكية اذ تنصب الدراسة على العملية الاقتصادية في حركتها عبر الزمن وعلى تغييراتها خلال الفترات المختلفة للانتاج وتجدد الانتاج، وقد ربطت هذه الفترات ربطا وظيفيا فيما بينها.

(٢) primitive accumulation of capital; l'accumulation primitive de capital.

(٣) على ان تؤخذ هذه الاجزاء في ترابطها الجدلي. انظر في ذلك الصفحات ٦٥ - ٨١ من مؤلفنا سابق الاشارة اليه... Les Schémas de reproduction et la méthodologie.

- من هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الاساسية لتطور الاقتصاد الرأسمالي عبر الزمن، وهي:

- قانون تركز (في يد الطبقة الرأسمالية في علاقتها بالطبقات الاجتماعية الاخرى) رأس المال وتمركزه (في داخل الطبقة الرأسمالية نفسها)(١).

- قانون تزايد بؤس الطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي. وذلك على افتراض عدم تنظيمها لنفسها. من الناحية المنهجية، يتعين، لكي نفهم مضمون هذا القانون، ان نعي مستوى التجريد الذي يقوم عنده ماركس بالتحليل وكيف انه يقوم به، كما رأينا، على افتراض العمل التلقائي للاقتصاد الرأسمالي (اي افتراض عدم تدخل الانسان في عمل قوانين هذا الاقتصاد). كما يتعين ان نعي مفهوم «القوانين الاجتماعية» عند ماركس وان نكون على علم بنظريته الخاصة بقيمة قوة العمل كسلعة، وبدور وعي الطبقة العاملة (والامر هنا يتعلق بنضالها الاقتصادي)، في تحديد نصيب الطبقة العاملة في الدخل الوطني في المجتمعات الرأسمالية وبمعدل زيادة هذا النصيب في علاقته بمعدل زيادة انتاجية العمل، وكذلك بالدور الذي لعبته هجرة السكان من اوروبا الغربية نحو ما سمي بالاراض «الجديدة»، واخيرا بالدور الذي لعبته المستعمرات، التي تمثل اقتصادياتها اقتصاديات تابعة للاقتصاديات الام والالية التي تحقق بواسطتها خلق الجيش

---

(١) انظر ما سيلي في الفصل الاخير من هذا القسم الثاني، بالنسبة للجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي.

الاحتياطي من العمال على الاقل جزئيا في المجتمعات الرأسمالية المتخلفة.

- قانون تزايد التكوين العضوي لرأس المال وميل معدل الربح للانخفاض.
- قانون التطور الاقتصادي غير المتوازن، التطور الرأسمالي من خلال الازمات وزيادة حدتها مع التطور الرأسمالي[1].

- في المدى البعيد جدا (وهو مدى يتوقف في طوله على تطور المعرفة العلمية، خاصة في مجال علوم المجتمع كاساس لاكتساب الوعي العلمي للانسان والدور الذي يلعبه في احداث التغيير الاجتماعي عبر التنظيمات الاجتماعية للطبقات صاحبة المصلحة التاريخية في تخطي التنظيم الاجتماعي الرأسمالي كشكل تاريخي من اشكال التنظيم الاجتماعي، عندما يصبح هذا الشكل قيدا على مزيد من التطور لقوى الانتاج البشرية والمادية) تؤدي هذه القوانين لحركة الاقتصاد الرأسمالي الى نوع من الازمة العامة تبرز فيها امكانية التحول الى طريقة انتاج تمثل، عبر الاداء الواعي للانسان في المجتمع، مرحلة ارقى في تطور المجتمع الانساني.

*   *   *

تلك هي الملامح الاساسية لنظرية التطور الاقتصادي الرأسمالي بين الكلاسيك وكارل ماركس. وبها تكتمل الخطوط العريضة للنظرية الاقتصادية بين

---

(١) انظر الفصل الاخير من هذا القسم الثاني، الخاص للجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي.

الكلاسيك وماركس، كنظرية تهدف الى فهم طبيعة وكيفية اداء الاقتصاد الرأسمالي وحركته عبر الزمن من خلال تجديد انتاجه لنفسه، حول دورة رأس المال في تراكمه المستمر، وفقا لقوانين تدور حول قانون القيمة والثمن وتحكم اتجاهات حركته في المدى الطويل. ولم يكن من الممكن ان نتوصل الى هذه النظرية، منهجيا، الا ابتداءً من تصور كل من الكلاسيك وماركس لعلم الاقتصاد السياسي والقراءة الناقدة لنظريات الكلاسيك ولقراءة ماركس الناقدة لهذه النظريات. فالنقد هو سلاح منهج العلم الى الحقيقة، خاصة في مجال علوم المجتمع.

وقد رأينا انه مع تطور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالي وامكانية نفيه، اي الطبقة العاملة في منتصف القرن التاسع عشر، مع بدء اكتساب هذه الطبقة لوعي اقتصادي تأثر بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية وعلى الاخص نظرية العمل في القيمة، التي ترد قيمة السلعة الى العمل. مع هذا التطور جاء رد الفعل من جانب رأس المال. وقد جاء الفعل مناقضا لما سعى اليه الكلاسيك وماركس: فبينما سعى الكلاسيك الى اكتشاف قوانين النظام الاقتصادي الرأسمالي الصاعد بموضوعية في البحث ومحدودية في المنهج، وسعى ماركس الى اكتشاف قوانين حركته بنفس الموضوعية في البحث وانما مع «التعدّية» في المنهج، بأخذ النظام الاقتصادي في طبيعته التاريخية لاكتشاف قوانين حركته، ليس فقط في صعوده وتطوره، وانما كذلك في امكانية نفيه تاريخيا عبر بديل ارقى؛ نقول بينما كان ذلك هو توجه الكلاسيك وماركس كان توجه الايديولوجية الاقتصادية لرأس المال نحو «الاعتذارية» النظرية: نحو نظرية «اقتصادية» لا تسعى الى تفسير الواقع بقدر ما تسعى الى تبريره. ويتمخض نتاج الجهد، الذي غلب عليه الطابع «الاكاديمي»، في النظرية الاقتصادية للمدرسة النيو ـ كلاسيكية او الحدية.

الباب الخامس

النظرية الاقتصادية للمدرسة النيوكلاسيكية

رأينا عند التعرف على تصور اصحاب المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية) ان الامر يتعلق بالنسبة لهم بظواهر تتمثل، كظواهر اقتصادية، في علاقات بين الافراد والاشياء، الاشياء النادرة ذات المنفعة، اي التي تصلح لاشباع الحاجات. نحن هنا بصدد تشييئ العلاقات الاقتصادية تشييئا يبرز في نمط السلوك الذي تنصح المدرسة بالتركيز على دراسته: سلوك الافراد كمتبادلين، ليس فيما بينهم، وانما فيما بين كل منهم وسلعة يتحاور معها تارة كمستهلك وتارة كمنظم لمشروع يقوم بانتاجها. وهو لا يستطيع ان يدخل في هذا الحوار إلا عبر ما يحوزه من نقود: كقوة شرائية تعطي لحاجاته معنى في السوق، وكرأس مال نقدي يترجم سطوته الى سلطة على أشياء أخرى أو ما يسمونه بعناصر الانتاج. وهو اصطلاح نيوكلاسيكي فقط، له دلالته الخاصة عندما يحين وقت الكلام عن توزيع الدخل الناجم عن الانتاج. وما بين المستهلك كمشتري والمنظم كمشتري ثم بائع تختفي عملية الانتاج كعملية اجتماعية إلى مجرد علاقة تقنية بين مدخلات يشتريها منظم ومخرجات يبيعها هذا المنظم بقصد اولي ونهائي: تحقيق الربح النقدي. وبين سلوك الافراد كمشترين وكبائعين تبرز الاثمان، كظاهرة نقدية، تتخذ

على اساسها قرارات الشراء (من كل نوع) وقرارات البيع (من كل نوع). ويترتب على القرارات التي تتخذ ان تستخدم الموارد الاقتصادية*(ومن بينها الانسان، الذي لا يعتبر لا الفاعل الاساسي في النشاط الاقتصادي ولا هدف هذا النشاط، وانما «مورد» شأنه في ذلك شأن الموارد الاخرى)، نقول تستخدم هذه الموارد استخدامات معينة بين فروع النشاط الاقتصادي وقائمة السلع التي تقذف بها الى الاسواق لاشباع الحاجات، ليس اي الحاجات حتى ولو كانت ملحة، وانما الحاجات القادرة فقط.

اذا ما كانت القرارات الاقتصادية تتخذ على اساس الاثمان تعين ان نفهم كيف تتكون الاثمان اذا اريد فهم طريقة اداء النظام في مجموعه كحلقات متشابكة ومتتالية **خطيا** من المبادلات، تبدأ من المستهلك النهائي وتمر بالمنظم صاحب المشروع كمشتري وكبائع وتنتهي بأصحاب «عناصر» الانتاج كبائعين «لخدمات» هذه العناصر. ولفهم تكوّن الاثمان ينهج الحديون منهجا بمقتضاه تؤخذ **سلعة واحدة تمثل ناتج نوع واحد من النشاط الاقتصادي يطلق عليه اسم (صناعة)**. ويبحث عن الكيفية التي يتكون بها ثمن هذه السلعة، على اساس **فروض يمكن حصرها فيما يلي**:

١ ـ يفترض اولا ان الاقتصاد الذي تنتج في داخله الصناعة محل الاعتبار اقتصاد مغلق، اي اقتصاد لا تربطه ببقية اجزاء الاقتصاد العالمي علاقات اقتصادية. بمعنى آخر، يتم التجريد من العلاقات الاقتصادية الدولية.

٢ ـ في داخل هذا الاقتصاد، يفترض ان الافراد من قبيل «الرجل الاقتصادي» ذي السلوك الرشيد، يبحثون عن تحقيق اقصى نتيجة

ممكنة: اقصى اشباع (او اقصى منفعة) بالنسبة للفرد المستهلك، واقصى ربح نقدي بالنسبة للفرد المنظم (او ادنى خسارة بالنسبة للمشروع الذي يمر بفترة صعبة (لانخفاض في الثمن الذي يبيع به السلعة المنتجة او ارتفاع في نفقة انتاجه لسبب او لآخر) والذي يقدر انه من الرشيد الاستمرار في فرع النشاط انتظارا لربح مستقبل.

٣ ـ هؤلاء الافراد يسلكون في السوق الذي يتمثل في كل التقاء، مادي او مجازي، لبائعي ومشتري سلعة ما. هذا السوق يفترض انه حر لا تتدخل الدولة في ادائه. بمعنى آخر، يقوم التحليل الخاص بتحديد الاثمان، على الاقل في مرحلة اولى، على افتراض عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. في مرحلة ثانية قد يناقش اثر تدخل الدولة على تكوين الاثمان.

٤ ـ في دراسة ظواهر سلوك هؤلاء الافراد في سوق حر يفترض انه لا يوجد بعد زمني لهذه الظواهر: اي يتم التجريد من عنصر الزمن. بمعنى آخر تدرس الظواهر على افتراض ان السبب (تفاعل عناصر الظاهرة) والاثر (نتيجة هذا التفاعل) يحدثان في لحظة زمنيةو اي يحدثان سويا دون فارق زمني بين الحدث (ارتفاع الثمن مثلا) واثره (نقصان الطلب على السلعة في مثلنا هذا). هنا يتصور موضوع التحليل وكأنه في حالة ساكنة (تحليلية)، ويكون تحليلنا بالتالي من قبيل التحليل الساكن[١].

---

(١) اذ ما توصلنا، من خلال هذا التحليل، الى شروط توازن الوحدة الاقتصادية التي ندرس سلوكها، فان هذا التوازن يكون بدوره من قبيل التوازن الساكن. انظر ما سبق بالنسبة لانواع التحليل الاقتصادي.. static equilibrium; équilibre statique.

٥ ـ يفترض اخيرا ان النقود تلعب دورا محايدا: التحليل يتم في صورة عينية[١]، بمعنى ان الظواهر الاقتصادية التي ندرسها يمكن ان نعبر عنها في صورة سلع وخدمات. ولا تدخل النقود في التحليل الا لتلعب دورا متواضعا كوسيلة لتسهيل المعاملات، الفرض انها لا تؤثر على سلوك الوحدة التي نهتم بدراستها (المستهلك او المنظم). في هذا التحليل الذي يتم في صورة عينية تتمثل الاثمان في علاقات مبادلة ترجعها النقود الى ارقام مطلقة دون ان تؤثر عليها. فهي لا تقوم الا باعطائها مظهرا نقديا. ذلك هو ما تتضمنه فكرة حياد النقود.

على اساس هذه الفروض يُدرس تكوّن الثمن بالنسبة للسلعة محل الاعتبار. هنا نبدأ من الملاحظة العامة التي مؤداها ان ثمن السلعة يتحدد بتدخل نوعين من القوى: قوى الطلب[٢] على السلعة وقوى عرضها[٣]، اللذان يتحددان في نفس الوقت بالثمن. ومن ثم يتعين علينا، لكي نتوصل الى تكوين ثمن السلعة، ان نرى:

ـ اولا كيف ان سلوك المستهلكين (بادئين من مستهلك واحد) يحدد الطلب على السلعة محل الاعتبار. هنا ندرس (نظرية سلوك المستهلك)[٤].

ـ ثانيا كيف ان سلوك المشروعات (بادئين من مشروع واحد) يحدد

---

(١) in real terms; en termes reéls.

(٢) The demand; la demande.

(٣) The supply; l'offre.

(٤) Theory of consumer behavior, théorie de comportement du consommateur.

عرض السلعة. هنا ندرس (نظرية سلوك المشروع)(١).

- لنرى ثالثا كيف يتحدد الثمن بتفاعل قوى الطلب والعرض في ظل الاشكال المختلفة للسوق. هنا ندرس (نظرية ثمن السوق).

- لنرى رابعا ان اثمان عناصر الانتاج (الارض والعمل ورأس المال) تتحدد، كقاعدة عامة، بنفس الطريقة التي تتحدد بها اثمان السلع النهائية، على اساس انها تعتبر هي الاخرى سلعا تباع وتشترى في اسواقها. كل ما في الامر انها تختلف عن السلع النهائية في ناحيتين:

- فالطلب على عناصر الانتاج (بواسطة المشروع) طلب مشتق(٢). فهي تطلب لانها تستخدم في انتاج السلع التي ينتجها المشروع بناء على الطلب المتوقع من جانب المستهلكين، فهي تطلب لانها منتجة. ومن ثم تكون الانتاجية، والانتاجية الحدية، اساس تحليل اثمان عناصر الانتاج.

- ان ثمن عناصر الانتاج يحدد (مع الكمية المشتراة من هذه العناصر) الدخول النقدية التي يحصل عليها اصحاب هذه العناصر من بيعها للمشروعات: الأجور، الفائدة، الربح، الريع. وعليه يؤدي تحديد اثمان هذه العناصر الى بيان كيفية توزيع الدخول بين الفئات المختلفة التي تمتلك هذه العناصر.

اختلاف عناصر الانتاج عن غيرها من السلع، من هاتين الناحيتين، يبرر

---

(١) Theory of firm behaviour; théorie du comportement de ;'entreprise.

(٢) A deridved demand; une demande induite.

ان يدرس تكون اثمانها دراسة خاصة تتم عادة تحت اسم (نظرية الانتاجية الحدية)[1] التي يعتبر بناؤها اساس دراسة توزيع الدخول بين الفئات صاحبة عناصر الانتاج.

تلك هي مكونات النظرية الحدية التي تمثل موضوع دراستنا في هذا الباب. وقد قدرنا ان البدء في دراسة هذه النظرية بتقديم نظرة عامة لنظرية ثمن السوق يسهل علينا فهم مكونات النظرية.

وسنقدم هذه النظرية في الفصول الستة التالية، خمسة منها تتعلق بالتحليل الوحدي الجزئي، والسادس نقدم فيه التحليل الوحدي العام لليون فالراس.

- ويعطى الفصل الاول نظرة عامة لنظرية ثمن السوق.
- ويقدم الفصل الثاني نظرية سلوك المستهلك.
- ويهتم الفصل الثالث بنظرية سلوك المشروع.
- ويبين الفصل الرابع كيفية الانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة.
- ويكون الفصل الخامس في اثمان عناصر الانتاج.
- ويبرز الفصل السادس نوعا آخر من التحليل الوحدي الخاص بتحديد الاثمان، هو التحليل الوحدي العام الذي قدمه ليون فالراس.

---

(١) The marginal productivity theory; la théorie de la productivité marginale.

الفصل الأول

نظرية ثمن السوق: نظرة عامة

يقال ان ثمن السوق[1] بالنسبة لسلعة ما (تنتجها صناعة معينة) يتأثر بطلب المستهلكين على هذه السلعة وبعرض المنظمين (او المنتجين) لها. وعليه، اذا اردنا ان نتوصل الى بناء نظرية شكلية لثمن السوق كان علينا:

- ان نتوصل اولا الى تحديد طلب المستهلكين، اي طلب السوق.
- ان نتوصل ثانيا الى تحديد عرض المنظمين، اي عرض السوق.
- ان ندمج ثالثا نظريتي الطلب والعرض في نظرية لتحديد ثمن السوق.
- ان نرى اخيرا فكرة تلعب دورا هاما في تحليل تكوين الاثمان (وغيره من انواع التحليل) وهي فكرة المرونة، مرونة الطلب ومرونة العرض.

قبل ان نتعرض لهذه الموضوعات الاربعة يلزمنا ان نبرز ملاحظتين منهجيتين تفرضان نفسيهما:

---

(١) Market-price; prix du marché.

- الملاحظة الاولى تهدف الى ان تكون لغتنا المصطلحية منضبطة. اذ حين نتكلم عن الطلب والعرض انما نتكلم عن تدفقات(١). نحن لا نُعني بمجرد عملية شراء (او بيع) واحدة وانما بتدفق مستمر من عمليات الشراء (او البيع) في خلال فترة محدودة. وعليه يتعين ان نعبر عن الطلب (او العرض) بهذه الكمية او تلك المتعلقة بفترة زمنية معينة، وليكن مثلا رغيفا من الخبز في اليوم وسبعة ارغفة في الاسبوع. فالامر يتعلق دائما بالكمية او الكميات التي تطلب او تعرض خلال فترة معينة. وهو ما يتعين ان نتذكره حتى ولو حدث واغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية.

- اما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة: لتحديد ثمن السلعة في

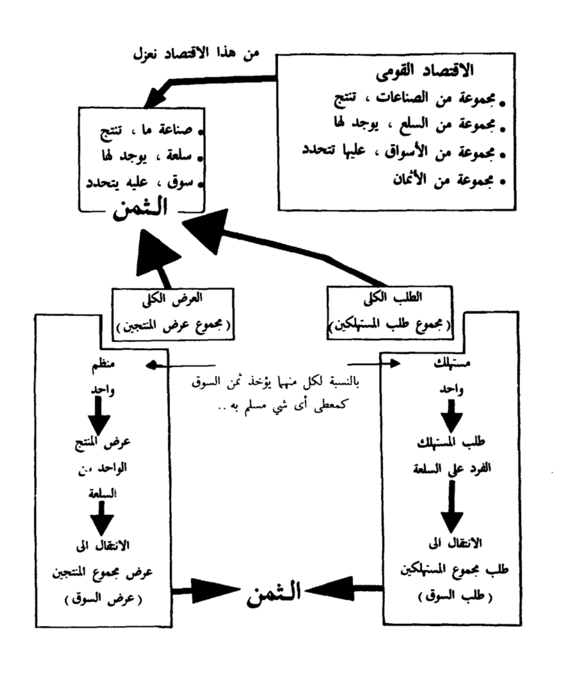
---

(١) لايضاح الفرق بين التدفقات flows; flux والاحتياطي (او المخزونstock.

نضرب المثال التالي: لدينا حوض سباحة مملوء بالماء حتى مستوى/معين. لضمان صفاء الماء نحدث تيارا من الماء بين فتحتين متضادتين يدخل الماء من احداهما ويخرج من الاخرى. وهكذا يظل الحوض دائما مليئا حتى نفس المستوى. مستوى الماء هذا يحدد المخزون منه ويتمثل في كمية معينة يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات الموجودة. اما كمية الماء التي تدخل الحوض والكمية التي تخرج فهي من قبيل التدفقات يمكن التعبير عنها بعدد من الجالونات في الدقيقة او في الساعة. فالتدفق له بالحتم بعد زمني، يعبر عنه بعدد من الجالونات في فترة من الزمن. اما المخزون فلا بعد زمني له. فهو مجرد كمية من الماء يعبر عنها بعدد من الجالونات.

فاذا ما اخذنا مشروعا ينتج الصلب: لكي يقوم بالانتاج يستخدم الحديد الخام كمادة اولية. ولكي يضمن المشروع انتظام الانتاج يحتفظ في مخازنه بكمية من الحديد الخام. ويستقبل في نفس الوقت كل يوم او كل اسبوع (حسب شروط الاستلام) كمية معينة من هذه المادة تدخل في مخازنه. ويقوم المصنع كل يوم باستخدام كمية من الحديد في انتاج الصلب، هذه الكمية تخرج من المخازن يوميا. الكميات التي تدخل وتخرج من المخازن يوميا تمثل التدفقات من الحديد الخام. اما الكمية التي توجد في المخزن فتمثل المخزون. وكذلك الامر بالنسبة للصلب: فالكمية المنتجة منه يوميا تمثل التدفق الذي يدخل مخازن المشروع وكذلك الكمية التي تباع يوميا تمثل التدفق الذي يخرج نحو المشترين. اما الكمية التي توجد في المخازن في لحظة معينة فانها تمثل المخزون من الصلب.

السوق يتعين ان يكون لدينا الطلب الكلي على السلعة في السوق، اي طلب جميع من يستهلكون السلعة، وكذلك العرض الكلي للسلعة في السوق، اي عرض جميع من ينتجون السلعة. للتوصل الى الطلب الكلي (طلب السوق) نحاول اولا تحديد طلب المستهلك الفرد ثم ننتقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الافراد الى طلب السوق. ونتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلي (عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار. ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالي:



هذا الشكل يتضمن سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلعة

١ ـ الطلب

الهدف هو ان نتوصل الى كيفية تحديد طلب السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار. هذا الطلب يعتبر، في نظر الحديين، مجموع مايطلبه الافراد الذين يشترون السلعة. لتحقيق هذا الهدف نعرِّف اولا طلب المستهلك الفرد (الطلب الفردي) وطلب السوق، ونرى ثانيا كيف يتحدد الطلب الفردي، لننتقل اخيرا الى طلب السوق.

تعريف الطلب:

يقصد بالطلب الفردي الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلك الفرد على استعداد لشرائها عند الاثمان المختلفة في خلال فترة معينة.

وعلى نفس النحو يعرّف **طلب السوق** بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلكون الافراد على استعداد لشرائها عند الاثمان المختلفة في خلال فترة معينة.

فالامر لا يتعلق بكمية واحدة تطلب عند ثمن معين وانما **بعلاقة** بين سلسلة من الكميات وسلسلة من الاثمان، في خلال فترة معينة، اي بتدفقات. والامر لا يتعلق بالكميات التي تشتري فعلا عند الاثمان المختلفة، وانما بالكميات التي يكون المستهلك او المستهلكون على استعداد لشرائها، فنحن بصدد التعبير عن **الامكانيات** المتصورة عند الاثمان المختلفة.

تحديد الطلب الفردي:

يتأثر هذا الطلب بعدد معين من العوامل. ويؤثر كل منها عليه في اتجاه

معين وبكيفية معينة. لنوضح ذلك.

اهم العوامل التي تؤثر على الطلب الفردي على سلعة ما هي:

١ ـ **ثمن السلعة**: بما ان الامر يتعلق بمستهلك فرد فان الكمية التي يشتريها من السلعة تكون أصغر من ان تؤثر في ثمن السلعة التي يشتريها، وعليه يكون هذا الثمن معطى له، اي يمثل امرا مسلما به. في اغلب الاحوال نتوقع ان ينقص المستهلك من الكمية التي يطلبها اذا ما ارتفع الثمن. **والعكس صحيح**، اي انه يزيد من الكمية المطلوبة اذا ما **انخفض** الثمن.

٢ ـ **دخل المستهلك**: في الغالب من الحالات مع زيادة دخل المستهلك تزيد الكمية التي يطلبها من السلعة، والعكس بالعكس.

٣ ـ **اثمان السلع الاخرى**: يقوم المستهلك بشراء سلع اخرى يستخدمها في اشباع حاجاته بالاضافة الى السلعة محل الدراسة، وهو يوزع دخله بين هذه السلع جميعها. ومن ثم فقد يؤثر التغير في اثمان السلع الاخرى على الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة التي نبحث تحديد الطلب عليها. وللتعرف على اثر التغير في اثمان السلع الاخرى على الكمية المطلوبة من سلعتنا يتعين التفرقة بين ثلاث طوائف من السلع الاخرى:

ـ فقد تكون السلعة الاخرى مكملة للسلعة التي ندرس تحديد الطلب عليها، ويقصد بمكملة ان تكون مكملة لها في الاستعمال، اي ان اشباع الحاجة يستلزم استعمال الاثنين معا، كما اذا كانت

سلعتنا هي الشاي والسلعة الاخرى هي السكر (امثلة اخرى لسلع مكملة: القلم والورقة، والسيارة والبنزين، والموقد والوقود)، في هذه الحالة ارتفاع ثمن السلعة المكملة (السكر مثلا) يؤدي الى نقص الكمية المشتراة من السلعة (ولتكن الشاي). انخفاض ثمن السلعة المكملة يؤدي الى زيادة الطلب على سلعتنا.

- وقد تكون السلعة الاخرى بديلة لسلعتنا، اي تحل محل سلعتنا في الاستعمال، اي في اشباع **حاجة** المستهلك، كما اذا كانت السلعة البديلة هي البن في حالة ما اذا كانت سلعتنا هي الشاي (امثلة اخرى للسلع البديلة: الزبد والمسلى الصناعي، الكهرباء والغاز، المواصلات العامة والمواصلات الخاصة، السينما والمسرح). فاذا ما ارتفع ثمن السلعة البديلة (البن) توقعنا ان يزيد الطلب على سلعتنا (الشاي). وانخفاض ثمن السلعة البديلة يدفع الى نقص الطلب على سلعتنا.

- وقد تكون السلعة الاخرى غير ذي علاقة مباشرة بسلعتنا من ناحية الاستعمال (مثال ذلك القلم والخضروات).

٤ ـ **ذوق المستهلك وعاداته:** فاذا ما كان المستهلك يتأثر بالمودة فانه يغير من الكمية المطلوبة من السلعة (عادة ما يكون على حساب السلع الاخرى) حتى لو بقي دخله وثمن السوق على حاله.

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأن طلب المستهلك على السلعة انما يتحدد (اي دالة):

- بثمن السلعة محل الاعتبار.

- باثمان السلع الاخرى التي يشتريها المستهلك.

- بدخل المستهلك.

- بذوقه وعاداته.

وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة الدالية[1] التالية:

ط أ = د (ث أ، ث ١، ث ن - أ، د، ق)

حيث:

ط أ: الطلب على السلعة أ

ث أ: ثمن السلعة أ

ث ١، ...، ث ن - أ: أثمان السلع الاخرى (غير أ)

د: دخل المستهلك

ق: ذوق المستهلك (عاداته وتفضيله).

هذه العلاقة تسمى **بدالة الاستهلاك الفردي**[2]. وهي علاقة مركبة تبين لنا ان

---

(١) لدينا هنا علاقة بين متغيرات variables. والمتغيرات هي كميات يمكن ان يكون لها قيم مختلفة. اي قيم غير ثابتة. وتوجد العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير آخر او قيم متغيرات اخرى. فعندما يكون المتغير س دالة المتغير ص نستطيع ان نحصل على قيمة س اذا ما كانت لدينا قيمة ص. وتكون العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة مستقل واحد. وبصفة عامة يعبر عن هذه الدالة على النحو التالي: س=د(ص). وتقرأ: س هي دالة ص. وفي كثير من الاحيان تتوقف قيمة متغير (تابع) على قيم اكثر من متغير (مستقل). ويمكن التعبير عن هذا النوع من العلاقات الدالية على النحو التالي: س=د(و، ص، ن) وتقرأ: قيمة س تتوقف على قيم و، ص، ن.

(٢) Individual consumption function; la fonction de la consommation individuelle.

طلب المستهلك الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة. اي انها تتكاتف لتحدد هذا الطلب. ومن ثم يقف التغير في الطلب على التغير في هذه العوامل كلها. عليه اذا ما اردنا تحديدا منضبطا لهذا الطلب كان من اللازم دراسة اثر كل هذه العوامل في نفس الوقت، وهو ما يكاد يكون مستحيلا. للتغلب على هذه الصعوبة، وفي سبيل الوصول الى تحديد طلب المستهلك، نلجأ الى حيلة منهجية بمقتضاها ندرس العلاقة بين الطلب وبين كل من هذه العوامل مأخوذا على حدة على افتراض ان العوامل الاخرى تبقى على حالها لا تتغير. فاذا ما انتهينا من دراسة هذه العلاقة نأخذ العلاقة بين الطلب والعامل الآخر مع افتراض ان بقية العوامل تبقى ثابتة، وهكذا ففي كل حالة لا نأخذ مجموع العوامل التي تحدد الطلب دفعة واحدة وانما نأخذ جزءا منها على فرض ثبات الاخرين. ومن هنا كانت تسمية هذه الطريقة **بطريقة التحليل الجزئي**(١). وهي طريقة تصطحب بافتراض شائع الاستعمال في التحليل الاقتصادي وهو فرض (بقاء الاشياء الاخرى على حالها)(٢).

وعليه نستطيع ان نرى بشيء من التفصيل العلاقة بين الطلب وكل من هذه العوامل مأخوذة واحدا بعد الاخر، وذلك للتعرف على اثر تغير كل منها على الطلب.

١ ـ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها: ط أ = د (ث أ).

على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها، وبالنسبة لكل السلع تقريبا تزيد

---

(١) Partial analysis; l'analyse partielle.

(٢) "Other things being equal" toutes choses égales par ailleurs (ceteris paribus).

وفي هذا الشأن يقول الفريد مارشال «تحتم صعوبات الاستقصاء الاقتصادي ان يتقدم الانسان، بقدراته المحدودة، خطوة بخطوة، فيجزئ الموضوع المركب ويدرس جزءا واحدا في الوقت الواحد. ثم يوصل في النهاية حلوله الجزئية بعضها ببعض لتعطي حلا كاملا بالتقريب لكل الموضوع المدروس». اصول الاقتصاد، المرجع سابق الاشارة اليه، ص ٣٠٤، وكذلك ص ٣٠.

الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة اذا ما انخفض ثمنها. اذ مع انخفاض الثمن تصبح السلعة ارخص بالنسبة للسلع التي يمكن ان تحل محلها في الاستعمال، فيميل المستهلك بصفة عامة الى ان يشتري كمية اكبر من هذه السلعة. فالمشتري لا يقوم دائما بشراء نفس التشكيلة من السلع، وانما يحل بعضها محل البعض الاخر مع تغيرات الاثمان. مثال ذلك ان ينخفض ثمن نوع من الخضروات فيزيد المستهلك ما يشتريه منه ويقلل من الكمية التي يشتريها من الخضروات الاخرى التي اصبحت الان اغلى نسبيا. والعكس اذا ما ارتفع ثمن السلعة، يميل المستهلك الى انقاص الكمية التي يطلبها.

هذه العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها عند الاثمان المختلفة يمكن التعبير عنها رقميا (بمجموعتين من الارقام الافتراضية) في صوة جدول، يسمى **جدول الطلب الفردي**[١]، على النحو التالي:

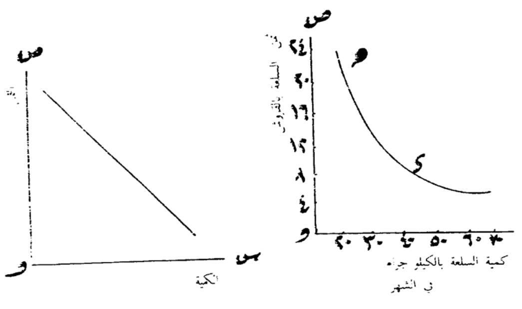
جدول ١: الطلب الفردي

الثمن (ث) بوحدات النقود (القروش مثلا)	الكمية (ك) عدد من الوحدات في فترة معينة
٢٢	٢٠
٢٠	٢١
١٦	٢٤
١٢	٣٠
٨	٤٠

هذا الجدول يمكن التعبير عنه **بيانيا** (انظر الشكل١) عن طريق قياس

(١) Individual Demand Schedule; le tableau de la demande individuelle.

الثمن (ث) على المحور الصادي، وقياس الكمية (ك) على المحور السيني. ويؤخذ جدول طلب المستهلك ليتم تمثيل كل ثمن وما يقابله من كمية بنقطة معينة، ثم توصل النقاط المختلفة. وتتمثل نتيجة توصيلها في منحني يعبر عن العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لطلبها مع التغير في الثمن. هذا المنحني يسمى منحني الطلب الفردي(١)، **وعادة ما يعبر عنه بخط مستقيم وليس بمنحني (انظر شكل ٢). هذا المنحني نحصل عليه على افتراض ان دخل المستهلك وذوقه وعاداته واثمان السلع الاخرى تبقى ثابتة.**



شكل رقم(١)منحنى الطلب الفردي **شكل رقم(٢)منحنى الطلب الفردي**

- هذا المنحنى ينحدر من اعلى الى اسفل نحو اليمين.
- وهو يبين ان الطلب دالة متناقصة لثمن السلعة.
- للتسهيل عادة ما يعطى للمنحنى شكل الخط المستقيم.

---

(١) Individual demand curve; la courve de la demande individuelle.

وتمثل كل نقطة على منحني الطلب ثمنا معينا وما يقابله من كمية. فالنقطة هـ على الشكل الأول مثلا تدل على ان المستهلك يكون على استعداد لشراء ٢٠ كيلو من السلعة في الشهر لو كان ثمنها مساويا لـ ٢٢ قرشا. بينما تشير النقطة د الى انه سيكون على استعداد لشراء ٤٠ كيلو في الشهر لو انخفض ثمن السلعة الى ثمانية قروش.

ويعكس كل منحني الطلب العلاقة الدالية الكاملة بين الكمية المطلوبة والثمن. وعندما نتكلم عن الطلب على سلعة معينة فانما نقصد بذلك كل المنحني (اي كل العلاقة الدالية) وليس فقط نقطة معينة على هذا المنحني. بمعنى آخر، يقصد بالطلب كل الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها عند ثمن معين. هذه العلاقة تسمى قانون الطلب[1].

٢ ـ العلاقة بين الطلب على السلعة واثمان السلع الاخرى التي يشتريها المستهلك: ط أ = د (ث ١، ...، ث ن ـ أ).

على فرض بقاء العوامل الاخرى، بما فيها ثمن السلعة محل الاعتبار اي السلعة أ، على حالها، نريد ان نعرف اثر التغير في الطلب على السلعة كنتيجة لتتغير في ثمن سلعة اخرى، ولتكن السلعة ب او ج. هنا توجد ثلاثة علاقات ممكنة بين الطلب على سلعة واثمان السلع الاخرى. فانخفاض ثمن السلعة ب

---

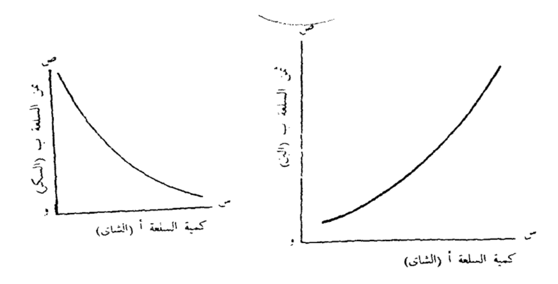
(١) على القاعدة العامة في العلاقة بين الطلب والثمن يوجد استثناء نادر يتصل بما يسمى بسلع جفن Giffen (وهو اقتصادي انجليزي عاش في العصر الفيكتوري. اي في القرن التاسع عشر) التي تزيد الكمية المطلوبة منها مع ارتفاع الثمن. قد لاحظ جفن انه مع ارتفاع ثمن البطاطس اثناء المجاعة التي اجتاحت ايرلندا في ١٨٤٥ زادت الكميات المستهلكة. والواقع ان مرجع ذلك انه مع ارتفاع الاثمان ترتفع اثمان السلع الاخرى (كاللحوم مثلا) على نحو يجعل من المستحيل على ذوي الدخول المحدودة شرائها ومن ثم تحل البطاطس محلها في التغذية فيزيد الطلب على البطاطس.

مثلا يمكن ان يؤدي:

- اما الى انقاص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ. وهو ما يحدث في حالة السلع البديلة (او المتنافسة). فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن البن يؤدي الى نقص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاي) على فرض بقاء ثمن هذه الاخيرة على حاله. وذلك لان السلعة ب يمكن ان تحل محل السلعة أ في اشباع الحاجة ويميل المستهلك الى احلالها محل أ فيقل ما يطلبه من هذه الاخيرة (انظر شكل ٣). بطبيعة الحال، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة أ.

- اما الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ. وهو ما يحدث في حالة السلع المكملة. فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن السكر في هذه الحالة يؤدي الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاي) على فرض بقاء ثمن هذه الاخيرة على حاله. وذلك لان السلعة ب تكمل السلعة أ في الاستعمال وانخفاض ثمنها يشجع المستهلك على زيادة استهلاكه من السلعة أ (انظر شكل ٤). بطبيعة الحال، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدي الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة أ.

- واما ان يترك الكمية التي يشتريها المستهلك من السلعة أ دون تغيير. وهو ما يحدث في حالة ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها لا ترتبط بالسلعة أ في الاستعمال، كما اذا تغير ثمن المنسوجات مثلا وكانت السلعة أ هي الشاي.



شكل رقم(٣) العلاقة بين الطلب على السلعة وثمن سلعة بديلة

شكل رقم(٤)العلاقة بين الطلب على السلعة وثمن سلعة مكملة

٣ ـ العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك: ط أ = د (د).

على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها، يكون لزيادة دخل المستهلك ثلاثة انواع من الاثار على الكمية المطلوبة من السلعة:

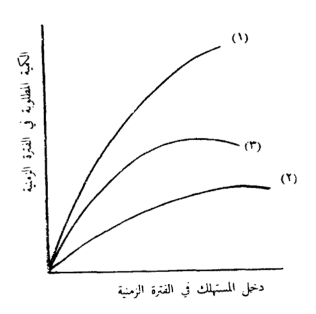
- في الحالة الاكثر شيوعا تؤدي زيادة الدخل الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (خلال الفترة الزمنية) وذلك بالنسبة لكل مستويات الدخل. هذه الحالة تجد تعبيرا عنها بالمنحني(١) على الشكل رقم(٥).

- في حالة استثنائية اولى لا تؤثر الزيادة في الدخل على الكمية المطلوبة

من السلعة. وهو ما يحدث في حالة السلع التي تشبع حاجة المستهلك بواسطتها كلية عندما يصل الى مستوى معين من الدخل، وفيما وراء المستوى لا تؤثر تغيرات الدخل في الكمية المطلوبة من السلعة. فعندما يكون دخل العائلة مرتفعا، فانها تكون قد اشبعت كل حاجتها الى ملح الطعام مثلا بشراء كمية معينة منه. وعليه لا يتأثر طلبها على الملح بزيادة الدخل بعد ذلك. وانما يتصور ان يتأثر اذا كان دخل العائلة من الانخفاض لدرجة لا يمكنها حتى من اشباع كل حاجتها من ملح الطعام. هذه الحالة يمثلها المنحني(٢) على الشكل(٥).

- وفي حالة استثنائية ثانية قد تؤدي الزيادة في الدخل بعد مستوى معين الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة. وهو ما يحدث في حالة السلع التي تكون رخيصة نسبيا وتمثل بديلا فقيرا لسلع اخرى: كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية الدنيا (كالبطاطس والخبز) التي يتم احلال اخرى بها (كاللحوم والالبان) عندما يزيد الدخل ليتعدى مستوى معينا. وتسمى السلع التي ينقص الطلب عليها مع زيادة الدخل (بالسلع الدنيا)(١). والعلاقة بين الدخل والطلب عليها يمثلها المنحني(٣) على الشكل (٥).

(١) Inferior goods; biens inférieurs.



شكل رقم (٥)
العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك

- يبين المنحني(١) العلاقة بين الطلب والدخل في الحالة الاكثر شيوعا: يتغير الاثنان في نفس الاتجاه عند كل مستويات الدخل.
- ويبين المنحني(٢) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع التي لا يتغير الطلب عليها مع زيادة الدخل بعد وصوله الى مستوى معين.
- ويبين المنحني(٣) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع الدنيا: ابتداء من مستوى معين من الدخل تؤدي زيادة الدخل الى نقص الكمية المطلوبة.

٤ ـ الطلب على السلعة يتوقف على ذوق المستهلك وتفضيله: ط أ = د (ق).

ويلخص ذوق المستهلك على نحو ما عاداته وتفضيله التي تحدد بصفة اساسية بعوامل اجتماعية تعتبر خارج اطار النشاط الاقتصادي، وتخرج بالتالي، في نظر الحديين، من اطار التحليل الخاص بالطلب، وذلك رغم ان اذواق المستهلكين تتأثر بنشاط الاعلان.

ايا كانت الطريقة التي تتحدد بها الاذواق فهي تتغير وتؤثر بتغيرها على

الطلب، على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها. فاذا تغير ذوق المستهلك لصالح السلعة ادى ذلك الى زيادة الكمية التي يطلبها منها. اما اذا تغير ذوقه في غير صالحها نقصت الكمية التي يطلبها.

تلك هي العوامل التي تحدد طلب المستهلك الفرد. تحدده مجتمعة بما يحققه كل منها من اثر علي الطلب في اتجاه يختلف من عامل الى آخر. فاذا ما تحدد الطلب الفردي امكن الانتقال الى طلب السوق.

الانتقال من طلب المستهلكين الافراد الى طلب السوق:

بما اننا نريد التوصل الى تكون ثمن السلعة في السوق يتعين ان يكون لدينا الطلب الكلي على هذه السلعة، اي طلب مجموع المستهلكين. ولذا لا تعتبر دراستنا للطلب الفردي الا خطوة في سبيل تحديد هذا الطلب الكلي.

ويعتبر طلب السوق، في نظر الحديين، كمجموع طلب المستهلكين الافراد، وذلك لانه يتحدد بنفس العوامل التي تؤثر على الطلب الفردي. وانما يزيد على ذلك ان طلب السوق يتحدد كذلك بعدد المشترين. يترتب على ذلك ان طلب السوق يمكن ان يشتق من مجموع طلب المستهلكين الافراد، وللتوصل اليه يمكن اتباع احدى الطريقتين الاتيتين:

- وفقا للطريقة الاولى نبدأ من جداول طلب المستهلكين الافراد، ونقوم بجمع الكميات المختلفة التي يكون المستهلكون الافراد على استعداد لشرائها عند كل ثمن، ويمثل الناتج الكمية التي يطلبها السوق عند هذا الثمن. فلو فرضنا ان عدد المشترين للسلعة هو ٢، وكان لهما الجدولين الاتيين نستطيع ان نصل الى جدول طلب السوق:

جدول طلب المستهلك(١)

ث	ك
١٠	٨
١٢	٦
١٥	٣
١٧	٢

جدول طلب المستهلك(٢)

ث	ك
١٠	١٢
١٢	١٠
١٥	٧
١٧	٤

جدول طلب السوق

ث	ك
١٠	٨ + ١٢ = ٢٠
١٢	٦ + ١٠ = ١٦
١٥	٣ + ٧ = ١٠
١٧	٢ + ٤ = ٦

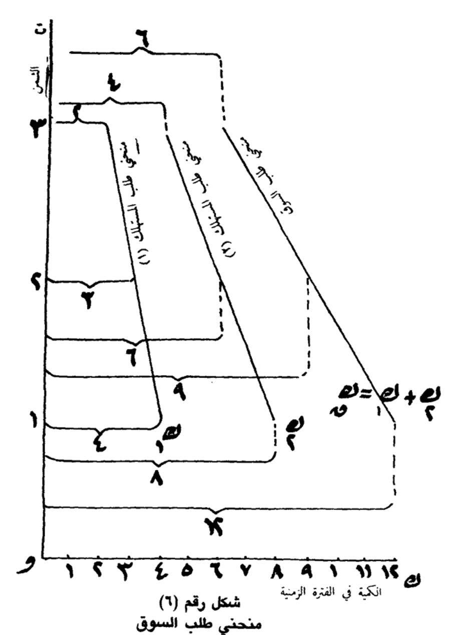
ويمكن ان نترجم جدول طلب السوق هذا الى رسم بياني يعطينا منحني طلب السوق.

- ووفقا للطريقة الثانية نبدأ من منحنيات طلب المستهلكين الافراد، ثم نجمع هذه المنحنيات افقيا لنتوصل الى منحني طلب السوق. وهو ما نبينه على الشكل ٦ على افتراض ان لدينا مستهلكين اثنين فقط.

وسواء اتبعنا الطريقة الاولى او الطريقة الثانية فاننا نقوم بعملية ذهنية اي عملية تصور ذهني تسمح لنا باستنتاج طلب السوق. وذلك لانه في واقع الحياة العملية قلما نتوصل الى معلومات تتعلق بمنحنيات طلب الافراد وان كان يوجد عادة معلومات بالنسبة للشكل العام لطلب السوق.

فاذا ما انتقلنا من طلب المستهلكين الافراد الى طلب السوق يتعين ان نضيف محددين آخرين الى قائمة العوامل التي تحدد الطلب. هذان المحددان هما:

- يتوقف الطلب على سلعة ما على **حجم السكان**، فهو يزيد بزيادة السكان. ولكن ذلك لا يحدث بطبيعة الحال الا اذا كانت زيادة السكان مصحوبة بزيادة في القوة الشرائية، لان زيادة عدد المحتاجين لا يجعل السوق اكثر اتساعا. على اي الاحوال، يعتبر هذا العامل عند القيام بتحليل الطلب من قبيل العوامل الخارجية.



شكل رقم (٦)
منحني طلب السوق

- لنحصل على مجموع المشتريات الممكنة عند كل ثمن نجمع الكميات التي يطلبها المستهلكان عند هذا الثمن. مثلا، عندما يكون الثمن ٣ قروش يشتري المستهلك (١) وحدتين من السلعة ويشتري المستهلك (٢) اربع وحدات، ويكون طلب السوق عند هذا الثمن = ٢ + ٤ = ٦.
- كقاعدة عامة، عند كل ثمن ك ق (اي الكمية التي تطلب في السوق) = ك١ + ك٢ وفي حالة عدد كبير من المستهلكين: ك ق + ... + ك ن.
- نلاحظ ان منحني طلب السوق له، بصفة عامة، نفس شكل منحني الطلب الفردي.
- عندما نتكلم عن ظروف الطلب في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع المشتريات المختلفة الممكنة والاثمان التي تقابلها هذه الكميات.

ـ كما يتوقف الطلب على سلعة ما على **نمط توزيع الدخل** بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فاذا كان هذا النمط يحابي الاغنياء زاد الطلب على بعض السلع التي يستهلكها الاغنياء. وكذلك اذا كان نمط توزيع الدخل يحابي المتزوجين على حساب العزاب زاد الطلب على السلع التي يستهلكها المتزوجون كالسلع التي يحتاج اليها الاطفال مثلا.

اذا ما رأينا كيف يتحدد منحني طلب السوق الذي يبين العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها من المهم ان نضيف ان هذا المنحني يكتسب اهمية خاصة. اذ ربما نكون قد لاحظنا ان العلاقة التي يمثلها هذا المنحني هي الاكثر بروزا من كل العلاقات الموجودة في دالة الطلب. ما السبب في ذلك؟ سبب ذلك لا يرجع الى ان الثمن هو اهم العوامل التي تشترك في تحديد الطلب (اذا كان لنا ان نختار اهم هذه العوامل كان ذلك هو الدخل بلا منازع). ولكن السبب يرجع الى اننا ننشغل في هذه اللحظة بنظرية تحديد ثمن السوق. وعليه يكون من الانسب ان يكون الثمن احد المتغيرين الموجودين: الطلب والثمن.

لدينا الان منحني طلب السوق. ونكرر اننا توصلنا اليه عن طريق منحنيات طلب المستهلكين الافراد التي تعبر عن الكميات المختلفة. وقد توصلنا اليه بطبيعة الحال على اساس افتراض «بقاء الاشياء الاخرى على حالها». بعبارة اخرى، افترضنا ان العوامل الاخرى التي تحدد الطلب، اي دخل المستهلكين، واثمان السلع الاخرى، واذواق المستهلكين، تبقى ثابتة. الان، لو فرض وتغير احد هذه العوامل، ماذا سيكون اثر تغيره على منحني طلب السوق الذي توصلنا اليه؟ تثير التغييرات التي تصيب العوامل غير ثمن السلعة

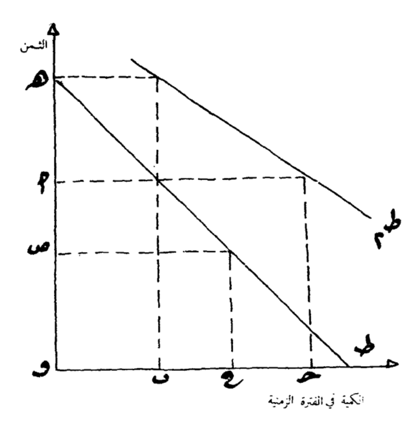
ما يسمى بانتقالات منحني طلب السوق. لنرى ما يقصد بذلك.

انتقالات منحني طلب السوق(١).

هذه الانتقالات يمكن ان تنشأ عن تغير دخل المستهلكين او تغير اثمان السلع الاخرى او تغير اذواق المستهلكين. لنرى اثر تغير كل من هذه العوامل على منحني طلب السوق على سلعتنا بافتراض ثبات ثمنها:

١ ـ اثر تغيير الدخل على منحني طلب السوق: رأينا ان زيادة الدخل تؤدي كقاعدة عامة الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها. يترتب على ذلك انه عندما يزيد الدخل لا بد وان نتوقع ان تزيد الكمية المطلوبة من السلعة في السوق عما كانت عليه. وذلك عند كل ثمن، وهو ما يعطينا علاقة جديدة بين نفس الثمن والكمية (الجديدة). بيانيا، ينتقل كل منحني الطلب نحو اليمين (انظر شكل ٧).

(١) Shifts of the market demand curve; les déplacements de la courbe de la demande du marché.



شكل رقم (٧)
انتقال منحني طلب السوق

- يمثل ط١ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها، على افتراض ان الدخل ثابت عند مستوى معين وليكن د١ ويمثل ط٢ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها على افتراض ان الدخل ثابت وانما عند مستوى اعلى وليكن د٢.
- انتقال منحني الطلب ط١ الى ط٢ يدل على زيادة في المشتروات المرغوبة عند كل ثمن ممكن. فمثلا عند الثمن وأ تزيد الكمية المطلوبة من و ب الى و حـ، وذلك بفضل زيادة الدخل.
- ويمكن التعبير عن هذا الاثر لتغير الدخل بطريقة مختلفة، وذلك بالقول بانه بزيادة الدخل يكون المستهلكون على استعداد لشراء نفس الكمية عند ثمن اعلى. فالكمية و ب مثلا يمكن ان تباع عند ثمن اعلى وهو الثمن وهـ عندما يكون منحني الطلب هو ط٢.
- لكي نتبين حركة على نفس المنحني نجد انه بالنسبة لمنحني واحد، المنحنى ط١، تكون الكمية المطلوبة وب عندما يكون الثمن وأ، وتزيد هذه الكمية الى وع عندما ينخفض الثمن الى وص، على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها.

في حالة سلعة من السلع الدنيا، تؤدي زيادة الدخل الى نقص الكمية التي يكون الافراد على استعداد لشرائها عند كل ثمن من اثمان السوق، وينتقل كل منحني الطلب نحو اليسار.

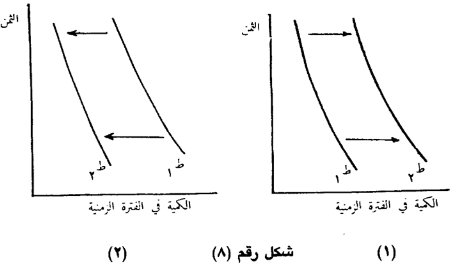
٢ ـ اثر تغير اثمان السلع الاخرى على منحني طلب السوق: يختلف هذا الاثر بحسب ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها سلعة مكملة او سلعة بديلة لسلعتنا (التي سيتأثر الطلب عليها):

ـ فاذا كانت السلعة الاخرى مكملة لسلعتنا يؤدي ارتفاع ثمنها الى انتقال كل منحني الطلب على سلعتنا نحو اليسار دالا على ان الكمية المطلوبة تكون اقل عند كل ثمن عما كانت عليه من قبل (مثال: سلعتنا هي البنزين والسلعة المكملة التي يتغير ثمنها هي السيارة: فاذا ارتفع ثمن السيارات ينقص الطلب على السيارات ويقل بالتالي الطلب على البنزين عند المستويات المختلفة لاثمان السيارات. وعليه يثير ارتفاع اثمان السيارات انتقالا لمنحني الطلب على البنزين نحو اليسار، دالا على ان الكمية المطلوبة من البنزين ستكون اقل عند كل ثمن).

ـ واذا كانت السلعة الاخرى التي يتغير ثمنها سلعة بديلة (متنافسة) لسلعتنا ادى ارتفاع ثمن هذه السلعة البديلة الى انتقال منحني الطلب على سلعتنا نحو اليمين، دالا على انه عند كل ثمن لسلعتنا سيجري شراء كمية اكبر من ذي قبل (مثال: سلعتنا هي البنزين والبديل هو المواصلات العامة. يدفع ارتفاع ثمن المواصلات العامة الافراد الى استعمال عرباتهم الخاصة الامر الذي يؤدي الى طلبهم لكمية اكبر من البنزين عند كل ثمن من اثمان البنزين. وينتقل منحني الطلب على البنزين نحو اليمين).

٣ ـ اثر تغير الاذواق على منحني السوق: اذا ما تغيرت الاذواق لصالح السلعة فان ذلك يعني ان تزيد الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن، وينتقل منحني طلب السوق عليها نحو اليمين. وينتقل المنحني نحو اليسار اذا ما تغيرت الاذواق في غير صالح السلعة.

هذا ويمكن ان نعبر بيانيا عن هذه الافكار المتعلقة بأثر التغير في العوامل التي سبق وافترضنا بقاءها ثابتة (وهي دخل المستهلك وذوقه واثمان السلع الاخرى) عند بناء منحني طلب السوق. وذلك على النحو التالي (شكل ٨):



(٢) **شكل رقم (٨)** (١)

(١) زيادة في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية اكبر) يثيرها:
- زيادة في الدخل.
- ارتفاع ثمن سلعة بديلة.
- انخفاض ثمن سلعة مكملة.
- تغير الاذواق في صالح السلعة.

(٢) نقص في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية اقل) يثيره:
- انخفاض الدخل.
- انخفاض ثمن سلعة بديلة.
- ارتفاع ثمن سلعة مكملة.
- تغير الاذواق في غير صالح السلعة.

- هذا فيما يتعلق بمناقشة اثر التغيرات في العوامل غير ثمن السلعة على العلاقات بين الطلب والثمن. ونستطيع ان نقوم بنفس الشيء للتعرف على اثر تغيرات العوامل الاخرى على العلاقة بين الكمية وكل من الدخل واثمان السلع الاخرى واذواق المستهلكين آخذين كل من هذه الاخيرة على حدة.

على اساس معرفتنا لمنحني طلب السوق، كتعبير عن العلاقة بين الثمن والكمية على فرض بقاء العوامل الاخرى على حالها، ولحالات انتقال هذا المنحني نتيجة لتغير هذه العوامل. نستطيع ان **نميز بين الحركة على نفس منحني الطلب وانتقال كل المنحني نحو اليمين او نحو اليسار:**

- فالحركة (الى اعلى و الى اسفل) على نفس منحني الطلب تدل على تغير في الكمية لان **الثمن** قد تغير.

- اما انتقال كل منحني الطلب (الى اليمين او الى اليسار) فتدل على ان الكمية المطلوبة عند كل ثمن ممكن ستكون مختلفة (اي ستتغير) نتيجة لتغير عامل من **العوامل الاخرى غير الثمن**: اي الدخل او اثمان السلع الاخرى او اذواق المستهلكين.

للتمييز بين هذين النوعين من الحركة يتعين ان نتفق على اللغة التي نستخدمها في التعبير: فيمكن ان نعبر عن انتقال كل منحني الطلب بالكلام عن زيادة او نقصان الطلب ونعبر عن الحركة على نفس منحني الطلب بالكلام عن تغير في الكمية المطلوبة.

٢ ـ العرض

كما فعلنا بالنسبة للطلب سنحاول اولا ان نعرِّف العرض الفردي وعرض السوق، ثم نتوصل من خلال تحديد العرض الفردي الى عرض السوق.

تعريف العرض:

يقصد بالعرض الفردي، او عرض المنتج الفرد، الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتج (او المنظم او المشروع) على استعداد لطرحها في السوق عند الاثمان المختلفة خلال فترة معينة. وكما هو الشأن بالنسبة للطلب يعبر عن العرض في صورة تدفق وليس في صورة مخزون.

اما عرض السوق فيقصد به مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الاثمان المختلفة خلال فترة معينة.

تحديد العرض الفردي:

يتحدد هذا العرض بعدد من العوامل تؤثر عليه مجتمعة، ولكن كل منها يؤثر على العرض في اتجاه معين وبطريقة معينة. لنرى اهم هذه العوامل والعلاقة بين كل منها والعرض:

١ ـ **هدف المشروع**: تفترض النظرية الحدية، في اطار التحليل الوحدي، ان المنظم يهدف الى تحقيق اقصى ربح. في هذه الحالة يتوقف العرض على العوامل التي تحدد الربح (الربح الاجمالي للمشروع) كفرق محاسبي بين اجمالي ايرادات المشروع واجمالي نفقات المشروع. ولكن اذا حدث وسعى مشروع ما الى تحقيق هدف آخر، وليكن تجنب المخاطر مثلا، يكون لهذا

الهدف اثر على الكميات المعروضة. وهو اثر يتحقق بعيدا عن الربح. على اي الاحوال، سنفترض فيما يلي ان المشروع يسعى الى تحقيق اقصى ربح (او اقل خسارة لفترة ما انتظار لربح مستقبل). وعلى اساس هذا الفرض تؤثر كل العوامل التالية على عرض المشروع من خلال تأثيرها على ارباحية المشروع.

٢ ـ **ثمن السلعة التي ينتجها المشروع:** على فرض بقاء الاشياء الاخرى (بما فيها نفقة الانتاج على حالها)، يكون العرض اكبر كلما ارتفع ثمن السلعة التي ينتجها ويبيعها المشروع. عليه يتعين ان نتوقع انه مع ارتفاع الثمن تزيد الكمية المعروضة من السلعة.

٣ ـ **اثمان السلع الاخرى (اي السلع التي تنتج في فروع الانتاج الاخرى):** اذا بقي ثمن السلعة التي ينتجها المشروع دون تغيير في الوقت الذي ترتفع فيه اثمان السلع الاخرى فان ذلك يعني ان فروع النشاط المنتجة للسلع الاخرى تصبح اكثر ارباحية من الفرع الذي ينتج فيه المشروع. ويصبح انتاج السلعة في هذا الفرع اقل جاذبية، الامر الذي يؤدي الى أن يقلل المشروع ما يعرضه من هذه السلعة، وذلك على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها.

٤ ـ **اثمان عناصر الانتاج:** لكي يقوم المشروع بالانتاج يشتري عناصر الانتاج المختلفة (من قوة عمل وارض وآلات ومواد اولية وقوة محركة، وغيرها) من اسواقها. وتحدد نفقة الانتاج بالكميات التي يشتريها من هذه العناصر وبأثمان هذه العناصر. فاذا ارتفع ثمن عنصر من عناصر الانتاج، وليكن الارض مثلا، ادى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج في كل مجالات النشاط التي تستخدم هذا العنصر. وانما لا ترتفع النفقة في كل هذه المجالات بنفس النسبة لان اهمية الدور الذي يلعبه العنصر تختلف من فرع الى آخر من فروع النشاط. فأهمية الدور الذي تلعبه الارض (التي

بني عليها المصنع) في صناعة الصلب اقل بكثير من اهمية الدور الذي تلعبه الارض في زراعة القمح، وبالتالي يكون نصيبها من النفقة اقل في الحالة الاولى منه في الحالة الثانية. فاذا ارتفع ثمنها ادى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج بنسبة اكبر في انتاج القمح منها في انتاج الصلب. ومن ثم تنخفض ارباحية انتاج القمح بنسبة اكبر من نسبة انخفاض ارباحية الصلب (وذلك على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها) فيقل عرض المنتج من القمح. يترتب على ذلك ان التغير في اثمان عناصر الانتاج يؤدي الى تغيير الأرباحية النسبية لنشاطات الانتاج المختلفة، مما يدفع بالمنتجين الى تغيير عرضهم من السلع المختلفة.

٥ ـ **حالة التكنولوجيا:** يحدد مستوى المعرفة العلمية والتكنولوجية الفنون (او الطرق) التي يمكن استخدامها في انتاج السلع المختلفة، الامر الذي يحدد الكميات التي تستخدم من المدخلات المستعملة في انتاج السلعة ويحدد بالتالي نفقة الانتاج. مع تغير هذه المعرفة وادخال فنون انتاجية جديدة (كاستخدام نوع جديد من الطاقة او مادة اولية صناعية (كخيط من الخيوط الصناعية، الالياف)... الى غير ذلك تتغير نفقة الانتاج ويتغير معها الربح (على فرض بقاء الاشياد الاخرى على حالها) وتتغير بالتالي الكميات المعروضة من السلع المختلفة.

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأنه على فرض ان المشروع يسعى الى تحقيق اقصى ربح، يتحدد العرض:

- بثمن السلعة المعروضة.
- بأثمان السلع الاخرى.
- بأثمان عناصر الانتاج.

- وبحالة التكنولوجيا.

ع أ = د (ث أ، ث ١، ....، ث ن - أ، ث ع١، ....، ث ع ن، ت)

حيث:

ع أ: عرض السلعة أ

ث ١: ثمن السلعة أ

ث ١، ....، ث ن - أ: اثمان السلع الاخرى (غير أ)

ث ١، ....، ث ع ن: اثمان عناصر الانتاج

ت: حالة التكنولوجيا.

هذه العلاقة تسمى **بدالة العرض الفردي** (١)، وهي علاقة مركبة تبين لنا ان عرض المنتج الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة، اي انها تتكاتف لتحديد هذا العرض. ومن ثم يتوقف التغير في العرض على هذه العوامل كلها. وعليه اذا ما اردنا تحديدا منضبطا لهذا العرض كان من اللازم دراسة اثر تغير كل هذه العوامل في نفس الوقت.

ولكن يكفينا ونحن بصدد نظرة عامة لنظرية (اولية) في ثمن السوق ان نتعرف على الكيفية التي يتغير بها عرض السلعة مع تغير ثمنها، على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها. وهو ما يعني دراستنا للعلاقة:

ع أ = د (ث أ)

---

(١) Individual supply function; la fonction de l'offre indivduelle.

بالنسبة لهذه العلاقة سنقنع الان بالقول بأن الكميات التي يكون المشروع على استعداد لانتاجها وعرضها تتغير بطريقة مباشرة مع ثمن السلعة: فهي تزيد ان ارتفع الثمن وتقل اذا انخفض، وذلك على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها. فعلى اساس هذا الفرض، كلما كان الثمن مرتفعا، كلما كان الربح اكبر، كلما زاد باعث المشروع على انتاج السلعة وعرضها. وهو ما نفترض صحته بصفة عامة ونحن بصدد هذه النظرة العامة لنظرية ثمن السوق تاركين لفرصة تالية (عند دراسة نظرية المشروع في الفصل الثالث من هذا الباب) دراسة الاستثناءات التي ترد على هذا القول وما تتضمنه هذه الاستثناءات.

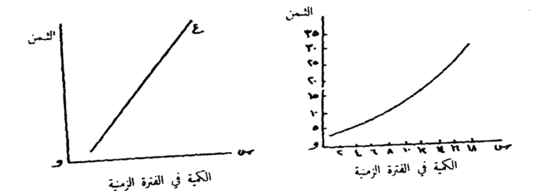
هذه العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتج الفرد على استعداد لطرحها في السوق، عند الاثمان المختلفة، والتي مؤداها ان الكمية تزداد اذا ارتفع الثمن وتنقص اذا انخفض (على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها) تسمى **بقانون العرض**. ويمكن التعبير عنها رقميا في صورة جدول، يسمى **جدول العرض الفردي**[١]، على النحو التالي:

جدول العرض الفردي

الثمن (ث) بوحدات النقود، القروش مثلا	الكمية (ك) عدد من الوحدات في فترة معينة
٥	٤
١٠	٨
١٥	١١
٢٠	١٣

(١) Individual supply schedule; le tableau de l'offre individuelle.

ويمكن التعبير بيانيا عن هذا الجدول ليعطينا **منحني العرض الفردي**(١) الذي عادة ما يعبر عنه بخط مستقيم (انظر شكل ٩).



شكل رقم (٩)

منحني العرض الفردي

- هذا المنحني ينحدر من اعلى الى اسفل نحو اليسار.
- وهو يبين ان العرض دالة متزايدة للثمن.
- للتسهيل، عادة ما يعطي للمنحني شكل الخط المستقيم.

---

(١) Individual supply curve; la courbe de l'offre individuelle.

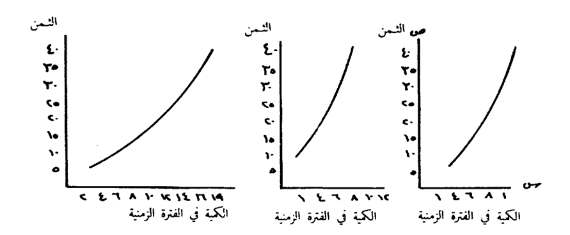
وقد توصلنا الى منحني العرض هذا على افتراض ثبات العوامل الاخرى (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في عرض السلعة. **هذا المنحني في مجموعه يمثل كل العلاقات الدالية بين عرض السلعة وثمنها. وهي العلاقة التي نقصدها بالكلام عن العرض. وتدل الحركة على هذا المنحني على تغير الكمية التي يكون المنتج الفرد على استعداد لعرضها مع تغير ثمن السلعة.**

على هذا النحو يتحدد العرض الفردي. بما اننا نعني بتكّون ثمن السوق فان تحديد العرض الفردي لا يكون الا خطوة في سبيل تحديد عرض السوق. فاذا ما تحدد الاول امكن الانتقال الى الثاني.

تحديد عرض السوق:

يتم الانتقال في تصورنا الذهني من عرض المنتجين الافراد الى عرض السوق بنفس الطريقة التي انتقلنا بها من طلب المستهلكين الافراد الى طلب عرض السوق:

- إما أن نبدأ من جداول عرض المنتجين الأفراد لنجمعها في جدول كلي يبين الكميات التي هم على استعداد لطرحها في السوق عند كل ثمن، ثم نترجم هذا الجدول الكلي بيانيا ليعطينا منحنى العرض الكلي للسلعة في السوق.
- واما أن نرسم منحني عرض السوق عن طريق التجميع الافقي لمنحنيات عرض المنتجين الافراد. انظر شكل ١٠.



شكل رقم (١٠)

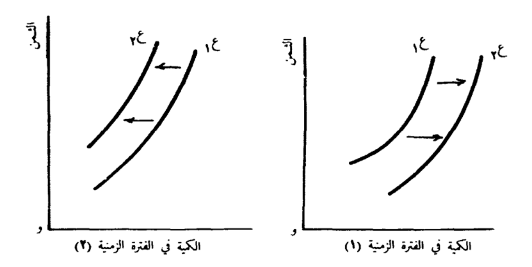
- للحصول على العرض الكلي عند كل ثمن نجمع الكميتين المعروضتين بواسطة المشروعين عند هذا الثمن:
  - عند الثمن ٥ يعرض المشروع (١) ثلاث وحدات من السلعة، ولا يعرض المشروع (٢) شيئا، وتكون الكمية المعروضة في السوق مساوية لثلاث وحدات.
  - عند الثمن ٣٠، يعرض المشروع (١) ٨ وحدات ويعرض المشروع (٢) ست وحدات، وتكون الكمية المعروضة في السوق ١٤ وحدة.
  - عند الثمن ٤٠، يعرض المشروع (١) ١٠ وحدات والمشروع (٢) ٨ وحدات، وتكون الكمية المعروضة في السوق ١٨ وحدة.
- كقاعدة عامة، عند كل ثمن: ك ق (اي الكمية التي تعرض في السوق) = ك١ + ك٢. وفي حالة عدد كبير من المنتجين: ك ق=ك١ + ك٢ +... + ك ن
- نلاحظ ان منحني عرض السوق له، بصفة عامة، نفس شكل منحني العرض الفردي.
- عندما نتكلم عن ظروف العرض في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع الكميات المختلفة الممكن عرضها والاثمان التي تقابلها هذه الكميات.

ذلك هو منحني عرض السوق الذي يبين العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الاثمان المختلفة (خلال فترة معينة). وقد توصلنا لهذا المنحني على افتراض ان العوامل الاخرى التي تحدد عرض السلعة تبقى ثابتة. لا يبقى الا ان نتبين اثر تغير هذه العوامل على منحني عرض السوق، وهو اثر ينعكس في انتقال هذا المنحني.

انتقالات منحني عرض السوق:

ينتج انتقال كل منحني عرض السوق عن تغير احد العوامل (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في العرض. ويدل هذا الانتقال على تغير في العرض (وليس في الكمية المعروضة).

ومن المهم بمكان ان نفرق بين حركة على نفس منحني العرض (تدل على تغير في الكمية المعروضة ينتج عن تغير في ثمن السلعة محل الاعتبار) وانتقال كل المنحني (الذي يعكس تغيرا في العرض ينتج عن تغير احد العوامل الاخرى التي تؤثر على عرض السلعة: اثمان السلع الاخرى، اثمان عناصر الانتاج، حالة التكنولوجيا). فما هي التغييرات التي يمكن ان تثير انتقال منحني العرض؟ امكانيات هذا الانتقال يمكن التعرض اليها باستقراء شكل١١.



شكل رقم (١١)
انتقال منحني عرض السوق

(١) زيادة العرض: تكون المشروعات على استعداد لانتاج كمية اكبر عند كل ثمن. وهو ما يمكن ان يرد الى:
- التحسن في فنون الانتاج.
- انخفاض اثمان السلع الاخرى.
- انخفاض اثمان عناصر الانتاج المستخدمة.

(٢) نقص العرض: تميل المشروعات الى انتاج كمية اقل عند كل ثمن. وهو ما يمكن ان يرد الى:
- تدهور المعرفة التكنولوجية (قليل الاحتمال).
- ارتفاع اثمان السلع الاخرى.
- ارتفاع اثمان عناصر الانتاج.

اذا ما تم لنا تحديد كل من طلب السوق وعرض السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار امكننا ان ندفع بتحليلنا الى بعد جديد: تزويج النظريتين في نظرية لتحديد ثمن السوق الخاص بتلك السلعة.

٣ ـ ثمن السوق

بوصولنا الى هذه المرحلة من التحليل يصبح من اللازم ان نبين بوضوح شكل السوق الذي يتحدد فيه ثمن السلعة. وذلك لان اصول اللعبة تختلف فيما يتعلق بتكّون الاثمان، وفقا لدرجة المنافسة التي تسود السوق. وبما اننا سنتعرف في مرحلة لاحقة على الاشكال المختلفة للسوق نقتصر الان على تعريف ما يسمى بسوق المنافسة الكاملة(١)، اذ يمثل نوع السوق الذي تلتقي فيه قوى الطلب والعرض لتحديد ثمن السلعة في اطار هذه النظرة العامة لنظرية تكون الاثمان. فاذا ما قدمنا هذا التعريف نرى كيفية تحدد الثمن في السوق لننتهي الى ملخص للنظرية الاولية للاثمان.

يتم رسم الصورة النظرية لسوق المنافسة الكاملة على اساس عدد من الفروض تمثل في الواقع الشروط الواجب توافرها لكي يعتبر السوق من قبيل المنافسة الكاملة، وهذه الشروط هي:

١ ـ ان يكون عدد المشترين والبائعين من الكبر بحيث تكون الكمية التي يشتريها او يبيعها كل منهم اصغر من ان تؤثر تأثيرا دلالة على ثمن السلعة.

٢ ـ ان يتمتع هؤلاء المشترين والبائعين بمعرفة تامة بأحوال السوق. أي

---

(١) Perfect competition market; le marché de la concurrence parfaite.

بالكميات المعروضة والمطلوبة وكذلك بالثمن الذي يسود السوق.

٣ - ان تكون وحدات السلعة (والامر هنا يتعلق بالوحدات المختلفة من السلعة الواحدة) متجانسة. بمعنى ان تكون الوحدات التي ينتجها منتج معين بديلة كاملة للوحدات التي ينتجها منتج اخر للسلعة، وذلك في نظر المستهلكين. بعبارة اخرى تكون وحدات السلعة متجانسة اذا كانت كلها سواء في نظر المستهلكين لا فرق عندهم بين وحدة واخرى، كما اذا تمثلت السلعة في نوع واحد من القمح يتمتع بنفس الرتبة من الجودة والنظافة.

- ألا يكون هناك تدخلا في العمل الحر لقوى السوق. وذلك بألا تتدخل الدولة في تحديد الاثمان، وبألا يكون هناك اي اتفاق بين المشترين بعضهم البعض او بين المنتجين. وفقا لهذا الشرط يلزم كذلك ان تسود حرية الدخول في السوق والخروج منه، بمعنى ان يكون كل منظم حرا في الاقدام على الدخول في النشاط المنتج للسلعة وان يستطيع ترك هذا النشاط اذا لم يجده مناسبا له.

اذا توافرت هذه الشروط تضمن ذلك ان ثمن السلعة سيكون واحدا، خلال فترة زمنية، في كل ارجاء السوق، اي في كافة الاجزاء التي يغطيها السوق، سواء اكان محليا او اقليميا او دوليا.

تحديد ثمن التوازن في سوق المنافسة الكاملة:

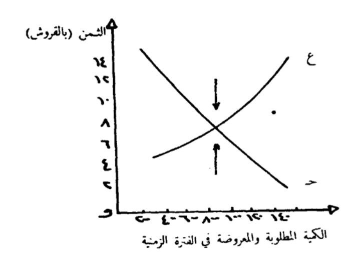
الامر هنا يتعلق بثمن سلعة واحدة، ولتكن السلعة أ. لبيان كيف يتحدد ثمنها في السوق نبدأ من النتائج التي توصلنا اليها من تحليل الطلب

والعرض، اي ان نقطة البدء تتمثل في:

- منحني طلب السوق الذي يبين الكمية من السلعة أ التي يكون المشترون على استعداد لشرائها عند كل ثمن من اثمان السوق، على افتراض ان حجم السكان، والدخول، واذواق المستهلكين واثمان السلع الاخرى تبقى كلها دون تغيير. كما نفترض ان هذا المنحني ينحدر من اعلى الى اسفل نحو اليمين: تتغير الكمية المطلوبة في عكس اتجاه تغير الثمن.

- ومنحني عرض السوق الذي يبين الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند كل ثمن من اثمان السوق، على افتراض ان اثمان عناصر الانتاج واثمان السلع الاخرى، وحالة التكنولوجيا تبقى كلها دون تغيير. كما نفترض ان هذا المنحني ينحدر من اعلى الى اسفل نحو اليسار: تتغير الكمية المعروضة في نفس اتجاه تغير الثمن.

يتحدد ثمن السلعة أ بتفاعل طلب السوق وعرض السوق. لنرى كيف يتم هذا التفاعل ابتداء من الشكل ١٢:



شكل رقم (١٢)
تحديد ثمن التوازن والكمية في سوق المنافسة الكاملة

- يقابل نقطة التقاطع ثمن سوف يساوي سبعة قروش للواحدة الواحدة من السلعة.
- الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوي ٩٠٠ وحدة من السلعة. وكذلك الكمية المعروضة تساوي ٩٠٠ وحدة.
- وعليه، فعند الثمن ٧ تتساوى الكمية من السلعة التي يكون المشترون على استعداد لشرائها مع الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لبيعها.
- هذا الثمن يبين الكمية المشتراة والمباعة فعلا في السوق، بينما تبين المنحنيات امكانيات الشراء والبيع عند الاثمان المختلفة.
- اذا ما ظل المنحنيان محتفظين بشكليهما يوجد ثمن واحد تكون عنده الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة.
- فاذا ما احذنا ثمنا اعلى من الثمن ٧، وليكن الثمن ١٠، نجد ان الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوي ٦٠٠ وحدة بينما الكمية المعروضة ١٢٥٠ وحدة. هنا تزيد الكمية المعروضة على الكمية المطلوبة، ويكون لدينا فائض في العرض[١].
- واذا ما اخذنا ثمنا ادنى من الثمن ٧، ويكن الثمن ٤، نجد ان الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوي ١٢٠٠ وحدة بينما الكمية المعروضة تساوي ٤٠٠ وحدة. فالكمية الاولى تفوق الكمية الثانية، ويكون لدينا فائض في الطلب[٢].

---

(١) Excess of supply; excès d'offre.

(٢) Excess de demand; excès de demande.

لنطور الان الافكار التي قدمناها شرحا للشكل ١٢:

يتغير الثمن عندما لا يكون الطلب مساويا للعرض (في حالة وجود فائض في الطلب او فائض في العرض):

- لنأخذ اولا حالة وجود فائض في الطلب: في هذه الحالة يقوم المستهلكون الذين لا يشبعون حاجاتهم اشباعا كاملا بعرض ثمن اعلى على امل الحصول على كمية اكبر من السلعة، كما يطلب المنتجون الذين يلاحظون انهم يستطيعون تصريف كمية اكبر من الكمية التي انتجوها، ثمنا اعلى لهذه الكمية الاكبر. لسبب من هذين السببين، او للاثنين معا يرتفع الثمن ومن ثم يؤدي وجود فائض في الطلب الى ارتفاع الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذي يمثل ضغطا على الثمن نحو الارتفاع عند كل الاثمان التي تقل عن سبعة قروش).

- وفي حالة وجود فائض في العرض: يبدأ المنتجون، الذين لا يتمكنون من تصريف كل الكمية المنتجة، في طلب ثمن ادنى. كما يبدأ المستهلكون، وقد لاحظوا وجود كمية غير مباعة، في تقديم ثمن ادنى. لاي من هذين السببين او للاثنين معا ينخفض الثمن. ومن ثم يؤدي وجود الفائض في العرض الى انخفاض الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذي يمثل ضغطا على الثمن نحو الانخفاض عند كل الاثمان التي تزيد على سبعة قروش).

ثمن التوازن: يخلص من كل ما قلناه انه:

- لكل الاثمان التي تزيد على الثمن ٧، يميل الثمن للانخفاض.
- لكل الاثمان التي تقل عن الثمن ٧، يميل الثمن للارتفاع.
- عند الثمن ٧ لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض.

وبما ان الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة فان الثمن لا يميل للتغير.

- الثمن ٧ حيث يتقاطع المحنيان (هو الثمن الذي يسوي بين الطلب والعرض) هو الثمن الذي يتجه اليه السوق. وهو الثمن الوحيد الذي لا يوجد عنده لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض.

- هذا الثمن يسمى ثمن التوازن. واصطلاح التوازن يعني حالة ميزان (بين القوى المختلفة التي تؤثر على النظام)(١). وفقا لهذه النظرية يتحقق التوازن عندما يريد المستهلكون شراء الكمية التي يرغب المنتجون في بيعها. وبما انه لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض فان الثمن لن يميل للتغير. وعندما تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة يقال ان السوق في حالة توازن. واذا ما اختلفتا قيل ان السوق في حالة عدم توازن.

الان نستطيع ان **نلخص هذه النظرية الاولية لتحديد ثمن السوق** بالنسبة لسلعة معينة.

● **الفروض:**

- ان منحني طلب السوق ينحدر من اعلى الى اسفل نحو اليمين.
- ان منحني عرض السوق ينحدر من اعلى الى اسفل نحو اليسار.
- ان فائض الطلب يدفع الثمن الى الارتفاع، وان فائض العرض يدفعه الى الانخفاض.

● **هذه الفروض تتضمن:**

---

(١) انظر في فكرة التوازن: M. Dowidar, les Schémas... pp. 52 -54.

- انه لا يوجد الا ثمن وحيد عنده تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة. في لغة النظرية الاقتصادية الحدية يقال ان التوازن وحيد.

- اذا انتقل احد المنحنيين (منحني الطلب او منحني العرض)، اي اذا تغيرت ظروف السوق، تغير ثمن التوازن وتغيرت كمية التوازن.

● **انتقال منحنيات الطلب والعرض:**

ماذا يكون اثر هذا الانتقال على ثمن التوازن وعلى الكمية المطلوبة والمعروضة. للتعرف على هذا الاثر يجب علينا:

- ان نميز اولا انتقالات منحني الطلب من انتقالات منحني العرض.

- ان نضيف ثانيا الطريقة المستخدمة للتوصل الى هذه الاثر.

هذه الطريقة تتلخص كما يلي:

● نبدأ من وضع توازن في السوق.

● ثم ندخل في الاعتبار انتقال احد المنحنيات (اي ندخل العامل الذي ينتظر ان يحدث الاثر).

● ان نبين وضع التوازن الجديد (توازن السوق)، من وجهة نظر الثمن والكمية.

● ان نقارن اخيرا بين وضعي التوازن، الجديد والقديم، لنرى الاثر الذي تحقق على الثمن وعلى الكمية[١].

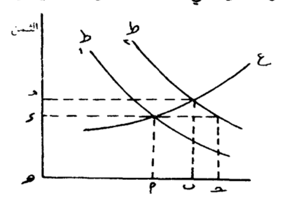
ولننتقل الان الى استخدام هذه الطريقة.

---

(١) يتعين استيفاء هذه الطريقة في الذهن اذ سيكثر استخدامها في دراستنا فيما يلي.

انتقالات منحني الطلب: يوضح الشكل ١٣ اثر هذه الانتقالات على ثمن وكمية التوازن:

من هذا الشكل والافكار التي قدمناها شرحا له يمكن ان نستخلص



شكل رقم (١٣)

- ● ط١، ع هما المنحنيان الاصليان: للطلب والعرض.
- ● تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الذي يمثل نقطة البدء، عند هذه النقطة:
  - و د هو ثمن التوازن.
  - وأ هي الكمية المطلوبة والمعروضة.
- ● ينتقل منحني الطلب الى ط٢ نتيجة لزيادة دخول المستهلكين مثلا.
- ● يؤدي انتقال منحني الطلب الى اليمين الى خلق فائض في الطلب. اذ عند الثمن ود تصبح الكمية المطلوبة مساوية و حـ بينما تبقى الكمية المعروضة عند وأ. فائض = أح.
- ● نتيجة لفائض الطلب يميل الثمن للارتفاع فيحد من بعض طلب المستهلكين ويدعو المنتجين الى زيادة الكمية المعروضة، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و هـ، عند وضع توازن جديد.
- ● عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة = و ب.
- ● هذه الكمية اقل من و ح واكبر من و أ (كمية وضع التوازن القديم).
- ● اذا ما تصورنا ان منحني الطلب ط ٢ كان هذا المنحني الاصلي الذي ينتقل نحو اليسار دالا على نقص في الطلب، فان ثمن التوازن الجديد سيكون اقل من ثمن القديم وتكون الكمية اقل.

النتيجتين التاليتين:

١ ـ يترتب على زيادة الطلب على سلعة معينة (وهي زيادة يعبر عنها بانتقال منحني الطلب نحو اليمين):

ـ ارتفاع ثمن التوازن.

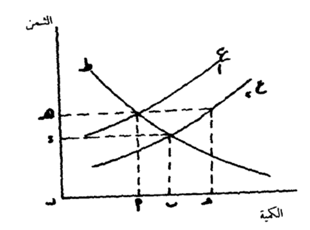
ـ وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند التوازن الجديد.

٢ ـ ويترتب على نقص الطلب على السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحني نحو اليسار):

ـ انخفاض الثمن.

ـ ونقص الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد.

انتقالات منحني العرض: بتطبيق نفس الطريقة على هذه الانتقالات يكون اثرها على الثمن والكمية كما يوضحه الشكل ١٤:



شكل رقم (١٤)

- ط و ع ١ هما المنحنيان الاصليان: للطلب والعرض.
- تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الاصلي، عند هذه النقطة:
  - و هـ ثمن التوازن.
  - و أ هي الكمية المطلوبة والمعروضة.
- ينتقل منحني العرض الى ع ٢ نتيجة لانخفاض نفقة الانتاج (لانخفاض اثمان عناصر الانتاج مثلا).
- يؤدي انتقال منحني العرض الى اليمين الى خلق فائض في العرض، اذ عند الثمن و هـ تصبح الكمية المعروضة مساوية و حـ بينما تبقى الكمية المطلوبة و أ. فائض العرض = أ حـ .
- نتيجة لفائض العرض يميل الثمن للانخفاض فيحد من بعض عرض المنتجين ويشجع المستهلكين على زيادة الكمية المطلوبة، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و د، عند وضع توازن جديد.
- عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة = و ب.
- هذه الكمية اقل من و حـ واكبر من و أ (كمية وضع التوازن الاصلي).
- اذا ما تصورنا ان منحني العرض ع ٢ كان هو المنحني الاصلي الذي ينتقل نحو اليسار دالا على نقص في العرض، فان ثمن التوازن الجديد سيكون اعلى من ثمن التوازن وتكون الكمية اقل.

من هذا الشكل والافكار التي قدمناها شرحا له يمكن ان تستخلص النتيجتين التاليتني:

١ - يترتب على زيادة عرض سلعة ما (وهي زيادة يعبر عنها بانتقال منحني العرض نحو اليمين):

- انخفاض ثمن التوازن.

- وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد.

٢ - يترتب على نقص عرض السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحني العرض نحو اليسار):

- ارتفاع ثمن التوازن.

- ونقص كمية التوازن.

التحقق من صحة هذه النتائج الاربعة يسمح لنا، في حالة ثبوت صحتها بالكلام عن «قوانين الطلب والعرض».

* * *

على هذا النحو ننتهي من هذه النظرية الاولية في تحديد ثمن السوق. نقول اولية لانها لا تعطي الا فكرة عامة، عن الكيفية التي يتحدد بها الثمن في السوق، وفقا لتصوير المدرسة الحدية. فاذا ما اردنا لدراستنا ان تكون متعمقة تعين الا نكتفي بما قلنا عن الطلب والعرض ولزم بطريقة اكثر تفصيلية التعرف على كيفية تكوين كل من منحني الطلب ومنحني العرض وكذلك تكون الاثمان. وهو ما سنفعله، من وجهة نظر التحليل الوحدي الحديث (اي الحدي). ولكن

قبل ان ننشغل بذلك يتعين ان نألف فكرة مرتبطة تمام الارتباط بتحليل الاثمان، تلك هي فكرة مرونة الطلب والعرض.

٤ ـ مرونة الطلب والعرض

بعد ان رأينا الكمية المطلوبة والكمية المعروضة تتغير مع تغير ثمن السوق نريد الان ان نعرف مدى حساسية تغيرات الكميات هذه. ذلك لان الطلب والعرض وان كانا يستجيبان للتغيرات في الثمن الا ان درجة الاستجابة تختلف بحسب السلع. فيثور التساؤل عن مدى (وسرعة) استجابة الطلب او العرض لتغير معين في الثمن. درجة الاستجابة هذه هي المرونة[١]. الامر يتعلق هنا باصطلاح يشغل مكانا هاما في اللغة الاقتصادية المعاصرة لانه يرتبط بأهم المسائل التي تعرض عند محاولة الاستفادة، في واقع الحياة الاقتصادية، من الافكار الخاصة بالطلب والعرض.

ولكن رأينا ان الكمية لا تتغير فقط بتغير ثمن السلعة، وانما تتغير كذلك استجابة لتغير في دخل المستهلكين او في اثمان السلع الاخرى. وعليه يتعين ان نفرق في دراستنا لفكرة المرونة بين:

---

(١) elasticity; élasticité هذا الاصطلاح استعاره الفريد مارشال من علم الطبيعة (انظر اصول الاقتصاد، ص ٨٦ وما بعدها) وهو الذي ادخل الاصطلاح في التحليل الاقتصادي كما قدم لنا طريقة قياس المرونة. اما فكرة مرونة الطلب بالنسبة الى ثمن السلعة فترجع الى كورنو، انظر شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٨٣٩. ويقصد بالمرونة في مجال علم الطبيعة «خاصية الجسم او المادة في ان تستعيد شكلها وابعادها الاصلية عند زوال القوى التي كانت قد اثرت عليه وغيرت من شكله وابعاده». اما في التحليل الاقتصادي فلا تمثل فكرة العودة الى الحالة الاولى جوهر الظاهرة التي يراد التعبير عنها وانما تكون بصدد التعبير عن مدى قدرة ظاهرة معينة على التغير كرد فعل لوقوعها تحت تأثير قوة خارجية، انظر:

J. Romeuf ed., Dictionnaire des Sciences économiques, tome, I, p. 472.

مرونة الطلب، وفي اطارها نميز بين:

- مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة، او المرونة المباشرة(١).
- مرونة الطلب بالنسبة للدخل(٢).
- ومرونة الطلب بالنسبة لاثمان السلع الاخرى، او ما يسمى بمرونة التقاطع للثمن(٣).

ومرونة العرض.

اولاً: مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة محل الاعتبار:

تشير فكرة **مرونة** الطلب الى درجة استجابة الكمية المطلوبة عند ثمن معين لتغيرات هذا الثمن، على فرض بقاء اثمان السلع الاخرى ودخول المستهلكين على حالها. هذه الفكرة تتوقف على النسبة المئوية للتغيرات وتعرف بأنها العلاقة بين نسبة التغير في الكمية ونسبة التغير في الثمن عند **نقطة معينة** على منحني الطلب. ففكرة المرونة لا تكون منضبطة الا اذا اسندناها الى نقطة على منحني الطلب، اي الى تغيرات متناهية الصغر في الثمن عند هذه النقطة. وذلك لان المرونة تختلف (وعادة ما تختلف) من نقطة الى اخرى على نفس منحني الطلب. لتوضيح فكرة المرونة نضرب المثل التالي:

---

(١) Price - elasticity of demand, direct elasticity; l'élasticitéde la demande par rapport au prix (l'élasticité directe).

(٢) .Income - elasticity of demand; l'élasticité de la demande par rapport au revenu

(٣) .Cross - elasticity; l'élasticiaté croisée

السلعة	التغير في الثمن (بالانخفاق) ٪	التغير في الكمية (بالزيادة) ٪	٪ التغير في الكمية ÷ ٪ التغير في الثمن
اللحوم	١٥	٧.٥	٠.٥
نوع من الملابس	٣	٣	١
اجهزة الراديو	٢٥	١	٤

بمقارنة هذه السلع الثلاثة نرى ان نسبة التغير في الكمية المطلوبة من اجهزة الراديو هي اربعة امثال نسبة التغير في الثمن الذي اثارها، بينما تتساوى هاتان النسبتان في حالة الملابس، واخيراً تساوي نسبة التغير في الكمية المطلوبة من اللحوم نصف نسبة التغير في ثمنها، وهو ما يسمح لنا بالقول بأن درجة استجابة الطلب على اجهزة الراديو للتغير في ثمنها اكبر من درجة استجابة الطلب على هذا النوع من الملابس للتغير في ثمنها، وهذه بدورها اكبر من درجة استجابة الطلب على اللحوم للتغير في ثمنها. وهو ما يعني ان مرونة الطلب بالنسبة للثمن تكون في حالة اجهزة الراديو اكبر منها في حالة هذا النوع من الملابس، وتكون في هذه الحالة الاخيرة اكبر منها في حالة اللحوم.

ابتداء من هذا الجدول نستطيع ان نحدد قياس درجة استجابة الطلب بنسبة التغير في الكمية مقسومة على نسبة التغير في الثمن، او:

$$\text{مرونة الطلب}^{(1)} = \frac{\Delta \text{ ك } \%}{\Delta \text{ ث } \%}$$

حيث ك : الكمية، ث : الثمن، Δ تمثل الحرف اليوناني (دلتا) الذي يرمز به للتغير.

وعادة ما يكون التعبير الرقمي عن المرونة مسبوقا بعلامة ناقص (ـ) التي تشير الى ان الثمن والكمية يتغيران في اتجاهين متضادين. ولا تكون العلامة موجبة الا في الحالة الاستثنائية لسلعة جيفن حيث يؤدي ارتفاع ثمن السلعة الى ازدياد الكمية المطلوبة.

القياس الهندسي لمرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة:

يتعين ان نتذكر الاتي:

- ان الامر يتعلق بمرونة الطلب عند ثمن معين، ومن ثم على نقطة معينة على منحني الطلب.

- واننا نفترض ان التغيرات في الثمن هي من قبيل التغيرات المتناهية في الصغر.

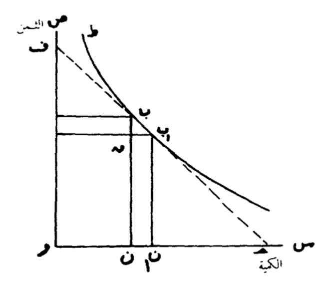
سنبدأ من موقف يكون فيه الثمن هو ن ب والكمية المطلوبة هي و ن

---

(١) وهو ما يمكن التعبير عنه كالاتي:

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الكمية}} \quad \text{او} \quad \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ث}}{\text{ث}}$$

(انظر شكل ١٥). مع انخفاض الثمن من ن ب الى ق ب تكون الكمية المطلوبة عند الثمن الجديد و ن. والنقطة ب على منحني الطلب تمثل الموقف الاصلي. اما النقطة ب ١ على هذا المنحني فتمثل الموقف الجديد.



شكل رقم (١٥)
الاثبات الهندسي لمرونة الطلب

نفترض ان التغير من الصغر لدرجة يمكن معها اعتبار المسافة ب ب١ على المنحني ط كخط مستقيم. وباستخدام الشكل ١٥ نقدم الاثبات الهندسي الخاص بقياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن عن النقطة ب على النحو التالي:

$$\text{مرونة الطلب عند النقطة ب} = \frac{\dfrac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}}}{\dfrac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}}$$

$$= \frac{\Delta\text{ك}\ \%}{\Delta\text{ث}\ \%} = \frac{\text{ب}_{١}\ \text{ق}}{\text{و ن}} \div \frac{\text{ب ق}}{\text{ب ن}} \qquad ....(١)$$

$$\text{ولكن ،} \quad \frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}$$

$$= \frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الانخفاض في الثمن}} \times \frac{\text{الثمن}}{\text{الكمية}} \quad .$$

$$\text{المرونة} = \frac{\text{ب}_{١}\ \text{ق}}{\text{ب ق}} \times \frac{\text{ن ب}}{\text{و ن}} \qquad ....(٢)$$

من خصائص المثلثين المتشابهين، ب ق ب١ ، ب ن ح تتساوى العلاقتان:

$$\frac{\text{ب}_{١}\ \text{ق}}{\text{ب ق}} = \frac{\text{حـ ب}}{\text{ن ب}} \qquad ....(٣)$$

بالتعويض عن $\frac{\text{ب}_{١}\ \text{ق}}{\text{ب ق}}$ في العلاقة (٢) بقيمتها المحددة في (٣)

$$\therefore \text{المرونة} = \frac{\text{ح ن}}{\text{ن ب}} \times \frac{\text{ن ب}}{\text{و ن}} = \frac{\text{ن حـ}}{\text{و ن}} \qquad .... (٤)$$

في المثلث ف و ح، $\frac{\text{ب ح}}{\text{ب ف}} = \frac{\text{ن ح}}{\text{و ن}}$ (نظرية تاليس) ....(٥)

بالتعويض عن $\frac{\text{ن ح}}{\text{و ن}}$ في (٤) بقيمتها المحددة في (٥) نحصل على

المرونة $\frac{\text{ح ب}}{\text{ب ف}}$

ابتداء من هذا الاثبات نستطيع قياس مرونة الطلب (بالنسبة لثمن السلعة) عند نقطة معينة على المنحني برسم خط مماس علي المنحني عند هذه النقطة. وتكون المرونة مساوية للعلاقة بين الجزء من المماس الذي تمثله المسافة بين هذه النقطة والمحور الصادي.

على اساس هذا القياس نجد ان قيمة مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة قد تكون بين الصفر واللانهاية:

ـ فتكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر عندما لا تستجيب الكمية المطلوبة للتغيير في الثمن، فتبقى على حالها. في هذه الحالة يوصف الطلب بأنه عديم المرونة[١].

ـ وتكون قيمة المرونة اكبر من الصفر واقل من الواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية اصغر من النسبة المئوية للتغير في الثمن. في هذه الحالة يقال ان الطلب غير مرن[٢].

---

(١) Perfectly or incompletely inelastic; parfaitement inélastique.

(٢) Inelastic or relatively inelastic; inélastique.

- وتكون قيمة المرونة مساوية للواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية تتناسب مع نسبة التغير في الثمن. هنا يوصف الطلب بأنه متكافئ المرونة(١).

- وتكون قيمة المرونة اكبر من الواحد واقل من المالانهاية عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية اكبر من النسبة المئوية للتغير في الثمن. هنا يقال ان الطلب مرن(٢).

- اخيرا تكون قيمة المرونة متساوية للمالانهاية عندما تثير نسبة مئوية صغيرة من التغير في الثمن نسبة لا نهائية من التغير في الكمية.

هذه الحالات المختلفة لمرونة الطلب يمكن تقديمها في جدول يحتويها ويحتوي كذلك التغيرات التي تصيب مجموع ما ينفقه المستهلك على السلعة عندما يتغير ثمنها. انظر الجدول التالي:

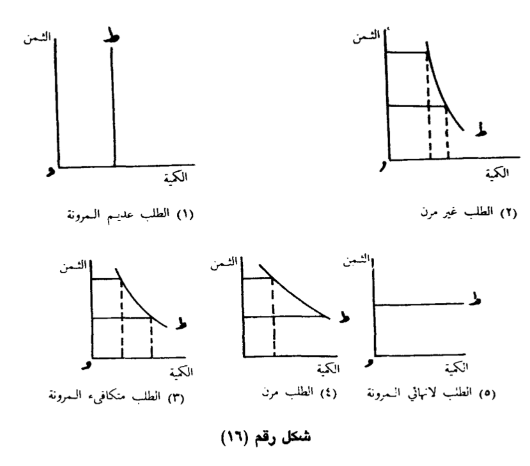
---

(١) Unit elasticity; élasticité - unité.

(٢) Elastic or relatively elastic; élastique.

القيمة العددية	التعبير كلاما	الاصطلاح الفني	ما يحدث لمجموع انفاق المستهلك على السلعة	
			في حالة انخفاض الثمن	في حالة ارتفاع الثمن
صفر	الكمية لا تتغير	عديم المرونة	ينقص الانفاق	يزيد الانفاق
١ > المرونة > صفر	٪ Δ ك < ٪ Δ ث	غير مرن		
١	٪ Δ ك = ٪ Δ ث	متكافيء المرونة	لا يتغير الانفاق	لا يتغير الانفاق
∞ > المرونة > ١	٪ Δ ك > ٪ Δ ث	مرن	يزيد الانفاق	ينقص الانفاق
∞	Δ ك لا نهائي الكبر	لا نهائي المرونة		

هذه الحالات الخمس للمرونة يمكن التعبير عنها بيانيا على الشكل ١٦.



شكل رقم (١٦)

بعد ان رأينا مفهوم مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة والكيفية التي يمكن قياسها بها وكذلك القيم العددية المختلفة التي تمثل الحالات المختلفة لهذه المرونة يثور التساؤل بالنسبة للعوامل التي تحدد هذه المرونة. ما هي تلك العوامل؟ وكيف تؤثر على المرونة؟

ـ يعتبر مدى وجود بديل لصيق للسلعة من اهم محددات مرونة الطلب على هذه السلعة بالنسبة لثمنها. في حالة السلع البديلة، يؤدي التغير في ثمن احداها (مع بقاء اثمان السلع الاخرى على حالها) الى قيام المستهلك باحلال

السلع بعضها محل بعض. فاذا انخفض ثمن السلعة يزيد من طلبه عليها، واذا ارتفع ثمنها يزيد ما يشتريه من السلع البديلة. وتتميز بعض السلع (كالملح والمسكن، والخضراوات في مجموعها) بعدم وجود بديل لها: هنا يؤدي ارتفاع اثمانها الى نقص بسيط في الكمية المطلوبة، ويكون النقص اصغر منه في حالة ما اذا كان لهذه السلع بديل لصيق.

- **في كثير من الاحيان يقال ان الطلب على السلع الكمالية مرن بينما يكون الطلب على السلع الضرورية غير مرن.** هذا الفرض، لو انه متماسك منطقيا، لا يصف الواقع. اذ تشير الدراسات التي تمت بالنسبة للطلب على سلع مختلفة ان هذه السلع لا تميل الى ان تنقسم الى مجموعتين: مجموعة تحتوي مرونات منخفضة جدا ومجموعة تحتوي على مرونات مرتفعة جدا، بل توجد بالنسبة للسلع كافة حالات المرونة. فعدد محدود منها له مرونة منخفضة جدا، وعدد اخر محدود له مرونة مرتفعة جدا، والباقي يتمتع بمرونات متوسطة القيمة العددية.

- وتتوقف المرونة لحد كبير، على **التعريف** (الضيق او الواسع) **الذي نعطيه للسلعة.** فاذا كان من الصحيح ان نقول ان مرونة الطلب على المواد الغذائية (مأخوذة كلها ومعتبرة سلعة واحدة) ضعيفة، فان ذلك لا يصدق على سلعة غذائية واحدة، كنوع من الخضار مثلا. اذ بينما لا يوجد للمواد الغذائية (مأخوذة كوحدة واحدة) بديل يوجد لنوع من الخضار (معتبرا كسلعة) بديل. وعليه تكون مرونة الطلب على هذا الاخير في العادة اكبر من مرونة الطلب على المواد الغذائية جميعا.

والان وقد تحددت لنا مرونة الطلب بالنسبة للسلعة لم يبق للانتهاء منها

الا معرفة ما اذا كانت هذه المرونة تستبقي نفس قيمتها العددية عبر الزمن:

بصفة عامة تزيد هذه المرونة على طول الفترة التي تستمر خلالها التغيرات في الثمن. فاذا ما انخفض ثمن سلعة بنسبة ١٪ فان هذا التغير قد يثير زيادة مباشرة في الكمية بنسبة ١٪. ولكن مع مرور الوقت قد يترتب على هذا التغير في الثمن تغيرا في الكمية بنسبة ٢٪ او حتى ٥٪. هناك ثلاثة عوامل قد تسهم في تحقيق مثل هذه النتيجة.

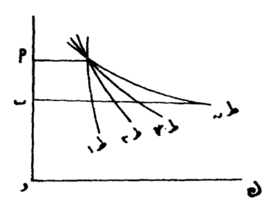
- **العامل الاول ذو طابع تكنولوجي**: اذا ما تغير الثمن لا يستطيع المستهلك ان يعدل من سلوكه تعديلا مباشرا وكاملا وذلك لاسباب فنية. فقد يكون من اللازم مثلا لزيادة استهلاكه من السلعة التي انخفض ثمنها ان يحصل على سلعة مكملة لا يستطيع شراؤها الان: فاذا انخفض ثمن التيار الكهربائي ولم يكن تحت تصرف المستهلك الجهاز الكهربائي الذي يمكن استعماله لن يزد استهلاكه للتيار الكهربائي. ولكن مع مرور الوقت قد يستطيع المستهلك شراء الجهاز اللازم وهنا يترتب على التغير في الثمن تغيرا كبيرا في الكمية المطلوبة، ولكنه تغير استلزم لحدوثه فترة زمنية.

اما العامل الثاني فيظهر في **الحالات التي تغيب فيها شروط الكمال عن السوق**، اي في الحالات التي يوجد فيها عوامل تبعد بالسوق عن شكل المنافسة الكاملة. فاذا لم يعلم كل المستهلكين مباشرة بالانخفاض الذي طرأ على الثمن مثلا فان اثر هذا الانخفاض لن يتحقق مباشرة. ولكن مع مرور الوقت ووصول هذا الانخفاض تدريجيا الى علم المستهلكين تزيد درجة استجابة الكمية لهذا التغير في الثمن.

ويتمثل العامل الثالث في **عادات المستهلك** التي تستلزم في الظروف

العادية بعض الوقت لتغييرها على نحو يحقق للتغير في الثمن كل اثره.

ويمكن توضيح زيادة مرونة الطلب مع مرور الوقت بالشكل التالي (شكل ١٧):



شكل رقم (١٧)

- و أ هو ثمن السلعة الذي استمر سائدا فترة طويلة.

انخفض هذا الثمن فجأة، ولكن بصفة دائمة، ليصبح و ب.

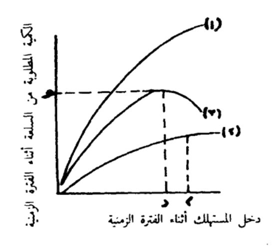
- ط ١: يمثل منحني الطلب في الفترة التالية على انخفاض الثمن وهو غير مرن.
- ط ٢: منحني الطلب لو استمر الثمن الجديد لمدة سنتين مثلا.
- ط ٣: منحني الطلب لو استمر هذا الثمن لمدة ثلاث سنوات.
- ط ن: منحني الطلب لو استمر هذا الثمن الى الابد.

ثانيا: مرونة الطلب بالنسبة للدخل:

تشير هذه المرونة الى درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في دخل المستهلك.

$$\text{وتعرف اذن:} \quad \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

وكما نعرف، تثير زيادة الدخل، بالنسبة لغالبية السلع، زيادة في الكمية المطلوبة. اي ان الدخل والكمية يتغيران في نفس الاتجاه. وعليه تكون العلاقة التي تسبق القيمة العددية لمرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة. وهي تكون زيادة الدخل بعد مستوى معين. فاذا ما رجعنا الى الشكل الذي يبين العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة (انظر شكل ١٨) وجدنا الاتي:



شكل رقم (١٨)
العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة

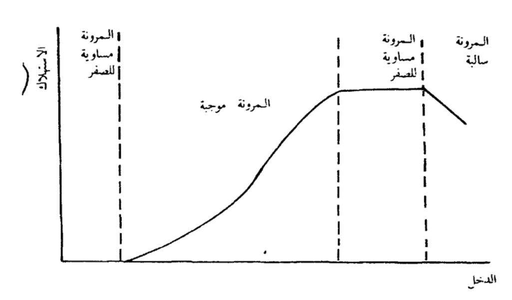
- تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة طالما كان المنحني صاعدا، اي على الجزء الصاعد من المنحنيات (١)، (٢)، (٣).

- تكون المرونة مساوية للصفر عندما لا تتأثر الكمية المطلوبة بالتغير في مستوى الدخل، كما هو الحال بالنسبة للجزء الاخير من المنحني(٢).

- وتكون المرونة سالبة على الجزء الهابط من المنحني (٣) حيث تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل.

مؤدى هذا ان مرونة الطلب على سلعة معينة تتغير مع تغيرات الدخل. اذ تختلف درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل من مستوى الى اخر من مستويات الدخل. لنضرب المثل الاتي: اذا كان مستوى دخل المستهلك منخفض جدا فانه لا ينفق شيئا من دخله على شراء قمصان حريرية مثلا. عند هذا المستوى من الدخل تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل مساوية للصفر، فيما يتعلق بالقمصان الحريرية. مع زيادة الدخل قد يصبح المستهلك من الغنى لدرجة تسمح له بعدم استعمال قمصان من نسيج أردأ وشراء بعض القمصان الحريرية. مع زيادة اخرى في الدخل تزيد الكمية التي يشتريها من هذه السلعة زيادة سريعة حتى يصل الى شراء كل العدد الذي يكفي لاشباع حاجته. وذلك عند مستوى معين من الدخل. بعد ذلك لو زاد الدخل فان ذلك لا يؤدي الى زيادة الكمية المشتراة وانما تبقى كما هي. وهنا تعود مرونة الطلب بالنسبة للدخل لتصبح مساوية للصفر. واذا ما استمر دخله في الزيادة فقد يؤدي ذلك بالمستهلك الى الكف عن استهلاك القمصان الحريرية والاستعاضة عنها بنوع ارقى من القمصان، هنا تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل

وتصبح مرونة الطلب بالنسبة للدخل سالبة. (انظر شكل ١٩).



شكل رقم (١٩)
العلاقة بين الانفاق على سلعة واحدة ودخل المستهلك

كل هذا يبين:

- ان الطلب يستجيب للتغير في دخل المستهلكين.
- ان درجة الاستجابة ليست واحدة بالنسبة لكل السلع، عند زيادة معينة في الدخل:
  - فبينما تزيد الكمية المطلوبة من بعض السلع بسرعة وبدرجة كبيرة.
  - تزيد الكمية المطلوبة من البعض الاخر ببطء وبدرجة صغيرة.
- انه حتى بالنسبة لسلعة واحدة لا تكون درجة استجابة الكمية المطلوبة

واحدة عند المستويات المختلفة من الدخل.

مرونة الطلب هي التي تقيس هذه الدرجات المختلفة من استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات في الدخل. ونجد في الجدول التالي القيم العددية المختلفة التي يمكن ان تأخذها مرونة الطلب على سلعة معينة بالنسبة للدخل:

القيمة العددية	الوصف الكلامي
سالبة	تنقص الكمية مع زيادة الدخل
صفر	تبقى الكمية المطلوبة كما هي مع تغير الدخل
١ > المرونة >صفر	تزيد الكمية المطلوبة بنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل
الواحد	تزيد الكمية المطلوبة بالتناسب مع زيادة الدخل
المرونة > ١	تزيد الكمية المطلوبة بنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل

ويمثل هذا التغير في مدى استجابة الطلب للتغيرات في دخل المستهلك:

- اولا، واحدا من الاسباب الرئيسية التي تكمن وراء اعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصاد الرأسمالي. اذ تترك الموارد الاقتصادية فرع النشاط الذي تضعف مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها مع زيادة دخل المستهلكين، تترك هذا الفرع للتوجه نحو الفرع التي تصبح فيها هذه المرونة اكبر.

- وهو يمثل، ثانيا، واحدا من الاسباب الرئيسية لوجود صناعات في حالة انكماش وصناعات في حالة توسع.

- فاذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل منخفضة (اي ان الكمية تزيد ببطء مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون بطيئة وتعاني الصناعة المنتجة لهذه السلعة من الانكماش.

- اما اذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل كبيرة (اي ان الكمية تزيد كثيرا مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون سريعة وتكون الصناعة المنتجة لهذه السلعة في توسع.

ثالثاً: مرونة الطلب بالنسبة لاثمان السلع الاخرى (مرونة التقاطع):

على فرض ثبات ثمن السلعة ودخل المستهلك، تستجيب الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في اثمان السلع الاخرى. وتقيس مرونة التقاطع درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في ثمن سلعة اخرى، فهي اذن:

تساوي $\dfrac{\text{التغير النسبي في ثمن السلعة ص}}{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة س}}$

لنرى العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة س والتغير في ثمن السلعة ص. هاتان السلعتان يمكن ان تكونا:

- **اما سلعا بديلة او (متنافسة):** هنا يؤدي الارتفاع في ثمن السلعة ص الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة س. وكذلك اذا انخفض ثمن السلعة ص نقصت الكمية المطلوبة من السلعة س. في حالة السلع البديلة تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع موجبة.

في الحالة القصوى (لمرونة تقاطع موجبة) تكون قيمتها مساوية + مالانهاية وهو ما يعني ان انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضا صغيرا يثير نقصا لانهائي الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س.

- **واما سلعا متكاملة** (يكون الطلب على احدهما متصلا بالطلب على الاخرى): يثير انخفاض ثمن السلعة ص زيادة في الكمية المطلوبة من السلعة س، والعكس صحيح. في حالة السلع المكملة هذه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع سالبة. في الحالة القصوى (لمرونة تقاطع سالبة) تكون قيمتها مساوية ـ ما لانهاية، وهو ما يعني ان انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضا صغيرا يثير زيادة متناهية الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س.

- **او لا توجد علاقة بين السلعتين في الاستعمال** (او توجد بينهما علاقة ضعيفة جدا): هنا لا يؤثر التغير في ثمن السلعة ص على الكمية المطلوبة من السلعة س، وتكون المرونة المتقاطعة مساوية للصفر. او ان يكون لها اثر صغير، وتكون المرونة قريبة من الصفر.

وبصفة عامة نستطيع القول:

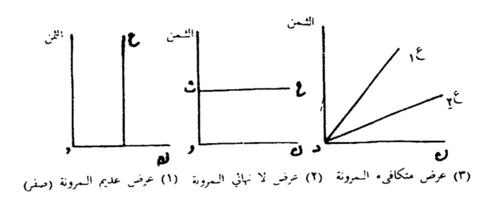
- انه كلما كانت علاقة الاحلال او التكامل وثيقة كلما كبر رد فعل الكمية لتغير معين في الثمن، وتكون بالتالي القيمة العددية لمرونة التقاطع اكبر.

- اذا لم يكن للسلعتين الا علاقة ضعيفة احدهما بالاخرى كانت مرونة التقاطع اقرب الى الصفر.

رابعاً: مرونة العرض:

نستطيع ان نعرض لاستجابة عرض المنتجين للتغيرات في ثمن السلعة بنفس الطريقة التي درسنا بها رد فعل المستهلكين بالنسبة لتغيرات ثمن السلعة.

وتحدد مرونة العرض عند نقطة معينة من منحني العرض بنسبة التغير في الكمية المعروضة الى نسبة التغير في ثمن السلعة. وهي تقيس درجة استجابة الكمية المعروضة لتغيرات الثمن. ويبين شكل ٢٠ ثلاثة حالات لمرونة العرض:



(٣) عرض متكافيء المرونة (٢) عرض لا نهائي المرونة (١) عرض عديم المرونة (صفر)

شكل رقم (٢٠)

هذا الشكل يمكن قراءته على النحو التالي:

١ ـ الحالة الاولى حالة عرض لا يستجيب اطلاقا للتغيرات في الثمن. هنا تكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر. هذه الحالة توجد عندما يستمر المنتجون في انتاج نفس الكمية ايا كانت الايرادات التي يحصلون عليها.

٢ ـ في الحالة الثانية تكون مرونة العرض عند الثمن و ث لانهائية. وهي تكون كذلك عند هذا الثمن لان المنتجين لا ينتجون على الاطلاق عند ثمن ادنى (انهم لا يحققون اية ربح عند هذا الثمن مثلا)، ويكفي ارتفاع صغير في هذا الثمن لاثارة العرض ليصل الى كمية متناهية في الكبر.

٣ ـ اما الحالة الثالثة فهي حالة يكون فيها العرض متكافئ المرونة. في هذه الحالة يكون منحني العرض خطا مستقيما يخرج من نقطة الاصل ويكون المنحني متكافئ المرونة.

وهذا ويلعب عنصر الزمن دورا هاما ـ وقد يكون اهم ـ بالنسبة لمرونة العرض كما هو الحال في شأن مرونة لاطلب.

* * *

في دراستنا لهذه النظرية الاولية لثمن السوق رأينا كيف تتحدد القوتان اللتان يحددان في تفاعلهما، في نظر المدرسة الحدية، الثمن في سوق المنافسة الكاملة، وذلك دون ان نعالج بالتفصيل العوامل التي توجد خلف تحديد كل من الطلب والعرض. ولم نعالج كذلك الكيفية التي نستطيع ان نتوصل بها، من الناحية التحليلية، لكل من منحنيي الطلب والعرض. سنحاول الان ان نقوم بهذه الدراسة التفصيلية بادئين بسلوك المستهلك.

الفصل الثاني

نظرية سلوك المستهلك
(منحنى الطلب)

بالرغم من ان الطلب على السلع كان دائما محل اهتمام مفكري المدرسة التقليدية، الا انهم اتجهوا، بصفة عامة، الى اخذ الطلب كمعطي من وجهة نظر الركائز التي يرتكز عليها. بمعنى اخر، لم يهتم مفكرو المدرسة التقليدية كثيرا بالبحث في الكيفية التي يتحدد بها الطلب على السلع. اذ كان انشغالهم الرئيسي منصبا، في مرحلة التحول الرأسمالي، على جانب عرض السلع، اي على كيفية زيادة المعروض من السلع في السوق، اي على كيفية زيادة الانتاج (تطوير قوى الانتاج) في ظل هذا الشكل الجديد من اشكال التنظيم الاجتماعي لعملية الانتاج والتوزيع.

وقد حذا «كورنو»[1] حذو مفكري المدرسة التقليدية في اخذ الطلب على السلع كمعطي. وذلك رغم ان نظريته في المنافسة (لتحديد الثمن) تبدأ من

---

(١) كورنو فيلسوف فرنسي واقتصادي انشغل بالرياضيات وبني مذهبه الفكري على «حساب الاحتمالات». (١٨٠١ - ١٨٧٧).

«قانون الطلب» الذي خصص له الباب الرابع من مؤلفه(١). وفيه يطرح بدقة، واستخداما للشكل الرياضي، مسألة العلاقة الدالية بين الطلب والثمن. فهو يقتصر على بيان هذه العلاقة والدور الذي تلعبه في تحديد الثمن دون ان يتعرض لتفاصيل الكيفية التي يتحدد بها الطلب على السلع. وقد ذهب كثير من الكتاب المحدثين مذهب كورنو في هذا الشأن(٢).

وفي اطار المدرسة الحدية حاول اخرون تفسير الطلب على السلع. اي حاولوا تخطي ما هو ظاهر في السوق ويمكن للباحث ان يلاحظه، متمثلا في وجود علاقة بين الطلب على سلعة ما وثمن هذه السلعة في السوق. ولشرح الطلب والكيفية التي يتحدد بها يطرح هؤلاء اسئلة خاصة بالاساس الذي يرتكز عليه الطلب على السلع: كيف نشتق منحني الطلب؟ لماذا ينحدر منحني الطلب، طلب المستهلك، من اعلى لاسفل نحو اليمين؟ وللتعرف على كيفية تحديد الطلب على السلع يقوم هؤلاء بالنظر في هيكل رغبات المستهلك. اي يبدأ هؤلاء من رغبات المستهلكين، ولكنها الرغبات المزودة بقوة شرائية تمكنها من ان تترجم نفسها الى حاجات (بالمعنى الاقتصادي للحاجة). فهم يبحثون اذن في سلوك المستهلكين كاشخاص من قبيل «الرجل الاقتصادي» يسعون الى تحقيق اقصى اشباع ممكن لحاجاتهم. وهنا يبدو لهؤلاء، بصفة مباشرة، وجود نوع من

(١) A. Cournot, Reserches sur les principes mathematiques de la théorie des richesses, 1838.

انظر: - V. K. Dmitriev, Essais économiques: Ricardo, Cournot, Walras, CNRS, Paris, 1969, p. 97 et sqq.

- - J. Schumpeter, History of Economic Analysis, p. 954 & sqq.

(٢) مثل جوستاف كاسيل G. Cassel ـ هـ ل. مور H.L. Morre. انظر في مساهمة كل منهما في نظرية الطلب، شومبيتر، المرجع السابق، ص ٨٧٦ (بالنسبة لمور)، ص ١٠٦٦ (بالنسبة لكاسيل).

الصلة بين الطلب **ومنفعة** السلعة، اي **الاستفادة «الذاتية» التي يحصل عليها المستهلك من حيازته للسلعة**. فوراء الطلب تكمن اذن، بالنسبة لهؤلاء، المنفعة.

في داخل هذه المجموعة من كتاب المدرسة الحدية يمكن التفرقة بين تيارين:

١ ـ **التيار الاول هو تيار اصحاب فكرة المنفعة القابلة للقياس**(١)، اي المنفعة كظاهرة يمكن قياسها كميا. فالمستهلك يستطيع ان يقيس كمية المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك عدد معين من وحدات السلعة التي يقدم على شرائها. في اطار هذا التيار الاول يمكن تمييز اتجاهين:

أ ـ اتجاه كارل منجر وبوم بافرك(٢) اللذان يأخذان المنفعة كحقيقة نفسانية مستقلة عن كل ملاحظة خارجية وككمية يمكن قياسها على نحو **مباشر**.

ب ـ واتجاه الفريد مارشال، الذي يتكلم عن المنفعة ككمية يمكن قياسها، دائما على نحو غير مباشر. ويمكن قياسها هنا عن طريق الاثار التي تحققها ويمكن ملاحظتها (فالمتعة مثلا يمكن ان تقاس بمبلغ النقود الذي يكون الفرد مستعدا للتخلي عنه في مقابل الحصول على هذه المتعة).

٢ ـ **اما التيار الثاني فهو تيار اصحاب فكرة المنفعة القابلة للتفضيل**(٣).

---

(١) Cardinal untility; utilité cardinale.

(٢) انظر في التعريف بهذين الكاتبين ما سبق، الفصل الثاني من الباب الأول.

(٣) Ordinal utility; utilité ordinale.

هذا التيار يجد مصادره عند ايدجويرث وباريتو. وقد قبل باريتو في البداية فكرة المنفعة القابلة للقياس. ثم تحول ضدها حوالي علم ١٩٠٠. فهو يرى ان المنفعة غير قابلة للقياس. ولكن الافراد يستطيعون ان يضعوا الدرجات المختلفة من الاشباع المتوقع من حيازة توليفات مختلفة من السلع، ان يضعوا هذه الدرجات في ترتيب (اي درجة اعلى او ادنى من الاخرى) وفقا **لسلم تفضيل وحيد**. ذلك هو ما يقصد بالحديث عن المنفعة كظاهرة قابلة للتفضيل، اي يمكن التفضيل بين مستويات متفاوتة من المنفعة تعطي درجات متفاوتة من الاشباع (على افتراض ان الفرد يميل الى تفضيل المستويات الاعلى في مقارنتها بالمستويات الادنى. اذ هو يسعى دائما الى تعظيم النتائج التي يحصل عليها). ثم يعمل باريتو على تطوير فكرة المنفعة القابلة للتفضيل باستخدام اداة تحليل كان ايدجويرث قد استخدمها في مجال اخر، هي اداة ما يسمى **بخريطة منحنيات السواء او منحنيات عدم الاهتمام**(١). وقد عرفت الفكرة تطويرات اخرى على يد W. E. Johnson & E. Slutsky. ولكن نظرية المنفعة القابلة للتفضيل لم يكتمل تطورها الا بالتحليل الذي قدمه الن وهيكس(٢).

وسنرى فيما يلي كيف يشرح اصحاب هذين التيارين (تيار المنفعة القابلة للقياس وتيار المنفعة القابلة للتفضيل) سلوك المستهلك ليصلان الي تحديد منحني الطلب. ولكن لنرى، قبل دراسة هذين التيارين، **المنهجية العامة المشتركة** بين المجموعتين من الكتاب اصحاب هذين التيارين(٣):

---

(١) Indifference curves map; carte des courbes d'indifference.

(٢) في مساهمة هؤلاء انظر شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ١٠٦٣.

(٣) انظر مقالهما بعنوان: A Reconsideration of the Theory of Value,Economica,Feb. 1934.

- بالنسبة للمجموعتين، **الهدف من التحليل** هو شرح سلوك المستهلك، وهو السلوك الذي يحدد، في اعتقادهم، شكل منحني الطلب، اي خصائص هذا المنحني. بمعنى اخر، تسعي المجموعتان الى توضيح ما يوجد خلف الطلب ويحدد الكمية التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها من كل السلع التي تمثل التوليفة التي يشتريها المستهلك.

- بالنسبة للمجموعتين، يعتبر **الشخص الاقتصادي**، وهو المستهلك الذي نسعى الى دراسة سلوكه، من قبيل «الرجل الاقتصادي»، الذي يهدف الى تحقيق اقصى اشباع لحاجاته. ويتمتع بمعرفة كاملة بظروف السوق التي يشتري منها.

- بالنسبة للمجموعتين، تتمثل **الفكرة الاساسية** في ان المنفعة توجد خلف الطلب، اي ان المنفعة هي التي تحدد الطلب على السلع: فالافراد يطلبون السلع لانها نافعة لهم؛ بمعنى انها تشبع حاجاتهم.

- ترى المجموعتان ان **العوامل التي تحدد الكمية المطلوبة من السلعة** هي: ثمن السلعة، اثمان السلع الاخرى (التي يشتريها المستهلك)، دخل المستهلك، ذوقه وعاداته وتفضيلاته.

- يتبع اصحاب التيارين **منهج التحليل الوحدي الجزئي**، بمعنى انهم يرون ان هذه العوامل مجتمعة هي التي تحدد الكمية المطلوبة من السلعة. ولكنه لا يمكن دراسة اثر هذه العوامل على الكمية المطلوبة في ذات الوقت. ومن ثم يتم أولا دراسة أثر العامل الاول على الكمية المطلوبة على افتراض ثبات العوامل الاخرى اي عدم تغير اثرها على

الكمية المطلوبة. ثم يؤخذ العامل الثاني لدراسة اثره علي الكمية المطلوبة، مع افتراض ثبات العوامل الاخرى، وهكذا، بالنسبة للعوامل المتبقية. فلا يدرس اثر مجمل العوامل التي تحدد النتيجة دفعة واحدة وانما يؤخذ جزء واحد من هذا العوامل ويدرس على حدة، ثم يؤخذ جزء اخر، فجزء ثالث، وهكذا.

- يتوصل اصحاب التيارين الى الهدف من التحليل عن طريق **البحث عن شروط توازن المستهلك**. وذلك على افتراض:

- وجود مستوى معين من الدخل النقدي تحت تصرف المستهلك.

- وان المستهلك ينفق كل دخله على شراء عدد معين من السلع الاستهلاكية.

فالمستهلك يأخذ الظروف السائدة في سوق السلع الاستهلاكية التي يريد شرائها، وخاصة اثمان هذه السلع السائدة في السوق، يأخذ هذه الظروف كمعطي، اي كظروف تحددها عوامل خارجة عن ارادته. في ظل هذه الظروف يحاول توزيع دخله على مجموعة السلع الاستهلاكية التي يرغب في شرائها. فاذا كان الافتراض ان المستهلك شخص **رشيد** (اي يسعي الى الحصول على اكبر نتيجة بأقل مجهود) فهو يبحث عن التوزيع **الامثل** لدخله، اي التوزيع الذي يحقق له اقصى اشباع ممكن. بمعنى اخر يسعى المستهلك الى توزيع دخله الذي ينفقه بين مختلف السلع الاستهلاكية على نحو يحقق له اقصى اشباع اجمالي. في هذه الحالة يقال انه توصل الى **التوزيع الامثل لدخله بين السلع التي ينفق دخله على شرائها**. ويتحقق التوزيع الامثل عندما لا يؤدي التغيير في نمط الانفاق (اي التغيير في انصبة السلع المختلفة من انفاقه بزيادة

ما ينفق على سلعة ما، ولتكن السلعة أ، او انقاص ما ينفق على سلعة اخرى) الى زيادة في الاشباع الاجمالي للمستهلك. اذا تحقق وضع التوزيع الامثل للدخل بين السلع المختلفة، محققا بذلك اقصى اشباع اجمالي ممكن للمستهلك، يقال ان المستهلك قد وصل الى **وضع التوازن**(١).

ومن المهم ان نضيف ان هذا التوزيع (الامثل)، الذي يتحقق في ظل اثمان السلع المختلفة، يبين **الكمية التي يطلبها المستهلك** من كل من السلع المكونة لتوليفة السلع التي يقوم باستهلاكها عند مستوى الاثمان السائد في السوق. **وهذا هو السبب الذي يبحث من اجله اصحاب هذين التيارين عن وضع توازن المستهلك، اذ يمثل الوصول الى هذا التوزيع الامثل، اي الى توازن المستهلك، الوسيلة التي يتحقق بمقتضاها الهدف من التحليل او الدراسة التي يقومون بها، وهو هدف تحديد طلب المستهلك على السلع.**

تلك هي المنهجية العامة المشتركة التي يتبعها اصحاب هذين التيارين (تيار المنفعة كظاهرة قابلة للقياس وتيار المنفعة كظاهرة غير قابلة الا للتفضيل)، اللذان يسعيان الى دراسة سلوك المستهلك بقصد التوصل الى نظرية في تحديد الطلب على السلع الاستهلاكية.

تجتمع النظريتان اذن على اعتناق هذه المنهجية العامة. ولكنهما يفترقان فيما وراء هذه المنهجية المشتركة. ولكنه افتراق يبدأ مقصودا من اصحاب النظرية الثانية، الذين يرفضون القول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس، وينتهي بالتقاء النظريتين بالنسبة للنتيجة التي يتوصل اليها كل منهما. اذ يجد

---

(١) Equilibruim; équilibre.

اصحاب النظرية الثانية انفسهم وقد انتهوا الى نفس النتيجة التي انتهى اليها اصحاب النظرية الاولى (وكأننا يا بدر لا رحنا ولا جئنا!). في مرحلة افتراق النظريتين نجدهما يختلفان:

اولا: بالنسبة لطبيعة المنفعة:

- فالنظرية الاولى تقول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس.

- اما النظرية الثانية فتقول بأنها لا تقبل القياس لانها ظاهرة باطنة لا يمكن قياسها، وانما تقبل التفضيل بين مستويات مختلفة من المنفعة.

ثانيا: بالنسبة للادوات الفكرية[١] المستخدمة:

- فالنظرية الاولى تستخدم فكرتي المنفعة الحدية[٢] و«قانون» المنفعة الحدية المتناقصة[٣].

- اما النظرية الثانية فتستخدم فكرة خريطة منحنيات عدم الاهتمام (او السواء)[٤] وهي التي تعكس نمط تفضيل المستهلك بين المستويات

---

(١) كما انه في نطاق النشاط المادي توجد ادوات تمكننا من القيام بنشاط معين بطريقة افضل (كالمحراث في النشاط الزراعي والقلم في نشاط الكتابة)، كذلك في مجال النشاط الفكري - مجال استخلاص المعرفة - توجد ادوات تمكننا من التوصل الى نتائج نظرية معينة، تمكننا من القيام بالتحليل النظري. ولكنها ادوات هي الاخرى فكرية. في كلا الحالتين الاداة المستخدمة من صنع الانسان. ويلاحظ في هذا الصدد ان فروع المعرفة الانسانية ليست مستقلة عن بعضها، اذ كثيرا ما نستخدم في فرع من فروع المعرفة ادوات تحليل خلقت واستخدمت في فرع اخر.

(٢) Marginal Utility; utilité marginale.

(٣) Law of decreasing marginal utility; la loi de l'utilité marginale décroissante.

(٤) Indifference curves map; la carte des courbes d'indifference.

المختلفة من المنفعة التي تعطيها له المجموعات المختلفة من السلع التي يشتريها، وفكرة المعدل الحدي للاستبدال(١).

لنرى الان كيف يتوصل كل من هذين التيارين الى تحقيق هدفه من تحليل سلوك المستلهك.

١ ـ سلوك المستهلك وتحديد الطلب وفقا لنظرية المنفعة القابلة للقياس

يتعلق الامر، كما قلنا من قبل، بتحليل سلوك الوحدة الاستهلاكية بقصد التوصل الى تحديد الطلب. هنا يفترض ان للمستهلك دخل نقدي معين (اي دخل يتمثل في مبلغ من النقود). لنرمز لهذا الدخل بالحرف د. كما يفترض ان المستهلك ينفق هذا الدخل على شراء السلع الاستهلاكية. هذا المستهلك يواجه بالشروط السائدة في السوق التي تحدد اثمان تشكيلة السلع التي يريد الحصول عليها، ولتتكون هذه التشكيلة من السلع أ، ب، حـ، ....ن. وعليه يمكن ان نرمز لاثمان هذه التشكيلة على النحو التالي ث أ، ث ب، ث جـ، .... ث ن، باعتبار ان الحرف ث يرمز لكلمة الثمن. وعلى افتراض ان المستهلك شخص رشيد يفترض انه يريد انفاق كل دخله على نحو يعطيه اقصى اشباع ممكن. **ويعبر عن الكمية الذاتية التي يريد الفرد تعظيمها (اي جعلها اكبر ما يمكن) باصطلاح المنفعة.** هذه المنفعة يمكن قياسها بوحدات القياس الكمي، اي يمكن الحديث عن وحدة او اثنين او ثلاثة، او... من المنفعة يحصل عليها المستهلك من استهلاك وحدة من وحدات سلعة معينة. (اي يمكن القول، وفقا لهذا التصور للمنفعة ان استهلاك

(١) Marginal rate of substitution; le taux marginal de substition.

رغيف من الخبز مثلا يعطي لمستهلك معين ٣ وحدات من المنفعة او اكثر او اقل على حسب الاحوال).

للوصول الى تحديد طلب هذا المستهلك تستخدم بعض **الافكار كادوات للتحليل**. هذه الافكار هي فكرة المنفعة الحدية وفكرة ما يسمونه «بقانون» المنفعة الحدية المتناقصة. لنرى هذه الافكار عن قرب.

أ - الادوات الفكرية:

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية: لنفترض ان مستهلك معين يستهلك الكمية التي نرمز لها بالحرف ك من السلعة أ خلال فترة زمنية معينة ولتكن اسبوعا. باستهلاكه لهذه الكمية من السلعة يحصل على كمية من المنفعة تمثل الاشباع الكلي الذي يتحقق له من هذه الكمية من السلعة. هذه الكمية من المنفعة تسمى **المنفعة الكلية**، ولنرمز لها بالرمز م ج.

اذا تبين المستهلك ان الكمية ك التي اشتراها من السلعة لا تشبع حاجاته اشباعا كاملا، وافترضنا انه اشترى وحدة اضافية من السلعة أ، فان الكمية الكلية التي اشتراها من السلعة تبح مساوية لـ ك + ١ وتصبح المنفعة الكلية التي يحصل عليها اكبر من م ج ١. **الاضافة الى المنفعة الكلية الناجمة عن استهلاك وحدة اضافية من السلعة تسمى المنفعة الحدية**. وبصفة عامة، تتمثل المنفعة الحدية في المنفعة المضافة الى المنفعة الكلية بسبب زيادة الكمية المستهلكة بوحدة واحدة من السلعة. **المنفعة الحدية هي اذن منفعة الوحدة الاخيرة من الوحدات المستهلكة من السلعة، هي منفعة الوحدة التي توجد على الحد بين الاستمرار في زيادة الكمية المستهلكة والتوقف عن هذا الاستمرار.**

افتراض تناقص المنفعة الحدية: باستهلاك وحدة اولى من السلعة يحصل المستهلك على كمية معينة من المنفعة. اذا قام المستهلك باستهلاك وحدة ثانية من السلعة تزيد المنفعة الكلية التي يحصل عليها. ماذا يحدث اذا ما قام المستهلك باستهلاك وحدة ثالثة ووحدة رابعة من نفس السلعة؟ للاجابة على هذا السؤال يقدم اصحاب نظرية المنفعة القابلة للقياس الافتراض التالي الذي يطلقون عليه اسم قانون: **بالنسبة للمستهلك الفرد، تتناقص المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلعة التي يستهلكها على التوالي كلما زادت الكمية التي يستهلكها من هذه السلعة. وذلك على افتراض بقاء استهلاكه من كل السلع الاخرى على حاله.** ذلك هو الفرض الخاص بالمنفعة الحدية المتناقصة. ويمكن التعبير عن هذا الفرض بطريقة اخرى بالقول بأن المنفعة الكلية المستمدة من استهلاك السلعة تتزايد مع زيادة الكمية المستهلكة منها وانما هي تتزايد **بمعدل متناقص**. اي ان **سرعة** تزايد المنفعة الكلية تتناقص كلما زادت الكمية المستهلكة من السلعة: المنفعة الكلية تتزايد ولكن المنفعة الحدية تتناقص. فاذا رمزنا للمنفعة الحدية للسلعة أ بالرمز م ح، ورمزنا للزيادة في الكمية المستهلكة من هذه السلعة بالرمز Δك (وذلك لان الحرف Δ من اللغة اليونانية يستخدم رياضيا للتعبير عن الزيادة في اية كمية)، ورمزنا للزيادة في المنفعة الكلية للسلعة أ بالرمز Δم ج أ، نصل الى العلاقة التالية:

$$\text{م ح أ} = \frac{\Delta \text{م ج أ}}{\Delta \text{ك أ}}$$

، اي ان المنفعة الحدية للسلعة أ تساوي الزيادة في المنفعة الكلية للسلعة أ مقسومة على الزيادة في الكمية المستهلكة منها. واليك المثال الاتي الذي يوضح الفكرة التي يريد التعبير عنها اصحاب فكرة تناقص المنفعة الحدية: اذا افترضنا شخصا جائعا، وافترضنا انه يشبع جوعه بتناول الخبز. ووجد امامه عددا من الارغفة. وبدأ بالتهام الرغيف الاول ثم الثاني. وبعد الرغيف

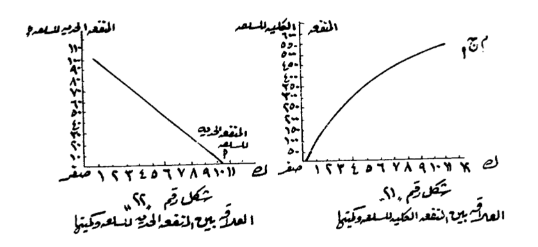
الثاني بدأ يقلل من حدة التهامه للرغيف الثالث. ثم انتهي بتباطؤ في اقتضام الرغيف الرابع. واخيرا نجده يكف عن أكل الخبز، اذ ان الرّغيف الخامس لم يعد فقط غير مجلب للمنفعة وانما قد يكون مصدرا لالم يصيب المعدة. فاذا تصورنا ان شدة الجوع تجعل للرغيف الاول منفعة كبيرة بالنسبة لهذا الشخص، ولتكن ٥ وحدات من المنفعة، كان للرغيف الثاني نفس القدر من المنفعة اذ لا يزال جوعه شديدا. ثم تبدأ منفعة الرغيف الثالث في التناقص بعد ان اشبع جوعه لدرجة ما، ولتكن ٣ وحدات منفعة، ويزداد تناقص وحدة الرغيف الرابع لتصل الى وحدة واحدة من المنفعة. بعده يكف عن تناول المزيد من الارغفة. وهكذا تتزايد المنفعة الكلية مع زيادة الكمية المستهلكة من الخبز (اذ تكون المنفعة الكلية مساوية لـ ٥ بعد التهام الرغيف الاول و١٠ بعد التهام الرغيف الثاني و١٣ بعد اكل الرغيف الثالث و١٤ بعد اكله للرغيف الرابع)، الا ان منفعة الوحدة الاخيرة تبدأ في التناقص ابتداءً من الرغيف الثالث (فهي مساوية لـ ٥ اذا ما استهلك رغيفين، و٣ عند استهلاك ثلاثة ارغفة و١ اذا ما استهلك اربعة ارغفة). وبعد الرغيف الرابع تصبح المنفعة الحدية للخبز بالنسبة لهذا الشخص مساوية للصفر، ويصبح الخبز بالتالي عديم «القيمة» بالنسبة لهذا الفرد، ويكف عن استهلاكه(١).

---

(١) ونلاحظ هنا ان هذا التحليل يجرد من عنصر الزمن. اي يتجاهل ان الرغيف الخامس الذي يكون عديم المنفعة لشخصنا الجائع بعد تناوله لاربعة ارغفة يظل مصدرا لمنفعة قد تكون كبيرة تظهر عندما يعاود الجوع نفس الشخص بعد مرور فترة من الوقت. ولهذا يقال ان مثل هذا التحليل يتجاهل عنصر الزمن، هو تحليل ساكن او استاتيكي. ومن ثم تكون صحة افتراض تناقص المنفعة الحدية محدودة بافتراض اخر ضمني، هو افتراض غياب عنصر الزمن. كما نلاحظ ان هذا التحليل يتجاهل النظر الى المنفعة من وجهة نظر المجتمع. اذ في الوقت الذي يصبح فيه الرغيف الخامس عديم المنفعة بالنسبة لشخصنا هذا يكون هذا الرغيف ذا نفع كبير لاشخاص اخرين يعانون الجوع طالما كان تركيب المجتمع يقوم على تجاور من يأكلون ومن لا يقدرون، رغم ما يبذلون من جهد، على اشباع حاجتهم للطعام. ولكن هذه مسألة اخري ترتبط بقيام كل التحليل الحدي على تجاهل الفروق الكيفية بين فئات المجتمع والاقتصار على الفروق الكمية، وهي مسألة سنعود اليها، مع مسائل اخرى، عند نقد النظرية الحدية.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الكمية المستهلكة والمنفعة الكلية والمنفعة الحدية في شكل جدولي يتضمن جداول المنفعة الكلية والمنفعة الحدية. كما يمكن ترجمة هذه الجداول الى اشكال بيانية تبين هذه العلاقة.

الكمية (ك)	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
صفر	صفر	
١	١٠٠	١٠٠
٢	١٩٠	٩٠
٣	٧٢٠	٨٠
٤	٣٤٠	٧٠
٥	٤٠٠	٦٠
٦	٤٥٠	٥٠
٧	٤٩٠	٤٠
٨	٥٢٠	٣٠
٩	٥٤٠	٢٠
١٠	٥٥٠	١٠
١١	٥٥٠	صفر



شكل رقم "١" العلاقة بين المنفعة الكلية للسلعة وكميتها

شكل رقم "٢" العلاقة بين المنفعة الحدية للسلعة وكميتها

ب ـ كيف يتم التوصل الى منحني الطلب؟

ابتداءً من فكرتي المنفعة الحدية و«قانون» تناقص المنفعة الحدية يبدأ اصحاب نظرية المنفعة القابلة للقياس في محاولة التوصل الى منحني الطلب الذي يمثل العلاقة بين الكمية التي يكون المستهلك علي استعداد لشرائها وثمن السلعة، وذلك على فرض ثبات العوامل الاخرى التي تشترك مع ثمن السلعة في تحديد الكمية (وهي دخل المستهلك وإثمان السلع الاخري التي يشتريها وذوقه وعاداته).

لنأخذ سلعة استهلاكية معينة، ولتكن السلعة ١. ولنفترض ان ثمن الوحدة من هذه السعلة في السوق ٣ قروش. ولنفترض كذلك ان الوحدة الواحدة من النقود (القرش) لها في نظر المستهلك، وحدة منفعة. ونفترض اخيرا ان منفعة وحدات النقود تظل ثابتة لا تتغير. لكي يحصل المستهلك على وحدة من وحدات السلعة لا بد ان يتخلى في مقابلها عن ٦ وحدات من منفعة النقود. كم وحدة من وحدات السلعة يشتريها المستهلك؟ وفقا لافتراض تناقص المنفعة الحدية:

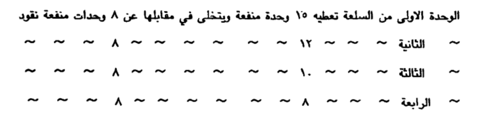
الوحدة الاولى من السلعة تعطيه ١٥ وحدة منفعة ويتخلى في مقابلها عن ٦ وحدات منفعة نقود
~ الثانية ~ ~ ~ ١٢ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~
~ الثالثة ~ ~ ~ ١٠ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~
~ الرابعة ~ ~ ~ ٨ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~
~ الخامسة ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٦ وحدات منفعة نقود

عندما تتساوى منفعة الوحدة الاخيرة (الخامسة في مثلنا هذا) مع منفعة وحدات النقود التي يدفعها كثمن لوحدة السلعة يكف المستهلك عن الاستمرار في زيادة الكمية المشتراة. ويقف عند الوحدة الخامسة. وتتحدد

الكمية التي يطلبها من السلعة: ٥ وحدات. وتكون المنفعة الكلية التي حصل عليها من استهلاك السلعة ٥١ وحدة منفعة، ويكون قد تخلى في مقابلها عن ٣٠ وحدة منفعة نقود (٥ × ٣ × ٢). [يسمى الفرق بين ما يحصل عليه المستهلك من وحدات منفعة وما يتخلى عنه من وحدات منفعة (نقود) بفائض المستهلك).

وعليه تكون **القاعدة التي تحكم سلوك المستهلك** هي الاتية: على افتراض ان المستهلك شخص رشيد يستمر المستهلك في شراء وحدات اضافية من السلعة طالما كانت وحدات المنفعة المتحصل عليها من الوحدة الاخيرة من السلعة اكبر من وحدات المنفعة التي يضحي بها في شكل وحدات نقدية. ويتوقف عن شراء وحدات اضافية عندما تصبح المنفعة الحدية للسلعة مساوية لما يضحي به في صورة وحدات نقود.

الان، لنفترض ان ثمن السلعة قد ارتفع واصبح ٤ قروش للوحدة الواحدة منها. وعلى افتراض ان منفعة وحدة النقود لم تتغير يضحي المستهلك بثماني وحدات منفعة نقود في مقابل كل وحدة من وحدات السلعة. كم وحدة من وحدات السلعة يشتريها المستهلك بعد ارتفاع الثمن؟


الوحدة الاولى من السلعة تعطيه ١٥ وحدة منفعة ويتخلى في مقابلها عن ٨ وحدات منفعة نقود
~ الثانية ~ ~ ~ ١٢ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٨ ~ ~ ~
~ الثالثة ~ ~ ~ ١٠ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٨ ~ ~ ~
~ الرابعة ~ ~ ~ ٨ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٨ ~ ~ ~

بعد ارتفاع الثمن تتساوى المنفعة الحدية لسلعة مع ما يضحي به من وحدات منفعة نقود عند الوحدة الرابعة. وعليه يتحدد طلب المستهلك بـ ٤

وحدات. وهو اقل من طلبه عندما كان ثمن الوحدة من السلعة ثلاثة قروش: مع ارتفاع الثمن قلت الكمية المطلوبة.

اخيرا، نفترض ان ثمن الوحدة من السلعة انخفض الى ٢ قرش. وعلى افتراض ان لوحدة النقود (القرش) ٢ وحدة منفعة يتخلى المستهلك عن ٤ وحدات منفعة نقود مقابل الحصول على وحدة من وحدات السلعة. كم وحدة من وحدات السلعة يشتريها المستهلك بعد انخفاض الثمن؟

الوحدة الاولى من السلعة تعطيه ١٥ وحدة منفعة ويتخلى في مقابلها عن ٤ وحدات منفعة نقود

~ الثانية ~ ~ ~ ١٢ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٤ ~ ~ ~

~ الثالثة ~ ~ ~ ١٠ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٤ ~ ~ ~

~ الرابعة ~ ~ ~ ٨ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٤ ~ ~ ~

~ الخامسة ~ ~ ~ ٦ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ٤ ~ ~ ~

الوحدة السادسة من السلعة تعطيه ٤ وحدة منفعة ويتخلى في مقابلها عن ٤ وحدات منفعة نقود

بعد انخفاض ثمن السلعة تتساوى المنفعة الحدية للسلعة مع ما يضحي به من وحدات منفعة نقود عند الوحدة السادسة من وحدات السلعة. وعليه يتحدد طلب المستهلك بـ ٦ وحدات. وهو اكبر من طلبه عندما كان ثمن الوحدة من السلعة ثلاثة قروش: مع انخفاض الثمن زادت الكمية المطلوبة.

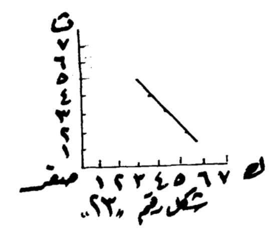
عند الثمن ٣	يشتري المستهلك	٥ وحدات من السلعة
عند الثمن ٤	يشتري المستهلك	٤ وحدات من السلعة
عند الثمن ٢	يشتري المستهلك	٦ وحدات من السلعة

وهو ما يبين ان ارتفاع الثمن يؤدي الى نقص الكمية التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها. ويؤدي انخفاض الثمن الى زيادة هذه الكمية. وذلك على افتراض ثبات العوامل الاخرى التي تشترك في التأثير على الكمية.

هذا القول يمكن التعبير عنه رقيما في جدول سبق ان تعرفنا عليه يسمى جدول الطلب الفردي:

الثمن	الكمية
٤	٤
٣	٥
٢	٦

وهو جدول يمكن ترجمته بيانيا في شكل منحني الطلب الفردي:



منحني طلب المستهلك الفرد

وهكذا يسعى المستهلك، عند انفاقه لدخله النقدي على شراء مجموعة من السلع الاستهلاكية، الى تعظيم المنفعة التي تعود عليه من شراء كل سلعة بالنسبة لما يضحي به من وحدات النقود، معظما بالتالي المنفعة الكلية التي يحصل عليها من شراء كل السلع. ويكون ذلك بمساواة المنافع الحدية للسلع بالنسبة لوحدة النقود التي هي وحدة تكوين ثمن كل من السلع التي يشتريها. ويتحق له ذلك في **وضع توازن يتحدد شرطه الشكلي** يتساوى نسب المنفعة الحدية لكل سلعة الى ثمنها، لكل السلع التي يشتريها، مع نسبة المنفعة الحدية للنقود الى ثمنها. هذا الشرط يمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$\frac{\text{م ح}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}} = \ldots\ldots = \frac{\text{م ح}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ق}}}{\text{ث}_{\text{ق}}}$$

حيث م ح $_{\text{أ}}$، م ح $_{\text{ب}}$، م ح $_{\text{ن}}$ ترمز للمنفعة الحدية للسلع أ، ب، ن، وترمز ث $_{\text{أ}}$، ث $_{\text{ب}}$، ث $_{\text{ن}}$ لاثمان هذه السلع. وترمز م ح $_{\text{ق}}$ للمنفعة الحدية للنقود و ث $_{\text{ق}}$ لثمن النقود. وبما ان ثمن النقود هو الوحدة النقدية فان:

$$\frac{\text{م ح}_{\text{ق}}}{\text{ث}_{\text{ق}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ق}}}{١} = \text{م ح}_{\text{ق}}$$

وعليه يصبح الشرط الشكلي لتوازن المستهلك وفقا لنظرية المنفعة القابلة للقياس هو الاتي:

$$\frac{\text{م ح}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}} = \ldots\ldots = \frac{\text{م ح}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}} = \text{م ح}_{\text{ق}}$$

٢ ـ سلوك المستهلك وتحديد الطلب وفقا لنظرية المنفعة القابلة للتفضيل

تطلب السلع بواسطة الافراد لاستهلاكها لان لها منفعة. فالمنفعة هي التي تدفع الى الطلب. وولكن المنفعة لا يمكن قياسها. وانما يمكن التفضيل بين مستويات مختلفة من المنفعة. فالمستهلك يستطيع ان يقرر انه يفضل المجموعة الاولى من السلعتين أ، ب (المكونة من خمس وحدات من السلعة أ و٧ من وحدات من السلعة ب، مثلا) عن المجموعة الثانية من نفس السلعتين (المكونة من ٣ وحدات من السلعة أ و١٠ وحدات من السلعة أ) دون ان يحدد المنفعة المستمدة من كل من هاتين المجموعتين بقيمة رقمية، اي دون ان يحدد ان المجموعة الاولى اعطته ١٠ او ١٢ وحدة من وحدات المنفعة، مثلا.

وفي نظر اصحاب هذا التيار الثاني يوجد لكل مستهلك **سلم للتفضيل** بين السلع المختلفة (وينبع من عاداته الاستهلاكية وذوقه وغيرها من العوامل التي تحدد ميوله الاستهلاكية). هذا السلم هو الذي يحدد كيفيا تشكيلة السلع التي يرغب في استهلاكها. اذا تحددت هذه التشكيلة كيفيا (اي اذا تحدد نوع السلع التي يرغب في استهلاكها) فكيف تتحدد الكمية التي تشتري من كل من هذه السلع؟

للاجابة على هذا السؤال، يبحث اصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل عن **توازن المستهلك** مستخدمين بعض **الادوات الفكرية**. لنرى:

اولا، هذه الادوات الفكرية.

وثانيا، كيف يتم التوصل الى توازن المستهلك.

أ - الادوات الفكرية:

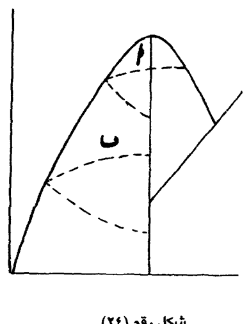
تتمثل هذه الادوات في خريطة منحنيات عدم الاهتمام وفكرة المعدل الحدي للاستبدال. لنرى هاتين الاداتين بشيء من التفصيل.

خريطة منحنيات عدم الاهتمام: الامر يتعلق بأداة فكرية تم خلقها خارج نطاق علم الاقتصاد السياسي، (في الجغرافيا والجيولوجيا). وهي خطوط **المستويات**(١) التي تستخدم لقياس ارتفاع المسطحات المرتفعة (الجبال مثلا) بالنسبة لسطح البحر، على ان يربط كل خط بين النقاط المسطحات المرتفعة (الجبال مثلا) بالنسبة لسطح البحر، على ان يربط كل خط بين النقاط المختلفة التي توجد على نفس الارتفاع بالنسبة لسطح البحر. والشكل يبين هذه الفكرة بالنسبة لجبل مخروطي الشكل اخذنا منه مقطعا رأسيا لبيان النقاط المختلفة من الجبل التي لها نفس الارتفاع من سطح البحر ومقارنتها بمجموعة اخرى من النقاط ذات ارتفاع مختلف عن المجموعة الاولى:

فاذا ما تصورنا عددا كبيرا من المقاطع الافقية بالنسبة لمستويات مختلفة من الارتفاع لجبل مخروطي الشكل حصلنا على عدد من الدوائر تمثل خطوط المستويات تعبر عن المستويات المختلفة من الارتفاع، ويتكون كل خط دائري من مجموعة من النقاط لها نفس الارتفاع بالنسبة لسطح البحر، وتضيق الدائرة كلما ابتعدنا عن قاعدة الجبل اتجاها نحو قمته. فاذا ما نظرنا الى هذه المقاطع من عل كان لدينا الشكل التالي:

---

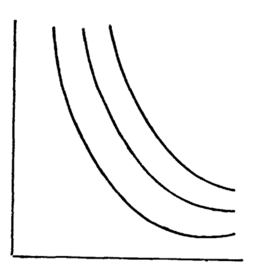
(١) Contour lines; lignes de niveau.



شكل رقم (٢٤)

- كل النقاط على الخط أ لها نفس الارتفاع بالنسبة لسطح البحر.
- النقاط الموجودة على الخط أ علي ارتفاع اكبر من تلك الموجودة على الخط ب، بالنسبة لسطح البحر.

فاذا ما اقتصرنا على عدد محدود من هذه الخطوط الدائرية، وليكن ثلاثة او اربعة خطوط، واقتصرنا في تقديمها بيانيا على الاجزاء الملاصقة للمحورين (الافقي والرأسي) حصلنا على عدد من المنحنيات يمثل كل منها عددا من النقاط على نفس المستوى، ويمثل كل منحني مستوى من الارتفاع اعلى من المستوى الذي يمثله المنحني الموجود على ساره، كما يظهر من الرسم التالي:



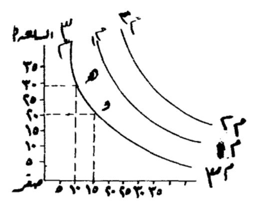
شكل رقم (٢٦)
خريطة منحنيات السواء

وقد استعار احد الكتاب الاقتصاديين الانجليز، ويدعى ايدجويرث (في ١٨٨١) هذه الاداة لاستخدامها في تحليل خاص بالتجارة الخارجية (وايدجويرث كان ممن قبلوا فكرة المنفعة القابلة للقياس). واخذها باريتو ليعبر عن سلم تفضيل المستهلك، اي عن المستويات المختلفة من الاشباع التي يحصل عليها من مجموعات مختلفة من السلع الاستهلاكية. وانما بأخذ سلعتين بديلتين. لنرى كيف يكون هذا الاستخدام.

لنفترض ان الامر يتعلق بسلعتين يستهلكهما المستهلك، وان كلا من هاتين السلعتين يمثل بديلا كاملا للسلعة الاخرى (وليكن الغاز والكهرباء بالنسبة للاستعمال المنزلي)، وان كلا من هاتين السلعتين قابلة للتجزئة الى وحدات صغيرة، يمكننا ان نتوصل الى مجموعات مختلفة من السلعتين تعطي للمستهلك نفس المستوى من الاشباع: المجموعة الاولى تتكون مثلا من ٣٠

وحدة من السلعة الاولى و١٠ وحدة من السلعة الثانية، وتتكون المجموعة الثانية من ٢٠ وحدة من السلعة الاولى ١٥ وحدة من السلعة الثانية. فاذا اعطته كل من المجموعتين نفس درجة الاشباع فيستوي عنده ان يحصل على المجموعة الاولى او على المجموعة الثانية. فهو بين المجموعتين سواء. بعبارة اخرى هو لا يهتم ان حصل على المجموعة الاولى دون الثانية او حصل على الثانية دون الاولى. من هنا جاءت تسمية المنحنيات الممثلة لهذه المجموعات باسم منحنيات السواء او عدم الاهتمام.

هذا الوضع نجده ممثلا في الشكل على المنحني الاوسط، م١، المجموعة الاولى تمثلها النقطة هـ، وتتكون من ٣٠ وحدة من السلعة أ، ١٠ وحدات من السلعة ب. والمجموعة الثانية تمثلها النقط و، وتتكون من ٢٠ وحدة من السلعة أ، ١٥ وحدة من السلعة ب. وهما يعطيانه نفس المستوى من الاشباع. وكذلك كل المجموعات الممثلة بنقاط تقع على نفس المنحني، اي المنحني م١.



شكل رقم (٢٧)

وبنفس الطريقة يمكن ان نرى منحنيا ثانيا، المنحني م٢ مثلا، على يمين المنحني م١، يبين المجموعات البديلة من السلعتين التي تعطي للمستهلك مستوى اعلى من الاشباع. كما يمكن ان نرى منحنا ثالثا، المنحني م٣ على يسار المنحني م١، يبين المجموعات البديلة من السلعتين التي تعطي للمستهلك مستوى ادنى من الاشباع.

على هذا النحو يمكن التوصل الى عدد من المنحنيات نرى منها:

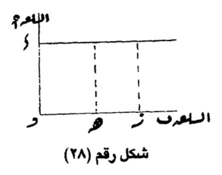
- ان النقاط المختلفة الموجودة على نفس المنحني (ممثلة لمجموعات مختلفة من السلعتين) تعطي نفس مستوى الاشباع.

- وان المنحني الابعد عن نقطة الاصل (الصفر) يمثل مستوى من الاشباع اعلى من المستوى الذي يمثله المنحني الاقرب من نقطة الاصل.

- ومن ثم يمكن ان نحظى بمجموعة من المنحنيات تعكس سلم تفضيل المستهلك بالنسبة لهاتين السلعتين. هذه المجموعة هي التي تسمى **بخريطة منحنيات عدم الاهتمام (او السواء).**

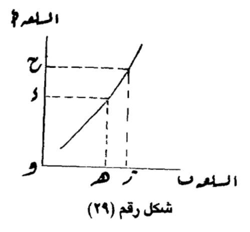
وتتميز **منحنيات عدم الاهتمام بعدد من الخصائص** لا يمكن فهمها الا في ضوء ما قلناه بالنسبة للمصدر الذي استمدت منه هذه الاداة التحليلية. هذه الخصائص هي:

أ - ان هذه المنحنيات تنحدر من اعلى لاسفل نحو اليمين. فاذا لم تكن كذلك فانها ستكون:



شكل رقم (٢٨)

- إما افقية، وهو ما يعني ان المستهلك سيكون سواء بين المجموع (ود + وهـ) والمجموعة (ود - وز). وهو ما ليس بالمنطقي لانه يفضل المجموعة الثانية التي تحتوي على نفس الكمية من السلعة أ وكمية اكبر من السلعة ب. (انظر شكل رقم ٢٨).

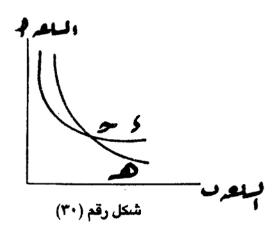


شكل رقم (٢٩)

- او صاعدة من اليسار نحو اليمين، وهو ما يعني ان المستهلك يعتبر ان المجموعة (ود + و هـ) تعطي نفس مستوى الاشباع الذي تعطيه المجموعة (وح + وز). وهو ما ليس بالصحيح كما يبدو على الشكل رقم (٢٩).

ب - منحنيات عدم الاهتمام لا تتقاطع، والا:

- مثلت النقطة التي توجد على منحني ابعد من نقطة الاصل (ابعد من و)، وهي النقطة د، مستوى اشباع ادنى مما تعطيه المجموعة من السلعتين الممثلة بنقطة على منحني ادنى من نقطة الاصل (النقطة هـ).



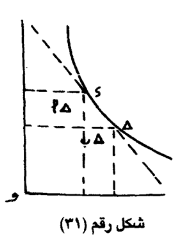
شكل رقم (٣٠)

● المنحنيات لا تتقاطع، والا كان مستويان مختلفان ومتساويين عند نقطة معينة، ولتكن النقطة حـ. كيف يكونا مختلفين ومتساويين في نفس الوقت؟ (انظر شكل رقم ٣٠).

ح - منحنيات عدم الاهتمام مقعرة بالنسبة لنقطة الاصل. هذا الشكل يتضمن ان الدلالة الحدية لسلعة معبرا عنها بوحدات من سلعة اخرى تتناقص تدريجيا مع زياة عدد وحدات السلعة الاولى: نعرف ان المستهلك على استعداد للتخلي عن كمية من السلعة أ في مقابل الحصول على كمية من السلعة ب، اذ الفرض ان السلعتين بديلتان في الاستعمال بصفة كاملة.

لكي يبقى على نفس منحني عدم الاهتمام تنقص الكمية من السلعة أ التي يقبل المستهلك التخلي عنها في مقابل كمية اضافية من السلعة ب. وذلك مع تناقص ما تحت تصرفه من السلعة أ وتزايد ما تحت تصرفه من السلعة ب. ومن ثم تزيد الكمية من ب التي يكون المستهلك على استعداد لقبولها بدلا من وحدة واحدة من السلعة أ كلما اتجهنا على نفس المنحني من اعلى الى اسفل.

هذه الكمية من السلعة أ اللازمة لتعويض المستهلك عن وحدة واحدة من



شكل رقم (٣١)

السلعة ب تسمى **المعدل الحدي للاستبدال** من أ الى ب. وهكذا نتوصل الى الاداة التحليلية الثانية لاصحاب تيار المنفعة القابلة للتفضيل. هذا المعدل الحدي للاستبدال يمكن تعريفه بصفة عامة بأنه **العدد من وحدات سلعة معينة الذي يكون المستهلك مستعدا للتخلي عنه في مقابل وحدة اضافية من سلعة اخرى في سبيل استبقاء نفس المستوى الذي يحصل عليه من استهلاك السلعتين.** ويمكن التعبير عنه كما يلي:

المعدل الحدي لاستبدال السلعة أ بالسلعة ب = $\frac{\text{التغير في ب}}{\text{التغير في أ}}$ ، او ما

يمكن ان يرمز له بـ م ح س أ ب. = $\frac{\Delta \text{ ب}}{\Delta \text{ أ}}$ (١)

(١) هندسيا، $\frac{\Delta \text{ ب}}{\Delta \text{ أ}}$ = ميل المنحني عند النقطة حـ (على افتراض ان التغير متناهي في الصغر يمكن اعتبار المنحني د حـ كخط مستقيم). وبما ان ميل المنحني د حـ هو ميل المماس للنقطة حـ فان ميل المماس يمثل مقياس المعدل الحدي للاستبدال بين السلعتين عند النقطة حـ.

تلك هي الادوات التحليلية لاصحاب نظرية سلوك المستهلك على اساس ان المنفعة قابلة للتفضيل: خريطة منحنيات عدم الاهتمام وفكرة المعدل الحدي للاستبدال. استخداما لهاتين الأداتين يسعى اصحاب النظرية الى تحديد طلب المستهلك من خلال التوصل الى توازن المستهلك.

ب ـ التوصل الى توازن المستهلك:

للتوصل الى توازن المستهلك الذي يتم عن طريقه التعرف على كيفية تحديد طلب المستهلك، يبدأ اصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل من عدد من الفروض:

- تفترض اولا اننا بصدد مستهلك فرد لا يمثل طلبه على السلع التي يرغب في شرائها الا جزءا صغيرا للغاية من اجمالي الطلب على هذه السلع.
- هذا المستهلك يحتكم على دخل نقدي معين وينفقه كله على الاستهلاك.
- نفترض ثالثا ان المستهلك له خريطة منحنيات عدم اهتمام تعكس تفضيله بعيدا عن شروط السوق وتحدد كيفيا السلع التي يرغب في استهلاكها.
- نفترض اخيرا ان وحدات السلع التي يرغب المستهلك في شرائها متجانسة وان كلا منها بديل للاخر وانها قابلة للتجزأة.

على اساس هذه الفروض يسعى اصحاب النظرية الى تحديد الكمية التي يشتريها المستهلك من السلعتين عن طريق التوصل الى وضع توازن المستهلك. يتم ذلك على خطوتين:

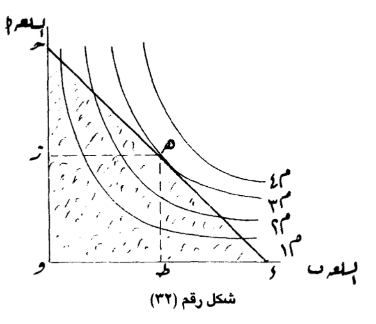
الخطوة الاولى: تتمثل في مواجهة سلم تفضيل المستهلك (الذي تعبر عنه خريطة منحنيات عدم الاهتمام) بالشروط السائدة في السوق والمتمثلة في اثمان السلع، وذلك على فرض وجود الدخل النقدي المعد للانفاق. تلاقي سلم تفضيل المستهلك مع الشروط الاقتصادية (المتمثلة في دخله النقدي واثمان السلع السائدة في السوق) يحدد للمستهلك المجال الذي يستطيع في اطاره ان يتصرف باختيار مجموعة من المجموعات المتاحة من السلعتين. بمعنى اخر، هذا التلاقي يحدد له حقل الامكانيات المتاحة امامه متمثلة في عدد من مجموعات السلعتين **يستطيع** ان يختار من بينها. بمعنى ثالث، اذا ترتب على سلم تفضيله تحديد نوع السلع التي يرغب في شرائها، فابتداءً مما تحت تصرفه من دخل نقدي تحدد الاثمان السائدة في السوق اقصى ما يمكن ان يحصل عليه من السلعتين. وفي حدود هذا الحد الاقصى يمكن له ان يختار. حقل الامكانيات هذا يتحدد بما يسمى **بخط الثمن** او خط **ميزانية المستهلك** او **خط الامكانيات**. كما يظهر من الرسم رقم **٣٢**.

اذا ما تحدد حقل الامكانيات المكون من عدد كبير من المجموعات من السلعتين فأي مجموعة من هذه المجموعات يختار؟ هذا ما تبينه الخطوة الثانية.

الخطوة الثانية: تتمثل في قيام المستهلك باختيار مجموعة من السلعتين من المجموعات التي تقع في داخل حقل امكانياته:

- فهو لا بد ان يختار مجموعة تدخل في داخل حقل امكانياته.
- وبما انه شخص رشيد فلا بد ان يختار المجموعة التي تقع في داخل حقل امكانياته وتعطيه في نفس الوقت اقصى اشباع ممكن (اي اعلى مستوى من مستويات الاشباع).

ـ هذه المجموعة يمثلها بالضرورة النقطة التي تقع في نفس الوقت على خط الثمن وعلى المنحني الذي يمثل اعلى مستوى اشباع ممكن. كما يتضح من الشكل رقم ٣٢.



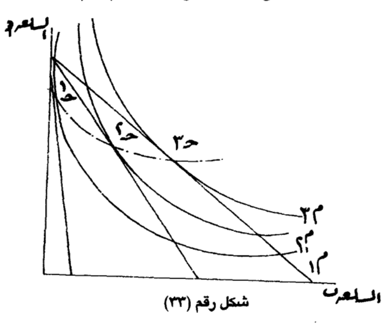
شكل رقم (٣٢)

- خط الثمن يمثله لمستقيم حـ د.
- للتوصل الى هذا الخط نفترض اولا ان المشتري ينفق كل دخله على شراء السلعة أ وثمن الوحدة منها هو ث. في هذا الفرض يشتري الكمية و حـ من السلعة أ. ولو افترضنا ثانيا انه ينفق كل دخله على شراء السلعة ب، وثمن الوحدة منها ث فانه يشتطيع ان يحصل عل الكمية و د منها.
- هذا الخط يحدد حقل المناورة للمستهلك (ممثلا بالمساحة و د حـ المظللة على الرسم). فهو يستطيع شراء اي مجموعة من السلعتين ممثلة بنقطة تقع على هذا الخط او في داخل المنطقة و د حـ. ولكنه يختار المجموعة التي تعطي له اكبر اشباع ممكن، اي تقع على اعلى منحني عدم اهتمام يقع في داخل حقل الامكانيات. هذه المجموعة يحددها وضع توازن المستهلك.
- هـ هي نقطة التوازن، نقطة التقاء خط الامكانيات مع المنحني م ٣.
- المجموعة (و ز من السلعة أ + و ط من السلعة ب) هي التي تعطي المستهلك اقصى اشباع ابتداءً من سلم تفضيله وفي ظل الشروط الاقتصادية المكونة من دخله النقدي واثمان السلع. ويتمثل طلب المستهلك في الكمية وز من السلعة أ والكمية و ط من السلعة ب.

الشرط الشكلي لتوازن المستهلك يتمثل في علاقة التساوي بين ميل خط الثمن (وهو يساوي ميل المنحني) والميل الحدي للاستبدال بين السلعتين ونسبة ثمنهما، اي:

ميل خط الثمن = الميل الحدي للاستبدال بين السلعتين اي = $\frac{\Delta \text{ ب}}{\Delta \text{ أ}} = \frac{\text{ث}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{ب}}}$

ماذا يحدث لو تغير ثمن احدى السلعتين، وليكن $\text{ث}_{\text{ب}}$؟ على افتراض بقاء ثمن السلعة الاخرى، $\text{ث}_{\text{أ}}$، ودخل المستهلك على حالهما يترتب، على انخفاض ثمن السلعة ب انتقال خط الثمن على نحو يوسع من حقل الامكانيات ويجعل من الممكن ان يتحقق وضع توازن جديد يكون على منحني عدم اهتمام يمثل مستوى اعلى من الاشباع. كما يتضح من الرسم رقم ٣٣.



شكل رقم (٣٣)

● حـ_{1} هي نقطة التوازن التي تمثل المجموعة من السلعتين أ، ب عندما كان ثمن السلعة أ هو $\text{ث}_{\text{أ}}$ وثمن السلعة ب هو $\text{ث}_{\text{ب أ}}$ (على فرض ثبات دخل المستهلك).

- حـ ٢ هي نقطة توازن جديدة على منحني عدم اهتمام ابعد من نقطة الاصل هو المنحني م ٢. وهي تمثل مجموعة جديدة تشتري عندما ينخفض ثمن السلعة ب ويصبح ث ب٢ (مع بقاء ثمن السلعة أ ودخل المستهلك على حالهما).
- حـ ٣ نقطة توازن ثالثة على المنحني م ٣ الذي يبعد اكثر عن نقطة الاصل (و). وهي نقطة توجد مع انخفاض جديد في ثمن السلعة ب ليصبح ث ب ٣.
- اذا ما وصلنا نقط التوازن المختلفة حصلنا على منحني يسمى منحني الثمن والاستهلاك. مع هذا المنحني يوجد لدينا المعلومات اللازمة لبناء منحني الطلب، وذلك لانه يبين لنا الكمية المطلوبة عند كل ثمن. يضاف الى ذلك ان شكله (الافقي او المنحني) واتجاهه (في انحداره نحو اليمين او في صعوده) يشير الى درجة مرونة الطلب.

من البيانات الخاصة بتغير الكمية من السلعتين مع تغير ثمن السلعة ب يمكن، مع افتراض احلال النقود محل السلعة أ، التوصل الى العلاقة بين الكمية التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها من السلعة ب وبين ثمن هذه السلعة. الأمر الذي يمكن معه التوصل الى جدول الطلب الفردي وترجمته بيانيا في شكل منحني الطلب الفردي.

على هذا النحو يبين ان خريطة منحنيات عدم الاهتمام استخدمت كاداة للتوصل الى الاختيار الامثل للمستهلك في ظل الظروف المعطاة المتعلقة بدخله النقدي وبالاثمان السائدة في السوق(١).

لم يبق، في اطار نظرية المنفعة القابلة للتفضيل، الا التعرف بشيء من التفصيل على اثر تغير الدخل واثر تغير الثمن واثر الاحلال بين السلع على

---

(١) هذه الخريطة يمكن استخدامها في كل موقف يكون من الضروري فيه الاختيار بين بدائل:
- اختيار المستهلك بين بدائل من مجموعات السلع الاستهلاكية.
- اختيار الفرد بين الفراغ والعمل.
- اختيار الفرد بين الانفاق الحال والادخار.
- اختبار صاحب المشروع بين توليفات من مدخلات الانتاج ...

طلب المستهلك.

اثر الدخل[1]، اثر الاحلال[2]، واثر الثمن[3]:

حتى الان رأينا، في مرحلة اولى، كيف تتصور نظرية المنفعة القابلة للتفضيل تحديد الكميات التي يطلبها المستهلك على فرض ثبات الدخل واثمان السلع. كما رأينا، في مرحلة ثانية، ان المستهلك يغير، عن طريق البحث عن وضع توازن جديد، الكمية المطلوبة مع تغير ثمن احدى السلعتين. نريد الان ان نرى:

- ماذا يكون اثر التغير في دخل المستهلك.
- ثم ماذا يكون اثر التغير في الاثمان، بشيء اكبر من التفصيل.

بعبارة ادق، سنفرق بين ثلاث حالات:

- الحالة التي يتغير فيها دخل المستهلك، مع بقاء اثمان السلع على حالها. هنا سيزيد اشباع المستهلك او ينقص وفقا للاتجاه الذي يتغير فيه دخله النقدي. هدف التحليل هنا هو التعرف على ما يسمى **بأثر الدخل**.
- الحالة الثانية هي حالة تغير الاثمان النسبية للسلع في مجموعها في اتجاه معين ويتغير في ذات الوقت الدخل النقدي للمستهلك في اتجاه معاكس لاتجاه التغير في الاثمان، على نحو يمحو فيه اثر التغير في

---

(1) Income effect; effet de revenu.

(2) Substitution effect; effet de substitution.

(3) Price effect; effet de prix.

الدخل الاثر الناجم عن التغير في الاثمان. ومع ذلك، ونظرا لان الاثمان تتغير بمعدلات مختلفة، قد يرى المستهلك انه من المفيد له ان يعيد النظر في مشترواته بزيادة كمية السلعة التي انخفض ثمنها وانقاص كمية السلعة التي ارتفع ثمنها (وذلك على افتراض انهما بديلتان). هنا يهدف التحليل الى بيان ما يسمى **باثر الاحلال**. ولتوضيح هذا الاثر نأخذ المثل التالي:

لنفرض ان دخل المستهلك مقداره ١٠٠ وحدة نقود، ينفقه كله على شراء:

- ٦ وحدات من السلعةأ × ١٠ (ثمن الوحدة) = ٦٠ وحدة نقدية.
  +
- ووحدتين من السلعةب ٢ × ٢٠ (ثمن الوحدة) = ٤٠ وحدة نقدية.
  ١٠٠

لنفرض ان الدخل زاد الى ١٢٠ وحدة نقدية، وفي نفس الوقت ارتفع ثمن وحدة السلعة ب الى ٣٠. بالدخل الجديد كله يستطيع شراء:

- ٦ وحدات من السلعة أ × ١٠ = ٦٠
  +
- ووحدتين من السلعة ب ٢ × ٣٠ = ٦٠
  ١٢٠

الدخل الحقيقي (اي كمية السلع التي تشتري في الحالتين) لم تتغير. ما الذي تغير اذن؟ الذي تغير هو ثمن السلعة ب، بالنسبة لثمن السلعة أ، اذ بعد ان كان المستهلك يستطيع ان يشتري وحدتين من أ بثمن وحدة من ب، اصبح يستطيع ان يشتري ٣ وحدات من أ بثمن وحدة من ب بعد ارتفاع ثمن

الاخيرة. فكأن أ اصبحت ارخص بالنسبة لـ ب. وبما ان الافتراض هو ان السلعتين بديلتان وان المستهلك يتصرف تصرفا رشيدا (اي يسعى للحصول على اكبر منفعة مما ينفقه من النقود) فانه سيحصل من النقود اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة ب على عدد اكبر من وحدات السلعة أ مما كان عليه الحال قبل ارتفاع ثمن السلعة أ. ومن ثم فهو يقوم باستبدال السلعة أ بالسلعة ب. اي انه ينقص من استهلاكه للسلعة ب ويزيد من استهلاكه للسلعة أ. هذا هو ما يسمى **بأثر الاحلال او الاستبدال**.

- الحالة الثالثة هي حالة التغير في اثمان السلع مع بقاء الدخل النقدي للمستهلك على حاله. ما معني هذا التغير في الاثمان؟ تغير الاثمان يمكن ان يحدث نوعين من الاثار:

- اولا، تغير الاثمان مع بقاء دخل المستهلك النقدي على حاله يعني تغيرا في دخله الحقيقي. فبارتفاع اثمان السلع مثلا يحصل المستهلك بانفاقه لنفس الدخل على كمية اقل من السلع. وهذا ما يعني نقصا في دخله الحقيقي. وانخفاض الاثمان يمكنه من الحصول على كمية اكبر بنفس الدخل النقدي. ومن ثم ينتج عن التغير في الاثمان **اثر دخل**، اي ان التغير في الاثمان يترجم نفسه كأثر ناجم عن تغير الدخل.

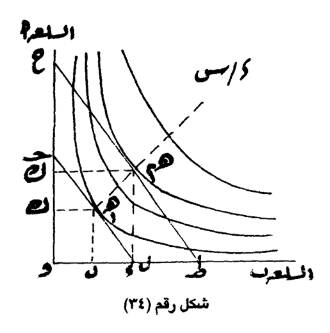
- وثانيا، اذا ما تغيرت اثمان السلع التي يشتريها المستهلك بمعدلات مختلفة، بأن ارتفع بعض الاثمان ولم يرتفع البعض الاخر، او ارتفع بعضها بمعدلات مختلفة عن معدلات ارتفاع البعض الاخر، فان ذلك قد يدفع المستهلك لان يغير في الكمية التي يشتريها من سلعة على

حساب الكمية التي يشتريها من سلعة اخرى. فاذا ارتفع ثمن السلعة أ وبقي ثمن السلعة ب على حاله، فان ذلك قد يدعو المشتري الى زيادة الكمية التي يشتريها من السلعة ب وانقاص الكمية التي يشتريها من السلعة أ، اي انه يحل السلعة أ محل السلعة ب. هنا ينتج عن التغير في الاثمان اثر **احلال**. أي أن الاثمان تؤدي الى احلال بعض السلع محل البعض الآخر. وبهذا المعنى يقال أن أثر الثمن يتحلل الى أثر دخل وأثر احلال.

لنرى اولا **اثر الدخل**: للتعرف علي اثر تغير دخل المستهلك على طلبه على السلع الاستهلاكية يتبع اصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل الخطوات التالية:

- تتمثل نقطة البدء في وضع توازن للمستهلك عند مستوى معين للدخل، ولنرمز له بالدخل د ١.
- لنفترض، ابتداءً من وضع التوازن هذا، ان دخل المستهلك قد زاد، واصبح يتمثل في د ٢.
- ابتداءً من زيادة دخل المستهلك نرى وضع التوازن الجديد الذي يكون فيه المستهلك.
- في خطوة اخيرة نقارن بين وضعي التوازن لنرى الفرق بينهما. هذا الفرق هو الذي يبين اثر الدخل.

لنرى الان كيف نتتبع هذه الخطوات على الرسم البياني التالي (شكل ٣٤):



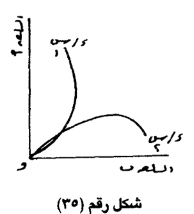
شكل رقم (٣٤)

- تمثل هـ١ نقطة التوازن في وضع التوازن الاولي الذي نبدأ منه.
- عند هذه النقطة يشتري المستهلك المجموعة من السلعتين الممثلة بـ و ك + و ل، وذلك بانفاق كل دخله.
- مع زيادة دخل المستهلك (مع بقاء الاثمان على حالها) تزيد امكانيات المستهلك ويمتد خط الامكانيات الى ح ط ممكنا بذلك المستهلك من وضع توازن جديد على منحني عدم اهتمام اعلى من منحني وضع التوازن السابق.
- هـ ٢ تمثل وضع التوازن الجديد، وعنده يشتري المستهلك مجموعة من وحدات السلعتين ممثلة بـ و ك + و ل.
- من وضع التوازن هذا نرى ان الكميتين المشتريتين من السلعتين اكبر من الكميات المشتراة عند وضع التوازن الاولي.
- على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها، تؤدي الزيادة في دخل المستهلك الى زيادة الكميات المشتراة، والعكس صحيح.

يبين من ذلك ان تغير دخل المستهلك، بالزيادة في مثلنا هذا، يؤدي الى تغير في الكميات التي يشتريها، نحو الزيادة كذلك في مثلنا هذا. هذا يعبر عنه في الشكل السابق (رقم ٣٤) بالمنحني د/س (اي منحني الدخل/الاستهلاك) الذي يعكس **العلاقة بين الدخل والاستهلاك، ويبين ان الاثنين يتغيران، كقاعدة**

عامة في نفس الاتجاه. عندما يكون لمنحني الدخل/الاستهلاك هذا الشكل يقال ان اثر الدخل ايجابي بالنسبة للسلعتين. ولكن، من الممكن ان تؤدي الزيادة في دخل المستهلك الى زيادة في الكمية المشتراة من السلعتين حتى نقطة معينة تبدأ عندها الكمية المشتراة من احدى السلعتين في التناقص مع استمرار الدخل في التزايد. تلك هي حالة السلع الدنيا.

ويمثل المنحني د/س١ على الشكل رقم (٣٥) منحني الدخل/الاستهلاك عندما تكون السلعة ب هي السلعة الدنيا. ويكون د/س٢ هو منحني الدخل/الاستهلاك عندما تكون السلعة أ هي السلعة الدنيا. وفي حالة السلع الدنيا يقال ان **اثر الدخل سالب** ابتداءً من النقطة التي تبدأ عندها الكمية المطلوبة في التناقص مع استمرار الزيادة في الدخل.



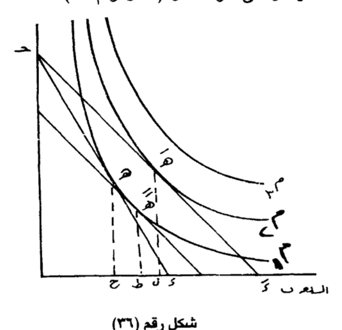
شكل رقم (٣٥)

ولاستكمال الافكار المتعلقة بأثر الدخل يلزم ان نضيف انه يوجد للمستهلك، لكل نظام للاثمان النسبية، منحني دخل/استهلاك. ويختلف المنحني باختلاف نظام الاثمان النسبية[١].

---

(١) يعلل ذلك رياضيا بأنه يوجد لكل مجموعة من الاثمان النسبية ميلا مختلفا لخط الثمن. الامر الذي يترتب عليه ان تختلف نقط التماس على منحنيات عدم الاهتمام المتتالية.

اثر الاحلال: يتحقق هذا الاثر، كما نعلم، عندما تتغير الاثمان النسبية للسلع التي يستهلكها المستهلك على نحو لا يؤثر على **الدخل الحقيقي** (اي كمية السلع التي يحصل عليها بانفاق دخل نقدي معين عند اثمان معينة) لا بالزيادة ولا بالنقصان. وانما قد يدفع هذا التغير في الاثمان المستهلك الى اعادة ترتيب مشترواته من السلع وفقا لعلاقات الاثمان الجديدة فيما بين السلع. واليك بيان كيفية تحقق هذا الاثر، اثر الاحلال، متبعين نفس الخطوات التي اتبعناها للتوصل الى اثر الدخل (شكل رقم ٣٦).



شكل رقم (٣٦)

- تمثل النقطة هـ على منحني عدم الاهتمام م١ وضع التوازن الاولي للمستهلك عند مستوى دخل معين وفي ظل اثمان معينة للسلعتين أ، ب.
- عند هذه النقطة يشتري المستهلك كميتين من السلعتين تعطيانه اكبر اشباع ممكن. ويكون ثمن السلعة أ مقدرا بوحدات من السلعة ب مساويا لـ $\frac{\text{و ب}}{\text{و أ}}$
- لنفترض ان ثمن السلعة ب انخفض (مع بقاء ثمن السلعة أ ودخل المستهلك دون تغير).

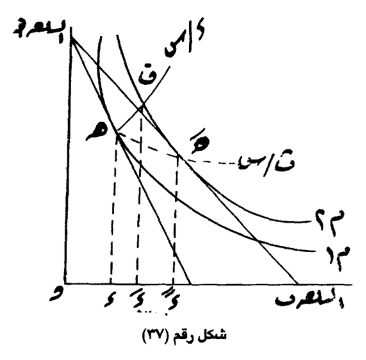
يؤدي هذا الانخفاض الى انتقال خط الامكانيات (خط الثمن) نحو اليمين ليصبح ممثلا بالخط حـ دَ. وينتقل بذلك وضع توازن المستهلك من النقطة هـ ١ على المنحني م ١ الى النقطة هـ ٢ على المنحني م ٢. وهو منحني يمثل مستوى اعلى من مستويات الاشباع.

هذا الانتقال ناجم عن التغير في ثمن السلعة ب (عند مرونة الطلب بالنسبة للثمن).

- لنفترض، في تصور اخر، انه في الوقت الذي ينخفض فيه ثمن السلعة ب ينقص الدخل النقدي للمستهلك بالقدر الذي يلغي هذا الانخفاض في الثمن (اي يحيد اثرا النوعين من التغير احدهما الاخر). هنا يستمر المستهلك على المنحني (م١) بنفس المستوي من الاشباع. ولكن نقطة توازنه على هذا المنحني الاصلي تتغير. لماذا؟ لان انخفاض ثمن السلعة ب مع بقاء ثمن السلعة أ دون تغيير يعني ان السلعة أ اصبحت اغلى اذا ما قيست بوحدات من السلعة ب. وعليه يقوم المستهلك **باحلال** كمية من السلعة ب (الارخص نسبيا) محل كمية من السلعة أ (الاغلى نسبيا).
- لنبين على الرسم كيف يتم هذا «التكيف» نقوم بارجاع خط الاماكنيات الجديد حـ د حتى يصبح مماسا للمنحني م ١ عند النقطة هـ :
  - انتقال خط الامكانيات من حـ د الى حـ دَ يمثل انخفاض ثمن السلعة ب.
  - وارجاع الخط حـ دَ حتى يصبح المماس للمنحني م ١ يمثل **التغير التعويضي للدخل**.
- وتكون المحصلة النهائية ان يبقى المستهلك على نفس منحني عدم الاهتمام، المنحني م ١، محققا نفس مستوي الاشباع وانما مع شراء كمية اكبر من السلعة ب (التي انخفض ثمنها) عوضا عن كمية من السلعة أ (التي لم يتغير ثمنها بصفة مطلقة وانما اصبحت اغلى بالنسبة للسلعة ب).
- وباستخدام هذا الاسلوب نصل الي ازالة اثر الدخل. وتكون الزيادة في مشتروات المستهلك من السلعة ب ممثلة بانتقال من النقطة هـ (وضع التوازن الاولى) الى النقطة هـ (وضع التوازن النهائي) على نفس المنحني م١. هذا الانتقال يترجم في زيادة في الكمية المشتراة من السلعة ب بقدر حـ ط. ويكون هذا القدر هو مقياس اثر الاحلال (وتمثل بقية المتشروات الممكنة من السلعة ب، اي ط ل اثر الدخل).
- وعليه نرى ان اثر الاحلال يمثل دائما بحركة على **نفس** منحني عدم الاهتمام.

اثر الثمن: وهو يتحلل الى اثر دخل واثر احلال: رأينا عند مناقشة اثر تغير ثمن احدى السلع على توازن المستهلك (مع افتراض بقاء الدخل واثمان بقية السلع على حالها) ان هذا التغير، عندما يكون نحو انخفاض الثمن، يدفع المستهلك نحو نقطة توازن جديدة توجد على منحني عدم اهتمام اعلى من المنحني الذي توجد عليه نقطة التوازن الاولى، محققا بذلك للمستهلك مستوا

اعلى من الاشباع. وقد اقتصرنا على رصد هذه الحركة (من نقطة التوازن على المنحني م١ الى نقطة التوازن على المنحني الاعلى م٢) دون ان ندخل في تفاصيل كيفية تحقق هذه الحركة. لنرى الان الامر عن قرب للتعرف على العوامل التي تكمن خلف هذه الحركة (شكل رقم ٣٧).



شكل رقم (٣٧)

- نقطة البدء هي وضع توازن ممثلا بالنقطة هـ على المنحني م١. ويمثل المنحني د/س العلاقة بين الدخل والاستهلاك، والمنحني ث/س العلاقة بين الثمن والاستهلاك.
- الان، لنفترض ان ثمن السلعة قد انخفض (على فرض بقاء الدخل النقدي للمستهلك واثمان بقية السلع على حالها) سيكون للمستهلك وضع توازن جديد يتحدد عند نقطة تماس خط الامكانيات الجديد مع منحني عدم الاهتمام م٢، وهي النقطة هـَ .
- في الواقع تتحلل الحركة من وضع التوازن الاولى (هـ) الى وضع التوازن الجديد (هـَ) الى حركتين:

- اولا حركة على المنحني د/س من النقطة هـ الي النقطة ف. هذه الحركة يمكن النظر اليها كاثر للدخل.
- وحركة على نفس منحني عدم الاهتمام م ٢ من النقطة ف الي النقطة هـَ . هذه

الحركة يمكن النظر اليها كأثر احلال.

- لشرح ذلك يقال ان اثر الثمن هو في الواقع نتيجة لعاملين مختلفين يمكن رؤيتهما منعزلين:

- يوجد اولا اثر دخل يثير حركة على المنحني د/س من النقطة هـ الى النقطة ف. هذا الاثر يجعل المشتري اكثر ثراءً. لان انخفاض ثمن السلعة ب يعني زيادة في الدخل الحقيقي للمستهلك اذا ما بقي الدخل النقدي دون تغيير. مع زيادة الدخل الحقيقي يتسع مجال امكانيات المستهلك وتزيد الكميات التي يطلبها.

- كما يوجد، ثانيا، اثر احلال يثير حركة على المنحني م١ (نفس المنحني) تشير الى ان المستهلك سيشتري كمية اكبر من السلعة ب التي انخفض ثمنها. وذلك لانه مع انخفاض ثمنها تصبح السلعة ب ارخص بالنسبة للسلعة أ (التي بقي ثمنها دون تغيير). وعليه يصبح من الاحسن له ان يحل وحدات من السلعة ب محل وحدات من السلعة أ حتى النقطة التي تصبح عندها الدلالة الحدية للسلعة ب معبرا عنها بوحدات من السلعة أ مساوية من جديد لثمن السلعة بَ معبرا عنه بوحدات من السلعة أ. وهو ما يقوم به المستهلك بالتحرك على نفس منحني عدم الاهتمام، المنحني م٢، الذي هو ابعد من المنحني الاول م١. وهو ما يعبر عنه في الرسم بحركة من النقطة ف نحو النقطة هَـ .

- عليه يصبح من المعقول ان نرى اثر الثمن كناتج صاف لاثر دخل واثر احلال. ويتضح ذلك على الرسم من تتبع التغير في الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة ب. فطلبه على السلعة ب يزيد من الكمية و د الى الكمية و دً بحركة على منحني الثمن/الاستهلاك (ت/س) من النقطة هـ الى النقطة هَـ . جزء من هذه الزيادة (مساويا لـ د دَ) هو نتيجة اثر الدخل، والباقي (مساويا لـ دَ دً) نتيجة لاثر الاحلال.

يتضح اذن ان الزيادة في الكمية المطلوبة من سلعة ينخفض ثمنها (السلعة ب في مثلنا هذا) تتوقف على قوة واتجاه اثر الدخل من جانب وقوة واتجاه اثر الاحلال من جانب اخر: (وهو ما يعني ان مرونة الطلب بالنسبة للثمن تتوقف على قوة واتجاه اثري الدخل والاحلال الذي يعتبر اثر الثمن ناتجا صافيا لها). وبصفة عامة (وباستثناء حالة السلع الدنيا) يكون اثر الدخل واثر الاحلال ايجابيين، الامر الذي ينتج عنه زيادة في الكمية التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها اذا ما انخفض ثمن السلعة، والعكس.

*   *   *

وعليه نرى ان اصحاب فكرة المنفعة القابلة للتفضيل يبدأون من هذه الفكرة لدراسة سلوك المستهلك الذي يتمتع بخصائص الرجل الرشيد. وذلك بقصد التوصل الى تحديد طلبه على السلع الاستهلاكية. وهم يحاولون تحقيق هذا الهدف من خلال فكرة توازن المستهلك الذي يمكن تحديد شروطه الشكلية استخداما لاداتين تحليليتين: خريطة منحنيات عدم الاهتمام التي تعكس سلم تفضيل المستهلك بعيدا عن الظروف الاقتصادية. والمعدل الحدي للاستبدال بين السلع. ووضع التوازن هذا هو الذي يبين كيفية توزيع المستهلك لدخله النقدي بين السلع التي يرغب في شرائها ويحدد بالتالي الكميات التي يكون على استعداد لشرائها عند الاثمان السائدة في السوق. فاذا ما تم التوصل الى وضع توازن المستهلك هذا كان من الممكن تتبعه في تغيره الى اوضاع توازن جديدة تحت تأثير التغيرات في الظروف الاقتصادية للمستهلك المتمثلة في دخله النقدي واثمان السلع التي يقدم على شرائها مع تمييز ثلاثة انواع من الاثر: اثر الدخل، اثر الاحلال واثر الثمن مع تحلل هذا الاخير الى الاثرين الاولين. وهم ينتهون الى تحديد شكل عام لتوازن المستهلك يتمثل في العلاقة التالية:

$$\frac{\text{م ح س}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}} = \ldots\ldots = \frac{\text{م ح س}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ق}}}{\text{ث}_{\text{ق}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ق}}}{1} = \text{م ح س}_{\text{ق}}$$

حيث م ح س $_{\text{أ}}$ ترمز للمعدل الحدي لاستبدال السلعة أ، وترمز ث $_{\text{أ}}$ لثمن هذه السلعة؛ م ح س $_{\text{ق}}$ ترمز للمعدل الحدي لاستبدال النقود ، وترمز ث ق لثمن النقود. وعليه **يتمثل الشرط الشكلي العام لتوازن المستهلك في تساوي نسبة المعدل الحدي لاستبدال السلعة الى ثمنها مع نفس النسبة لكل السلع التي يشتريها المستهلك مع نسبة المعدل الحدي لاستبدال النقود الى ثمنها**

(باعتبار انه يضحي بالنقود في سبيل الحصول على السلع). وبما ان ثمن النقود هو وحدة النقد نفسها ينتهي التساوي الى ان يكون مع المعدل الحدي لاستبدال النقود. وتحقق هذا الشرط الشكلي يعني، في نظرهم، ان المستهلك اصبح في وضع توازن، اي الوضع الذي يحقق له اقصى منفعة ممكنة بحيث لا تكون له مصلحة في تغيير نمط توزيع دخله النقدي على مشترواته من السلع الاستهلاكية طالما ان الظروف التي يتصرف في ظلها تبقى دون تغيير.

وقبل ان ننتقل الى مقارنة بين النتائج التي يتوصل اليها اصحاب كل من نظريتي المنفعة القابلة للقياس والمنفعة القابلة للتفضيل فيما يخص توازن المستهلك، تبقى لنا ملاحظتان بالنسبة للنظرية الثانية:

- نلاحظ اولا، اننا قدمنا تحليل اصحاب النظرية الثانية علي افتراض وجود سلعتين فقط، الامر الذي يستلزم استخدام رسوم بيانية ثنائية الابعاد (اي ذات محورين فقط، المحور السيني والمحور الصادي). ولكن التحليل يمكن ان يتم على افتراض تعدد السلع التي يشتريها المستهلك، وهو ما يستلزم رسوم بيانية متعددة الابعاد (اي لها اكثر من محورين). وبناء مثل هذه الرسوم البيانية على ورقة مسطحة يتم بجهد كبير ولا يحقق الا فائدة قليلة.

- نلاحظ ثانيا، ترديدا لفكرة سبق ذكرها، ان خريطة منحنيات عدم الاهتمام تمثل اداة يمكن استخدامها في نظر اصحاب هذا الاتجاه في كل موقف يلزم فيه الاختيار بين بدائل مختلفة:

● الاختيار بين توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية (اختيار المستهلك).

- الاختيار بين توليفات من العمل والفراغ (اختيار الافراد).
- الاختيار بين توليفات من الانفاق الحالي والادخار.
- الاختيار بين توليفات مختلفة من عناصر الانتاج التي تستخدم في الانتاج (اختيار المنظم).

٣ ـ المقارنة بين نتائج النظريتين

- رأينا ان الشرط الشكلي لتوازن المستهلك وفقا لتحليل اصحاب فكرة المنفعة القابلة للتفضيل هو:

$$\frac{\text{م ح س}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}} = \ldots\ldots\ldots\ldots = \frac{\text{م ح س}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ق}}}{\text{ث}_{\text{ق}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ق}}}{١} = \text{م ح س}_{\text{ق}}$$

اذا تعلق الامر بسلعتين أ، ب يكون شرط التوازن على النحو التالي:

$$\frac{\text{م ح س}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}}$$

= حيث م ح س ترمز للمعدل الحدي

او

$$\frac{\text{م ح س}_{\text{أ}}}{\text{م ح س}_{\text{ب}}} = \frac{\text{م ح س}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}}$$

(من خصائص التناسب) ١

- كما رأينا ان الشرط الشكلي لتوازن المستهلك وفقا لتحليل اصحاب فكرة المنفعة القابلة للقياس هو:

$$\frac{\text{م ح}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}} = \ldots\ldots\ldots = \frac{\text{م ح}_{\text{ن}}}{\text{ث}_{\text{ن}}} = \text{م ح}_{\text{ق}}$$

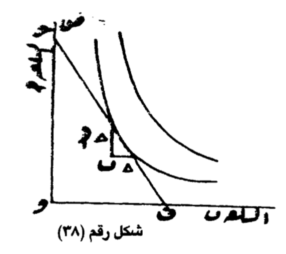
اذا تعلق الامر بسلعتين أ، ب يكون شرط التوازن على النحو التالي:

$$\frac{\text{م ح}_{\text{أ}}}{\text{ث}_{\text{أ}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}}$$ = حيث م ح ترمز للمنفعة الحدية

او

$$\frac{\text{م ح}_{\text{أ}}}{\text{م ح}_{\text{ب}}} = \frac{\text{م ح}_{\text{ب}}}{\text{ث}_{\text{ب}}}$$ (من خصائص التناسب) ٢

● الان، لنتدبر قليلا دلالة شرط التوازن الذي تقول به نظرية المنفعة القابلة للتفضيل في حالة الاقتصار على سلعتين (هذا الشرط هو م ح س أ = م ح س ب): على هذا الرسم (شكل رقم ٣٨) يتساوى ميل خط الثمن (اي خط الامكانيات) (وهو في نفس الوقت ميل المنحني عند نقطة تماس الخط مع المنحني) مع معدل الاستبدال الحدي بين السلعتين أ، ب. ويتساوى مع العلاقة بين ثمني السلعتين. بعبارة اخرى:



شكل رقم (٣٨)

$$\frac{و_ف}{و_ح} = \frac{\Delta ب}{\Delta أ} = \frac{ث_أ}{ث_ب}$$

وذلك لانه على افتراض مستوى معين للدخل النقدي للمستهلك، وليكن د، ومستوى لثمني السلعتين و $و_ح = \frac{د}{ث_أ}$ ، $و_ف = \frac{د}{ث_ب}$

$$\therefore \frac{و_ف}{و_ح} = \frac{د}{ث_ب} \times \frac{ث_أ}{د} = \frac{ث_أ}{ث_ب}$$

ابتداءا من دخل نقدي معين (د) وعلى اساس الاثمان المعطاة في السوق، يقوم المستهلك بتوزيع دخله (انفاقه) بين السلعتين بكيفية تتحدد بتساوي نسبة المعدل الحدي للاستبدال بينهما $\frac{(\Delta س)}{(\Delta س)}$ مع النسبة بين ثمنيهما $\frac{(ث ص)}{ث س}$

وعليه يكون شرط التوازن:

$$\frac{\Delta ب}{\Delta أ} = \frac{ث_أ}{ث_ب} = \ldots\ldots\ldots\ldots\ 3$$

● الان، يبين المعدل الحدي للاستبدال بين السلعتين أ، ب الكمية الاضافية من ب اللازمة لتعويض المستهلك عن كمية محددة يفقدها من السلعة أ. بمعنى اخر يحدد المعدل الحدي للاستبدال **كمية المنفعة** الاضافية (التي تحققها كمية معينة من السلعة ب) التي تعوض المستهلك عن النقص في المنفعة الناجم عن النقص في كمية السلعة أ. فنقص المنفعة الناجم عن استهلاك عدد اقل من وحدات السلعة أ يعوض

بالتعادل بالكسب المتحقق من استهلاك كمية اكبر من السلعة ب.

وهو ما يعني ان Δ ب × م ح $_{ب}$ = Δ أ × م ح $_{أ}$ حيث م ح ترمز للمنفعة الحدية.

ومن هذه العلاقة $\frac{\Delta ب}{\Delta أ} = \frac{م ح_{أ}}{م ح_{ب}}$ ٤

وباستبدال Δ ب بالقيمة المحددة لها في العلاقة (٣):

$$\frac{\Delta أ}{\frac{م ح_{أ}}{م ح_{ب}}} \quad \frac{م ح_{أ}}{م ح_{ب}} = \frac{ث_{أ}}{ث_{ب}} \quad .... ٥$$

وهكذا ينتهي بنا شرط التوازن عند النظرية الثانية بأنه يتضمن التعبير بوحدات **المنفعة الحدية** (اي المنفعة القابلة **للقياس**).

- وبمقارنة العلاقة (١) التي ترجمت اخيرا بالعلاقة (٥) نرى ان شرط توازن المستهلك وفقا للنظرية الثانية هو نفس شرط التوازن الذي يقول به أصحاب النظرية الاولى المعبر عنه في العلاقة (٢).

- **وهكذا نلمح، في نتائج نظرية المنفعة القابلة للتفضيل، المنفعة الحدية وقابلية المنفعة للقياس.**

*　　*　　*

على هذا النحو ينتهي اصحاب التيار الثاني (فكرة المنفعة القابلة للتفضيل) الى نفس النتائج التي توصل اليها اصحاب التيار الاول (فكرة المنفعة القابلة للقياس) بعد رحلة زمنية لا تقل عن اربعين عاما. تضمنت هذه الرحلة اولا نقد افكار اصحاب التيار الاول ثم محاولة ايجاد البديل لهذا التيار، ثم التوصل الى نتيجة أعتقد انها مختلفة، ثم الوعي، بعد بعض الجهد، بأننا نعود الي نقطة البدء. وهكذا يعاني تحليل المنفعة القابلة للتفضيل من المآخذ التي اخذها اصحابه على فكرة المنفعة القابلة للقياس. ويعكس ذلك حقيقة ان النظرية الحدية تدور في حلقة مفرغة، تدور في هذه الحلقة حول نفسها بعيدا عن واقع الحياة الاجتماعية.

وازاء ذلك يحاول البعض الثالث كسر الحلقة المفرغة بمحاولة بناء ما يسمى بنظرية التفضيل المستبان[1]. ولكننا نكتفي هنا بالاشارة الى مراجعها[2] اذ يكفينا، مثلين من امثلة ما يقدم عادة كنظرية تشرح سلوك المستهلك بقصد تحديد طلبه على السلع الاستهلاكية. وهي في واقع الامر من قبيل المضاربات الذهنية لاصحاب النظرية الحدية. وهي مضاربات تجسم تصور الحدين للظواهر الاقتصادية «كعلاقات» بين الاشخاص والاشياء (اذ يقتصر عالم سلوك المستهلك على حديثه مع نفسه في مواجهة السلع)

---

(١) The revealed preference theory.

(٢) انظر في ذلك: P. Samuelson, Foundations of Economic Analysis, Harvard, Cambridge, Moss, 1947.

وكذلك مقالة بعنوان:

Consumption, Theorems in Terms of Overcompensation Rather Than Indifference Camparaisons, Economica, Vol. XX, Feb. 1953

وتعكس في ذات الوقت عقم «النظرية». ولا تظهر اسباب عقم «النظرية» الا بنقد لمجمل النظرية الحدية من الداخل ومن الخارج[1]. ونقد مجمل النظرية يستلزم التعرف على بقية مكوناتها، والمكون الثاني يتمثل في نظرته لسلوك المشروع.

---

(١) انظر الباب الخامس فيما يلي.

الفصل الثالث

نظرية سلوك المشروع

تتمثل المشكلة التي ينشغل بها اصحاب النظرية الحدية في تحليل سلوك المشروع بقصد التوصل الى العوامل التي تحدد الكميات التي يعرضها في ظل الشروط السائدة في السوق، ولم توضع المشكلة على هذا النحو الا من خلال تطور الفكر المتعلق بها. وعليه يلزم للتوصل الى وضع المشكلة كما ينبغي (من وجهة نظر المدرسة الحدية) ان نتعرف على تاريخها، وهو ما سنفعله باختصار في مرحلة اولى. وبعرضنا هذا التاريخ نستطيع ان نبين النقاط التي نتعرض لها في هذا الفصل.

أولا: تاريخ المشكلة:

يتمثل العرض، وفقا لتصور **الكلاسيك**، في كمية: في الكمية التي تطرح في السوق، تلك هي الكمية التي يتكلم عنها ادم سميث صراحة في دراسته «لثمن السوق» في تقابله مع «الثمن الطبيعي»[(١)]، هذا الاخير هو الثمن الذي يسود في الزمن الطويل بفضل سيادة المنافسة وحوله يدور ثمن السوق. كما

(١) Natural price; prix naturel.

يتكلم ريكاردو هو الاخر عن كمية معينة من الاموال الموجودة في السوق. فالامر يتعلق عند الكلاسيك اذن بالكمية المعروضة ولا يتعلق بدالة العرض. وبهذا المعنى يحدد العرض، مع الطلب، ثمن السوق.

وقد اولى **الحديون الاوائل** (السابقون على الفريد مارشال)، وهم من انشغلوا اساسا بالمنفعة، تحليل العرض القليل من العناية، ولا يعطونه الا اهمية محدودة جدا حتى بالنسبة لتحديد ثمن السوق. فاذا كانت توجد بين الثمن والطلب علاقة مباشرة فالعلاقة بين الثمن والعرض علاقة **غير مباشرة** باعتبار ان هذا الاخير، اي العرض، هو عكس المنفعة: وذلك لان الافراد الذين يقدمون عناصر الانتاج، وهي التي تكمن خلف العرض، انما يتحملون (انعدام منفعة)[1] عندما يضعون تحت تصرف المنظم (خدمات) هذه العناصر.

ولم تلعب **فكرة دالة العرض** دورها كاملا الا في تحليل **الفريد مارشال**[2]. وهو يفصل هذه الفكرة عن الكمية المعروضة التي يتكلم عنها الكلاسيك وعن عكس المنفعة الذي هو يرادف العرض عند الحديين الاوائل. **فالفريد مارشال يسند دالة العرض الي نفقة الانتاج**. ومن هنا كانت ضرورة التغلغل في مجال الانتاج لدراسة النفقات والكمية المنتجة التي تتحدد بسلوك المنظم صاحب المشروع في ظل الظروف السائدة في السوق. ومنذ ان قدم الفريد مارشال هذا التحليل يتم بناء منحنيات العرض كدالة للثمن.

رأينا في الفصل الاول من هذا الباب العرض الفردي كدالة كعوامل

---

(١) Disutility; disutilité.

(٢) انظر مبادئ الاقتصاد، الكتاب الخامس.

مختلفة:

ع أ = د (ث أ، ث ١، ...، ث ن - أ، ث ع١، ...، ث ع ن، ت)

كما رأينا العرض الفردي كدالة لثمن السلعة التي يقوم المنظم في السوق:

ع أ = د (ث أ)

وفي تحليله لسلوك المشروع يهتم مارشال كقاعدة عامة بسلوك ما يسميه بالوحدة الممثِلة **في ظل المنافسة الكاملة**[١]. الامر يتعلق بوحدة انتاجية متوسطة، من حيث حجمها. هذه الوحدة المتوسطة تعمل في ظل المنافسة الكاملة (اي انها تكون واحدة بين عدد كبير من الوحدات الانتاجية تنتج كلها وحدات متجانسة من السلعة). وبما ان هذه الوحدة صغيرة بالنسبة لحجم السوق، اي ان انتاجها اصغر من ان يؤثر وحده على ظروف السوق، فانها تأخذ الثمن السائد في السوق كمعطي، او كظرف محدد في السوق تحديدا لا ارادة للمشروع فيه[٢]. ثم يحلل مارشال سلوك المحتكر وانما كحالة استثنائية. الامر يتعلق هنا بسلوك وحدة تسيطر على انتاج سلعة معينة وتستطيع، ابتداء من الطلب على هذه السلعة، ان تحدد ثمن السوق. فهي صانعة للثمن[٣].

ثم تأتي نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الحالي، وتبين

---

(١) Representative firm; la firm représentative, Marshall Principles, p. 264 - 5.

(٢) A price - taker firm.

(٣) A price - maker firm.

الجهود التحليلية لبييرو سرافا[١] وجون روبنسون[٢] وادوارد تشمبرلن[٣] انه لم يعد من المستساغ، ازاء التغييرات التي تمت في واقع الاقتصاد الرأسمالي واتجاهه نحو سيطرة الشكل الاحتكاري على الاسواق، ان نفترض ان الشكل العام للمشروع يتمثل في المشروع الذي ينتج في ظل المنافسة الكاملة وان الاحتكار لا يمثل الا حالة استثنائية. وانما يتجه الشكل العام نحو مشروع ينتج في سوق يوجد به عدد من المشروعات من الكبر بحيث يمكن القول بوجود المنافسة، ولكنه ينتج وحدات من السلعة غير متجانسة مع وحدات السلعة التي تنتجها المشروعات الاخرى الموجودة في هذا الفرع من فروع الانتاج. وهذا ما يعبر عنه بالقول بأن المشروع يبدأ في تمييز وحدات سلعته تمييزا يعطيه نوعا من الاحتكار بالنسبة للوحدات التي ينتجها. (مثال ذلك الانواع المختلفة من معجون الاسنان. نحن هنا بصدد سلعة واحدة تشبع حاجة واحدة، ولكن وحدات السلعة غير متجانسة اي متميزة فيما بينها بالرائحة. باستخدام الكلورفيل او عدم استخدامه، بطريقة تقديم السلعة.. الى غير ذلك). هنا يتعلق الامر بشكل من اشكال السوق يسمى **بسوق المنافسة الاحتكارية، او سوق المنافسة غير الكاملة** بصفة عامة.

وفي نهاية الثلاثينات يتركز الاهتمام، في مجال دراسة سلوك المشروع، على

---

(١) Piero Sraffa, The Laws of Returns Under Competitive Conditions; The Economic Journal, Vol. XXXVI, 1926. p. 532 - 550.

(٢) Joan Robinson, The Economics of Imperfect Competition, Macmillan and co., London, 1933.

(٣) Edward Chamberlin, The Theory of Monopolistic Competition. Harvard University Press, Cambridge, Mass, 1933.

المشـــروع الذي يعـمـل في ظل شكل اخــر من اشكال الســوق. يتم ذلك بفــضل الدراسـات التي قـام بهـا بـول سـويزي(١). وهتش وهول(٢). الامـر يتـعلق هذه المرة بالمشـروع الذي يعمل في ظل منافسة القلة، وهـو واحد ضـمن مـجموعة قليلة العدد تنتج كل (او الجزء الاكبر) من الكمية المنتجة في فرع من فروع الانتاج.

وينتج عن كل هذا ان نتوصل الى الاشكال التالية للسوق التي يمكن في ظلها دراسة سلوك المشروع:

عدد المنتجين	نوع وحدات السلعة	شكل السوق
كبير	متجانسة (كل منها بديل كامل للوحدات الاخرى).	المنافسة الكاملة
كبير	غير متجانسة (كل منها بديل لصيق غير كامل للوحدات الاخرى)	المنافسة الاحتكارية (٣) (او غير الكاملة)
محدود (قليل)	متجانسة	منافسة القلة دون تمييز (٤)
	غير متجانسة	منافسة القلة مع التمييز (٥)
اثنان		الاحتكار الثنائي (٦)
واحد		الاحتكار (٧)

(١) Paul Sweezy, Demand Under Conditions of Oligoply, the Journal of Political Economy, vol, XLVII, 1939, p. 568 - 573.

(٢) Hitch & Hall, Price Theory and Business Behaviour, Oxford Economic Papers,No 2.

(٣) Monopolistic competition (imperfect competiotion), la concurrence monopois-tique(imparfaite).

(٤) Oligopoly without differenciation; l'oligopole sans différencialtion.

(٥) Oligopoly with differenciation; l'oligopole avec différencialtion.

(٦) Duopoly; duopole.

(٧) Monopoly; monopole.

ويتمثل الفرق بين هذه الاشكال المختلفة للسوق، من وجهة نظر **المشروع، في اختلاف شروط الطلب على السلعة التي ينتجها.** بمعنى اخر تختلف شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع باختلاف شكل السوق الذي ينتج المشروع في ظله، الامر الذي يؤثر على سلوك المشروع كوحدة تتجه في كل تصرفاتها نحو السوق.

ولكن ايا كان شكل السوق فالمشروع يسعى الى تحقيق اقصى ربح ممكن[1]، وهو ما يعني تحقيق اكبر ربح اجمالي او الانتاج بأقل خسارة (في حالة ما اذا كان المشروع يمر بفترة تسودها الصعاب ويقدر المشروع انها عابرة وانه سيحقق ارباحا في الفترة التالية). وبما ان الربح الاجمالي، الذي من اجله يعيش المشروع في صراع دائم، يمثل الفرق بين مجموع ايراداته ومجموع نفقاته فان **سلوك المشروع ينعكس في مواجهة دائمة بين شروط الايراد الذي يحصل عليه وشروط نفقة الانتاج التي يتحملها.** هذه المواجهة هي التي تحدد الكمية المنتجة (او المعروضة) بواسطة المشروع. وعليه اذ اردنا التوصل الى هذه الكمية تعن علينا ان نرى اولا شروط نفقة الانتاج، لنرى بعد ذلك شروط الايراد.

وكلما يتم الانتاج يتخذ المشروع عددا من القرارات. فهناك اولا **القرار الخاص بالناتج** الذي يقدم المشروع على انتاجه، محددا بذلك نوع النشاط الذي يقوم به. وقد يقوم المشروع بانتاج عدة منتجات، وهذه هي الحالة الغالبة. **ولكننا سنفترض طوال دراستنا لتحليل سلوك المشروع ان الوحدة الانتاجية لا**

---

(١) قد يهدف المشروع الى جعل المخاطر اقل ما تكون (كما قد يسعى، على نحو مؤقت، الى تحقيق اهداف اخرى). ولكننا نفترض ان المشروع يسعي، كقاعدة عامة، الى تحقيق اقصى ربح ممكن.

تنتج الا ناتجا واحدا.

ولكي ينتج **يقوم المشروع بتجميع ما يسميه الحديون بعناصر الانتاج**: رأس المال، الذي تمثله عينا وسائل الانتاج، والعمل والارض، التي يضاف اليها التنظيم(١) اي المقدرة التنظيمية لصاحب المشروع. فالمشروع يقوم بتجميع هذه المدخلات لانتاج كمية معينة من الناتج.

فاذا ما افترضنا ان المشروع يسعى الى الانتاج بأقل تكلفة، كما هو الحال في ظل شروط المنافسة الكاملة، تعين على المشروع الذي يجد امامه امكانيات فنية متعددة تعكس طرقا متعددة لتجميع عناصر الانتاج، تعين **على هذا المشروع ان يتخذ قرارا بشأن اختيار الطريقة الفنية التي يتبعها في الانتاج** الامر هنا يتعلق باختيار احدى الامكانيات التكنولوجية المتاحة للمشروع. بعبارة اخرى، قد يوجد، من الناحية التكنولوجية، عدد من (التوليفات) الممكنة لعناصر الانتاج المختلفة (للمدخلات المختلفة). في هذه الحالة يتعين على المشروع اختيار احداها. كما قد لا يوجد الا طريقة واحدة لتجميع المدخلات لانتاج الناتج. في هذه الحالة لا توجد امام المشروع الا امكانية تكنولوجية واحدة ولا يكون له اي خيار. ويعبر عن هذه (التوليفات) التكنولوجية الممكنة بما يسمى **بدالة الانتاج**(٢)، التي تلخص المعرفة التكنولوجية، على اعتبار انها تعبر عن الافق التكنولوجي المتاح للمشروع عن طريق بيانها لاكبر كمية يمكن انتاجها استخداما لكمية معينة من المدخلات. نحن هنا بصدد علاقة فنية (بين المدخلات والناتج) يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

---

(١) The entrepreneurship; l'entrepreneurship.

(٢) The production function; la fonction de production.

س = د (ع ١، ع ٢، ....، ع ن).

حيث س ترمز للناتج، ع١ لعنصر الانتاج الاول، ع ٢ لعنصر الانتاج الثاني، ع ن لعنصر الاخير[١].

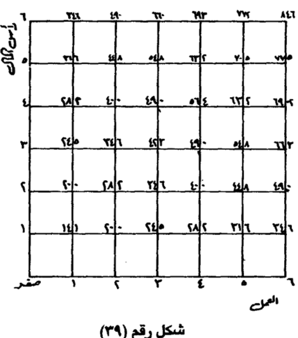
هذه العلاقة يمكن التعبير عنها بيانيا على افتراض ان لدينا مدخلين يمثل كل منهما بديلا للاخر: العمل ورأس المال، وذلك على النحو المبين في الشكل (٣٩).

ولكي يكون قرار المشروع رشيدا يتعين ان يتمثل في اختيار الطريقة الانتاجية (او الفن الانتاجي) او التوليفة التي تجعل كميات المدخلات المستخدمة في انتاج كمية معينة من الناتج اقل ما يمكن. اي يتعين ان يؤدي هذا الاختيار الى ان تكون الكمية من كل مدخل (اي من كل عنصر) المستخدمة في انتاج وحدة واحدة من الناتج، الى ان تكون هذه الكمية اصغر ما يمكن. هذه الكمية من المدخل اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج يطلق عليها اصطلاح **المعامل الفني**[٢] (المعامل الفني للعمل في انتاج الصلب مثلا هو القدر من العمل اللازم لانتاج وحدة واحدة من الصلب، الطن مثلا). وعليه يمكن القول انه لكي يكون قرار المشروع رشيدا يتعين ان ينجم عنه تقليل المعاملات الفنية للانتاج بالنسبة للمدخلات المختلفة الى اقصى حد.

---

(١) يوجد في الاقتصاد القومي. حيث يتم انتاج الاف السلع، عدد كبير من دالات الانتاج. كما انه يمكن تصور دالة الانتاج على مستوي عال جدا من التجميع تعبر عن الامكانيات الفنية بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعه.

(٢) Technical coefficients; les coefficients techniques.



شكل رقم (٣٩)
دالة الانتاج

- دالة الانتاج هذه تلخص المعرفة التكنولوجية.
- هي تعبر عن العلاقة بين كمية الناتج والتوليفات المختلفة من المدخلين: العمل ورأس المال.
- لانتاج كمية من الناتج مساوية لـ ٤٩٠ وحدة مثلا، توجد لدينا اربعة توليفات فنية ممكنة:
  - ٦ وحدات عمل + ٢ وحدة رأس المال.
  - ٤ وحدات عمل + ٣ وحدات من رأس المال.
  - ٣ وحدات عمل + ٤ وحدات من رأس المال.
  - ٢ وحدة عمل + ٦ وحدات من رأس المال.

اذا ما كان لدينا **اثمان عناصر الانتاج** (اي اثمان المدخلات) فان اختيار التوليفة التي تقلل من المعاملات الفنية لاستخدام هذه المدخلات الى اقصى حد يعني انقاص نفقة الانتاج وجعلها اقل ما يمكن.

يتضح ان نفقة الانتاج تتحدد، حتى الان، بمحددين: التوليفة التكنولوجية التي تحدد الكميات العينية من المدخلات اللازمة لانتاج وحدة من الناتج، واثمان المدخلات (اي عناصر الانتاج) المستخدمة. ولكن نفقة الانتاج لا تتحدد بهذين المحددين فقط، اذ يوجد محدد ثالث لها: ذلك هو مستوى الانتاج.

فالواقع ان نفقة الانتاج تتأثر كذلك، بمستوي نشاط المشروع، وهو مستوى يمكن تغييره:

- اما بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرف المشروع (اي مجموع اصوله الثابتة)، اي باستخدام هذه الطاقة على نحو اكثر او اقل حدة، وهو ما يستطيع المشروع تحقيقه مباشرة.

- واما بتغيير حجم المشروع نفسه، ليصبح اكبر او اصغر مما كان عليه حجمه من قبل (اي يصبح تحت تصرفه طاقة انتاجية اكبر او اصغر مما كانت عليه من قبل) وهو ما لا يمكن القيام به الا بعد فترة معينة نقوم في خلالها باحداث التغيرات اللازمة.

واذا كان المشروع يقوم بالانتاج فانه يفعل ذلك من اجل الربح. فهو ينتظر دائما ان يحقق ايرادا. ويتحدد الايراد الكلي للمشروع بالكمية من السلعة التي ينجح في تسويقها وبالثمن الذي يبيع به الوحدة من هذه السلعة. ومن ثم يلزم ان نتعرف على شروط الطلب التي يواجهها المشروع في السوق، وهي شروط تختلف باختلاف شكل السوق الذي ينتج في ظله.

على اساس معرفة شروط الايراد هذه وشروط النفقة يمكن اتخاذ القرار الخاص بتحديد الكمية التي ينتجها المشروع (ويطرحها في السوق). فاذا

افترضنا ان المنظم يسلك سلوكا رشيدا تعين عليه ان يتخذ القرار الذي ينجم عنه انتاج الكمية التي تحقق له اقصى ربح ممكن (او اقل خسارة ممكنة انتظارا لربح مستقبل) هذه الكمية تسمى بكمية التوازن.

وعليه، تكتمل لنا دراسة نظرية سلوك المشروع بالتعرف على:

- شروط نفقة الانتاج في داخل المشروع،
- الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع،
- توازن المشروع، وهو ما يسمح لنا بالانتقال الى توازن الصناعة وتكون الثمن في السوق.

ثانيا: نفقة الانتاج: (١)

سنهتم فيما يلي ببيان خصائص ومحددات نفقة الانتاج. من هذه المحددات:

- نستبعد ما كان ذي طبيعة تكنولوجية،
- نؤجل الكلام عن المحدد الاقتصادي (اثمان عناصر الانتاج) للفصل الرابع،
- لنرى بشيء من التفصيل مستوى نشاط المشروع كمحدد لنفقة الانتاج.

وتتمثل نفقة انتاج ناتج معين في ثمن شراء (او القيمة المقدرة للعناصر التي لا تشتري) كل عناصر الانتاج المستخدمة في انتاج هذا الناتج. هذه

(١) The production cost; le coût de production.

النفقة تساوي مجموع الانفاقات النقدية التي يتحملها المشروع تحقيقا لهذا الناتج. هنا نكون بصدد **النفقة النقدية**[1] منظورا اليها من وجهة نظر المشروع، ومن ثم فهي **نفقة خاصة**[2]. هذه النفقة الخاصة يتعين تمييزها عن **النفقة الاجتماعية**[3] التي تمثل ما يتحمله المجتمع في سبيل انتاج هذا الناتج. في **هذا الفصل نهتم فقط بالنفقة الخاصة.**

وتتوقف نفقة الانتاج، كما ذكرنا من قبل، على:

- الكميات العينية من المدخلات المستخدمة في الانتاج. ففي نشاط البناء مثلا تتوقف نفقة انتاج وحدة من الناتج، ولتكن المتر المربع من البناء، على مساحة الارض وكمية الطوب والصلب والاسمنت والخشب والعمل... الى غير ذلك المستعملة في عملية بناء هذه الوحدة. هذه الكميات العينية تتوقف بدورها على الفن الانتاجي المستخدم وعلى درجة الكفاءة في استخدام المدخلات.

- اثمان المدخلات المختلفة المستعملة في الانتاج.

- ومستوى الانتاج، اي الكمية المنتجة.

وعليه ان اردنا التوصل الى النفقة الكلية، عند مستوي معين من الانتاج، لزم علينا:

- ان نضرب اولا الكمية المستخدمة من كل من المدخلات في ثمن الوحدة

---

(١) Monetary cost; coût monétaire.

(٢) Private cost; coût privé.

(٣) Social cost; coût social.

الواحدة من هذا المدخل، لنحصل على نفقة استخدام كل من هذه المدخلات.

- ثم نجمع نفقات استخدام كل المدخلات.

- وابتداء من هذه النفقة النقدية الكلية نستطيع، على اساس معرفة الكمية المنتجة، اي نحصل على النفقة النقدية للوحدة الواحدة من الناتج.

من هذا يتضح ان **مصادر التغير** في النفقة النقدية للوحدة من الناتج ثلاثة:

١ - **التغير في** النفقة الحقيقية[١] اي **في الكميات العينية للمدخلات** المستخدمة. هذا المصدر لتغير النفقة النقدية لن يكون محلا لاهتمامنا في اطار هذه الدراسة باعتبار انه يرتبط بالجانب التكنولوجي للانتاج.

٢ - التغير في اثمان المدخلات (عناصر الانتاج) المستخدمة. بالنسبة لهذا المصدر لتغير النفقة النقدية يمكننا:

- افتراض ان سلوك المشروع يؤثر علي اثمان عناصر الانتاج.

- **واما ان نفترض ان المشروع الذي ندرس سلوكه يشتري عناصر الانتاج من اسواق تسودها المنافسة الكاملة ويبيع سلعته في سوق تسوده المنافسة الكاملة**. في هذه الحالة ستكون الكميات

(١) Real cost; coût réel.

التي يشتريها المشروع من عناصر الانتاج اصغر من ان تؤثر، عند تغيرها، في الاثمان السائدة في اسواق هذه العناصر.

في تحليلنا لسلوك المشروع نفترض هذا الافتراض الاخير. هذا الافتراض يتضمن استبعاد هذا المصدر الثاني للتغير في النفقة النقدية للوحدة من السلعة التي ينتجها المشروع (مع مراعاة ان اثمان عناصر الانتاج ستكون محلا للدراسة في الفصل الرابع من هذا الباب).

٣ ـ التغير في مستوي الانتاج، اي في مستوي نشاط المشروع، لم يبق الا هذا المصدر للتغير في النفقة النقدية ليكون محلا لدراسة تفصيلية.

على هذا النحو تتبلور المشكلة التي نعالجها: الامر يتعلق بمشروع ينتج في ظل شروط المنافسة الكاملة ناتجا واحدا اتباعا لفن انتاجي معين. هذا المشروع يشتري عناصر الانتاج من اسواق تسودها هي الاخرى المنافسة الكاملة. وعليه لا يؤثر سلوك هذا المشروع على الاثمان السائدة في اسواق عناصر الانتاج. بالنسبة لهذا المشروع، يمكن التعبير عن المسالة التي يلزم فحصها على النحو التالي: ما الذي يحدث لنفقة انتاج الوحدة من السلعة اذا ما غير المشروع تدريجيا من مستوى نشاطه بزيادة الكمية التي ينتجها من السلعة؟ بعبارة اخرى، اذا ما تغير مستوي نشاط المشروع، بأن زادت الكمية المنتجة مثلا هل يؤدي ذلك الى تغير نفقة انتاج الوحدة من السلعة التي ينتجها واذا كان الجواب بالايجاب ففي اي اتجاه تتغير النفقة؟

للاجابة على هذا السؤال يمكننا ان ننطلق من اقتراح توحي به الدراسة

الاولية لهذه المسألة، مؤدى هذا الاقتراح ان **الطريقة التي تستجيب بها نفقة المشروع للتغيرات في مستوى نشاطه تتوقف علي الطريقة التي يتبعها المشروع لتغيير مستوى نشاطه** (بزيادة او بانقاص الكمية المنتجة). وبصفة عامة يستطيع المشروع ان يغير من مستوى نشاطه (اي من الكمية المنتجة):

- اما **بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية**[١] الثابتة (من مبان والات وملحقاتها) الموجودة تحت تصرفه، وذلك بأن يستخدمها على نحو اكثر او اقل حدة. بأن يستعملها مثلا لمدة ٢٤ ساعة في اليوم بدلا من ١٦ ساعة كما كان عليه الحال قبل تغيير معدل الاستعمال.

- واما **بتغيير حجم المشروع نفسه** بتغيير القدر من الطاقة الانتاجية بأن تصبح اكبر او اصغر مما كانت عليه قبل التغيير ـ وهو ما يتم اما بالتوسع في المشروع (عن طريق بناء مبان اضافية وتثبيت عدد اضافي من الالات.. الى غير ذلك) في حالة اذا ما اريد زيادة الكمية المنتجة، واما بالتخلص من جزء من الطاقة الانتاجية التي كانت موجودة تحت تصرف المشروع في حالة ما اذا اريد لنشاط المشروع ان ينكمش.

- واما باتباع السبيلين معا، اي بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية للمشروع وتغيير حجم المشروع.

لتبسيط عرضنا للمسألة سنقتصر على الحالتين الاولى والثانية فقط. ولو ان تغير مستوى الانتاج قد يؤثر على نفقة الوحدة من الناتج في هاتين

---

(١) The productive capacity; la capacité productive.

الحالتين، الا ان الاثر المتحقق في كل منهما قد يختلف اختلافا معتبرا. واختيار المشروع بين هاتين الامكانيتين (لتغيير مستوى انتاجه) يتحدد بصفة رئيسية **بطول الفترة التي يتعين تحقيق التغيير في خلالها:**

- فاذا ما كانت الفترة اقصر من ان تمكن المشروع من تغيير حجمه في خلالها (بالتوسع او الانكماش) لا يستطيع المشروع تغيير الكمية المنتجة الا بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية (الثابتة) الموجودة فعلا. هنا يبقى على الاقل واحد من عناصر الانتاج دون تغيير، اي يبقى ثابتا، بينما تتغير العناصر الاخرى، ونكون بصدد امكانية تغيير مستوى الانتاج في الزمن القصير (او في الفترة القصيرة)(١).

- اما اذا كانت الفترة من الطول بحيث يمكن معها تغيير الطاقة الانتاجية نفسها، استطاع المشروع ان يغير من مستوى نشاطه بتغيير حجمه، هنا يسمح طول الفترة للمشروع بأن يغير من مستوى انتاجه بتغيير كميات كل عناصر الانتاج، ونكون بصدد امكانية تغيير الكمية المنتجة في الزمن الطويل (او في الفترة الطويلة)(٢).

هذا ومن المهم ان نذكر اننا بصدد فترات ترتبط بنوع عملية الانتاج، اذ هي فترات لا تتحدد بطريقة تحكمية لكل المشروعات ايا كان فرع النشاط الانتاجي، وانما تتوقف على طبيعة النشاط الذي يقوم به المشروع وعلى ظروف هذا المشروع. وفقا لهذه الطبيعة يختلف طول الفترة اللازمة لبناء طاقة انتاجية جديدة تضاف الى

---

(١) Short period (short run term); la courte période (court terme).

(٢) Long period (long run term); la périded (long terme).

الطاقة الموجودة تحت تصرف المشروع (فاذا كان من الممكن احداث توسيعات في مشروع يقوم بانتاج المنسوجات في خلال عامين مثلا، تستلزم زيادة الطاقة الانتاجية لمشروع ينتج الصلب فترة اطول).

وعليه يتعين ان ندرس العلاقة بين نفقة انتاج الوحدة من السلعة وبين مستوى الانتاج:

- اولا، في حالة قيام المشروع بتغيير معدل استخدامه للطاقة الانتاجية في الزمن القصير.

- وثانيا، في حالة تغيير حجم المشروع في الزمن الطويل.

وبفضل دراستنا لهذين النوعين من التغير في مستوى الانتاج نستطيع ان نشتق منحنيات نفقة الانتاج بالنسبة للمشروع، الامر الذي يسمح لنا بأن ندرس:

- ثالثا، العلاقة بين منحنيات النفقة في الزمن القصير ومنحنياتها في الزمن الطويل.

- ورابعا، حالات انتقال منحنيات نفقة الانتاج.

١ ـ تغيرات نفقة الانتاج في الزمن القصير:

في الزمن القصير يوجد تحت تصرف المشروع:

- **عناصر انتاج ثابتة**[1] لا نستطيع تغييرها اثناء الفترة القصيرة، وهي اساسا المباني والتجهيزات الثابتة.

- **وعناصر انتاج متغيرة**[2] يمكن في خلال هذه الفترة يستطيع المشروع ان يزيد او ينقص من الكمية المنتجة عن طريق تغيير الكميات المستخدمة من **العناصر المتغيرة، وذلك مع** بقاء كميات العناصر الثابتة دون تغيير. بعبارة اخرى، يستطيع المشروع ان يغير من مستوى انتاجه بتغييره **لنسبة استخدامه** لعناصر الانتاج، وعلى الاخص لنسبة استخدام العناصر المتغيرة مع العناصر الثابتة.

يترتب على ذلك ان نفقة انتاج المشروع تتكون في الزمن القصير من:

- **النفقات الثابتة**[3]: وتتمثل في المصروفات التي يتحملها ايا كان مستوى الانتاج، وهو يتحمل بهذه المصروفات حتى ولو كان مستوى الانتاج مساويا للصفر، اي حتى اذا لم ينتج على الاطلاق. هذه النفقات تمثل بصفة عامة نفقات العناصر الثابتة: استهلاك المباني والالات، الفائدة المدفوعة على رأس المال المقترض، مرتبات المديرين، مصاريف التأمين.. الى غير ذلك.

- **النفقات المتغيرة**[4]: التي يتغير مقدارها مع تغير الكمية المنتجة. وتتمثل في المصروفات التي يجري انفاقها عندما تزيد الكمية المنتجة عن

---

(١) Fixed factors of production; les facteurs de production fixes.

(٢) Variable factors of production; les facteurs de production variables.

(٣) Constant cost; coûts constants.

(٤) Variable costs; coût variables.

الصفر. هذه هي بصفة عامة نفقات العناصر المتغيرة: اجور العمال، مصروفات شراء المواد الاولية، مصروفات الحصول على القوة المحركة، الضريبة التي تدفع بمناسبة الانتاج.. الى غير ذلك(١).

وباضافة هذين النوعين من النفقة نحصل على ما يسمى **باجمالي نفقة الانتاج**(٢) عند هذا المستوى للانتاج. ماذا يكون مصير هذه النفقة الاجمالية اذا ما تغير مستوى الانتاج في الزمن القصير؟ اذا اخذنا السلعة التي ينتجها المشروع والفن الانتاجي الذي يتبعه ودرجة الكفاءة في استخدامه لعناصر الانتاج واثمان هذه العناصر كمعطيات يمكن تمثيل العلاقة بين اجمالي النفقة وبين مستوى الانتاج بجدول يبين التغيرات التي تطرأ على هذه النفقة كنتيجة للتغيرات في مسترى الانتاج اي في الكمية المنتجة. بمعنى اخر هذا الجدول يبين مدى استجابة نفقة الانتاج للتغيرات في مستوى الانتاج، في الفترة الزمنية.

وتجدر الملاحظة الى ان هناك علاقة بين النفقة الاجمالية ومستوى الانتاج. هذه العلاقة يمكن التعبير عنها بجدول النفقة الاجمالية(٣)، وهو جدول يمكن ترجمته بيانيا ليعطينا منحني النفقة الاجمالية(٤). انظر الشكل رقم (٤٠).

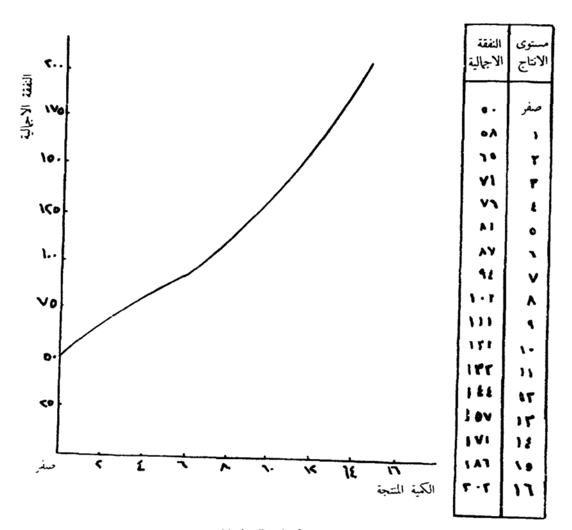
---

(١) لا يوجد بالضرورة تقابل تام بين العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة من جانب والنفقات الثابتة والنفقات المتغيرة من جانب اخر. اذ قد يحدث ان تكون نفقة احد العناصر الثابتة متغيرة او العكس. مثل الحالة الاخيرة ما يدفعه المشروع كأجر لنوع معين من العمل المتخصص الذي يكون عرضه في سوق العمل محدودا جدا. هنا يحرص المشروع على الابقاء على هذا النوع من العمل ويدفع له اجرا حتى ولو لم يقم بالانتاج خلال فترة يقدر انها ذات طبيعة عابرة.

(٢) Total cost; coût global.

(٣) Total cost schedule; le tableau du coût global.

(٤) Total cost curve; la courbe du coût global.



مستوى الانتاج	النفقة الاجمالية
صفر	٥٠
١	٥٨
٢	٦٥
٣	٧١
٤	٧٦
٥	٨١
٦	٨٧
٧	٩٤
٨	١٠٢
٩	١١١
١٠	١٢١
١١	١٣٢
١٢	١٤٤
١٣	١٥٧
١٤	١٧١
١٥	١٨٦
١٦	٣٠٢

شكل رقم (٤٠)
منحني النفقة الاجمالية

- نلاحظ انه عند مستوى انتاج مساو للصفر توجد نفقة ثابتة موجبة.
- تزيد النفقة الاجمالية بزيادة الانتاج: المنحني يتجه الى اعلى نحو اليمين.
- تزيد النفقة الاجمالية بمعدلات مختلفة استجابة للتغيرات في مستوى الانتاج.

وتبين النقاط التوضيحية التي توجد تحت شكل ٤٠ خصائص منحني النفقة الاجمالية. اهم هذه الخصائص هي الخصيصة الثالثة. فاذا كانت النفقة الاجمالية تزيد، مع زيادة الكمية المنتجة، اولا بمعدل متناقص ثم تزيد في مرحلة تالية بمعدل متزايد فان ذلك يتضمن:

- اننا نكون بصدد تزايد مبدئي في الكفاءة في استعمال عناصر الانتاج، يعقبه تناقص في هذه الكفاءة.
- انه يوجد مستوى معين للانتاج في منطقة تكون عنده نفقة انتاج الوحدة من السلعة عند ادنى مستوى لها.
- ان نفقة انتاج الوحدة من السلعة تتناقص حتى تصل الى هذا المستوى من الانتاج، ثم تبدأ في التزايد بعد ان نتعدى هذا المستوى، وذلك مع زيادة الكمية المنتجة.

وبهذا نتوصل الى نمط التغيرات التي تطرأ على نفقة الانتاج استجابة لتغيرات مستوى الناتج في الزمن القصير. لكي يزيد فهمنا لهذا النمط يتعين علينا ان نحلل التغير في النفقة الاجمالية على النحو التالي:

١ الكمية المنتجة	٢ النفقة الاجمالية	٣ النفقة الثابتة الكلية	٤ النفقة المتغيرة الكلية	٥ متوسط النفقة الاجمالية	٦ متوسط النفقة الثابتة	٧ متوسط النفقة المتغيرة	٨ النفقة الحدية
صفر	٥٠	٥٠	صفر				
١	٥٨	٥٠	٨	٥٨	٥٠	٨	٨
٢	٦٥	٥٠	١٥	٣٢.٥	٢٥	٧.٥	٧
٣	٧١	٥٠	٢١	٢٣.٦٧	١٦.٦٧	٧	٦
٤	٧٦	٥٠	٢٦	١٩	١٢.٥	٦.٥	٥
٥	٨١	٥٠	٣١	١٦.٢	١٠	٦.٢	٥
٦	٨٧	٥٠	٣٧	١٤.٥	٨.٣٣	٦.١٧	٦
٧	٩٤	٥٠	٤٤	١٣.٤٣	٧.١٤	٦.٢٩	٧
٨	١٠٢	٥٠	٥٢	١٢.٧٥	٧.٢٥	٦.٥	٨
٩	١١١	٥٠	٦١	١٢.٣٣	٥.٥٥	٦.٧٨	٩
١٠	١٢١	٥٠	٧١	١٢.١	٥	٧.١٠	١٠
١١	١٣٢	٥٠	٨٢	١٢	٤.٥٥	٧.٤٥	١١
١٢	١٤٤	٥٠	٩٤	١٢	٤.١٧	٧.٨٣	١٢
١٣	١٥٧	٥٠	١٠٧	١٢.٠٨	٣.٨٥	٨.٢٣	١٣
١٤	١٧١	٥٠	١٢١	١٢.٢١	٣.٥٧	٨.٦٤	١٤
١٥	١٨٦	٥٠	١٣٦	١٢.٤	٣.٣٣	٩.٠٧	١٥
١٦	٢٠٢	٥٠	١٥٢	١٢.٦٢	٣.١٣	٩.٥	١٦

من هذا الجدول يتبين:

١ ـ ان مقدار النفقة الثابتة الكلية واحد، بالنسبة لكل مستويات الانتاج.

وان النفقة المتغيرة الكلية، التي تساوي النفقة الاجمالية مطروحا منها النفقة الثابتة الكلية، تحتوي كل التغييرات التي تصيب النفقة الاجمالية.

٢ ـ وفيما يتعلق بتغييرات النفقة المتوسطة[١]:

ـ يتناقص متوسط النفقة الثابتة، وهو يساوي النفقة الثابتة الكلية مقسوما على عدد الوحدات المنتجة، مع زيادة الانتاج.

ـ كما يتناقص متوسط النفقة المتغيرة، وهو يساوي النفقة المتغيرة مقسوما على عدد الوحدات المنتجة، مع زيادة الانتاج حتى مستوى معين (عند المستوى الذي ينتج عنده المشروع ٦ وحدات من السلعة وفقا للمثل الذي يحتويه الجدول) ثم يبدأ متوسط النفقة المتغيرة في التزايد مع زيادة الانتاج فيما وراء هذا المستوى.

ـ كما يتناقص متوسط النفقة الاجمالية في مرحلة اولى مع زيادة الانتاج (حتى المستوى الذي ينتج عنده المشروع ١٢ وحدة) ثم يبدأ في التزايد مع زيادة الانتاج فيما وراء هذا المستوى.

٣ ـ بالنسبة للنفقة الحدية[٢]:

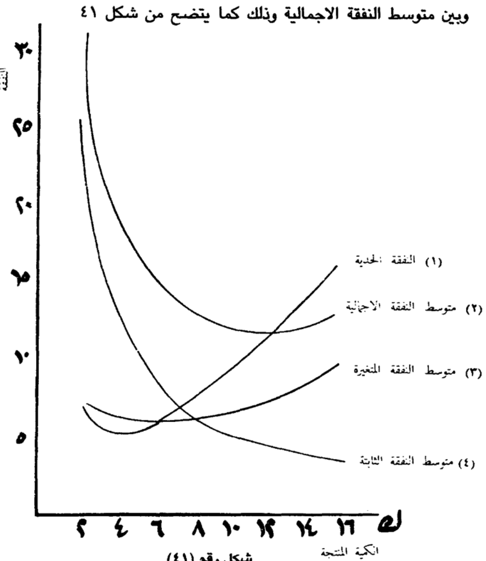
هذه النفقة، سائرة في ذلك وراء متوسط النفقة المتغيرة، تتناقص في مرحلة اولى مع زيادة الكمية المنتجة (حتى تصل الى ٥ وحدات) ثم تبدأ بعد ذلك في التزايد مع زيادة الانتاج.

---

(١) Average cost; coût moyen.

(٢) Marginal cost; coût marginal.

ومن المهم ان نلاحظ ان **النفقة الحدية، التي هي نفقة انتاج وحدة اضافية من السلعة، الوحدة الاخيرة (التي هي على الحد بين الاضافة او الحذف)**، تكون بالضرورة اقل من متوسط النفقة المتغيرة عندما يكون هذا الاخير في مرحلة التناقص، وتكون اعلى منه من الوقت الذي يبدأ فيه متوسط النفقة المتغيرة في الزيادة، هذا القول يصدق على العلاقة بين النفقة الحدية وبين متوسط النفقة الاجمالية وذلك كما يتضح من شكل ٤١



شكل رقم (٤١)
منحنيات النفقة في الزمن القصير

● هذه المنحنيات تبين تغيرات نفقات المشروع تبعا لتغيرات مستوى الانتاج.

● مع زيادة الكمية المنتجة:

- يتناقص متوسط النفقة الثابتة وبمعدل متناقص.

- تناقص متوسط النفقة المتغيرة في مرحلة اولى، ثم يبدأ في التزايد، عادة بمعدل متزايد.

- علي اساس حركة هذين المتوسطين يتناقص متوسط النفقة الاجمالية في مرحلة اولى ثم يبدأ في التزايد.

- تتناقص النفقة الحدية في مرحلة اولى (وهنا تكون اقل من متوسط النفقة الاجمالية) ثم تتزايد بعد ذلك وتتعدي متوسط النفقة الاجمالية.

- يقطع منحني النفقة الحدية منحني متوسط النفقة الاجمالية في النقطة التي تمثل ادنى نفقة متوسطة (حيث تمثل الكمية المنتجة الحجم الامثل للانتاج في الزمن القصير).

● يلاحظ فيما يتعلق بالعلاقة بين المنحنيات (٢)، (٣)، (٤) ان متوسط النفقة الاجمالية يستمر في التناقص حتى بعد النقطة التي يبدأ عندها متوسط النفقة المتغيرة في التزايد، لماذا؟ لان متوسط النفقة الثابتة يستمر في التناقص ولان القيمة المطلقة المتناقصة تفوق مقدار تزايد متوسط النفقة المتغيرة.

على هذا النحو يتضح هيكل تغييرات نفقات الانتاج في الزمن القصير: فالمشروع يجد ان نفقاته تتغير استجابة للتغييرات في مستوى الانتاج. وبالنسبة لمتوسط النفقة الاجمالية، يتناقص هذا الاخير مع زيادة الكمية المنتجة حتى مستوي معين من الانتاج حيث يكون هذا المتوسط اصغر ما يمكن، ثم يبدأ هذا المتوسط في التزايد فيما وراء هذا المستوى للانتاج.

ويسمى مستوى الانتاج الذي يكون عنده مستوي النفقة الاجمالية ادنى

ما يمكن في الزمن القصير بالانتاج الامثل[١] بالنسبة للمشروع محل الاعتبار. عند هذا المستوى نكون بصدد المعدل الامثل لاستعمال الطاقة الانتاجية الثابتة للمشروع (في الزمن القصير). هذا المعدل لا يظهر الا عند مستوى واحد من مستويات الانتاج.

فاذا ما كانت اثمان عناصر الانتاج معطاة نستطيع ان نعبر عن تغيرات النفقة المتغيرة من الناحية العينية كما يلي: اذا كانت لدينا بعض العناصر الثابتة فان الكميات العينية من العناصر المتغيرة اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة تتناقص في مرحلة معينة ثم تبدأ في التزايد في مرحلة تالية:

هنا نكون بصدد ما يسمى (**بقانون تناقص متوسط النفقة الحقيقية والنفقة الحدية الحقيقية ثم تزايدها فيما بعد**)[٢]. وقد جرت العادة على التعبير عن هذا القانون بمقلوبه: فبدلا من الكلام عن تغير النفقة الحقيقية للوحدة الواحدة من الناتج، وهو ما يعني المدخلات اللازمة لانتاج وحدة من الناتج (اي يكون الكلام عن العلاقة: مدخل - ناتج) يكون الكلام عن التغير في الانتاج (الكمية المنتجة) الذي ينجم عن التغير في وحدة من النفقة الحقيقية، اي في وحدة من المدخل (عنصر الانتاج المتغير). واتباعنا لهذا السبيل يسعى الى **تفسير** تغيرات النفقات **استجابة لتغيرات** مستوى الانتاج. لنري كيف **يكون هذا التفسير.**

---

(١) Optimal output; output optimal.

(٢) The law of successive decreasing and increasing of the average real cost and the marginal real cost.

والواقع انه يمكن التعبير عن العلاقة الاساسية بين المدخلات (النفقات الحقيقية) وبين المخرجات (الناتج) على النحو التالي:

لنفترض انه لانتاج ناتج معين تستخدم بعض عناصر الانتاج بكميات ثابتة بينما يستخدم البعض الاخر بكميات متغيرة، بمعنى انه مع الزيادة المتتالية لكمية (لعدد وحدات) العنصر المتغير تبقى العناصر الاخرى على حالها. ما الذي يحدث للناتج؟ هنا يلزمنا التفرقة بين:

- **الناتج المتوسط**(١)، ونحصل عليه بقسمة الناتج الكلي على عدد وحدات العنصر المتغير، وهو يتزايد في مرحلة اولى مع تزايد الكمية المستخدمة من العنصر المتغير، ثم يبدأ في التناقص في مرحلة ثانية.

- **والناتج الحدي**(٢)، ويتمثل في الاضافة الى الناتج الكلي الناجمة عن استعمال وحدة اضافية من العنصر المتغير، وهو يتغير بالزيادة في مرحلة اولى ثم بالتناقص في مرحلة تالية.

هذا هو ما يسمى «بقانون» تناقص الغلة او قانون النسب المتغيرة(٣). والامر هنا يتعلق بعلاقة بين كميات عينية: كميات المدخلات وكمية الناتج. وهو يفترض انه من الممكن ان نقوم بالانتاج بتغيير نسب استخدام المدخلات: فبينما تزيد الكمية المستخدمة من مدخل معين تبقى الكميات المستخدمة من المدخلات الاخرى على حالها، ولكن نسب العنصر المتغير للعناصر الثابتة تتغير. كما

---

(١) Average product; le produit moyen.

(٢) Marginal product; produit marginal.

(٣) The law of diminishing returns (of variable proportions); la loi des rendements décroissants (des proportions variables).

نفترض ان الوحدات الاضافية للعنصر المتغير تتمتع بنفس الدرجة من الكفاءة(١).

هذا (القانون) يرتكز على **فكرة اساسية** مؤداها ان الحصول على النتيجة القصوى، اتباعا للفن الانتاجي المستخدم في انتاج ناتج معين، رهين باستعمال المدخلات المختلفة بكميات تحترم **نسبة معينة لمزج هذه المدخلات**. فاذا ما بدأنا الانتاج بموقف لا تتوافر فيه شروط تحقيق هذه النسبة، بمعنى انه ما يزال يوجد كمية من المدخلات الثابتة يمكن استخدامها مع وحدات اضافية من العنصر المتغير، لزم ان نتوقع ان اضافة وحدات من هذا العنصر تمثل خطوات متتابعة نحو الحصول على النتيجة القصوى، اي نحو التزايد. فاذا ما توصلنا، من خلال الاضافة التدريجية لوحدات جديدة من هذا العنصر المتغير، الى الموقف الذي تتوافر فيه شروط هذه النسبة نحصل علي النتيجة القصوى، وفيما وراء هذا الوضع تؤدي اضافة وحدات اخرى من العنصر المتغير الى الابتعاد عن النتيجة القصوى، اي نحو التناقص.

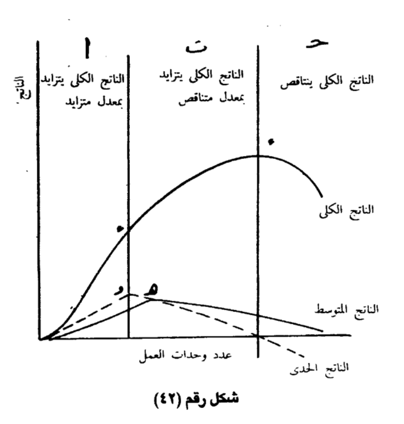
كيف يمكن التعبير عن هذه الفكرة الاساسية؟ يمكن التعبير عنها اما بعبارات الانتاجية(٢)، عندما يكون العمل هو العنصر المتغير: نقول ان الانتاجية تزيد حتى تصل الى نقطة معينة تبدأ بعدها في الانخفاض واما بعبارات الناتج، وهنا يتعين التفرقة بين الناتج الكلي(٣) والناتج المتوسط والناتج الحدي. انظر شكل ٤٢.

---

(١) Efficiencey; efficacité.

(٢) Productivity; la productivite.

(٣) Total product; produit total.



شكل رقم (٤٢)

● على افتراض:

- ان ما يتغير هو وحدات العمل، ولتكن نحو الزيادة.

- وان الارض ورأس المال والفن الانتاجي (والامر يتعلق هنا، بالفن الرئيسي المستخدم في النشاط الانتاجي) والظروف المناخية تبقى كلها دون تغيير.

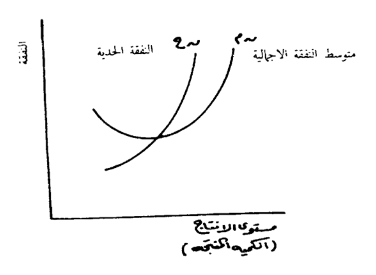
● لاحظ الفرق في تغيرات الانواع الثلاثة من الناتج. للتوصل الى هذا الفرق يلزم تمييز ثلاثة مراحل:

- في خلال المرحلة الاولى أ التي تنتهي عند النقطة د، يتزايد الناتج الكلي بمعدل متزايد، كما يتزايد الناتج المتوسط والناتج الحدي.

- في خلال المرحلة الثانية ب، يتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص، ويتزايد الناتج المتوسط حتى النقطة هـ ثم يبدأ في التناقص، ويبدأ الناتج الحدي في التناقص.

- في خلال المرحلة الثالثة جـ، يبدأ الناتج الكلي في التناقص، ويستمر الناتج المتوسط في التناقص، ويبدأ الناتج الحدي في ان يصبح ذي قيمة سلبية.

تلك هي تغيرات الناتج التي يعكسها قانون تناقص الغلة. وبما ان النفقة هي عكس الناتج نتوصل، بفضل هذا القانون، الى معرفة السبب في وجود هذا النمط لتغيرات نفقة الانتاج بتغير احد المدخلات (احد عناصر الانتاج) مع بقاء المدخلات الاخرى على حالها. ونستطيع القول انه مع زيادة الكمية المنتجة تميل نفقة الانتاج (متوسط النفقة الاجمالية والنفقة الحدية) الى التناقص في مرحلة اولى (الى ان يصل مستوى الانتاج الى النقطة الممثلة للعلاقة الامثل بين عناصر الانتاج)، ثم تبدأ في التزايد في مرحلة تالية. وهو ما يعبر عنه بيانا على النحو المبين في شكل ٤٣.



شكل رقم (٤٣)

كانت هذه هي التغييرات التي تطرأ على نفقة الانتاج بتغير مستوى الانتاج نتيجة لتغير احد المدخلات المستخدمة مع بقاء المدخلات الاخرى على حالها. **لنرى الان ما يحدث في حالة ما اذا تغير مدخلان (اي عنصران من عناصر الانتاج) مع بقاء المدخلات الاخرى على حالها. كيف يمكن اشتقاق منحني النفقة المتغيرة في هذه الحالة؟**

على افتراض:

- ان كل عناصر الانتاج، ما عدا اثنان، تبقى ثابتة دون تغيير.
- ان كلا من هذين العنصرين يحل محل الاخر في الاستعمال لحد ما.
- انه يوجد تحت تصرف المنظم، الذي يسعى الى تحقيق اكبر انتاج بأقل نفقة، كمية معينة من رأس المال النقدي ينفقها على شراء هذين العنصرين المتغيرين.
- ان ثمن كل من هذين العنصرين محدد في السوق وانه معروف للمنظم.

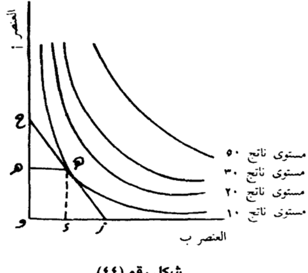
على افتراض كل هذا يهدف التحليل الى التوصل الى الكيفية التي ينفق بها المنظم الكمية من رأس المال النقدي على شراء هذين العنصرين على نحو يمكنه من الحصول على اقصى انتاج او، وهو ما يعني نفس الشيء، جعل نفقة انتاج الوحدة من الناتج اقل ما يمكن.

لتحقيق هذا الهدف نستخدم في التحليل اداة تتمثل **في خريطة منحنيات الناتج المتساو**[1]. هذه الخريطة تبين من الناحية الفنية (التكنولوجية) «التوليفات» المختلفة من العنصرين التي يمكن استعمالها للتوصل الى مستويات مختلفة من الانتاج.

هنا نجدنا بصدد خريطة مشابهة تماما لخريطة منحنيات عدم الاهتمام

(١) The map of iso - product (or iso - quants) curves; la carte des courbes d'iso - produits (d'iso - quants).

التي تستخدم في تحليل سلوك المستهلك، ولكن مع فارق: اذ انه لما كانت فكرة قابلية المنفعة للقياس فكرة ليست محلا لثقة اصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل، فلم يخطر على ذهن اي منهم ان يضع ارقاما الى جانب كل من منحنيات عدم الاهتمام ليبين مستوى الاشباع الذي يمثله كل منحني. هنا في مجال منحنيات الناتج المتساو **يكون لفكرة مستوى انتاج معين** دلالة كمية تسمح لنا بأن نضيف رقما الى جانب كل منحني من منحنيات الناتج المتساو، رقما يبين مستوى الانتاج الذي يقابله المنحني. انظر شكل ٤٤.



شكل رقم (٤٤)

- يمثل ح ز خط امكانيات المشروع، وهو يتحدد كنتيجة لتقابل خريطة منحنيات الناتج المتساو (التي تعكس الشروط الفنية للانتاج) مع الشروط الاقتصادية (كمية رأس المال النقدي واثمان المدخلات في اسواق عناصر الانتاج.
- تمثل هـ نقطة التوازن، ونشير الى (التوليفة) من المدخلين (و حـ من العنصر أ + و د من العنصر ب) المستخدمة لانتاج كمية مساوية لعشر وحدات.

وفقا لهذا الشكل، يستخدم المشروع التوليفة من العنصرين التي تعطي

اقصى انتاج، وهي التوليفة التي تشير اليها نقطة التوازن. ولكن قبل ان نصل الى هذا الوضع يستمر المشروع في تغيير نسبة استخدام هذين العنصرين الى ان يصل الى نقطة يتساوى عندها ما تعطيه اخر وحدة من العنصر أ مع ما تعطيه اخر وحدة من العنصر ب، اي يتساوى عندها ما تضيفه الوحدة الاخيرة من العنصر أ الى الناتج، او ما نسميه **بالانتاجية الحدية** للعنصر أ، مع ما تضيفه الوحدة الاخيرة من العنصر ب الى الناتج (وهو الانتاجية الحدية للعنصر ب). **وعليه يكون شرط التوازن:**

$$\Delta \text{أ} \times \text{ت ح أ} = \Delta \text{ب} \times \text{ت ح ب}$$

حيث: ت ح أ الانتاجية الحدية للعنصر أ

ت ح ب الانتاجية الحدية للعنصر ب.

هذا الشرط يمكن التعبير عنه كذلك على النحو التالي:

$$\frac{\Delta \text{ب}}{\Delta \text{أ}} = \frac{\text{ت أ}}{\text{ث ب}}$$

حيث: ث أ ثمن الوحدة من العنصر أ

ث ب ثمن الوحدة من العنصر ب.

هذا ويمكننا ان نستخدم هاتين الطريقتين للتعبير عن شرط التوازن للتوصل الى طريقة ثالثة للتعبير عن هذا الشرط(١):

---

(١) قارن شرط التوازن هنا بشرط توازن المستهلك وفقا لنظرية المنفعة القابلة للقياس ونظرية المنفعة القابلة للتفضيل.

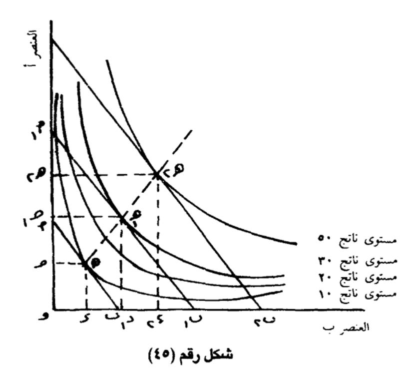
$$\frac{\Delta\ \text{ب}}{\Delta\ \text{أ}} = \frac{\text{ت ح أ}}{\text{ث ح ب}} = \frac{\text{ث أ}}{\text{ث ب}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{ت ح أ}}{\text{ث أ}} = \frac{\text{ت ح ب}}{\text{ث ب}}$$

ومن الممكن تعميم شرط التوازن هذا ليغطي الحالات التي يوجد فيها اكثر من مدخلين (عنصرين) متغيرين (دون ان ننسى اننا نفترض انه يوجد على الاقل عنصر واحد يبقى ثابتا). ولكن نضطر في هذه الحالات ان نستخدم رسوما بيانية متعددة الابعاد.

استخدام خريطة منحنيات الناتج المتساو في رسم منحني النفقة:

الامر يتعلق بمشروع يزيد الكمية المنتجة باستخدام كميات اضافية من المدخلات المتغيرة. وللتوصل الى ذلك يلزمه ان ينفق كمية اكبر من رأس المال النقدي على شراء هذه المدخلات.

الان، نفترض ان مشروعنا هذا ينتج المنسوجات: في هذه الحالة يتمثل العنصران المتغيران في الخيوط والعمل، ولتكن أ، ب على التوالي. وقد يكون من الممكن تكنولوجيا استخدام هذين العنصرين بتوليفات فنية مختلفة تعطي لكل منها مستوى معينا للانتاج. هذه التوليفات الفنية المختلفة تعكسها خريطة منحنيات الناتج المتساو. ونفترض اخيرا ان ثمن كل من هذين العنصرين يبقى ثابتا ايا كانت الكمية التي يشتريها المشروع من كل منهما.



شكل رقم (٤٥)

نفترض ان المنظم سيخصص في مرحلة اولى كمية من رأس المال النقدي قدرها ر ينفقها على شراء هذين العنصرين. في هذه الحالة يمثل المستقيم أ ب على الشكل ٤٥ خط امكانيات المنظم، وتمثل هـ نقطة توازنه: عندها يقوم المنظم بانتاج ١٠ وحدات من الناتج. مستخدما توليفة من عنصري الانتاج المتغيرين: الكمية و جـ من العنصر أ، والكمية و د من العنصر ب (زائد العناصر الثابتة بطبيعة الحال).

فاذا ما زاد المنظم انفاقه على شراء وحدات اضافية من هذين العنصرين (على افتراض ان ثمنيهما لا يتغيران) وذلك بانفاق الكمية ر$_{٢}$ من رأس المال النقدي، يصبح للمنظم خط امكانيات جديد هو أ$_{١}$ ب$_{١}$، ويكون وضع توازنه الجديد في هـ$_{١}$، حيث ينتج ٣٠ وحدة من الناتج باستخدام كمية اكبر

من كل من العنصرين المتغيرين اي الكمية و جـ$_1$ من العنصر أ والكمية و د$_1$ من العنصر ب.

وبزيادة مشترواته من الخيوط وقوة العمل مرة اخرى يصل المشروع الى وضع توازن جديد هو الوضع الذي تمثله هـ$_2$ حيث ينتج ٥٠ وحدة من الناتج مستخدما الكمية و ج$_2$ من العنصر أ والكمية و ب$_2$ من العنصر ب (مع استمرار بقاء ثمني العنصرين دون تغيير).

ويسمى الخط الذي ينتج من توصيل نقط توازن المشروع المتتالية **بخط توسع المشروع**[١]. **وابتداء من هذا الخط يمكن رسم منحني متوسط النفقة المتغيرة للمشروع** (في الزمن القصير بطبيعة الحال)، وهو ما يتم بأن تحسب نصيب كل وحدة من الناتج، عند كل مستوى من مستويات الانتاج، من مجموع النفقة المتغيرة، اي من مجموع الانفاق على شراء العنصرين المتغيرين. فمثلا عند مستوى الانتاج ١٠ يستخدم المشروع الكمية و جـ من العنصر أ والكمية و د من العنصر ب. وعلى اساس ثمني هذين العنصرين تكون النفقة المتغيرة الكلية لهذه الكمية من الانتاج هي (و حـ × ث أ) + (و د × ث ب). فاذا ما قسمنا هذه النفقة الكلية على عدد الوحدات المنتجة (اي ١٠) نحصل على نصيب الوحدة من النفقة المتغيرة، اي متوسط النفقة المتغيرة.

وبحساب متوسط النفقة المتغيرة لكل مستوى من مستويات الانتاج نحصل على سلسلة من متوسطات النفقة المتغيرة ترتبط بسلسلة من مستويات الانتاج. التعبير البياني عن العلاقة بين هاتين السلسلتين يعطينا منحني متوسط

---

(١) The firm's line of expansion (the firm's scale line); la ligne de son échelle.

النفقة المتغيرة باعتبار هذه الاخيرة دالة التغيرات في مستوي الانتاج (في الزمن القصير). وسيكون لهذا المنحني شكل منحني النفقة المتغيرة المعبر عنه بيانا في شكل ٤١.

وبما انه توجد لدينا نفقة ثابتة كلية لا تتغير بتغيرات مستوى الانتاج نستطيع ان نحسب، لكل مستوى من مستويات الانتاج، النفقة الاجمالية (اي النفقة الثابتة الكلية + النفقة المتغيرة الكلية)، وبالتالي متوسط النفقة الاجمالية (وذلك بقسمة النفقة الاجمالية على عدد الوحدات المنتجة).

على هذا النحو ننتهي من التعرف على التغيرات التي تطرأ على نفقات الانتاج اذا ما تغير مستوى الانتاج في الزمن القصير. ويرد نمط هذه التغيرات في النفقات كما رأينا، الى التغير في نسبة عناصر الانتاج المتغيرة الى عناصر الانتاج التي تبقى في الزمن القصير دون تغير. علي العكس من ذلك، في الزمن الطويل تكون كل عناصر الانتاج متغيرة.

٢ ـ تغيرات نفقة الانتاج في الزمن الطويل:

يقصد بالزمن الطويل او الفترة الطويلة، الفترة التي تكون من الطول بحيث تمكن المشروع من ان يتواءم مع الظروف مواءمة تتضمن تغيير حجمه نحو التوسع او الانكماش، ويكون تغيير الحجم بتغيير عناصر الانتاج. ففي الزمن الطويل، الذي يتحدد وفقا لطبيعة ووظيفة كل مشروع، لا يكون اي عنصر من عناصر الانتاج ثابتا: فكل العناصر متغيرة.

ونريد الان ان ندرس تغيرات نفقة الانتاج كدالة لتغيرات مستوى الانتاج في الزمن الطويل (على افتراض ان اثمان عناصر الانتاج تبقى دون تغيير).

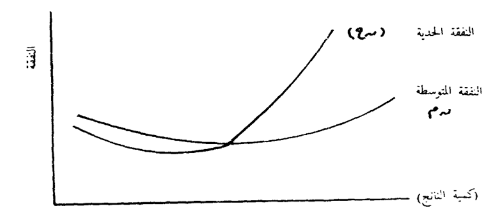
في هذه الحالة يعبر منحني النفقة في الزمن الطويل عن العلاقة بين تغير النفقة وتغير مستوى الانتاج بما يثيره هذا الاخير من تغير في كل المدخلات التي يستخدمها المشروع.

ويلجأ المشروع الى منحني النفقة في الزمن الطويل في مجال اتخاذ قرارات تحدد مستوى الانتاج بالنسبة لفترة:

- ستبدأ في المستقبل في تاريخ يبعد عن الوقت الحاضر بمسافة زمنية من الطول بحيث تسمح للمشروع باجراء التعديلات في الطاقة الانتاجية اللازمة للاستجابة لمتطلبات هذه الفترة.
- وستمتد بعد بدايتها امتدادا من الطول بحيث يسمح بالاستخدام الكامل لعناصر الانتاج المعمرة المزمع استخدامها اثناء هذه الفترة ويمكن من استهلاكها كلية وفقا لما خطط لها.

بعبارة اخرى، يستخدم منحني النفقة في الزمن الطويل في اتخاذ قرارات تخص العلاقة بين حجم المشروع وما يتوقع ان يكون عليه في المتوسط الطلب على ما ينتجه المشروع في خلال فترة مستقبلة تدوم وقتا معتبرا.

منحني النفقة في الزمن الطويل: يبين هذا المنحني العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج (او حجم الناتج). وقد يمثل النفقة المتوسطة (اي متوسط النفقة الاجمالية) او النفقة الحدية. انظر شكل ٤٦.



شكل رقم (٤٦)
منحنيات النفقة في الزمن الطويل

- يلاحظ غياب التفرقة بين النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة.
- وان المنحنيات لها نفس شكل منحنيات النفقة في الزمن القصير، مع فارق ان هذه اكثر تسطحا.
- هذه المنحنيات تبين انه مع التوسع في حجم المشروع (على افتراض انه قد بدأ بحجم صغير) تتناقص نفقات الانتاج (المتوسطة والحدية) حتي نقطة معينة بعدها تبدأ هذه النفقات في التزايد.
- تم اشتقاق هذه المنحنيات على افتراض التوفيق والتنسيق بين حجم المشروع ومعدل استخدام الطاقة الانتاجية (وهما يتغيران بحرية في الزمن الطويل) على نحو يمكن من انتاج اية كمية من الناتج بأقل تكلفة.

ابتداء من هذا الشكل نستطيع ان نبرز السؤال الذي يطرح نفسه: هل يوجد لمنحني النفقة المتوسطة (في الزمن الطويل) هو الاخر شكل نمطي يمكن التعرف عليه بالنسبة لكل فروع النشاط؟ واذا كان الجواب بالايجاب، هل هذا الشكل النمطي هو الشكل الذي اتخذه منحني النفقة المتوسطة المعبر عنه بيانيا في شكل ٤٦؟

يقول اصحاب النظرية الحدية في سلوك المشروع ان الدراسات الخاصة بنفقات الانتاج في الصناعات المختلفة تبين ان لمنحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل شكل نمطي، وانه على غرار الشكل المبين في شكل ٤٦. وبيان ذلك انه بالنسبة لغالبية الصناعات يكون المشروع الصغير جدا غير كفء. ومع زيادة الحجم تزيد كفاءة المشروع تدريجيا الى ان يصل الى حجم تكون عنده نفقة انتاج الوحدة الواحدة من الناتج (النفقة المتوسطة) ادنى ما يمكن. فاذا ما استمر التوسع في المشروع الى حجم اكبر فان هذا التوسع يكون قليل الاثر على النفقة المتوسطة التي تبقى ثابتة مع الزيادة في الطاقة الانتاجية للمشروع. ولكن ذلك رهين بعدم التمادي في التوسع في المشروع الى حجم اكبر فان هذا التوسع يكون قليل الاثر على النفقة المتوسطة التي تبقى ثابتة مع الزيادة في الطاقة الانتاجية للمشروع. ولكن ذلك رهين بعدم التمادي في التوسع في حجم المشروع، اذ بعد نقطة معينة تبدأ النقطة المتوسطة في الارتفاع مع زيادة حجم المشروع.

ويفسر سلوك نفقة الانتاج تأثرا بالتغير في حجم المشروع بما يسمى **بوفورات الحجم الكبير[1] والتحميلات الناتج عن الحجم الكبير[2]**. فالنسبة

(١) Economics of Scale; les économies de grande taille.

(٢) Diseconomies of scale; les diséconomies (pertes) d'une très grande taille.

انظر الفريد مارشال، مبادئ الاقتصاد، ص ٢٠٠ - ٢٠٨، نفضل ادخال كلمة التحميلات واستعمالها بدلا من «نقائض الوفورات» او «انعدام الوفورات»، اذ المقصود ان توسع المشروع فيما وراء حجم معين يحمله زيادة في نفقته المتوسطة، واستخدام هذه الكلمة لتكتسب معنى مصطلحيا يكون اكثر اتفاقا مع منطق اللغة العربية التي لا تعرف مقابلا للمقطع الذي تعرفه اللغة الانجليزية ويسهل استخدامه، في هذه اللغة الاخيرة، في مقدمة الكلمة لتعديل معناها في اتجاهات مختلفة من ضمنها عكس المعنى الذي تأخذه الكلمة قبل اضافة هذا المقطع. وقد رجعنا، بعد ان ورد على خاطرنا ادخال هذه الكلمة، الى العمل القيم الذي قام به عالم اللغة العربية الشيخ عبد الله العلايلي، وتبلور في «المرجع» دار المعجم العربي، بيروت، ١٩٦٣ ووجدناه ينهج هذا المنهج.

للوفورات، تتحقق في غالبية الصناعات وفورات اقتصادية تتمثل في انخفاض في نفقة الانتاج يظهر مع التوسع في حجم المشروع حتى نقطة معينة. هنا يتعين التفرقة بين الوفورات الحقيقية[1] والوفورات النقدية[2].

الوفورات الحقيقية هي الوفورات التي تكتسب:

ـ من تخصص اكبر واكثر دقة للقوة العاملة: فمع زيادة حجم المشروع يكون من الممكن ادخال درجة اكبر من تقسيم العمل في داخله. والتخصص الاكثر دقة يعني ان تكون انتاجية العمل اكبر (وهو ما يعني انقاص الجزء من نفقة الانتاج الذي يغطي عنصر العمل).

ـ من استخدام اكفأ للمعدات التي تتميز فنيا بأنها غير قابلة للانقسام، بمعنى ان لها ابتداء حجما كبيرا لا يجعل استخدامها اقتصاديا الا عند مستوى مرتفع من الانتاج، ولا يمكن استخدامها جزئيا في انتاج كمية اصغر من الكمية التي تتناسب مع هذا الحجم الكبير. فمع اتساع حجم المشروع يمكن استغلال هذه المعدات على نحو اكفأ مما يقلل من النفقة المتوسطة.

ـ والوفورات التي تكتسب من الناحية التكنولوجية، كما اذا كانت هناك ورشة لصيانة الالات والمعدات ملحقة بالوحدة الانتاجية، وكانت هذه الورشة مستغلة استغلالا لا يستنفذ كل طاقتها، فاذا ما كبر حجم المشروع كان من الممكن استغلال كل طاقة ورشة الصيانة ومن ثم تقل نصيب نفقة الصيانة في نفقة انتاج الوحدة الواحدة من الناتج، وذلك لان عدد من يستخدمون في

---

(١) Real economies; économies réelles.

(٢) Pecuniary economies; économies pécuniaires.

الصيانة يزيد بمعدل اقل من معدل زيادة الالات والمعدات.

- كما تكتسب الوفورات الحقيقية باستعمال اكثر حدة لطاقة المديرين اذا ما كبر حجم المشروع.

اما **الوفورات النقدية**، فتتمثل في كل انخفاض في نفقة الانتاج ناجم عن الحصول على المدخلات (عن طريق الشراء) بشروط افضل، وكان التحسن في شروط الشراء ناتجا عن كبر حجم المشروع.

- فاذا ما كبر حجم المشروع فانه قد يستطيع ان يشتري كميات اكبر من المواد الاولية بثمن اقل (اذا ما دفع كبر الكمية البائع الى ان يخصم له نسبة معينة من ثمن الشراء).

- فاذا ما كبر حجم المشروع فقد يعطي مستخدميه وعماله احساسا بالامان (من وجهة نظر استقرار عملهم) يدفعهم الى قبول العمل بالمشروع حتى ولو كان مستوى المرتبات والاجور اقل منه في المشروعات الاخرى، مما يخفض من نفقة الانتاج في جزئها المتمثل في اجر قوة العمل.

- فاذا ما كبر حجم المشروع فانه يمثل ضمانا اكبر لمقرض النقود ويستطيع المشروع ان يحصل علي الائتمان (اي ان يقترض النقود) بشروط افضل (بسعر فائدة اقل مثلا). وكذلك الحال بالنسبة للحصول على خدمات النقل والتأمين.. الى غير ذلك.

هذه الوفورات النقدية تنتج في الواقع من انخفاض اثمان عناصر الانتاج (المدخلات) وقد حرصنا على التعرف عليها وعلى صورها دون ان نأخذ اثر وجودها في الحسبان اذ اننا نجرد في دراستنا للعلاقة بين النفقة ومستوى

الانتاج من اثر اثمان المدخلات.

في مرحلة اولى يستفيد المشروع نفسه بتوسعه من هذه الوفورات (التي تسمى بالوفورات الداخلية[1])، اي الوفورات الناتجة عن توسع المشروع نفسه (عن تغييرات في داخله). وطالما هو يحقق هذا يقال انه يمر بمرحلة تزايد الغلة (او تناقص النفقة المتوسطة): اذ يزيد الانتاج بنسبة اكبر من نسبة زيادة المدخلات.

ولكن تحقق هذا الوفورات الداخلية لا يستمر إلى ما لا نهاية، اذ ما تلبث ان تتناقص مع استمرار الزيادة في حجم المشروع حتى تصل الى نقطة معينة تبدأ منها مرحلة ثانية. في هذه المرحلة الثانية تتناسب الغلة مع الزيادة في حجم المشروع: فيزيد الانتاج بنفس نسبة تزايد المدخلات (اي ان النفقة المتوسطة تبقى على حالها مع التوسع في حجم المشروع خلال هذه المرحلة).

وفي مرحلة ثالثة عندما يتخطى المشروع حجما معينا تبدأ **التحميلات الداخلية**[2] في الظهور. هذه التحميلات تتمثل في الارتفاع في نفقة الانتاج ارتفاعا ينجم عن التناقص النسبي في كفاءة المشروع اذا ما استمر يكبر في الحجم. وهي ترد بصفة اساسية الى صعوبات الادارة والرقابة المتزايدة عندما يصبح حجم المشروع اكبر من ان يمكن من ادارته ادارة كفئة. هنا نكون في مرحلة تناقص الغلة: اذ يزيد الانتاج بنسبة اقل من نسبة تزايد المدخلات (اي ان النفقة المتوسطة تتزايد).

---

(١) The internal economies; les économies internes.

(٢) The internal diseconomies; les déséconomies internes.

ونستطيع ان نجمل فنقول ان القاعدة العامة ان تحقق المشروعات صغيرة الحجم وفورات داخلية في خلال مرحلة اولى من مراحل توسعها (اي الزيادة في حجمها). هذه هي مرحلة الغلة المتزايدة، وفيها تتناقص النفقة المتوسطة مع زيادة الانتاج. في مرحلة ثانية تكف الوفورات الداخلية عن التحقق، وتكون الغلة متناسبة مع التوسع الاضافي في حجم المشروع. هنا لا يتغير قدر النفقة المتوسطة في ظل هذا التوسع. وفي مرحلة ثالثة تبدأ التحميلات الداخلية في الظهور، تكون الغلة في تناقص، وهو ما يعني ان النفقة المتوسطة بدأت في التزايد مع الاستقرار في التوسع في حجم المشروع.

ذلك هو النمط العام لتغير نفقة الانتاج المتوسطة (ومن ثم النفقة الحدية) مع حجم المشروع في الزمن الطويل. **وهو يفسر في التحليل الاخير بظاهرة انعدام قابلية المدخلات للانقسام من الناحية الفنية**[1]. ولتوضيح هذه الظاهرة نفرق بين ما اذا كنا نتصور المدخلات في صورة قيمية او في صورة عينية:

فاذا ما تصورناها في صورة قيمية كانت كل المدخلات قابلة للانقسام، بمعنى انه لو عبرنا عنها بوحدات نقدية فانه يمكن ان يمثل المدخل من المدخلات بوحدات صغيرة تزيد او تقل بحسب حجمه الكلي، فاذا ما تمثلت الة كبيرة في ٢٠٠٠٠ جنيه مثلا، امكن تقسيمها قيميا الى اجزاء قيمة كل منها جنيه واحد وقيل مثلا ان هذه الالة قد استخدمت في خلال فترة ما بما يعادل ١٠٪ من قيمتها اي ٢٠٠٠ جنيه.

---

(١) Technical indivisibility of inputs; l'indivisbilité technique des inputs.

ينتج عن ذلك ان الاستعمال الاكفأ لهذه المدخلات غير القابلة للانقسام لا يتحقق الا عندما يكون حجم المشروع من الكبر (اي عندما يكون مستوي الانتاج من الارتفاع) بحيث يمكن ضمان النسب الاوفق في مزج هذه المدخلات بالمدخلات الاخرى. وبزيادة حجم الانتاج اتجاها نحو هذه النسب الاوفق تتزايد الغلة.

فالوفورات الداخلية المرتبطة بحجم المشروع هي نتيجة اذن لعدم قابلية عناصر الانتاج للانقسام في اطار الانماط الفنية المستخدمة في عملية الانتاج. وهذا هو الذي يدفعنا الى القول بأن النمط العام للعلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج في الزمن الطويل انما تفسر، في التحليل الاخير (اي في نهاية الامر)، بانعدام قابلية هذه العناصر للانقسام من الناحية الفنية.

ومن المهم ان نضيف انه يوجد، في اطار هذا النمط العام الذي قد يكون صحيحا في مجموعه، اختلافا قد يكبر او يصغر بين الصناعات المختلفة وهو ما يمكن التعبير عنه بالقول بأنه بالرغم من ان الشكل العام لمنحني النفقة يكون على شكل ‿ فانه قد يختلف من صناعة الى اخرى.



هذا المنحني يعكس للمشروع شروط النفقة في الزمن الطويل في علاقتها بمستوى الانتاج. ابتداء منها يستطيع المشروع، في ضوء شروط الطلب على السلعة التي ينتجها (حسب توقعاته لها في الزمن الطويل)، ان يحدد حجم عملياته في الزمن الطويل. والقول بأنه يستطيع ان يقوم بذلك لا يعني انه

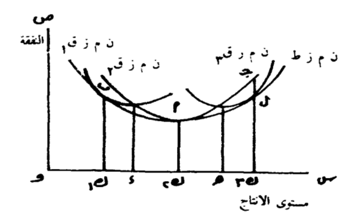
سيتوصل حتما الى تحديد الحجم الامثل لعملياته (حيث تكون النفقة ادنى ما يمكن)، اذ يتوقف ذلك على شروط الطلب على سلعته من جانب، وعلى وضع المشروع في السوق (محتكر او غير محتكر)، من جانب اخر.

على هذا النحو نتوصل الى بيان العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج في الزمن الطويل، وهو الزمن الذي يتغير فيه مستوى الانتاج كدالة للتغير في حجم المشروع، اي للتغير في كل المدخلات المستخدمة في الانتاج، وقد رأينا ان لمنحني النفقة في الزمن الطويل نفس شكل منحني النفقة في الزمن القصير، الا ان الاول اكثر تسطحا، فما هي طبيعة العلاقة بينهما؟

٣ ـ العلاقة بين منحنيات النفقة في الزمن القصير ومنحني النفقة في الزمن الطويل:

نعرف ان منحنيات النفقة في الزمن القصير تبين العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوي الانتاج علي اساس ان المشروع **لا يستطيع ان يغير الا من نسب استخدام العناصر** المتغيرة مع العناصر الثابتة. كما نعرف ان منحنيات النفقة في الزمن الطويل تبين العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج على اساس ان المشروع **يستطيع ان يغير من حجمه** (اي من جميع العناصر التي يستخدمها) وكذلك من معدل استخدام الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرفه. فاذا كان المشروع يتقيد في الزمن القصير بما تحت تصرفه من عناصر ثابتة فانه يتحرر من هذا القيد في الزمن الطويل بادخال التعديلات اللازمة التي تمكنه من الانتاج بأقل نفقة متوسطة ممكنة. ويمكننا ان نتصور ان المشروع يمر، في خطواته المتتالية نحو الوصول الى اقل نفقة انتاج في الزمن الطويل، بفترات قصيرة مختلفة يكون للمشروع في كل منها حجما مختلفا يستخدم

فيها عناصر الانتاج بنسب مختلفة، اي يستخدم في كل من هذه الفترات (توليفة) من المدخلات تختلف عن غيرها من التوليفات. وبما ان للمدخلات المختلفة درجات مختلفة من انعدام القابلية للانقسام من الناحية الفنية، فان بعض توليفات المدخلات تعطي نفقة متوسطة اقل من النفقة التي تعطيها التوليفات الاخرى. وهو ما يعني بالنسبة للمشروع ان يكون لمنحنيات النفقة المتوسطة المختلفة الخاصة بالفترات القصيرة المختلفة نقطا دنيا تختلف قربا او بعدا عن المحور السيني. بعبارة اخري تختلف النفقة المتوسطة الادنى بالنسبة للمشروع الواحد من فترة قصيرة الى اخرى كما يتضح من شكل ٤٧.



شكل رقم (٤٧)

العلاقة بين منحنيات النفقة المتوسطة في الزمن القصير ومنحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل

- ن م ز ق ١ هو منحني النقطة المتوسطة في الزمن القصير الاول، ن م ز ق ٢ هو المنحني الخاص بالزمن القصير الثاني، وهكذا.

- ن م ز ط هو منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل، وهو يمر بالنقاط التي تمثل ادنى نفقة متوسطة على منحنيات الازمنة القصيرة.

فعلى الشكل ٤٧ نجد، على سبيل المثال، ان لمنحني النفقة المتوسطة في الزمن القصير ن م ز ق٣ نقطة دنيا تمثل نفقة متوسطة اقل من النفقة لمنحني النفقة المتوسطة في الزمن القصير ن م ز ن١. والنفقة المتوسطة الادنى للمنحني ن م ز ق٢ تمثل اقل نفقة متوسطة في مقارنتها بالنفقة المتوسطة على المنحنيات الاخرى الخاصة بالفترات القصيرة. وتمثل الكمية وك٢ الانتاج الأمثل الذي نحصل عليه بادنى نفقة متوسطة للمنحني ن م ق٢. ويكون المنحني ن م ز ط هو منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل. وهو يمس كل منحنيات النفقة المتوسطة في الازمنة القصيرة المختلفة. وله كما نرى الشكل ‿ ولكنه اقل انحناء من منحنيات الازمنة القصيرة. ويسمى المنحني **بالمنحني المحتوى**(١) لانه يحتوي كل منحنيات الزمن القصير. وتقع كل نقطة من نقاط منحني الزمن الطويل على واحد من منحنيات الازمنة القصيرة التي يحتويها.

ويبين هذا الشكل ان النفقة المتوسطة في الزمن الطويل لا يمكن ان تكون، بالنسبة لمستوى معين من مستويات الانتاج، اعلى من النفقة المتوسطة في الزمن القصير. وذلك لان كل تغيير من شأنه تخفيض نفقة الانتاج ويكون من الممكن ادخاله في الزمن القصير يمكن كذلك تحقيقه في الزمن الطويل. من ناحية اخرى، ليس من الممكن دائما ان ننتج كمية معينة من الانتاج في الزمن القصير بأقل نفقة. اذ لا يمكن ان نغير كل المدخلات اذا ما تغير مستوي الانتاج في الزمن القصير، وذلك في الوقت الذي يمكن تغييرها في الزمن الطويل. ويتمثل ذلك بيانيا في ان محني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل لا

---

(١) The envelope curve; la courbe enveloppe.

يتقاطع اطلاقا مع منحني النفقة المتوسطة في الزمن القصير. المنحنيان قد يتماسا ولكنهما لا يتقاطعان.

ومن الممكن ان يقع منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل تحت احد منحنيات النفقة المتوسطة في الزمن القصير وذلك بالنسبة لمستويات عديدة من مستويات الانتاج، ولكن بالنسبة **لمستوى واحد من مستويات الانتاج** لا بد لمنحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل ان يكون مماسا لمنحني النفقة المتوسطة في الزمن القصير على احدى نقاطه. وهو يمس منحني النفقة المتوسطة في الزمن القصير المتعلق بالحجم الذي ينتج منذ وقت طويل الكمية وك٣ (شكل ٤٧). وهي تتميز، من بين كل الكميات الممكن انتاجها على منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل، بأنها الكمية التي تنتج عند ادنى نفقة متوسطة (تساوي أ ك٣). وهي تتميز كذلك، في علاقتها بالكميات الاخرى التي يمكن انتاجها على منحني النفقة المتوسطة في الزمن القصير الثاني، المنحني ن م ز ق٣، بأنها الكمية التي تنتج بأقل نفقة متوسطة، ولانتاج هذه الكمية بأقل نفقة ممكنة قام المشروع بالتعديل في حجمه ليصل الى الحجم الذي يتضمنه المنحني ن م ز ق٣. الان اذا اراد المشروع ان يتوسع في الكمية المنتجة لينتج و ك٣ لزم عليه ان يتوسع على المنحني ن م ز ق٣. وتساوي النفقة المتوسطة التي ينتج بها هذه الكمية في الزمن القصير حـ ك٣ قرشا. ولكن المشروع يستطيع ان ينتج هذه الكمية و ك٣ في الزمن الطويل بنفقة متوسطة قدرها ل ك٣، وهي اقل من ح ك٣. ولكي يتمكن من ذلك عليه ان يغير من حجمه على نحو يصبح من المستطاع معه انتاج الكمية و ك ٣ على اكفأ وجه ممكن، ويتحقق ذلك اذا ما قام المشروع ببناء الحجم الذي يكون له

في الزمن القصير المنحني ن م ز ق ٣، وهو الحجم الذي يستطيع ان ينتج الكمية و ك ٣ باستخدامه. ويكف المنحني ن م ز ق ٢ عن ان يكون المنحني الذي يمكن استخدامه لتحديد نفقة المشروع، واذا ما اراد المشروع توسعا اخرا في مستوى انتاجه لا يتحقق له ذلك في الزمن القصير الا بحركة على المنحني ن م ز ق ٣.

عليه يتضح انه اذا كنا بصدد لحظة معينة لا يستطيع المشروع ان ينتج الا بالحركة على منحني واحد للنفقة المتوسطة وذلك لان حجم ما تحت تصرفه من الات ومعدات ثابت. اما في الزمن الطويل فانه يستطيع ان يختار انسب نقطة على انسب منحني بين منحنيات النفقة في الازمنة القصيرة، وهي نقطة تكون كذلك ممثلة بنقطة على منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل. ومرد استطاعته هذه انه يستطيع ان يغير من كل عناصر الانتاج مغيرا بذلك حجمه وما يرتبط به من معدل لاستخدام الطاقة الانتاجية.

والمهم ان نضيف ان منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل لا يمس اي من منحنيات النفقة في الازمنة القصيرة عند النقطة الممثلة لادنى نفقة متوسطة (في الزمن القصير) الا باستثناء منحني النفقة المتوسطة في الزمن القصير الذي يمس منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل عند النقطة الادنى لهذا الاخير. وهو ما يحدث على شكل ٤٧ بالنسبة للكمية و ك٣ حيث يمس المنحني ن م ز ق٣ (وهو منحني الزمن القصير) المنحني ن م ط (وهو منحني الزمن الطويل) في النقطة أ التي تمثل ادنى نقطة لهذا المنحني الاخير. هذا الشكل يبين انه بالنسبة لكل مستويات الانتاج التي تقل عن الكمية و٣ تقع ادنى نفقة متوسطة في الزمن الطويل على الجزء الهابط من منحنيات النفقة المتوسط في الازمنة القصيرة. فلو اخذنا

الكمية و ك٢ كمثل نجد ان احسن ظروف انتاجها في الزمن الطويل تكون ممثلة بالنقطة ب على منحني الزمن القصير ن م ز ق٢ . ولكن هذه الكمية تقل عن الانتاج لمشروع له هذا الحجم، اي عن الكمية و د (الممثلة للانتاج الامثل). في الزمن الطويل يكون من الارخص انتاج اي كمية من الناتج تقل عن الكمية و ك٢ ببناء طاقة انتاجية ذات انتاج امثل معين واستخدامها في الانتاج عند مستوى اقل من مستوى الانتاج الامثل. وكذلك يكون من الارخص انتاج اية كمية تفوق و ك ٢ باستخدام طاقة انتاجية صغيرة في انتاج ما يزد على الانتاج الامثل (في الزمن القصير).

ركزنا اهتمامنا حتى الان على تحديد منحنيات نفقة الانتاج، في الزمن القصير والزمن الطويل، التي تعبر عن تغيرات النفقة كدالة للتغيرات في مستوى الانتاج. ولكننا نعرف ان نفقة الانتاج تتأثر بعوامل اخرى غير مستوي الانتاج. ماذا يحدث لمنحنيات النفقة لو تغيرت هذه العوامل الاخرى، احدها او جميعها؟

سنحاول فيما يلي اعطاء اجابة سريعة على هذا السؤال:

٤ ـ انتقالات منحنيات النفقة:

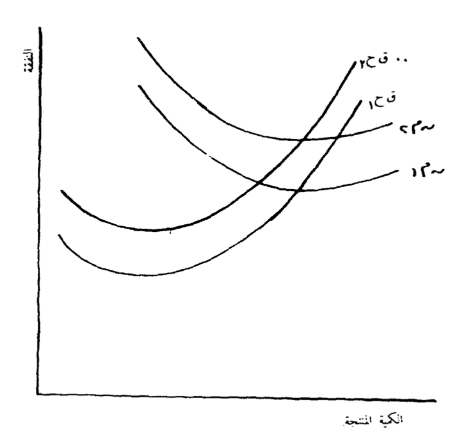
باستبعاد التغيرات في مستوى الانتاج تنعكس التغيرات في احد العوامل الاخرى التي تؤثر في نفقة الانتاج في انتقال منحنيات النفقة. هذه الانتقالات ترد اذن:

- **الى تغير في اثمان عناصر الانتاج:** فاذا ما ارتفعت اثمان كل هذه العناصر تنتقل منحنيات النفقة مبتعدة عن المحور السيني. كما انها تنتقل نحو المحور السيني اذا ما انخفضت اثمان هذه العناصر.

- **الى تغير في الفن الانتاجي المتبع:** تغير يؤدي الى الاقتصاد في

الكمية المستخدمة من عناصر الانتاج لانتاج نفس الكمية من الناتج. في هذه الحالة تنتقل منحنيات النفقة لاسفل مقتربة من المحور السيني.

. الى تغير في كيف او نوع الناتج: تغيرا يؤدي الى استخدام كميات مختلفة من المدخلات ويثير بالتالي انتقال منحنيات النفقة لاعلى مثلا. انظر شكل ٤٨.



شكل رقم (٤٨)
انتقال منحنيات النفقة (المتوسطة والحدية) الى اعلي (بعيدا عن المحور السيني)
انتقالا نتج عن زيادة الاجور مثلا

تلك **هي شروط** نفقة الانتاج. عن طريق مواجهتها مع شروط الايراد يستطيع المشروع ان يتوصل الى تحديد الكمية من الانتاج التي تحقق له اقصى ربح (اجمالي). هذا الايراد يتوقف على الطلب علي السلعة التي ينتجها المشروع كما يظهر في السوق الذي يتوجه اليه المشروع كبائع. فاذا اردنا ان نصل في النهاية الى تحديد الكمية، او الكميات، التي يكون المشروع على استعداد لطرحها في السوق لزم علينا، بعد ان تعرفنا على شروط او ظروف النفقة، ان نتعرف على شروط الايراد بدراسة الطلب على سلعة المشروع.

ثالثاً: الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع: (١)

ينتج المشروع ليبيع، ليبيع في السوق، ليحصل على ايرادات نقدية، وذلك لان الربح، الذي يسعى المشروع الى تحقيق اكبر قدر منه، ليس (محاسبيا) الا الفرق بين مجموع النفقات ومجموع الايرادات. وتتحدد ايرادات المشروع الكلية بالكمية التي يطلبها المشترون من سلعته وبثمنِ بيع الوحدة من السلعة، ومن ثم تتوقف **هذه الايرادات على** شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع، وهي شروط تتوقف بدورها على نوع السوق. للتعرف على هذه الشروط يتعين علينا اذن ان نفرق بين الاشكال المختلفة للسوق.

قبل ان نتعرض لدراسة شروط الطلب هذه نقوم بتعريف بعض **الافكار التي تستخدم كأدوات** في هذا التحليل، بما اننا ما نزال في اطار نظرية اصحاب الاستدلال الحدي. نفرق فيما يتعلق بايرادات المشروع بين **الايراد**

---

(١) هنا يفترض ان الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع يتحدد استقلالا عن نفقات انتاجه. وهو افتراض لا يتفق مع واقع الاقتصاد الرأسمالي حيث يتوصل المشروع الى ان يشكل الى حد كبير طلب المستهلكين عن طريق الانفاق على الاعلان والوسائل الاخرى التي تدفعهم الى شراء سلعته.

المتوسط[١]، وهو عبارة عن ناتج قسمة الايراد الكلي على عدد الوحدات المباعة من السلعة (وهو في الواقع ثمن الوحدة المباعة من السلعة)، **والايراد الحدي**[٢] وهو الاضافة على الايراد الكلي الناتجة عن انتاج وبيع وحدة اضافية من السلعة.

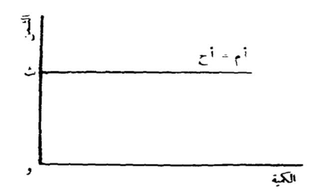
في سوق المنافسة الكاملة لا يمثل الناتج الكلي للمشروع الا نسبة صغيرة جدا من مجموع عرض السلعة في السوق، الامر الذي لا يمكنه من التأثير على ثمن السلعة في السوق ايا كان قدر الكمية التي يقوم بتسويقها. وعليه يقال ان المشروع يأخذ ثمن السلعة التي ينتجها كمعطي، اي كشيء محدد في السوق بعيدا عن ارادة المنظم صاحب المشروع. ولكن بما انه ينتج سلعة تعتبر وحداتها بديلة كاملة للوحدات التي تنتجها المشروعات الاخري التي تنتج لنفس السوق فان انخفاضا صغيرا في ثمن السلعة التي ينتجها المشروع تؤدي الى زيادة كبيرة في الطلب عليها. وذلك لان المشترين، والنظرية تفترض فيهم العلم الكامل بكل ما يجري في السوق (اذ هم من قبيل «الرجل الاقتصادي») سيتوجهون باعداد كبيرة نحو سلعته. وكذلك الحال اذا ما جازف المشروع برفع ثمن سلعته رفعا صغيرا، فقد يجد مبيعاته وقد نقصت الى ما يقارب الصفر. وعليه يكون المشروع امام منحني **طلب (على سلعته) لانهائي المرونة**: فهو يستطيع ان يبيع عند كل ثمن سائد في السوق اية كمية مما ينتجه، وبما ان القرارات التي يتخذها المشروع في شأن البيع لا تؤثر في ثمن السلعة فان الاضافة الى ايراده الكلي الناتجة عن بيع وحدة اضافية للسلعة

---

(١) Average revenue; la recette moyenne.

(٢) Marginal revenue; la recette marginale.

تكون دائما **مساوية لايراد المتوسط**، اي ان الايراد الحدي يكون دائما مساويا لايراده المتوسط الذي هو ثمن الوحدة من السلعة. **يمثل منحني** الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع في سوق المنافسة الكاملة على النحو الوارد في شكل ٤٩.



شكل رقم (٤٩)
منحني الطلب على سلعة المشروع في سوق المنافسة الكاملة

- يعكس المنحني شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع.
- عند كل مستويات الثمن يتساوى الايراد المتوسط (أ م) مع الايراد الحدي (أ ح).

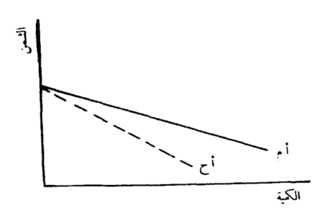
وتختلف شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع (ومن ثم شروط الايراد) **في حالة الاحتكار**، اي حالة وجود منتج واحد في فرع النشاط الذي لا يمكن لوحدات اخرى دخوله: فالمحتكر ينتج سلعة لا تعتبر بديلا لصيقا لسلعة اخرى. وتكون مرونة التقاطع للطلب(١) ضعيفة. بعبارة اخرى، لا يؤثر التغير في اثمان السلع الاخرى على الكمية المطلوبة من السلعة التي ينتجها

---

(١) انظر ص ٢٤٠، ٢٤١ فيما سبق.

المحتكر الا تأثيرا ضئيلا وعلى هذا النحو نعرف الاحتكار في هذا المجال.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الكميات المختلفة المطلوبة من السلعة التي ينتجها المحتكر والاثمان المختلفة المقابلة بمنحني يسمى منحني الطلب على السلعة التي تنتجها الصناعة (او منحني طلب السوق)، على اساس ان المنتج المحتكر يمثل الصناعة بأكملها. هذا المنحني ينحدر الى اسفل نحو اليمين. اذ لا بد من خفض ثمن كل الوحدات المباعة اذا ما اريد زيادة المبيعات بوحدة اضافية. ومن ثم يكون الايراد الحدي اقل من الايراد المتوسط. وبما ان الثمن يطابق الايراد المتوسط فان منحني الطلب يربط الايراد المتوسط هو الاخر بالكمية المنتجة. يزيد على ذلك ان منحني الايراد الحدي يكون موجودا دائما بين منحني الايراد المتوسط ونقطة الاصل، كما يتبين من شكل ٥٠.



شكل رقم (٥٠)
منحني الطلب على سلعة المحتكر

- تعكس المنحنيات الطلب على سلعة المحتكر.
- الايراد المتوسط أعلى من الايراد الحدي.

كمـا يخـتلف الموقف عندمـا ينتج المشـروع في ظل شـروط **المنافسـة الاحتكارية**، اذ نكون بصدد شكل للسوق يوجد فيه عدد كبير من المشروعات تنتج سلعة لا تتجانس وحداتها وانما يميز كل مشروع الوحدات التي ينتجها من السلعة. ويمكن التعبير عن نفس الفكرة بالقول بأننا بصدد مشروعات تنتج سلعا تكون كل منها بديلا لصيقا للاخرى. مثال ذلك صناعة الصابون، صناعة السجائر، صناعة معجون الاسنان، الى غير ذلك فبينما كل انواع السجائر تشبع حاجة واحدة يتميز ما ينتجه مشروع عن الاخر بنوع الطباق المستخدم، بنوع الورق المستخدم، بما اذا كانت بفلتر (مرشح) او بغير فلتر، بكيفية تقديمها، الى غير ذلك من وسائل تتميز الوحدات من السلعة التي ينتجها مشروع من المشروعات الموجودة في السوق. في ظل هذا الشكل من اشكال السوق كيف تكون خصائص منحني الطلب على سلعة المشروع؟

في هذا النوع من السوق نجد ان عدد المشروعات من الكبر وان حجم كل منها من الصغر بحيث لا يستطيع احدها ان يسيطر على نسبة ذات وزن من مجموع ما ينتج من السلعة في السوق. وعليه لا يثير اي من المشروعات بسلوكه الخاص اي تغيير في سلوك المشروعات الاخرى، ومن ثم لا يؤثر بسلوكه وحده على ثمن السوق.

ولكن كل من هذه المشروعات ينتج بديلا لصيقا لمنتجات الاخرين، الامر الذي يجعل الطلب على سلعته اكثر حساسية منه في حالة الاحتكار (حيث المحتكر ينتج سلعة لا تجد لها بديلا في السوق).

في هذه الحـالة **يكون الطلب على سلعة المشـروع الذي ينتج في سوق المنافسة الاحتكارية طلبا كبير المرونة، ولكنه ليس لانهائي المرونة كالطلب في**

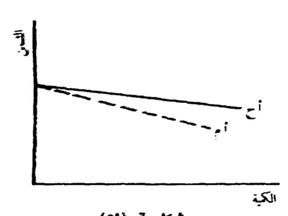
سوق للمنافسة الكاملة: فاذا ما خفض المشروع ثمن البيع تخفيضا صغيرا ادى ذلك الى زيادة مبيعاته زيادة كبيرة باجتذاب عدد من مشتري سلعة منافسيه ولكن دون اجتذاب كل المشترين (اذ يحرص بعض المشترين على الاستمرار في شراء سلعة نظرا لما تتميز به من خصائص حتى ولو كان ثمنها اعلى من ثمن البدائل اللصيقة لهذه السلعة). وكذلك يؤدي رفع ثمن السلعة ولو بقدر ضئيل الى فقدان عدد كبير من مشتري السلعة الذين يتحولون الى منتجات المشروعات الاخرى، ولكنه لا يؤدي الى فقدان كل المشترين. وعليه فان الطلب على سلعة المشروع:

- يكون كبير المرونة، ولكنه ليس لانهائي المرونة.

- يكون دائما اكثر مرونة من الطلب على السلعة التي ينتجها المحتكر.

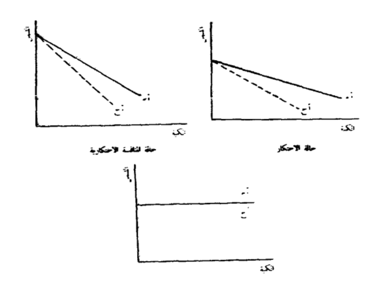
- ويتوقف المرونة على درجة القابلية للاحلال التي تتمتع بها سلعته في علاقتها بمنتجات المشروعات الاخرى التي توجد في نفس السوق. وتتوقف درجة القابلية للاحلال هذه بدورها على مدى تمييز سلعته عن منتجات الاخرى، فكلما زادت درجة التميز هذه كلما بعدنا عن شروط المنافسة الكاملة وقربنا من شروط الاحتكار.

وكما هو الحال في ظل المنافسة الكاملة يتمثل منحني الطلب على سلعة المشروع في ظل المنافسة الاحتكارية في خط مستقيم، وذلك عند مستوى الثمن السائد في السوق. الا ان هذا الخط لن يكون خطا افقياً (اذ الطلب ليس لانهائي المرونة) وانما سيكون هابطا بميل قليل نحو اليمين، كما يتضح من شكل ٥١.



شكل رقم (٥١)
منحني الطلب على سلعة المشروع في سوق المنافسة الاحتكارية

الان نستطيع المقارنة بين شروط الطلب على سلعة المشروع في ظل الاشكال المختلفة للسوق: سوق المنافسة الكاملة، سوق المنافسة الاحتكارية وسوق الاحتكار. انظر شكل ٥٢.



حالة المنافسة الكاملة
شكل رقم (٥٢)
الطلب على سلعة المشروع في ظل الاشكال المختلفة للسوق

- بالنسبة للمشروع في سوق المنافسة الكاملة (وحدات السلعة بديل كامل احداها للاخرى) يكون الطلب لانهائي المرونة. الايراد المتوسط = الايراد الحدي = الثمن.
- بالنسبة للمشروع في سوق المنافسة الاحتكارية (وحدات السلعة بديل لصيق احداها للاخرى)، يكون الطلب كبير المرونة. الايراد المتوسط اكبر من الايراد الحدي.
- بالنسبة للمشروع في سوق الاحتكار (السلعة ليست بديلة للسلع الاخرى)، يكون الطلب اقل مرونة. الايراد المتوسط اكبر من الايراد الحدي.
- بالنسبة للمشروع في ظل المنافسة الاحتكارية وفي ظل الاحتكار يوجد منحني الايراد الحدي دائما تحت منحني الايراد المتوسط. وذلك لانه يلزم انقاص ثمن كل الوحدات المباعة ان اردنا بيع وحدة اضافية، اي ان الايراد المتوسط اكبر من الايراد الحدي.

على هذا النحو نكون قد تعرفنا على شروط الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع في ظل ثلاثة من اشكال السوق. على اساس شروط الطلب هذه وشروط النفقة نستطيع ان نرى كيف تتحدد الكمية التي ينتجها المشروع عند ثمن معين. وهو ما نتوصل اليه عن طريق البحث عن توازن المشروع(١)، على ان **نقتصر في ذلك على توازنه في الزمن القصير.**

رابعاً: توازن المشروع:

وضع التوازن هو ذلك الوضع الذي ينتج فيه المشروع كمية من الناتج تحقق له في الزمن القصير اما اقصى ربح اجمالي، او اقل خسارة (توقعا لتحقيق الربح في وقت لاحق)، او لا خسارة ولا ربحا، وذلك في ظل الشروط التي يوجد فيها المشروع (من زاويتي النفقة والايراد). كيف نتوصل الى وضع

(١) The equilibrium of the firm; l'équilibire de l'entreprise .

التوازن هذا؟

نتوصل الى وضع التوازن هذا بتطبيق **قاعدة السلوك** التالية: يستمر المنظم في زيادة الكمية التي ينتجها طالما ان الاضافة الى الايراد الكلي الناجمة عن بيع وحدة اضافية تفوق الاضافة الى النفقة الاجمالية (اي الانفاقات الكلية) التي يثيرها انتاج هذه الوحدة الاضافية، اذ يزداد بذلك ربحه الاجمالي. وعندما تحقق الوحدة الاضافية من بيعها ايرادا اضافيا (اي ايرادا حديا) مساو للنفقة الاضافية (اي النفقة الحدية) التي يسببها انتاج هذه الوحدة لا تكون هناك اضافة الى الربح الاجمالي ويكف المشروع عن زيادة الكمية المنتجة، وهنا تتحدد الكمية التي ينتجها. وعندها يحقق المشروع اقصى ربح او اقل خسارة، ويكون في وضع توازن. وعليه يكون **الشرط الشكلي للتوازن هو ان يتساوى الايراد الحدي مع النفقة الحدية**. ويكون للنفقة المتوسطة دورها في بيان ما اذا كان يستمر او لا يستمر في مزاولته للنشاط الانتاجي. **قاعدة السلوك هذه تطبق ايا كان شكل السوق الذي ينتج المشروع في ظله وايا كان الزمن محل الاعتبار[1] (قصير كان ام طويلا).**

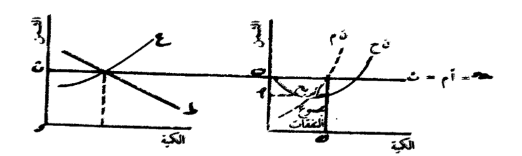
سنرى كيف يمكن التوصل الى وضع التوازن بالنسبة للمشروع، اولا في ظل المنافسة الكاملة، وثانيا في ظل المنافسة الاحتكارية واخيرا في ظل الاحتكار.

فبالنسبة **للمشروع الذي ينتج في ظل المنافسة الكاملة** يحدد تقابل شروط النفقة مع شروط الايراد وضع توازن المشروع ومن ثم الكمية التي

---

(١) في وضع التوازن في الزمن القصير يستطيع المشروع وفقا لظروف نفقة انتاجه ان يحقق ربحا غير عادي او ربحا عاديا او خسارة. انظر الفصل التالي من هذا الباب.

ينتجها عند الثمن السائد في السوق، وذلك على النحو المبين في شكل ٥٣.



شكل رقم (٥٣)
توازن المشروع في ظل المنافسة الكاملة

● شرط التوازن للمشروع هو تساوي الايراد الحدي مع النفقة الحدية (هـ هي نقطة التوازن).

● عند ثمن السوق و ث ينتج المشروع الكمية و ك.

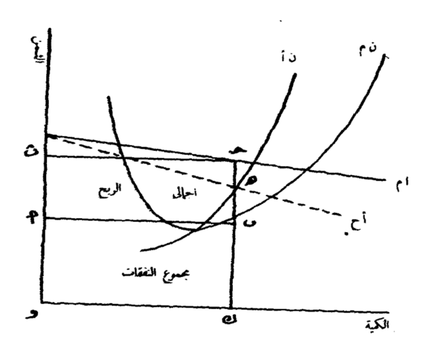
● وهو يحقق ربحا غير عادي ممثلا على الرسم بمساحة المستطيل أ ب هـ ث.

وبنفس الطريقة نحصل على اوضاع توازن اخرى مع تغير ثمن السوق ويكون لنفس مشروعنا، عند الاثمان المختلفة والممكنة التي تحدد للسلعة في السوق، وفي ظل نفس شروط نفقة الانتاج السائدة في داخل المشروع، اوضاع توازن مختلفة تتحدد دائما بتساوي الايراد الحدي مع النفقة الحدية. ويتحدد في كل وضع من اوضاع التوازن الكمية التي ينتجها المشروع، ونحصل في النهاية على الكميات المختلفة التي يعرضها عند الاثمان المختلفة بالنسبة لفترة زمنية معينة.

ومن هذا نحصل على سلسلة من الكميات التي تتوافق مع الاثمان المختلفة. وهو ما يسمح لنا ببناء جدول عرض المشروع الذي يمكن ترجمته

بيانيا في منحنى عرض المنتج الفردي(١).

اما بالنسبة للمشروع الذي ينتج في ظل المنافسة الاحتكارية فالشرط الشكلي للتوازن واحد لا يتغير: تساوي الايراد الحدي مع النفقة الحدية. وتتحدد الكمية التي تنتج وتعرض، عند الثمن السائد في السوق، بتقابل منحنيي الايراد الحدي والنفقة الحدية، على النحو الوارد في شكل ٥٤.



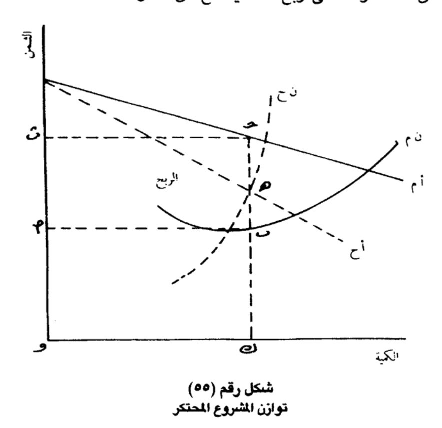
شكل رقم (٥٤)
توازن المشروع في ظل المنافسة الكاملة
*** هـ هي نقطة توازن المشروع**

---

(١) وابتداء من منحنيات عرض المنتجين الافراد نستطيع الانتقال الى منحنى عرض السوق (سوق المنافسة الكاملة او السوق الاحتكارية، حسب الاحوال). انظر فيما سبق الفصل الاول من هذا الباب.

وبنفس الطريقة يمكن التوصل الى اوضاع التوازن الاخرى التي يكون فيها المشروع اذا ما تغير ثمن السلعة المحدد في السوق. ومن اوضاع التوازن المختلفة نصل الى الكميات المختلفة التي يكون المشروع علي استعداد لطرحها في السوق عند هذه الاثمان المختلفة. وهكذا نصل الى جدول العرض الفردي الذي يعطينا التعبير البياني عنه منحني العرض الفردي.

وفي حالة **المشروع المحتكر**، الذي يمثل في نفس الوقت الصناعة كلها، يتحدد وضع التوازن بنفس الطريقة. عند كل ثمن تبين نقطة التوازن الكمية التي تحقق للمحتكر اقصى ربح، كما يتضح من شكل ٥٥.



شكل رقم (٥٥)
توازن المشروع المحتكر

● هـ هي نقطة التوازن.

- عند الثمن و ث ينتج المحتكر الكمية و ك.

- تمثل المساحة أ ب حـ ث ربح المحتكر، وهو يساوي الفرق بين الايراد المتوسط والنفقة المتوسطة مضروبا في عدد وحدات الناتج.

ويوجد بالتقابل مع الاثمان المختلفة اوضاع توازن مختلفة تنتج فيها كميات مختلفة من السلعة.. ويبين جدول العرض الفردي العلاقة بين الكميات المختلفة والاثمان المختلفة. وهو في نفس الوقت جدول عرض الصناعة او السوق، ومنه نصل الى منحني عرض السوق.

وهكذا نصل الى النتيجة التي كنا نبحث عنها بتحليل سلوك المشروع: وضع توازنه الذي يبين الكمية التي ينتجها المشروع في ظل ظروف النفقة والايراد المعطاة، ومن ثم منحني عرض المشروع.

فاذا ما كان لدينا نتيجة تحليل سلوك المستهلك التي تنعكس في نهاية الامر، في تحديد طلب المستهلكين على السلعة التي تنتجها الصناعة محل الاعتبار (طلب السوق)، نستطيع الانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة (اي السوق، وذلك في ابسط الاطارات التحليلية، اطار المنافسة الكاملة.

الفصل الرابع

من توازن المشروع الى توازن الصناعة

سنحاول في هذا الفصل ان نرى كيف يمكن في مرحلة اولى الانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة في الزمن القصير: صناعة تسودها شروط المنافسة الكاملة. لنرى بعد ذلك توازن هذه الصناعة في الزمن الطويل. وننتهي بدراسة مشكلة لها اهميتها الخاصة وهي مشكلة تكيف العرض عبر الزمن للتغيرات التي تحدث في طلب السوق.

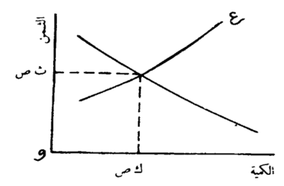
أولاً: توازن الصناعة في الزمن القصير:

حصلنا في تحليلنا في الفصل السابق على منحني عرض المشروع على افتراض انه ينتج في ظل شروط المنافسة الكاملة. واذا افترضنا ان الصناعة مكونة من عدد كبير من المشروعات امكن الانتقال من منحنيات العرض الفردية الى منحني عرض الصناعة على النحو الذي وصفناه في الفصل الاول من هذا الباب الرابع.

بالنسبة لهذه الصناعة، يحدد تقاطع منحني طلب السوق ومنحني عرض الصناعة ثمن التوازن والكمية التي تنتج في وضع التوازن هذا (انظر شكل

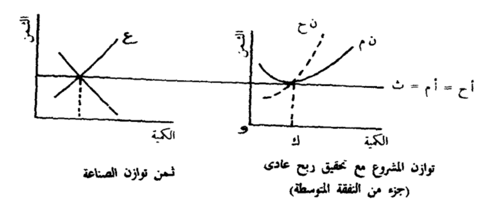
٥٦). هذا الثمن يمثل العامل الاقتصادي الذي يتوقف عليه تحديد توازن كل من المشروعات المكونة للصناعة. **وتكون الصناعة في حالة توازن،** عندما:

- يكون الطلب الكلي على السلعة التي تنتجها مساويا للعرض الكلي.
- وتكون النفقة الحدية لكل مشروع من مشروعاتها مساوية للثمن.

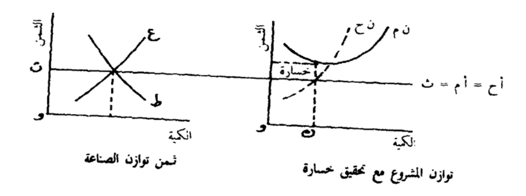


شكل رقم (٥٦)
توازن الصناعة

ويمكن ان يتحقق وضع التوازن هذا، وهو توازن الزمن القصير، وامام المشروعات امكانيات مختلفة فيما يتعلق باجمالي الربح الذي يتحقق. اذ يمكن للمشروع ان يحقق اما ربحا غير عادي (يفوق متوسط الربح الذي تحققه المشروعات المكونة للصناعة) او ربحا عاديا او خسارة، كما يبين من الاشكال ٥٧، ٥٨.



شكل رقم (٥٧)



شكل رقم (٥٨)

من دراستنا لقاعدة سلوك المشروع رأينا انه يكون في وضع توازن عندما يكون الايراد الحدي مساويا للنفقة الحدية. لان ذلك هو شرط تحقيق اقصى ربح، بمعنى انه يحدد الكمية التي تحقق للمشروع اقصى ربح (دون ان ننسى اننا نقصد بأقصى ربح اما تحقيق اكبر ربح او تحمل اقل خسارة).

قاعدة السلوك هذه تبين ان المشروع يعمل ما في وسعه،ولكنها لا تبين القدر من الربح الذي يحققه او القدر من الخسارة التي يتحملها، اذ ان ذلك

يتوقف على ظروف الانتاج التي تحدد نفقة انتاج المشروع، وتحدد بالتالي مقدار الربح او الخسارة في ظل شروط الطلب على سلعة المشروع السائدة في السوق، ظروف الانتاج هذه هي التي تضع المشروع في احد الاوضاع الثلاثة المبينة على الاشكال ٥٣، ٥٧، ٥٨.

في هذه الحالات الثلاث، يحاول المشروع تحقيق اقصى ربح، وينتج الكمية و ك. اما فيما يتعلق بالربح:

ـ نجد ان المشروع الذي يوجد في الوضع الاولي (شكل ٥٣) يحقق ربحا غير عادي، ربحا يتحقق بعد تغطية كل النفقات.

ـ ويتوصل المشروع الذي يوجد في الوضع الثاني (شكل ٥٧) الى تغطية نفقاته بالكاد، مع مراعاة ان النفقة تحتوي، بين عناصر اخرى، الفائدة التي تدفع على رأس المال النقدي الذي يقترضه المشروع والربح الذي يعتبره الحديون مكافأة لتحمل مخاطر المشروع. هنا يَحقق المشروع ربحا عاديا.

ـ اما المشروع الذي يوجد في الوضع الثالث (شكل ٥٨) فانه يحقق خسارة (اقل خسارة). ولكنه يغطي مع ذلك نفقاته المتغيرة (وجزء من نفقاته الثابتة)، وهو ما يدفعه الى الاستمرار في الانتاج في الزمن القصير. ولكنه يستمر في اسوأ الظروف، ويسعى في الزمن الطويل الى تغيير هذه الظروف لتصبح مواتية، فان لم ينجح في سعيه فانه يترك هذا الفرع من فروع النشاط. ويسمى المشروع الذي يعمل في الزمن القصير في ظل اسوأ الظروف بالمشروع الحدي[1].

---

(١) The marginal firm; l'entreprise marginale.

هذه الحالات الثلاثة تمثل اوضاع التوازن الممكنة بالنسبة للمشروع الذي يسعى الى تحقيق اقصى ربح في ظل المنافسة الكاملة. وهي كلها ممكنة في الزمن القصير. اما في الزمن الطويل فلا يمكن ان يستمر منها الا وضع واحد. اي هذه الاوضاع يبقى في الزمن الطويل؟

ثانياً: توازن المشروع وتوازن الصناعة في الزمن الطويل:

في الزمن الطويل يستمر المشروع في تكييف نفسه بالنسبة للثمن السائد في السوق وذلك بانتاج الكمية التي يكون عندها الثمن مساويا لنفقته الحدية (فشرط توازن المشروع واحد بالنسبة للزمنين. القصير والطويل).

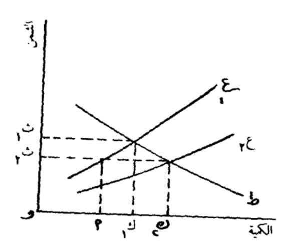
فاذا ما انخفض الثمن عن النفقة المتوسطة واستمر هكذا يتجه المشروع الى اخراج الموارد الموجودة تحت تصرفه من هذه الصناعة، اي انه يترك هذا الفرع من فروع النشاط لانتاج، وذلك لان النفقة المتوسطة تقل عن الايراد المتوسط، فهو يتحمل خسارة. وعليه يترك المشروع الصناعة عندما تحين الفرصة. وهي تحين عندما يستهلك العناصر الثابتة. وبدلا من ان يستبدل بها عناصر ثابتة جديدة (وهو ما كان ليفعله لو كان يحقق ربحا) يخرج المشروع من الصناعة.

وعليه لا يبقى المشروع في فرع النشاط في الزمن الطويل الا اذا كان ثمن الوحدة المباعة مساويا على الاقل لمتوسط النفقة الاجمالية (اي للنفقة المتوسطة). ويكون ذلك هو شرط وجود المشروع في الزمن الطويل. الامر الذي يترتب عليه خروج المشروعات الحدية من الصناعة في الزمن الطويل، وذلك اذا استمر الثمن اقل من نفقتها المتوسطة.

ومع خروج عدد من المشروعات من الصناعة ينتقل منحني عرض الصناعة نحو اليسار ويرتفع ثمن السوق. ومع استمرار خروج بعض المشروعات يستمر الثمن في الارتفاع الى ان يصبح كافيا لتغطية كل النفقة (المتوسطة) بالنسبة للمشروعات التي تبقى في الصناعة. بمعنى اخر تكون هذه المشروعات في الوضع المبين في شكل ٥٧.

الان نفترض ان المشروعات تجد نفسها، وهي متوازنة في الزمن القصير، في الوضع المبين في شكل ٥٣، اي انها تحقق ارباحا تفوق الارباح التي تحقق في فروع النشاط الاخرى. تحقيق هذه الارباح غير العادية يجذب استثمارات جديدة في الصناعة تظهر في شكل انشاء مشروعات جديدة والتوسع في المشروعات القائمة عن طريق زيادة حجمها.

في الزمن الطويل سيكبر اذن حجم الصناعة (بزيادة عدد المشروعات وكبر حجم المشروعات التي كانت قائمة فعلا)، وينتقل منحني العرض ع١ الى ع٢ (شكل ٥٩) ـ هذا الانتقال يعني ان ث ١ لم يعد ثمن التوازن اذ ينخفض الثمن من ث١ الى ث٢. ويتعين على المشروعات، الجديد منها والقديم، ان تعدل من انتاجها وفقا لهذا الثمن الجديد. وفي الوضع الجديد يكون و ث٢ هو الثمن، و ك٢ هي الكمية التي تنتجها المشروعات. عند هذا الثمن، و ث٢، تمثل و أ الكمية التي كانت تنتج قبل ان تتوسع الصناعة (في الزمن الطويل)، وتمثل الكمية أ ك٢ الاضافة الى الناتج الى تحققها الطاقة الانتاجية الجديدة في الصناعة (اي ما ينتجه المشروعات الجديدة والطاقة الانتاجية الجديدة التي خلقت بفضل التوسع في المشروعات القائمة).



شكل رقم (٥٩)
توازن الصناعة في الزمن الطويل

ونكون، بعد توسع الصناعة التي تنعكس نتيجته في انخفاض الثمن من و ث١ الى و ث٢، بصدد ثلاثة امكانيات:

- **الامكانيات الاولى:** ان تستمر المشروعات في تحقيق ربح غير عادي عند الثمن و ث٢، وجود هذا الربح غير العادي يدفع الى توسع جديد في الصناعة (دخول مشروعات جديدة في السوق). ومن ثم لزم ان نتوقع زيادات جديدة في العرض وانخفاضات جديدة في الثمن.

- **الامكانيات الثانية:** ان تتحمل المشروعات خسارة عند الثمن و ث٢. في هذه الحالة لن يحدث اي توسع جديد. وتحجم بعض المشروعات عن استبدال الاتها ومعداتها اذا ما استهلكت في الاستعمال ونشهد، في نهاية الامر، خروج هذه المشروعات من الصناعة، وينتقل منحنى عرض الصناعة نحو اليسار (ويرتفع الثمن).

- **الامكانية الثالثة:** ان يكون الربح غير العادي مساويا للصفر. هنا يكون الثمن و ثم مساويا للنفقة المتوسطة (لنتذكر مرة اخري ان النفقة الاجمالية تحتوي الفائدة التي تدفع مقابل اقتراض رأس المال النقدي و«مكافأة» تحمل المخاطر ومرتبات المديرين والمدفوعات لاصحاب الموارد المستخدمة. غياب الربح غير العادي يتضمن ان المشروع لا يصادف صعوبات في نشاطه الانتاجي). في هذه الحالة لا يكون لدى المشروعات اي دافع لا للخروج من هذه الصناعة ولا للدخول فيها.

على هذا النحو نتوصل الى احد سمات **توازن الصناعة في الزمن الطويل، ويتمثل في غياب اي اتجاه نحو التوسع او نحو الانكماش في ظل ظروف الطلب السائدة في السوق.** هذه السمة لا توجد الا في حالة الامكانية الثالثة المذكورة عاليه. ويخلص من ذلك انه اذا ما كانت حرية الدخول في الصناعة والخروج منها مكفولة يتعين ان تجد المشروعات المتوازنة نفسها في وضع يكون فيه الثمن مساويا لمتوسط النفقة الاجمالية.

وعليه، لكي تكون الصناعة في وضع توازن يلزم ان يتمكن كل مشروع من تغطية نفقاته الكلية (لا اكثر ولا اقل) باستخدامه للطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرفه أحسن استخدام.

ولكن ذلك لا يكفي. فاذا كانت المشروعات في وضع يمكنها من جني ثمار وفورات الحجم الكبير فانها تستطيع ان تخفض من نفقاتها المتوسطة ببناء طاقة انتاجية جديدة. وبما ان هذه المشروعات تفترض انها تستطيع ان تبيع كل ما ترغب في بيعه بالثمن السائد في السوق (حيث انها تنتج في ظل ظروف المنافسة الكاملة)

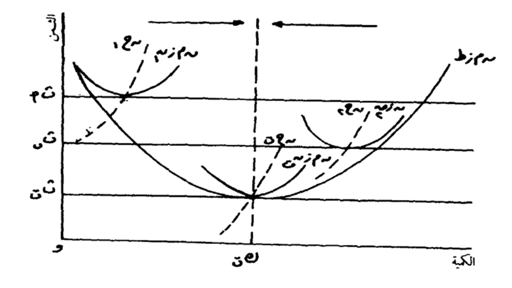
فانها ترى في زيادة حجم عملياتها اضافة حتمية لارباحها. وذلك لان الثمن (الايراد المتوسط) لا ينخفض بينما تتناقص النفقة المتوسطة).

وعليه توسع المشروعات من حجم عملياتها طالما:

- انها تنتج في ظل المنافسة الكاملة.

- وتخضع لقانون النفقة المتناقصة في الزمن الطويل.

يترتب على ذلك انه في وضع **توازن الزمن الطويل يتعين على كل مشروع ان يجد نفسه عند النقطة التي لا يوجد عندها اية امكانية لتحقيق وفورات اضافية من وفورات الحجم الكبير (اي عند النقطة التي تكون عندها النفقة اقل ما يمكن)**، وهو ما يتضح من شكل ٦٠.



شكل رقم (٦٠)

● هذا الشكل يبين ثلاث امكانيات مختلفة لمنحنيات النفقة في الازمنة القصيرة التي يحتويها منحني النفقة المتوسطة في الزمن الطويل، ن م ز ط. في كل مجموعة من مجموعات منحنيات الازمنة القصيرة يوجد منحني النفقة المتوسطة ومنحني النفقة الحدية.

● فاذا كانت منحنيات النفقة كتلك الممثلة بالمنحنيات ن م ز ق ١، ن ح ١ (حيث النفقة في الزمن الطويل تكون في مرحلة التناقص) فمن الواضح ان الصناعة لن تكون في حالة توازن الزمن الطويل حتى ولو كان الثمن مساويا لـ و ث أ. وذلك لان المشروعات تستطيع ان تضيف الى ارباحها ببناء طاقة انتاجية جديدة مخفضة بذلك نفقة الانتاج (فهي توجد في مرحل الغلة المتزايدة بفضل تحقيق وفورات الحجم الكبير).

● واذا كانت منحنيات النفقة كتلك الممثلة بالمنحنيات ن م ز ق ٢، ن ح ٢ (حيث النفقة في الزمن الطويل تكون في مرحلة التزايد)، من الواضح ان الصناعة لن تكون في حالة توازن الزمن الطويل حتى ولو كان الثمن مساويا لـ و ث ب. وذلك لان المشروعات تستطيع ان تضيف الى ارباحها بتصغير حجمها مخفضة بذلك نفقة الانتاج (فهي توجد في مرحلة الغلة المتناقصة نتيجة لظهور تحميلات الحجم الكبير جدا).

● فقط في الوضع الذي يكون فيه الثمن مساويا لـ و ث ت، والانتاج و ك ت، وتنتج فيه المشروعات بمنحنيات النفقة ن م ر ق ت، ن ح ت، في هذا الوضع فقط لن يكون بمقدور اي مشروع زيادة ارباحه لا بزيادة الكمية المنتجة ولا بزيادة حجمه.

● الثمن و ث ت والكمية و ك ت يمثلان وضع توازن الزمن الطويل بالنسبة لصناعة تعمل في ظل المنافسة الكاملة.

● يلاحظ انه عند نقطة التوازن هذه تتحقق المساواة التالية بالنسبة لكل مشروع:

النفقة الحدية = النفقة المتوسطة في الزمن القصير ت = النفقة المتوسطة في الزمن الطويل = الثمن.

وعليه نتوصل الى **شروط توازن الزمن الطويل للصناعة التي تعمل في ظل المنافسة الكاملة،** على افتراض ان كل مشروع من مشروعاتها يأخذ ثمن السوق كمسلم به وافتراض وجود حرية الدخول والخروج من الصناعة، تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

١ - ينتج كل مشروع الكمية من الناتج التي يكون الثمن عندها (الايراد المتوسط = الايراد الحدي للمشروع) مساويا للنفقة الحدية.

٢ - ينتج كل مشروع عند مستوى الانتاج الذي يكون الثمن عنده مساويا لمتوسط النفقة الاجمالية في الزمن القصير.

٣ - ينتج كل مشروع عند مستوي الانتاج الذي يكون الثمن عنده مساويا لمتوسط النفقة الاجمالية في الزمن الطويل.

هذه الشروط الثلاثة مستوفاة عند النقطة التي تمثل ادنى نفقة في الزمن الطويل في شكل ٤٢. وينتج الشرط الاول من توصل المشروعات الى تحقيق اقصى ربح عند ثمن معين. كما ينتج الشرطان الثاني والثالث من البواعث التي تدفع الموارد الجديدة الى الدخول في الصناعة (او الموارد الموجودة الى الخروج منها) اذا لم تكن راضية عن الارباح التي تحققها حتى حركتها (بالدخول او الخروج).

ثالثاً: تكيف العرض لتغيرات الطلب عبر الزمن:

اذا ما كان لدينا منحني الطلب على ناتج معين ومنحني عرض هذا الناتج وكانا قد تحددا في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالنسبة لنفس الفترة الزمنية نستطيع ان ندرس نتيجة التأثير المتبادل لهاتين القوتين.

رأينا عند تقديم النظرة العامة لنظرية ثمن السوق[1]، كيف ان ثمن التوازن وكمية التوازن يتحددان بتقاطع هذين المنحنيين. وقد لاحظنا هناك ان التوازن يتضمن حالة راحة، اي غياب التغيرات خلال فترة من الزمن. فاذا لم تتغير شروط الطلب او شروط العرض بقي السوق في حالة توازن. فاذا تغيرت شروط الطلب او شروط العرض (تغيرا ينعكس في انتقال منحني الطلب او منحني العرض)[2] تغير وضع التوازن. الامر الذي يتضمن تغير ثمن وكمية التوازن.

ونضيف هنا انه يوجد **نوع اخر من التغير في الطلب وفي العرض** يتمتع من الاهمية بما يبرر دراسته على انفراد. ذلك **هو التغير في احدهما استجابة للغير في الاخر تغيرا ينعكس في اثر على الثمن. الامر هنا يتعلق بمشكلة التكيف بين العرض والطلب تكيفا يتضمن بعدا زمنيا**. فزيادة الطلب مثلا (دون تغير العرض في البداية) تؤدي الى ارتفاع الثمن، الامر الذي يدفع المنظمين الى زيادة العرض. وزيادة العرض (دون تغير الطلب في البداية) تؤدي الى انخفاض الثمن، الامر الذي يدفع المستهلكين الى زيادة استهلاكهم من السلعة. هذا التغير في احدهما الذي يعقبه رد فعل من جانب الاخر يستلزم فترة من الوقت. فعنصر الزمن يؤثر على الطريقة التي يستجيب بها احدهما للتغير في الاخر. ولكن الاثر يختلف في حالة رد فعل العرض لتغير في الطلب عنه في حالة رد فعل الطلب لتغير في العرض: فيجب ان نتوقع، في ضوء ما رأيناه

---

(١) انظر الفصل الاول من هذا الباب الرابع.

(٢) هذا يعني ان تغير الطلب او العرض انما ينجم عن تغير في احد العوامل التي تحدد كل منهما، ذلك هو نوع التغير الذي كنا نهتم به في الفصل الاول من هذا الباب الرابع. اما هنا فنهتم بتغير احدهما استجابة لتغير في الاخر، استجابة تتحقق من خلال التغير في الثمن.

عند دراسة شروط النفقة، ان استجابة العرض لارتفاع في الثمن (نشأ عن زيادة الطلب) تكون اكبر في الزمن الطويل، اذ ان الطاقة الانتاجية تحت تصرف المشروع تكون اكبر. ويتم التوسع في الانتاج بحركة على منحني للنفقة اكثر تسطحا. اما بالنسبة للطلب، فليس هناك ما يحتم ان يختلف منحني الطلب في الزمن الطويل عنه في الزمن القصير، ايا كان نوع منحني العرض.

هذا الاختلاف بين العرض والطلب فيما يتعلق بتكيف احدهما لتغيرات الاخر هو الذي دفع اصحاب النظرية الحدية الى دراسة المشكلة على النحو التالي:

- على افتراض حدوث تغير ما في شروط **الطلب**، وان هذا التغير يحدث مرة واحدة فقط ثم يبقى الحال بعد ذلك على ما هو عليه.

- ندرس الكيفية التي **يستجيب بها العرض** (ولاي مدى) لهذا التغير معيدا بذلك تحقيق التوازن في السوق.

هذه الدراسة تتم، وفقا لالفريد مارشال[١]، مع التمييز بين: فترة السوق[٢] (او الفترة القصيرة جدا) والفترة القصيرة والفترة الطويلة.

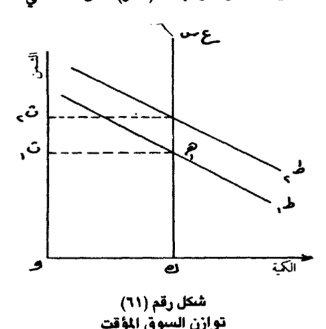
● **وفترة السوق** هي فترة قصيرة جدا تستغرق يوما او بضعة ايام. اثناء هذه الفترة يكون عرض السلعة محدودا بالكمية منها التي توجد في المخزون. وعليه يلزم ان نفرق بين السلع القابلة للتخزين والسلع غير القابلة للتخزين. **وبصفة عامة يكون عرض السلعة في هذه الفترة القصيرة جدا غير مرن.**

---

(١) انظر مبادئ الاقتصاد، الكتاب الخامس.

(٢) The market period; la période du marché.

فاذا ما افترضنا ان الطلب تغير نحو الزيادة، فانه يثير بذلك ارتفاعا في الثمن، ولكن عرض السوق (ع س) يبقى على حاله. وينشأ في السوق توازن مؤقت(١) عند النقطة هـ ٢ (شكل ٦١). وعندها يكون الثمن اكثر ارتفاعا مما كان عليه، ولكن الكمية المشتراة والمباعة (ك و) تظل كما هي.



شكل رقم (٦١)
توازن السوق المؤقت

● **والفترة القصيرة** هي، كما نعرف، الفترة التي لا يمكن تغيير العرض خلالها الا بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية الموجودة. خلال هذه الفترة يمكن للعرض ان يستجيب بعض الشيء للتغير في الطلب. وبعد ان كان العرض غير مرن تخف حدة صفته هذه(٢). فزيادة الطلب تؤدي الى ارتفاع

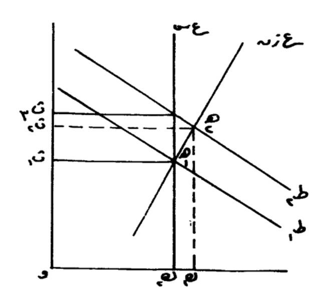
---

(١) Temporary marker equilibrium; l'équilibre temporaire du marché.

(٢) The supply curve becomes less inelastic; la courbe de l'offre devient moins inélastique.

الثمن الذي يثير بدوره زيادة في العرض. وينتقل منحني عرض السوق (ع س) نحو اليمين ليصبح ع ز ق (اي عرض الزمن القصير) وذلك كما هو موضح في شكل ٦٢.

وينشأ في السوق **توازن الزمن القصير**(١) عند النقطة هـ ٢. وعند هذه النقطة يكون ثمن التوازن، و ث٢، اقل ارتفاعا من ثمن التوازن المؤقت و ث٣، وتكون كمية التوازن (و ك٢) اكبر من كمية التوازن المؤقت (و ك١).



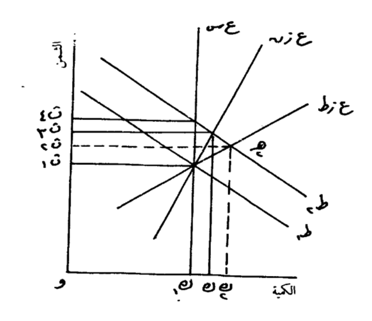
شكل رقم (٦٢)
توازن السوق في الزمن القصير

● اما في **الفترة الطويلة**، فيستطيع العرض ان يستجيب استجابة كبيرة لتغيرات الثمن التي يثيرها التغير في الطلب، اذ من الممكن زيادة حجم المشروع. **ومن ثم يصبح العرض اكبر مرونة.**

---

(١) The short - run market equilibrium; l'équilibre du marché à court terme.

يؤدي تغير الطلب في البدء الى ارتفاع الثمن، ارتفاعا يستجيب اليه العرض بالازدياد. ومن ثم ينتقل منحني عرض الزمن القصير (ع ز ق) الى اليمين، ليصبح ع ز ط (منحني عرض الزمن الطويل) شكل ٦٣. **وينشأ توازن الزمن الطويل**(١) عند النقطة هـ٢. عند هذه النقطة يكون الثمن و ث٢ اقل ارتفاعا من الزمن القصير (و ث٣) واقل بكثير من ثمن التوازن المؤقت و ث٤). وتكون كمية توازن الزمن الطويل (و ك٢) اكبر من كمية توازن الزمن القصير (و ك) واكبر بكثير من كمية التوازن المؤقت للسوق (و ك١) (٢) .



شكل رقم (٦٣)
توازن السوق في الزمن الويل

---

(١) The long-run market equilibrium; l'équilibre du marché à long terme.

(٢) حرصنا على ان نبين على شكل ٦٣ اوضاع توازن السوق الثلاثة: التوازن المؤقت. توازن الزمن القصير وتوازن الزمن الطويل. وذلك لتسهيل المقارنة بينها من حيث الثمن والكمية المشتراة والمباعة في السوق.

* * *

على هذا النحو نكون قد تعرفنا على الكيفية التي يتحدد بها ثمن السوق وفقا للنظرية الحدية[1]، على ان نتذكر ان الامر يتعلق بثمن سلعة واحدة. وللتوصل الى ذلك كان سبيلنا هو البحث عن شروط توازن الوحدة الاقتصادية (الاستهلاكية والانتاجية) ومنه الي توازن السوق في الازمنة المختلفة.

وفقا لهذه النظرية يوجد للانتاج اربعة عناصر مستقلة[2] (الارض والعمل ورأس المال والتنظيم). وتعتبرها سلعا تتحدد اثمانها، كقاعدة عامة، بنفس الطريقة التي تتحدد بها اثمان السلع النهائية. علي ان هذه السلع تتميز بالحقيقة التي مؤداها ان الطلب علي هذه السلع (عناصر الانتاج) طلب مثار، اذ يثيره الطلب على السلع النهائية، وان اثمانها تمثل احد المحددات لنصيب كل من الطبقات الاجتماعية التي تمتلك هذه العناصر في الدخل القومي. هذا التمييز يستتبع بعض المعالجة الخاصة لتحدد اثمان عناصر الانتاج، الامر الذي يلزم معه ان نخصص الفصل التالي من هذا الباب لتحديد اثمان عناصر الانتاج اتباعا لمنطق النظرية الحدية الذي يعتبر كلا من هذه العناصر كما لو كان ناتجا «لصناعة» تعامل على قدم المساواة مع الصناعات الاخرى.

---

(١) ولو ان دراستنا اقتصرت على سوق المنافسة الكاملة الا انها تفتح الطريق، دون صعوبات كبيرة، الى دراسة تكون الثمن في سوق المنافسة غير الكاملة وسوق الاحتكار. وذلك لان الخطوات التي تتبع واحدة من الناحية المنهجية. ومع ذلك فقد تثور صعوبة حقيقة عند دراسة تكون الثمن في ظل الاشكال الأخرى للسوق، صعوبة لا يمكن معالجتها عند دراسة مبادئ الاقتصاد السياسي. على أي الاحوال يستطيع القارئ الذي يهتم بهذه الموضوعات بصفة خاصة أن يرجع الى قائمة المراجع في نهاية مؤلفنا هذا، وكذلك الى الباب السادس من كتاب:

Jean Bain, Pricing, Distribution and Employment, Holt Rinehart and Winston, New York, 1960. p. 267 - 349.

(٢) انظر في مفهوم فكرة عناصر الانتاج كفكرة ينفرد بها الحديون، المقدمة النظرية لكتاب المؤلف بعنوان «الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري». ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٢.

الفصل الخامس

اثمان عناصر الانتاج (١)

وفقا للنظرية الحدية، توزع النتيجة الصافية لعملية الانتاج (في مظهرها النقدي وهو ما يسمي بالدخل) بين اصحاب عناصر الانتاج. في شأن توزيع الدخل هذا يمكن ان نميز بين:

- **التوزيع الوظيفي**: ويتمثل في حصول اصحاب عناصر الانتاج المختلفة على دخول نقدية مختلفة نظرا لما يقومون به من وظائف اقتصادية في عملية الانتاج. فمالك الارض يقوم بوظيفة وضعها تحت تصرف المشروع مثلا، والعامل يقوم بتقديم المجهود اللازم لعمليات الانتاج، وهكذا.

- **والتوزيع الشخصي**: وهو التوزيع الذي ينتج عنه في النهاية تحديد دخل كل فرد من الافراد: والفرد قد يحصل على انواع مختلفة من الدخل: دخل من العمل، ودخل من الملكية العقارية، ودخل من ملكية

(١) The prices of the factors of production; les prix des facteurs de production.

رأس المال المستثمر، وذلك اذا ما جمع الفرد الواحد بين اكثر من وظيفة اقتصادية.

هنا نهتم بالتوزيع الوظيفي فقط.

وترى النظرية الحدية ان عناصر الانتاج هي راس المال والعمل والارض والتنظيم، ويحصل اصحاب كل منها على دخل نقدي يمكنهم في النهاية من السيطرة على جزء من الناتج الاجتماعي. هذا الدخل يتوقف:

- على الثمن الذي يدفع لكل وحدة من وحدات العنصر.

- وعلى الكمية المستخدمة من هذا العنصر.

وعليه يلزمنا **لبناء نظرية في توزيع الدخول ان نتوصل اولا الى نظرية لاثمان عناصر الانتاج، وان نحدد ثانيا الكميات التي تستخدم من هذه العناصر في عملية الانتاج.** وسنقصر اهتمامنا في هذا المجال على نظرية اثمان عناصر الانتاج. وهي نظرية تمثل، كما رأينا، حالة خاصة من نظرية ثمن السوق ولا تثير الا عددا محدودا من الافكار التي لم نألفها حتى الان. وما دمنا قد درسنا النظرية الحدية لثمن السوق بصفة عامة يكون من الطبيعي ان نقتصر هنا على ما ينفرد به اثمان عناصر الانتاج. وسنحاول بيان هذه المظاهر الخاصة:

- اولا، بالكلام عما يتميز به الطلب على عناصر الانتاج.

- وثانيا، بالتعرف على عرض هذه العناصر.

- وثالثا، بعرض لجو فكر المدرسة الحديّة في تحديد اثمان عناصر الانتاج.

أولا: الطلب على عناصر الانتاج:

تطلب عناصر الانتاج بواسطة المشروعات التي تستخدم هذه العناصر كمدخلات في عملية الانتاج. ويتميز الطلب علي هذه العناصر بخصيصتين:

(أ) فهو اولا **طلب مشتق**(١) من طلب المستهلكين على السلع النهائية. لنأخذ مثلا الة لا يمكن استعمالها الا في صناعة المنسوجات. فاذا لم يوجد من جانب المستهلكين طلب على المنسوجات فلن يكون هناك طلب من جانب المنظم على الالة. واذا كان الطلب على المنسوجات كبيرا كان الطلب على الالة هو الاخر كبيرا. واذا ما ادى ارتفاع ثمن المنسوجات الى ان يكون الطلب عليها ضعيفا ضعف الطلب علي الالة المستعملة في انتاج هذه المنسوجات.

يضاف الى ذلك ان الطلبات المشتقة تمر بمراحل يتحدد عددها بعدد المراحل التي توجد بين الانتاج الاولى والمستهلك النهائي (بين انتاج القطن مثلا ومستهلك المنسوجات القطنية: فنجد طلبا مشتقا على القطن الخام من جانب المنظم الذي يتولى عملية الحلج، وطلبا مشتقا على القطن المحلوج من جانب المنظم الذي يتولي عملية الغزل، وطلبا مشتقا على الغزل من جانب المنظم الذي يتولى عملية النسيج، وطلبا مشتقا على النسيج من جانب المنظم الذي يتولي عملية تفصيل الملابس، وذلك حتى نصل الى المستهلك النهائي).

(ب) اما الخصيصة الثانية فتتمثل في ان **الطلب على عناصر الانتاج**

---

(١) Derived demand; une demande derivée.

طلب متداخل(١)، فعناصر الانتاج تستخدم مع بعضها، بمعنى:

- ان الطلب على احدها يدفع الى الطلب على العناصر الاخرى، فالطلب على نوعين معين من الالات مثلا يثير طلبا على عمل من يستطيعون تشغيل هذه الالات، هذا من ناحية.
- من ناحية اخرى. هذه العناصر تمثل بدائل في الاستعمال، اذ يمكن ان يحل احدها محل الاخر في الاستعمال. فالالة مثلا يمكن ان تحل محل العمل بمعنى انه يمكن الزيادة في الالات وانقاص عدد العمال لانتاج نفس الكمية من الناتج.

يترتب على ذلك ان استعمال عنصر من عناصر الانتاج يتوقف ليس فقط على ثمنه هو وانما كذلك على اثمان العناصر الاخرى اما لانها تستعمل معه (فاستعمال الة معينة لا يتوقف فقط على ثمنها وانما كذلك على اجر القوة العاملة التي تستطيع تشغيلها) واما لانها قد تكون بديلة للعنصر (فالطلب على القوة العاملة التي تستخدم في عملية البناء مثلا يتوقف ليس فقط على اجر هذا النوع من العمل وانما كذلك على ثمن الالات التي يمكن ان تستخدم في عمليات البناء، كخلط مواد البناء او رفعها الى اعلى المبنى).

فالطلب على كل من عناصر الانتاج يتوقف اذن على اثمان كل عناصر الانتاج وليس فقط على ثمن هذا العنصر وحده. وعليه لا تقل مرونة التقاطع،

---

(١) Jointly interdependant demand; une demande conjointement interdépendante.

في مجال الطلب على عناصر الانتاج، اهمية عن المرونة المباشرة(١).

وعليه يمكن القول ان الطلب على احد عناصر الانتاج يتوقف بصفة عامة:

- على الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع استخداما لهذا العنصر (اذ الطلب على هذا الاخير مشتق من الطلب على السلعة).
- على الشروط الفنية لعملية الانتاج في داخل المشروع. اذ تؤثر على الكمية التي تطلب من كل عنصر.
- وعلى ثمن هذا العنصر واثمان العناصر الاخرى.

وسندرس فيما يلي طلب المشروع، ثم طلب الصناعة، على احد عناصر الانتاج، وليكن العمل، وذلك على افتراض ان الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع محدد وان اثمان عناصر الانتاج الاخرى محددة هي الاخرى، اي اننا نأخذها كمعطيات.

١ - طلب المشروع على عنصر العمل:

يوجد المشروع بين نوعين من السوق:

- سوق المنتجات، حيث يظهر المشروع كبائع للسلعة التي ينتجها.
- وسوق عناصر الانتاج، حيث يظهر المشروع كمشتر للمدخلات التي يستخدمها في عملية الانتاج:

---

(١) انظر مفهوم هذين النوعين من المرونة والفرق بينهما ما سبق في الفصل الأول من هذا الباب.

في النوع الثاني من السوق يطلب المشروع عناصر الانتاج ليستخدمها. فهذه العناصر تطلب لانها منتجة. فالذي يهم هو انتاجيتها، اي ما تضيفه الى الناتج الكلي. ومن هنا كان التعبير عن الطلب على هذه العناصر بوحدات الانتاجية او الناتج. فكيف يتحدد طلب المشروع على عنصر الانتاج؟

سنحاول فيما يلي الاجابة على هذا السؤال مبتدئين بابراز **الفروض** التي يرتكز عليها التحليل، وهي تتمثل في:

- نفترض اولا سيادة المنافسة الكاملة في سوق الناتج (السلعة التي ينتجها المشروع) وفي سوق عنصر الانتاج.

- نفترض ثانيا ان الامر يتعلق بالطلب على عنصر للانتاج يمثل العنصر الوحيد المتغير، اي اننا نفترض ان العناصر الاخرى تبقى دون تغيير، وهو ما يعني افتراض عمل قانون تناقص الغلة.

- نفترض اخيرا ان وحدات عنصر الانتاج الذي نسعى الى تحديد الطلب عليه متجانسة، اي انها تتمتع كلها بنفس الدرجة من الكفاءة.

سننشغل اذن بطلب المشروع (الذي ينتج في ظل المنافسة الكاملة) على العمل كعنصر للانتاج. وقد رأينا ان المشروع يطلب العنصر لانه منتج، اي يحقق له ناتجا. فالمشروع لا يهتم الا بانتاجيته اي بما يضيفه العنصر الى الناتج الكلي، اي بما يسمى بالناتج الحدي للعنصر(١).

ويقصد بالناتج الحدي للعنصر **الاضافة الى الناتج الكلي الناجمة عن**

---

(١) The marginal product of the factor; le produit marginal du facteur.

استعمال وحدة اضافية من العنصر على فرض بقاء عناصر الانتاج الاخرى على حالها. فالناتج الحدي للعمل مثلا يتمثل في التغير في الناتج الكلي (في كمية المنسوجات المنتجة، مثلا) الناجم عن استخدام وحدة اضافية من العمل (ولتكن عامل مستجد)، علي افتراض ان المدخلات الاخرى تبقى دون تغيير.

ويسمي هذا الناتج الحدي **بالناتج الحدي العيني**[1] عندما يتم التعبير عنه بوحدات القياس العيني. ولكن المشروع الذي يسعى الى تحقيق اقصى ربح نقدي، يوجه اهتمامه الى ما تضيفه الوحدة الاضافية من عنصر الانتاج الي ايراداته. وهو ما يستلزم التعبير عن الناتج الحدي بوحدات قيمية. ويسمى الناتج الحدي معبرا عنه بوحدات قيمية **بايراد الناتج الحدي**[2] لعنصر الانتاج. ويمثل ايراد الناتج الحدي هذا الاضافة الى الايرادات الكلية للمشروع الناتجة عن استخدام وحدة اضافية من عنصر الانتاج مع بقاء المدخلات الاخري دون تغيير.

في الواقع لكي يطلب المشروع هذه الوحدة الاضافية من العنصر يقارن الاضافة الى ايراداته الكلية الناتجة عن استعمال هذه الوحدة بنفقة الحصول عليها. بمعنى اخر، يقارن المشروع ايراد الناتج الحدي للعنصر بالنفقة الحدية. فاذا ما كانت الاولى اكبر من الثانية قام المشروع بطلب الوحدة الاضافية من العنصر. **ويكف المشروع عن شراء وحدات اضافية من العنصر عندما يتساوى ايراد الناتج الحدي (أ ن ح) مع النفقة الحدية للعنصر. علاقة التساوي هذه**

---

(١) The physical marginal product; le produit marginal physique.

(٢) The marginal revenue - product; le revenu - produit marginal.

تمثل شرط تحقيق اقصى ربح.

وعليه يلزمنا للتوصل الى طلب المشروع على العمل ان نرى.

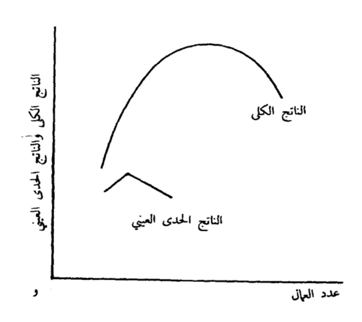
- اولا: الناتج الحدي العيني.

وثانيا: ايراد الناتج الحدي.

أ ـ الناتج الحدي العيني: يعطينا الاستخدام التدريجي لوحدات اضافية من عنصر العمل علاقة سبق لنا التعرف عليها ولكننا سنعبر عنها في هذا المجال بعبارات مختلفة. على فرض بقاء عوامل الانتاج الاخرى علي حالها، يزيد الناتج الكلي معبرا عنه بوحدات القياس العيني ومعه الناتج الحدي العيني بزيادة عدد العمال المستخدمين. ويستمر ذلك حتى نقطة معينة يبدأ عندها الناتج الحدي العيني في التناقص. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة رقميا (بسلسلتين من الارقام الافتراضية) في جدول يمكن التعبير عنه بيانيا (شكل رقم ٦٤).

جدول الناتج الكلى والناتج الحدى العيني

عدد العمال	الناتج الكلى مقيسا بوحدات القياس العيني	الناتج الحدى العيني مقيسا بوحدات القياس العيني
١	٦	٦
٢	١٣	٧
٣	٢٥	١٢
٤	٤٥	٢٠
٥	٧٠	٢٥
٦	١٠٠	٣٠
٧	١٢٧	٢٧
٨	١٥٢	٢٥
٩	١٧٠	٨
١٠	١٨٠	١٠

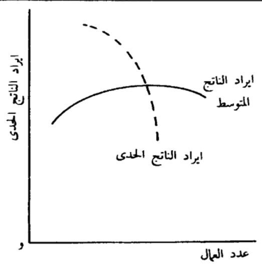


شكل رقم (٦٤) منحني الناتج الكلي ومنحني الناتج الحدي العيني

ابتـداء من منحني الناتج الحدي العـيني وعلى اسـاس ان ثمن الناتج محدد ومعطى نستطيع ان نتوصل الى **منحني ايراد الناتج الحدي** (أ ن ح) (شكل ٦٥) من خلال جدول ايراد الناتج الحدي.

جدول ايراد الناتج الحدي

عدد العمال	الناتج الحدى العيني	ايراد الناتج الحدى (الناتج الحدى العيني × ثمن الوحدة وليكن ٥ قروش)
١	٦	٣٠ قرشا
٢	٧	٣٥
٣	١٢	٦٠
٤	٢٠	١٠٠
٥	٢٥	١٢٥
٦	٣٠	١٥٠
٧	٢٧	١٣٥
٨	٢٥	١٢٥
٩	١٨	٩٠
١٠	١٠	٥٠



شكل رقم (٦٥) منحني ايراد الناتج الحدي

ولكن جزء من الاضافة الي الايرادات الكلية، الناجمة عن استخدام وحدات اضافية من العمل، انما يرجع الى «انتاجية» عناصر الانتاج الأخرى المستخدمة مع العمل (رأس المال، الارض.. الخ). وعليه يتعين علينا، للتوصل الى مساهمة العمل، ان نفرق بين:

- الايراد الاجمالي للناتج المتوسط[1]، وهو يساوي الايرادات الكلية المتحصل عليها عند مستوى معين من العمالة مقسومة على عدد العمال المستخدمين.

- والايراد الصافي للناتج المتوسط[2]، وهو يساوي الايرادات الكلية التي تحصلت من مساهمة العمل مقسومة على عدد العمال المستخدمين.

لبناء نظرية ثمن عنصر من عناصر الانتاج ما يلزمنا هو منحني الايراد الصافي للناتج المتوسط ومنحني الايراد الصافي للناتج الحدي[3]. ولرسم هذين المنحنيين توجد طريقتان:

- اما ان نعتبر مساهمة المدخلات الاخرى (غير العمل) من الصغر بحيث يمكن تجاهلها.

- واما ان تعتبر هذه المساهمة مساوية لما تحصل عليه العناصر الاخري من مكافآت. ومن ثم للتوصل الى الايراد الصافي لناتج العمل عند كل مستوى من مستويات العمالة نخصم من اجمالي الايرادات الكلية

---

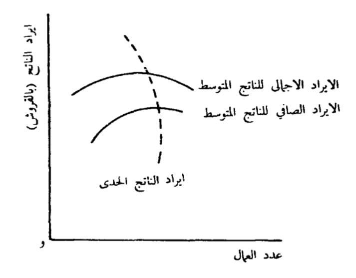
(١) Average gross revenue - product; le revenu - produit brut moyen.

(٢) Average net revenue - product; le revenu - produit net moyen.

(٣) Marginal net revenue - product; le revenue - produit net marginal.

ما يدفع كمكافآت لعناصر الانتاج الاخرى (غير العمل).

وباتباع الطريقة الثانية نستطيع ان نرسم منحني الايراد الاجمالي للناتج المتوسط ومنحني الايراد الصافي للناتج المتوسط بالنسبة للعمل، عند كل مستوى من مستويات العمالة، بقسمة اجمالي الايرادات الكلية وصافي الايرادات الكلية على عدد العمال المستخدمين. انظر (شكل ٦٦).



شكل رقم (٦٦)
منحنيات الايراد الاجمالي والصافي للناتج (المتوسط والحدي)

وعندما نكون بصدد عنصر واحد متغير، مع بقاء عناصر الانتاج الاخرى على حالها، يكون الايراد الاجمالي للناتج الحدي مساويا للايراد الصافي للناتج الحدي، وذلك لانه عندما تكون كميات العناصر الاخرى (غير العمل مثلا) واحدة ايا كان مستوى الانتاج فان ايرادات المشروع لا تتغير الا بتغير

كمية العنصر المتغير العمل فقط(١).

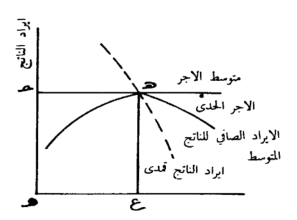
على هذا النحو نمتلك الادوات التي تستخدم لاستخلاص طلب المشروع على عنصر الانتاج، عنصر العمل في حالتنا هذه.

والواقع ان منحني ايراد الناتج الحدي يمثل منحني طلب المشروع على عنصر العمل، وذلك ان المشروع يطلب الوحدة الاضافية من الثمن لما تضيفه الى ايراداته الكلية.

وبما اننا نفترض سيادة المنافسة الكاملة في سوق العمل فان المشروع يستطيع ان يشتري اية كمية من وحدات العمل دون ان يؤثر في الثمن السائد في هذا السوق، اي في الأجر. وذلك لان الكمية التي تشتري تكون، مهما كان قدرها، اصغر من ان يكون لها وزن كبير في الطلب الكلي على عنصر العمل نظرا لوجود عدد كبير من المشروعات يطلب وحدات العمل، وعليه يتوجه المشروع الى عرض عمل لانهائي المرونة يمثل منحناه خطاً مستقيما افقيا (موازيا للمحور السيني). انظر شكل ٦٧.

---

(١) كما هو الحال بالنسبة لنفقة الانتاج في الزمن القصير: النفقة الحدية هي الاضافة الى النفقات المتغيرة.



شكل رقم (٦٧)
توازن المشروع كمشتر في سوق العمل

في هذا الشكل، يمثل و حـ متوسط الاجر الذي يساوي في نفس الوقت الاجر الحدي.

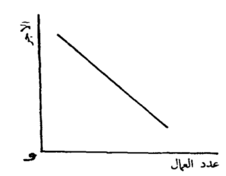
ويستمر المشروع في شراء وحدات اضافية من العمل طالما انها تضيف الى ايراداته الكلية ما يفوق نفقة الحصول عليها. ويكون المشروع في حالة توازن (محققا اقصى ربح او ادنى خسارة) عندما يكون ايراد الناتج الحدي للعمل = النفقة الحدية لعنصر العمل (اي الاجر الحدي الذي يساوي في نفس الوقت الاجر المتوسط)(١).

ويمثل وضع التوازن بالنقطة هـ التي تدلنا على ان طلب المشروع على عنصر العمل يكون مساويا للكمية و ع من وحدات العمل عندما يكون اجر وحدة العمل مساويا لـ و حـ. ومع تغير الاجر نحصل على اوضاع توازن

---

(١) بصفة عامة يكون المشروع في حالة توازن عندما يكون ايراد الناتج الحدي بالنسبة لكل عنصر مساويا للنفقة الحدية للعنصر.

مختلفة وكميات جديدة يكون المشروع على استعداد لشرائها عند الاجور المختلفة. ويمكن ان نعبر عن العلاقة بين سلسلة الكميات التي يكون المشروع على استعداد لشرائها وسلسلة مستويات الاجر، يمكن التعبير عن هذه العلاقة بيانيا. ومن ثم يمثل منحني ايراد الناتج منحني طلب المشروع على عنصر الانتاج، على العمل (شكل ٦٨).



شكل رقم (٦٨)
منحني طلب المشروع على عنصر العمل

٢ ـ طلب الصناعة على العمل:

اذا ما كان لدينا نقط توازن المشروعات المختلفة بالنسبة لطلبها على عنصر الانتاج، العمل، يصبح في امكاننا الانتقال الى نقطة توازن الصناعة التي تنتمي اليها هذه المشروعات، ومن ثم التوصل الى طلب الصناعة على العمل. هذا الانتقال يمكن تحقيقه، من الناحية المنهجية، بنفس الطريق التي استخدمت وسبق بيانها بالنسبة للانتقال من توازن المشروع الي توازن الصناعة فيما يتعلق بالكمية التي تنتجها المشروعات وتكون علي استعداد لعرضها في السوق[١]. ويكون منحني طلب الصناعة الذي نحصل عليه منحدرا نحو اليمين.

---

(١) انظر الفصل السابق من هذا الباب.

واختصارا يمكن القول ان العوامل التي تحدد الطلب على عنصر من عناصر الانتاج هي:

- الطلب علي السلعة التي يستخدم العنصر في انتاجها: فكلما كان هذا الطلب اكثر مرونة كلما كان الطلب علي العناصر المستخدمة في انتاج السلعة اكثر مرونة.

- الشروط الفنية للانتاج التي تحدد الانتاجية الحدية للعنصر.

- اهمية نفقة هذا العنصر في نفقة الانتاج الاجمالية.

- امكانية استبدال عناصر اخرى بهذا العنصر.

* * *

على هذا النحو يتحدد طلب الصناعة على نوع العمل الذي تستخدمه. عرض هذا النوع من العمل يظهر في سوق العمل في شكل عدد من العمال مستعدين للعمل طوال عدد من الساعات يوميا ويتوفر في حقهم التكوين الفني اللازم لهذا النوع من العمل. هذا العدد من العمال يمثل الجزء من القوة العاملة الموجه الى هذه الصناعة.

ثانياً: عرض عناصر الانتاج:

يتعين ان نفرق فيما يتعلق بعرض عنصر من عناصر الانتاج بين مسألتين:

- الاولى تتعلق بعرض العنصر في الاقتصاد القومي في مجموعه.

- والثانية تخص عرض العنصر بالنسبة لفرع معين من فروع النشاط

الانتاجي، اي لصناعة معينة.

فبالنسبة لعرض عنصر في الاقتصاد القومي في مجموعه يثور كثير من القضايا: ما هي العوامل المحدودة للعرض الكلي لهذا العنصر؟ هل هذا العرض ثابت ام متغير؟ واذا كان متغيرا، فما هي الاسباب التي تكمن وراء هذا التغير؟ وما هي الكيفية التي يتم بها؟ وتستلزم الاجابة على كل هذه الاسئلة دراسة تفصيلية لكل عنصر من عناصر الانتاج ليس هنا مجال تقديمها. ولكنا نكتفي بكلمة سريعة عن عرض كل عنصر من العناصر.

يقصد **بالعرض الكلي للعمل** مجموع عدد ساعات العمل التي يكون مجموع السكان علي استعداد لتقديمها. ويكون عرض المجهود دالة لحجم السكان بصفة عامة. ولحجم السكان العاملين (اي في سن العمل)، ولعدد الجزء من السكان العاملين المستعد للعمل، ولعدد ساعات العمل التي يكون الفرد على استعداد للقيام بها يوميا. تلك هي العوامل التي تحدد عرض العمل الكلي في مجموع الاقتصاد الوطني. ويتحدد كل من هذه العوامل، بدوره، بعدد من المحددات: فالقوة العاملة مثلا تتحدد بالتركيب الهرمي للسكان وفقا للسن (الذي يبين عدد من يكونون في سن العمل)، كما تتحدد بالطلب على العمل وبتفضيل الافراد بين العمل والفراغ.

ويقصد باصطلاح **الارض** في مجال الكلام عن عناصر الانتاج ليس فقط الارض بالمعنى الضيق للكلمة وانما كذلك الموارد الطبيعية الاخرى التي يمكن استخدامها في عملية الانتاج.

وفيما يتعلق بالارض الزراعية لا يكون عرضها منعدم المرونة. فالتربة تهلك اذا لم نحافظ عليها، وفي هذه الحالة ينقص العرض. كما انه يمكن

استصلاح اراض جديدة، كما أن عملية الاستصلاح نفسها تختلف ماهيتها وتصبح أقل ثقة باستخدام انجازات الهندسة الوراثية في الزراعة. وهنا تتزايد امكانيات زيادة عرض الارض.

اما فيما يتعلق بفكرة الموارد الطبيعية بصفة عامة نلاحظ ان هذه الفكرة لا تكتسب معني الا بالنسبة لمستوى معين لتطور المعرفة العملية والمعرفة التكنولوجية (الخاصة بمدى امكان استخدام المعرفة العلمية في حل مشكلات الحياة المادية) التي تمكن الانسان من سيطرة معينة على الطبيعة. فما يمكن اعتباره في لحظة معينة من قبيل المورد الطبيعي يتوقف على المعرفة التي اكتسبها الانسان فيما يخص هذا العنصر بالنسبة لخصائصه واستخداماته. فالفحم مثلا لم يكن يعتبر موردا طبيعيا قبل ان يتعرف الانسان على طبيعته وخصائصه والاستخدامات المختلفة له. ويظل موردا طبيعيا الى ان يكشتف الانسان مصدرا اخر اكثر فعالية للطاقة المحركة (كالنفط والغاز الطبيعي، مثلا). هنا قد يكف الانسان عن استخدام الفحم في النشاط الاقتصادي، ويكف الفحم بالتالي عن ان يكون موردا طبيعيا اقتصاديا.

اما رأس المال فيتمثل، في رأي الحديين، في وسائل الانتاج. وهو بهذا المعنى عنصر من صنع الانسان. ويتكون عرضه من مجموع ما يوجد stock من الات ومعدات وابنية وطرق وكباري وقناطر... الخ. هذا العرض ينقص بقدر ما يهلك سنويا من رأس المال عن طريق الاستعمال، وهو ما يسمى **بهلاك رأس المال**[1]. ويزيد العرض بفضل انتاج سلع انتاجية جديدة. ويسمى الانفاق

---

(١) depreciation وتسمى العملية المالية التي يتم بمقتضاها تسجيل الهلاك الذي يصيب رأس المال خلال فترة الانتاج بعملية خلق مخصص للاستهلاك amortisation; l'amortissement وتتمثل في ان يوضع جانبا مبلغ من النقود يمثل النسبة المستهلكة من قيمة رأس المال في كل فترة انتاجيـة، على نحو يسمح باستبدال رأس المال عند انتهاء حياته الانتاجية. وقد ابرز فرنسوا كينيه فكرة هلاك رأس المال والاحلال السنوي للجزء الهالك منه، بوضوح في تحليل الجدول الاقتصادي، كما رأينا في الباب الرابع.

على خلق طاقة انتاجية جديدة **بالاستثمار**. وهو يتمثل من الناحية العينية في استخدام جزء من القوة العاملة مستخدمة لجزء من وسائل الانتاج ليس في انتاج سلعة استهلاكية وانما في انتاج سلع انتاجية تخصص في فترة قادمة لانتاج سلع اخرى. هنا نكون بصدد انتاج سلع انتاجية سيجري استخدامها في عملية الانتاج. اي بصدد توسع في الطاقة الانتاجية. واذا نظرنا الى الامر من الناحية النقدية لا يتم الاستثمار الا اذا سبقه احتجاز جزء من الدخل النقدي بعيدا عن الاستهلاك. اي ادخار لكي يمكن استخدامه في مرحلة تالية في الانفاق على شراء قوة العمل والمواد اللازمة لبناء الطاقة الانتاجية الجديدة. وعليه فالاستثمار يفترض سبق **الادخار**، من الناحية النقدية.

ونلاحظ اخيرا ان عرض رأس المال، بصفة عامة، في تزايد مستمر من خلال عملية الاستمثار[١]، او ما يسمى بعملية تراكم رأس المال. (على أن تحتوي المراحل المختلفة المتتالية التي سبق التعرف عليها عند دراسة نماذج تجدد الانتاج).

اما عرض عنصر الانتاج بالنسبة لفرع من فروع الانتاج فيتوقف على الثمن الذي يدفعه هذا الفرع للعنصر. واذا ما كان من الممكن استخدام بعض عناصر الانتاج في اكثر من فرع من فروع الانتاج فان اصحاب هذه العناصر يبحثون عن فرع النشاط الذي يحصلون فيه على اعلي مكافأة لما يبيعونه من عناصر. وهو ما يعطي **لعنصر الانتاج قدرة معينة على الحركة**[٢] **تحدد مرونة**

---

(١) يفرق بين اجمالي الاستثمار «او الاستثمار الكلي» وهو عبارة عن كل وسائل الانتاج المستحدثة اثناء الفترة، والاستثمار الصافي، وهو عبارة عن الاضافة الجديدة الى الطاقة الانتاجية، ويمثل الاستثمار الكلي مطروحا منه اهلاكات رأس المال.

(٢) The mobility; la mobilité.

عرضها. وهذه القدرة على الحركة تتحدد:

ـ اولا بما للعنصر من حساسية بالنسبة للمكافآت المالية. كما تتحدد هذه القدرة بعوامل اخرى منها مدى ارتباط العامل بالاسرة او بمدينة معينة ارتباطا يمنعه من ترك العمل الذي يوجد بقرب الاسرة (او في المدينة) لعمل اخر حتى ولو كان الاجر النقدي اعلى في هذا العمل الاخير(١).

ـ كما تتحدد ثانيا بوجود او غياب العوامل التي تقلل من درجة المنافسة في السوق(٢). اذ تصل قدرة عناصر الانتاج على الحركة الى منتهاها عندما تسود شروط المنافسة الكاملة في السوق. وتقل هذه القدرة بقدر ما يتخلف من شروط المنافسة الكاملة. فالاحتكار مثلا يمنع دخول رؤوس اموال جديدة في فرع الانتاج، اي ان حركة رأس المال تنعدم في ظل هذا الشكل من اشكال السوق. كما ان عدم وجود وسائل الاعلام يترك الافراد دون معرفة بفرص التشغيل الجديدة التي وجدت حديثا في منطقة اخرى من مناطق الاقتصاد الوطني مثلا (بما تتضمنه هذه الفرص من شروط عمل افضل). انعدام العلم هذا يحول دون الافراد والحركة، للانتقال الى المنطقة التي توجد فيها شروط احسن للعمل.

وبفضل قدرة عناصر الانتاج على الحركة تميل مكافآت العنصر الواحد الى ان تتساوى، في ظل المنافسة الكاملة، في كافة فروع النشاط التي يستخدم فيها العنصر. فاذا كانت الحركة ممكنة انتقل اصحاب العنصر من فرع النشاط حيث

---

(١) وقدرة العمل على الحركة اكبر في الزمن الطويل منها في الزمن القصير. وفي الزمن القصير، تكون قدرته على الحركة اكبر بين فرص التشغيل التي توجد في نفس المنطقة وكذلك بين فرص التشغيل في نفس الفرع من فروع النشاط (اي في داخل المهنة الواحدة) منها بين المناطق المختلفة وبين المهن المختلفة.

(٢) The imperfections of the market; les imperfections du marché.

يكون ثمن العنصر منخفضا (فيقل عرض العنصر، ويرتفع ثمنه في مرحلة تالية على فرض ثبات الطلب عليه) الى فرع النشاط حيث يكون ثمن العنصر مرتفعا (فيزيد عرض العنصر، وينخفض ثمنه في مرحلة تالية على فرض ثبات الطلب عليه) وتستمر الحركة حتى تتساوي مكافأة العنصر في كل الفروع المستخدمة له.

على هذا النحو يتضح ان اثمان عناصر الانتاج تتحدد، في نظر المدرسة الحدية، كقاعدة عامة، بتلاقي قوى الطلب على عناصر الانتاج بواسطة المشروعات وقوي عرض هذه العناصر من جانب اصحابها. خلف الطلب عليها توجد انتاجية العناصر وخاصة الانتاجية الحدية بالنسبة لمن يقومون بالاستدلال على الحد (ومن هنا جاءت تسميتها بنظرية الانتاجية الحدية). وخلف العرض، يوجد الالم (او انعدام المنفعة) الذي يتحمله اصحاب هذه العناصر. وقد رأينا مع ذلك انه توجد عوامل موضوعية تحدد عرض العنصر من عناصر الانتاج في الاقتصاد الوطني في مجموعه وبالنسبة لفرع من فروع النشاط الاقتصادي.

على هذا النحو يبين أن المدرسة النيوكلاسيكية (أو الحدية) تستمد منطقها العام في تحديد توزيع الدخل الوطني بين اصحاب **«عناصر الانتاج»** من نظريتها في تحديد ثمن السوق بصفة عامة. لا يبقى بعد التعرف هذا المنطق، عبر ما رأيناه في شأن كيفية تحديد اثمان عناصر الانتاج، إلا أن نرى جوهر ما تقدمه هذه المدرسة فيما يخص كل عنصر من عناصر الانتاج.

ثالثاً: نظريات توزيع الدخل عند النيوكلاسيك:

بالمقابلة مع نظرية توزيع الدخل التي ترتكز على نظرية العمل في القيمة، تعمل المدرسة النيوكلاسيكية منطقها العام ابتداءً من فكرة أساسية تمثل في الواقع ما تعتبره أساسا لتوزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي. مؤدى هذه

الفكرة أننا بصدد اربع **«عناصر انتاج»** مستقلة، كل منها عن الآخرين: الطبيعة - العمل - رأس المال - التنظيم. هذه العناصر **مستقلة**، بمعنى أن وجود كل منها لا يعتمد على وجود الآخرين[1]. ورغم استقلالها هنا **تتعاون في المساهمة** في الانتاج. هذا التعاون يعني غياب التشاحن، أي التناقض. وكل منهم، استقلالا، **مصدر مباشر لدخل من الدخول النقدية**. فالطبيعة تعطي الريع، والعمل يعطي الأجر، ورأس المال يعطي الفائدة، والتنظيم يعطي الربح. فللدخل النقدي مصادر أربعة لا مصدر واحد، هي «عناصر الانتاج». وعليه، تجد كلها تبريرها الاجتماعي، دون ما فضل لاحدها في مواجهة الآخرين. وان كان لا بد من الحديث عن فضل فهو ما يرد الى صاحب المشروع («رب» العمل)[2] الذي يجمع تحت راية واحدة كل شروط الانتاج، كعملية تقنية.

على هذا الاساس تعمل المدرسة منطقها العام في تحديد توزيع الدخل بصفة عامة، ثم تضيف ما تراه خاصا بكل عنصر من عناصر الانتاج.

١ - نظرية الاجور:

رأينا أن الأجر هو ثمن القدرة على العمل، أي الثمن الذي يدفع في مقابل شراء قوة العمل كسلعة. وهو يتحدد في سوق العمل بنفس الطريقة التي يتحدد بها ثمن السلع الاستهلاكية النهائية في اسواق هذه السلع، أي بتلاقي قوى الطلب والعرض. أما الطلب فقد رأينا أنه يتحدد، عند الحديين، وفقا لما

---

(١) واضح أن الوجود المستقل لهذه الاشياء الأربعة لا يعرف العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين افراد وشرائح المجتمع عبر هذه الاشياء.

(٢) وهكذا يتساوى رأس المال، وهو ظاهرة اجتماعية، مع قوى الطبيعة، وهي ظاهرة طبيعية، ويتوه العمل الاجير، بين جبروت الأول وبدائية الثانية، ويأتي التنظيم من جانب «رب» العمل ليهيء اطار التجميع المحقق لتعاون الجميع.

تقول به نظريتهم في الانتاجية الحدية، التي يتحدد وفقا لها الطلب على عناصر الانتاج بصفة عامة. تكملها فكرة الفرد مارشال التي ترتبط بهذه النظرية والتي مؤداها أن الاجور لا تمثل استثناء على المبدأ العام، اذ تتحدد هي الاخرى بالعمل المتلازم لقوى العرض والطلب[1].

٢ ـ نظرية الربح والفائدة.

تتحدد الفائدة، عند النيوكلاسيك ابتداءً من نظرية الانتاجية الحدية التي تحدد نصيب كل عنصر من عناصر الانتاج «بشروط» عرض هذا العنصر والطلب عليه. فكما يحصل العمل على الاجور، يحصل رأس المال على «الفائدة» لمساهمته في الانتاج. ويكون الربح شكلا خاصا من اشكال الفائدة.

فالفائدة هي في نظر النظرية الحدية اذن مكافأة رأس المال[2] كعنصر من عناصر الانتاج. ولكن **لماذا تدفع الفائدة؟** لان الرأسمالي الفرد يمتنع عن انفاق دخله (او جزء منه) على شراء السلع الاستهلاكية في الحاضر امتناعا يؤدي الى وجود مدخرات يمكن استخدامها في توسيع الطاقة **الانتاجية. وتكون**

---

(١) من المهم ان نذكر انه يوجد الان نوع من فروع الدراسات الاقتصادية يسمى «اقتصاديات العمل» Economics of Labour، وينشغل بكل المشكلات المتعلقة بالعمل: توزيعها بين المهن المختلفة وبين فروع النشاط المختلفة وبين المناطق المختلفة، مشكلات البطالة، تنظيم العمل وتحديد شروط العمالة (مستوي العمالة (مستوى الاجور، الشروط المادية للعمل، العقود الجماعية... الى غذر ذلك).

(٢) في اقتصاد رأسمالي متقدم، يأتي عرض رأس المال النقدي اساسا من البنوك التي تستطيع ان تسيطر الى حد كبير علي النقود التي توضع تحت تصرف المشروعات للاقتراض منها. ويتأثر سعر الفائدة كذلك بتصرفات الحكومة المباشرة في مجال النشاط المالي وبما تصدره من قروض جديدة وبتراكم الدين العام.

الفائدة هي ثمن «الانتظار»(١) (وهو ما يفترض ان دخل الرأسمالي اصغر من ان يسمح له بزيادة الاستهلاك والادخار في نفس الوقت، وهو فرض ابعد ما يكون عن الواقع)(٢). والربح؟ هو مكافأة تحمل بعض مخاطر الانتاج التي لا يمكن التأمين ضدها.

وابتداء من هذه الفكرة يوجد، في داخل النظرية الحدية، عدة نظريات فيما يتعلق بتحديد سعر الفائدة. لنرى هذه النظريات دون اطالة، لننتهي بكلمة عن تحدد الربح.

تسمى النظرية **الاولى**، التي قال بها **الفريد مارشال**، **بالنظرية البحتة للفائدة**(٣). وهي تعتبر رأس المال كعنصر يسهم مع عناصر الانتاج الاخرى في عملية الانتاج. ويتحدد سعر الفائدة، باعتبارها المكافأة التي يحصل عليها هذا العنصر، في الزمن الطويل بالقوتين اللتين تحددان كل الاثمان: الطلب والعرض، الطلب على رأس المال وعرض رأس المال. وانما **منظورا اليه من وجهة النظر العينية، اي كوحدات مادية لوسائل الانتاج.**

ويميل سعر الفائدة الى مستوى التوازن الذي يكون عنده طلب السوق على رأس المال مساويا لمجموع رأس المال المتاح في السوق.

وخلف الطلب على رأس المال توجد **انتاجيته**، ويتم الاستدلال باستخدام الوحدات الحدية. ومن ثم كان الاهتمام بالانتاجية الحدية لرأس المال. ويتمثل

---

(٢) Waiting; l'attente.

(٣) وقد رأينا عند دراسة نماذج تجدد الانتاج أن عملية التراكم بها متسع لأن تقوم الطبقة الرأسمالية بتركيم رأس المال مع الزيادة المستمرة، كيفا ونوعا، في مستوى استهلاكها.

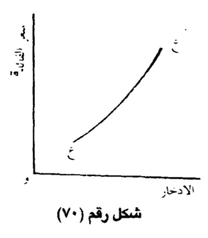
(٤) The pure theory of interest; la théorie pure du l'intérêt.

الطلب الكلي على رأس المال في الاستثمار الكلي (شكل ٦٩).



شكل رقم (٦٩)

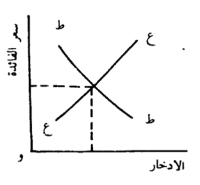
اما خلف عرض رأس المال فتوجد نفقة انتاج الاصول الرأسمالية. هذا العرض يجد مصدره الاخير، في التحليل الاخير، في الادخار الاجمالي الناتج عن «الانتظار». هذا الادخار هو بدوره دالة سعر الفائدة. (انظر شكل ٧٠).



شكل رقم (٧٠)

ويتحدد سعر فائدة في وضع التوازن بتقاطع منحني الطلب على رأس المال (اي الاستثمار) ومنحني العرض (الادخار). وفي الزمن الطويل يكون التوازن حيث

يسوى سعر الفائدة المحدد بين الاستثمار والادخار. (انظر شكل ٧١).



شكل رقم (٧١)

وهناك **ثانيا نظرية المدرسة السويدية** (ك. فيكسل K. Wicksell (١٨٥١ - ١٩٢٦)، ج. ميردال G. Myrdal واخرين) **والاقتصادي الانجليزي د. روبرتسن** Robertson . وتعتبر **الفائدة ظاهرة نقدية** تتعلق في المقام الاول بالاصول السائلة المعدة للاقراض لاغراض استثمارية. ومن هنا اكتسبت النظرية اسمها: **نظرية الاصول المعدة للاقراض**(١).

ويقول اصحاب هذه النظرية بعدم وجود سوق للادخار، فاذا لم يكن هذا السوق انعدم وجود ثمن للادخار، وعليه لا يمكن ان يتحدد سعر الفائدة ابتداء من الطلب على الادخار وعرض المدخرات. وعوضا عن ذلك ذلك يوجد سوق **للائتمان** (اي التخلي عن منفعة النقود لفترة معينة في مقابل فائدة يحصل عليها من يقرض النقود) وفيه نجد طلبا على الاصول السائلة المعدة للاقراض (لاغراض الاستثمار) وعرضا لهذه الاصول السائلة. ويتحدد ثمن الائتمان، اي سعر الفائدة، بتقابل الطلب على هذه الاصول السائلة وعرضها.

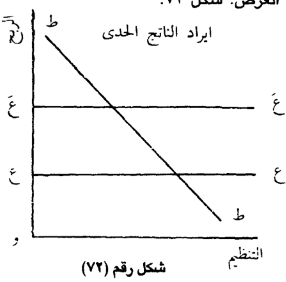
---

(١) The theory of loanable funds; la théorie des fonds disponsibles au prêt.

وهناك **ثالثا النظرية الكينزية** والتي **تعتبر سعر الفائدة كظاهرة نقدية بحتة**، اذ يتحدد بالطلب على النقود (اي بتفضيل السيولة) وعرض النقود[1].

اما **الربح**، ويعتبره انصار المدرسة الحديثة مكافأة عنصر التنظيم، فيتحدد بالطلب على هذا العنصر وبعرضه، والتنظيم يتمثل في اتخاذ قرارات الانتاج والاثمان، وتعتبره هذه النظرية عنصرا كعناصر الانتاج الاخرى. ومع ذلك فيوجد فرق بينه وين العناصر الاخرى: العناصر الاخرى يمكن تأجيرها او شراؤها، اما التنظيم فيستثنى من ذلك.

فاذا ما اعتبر التنظيم على هذا النحو يكون له هو الاخر ايراد الناتج الحدي الذي يحدد الطلب على هذا العنصر، بالنسبة للاقتصاد الوطني في مجموعه. ويتحدد العرض بالكمية الموجودة من هذا العنصر، ويتسم بأنه يكاد يكون عديم المرونة. ويتحدد ثمن عنصر التنظيم، وهو الربح، بتقاطع منحني الطلب ومنحني العرض. شكل ٧٢.



شكل رقم (٧٢)

(١) ستكون هذه النظرية محلا لدراسة تفصيلية في الجزء الثاني من مؤلفنا هذا في مبادئ الاقتصاد السياسي.

٣ ـ نظرية الريع.

كان الريع، وهو ما يحصل عليه مالك الارض، محلا لنقاش دام قرنين من تاريخ الاقتصاد السياسي: من ويليام بتي الي ماركس وجون ستيوارت ميل. وقد رأينا ما انتهى اليه هذا النقاش الذي تبلور في نظرية توزيع الدخل بين الكلاسيك وماركس.

اما في نظر المدرسة النيوكلاسيكية (اي الحدية) فتمتد فكرة الريع لتغطي كل ما يدفع لعناصر الانتاج التي يكون عرضها منعدم المرونة، اهم مثال لهذه العناصر يوجد في حالة الارض. اذ يدفع الريع لندرة الارض التي توجد بعرض يكاد يكون منعدم المرونة، وهو يدفع حتي في الحالة التي تكون فيها قطع الارض متجانسة (من حيث خصوبة التربة، او من حيث موقعها من السوق). فالفرق بين قطع الارض لا يفسر الريع وانما يثير فروقا في الريع الذي يدفع للاراضي التي تختلف فيما بينها (في الخصوبة او في الموقع من السوق).

فاذا ما قيل ان الريع العقاري هو ما يدفع لعنصر الانتاج (الارض) ذي العرض منعدم المرونة كف الريع، في نظر المدرسة الحدية، عن ان يكون ظاهرة تنتمي الى المجال الزراعي فقط. واصبح الريع العقاري مجرد مثل يوضح، مع غيره من الامثلة وجود انواع من الريع الاقتصادي[١] تدفع لكل عناصر الانتاج (اذا ما كان عرضها منعدم المرونة).

وعليه يصبح الريع ظاهرة ترد الى انعدام مرونة عرض عنصر من

---

(١) The economic rent; la renté économique.

عناصر الانتاج بالنسبة لثمنه: انعدام المرونة هذا يظهر في شكل يرجع الى ان بعض العناصر لا يتجدد انتاجها[1] على الاطلاق او لا يتجدد انتاجها الا في حدود ضيقة.

وابتداء من هذا التصوير للريع يقدم الفريد مارشال **فكرة شبه الريع**[2]. ويقصد به الريع الذي يرد الى انعدام مرونة عنصر الانتاج بالنسبة لثمنه عندما ينتج انعدام المرونة هذا عن عدم استجابة العرض **في الزمن القصير** (على افتراض ان العرض يستجيب في الزمن الطويل للتغير في ثمن العنصر ويصبح مرنا). ويعد كذلك شبه الريع الذي يحصل عليه عامل يتمتع بتأهيل فني يندر وجوده في سوق العمل (باعتبار ان هذا التأهيل الفني يستلزم لتحقيقه فترة زمنية طويلة)، وكذلك شبه الريع الذي يحصل عليه من ينتج آلات يشتد عليها الطلب في الزمن القصير، وهكذا.

* * *

بانتهائنا من جوهر فكر المدرسة النيوكلاسيكية فيما تخص الدخل الذي يحصل عليه كل عنصر من عناصر الانتاج، ننتهي من تحديد اثمان عناصر الانتاج الذي تعتبره المدرسة الحدية حالة خاصة من نظريتها في تحديد ثمن السوق التي درسناها في الفصول المتتابعة لهذا الباب الخامس.

وبذلك نستطيع ان نرى **الخط العام الذي تتبعه النظرية الحدية في تحديد ثمن السوق بالنسبة لسلعة ما:**

---

(١) Irreproducable; irreproductible.

(٢) Quasi - rent; la quasi - rente.

ـ على اساس تصويرها الخاص لموضوع ومنهج (الاقتصاد) يهدف التحليل الى تحديد ثمن السوق بالنسبة لسلعة ما من السلع النهائية ينتجها فرع من فروع النشاط الاقتصادي يسمى الصناعة.

ـ يبدأ التحليل من ملاحظة ظاهرية مؤداها ان ثمن السلعة يتحدد بقوى الطلب والعرض التي تتقابل في سوق السلعة. من هنا كان البحث عن توازن هذه القوي في السوق.

ـ للتوصل الى هذا التوازن، الذي يتحدد عنده الثمن، لزم التعرف على طلب المستهلكين على السلعة من ناحية، وعلي عرض المنتجين للسلعة، من ناحية اخرى.

ـ للتوصل الى مجموع طلب المستهلكين على السلعة يقوم اصحاب النظرية، على افتراض ان هذا الطلب يمثل مجموع ما يطلبه المستهلكون الافراد الذين يسلكون نفس السلوك اذا ما وجدوا في نفس الظروف الاقتصادية، بتحليل سلوك المستهلك الفرد بقصد التعرف على العوامل التي تؤثر على طلبه على السلعة والكيفية التي يتصرف بها اذا ما تغيرت هذه العوامل، تحليلا يهدف في النهاية الى الوصول الى منحني طلب المستهلك الفرد. ولكن لكي يمكن الوصول الى هذا المنحني لا تملك النظرية الا ان تعتبر ثمن السلعة في السوق وهو ما تهدف في النهاية الى تحديده. كمعطى يتحدد خارج دائرة سلوك المستهلك الذي تقوم بدراسته. وعليه يتم سلوك المستهلك الفرد على اساس ان ثمن السلعة قد تحدد في السوق.

تحليل سلوك المستهلك يهدف بدوره الى التوصل الى توازن المستهلك ذلك الرجل الاقتصادي الذي يهدف الى تحقيق اقصى اشباع ممكن، اي الى

الحالة التي يوزع عندها دخله على شراء السلع المختلفة (باثمانها المحددة في السوق) على نحو يحقق اقصى اشباع محددا بذلك الكميات التي يطلبها من السلع المختلفة. واذا كانت المنفعة تمثل نقطة الانطلاق في التحليل الذي يهدف الى التوصل الى شروط توازن المستهلك (ومن ثم الى منحني طلبه على السلع المختلفة) وكانت هذه الفكرة اساس النظرية الحدية، فان اصحاب هذه النظرية يختلفون فيما بينهم بالنسبة لطبيعة هذه المنفعة وفيما اذا كانت قابلة للقياس (Cardinal Utility) او للتفضيل (Ordinal Utility). ايا ما كان الامر فتحليل توازن المستهلك يوصلنا الى طلب المستهلك الفرد. ومن طلب المستهلكين الافراد نتوصل الى طلب السوق، ونكون قد توصلنا الى احدى القوتين التي تحدد ثمن السوق، وانما على افتراض، ولنتذكر ذلك جيدا، ان الثمن كان معطى ومحددا للمستهلك الفرد.

- وللتوصل الى مجموع عرض المنتجين للسلعة يقوم اصحاب هذه النظرية، على افتراض ان هذا العرض يمثل مجموع عرض المنتجين الذين يسلكون نفس السلوك اذا ما وجدوا في نفس الظروف الاقتصادية، بتحليل سلوك المنتج الفرد، اي المشروع، بقصد التعرف على العوامل التي تؤثر على الكمية التي ينتجها والكيفية التي يتصرف بها اذا ما تغيرت هذه العوامل. والامر يتعلق بتحليل سلوك المنظم في السوق، كمشتر لعناصر الانتاج في سوق العناصر، وكبائع للسلعة التي ينشغل بانتاجها في سوق المنتجات، تحليلا يهدف في النهاية الى الوصول الى منحني عرض المنتج الفرد. ولكن لكي يمكن الوصول الى هذا المنحني لا تملك النظرية الا ان تعتبر ثمن السلعة في السوق، وهو ما تهدف في النهاية الى تحديده، كمعطي يتحدد خارج دائرة سلوك المنظم الذي تقوم بتحليله (مع تحفظ خاص بحالة الاحتكار وحالة

منافسة القلة). وعليه يتم تحليل سلوك المنتج الفرد على اساس ان ثمن السلعة قد تحدد في السوق.

تحليل سلوك المشروع يهدف بدوره الى التوصل الى توازن المشروع، باعتبار سعى صاحبه، أي المنظم، ذلك الرجل الاقتصادي الذي يسعى الى تحقيق اقصى ربح (او اقل خسارة انتظارا لربح مقبل)، الى الوصول الى الحالة التي ينتج فيها الكمية التي يحقق عندها اقصى ربح. هذه الحالة تتحدد بمواجهة شروط النفقة التي يتحملها المنظم (كشخص يشتري عناصر الانتاج) بشروط الايراد الذي يحصل عليه (كشخص يبيع السلعة الناتجة من استخدام هذه العناصر). ومن ثم لزمت دراسة العوامل التي تؤثر على نفقة الانتاج والكيفية التي تحدد بها مع تفرقة بين الزمن القصير (الذي لا تتغير فيه كل عناصر الانتاج) والزمن الطويل (الذي يستطيع المنظم فيه ان يغير كل عناصر الانتاج بتغيير حجم مشروعه). ولزمت كذلك دراسة شروط الايراد الذي يتوقع المشروع الحصول عليه، وهي شروط تختلف باختلاف درجة سيطرة المشروع على السوق اي باختلاف شكل السوق. وبدراسة شروط النفقة وشروط الايراد في ظل الاشكال المختلفة للسوق يمكن التوصل الى وضع توازن المشروع في ظل الاشكال المختلفة للسوق ومن ثم الى عرض المشروع في ظل هذه الاشكال. ومن منحني عرض المشروعات (او المشروع الواحد في حالة الاحتكار) نتوصل الى عرض السوق، ونكون قد توصلنا الى القوة الثانية التي تحدد ثمن السوق، وانما على افتراض، ولنتذكر ذلك جيدا، ان الثمن كان معطى ومحددا للمشروع الفرد.

ـ وابتداء من منحني طلب السوق ومنحني عرض السوق يمكن دراسة توازن السوق (بأشكاله المختلفة) للتوصل الى تحديد ثمن السلعة في السوق وما

يحدث لهذا الثمن اذا ما تغيرت ظروف العرض او ظروف الطلب. ويكون التحليل قد توصل الى هدفه؛ تحديد ثمن السلعة في السوق، وانما باستخدام استدلال دائري: اذ لكي نصل الى ثمن السوق كان من اللازم معرفة طلب السوق وعرض السوق. ولمعرفة طلب السوق بدأنا بطلب المستهلك الفرد الذي توصلنا اليه وانما على افتراض ان الثمن محدد للمستهلك. ولمعرفة عرض السوق بدأنا بعرض المنظم الفرد الذي توصلنا اليه وانما على افتراض ان الثمن محدد للمنتج الفرد. وعليه كان افتراض ان الثمن محدد (بالنسبة للمستهلك الفرد والمنتج الفرد) نقطة انطلاق التحليل الذي يهدف الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق عن طريق تلاقي قوى الطلب والعرض. اي ان التحليل لا يتوصل الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق الا على اساس دراسة لسلوك الافراد (كمشترين وبائعين) تفترض ان الثمن محدد. اي انه يفترض محددا ما يريد بيان تحديده.

فكل البناء النظري الذي يهدف الى شرح تحديد الثمن يقوم على افتراض ان الثمن محدد في السوق. **ومن هنا كانت الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدي في نظرية الاثمان**[1]. هذه الطبيعة الدائرية يتعين استبقاؤها في الذهن عند الدراسة الناقدة للنظرية الحدية.

* * *

---

(١) ادخال التحليل الخاص بكيفية تحديد اثمان عناصر الانتاج لا يخلص الاستدلال الحدي من هذه الطبيعة الدائرية، وانما يجعله اكثر دائرية. فتحديد اثمان هذه العناصر يمثل حالة خاصة من نظرية الثمن. وتحليل شروط النفقة هو مناسبة ادخال اثمان عناصر الانتاج في التحليل، هذه الاثمان تتحدد بالطلب على عناصر الانتاج، الذي يتحدد بانتاجيتها في داخل المشروع ومن وجهة نظره، وهي انتاجية تتحدد بنوع عناصر الانتاج المستخدمة وبكيفية توليف هذه العناصر (وهي كيفية تتحدد، بين عوامل اخرى، بأثمان هذه العناصر). كما يتوقف تحديد اثمان عناصر الانتاج على عرضها الذي يتحدد كقاعدة عامة بما خلف العرض من «انعدام منفعة» او الم يتحمله اصحاب هذه العناصر.

على هذا النحو ننتهي من دراسة التحليل الوحدي للنظرية الحدية. وهي دراسة لا تغطي من هذا التحليل الا ما يعتبر اساس فهم منطق المدرسة الحدية في اطار دراسة مبادئ الاقتصاد في هذه المرحلة. ولكنا نلاحظ ان هذا التحليل، الذي ينشغل بسلوك الوحدة الاقتصادية، المستهلك والمشروع، **هو من قبل التحليل الجزئي**، اذ انه لا يأخذ، عند محاولة التعرف على كيفية حدوث نتيجة ما، كل العوامل التي تتكاتف في نفس الوقت في احداث هذه النتيجة، وانما يأخذها عاملا بعد اخر على افتراض ان بقية العوامل تبقى اثناء دراسة اثر عامل معين دون تغير.

بالاضافة الى هذا التحليل الوحدي الجزئي يوجد **التحليل الوحدي العام**(١) الذي ينشغل بسلوك الوحدات الاقتصادية بقصد التوصل الى تحديد ثمن السلعة وانما بأن يأخذ في الاعتبار في نفس الوقت كل العوامل التي تتكاتف على تحقيق الاثر. ذلك هو تحليل التوازن العام لليون فالراس.

بجانب هذين النوعين من التحليل الوحدي يوجد التحليل الذي يهدف الى دراسة شروط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني في مجموعه، شروط تحديد مستوى النشاط الاقتصادي او مستوى الانتاج وما يتضمنه من عمالة للقوة العاملة ووسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف الجماعة، وانما في مجتمع تسوده طريقة الانتاج الرأسمالية. هذا التحليل، **الذي يسمى تحليل التوازن الكلي**(٢)، **هو التحليل الجمعي**(٣) الذي قدمه كينز. الدراسة المتوازنة للنظرية

(١) General micro-analysis; l'analyse micro-économique génerale.

(٢) The analysis of global equilibrium; l'analyse de l'équilibre global.

(٣) Macro - analysis; l'analyse macro - économique.

الحديثة كانت تقتضي اذن دراسة تحليل ليون فالراس والتحليل الجمعي على الاقل لكينز. النوع الاخير من التحليل جرت العادة على معالجته في اطار الاقتصاد النقدي. اما النوع لاول فهو يخص النظرية النيوكلاسيكية في تحديد ثمن السوق، وانما باستخدام التحليل الوحدي العام.

الفصل السادس

النظرية الاقتصادية لفالراس

رأينا ان جوهر فكر النيوكلاسيك (الحديين) يدور حول نظرية ثمن السوق، بما تتضمنه من نظرية في توزيع الدخل ارتكازا على فكرة الانتاجية الحدية. وهو ما تحاول المدرسة بلورته مع **غياب لكل نظرية في القيمة**، رغم ما قد يفهم من بعض الكتابات في شأن فكر هذه المدرسة[١]. في داخل النظرية الاقتصادية للنيوكلاسيك تختلف كيفية معالجة ظاهرة ثمن السوق وفقا لنوع التحليل الذي يوصل الى الافكار المكونة للنظرية. الذي يغلب على منهج التحليل في ارجاء المدرسة هو التحليل الوحدي.

وقد سبق ان ابرزنا، في الباب التمهيدي لهذا القسم، الانواع المختلفة للتحليل الاقتصادي استخداما لمعايير مختلفة. ورأينا انه في اطار التحليل الوحدي لا بد من التمييز بوضوح بين منهج التحليل الوحدي الجزئي ومنهج التحليل الوحدي العام. ولكن الواقع يشهد خلطا يسود كثير من الكتابات الجارية بين التحليل الوحدي واحدى صوره، اي صورة التحليل الجزئي. كما

---

(١) انظر ما سبق ان قلناه في الفصل الاول من الباب الرابع.

يغيب عن معظم الكتابات الجارية ابراز اهم الانجازات التقنية للمدرسة النيوكلاسيكية، وهو التحليل الوحدي العام لفالراس. هذا الغياب وذلك الخلط يبرران عودة من جانبنا لالقاء مزيد من الضوء علي هاتين الصورتين للتحليل الوحدي النيوكلاسيكي، خاصة بعد ان تعرفنا تفصيلا، في الفصول السابقة، على نظرية ثمن السوق المستخلصة استخداما للمنهج الوحدي الجزئي والذي يهدف، كما رأينا، الى دراسة **متدرجة** للعوامل التي تتكاتف في تحديد ثمن السلعة في السوق على افتراض ان كل الوحدات الاقتصادية تسلك مسلكا يهدف الى تعظيم النتائج بأقل جهد ممكن، اي انها جميعا من قبيل الرجل الاقتصادي الرشيد. في دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة مستهلك فرد او مشروع فرد، تؤخذ هذه الوحدة على افتراض انها بمعزل عن بقية اجزاء الاقتصاد القومي. وما دامت هي جزء منه فانها تتأثر في سلوكها بما يحدث في خارجها، ومن ثم تتأثر به ردود فعلها. ولكنها وحدة من الصغر بحيث لا يؤثر رد فعلها على بقية الاقتصاد القومي. وفي النهاية يفترض ان رد فعل الكل الاقتصادي هو مجموع ردود افعال الافراد مستهلكين واصحاب مشروعات. على هذا النحو يكون التحليل من قبيل التحليل الوحدي. في دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية يتم التعرف على جميع العوالم التي يمكن ان تؤثر على سلوكها في نفس الوقت لاحداث نتيجة معينة. هذه العوامل قد تؤثر عليها في اتجاهات مختلفة وحتي متناقضة. وبما انه يصعب على الباحث ان يدرس اثر كل هذه العوامل مجتمعة وفي ذات الوقت، يقوم بدراسة اثر كل منها على حدة على افتراض ان بقية العوامل المؤثرة على سلوك الوحدة الاقتصادية (والمحققة للنتيجة) تبقى على حالها دون تغيير. على هذا النحو لا يدرس الباحث، في اللحظة الواحدة من عمل البحث، الا اثر عامل واحد من

العوامل التي تتكاتف في احداث النتيجة. فهو لا يأخذ في الاعتبار الا جزءا من اجزاء الظاهرة، على افتراض بقاء بقية الاجزاء دون تغيير. على هذا النحو يكون هذا التحليل الوحدي من قبيل التحليل الجزئي. مثالا لذلك عند التعرف على النظرة الاولية لنظرية ثمن السوق عند الفريد مارشال. اذ يجد ان طلب المستهلك على سلعة ما يتحدد بعدة عوامل هي دخل المستهلك، ثمن هذه السلعة، اثمان السلع الاخرى التي تدخل في دائرة اهتمامه وامكانياته وذوقه وعاداته. ولكن التوصل الى طلب المستهلك لا يتحقق الا من خلال عملية تدريجية تتمثل في دراسة اثر كل من هذه العوامل، احدها بعد الاخر، في ظل مراحل متعاقبة ويفترض ان العوامل الاخرى تبقى على حالها خلال كل مرحلة من مراحل هذه العملية التدريجية. فعند دراسة العلاقة بين دخل المستهلك وطلبه على السلعة لمعرفة كيفية تأثر الكمية التي يكون على استعداد لشرائها بتغير مستوى الدخل يفترض ان العوامل الاخرى، ثمن السلعة واثمان السلع الاخرى وذوقه وعاداته. تبقى دون تغيير. ثم يدرس بعد ذلك اثر العوامل الاخرى واحدا بعد الاخر.

في داخل المدرسة الحدية ينفرد ليون فالراس (ومن بعده باريتو) من بين مؤسسي هذه المدرسة باتباع **منهج التحليل الوحدي العام**(١) **للتوصل الي نظرية في تحديد ثمن السوق**. فهو في انشغاله بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية (وبهذا يكون تحليله من قبيل التحليل الوحدي) يحاول ان يتعرف على اثر كل العوامل التي تتكاتف لتحديد نمط السلوك، وهو يحاول التعرف على اثار كل العوامل في نفس الوقت. فكأنه يأخذ الظاهرة محل الدراسة في

(١) General micro-analysis; l'analyse micro-économique générale.

مجمل اجزائها، اي في عمومها. من هنا كان تحليله الوحدي من قبيل التحليل الوحدي العام. وكان من الضروري ان يبحث عن اداة تحليلية تمكنه من صياغة اثار كل العوامل من خلال علاقاتها مع النتيجة، وتمثلت هذه الاداة في اداة رياضية، مجموعة المعادلات الآنية. وقد تمكن فالراس بذلك من التطرق بطريقة منتظمة الى موضوع نمط توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال اثمان اسوق، بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد. واليك عرضا موجزا لافكار فالراس الخاصة بثمن السوق(١).

يهدف تحليل التوازن الى التوصل الى تحديد الاثمان في النظام الاقتصادي عن طريق التوصل الى التوازن العام للنظام الاقتصادي بأخذ كل الشروط التي يحتويها هذا النظام في نفس الوقت، مع ما يوجد من علاقات اعتماد متبادل بين اجزاء النظام. ويتوافق مع شروط التوازن العام هذه شروط تحقيق التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة في الزمن الطويل. وهو توزيع يفترض نظريا انه يحقق اقصى اشباع لافراد المجتمع.

للتعرف على النظرية الاقتصادية لفالراس سنرى:

- في مرحلة اولى، النظام النظري الذي يتوصل من خلاله الى التوازن العام وهو توازن تنافسي يحدد، اذا ما تحقق، **في نفس الوقت** اثمان السلع والكميات المطلوبة والمعروضة منها.

---

(١) في ضوء ما قلناه في المتن نرجو ان يكون واضحا الان الفرق بين التحليل الوحدي والتحليل الجزئي. فالمقابلة تكون بين التحليل الوحدي والتحليل الجمعي Macro - analysis وفي داخل كل منهما تكون المقابلة بين اسلوب التحليل الجزئي واسلوب التحليل العام. وتجدر الاشارة الى ان الكثير من الكتابات الاقتصادية العربية تتضمن خلطا في هذا المجال. اذ كثيرا ما يستخدم لفظ الجزئي للدلالة على التحليل الوحدي.

ـ وفي مرحلة ثانية، الفكرة الخاصة بالتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بالتعرف على دلالته وشروطه وحدوده من واقع الاقتصاد الرأسمالي.

اولا: تحليل التوازن العام: (١)

يقيم فالراس بنائه النظري ابتداء من فكرتين اساسيتين. الفكرة الاولى التي سبق التعرف عليها عند دراسة التصور العام للحديين لموضوع «الاقتصاد» هي فكرة الندرة: وهي تشتق من فكرة المنفعة الفعلية في علاقتها مع الكمية المتاحة من السلعة. الفكرة هي في الواقع فكرة المنفعة الحدية. وتؤدي الرغبة (التي توجد لدى الفرد) في تحقيق التساوي بين المنافع الحدية للاشياء الى المبادلة. هذه الرغبة هي التي تعطي، مع ما يسيطر عليه كل فرد من مخزون من السلعة، طلبا وعرضا محددين لكل فرد من الافراد، وهو ما يمكن ان يمثل بواسطة علاقة دالية ومنحني يعبر عن هذه العلاقة بيانيا.

ووفقا للفكرة الثانية التي يقيم عليها فالراس بنائه النظري يتحقق توازن السوق التنافسي (اي الذي تسوده المنافسة الكاملة) عندما يكون ثمن السلعة مساويا للثمن الذي يتساوى عنده عرض السلعة مع الطلب عليها. ويتحدد هذا الثمن بفضل المنافسة، ولكن كيف يتحدد؟ للاجابة على هذا السؤال يقدم فالراس فكرة الثمن المعلن بصوت عال. وهو الثمن الذي يصرح به من يتولى

(١) رجعنا في تقديم النظام النظري لفالراس بصفة خاصة الى المراجع الاتية:
- L. Walras, Éléments d'économie politique - J. schumpeter, History of Economic Analysis - G. Pirou, Les Théories de l'équilibre économique - V.K. Dimitriev, Essais économiques, p. 227 et sqq. - H. Grayson, p. 214 et sqq - A. Colombat, Misère de l'économie politique, Marcel et aje, Paris, 1958.

القيام بالاعلان عن الاثمان التي يعرضها الراغبون في الشراء في بيع يتم **بالمزاد العلني**. ابتداء من هذا الثمن يتقدم الراغبون في الشراء. فاذا اعلن عن ثمن لا يتحقق عنده التساوي بين العرض والطلب اعقبه بثمن اخر (يكون اعلى من الثمن الاول اذا كان الطلب يفوق العرض، او ادنى اذا زاد العرض على الطلب). وتستمر العملية حتى يتم التوصل الى التساوي بين الطلب والعرض، اي الى نقطة التوازن. وعليه يتحدد ثمن التوازن عن طريق عملية من التحسس او البحث المتردد عن النقطة التي يتساوى عندها الطلب مع العرض ويتحدد معها ثمن السلعة في السوق.

ومن المهم ان نوضح، بالنسبة لهذه الفكرة الثانية التي يقوم عليها البناء النظري لفالراس، انه يتميز، في علاقته بغيره من الحديين عند دراسة العلاقة بين الطلب والعرض، باصراره على العلاقة التبادلية بين الطلب والعرض من جانب والثمن من جانب اخر.

على اساس هاتين الفكرتين، فكرة الندرة وفكرة تحدد ثمن التوازن عند تساوي الطلب مع العرض في السوق، يبني فالراس نظامه النظري الخاص بالتوازن العام. هذا النظام يبلور صورة للاعتماد المتبادل بين الاثمان والطلب والعرض بالنسبة لك السلع التي ينتجها الاقتصاد القومي في مجموعه، اي صورة للاعتماد المتبادل بين الاسواق المختلفة التي تميل دائما نحو حالة توازن عام يمكن التوصل الى شروطها الشكلية.

لبناء هذا النظام النظري يلجأ فالراس الى فكرة خاصة هي فكرة استخدام احدى السلع كمعيار للحساب(١) والامر يتعلق هنا بالنقود بمعناها

---

(١) Numéraire عند حالة التوازن العام يمكن تحديد وضع السوق تحديدا كاملا بارجاع قيم كل السلع الى=

المادي، لان فالراس يعتبر هذه السلعة مجرد وحدة للحساب. ولا يوجد على هذه السلعة طلب غير ذلك الذي يرتبط بخصائصها غير النقدية (بمعني انه لا يوجد عليها طلب بصفتها نقودا). استعمال اداة التحليل هذه يسمح لفالراس بالقول بانه عندما نكون بصدد عدد من السلع يرمز لها بالحرف ن سيكون لدينا عدد ن ـ ١ من معادلات العرض والطلب (باعتبار ان معادلة السلعة التي تستخدم كوحدة حساب تشتق من معادلات السلع الاخرى) وعدد ن ـ ١ من الاثمان المجهولة والمراد تحديدها. وهو ما يعني انه يوجد حل محدد لمشكلة التوازن العام.

للتوصل الى هذا الحل يبني فالراس بناء نظريا يتصور النظام الاقتصادي وفقا له على النحو التالي:

- كمجال مغلق (لا تربطه بالخارج علاقات اقتصادية). في هذا النظام الاقتصادي يوجد مستهلكون ومنظمون. وكلاهما يبحث عن تعظيم هدف ما (المنفعة بالنسبة للمستهلكين والربح النقدي بالنسبة للمنظمين).

- ويفترض غياب الهيئات العامة التي تلعب دورا اقتصاديا في هذا النظام الاقتصادي، كنوع من الاقتصاد الذي ترتبط فيه الظواهر الاقتصادية بمجموع من العلاقات اللحظية المستمرة. بمعنى اخر هو يتصور الاقتصاد كحالة ساكنة تحتوي اللحظات الزمنية فيها الاحداث وما تنتجه من اثار. بمعنى ثالث يتصور فالراس الاقتصاد

= قيمة وحدة من بينها. هذه السلعة الاخيرة «تسمى وحدة الحساب» Numéraire وتسمى وحدة كميتها قاعدة فالراس، مختصر لعناصر الاقتصاد السياسي البحت، المكتبة العامة للقانون والقضاء، باريس ١٩٥٣ ص ١٤٩.

مع التجريد من عنصر الزمن، اي مع التجريد من الفترة الزمنية التي تمثل البعد الزمني للظواهر ويمكن ان يتحقق في داخلها او في علاقتها مع فترة زمنية اخرى (تالية) فرق زمني بين حدوث الحدث وتحقيق الاثار او النتائج التي يرتبها هذا الحدث.

- كاقتصاد تسوده المنافسة الكاملة، ولكنه لا يعرف عدم اليقين، اي يسوده كذلك التيقن ولا تحقق التنبؤات الفردية والجماعية فيه اية اثار. (بعبارة اخرى يجرد فالراس من اثار وجود الاشكال الاحتكارية في النشاط الانتاجي والتسويقي، كما يجرد من الاثار التي تنجم عن تنبؤات الافراد والجماعات وهي تنبؤات عادة ما تؤدي الى تغيير هؤلاء لسلوكهم الاقتصادي).

- ويتصور فالراس النظام الاقتصادي اخيرا كنظام تؤخذ فيه العوامل الاتية كمعطي (اي دون مناقشة لا كيفية تحددها ولا امكانية تغيرها عبر الزمن):

  - تفضيلات المستهلكين.
  - الشروط التي تسود السوق (اسواق المنتجات واسواق عناصر الانتاج، وعددها محدد).
  - الشروط الفنية (التكنولوجية) للانتاج مع افتراض، انه بفضل المنافسة الكاملة، استخدام كل الوحدات المكونة لصناعة ما نفس الفن الانتاجي. وهو يستخدم دون تغيير عبر الزمن في انتاج السلعة التي تنتجها هذه الصناعة.

● كمية محددة من الموارد. كما يؤخذ كمعطي توزيع هذه الموارد بين الافراد. وكذلك العلاقة التي بمقتضاها يتوزع مستوى معين من الدخل بين الادخار والاستهلاك.

وتتحلل الصورة، التي ترتكز على هذه «التبسيطات البطولية» الممثلة للمعطيات في نظام فالراس النظري، نقول تتحلل هذه الصورة الى اربعة اسواق تسمح شروط التوازن فيها (اي في الاسواق الاربعة) بتحديد اوحد لكل مجاهيل النظام، اي لكل العناصر المجهولة (والمراد التعرف على قدرها) التي يتضمنها النظام النظري. هذه الاسواق هي: سوق المنتجات النهائية، سوق «خدمات» عناصر الانتاج وسوق رأس المال وسوق وسائل الدفع (اي السوق النقدية).

ونكون بصدد اربعة اسواق يوجد بينها علاقات اعتماد متبادل. ويهيء التفاعل بين هذه الاسواق شروط الية النظام الاقتصادي. ويتم البحث عن شروط التوازن العام، اي التوازن الذي يتحقق بتفاعل عناصر عموم ظاهرة الثمن، من خلال عملية من التحليلات المتتالية يمكن وصفها على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالطلب على كل سلعة يتم التوصل اليه بالانتقال من الطلب الفردي الى طلب السوق. ويتحدد الطلب في النظام بأكمله بمجموع الطلب في الاسواق المختلفة (لاحظ النظرة الميكانيكية للاشياء).
- في جانب العرض، يتم بناء نظام نفقات الانتاج للنظام بأكمله ابتداء من نفقة كل ناتج من المنتجات. وتتبع نفس المنهجية للتوصل الى التوازن في سوق عناصر الانتاج. على هذا النحو يكون التوصل الى

العلاقات الممثلة للعرض بالنسبة للنظام بأكمله.

- يتحدد التوازن العام بتلاقي الطلب الخاص بالنظام بأكمله مع العرض الخاص بهذا النظام.

لنرى بتفصيل اكبر كيف يمكن بناء النظام النظري لفالراس اتباعا لهذه المنهجية ولتقديم هذا النظام الفكري تعتنق التعبيرات الرمزية التالية:

- $س_{١}$، $س_{٢}$، ......، $س_{ن}$ للتعبير عن الكمبيات المنتجة من السلع
- $ث_{١}$، $ث_{٢}$، ......، $ث_{ن}$ للتعبير عن اثمان هذه السلع
- $ص_{١}$، $ص_{٢}$، ......، $ص_{ن}$ للتعبير عن كميات عناصر الانتاج
- $و_{١}$، $و_{٢}$، ......، $و_{ن}$ للتعبير عن اثمان هذه العناصر
- $م_{١١}$، $م_{١٢}$، ......، $م_{ن١}$ للتعبير عن الكميات من مختلف عناصر الانتاج اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج، اي للتعبير عما يسمي بالمعاملات الفنية للانتاج.

- تعبر الرموز المكتوبة بالحروف العادية عن الكميات المتعلقة بالفرد، وتعبر الرموز المكتوبة بالحروف التاجية السوداء عن الكميات الاجمالية في السوق. فاذا ما عبرنا عن الكمية التي يحوزها الفرد د من السلعة جـ بالرمز $س_{جـ د}$ فإن مجموع ما يحوزه الافراد من هذه السلعة، ويعبر عنه باستخدام علامة الجمع $\sum_{د=١}^{أ}$

(حيث تعبر أ عن عدد الافراد الموجودين في السوق)، يكون مساويا لـ $س_ر$.

● لتبسيط تقديم هذا النظام لفالراس نأخذ السلعة $س_١$ كمعيار للحساب، ليعبر عن اثمان السلع الاخري في صورة عدد من وحدات هذه السلعة. لنفترض كذلك ان ثمن الوحدة من هذه السلعة؛ اي $ث_١$، يساوي الواحد الصحيح.

وباستخدام هذه التعبيرات الرمزية نحاول ان نري كيف يمكن التوصل: اولا، الى المعادلات المعبرة عن الطلب، وثانيا الى المعادلات المعبرة عن العرض، لنصل اخيرا الى التوازن العام.

١ ـ **المعادلات الممثلة للطلب:** يتلقى الفرد دخلا نقديا معينا (يجد مصدره في مكافآت عناصر الانتاج التي يسيطر عليها). وهو ينفق اجمالي هذا الدخل على شراء المنتجات في شكل السلع الاستهلاكية وفي اشكال مختلفة من الادخار[١].

من هنا يكون لدينا اولا **معادلة الميزانية الفردية:** الانفاقات الكلية للفرد بما تتضمنه من تخصيص لجزء من دخله النقدي في صورة اشكال مختلفة من الادخار. هذه الانفاقات الكلية هي:

$$س_١ + س_٢ ث_٢ + ... + س_ن ث_ن$$

هذه الانفاقات الكلية تكون مساوية لايراداته الكلية، وهي:

---

(١) بالنسبة للنظام باكمله يفترض انفاق كل الدخول.

ص ١ + ص ١ و ٢ + ... + ص ل و ل (تعبر ل عن عدد عناصر الانتاج)

وعليه تكون س ١ - س ٢ ث ٢ + ... + س ن ث ن = ص ١ و ١ + ص ٢ و ٢ + ... + ص ل و ل

في هذه المعادلة نفترض ان الفرد، الذي يأخذ **اثمان المنتجات كمعطي،** يوزع انفاقاته بين السلع الاستهلاكية علي نحو تتساوي عنده المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على ثمن الوحدة من هذه السلعة مع نفس العلاقة بالنسبة لبقية السلع التي يشتريها، اي وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{\text{م ح ١}}{\text{ث ١}} = \frac{\text{م ح ٢}}{\text{ث ٢}} = \ldots\ldots = \frac{\text{م ح ن}}{\text{ث ن}}$$

وبما ان س ١ تمثل السلعة التي تؤخذ كمعيار للحساب (يعبر بوحداتها عن اثمان السلع الاخرى) يمكن كتابة معادلة الميزانية الفردية على النحو التالي:

س١ = ص ١ و ١ + ص ٢ و ٢ + ... + ص ل و ل - س ٢ ث ٢ - .. - س ن ث ن (١)

بالاضافة الى معادلة الميزانية هذه يوجد لدينا عدد ن ـ ١ **دالات للطلب الفردي،** اي دالة لكل سلعة من السلع. هذه الدالات للطلب هي:

---

(١) وهو ما يعني انفاقات الفرد على ما يشتريه من السلعة س (التي افترضنا ان ثمن الوحدة منها يساوي الواحد الصحيح) = ايرداته الكلية مطروحا منها ما ينفقه على شراء السلع الاخري وما يقوم بادخاره في صورة نقدية.

س ٢ = د ٢ (ث ٢، ث ٣، ..... ث ن، و ١، و ٢، ......، و ل) [١]

•

•

•

س ن = د ن (ث ٢، ث ٣، ......، ث ن، و ١، و ٢، ......، و ل)

فاذا ما ادخلنا معادلة ميزانية الفرد في هذا النظام كان لدينا عدد ن من المعادلات مع عدد ن من المجاهيل.

ويعطينا مجموع دالات طلب الافراد دالات طلب السوق، ونتوصل بالتالي الى نظام من المعادلات الاتية يمثل جانب الطلب:

I

س ١ = ص ١ و ١ + ص ٢ و ٢ + ...+ ص ل و ل – س ٢ ث ٢ – ... – س ن ث ن

س ٢ = د ٢ (ث ٢، ث ٢ ، ... ، ث ن ، و ١ - و ١، و ٢ ، ... ، و ل)

•

•

•

س ن = د ن (ث ٢، ث ٣، ......، ث ن، و ١، و ٢، ......، و ل)

(١) تلك هي دالة الطلب الفردي التي قدمناها عند عرض النظرة العامة لنظرية ثمن السوق عند الحديين، وانما مع الفروق الاتية: ١ ـ ان اذواق المستهلك و تفضيلاته لا تظهر في هذه الدالة، وذلك لان فالراس يأخذها كمعطي، اي يفترض وجودها خارج النظام النظري الذي يقوم ببنائه ٢ ـ ان الايرادات المختلفة للمتسهلك تظهر في هذه الدالة بمصادرها المختلفة وليس كدخل اجمالي كما ظهرت في دالة طلب المستهلك الفرد التي قدمناها في الفصل الاول من هذا الباب الخامس.

٢ ـ المعادلات الممثلة للعرض: يوجد من جانب العرض مجموعتان من المعادلات. وللتوصل الي هاتين المجموعتين نفترض الاتي:

ـ ان المعاملات الفنية للانتاج، او ما يسميه فالراس بمعاملات التصنيع، محددة مقدما وثابتة لا تتغير(١)، فلانتاج وحدة من السلعة س$_{جـ}$ مثلا يكون من الضروري استخدام أ$_{جـ د}$ من عنصر انتاج ص$_{د}$.

ـ كما يفترض ان نفقة انتاج السلعة (الناتج) مساوية لثمنها.

وابتداء من هذين الفرضين نتوصل الى المجموعة التالية من المعادلات(٢):

II

أ$_{١١}$ و$_{١}$ + أ$_{٢١}$ و$_{٢}$ + .. + أ$_{ل١}$ و$_{ل}$ = ث$_{١}$ = ١

أ$_{١٢}$ و$_{٢}$ + أ$_{٢٢}$ و$_{٢}$ + .. + أ$_{ل٢}$ و$_{ل}$ = ث$_{٢}$

•

•

•

أ$_{ن١}$ و$_{١}$ + أ$_{ن٢}$ و$_{٢}$ + ... + أ$_{ن ل}$ و$_{ل}$ = ث$_{ن}$

وكذلك الامر بالنسبة للتوازن في اسواق عناصر الانتاج. لكي يتحقق هذا التوازن يتعين ان يتساوي مجموع الكميات المعروضة من عنصر ما مع مجموعات الكميات المستخدمة من هذا العنصر. ويكون لدينا بالتالي المجموعة

---

(١) هذا يعني اننا نفترض سيادة قانون ثبات الغلة (اي ثبات نفقة الانتاج المتوسطة) وهو ما يتضمن تجاهل الغلة المتزايدة التي يمكن ان تحققها المشروعات في الزمن الطويل عن طريق مزايا الانتاج الكبير، اي وفورات الحجم الكبير.

(٢) هذا النظام من المعادلات يقول لنا ان شرط التوازن في كل فرع من فروع الانتاج (وتوازن الفرع هو مجموع توازن الوحدات المكونة لهذا الفرع)، هو تساوي نفقة الانتاج مع ثمن الناتج.

التالية من المعادلات في شأن كل عناصر الانتاج المستخدمة(١):

III

أ١١ س١ + أ١٢ س٢ + ... - أن١ س ل = ص ١

أ٢١ س١ + أ٢٢ س٢ + ... - أن٢ س ن = ص ٢

•

•

•

أ١ل س١ + أ٢ل س ٢+ .....+ أن ل س ن = ص ل

٣ - التوازن العام: نقوم الان بفحص هذه المجموعات الثلاث من المعادلات لنبين ان هناك حلا اوحد لهذا الكل من المجموعات.

إذا ما قمنا:

- بضرب معادلات المجموعة II على التوالي، في س١، س٢، ....، س ن ثم جمعنا ث ١ س١، ث ٢ س ٢، ....، ث ن س ن التي نحصل عليها، نتوصل الى المجموعة ´II .

---

(١) يمثل هذا النظام من المعاملات التساوي بين الكميات المستخدمة من كل عنصر للانتاج والكميات المعروضة من هذا العنصر. وقد قدم فالراس هذا النظام على النحو التالي:

$$a_t D_a + b_t D_b + c_t D_c + d_t D_d + \dots\dots\dots = O_t$$
$$a_p D_a + b_p D_b + c_p D_c + D_p D_d + \dots\dots\dots = O_p$$
$$a_k D_a + b_k D_b + c_k D_c + D_k D_d + \dots\dots\dots = O_k$$

حيث تعبر O_K، O_P، O_t، عن عناصر الانتاج وتعبر D_d، D_b، D_a، عن الطلب الاجمالي على المنتجات وتمثل d_k، d_p، d_t، ...، b_k، b_p، b_t، ...، a_k، a_p، a_t، المعاملات الفنية للانتاج. وعليه يكون لدينا هذا العدد من المعادلات التي تعبر عن ان كميات العناصر المستخدمة تساوي الكميات المعروضة فعلا من هذه العناصر، انظر فالراس، عناصر الاقتصاد السياسي، ص ٢٤٩. ويمثل هذا الجزء من تحليل التوازن العام لفالراس قيمة كبيرة في فهم فكرة المعاملات الفنية للانتاج والدور الذي تلعبه في تحديد علاقات الاعتماد المتبادل بين الفروع المكونة للجهاز الانتاجي في الاقتصاد الوطني، ومن ثم في تطوير أدوات التخطيط الاقتصادي على مستوى النشاط الاقتصادي في مجموعه. انظر في ذلك الصفحات ٣٣٢ - ٣٣٨ من كتاب M. Dowidar, Les Schemas...، سابق الاشارة اليه.

- ثم قمنا بضرب معادلات المجموعة III على التوالي، في و$_1$، و$_2$، ....، ثم جمعنا ص$_1$ و$_1$، ص$_2$ و$_2$، ....، ص$_ل$ و$_ل$ التي نحصل عليها، نتوصل الى المجموعة ´III .

- ثم نجد فرق طرح ´II من ´III .

- فاننا نحصل على قيمة لـ س$_1$ مساوية لقيمتها التي تحددت بمجموعة معادلات الطلب[1]، هذه هي س$_1$ = ص$_1$ و$_1$ + ص$_2$ و$_2$ + ... + ص$_ل$ و$_ل$ – س$_2$ ث$_2$ – ... – س$_ن$ ث$_ن$.

وعليه نكون قد توصلنا، ابتداء من نظام المعادلات الخاصة بالعرض، الى معادلة مطابقة لمعادلة الطلب، ونكون بذلك **قد توصلنا الى تساوي العرض مع الطلب. وهو ما يكون صحيحا للنظام باكمله. والامر يتعلق هنا بالتوازن العام الذي تكون عنده قيم كل المتغيرات معتمدة بعضها على الاخر (في اعتماد متبادل) اي يحدد احدها الاخر. وتاتي عمومية التوازن من انه احتوى كل العناصر التي تتكاتف لتحديد الظاهرة، الاثمان والكميات، في نفس الوقت.**

على هذا النحو نتوصل الى الشروط الاتية: **تساوي الطلب والعرض بالنسبة لكل ناتج وكل عنصر من عناصر الانتاج وذلك عند اثمان تترابط فيما بينها[1]. فتغير اي كمية او اي ثمن يؤدي الى التغير في كل الكميات الاخرى وفي كل الاثمان الاخرى. وعليه يتمثل التوازن العام في نتيجة تنجم عن**

---

(١) هذه الشروط تتضمن: - شرط الاشباع الاقصى للمستهلكين. لكل المستهلكين (الذين يشترون عند نفس الثمن): م ح$_1$ / ث$_1$ = م ح$_2$ / ث$_2$ =.... = م ح$_ن$ / ث$_ن$. وكذلك شرط التوازن لكل المشروعات: النفقة الحدية = الثمن (الذي هو في نفس الوقت الايراد الحدي) - واخيرا شرط التوازن لكل الصناعة: النفقة المتوسطة = الثمن.

علاقات التساوي هذه وتتغير اذا ما تغيرت مكونات هذه العلاقات. وهو توازن استاتيكي، يمثل تعبيرا عن نظرة ميكانيكية للتوافق، في لحظة معينة في الاسواق، بين كميات المنتجات وكميات عناصر الانتاج.

ومن المهم ان نضيف ان كل هذا التحليل، شأنه في ذلك شأن التحليل النيوكلاسيكي بصفة عامة، **يفترض ان النظام يحقق العمالة الكاملة للموارد الموجودة**. فالواقع ان البطالة لا يمكن تصورها في هذا التحليل الشكلي للشروط اللازمة لتحقيق هذا التوازن التنافسي. فكل الاستدلال يرتكز في مجموعه على افتراض ان العمالة الكاملة تمثل المجرى العادي للامور، اذ لا يمكن التوصل الى التوازن العام الا اذا افترضنا ان اجمالي الدخل قد انفق والا استحال تأكيد الاعتماد المتبادل بين العرض والطلب(١).

هذا التوازن التنافسي يتضمن نمطا معينا لتوزيع الموارد الاقتصادية بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي. هل يمثل هذا النمط التوزيع الامثل للموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع؟ للاجابة على هذا السؤال يتعين اولا تحديد المقصود بالتوزيع الامثل للموارد، والتعرف ثانيا على شروطه، لننتهي اخيرا لمدى تحقق شروط هذا التوزيع الامثل في نظام التوازن العام لفالراس.

ثانيا: التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية:

١ ـ يعرف التوزيع الامثل للموارد:

ـ ابتداء من فكرة سيادة المستهلك، بمعنى ان المستهلكين هم الذين يملون

---

(١) ابتداء من هذه الفكرة يمكن تفسير منهج فالراس كامتداد للمنطق الذي قدمه J.B. Say حين قال ان السلع تخلق الطلب للسلع الاخري. انظر في ذلك.

W. J. Barber,A History of Economic Thought,Penguin Books, London, 1967, p. 202.

رغباتهم على من يتخذون قرارات الانتاج على نحو لا يمكن معه في نهاية الامر انتاج (نوعا وكما) الا ما يأمر به المستهلكون (١).

- وبافتراض وجود مجموعة من الاهداف للنشاط الاقتصادي تتضمن سلما للقيم منظورا اليها من الناحية الاجتماعية (اي وجود ترتيب للتفضيلات من وجهة نظر المجتمع بصفة عامة) (٢).

- وبافتراض وجود معلومات تتعلق بفنون الانتاج الممكنة وقدر الموارد الاقتصادية المتاحة، نقول ابتداءا من فكرة سيادة المستهلك **وعلى اساس هذين الافتراضين يعرف التوزيع الامثل للموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي بانه التوزيع الذي يحقق اقصى اشباع لمن يقومون بشراء السلع الاستهلاكية.** هذا التوزيع الامثل للموارد المستخدمة في الانتاج يتبلور في شكل تركيبة مثلى للناتج الكلي (ناتج مجموع الانشطة الاقتصادية) الذي يتحقق في الزمن الطويل.

---

(١) وفقا لوجهة النظر التي تقول بسيادة المستهلك في المجتمع الرأسمالي، يمتاز المستهلك بانه هو الذي يقرر، بفضل ما يتخذه من قرارات شراء للسلع الاستهلاكية، نوع وقدر السلع التي يقوم الجهاز الانتاجي بانتاجها. وبأنه حر في انفاق دخله النقدي على النحو الذي يراه فهو سيد النظام الاقتصادي. هذه الفكرة كانت وما تزال محلا لنقد كبير، حتى في داخل فكر المدرسة النيوكلاسيكية. وعلى الاخص ج. م. كينز، باعتبار انها لا تعبر عن واقع الاقتصاد الرأسمالي، حيث يسيطر اصحاب المشروعات على اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج خاصة في ظل سيادة الاحتكار وقيام الوحدات الانتاجية بتخصيص جزء من الموارد للتأثير على قرارات المستهلكين عن طريق الدعاية.

(٢) يمكن التعبير عن مجموعة الاهداف هذه في شكل دالة منفعة للجماعة باكملها، وهي دالة الرفاهية:
ر = د (م١، م٢، م٣ ......) حيث تمثل م١، م٢، م٢ .... المنافع للوحدات العائلية الفردية، وتمثل ر الرفاهية الاجتماعية. هذا يفترض انه من الممكن مقارنة الرفاهية الاقتصادية للافراد المختلفين، وهو ما يتفق مع اساس كل الفكر النيوكلاسيكي الذي يفترض ان الافراد، كل الافراد، هم من قبيل «الرجل الاقتصادي».

تتحدد امثلية التوزيع اذن من وجهة نظر رفاهية المستهلكين. اذا ما تم تعظيم الاهداف المحددة (اي تحقيق اقصى قدر من هذه الاهداف) باستخدام الموارد المتاحة فان ذلك يعني ان الكفاءة في استخدام هذه الموارد تكون اقصى كفاءة ممكنة، اي تكون كفاءة مثلى.

ذلك هو تعريف اولي للتوزيع الامثل للموارد بين الاستخدامات المختلفة في فروع النشاط الاقتصادي. ونقول اولى لانه لا يكتمل الا ببيان الشرط او الشروط اللازمة لتحقق هذا التوزيع. وهو ما سنفعله الان. ولكن قبل ان نقوم بذلك من المهم ان نرى ما اذا كان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية يعني بالحتم ان الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ستكون مستخدمة استخداما كاملا، اي ما اذا كان هذا التوزيع الامثل يحقق العمالة الكاملة لهذه الموارد. هذا السؤال يمكن طرحه في صيغة مختلفة بالتساؤل عما اذا كان التوزيع الامثل للموارد يتعلق بالموارد المستخدمة فعلا ام بالموارد الممكن استخدامها. والاجابة تتمثل في ان التوزيع الامثل يمكن ان يتعلق بالاثنين. فيمكن ان يكون التوزيع الامثل محققا للعمالة الكاملة، كما يمكن تحقيق التوزيع الامثل دون تحقق العمالة الكاملة (في الحالة الاخيرة، يكون التوزيع امثل، في نظر المدرسة النيوكلاسيكية حتى في ظل البطالة لجزء من القوة العاملة والتعطل لجزء من قوى الانتاج المادية للمجتمع). ولكي يتضمن التوزيع الامثل العمالة الكاملة لا بد من توفر شرط اضافي: ان تكون اثمان عناصر الانتاج حرة لتتوافق بأحكام مع تدفق القوة الشرائية للنقود. هذا الشرط الاضافي يقودنا الى الكلام عن شروط التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية.

٢ ـ شروط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية:

يتمثل الشرط العام للتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات الممكنة في ان يكون ما ينتج من كل السلع عند المستوى الذي لا يمكن عنده تحويل وحدة من وحدات الموارد من فرع انتاج الى اخر دون ان يرتب ذلك نقصا في الاشباع الكلي للمستهلكين. بمعني اخر، نكون بصدد التوزيع الامثل للموارد عندما توزع وحدات الموارد بين فروع الانتاج على نحو يعطي المستوى من الناتج (الكلي) الذي يحقق اقصى اشباع للمستهلكين. ويستدل على هذا المستوى بمعرفة ما اذا كانت اعادة النظر في هذا التوزيع، بتحويل وحدة من وحدات الموارد الى فرع اخر من فروع النشاط، تؤدي الى انقاص اشباع المستهلكين ام لا. **فالتوزيع الامثل هو ذلك الذي تستكين معه وحدات الموارد في الفروع المختلفة للنشاط استكانة لا يجوز المساس بها (بتحويل وحدة من فرع انتاج لاخر) والا اثر ذلك على الاشباع الكلي للمستهلكين بالانتقاص.** هذا الشرط العام يتضمن عددا من الشروط يمكن التعبير عن اهمها(١) على النحو التالي:

١ ـ ان تكون العلاقة بين المنافع الحدية (اي المعدل الحدي للاستبدال) لكل زوج من السلع الاستهلاكية واحدة بالنسبة لكل الافراد. والا

---

(١) نكتفي هنا ببيان هذه الشروط الاساسية باختصار. ويمكن لمن يريد المزيد من التفاصيل الرجوع الى المؤلفات الاتية:

A. Bergson, Socialist Economics, in, A Survey of Contemporary Economics, H. S. Ellis (ed.), The Blakiston Co. Philadelphia, 1949, p. 412 - 48 - A. C. Pigou, Economics of Welfare, London, 1920 - V. Pareto, Cours d'économie politique - A. P. Lerner, The Economics of Control, Macmillan, New York, 1944 0 H. Myint, Theories of Welfare Economics, Cambridge Mass, 1948 - I. M. D. Little, A Critique of Welfare Economics, in, A Survey of Contemporary Economics - B.F. Haley (ed), Richard D. Irwin, Oxford, 1951 - K.E. Boulding, Welfare Economics, Homewood, 1952, p. 36 - M. Dobb, Welfare Economics and Economics of Socialism, Cambridge University Press, 1969.

وجدت امكانية قيام تبادل يزيد من اشباعهم[1].

٢ ـ يتعين ان يتم توليف عناصر الانتاج في كل الصناعات وفقا للطريقة الفنية الاقتصادية للغاية (اي تلك التي تتضمن اقل تكلفة ممكنة)، بمعني انه لا يكون من الممكن تكنولوجيا الاستغناء عن اية كمية من اي عنصر من عناصر الانتاج دون ان يؤدي ذلك الى انقاص الناتج الكلي.

٣ ـ يتعين ان تكون الانتاجية الحدية (مقدرة قيميا) لكل عنصر من عناصر الانتاج واحدة في كل الصناعات التي يستخدم فيها هذا العنصر. فاذا افترضنا على سبيل المثال ان العمل يستخدم في انتاج الملابس والساعات، يتعين ان يكون الاشباع الاضافي لحاجات المستهلكين الناتج عن الاضافة للناتج من الملابس الناجمة عن ساعة العمل الاخيرة المستخدمة في صناعة الملابس، نقول يتعين ان يكون هذا الاشباع الاضافي مساويا للاشباع الذي يحصل عليه المستهلكون من الاضافة للناتج من الساعات الناتجة عن ساعة العمل الاخيرة في صناعة الساعات، اذا لم يكن الامر كذلك يمكن ان يزيد الاشباع الكلي للمستهلكين بانتقال وحدات عنصر الانتاج بين هاتين الصناعتين.

٤ ـ يلزم كذلك كشرط لتحقيق التوزيع الامثل للموارد الا تزيد قيمة

---

(١) ولا يصعب تفسير ذلك في ظل المنافسة الكاملة، اذ نعرف ان كل مستهلك يعظم اشباعه بتحقيق التساوي بين المعدل الحدي للاستبدال والنسبة بين اثمان السلع. وبما ان اثمان السلع واحدة بالنسبة لكل المستهلكين، تتضمن المنافسة الكاملة ان المعدل الحدي للاستبدال بين سلعتين محددتين يكون واحدا بالنسبة لكل الافراد.

الانتاج التي تتحقق بنقل عامل من عمل لاخر عن القيمة اللازمة لتعويض العامل عن نقص المنفعة الناجم عن هذا الانتقال. هذا يفترض ان تفضيلات المستهلكين تحكم ليس فقط الاختيار بين السلع وانما كذلك الاختيار بين فرص العمل المختلفة الممكنة.

٥ - يتعين لكي يتحقق التوزيع الامثل للموارد في النهاية ان تكون فروق الاجور التي تحصل عليها وحدات العمل في مجالات العمل المختلفة متوافقة مع الفروق في الانتاجية الحدية لهذه الوحدات مقدرة قيميا. وان تكون فروق الاجور متوافقة بالنسبة للعمال الحديين مع فروق انعدام المنفعة (او الالم) الذي يتحمله العمال لقيامهم بالعمل.

هذا القول يتعلق بعوامل تحدد الطلب على العمل من جهة، وعرض العمل من جهة اخرى:

- من جانب الطلب على العمل: يتحدد الاجر الذي يقبل المنظمون دفعه بقيمة الانتاجية الحدية للعمل (ايراد الناتج الحدي). فاذا ما اختلفت قيم الانتاجية الحدية لانواع مختلفة من العمل تختلف الاجور كذلك.

- من جانب عرض العمل: يختلف الاجر الذي يرغب العمال في الحصول عليه باختلاف انعدام المنفعة (او الالم) الذي يتضمنه العمل، وعليه، فاذا ما كان الالم الذي يتضمنه العمل اكبر، بالنسبة للعامل، من الالم الذي يتضمنه نوع اخر من العمل اشترط العامل اجرا اعلى في مقابل النوع الاول من العمل.

اما في حالة انتقال العامل الى نوع اخر من العمل (اي في حالة تغيير العامل لعمله) فاذا ما فترضنا ان الرفاهية الحدية التي تحققها للاسرة وحدة من وحدات النقود لا تتأثر بتغير في ميزانيتها تغيرا يترك المنفعة الكلية (التي تحصل عليها الاسرة من انفاق دخلها) دون تغيير، اذا ما افترضنا ذلك يتعين تعويض العامل تعويضا كاملا عن كل انعدام منفعة (او الم) اضافي يتحمله نتيجة تغييره لنوع العمل.

هذا ويمكن التعبير عن هذ الشروط للتوزيع الامثل للموارد بلغة نفقة الانتاج:

القول بأن الناتج امثلا يعني ان النفقة الاجمالية اقل ما يمكن (وهو ما يعني ان النفقة المتوسطة اقل ما يمكن). ويتحقق شرط التوزيع الامثل للموارد، بالنسبة لكل المشروعات في فروع النشاط المختلفة، عندما يكون الثمن مساويا للنفقة الحدية: ونكون هنا بصدد مبدأ عام يسري ايا كانت العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية وايا كان مستوى الثمن بالنسبة لمستوى النفقة المتوسطة.

تلك هي اذن الشروط التي يتحقق باجتماعها التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية الذي يعطي للمستهلكين اقصى اشباع ممكن(١). وهذه الشروط تبين ان التوزيع يكون كذلك عندما تكون حرية كل عناصر الانتاج في الحركة (اي في

---

(١) ويعبر باريتو عن شروط التوازن العام في اقتصاد يستخدم العديد من عناصر الانتاج لانتاج العديد من السلع لاستهلاك العديد من الافراد في شكل شروط للانتاج الامثل وشروط للتبادل الامثل، ابتداءا منها تجتمع شروط الانتاج والتبادل الامثلين:

ـ شروط الانتاج الامثل: ان المعدل الحدي للاستبدال التكونولجي بين اي زوجين من المدخلات (المستخدمة في الانتاج) يكون واحدا في انتاج كل السلع التي يستخدم هذان المدخلين في انتاجهما. اذا لم يتوفر هذا الشرط يستطيع الاقتصاد ان يزيد انتاجه من سلعة او اكثر بدون انقاص الناتج من اي سلعة اخرى. وناتج كلي اكبر=

الانتقال من فرع لاخر من فروع الانتاج) من الكبر بحيث يكون ثمن العنصر واحدا في كل فروع الانتاج المستخدمة لهذا العنصر. وهو ما يعني لكل عنصر من عناصر الانتاج سوقا وحيدة يتمتع بخصائص المنافسة الكاملة. كما تبين هذه الشروط كذلك ان التوزيع الامثل للموارد يستلزم ليس فقط ان تكون القيمة النقدية للنفقة الحدية مساوية للثمن في كل المجالات وانما كذلك ان تكون النفقة الاجمالية لكل ناتج، بالتوالي (وهي النفقة التي تحسب النفقة الحدية ابتداءا منها) اقل نفقة يمكن ان تتحقق بالنسبة لهذا الناتج. هذا الشرط يتوفر في ظل المنافسة الكاملة(١) حيث يجبر كل مشروع على انتاج كل ناتج في الزمن الطويل بأقل نفقة متوسطة واجمالية ممكنة عند فنون الانتاج المتاحة للاستعمال.

=احسن من ناتج اصغر.

- شروط التبادل الامثل: ان يكون المعدل الحدي للاستبدال بين اي زوجين من السلع واحدا بالنسبة لكل الافراد الذين يستهلكون السلعتين، اذا لم يتوافر هذا الشرط يمكن زيادة اشباع او رفاهية فرد او اكثر دون انقاص اشباع او رفاهية اي شخص اخر.

- شروط الانتاج والتبادل «الامثلين» في ذات الوقت: ان يكون المعدل الحدي للتحويل Transformation بين اي زوجين من السلع في الانتاج مساويا للمعدل الحدي لاستبدالهما في الاستهلاك لكل فرد ممن يستهلكونهما. اذا لم يتوفر هذا الشرط ينجم عن اعادة تنظيم عملية الانتاج والتوزيع حتى يتحقق هذا الشرط زيادة لا شك فيها في الرفاهية الاجتماعية. واذا ما توصلنا الى هذا الوضع الامثل تأتي الزيادة في رفاهية اي من افراد المجتمع حتما على حساب الاخرين. انظر: Pareto, Manuel d'économie politque, paris, 1959.

(لاحظ ان شروط الأمثلية هذه لا تسعف في تحديد ما اذا كان توزيعا معينا للدخل بين افراد المجتمع احسن من نمط اخر لتوزيعه).

(١) يتضح من كل ذلك ان التوزيع الامثل للموارد رهين بتوفر شروط المنافسة الكاملة. هذا التوزيع الامثل يحقق في ذات الوقت التوزيع الاعدل للدخل. ولا يوجد الاستغلال الا بالقدر الذي تسيطر فيه المظاهر الاحتكارية على تنظيم النشاط الاقتصادي. ويتحدد هذا الاستغلال بمقدار الزيادة التي يحصل عليها عنصر الانتاج عما يستحقه في ظل المنافسة الكاملة: فاذا حصل رأس المال الاحتكاري على ربح يفوق الربح الذي يستحقه (!) في ظل المنافسة يكون في ذلك مستغلا للعمال. واذا حصل العمال على اجر يزيد على ذلك المستحق لَهم في ظل المنافسة يكونوا مستغلين لرأس المال (!). الا يمثل الاصرار على هذا التوزيع الامثل الذي لا يتحقق الا في ظل المنافسة الكاملة نوعا من التباكي على مرحلة المنافسة الكاملة ورغبة في ارجاع العجلة الي الوراء في فترة يتمثل الاتجاه التاريخي فيها نحو سيطرة الاحتكار؟

فاذا ما تم تحديد الشروط الواجب توافرها لتحقيق التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة وما تتضمنه هذه الشروط لا يبقى الا التعرف على ما اذا كانت هذه الشروط محتواة في نظام التوازن العام التنافسي عند فالراس.

٣ - التوزيع الأمثل للموارد في نموذج فالراس.

تبين الدراسة المقارنة لشروط التوزيع الامثل للموارد وشروط التوازن العام في النظام التنافسي الذي يتصوره فالراس ان الشروط الاولى تتحقق بصفة عامة في النظام النظري لفالراس.

هذه الدراسة تسمح لنا اذن بالقول بأن هذا النظام يتضمن التوزيع الامثل للموارد. فوفقا للتحليل النظري لفالراس يميل نظام الاثمان، الذي يعمل في ظل المنافسة الكاملة، الى ان يحقق في الزمن الطويل التوزيع الامثل للموارد القابلة للاستخدام بين الاستخدامات الممكنة. ونقول الموارد القابلة للاستخدام (وليس الموارد المتسخدمة) لان تحليل فالراس، شأنه في ذلك شأن كل التحليل النيوكلاسيكي، يرتكز، كما رأينا من قبل، على افتراض العمالة الكاملة.

يتضح لنا اذن ان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية لا يمكن ان يتحقق الا في اطار نظام تتوافق خصائصه مع خصائص الصورة التي يرسمها فالراس لنظام التوازن العام التنافسي.

*　　*　　*

تلك هي النظرية الاقتصادية لفالراس، وهو، كما نعرف احد مؤسسي

المدرسة النيوكلاسيكية. وهي في جوهرها نظرية في تحديد ثمن السوق وما يستتبعه منهج التوازن العام الذي ينتهجه في تحديده من توزيع امثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة. وقد رأينا اننا بصدد نظرية في تحديد ثمن السوق تختلف في منهجها عن تلك التي قال بها الفريد مارشال ومن يتبعه: اذ بينما هما يشتركان في انهما ينتهجان اساسا منهج التحليل الوحدي ينهج الفريد مارشال منهج التحليل الوحدي الجزئي في الوقت الذي انتهج فيه فالراس منهج التحليل الوحدي العام. وبذلك نكون قد احطنا بجوهر فكر المدرسة النيوكلاسيكية في نظرية الثمن والتوزيع(١). الامر الذي يسمح لنا بالانتقال الى دراسة نقد هذه المدرسة مقتصرين في ذلك على نقد اساسها المهنجي والتحليل الوحدي الجزئي الذي تقدمه في شأن نظرية الثمن.

---

(١) سبق ان ذكرنا ان المدرسة النيوكلاسيكية ليس لديها نظرية في التطور الاقتصادي.

الباب السادس

في نقد النظرية الحدية في تحديد الاثمان

ليس هنا مجال الدراسة التفصيلية للانتقادات التي يمكن توجيهها للنظرية الحدية الخاصة بتكون الاثمان التي تؤدي في النهاية الى الشك في الطبيعة العلمية لهذه النظرية، وهو ما يعني اذا كانت هذه الانتقادات سليمة استبعاد هذه النظرية من نطاق علم الاقتصاد السياسي. ولذا سنكتفي ببيان الاتجاهات التي يمكن ان ينقد فيها التحليل الوحدي الجزئي للمدرسة الحدية، اي ذلك الخاص بتحليل سلوك المستهلكين والمنظمين بقصد التوصل الى الكيفية التي تتحدد بها الاثمان باعتبارها اساس اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ولبيان هذه الاتجاهات الناقدة نفرق بين:

- نقد داخلي يوجه الى النظرية، نتاج التحليل، على فرض التسليم بفروضها الاساسية.

- ونقد خارجي ينصب على هذه الافتراضات الاساسية للنظرية.

بعض هذه الانتقادات سبق التنويه عنه في اماكن متفرقة ونحاول هنا جمعها مع غيرها في فصلين.

الفصل الأول

النقد الداخلي للنظرية الحدية في تحديد الاثمان

قام الحديون، ابتداء من تصورهم لموضوع (الاقتصاد) ومنهجه، ببناء نظرية للاثمان تهدف في النهاية الى شرح طريقة اداء الاقتصاد الرأسمالي باعتبار ان هذا الاداء يتحقق من خلال اتخاذ القرارات الفردية للانتاج والاستهلاك، وان هذه القرارات تتخذ على اساس الاثمان التي توجد في سوق السلع الاستهلاكية والسلع التي تستخدم في الانتاج.

ومع التسليم بالفروض الاساسية لتحليل المدرسة الحدية يمكن ان يوجه الى نظريتها في الاثمان نقدان اساسيان[1]. الاول يتعلق بالمنطق الداخلي للاستدلال الذي يتبعه انصار النظرية، وهو ما عبرنا عنه بدائرية الاستدلال، والثاني يتعلق بمدى قدرة النظرية على شرح السلوك الفعلي للمشروع في واقع الاقتصاد الرأسمالي.

---

(١) هذا لا يستبعد انتقادات اخرى يمكن توجيهها، وتم توجيهها فعلا من جانب المفكرين الحديين الى الاجزاء المختلفة من نظرية سلوك المستهلك ونظرية سلوك المشروع ونظرية الانتاجية الحدية. الى غيرها من اجزاء البناء النظري للحديين.

اولا: الطبيعية الدائرية للاستدلال الحدي في نظرية الاثمان:

وقد سبق ان بينا، في نهاية الفصل الخامس من هذا الباب، المقصود بهذه الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدي. ونوجز هنا ونقول ان التحليل يصل الى هدفه وهو تحديد ثمن السلعة في السوق، على اساس معرفة طلب السوق وعرض السوق، ولمعرفة طلب السوق بدأ بطلب المستهلك الفرد وتوصل اليه وانما على اساس ان الثمن محدد للمستهلك الفرد. ولمعرفة عرض السوق بدأ التحليل بعرض المنظم الفرد وتوصل اليه وانما على افتراض ان الثمن محدد بالنسبة لهذا المنظم الفرد. وعليه كان افتراض ان الثمن محدد (بالنسبة للمستهلك الفرد وللمشروع الفرد) نقطة انطلاق التحليل الذي يهدف الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق عن طريق تلاقي قوى الطلب والعرض، اي ان التحليل لا يتوصل الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق الا على اساس دراسة لسلوك الافراد (كمشترين وبائعين) تفترض ان الثمن محدد. اي انه يفترض محددا ما يريد تحديده. فكأن كل البناء النظري يهدف الى شرح الثمن يقوم على افتراض ان الثمن محدد في السوق. من هنا كانت الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدي في نظرية الاثمان.

ثانيا: النظرية الحدية وسلوك المشروع في واقع الاقتصاد الرأسمالي.

يفترض التحليل الوحدي ان الافراد (مستهلكين ومنظمين) يسلكون سلوكا رشيدا، اي يسعون الى تحقيق اقصى نتيجة بأقل مجهود: اقصى اشباع ان كان مستهلكا، واقصى ربح ان كان منظما.

وتحقيق اقصى ربح انما يتم اذا ما انتج المنظم الكمية التي تتساوى

عندها النفقة الحدية مع الايراد الحدي. **ومن هنا كان انشغال المنظم وفقا للنظرية، بالقرار الخاص بتحديد الكمية التي ينتجها**، وهو يحددها اتباعا لقاعدة التساوي هذه: في ظل المنافسة الكاملة، حيث الايراد الحدي يساوي الثمن، تعني هذه القاعدة مساواة ثمن السلعة السائد في السوق بالنفقة الحدية للمشروع. وفي ظل الاحتكار يتساوى الايراد الحدي مع النفقة الحدية عند نقطة يزيد عندها الثمن عن النفقة الحدية بمقدار يتوقف على مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها المحتكر، وفي المنافسة الاحتكارية يتم تساوي الايراد الحدي مع النفقة الحدية عند النقطة (مستوى من الانتاج) يكون عندها الايراد المتوسط مساويا للنفقة المتوسطة.

ولكي يتمكن المنظم من السلوك على هذا النحو في واقع الحياة، لا بد ان يكون له:

١ ـ منحنيات طلب ونفقة **محددة**. وبما ان التحليل يفترض ان نفقة المشروع الفردي تتغير مع تغير مستوى الانتاج، وان نمط هذا التغير يكون واحدا بالنسبة لمختلف المشروعات ايا كانت شروط المنافسة السائدة في سوق السلعة التي تنتجها، كان للفرق بين منحنيات الطلب على سلعة المشروعات الفردية الذي ينتج عن اختلاف اشكال السوق التي تنتج هذه المشروعات في ظلها، كان لهذا الفرق اهمية محورية تجعله في الواقع محور النظرية، نظرية تحديد ثمن السوق.

٢ ـ كما انه يلزم، لكي يتمكن المنظم من السلوك على النحو الذي تقول به النظرية، ان يقوم ثانيا بمساواة الايراد الحدي المحسوب مع النفقة الحدية المحسوبة.

ولكن لكي يكون منحني النفقة محددا بالنسبة للمشروع يتعين ان تكون اثمان عناصر الانتاج معروفة. وهنا يفترض التحليل الحدي ان المنظم يشتري من وحدات كل عنصر الكمية التي يتساوى عندها الناتج الحدي للعنصر مع ثمنه، اي التي يتساوى عندها الايراد الحدي للعنصر (وهو يتوقف على مرونة الطلب على السلعة التي يدخل في انتاجها) مع النفقة الحدية للحصول على العنصر (وهذه تتوقف على مرونة العرض، عرض العنصر). هل في مقدور المشروع ان يحسب نفقة انتاجه هذه على نحو منضبط؟ واذا افترضنا انه يستطيع ذلك **فمن اي منحني للنفقة المتوسطة يشتق المنظم منحني النفقة الحدية، من منحني الزمن القصير او منحني الزمن الطويل؟** هنا يقال ان المنظم يرجع الى منحنيات النفقة في الزمن القصير ليتخذ القرار الخاص بكمية الانتاج التي ينتجها اذا ما كان تحت تصرفه قدر معين من وسائل الانتاج، وانه يرجع الى منحنيات النفقة في الزمن الطويل ليرى ما اذا كان من المستحب التوسع في حجم مشروعه او تصغيره. **ولكن الواضح ان التحليل الحدي، وان كان يبدأ من نفقة المشروع في الزمن القصير، انما يركز على نفقته في الزمن الطويل لتحليل سلوك المشروع وتحديد الاثمان.**

ولكي يكون منحني الطلب (على السلعة التي ينتجها المشروع) **محددا يتعين ان يضمن المشروع درجة معتبرة من التيقن، اي يتعين ان يكون على علم كبير بظروف انتاج السلعة وبظروف تسويقها**. وبمعنى اخر، لكي يحصل المشروع على منحني الطلب على سلعته يتعين عليه ان يكون على علم بالعوامل الاتية وان يفحصها:

- تفضيل المستهلكين بين السلع، وامكان وجود تفضيلات غير رشيدة تدفع بهم الى السلوك غير الرشيد الذي يصعب التنبؤ به.

- نمط سلوك الوحدات الانتاجية الاخرى التي تطلب السلعة التي ينتجها المشروع كمدخل، اي لاستعمالها في الانتاج (وهو شق من الطلب تهمله النظرية الحدية رغم اهميته القصوى في واقع الحياة).

- مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها، سواء تعلق الامر بالمرونة المباشرة (بالنسبة لثمن السلعة) او بالمرونة المتقاطعة (بالنسبة لاثمان البدائل المختلفة لسلعته).

- عدد وحجم المشروعات التي تعمل في نفس مجال الانتاج.

- ردود فعل المشروعات الاخري للتغيرات التي يمكن ان يحدثها المشروع في الثمن الذي يبيع به.

- اثر الانفاق الذي توجهه المشروعات الى زيادة المبيعات (الدعاية وما نحوها) علي موضع وميل منحني الطلب على سلعة المشروع.

- اثر سياسات المشروع الاخرى الخاصة بزيادة المبيعات والاعلان على منحني الطلب على سلعة المشروع.

تدخل كل هذه العوامل في دائرة معرفة المشروع (خاصة اذا تذكرنا، بالنسبة لعلاقته بالمشروعات الاخرى، ان القاعدة التي تحكم نشاط المشروع الرأسمالي هي قاعدة سرية الاعمال(١)).

واذا فرضنا ان الجواب بالايجاب، **هل يكون مساواة الايراد الحدي بالنفقة الحدية على اساس منحني الطلب على سلعة المشروع في الزمن**

(١) The secret of business.

القصير ام في الزمن الطويل؟ هل تبقى ظروف الطلب على ما هي عليه عبر الزمن؟ جرت العادة في التحليل الحدي على ان يفترض ان شروط الطلب تبقى على ماهي عليه عبر الزمن. اذ ينقل التحليل هيكل تفضيل المستهلكين المعتنق في تحليل الطلب على السلع الاستهلاكية (في الزمن القصير) الى منحني الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع. اي ان التحليل الحدي يركز، في دراسته لتكون الاثمان، على منحني الطلب على السلعة في الزمن القصير.

وحتى لو قبلنا افتراض ثبات شروط الطلب، هل المنحني الذي نحصل عليه هو منحني حقيقي، بمعنى انه يبين ما يحدث فعلا اذا ما تغير الثمن؟ ام انه منحني طلب مارشالي يقوم على بعض الافتراضات الخاصة بسلوك المشروعات الاخرى؟

كل هذه الاسئلة تبين انه لا يمكن التوصل الى منحني محدد للطلب على سلعة المشروع. وعليه تصبح مساواة النفقة الحدية مع الايراد الحدي هدفا يكاد يكون من المستحيل تحقيقه.

مواجها بكل هذا، هل يسلك المنظم في واقع الحياة الاقتصادية على نحو يطابق ما تقول به النظرية الحدية التي يتحدد وفقا لها مستوى الانتاج، والاثمان بالتالي، عن طريق النفقة الحدية والايراد الحدي؟ هل يركز المنظم، كما تقول النظرية الحدية، على قرار تحديد كمية الانتاج والمبيعات ام هو ينشغل بمسائل اخرى كتلك المتعلقة بالثمن والنفقات؟

في محاولة للاجابة على هذه الاسئلة قدم البعض نظرية النفقة الكاملة

The Full cost theory (١). وقد بنيت على دراسة قامت على التعرف على السلوك الفعلي لقائمة من المشروعات التي تعمل في الصناعة البريطانية، البعض منها يمثل احتكارات، والبعض الاخر يعمل في ظل منافسة القلة، والبعض الثالث في ظل نوع من المنافسة الاحتكارية.

جوهر هذه النظرية ان رجال الاعمال، في سعيهم لتحقيق اقصى ربح، لا يسلكون على النحو الذي تقول هذه النظرية الحدية. فبالنسبة لهم **لا تعتبر مشكلة تحديد مستوى الانتاج المشكلة الاساسية، فالقرار الذي يتخذ لا يتعلق بالكمية المنتجة ولا بتساوي الايراد الحدي مع النفقة الحدية، وانما هم ينشغلون اساسا بالثمن والنفقات في الزمن الطويل. فكيف يسلكون وكيف يتحدد الثمن؟**

كقاعدة عامة يأخذ رجال الاعمال **الطلب في الزمن الطويل** ويبدأون من **النفقة الموجودة فعلا في الزمن القصير** للتوصل الى البيع **بثمن يغطي كامل النفقة المتوسطة يضاف اليه حد متعارف عليه من الربح الصافي.**

ويكون حساب النفقة المتوسطة اما بأخذ النفقة الثابتة كأساس واضافة

---

(١) انظر في ذلك:

ترجم هذا الكتاب الاخير الى العربية ونشرته في مصر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر في ١٩٧١، تحت اسم: رأس المال الاحتكاري، ترجمة حسين فهمي مصطفى.

- R. Hall and C.J. Hitch, Price Theory and Business Behaviour, in, Oxford studies in th price Mechanism, edition by T. Wilson & P.W.S. Andres Oxford University Press, London, 1952, p. 107 - 138 - D.C. Hague, the Theory of Business Behaviour, Review of Economic Studies, Vol. XVI, 1949 - 1950, p. 144 - J. Dean, économique et pratique des affaires, dunod, paris - P. Baran & P. Sweezy, Monopoly Capital, Monthly Review Press, New York, 1966, p. 14 - 15.

نسبة مئوية لتغطي النفقة المتغيرة، وهذه النسبة الاخيرة تحتوي بالاضافة الي نفقة المواد الاولية والطاقة المحركة والاجور، نفقات التسويق وسعر الفائدة (والا احتسبا في الربح). كما يمكن حساب النفقة المتوسطة بحساب كل النفقات ثابتة ومتغيرة. وفي كل الاحوال، اظهر البحث ان رجال الاعمال يأخذون النفقة من واقع حساباتهم. وتحسب النفقة المتوسطة باضافة «النفقات الفنية» (اي كل ما هو غير نفقات ادارة المشروع» و «النفقات الادارية». وليس من الصحيح افتراض حتمية النقص المستمر في الكفاية الادارية مع تزايد حجم المشروع في الزمن الطويل (وهو فرض يقوم عليه التحليل الحدي للنفقة في الزمن الطويل)، وذلك لامكانية التوصل الى فنون ادارية جديدة تتناسب مع الاحجام المختلفة للمشروع (١). وعليه يكون من المتوقع ان تزداد القدرة الادارية لرجال الاعمال مع نمو المشروع. فاذا ما اخذت «النفقات الفنية» مع «النفقات الادارية» يمكن ان نتوقع ان تتناقص النفقة المتوسطة تناقصا كبير في بداية توسع المشروع، ثم تبدأ في مرحلة تالية تتناقص بمعدل ابطأ، وتميل الى ان تكون ثابتة عند الحجم الكبير جدا للمشروع. (وعليه يكون نمط سلوك متوسط النفقة نفسه مختلفا عن النمط الذي تقول به النظرية الحدية).

فالقاعدة اذن ان يضاف الي هذه النفقة المتوسطة حد للربح لكي يتحدد الثمن. هنا يفرق بين حالة المشروع الجديد الذي يدخل في فرع من فروع الانتاج، وحالة المشروعات القائمة فعلا بالنشاط الانتاجي. فبالنسبة للمشروع الذي يدخل جديدا في صناعة قائمة يوجد فيها ثمن متعارف عليه ثبت انه مقبول من المستهلكين فان المشروع الجديد يأخذه كمعطي ويكيف من صنف

(١) انظر فيما سبق الفصل الثاني من الباب الثالث: في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الراسمالية.

الناتج الذي ينتجه حتى تتساوى النفقة المتوسطة (والربح) مع هذا الثمن.

اما بالنسبة للصناعة القائمة فيؤثر شكل السوق على مستوى الثمن الذي تبيع به الوحدات المنتجة الموجودة، عن طريق تأثيره على حد الربح الذي تستطيع هذه الوحدات اضافته الى النفقة المتوسطة. فسيادة المنافسة ووجود خطر دخول مشروعات جديدة في السوق يدفعان بالوحدات الموجودة الى ان تقنع بمعدل من الربح الصافي منخفض نسبيا والي تعديل معدلات الربح على نحو يجعل الثمن واحدا بالتقريب للمنتجات المتشابهة التي تنتجها وحدات المجموعة المتنافسة.

وفي حالة وجود منافسة القلة obligopoly (وهو الشكل الذي يسود في الصناعات التحويلية) نجد احد مواقف ثلاثة:

- اما سيادة عدم التيقن، الامر الذي يدفع كل مشروع الى ان يأخذ في الاعتبار، عند تحديد الثمن الذي يبيع به سلعته، ردود فعل المشروعات الاخري بالنسبة للتغيرات التي يحدثها في الثمن.
- او وجود اتفاق ضمني (في غياب الاتفاق الصريح) بمقتضاه تسعى كل الوحدات، على اساس النفقة الكاملة، الى التوصل الى نفس النتيجة، اي الى البيع بنفس الثمن. وذلك في حالة ما اذا كان الاتفاق الضمني خاصا بالثمن، اذ قد يكون خاصا بتوزيع السوق بين الوحدات المنتجة بحيث تختص كل منها بجزء من السوق تبيع فيه بثمن تحدده (على اساس النفقة المتوسطة).
- او تميز السوق بوجود مشروع كبير قوي تقبله المشروعات الاخرى

كقائد في السوق، يقوم هو بتحديد الثمن (على اساس نفقته الكاملة) وتتبعه الوحدات الاخرى الموجودة في السوق (١).

على هذا النحو يتحدد الثمن. فاذا ما تحدد الثمن في ميله للالتصاق بمستوى نفقة الانتاج الكاملة، فانه يميل الى الاستقرار . اي انه لا يتغير استجابة لتغيرات مؤقتة في الطلب على السلعة. كما لا يحاول رجال الاعمال رفعه عن طريق الانفاق (الا في حالة وجود موجة تضخمية). وذلك:

- اولا، لان اتجاه متوسط النفقة هو نحو الثبات في الزمن الطويل مع وجود حجم كبير جدا للمشروع.
- وثانيا، لان المشروعات تري ان رفع الاثمان استجابة لتغير مؤقت او معتدل في الطلب على السلعة وان كان مفيدا في الزمن القصير، يؤدي في الزمن الطويل الى اجتذاب منافسين الى فرع الانتاج.
- وثالثا، لان التغيير في الثمن يضايق المسؤولين عن التسويق في المشروع ولا يكون مرحبا به من جانب التجار والمستهلكين.

فاتجاه الثمن هو اذن نحو الاستقرار. ولكن الاستقرار لا يعني عدم تغييره. فيتغير الثمن اذا ما تغيرت لدى رجال الاعمال فكرة الثمن المعقول، وهذه تتغير اذا ما تغيرت النفقة. هذا التغير لا يخل باستقرار الثمن. الا ان هناك تغييرات تخل بهذا الاستقرار، كالتغييرات التي تحدث في اوقات التقلبات الاقتصادية او في حالة ما اذا اعتقد احد المشروعات ان الثمن المربح له يختلف كثيرا عن الثمن السائد في السوق، او اذا اراد ان يسيطر على اسواق

---

(١) Price leadership.

جديدة. في هاتين الحالتين الاخيرتين قد تنشب حرب الاثمان بين المشروعات المتصارعة.

هل يعني هذا القول ان المشروع لا يحركه - في واقع النشاط الرأسمالي - دافع الربح؟ لا. في واقع النشاط الرأسمالي الربح هو دافع اتخاذ القرارات الانتاجية (بالاضافة الى دوافع اخرى قد تلعب دورا ثانويا او مؤقتا لفترة ما في حياة المشروع). وتهدف المشروعات، كقاعدة عامة، الى تحقيق اقصى ربح. **كل ما في الامر انها ترى ان سبيلها الى ذلك، في واقع الحياة، هو ان تسلك، في نظر اصحاب نظرية النفقة الكاملة، على النحو الذي تبينه هذه النظرية، وليس عن طريق القيام بحساب حدي لاتخاذ قرار خاص بكمية الانتاج عن طريق مساواة النفقة الحدية والايراد الحدي.**

خلاصة القول انه، **وفقا لنظرية النفقة الكاملة، ينشغل المشروع اساسا، في واقع الحياة، باتخاذ القرار الخاص بالثمن وليس بالقرار الخاص بالكمية التي ينتجها، وهو يتخذ هذا القرار على اساس توقعاته الخاصة بالطلب على سلعته في الزمن الطويل وواقع نفقاته في الزمن القصير. والامر هنا يتعلق بالنفقة المتوسطة التي يحسبها من واقع حساباته. الى هذه النفقة يضيف المشروع حدا للربح يتوقف على مكانه في فرع النشاط وعلى شكل السوق الذي ينتج فيه. فاذا ما تحدد الثمن مال الى الاستقرار استقرارا لا يحول دون تغيره مع تغير النفقة وظروف الانتاج.**

واضح ان ذلك يختلف عن نمط السلوك الذي تقول به النظرية الحدية حيث ينشغل المشروع، وفقا لها، اساسا باتخاذ القرار الخاص بتحديد الكمية من الناتج التي تحقق له اقصى ربح، وذلك بمساواة النفقة الحدية مع الايراد

الحدي. وذلك على اساس منحني الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع الذي نتصوره في الزمن القصير (ومن وجهة نظر الاستهلاك النهائي فقط مهملة بذلك الاستهلاك الوسيط) وترتكز عليه في التحليل. وكذلك على اساس منحني النفقة في الزمن الطويل، على افتراض ان هذه النفقة تميل الى التناقص مع التوسع في حجم المشروع ثم تكون ثابتة، ثم تتجه، في مرحلة اخيرة، الى التزايد عندما يصبح المشروع كبيرا جدا.

* * *

هذا فيما يتعلق بالانتقادين الاساسيين اللذين يمكن توجيههما الي النظرية الحدية في تحديد الاثمان مع التسليم بالافتراضات الاساسية للنظرية. الا ان هذه الافتراضات الاساسية ترتبط بتصور المدرسة الحدية لموضوع علم الاقتصاد السياسي تصورا ينجم من منهج يجرد العلاقات الاقتصادية من جوهرها كعلاقات اجتماعية، تاريخية. وعليه تتزعزع هذه الافتراضات الاساسية اذا ما اتضح ان تصوير المدرسة الحدية لهذا الموضوع غير سليم وهو ما يتوصل اليه بالنقد الخارجي.

الفصل الثاني

النقد الخارجي للنظرية الحدية

نعلم ان المدرسة الحدية تركز في تصورها لموضوع «الاقتصاد» على دائرة التبادل، والتبادل ابتداء من حاجات الافراد الاقتصاديين. فهي ترى الوقائع الاقتصادية في جوهرها كوقائع تجد اساسها في افراد تتملكهم الحاجات، اي **افراد من قبيل الرجل الاقتصادي الذي تأخذه المدرسة هو الاخر** كشيء مسلم به. في اطار التبادل يصبح موضوع الاقتصاد متعلقا بسلوك هؤلاء الافراد سلوكا مجردا عن اطاره الهيكلي فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه. فالامر يتعلق بسلوك افراد يسعون، في مجال النشاط الاقتصادي، الى تحقيق اقصى استمتاع او اقل الم، افراد تستحوذ عليهم الحاجات. هذه الحاجات يتم اشباعها بالاشياء المادية، وهي اشياء نادرة. هذه الندرة، منظورا اليها من وجهة نظر الفرد الاقتصادي، تتضمن المنفعة والحد من الكمية، اي وجود الشيء بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التي يمكن اشباعها.

وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الافراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي

في علاقات بين هؤلاء الافراد وبين الاشياء النادرة التي تصلح لاشباع حاجاتهم. فالمستهلك، ذو الحاجات غير المحدودة، يهدف الى تحقيق اقصى اشباع استخداما لموارده المحدودة بالحصول على السلع (فالامر يتعلق بعلاقة بينه وبين السلع الاستهلاكية). والمنظم (صاحب المشروع)، ينظر اليه في سلوكه كمتبادل، اي كشخص يظهر في سوقين: والامر هنا ينحصر في علاقة بينه وبين هذه الاشياء. كما انه يظهر في سوق اخر هو سوق السلعة التي يبيعها، يحاول ان يسوقها بتحصيل اكبر ايراد ممكن. والامر يتعلق هنا كذلك بعلاقة بينه وبين السلعة. هذه العلاقات (بين الانسان والاشياء، منظورا اليها من جانبها الكمي فقط)، هي التي تمثل بالنسبة للحديين موضوع الاقتصاد. وعليه تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الافراد والاشياء النادرة وليس كعلاقات بين الافراد والافراد بوساطة الاشياء المادية. ويصبح الاقتصاد بالتالي «علم» الندرة.

وقد تعرض هذا التصوير لموضوع «الاقتصاد» ـ وهو تصوير يعكس المنهج العام لمفكري المدرسة الحدية ـ لانتقادات تصيبه في فروضه الاساسية وتهدف الى ابراز **الطابع اللاعلمي للبناء النظري** لهذه المدرسة. ويمكننا ان نقدم اهم هذه الانتقادات باختصار على النحو التالي:

١ ـ تركز المدرسة الحدية على التبادل، وانما التبادل ابتداء من الاستهلاك. ويرتكز تحليلها على دراسة سلوك الفرد في دائرة الاستهلاك. دراسة تمثل في الواقع اساس كل البناء النظري للمدرسة. فنقطة الانطلاق في التحليل تتمثل اذن في الاستهلاك. والواقع ان الاستهلاك الفعلي للمنتجات انما ينتمي الى انواع من النشاط الاجتماعي للانسان غير النشاط الاقتصادي. فهو

يستهلك المواد الغذائية مثلا في اطار نشاط يقصد به الحفاظ على كيانه الجسماني، ويستهلك الادوات اللازمة للتعلم في نطاق نشاط ثقافي، ويستهلك الادوات المستخدمة في المسرح في اطار نشاط فني تثقيفي او ترفيهي. وهكذا فالاشباع الفعلي للحاجات بالاهلاك الفعلي للاشياء انما يتم خارج النشاط الاقتصادي الذي ينشغل بانتاج هذه الاشياء وتوزيعها على الافراد والفئات والطبقات المختلفة في المجتمع. يتحدد لكل منهم نصيبه في الناتج الاجتماعي على اساس علاقات الانتاج السائدة. ثم يحصل على السلع والخدمات المعينة التي تستقر نهائيا عنده عن طريق التبادل، وذلك في الاقتصاد الرأسمالي.

هذا في الوقت الذي تقوم فيه المدرسة الحدية بدراسة ظاهرة المشروع الرأسمالي، وهو الوحدة الانتاجية في ظل طريقة الانتاج هذه، كظاهرة تخص سلوك المنظم، كشخص يشتري في سوق عناصر الانتاج ويبيع في سوق المنتجات. وعليه لا تقوم بدراسة ظاهرة الانتاج، لا تقوم بدراسة الوحدة الانتاجية كوحدة قوامها مجموعة من افراد المجتمع تجمعهم شروط معينة لعملية الانتاج في فرع من فروع النشاط ممثلة بذلك خلية اقتصادية هي جزء من كل عضوي تسوده علاقات الانتاج الرأسمالية، وعلى الاخص العلاقة بين رأس المال والعمل.

وعليه تكون المدرسة الحدية قد استبعدت الانتاج (وهو من جوهر النشاط الاقتصادي وركزت على الاستهلاك، وهو ما يخرج عن دائرة النشاط الاقتصادي، ثم تصف بناءها النظري بعد ذلك بأنه الممثل لعلم «الاقتصاد».

هذا والقول بأن الاستهلاك لا يدخل في دائرة النشاط الاقتصادي لا يعني عدم وجود علاقة بينه وبين الانتاج. بل توجد بينهما علاقة عضوية، علاقة

تأثير متبادل:

- فالاستهلاك هو في نهاية الامر هدف الانتاج:

(أ) اذ هو، باعتباره الاشباع الفعلي للحاجة، المحرك لانتاج جديد، اذ بدون الحاجة لا انتاج، كما ان الاستهلاك يجدد انتاج الحاجة.

(ب) والناتج لا يصبح ناتجا فعلا الا في الاستهلاك، فالمنزل الذي يتم بناؤه لا يكون منزلا الا اذا سكن فعلا.

- والانتاج ينتج في نفس الوقت الاستهلاك:

(أ) فهو يزوده بالمواد الضرورية له.

(ب) وهو يحدد الكيفية التي يتم بها (الكيفية التي يتم بها اشباع الحاجة الى الطعام تختلف من مجتمع الى اخر بحسب ما يوجد تحت تصرف المستهلك من مواد تمكنه من تحضير وتناول الطعام على نحو مختلف).

(جـ) كما ان الانتاج يولد لدى المستهلك الحاجة التي يضعها امامه في شكل اشياء يمكن ان تكون موضوعا للاستهلاك.

كما انه يمكن النظر الى الانتاج على انه نوع من الاستهلاك (يتمثل في استعمال القوة العاملة ووسائل الانتاج استعمالا منتجا)، والنظر الى الاستهلاك على انه نوع من الانتاج، اذ بفضله يتجدد انتاج الشرط الاساسي لعملية الانتاج، وهو القوة العاملة ذات التكوين الثقافي والفن المعين.

الا ان وجود هذه العلاقة العضوية بين الانتاج والاستهلاك شيء والقول

بانتمـائهمـا الى نفس الدائرة من دوائر النشـاط الاجـتمـاعي، اي النشـاط الاقتصـادي، شيء اخر. اذ بين كل انواع النشاط الاجتماعي علاقات عضوية، فهي كلها اجزاء في كل عضوي في حركته المستمرة. ولكن ذلك لا يدفعنا الى اعتبارها كلها في اطار نوع واحد من انواع النشاطات الاجتماعية.

٢ ـ ان الافراد الذين تقوم المدرسة الحدية بتحليل سلوكهم هم من قبيل **(الرجل الاقـتصـادي)**. هذا الرجل الاقـتصـادي يعـبر في نظرهم عن الطبيـعة الانسـانية. في جانبـها الخاص بالنشاط الاقتصادي وهي طبيعة لا تتغير عبر التـاريخ. وهو يتصف بسـعيه لتحقيق مصلحته الخـاصة، لتحقيق اقصى استمتاع بأقل الم. وهو في سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي يمكن ان يتحصل عليهـا والجهد الذي يبذله في سبيلها. وقيامه بهذا الحساب الرشيد يستلزم معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة. ابتداء من حاجة هذا الرجل الاقتصادي يتحدد ما هو اقتصادي.

والواقع ان اعـتبـار بعض خصـائص الفـرد (كخصـيصـة الانانيـة وحب الذات) في المجتمع الذي انتج مـفكري المدرسـة الحدية من قـبيل الطبيـعة الانسانية ينطوي على خطأ منهجي كبير. اذ هو يأخذ بعض خصائص الفرد في ظل نوع من التنظيم الاجتماعي ويجعلها من (طبيعة الانسان) كما لو كانت هذه الطبيعة نتاجا طبيعيا وليست نتاجا اجتماعيا. فطبيعة الانسـان لا تحدد مرة واحدة في كل تاريخ الانسان، وانما تكتسب خصائص ومميزات تجعلها تختلف باختلاف المجتمعات. فاذا كان الانسان اجتمـاعيا بطبعه فـانه لن يطور طبيعته الحقيقية الا في المجتمع.

ويجـد هذا الخطأ المنهـجي مـصـدره في ان الجـزء الاكـبـر من تـاريخ

الانسان تغطيه مجتمعات طبقية تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بما يرتبط بها من انانية وحب الذات. وطول الفترة التي وجدت فيها هذه المجتمعات هو الذي يدفع بمفكري المدرسة الحدية (وغيرهم) الى الاعتقاد بأن بعض خصائص الفرد الموجود في هذه المجتمعات هي من طبيعة الانسان. والواقع ان الفرد لا يكون ضحية الانانية وحب الذات الا في مجتمع انقسم الى مجموعات يقف بعضها مواجها للاخر.

وابتداء من هذا الخطأ المنهجي تعرف المدرسة الحدية القوانين الاقتصادية، باعتبارها نتاج خصيصة محددة للحالة النفسية للانسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادي. وهو ما يجعل هذا التعريف محلا للنقد. فالقوانين الاقتصادية هي نتاج الروابط الاقتصادية بين الافراد (وهي روابط اجتماعية) التي تنشأ على نحو ملموس في المجتمع. بمعنى اخر، تؤسس فكرة «الرجل الاقتصادي» الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات. وهو ما يتعين رفضه، على اساس ان الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من انها علاقات اجتماعية تنشأ بين افراد المجتمع، ومجتمع محدد بالذات. **فما هو اقتصادي يتحدد اجتماعيا وليس لخصيصة نفسانية مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة.** وبهذا النقد يرتبط النقد التالي ارتباطا وثيقا.

٣ ـ ان اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور «لعلم» الاقتصاد واعتبار هذه المشكلة مشكلة نادرة، وهو ما تفعله المدرسة الحدية، يعني خلطا بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا (في المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد في المجتمع:

- فبالنسبة للمجتمع الانساني يتمثل الصراع مع الطبيعة في محاولة للسيطرة عليها لتمكين الانسان من ان يحقق نفسه من خلال القضاء على الضرورة necessity، اي اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية، القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات. ولكن الصراع يتم على نحو جماعي، لان الانسان لا يعيشه بمفرده، كما انه يأخذ اشكالا اجتماعية مختلفة في المراحل المختلفة لتطور المجتمع الانساني.

- وبالنسبة لمجتمع معين، تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وانما في اطار تاريخي يتمثل في المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع المعين. وهي مرحلة تشهد بدورها مستوى معينا لتطور قوى الانتاج في المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادي في هذا المجتمع. بمعنى اخر، هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعي لعملية الانتاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع اي نوع طريقة الانتاج السائدة، ومن ثم الشوط الذي قطعه هذا المجتمع في سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع الانساني بصفة عامة.

- اما بالنسبة للفرد، والامر لا يتعلق بالفرد المجرد وانما بالفرد الاجتماعي الذي يمثل جزءا من كل اجتماعي يرتكز على التعاون والتقسيم الاجتماعي للعمل، فلا يمكن ان تتحدد مشكلته الاقتصادية الا في اطار علاقات الانتاج التي تسود في المجتمع المحدد تاريخيا (في المكان والزمان) الذي يعيش فيه هذا الفرد، وهي علاقات تبين وضعه الطبقي وهو وضع يجعل المشكلة الاقتصادية مختلفة بالنسبة لكل طبقة من طبقات المجتمع، وذلك اذا تعلق الامر بمجتمع طبقي.

ففي المجتمع الرأسمالي مثلا، لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية للفرد بمعزل عن موقفه تجاه الاخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج، والا انتهى بنا الامر الى القول بأن المشكلة الاقتصادية للفرد العامل الاجير الذي ينتمي الى طبقة لا تملك وسائل الانتاج ويتحدد نصيبها في الدخل بما تحصل عليه من بيعها لقوة عملها، هي كالمشكلة الاقتصادية للفرد الرأسمالي الذي ينتمي الى طبقة تتملك وسائل الانتاج وتحصل بالتالي على الجزء الاكبر (بالنسبة لعددها) من الدخل الوطني، وتعيش من ثم في جو من الوفرة الاقتصادية.

محاولة تصوير المشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة تطابق المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة، اي كمشكلة ندرة، تعني في الواقع:

- اولا، **تجاهل ان الذي يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفرد بمفرده)**. وهو ما يعني تجاهل ان العلاقات الاجتماعية للانتاج انما تنشأ بين الاجزاء (اجزاء المجتمع) وبين الافراد في المجتمع. كما تعني بناء على هذا التجاهل **افراغ العلاقات الاقتصادية** من محتواها الاجتماعي - اي تشييئاً للعلاقات الاجتماعية - اذ لا يرى في هذه العلاقات الا علاقة بين الفرد والشيء متجاهلين بذلك الطرف الاخر في العلاقة. فاذا ما فرغت الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعي اصبح من الطبيعي ان تتصور كظواهر ابدية.

- كما تعني ثانيا، **تجاهل ان الندرة النسبية (او الوفرة النسبية) انما هي ظاهرة اجتماعية، اي من نتاج المجتمع**. فالواقع ان الكمية من السلع المنتجة (والتي يمكن تجديد انتاجها بواسطة العمل الانساني)، ومن

ثم الندرة النسبية او الوفرة النسبية لهذه المنتجات، انما تتوقف على ارادة الانسان وتتحدد بالكمية من اجمالي العمل الاجتماعي التي تخصص لانتاجها. ولا يمكننا ان نفهم لا الزيادة الكبيرة في انتاج هذه السلع ولا النقص الكبير الذي قد يصيب انتاجها الا اذا اعتبرنا ليس منفعتها المطلقة الخالدة (التي هي ميتافيزيقية) وانما منفعتها الاقتصادية كما يحددها من يقومون بانتاجها ومن يقومون باستهلاكها، اي اذا اعتبرنا الهيكل الاجتماعي التي تنتج هذه السلع في اطاره. والا فكيف نفسر الوفرة النسبية للملابس القطنية والبطاطس والخمور في المجتمعات الرأسمالية في غرب اوربا؟ هل لانها توجد في الطبيعة بكثرة ام لان المجتمع، والمجتمع الرأسمالي (وعلى الصعيد العالمي في حالة القطن) قد خصص جزءا كبيرا من العمل الاجتماعي لانتاجها، اي لايجادها كسلعة؟ وكيف نفسر الندرة النسبية في سلع اخرى، كالمسكن ذي الشروط الصحية مثلا؟ وكيف نفسر الندرة النسبية التي تظهر في السوق، لسلع تنتج بوفرة نسبية في اثناء الازمات الاقتصادية ان لم يكن بالممارسة الاجتماعية في الاقتصاد الرأسمالي التي بمقتضاها يتم اتلاف بعض الكمية المنتجة (باحراقها او باغراقها في البحر او باتلافها بالمواد الكيماوية، ولا تزال هذه الظاهرة تتكرر بالنسبة للمنتجات الزراعية في كاليفورنيا) حتى تقل كميتها وتندر في السوق؟

واضح انه ليست الوفرة الطبيعية النسبية للقطن وللبطاطس وللخمور، ولا الندرة الطبيعية النسبية لمنتجات اخري هي التي صنعت المجتمع الرأسمالي، ولكن المجتمع الرأسمالي، هو الذي يخلق الندرة النسبية او الوفرة النسبية.

وعليه تكون الندرة (او الوفرة) النسبية ظاهرة اجتماعية، اي من نتاج المجتمع.

فاذا كانت هي (اي الندرة النسبية) كذلك بصفة عامة، تكون الندرة النسبية للفرد هي الاخرى، ومن باب اولى، ظاهرة اجتماعية، اي نتاج لنوع المجتمع الذي يعيش فيه. وهي لا توجد بالحتم لكل افراد المجتمع. اذ يتوقف الامر على نمط توزيع الدخل الذي يتحدد بدوره بنوع روابط الانتاج السائدة.

٤ - اخيرا، يتعلق موضوع «الاقتصاد» عند الحديين بسلوك الافراد من قبيل الرجل الاقتصادي. هذا السلوك يبدأ بالفرد الاقتصادي كمستهلك، بحاجاته التي يسعى الى اشباعها بالحصول على منافع السلع. **هذه المنفعة في نظرهم ظاهرة ذاتية،** اي ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص الى اخر. **وعليه يرتكز بناؤهم النظري على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية. هل هي حقيقة كذلك؟** اذا اتفقنا على ان المنفعة هي صلاحية الشيء (السلعة) لاشباع حاجة معينة، بقي ان نعرف من اين تستمد السلعة هذه الصلاحية، أهي لان الشخص يعتبرها كذلك؟ أم انها تستمد هذه الصلاحية من خصائص موضوعية في ذات السلعة؟ واذا اردنا ان نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذي يجعل نوعا من الملابس مثلا صالحا لاشباع حاجة معينة، هي الحاجة الى الملبس، وليس حاجة اخرى، كالحاجة الى الطعام مثلا؟ الواقع ان الذي يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاشباع الحاجة الاولى دون غيرها. هذه الخصائص انما يستمدها، كما رأينا من قبل، من الخصائص الطبيعية للمواد التي تنتج منها السلعة: الغزل والنسيج في مثلنا هذا. وهي خصائص تعطي الملابس الصفات التي تمكنها من حماية الجسم. كما ان خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردي، العمل

الملموس، عمل صانع الملابس الذي اعطاها شكلا يمكنها من حماية الجسم اي من ان تكون صالحة لاشباع الحاجة الى الملبس. وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة، اي منفعتها، هو ما بها من خصائص تمكنها من اشباع هذه الحاجة دون غيرها، وليس اعتبار الشخص المستهلك لها. **اي ان المنفعة تكون ظاهرة موضوعية لا ذاتية.**

٥ ـ فاذ ما خلصنا من اهم الانتقادات النظرية التي توجه الى الافتراضات الاساسية للنظرية الحدية وانتقلنا الى مواجهة هذه **النظرية بالواقع التاريخي للتحقق من صحتها** وجدنا ان التاريخ المعاصر يسجل موقفين اظهرت النظرية الحدية فيهما عجزها عن شرح الواقع وعجزها بالتالي عن ان تكون هاديا لمحاولات تغييره:

ـ **فقد اتى الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الحالي** ليكون اختبارا تاريخيا للنظرية الحدية. وتثبت النظرية عجزها كهاد لفهم واقع الاقتصاد الرأسمالي. ويبدو التناقض بين ما توصي به وما تقوم به الدولة الرأسمالية فعلا في واقع النشاط الاقتصادي بقصد الخروج بالاقتصاد الرأسمالي من الكساد.

وقد كان من اللازم ان يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون ان المشكلة الاساسية هي تلك الخاصة باداء الاقتصاد الوطني في مجموعة في ظل اطار هيكلي محدد وليست هي مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادي) معزولة عن بقية اجزاء الاقتصاد الوطني (هذا لا يعني بطبيعة الحال ان نهمل هذا السلوك، وانما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادي في مجموعه).

ومست الحاجة الى تحليل جمعي يهدف الى تفهم اداء الاقتصاد الرأسمالي اثناء الدورة الاقتصادية. ويظهر تحليل كينز. ولكن هذه قصة اخرى.

- وتسفر الحرب العالمية الثانية وحروب التحرر الوطني عن محاولات المجتمعات المتخلفة الخروج من عملية التخلف. ويحاول البعض الاهتداء بالنظرية الحدية في هذا المجال، ولكنها تثبت عجزها. **يثبت هذا العجز اولا في تفسير ظاهرة التخلف.** وهو امر لا يمكن ان يتحقق الا اذا فهمنا العملية التاريخية لتطور الاقتصاد الرأسمالي ابتداء من حاجات المجتمعات الرأسمالية في اوربا الغربية وفي امريكا، وفهمنا كيف تم، من خلال التطور، ادماج المجتمعات السابقة على الرأسمالية من خلال علاقات السوق في هذا الاقتصاد العالمي، ادماجا مكن الاقتصاديات الام من تعبئة الفائض الذي يتحقق في الاقتصاديات المستعمرة نحو الاقتصاد الام رافعا بذلك من معدل تراكم رأس المال في المجتمع الام ومؤديا الى ظهور التخلف في المجتمع المستعمر. هل كان من الممكن فهم هذه العملية التاريخية وقوانين الحركة فيها في الزمن الطويل ابتداء من سلوك المستهلك القائم على اساس المنفعة القابلة للقياس او غير القابلة للقياس؟ ويثبت **عجز النظرية الحدية ثانيا عندما نكون بصدد البحث عن السياسة الاقتصادية التي تخرج بالمجتمعات المتخلفة من عملية التخلف،** عند البحث عن سياسة لتطوير هذه المجتمعات. ويظهر هذا العجز عندما يبين انه يلزم لتطوير الاقتصاد احداث تغييرات هيكلية تغير من كيف الهيكل الاقتصادي في الزمن الطويل وليس احداث تغييرات حدية متناهية في الصغر كما تفترض النظرية الحدية.

وامام هذا العجز التاريخي للنظرية الحدية يكون من الطبيعي ان يقتصر

مجال سيادتها على الصعيد الاكاديمي (وفي كثير من الحالات كالفكر الاقتصادي الرسمي) تاركة مجال واقع العمل الاجتماعي، السياسي والنقابي، ليسود فيه فكر اخر، يغلب عليه طابع النظرية الاقتصادية الاشتراكية بصفة عامة والنظرية الاقتصادية الماركسية بصفة خاصة.

* * *

تلك هي اتجاهات النقد الخارجي التي يمكن توجيهها الي الافتراضات الاساسية للنظرية الحدية. اضافة النقد الداخلي الى النقد الخارجي توحي بأن النظرية الحدية ليس لديها الكثير من المعرفة العلمية التي يمكن ان تكون جزءا من علم الاقتصاد السياسي. فما الذي تصلح له هذه النظرية اذن؟ يمكن القول بأنها تصلح اولا بالنسبة لما تتضمنه من ادوات تحليل، اي ادوات فنية يمكن استخدامها في التحليل الاقتصادي، نقول ادوات تحليل ولا نقول مقولات نظرية، ادوات يمكن استخدامها بشرط ان يتم ذلك على اساس سليم فيما يتعلق بنظرية القيمة والاثمان ونظرية التطور الاقتصادي. هذا الاساس السليم لا تقدمه النظرية الحدية بأية حال من الاحوال. وتصلح النظرية الحدية ثانيا في تبيان ما ليس من قبيل علم الاقتصاد السياسي. فبالتعرف على نظرياتها المختلفة ندرس امثلة لما يكون عليه الفكر الذي يقوم على اساس ايديولوجي، حينما يتعلق الامر بايديولوجية طبقة صاحبة مصلحة في الابقاء على الوضع الاجتماعي القائم وضد التغيير، ومن ثم ضد اكتشاف المعرفة في مجال الظواهر الاجتماعية الا بالقدر الذي يمكنها من الحفاظ على هذا الوضع.

* * *

ذلك هو التحليل الوحدي، بنوعيه الجزئي والعام، للمدرسة النيوكلاسيكية

وما انتجه من نظرية في ثمن السوق وفي توزيع الدخل، والانتقادات التي يمكن توجيهها الى هذا التحليل سواء بالنسبة لمنهجيته او بالنسبة للنظرية التي يتوصل اليها. وقد حرصنا على تقديم نظرية المدرسة النيوكلاسيكية اولا للتعرف عليها بطبيعة الحال، وثانيا لمقابلتها بالنظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس، عند محاولة فهم طبيعة واداء الاقتصاد الرأسمالي وحركته عبر الزمن. مقابلة تعكس الوعي بأن التيارات الفكرية المتعلقة بطبيعة واداء العملية الاقتصادية الرأسمالية ليست قاصرة على ما انتجته المدرسة النيوكلاسيكية. على عكس ما نراه في الكثير من الكتابات في مبادئ علم الاقتصاد السياسي التي تقدم النظرية النيوكلاسيكية وكأنها النظرية الاقتصادية، خاصة في مجال الجهود الاكاديمية في تعليم الاقتصاد. فتأتي هذه الكتابات خالية من تقديم لنظريات الكلاسيك وماركس. وجود هذا الوعي يستتبع ان يكون التعرف العلمي على طبيعة واداء العملية الاقتصادية الرأسمالية من خلال الدراسة المقارنة الناقدة لمختلف تيارات الفكر الاقتصادي المتعلق بهذه العملية. وقد قصدنا من تقديم النظرية النيوكلاسيكية بغير قليل من التفصيل ابراز ما يمكن ان يستفاد منها في مجال تقنيات التحليل الاقتصادي، على ان يكون استخدام هذه التقنيات (كأدوات تحليل) على ارضية نظرية في القيمة تكون اساس نظرية في ثمن السوق وفي التوزيع. وهما نظريتان يجدان امتدادهما في نظرية للتطور الاقتصادي الرأسمالي.

ومع تطور التحليل الاقتصادي الخاص بالاقتصاد الرأسمالي بتياراته المختلفة، على مستوى النشاط الفكري، تفرض الجوانب السلبية للعملة الاقتصادية الرأسمالية نفسها باصرار متزايد في واقع المجتمع الرأسمالي وقد تغلغل رأس المال، كعلاقة اجتماعية مسيطرة، في كل جنبات الاقتصاد العالمي.

وهي جوانب تبرز الطبيعة النسبية لدرجة الرشادة الاقتصادية التي تستطيع طريقة الانتاج الرأسمالية تحقيقها. ننتقل الان للتعرف على الملامح الرئيسية لهذه الجوانب السلبية.

الباب السابع

الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية

يراعى اننا نتحدث عن الجوانب السلبية ولا نقول العيوب، اذ تعداد هذه الجوانب لا يقصد به ادانة الاقتصاد الرأسمالي وانما هو تبيان لما ليس في استطاعة التكوين الاجتماعي الرأسمالي تحقيقه اذ هو يتعدى دوره التاريخي. فالادانة تفترض اتخاذ موقف ضد النظام الرأسمالي، ونحن لا نتصور الانسان الواعي واقفا موقف كره من اي حضارة من الحضارات. والتحليل العلمي يلزمنا ان نقدر كل حضارة ودورها تقديرا موضوعيا خاليا بقدر الامكان من اهواء الايديولوجية. كل ما في الامر ان وعي هذا الانسان يمكنه من ان يرى في العملية التاريخية عملية تشمل البشرية في تطورها الماضي والحاضر والمستقبل. ووعيه هو معرفته للقوانين الموضوعية التي تحكم هذا التطور، وهو وعي لا بد وان يتبلور في عمل على تغيير الواقع: استبدال تكوين اجتماعي ارقى بتكوين اجتماعي استنفذ تاريخيا. نقول هذا اذ جرت العادة على اعتبار الجوانب السلبية عيوبا في النظام الرأسمالي تؤخذ عليه احيانا ويرجى اصلاحها احيانا اخرى. ولكن تاريخ التطور الرأسمالي اثبت انها من طبيعة النظام، قد تنجح السياسة الواعية في التخفيف من حدتها ولكنها لا تختفي الا

بأختفائه. فما هي الجوانب السلبية؟ نقتصر هنا على المهم منها اي: سوء استخدام الموارد الانتاجية، نمط توزيع الدخل الذي يتحدد بطبيعة الانتاج الرأسمالي، ثم التطور غير المتوازن. وانما بعد تزويدها باطارها الرأسمالي المعاصر.

في واقع الاداء الحياتي يحتوي الاقتصاد الرأسمالي الحياة الاقتصادية، بل والاجتماعية، للمجتمع البشري، وانما في ظل سطوة رأس المال كظاهرة توسعية وعدوانية في توسعها. ويعيش المجتمع الانساني كل انواع الصراعات وعلى كل مستويات الوجود الاجتماعي. ويشهد، لاول مرة في تاريخه، حروبا تحتوي كل العالم وتسجل ارقاما قياسية في التدمير والتقتيل والتشريد. انها حروب اعادة تقسيم العالم بين رؤوس الاموال الدولية. وعندما تتهدد الحرب الوجود الرأسمالي نفسه تنفجر الحروب «المحدودة» والنزاعات المسلحة في كل انحاء الارض(١). كما يتضمن الاداء الرأسمالي، عبر منطق المشروع الرأسمالي في احتوائه لكل نفع واستبعاد كل عبء نحو محيطه الخارجي، انتهاكات متسارعة للبيئة تقلل من فرص الحياة السليمة للمجتمع البشري. ويعرف المجتمع العالمي، بفضل التطور الرأسمالي الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي،

---

(١) تشهد خريطة العالم عام ٢٠٠٠ صراعات مسلحة وبمستويات مختلفة لاستعمال الاسلحة: ٢٠ حربا اهلية، ١٢ صراعا دوليا في مواقع محددة، ١٣ بؤرة لاضطرابات داخلية خطيرة و١٧ حركة انفصالية بوسائل غير سلمية. وينتج عن بؤر الصراع هذه ازاحة السكان وتحويلهم الى لاجئين يقرب عددهم في العالم من ٢٢ مليون لاجئ، يتوزعون بين فلسطين وافغانستان ويوغسلافيا وليبيريا وسييراليون وبلاد الاكراد ومنطقة القوقاز ومنطقة البحيرات العظمى في افريقيا وكولومبيا ومنطقة القرن الافريقي وسري لانكا وانجولا، ومن يتجهون نحو الولايات المتحدة وكندا. يضاف اليهم لاجئو الشيشان وتيمور الشرقية ونيجيريا. انظر في ذلك: L'Atlas 2000 des conflits, Manieère de voir, 49, Le Monde Diplomatique, Jan. Fev., 2000, p. 8 & 19.

يبرز صبيحة الحرب العالمية الثانية في شكل وحدة المتناقضات بين اقتصاديات رأسمالية متقدمة واقتصاديات رأسمالية متخلفة. وفي خضم الصراع بين رأس المال الدولي في ظل هيمنة رأس المال الامريكي والقوى الاجتماعية التي تسعى، في مواجهة رأس المال، الى ايجاد بديل تنظيمي يتخطى الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي، نقول في خضم هذا الصراع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تتزايد حدة الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وتعيد الرأسمالية، خاصة خلال العقود الثلاثة الاخيرة، غزو الكرة الارضية، بعد مرحلتي الغزو الكولونيالي والامبريالي حتى الحرب العالمية الاولى، وانما مع تغيير في طبيعة الغازي: اذ بينما كانت الغزوة الاولى تتم بواسطة **الدول** الرأسمالية يتحقق الغزو الحالي بواسطة الاحتكارات الرأسمالية الدولية وقد تبدت في الشكل التاريخي الحالي للمشروع الرأسمالي، اي في شكل الشركات دولية النشاط في انتمائها الى مجموعات مالية عالمية عملاقة. وانما في اطار عملية يتناقص فيه اعداد الغزاة عن طريق الاندماجات المتسارعة بين الشركات الكبيرة داخل البلد الرأسمالي المتقدم وفي التكتلات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة وعبر التكتلات الاقتصادية في الاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي. هؤلاء الرأسماليون الجدد يتمركزون في ثلاثية الصراع الرأسمالي على الصعيد العالمي، اي الصراع بين ثلاثة نماذج للرأسمالية: رأسمالية الليبرالية الجديدة الانجلوسكسونية التي تطلق العنان لقوى السوق، تمتطيها الولايات المتحدة الامريكية. وهي ليبرالية ترث الليبرالية التقليدية البريطانية نبت منتصف القرن التاسع عشر. مع فارق كيفي تاريخي: بينما كانت بريطانيا تدعو لها بقفازات الدبلوماسية الاستعمارية ذات البوارج الحربية تقذف الولايات المتحدة الامريكية بالليبرالية الجديدة عبر بربرية لقوى السوق

تتفق ومفاهيم مجتمع فاقد لاي جذور حضارية اقام نفسه بالقضاء على نفيه الجماعات البشرية الاصلية ثم توسع في «الفضاء» الجغرافي الذي خلقه بعقلية القوة البدائية العارية. النموذج الثاني للرأسمالية الذي يعيش عملية الصراع الرأسمالي المعاصر هو نموذج رأسمالية الدولة «الحانية»! الاوروبية: نموذج لرأسمالية تيقنت، عبر صراع الحركة الاجتماعية منذ اواخر القرن التاسع عشر، ان الحيلولة دون التغيير على حساب رأس المال لا تتحقق الا بدور للدولة يضمن بعض التوازن، ليس في توزيع الثروة، وانما في نمط توزيع الدخل، تصحيحا للاداء المعوج لقوى السوق. وهو نموذج لا يسلم الان من أزمة اجتماعية سياسية يعيشها في تناقض رأس المال بين علاقاته مع القوى الاجتماعية الاخرى في داخل كل بلد اوربي، وتناقضاته داخل التكتل الاوربي، وتناقضاته على الصعيد العالمي. اما النموذج الثالث في عملية الصراع الرأسمالي المعاصر فهو نموذج رأسمالية الدولة التوجيهية الساعية الى افادة المشروع الرأسمالي من اخلاقيات العمل في المجتمع القديم والحريصة على الحد من التناقضات بين المشروعات بقصد اداء اقتصادي أكفأ خاصة على صعيد السوق العالمية، ليس فقط كقوة تصديرية وانما كذلك كقوة مالية. نحن هنا بصدد نموذج الرأسمالية اليابانية. في خضم هذا الصراع الرأسمالي، تمتلك الولايات المتحدة نصف عدد الغزاة الجدد، نصف عدد الشركات دولية النشاط، في صراعهم من اجل مزيد من السيطرة الاحتكارية ومركزة الثروة، ومن ثم مزيد من الاستقطاب داخل المجتمع العالمي:

- مزيد من الاستقطاب، اقتصاديا، بتزايد سرعة تمركز رأس المال عبر اندماجات الشركات الكبرى وتعاظم جبروت الشركات دولية النشاط والمجموعات المالية التي تجمعها، وتفاقم نمط توزيع الدخل ليس فقط

على الصعيد العالمي وانما كذلك بين المجتمعات وفي داخل المجتمع الواحد بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، وتأكيد ظاهرة البطالة المزمنة للقوة العاملة واتساع نطاقها في الاقتصاد العالمي.

- مزيد من الاستقطاب، اجتماعيا، بتزايد بلورة الهوة بين عالم رأس المال وعالم العمل، عبر تآكل الطبقات المتوسطة وازدياد استبعاد شرائح متتالية ليس فقط اقتصاديا عن سوق العمل، وانما كذلك اجتماعيا عن اي حياة اجتماعية مستقرة، وتآكل انظمة التأمينات الاجتماعية، واتساع دائرة الفقر المطلق والنسبي في كل جنبات المجتمع العالمي، والتدهور النسبي لاوضاع المرأة والاطفال، بصفة خاصة.

- مزيد من الاستقطاب، سياسيا، ببلقنة الوحدات السياسية وتفكيكها واضعاف الدولة اقتصاديا واجتماعيا لحساب الشركات دولية النشاط، خاصة في المجتمعات التي كان من الممكن ان تقوم فيها الدولة بدور وطني او قومي، مع الاحتفاظ بالدولة كأداة قهر سياسي وايديولوجي في مواجهة القوى الاجتماعية التي تناهض رأس المال.

في خضم ثلاثية الصراع الرأسمالي هذه، حول مزيد من الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تتفاقم الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية لتظلل الان الغالبية من سكان المجتمع العالمي. سنحاول، في مرحلة اولى، ان نرى كيف تبدت هذه الجوانب السلبية في مستهل سبعينات القرن العشرين. لنبين، في مرحلة ثانية، كيف تفاقمت هذه الجوانب السلبية باحتوائها في منظومة اخلاقية للنظام الرأسمالي المعاصر تمثل اخطر ما انتجته الرأسمالية، سلبا، للمجتمع البشري، حيث انها تتبلور في الواقع كمنظومة للااخلاقيات انسانية.

الفصل الأول

الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية في بداية السبعينات

نقتصر هنا على المهم من الجوانب السلبية، اي، سوء استخدام قوى الانتاج، نمط توزيع الدخل الذي سيتحدد بطبيعة الانتاج الرأسمالي، ثم التطور غير المتوازن.

اولا: سوء استخدام قوى الانتاج:

لا ننشغل هنا بالدراسة النظرية لفكرة التوزيع الامثل[١] للموارد الانتاجية بين النشاطات الاقتصادية المختلفة وشروط تحقيق هذا التوزيع في ظل الانتاج الرأسمالي. وقد سبق ان رأينا افكار فالراس في هذا الشأن، وكيف انه توصل الى هذا التوزيع على اساس افتراضات «بطولية» يجهلها واقع النشاط الرأسمالي، الامر الذي يعنينا هنا اذن هو **المظاهر المختلفة لسوء استخدام قوى**

---

(١) بل ان التحقق النظري من امكانية هذا التوزيع الامثل يقتضي التفرقة بين المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية، مع ما يستلزمه ذلك من تفرقة بين النفقة الحدية الفردية والناتج الحدي الفردي، من جانب، والنفقة الحدية الاجتماعية والناتج الحدي الاجتماعي. ودراسة كل ذلك خاصة في ظل تمركز رأس المال وسيادة الشكل الاحتكاري في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي.

الانتاج كما تنعكس في واقع الانتاج الرأسمالي.

فالواقع ان الشروط التي تتوصل اليها هاتان النظريتان للتوزيع الامثل وللتشغيل الكامل لا تتحقق في العمل، الامر الذي يعني سوء استخدام الموارد الاننتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة في وقت معين. كل ما يهمنا هنا هو المظاهر المختلفة لسوء استخدام الموارد الانتاجية كما تنعكس في واقع الانتاج الرأسمالي.

نعرف ان نمط استخدام الموارد الانتاجية يتحدد بالهدف من الانتاج - وهو تحقيق الربح - وبعمل قوى السوق. ففي محاولتهم لتحقيق هذا الهدف وفي ضوء ظروف السوق (سوق الموارد الانتاجية وسوق السلع المنتجة) يتخذ العديد من المنتجين قرارات فردية متضاربة تتعلق بنوع الانتاج والكميات التي تنتج والكميات التي تستخدم من كل عنصر، الى غير ذلك من قرارات.

هذه الكيفية لاستخدام الموارد الانتاجية وتوزيعها بين النشاطات المختلفة تؤدي الى سوء استخدام هذه الموارد وتفوّت على المجتمع زيادة في الانتاج من الممكن تحقيقها عن طريق استخدام اكثر ترشيدا لنفس الموارد وفي ظل نفس الظروف من التقدم والخبرة الفنيين. سوء استخدام الموارد هذا يأخذ صورا كثيرة.

فهو يأخذ اولا صورة التعطل التام لقدر من الموارد الانتاجية للجماعة من قوة عاملة ومن وسائل انتاج. ولا نقصد هنا التعطل الناشئ عن الازمة الاقتصادية وانما التعطل المزمن الذي يوجد في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية.

ففيما يتعلق **بالقوة العاملة** يعرف الاقتصاد الرأسمالي نوعا من **البطالة**

المزمنة[1] تفوّت على الجماعة نتاج عمل نسبة من القوة العاملة التي تكون متعطلة كلية او جزئيا، على وجه الدوام لفترة معينة او على فترات متقطعة. ففي بريطانيا مثلا بلغ المتوسط السنوي لنسبة المتعطلين في اثناء السنوات العشرين الاولى من القرن الحالي ١٢٪ من مجموع عدد العمال الذين يخضعون لنظام التأمين الاجتماعي (في ذلك الحين لم يكن العمال الزراعيون ولا عمال المنازل يخضعون لذلك النظام)[2]. وفي الولايات المتحدة الامريكية تدور نسبة المتعطلين في فترة ما بعد الحرب، خاصة ابتداء من عام ١٩٤٨ وباستثناء سنوات الحرب الكورية، حول ٤.٥٪ من القوة العاملة[3]. فاذا ما اخذنا في الاعتبار ان الاقتصاديين يقدرون نسبة البطالة الاحتكاكية (وسنتعرف على ماهيتها بعد لحظات) بما بين ٢، ٢.٥٪ من القوة العاملة يبين ان ما يقرب من ٢.٥٪ من القوة العاملة يكون في حالة بطالة مستمرة. وفي ايطاليا تدلنا الارقام الرسمية على ان نسبة العمال المتعطلين المسجلين في مكاتب العمالة تقع بين ٩.١١٪ من القوة العاملة ابتداء من عام ١٩٥٠. اي ان ما بين ١.٧، ٢ مليون من السكان العاملين وعددهم ٢٠ مليونا يوجدون في حالة بطالة دائمة[4]. وقد بدأ اقتصاد المانيا الغربية يعرف هذا النوع من البطالة منذ النصف الثاني من الستينات.

السبب في هذا النوع من البطالة هو عدم كفاية الطلب الفعال، عدم كفاية القدرة الشرائية للجماهير المستهلكة من جانب، وهو امر ناتج عن

---

(١) Chronical unemployment; Chômage Chronique.

(٢) M. DOBB, Studies in the Development of Capitalism, p. 326.

(٣) S.ROSEN, National Income, p. 226 - 227.

(٤) International Labour Office, Why labour Leaves the land, Geneva, 1960, p. 69.

انظر كذلك: I.L.O. Les Objectifs d'emploi dans le developpemnet économique, Geneva, 1961, p. 201.

التناقض بين الربح والانصبة الاخرى في الدخل القومي وخاصة الأجور، اذ زيادة احداها تعني نقصان الاخرى، وعن عدم كفاية الطلب على السلع الانتاجية من جانب اخر، وما وراء ذلك من اسباب تكمن وراء انخفاض معدل الربح او ما يسمى في نظرية كينز بالكفاية الحدية لرأس المال.

يضاف الى ذلك ان هناك نوعا اخر من البطالة يسمى **بالبطالة الاحتكاكية**[1] ناتجة عن عدم تنسيق القوى الانتاجية. وهي بطالة تنتج عن انتقال العمال من عمل الى اخر اما لتغير في مكونات طلب السوق (نقص الطلب على سلعة معينة وزيادته على أخرى) او لاستخدام طرق انتاج موفرة للقوة العاملة ومصحوبة بالاستغناء عن بعض العمال التي كانت مستخدمة من قبل. ولو انه من الممكن اعادة استخدام هؤلاء العمال وادماجهم في العملية الانتاجية الا ان ذلك يأخذ - في ظل الانتاج الرأسمالي - بعض الوقت، الامر الذي يترتب عليه بقاؤهم في حالة بطالة مؤقتة.

يزيد على ذلك ان ادخال طرق فنية جديدة في الانتاج، الامر الذي يؤدي الى تسهيل العمل، قد يولد البطالة عندما يكون من شأن الطريقة المستحدثة التوفير من القوة العاملة. هذا النوع من البطالة يسمى **بالبطالة الفنية او التكونولوجية**[2].

ففي صناعة تكرير البترول في الولايات المتحدة الامريكية مثلا بينما زاد

---

(١) Frictional Unemployment; Chômage frictionnel.

(٢) Technological Unemployment; Chômage technologique.

كلامنا على البطالة لا يغطي كافة انواع التعطل المزمن. اهمها هو التعطل الجزئي underemployment; sous-emploi ويوجد عندما يعمل الفرد بصفة مستمرة وانما لفترة يومية تقل عن المعدل السائد في الصناعة او عندما يعمل في وظيفة اقل من تلك التي يتناسب العمل بها مع استعداده وتكوينه الفني والتي لا يستطيع العمل بها لعدم وجود فرص العمل.

الانتاج من سنة ١٩٤٨ الى ١٩٥٤ بنسبة ٢٢٪ انخفض حجم العمالة من ١٤٧ الف الى ١٣٧ الف عامل[١]. في حالات التوسع السريع في النشاط الاقتصادي تختفي البطالة الفنية بعد ان تكون قد حققت اثرها على مستوى الاجور (بدفعه نحو الانخفاض كما حدث في المراحل الاولى من تطور الاقتصاد الرأسمالي)، ولكنها قد تضيف الى رصيد البطالة المزمنة في حالات النمو البطيء او الركود الاقتصادي، الامر الذي يدفع بالبعض الى معارضة استخدام ادوات الانتاج الاوتوماتيكية على نطاق واسع.

اما فيما يتعلق **بوسائل الانتاج** فالتعطل ينعكس فيما يعرف بظاهرة **الطاقة الانتاجية الزائدة**[٢]. اي ابقاء جزء من الطاقة الانتاجية دون تشغيل حتى مع توافر القوة العاملة والمواد الاولية اللازمة لتشغيلها وحتى في فترات التوسع الاقتصادي في كل الصناعات التي تكون في حالة انقراض والصناعات الحديثة المتوسعة. ففي الولايات المتحدة الامريكية قدرت الطاقة الانتاجية المتعطلة في القطاع الصناعي بما يساوي ٢٠٪ في السنوات من ١٩٢٥ الى ١٩٢٩، وهي سنوات توسع النشاط الاقتصادي[٣]. وتقدر بنفس النسبة في سنوات ما بعد الحرب، ابتداء من ١٩٤٧، وان كانت قد وصلت الى ٢٥٪ من الطاقة الانتاجية الكلية في صيف عام ١٩٥٤[٤]. وتختلف نسبة الطاقة الانتاجية المعطلة

---

(١) H. BARTOLI, Cours de Systémes et Structures économiques p. 62.

(٢) Excess Capacity.

(٣) The Brookings Institution, America's Capacity to Produce and America's Capacity to Consume, Sashington, 1934, p. 31.

مشار اليه في : J. Steindl, Maturity & Stagnation in American Capitalism, Blackwell, Oxford, 1952, p. 4 - 5.

(٤) Fortune, Sep. 1954, p. 214.

من صناعة الى اخرى كما يبين من الجدول التالي الخاص بنسب التعطل في بعض الصناعات الامريكية في عامي ١٩٥٥، ١٩٥٦ وهما من اعوام توسع النشاط الاقتصادي(١).

	اوائل ١٩٥٥	ربيع ١٩٥٦
صناعة السيارات	٪٢٨	٪٢٨
صناعة الحديد	٪١٥	
صناعة القطن	٪٣٠	
صناعة اجهزة التلفزيون	٪٢٤	٪٤٠
صناعة الثلاجات	٪٤٦	
صناعة المكانس الكهربائية		
صناعة الاثاث	٪١١	٪٥

ويرد وجود الطاقة الانتاجية المعطلة الى عدم توافر الطلب الفعال، الامر الذي يدفع الى الحد من الانتاج على النحو الذي يمكّن المشروعات من تحقيق الربح، هدف الانتاج. وهو امر تستطيع المشروعات ان تفعله نتيجة لسيطرة الشكل الاحتكاري في النواحي المختلفة للانتاج.

اما الزراعة فينعكس تخلف الطلب الفعال على منجاتها في سوء استخدام للموارد الانتاجية يتمثل - الى جانب اتباع طرق انتاجية ليست بأكفأ الطرق الممكنة وتبديد التربة عن طريق عدم العناية بتجديدها في حالة وجود متسع من الاراضي الزراعية(١) - في الحد من الانتاج الزراعي، وهي سياسة تتبع في الاقتصاد الامريكي نظرا لزيادة الانتاج بالنسبة للطلب

---

(١) A.R. Oxenfeldt, Economic Systems in Action. Rolt, Rinhart and Winston, New York, 1957, p. 18 - 19.

القائم[1]، والطلب لا يمثل ـ كما عرفنا ـ الا الحاجة التي يصاحبها قدرة شرائية تمكن صاحبها من الحصول على السلعة. وسنرى بعد لحظات ـ عند دراسة نمط توزيع الدخل الذي هو من طبيعة الانتاج الرأسمالي ـ ان وجود زيادة نسبية في الانتاج لا يعني اشباع الحاجات الاجتماعية والفردية، وانما يعني زيادة في الانتاج بالنسبة للقدرة الشرائية القائمة، الامر الذي قد يدفع بالمنتجين احيانا الى القضاد على بعض المواد المنتجة وذلك للابقاء على مستوى معين من الربح عن طريق الحد من عرض هذه المواد في السوق.

صورة ثانية من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية في ظل الاقتصاد الرأسمالي نشهدها عندما نرى **الموارد الانتاجية وقد وجهت لانتاج سلع ضارة من الناحية الاجتماعية ولكنها تدر ربحا فرديا، بينما بعض الخدمات الاجتماعية في حاجة الى مثل تلك الموارد التي لا تتجه الى انتاجها نظرا لغياب او لقلة الربح في مجال هذه الخدمات.** مثال ذلك صناعة المشروبات الكحولية في فرنسا. البنجر يمكن استخدامه اما مباشرة كنوع من الخضروات او في صناعة السكر او في صناعة المشروبات الكحولية. وبينما نجد نقصا نسبيا في عرض البنجر والسكر نجد زيادة نسبية في عرض المشروبات الكحولية تزيد حتى عن قدرة السوق على الامتصاص (يمكن اسناد ذلك الى ان الحاجة التي تشبع باستعمال البنجر كخضار او باستعمال السكر اكثر قابلية للاشباع من الحاجة التي تشبع باستعمال المشروبات الكحولية خاصة بعد مرحلة معينة من

---

(١) المرجع السابق ص ٤٥، انظر كذلك:

D.G. HOHNSON, Economics of Agriculture, in Survey of Contemporary Economics, B. Haley (ed) Vol. II, R. Irwin, Illinois.

J. BERNAL, World Without War, Routledge & K. Paul, London 1961, p. 296.

مراحل التعود على هذه المشروبات للاثر الذي تحدثه على الجسم خالقة حالة الادمان، ومن ثم فان جعل هذه السلعة متوفرة يؤدي الى خلق طلب اكثر اتساعا). زيادة عرض المشروبات الكحولية يدفع الدولة الى شراء الفائض وبيعه بخسارة في السوق العالمي او اجبار اصحاب العربات على استخدام البنزين مخلوطا بالكحول رغم انه من الاحسن فنيا استخدام البنزين خالصا. النتيجة العامة: خسارة للجماعة في كافة النواحي: الكميات المعروضة من البنجر والسكر اقل مما كان يمكن ان تكون عليه وبالتالي اثمانها اعلى مما كان يمكن ان تكون ومن ثم قدر من الحاجات يبقى غير مشبع. انتشار الامراض الناشئة عن المشروبات الكحولية(١). اي ان جزءا من الموارد الانتاجية يستخدم على نحو ضار بالجماعة يؤدي في النهاية الى القضاء على قدر من الامكانيات البشرية للجماعة. ورغم ذلك فالوضع يستمر لانه نشاط يدر ربحا فرديا(٢). هذا في الوقت الذي تعاني فيه معظم الاقتصاديات الرأسمالية من النقص النسبي للخدمات العامة (التعليم، خدمات الصحة، المواصلات.. الخ) رغم ضرورتها الاجتماعية الظاهرة(٣).

صورة ثالثة من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية في ظل الانتاج

---

(١) في عام ١٩٥٢ كان معدل الوفيات الناشئة عن ادمان المشروبات الكحولية ٦.٧ من كل ١٠٠ الف مواطن، ١٤ في عام ١٩٥٦. كما كان معدل الوفيات الناشئة عن تليف الكبد ٢٢.٨ من كل ١٠٠ الف مواطن، ٣٣ في عام ١٩٥٦. في ذلك العام كان عدد من توفي نتيجة لهذه الامراض مساويا لـ ٦١٠٣ شخصا. هذا الى جانب حالات المرض التي تسبب عجزا تاما او كليا عن ممارسة اي نشاط انتاجي. الاحصاء الرسمي لهذه الحالات يدل على انها بلغت ١٤٨٧٠ حالة. كل هذه الحقائق تتعلق بالمجتمع الفرنسي انظر H. BARTOLI المرجع السابق ص ٥١.

(٢) انظر J. MARCHAL, Cours d'économie politique, Génin, 1961, p. 387.

(٣) انظر على سبيل المثال ما كتبه جلبرث عن الخدمات الاجتماعية في المجتمع الامريكي. J.K. GALBRATH, The Affluent Society, H. Miffin, Boston, 1958.

الرأسمالي تتكشف عندما **تخصص الوحدات التي تسيطر على هذه الموارد جزءا منها لا لزيادة القدرة الانتاجية للمجتمع وانما لزيادة الطلب الكلي حتى تتمكن من تسويق ما انتجته.** في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نجد ان نسبة من رأس المال - وهي في تزايد مستمر - تخصص لانشاء بيوت مالية مهمتها الاقراض بفائدة بقصد تمويل عمليات الشراء بالتقسيط. هذا الجزء من رأس مال الجماعة تصبح وظيفته خلق الطلب اللازم عن طريق تمكين المستهلكين من انفاق جزء من دخلهم المستقبل في الوقت الحاضر مقابل دفع فائدة معينة(١).

صورة رابعة من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية تتمثل في **تخصيص جزء من امكانيات الجماعة، البشرية وغير البشرية، للقيام بالاعلان عن المنتجات التي تنتجها المشروعات المتنافسة.** فكأن جزءا من موارد الجماعة قد تحول عن انتاج مزيد من الناتج وخصص لتسويق ما تنتجه المشروعات الفردية (في الولايات المتحدة الامريكية مثلا وصلت نفقات الاعلان ١.١٢ بليون دولار، اي ١.٢٧٪ من الدخل القومي في عام ١٩٢٩. ووصلت هذه النفقات في عام ١٩٥٧ الى ١٠.٥ بليون دولار اي ما يساوي ٣.١٤٪ من الدخل القومي.

---

(١) انظر: S. TSURU (ed), Has Capitalism Changed, Shoten, Tokyo 1961, p. 197 - 199.

الواقع ان الشراء بالتقسيط يؤدي الى زيادة الميل الى الاستهلاك في الزمن القصير. انظر في تحليل هذه الظاهرة واثارها:

J. Steindl, On Maturity in Capitalist Economies, in Problems, of Ecònomic Dynamics & Planning, Essays in Honour of Michal Kalecki, PWN, Warszawa, 1964, p. 423.

Neil H. Bordon, the Economic Effect of Advertising, Irwin, Chicago, 1942, P. Baran, Reflections on Under consumption, in S. Tsuru (ed), Has Capitalism Changed? op. cit. p. 47 ff.

فاذا ما اضفنا الى هذا الرقم الاخير ما ينفق على العلاقات العامة اي ما يزيد على ٤٪ من الدخل القومي بالنسبة لعام ١٩٥٧)(١).

على هذا النحو نكون قد تعرفنا على اهم صور سوء استخدام الموارد الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالي. ومن ثم نستطيع ان ننتقل الى جانب اخر من الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية.

ثانيا: توزيع الدخل في ظل الرأسمالية:

كقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل القومي - في صورته النقدية كصافي ما تنتجه الجماعة في اثناء فترة معينة عادة ما تكون السنة - بطبيعة عملية الانتاج. وقد عرفنا ان الانتاج الرأسمالي يقوم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وعلى العمل المأجور. وان وحدة الانتاج وهي المشروع الفردي يقوم بالانتاج للسوق وتختلف قوته - اي قوة المشروع - وفقا لمدى سيطرته على السوق، اي وفقا لدرجة احتكاره لانتاج سلعة من السلع. من هذه الطبيعة لعملية الانتاج، نستخلص، كما رأينا من قبل، العوامل التي يوزع على اساسها الناتج الصافي لهذه العملية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وهي:

١ - العمل وانتاجيته، وهذه الاخيرة تتحدد - الى جانب عوامل اخرى - بالفرص التي تسنح للفرد ابتداء من وضع عائلته الاقتصادي والاجتماعي لصقل وتطوير امكانياته الانتاجية عن طريق التعليم العام

---

(١) في عام ١٩٦٠ كان الانفاق المخصص لزيادة المبيعات اكبر من الانفاق على التعليم الحكومي والخاص. انظر في:
P. BARAN & P.M.SWEEZY, Economics of Two Worlds, in, on Political Economy and Economics, Essays in Honour of Oskar Lange, PWN, Warszawa, 1969, p. 23.

والفني والظروف المعيشية الاخرى.

٢ ـ مقدار ما يتملكه الفرد من وسائل انتاج تمكنه من ان يختص نفسه بجزء من الناتج الصافي للجماعة. وزيادة ما تحت سيطرة فرد او مجموعة من الافراد من وسائل انتاج عن حد معين تعطيهم قوة اقتصادية اضافية تمكنهم من الحصول على جزء اكبر من الناتج الصافي بالنسبة للانصبة التي تحصل عليها الطبقات او الفئات الاجتماعية الاخرى.

٣ ـ النفوذ الشخصي او السياسي الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على نصيب من الدخل اكبر مما يتناسب مع عملهم او مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الانتاج. ويحقق الفساد اثرا مشابها على نمط توزيع الدخل.

٤ ـ السياسة المالية للدولة وما تؤدي اليه من اعادة توزيع الدخل اما من ناحية السياسة الايرادية او عن طريق السياسة الانفاقية.

اهم عاملين من هذه العوامل هما ملكية ادوات الانتاج والعمل، وبما ان ملكية وسائل الانتاج خاصة في ظل الانتاج الرأسمالي فان تملك البعض يعني استبعاد البعض الاخر. فاذا ما اضفنا الى ذلك التركيز في الملكية امكننا فهم انعدام التساوي في توزيع الناتج الصافي للعملية الانتاجية بين الطبقات الاجتماعية انعداما يكون في صالح الطبقة المتملكة لوسائل الانتاج وعلى حساب الطبقات غير المتملكة. ففي بريطانيا مثلا في سنة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ كان نصف رأس المال الاجتماعي مملوكا لعدد من الاشخاص (فوق سن الخامسة والعشرين) يمثلون ما يزيد بقليل عن ١٪ من السكان، وكان ٨٠٪ من رأس

المال الاجتماعي هذا مملوكا لاشخاص يمثلون ١٠٪ من السكان، على تفصيل اكثر في الجدول الاتي (خاص بانجلترا وويلز)(١):

المجموعات المتلكة لرأس المال وفقا لحجم ما يملكونه	النسبة من السكان (اكبر من ٢٥ سنة)	ما يملكونه كنسبة من رأس المال الكلي٪
اقل من ١٠٠ جنيه استرليني	٦٠.٦٢	١٦و٤
١٠٠ ـ ١٠٠٠	٢٧.٧٩	١٠.٩٩
١٠٠٠ ـ ٥٠٠٠	٨.٨٧	٢١.٥٩
٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠	١.٣٨	١١.٣٥
١٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠	ـ.٩	١٦.٤٣
٢٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠٠	ـ.٣٨	١٩.١٨
اعلى من ١٠٠٠٠٠	ـ.٠٦	١٦.٣

بناء علي ذلك اختص ١٪ من السكان بما يقرب من ٢٠٪ من الدخل، بينما حصل النصف الادنى من ذوي الدخول على ٢٥٪ من الدخل الكلي، وذلك بالنسبة لعام ١٩٤٧(٢).

هذا ويراعي ان اتجاه التغير في نمط توزيع الدخل القومي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو نحو التخفيف من حدة انعدام التساوي في توزيعه. ولكنه اتجاه يخفف من الحدة ولا يلغي طبيعة هذا النمط المرتبطة بطبيعة عملية الانتاج الرأسمالي. الجدول التالي يؤكد هذا القول فيما يتعلق

(١) Kathlen Langley, Bulletin of the Oxford University Institute of Statistics. Dec. 1950, p. 252 & Feb. 1951, p. 44. Quoted in, M. Dobb, Capitalism Yesterday and today. Lawrence and Wishart, London, 1961, p. 12.

(٢) نفس المرجع ص ١٢.

بتـوزيع الدخل في الولايات المتـحـدة الامـريكيـة في عـامي ١٩٣٥/١٩٣٦ و١٩٥٥(١).

ترتيب الوحدة الانفاقية (العائلة او الفرد) وفقا للدخل الذي تحصل عليه	النسبة المئوية من الدخل الصافي التي نحصل عليها كل مجموعة	
	١٩٣٥ - ١٩٣٦	١٩٥٥
ادنى خمس	٤	٤
الخمس الثاني	٩	١١
الخمس الثالث	١٤	١٧
الخمس الرابع	٢٠	٢٣
اعلى خمس	٤٣	٤٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

وفي عـام ١٩٥٧ حين قـدر الدخل اللازم لتـغطيـة الحـاجـات الضـرورية لاسـرة واحـدة (بمتـوسط عـدد افـراد ٣.٦٥) في ظل الظروف الاجـتـمـاعـيـة ومستويات الاسعار في المجتمع الامريكي بأربعة الاف دولار كدخل سنوي (بعد دفع الضـريبـة) نجـد ان ٣٦.٣٪ من العـائلات الامـريكيـة لا تحـصل على هذا القدر وفقا لاحصائيات توزيع الدخل القومي. وان ٢٤.٥٪ من العائلات يحصل على دخل سنوي (قبل الضـريبـة) مسـاويا لمبلغ ٣٠٠٠ دولار(٢). ومن ثم فرغم

(١) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٢. هذه الارقام تعطينا نمط توزيع الدخل الشخصي (اي انها تستبعد دخل الشركات) قبل دفع ضريبة الايراد.

(٢) Leo Huberman, The Distribution of Income, Monthly Review. Vol. II, N° 324, July - Augest 1959. p. 97.

الشـوط الذي قطع نحـو انقـاص الدخـول الكبـيـرة جـدا فـان مـشكلة انعـدام التسـاوي في توزيع الدخل مـا زالت قـائمـة، ولو ان حـدتهـا قد قلت. كمـا ان مشكلة الفقر الشديد لا تزال مشكلة خطيرة)(١).

يترتب على انعدام التسـاوي في توزيـع الناتج الصـافي لعمليـة الانتـاج انعدام التسـاوي في المستويات المعيشيـة: في الغذاء، في الملبس، في الصـحـة، في التعليم والثقافة، الخ.

هذه الصورة لانعدام التسـاوي امام توزيع الدخل القـومي تزداد حدة اذا ما تخطينا العلاقة بين مختلف الطبقات الاجتماعية في داخل الاقتصاد الواحد ووسعنا في اطار الصورة حتى تشمل المجتمعات المتخلفة اقتصاديا التي كانت - ومـا زال الجـزء الاكـبـر منهـا - تلعب دور الاقـتـصـاد التـابع للاقـتـصـاديات الرأسمالية المتقدمة في وقت كانت طريقة الانتاج الرأسمالية تسود فيه العالم اجمع. فكلنا - ونحن ابنـاء احد هـذه المجتمـعـات - نعـرف المسـتـوى المعـيشي لغالبية افراد هذه المجتمعات.

ثالثا: التطور غير المتوازن:

يتمـيـز تطور الاقـتـصـاد الرأسـمـالي بأنه تطور غـيـر مـتـوازن سـواء من الناحية الزمنية او من الناحية المكانية:

من الناحية الزمنية: من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي ان يتطور من خلال الازمـات، من خلال انقطاع دوري للسير العادي لعملية الانتاج وتجدد الانتـاج، انقطاع يتمثل في انكماش في القوى الانتاجية المستخدمة الامر الذي يؤدي الى

---

(١) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٦.

نقص في الاستهلاك النهائي وفي الاستهلاك المنتج اي في استخدام الموارد الانتاجية في انتاج السلع والخدمات، هذا في الوقت التي توجد فيه حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة. النتيجة ان يبدأ الانتاج في الفترة التالية عند مستوى اقل انخفاضا من اعلى مستوى بلغه في الفترة السابقة. هذا الانقطاع يحدث بطريقة دورية تكسب تطور الاقتصاد الرأسمالي صفة التطور من خلال التقلبات، من خلال المرور بفترات توسع اقتصادي يعقبها فترة توقف وانكماش يعود بعدها الاقتصاد الى التوسع المصحوب في كثير من الاحيان بالتضخم.. وهكذا، الامر الذي يمكننا من ان نرى تطور الاقتصاد الرأسمالي كتعاقب مستمر للدورات الاقتصادية(١). بل وقد شهدت الحقبة الاخيرة تعايش الاتجاه التضخمي مع البطالة وتعطل الموارد المادية، وخاصة في الاقتصاد الامريكي. سنرى ان هذا الاتجاه الاخير سيسود ابتداءً من منتصف السبعينات، وقد

---

(١) يمر النشاط الاقتصادي بأربع مراحل تكوّن الدورة الاقتصادية:

- مرحلة الازمة Crisis; crise.
- مرحلة الانكماش او الكساد depression; dépression.
- مرحلة الانتعاش recovery; reprise.
- مرحلة التوسع boom; expansion.

يمكننا ان نميز الدورات التالية في تطور الاقتصاد الرأسمالي: دورة ١٨١٦ ـ ١٨٢٥، دورة ١٨٢٥ ـ ١٨٣٦، دورة ١٨٣٦ ـ ١٨٤٧، دورة ١٨٤٧ ـ ١٨٥٧، دورة ١٨٥٧ ـ ١٨٦٦، دورة ١٨٦٦ ـ ١٨٧٣، دورة ١٨٧٣ ـ ١٨٨٢، دورة ١٨٨٢ ـ ١٨٩١، دورة ١٨٩١ ـ ١٩٠٠، دورة ١٩٠٠ ـ ١٩٠٧، دورة ١٩٠٧ ـ ١٩١٣، دورة ١٩١٣ ـ ١٩٢١، دورة ١٩٢١ ـ ١٩٢٩، دورة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٧، دورة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٩، دورة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣، دورة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨. هـذا ويلاحظ ان حدة الازمات كانت في ازدياد مستمر الى ان بلغت اقصاها في الكساد الكبير عام ١٩٢٩، كما يلاحظ بالنسبة لدورات فترة ما بعد الحرب الثانية قصر مدة الدورة وخفة حدتها نسبيا. انظر فيما يتعلق بالاقتصاد الامريكي:

J.Marczwski, La conjoncture économique des Etats Unis 1950 - 1960, Cahier des L'I.S.E.A. Serie AC. N° 1 Sept. 1961.

عرف باتجاه التضخم في ثنايا الركود(*).

يترتب على هذا التطور من خلال الازمات تبديد للموارد الانتاجية للمجتمع تبديدا يتمثل في تعطيل جزء كبير من الايدي العاملة، والقضاء على جزء من ادوات الانتاج وتعطل جزء اخر، والتخلص من بعض المنتجات التي لا سوق لها. ففي اثناء الكساد الكبير - وهو اقصى كساد شهده الاقتصاد الرأسمالي - بلغت نسبة المتعطلين، في السنوات ١٩٢٩ - ١٩٣٢، ٢٢٪ من القوة العاملة المسجلة في بريطانيا(١). و٢٧٪ في الولايات المتحدة الامريكية (١٣ مليون شخص(٢) من قوة عاملة تعدادها ٤٧,٥ مليون تقريبا)(٣). كما بلغت نسبة الطاقة الانتاجية المتعلطلة في الصناعة الامريكية ٥٠٪، وتقدر نفس النسبة فيما يخص الصناعة البريطانية(٤). اما في فترة ما بعد الحرب فقد بلغت نسبة القوة العاملة المتعطلة في الاقتصاد الامريكي في اثناء ازمة عام ١٩٤٩ ما يزيد على ٧٪ من القوة العاملة(٥) وما يقرب من ٧٪ في اثناء ازمة ١٩٥٨(٦). وكانت النسبة المماثلة للاقتصاد الدانمركي مثلا ٩,٦٪(٧). في نفس الوقت زادت نسبة الطاقة الانتاجية المتعطلة حتى وصلت الى ٤٧٪ في بعض الصناعات كصناعة الحديد الامريكية(٨).

(*) انظر في ذلك، محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي في ازمته، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٠.

(١) D.Dillard. The Economics of J. M. Keynes, Lockwoods and son, London. 1956, p. 22.

(٢) M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 326 - 328.

(٣) I.L.O. Why Labour Leaves the Land p. 23.

(٤) S. Rosen المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٢٦.

(٥) M. Dobb المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٥٣.

(٦) M. Crouzet, L'Epoque Contemporaine, P.U.F. Paris, 1961, p. 412.

(٧) U.N. World Economic Survey, 1958, New York, 1959, p. 193.

(٨) M. Crouzet المرجع السابق الاشارة اليه ص ٤١٢.

اما من الناحية المكانية: فيمكن القول بأن تطور الاقتصاد الرأسمالي غير متوازن بأكثر من معنى:

- من زاوية العلاقة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة فان تطور الاقتصاد الرأسمالي يتميز بأن بعض قطاعات النشاط الاقتصادي تكون متخلفة بالنسبة للبعض الاخر. المثل التقليدي في هذا الشأن هو تخلف الزراعة في الاقتصاديات الرأسمالية بالنسبة للصناعة.

- من زاوية العلاقة بين المناطق المختلفة في داخل الاقتصاد الرأسمالي تبين دراسة الاقتصاديات المختلفة ان في غالبيتها توجد مناطق متأخرة بالنسبة للمناطق الأخرى في داخل الاقتصاد الواحد. مثال ذلك جنوب الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لشمالها. اسكتلانده وويلز بالنسبة لانجلترا في المملكة المتحدة. جنوب فرنسا بالنسبة لشمالها. شرق المانيا (فيما قبل الحرب العالمية الثانية) بالنسبة لغربها، جنوب ايطاليا بالنسبة لشمالها، وهكذا.

- من زاوية العلاقة بين البلدان المختلفة في داخل السوق العالمي في ظل سيطرة طريقة الانتاج الرأسمالي أدى التطور الرأسمالي الى وجود نوعين من الاقتصاديات: اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة وكانت تلعب دور الاقتصاد المتبوع واقتصاديات الدول الاخرى التي كانت تلعب دور الاقتصاد التابع. طبيعة العلاقة بين النوعين من الاقتصاد تمخضت عن ظاهرة التخلف الاقتصادي في العصر الحديث، تخلف المجتمعات التي كانت اقتصادياتها تلعب دور الاقتصاد التابع.

*　　*　　*

على هذا النحو نكون قد انتهينا من الكلام عن الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية كما تبدت حتى بداية سبعينات القرن العشرين، وهي جوانب تمثل ما لا يقدر التكوين الاجتماعي الرأسمالي على تحقيقه، وتنعكس في حقيقة مؤداها ان معدل النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية يعاني من اتجاه هبوطي في الزمن الطويل جدا(١). فمتوسط النمو السنوي للانتاج الصناعي في الدول الرأسمالية المتقدمة في الفترة من ١٨٦٠ - ١٩١٣ (وهو ٢.١٪ في بريطانيا، ٢.٨٪ في فرنسا، ٤.١٪ في المانيا و٤.٦٪ في الولايات المتحدة الامريكية) اعلى منه في الفترة من ١٩١٣ - ١٩٥٨ (وهو ٢.٢٪ في بريطانيا، ١.٩٪ في فرنسا، ٢.٤٪ في المانيا، ٣.٣٪ في الولايات المتحدة الامريكية(٢). تلك الجوانب السلبية تفسر النتيجة التي وصل اليها البعض من ان (مجموع ما تنتجه الولايات المتحدة الامريكية من دخل في ظل ظروف التوسع الاقتصادي لا يهيئ للافراد ما يعتبره غالبية الامريكيين مستوى معيشيا معقولا حتى لو كان الدخل موزعا توزيعا عادلا)(٣). بمعنى اخر لا يمثل النمط الحالي لاستخدام الموارد الانتاجية في الاقتصاديات الرأسمالية ارشد استخدام لهذه الموارد. وهو ما يعني امكانية زيادة مستوى الناتج الاجتماعي بنفس قوى الانتاج الموجودة حاليا فيما لو اعيد تنظيم المجتمع على

---

(١) A declining Secular Trend.

(٢) S.J. Patel, Rates of Industrial Growth in the Century 1860 - 1958.

Economic Development and Cultural Change, Vol. IX, No. 3 April 1961 p. 317.

في الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٦٠ كان متوسط معدل الزيادة السنوية للناتج القومي الكلي Gross National product للولايات المتحدة الامريكية ٢٪، فاذا اخذنا في الاعتبار ان المعدل السنوي لزيادة السكان في هذه الفترة هو ١.٦٪ تبين ان متوسط معدل زيادة دخل الفرد في السنة هو ٠.٤٪ انظر: J. Marczwski.

(٣) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٤.

نحو يحقق مستوى اعلى من الرشادة الاقتصادية.

ولا يقتصر الامر علي ذلك بل تشهد العقود الثلاثة منذ السبعينات تزايد الاستقطاب الاقتصادي الامر الذي يؤدي الى تفاقم الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية والرأسمالية وقد احتوتها منظومة اخلاقيات الاقتصاد الرأسمالي المعاصر.

الفصل الثاني

منظومة اخلاقيات الاقتصاد الرأسمالي المعاصر

في خضم الصراع العالمي بين رؤوس الاموال الدولية يزيد الاستقطاب الاقتصادي وتتبلور منظومة اخلاقيات الرأسمالية لتحتوي الجوانب السلبية للانتاج الرأسمالي في تفاقمها وفي دورانها حول **نظام القيم السلعي**: فالعلاقات الاجتماعية لا تقوم إلا بالمقابل المادي، اي اذا كانت على سبيل المبادلة، وكل شيء قابل لان يشتري بالنقود، اي ان المبادلة النقدية هي التي تسود، وكل القيم الاجتماعية تدور حول هذا المحور، قانون السوق يطغى على قوانين الاجتماع. ولا تدخر هذه المنظومة من الاخلاقيات جانبا من جوانب الحياة الاجتماعية. وهي تتبع في تبلورها نفس قانون حركة رأس المال. فهي تغزو الافراد والمجموعات والطبقات السياسية واشخاص المجتمع الدولي بمؤسساته. ثم هي تتسع مكانيا بعدوانية رأس المال التي لا تقنع بمجال اداء محلي او قطري او دولي، وانما تتطلع الى العالم كحقل اقتصادي وقانوني وقيمي واحد تزول فيه كل قوة قد تعترض سبيل هذه الاخلاقيات. وعليه فهي تبرز لتقضي حتى على وهم العدالة الاجتماعية: عدالة توزيع الثروة، ومن ثم عدالة توزيع الدخل، ومن ثم عدالة توزيع فرص الحياة ومستوياتها، وعلي

الاخص فيما يتعلق بالحق في الحياة والحق في العمل والحق في التثقف والحق في العافية. وتبرز منظومة اخلاقيات الرأسمالية المعاصرة، كمنظومة للاخلاقيات انسانية، في العنصرية، وتبرز في ممارسات الابادة البشرية. وتبرز في العنف والارهاب. وتبرز في الفساد. وتبرز في الجريمة المنظمة دوليا بموضوعاتها المختلفة ومؤسساتها المتعددة. وتبرز اخيرا في الجاسوسية والقرصنة المعرفية كانتهاك للخصوصية النفسانية والاجتماعية على مستوي الافراد والمجموعات الاجتماعية والدول. كل من هذه اللااخلاقيات المكونة لمنظومة اخلاقيات الرأسمالية المعاصرة يحتاج الى وقفة يتضح منها مفهوم كل من فرائد هذه المنظومة وحدوده. وهو ما نفعله فيما يلي:

اولا: التطور الرأسمالي يكرس اخلاقية انعدام العدالة الاجتماعية:

فيما يخص «اخلاقيات» العدالة الاجتماعية الرأسمالية تتكاثف المؤشرات في بيان ان ما يسود الاقتصاد العالمي ليس فقط غياب العدالة ما بين الامم وفي داخل البلد الواحد فيما بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، وانما كذلك اتساع الهوة فيما بين قاعدة التركيب الاجتماعي وقمته، على مستوى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة وعلى مستوى المجتمع العالمي. واليك البيان.

في نهاية القرن العشرين وبعد ما يقرب من ستة قرون من التطور الرأسمالي يبرز توزيع الثروة الاقتصادية على الصعيد العالمي على النحو التالي:

القارة	عدد السكان (مليون)	٪ في الثروة الاقتصادية
آسيا	٢٦٠٤ (٦١٪)	٢٥.١٪
افريقيا	٧٦٢ (١٢٪)	٢.٩٪
امريكا اللاتينية والوسطى	٥٠٠ (٨.٥٪)	٧.١٪
كل اوربا وروسيا	٧٢٨ (١٢.٢٪)	٢٢.٦٪
امريكا الشمالية	٢٠١ (٥.١٪)	٢٨.٨٪

.(Le Bilan de Monde 2000, Le Monde, Paris)

اما نمط توزيع الدخل على الصعيد العالمي فيبدو كما يلي:

- الـ ٢٠٪ الاغنى من سكان العالم يحصلون على ٨٢.٧٪ من الدخل العالمي في ١٩٩٢. وعلى ٨٤.٧٪ من هذا الدخل في ١٩٩٩.
- والـ ٢٠٪ الافقر من سكان العالم يحصلون على ١.٤٪ من الدخل العالمي من ١٩٩٢. وعلى ١.١٪ من هذا الدخل من ١٩٩٩.
- وعليه يتمثل الفرق بين الافقر والاغنى على الصعيد العالمي من ١: ٧٤ (تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٩).
- في اكثر من ٨٠ دولة يظل متوسط دخل الفرد عند المستوي الذي كان عليه عام ١٩٨٧. اما فيما يخص نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية التي تضم الدول الصناعية المتقدمة في الاقتصاد العالمي (وهي لا تضم الا ١٩٪ من سكان العالم) فيصل الى ٧٠٪ من مبادلات السلع المادية والخدمات في العالم. وهي تستقبل ٥٨٪ من الاستثمارات الاجنبية المباشرة. ويوجد في داخلها ٩١٪ من المستخدمين لشبكة الانترنت (ثمن الكمبيوتر الشخصي يعادل في المتوسط اجر عامل من بنجالاديش لاكثر

من ثمانية اعوام، بينما لا يعادل هذا الثمن الا ما يقارب اجر شهر واحد لعامل امريكي: نحن هنا بصدد مؤشر اخر للعدالة الرأسمالية في مجال «ثورة المعلومات». وحتى بالنسبة لبلد رأسمالي متقدم تعرف حياته السياسية قوة تنظيمية خاصة، نقابية وسياسية، للطبقة العاملة، وهو فرنسا، تعكس مؤشرات توزيع الثروة والدخل نفس الاتجاهات (ارقام نهاية التسعينات):

	٪ من ملكية الثروة	٪ من الدخل القومي
أعلى ٢٠٪ من السكان	٪٦٨.٨٧	٪٤٢.٨٥
الـ ٢٠٪ التالية	٥١٩.١٩	٪٢٢.١٩
الـ ٢٠٪ التالية	٪٩.١٧	٪١٥.٩٩
الـ ٢٠٪ التالية	٪٢.٢٢	٪١٠.٩٦
ادنى من ٢٠٪ من السكان	٪٠.٤٤	٪٦٠.١

الفرق بين اعلى شريحة من السكان وادني شريحة يتمثل، بالنسبة لتوزيع الثروة في ١٥٦ مرة وبالنسبة لتوزيع الدخل في سبعة امثال. بعبارة اخرى يحصل ٥٠٪ من السكان (اي ٢٩ مليون نسمة) على ٢٤.١٧٪ من الدخل القومي، بينما يحصل ١٠٪ من السكان (اي ٥.٥ مليون نسمة) على ٢٧.٧٢٪ من اجمالي الدخل.

مظهر اخر من مظاهر انعدام العدالة الاجتماعية يتمثل في **البطالة** التي تقع معدلاتها في اقتصاديات اوربا بين ٦٪ و١٣٪ في النصف الثاني من التسعينات. وتصل معدلاتها الى ٤٠٪ في بعض البلدان الرأسمالية المتخلفة (كفلسطين). ويصل عدد المتعطلين في فرنسا الى ٣.٦ مليون في ١٩٩٩.

يضاف اليهم ١.٥ مليون شخص في حالة عمالة هشة (او قلقة) اي عمالة مؤقتة او عرضة للضياع في اية لحظة. ويبلغ معدل البطالة بالنسبة للاناث ١٣.٦٪ وبالنسبة للشباب من الذكور ٢٤.٢٪، وبالنسبة للشباب من الاناث ٢٩.٧٪. كل هذه صور للاستبعاد الاجتماعي في ظل الاتجاه المكثف لاليكترونيزية النشاط الاقتصادي وتحويل القوة العاملة المتاحة الى قوة عاملة تفيض عن احتياجات تراكم رأس المال، ويحرم الانسان من سبيل تحقيق ذاته الاجتماعية، اي من العمل - حتى ولو كان هذا العمل من قبيل العمل المغترب - في ظل التآكل المستمر لانظمة التأمينات الاجتماعية.

فاذا اضفنا الى ذلك دور الانظمة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية في استقطاع اكبر من دخول الطبقات ذات الدخول الادنى، سواء عن طريق الضريبة او عن طريق اقتراض الدولة بفائدة يحصل عليها اصحاب الثروة النقدية القادرون على اقراض الدولة بما لديهم من مدخرات نقدية. لتدفع لهم الفوائد واصل الدين من حصيلة الضرائب التي يتحمل الجزء الاكبر منها اصحاب الدخول الادنى. فعلى سبيل المثال يوزع العبء الضريبي في فرنسا على النحو التالي:

- ٦١٪ من حصيلة الضرائب من الضرائب غير المباشرة (وعبئها اكبر على ذوي الدخول الادنى). الضرائب على الشركات تعطي ٣٪ من الحصيلة).
- الضرائب على الثروة تعطي ٥٪، والضرائب على دخول العائلات (وغالبيتهم من غير المالكين) تعطي ٣١٪.
- وتتطور نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي من ٢٧.٥٪ في بداية التسعينات الى ٤٠٪ في نهاية التسعينات، بالنسبة

لفرنسا.

- وبالنسبة لمصر، يزيد الدين العام الداخلي بنسبة ٥٢٪ من ١٩٩٤/٩٣ حتى ١٩٩٩/٩٨. هذا بالاضافة الى الدين الخارجي الذي يدور حول ٢٠ مليار دولار امريكي. وينجم عن صور انعدام العدالة هذه تفاوت هائل في فرص الحياة ومستويات المعيشة، في فرص الصحة والتعليم والثقافة والاستهلاك المادي والسكن. فاذا ما اخذنا فرصة التعليم يبدو التفاوت بين البلدان في معدل دخول المدارس من سن المدرسة الابتدائية والثانوية، بالنسبة لعام ١٩٩٧، على النحو التالي:

- بالنسبة للبلدان الصناعية المتقدمة	٩٩.٩٪	٩٦.٢٪
- بالنسبة لبلدان امريكا اللاتينية	٩٣.٢٪	٦٥.٢٪
- بالنسبة للبلدان العربية	٨٦.٤٪	٦١.٧٪
- بالنسبة لبلدان جنوب آسيا	٧٨٪	٥٦.٥٪

هذا التفاوت في فرص التعليم يبدو بالنسبة لشرائح المجتمع الفرنسي في النصف الثاني من التسعينات من الارقام المعبرة عن النصيب النسبي لاولاد كل شريحة اجتماعية في الطلاب وفي الحصول على البكالوريا وفي الطلاب المهنيين، وهي الارقام التالية:

- اولاد المزارعين	٤٪	٢.٧٪	١٦.٢٪
- اولاد الموظفين	١٠.٧٪	١٢.٦٪	٩.٢٪
- اولاد العمال	١٤.٦٪	١٦.١٪	٦.٥٪
- اولاد الاطارات الاقتصادية المتوسطة	١٩.١٪	١٦.٦٪	١٩.٩٪
- اولاد الاطارات الاقتصادية العليا	٢٨.٤٪	٢٤.٧٪	٤٩٪

نرجو مراعاة عدد العائلات المكونة لكل شريحة من هذه الشرائح حيث عدد العائلات العمالية هو الاكبر بكثير.

اما بالنسبة لمعدل الزيادة السنوية لاستهلاك العائلات نجده بالنسبة لفرنسا يتناقص من ٣.٦٪ في سنة ١٩٨٦ حتى يصل الى ٠.٦٪ في ١٩٩٣ ليعاود الزيادة الطفيفة ليعود الى النقصان ليصل الى ٢و٠٪ في ١٩٩٧. وهو ما يتوافق مع تناقص معدل زيادة القوة الشرائية لدخول العائلات من ٣.٩٪ في ١٩٨٩ الى ١٪ في ١٩٩٩٦ ثم الى ١.٧٪ في ١٩٩٧.

ويكون من الطبيعي ان تتبدى الترجمة الاجتماعية لانعدام العدالة في الفقر المطلق والنسبي، والمادي والمعنوي. فبالاضافة الى الفقر المطلق والنسبي في البلدان الرأسمالية المتقدمة يعيش قرابة ١.٣ مليار نسمة في بقية العالم على اقل من دولار واحد في اليوم. وما يقرب من مليار نسمة لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الاساسية. ويبين تقرير مركز دراسات الغذاء في الولايات المتحدة في فبراير (شباط) ٢٠٠٠ ان ٣.٧ مليون عائلة امريكية تعاني من الجوع وان ١٠.٥ مليون عائلة لا تحصل على الغذاء الكافي. وبذلك يصل عدد من لا يحصلون على الغذاء الكافي في الولايات المتحدة ٣١ مليونا من السكان. ويضيف التقرير ان الجوع في الولايات المتحدة لا يظهر في شكل مجاعة ولا يؤدي الى الموت، وانه يمكن تخفيف العدد الى النصف لو انفقت الحكومة الامريكية خمسة مليارات دولار سنويا. وفي العالم يعاني ٨٤٠ مليون نسمة من سوء التغذية في الوقت الذي يبلغ فيه الاستهلاك الاجمالي لاغنى خُمس من سكان العالم ستة امثال ما يستهلكه افقر خُمس. كما يعاني زهاء ١٦٠٠ مليون طفل من سوء التغذية. وفي مصر يعيش ٤٠٪ من سكان القاهرة تحت خط

الفقر وتزيد النسبة عن ذلك في مدينة الاسكندرية حيث يعيش ٣٨٪ من سكانها في انواع مختلفة من العشوائيات. وفي لبنان يعيش ما يقرب من ٣٣٪ من السكان تحت خط الفقر. وفي عام ١٩٩٧ كان ما يناهز ٨٥٠ مليونا من البالغين اميين، على مستوي العالم. وفي البلدان الصناعية المتقدمة اكثر من مليون نسمة اميون. وكان ما يناهز ٢٦٠ مليون طفلا خارج التعليم المدرسي على المستوي الابتدائي والثانوي. وبالنسبة للحالة الصحية، فبالاضافة الى سوء التغذية ونقص التغذية لا يحصل خُمس سكان العالم على مياه صالحة للشرب. وفي الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧ زاد عدد المصابين بفيروس مرض نقص المناعة البشرية (الايدز) باكثر من الضعف، بحيث كان اقل من ١٥ مليونا ليتجاوزها الى ٣٣ مليونا، ويكاد المرض يعصف ببعض بلدان افريقيا جنوب الصحراء. ولا يتوقع لزهاء ١.٥ مليار نسمة ان يعيشوا الى ان يبلغوا سن الستين. ويفتقر اكثر من ٨٨ مليون نسمة الى الخدمات الصحية الاساسية. كما يفتقر ٢.٦ مليار نسمة الي مرافق الصرف الصحي الاساسية. ويموت كل عام قرابة ثلاثة ملايين نسمة نتيجة لتلوث الهواء. ويموت ما يناهز ٨٠٪ منهم نتيجة لتلوث الهواء الداخلي. ويموت اكثر من خمسة ملايين نسمة نتيجة الاصابة بامراض الاسهال الناجمة عن تلوث المياه (برنامج الامم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، نيويورك ١٩٩٩).

هل يمكن ازاء ذلك الا ان نكون بصدد لااخلاقية العدالة الاجتماعية التي تحققها الرأسمالية للمجتمع البشري؟

ثانيا: العنصرية تنتعش كاحدى فرائد منظومة اخلاقيات الرأسمالية:

للعنصرية الرأسمالية جذورها التاريخية: فهناك اولا عنصرية اوربا

الغربية التي انبثقت من حقيقة انها انضمت الى ركب البشرية في حقبة متأخرة من التاريخ الحضاري للانسان، اي وهي على مستوى كبير من «التوحش» النسبي اذا ما استخدمنا تعبير ابن خلدون. ومع هذا الانضمام المتأخر لركب الحضارة تتبلور عقدة النقص تشعلها قوانين ازاحة الاخرين التي تتحقق بها عملية تحقيق الشروط التاريخية لقيام الرأسمالية. وقد انضمت اوربا الى ركب البشرية في مرحلة صعود الرأسمالية فكان المصدر التاريخي الثاني للعنصرية الواجد لجذوره في طبيعة رأس المال كعلاقة اجتماعية تتضمن تجريد غالبية اعضاء المجتمع من السيطرة القانونية والفعلية على قوى الانتاج المادية، ومن ثم ضرورة اخضاع المستخدمين لهذه القوى المادية. والاخضاع يتضمن الاستعلاء. والاستعلاء تجاه البشر ينضح العنصرية. والعنصرية الموضوعية تستصرخ نظرية تبررها وتعمل على تسويدها، فتكون ايديولوجية العنصرية: تروج لسمو البعض في مواجهة البعض الاخر: سمو الجنس الابيض في مواجهة الاجناس الاخرى، سمو احدى عرقيات البيض في مواجهة عرقيات اخرى، سمو مسيحي البيض في اوربا في مواجهة اليهود، سمو يهود العالم في مواجهة بقية العالم. وتتنوع تصنيفات السمو المدعى به. وتتعدد اشكال العنصرية. وتبدأ العنصرية الرأسمالية على اشدها في افريقيا، مع صعود الرأسمالية، حين حولت الملايين من سكانها الاحرار الى عبيد لتغذي النشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي بقوة عاملة رخيصة، وتجعل من تجارة الرقيق تجارة محورية في تحقيق الارباح اللازمة لتراكم رأس المال في صورته النقدية. ثم تحولت العنصرية الرأسمالية الى انماط تعامل مع شعوب المستعمرات واشباه المستعمرات في افريقيا وآسيا. وانتهت عنصريتها لتغطي كل تاريخ القرن العشرين: عنصرية تجاه السكان السود في الولايات المتحدة الامريكية،

بعد ان ابادت عنصريا السكان الاصليين، عنصرية في مواجهة سكان بلدان الاستعمار الاستيطاني، في الجزائر، وفي كينيا وفي جنوب افريقيا وغيرها؛ عنصرية في مواجهة غير الاوربيين طوال فترة الفاشية النازية ذات الخصوبة الكامنة في رحم رأس المال التي تنتعش في فترات الازمة حين لا يستطيع رأس المال للخروج من الازمة الاستمرار في الادعاء بحق الاخرين في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. وتمتد العنصرية الرأسمالية الى العالم العربي في شكل عنصرية مركبة بادخال عنصرية من انلتهم اوربا الرأسمالية بممارسات المعاداة لما اسمته «بالسامية»، وذلك عبر الظاهرة الصهيونية التي صدرها رأس المال تحت مظلة رأس المال المهيمن دوليا منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، بما تتضمنه من عنصرية تقوم على الاغتصاب والابادة والتدمير. وازاء العجز التاريخي لديموقراطية «رأس المال» عن حل التناقضات الداخلية في مرحلة الازمة الاجتماعية التي تعم عالم اليوم وتتمحور حول الاستقطاب الاجتماعي وتزايد البطالة والاستبعاد الاجتماعي للقوة العاملة واتساع دائرة الفقر النسبي والمطلق (او قل اتساع دائرة البؤس الاجتماعي) بعد مرحلة كانت احتياجات تراكم رأس المال في اوربا تستدعي الملايين من القوة العاملة من خارج اوربا، من افريقيا السمراء ومن شمال افريقيا، ومن تركيا وايران، ومن بلاد اسيوية اخرى. ازاء هذا العجز التاريخي الذي تبرزه الازمة تكشر العنصرية الرأسمالية عن انيابها لتمكن اليمين النازي، بعنصريته الفكرية والممارسية، من الوصول الى المؤسسات القانونية للدولة الرأسمالية كاحدى الممارسات اليومية لعنصريته في كلّ انحاء اوربا. وهي ممارسات تتبدى على مستوى الشارع الاوربي في التمييز الثقافي والسلوكي ضد غير الاوربيين من القوة العاملة (وهو تمييز يمارسه في كثير من الاحيان

رجال شرطة الدولة) ومن العنف الاجرامي كما تمت ممارسته في جنوب اسبانيا في مواجهة القوة العاملة المغربية من بداية شهر فبراير (شباط) ٢٠٠٠. كما تتبدى هذه الممارسات العنصرية على مستوى المؤسسات الاجتماعية الاوربية، كما حدث في المدارس الفرنسية، على سبيل المثال؛ كما تتبدى على مستوى المؤسسات القانونية والسياسية للدولة، كما هو الحال في المدن الفرنسية التي «اختير» فيها العمد من احزاب اليمين العنصري. ينتهي الامر، على نحو **طبيعي**، بالوصول الى مؤسسات الدولة المركزية في اطار عملية تاريخية مرحلية يمارس فيها رأس المال عنصريته لتحقيق سيطرته السياسية علي كل اوربا عبر «الاتحاد الاوربي»، الذي بدأ وترعرع اقتصاديا اولا، خالقا بذلك هرما من «العنصرية الاجتماعية»: البطالة والهشاشية والتهميش والاستبعاد لشرائح متزايدة من عالم العمل من الاوربيين[1]، والاستعباد والاجهاز المادي بالعنف على اجزاء من القوة العاملة غير الاوربية، خاصة في الوقت الذي تعرف فيه المجتمعات الاوربية اتجاها نحو «تصويب اوضاعها الديموقراطية»، بزيادة المواليد، حتى ولو كان للأمهات من المهاجرات نصيب معتبر في هذا التصويب، باعتبار ارتفاع معدلات الخصوبة لديهن. وهنا تكون الممارسة انتقائية: استبقاء من يمكن الاستفادة منه واستبعاد من عداه. ولا ينجو من هذا الاجهاز المادي العنيف الذي يسعى اليمين العنصري الى تحقيقه

---

(١) فيما يخص دور تكتل رأس المال الاوربي في اعادة هيكلة المجتمعات الاوربية في اتجاه خفت ضوء الدولة الراعية و«اصلاح» سوق العمل عن طريق البطالة والاستبعاد الاجتماعي لعدد من العمال (يقدر عدد المستبعدين اجتماعيا في اوربا بـ ٦٥ مليون في عام ٢٠٠٠) واعادة النظر في انظمة التأمينات الاجتماعية في اتجاه تقليصها وتخفيض الضرائب على الطبقات الغنية وتفكيك القطاعات العامة في بلدان اوربا، فيما يخص ذلك انظر:

Ignacio Ramonet, L’euro, le brut et le marchand, le Monde Diplomatique, Octobre, 2000, p. 1.

الا الجزء من «القوة العاملة» المهاجرة المتمثلة في ملايين من «العاملات» في مشروعات انتاج «المتعة الجنسية» في وحدات الدعارة التي تنوع الصنف للمستهلك الاوربي على نحو يتعدى المألوف: حيث تتعدد مصادر مفردات «القوة العاملة»، اذ لم تعد تقتصر على مصادر فيما وراء البحار، من شمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحاري، وانما تنوعت لتشمل مصادر اوربا الشرقية اولا مع انهيار انظمتها السياسية وثانيا مع عدوانية رأس المال المسلح في مواجهة جماعات اثنية بأكملها عبر الحرب التي يشنها رأس المال في البلقان (البوسنة والهرسك ثم كوسوفو) وفي الشيشان وبقية وسط اسيا القوقازية، احتماليا. وكذلك عبر مجهودات مافيات الجريمة المنظمة دوليا التي تمثل احدى الابداعات التنظيمية لرأسمالية القرن العشرين، وخاصة تلك المتخصصة في تجارة الرقيق «الابيض» رغم تميز مفرداته ببشرات غير بيضاء.

ويأتي صباح التاسع والعشرين من فبراير (شباط) ٢٠٠٠ بخبر ينبئ عما في النفسانية الرأسمالية من عنصرية تعبر عن نفسها بتلقائية تحسد عليها. وذلك عندما يبوح القاضي في محاكمة في احدى محاكم بريطانيا بأن المحاكمة ستأخذ بعض الوقت لان كل الحضور في الدعوى من الاثيوبيين الذين يشتركون في نفس «السحنة»، الامر الذي تصعب معه التفرقة بينهم. وقد رد احد الحضور بالقول بأن التمييز بينهم ما يزال ممكنا لان منهم من هو طويل ومن هو قصير ومن هو نحيل. ويكون هذا الاخير قد عبر بعنصرية اخف من عنصرية القاضي: اذ بينما يذهب القاضي الى استحالة التمييز بين من يعنيهم بالقول يذهب الاخر الى امكانية التمييز بينهم على اساس صفات تتعلق بالشيئية. ولا يفوت القاضي ان يعتذر بعد ذلك. ولكن الاعتذار الواعي اللاحق لا يجب الاحساس اللاوعي الذي يعبر عنه القاضي تلقائيا دون مالوم قضائي.

وتنضم **حروب الابادة البشرية** في المرحلة الحالية، كمظهر من مظاهر العنصرية الرأسمالية، بعدما عرفه تاريخ الرأسمالية الكولونيالي والامبريالي من حروب لاخضاع الاخرين او سحقهم باسم «التحضر» و«التحديث». نقول تنضم حروب الابادة البشرية الى منظومة اخلاقيات الرأسمالية. ويكفينا هنا مثل حرب الابادة التي تستمر، باصرار يومي، لما يقارب العشر سنوات الان ضد الشعب العربي في العراق، وتأتي الحرب مخالفة حتى للقانون الدولي العام، الذي يجسد في الواقع شرعية رأس المال. تأتي الحرب مخالفة له عندما تتخطى العقوبة جسامة الفعل، وعندما تستمر العقوبة بعد انتهاء الفعل الموجب لتوقيع الجزاء، وعندما تستمر العقوبة بحجة امكانية ان تعيد الدولة تسليح نفسها او ان تمتلك اسلحة الدمار الشامل، في الوقت الذي تتسلح فيه كل دول العالم، وتمتلك فيه دولة قائمة على الاغتصاب وممارسة لارهاب الدولة وضاربة عرض الحائط بكل قرارات «الشرعية الدولية»، نقول عندما تمتلك هذه الدولة اسلحة الدمار الشامل وتعربد في مواجهة شعب فلسطين وغيره من الشعوب العربية يوميا. ولا يبرر ذلك للغرب الرأسمالي الا عملية واسعة للمساندة تحظى بها الدولة «العربيدة». وتكون حرب الابادة ضد الشعب العربي في العراق مخالفة للقانون الدولي العام عندما تصيب العقوبة الشعب، وعندما يتضمن تنفيذها مخالفات للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين، وعندما يتبدى مضمون العقوبة في الاستخدام اليومي للقوة العسكرية دون ما سند من حق او «قانون» في القضاء على الانجاز الحضاري للمجتمعات والقتل المتعمد للشعوب[1] عن طريق اما انتزاع الحياة من

---

(١) في التعليق على اثر الصورة الفوتوغرافية في تكوين وجدان الانسان يقول أن أحد رؤساء تحرير صحيفة دولية «مع اتساع دائرة العنف والمجازر»، ومع تكرارها المتكاثر يوما بعد يوم، بل ولحظة بعد أخرى، لم يعد الموت، الذي هو قمة المأساة الانسانية، حدثا ذي أهمية. La mort a été banalisée. ومن ثم لم يعد حدثا صحفيا، أيا كان عدد من يحصد الموت أرواحهم. ولكي يصبح الموت حدثا صحفيا لا بد أن تكون شخصية الميت كبيرة=

صغارها او ابقاء الصغار فاقدي العافية الجسدية والذهنية. ويعرف المجتمع العالمي، عبر الممارسات العنصرية وحروب الابادة البشرية، ظاهرة الالتجاء الجماعي الى ارض اخرى، يفر اليها من اخطائته اسلحة الابادة « لينفذ بجلده» في الوقت الذي يكون فيه فاقدا لارضه ولتاريخه ولكيانه الالجتماعي ويصبح محترفا للصبر والاغتراب، ويصير محلا لورقات تفاوضية تعبث بها القرارات المتضاربة والمغرضة لصانعي «الشرعية الدولية» التي هي في الواقع شرعية رأس المال الفاقدة للمشروعية الانسانية. وتحتوي الاماكن «الجافة» من الكرة الارضية في نهاية عام ١٩٩٧ زهاء ٢٢ مليون لاجئ، بدءا من لاجئي فلسطين الذين يعيشون في الشتات لما يزيد على النصف قرن. يضاف اليهم في السنوات الاخيرة اللاجئون من ديار التيه الكردية ولاجئو البوسنة والهرسك ولاجئو كوسوفو ولاجئو منطقة البحيرات العظمى في افريقيا الوسطى ولاجئو تيمور الشرقية ولاجئو الشيشان ولاجئو السودان ولاجئو اريتريا ولاجئو نيجيريا بعد الاحداث الطائفية الاخيرة والمستمرة حتى الان.

ثالثا: الفساد: العقد الفريد الذي يتوسط منظومة اخلاقيات الرأسمالية:

يتمثل الفساد في الحصول على ميزة عينية، مادية او غير مادية، او مالية باتيان فعل غير مشروع وفقا للشرعية القانونية لدول رأس المال، دون ان ندخل في الحسبان الشرعية الاخلاقية وفقا لما هو ايجابي في التراث القيمي للبشرية.

= الأهمية». والواقع أن أهمية شخص الميت لا تستمد الا من ثروته (ما يملكه من رأس المال) أو من سطوته (ما يكسبه من رأس المال). نحن هنا أمام التعبير اليومي التراجيدي لنظام القيم السلعي، الذي يفرض سطوته حتى على موت الانسان برصاص الرأسمالية.

فالفساد هو الحصول على غير المستحق باتيان ما ليس بحق له. وبقدر ما للفساد من مستفيدين واصحاب مصلحة آثمة، له ضحاياه: ممن يضارون في مصالحهم المادية ومقدراتهم المعنوية ويصابون باحباطات فردية وجماعية واجتماعية. وهو عادة اداة اقوياء الارض، خاصة من يتملكون قدرا من السطوة السياسية او الادارية او الاقتصادية، مضحيا بالمستضعفين في الارض. ويستشري الفساد في كافة جنبات المجتمع الرأسمالي، متقدمة ومتخلفة. ويصبح ظاهرة كيفية سائدة تفرض نفسها على كافة الاصعدة. وقد تعددت صور الفساد الى درجة اقلقت ضمير عدد من الباحثين في دروب المعرفة العلمية، لينتهي بهم الامر الى انشاء فروع لبعض العلوم الاجتماعية تنشغل بالفساد كظاهرة اجتماعية في اطار الكل الاجتماعي، تسود وتسوِّدها انظمة قيم الطبقات السياسية الحاكمة بما تمتلكه من وسائل تكوين الوعي وتشكيل الرأي وتحت شعار ان «الفساد موجود.. موجود.. موجود.. في كل الوجود». فكان علم اجتماع الفساد والاقتصاد السياسي للفساد. والامر يتعلق هنا بالدراسة العلمية النظرية للظاهرة. اما ممارساتها في واقع حياة المجتمعات وعلى صعيد المجتمع العالمي فهي تفرض نفسها على مستوى الافراد وعلى مستوى الطبقة السياسية الحاكمة وبقية طبقات المجتمع باعتبار ان «الناس على دين ملوكهم» وان «الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها»، وعلى مستوى الطبقة السياسية في التكتلات الاقتصادية وعلى مستوى مؤسسات المجتمع الدولي. وسنقتصر هنا على ضرب بعض الامثلة، فالصحافة السيارة تعج بكل انواع الامثلة الممجوجة للفساد في دوائر الحكم ودوائر المال ودوائر الاعمال ودوائر التعليم ودوائر الاعلام ودوائر «الثقافة» على نحو يفسد هواء الجو الثقافي ويعيشنا ثقافة الفساد التي تغذي فساد القيم السلعية، محور اخلاقيات رأس المال.

وعلى مستوى فساد الطبقة السياسية الحاكمة قد يكفي ما انكشف عن

ممارسات الطبقة السياسية التي حكمت ايطاليا منذ صبيحة الحرب العالمية الثانية حتى اليوم. حيث شمل الفساد معظم الشخصيات العامة سواء بالنسبة لمن يسيطرون على مقاليد السلطة التنفيذية او من كانوا من رجالات «السلطة التشريعية» (ما يقرب من ثلث اعضاء البرلمان في لحظة ما) في ضلوعهم في الفساد والمشاركة في عالم الجريمة المنظمة للمافيا الايطالية. وتبرز ممارسات الفساد بالنسبة لرأس الدولة (وبالمناسبة، تفسد السمكة من رأسها!!) بمناسبة تمويل الحملات الانتخابية بواسطة اصحاب المصالح الاقتصادية، كما حدث في تمويل الحملة الصحفية للرئيس الحالي للولايات المتحدة ومع مستشار المانيا المنتمي الى الحزب «الديموقراطي» المسيحي عندما تلقى اموالا من رجال اعمال فرنسيين استبقاها في حسابات سرية. وقد دفع انكشاف الحقيقة المسؤول المالي للحزب الى الانتحار مدفوعا بما تبقى لديه من بعض الحياء الاجتماعي على سبيل الاستثناء الذي يؤكد القاعدة العامة. وكما انكشف عند استخدام اموال بلدية باريس لهذا الغرض بفضيحة مالية تطول العديد من المقربين لرئيس الجمهورية الفرنسية. وكما يحدث الان بالنسبة لتمويل شركات الادوية للحملة الانتخابية لاحد المرشحين للرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية لكي يساعد على منع شركات ادوية في جنوب شرق اسيا من انتاج دواء مضاد لمرض فقدان المناعة (الايدز) لكي لا تنافس الشركات الامريكية. وكذلك الفساد المرتبط بفضيحة مالية تخص تعاونيات الطلاب في فرنسا استقال بسببها وزير المالية والاقتصاد في الوزارة «الاشتراكية» الحالية. كما يوجد ثلاثة من وزراء اليمين السابقين محكوم عليهم في فرنسا باساءة الائتمان في قضية تمويل غير مشروع لحزب من الاحزاب. وتبرز اخر فضائح الفساد في فرنسا بالنسبة لرئيس المحكمة الدستورية العليا (؟) الذي كان وزيرا للخارجية واحد المقربين لرئيس الجمهورية السابق، الذي ساعد صديقة له في

التعاقد مع شركة النفط «ألف» واستفاد ماليا من ذلك. وفي بريطانيا تتعدد القصص واخرها ما نشر في صباح الاحد ١٩ مارس (اذار) ٢٠٠٠ من حصول وزير الشؤون الاوربية في الحكومة البريطانية على رشاوى للقيام ببعض اعمال تتعلق بوظيفته. وهكذا يكون وصول من «ينوبون» عن الشعب الى السلطة عبر ممارسات الفساد والفضائح المالية والجنسية، وتكون السلطة معبرا لممارسات اكثر فسادا. ويرتكبون وهم «نواب الشعب»، في تمتعهم بحصانة يعطيها النظام السياسي «للوكيل» ويحرم منها «الاصيل»، صورا متجددة من الفساد والافساد. وتمتلئ المسافة بين «الاصيل» و«الوكيل» بكل صور وممارسات اخلاقيات الرأسمالية. وفي مثال من مصر يتحول «نواب الشعب» الى «نواب القروض» يستبيحون لانفسهم الاستيلاء دون وجه حق على اموال البنوك الخاصة وشبه العامة. وتتبدد اوهام «الاصيل» التي غذتها ايديلوجية «ديموقراطية»رأس المال وتتحقق احلام «الوكيل» الآثمة التي بلورتها السيطرة الفعلية على كل سطوة رأس المال.

ويظهر مكمن اخر للفساد عندما يتدخل رؤساء الدول ورؤساء الوزارات والوزراء في عقد الصفقات التجارية والمالية الدولية لحساب الشركات الاحتكارية الدولية، خاصة في مجالات تجارة السلاح والطائرات وعقود النفط والمعدات الثقيلة كثيفة التكنولوجيا. وهنا نكون بصدد على الاقل شبهة الفساد عندما يحقق الوسيط مصالح خاصة من خلال الصفقة او شبهة استخدام العنف عندما يتضمن الامر التهديد باستخدام النفوذ او القوة لارغام الطرف الاخر على عقد الصفقة (والاخبار تنقل ان رئيس دولة عربية توفي بالسكتة القلبية في ظروف تضمنت شبهة استخدام العنف لعقد صفقة تسويق للسلاح).

وقد شهد عام ١٩٩٩ توجيه البرلمان الاوربي لمجلس وزراء الاتحاد

الاوربي (المفوضية الاوربية) اتهام ممارسة بعض الوزراء للفساد المالي والاقتصادي. وقد حل على اثرها مجلس الوزراء الاوربي. وما زال التحقيق جاريا بالنسبة لبعض وزرائه. ونكون هنا بصدد الفساد وقد صعدت ممارساته الى قمة التكتلات الاقتصادية الرأسمالية الاقليمية.

ويعتبر من قبيل ممارسات الفساد على مستوى **المنظمات الدولية** استخدام الدول الاقوى لنفوذها الاقتصادي والسياسي في تحديد من يشغلون المناصب القيادية في هذه المنظمات. كما حدث عند مسألة تجديد اختيار الدكتور بطرس غالي كأمين عام للامم المتحدة واستبعاده رغم موافقة غالبية الاعضاء على التجديد لصالحه. وكما يحدث عند الاستبعاد المتعمد لاشخاص عن قيادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد فرضت الدول الاقوى اقتسام الولايات المتحدة للادارة (البنك الدولي) مع اوربا (صندو ق النقد الدولي). وكما حدث عند الاستبعاد المتعمد للمرشح المغربي عند اختيار امين عام المنظمة العالمية للتجارة، واستبقاء مرشح الولايات المتحدة وهو المشرح النيوزيلاندي. وهكذا يبعد فساد السطوة الدروس التي تتغنى بها البلدان الرأسمالية المتقدمة في شأن «الديموقراطية» عن الممارسات الدولية الحقيقية عند اختيار قيادات المنظمات الدولية، اذ يضرب ادعائات الديموقراطية الرأسمالية في الصميم عندما تتحكم الاقلية الاقوى اقتصاديا وعسكريا في الاغلبية الاقوي بشريا ودوليا.

ولا يدخر الفساد **النظام القضائي**، اذ يدفع به عبر الافساد المالي الذي تقوم به دوائر الاعمال، دون ان ننسى اثر الممارسات الفاسدة للاجهزة المساعدة للقضاء، في اتجاهين:

- اتجاه تحقيق «عدالة للبيع» Justice for sale .

- واتجاه تحقيق «عدالة على المقاس»، Justice sur mesure مقاس رجال الاعمال.

ويتبلور الاتجاه الاول عبر التجربة في نظام قضائي يؤدي فيه الفساد إلى الاضرار المهلك للنظام القضائي نظرا لانه يعطي للقاضي حرية كبيرة في اختيار المبدأ القانوني الذي يطبقه على النزاع عن طريق اختيار السابقة القضائية التي يرى انها تمثل مرجعا للحالة المعروضة امامه. والامر يتعلق هنا برشوة يتقدم بها محامي للقضاة لتغيير حكم محكمة درجة اولى في حالة تتضمن اسماء اشخاص ذوي حيثية سياسية كبيرة في احدى الولايات الامريكية. ويسكت النائب العام عن القضية. ويسكت من يخلفه في الوظيفة كذلك: هل يخشون من الاسماء الكبيرة سياسيا؟ ام يخشون على مستقبلهم «السياسي»؟ ام يخشون على مستقبلهم «الوظيفي»؟ يتم الاتفاق بين المحامي واحد قضاة المحكمة على الغاء حكم اخر لمحكمة درجة ادنى لكي يعدل الحكم لمصلحة شركة استثمار ضد لجنة ضرائب الولاية (فلا يفسد الجهاز القضائي فقط وانما يضيع كذلك حق الدولة في تحصيل الضريبة). القاضي، لكي يحصل على الاصوات اللازمة لالغاء الحكم يدفع مبلغين من النقود لقاضيين اخرين، دون ان يعلمهما بمقدار المبلغ الذي دفع له. وقد ورد في اعتراف القاضي فيما بعد ان محاميا معينا لم يخسر الا قضية واحدة طوال الـ ٢٤ عاما التي استمر فيها هذا القاضي في عمله القضائي(١). وفي بريطانيا يدفع رجال الاعمال رشاوى للحصول على معلومات مقدمة في دعاوى ضدهم (انظر قضية محمد الفايد في هذا الشأن، الذي درج على تقديم رشاوى لاعضاء مجلس العموم كذلك).

---

(١) قضية الفساد برمتها ومداه في الجهاز القضائي مروية في كتاب اثنين من رجال القضاء:
William A. Berry & James E. Alexander, Justice for Sale, Macedon Publishing Co. Oklahoma City, 1966.

اما الاتجاه الثاني فيبرز عبر نوع من «الافساد» القانوني حيث يستجيب نظام فض المنازعات الى تحقيق رغبة خاصة لرجال الاعمال في اقامة نظام للتقاضي عبر التحكيم يقوم به محكمون من قائمة خبراء يختارهم اطراف النزاع ويطبقون قانونا يختاره الاطراف. ويتولى الامر امام هيئة التحكيم خبراء متخصصون يدافعون عن وجهات النظر المختلفة بمقابل نقدي يتحمله في اغلبه اطراف النزاع. هنا يختص النظام بالمنازعات التي تدور حول المعاملات المالية حتى ولو كانت الدولة طرفا فيها، وعلى الاخص المعاملات المالية الدولية، تاركا منازعات الاسرة ومنازعات العمل ومنازعات الامن الاجتماعي (الجنائية) للنظام القضائي العادي. ومع طبيعة علاقات القوى الاقتصادية الدولية ينتهي الامر في حالات التحكيم الى اختيار قانون ومحاكم الطرف الاقوى في العلاقة. ومع مضي الوقت يسحب البساط من تحت اقدام قوانين البلدان المتخلفة ومن تحت اقدام محاكمها. ايعني ذلك اننا نتجه الى شكل تاريخي اخر من «الامتيازات الاجنبية»؟ وينتهي امر التقاضي الى تحقيق نوعين من «العدالة» القانونية:

- عدالة ترسم على انها «مغمضة العينين» تسهر عليها المحاكم العادية في مواجهة الغالبية الاضعف اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. ومع ضعف الامكانيات تنتهي الى «عدالة عمياء» لا ترى حتي نفسها خاصة عندما يتعلق الامر بحقوق المستضعفين في الارض.

- وعدالة «مفتوحة العينين» تسهر عليها هيئات المحكمين للشرائح الاجتماعية القوية اقتصاديا وسياسيا، تبصر عبر اشعاع الربح النقدي وتستخدم بصرها السلعي لتحقيق مصالح فاقدة البصيرة في الكثير من الاحيان(١).

---

(١) تلك هي العدالة التي تبحث عنها المشروعات الاقتصادية الكبيرة، ويعبر عنها التقرير السنوي للموند الفرنسية لعام ٢٠٠٠ بتعبير judstice sur mesure، اي عدالة على «المقاس»، مقاس دوائر الاعمال.

رابعا: العنف والارهاب، بهما تقترب منظومة اخلاقيات الرأسمالية من الاكتمال:

بالعنف الاجتماعي تكون رأس المال في مرحلة صعوده التاريخي. وبالعنف المكثف (والارهاب) يسرع رأس المال من سرعة تمركزه في شكل احتكارات عالمية. والعنف، كظاهرة اجتماعية، يلتف حول الانسان ليتحول معه الى شخصية لا تجيد الا التعبير العنيف عن مشاعرها وممارساتها او الى شخصية مروعة النفسانية، بوعي او بلا وعي، بديناميكية او بخمول، من هول ما تعيش من مظاهر للعنف الفردي والطبقي والاجتماعي المعمم. وتتفاعل ايجابية العنف مع سلبية الارتياع لينفيا ما يمكن ان تشهده الحياة الاجتماعية من بعض الهدوء النفساني الذي يرتبط بالاحساس بالامان، ويضيفا على هذه الحياة كل صور التوتر الاجتماعي، الذي ما يلبث ان ينتقل من داخل المجتمعات ليكوِّن حلقات توتر متداخلة ومتسارعة الاتساع في المناطق المختلفة التي تكوِّن خريطة المجتمع العالمي. والعنف كمكوِّن للشخصية المعاصرة هو في النهاية تعبير عن اخلاقيات الطبيعة العدوانية لرأس المال. يبرز مع ممارسته ويُغذي مع محتويات مشروعاته التعليمية والادبية والفنية والثقافية بصفة عامة، ليبلور في النهاية ثقافة العنف يتغذى بها الاطفال يوميا عبر الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية، حتى تتلبس ارواحهم بالعنف الذي يتأكد عبر بيئة تراكمية تختزنه وتولد اشكالا متنوعة منه يحتضنها نظام القيم لتتبلور في التعاملات العنيفة المادية والمعنوية. فيتفجر العنف اليومي في جنبات العلاقات الاجتماعية. ويتفجر العنف العرقي والطائفي في كل مكان، في روسيا، في البلقان، في تركيا، في العراق، في الجزائر، في نيجيريا، في بوروندي، في السودان، في الصومال، في تيمور الشرقية، في.... هذه كبؤر حديثة نسبيا لمارسات العنف...

الى جانب كل صور العنف المزمن الذي يرتكبه رأس المال الصهيوني داخل فلسطين المحتلة، وحتى ايار ٢٠٠٠ في جنوب لبنان، وباشد ما تكون البربرية في فلسطين في تشرين الاول ٢٠٠٠. وكأن البشرية لم تقطع قرونا عديدة بخطى متسارعة نحو استخدام العقل ونحو علمانية تحكّم العلم في سبيل انتاج فكر يسعى الى تحقيق انسانية الانسان وخلق مواثيق توصي بالقضاء على كل تمييز او عنف بسبب العرق او العقيدة او الجنس او الدين. ومع تفاقم مشكلات الحياة اليومية وفشل التنظيم الاجتماعي الرأسمالي في حلها تشتد حدة الصراعات العرقية والطائفية ويصبح التمييز العرقي والطائفي، مع غيره من صور التمييز التي يلازمها العنف، من الملامح البارزة لاخلاقيات هذا التنظيم الاجتماعي.

ومن صور العنف يبرز **العنف الاقتصادي** الان. اوضح ما يكون في اطار علاقات العمل في تقلقلها بين ما سبق ان حصلت عليه الطبقات العاملة، عبر تاريخها التنظيمي، من ضمانات في علاقات العمل وبين ما ادت اليه التجديدات التكنولوجية من اقصاء لاعداد متزايدة من العاملين بعيدا عن العمل. مع ما يتضمنه ذلك من فقدان فرص العمل وتناقص دخول العمل او انعدامها، في ظل تآكل انظمة التأمينات الاجتماعية. ومع بقايا نظام العمل الذي ما يزال يحتفظ للعاملين، من الناحية القانونية، ببعض الضمانات وبعض التأمين الاجتماعي، يمارس العنف الاقتصادي في مواجهة العاملين من جانب ارباب الاعمال (وقف للترقية، عدم صرف حوافز، توقيع الجزاءات، الابعاد عن نوع العمل المناسب، الاهانة لشخص العامل...) لدفعهم دفعا الى ترك العمل بمبادرة من جانبهم لا تثبت على رب العمل الالتزامات المالية التي تنجم عن فصل العامل. وقد اصبحت هذه ممارسات يومية تعرفها اقتصاديات اوربا الغربية

(والاقتصاديات المتخلفة التي تجري فيها عملية بيع الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة) الامر الذي دفع الى ظهور ما اصبح يسمى «بالتحرش المعنوي» بممارسة صور من العنف الاقتصادي ضد العاملين يتضمن توجيه الاهانات والمساس بالكرامة. وهو ما اثار الجدل القانوني حول تكييف هذا «التحرش» مدنيا وجزائيا. ويعرف العاملون في شركات القطاع العام في مصر التي تم بيعها للافراد صورا من هذا العنف الاقتصادي بقصد تصفية الاعداد التي يعتبرها المشروع في شكله الفردي الجديد من قبيل «العمالة الزائدة». (وقد بيعت شركة النصر لتعبئة الزجاجات «الكوكاكولا» عام ١٩٩٤ وبها اكثر من خمسة الاف عامل وموظف وحوالي ٨٠٠ فرد من العمالة المؤقتة. وانتهى بها الامر الان الى ما يقارب الالفين عامل وموظف).

وللعنف الاقتصادي صور اخرى: منها ان تموت جوعا في شكل نوع من الموت الجماعي بالمجاعة. ومنها ان تجد نفسك، رغم قدرتك على العمل ورغبتك في القيام به، تحت خط الفقر. ومنها ان تكون غير قادر، رغم قيامك بالعمل كل الوقت، على ان تحصل على الغذاء الكافي. ومنها ان تكون رغم انفك رقما في اعداد البطالة التي تطلقها المكاتب الاحصائية. ومنها ان تكون ذو وظيفة مهددة بالفقدان اما لعدم وجود ضمانات عمل او لمنافسة يواجهها رب العمل من الخارج او لانك تعمل في مشروع من مشروعات قطاع الاعمال العام وتجري «خصخصة» المشروع. وهنا تصبح رقما في اعداد العمالة القلقة. ومن صور العنف الاقتصادي كما رأينا ان تكون محلا لمعاملة اقتصادية تكرهك على اتخاذ قرار بترك العمل، اي ان تكون محلا «للتحرش المعنوي». ومن صور العنف الاقتصادي كذلك ان تكون ضمن شعب كامل يموت ببطء جوعا ومرضا تحت «مظلة» برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي يجري تنفيذه تحت الرحمة

الامريكية لهيئة الامم المتحدة. واخيرا من صور العنف الاقتصادي ان تجد نفسك ضمن شعب بأكمله وقد اغلقت عليكم الحدود من جميع الجهات: لا عمل ولا ماء ولا انتقال ولا تصدير ولا استيراد، ومن ثم لا حياة. كما يحدث كل حين واخر بالنسبة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي عبر ما يقارب الربع قرن من مماحكات «السلام» الامريكي/الاسرائيلي.

وللعنف ضد **المرأة** وضع خاص في اخلاقيات الرأسمالية، اذ يعكس وضع المرأة في العالم استمرار الاضطهاد والتمييز الاجتماعيين ضدها. ويبين انها، مع الاطفال، الاكثر تعرضا لسلبيات الصراعات الاجتماعية والدولية، وبأنها تعاني اجتماعيا معاناة مركبة، تعاني ابتداء من وضعها في التركيب الاجتماعي، وتعاني كذلك بصفتها امرأة. فالنساء يعملن، بصفة عامة، مدد عمل اطول من الرجال. ففي نهاية التسعينات، اذا ما اخذنا مقياس ١٠٠ لعمل الرجال يكون المقياس للنساء ١٢٠ في ريف الفلبين وجواتيمالا، ١٣٠ في مدن ايطاليا، ١١٠ في مدن كولومبيا وفي فرنسا وفي مدن اندونيسيا وفي الولايات المتحدة الامريكية وفي مدن كينيا. وعادة ما يكون مستوى اجر النساء اقل من مستوى اجر الرجال بالنسبة للعمل الواحد. ولا يتوقع لقرابة ٣٤٠ مليون امرأة من نساء العالم ان يعشن الى ان يبلغن سن الاربعين. وتتعرض ٦ ملايين صبية يوميا لعنف جسدي يتمثل في عملية الختان. ويعاني ما بين ربع ونصف جميع نساء العالم من نوع او آخر من الاعتداد الجسدي من شريك حميم او غير حميم (تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية البشرية عن عام ١٩٩٩). كما اصبحت دعارة النساء ظاهرة عالمية من اختصاص الجريمة المنظمة دوليا تمتد عبر جنبات العالم: من جنوب شرق اسيا حيث انتشار سياحة الجنس الى شبكات الدعارة في اوربا الغربية في تمركزها حول المانيا وبلجيكا (يعمل ما

يناهز ٨٠٠٠٠ امرأة من اوربا الشرقية في شبكة الدعارة ما بين المانيا وبلجيكا، العدد الهائل منهن تم الايقاع بهن من خلال عقد للعمل في بلد من بلدان اوربا الغربية). وقد صار الاغتصاب الجماعي للنساء احد لوازم الحروب العرقية والطائفية التي يتزايد عددها على خريطة العالم توسيعا للسوق الدولية للسلاح(١). وحتى في حروب «التحرير» التي تمارسها جيوش الاحلاف العسكرية كحلف الناتو او تلك التي تمارسها دولة ليست صغيرة تحت المباركة الخجولة للدول الكبرى، كما في حرب الشيشان. ومع ذلك ٢٣ دولة منها الولايات المتحدة الامريكية لم توقع على اتفاقية وقف العنف والتمييز ضد المرأة. اما بالنسبة للاطفال، ومصيرهم المأساوي مرتبط ارتباطا وثيقا اما بغياب الام او بضعفها الاقتصادي والاجتماعي، فدعارة الاطفال اصبحت هي الاخرى ظاهرة عالمية. وكذلك الاتجار بهم للعمل في ترويج المخدرات وفي جرائم السرقة والنشل. ويمارس معهم العنف الاقتصادي عندما يعمل اكثر من ٢٥٠ مليون طفل في العالم كعمال اجراء. ويتعرض الطفل بصفة عامة لصور بشعة من العنف الجسدي والمعنوي. واليك المثال: في السادس عشر من فيراير (شباط) ٢٠٠٠، اعلن عن نتيجة تحقيق استمر لمدة ثمانية عشر شهرا حول المعاملة التي يتلقاها الطفل في اكثر من اربعين دارا من دور رعاية الاطفال في شمال ويلز بالمملكة المتحدة، وبعضها يرعى الاطفال ذوي الاوضاع الصحية والذهنية الخاصة. وهي دور تخضع لرقابة هيئة الخدمة الاجتماعية. وقد تبين من التحقيق ان اطفال هذه الدور تعرضوا لقرابة العشرين عاما الماضية لاعتداءات

---

(١) في عام ١٩٩٩ بلغت مبيعات السلاح في سوق السلاح العالمي ٨٠٠ مليار دولار امريكي. قدرت مشتروات بلدان الشرق الاوسط بـ ٦٠ مليار دولار امريكي. وللولايات المتحدة الامريكية نصيب الأسد كبائع للاسلحة في السوق الدولية. وهي تتمتع بتفوق تكنولوجي واضح في صناعة السلاح.

بالضرب وتعرض الاطفال لاعتداءات جنسية جسيمة!!

اما العنف الذي يمارس بالوسائل المروعة، وخاصة الترويع المسلح اي **الارهاب** فقد اصبح ظاهرة تعم المجتمع الرأسمالي العالمي. تضم ارهاب الدولة، تمارسه الولايات المتحدة وبريطانيا يوميا في مواجهة شعب العراق، وارهاب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي في البوسنة والهرسك وكوسوفو في مواجهة ارهاب الدولة اليوغسلافية في مواجهة العرقيات الاخرى. وتمارسه الدولة الصهيونية يوميا في مواجهة شعب فلسطين، وفي مواجهة الشعب اللبناني حتى تاريخ فرارها من الجنوب اللبناني في الاسبوع الاخير من مايو (ايار) ٢٠٠٠ مندحرة امام المقاومة الشعبية المسلحة. وارهاب دولة طالبان في افغانستان، وارهاب الدولة في بلدان افريقيا الوسطى، وارهاب الدولة الاندونيسية في مواجهة بعض العرقيات، وارهاب الدولة الروسية في مواجهة شعب الشيشان واحتمالا بقية شعوب القوقاز. ويعم ارهاب الجماعات والمافيات المختلفة. كما يعم العالم العربي ارهاب الجماعات الطائفية المسلحة (بدعم من الولايات المتحدة في مرحلة اولى ثم بانحسار تأييدها في مرحلة ثانية). وكذلك ارهاب الافراد في مواجهة افراد وجماعات مسالمة لا تنشغل الا بالسعي لتحصيل قوت يومها، كالتهديد الارهابي لاحزاب اليمين المتطرف في عدد كبير من بلدان اوربا الغربية ضد الاقليات الاجنبية، خاصة من القوة العاملة. وكما تمارس الدول الكبرى الارهاب بصفة مباشرة فانها تمارسه بطرق غير مباشرة عندما تساند الانظمة الديكتاتورية، التي تقهر شعوبها وتغتال مفكريها معنويا وجسديا وتبدد ثرواتها باسم «مواكبة العولمة»، وتحول دون ايّ تحول اجتماعي لمصلحة شعوبها. وهي تساند هذه الانظمة ليس فقط طوال وجودها الرسمي القهري وانما كذلك بعد انتهاء حكمها الرسمي. وتتعدد صور المساندة: من

المساندة بالسلاح، الى المساندة السايسية، الى المساندة بشبه المعونة الاقتصادية، الى منحها شهادات النجاح الزائفة، خاصة عبر المنظمات الاقتصادية الدولية التي تسهر على مصالح رأس المال الدولي. الى حتى الحرص على تأمين الرعاية الصحية للدكتاتوريين بل وتشييعهم حتى مثواهم الاخير عندما تستكثر عليه شعوبهم ذلك. ولكم فيما حدث لدكتاتور شيلي بونيشيه عظة يا اولى الالباب.

خامسا: الجريمة المنظمة دوليا والجاسوسية والقرصنة المعرفية تكمل منظومة اخلاقيات الرأسمالية:

مع تطور الرأسمالية في القرن العشرين تصبح الجريمة المنظمة دوليا ظاهرة تسود الاقتصاد العالمي. وتتنوع موضوعاتها: الجرائم الاقتصادية وفي مقدمتها غسيل الاموال القذرة، الاتجار في الاسلحة المهربة، الاتجار في المخدرات، الاتجار في الدعارة، الاتجار في الاعضاء البشرية، الاتجار في المواد النووية، الاتجار في الاطفال، تهريب المهاجرين، تهريب النفايات النووية. ويأخذ الفاعل في الجريمة المنظمة دوليا الطابع المؤسسي: المافيات، وتحالفات المافيات فيما بينها، وتحالفاتها مع دول او مع شخصيات كبيرة في الدول او مع الاجهزة السرية للدول. وتسعى هذه المؤسسات الى التأثير في صنع القرار السياسي والتنظيمي في الدول، على نحو ييسر من ارتكاب الجريمة وجني ثمارها واكتساب رجالها الصفة المزدوجة، صفة الفاعل في عالم الجريمة وصفة النشط في دوائر الاعمال في اي مشروع، له، عبر تحقيق الربح النقدي، مساهماته «الخيرية» في حياة المجتمع المدني.

وفي اطار الجرائم الاقتصادية تبرز عملية غسيل الاموال القذرة، اي

الاموال المتحصلة من جرائم يعاقب عليها القانون، والتي يريد تحويلها، بعد «تطهيرها» الى اموال «عادية» تسبح في عالم المال الرأسمالي للحصول على ارباح نظيفة الا من عرق المستضعفين في الارض. وقد اصبحت من المعتاد ان تقوم البنوك الدولية بعملية الغسيل هذه في شبة علانية خاصة في البلدان ذات «الجنات الضريبية» حيث الحرية الاقتصادية في اقصى مداها. وتحتوي الجرائم المنظمة دوليا جريمة الاتجار في الاسلحة المهربة. وتجارة السلاح هي اكبر انواع التجارة الدولية (في النصف الثاني من التسعينات توزعت التجارة العالمية للسلاح بين اهم الدول المصدرة على النحو التالي: ٥٥٪ للولايات المتحدة، ١٤.٦٪ لالمانيا، ٧.٢٪ لبريطانيا، ٥٪ للصين، ٢.٩٪ لروسيا، ٣.٢٪ لفرنسا). ويعتبر الشرق الاوسط اكبر سوق للسلاح في العالم[١]. وتأتي تجارة المخدرات في المرتبة الثانية بعد تجارة السلاح. وللجريمة المنظمة دوليا انشغال خاص بالاطفال:

- فالاتجار فيهم في ذاته مصدر لربح تجاري كبير.
- وهم بعد ذلك يستخدمون كأدوات في جريمة اخرى هي جريمة ترويج المخدرات.
- وهم موضوع لجريمة ثالثة هي جريمة الاتجار في دعارة الاطفال وسياحة الجنس.
- واجزاؤهم في النهاية اصبحت، كأعضاء بشرية، سلعة في الاقتصاد

---

(١) وتستند استراتيجية الادارة الامريكية لاكتساح سوق السلاح الدولية ليس فقط الى اسباب اقتصادية اي الربح واستمرار صناعة السلاح في ان تلعب دور القطاع الرائد في اقتصاد يكاد يكون اقتصاد حرب منذ حرب الخليج الثانية في ١٩٩١؛ وانما كذلك لاسباب سياسية تتمثل في الاحتفاظ بمركز قوى في علاقات القوى الدولية عن طريق السيطرة، عبر السلاح، ليس فقط على البلاد المتحالفة والبلاد الصديقة وانما كذلك على مثيري الشغب الاحتماليين.

الرأسمالي السلعي يحقق الاتجار فيها ارباحيا اضافية.

ومع تطور الجريمة المنظمة دوليا يتطور شكلها المؤسس. اذ لم تعد تقوم بها المافيات «الوطنية» منفردة وانما عرفت التحالفات بين المافيات، من اهمها التحالف بين المافيا الايطالية والمافيا الروسية. كما تقوم التحالفات بين المافيا وشخصيات كبيرة في الاجهزة التنفيذية في بعض الدول، يستوي في ذلك اجهزة الدول العلنية واجهزتها السرية، كالتحالف بين مافيا المخدرات في كولومبيا واحد وزراء الدفاع الذي اعترف في اقتضائه مرتبا دائما من المافيا. والتحالف بين المافيا الايطالية وعدد كاسح من الطبقة السياسية الحاكمة في ايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية. وتكشف حادثة سيارة حديثة الوقوع يموت فيها ثلاثة اشخاص على طريق في تركيا في نهاية ١٩٩٦، ان ضحايا الحادث هم رئيس المافيا التركية المفروض أن يكون خارج تركيا منذ عشر سنوات (وجد معه جواز سفر تركي صحيح) ومدير عام الشرطة في وزارة الداخلية التركية واحد كبار اعضاء البرلمان لحزب الطريق «المستقيم» وهو حزب كان في السلطة حينئذ. وينجو من الحادث شخص واحد ممثلا في سيدة من كبار المديرين لشبكة الدعارة في تركيا. فيكشف من تحقيق لجنة تقصي الحقائق بالبرلمان التركي وجود اتفاق بين المافيا التركية والحكومة التركية والمخابرات المركزية الامريكية لمعاونة الولايات المتحدة في التغلغل في جمهوريات اسيا الوسطى «التركستانية». في مقابل ذلك تسهل الـ CIA (المخابرات الامريكية) للمافيا التركية تسويق المخدرات في اوربا، وتستفيد الحكومة التركية استفادة حالة في شكل عائد من تجارة المخدرات المزروعة في تركيا او العابرة من خلالها واستفادة احتمالية عندما تمر على اراضيها انابيب نفط منطقة بحر قزوين وغازها الطبيعي (وقد تم الاتفاق بالفعل في الشهور الاخيرة على مرور

الانابيب من تركيا الى موانئ البحر الابيض المتوسط).

واذا كانت علاقات المافيا الايطالية بالعدد الاكبر من رجال الطبقة السياسية الحاكمة في ايطاليا قد اصبحت معروفة فالجديد في السنوات العشر الاخيرة هو بزوغ المافيا الروسية وسيطرتها على الحياة الاقتصادية الروسية، في علاقتها مع رئيس الدولة السابق وابنته. وكان من اشهر ممارساتهم العمل على تحويل مليارات دولارات «المعونة» المالية من صندوق النقد الدولي لمساندة العملة الروسية (الروبل) بعيدا عن خزانة الدولة الروسية وتوجهها نحو الحسابات الخاصة لاعضاء المافيا واخرين في الولايات المتحدة عبر احد اكبر البنوك الامريكية. وتسيطر المافيا الروسية على ٤٠٪ من اقتصاد منطقة موسكو، وتحتكم علي ٤٠٠ فرع من فروع بنوك موسكو، لتصبح قوة هامة من قوى **الجريمة المنظمة دوليا التي تسيطر الان على ٣٠٪ من دخل الاقتصاد العالمي سنويا**. وعندما تختص الجريمة. في تعريفها وفقا للنظام القانوني لرأس المال، بثلث دخل الاقتصاد العالمي يمكننا ان نتصور «اخلاقيات من يعيشون على هذا الدخل الحرام/الحلال، الحرام قانونا والحلال وفقا للاخلاقيات الرأسمالية، في جدلية تغذي رأس المال بمزيد من مصادر تراكمه فيما بين ما يحرمه قانونا وما يحلله اقتصاديا: وهكذا من الحرام الاقتصادي اتيت وبالحرام القانوني انتهيت.

وتلتصق بالجريمة المنظمة دوليا **الجاسوسية والقرصنة المعرفية**. وجوهر هذه الاخيرة انتهاك الخصوصية الاجتماعية والنفسانية على مستوى الاشخاص وعلي مستوى الدول، وعلى مستوي التكتلات الاقليمية، ثم على مستوى العالم بأسره. ما هو محل للاختلاس في هذه الحالة هو خصوصية الانسان وما

يحرص على الاحتفاظ به من مكنون نفسه في حالة الجاسوسية وهو حقه في التصرف فيما يستخلصه من معارف عبر تجربته الحياتية اليومية او من خلال بحثه العلمي. في هذا المجال، ما تبنيه الدول من اجهزة سرية للتلصص على خصوصيات الافراد والجماعات، باسم الامن الداخلي والامن القومي، معروف. وممارسات هذه الاجهزة التي تنتهك حقوق الانسان أناء الليل واثناء النهار هي الاخرى معروفة. ولكن الجديد: انه مع تكوين التكتل الاقتصادي لرأس المال الاوربي يتكون جهاز الاتحاد الاوربي للتصنت، التصنت على كل الاوربيين بواسطة الشرطة في تحولها الى ان تكون هي الاخرى كسلاح من اسلحة رأس المال «شرطة اوربية»(١). وهكذا يحرص رأس المال في تمركزه على المستوى الاوربي على مركزة الانتهاك المنظم لخصوصية الافراد والجماعات (وهو ما لا يرى فيه رأس المال الاوربي اي مساس بحقوق الانسان). ولكن «مركزة» التصنت الاوربي على خصوصية الافراد لا بد وان يتوافق مع هرمية النظام الرأسمالي الدولي، اذ لا بد ان تأتي «المركزة» الاوربية في اطار «المركزة العالمية» لتصنت رأس المال الدولي على خصوصيات الافراد. واذا كان رأس المال الامريكي هو الذي لا يزال يهيمن عالميا فلا بد ان تكون «المركزة» الاوربية للتصنت خاضعة «للآذان الكبرى» للولايات المتحدة الامريكية، اي لجهاز التصنت الامريكي(٢) NSA. والواقع ان العلاقة بين اوربا والولايات المتحدة في هذا المجال قد تطورت بصورة مركبة: من المشاركة الى المنافسة في اطار عملية الصراع على اعادة صياغة نمط الهيمنة في الاقتصاد العالمي.

---

(١) انظر في ذلك «الاتحاد الاوربي وحقوق الانسان»، الموند الدبلوماسي، مارس ١٩٩٩، ص ١٢١.

(٢) المرجع السابق. جهاز التصنت هذا هو الذي اخترق لجنة الامم المتحدة في العراق. ومن خلاله تم اختطاف الزعيم الكردي عبد الله اوجلان في شهر فبراير (شباط) ١٩٩٩، لحساب تركيا.

و«تعولم» الولايات المتحدة الجاسوسية والقرصنة المعرفية باقامة شبكة أشتون Ashton كشبكة للجاسوسية على الصعيد العالمي. يتمثل اطرافها في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واستراليا ونيوزيلندا[1] (لاحظ الحرص على الحفاظ على الانجلو سكسونية حتى في انتهاك خصوصيات الاخرين!!). فهي شبكة انجلوسكسونية للتصنت، يقع مركزها في قلب مدينة لندن، وتستخدم ١٢٠ قمرا صناعيا وعددا من الغواصات. كما تستخدم شبكة المايكروسوفت التي تمثل قلب شبكة الانترنت. وقد رصدت لها الولايات المتحدة اربعة مليارات من الدولارات. وهي تمارس عملها منذ بداية الثمانينات. تجمع ملايين المكالمات السلكية واللاسلكية والفاكسات والتلكسات والرسائل الاليكترونية. وينزعج الاتحاد الاوربي. وينعقد برلمانه لمناقشة تقرير عن الشبكة في الثاني والعشرين من فبراير (شباط) ٢٠٠٠. لا لما تمثله الشبكة من انتهاك لحقوق الانسان، اذ هي تعري خصوصياته، وانما باعتبار ان الشبكة موجهة في المقام الاول للتجسس التجاري على «الحلفاء» في الاتحاد الاوربي. وتكتمل الدائرة. ونرجع الى اخضاع الكل الاجتماعي لاحد مفرداته، اي للتجارة التي تحقق الربح النقدي للمشروع الرأسمالي. فلم تعد تكتلات رأس المال الدولي تعبأ بحقوق الانسان او بانسانية الحياة الاجتماعية، وانما ينصب شغلها الشاغل على تحرير التجارة في السوق العالمية دون عوائق. وتتجه المناقشة الاوربية للتقرير الى اثارة موضوع شبكة التجسس العالمية لا لانها تنتهك حقوق وانسانية ملايين البشر، وانما لانها تخالف في نشاطها قواعد المنظمة العالمية للتجارة،

---

(١) في دور نيوزيلندا في شبكة التجسس، انظر:

Niky Hager, Secret Power, Newzealand's Role in the International Spy Network, Craig Potton Publishing. Nelson, New Zealand, 1996.

وهي المنظمة المنوط بها تحرير كل التجارة، اي تجارة، رغم انف كل ما هو اجتماعي في حياة المجتمع العالمي. وذلك تمهيدا لكاسحة الالغام، التي يجري اعدادها، اتفاقية تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر، على نحو يكرس وثنية رأس المال ويمكنه من ان يزعزع من امامه كل ما هو اجتماعي في الانسان.

* * *

على هذا النحو نكون قد تعرفنا على جوهر الافكار النظرية المتعلقة بالاقتصاد الرأسمالي، بطبيعة العملية الاقتصادية وقوانين ادائها وحركتها عبر الزمن. وذلك وفقا للنتاج الفكري للمدارس المختلفة، ما بين الكلاسيك وماركس، ووفقا لما تقول به المدرسة النيوكلاسيكية. على نحو نرجو ان نتمكن معه من رؤية مَن مِن هذه النظريات يدخل في نظريات علم الاقتصاد السياسي ومن يعد منها من قبيل الايديولوجية الاقتصادية، خاصة في الشأن المحور النظري للقيمة والثمن وتوزيع الناتج الاجتماعي وتطور الاقتصاد الرأسمالي عبر الزمن.

هذا على صعيد التحليل النظري. اما على صعيد الواقع الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي فقد حرصنا على التعرف على الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية كما تتمثل في مظاهر سوء استخدام قوي الانتاج وانعدام العدالة في توزيع الثروة والدخل والتطور غير المتوازن زمانيا ومكانيا. وكيف ان التطور الرأسمالي ادى الى تفاقم هذه الجوانب عبر زيادة وتسارع الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي، وانتهى باحتواء هذه الجوانب في منظومة اخلاقية تعزز ما يلازم الانتاج الرأسمالي من هدر في قوى الانتاج وما يرتبط به من تسوئ نسبي لشروط معيشة الغالبية من افراد المجتمع العالمي. وهو ما يبرز التناقض بين الامكانيات الانتاجية (بشريا وماديا وتقنيا) التي خلقتها

طريقة الانتاج الرأسمالية ومحدودية قدرتها التنظيمية على استخدام ارشد واعدل لهذه الامكانيات يحول دون مظاهر التبديد وتفاقم انعدام العدالة في توزيع الثروة والدخول. ومع بروز هذا التناقض وتزايد حدته تبرز الازمة العامة لطريقة الانتاج الرأسمالية (منظورا اليها من وجهة نظر الغالبية من افراد المجتمع العالمي). ومع الازمة تطرح قضية البديل لطريقة الانتاج الرأسمالية نفسها تاريخيا ويزداد الحاحها مع نمط التطور الحالي للاقتصاد الرأسمالي وهي تطرح نفسها، منذ ما بعد الحرب العالمية الاولى في اتجاه يقوم على جماعية من التنظيم تمكن من استخدام احسن للقوى الانتاجية **المتاحة فعلا** وتوزيع اعدل لناتج استعمالها مما يطلق المجال لتطور قوى الانتاج بمعدلات تفوق تلك التي لم تعد طريقة الانتاج الرأسمالية بقادرة على تخطيها. وذلك بقصد تحقيق الانتعاش الاجتماعي للفرد وتمتع كافة افراد المجتمع بحرية تقضي على الحاجة وتتبلور في المشاركة الجماعية الحقيقية في ادارة شؤون المجتمع.

وقد شهد التاريخ الرأسمالي، منذ صبيحة الحرب العالمية الاولى تجارب اجتماعية مثلت محاولات لتحقيق شروط ارساء بديل لطريقة الانتاج الرأسمالية. وتزايد عدد هذه المحاولات في اعقاب الحرب العالمية الثانية ومع محاولات التحرر الوطني في المستعمرات واشباه المستعمرات. واستطاع بعضها تحقيق انجازات على مستوى التحول الاقتصادي والتطور التقني وضمان العمالة وحد ادنى متزايد من المستوى المعيش للغالبية. وفي خضم الصراع العالمي، والجبروت النسبي لرأس المال الذي ركمه عبر تاريخه في استغلال قوى الانتاج علي الصعيد العالمي، ومع الطبيعة الجدلية لعمليات التحول الاجتماعي من حيث انها لا تسير، كقاعدة عامة، علي نحو خطي وانما عبر الانقطاعات بل حتى

حتى الانتكاسات، كان من الطبيعي ان تصادف هذه التجارب صعوبات تنظيمية وخاصة من الناحية السياسية وصعوبات في الاداء. وانهار بعض هذه التجارب واستمر البعض وتطور، وشهد العقد الاخير نوعا من انتعاش القوى الاشتراكية سياسيا في بعض الدول الرأسمالية المتقدمة. وقد سبق هذه التجارب وواكبها الكثير من الجهد المعرفي تمخض عن نظريات في شأن طريقة الانتاج البديلة، التي قدمت باسم طريقة الانتاج الاشتراكية. هذه التجارب الاجتماعية تمثل اليوم موضوعيا، ما انهار منها وما ظل باقيا، تجارب تاريخية، هي جزء من العملية التاريخية في احتوائها للماضي والحاضر والمستقبل، تلزم دراستها في تاريخ الوقائع الاقتصادية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي لهذه المجتمعات. وتدخل النظريات المتعلقة بها، وبالبديل لطريقة الانتاج الرأسمالية بصفة عامة، في الفكر الاقتصادي المعاصر. وكلاهما، الوقائع والنظريات الاقتصادية، لا بد وان يكونا محلا للدراسة العلمية يعمل في شأنها المنهج الذي نعتقده منهج علم الاقتصاد السياسي، اي المنهج العلمي الناقد. في القسم التالي نحاول تقديم النظريات التي انشغلت بطريقة الانتاج الاشتراكية عبر الجهد المعرفي والواقع التاريخي لهذه التجارب.

القسم الثالث

الاقتصاد السياسي والاشتراكية

تمهيد

رأينا، في ضوء الفكر النظري الخاص بتطور الرأسمالية وما يفرزه هذا التطور من بديل تنظيمي لطريقة الانتاج الرأسمالية، ان طريقة الانتاج الاشتراكية تتميز بخصائص تجعل منها طريقة للانتاج تختلف عن طريقة الانتاج السابقة عليها من حيث نوع روابط الانتاج والهدف **المباشر** من القيام بالنشاط الانتاجي والالية التي تعمل من خلالها العملية الاقتصادية. هذا على مستوى الفكر النظري.

وفي ضوء هذا الفكر النظري الذي يتسم بالعمومية بدأت اول محاولة تاريخية لبناء **الشروط التاريخية** لطريقة الانتاج هذه. وقامت على اقليم مترامي الاطراف تشغله روسيا وما كانت تسيطر عليه، في العصر القيصري، من مستعمرات، مكونة ما سمي بالاتحاد السوفيتي. قام سياسيا في مجتمع يغلب عليه الطابع الاقطاعي العبودي مع بعض النمو لشروط الانتاج الرأسمالي في روسيا، خاصة في الصناعة، كالحلقة الاضعف في التطور الرأسمالي الاوربي، يزيدها ضعفا اثار الحرب العالمية الاولى التي هدت المجتمع. على اي الاحوال،

جاءت المحاولة الاولى من هذا المجتمع:

١ - قدمت له الحركة الاشتراكية الدولية، كحركة وليدة رغم جبروت رأس المال في تطوره الاحتكاري على الصعيد العالمي، تصورا لمجتمع جديد يمثل بناؤه طموحا وتحديا: طموحا يفوق امكانيات التنظيم السياسي الجديد، وتحديا على مستوى القدرة الخلاقة لطرق تنظيمية جديدة وآليات اداء جديدة، لا بد وان تتحقق، على الاقل في مرحلة اولى لا بد وان تطول طالما استمرت عدوانية رأس المال الدولي تجاه التجربة الجديدة، من خلال التجربة والخطأ. وزاد من عدم التناسب بين الطموح والامكانيات الكيفية التي عولجت بها المسألة الزراعية في العشرينات، وهي مسألة تمس الريف، اساس البناء الاجتماعي في ذلك الوقت وركيزة كل بناء اقتصادي ممكن خارج الريف. حين قامت الدولة الوليدة، لمواجهة طبقة اغنياء المزارعين (الكولاك) لحل مشكلة تزويد المدينة (بما فيها من صناعة وسكان) بما يلزمها من ناتج القطاع الزراعي، نقول حين قامت الدولة بفرض التنظيم «الجماعي» دون تفرقة بين اغنياء المزارعين وصغار الفلاحين ومعدميهم. فأخذ الجميع في تنظيم قهري واحد. هي عافية الزراعة وخسر الفلاحين كركيزة للتغير الاجتماعي في الريف وكحليف للطبقة العاملة في بناء الدولة الجديدة. ومع ابعاد طبقة الفلاحين بشرائحها العريضة عن التحالف تتكون الدولة الجديدة في ظل المحدودية التاريخية للطبقة العاملة، ليس فقط عدديا وانما كذلك وعيا وتنظيما. وتفقد هذه الطبقة الاخيرة التحالف (مع الفلاحين) الذي كان يضمن ان تكون الدولة الجديدة، في المدى الطويل، دولة المنتجين المباشرين، بدلا من أن تسقط تدريجيا طوال الخمسين سنة التالية تحت سيطرة مجموعات

تمسك في يدها، عبر الجهاز الاداري للدولة وسلطانها، مفاتيح النشاط الاقتصادي.

٢ ـ ورغم محدودية الامكانيات والتضييق على التجربة الجديدة الذي يمارسه رأس المال الدولي بعدوانيته وحصاراته وضغوطاته، واحتمال استنزاف الكثير من قدرات المجتمع الجديد في التسلح ورد العدوانات، بما يمكن ان يكون لذلك من انعكاسات على الداخل وخاصة في اتجاه استمرارية بعض تقاليد المجتمع الروسي السابق في الانفراد بالسلطة السياسية وممارسة القهر. نقول، رغم كل ذلك تصبح الظاهرة الجديدة **دولية** حتى رغم انف الاتحاد السوفيتي نفسه. ربما لان «المشروع» المعلن كان يمثل طموح الغالبية من **المنتجين المباشرين**، في البلدان الاخرى المكونة للمجتمع العالمي، في بلدان الرأسمالية المتقدمة حيث الطبقة العاملة منظمة نقابيا وسياسيا. وفي بلدان القهر الامبريالي، من مستعمرات واشباه مستعمرات، حيث تحولت القضية الوطنية (قضية التحرر الوطني)، ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الاولى، لترتبط ارتباطا عضويا بالقضية الاجتماعية: حل المشكلات الحياتية للغالبية من افراد المجتمع. خاصة وان «المشروع» المعلن يأتي اثناء حرب رأسمالية اصبحت تجمع كل المجتمع البشري بما تحدثه له من تدمير وتقتيل وهز لكياناته الاجتماعية.

٣ ـ وفي دوليته يشد المشروع الجديد انتباه العالم، بل ويكاد يسحره مع مرور الوقت عبر الكساد الكبير وقد اكد بما لا يدع مجالا للشك المخاطر التي يتضمنها قانون التطور غير المتوازن زمنيا للاقتصاد الرأسمالي، وعبر الحرب العالمية الثانية التي وسعت وعمقت من الآثار

العدمية لصراعات رؤوس الاموال الدولية وقد وجهت تطور التكنولوجيا نحو ادوات الابادة البشرية من اسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية. نقول يشد المشروع الجديد انتباه العالم رغم اعلانه ابتداءا من المجتمع الروسي بكل تاريخه. وهروب المجتمع من تاريخه مسألة لا يقدر عليها الا الجبابرة. اذ من تاريخ روسيا اتبعت الدولة الجديدة اساليب قهرية لا تختلف كثيرا عن الاساليب التي اتبعها رأس المال في مرحلة التراكم البدائي له في مجتمعات اوربا الغربية، بل وفي منتصف القرن التاسع عشر اذا ما تذكرنا اساليب رأس المال في ايطاليا والمانيا واسبانيا والبرتغال بانظمتها الفاشية والنازية. وهي اساليب تقل كثيرا عن الاساليب التي اتبعها رأس المال في المستعمرات واشباه المستعمرات.

٤ ـ من اين يأتي هذا الانجذاب الدولي للمشروع الجديد؟

أ ـ يأتي الانجذاب الدولي اولا من ان المشروع يعلن عن محاولة لبناء شروط قيام بديل جماعي للرأسمالية التي فرضت نفسها، طوال قرون خمسة من سيطرة رأس المال، بقيامها على الاختصاص الفردي واقعيا وعلى الانانية الفردية التي ادانت بها «الطبيعة البشرية» فلسفيا، مزيفة بذلك وعي الانسان ككائن اجتماعي بطبعه. هذه المحاولة توجهت كدعوة، ليس فقط الى قوى اجتماعية مناقضة لرأس المال في بلدان الغرب الرأسمالي «المتقدم»، وانما كذلك في اتجاه قوى اجتماعية متسعة في الشرق بمعناه الواسع، حيث تنظيمات اجتماعية وثقافات مختلفة ذات تجربة حضارية طويلة عمقت اجتماعية الانسان وعززت جماعية تنظيماته. هذه

القوى يمكنها، ان تحركت، ان تجعل طموحات المشروع الجديد اكثر وضوحا وان تزيد من امكانيات تحقيق الطموحات، خاصة اذا ما ركزت الدعوة في توجهها علي القوى المقهورة في المستعمرات واشباه المستعمرات لتضيف الى شعلة التنوير والتعبئة، وتساعد في كشف الاساليب الاستعمارية لقوى رأس المال الدولي، القديم والجديد، وعلي الاخص عندما تصطحب الدعوة الفكرية بمساندة متعددة الابعاد من الاتحاد السوفييتي نحو انظمة البلدان حديثة الاستقلال، وذلك رغم انف النوايا غير الخالصة لبعض من هذه الانظمة السياسية.

ب - ويأتي الانجذاب الدولي ثانيا مما يعلنه المشروع الجديد من سياسة للقوميات، تسعى الى تحقيق نوع من «الدولة الداخلية» تجمع القوميات المختلفة داخل الاتحاد السوفييتي على **قدم المساواة**، اي التصريح بالمساواة بين كل البشر. والدعوة كانت، على الاقل عندما اطلقت، تتميز بالجدة التنظيمية والحقيقية التنفيذية: فالاتنيات باثوابها القومية تحظى بنفس الوضع التنظيمي. والفائض الاقتصادي الذي ينتج في الجمهوريات الاكثر نموا يوجه في جزء منه للاستثمارات في الجمهوريات الافقر، مما اعطى للاتحاد السوفييتي صورة ذات جاذبية في وقت كان الوجود الرأسمالي فيه يقوم على العنصرية والشوفينية وقهر حركات الاستقلال والتحرر في المستعمرات والقضاء المادي على شعوب البلدان التي ابتليت بالاستعمار الاستيطاني، وطمس الهوية الثقافية للشعوب والجماعات خارج اوربا، بل وفي داخلها.

ج ـ ويأتي الانجذاب الدولي ثالثا من الدعوة التي يطلقها المشروع الجديد للانسان بأن يمتد وعيه ليغطي مستوى الاداء الاجتماعي في مجموعه مع التوغل المتزايد في المستقبل استشرافا وتخطيطا قبل ان يبنيه الحاضر عشوائيا. وما دام كلاهما، اي الحاضر والمستقبل، يمثلان جزءا من التاريخ، تعني الدعوة محاولة لتحقيق تحول كيفي في العملية التاريخية: فبدلا من ان تصنع هذه العملية الانسان عشوائيا في المجتمع، يبدأ الانسان في ان يصنعها بوعيه العلمي باكتشاف قوانين حركتها والسعي الى عمل واعي لهذه القوانين. واضح ان مثل هذه الدعوة لا بد وان تثير ما هو انساني في الانسان، بتميزه بالوعي المعرفي والسعي لان يكون هذا الوعي هاديا لنشاطه الاجتماعي.

د ـ ويأتي الانجذاب الدولي رابعا من قدرة التنظيم الجديد على لم الاراضي الشاسعة ضمن حدود واضحة ومؤكدة، وتوسيع نطاق التنظيم ليشمل مجتمعات متنوعة. مع ما يبدو من اننا بصدد تنظيم على مستوى الموقف. فهو لم يحمي فقط المجتمع الروسي من التحلل وانما حقق له نوعا من التماسك في اطار محاولة لتجمع تنظيمي اكبر.

هـ ـ ويأتي الانجذاب الدولي خامسا مما تحقق، في ظل العدوانية الدائمة لرأس المال وسباق التسلح، رغم محدودية الامكانيات من البداية وقصر الفترة واستمرارية التوتر الدولي، وحرص رأس المال الالماني على تدمير مجمل التجربة اثناء الحرب العالمية الثانية، وحرص الدول الرأسمالية على وضع البلدان التي تعيش المحاولة

بين قوسين كبيرين: المانيا في الغرب تساندها عسكريا قوى حلف الاطلنطي، واليابان في الشرق، تساندها عسكريا الولايات المتحدة الامريكية بصفة مباشرة. نقول يأتي الانجذاب الدولي رغم كل ذلك مما تحقق من انجازات في مجال ضمان فرص العمل لقوى المنتجين المباشرين وخدمات اجتماعية اساسية وثقافية وتأمين اجتماعي، مما مثل حدا ادنى من ضمانات المعيشة المعقولة للغالبية، رغم بناء صناعة للدفاع وتطوير تكنولوجيا الدفاع حتى تكنولوجيا غزو الفضاء. وهي انجازات لم تحظى بالتقدير الحقيقي الا بعد الانهيار السياسي للاتحاد السوفيتي وبلدان شرق اوربا. وكانت جموع المنتجين المباشرين اول من ادرك ذلك حين وجدت انفسها، في اطار العودة لعلاقات الانتاج الرأسمالية، مواجهة بالبطالة والتهميش الاجتماعي والتدهور النسبي لمستويات المعيشة وتآكل التأمينات الاجتماعية وتهتك الامن والوقوع تحت سيطرة المافيا والجريمة المنظمة دوليا. هنا لم تكن هذه الجموع مسحورة بدعاوى، «النظرية» الاشتراكية، كما كان يقال، ولكنها نفس الجموع وقد اضحت محسورة على ما ضاع منها من شروط حياتية حقيقية لم يستطع رأس المال، خاصة من خلال سعيه ليتكتل على مستوى اوربا، الا تأكيد هذا الضياع.

٥ ـ ايا كان الامر، ما يهمنا هنا بصفة خاصة ما بلورته تجربة الدعوة التي يوجهها المشروع نحو توسيع دائرة الوعي الاجتماعي، مكانيا وزمانيا، من طريقة لاداء العملية الاقتصادية. نقدمها هنا **كنتيجة لدراسة تجربة تاريخية** في محاولات الانسان نحو توسيع افاق تغلغله

في مستقبل الحركة الاجتماعية. فيما يتعلق:

- بضرورة اقامة نوع من التنظيم للوحدات الانتاجية يمكن من ان يكون اداء العملية الاقتصادية عبر مزيد من الوعي بضرورة التنسيق المقدم على مستوى الفروع الاساسية للعملية الاقتصادية.
- بالتوصل الى آليات لتخطيط المسار الرئيسي للنشاط الاقتصادي عبر عملية للتخطيط لها ادواتها وفنونها.
- باستخلاص نظريات في شأن المشكلات الاقتصادية كما تعرض في هذا النوع من التنظيم الاقتصادي على نحو تصبح فيه النظرية الاقتصادية هاديا للاداء الاقتصادي الواعي.

لنرى على مستوى التصور النظري ما اقترحته هذه التجربة التاريخية على كل مستوى من هذه المستويات:

- في باب اول: نرى كيف كان تصور التركيب التنظيمي للاقتصاد المخطط.
- في باب ثاني: نعرض لعملية التخطيط الاقتصادي.
- وفي باب ثالث: للمشكلات الاقتصادية كما تعرض في الاقتصاد المخطط.

الباب الثامن

التركيب التنظيمي للاقتصاد المخطط

يستلزم التطور المخطط اعادة تنظيم المجتمع على نحو يسمح بالقيام بعملية التطور الواعي. اعادة تنظيم المجتمع تتم عن طريق تحقيق شروط تنظيمية اساسية تمثل الاطار التنظيمي للتخطيط الاقتصادي. توفر بعض هذه الشروط لازم للبدء في محاولات التطور المخطط، ولا يمكن ان يسير الاقتصاد القومي فعلا سيرا مخططا الا بتوافرها جميعا. هذه الشروط هي:

١ ـ القضاء على مراكز السيطرة الاقتصادية الاجنبية. وهو شرط يمليه التفسير الصحيح لظاهرة التخلف الاقتصادي كظاهرة احتوتها عملية تطور الاقتصاد الرأسمالي ـ الى ظهور نوعين من المجتمعات احدهما رأسمالي متقدم والاخر متخلف، والثاني تابع للاول. الخروج من التخلف يستلزم القضاء على علاقة التبعية. اولى الخطوات في هذا الاتجاه تتمثل في القضاء على النفوذ الاجنبي في داخل الاقتصاد القومي، اي على المراكز التي كانت تربط الاقتصاد المتخلف باالاقتصاد المتبوع (يتم ذلك عن طريق تحقيق الاستقلال السياسي ثم اتخاذ الخطوة الاولى في تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق

القضاء على السيطرة الاقتصادية للاجانب. تحقيق الاستقلال الاقتصادي لا يتم فعلا الا ببناء اقتصادي قومي متماسك). **تتمثل نتيجة تحقيق هذا الشرط في تملك الدولة لعدد من المشروعات التي كانت مملوكة للاجانب.**

٢ ـ الشرط الثاني يتمثل في القضاء على السيطرة الاقتصادية للطبقات الاجتماعية المعادية في الداخل، اي للطبقات التي تأخذ موقفا معاديا من المجتمع الجديد المراد بناء الاساس الاقتصادي له (الطبقات المعادية للاشتراكية عند بناء اسس المجتمع الاشتراكي). يتم ذلك عن طريق تأميم المشروعات التي تحت سيطرتها. **تنعكس نتيجة تحقيق هذا الشرط في تملك الدولة. والدولة الاشتراكية. لعدد من المشروعات في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي.**

٣ ـ نتيجة لتحقيق هذين الشرطين ولضرورة سيطرة الدولة، والدولة الاشتراكية، على الجزء المحوري من وسائل الانتاج كشرط اساسي للقيام بعملية التخطيط (كما رأينا في الفصل الثالث من الباب الثالث)[١] تصبح الدولة مالكة لعدد كبير من الوحدات الاقتصادية في مجال الانتاج والخدمات، الامر الذي يعني ان طبيعة جديدة قد ظهرت للعلاقات السائدة: سواء بالنسبة للعلاقة بين السلطة المركزية والوحدات الاقتصادية او فيما يتعلق بالعلاقات في داخل الوحدة الاقتصادية نفسها او فيما يخص العلاقة بين الوحدات الاقتصادية بعضها البعض. ظهور هذه الطبيعة الجديدة للعلاقات يستلزم تنظيما جديدا لوحدات الاقتصاد القومي (او على الاقل تلك التي اصبحت مملوكة للدولة) على

---

(١) Organisationl structure, la structure organisationnelle.

استخدمنا اصطلاح «التركيب» التنظيمي للتفرقة بينه وبين الهيكل الاقتصادي بالمفهوم الذي رأيناه في الباب الثالث، وذلك رغم ان الكلمة التي تستخدم في الانجليزية او الفرنسية ـ وهي structure ـ واحدة.

نحو يضمن تحقيق الاطار التنظيمي اللازم لتحضير الخطة وتنفيذها. تخلف هذا الاطار يجعل من غير الممكن تحضير الخطة وتنفيذا ويجعل الكلام عن اقتصاد مخطط عبثا يتعين الا نعطيه غير دلالته.

هناك اذن **ثلاثة انواع من العلاقات:** العلاقة بين السلطة المركزية (الدولة) والوحدة الاقتصادية، العلاقات في داخل الوحدة الاقتصادية، والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية. هذه العلاقات كانت تجد تنظيما معينا سابقا على تدخل الدولة وتملكها لعدد من الوحدات الاقتصادية: فالعلاقة بين السلطة المركزية والوحدة الاقتصادية المملوكة ملكية خاصة كانت قاصرة على ما للدولة من سلطة التحقق من احترام القواعد القانونية المنظمة للمجتمع في مجموعه وتلك الخاصة بنوع النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية. ولم تكن العلاقة بين الدولة والوحدة الاقتصادية الفردية تتعدى هذا في مجتمع الاصل فيه الا تقوم الدولة الا بدور محدود نسبيا في الحياة الاقتصادية.

اما فيما يتعلق بالعلاقة في داخل الوحدة الانتاجية المملوكة ملكية خاصة فتنظيمها الداخلي كان يتوقف على ارادة صاحب المشروع فيما يتعلق بالادارة. مظهر مباشرة الادارة كان يتمثل في اختيار احد الاشكال القانونية للمشروع: مشروع يقوم به فرد واحد او شركة اشخاص (شركة تضامن او شركة توصية بسيطة او شركة محاصة) او شركة اموال (شركة مساهمة او شركة توصية بالاسهم او شركة ذات مسؤولية محدودة)[١]. الادارة يقوم بها دائما صاحب

---

(١) شركة التضامن هي الشركة التي تتكون من شريكين او اكثر يكونون مسؤولين بالتضامن في جميع اموالهم عن التزامات الشركة. وشركة التوصية البسيطة التي تعقد بين شريك واحد او اكثر مسؤولين ومتضامنين وبين شريك واحد او اكثر يكونون اصحاب اموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصون». شركة المحاصة هي «شركة مستترة ليست لها شخصية معنوية تنعقد بين شخصين او اكثر لاقتسام الارباح والخسائر الناشئة عن=

المشروع او من ينوب عنه علي النحو الذي ينظمها القانون بالنسبة للشكل الذي اختاره لمشروعه، يكمله في ذلك النصوص التي وردت في عقد الشركة ولم يكن فيها مخالفة للنظام العام او القانون. اما العلاقة بين صاحب العمل والعمال فتحكمها كقاعدة عامة ظروف السوق وعقود العمل والقوانين المنظمة لهذه العلاقة.

اما فيما يخص العلاقات بين الوحدات الاقتصادية المملوكة ملكية خاصة فهي علاقات مبادلة كانت تتم عن طريق علاقات تعاقدية يحكمها تنظيميا القوانين المنظمة للعلاقات التي يهتم بها القانون التجاري والقانون المدني، ويحكمها موضوعيا قوى السوق كمحددة للاثمان والعوامل الاخرى التي يتم على اساسها التعاقد.

كانت هذه العلاقات في الوضع السابق على تملك الدولة للوحدات الاقتصادية: العلاقة بين الدولة والوحدة الاقتصادية تقوم على اساس ان الاصل هو قيام المشروع الفردي بالنشاط الاقتصادي وان تدخل الدولة في هذا النشاط ضيق الحدود. العلاقات في داخل الوحدة الاقتصادية تقوم علي اساس

= عمل تجاري واحدٍ او اكثر يقوم به احد الشركاء باسمه الخاص». وشركة المساهمة هي «الشركة التي يجزأ فيها رأس المال الى اسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول والانتقال بالوفاة. ولا يكون الشريك المساهم فيها مسؤولا عن ديون الشركة الا بقدر عدد الاسهم التي يملكها ولا تعنون باسم احد الشركاء». اما شركة التوصية بالاسهم فتقترب من شركة المساهمة من ناحية تكوين رأس مالها الذي يقسم الى اسهم قابلة للتداول، وتنتقل ملكيتها بالوفاة. ولشركة التوصية بالاسهم عنوان لا يشمل الا اسماء الشركاء المتضامنين. اما الشركة ذات المسؤولية المحدودة فهي شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكا، ولا يكون كل منهم مسؤولا الا بقدر حصته. ويمتنع علهيا الالتجاء الى الاكتتاب العام، كما ان انتقال حصص الشركاء فيها مقيد غير مطلق. انظر في ذلك وفي القواعد المنظمة لتكوين ونشاط وانقضاء كل نوع من هذه الشركات: الوجيز في القانون التجاري للاستاذ الدكتور مصطفى كمال طه، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٦٦، ص ١٤٣ وما بعدها. وكذلك الدكتور هاني محمد دويدار، مبادئ القانون التجاري، دراسة في قانون المشروع الرأسمالي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥. والقانون التجاري اللبناني، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

تملك وسائل الانتاج ملكية خاصة تخول صاحب المشروع سلطة في الاستغلال والتصرف ومن ثم في ادارة المشروع، كما تحدد مركزه في تعامله مع العمال عندما يشتري منهم القدرة على العمل كسلعة. اما العلاقات بين الوحدات الاقتصادية فتقوم علي اساس تملك كل صاحب مشروع لمشروعه ووقوفه من الاخر موقف مقابلة يتحدد فيه مركزه بمدى ماله من سيطرة في السوق الامر الذي يتحدد بمقدار ما تحت يده من وسائل انتاج.

تدخل الدولة (والدولة الاشتراكية) لتملك الوحدات الاقتصادية يغير من طبيعة هذه الانواع الثلاثة من العلاقات تغيرا يقوم علي تغير اساس هذه العلاقات. فالدولة تصبح المالكة لهذه الوحدات حتي يمكنها ان تباشر مسؤوليتها في بناء المجتمع الجديد (عن طريق تحقيق تركيب تنظيمي معين، كما سنرى، وتخطيط العملية الاقتصادية) ومن ثم تغيرت طبيعة العلاقة بينها وبين الوحدة الاقتصادية ووجب اعادة تنظيمها على نحو يمكن الدولة من القيام بدورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. والوحدة الاقتصادية لم تعد مملوكة لفرد او لمجموعة من الافراد الامر الذي كان يستبعد بقية العاملين في الوحدة عن ملكية وسائل الانتاج فيها ومن ثم عن سلطة اتخاذ القرارات، وهو امر يغير من طبيعة العلاقات التي تقوم بين العاملين ويستلزم اعادة تنظيمها. والوحدات الاقتصادية المختلفة لم تعد مملوكة لافراد متعددين يقف كل منهم من الاخر موقف مقابلة قد تتضارب فيه المصالح، وانما هي مملوكة للدولة الامر الذي يغير من طبيعة العلاقات بينها ويستلزم اعادة النظر في تنظيمها.

تغير طبيعة هذه العلاقات يستلزم اعادة تنظيمها على نحو يمكن من تحقيق اداء مخطط للاقتصاد القومي الامر الذي يجعل من الممكن تحقيق اهداف المجتمع

الجديد بدرجة تكبر او تصغر (حسب الاحوال) من الرشادة الاقتصادية. تحقيق اعادة التنظيم هذه علي نحو معين **تعطينا النمط التنظيمي لوحدات الاقتصاد القومي الذي يمكن في ظله ان تقوم (او لا تقوم) بوظيفتي تحضير وتنفيذ خطة الاقتصاد القومي. هذا النمط التنظيمي هو ما نطلق عليه اصطلاحا التركيب التنظيمي للاقتصاد المخطط وهو يمثل مع الشروط التنظيمية الاخري الاطار التنظيمي لعملية التخطيط** عملية تحضير الخطة وتنفيذها.

يهمنا من هذه الشروط التنظيمية التي تحقق الاطار اللازم لعملية التخطيط التركيب التنظيمي للاقتصاد القومي الذي يمكن من قيام عملية التخطيط ليس فقط في جانبها الفني وانما كذلك في جانبها الاجتماعي والسياسي (على النحو الذي سنراه تفصيلا في الباب التالي). فالامر يتعلق بالتنظيم الذي يسمح للمنتجين المباشرين بالمشاركة الايجابية في تحضير الخطة وتنفيذها، اي التنظيم الذي يضمن اقامة ديموقراطية حقيقية وتوفير حرية تداول الافكار والاقتراحات والانتقادات.

وسنقتصر هنا على التعرض للتصوير النظري لمشكلة التنظيم الاقتصادي.

تتحلل عملية التخطيط ـ كما سنرى في الباب التالي ـ الى نوعين من العمل: عمل خاص بتحضير الخطة (او اعدادها)، وهو ما نسميه بالعمل التخطيطي[1]، وعمل يتمثل في اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة، اي ادارة او تسيير الوحدات الاقتصادية علي نحو يمكن من تحقيق الاهداف الواردة في الخطة، فالامر يتعلق اذن بالادارة الاقتصادية او التسيير الاقتصادي[2].

---

(١) Planning work; travail de planification.

(٢) Economic administration; gestion économique.

فيما يتعلق بالعمل التخطيطي (باعداد الخطة) رأينا ان جوهر الخطة هو تحديد اهداف التطور الاقتصادي والاجتماعي في فترة مستقبلة وكذلك الوسائل الرئيسية التي يتعين اتباعها•للوصول الى هذه الاهداف. نقطة البدء اذن هي تحديد هدف للاقتصاد القومي في مجموعه. السلطة المركزية - التي تمثل المركز بالنسبة للوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي - هي التي توجد في مركز يمكنها من رعاية نتيجة النشاط الاقتصادي القومي وتحديد هذا الهدف. في نفس الوقت لا يمكن تحضير الخطة دون مساهمة الوحدات الاقتصادية التي تقوم بالاعمال المنفذة للخطة وذلك اذا اريد ان يكون للخطة حظ من التنفيذ العملي. لا بد اذن من اشتراك المركز (السلطة المركزية) والوحدات المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادي (الوحدات الانتاجية) في العمل الخاص بتحضير الخطة، اي في العمل التخطيطي، الامر الذي يستلزم وجود هيئات تختص بالعمل التخطيطي على مستوى المركز وعلى مستوى القاعدة.

اما فيما يخص التسيير الاقتصادي فالوحدة الاقتصادية (سواء في مجال الانتاج المادي او الخدمات) هي التي تقوم بالنشاط الاقتصادي في ظل ظروفها التي قد تختلف عن ظروف الوحدات الاخرى، ومن ثم كان من الطبيعي ان تتخذ غالبية قرارات تسيير الوحدة على مستوى الوحدة ذاتها. ولكن من ناحية اخري الاصل في الاقتصاد الاشتراكي ان الوحدة الاقتصادية تقوم بتحقيق اهداف تمثل في الواقع وسائل لتحقيق الهدف الاجتماعي، اي هدف الاقتصاد القومي في مجموعه. ومن هنا مست الحاجة الى ضمان سير الوحدات الاقتصادية على نحو لا يخرج بالاقتصاد القومي عن هدفه، الامر الذي يستلزم ان يختص ببعض قرارات التسيير الاقتصادي الهيئة الممثلة للاقتصاد القومي في مجموعه، اي السلطة المركزية. لا بد اذن من اشتراك

المركز والوحدات المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادي في اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة، اي في التسيير الاقتصادي، الامر الذي يستلزم وجود هيئات للتسيير الاقتصادي على مستوى المركز وعلي مستوي القاعدة.

النتيجة انه للقيام بالنوعين من العمل (العمل التخطيطي والتسيير الاقتصادي) يتعين وجود نوعين من الهيئات: هيئات للتخطيط وللتسيير او الادارة. كما يتعين وجود هذين النوعين من الهيئات على المستويين: مستوى المركز ومستوى القاعدة (الوحدات الاقتصادية). كما يلزم اشتراك هيئات التخطيط على مستوى المركز والقاعدة في تحضير الخطة، ويلزم اشتراك هيئات التسيير على مستوى المركز والقاعدة في اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة.

اذا كان اشتراك المركز والقاعدة في النوعين من العمل ضرورة تعين توزيع العمل بين الاثنين لتحديد الدور الذي يقوم به كل منهما (وبالتالي تحديد مسؤوليته). يتم ذلك عن طريق تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة. وينجم عن مدى الدور الذي يقوم به كل منهما درجة معينة من المركزية (او اللامركزية)(١) سواء فيما يتعلق بالعمل التخطيطي او باتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي.

نبادر من الان ونقول انه **ايا ما كان الامر بالنسبة لتوزيع العمل (التخطيطي والتنفيذي) بين المركز والقاعدة فانه يتعين الحرص على معرفة ان التخطيط الاقتصادي كطريقة لاداء الاقتصاد الاشتراكي يستلزم حدا ادنى من المركزية اي من الدور الذي يقوم به المركز، وهو الحد اللازم لرعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي رعاية مقدمة (عن طريق تحديد هدف للاقتصاد**

---

(١) Centralisation and decentralisation.

القومي في مجموعه) وضمان تحقيق هذه النتيجة عند تنفيذ الخطة. فيما وراء هذا الحد الادنى من المركزية تتحدد اختصاصات المركز والقاعدة بنمط تنظيم العلاقة بينهما.

فاذا ما حددت علاقة الوحدة الاقتصادية بالمركز وتحدد بالتالي الدور الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية عند تحضير الخطة وتنفيذها تثور مشكلة تنظيم العلاقات في داخل الوحدة الاقتصادية. يضاف الى ذلك ان قيام الوحدات الاقتصادية بنشاطها (خاصة عند تنفيذ الخطة) يعني بالضرورة دخولها في علاقات تقوم على الاعتماد المتبادل بين هذه الوحدات، الامر الذي يلزم معه تنظيم الاسس التي تقوم عليها هذه العلاقات.

كيفية تنظيم هذه الانواع الثلاثة من العلاقات يعطينا نمط التنظيم الاقتصادي وهو يثير من القضايا ما يعد من اهم المشكلات التنظيمية في الاقتصاد الاشتراكي، وذلك لما لنمط التنظيم المتبع من آثاره على كفاءة الجهاز الانتاجي وعلى الوضع الاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية المشتركة في عملية الانتاج. نسارع من الان بالقول بأن **حل هذه المشكلات والتوصل الى التنظيم** الانسب ليس بالامر السهل كما انه ليس في الامكان تقديم نموذج لحل يوفق **بين الاعتبارات المتضاربة ويصلح لكل الحالات، اذ ان انسب الحلول امر يتوقف على مستوى التطور الذي وصلت اليه القوى الانتاجية للمجتمع ونوع روابط الانتاج السائدة ومدى سيطرة قيم المجتمع الجديد. نمط التنظيم الاقتصادي يتحدد اذن بمستوى تطور الاقتصاد القومي (وهو مستوى يحدد درجة تعقيد الاقتصاد القومي اي تعدد النشاطات وتعدد الوحدات التي تقوم بكل نشاط وكذلك حجم الوحدات الانتاجية.. الى غير ذلك) ويعكس نوع روابط الانتاج**

السائدة. ومن ثم فانه يتوقف على المرحلة التي يمر بها تطور الاقتصاد المخطط او الاقتصاد الذي يراد تخطيطه. هنا تشير التجربة التاريخية الى ضرورة التفرقة بين بناء الاساس الصناعي (مرحلة التصنيع) وبين المرحلة التي تليها. يترتب على ذلك ان البحث عن النمط الانسب للتنظيم الاقتصادي يتعين ان يأخذ في الاعتبار المرحلة التي يمر بها الاقتصاد القومي ومستلزمات هذه المرحلة.

في هذه الدراسة النظرية لمشكلة التنظيم الاقتصادي سنتعرض:

اولا: لتنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة.

ثانيا: لتنظيم العلاقات في داخل الوحدة الاقتصادية.

وثالثا: لتنظيم العلاقات بين الوحدات الاقتصادية.

الفصل الأول

في تنظيم العلاقات بين المركز والوحدات الاقتصادية

قلنا ان تخطيط الاقتصاد القومي يعني نوعين من العمل: عمل خاص بتحضير الخطة وعمل متعلق بتسيير الوحدات الاقتصادية. الامر يتعلق اذن بوظيفتين متميزتين. هذا التميز بين الوظيفتين يستتبع التمييز بين نوعين من الهيئات يقوم كل نوع باحدى هاتين الوظيفتين: هيئات التخطيط وهيئات التسيير الاقتصادي. كل نوع من هذه الهيئات يوجد على مستوى المركز ومستوى القاعدة. وقد رأينا ضرورة اشتراك المركز والقاعدة في القيام بكل من هاتين الوظيفتين: اشتراك هيئات التخطيط في المركز والقاعدة في تحضير الخطة، واشتراك هيئات التسيير في المركز والقاعدة في اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي. هذا الاشتراك يستلزم تنظيم العلاقة بين هيئات التخطيط في المركز والقاعدة وتنظيم العلاقة بين هيئات التسيير في المركز والقاعدة تنظيما يحدد دور كل منها في القيام بهاتين الوظيفتين. واذا ما تحدد دور كل منها في مواجهة الاخر ثارت مسألة تتعلق بدرجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة.

بناء عليه سنتكلم اولا عن تنظيم هيئات التخطيط، ثم عن تنظيم هيئات

التسيير الاقتصادي، ثم عن درجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة.

اولا: تنظيم هيئات التخطيط:

تتمثل وظائف هيئات التخطيط في ثلاث: اولا جمع البيانات المتعلقة بالحياة الاقتصادية وتحليلها بقصد ايجاد الاساس الاحصائي لتحضير الخطة. وثانيا القيام بالجانب الفني في تحضير الخطة وهو يختلف باختلاف المستوى الذي توجد عليه هيئة التخطيط اي بحسب ما اذا كان الامر يتعلق بهيئة التخطيط المركزية او بهيئة التخطيط في داخل الوحدة الانتاجية: وثالثا القيام بتقييم الاداء اثناء تنفيذ الخطة.

هذه الوظائف كلها تتعلق بتحضير الخطة وتقييم الاداء اثناء تنفيذها، وهي اعمال لا يمكن ان تكون من اختصاص السلطة المركزية وحدها. اذ لكي يقوم العمل الخاص باعداد الخطة على اساس واقع الحياة الاقتصادية، ولكي يكون للخطة حظ من التنفيذ العملي يتعين ان يكون اعداد الخطة قائما على مساهمة كل الخلايا المعنية مساهمة كلية، وعلى الاخص على مساهمة الوحدات الانتاجية اذ هي الوحدات التي تقوم بالنشاط الاقتصادي والتي يتوقف على سلوكها في داخل اطار التنظيم الاقتصادي تنفيذ الخطة. المركز باعتباره في وضع يسمح له بالتعرف على المصلحة الاجتماعية - او النظر الى المشكلات من وجهة نظر الاقتصاد القومي - يمكنه ان يأخذ المبادرة (التي تكون مبنية على اقتراحات الوحدات الانتاجية) في العمل التخطيطي على النحو الذي سنراه فيما بعد. هذه المبادرة التي تكون على مستوى معين من التفصيل لا تأخذ الشكل النهائي للخطة الا بعد «نزول وصعود» بين المركز والقاعدة. الشوط الذي تقطعه الخطة بينهما شوط طويل سنتعرض له فيما بعد. الذي يهمنا الان

هو التعرف على الاعتبارات التي يتعين رعايتها عند تنظيم الهيئات القائمة على امر تحضير الخطة.

رأينا ان مؤدى التخطيط الاقتصادي ان تصبح النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه في خلال فترة زمنية مقبلة عن طريق تخير أكفأ الوسائل الموصلة لهذا الهدف، وان ذلك يستلزم ان تصبح الغايات التي تسعى الوحدات الانتاجية المختلفة الى تحقيقها وسائل لتحقيق الهدف الاجتماعي. النتيجة الاجتماعية التي تعتبر هدفا تعبأ موارد المجتمع لتحقيقه في فترة زمنية معينة تحددها السلطة السياسية في الجماعة وفقا للظروف الموضوعية لتطور المجتمع محل الاعتبار. هذه النتيجة الاجتماعية والوسائل الرئيسية لتحقيقها تنقل - بعد ان تكون هيئة التخطيط قد قامت بجزء من عملها كما سنرى فيما بعد - الى الوحدات الانتاجية، وتقوم الوحدات الانتاجية ببيان الدور الذي تستطيع القيام به من اجل تحقيق هذه الاهداف. هذا الدور تحدده كل وحدة انتاجية آخذة في اعتبارها ظروفها الخاصة من حيث الامكانيات الانتاجية والشروط التي يعمل في ظلها العاملون بهذه الوحدة الانتاجية بما قد يؤدي اليه ذلك من تحديد نصيبها في المساهمة في تحقق الاهداف العامة للخطة، وهي محكومة لحد كبير بظروفها الخاصة الاقتصادية والاجتماعية دون استطاعة من جانبها للنظر الى الامور من وجهة نظر الاقتصاد القومي ودون معرفة لما تقترحه الوحدات الاخرى، الامر الذي يستلزم التنسيق بين ما تقترحه الوحدات الانتاجية المختلفة متعلقا بدورها في تحقيق اهداف الخطة تنسيقا يكون جوهره محاولة التوفيق بين الظروف المختلفة للوحدات الانتاجية والظروف العامة للاقتصاد القومي. عملية التنسيق هذه لا يمكن ان تتم - في ظروف الاقتصاديات الحديثة المركبة - الا تدريجيا وعلى

مراحل متعددة تتمثل كل مرحلة في التنسيق بين مشروعات هيئات يمكن تجميعها وفقا لمعايير معينة ويقل عددها من مرحلة الى اخرى في اثناء صعودنا من القاعدة الى المركز. الامر الذي يستلزم تجميع الوحدات الانتاجية وفقا لمعايير معينة وتنظيم هذه التجميعات على نحو هرمي يضمن استمرار الصلة بين القاعدة والمركز، اي تنظيم هيئات التخطيط في الوحدات الانتاجية على نحو يضمن مساهمتها في تحضير الخطة (بعد ان يكون المركز قد اخذ المبادرة في هذا التحضير) ويضمن تحقيق التنسيق بين مشروعات الوحدات المختلفة. بمعنى آخر، الامر الذي يستلزم تنظيم الاطار الذي تجري في داخله الاتصالات بين المركز والقاعدة في اثناء القيام بالجهود الخاصة باعداد الخطة. **هذا هو الاعتبار الاول.**

الاعتبار الثاني الذي يتعين مراعاته عند تنظيم الهيئات القائمة بالعمل التخطيطي هو ضمان تزويد القاعدة للمركز تزويدا مستمرا بالمعلومات المتعلقة بواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، اذ كما سنرى لا تخطيط بغير معرفة تفصيلية ومنضبطة للواقع في تطوره. كذلك يلزم للمركز الحصول على المعلومات الخاصة بمتابعة تنفيذ الخطة حتى يمكن تعديلها في الوقت المناسب اذا اقتضت الظروف ذلك، ومن ثم نضمن مرونة الخطة على النحو الذي سنراه عند الكلام عن مشكلات تنفيذ الخطة. الوحدة الانتاجية هي منبع المعلومات التي تأخذ صورة البيانات والاحصائيات التي على اساسها تتوفر المعرفة لدى المركز. تنظيم الهيئات القائمة على امر التخطيط يتعين اذن ان يكون على نحو يضمن سهولة جريان هذا التيار الاستعلامي بين القاعدة والمركز.

ثانيا: تنظيم هيئات التسيير الاقتصادي:

يقصد بهذا التنظيم بيان دور كل من المركز ووحدات القاعدة في العمل التنفيذي، اي في اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الاقتصادية، كتلك المتعلقة بالاستثمار وكيفية تمويله، بالعمالة وشروط استخدام العاملين، بالانتاج وكميات ومصادر المواد الاولية اللازمة له، وكمية المخزون من المواد الاولية، وكيفية تسويق الانتاج.. الى غير ذلك من القرارات اللازمة لادارة الوحدات الاقتصادية سواء اكانت وحدة انتاجية او وحدة للخدمات(١). يترتب على نمط تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة تحديد مدى استقلال الوحدة الاقتصادية في مواجهة المركز وكيفية ممارستها لهذا الاستقلال. هذا التحديد يحكمه الاعتباران التاليان:

* الاعتبار الاول هو تمكين الوحدة الانتاجية من مواجهة الظروف الخاصة للانتاج التي تقوم في ظلها بمحاولة تحقيق نصيبها في اهداف الخطة القومية على نحو تستطيع معه اتخاذ القرارات الإقتصادية اللازمة لسير النشاط الانتاجي دون عرقلة تنجم عن الرجوع الى المركز فيما لا يمس جوهر الدور التنسيقي الذي يقوم به والذي يتطلب قيامه ببعض اعمال التسيير الاقتصادي. بعبارة اخرى يتعين ان يكون من اختصاص الوحدة الانتاجية اتخاذ القرارات التي تمكنها من مواجهة الظروف الخاصة بها، سواء تعلق الامر بالظروف في داخل الوحدة او تلك الخاصة بعلاقتها مع الغير (بالوحدات

---

(١) يراعي ان الامر لا يتعلق بتوزيع النشاط الاقتصادي اللازم لتنفيذ الخطة، فالنشاط الاقتصادي تقوم به دائما الوحدات الانتاجية فقط. الامر هنا بتوزيع القرارات المتعلقة بالادارة الاقتصادية بين المركز وما يتبعه من سلطات ادنى منه وبين الوحدات الانتاجية. بمعني اخر هل يتخذ القرار المتعلق بالنشاط الذي تقوم به الوحدة الانتاجية في داخل الوحدة او في خارجها بواسطة المستويات الاعلى في السلم الهرمي للادارة الاقتصادية.

الانتاجية الاخرى كبائعة لها او مشترية منها، او المستهلك من خلال وحدات التجارة).

من ناحية اخرى يتعين ان تحظى الوحدة الانتاجية باستقلال يمكن معه اعتبارها وحدة مالية ومحاسبية مستقلة لكي يمكن الحكم على مدى كفائتها الانتاجية، **وهي كفاءة تتحدد ليس فقط من وجهة نظر عمل الوحدة محل الاعتبار وانما من وجهة نظر عمل الاقتصاد القومي باكمله.**

* الاعتبار الثاني هو ضمان اخضاع الوحدات الانتاجية لمتطلبات الخطة اي لمستلزمات التنسيق بين نشاطات الوحدات المختلفة وتفادي الرجوع الى العمل التلقائي لقوى السوق عن طريق استقلال الوحدات الانتاجية استقلالاً لا يبقى للتخطيط الا الوجود الشكلي. الامر الذي يستلزم اختصاص المركز ببعض قرارات التسيير الاقتصادي حتى يضمن سير الوحدات الانتاجية على نحو يحقق للاقتصاد القومي في مجموعه الاهداف التي تتضمنها الخطة.

تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة يمثل اذن محاولة التوفيق بين هذين الاعتبارين. والوزن النسبي لكل من هذين الاعتبارين يتوقف على:

اولا: على مدى اهمية الوحدة الانتاجية محل الاعتبار من وجهة نظر الاقتصاد القومي، في هذا الشأن يتعين التفرقة بين مشروعات ذات اهمية محلية كمشروع يؤدي خدمة المواصلات في مدينة من مدن الاقاليم مثلا، ومشروعات ذات اهمية قومية كمشروع كبير ينتج الحديد والصلب. الاولى تكون ادارتها اساسا من اختصاص الوحدة الانتاجية التي يكون لها استقلال اكبر في اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة. اما الثانية فيزداد بالنسبة لها الوزن النسبي للاعتبار الثاني اي اعتبار خضوع الوحدة الانتاجية - في ادارتها

الاقتصادية - لمتطلبات الخطة.

ثانيا: كما يتوقف على مرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد المخطط. ففي مرحلة التخطيط من اجل بناء الاساس الصناعي للمجتمع (والتخطيط الاقتصادي قد نشأ تاريخيا في دول متخلفة اقتصاديا واجتماعيا الامر الذي يستلزم تركيز الجهود على بناء القاعدة الصناعية للاقتصاد القومي) يركز الجزء الاكبر من الموارد الانتاجية لبناء عدد معين من الصناعات يعطي اولوية من الدرجة الاولى. فالاهداف التي يتعين اعطاؤها الاولوية واضحة يسهل اختيارها. الرغبة في عدم اتجاه الموارد الانتاجية في نواح اخرى تحول دون تحقيق هذه الاهداف قد تؤدي الى اختصاص المركز بنصيب اكبر من قرارات التسيير الاقتصادي التي يمكن التخلي عنها للقاعدة عندما يبلغ الاقتصاد القومي مستوى اعلى من التطور وتزداد العملية الاقتصادية تعقيدا. يشجع من هذا الاتجاه نحو زيادة درجة المركزية عوامل اخرى نذكر منها: ان التركيز في المرحلة الاولى، مرحلة بناء الاساس الصناعي، عادة ما يكون على الكم ولا يعطي الكيف الا اهمية تالية. اذ يكون الحرص اولا علي اقامة الصناعات المختلفة ثم الاهتمام بعد ذلك بجودة منتجاتها.

عامل آخر يتمثل في الوفرة النسبية في القوى البشرية والموارد الانتاجية غير البشرية، وهي وفرة قد تأخذ شكل موارد غير مستغلة او موارد غير مستغلة استغلالا كاملا. هذه الوفرة النسبية تجعل من الممكن تحقيق الاهداف في ظل قرارات مركزية دون ان تظهر ما يترتب على اتخاذ القرارات المركزية من تبديد في استخدام الموارد، اذ تحقق الهدف قد يخفي ارتفاع تكلفة الوصول اليه. من الوقت الذي تختفي فيه هذه الوفرة النسبية تصبح اثار كل

قرار واضحة فاذا ترتب على اتخاذ قرار مركزي (في شأن كان يتعين ان يترك للوحدة الانتاجية) تبديد للموارد او عدم استخدام كفء لها كانت نتيجة القرار المركزي واضحة نظرة لندرة الموارد الانتاجية. الامر الذي يفرض اعادة النظر في تحديد الاختصاص بين المركز والقاعدة ويدفع الى توسيع اختصاص هذه الاخيرة.

عامل رابع: يدفع الى درجة كبيرة من المركزية في مرحلة بناء الاساس الصناعي للمجتمع يتمثل في ان عدد الوحدات الانتاجية (وخاصة في المجال الصناعي) يكون قليلا نسبيا الامر الذي يتمكن معه المركز من التعرف على ظروف هذه الوحدات وبالتالي اتخاذ قرارات مركزية سليمة. ولكن مع الاتساع الصناعي (والاقتصادي بصفة عامة) المستمر يزداد عدد النشاطات الاقتصادية ويزداد عدد الوحدات التي تقوم بكل نشاط من هذه النشاطات ويتسع كذلك حجم الوحدة الانتاجية ويزداد تكوينها الداخلي تعقيدا. هنا يصبح من الصعب على المركز التعرف على تفاصيل ظروف سير الوحدات المختلفة وبالتالي اتخاذ القرارات الخاصة بتسييرها (والتي كان يتخذها في المرحلة الاولى). (من ناحية اخرى يكون التطور مصحوبا بتطور الوسائل الفنية - وخاصة في مجال الالات الالكترونية - التي تمكن وتسهل من عملية جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالوحدات الانتاجية المختلفة والقيام بالعمليات الحسابية اللازمة لاتخاذ المركز لقرارات خاصة بتسيير هذه الوحدات وكذلك الوسائل الفنية الخاصة بتوصيل هذه القرارات من المركز الى الوحدة الانتاجية).

عامل خامس: قد يؤدي الى درجة كبيرة من المركزية (في التسيير

---

(١) Pattern of consumption .

الاقتصادي) في مرحلة بناء الاساس الصناعي للمجتمع يتمثل في ان نمط الاستهلاك(١) المراد تعميمه يكون واضحا لا يحتوي على كثير من التنويع. يقصد بنمط الاستهلاك التشكلية من السلع الاسنهلاكية التي تمثل هيكل الاستهلاك النهائي بالنسبة لفئة اجتماعية متميزة، بمعنى أخر مجموعة السلع التي تشبع الحاجات النهائية (بالنسبة للمأكل والملبس وغيره من الاحتياجات الاخرى) التي تقوم باستهلاكها فئة اجتماعية معينة في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية معينة. ففي المجتمع الذي تتعدد فيه الطبقات والفئات الاجتماعية (ويأخذ هذا التعدد مظهر التباين الاجتماعي والاقتصادي الامر الذي ينعكس في مستويات معيشة مختلفة) تتعدد الانماط الاستهلاكية بتعدد هذه الطبقات والفئات. وفي المجتمعات التي تسعى الى ازالة الفوارق بين الفئات الاجتماعية يكون الاتجاه هو نحو توحيد النمط الاستهلاكي في المجتمع في اتجاه يعكس ارتفاعا مستمرا في مستوى معيشة افراد المجتمع. ومن هنا تثور عند القيام بالتخطيط مشكلة اختيار النمط الاستهلاكي المراد تعميمه (اي اختيار الحاجات النهائية التي سيجري اشباعها) وذلك لانتاج المنتجات التي تشبع هذه الحاجات. عند بناء الاساس الصناعي نكون بصدد مجتمع يغلب عليه الطابع الزراعي. في هذا المجتمع الريفي نجد جزرا من المجتمعات الحضرية توجد في المدينة تتميز بارتفاع نسبي في مستوى المعيشة، وبالتالي بنمط خاص للحياة وما يتضمنه من نمط استهلاكي عادة ما يمثل ارقى من النمط الاستهلاكي الذي هو جزء من نمط الحياة في الريف.

نعلم ان التطور الواعي لهذه المجتمعات يتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد القومي من هيكل يغلب عليه الطابع الزراعي الى هيكل يغلب عليه الطابع الصناعي. اجتماعيا التحول الصناعي قد يأخذ شكل خروج من الريف الى

المدينة، اي انتقال السكان من الريف الى المدينة وانخراطهم في الحياة الحضرية، او شكل تحويل الريف نفسه الي مدن عن طريق اقامة الصناعات الى جانب المزرعة التي يتم تصنيعها هي الاخرى. ايا كان الشكل الاجتماعي الذي يأخذه التحول الصناعي، (وايا كان ما يتبع بشأن سرعة هذا التحول التي تتوقف علي معدل الاستثمار والكيفية التي تستخدم بها كمية معينة من الموارد الاستثمارية) فلا بد (لاسباب سنراها فيما بعد) من العمل على رفع مستوى الاستهلاك على نحو تدريجي عادة ما يكون بطيئا. الترجمة العملية لهذه السياسة الاستهلاكية في المرحلة الاولى للتطور المخطط للمجتمعات التي يغلب عليها الطابع الزراعي يمكن ان تأخذ شكل محاولة تعميم نمط الاستهلاك السائد في المدنية، اي نمط الاستهلاك الحضري، الامر الذي يجعل النمط المراد تحقيقه واضحا، وهو نمط لا يحتوي على كثير من التنويع، مما يسهل عملية اتخاذ قرارات مركزية في شأن انتاج السلع الاستهلاكية. في مرحلة تالية لتطور الاقتصاد القومي يتغير النمط الاستهلاكي فيزداد عدد السلع الاستهلاكية اللازم انتاجها وتزداد درجة التنويع لان المستهلك يكون قد تعدي مرحلة اشباع الحاجات الاساسية (ما يعتبر حاجة اساسية مسألة تتحدد اجتماعيا ومن ثم يتوقف على الظروف التاريخية التي تعيشها الجماعة). في هذا الموقف الجديد قد يصبح من الصعب على المركز الاستمرار في اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي دون ان يؤثر ذلك تاثيرا غير موات على كفاءة الجهاز الانتاجي، الامر الذي يدفع الى توسيع الختصاص الوحدات الانتاجية في اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي.

عامل سادس: يزيد من درجة المركزية في مرحلة بناء الاساس الصناعي يتمثل في ان استخدام فنون انتاجية جديدة يتم في الغالب عن طريق

نقل فنون انتاجية ظهرت من قبل في مجتمعات اخرى اكثر تقدما، سواء عند القيام باستثمارات جديدة (بناء مشروعات جديدة) او بالنسبة للوحدات الاقتصادية القائمة. اذ ان المركز ينهل من ثروة تكنولوجية تراكمت خلال تجارب المجتمعات الاكثر تقدما، ومن ثم يقوم بالخيار ين اساليب تكنولوجية مختلفة وضحت مزايا كل منها في المجتمعات التي نشأت فيها، الامر الذي يسهل من امر اختيار وتعميم هذه الفنون الانتاجية.

في المرحلة التالية لتطور الاقتصاد القومي نكون بصدد اقتصاد تم بناء اساسه الصناعي وبدأت تظهر مشكلات تكنولوجية ترتبط بطبيعة هذا الاقتصاد وتركيبه، وتقتضي حلولا تستلزم البحث عن وسائل جديدة على نحو تصبح معه الفنون الانتاجية نتاجا لظروف الاقتصاد القومي. هنا - وخاصة مع اتساع حجم الاقتصاد القومي وتعقيد تركيبه - يصبح من الصعب على المركز التعرف على المشكلات التي تستلزم حلولا سريعة (من الناحية الفنية) ويصبح من الانسب ان يترك للوحدة الاقتصادية حرية اكبر في اتخاذ القرارات الخاصة بحل مشكلاتها الفنية (من ادخال تكنيك انتاجي جديد الى انتاج منتجات جديدة.. الى غير ذلك).

عامل اخير يؤدي الى زيادة درجة المركزية في مرحلة التصنيع في اقتصاد مخطط يتمثل في النقص النسبي في الاشخاص المؤهلين لتسيير الوحدات الاقتصادية، الامر الذي يدفع باحتفاظ المركز بجزء كبير نسبيا من هؤلاء الاشخاص يشتركون في اتخاذ قرارات تتعلق بالنواحي المختلفة للنشاط الاقتصادي (وهي قرارات تتعلق بأكثر من وحدة انتاجية في كل فرع من فروع النشاط) بدلا من بعثرتهم علي عدد من الوحدات الانتاجية وترك بقية الوحدات

دون اشخاص يتوافر لديهم التكوين اللازم لاتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي، في هذه الحالة يحتفظ المركز بقدر اكبر من قرارات التسيير. هنا يتعين مراعاة ان القيام بادارة وحدة انتاجية امر يتطلب معرفة بالطبيعة الفنية لعملية الانتاج التي تقوم بها الوحدة، كما يتطلب معرفة بالمشكلات الاقتصادية للوحدة محل الاعتبار بالاضافة الى (على الاقل)بعض المعرفة بالمشكلات الاقتصادية التي يعيشها المجتمع في المرحلة التي يجتازها من مراحل تطوره. كما يتطلب كذلك معرفة بالجانب الاجتماعي الذي يتبلور في العلاقات بين العاملين في الوحدة الانتاجية. كما يتطلب اخيرا وعيا سياسيا يتمثل في ادراك لمشكلات المجتمع وايمان بالمجتمع المراد بناء اساسه الاقتصادي وبضرورة التضحيات التي تستلزمها عملية البناء. مع تطور المجتمع يزداد عدد المؤهلين للقيام بتسيير الوحدات الاقتصادية ويصبح من الممكن توفرهم بالنسبة لكل وحدة اقتصادية الامر الذي يمكن من توسيع نطاق قرارات التسيير التي تتخذ على مستوى الوحدة الاقتصادية (اي على مستوى القاعدة).

تلك هي العوامل المختلفة التي قد تزيد من درجة المركزية في مرحلة بناء الاسس الصناعي للاقتصاد الاشتراكي، اي تزيد من عدد قرارات التسيير الاقتصادي التي يتخذها المركز ومن ثم تضيق من نطاق استقلال الوحدات الاقتصادية المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادي(١).

خلاصة القول ان تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة فيما يتعلق بالتيسير الاقتصادي يمثل محاولة للتوفيق بين الاعتبارين السابقين. وهي محاولة تقوم

---

(١) من الواح ان الأمر يختلف كيفيا فيما لو كان التحول نحو الاقتصاد الاشتراكي يتم في مجتمع قطع الشوط الكبير في التطور الاقتصادي الراسمالي.

على اسس ثلاثة وردت متناثرة فيما قلناه عن تنظيم هذه العلاقة ويستحسن تجميعها على النحو التالي:

* ان التخطيط الاقتصادي كطريقة لاداء الاقتصاد الاشتراكي - يستلزم حدا ادنى من المركزية، وهو الحد اللازم لرعاية نتيجة النشاط الاقتصادي في مجموعه رعاية مقدمة عن طريق تحديد اهداف للمجتمع في مجموعه وضمان تحقيق هذه الاهداف عند تنفيذ الخطة عن طريق احتفاظ المركز بالقدر من قرارات التسيير الذي يضمن سير الوحدات الانتاجية علي نحو يحقق هذه الاهداف.

* فيما عدا هذا الحد الادنى - الذي يختلف باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد المخطط - يجب ان تتمتع الوحدة الانتاجية بأكبر قدر ممكن من الاستقلال في اتخاذ التسيير الاقتصادي، اذ ان هذه الوحدة الانتاجية هي التي تقوم بالنشاط الاقتصادي ومنحها الاستقلال يمكنها من مواجهة الظروف اليومية لقيامها بالنشاط.

ايا ما كان الامر يتعين ان تكون قرارات التسيير الاقتصادي من اختصاص الوحدة الاقتصادية في جميع الحالات التي يأتي رد القرار المركزي على احتياجات الموقف بعد فوات الاوان.

ثالثا: درجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة:

اذا ما تحدد اختصاص كل من المركز والوحدات الاقتصادية المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادي، سواء فيما يتعلق بالعمل التخطيطي (اي تحضير الخطة) او بالتسيير الاقتصادي، يثور التساؤل عمن يقوم بالدور الذي لا تقوم به الوحدات الاقتصادية، اي الدور الذي هو من اختصاص المركز. هل يقوم

بدور المركز سلطة مركزية واحدة كهيئة تخطيط مركزية وسلطة مركزية واحدة تختص بنصيب المركز من قرارات التسيير الاقتصادي وتقوم بين السياسة المركزية الواحدة وبين هيئات القاعدة (هيئات التخطيط او التسيير) علاقة مباشرة؟

الواقع ان حجم الاقتصاد القومي المعاصر وتعدد نشاطاته، وتعدد الوحدات القائمة بكل نشاط يجعل من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - ان تكون العلاقة بين المركز والقاعدة علاقة مباشرة بين الوحدات الاقتصادية المتعددة (هيئات التخطيط فيها وهيئات التسيير) وبين هيئة مركزية واحدة، وانما يتعين ان تكون العلاقة:

* اما على اساس تعدد هيئات المركز واقتصار علاقة كل واحدة منها بعدد من الوحدات الاقتصادية المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادي (فيما يتعلق بتحضير الخطة او فيما يتعلق بتنفيذها).

* واما على مراحل فتنشأ هيئات وسيطة بين المركز والوحدات الاقتصادية.

في كلا الحالتين يتعين تقسيم العمل في داخل المركز، والاساس الذي يقوم عليه تقسيم المركز (الى وزارات اقتصادية مثلا) يحدد السبيل بين المركز والقاعدة، اي يحدد طبيعة ومكان الوحدات الانتاجية التي تتبع جزءا معينا من اجزاء المركز، فعلى اي اساس يقوم تقسيم العمل وتحديد اختصاص الاجزاء المختلفة في داخل المركز؟ هل يختص كل جزء من اجزاء المركز بنوع معين من انواع النشاط الصناعي ومن ثم يمثل المركز بالنسبة للوحدات الانتاجية التي تقوم بهذا النشاط؟ ام يختص كل جزء من اجزاء المركز بنوع معين من

الوظائف الاقتصادية ويكون مسؤولا عن الادارة الاقتصادية في حدود الوظيفة؟ ام هل يختص كل جزء من المركز بمختلف انواع النشاط الاقتصادي التي تقع في منطقة جغرافية او اقتصادية معينة ومن ثم يمثل المركز بالنسبة لكافة الوحدات الانتاجية التي تقع علي ارض هذه المنطقة؟ بعبارة اخرى تنظيم المركز وتنظيم السبيل بين اجزائه المختلفة وبين الوحدات الانتاجية يمكن ان يقوم على واحد او اكثر من اسس ثلاثة هي:

* نوع النشاط الصناعي[1]: صناعات ثقيلة، صناعات خفيفة، صناعة البترول، صناعة المنسوجات ، الصناعة الكيماوية... الخ.

* الوظيفة الاقتصادية[2]: التمويل، الاستثمار، الامداد بالموارد الانتاجية، العمالة، التخطيط... الخ.

* مكان النشاط[3]: هذا المعيار له اهمية خاصة في المجتمعات القائمة على اقليم متسع جغرافيا ويخضع لظروف مناخية مختلفة، وتزداد اهميته مع التوسع الاقتصادي ونشوء مناطق اقتصادية في داخل الاقتصاد القومي.

تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة (في درجة مباشرتها) قد يقوم على هذه الاسس الثلاثة مجتمعة، فقد يقوم هذا التنظيم علي تقسيم العمل في المركز بين وزارات اقتصادية تتحدد وفقا لنوع النشاط الاقتصادي. فتكون هناك وزارة للزراعة، واخري للصناعات الثقيلة، وثالثة للصناعات الخفيفة، ورابعة للقوى الكهربائية، وخامسة للبناء، وسادسة للمواصلات.. الى غير ذلك. على ان تقسم كل وزارة من هذه الوزارات الى مجموعتين من الادارات الرئيسية:

---

(١) Activity criterion; critère d'activité.

(٢) Regional criterion; critère de fonction.

(٣) Regional criterion; critère régional.

المجموعة الاولى: هي مجموعة من الادارات يتحدد عددها وفقا للانواع المختلفة للنشاط الاقتصادي الواقع في اختصاص الوزارة الاقتصادية، ففي وزارة الصناعات الثقيلة مثلا توجد ادارة لصناعة الالات، واخرى لصناعة البترول، وثالثة للصناعات الكيماوية... الخ.

المجموعة الثانية: هي مجموعة من الادارات يتحدد عددها وفقا للوظائف الاقتصادية المختلفة، ففي كل وزارة (ولتكن وزارة الصناعات الثقيلة مثلا) ادارة للتمويل، ادارة للاستثمار، ادارة للامداد بالموارد الانتاجية، ادارة للعمالة... الخ.

وقد يقسم العمل في داخل كل ادارة من هذه الادارات بحيث يختص كل قسم بالوظيفة الاقتصادية او بالنوع المعين من النشاط الاقتصادي الخاص بمنطقة اقليمية معينة.

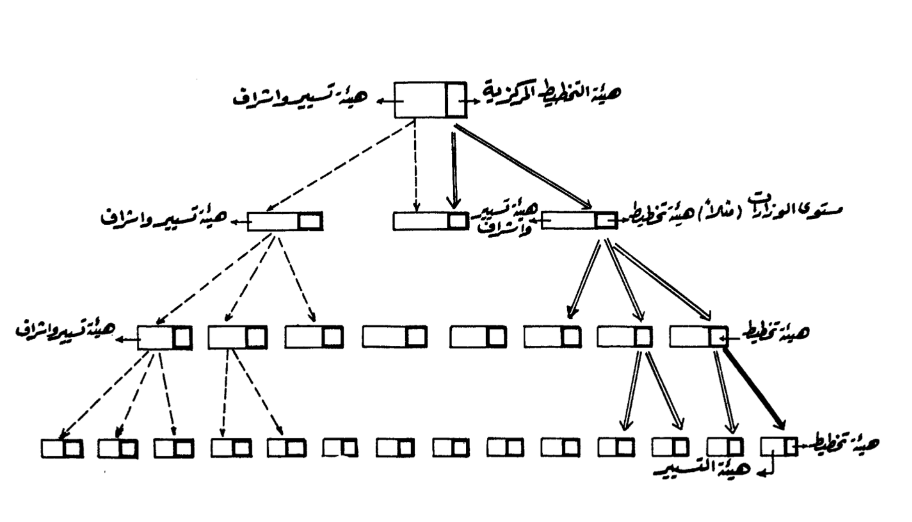
يتبلور تنظيم العلاقة بين المركز والوحدات الاقتصادية في تنظيم هرمي قمته السلطة المركزية وقاعدته الوحدات الاقتصادية، وبينهما مراحل تتوقف على درجة مباشرة العلاقة بينهما. هذا التنظيم الهرمي يسمح:

اولا: بالصعود التدريجي للبيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادي من القاعدة الى المركز. وهي بيانات قد تكون مصحوبة بمقترحات من الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بنشاطها في الفترة المقبلة التي تغطيها الخطة. كما يسمح بنزول اطار الخطة من المركز الى وحدات القاعدة، وكذلك بالتنسيق التدريجي للخطة عند صعودها من الوحدات الاقتصادية الى المركز، وذلك على النحو الذي سنراه عند الكلام عن تحضير الخطة.

وثانيا: بتوزيع الجزء من قرارات التسيير التي لا تدخل في اختصاص

الوحدة الاقتصادية ـ وكذلك مسؤولية الرقابة على الوحدات الاقتصادية ـ بين الهيئات الاعلى على المستويات المختلفة للتنظيم الهرمي.

على كافة مستويات هذا التنظيم الهرمي نجد النوعين من الهيئات: هيئات تحضير الخطة وهيئات التسيير الاقتصادي. على هذا النحو يكون لدينا تنظيما هرميا لهيئات التحضير في قمته السلطة المركزية للتخطيط، وقاعدته تتكون من هيئات التخطيط الموجودة في الوحدات الاقتصادية، وبين المركز والقاعدة توجد هيئات للتخطيط بحسب المستويات التي تكون بينهما. كما يكون لدينا تنظيما هرميا لهيئات التسيير الاقتصادي والرقابة التي توجد على كافة المستويات من القمة الى القاعدة. على ان يلاحظ ان التمييز بين النوعين من الهيئات لا يعني انفصالهما (او حتى استقلالهما) وانما قد يعني ان يتخصص قسم من هيئة معينة في القيام بالاعمال المتعلقة بتحضير الخطة. هذا التنظيم الهرمي لهيئات التخطيط والتسيير الاقتصادي، والذي ينظم العلاقة بين المركز والقاعدة، يمكن تصويره على الوجه التالي:



هيئة التخطيط المركزية
هيئة تسيير واشراف
مستوى الوزارات (مثلاً) هيئة تخطيط
هيئة تسيير واشراف
هيئة تسيير واشراف
هيئة تخطيط
هيئة تسيير واشراف
هيئة تخطيط
هيئة التسيير

الفصل الثاني

في تنظيم العلاقات داخل الوحدة الاقتصادية

اذا تحدد دور الوحدة الانتاجية (وبالتالي مدى استقلالها) في مواجهة المركز، وتحدد درجة مباشرة العلاقة بينها وبين المركز تثور مشكلة تنظيم العلاقات في داخلها: اولا فيما يتعلق بالعلاقة بين هيئة التخطيط وهيئة التسيير، وثانيا بالنسبة للتسيير يتعين تنظيم امر ادارة الوحدة الانتاجية عن طريق تحديد من يقوم بها وكيفية اتخاذ قرارات التسيير.

اولا: العلاقة بين هيئة التخطيط وهيئة التسيير:

نعلم ان هذئة التخطيط الموجودة على مستوى الوحدة الانتاجية تقوم بوظائف معينة هي: اولا تجميع البيانات المتعلقة بنشاط الوحدة وتحليلها وتصعيدها الى هيئات التخطيط الاعلى في سلم التنظيم الهرمي. ثانيا القيام بالجانب الفني عند تحضير خطة الوحدة الانتاجية. وثالثا متابعة تنفيذ الخطة وتقييم اداء الوحدة الانتاجية اثناء فترة التنفيذ وتصعيد البيانات الخاصة بهذا التقييم الى هيئات التخطيط الاعلى. اما هيئة التسيير الموجودة في الوحدة الانتاجية فوظيفتها اتخاذ القرارات اللازمة لقيام الوحدة بنشاطها (وذلك في

حدود ما تتمتع به من اختصاص).

عمل كل من هاتين الهيئتين مرتبط فنيا، ولكن ذلك لا يستتبع بالضرورة تنظيم العلاقة بين الهيئتين على اساس التبعية الادارية لهيئة التخطيط في الوحدة الانتاجية لمن يرأس الوحدة. على العكس، اذا اردنا ان نضمن صحة البيانات التي تقوم هيئة التخطيط في الوحدة الانتاجية بتصعيدها الى هيئات التخطيط الاعلى، وكذلك اذا اردنا ان نضمن سلامة التقييم عندما يتم الاداء يتعين ان تستقل هيئة التخطيط اداريا (لا فنيا ولا مكانيا) عمن يرأس الوحدة الانتاجية. اذ يمثل هذا الاستقلال ضمانة اكبر لصحة البيانات الاحصائية التي تصعدها هيئة التخطيط وكذلك لسلامة التقييم، اذ في حالة الاستقلال لا نكون بصدد تقييم يقوم به المسؤول عن تنفيذ الخطة الامر الذي يعرضنا لمخاطر الوصول الى تقييم لا يمثل الواقع.

ثانيا: من يقوم باتخاذ قرارات التسيير في داخل الوحدة الاقتصادية:

هنا نكون بين عدة حلول تتعلق بتحديد الاشخاص الطبيعيين الذين يقومون بالادارة الاقتصادية في داخل الوحدة الانتاجية. فهناك اولا امكانية تعيين الدولة لمدير للوحدة الانتاجية يكون مسؤولا عن الادارة الاقتصادية. ومن ناحية اخري هناك امكانية اختيار العاملين في الوحدة الانتاجية للجنة من بينهم تقوم بالادارة يرأسها رئيس منتخب لذلك. بين هذين الحالين توجد فروض حلول اخرى، فهناك مثلا امكانية قيام ادارة مشتركة يقوم بها مدير تعينه الدولة وعدد من الافراد ينتخبون من بين العاملين في الوحدة الانتاجية، الى غير ذلك من الفروض المتصورة بين هاتين الحالتين.

في اختيار اي من هذه الحلول يتعين ان تؤخذ في الحسبان الحقيقة التالية: قوام الوحدة الانتاجية مجموعة من افراد المجتمع تجمعهم شروط معينة لعملية الانتاج في فرع معين من فروع النشاط. تعدد الوحدات الانتاجية يعني في الغالب تعدد في ظروف عمل المجموعات المكونة للوحدات الانتاجية. وقد يكون لكل مجموعة مصلحة مباشرة قد تتضارب - عند غياب الوعي الاجتماعي والسياسي - مع مصلحة الجماعة بأكملها. هذه المصلحة قد تملي على المجموعة - في حالة قيامها استقلالا عن طريق من يمثلها باتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي - قرارات تتعارض مع مصلحة الجماعة الامر الذي يحتم ان تكون الجماعة ممثلة في الهيئة القائمة على ادارة الوحدة الانتاجية. بعبارة اخرى، هناك مصلحة مجموعة العاملين في الوحدة الانتاجية، هذه المصلحة قد تستلزم انواعا معينة من قرارات الادارة الاقتصادية. وهناك مصلحة الجماعة بأكملها التي قد تتطلب من الوحدة الانتاجية القيام بدور يستلزم انواعا مغايرة من قرارات الادارة الاقتصادية التي تتخذ على اساس رعاية المصلحة الاولى فقط، اي مصلحة مجموعة العاملين في الوحدة الانتاجية. واتخاذ قرارات التسيير على أساس رعاية مصلحة العاملين في الوحدة الانتاجية فقط قد يخرج بسير الوحدة الانتاجية خارج اطار خطة الاقتصاد القومي. حل هذه المشكلة على اساس رعاية المصلحة الثانية، مصلحة الجماعة والمفروض ان الدولة تمثلها، قد يؤدي الى سيطرة فئة من المديرين البيروقراطيين على الجهاز الانتاجي للجماعة، الامر الذي يحد من كفاءة هذا الجهاز ويزيد من حدة التناقض بين هذه الفئات والفئات الاجتماعية الاخرى في الحالة التي تتمكن فيها فئة المديرين البيروقراطيين من تحقيق مزايا لا تتفق مع مساهمتهم في عملية الانتاج.

تحديد من يقوم باتخاذ قرارات تسيير الوحدة الانتاجية ـ وذلك في حدود القرارات التي تختص بها الوحدة الانتاجية ـ يتعين ان يتم اذن على اساس تحقيق نوع من التوازن بين الاعتبارين السابقين. هذا التحديد يتعين ان يهدف الى تحقيق ديمقراطية الادارة الاقتصادية في الوحدات الانتاجية مع الحرص على اخضاع هذه الوحدات لمتطلبات الخطة عن طريق وجود من يمثل مصلحة الجماعة في الهيئة القائمة على امر الادارة، اي الى ازالة جذور التناقض بين مصلحة مختلف مجموعات العاملين في الوحدات الانتاجية والمصلحة العامة مع تفادي خطر البيروقراطية، ذلك المرض الاجتماعي الخطير، الذي يؤدي عند تفاقمه الى نتائج سياسية خطيرة، ومنها امكانية الاطاحة بمجمل التنظيم السياسي.

الفصل الثالث

في تنظيم العلاقات بين الوحدات الاقتصادية

تتمثل العلاقات التي تقوم بين الوحدات الاقتصادية في مبادلات بمقتضاها تظهر الوحدة الاقتصادية كمشترية او كبائعة لناتج معين (سلعة انتاجية او استهلاكية). نعلم ان هذه المبادلات تنظم في حالة وجود وحدات اقتصادية خاصة (في الاقتصاد الرأسمالي) اقتصاديا على اساس ظروف السوق التي تحدد الاثمان والشروط الاخرى التي يتم على اساسها التبادل وقانونيا على اساس العلاقة التعاقدية التي ينظمها العقد الذي يبرم وفقا للقوانين المنظمة للمعاملات بصفة عامة ولنوع النشاط محل الاعتبار بصفة خاصة. اما بعد تملك الدولة (والدولة الاشتراكية) لعدد من الوحدات الاقتصادية وقيام مسؤولياتها عن تخطيط الاقتصاد القومي (وهو امر يعني وجود خطة تضع هدفا عاما للاقتصاد القومي وتصبح اهداف الوحدة الاقتصادية وسائل لتحقيق هذا الهدف العام) فتثور مشكلة اعادة تنظيم العلاقات بين هذه الوحدات. حل هذه المشكلة يكون بالتعرف على الاسس التي تقوم عليها العلاقات بين الوحدات الاقتصادية. في محاولتنا التعرف على الاسس المختلفة التي يمكن تنظيم هذه العلاقات وفقا لها سنفرق بين العلاقات بين الوحدات

الانتاجية بعضها البعض والعلاقات بين الوحدات الانتاجية (المنتجة للسلع الاستهلاكية) والمستهلكين (من خلال وحدات النشاط التجاري).

اولا: العلاقات بين الوحدات الانتاجية:

تقوم هذه العلاقات علي الاعتماد المتبادل بين وحدات الجهاز الانتاجي بمظهريه: فلكي تتمكن وحدة انتاجية معينة من انتاج ناتج معين يتعين عليها ان تحصل على عناصر الانتاج المادية من وحدات اخرى، هذا من ناحية. من ناحية اخري فان ناتج هذه الوحدة (اذا كان يمثل مادة انتاجية) يوزع بين الوحدات الانتاجية الاخرى التي تستخدمه كمدخل في الانتاج (كناتج مصنع للغزل فانه يوزع بين الوحدات المنتجة للمنسوجات والتي تستخدمه كمدخل في الانتاج). بناء عليه تتبلور هذه العلاقات في قيام وحدة انتاجية ببيع او شراء سلعة انتاجية. البحث عن اسس تنظيم هذه العلاقات التي تثور في اطار مرحلة الانتاج يستلزم - في حالة الدراسة التفصيلية - التفرقة بين علاقات تقوم فيما بين وحدات مملوكة للدولة، وعلاقات تقوم بين وحدات مملوكة للدولة واخرى مملوكة ملكية خاصة. في دراستنا هذه سنقتصر على دراسة اساس تنظيم النوع الاول من العلاقات على اساس انها تصلح كذلك لتنظيم النوع الثاني وان مجال دراستنا هذه لا يسمح بالمزيد من التفصيل.

فيما يتعلق بالعلاقات بين وحدات مملوكة للدولة فانه يمكن تنظيمها على احد ثلاثة انواع (او على اثنين منها او عليها كلها مجتمعة) من الاسس: اسس اقتصادية، واسس ادارية، واسس فنية - اقتصادية. لنرى مفهوم كل من هذه الاسس:

* يقوم تنظيم هذه العلاقات على اسس **اقتصادية** عندما يتم ذلك في

شكل استخدام واع للقوانين الاقتصادية وخاصة التي تحكم علاقات المبادلة وتكوين الاثمان. في هذه الحالة لكي يتم تحقيق اثار معينة تريدها السلطة المركزية وتتضمنها الخطة - وهي آثار تمثل اهدافا يلزم لتحقيقها قيام الوحدات الانتاجية باستخدام المواد الانتاجية وبالتالي تبادلها بين الوحدات - تستخدم الروافع الاقتصادية(١) كوسيلة لتحقيق الاثر المطلوب. فاذا ما زاد الطلب مثلا على مادة تنتجها بعض الوحدات الانتاجية ولم يكن من الممكن زيادة عرضها في الزمن القصير فانه يتعين لتحقيق التوازن بين العرض والطلب ان يرفع الثمن. رفع الثمن على هذا النحو يحد من الطلب وان كان لا يشبعه. من ناحية اخرى رفع الثمن يزيد من الفائض الذي تحققه الوحدات المنتجة لهذه السلعة، فاذا كانت نسبة من هذا الفائض تعود على العاملين في هذه الوحدات يكون هناك ما يدفع الى زيادة الانتاج. امام هذه الوحدات طريقان لزيادة الانتاج: الطريق الاول يتمثل في استخدام اكفأ للطاقة الانتاجية الموجودة مما يؤدي الى زيادة انتاجية العمل. ويتمثل الطريق الثاني في التوسع في الطاقة الانتاجية عن طريق الاستثمارات التي تمول اما من المصادر الخاصة للوحدات الانتاجية او عن سبيل الاقتراض من الدولة. بالاضافة الى ذلك قد يكون من الممكن فنيا لبعض الوحدات التي لم تكن تنتج هذه السلعة ان تحول بعض طاقاتها الانتاجية التي توجد في حالة تعطل (لنقص الطلب على ما تنتجه) لانتاج السلعة التي ارتفع ثمنها. الامر الذي يؤدي كذلك الى زيادة انتاج السلعة. يزيد على ذلك انه قد لا تكفي كل هذه الطرق لاشباع الطلب على هذه المادة الامر الذي يستلزم انشاء وحدات انتاجية جديدة لانتاجها. هنا نكون بصدد السياسة

---

(١) Economic levers; leviers économiques.

الاستثمارية التي يتم تخطيطها مركزيا.

بعد فترة تتحقق اذن زيادة في العرض تؤثر في تقابلها مع طلب الوحدات الاخرى على ثمن السلعة محل الاعتبار، الامر الذي يستلزم اعادة النظر في الثمن المحدد لها. فكأن زيادة الطلب على هذه السلعة دفعت الى رفع ثمنها الامر الذي ادى الى زيادة الفائض في الوحدات المنتجة لهذه المادة. هذه الزيادة الاخيرة تلعب بالنسبة للقائمين على امر تخطيط الاستثمارات دور المؤشر الى الاتجاه الذي يتعين التوسع فيه. هنا نكون بصدد استخدام للروافع الاقتصادية (الاثمان والفائض الذي يتحقق في الوحدة الانتاجية) لتنظيم العلاقات بين الوحدات الانتاجية (وهو ما يصح كذلك بالنسبة للعلاقة بين الوحدات الانتاجية والمستهلكين من خلال وحدات التجارة) وهو ما يتم اساسا عن طريق الاثمان. الامر الذي يثير مشكلتين: المشكلة الاولى خاصة بتكوين الاثمان مع ما يثيره من اسئلة حول انواعها واساس تكوينها وكيفية تغييرها لضمان مرونتها. والمشكلة الثانية تتعلق باستخدام الاثمان لكي تقوم بالادوار التي يعين عليها القيام بها. ستتاح لنا فرصة التعرف على كل من هاتين المشكلتين عدن دراسة مشكلات الاثمان في الاقتصاد المخطط في الباب العاشر من هذا الكتاب.

تنظيم العلاقات بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة على اسس اقتصادية يمكن ان يقوم في حالتين. الحالة الاولى تتمثل في نموذج نظري لاداء الاقتصاد المخطط قدمه الاقتصادي اوسكار لانج في سنة ١٩٣٨ لاثبات امكانية القيام بحساب رشيد لقيم الموارد الانتاجية في ظل التخطيط الاشتراكي وبالتالي امكانية الوصول الى توزيع رشيد للموارد الانتاجية بين مجالات

النشاط الاقتصادي المختلفة(١).

والحالة الثانية تعرض بالنسبة لاستخدام الروافع الاقتصادية في تنظيم

---

(١) الحساب الرشيد للقيم النسبية للموارد الانتاجية لازم لتوزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد. هذا الحساب يتم في الاقتصاد الراسمالي على اساس الاثمان التي تتحدد في السوق، اذ على اساسها يتم توزيع الموارد الانتاجية بين النشاطات المختلفة. اي يتحدد نمط استخدام الموارد الانتاجية. يترتب على ملكية الدولة لوسائل الانتاج غياب سوق يتم تداولها فيه، ومن ثم لا تتكون لها اثمان على النحو الذي يحدث في الاقتصاد الرأسمالي. وقد ثار النقاش في فترة ما بين الحربين العالميتين حول مدى امكانية القيام بحساب رشيد للقيم النسبية للموارد الانتاجية في ظل التخطيط الاشتراكي. فقال بعض الاقتصاديين يتزعمهم F. Von Hayek; I, Robbins بعدم امكانية تحقيق هذا الحساب الرشيد في اقتصاد مخطط الامر الذي يترتب عليه الا يتحقق التوزيع الرشيد للموارد بين الاستخدامات المختلفة. في مرحلة اولى قالوا بعدم الامكانية نظريا وعمليا، وفي مرحلة تالية قالوا بعدم الامكانية العملية مسلمين بالامكانية النظرية للقيام بحساب رشيد لقيم الموارد الانتاجية في اقتصاد مخطط. هذا التسليم كان نتيجة لنقاش تم مع اقتصاديين قالوا بامكانية الحساب الرشيد في ظل التخطيط الاشتراكي. هؤلاء يمثلون اتجاهين:

اتجاه اول يبني نموذجا لامكانية الحساب الرشيد للقيمة النسبية للموارد الانتاجية ابتداء من التجربة السوفيتية في التخطيط الاشتراكي. هذا الاتجاه كان يمثله اساسا الاقتصادي الانجليزي M. Dobb. واتجاه ثان يبني نموذجا نظريا على غرار النموذج النظري لعمل الاقتصاد المخطط تقوم الهيئة المركزية للتخطيط مقام قوى السوق وتصل الى تحقيق التوازن عن طريق عملية من التجربة والخطأ "trail and error"، فهي تحدد - في ضوء الدراسة التاريخية للاقتصاد محل الاعتبار - اثمان السلع والخدمات التي تعد كنقطة بدء على اساسها تقوم الوحدات الانتاجية المختلفة بشراء وبيع هذه السلع والخدمات. عن طريق مراقبة الكميات المطلوبة والمعروضة من السلعة تقوم هيئة التخطيط برفع الثمن في الحالة التي يزيد فيها الطلب عن العرض وتخفضه في الحالة العكسية. وهكذا عن طريق المحاولات المتكررة برفع الثمن في الحالة التي يزيد فيها الطلب عن العرض ويخفضه في الحالة العكسية، وهكذا عن طريق المحاولات المتكررة بين الرفع والخفض حتى تصل الى الثمن الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب. هذا النموذج النظري لعمل الاقتصاد المخطط قدمه F.M. Taylor, O. Lange في On the Economic Theory of Socialism . (B.E. Lippincott, ed.), Minneapolis, 1938 وقد قدم على اساس محاولة لتصوير المشكلة قام بها E. Barone في مقال تحت عنوان The Ministry of production in the Collictivist State أعيد نشره في F.A. Von Hayek (ed) Collectivist Economic Planning. Routledge & sons, London, 1938 ويمكن ارجاع البدء في بناء هذا النموذج النظري الى الاقتصادي النمسوي Albert Schaffle (١٨٣١ - ١٩٠٢). B.B. Seligman, Main Currents in Modern Economics - the Free Press of Glencoe, New York 1962, p. 103 انظر عرضا لهذا النقاس النظري في: C.D. Baldwin, Economic Planning its Aims and Implications, Barna, the Free Press of Illinois 1942, Ch. 4. M. Lavigne, Le Capital dans l'économie Soviétique...SEDES, Paris, 1961, p. 17 - 33.

العلاقات بين الوحدات المملوكة للدولة او للتأثير على هذه العلاقات، وذلك في الاقتصاديات الاشتراكية المخططة (الامر الذي يستلزم دراسة خاصة لكيفية تنظيم العلاقات بين الوحدات المملوكة للدولة في هذه الاقتصاديات).

* وقد يقوم تنظيم هذه العلاقات على **اسس ادارية** عن طريق قرارات تتخذها الهيئات المسؤولة مركزيا عن تسيير الاقتصاد القومي. ففي حالة النقص النسبي لسلعة تعتبر اساسية فان الطلب الكلي للوحدات التي تستخدمها كعنصر للانتاج يتحدد - عند ثمن معين - على اساس احتياجات كل وحدة من هذه الوحدات والموارد المالية التي تحت تصرفها، هذا الطلب الكلي يقل عن عرضها الكلي. في هذه الحالة قد تنظم علاقة الوحدات المنتجة لهذه السلعة بغيرها من الوحدات المستخدمة لها عن طريق الادارة التي تقوم بتلقي طلبات الوحدات المستخدمة للسلعة وتلقي معلومات عن كمية المعروض منها وتقوم بتوزيع الكمية المنتجة على الوحدات المستخدمة للسلعة. هنا تحدد السلطة المركزية لكل وحدة من تتعامل معه وشروط هذا التعامل.

يتم تنظيم العلاقات بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة على هذا النحو (كما انه قد تتبع نفس الاسس في تنظيم العلاقة بين الوحدات المملوكة للدولة ووحدات القطاع الخاص) في كل حالة تقوم فيها السلطة المركزية بتوزيع المنتجات توزيعا مركزيا دون تفهم للقوانين الاقتصادية الموضوعة التي تحكم التطور.

وتظهر خطورة هذا النوع من التنظيم في حالة تمتع السلطة الادارية بالجهل وعدم توفر المعرفة الفنية والاقتصادية لديها. هنا لن يمثل توزيع السلعة بين الوحدات المستخدمة لها التوزيع الذي يحقق أحسن نتيجة للاقتصاد

القومي بل على العكس يتمثل التوزيع في تبديد الموارد التي يعاني الاقتصاد القومي من نقصها. كما تظهر الخطورة كذلك في الحالة التي يعاني فيها الجهاز الاداري من مرض البيروقراطية فتتعدد الجهات التي تمثل همزة الوصل بين الوحدات المستخدمة للسلعة والهيئة المركزية التي تقوم بالتوزيع وتسير الاوراق سيرها البطيء. الامر الذي يترتب عليه تعطيل الطاقة الانتاجية في الوحدات المستخدمة انتظارا لمواد الانتاج المطلوبة في الوقت الذي قد تكون فيه هذه المواد في الانتظار في مخازن الوحدات المنتجة له. بطبيعة الحال يتضاعف الخطر اذا ما تمتعت الادارة بالجهل وكانت تعاني من مرض البيروقراطية.

* واخيرا قد يقوم تنظيم العلاقات بين الوحدات المملوكة للدولة على اسس فنية - اقتصادية. فتنظيم تبادل السلع بين هذه الوحدات يتم بناء على تقدير للموقف (تقوم به السلطة المركزية) على اسس فنية (تكنولوجية) واقتصادية. فاذا ما تعلق الامر بسلعة مثل الاسمدة الكيماوية مثلا يكون المتوافر منها اقل من الاحتياجات فانه لتنظيم علاقة الوحدات المنتجة بالوحدات المستخدمة (المزارع) يمكن تصور الاسلوب التالي: تتم اولا دراسة فنية (تقوم بها هيئة فنية زراعية مثلا) تهدف الى التعرف على اثر استخدام هذا النوع من الاسمدة الكيماوية على الانتاج عن طريق دراسة الزيادة في الغلة التي تحققت في المزارع المختلفة (الموجودة في مناطق مختلفة، وهو امر له اهمية خاصة اذا كانت التربة والظروف المناخية تختلف من اقليم الى اخر من اقاليم الاقتصاد القومي) الناجمة عن استخدام هذا النوع من الاسمدة في فترة ماضية، وذلك مع تفرقة بين المحاصيل المختلفة. على اساس هذه الدراسة الفنية يمكن معرفة اي المناطق واي المحاصيل وفي اي المزارع يعطي استخدام هذا النوع من الاسمدة النتيجة الاحسن من وجهة نظر الاقتصاد القومي في

مجموعه، وبالتالي يمكن التعرف على الاولوية في توزيع هذه السلعة. على ضوء ذلك تحدد مدى احتياجات الوحدات المستخدمة لهذا النوع من السماد. بناء على هذا التقدير تمنح كل وحدة انتاجية ائتمانا يخصص لشراء هذا الناتج المعين على نحو يتساوى معه اجمالي الائتمان (الممنوح لكل الوحدات المستخدمة لهذا السماد) مع القيمة الكلية لما انتجته الوحدات المنتجة للسماد عند الثمن الذي يباع به للوحدات المستخدمة. هنا يتحدد للوحدة المستخدمة المورد المالي الذي تستطيع استخدامه في شراء هذه السلعة ويتوفر لها عن طريق ائتمان يمنح لها على ان يخصص لهذا الاستخدام فقط (فلا يجوز استخدامه في شراء سلع اخرى او في انفاقات اخرى)، كما يحدد لها الثمن الذي يشتري به. بعد ذلك يكون لها حرية التعامل مع اية وحدة منتجة في الوقت الذي تراه انسب وكذلك بالنسبة لبقية تفاصيل التعامل مع الوحدة المنتجة(١).

واضح ان هذا التنظيم للعلاقة بين الوحدات المستخدمة للسلعة والوحدات المنتجة لها انما يرتكز على اسس فنية (دراسة مقارنة لاثر استخدام هذه المادة في الانتاج) واقتصادية (الاثمان والائتمان). هنا نكون بصدد عمل القوانين الاقتصادية عملا واعيا (مخططا).

ثانيا: العلاقات بين الوحدات الانتاجية والمستهلكين:

هذه العلاقات تأخذ مكانا من خلال وحدات النشاط التجاري التي تمثل همزة الوصل بين الوحدة المنتجة والمستهلك. بصفة عامة نكون هنا بصدد

---

(١) انظر في ذلك:
Ch. Bettelheim, Les Cadres scio - économiques et l'organisation de la planification, socialiste, Problèmes de Planification, N° 5, Centre d'Etude de Planification Socialiste, Sorbonne, Paris, 1965, p. 32 et sqq.

العمل الواعي لقوانين السوق الامر الذي يثير من المشكلات ما يتعلق بأسس كيفية تحديد الطلب على السلع الاستهلاكية وكيفية تحديد عرض هذه المنتجات وتحقيق التوازن بينهما (كميا وكيفيا ومكانيا وزمانيا) وكيفية مواجهة التغيرات التي تحدث في الطلب عن طريق محاولة المحافظة المستمرة على التوازن بين الطلب والعرض. كل هذه مشكلات لن نتعرض لها بالدراسة (التي تستلزم التفرقة بين مرحلة بناء الاساس الصناعي في المجتمع الاشتراكي والمرحلة التالية) في هذا المجال.

* * *

على هذا النحو ننتهي من التصوير النظري لمشكلة التنظيم الاقتصادي في الاقتصاد المخطط، وهو تصوير قصد به بلورة العلاقات التي توجد بين وحدات الاقتصاد القومي والاعتبارات التي تثور عند محاولة تنظيم كل نوع من هذه العلاقات سواء بمناسبة القيام بوظيفة تحضير الخطة او بالنسبة لاتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي. على ان نراعي ان هذا التصوير قد اقتصر على ابراز اهم المشكلات التي تثور - وليس كل المشكلات - دون معالجة تفصيلية لها. وخاصة دون غلق الباب امام المزيد من الدراسة والمناقشة خاصة في شأن الحلول الممكن اعتناقها بالنسبة لهذه المشكلات.

وجود هذا التنظيم يمثل شرطا اساسا لامكانية تخطيط الاقتصاد القومي. اي امكانية ان يتحقق الانتاج وتجدد الانتاج في الفترات الزمنية المتعاقبة من خلال عملية التخطيط. عملية تحضير الخطة وتنفيذها. التعرف على هذه العملية تعرفا سريعا. دون الدخول في تفاصيلها. هو الذي يشغلنا في الباب التالي.

الباب التاسع

عملية التخطيط الاقتصادي

اذا ما توافرت الشروط التنظيمية اللازمة للقيام بالتخطيط ـ وتوفير هذه الشروط يمثل احدى المسؤوليات الاساسية للدولة (الاشتراكية) امكن البدء في عملية تطوير الاقتصاد القومي، اي امكن البدء في عملية مخططة تتمثل في انشغال المجتمع في تحضير خطة شاملة تغطي فترة زمنية معينة ولتحقيق اهداف معينة تمثل خطوة في سبيل تحقيق الهيكل المراد الوصول اليه، ثم تنفيذ ما جاء بهذه الخطة، نقول انشغال المجتمع اذ عملية التخطيط عملية تعبئة لجماهير المنتجين المباشرين وضمان مساهمتها مساهمة فعالة في تحضير الخطة وتنفيذها. فالدولة لا تقوم في المجتمع الاشتراكي بالانتاج، الذي يقوم بالانتاج هو الجماهير العاملة. دور الدولة تنظيمي في المقام الاول، ان نجحت في تحقيق التنظيم اللازم وجبت تعبئة الجماهير العاملة للقيام بعملية الانتاج.. لعملية التخطيط **اذن جانبها الفني** الذي يتمثل في مجموع العمليات الفنية التي تقوم بها الهيئات التي تعمل في تحضير الخطة والهيئات التي تتخذ القرارات اللازمة لتنفيذها حينما يجيء وقت التنفيذ، ولها ايضا **جانبها الاجتماعي والسياسي** الذي يتمثل في مساهمة الجماهير العاملة في كل مرحلة من مراحل

تحضير الخطة حتى تكون الاهداف الواردة في الخطة اهدافا اعتنقتها هذه الجماهير تحققها عند تنفيذ الخطة التي ساهمت في اعدادها. (تحقيق هذه المساهمة يمثل احدى الاعمال الاساسية للتنظيمات السياسية والنقابية اذ هي تتحمل مسؤولية التعبئة المنظمة للجماهير العاملة).

وعملية التخطيط عملية تاريخية نقطة البدء فيها هي الواقع الاجتماعي الذي يتحدد حاضره بتطوره في الماضي القريب: من الناحية الاقتصادية تتمثل نقطة البدء في هيكل الاقتصاد الموجود في بداية عملية التطوير المخطط. وقد رأينا ان من جوهر التخطيط انه يأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة وهو ما يتبلور في تصوير كيفي للمستقبل اي تحديد للمعالم العريضة للمجتمع الذي يراد بناؤه (المجتمع الاشتراكي). هذه الصورة العامة تمثل الاستراتيجية العريضة لعملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي. ولو ان الهدف النهائي لعملية التخطيط الاشتراكي هو الرفع المستمر للمستوى المعيشي والثقافي لافراد المجتمع عن طريق الاشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية في تطورها الا ان هذا الهدف قد لا يمكن تحقيقه على نحو دائم الا عن طريق تحقيق اهداف متوسطة قد تكتسب الاولوية في مرحلة معينة. فقيام التخطيط الاشتراكي مثلا في اقتصاد كان تابعا لاقتصاد اجنبي يستلزم ان تعطي الاولوية في المرحلة الاولى لتحقيق الاستقلال الاقتصادي في مواجهة الخارج. كذلك الحال بالنسبة للتصنيع - اي بناء الاساس الصناعي للاقتصاد القومي - الذي قد يصبح الهدف المتوسط الذي يتعين تحقيقه في خلال مرحلة معينة من مراحل تطور الاقتصاد المخطط. ايا كان الامر فنقطة البدء في عملية التخطيط هي تصوير للخطوط العريضة لهيكل الاقتصاد القومي في نهاية مرحلة من مراحل تطوره (يقصد في نهايتها مثلا الانتهاء من بناء الاساس الصناعي للاقتصاد ومن ثم

تحويل الاقتصاد من اقتصاد زراعي الى اقتصاد يقوم اساسا على النشاط الصناعي). كان ذلك هو حال المرحلة الاولى من مراحل التخطيط الاشتراكي. تحقيق هذا الهيكل الاقتصادي (والاجتماعي) في نهاية هذه المرحلة يمثل الهدف الذي يتعين بلوغه خلالها، اي يمثل استراتيجية عملية التخطيط في اثناء هذه المرحلة. هذه الاستراتيجية هي التي تحدد نمط الاولويات[١] عند محاولة توزيع القوى الانتاجية لجماعة بين الاستخدامات المختلفة.

على ضوء هذه الاستراتيجية العامة تقسم هذه المرحلة الى فترات زمنية متعاقبة تغطي كل منها خطة اقتصادية تمثل خطوة يتعين اتخاذها في سبيل تحقيق الهدف العريض لهذه المرحلة. ترسم هذه الخطة آخذين في الاعتبار الحاجات، الاعتبارات الموضوعية للجماعة، القيود الاقتصادية والاجتماعية (اي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية) ونمط الاولويات الذي تتميز به المرحلة محل الاعتبار. على اساس هذه الاعتبارات يتم اعداد الخطة الخاصة بفترة معينة والتي تحدد الاهداف المتعين تحقيقها فيما يتعلق بالانتاج، بالاستهلاك، بالاستثمار، بالتجارة الخارجية، بالتعليم، بالصحة العامة... الخ.

بعبارة اخرى، اذا ما تحددت الاستراتيجية العامة لتطور الاقتصاد المخطط في المرحلة التي يمر بها فانه يتعين القيام باعداد عدد من الخطط الاقتصادية تختلف باختلاف البعد الزمني الذي تغطيه الخطة، الامر الذي يدفعنا الى التعرف على الانواع المختلفة للخطة وفقا للفترة الزمنية التي تغطيها.

---

(١) Pattern of priorities.

البعد الزمني للخطة:

اذا ما تحددت الاستراتيجية العامة للتطور المخطط للاقتصاد القومي في المرحلة محل الاعتبار فرضت مشكلة تحديد البعد الزمني للخطة نفسها، اذ يلعب طول الفترة التي تغطيها الخطة دورا حيويا حيث تتوقف على هذا الطول الاهمية النسبية لعاملين تحدد على اساسهما اهداف الخطة:

* العامل الاول يتثمل في التفضيل السياسي والاقتصادي للجماعة كما تعبر عنه السلطة السياسية، اي ما ترغب السلطة السياسية في تحقيقه من اهداف اقتصادية واجتماعية في خلال الفترة الزمنية.

* والعامل الثاني يتمثل في الامكانيات الفنية التي يسمح بها الهيكل الاقتصادي في هذه الفترة. فكلما طالت الفترة التي تغطيها الخطة كلما زادت الامكانيات الفنية للاقتصاد وكلما امكن بالتالي تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب السلطة السياسية في تحقيقها. على انه مهما طالت الفترة فان هناك دائما من الصعوبات والحدود ما يجعل الامكانيات الفنية للاقتصاد القومي قاصرة عن ان تتحقق كل ما يرغب في تحقيقه. من ناحية اخرى، كلما طالت الفترة المستقبلية التي تغطيها الخطة كلما زاد عدد العناصر التي لا يمكن اخذها في الحسبان مقدما، اي العناصر التي لا يمكن التنبؤ باتجاهاتها تنبؤا معقولا يجعل للخطة معنى عند التنفيذ العملي، ومن ثم يصبح التخطيط - اذا ما كان الوزن الاكبر للعناصر التي لا يمكن اخذ اتجاهاتها المستقبلية في الاعتبار بطريقة مقدمة - عديم الاثر وتكون النتيجة ان يتطور الاقتصاد القومي تطورا تلقائيا.

من اجل ذلك، تعين تحديد فترة زمنية تغطيها الخطة توفق بين الاعتبارين

السابقين: فيكون طولها بالقدر الذي يسمح لامكانيات المجتمع بالتطور لتحقيق الاهداف التي تضعها السلطة السياسية (على افتراض ان تحديد هذه الاهداف يبني على اساس دراسة مفصلة لموضوعيات المجتمع وقدراته)، على الا تكون بالطول الذي يحول دون امكان التعرف على الاتجاهات المستقبلة لبعض العوامل التي تحرم الخطة من جل فاعليتها عند التنفيذ العملي.

على هذا النحو يمكن القول ان تحديد الفترة الزمنية المستقبلة التي تغطيها الخطة لا يتم بطريقة تحكمية اذ هو يتوقف على:

* نقطة البدء، اي امكانيات المجتمع عند البدء في تنفيذ الخطة، والاهداف التي تتحدد، فكلما زادت امكانيات المجتمع وقل طموح الاهداف كلما امكن تحقيقها في فترة زمنية اقصر، هذا من ناحية.

* من ناحية اخرى يتوقف تحديد طول فترة الخطة على مدى تطور طرق وفنون التخطيط نفسها(١)، فكلما زاد اتقان طرق التخطيط - وهو امر لا يتأتى الا بدراسة تجارب الاخرين والممارسة - كلما امكن التوغل في المستقبل والتعرف على الاتجاهات المستقبلة لبعض العناصر عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاجتماعي والطبيعي، اي عن طريق التقدم العلمي المستمر. كلما امكن بالتالي اطالة الفترة التي تغطيها الخطة. هذا ما يفسر اختفاء الخطط طويلة الامد التي ظهرت في الاتحاد السوفيتي في العشرينات من القرن الحالي ثم ظهور الحاجة اليها في السنوات الاخيرة.

دراستنا لتجربة التخطيط الاشتراكي تمكننا من التمييز بين ثلاثة انواع من الخطة من وجهة نظر بعدها الزمني:

---

(١) Planning techniques; Méthods ou techniques de planificdtion.

الخطة طويلة الامد[١]: وهي تغطي فترة من ١٠ ـ ٢٠ سنة. هذه الخطة تقوم اساسا بتحديد الاعمال اللازمة للتغيير الهيكلي (سواء اكانت هذه الاعمال متعلقة بالتنظيم ام اعمالا اقتصادية) والتطور في القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي على ضوء تحديد الحاجات التي يمكن اشباعها والتقدم الفني ومدى انتشاره في اثناء الفترة محل الاعتبار. هذه الخطة تمثل الاطار العام للخطط متوسطة الامد[٢] اذ كما سنرى تقسم الفترة التي تغطيها الخطة طويلة الامد الى فترات بين ٤ ـ ٧ سنوات تغطي كل منها خطة متوسطة الامد.

هذا الاطار العام الذي تمثله الخطة طويلة الامد يعطي للخطط المتوسطة الامد حدا ادنى من التيقن فيما يتعلق بالموجهات العامة للتخطيط. اهمية الخطة طويلة الامد تظهر على الأخص عندما يتعلق الامر بتنسيق الاهداف المحددة في خطة متوسطة الامد مع الاهداف البعيدة للمرحلة التي يمر بها الاقتصاد المخطط. والخطط طويلة الامد قد تكون خططا قومية تغطي الاقتصاد القومي، وقد تتعلق بقطاعات معينة من قطاعات الاقتصاد القومي او بمناطق معينة في هذا الاقتصاد[٣].

الخطة متوسطة الامد: وهي تغطي ـ كما قلنا ـ فترة من ٤ ـ ٧

(١) Long-term plan; Plan à long term: planification perspective.

(٢) Medium - term plan; plan à moyen term.

(٣) كانت اول خطة طويلة الامد في الاتحاد السوفيتي متعلقة بقطاع واحد. وهي خطة كهربة البلاد التي اعدت عام ١٩٢٠. في عام ١٩٢٩ اعدت خطة عامة لفترة ١٥ سنة وقدمت للجنة تخطيط الاتحاد ولم يكن لهذه الخطة اي تاثير في العمل. في الوقت الحاضر يجري تحضير الخطط متوسطة الامد (التي اصبحت مدتها ٧ سنوات بعد ان كانت خمس) في اطار خطة عامة طويلة الامد تغطي عشرين عاما (من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠).

سنوات. في هذا النوع من الخطة اكتسبت الخطط الخمسية التي كان يجري تحضيرها وتنفيذها في الاتحاد السوفيتي منذ ١٩٢٨ (والى عام ١٩٥٩) شهرة خاصة. والظاهر ان فترة الخمس سنوات مثلت في هذه الاونة الفترة التي توفق بين الاعتبارين الذين يحددان الفترة التي تغطيها الخطة والتي سبق الكلام عنهما. الوظيفة الجوهرية لهذه الخطة هو تحديد اتجاه ومعدل تطور الاقتصاد القومي وتحديد الاهداف الرئيسية للانتاج والاستهلاك والاستثمار. الاهداف التي تحددها يكون لها طبيعة توجيهية والزامية للهيئات القائمة على تنفيذ الخطة. هنا يتعلق الامر بصفة عامة بأهداف يمكن تحقيقها عن طريق تشغيل الطاقة الانتاجية ببناء مشروعات لا تكون فترة بنائها(١) طويلة جدا.

من الواضح انه في خلال مدة طويلة كخمس او سبع سنوات تتغير الفنون الانتاجية وتظهر مشاكل جديدة تستحق عناية خاصة، الامر الذي قد يؤدي بالتباعد بين ما ورد في الخطة متوسطة الامد وبين التطور الفعلي للاقتصاد. من هنا مست الحاجة للخطط قصيرة الامد.

الخطة قصيرة الامد: هذه الخطة سنوية. نقطة البدء في تحضير الخطط السنوية تتمثل في الاهداف التي تحدد في الخطة متوسطة الامد ونصيب السنة محل الاعتبار من هذه الاهداف، ولكنها تستند على الموقف المتعلق بواقع الاقتصاد القومي اثناء تنفيذ الخطة. فهي تهدف الى توجيه الاقتصاد القومي نحو اهداف الخطة متوسطة الامد. هذه الخطط السنوية هي اكثر الخطط تفصيلا وخصوصية، ومن هنا جاء تميزها بأنها اكثر الخطط

(١) Gestation period; période de maturation.

التصاقا بالعمل(١)، بمعنى ان الارقام التي تحتوي عليها تثمل اوامر مباشرة للوحدات الانتاجية او كليات للرقابة فيما يتعلق بالانتاج والاستثمار تبني على اساسها الاوامر المباشرة للوحدات الانتاجية. الخطة السنوية قد تقسم الى خطط ثلث سنوية او خطط شهريه. عندئذ يتعلق الامر ببرنامج للانتاج يطلب تنفيذه في خلال مدة زمنية قصيرة جدا.

تلك هي الانواع المختلفة للخطط من وجهة نظر بعدها الزمني او الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة. **وسنقتصر في كل ما يلي على التخطيط متوسط الاجل.**

اذا ما تحددت الاستراتيجية العامة للمرحلة التي يمر بها الاقتصاد المراد تخطيطه (والتي تحدد نمط الاولويات الذي يتعين رعايته في عملية التخطيط، وتحدد البعد الزمني للفترة التي تغطيها الخطة (والامر هنا يتعلق بخطة متوسطة الامد) فان عملية التخطيط ـ كعملية تاريخية تجد نقطة بدايتها في الوسط التاريخي للمجتمع المخطط، اي وضعه الحالي الذي يحدده التطور السابق للمجتمع ـ هذه العملية تتحلل الى نوعين من العمل: الاول خاص بكافة ما يلزم لاعداد الخطة او تحضيرها وهو ما نسميه بالعمل التخطيطي(٢)، والثاني متعلق بتنفيذ الخطة ورقابة هذا التنفيذ(٣). هذان العملان مرتبطان ببعضهما ارتباطا عضويا. فنتائج تنفيذ خطة سابقة هي التي تمدنا بالاساس لتحضير خطة لاحقة. من ناحية اخري القدرة على اكتشاف القوانين الموضوعية

(١) The most operational plan.

(٢) Planning work; travail de planification.

(٣) The execution of the plan; l'exécution du plan.

التي تحكم التطور الاقتصادي والاجتماعي عندما نقوم بتحضير الخطة - وهي قدرة تكتسب بفضل معرفة طريقة اداء وتغير الاقتصاد القومي - هذه القدرة هي التي تمكننا من اعداد خطة يمكن تنفيذها.

علي هذا النحو تتناول دراستنا لعملية التخطيط:

- اولا: العمل التخطيطي، اي العمل الخاص باعداد الخطة.
- ثانيا: مشكلات تنفيذ الخطة.
- ثالثا: النتائج الاساسية التي يمكن استخلاصها بصدد طبيعة عملية التخطيط.

الفصل الأول

العمل التخطيطي
اعداد الخطة متوسطة الاجل

فيما يتعلق بتحضير الخطة او اعدادها يوجد في الواقع نوعان من الخطة يلزم اعدادهما: **خطة للانتاج والاستثمار**(١)، **وخطة لتوزيع الموارد الانتاجية**(٢) بين الوحدات الانتاجية عن طريق الهيئات التابعة لها في هرم التنظيم الاقتصادي، وذلك فيما يتعلق ببعض الموارد الاستراتيجية. هذه الخطة الاخيرة تتضمن تحديد الاحتياجات المادية الملموسة للوحدات الانتاجية من الموارد وتزويدها بنصيبها من هذه الموارد بقصد تنفيذ الاهداف الواردة في خطة الانتاج والاستثمار. خطة توزيع الموارد الانتاجية ويمكن تسميتها بخطة التموين او الامداد، تقع بين اعداد الخطة وبين التنفيذ بالمعنى الصحيح. وهي اقرب الى العمل الخاص بتنفيذ الخطة منها الى العمل التخطيطي.

فيما يخص بتحضير خطة الانتاج والاستثمار متوسطة الامد هناك مسألتان رئيسيتان تمثلان سلاحي التخطيط الاشتراكي في محاولته تحقيق

---

(١) Production and investment plan; plan de production et d'investissement.

(٢) Plan d'approvisionnement.

الرشادة الاقتصادية على مستوى المجتمع بأكمله. نعني:

مسالة أمثلية الخطة(١): الخطة كالوسيلة الاكثر فعالية في تحقيق اكبر نتيجة لمجهود معين في ظل ظروف معينة. هنا تثور مشكلة الاختيار بشقيها:

● الاختيار بين الاهداف المختلفة التي تتنازع الموارد الانتاجية في خلال الفترة الزمنية المخططة للخروج باكثر هذه الاهداف اتفاقا مع الاستراتيجية العامة لمرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد القومي. هذه هي مشكلة تحديد الحاجات الاجتماعية الأولى بالاشباع في هذه المرحلة.

● اذا ما تحدد الهدف ثارت مشكلة الاختيار بين الوسائل المختلفة التي تمكن من تحقيق الهدف، اي مشكلة اختيار اكثر الوسائل فعالية في تحقيق الهدف. اي تقرير اي الاستخدامات ـ او اي تشكيلة من الاستخدامات ـ للموارد الانتاجية سيمثل الوسيلة الاقل تكلفة التي يمكن اتباعها لتحقيق الهدف.

محاولة تقليل التكلفة الى ابعد حد يعني القيام بحساب اقتصادي، الامر الذي يستلزم اداة لتقدير قيم الموارد الانتاجية المختلفة تقديرا سليما، اي يستلزم الوصول الى طريقة في تكوين الاثمان تعكس القيمة الاجتماعية لكل مورد من الموارد الانتاجية على النحو الذي سنراه ـ على المستوى النظري ـ عند دراستنا للمشكلات الاقتصادية في الباب التالي.

مسالة تحقيق تناسق الخطة(٢): اي مسالة التنسيق بين الاجزاء المختلفة للخطة، ازالة التناقض بين الاهداف المختلفة المحددة في الخطة، ثم بين

---

(١) L'optimalité du plan.

(٢) The paln consistence; la cohérence du plan.

الاهداف والوسائل على نحو يضمن التناسب بين اجزاء الخطة الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية في تجميعها على مستويات التصوير الجمعي: مستوى الكميات الكلية (الدخل القومي، الاستثمار، الاستهلاك، العمالة... الخ)، مستوي القطاعات ومستوي فروع النشاط الاقتصادي. في الحالة الاخيرة يتعلق الامر بموازنة الكمية المنتجة من سلعة معينة مع الاستخدامات المختلفة لهذه السلعة.

مسألة تحقيق تناسق الخطة هذه تستلزم تحقيق التناسق الداخلي[١] للخطة، ثم تحقيق التناسق بين الاجزاء المختلفة للخطة والتي تتعلق كل منها بسنة من سنوات الفترة التي تغطيها الخطة[٢]، ثم اخيرا بتحقيق التناسق بين الخطة متوسطة الامد والخطة التي تليها كما وردت في خطوطها العريضة في الخطة طويلة الامد[٣]. تحقيق التناسق بين اجزاء الخطة يتم باستخدام مجموعة من الموازين السلعية[٤] والموازين الكلية[٥] لا يمكن التعرض لها في اطار دراستنا هذه[٦].

اما فيما يتعلق بالمراحل التي يمر بها اعداد الخطة متوسطة الاجل فمن الاهمية بمكان ان نذكر ان دراستنا لهذه المراحل المختلفة تفترض:

---

(١) Internal consistence of the plan; la cohérence interne du plan.

(٢) La cohérence dans le temps.

(٣) La cohérence intertemporelle.

(٤) Material balances; balances physiques.

(٥) Overall balances; balances en valeur.

(٦) انظر في كل ذلك: مؤلفنا:
M. Dowider: Les Schémas de reproduction et al méthodologie de la planification socialiste. Editions Tiers - Monde. Alger 1961, ch, 7 & 8.

اولا: ان الشروط التنظيمية للتخطيط الاقتصادي قد توافرت على النحو الذي عرفنان في البابين الثالث والسابع.

ثانيا: ان هناك استراتيجية عامة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي خلال المرحلة المعينة الامر الذي يوضح الافق امام القائمين بالتخطيط عن طريق تزويدهم بالنمط العام للاولويات.

ثالثا: ان هناك خطة طويلة الامد يتم في داخل اطارها اعداد الخطة متوسطة الامد.

هذه الفروض يتعين الا تغيب عن الذهن طوال دراستنا للعمل التخطيطي. نقطة البدء في هذا العمل هي - كما نعلم - الوضع الحالي للمجتمع محل الاعتبار. هذا الوضع الحالي هو نتاج تطور تاريخي سابق. وهو الوضع الذي يراد التأثير عليه او تغييره من خلال المجهود التخطيطي. المطلوب اذن هو التعرف على الوضع القائم في المجتمع تعرفا علميا دقيقا وعلى اتجاه التطور في الماضي القريب. هذا التعرف يتمثل في تسجيل وتجميع وتنظيم الاحصائيات المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع تنظيما تحليليا وتركيبيا يهدف الى تكوين صورة مركزة للوضع التاريخي الذي يتم فيه العمل التخطيطي. فنقطة البدء اذن هي الواقع التاريخي ولكنه واقع يتم تمثيله في صورة مجردة مركزة من الاحصائيات.

نقدم هذه الصورة الاحصائية المجردة للسلطات السياسية فتحدد على اساسها الموجهات العامة للخطة[1].

---

(١) Les directives générales.

التصوير الاحصائي المركز للواقع الاقتصادي والاجتماعي وتحديد الموجهات العامة بواسطة السلطات العامة ليسا الا الاعمال التي تمكن هيئات التخطيط من القيام بالجانب الفني في العمل التخطيطي. بالنسبة للمراحل التي تمر بها خطة الانتاج والاستثمار متوسطة الاجل في اعدادها يستحسن اذن التفرقة بين العمل السابق على العمل التخطيطي، والعمل التخطيطي.

في داخل اطار العمل التخطيطي سنحاول اولا التعرف على المراحل المختلفة التي يمر بها تحضير الخطة والدور الذي تقوم به كل وحدة من هيئات التخطيط. في المرحلة الاولى من هذه المراحل تقوم هيئة التخطيط المركزية بتحضير ما يعرف بأطار الخطة(١) الذي يمر بمراحل متتالية ليصبح خطة يلزم التنسيق بين اجزائها المختلفة.

على هذا الاساس تقتضي الدراسة التفصيلية لعملية تحضير الخطة التكلم عن العمل السابق على العمل التخطيطي، ثم عن المراحل المختلفة التي يمر بها اعداد الخطة، ثم عن تحضير اطار الخطة، ثم عن تحقيق التناسق بين اجزاء الخطة. بطبيعة الحال ليس هنا مجال القيام بهذه الدراسة التفصيلية وانما سنقتصر على التعرف علي العمل السابق على العمل التخطيطي والمراحل المختلفة التي يمر بها اعداد خطة قومية متوسطة الامد. بناء عليه سنتكلم في هذا الفصل الخاص بالعمل التخطيطي:

- اولا: عن العمل السابق على العمل التخطيطي.
- ثانيا: عن تحضير الخطة القومية متوسطة الامد.

---

(١) Plan - frame; le carde du plan.

اولا: العمل السابق على العمل التخطيطي:

يتمثل هذا العمل ـ كما قلنا ـ في خطوتين اوليتين: اولا تصوير هيئة التخطيط المركزية (وزارة التخطيط) للواقع في حاضره وماضيه القريب، وثانيا قيام السلطات السياسية بتحديد الموجِهات العامة للخطة التي سيتم تحضيرها. لنرى كلا من هاتين الخطوتين.

١ ـ **فيما يخص تصوير هيئة التخطيط المركزية** للواقع في حاضره وماضيه القريب فان ذلك يتم بفضل الفيض من المعلومات المتعلقة بمختلف نواحي الحالة الاقتصادية والاجتماعية: السكان وتركيبهم وفقا للسن والجنس، وتركيبهم الاجتماعي (الفئات الاجتماعية المختلفة)، توزيعهم بين اوجه النشاط الاقتصادي، توزيعهم الجغرافي... الخ معلومات تتعلق بالموارد الطبيعية المستغلة وغير المستغلة الامر الذي **يستلزم القيام بمسح الاراضي الاقليمية للدولة لمعرفة ما يوجد بها او عليها من ثروات طبيعية**[1] ـ معلومات خاصة بالطاقة الانتاجية في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والامكانيات الاحتمالية او الجديدة لكل فرع معلومات تتعلق بكميات الانتاج الجاري في مختلف الفروع، بالاستهلاك من السلع المختلفة سواء أكان استهلاكاً انتاجيا (اي استخدام للمنتجات في عملية انتاج) او استهلاك نهائي، خاص او جماعي ـ معلومات خاصة بالمبادلة بين الفروع المختلفة للنشاط، بين القطاعات وبين المناطق المختلفة ـ معلومات تتعلق بالتجارة الخارجية... الخ[2].

وجود شبكة من لجان التخطيط على جميع مستويات التنظيم الهرمي

---

(١) ففي الاتحاد السوفيتي مثلا ابتدأ القيام بعمل المسح الاقتصادي لاراضي الدولة، بالاضافة الى الدراسات المتعلقة بالثروة الطبيعية للمجتمع وكانت تقوم بها اكاديمية العلوم، في عام ١٩١٨.

(٢) انظر ملحق الباب الحالي.

لهيئات التخطيط هو الذي يضمن تجميع وتداول الاحصائيات. وفي هذا المجال تلعب لجان التخطيط في الوحدات الانتاجية الدور الاهم، اذ ان الوحدة الانتاجية هي وحدة النشاط الاقتصادي وهي جزء من الواقع فهي المنبع للمعلومات الاحصائية. **هنا يستحسن ان يطلب من الوحدة الانتاجية ان ترسل - الى جانب الاحصائيات - مقترحاتها الخاصة بنشاطها الانتاجي والاستثماري خلال الفترة المستقبلة التي تغطيها الخطة.**

لكي تصلح المعلومات الاحصائية للاستخدام في العمل التخطيطي يتعين تقديمها في صورة محاسبية (والامر هنا يتعلق بالحسابات القومية)[1] تلقي الضوء على العلاقات الجارية القائمة بين مختلف الكميات الاقتصادية الكلية والقائمة كذلك بين مختلف النشاطات الانتاجية والاستهلاكية[2]. ثم يتعين بعد ذلك حساب المعدلات المختلفة[3] (والمعدلات الفنية لاستخدام الموارد الانتاجية في الانتاج اي القدر من عنصر معين من عناصر الانتاج اللازم استخدامه لانتاج وحدة واحدة من الناتج - معدلات الطلب - مرونة الطلب على السلع المختلفة - معدلات الاستيراد والتصدير - معدلات نمو الكميات الكلية: الانتاج - الاستهلاك - الدخل القومي... الخ). هذه المعدلات تمثل - بعد ان تجرى عليها التغييرات اللازمة[4] - اداة لا غنى عنها في العمل التخطيطي).

(١) Social accounting; comptabilité nationale.

(٢) يتم ذلك عن طريق تقديم هذه الصورة الاحصائية المركزة في شكل مجموعة من الموازين الكلية المتعلقة بفترة زمنية سابقة، كما يمكن تقديم ذلك في شكل جدول من جداول المستخدم - الناتج Input-output tableau للاقتصاد القومي. لمزيد من المعلومات فيما يتعلق بكل هذا المسائل انظر مؤلفنا ...Les Schémas، السابق الاشارة اليه وخاصة الابواب الخامس والسابع والتاسع.

(٣) Technical coefficients.

(٤) المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية Progressive technical norms.

على اساس هذه المعلومات الاحصائية والبحوث التي تقوم بها الهيئات التابعة لهيئة التخطيط المركزية والمعلومات المتعلقة بالتقدم العلمي وامكانيات تطبيقه لحل المشكلات الفنية للانتاج تقدم هيئة التخطيط المركزية الى السلطات السياسية في الفترة الواقعة بين سنتين وثمانية عشر شهرا قبل تاريخ بدء الفترة التي تغطيها الخطة، تقدم هذه الهيئة صورة مفصلة للوضع القائم للاقتصاد القومي، لتطوره الماضي، لما حققه، للصعوبات التي يلاقيها، لامكانياته فيما يتعلق بالتطور المستقبل، آخذة في الاعتبار الاستراتيجية العامة لعملية التطور في مرحلتها الراهنة والموجهات العامة للخطة طويلة الامد (التي تعتبر الخطة المراد تحضيرها مغطية لفترة تمثل جزءا من الفترة التي تغطيها طويلة الامد) بعد ان يكون قد ادخل على هذه الموجهات التعديلات الضرورية التي يستلزمها ما قد يكون قد تغير من ظروف عملية التطور الاقتصادي.

٢ ـ على اساس هذا العمل الاولي لهيئة التخطيط المركزية وكذلك الاهداف الاجتماعية الاساسية تقوم السلطات السياسية بتحديد الموجهات العامة آخذة في الاعتبار تصوير اتجاه التطور الاقتصادي الذي تحتويه الخطة طويلة الامد وكذلك اعتبارات اخرى اجتماعية وسياسية ودولية. هذه الموجهات العامة تحدد:

* الاهداف الرئيسية التي يتعين تحقيقها، خاصة في مجال الدخل القومي والانتاج والاستثمار.
* الوسائل الرئيسية التي تتبع لتحقيق هذه الاهداف.
* ترتيب للاولوية بين الاهداف المختلفة.

* والمظاهر العامة لسياسة الاثمان وسياسة الاجور والتوزيع.. الخ.

على هذا النحو يتم اتخاذ القرار المتعلق بالخيارات الرئيسية في الخطة: اختيار الاهداف الرئيسية، واختيار الوسائل الرئيسية لتحقيق هذه الاهداف وفقا للمكان الذي يشغله كل منهما في قائمة الافضلية. ولكنها تبقى في صورتها الكيفية. هذه الموجهات العامة سرعان ما تنقل الى كل الوحدات الاقتصادية: من هيئة التخطيط المركزية الى الوحدات الانتاجية. الكل مدعو الى القيام مباشرة وفي نفس الوقت بتحضير مشروع للخطة كل فيما يخصه. ويكون ذلك بداية لحركة مزدوجة من النزول والصعود للمشروعات بين المركز والقاعدة، بين هيئة التخطيط المركزية وبين الوحدات الانتاجية. في نفس الوقت يتعين ان تأخذ الموجهات العامة مظهرا كميا، يتعين ان تترجم الاهداف والوسائل الى كميات وارقام تجعل تحديدها واضحا. هذا العمل تقوم به هيئة التخطيط المركزية الامر الذي يدخل في صميم العمل التخطيطي بمعنى الكلمة.

ثانيا: مراحل تحضير الخطة:

العمل الخاص بتحضير الخطة تقوم به هيئات التخطيط المختلفة بتنظيمها الهرمي السابق التعرف عليه على نحو يمكن تلخيصه فيما يلي:

١ ـ بفضل العمل الذي قامت به في المرحلة السابقة، اي في مرحلة العمل السابق على العمل التخطيطي، **تستطيع هيئة التخطيط المركزية اعداد ما يسمى باطار الخطة**[١] في فترة زمنية قصيرة نسبيا. اعداد اطار الخطة هو

(١) Plan-fram; chiffres de controle.

بناء نموذج عام(١) للتطور الاقتصادي في اثناء الفترة المستقبلة التي تغطيها الخطة محل الاعتبار. لكي يتم ذلك تبدأ الهيئة في اعداد صورة مبسطة علي مستوى مرتفع من التصوير الجمعي لما سيكون عليه الاقتصاد القومي في نهاية الفترة التي تغطيها الخطة. بعبارة اخرى اذا كان الامر يتعلق باعداد خطة تغطي فترة زمنية طولها خمس سنوات، خطة خمسية، ولتكن للسنوات من ٩٣ ـ ١٩٩٧ مثلا، فان الخطورة الاولى في العمل التخطيطي تتمثل في اعداد اطار خطة للسنة الاخيرة، سنة ١٩٩٧. هذا الاطار يحتوي على تصوير لما سيكون عليه الاقتصاد القومي خلال هذه السنة الاخيرة من سنوات الخطة، اي يحتوي على هيكل الاقتصاد القومي كما سيكون في نهاية الفترة المخططة وهو الهيكل المرغوب تحقيقه، على ان يكون ممكنا في نفس الوقت وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يجري تحضير الخطة في ظلها. بعبارة ثالثة، اذا كان الهدف هو تطوير الاقتصاد القومي تطويرا ينعكس في تغيير هيكله (زيادة الاهمية النسبية لبعض النشاط الصناعي بالنسبة للبعض الاخر) فالعمل التخطيطي يرتكز على تصوير لهيكل هذا الاقتصاد عند وضع الخطة اي في الفترة السابقة على الفترة التي تغطيها الخطة، في الفترة السابقة على عام ١٩٩٣ في مثلنا هذا. الهدف العام من الخطة يصبح تغيير الاقتصاد القومي على نحو معين (تحدده الموجهات العامة للسلطات السياسية) بحيث يكون هيكل الاقتصاد القومي في نهاية فترة الخطة (في عام ١٩٩٧) مغايرا لهيكله السابق على الفترة المخططة (بطبيعة الحال هيكل الاقتصاد في عام ١٩٩٧ لن يكون مختلفا كثير الاختلاف عن هيكله قبل ١٩٩٣ اذ الفترة قصيرة نسبيا

---

(١) A géneral scheme for the development of the national economy; Schéma général du développement.

والتغييرات الهيكلية تستلزم زمنا طويلا، كل ما في الامر ان التغيير الذي يتم اثناء فترة الخطة يمثل خطوة في سبيل الوصول الى الهيكل المراد ان يكون عليه الاقتصاد القومي في نهاية المرحلة الحالية) ويكون الهدف من النشاطات المختلفة التي تحتويها الخطة والتي سيتم القيام بها في اثناء الفترة المخططة (اثناء الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٧) هو تحقيق الهيكل المتصور للاقتصاد القومي في عام ١٩٩٧، على هذا النحو تكون وظيفة المرحلة الاولى في العمل التخطيطي هي تصوير الهيكل المراد والممكن الوصول اليه للاقتصاد القومي في نهاية الفترة المخططة (١٩٩٧). يتم ذلك عن طريق رسم اطار خطة لعام ١٩٩٧.

اعداد اطار خطة السنة النهائية من سنوات الخطة الخمسية بواسطة هيئة التخطيط المركزية يتم علي خطوات تبدأ من مستوى مرتفع جدا من التصوير الجمعي ويتعلق بكميات كلية وتنتهي نزولا بالوصول الى مستوى الفروع الانتاجية، هذه الخطوات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

(أ) الخطوة الاولى تتمثل في حساب عدد معين من الكميات الكلية الاستراتيجية بالنسبة للسنة النهائية للخطة: حساب الدخل القومي لهذه السنة، تقسيمه بين الاستثمار والاستهلاك.

(ب) الخطوة الثانية تمثل خطوة نحو تكسير هذه الكميات الكلية عن طريق النزول الى مستوى اقل ارتفاعا من التصوير الجمعي ويكون مؤدى هذه الخطوة:

اولا: توزيع الاستثمار الكلي للسنة النهائية بين:

- الاستثمار في وسائل الانتاج الثابتة في قطاعات النشاط المادي.
- الاستثمار في وسائل الانتاج الثابتة في قطاع الخدمات والادارة.
- والاحتياطي.

ثانيا: توزيع الاستهلاك الكلي للسنة النهائية بين:

- الاستهلاك الفردي، استهلاك الاشخاص.
- والاستهلاك الجماعي، اي استهلاك الوحدات الجماعية كالمدارس والمستشفيات.

(جـ) الخطوة الثالثة تمثل خطوة اخرى في طريق النزول الى مستوي اقل للتصوير الجمعي، الى مستوى فروع النشاط الانتاجي، وتتمثل هذه الخطوة في:

- تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية المختلفة التي تنتج سلعا استهلاكية، اي سلعا للاستهلاك النهائي.
- وتحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية التي تنتج وسائل انتاج او سلعا انتاجية، اي ادوات عمل والمواد موضوع العمل.
- وكذلك تحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار لفروع النشاط غير المادي.

اذا ما تم اعداد اطار خطة السنة النهائية فانه يلزم تحقيق التنسيق بين اجزائها المختلفة وهي عملية لن نتعرض لها في مجال هذه الدراسة.

اذا تم تحضير اطار الخطة(١) وجب طرحه للدراسة والمناقشة على كل

---

(١) اذا تم اعداد خطة السنة النهائية تتمثل الخطوة التالية في العمل التخطيطي في القيام بإعداد خطط للسنوات السابقة على السنة النهائية بادئين بالسنة السابقة على السنة النهائية ثم السنة السابقة عليها وهكذا حتى نصل الى اول سنة من سنوات الخطة الخمسية التي يجري تحضيرها. يتم بعد ذلك تحقيق تناسق الخطة الخمسية فيما يتعلق بأجزائها الخاصة بالسنوات المختلفة التي تغطيها. لهذا - ولطبيعة الطريقة التي يتم بها تحضير الجزء من الخطة المتعلق بكل سنة من سنواتها - توصف عملية تحضير الخطة بأنها عملية تغذية من الخلف=

المستويات وان يعبأ الرأي العام للتعرف عليه ومناقشته: عن طريق الصحافة، في وحدات التنظيم السياسي والنقابات العمالية والمهنية، في الجمعيات، في الجامعات ومراكز البحث، في كل الهيئات وخاصة في الوحدات الانتاجية. لكي يتم ذلك يتعين ان يكتب اطار الخطة بأكثر من لغة لكي يمكن لكافة المستويات تفهمه والادلاء فيه برأي. **واضح ان لوحدات التنظيمات الشعبية دورا اساسيا في هذا المجال.**

بعد ذلك يبدأ اطار الخطة - بعد ادخال ما يلزم من تعديلات - المرحلة الثانية للعمل التخطيطي فيأخذ طريقه نحو الوحدات الانتاجية.

٢ - **نزول اطار الخطة** من هيئة التخطيط المركزية نحو الوحدات الانتاجية من خلال التنظيم الهرمي لهيئات التخطيط. في هيئات التخطيط التي تلي الهيئات المركزية يصبح اطار الخطة اكثر تفصيلا، اذ تقوم كل هيئة من هذه اللجان بتفصيل الاهداف والوسائل الواردة في اطار الخطة على نحو يبين لكل هيئة من هيئات التخطيط التالية لها في التنظيم الهرمي ما يتعلق بالوحدات الانتاجية التابعة لها. في قسم التخطيط الموجود بكل هيئة تالية للهيئات المركزية يزداد اطار الخطة تفصيلا وهو في طريقه من هيئة التخطيط المركزية نحو الوحدة الانتاجية.

اطار الخطة في الوحدات الانتاجية:

وعندما تستقبل الوحدة الانتاجية الخطة تقوم، عن طريق تعاون الادارة مع

= Feeding - back process اي عملية يتم فيها اعداد الخطة عن طريق خطوات تبدأ من السنة النهائية ثم تتقدم في حركة عكسية (الى الخلف) لتصوير ما هو لازم لضمان تحقيق الهيكل الاقتصادي الذي تعكسه خطة السنة النهائية. انظر في تفاصيل لك (وخاصة بالنسبة لكيفية تحضير اطار الخطة) مؤلفنا ...Les Schémas، السابق الاشارة اليه، البابين الخامس والسادس.

المهندسين وبقية العاملين في الوحدة الانتاجية، باعداد خطة الوحدة الانتاجية للانتاج والاستثمار، الامر لا يتعلق هنا باقتراحات مستقلة وانما بتفصيل الكميات الواردة في اطار الخطة فيما يتعلق بالانتاج ومعدلاته، ثمن التكلفة، انتاجية العمل، الاستثمار... الخ. وانما فيما يخص الوحدة الانتاجية محل الاعتبار.

هذا العمل الثلاثي تقوم به الوحدة الانتاجية في صورة جمعية عمومية للعاملين بها من تزويد للمركز بالبيانات وعمل سابق على العمل التخطيطي ومن عمل تخطيطي، يبين الدور الحيوي الذي تقوم به الوحدة الانتاجية في عملية التخطيط (اذ تلعب بعد ذلك الدور الاساسي في تنفيذ الخطة) ويعكس الاتصال المستمر والمنظم بين المركز والقاعدة. هنا كذلك يفرض الدور القيادي لوحدات التنظيمات الشعبية (اي وحدات التنظيم السياسي ووحدات التنظيم النقابي) نفسه.

٣ - **صعود الخطة** من الوحدات الإنتاجية الى هيئة التخطيط المركزية. رأينا كيف يزداد اطار الخطة غني في كل مرحلة من مراحل نزوله بفضل التفاصيل التي تضيفها الهيئات الدنيا في التنظيم الهرمي لهيئات التخطيط. من الوحدة الانتاجية تبدأ الخطة في الصعود لتكون محلا للمراجعة والتنسيق عند كل مستوى يعلو الوحدات الانتاجية. فتقوم كل هيئة من هيئات التخطيط على مستوى معين من التنظيم الهرمي بالتأكد من ان الاهداف التي حددتها الهيئات الادنى تدخل في اطار الخطة في حدود الارقام التي حددتها هي بناء على التحديدات الاكثر عمومية التي كانت قد تلقتها من الهيئة التي فوقها في مرحلة نزول اطار الخطة نحو الوحدة الانتاجية.

على هذا النحو يزداد اطار الخطة غني في نزوله ويتم تنسيق المشروعات المختلفة الداخلة في حدوده في اثناء صعوده. الارقام التي يحتويها اطار الخطة قد

تكون محلا لبعض التعديلات في اثناء هذه الحركة المزدوجة من النزول والصعود بشرط الا تتعارض هذه التعديلات مع الاتجاهات العامة في اطار الخطة.

٤ ـ **الخطوة النهائية** في العمل التخطيطي تتم في هيئة التخطيط المركزية التي تقوم بجمع الخطط المختلفة التي وردت اليها من هيئات التخطيط التي تليها في السلم الهرمي وتنسق فيما بينها لتحتويها الخطة العامة التي توزع الاستثمارات والقوة العاملة والمشروعات الجديدة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين المناطق المختلفة. اعداد الخطة الشاملة في هذه المرحلة يستلزم التنسيق بين اجزائها المختلفة.

٥ ـ توضع الخطة العامة تحت تصرف الحكومة للموافقة عليها. وهناك دائما امكانية ان تقوم الحكومة بالتعديل في الخطة قبل الموافقة عليها. اذا ما وافقت عليها الحكومة والهيئات البرلمانية تأخذ الخطة قوة القانون وتصبح ملزمة لكافة هيئات المجتمع[١].

٦ ـ اذا ما اصبحت الخطة قانونا بقي ان تستخلص منها هيئات الاقتصاد على مختلف المستويات الاعمال المادية التي يتعين على الوحدات الاقتصادية المختلفة القيام بها. البدء في تنفيذ الخطة عندما يحين وقت التنفيذ يثير مشكلات يتعين التعرف عليها.

---

(١) يتعين الوعي بأن الزام الخطة لا يعني عدم قابليتها للتعديل اذا ما رؤى عند التنفيذ العملي ضرورة تعديل الخطة لتتفق مع الظروف الواقعية للعمل الاقتصادي والاجتماعي. فمن الاهمية بمكان ان تكون الخطة مرنة وان نتفادى «وثنية الخطة» اي ان تكون هدفا يتعين تحقيقه دون تعديل ايا كانت الظروف. وذلك علي التفصيل الذي سنراه عند دراسة مشكلات تنفيذ الخطة. ضرورة تعديل الخطة اذا ما اقتضت ظروف التنفيذ ذلك واكسابها مرونة معينة شيء وكونها ملزمة شيء أخر. فاذ سلمنا بهذه الضرورة كان علي الهيئات التي تختص بذلك ضمان مرونة الخطة. اذا تم ذلك تعين على الهيئات المنفذة احترام ما جاء بالخطة.

الفصل الثاني

مشكلات تنفيذ الخطة

سنقتصر في مجال دراستنا هذه علي التعريف بالمشكلات التي يثيرها تنفيذ الخطة دون دراسة تفصيلية لها.

رأينا عند الكلام عن تحضير الخطة انه يوجد في الواقع نوعان من الخطة يلزم اعدادهما: خطة للانتاج والاستثمار، وخطة لتقسيم الموارد الانتاجية ذات الاهمية الاستراتيجية بين الوحدات الانتاجية عن طريق الهيئات التابعة لها في هرم تنظيم الادارة الاقتصادية. هذه الخطة الاخيرة تتضمن تحديد الاحتياجات المادية الملموسة للوحدات الانتاجية من الموارد وتزويدها بنصيب على الاقل من موارد الانتاج الرئيسية، وذلك بقصد ضمان الموارد اللازمة لتنفيذ الاهداف الواردة في خطة الانتاج والاستثمار. وقلنا ان **خطة توزيع الموارد هذه،** والتي يمكن تسميتها **بخطة التموين،** تقع بين اعداد الخطة وبين تنفيذها، ولكنها اقرب الى العمل الخاص بتنفيذ الخطة منها الى العمل التخطيطي. ليس هنا مجال دراسة كيفية القيام بهذا التوزيع وسنكتفي باضافة ان تحضير خطة التموين يستلزم تنظيم هيئات للتموين بالموارد الانتاجية على المستويات المختلفة للتنظيم الاقتصادي. كما يتعين اضافة ان

تخطيط الاقتصاد الاشتراكي يستلزم تنظيم تموين الوحدات المنتجة بالموارد الانتاجية وإلا سعت هذه الوحدات الى الحصول على قوى الانتاج اللازمة كل بطريقتها الخاصة، الامر الذي يؤدي في النهاية الى ان يستمر الاقتصاد في سيره التلقائي رغم تحضير الخطة.

اذا كان من الضروري لضمان تنفيذ الخطة ان تعد خطة التموين او الامداد وتعين تبعا لذلك ان يكون هناك تنظيما لهيئات تقوم على امر تموين الوحدات الانتاجية بالموارد اللازمة لتنفيذ هدفها الانتاجي والاستثماري - او على الاقل بالرئيسي من هذه الموارد - تمثلت الخلية الاساسية لهذا التنظيم في قسم التموين او الامداد في داخل الوحدة الانتاجية. وتكون وظيفة هذا القسم هي تحقيق التوازن بين الاحتياجات والموارد على نحو يمكن من تحقيق ما ورد في الخطة او تجاوز ذلك بالزيادة (بشرط الا يكون لذلك اثر سيء على الجودة). للقيام بهذه الوظيفة يتعين على قسم التموين في داخل الوحدة الانتاجية القيام بسلسلة من العمليات الهامة:

● تحديد احتياجات الوحدة الانتاجية من المواد التي تستخدمها على اساس خطة الانتاج ومتوسطات المعدلات الفنية التي جاءت في الخطة العامة للتموين والتي تبين القدر اللازم استخدامه من كل مادة لانتاج وحدة واحدة من الناتج.

● اخطار الهيئات الاعلى في سلم التنظيم الهرمي باحتياجات الوحدة الانتاجية من الموارد الرئيسية، والرئيسية فقط، على اساس انه للحصول على ما عداها من موارد يمكن الالتجاء الى الوحدات الانتاجية التي تنتج هذه الموارد. ويتوقف ما يعتبر رئيسا يتعين توزيعه مركزيا على ظروف الاقتصاد القومي وعلى درجة المركزية - او اللامركزية - في تنظيم هيئات تنفيذ الخطة.

● اعداد مشروعات العقود التي تبرم مع الموردين للحصول على الموارد

اللازمة لتنفيذ اهداف الخطة. الامر هنا يتعلق باتخاذ الاجراءات الازمة لتنفيذ الخطة على مستوي الوحدة الانتاجية. فخطة الانتاج في ذاتها لا تحل اية مشكلة اذ هي تبين ببساطة ما يجب تنفيذه، اما خطة التموين او الامداد فهي تذهب خطوات ابعد في سبيل تنفيذ الخطة، ومع ذلك يلزم الوصول الى الاعمال المادية الملموسة اللازمة للانتاج والاستثمار. يتم ذلك عن طريق تعاقد الوحدة الانتاجية مع الوحدات الاخرى. اذا ما كانت هذه مملوكة هي الاخرى ملكية عامة نكون بصدد نوع من العقود تعرفه الاقتصاديات الاشتراكية المخططة ويسمى «بالعقود المخططة». وهي عقود تنظم التداول المخطط للموارد بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة، اي تنظيم تداول هذه الموارد على اساس ما ورد في الخطة. لهذه العقود طبيعة تختلف كل الاختلاف عن طبيعة عقود القانون المدني والخاصة بتداول السلع الناتج عن اختلاف في نوع الملكية. هذه الطبيعة المختلفة التي تبين عملية الامتصاص المستمر للقانون بواسطة الاقتصاد تستلزم دراسة خاصة لهذه العقود، وهي دراسة يضيق بها هذا المجال(١).

---

(١) في الحالة التي يتم فيها توزيع السلعة مركزيا (عن طريق خطة التموين او الامداد) تحدد الخطة ثمن السلعة ومصيرها (فيما يتعلق بالانتقال بين الوحدات المملوكة للدولة) وتترك لهيئات الافراد والوحدات (المستخدمة للناتج والمنتجة له) الاتفاق على باقي التفاصيل التي تمكن الوحدة المستخدمة للناتج من الحصول على الكمية منه التي تمكنها من تنفيذ ما ورد في الخطة بالنسبة لها. هنا تكون العلاقة بين الوحدات المملوكة للدولة منظمة اولا بما جاء في الخطة بشأن المنتجات محل التبادل ثم بالتعاقد بين الطرفين الذي يتم تنفيذا لما جاء بالخطة. هنا نكون بصدد ما يسمى بالعقود المخططة contrats planifiés حيث تتأثر العلاقة بين وحدات مملوكة للدولة بخصوص منتجات تنظم خطة الامداد توزيعها تأثرا مباشرا بالخطة، اي نكون بصدد تداول مخطط للسلع. «اما بالنسبة للسلع التي لا ينظم توزيعها عن طريق خطة التموين او الامداد فان تداولها تحكمه العقود العادية ويتأثر كذلك بالخطة وانما بطريق غير مباشر، علي اساس ان نواهي الخطة تنسحب علي كل عمليات المبادلة التي تجري في الاقتصاد القومي». على هذا النحو تنعكس طبيعة النظام الاقتصادي على طبيعة العقد:

فالعقد في الاقتصاد الرأسمالي اداة قانونية لتنظيم موقف يتميز بالتناقض بين طرفي التعاقد وهو تناقض يظهر في اوضح حالات فيما يسمى «بعقود الاذعان». كل طرف يهمه ان يحصل من الاخر على اكبر كسب ممكن=

= (وكسب نقدي في المقام الاخير، على اساس ان الهدف من النشاط الاقتصادي - الذي يقوم على المبادلة النقدية - بصفة عامة هو تحقيق اكبر كسب نقدي). فالعقد يعكس التداول النقدي لمصالح متضاربة. يترتب على ذلك ان الذي يهم المتعاقدين هو قيمة المبادلة exchange-value التي ينصب عليها العقد. ومن ثم يقبل صاحب الحق الشخصي التعويض النقدي في حالة عدم قيام المدين بالوفاء بالتزامه عينا، وعادة ما يتضمن العقد شرطا خاصا بهذا التعويض. ولذا كان من الطبيعي ان ينظم القانون «التنفيذ بمقابل» وان يضع للقاضي قواعد تحقيقه.
اما بالنسبة للعقد المخطط فالامر يتعلق بالتبادل بين وحدتين مملوكتين للدولة، كل منهما يعقد العقد تنفيذا للخطة (خطة الانتاج والاستثمار) التي تحضر على اساس الاعتماد المتبادل بين الوحدتين. وبعض شروط المبادلة تحدده خطة التموين او الامداد (الثمن والمشتري والبائع اساسا)، والبعض الاخر يترك لينظمه العقد. فكل من الطرفين يعقد العقد تنفيذا للخطة. لتنفيذ الخطة يتعين ان يكون الهدف من التعاقد هو قيمة الاستعمال use value (ليس قيمة المبادلة). فاذا تعلق الامر بعنصر من عناصر الانتاج المادية مثلا، وليكن الغزل، فان انتاج الوحدة المنتجة له وبيعه للوحدة المستخدمة له (وفقا للشروط التي تحددها خطة الامداد) يعتبر تنفيذا لخطة الوحدة الاولى (المنتجة للغزل). ولا تستطيع الوحدة المستخدمة له (وحدة النسيج) ان تنفذ خطتها الا اذا حصلت على هذا الناتج (على الغزل)، اذ التعويض بمقابل (مبلغ من النقود) لا يمكنها من تنفيذ خطتها اذا لم تجد هذه المادة لدى وحدة اخرى منتجة للغزل (والفرض ان هذه العقود تتم بالنسبة للسلع التي يجري توزيعها مركزيا وهذه تمثل المنتجات الرئيسية التي يكون عرضها في حالة نقص نسبي). في وضع كهذا يلعب التنفيذ العيني الدور الحاسة (اذ عدم تنفيذ الوحدة المشترية لخطتها يترتب عليه عدم تنفيذ الوحدة المستخدمة لناتجها لخطتها، وهكذا. ففي مثلنا هذا عدم تنفيذ الوحدة المنتجة للنسيج لخطتها لعدم حصولها على الغزل يؤدي الى عدم تنفيذ الوحدة التي تصنع الملابس الجاهزة - مستخدمة النسيج - لخطتها. وهكذا نظرا لوجود علاقات الاعتماد المتبادل بين الوحدات الانتاجية)، ويلعب التعويض النقدي دورا ثانويا للغاية، وهو في حالة الحكم به لا يغني عن التنفيذ العيني. فلو فرض مثلا ان الوحدة البائعة لم تسلم المادة المتفق على شرائها في الميعاد المحدد في العقد فهي تدفع تعويضا مقابل التأخير ولكن هذا لا يعفيها من تنفيذ التزامها عينا (اذا طالبت الوحدة المشترية بذلك).
يترتب على ذلك انه ليس للطرفين الحرية في عقد العقد او عدم عقده، بل هو واجب عليهما. وفي ذلك تقول المادة ٣٩٧ من التقنين المدني المجرى ما يلي:

"Les organismes socialistes, afin de déterminer en détail et d'accomplir toutes les obligations reciproques pour l'éxecution du plan de l'économie nationale, doivent conclure des contrats".

فاذا ذا لم يقوما بعقده تقوم لجنة التحكيم بذلك (الفقرة ٢ من المادة ٣٩٨). وبما ان العقد ينعقد تنفيذا للخطة فانه يتبعها: يعقد لمدة الخطة (فقرة ٢ مادة ٤) ويتعدل اذا تعدلت (فقرة ١ مادة ٤٠٢).
كما يترتب على ذلك ان الاثار التي يرتبها العقد المخطط تكون مختلفة: فمطالبة المشتري (صاحب الحق الشخصي «بالتنفيذ العيني لا تمثل استخداما لحق فقط وانما التزاما كذلك (ويسأل اذا لم يقم بذلك)، اذ يتعين عليه ان يطالب بالتنفيذ العيني اذا اريد لخطته (وخطة الوحدات التي تعتمد علي ما ينتجه) ان تنفذ (الفقرة الاولى من المادة ٤٠٣). اما المدين فله ان يدفع - في حالة مطالبة الدائن بالتنفيذ العيني - بأن هذا الاخير قد حصل على جزء من الكمية المتعاقد عليها ولم يستخدمها، او بأن لديه كميات كبيرة مخزونة ومن ثم يتعين تفضيل وحدة مشترية اخرى تكون في حاجة الى السلعة المتعاقد عليها. «انظر في ذلك:=

● يقوم قسم الامداد في داخل الوحدة الانتاجية كذلك بتوزيع الموارد التي يحصل عليها على الاقسام الفنية المختلفة التي تقوم بالنشاط الانتاجي في داخل الوحدة.

● اخيرا يهتم قسم الامداد هذا بالمنتجات الخارجة عن نطاق الخطة وكيفية تصريفها.

اولا: الاجراءات التي تضمن تنفيذ الخطة:

اذا ما نزلت الخطة الى الوحدات الانتاجية في الوقت المناسب واعدت خطة التموين تعين اتخاذ مجموعة من الإجراءات تضمن تنفيذ الخطة على أكفأ نحو ممكن وهي اجراءات تتعلق بضرورة:

● توفر الاطارات الفنية والادارية اللازمة والتي تؤمن بالمجتمع المراد

Code civil de la République Hongrois, Corniva, Budapest, 1960, p. 96 - 99. =

يتضح اذن ان العقد المخطط يستند مباشرة على ما تحتويه الخطة ويعتبر (بمعنى معين) اولى خطوات تنفيذها (اذ ان تنفيذ الخطة يقتضي الحصول على مواد انتاجية والعقد يقصد به الحصول الفعلي على هذه المواد). ومن ثم يلعب دورا تنظيميا في المقام الاول ويكف لحد كبير عن ان يكون اداة قانونية ويصبح اداة من ادوات تنفيذ الخطة، من ادوات التخطيط. ومن ثم يعكس اتجاها مؤداه امتصاص القانون الذي يحمي le droit protecteur بواسطة القانون التنظيمي le droit organisateur.

انظر في ذلك:

H. Chambre, le Marxisme en Union Sovétique, paris, 1955.

H. Bartoli, Cours de systemes et structures économiques, les Cours de Droit, Paris, 1960 - 1961, p. 729 et sqq.

- E.L. Johnson, Planning and Contract Law, Soviet Studies (University of Glasgow), vol. XII, No. Jan. 1961.

I. Vlahov, Le Systéme de contrats des organisations commerciales socialistes; Bulletin du centre Nationale pour l'étude des Etats de l'Est, "Bruxelles", No. 3 1963.

بناؤه عن طريق التطور المخطط.

● تعبئة الجماهير لتنفيذ ما جاء في الخطة، مدى القدرة على هذه التعبئة يتوقف:

- أولا، مدى الحرية السياسة التي يتمتع بها أفراد المجتمع ومدى مشاركتهم الفعلية في إدارة شؤون المجتمع، ومن ثم مدى فعاليتهم في التأثير على سياسة الدولة في نواحي الحياة الاجتماعية المختلفة.

- وثانيا على مساهمة هذه الجماهير مباشرة في تحضير خطة الوحدة الانتاجية على نحو يجعلها تعتنق الاهداف الواردة فيها كأهداف لنشاطها الانتاجي.

- **على نظام الحوافز، والحوافز غير المادية، ذلك ان المجتمع الاشتراكي وان كان يحقق للمنتجين المباشرين الارتفاع المستمر في مستوى الحياة المادية والثقافية، انما يحقق ذلك كأساس لتغيير قيم المجتمع والقضاء على قيم المجتمع الطبقي والتوصل الى نظام جديد من القيم، من القيم التي تسمح للفرد بأن يحقق كل فرديته(١)، بأن يطور من شخصيته المنفردة وانما على اساس من الحياة الجماعية التي تمكن المجتمع من القضاء على الحاجة وخلق الوفرة. آخذين في الاعتبار ان نظام الحوافز المادية، والحوافز ذات الطابع الذاتي، هو محور نظام القيم الذي يسعى المجتمع الاشتراكي بوعي الى تغييره تغييرا جذريا.**

---

(١) Il S'agit, ici, de developper la personalité individualisée et non pas individualiste.

والقول بذلك لا يحول دون ان تنعكس الزيادة في الانتاج، على مستوى الوحدة الانتاجية، في شكل تحسن مباشر للمستوى المعيشي للعاملين في الوحدة الانتاجية عن طريق• تخصيص جزء من هذه الزيادة لاداء خدمات يتمتعون بها.

- على تعبئة هذه الجماهير سياسيا عن طريق تنظيمها وخلق الوعي لدى العاملين الذي يجعلهم يؤمنون بالمجتمع المراد بناؤه، وخلق الاحساس بالمسؤولية وضرورة المبادرة من جانبهم. هنا يمكن لنقابات العمال ان تلعب دورا حيويا، فدورها في المجتمع الاشتراكي لا يقتصر فقط على حماية العمال وانما هي تشترك في تحمل المسؤولية في بناء المجتمع الجديد عن طريق تنفيذ الخطة، خطة الوحدة الانتاجية في هذه الحالة. ويدخل هنا كذلك مجموع الاجراءات «النفسانية» التي يهدف من ورائها دفع العاملين الى بذل الجهد الذي يؤدي الى تنفيذ ما وردت به الخطة. من اثارة الروح الوطنية وحب العمل، الى خلق روح التنافس في سبيل تنفيذ الاعمال الواردة بالخطة عن طريق تكريم من يقوم بعمله على نحو نموذجي، الى القيام بحملات ضد التبديد عن طريق ضمان نوع **الرقابة الجماعية** على سير العمل داخل الوحدة الانتاجية، الى غير ذلك.

● اذا ما تمت اعادة تنظيم علاقة الوحدات الانتاجية **بالجهاز المصرفي** على اساس ضرورة تمام كل العمليات التي تأخذ مكانا بين الوحدات المملوكة ملكية عامة عن طريق حساب الوحدة الانتاجية في البنك وعلى اساس ان تتلقى الوحدة عن طريق هذا الحساب البنكي كل الاعتمادات التي تخصص لها من ميزانية الدولة، اذا ما تمت اعادة التنظيم على هذا النحو امكن للبنك في كل لحظة التعرف على حالة تنفيذ الخطة في الوحدة

الانتاجية وبالتالي امكنه ابداء المشورات او اتخاذ الاجراءات التي تساعد على تنفيذ الخطة اذا ما وجد ان الوحدة الانتاجية لا تقوم بما هو لازم لتنفيذ خطتها الانتاجية والاستثمارية.

- ضمان قيام وحدات القطاع الخاص بنشاطها الانتاجي في داخل اطار الخطة. وقد سبق ان بينا شروط الوضع التنظيمي الذي يمكن من اتباع سياسة تأثير غير مباشرة علي نشاط القطاع الخاص.

اذا اتخذت الاجراءات التي تكفل القيام بالنشاط اللازم لتنفيذ اهداف الخطة في الوحدة الانتاجية تعين القيام **بتسجيل نتائج هذا النشاط** حتى يمكن متابعته بواسطة الهيئات التي تراقب تنفيذ الخطة، ومن ثم كان من الضروري الا ينقطع سيل المعلومات الخاص بتنفيذ الخطة من الجريان من الوحدات الانتاجية (قاعدة التنظيم الهرمي) الى الهيئات التي تعلوها في سلم هذا التنظيم الهرمي.

ثانيا: الرقابة علي تنفيذ الخطة:

يقصد بالرقابة على تنفيذ الخطة التحقق من التوافق بين النتائج التي تتحقق والاهداف المحددة في الخطة وكذلك بين الوسائل المستخدمة فعلا والوسائل التي وردت في الخطة. دراسة تجارب الاقتصاديات المخططة تمكننا من التفرقة بين اربعة انواع من الرقابة على تنفيذ الخطة:

- هناك اولا **الرقابة الادارية** التي تقوم بها الهيئات الاعلى في سلم التنظيم الهرمي عندما تتلقى من الهيئات الادنى (خاصة الوحدات الانتاجية) المؤشرات الرئيسية لنتيجة النشاط الذي يبذل في سبيل تنفيذ الخطة، وكذلك عندما تتلقى التقارير التي ترفع اليها بصفة دورية في مواعيد تختلف بحسب

طبيعة النشاط محل الاعتبار (تتخذ على اساس دراسة تفصيلية للنشاط والفترات الزمنية اللازم مرورها لتبلور نتيجة النشاط وللقيام بتصوير ذلك احصائيا بدقة وكفاءة) وتكون شاملة للبيانات الخاصة بنشاط الوحدات الانتاجية في خلال فترة معينة.

وقد توجد الى جانب هذا النوع من الرقابة الادارية رقابة تقوم بها هيئة ادارية مستقلة عن التنظيم الهرمي للادارة الاقتصادية. هذا ويلاحظ انه وان كانت الرقابة ضرورية فان اداءها يتعين ان يكون محلا لتنظيم دقيق يمنع تعدد جهات الرقابة الادارية، التعدد الذي يوجد التضارب بينها ويثقل كاهل الوحدة الانتاجية بتقديم البيانات الى العديد من جهات الرقابة الادارية الامر الذي قد يؤدي الى اعاقة العمل في الوحدة الانتاجية كما قد يودي الى التأثير على جودة البيانات التي تضطر الوحدة الانتاجية الى تقديمها.

- هناك ثانيا **الرقابة المالية** التي تختلف بحسب ما اذا كانت وحدة النشاط تابعة لميزانية الدولة (الموازنة العامة) او ما اذا كان لها استقلالها المالي. في الحالة الاولى تخضع الوحدة للرقابة على الميزانية. اما في الحالة الثانية تخضع الوحدة الانتاجية لمتطلبات المحاسبة الاقتصادية، اي يتعين عليها ان توازن بين الايرادات والانفاقات لتحقق بعض الفائض على النحو الوارد في الخطة. عدم مراعاة ما ورد في الخطة يؤدي اما الى تباعد الايرادات والنفقات الفعلية (اي التي تحققت فعلا) عن الايرادات والنفقات الواردة في الخطة واما الى انعدام التوازن المالي (عادة ما يتمثل في عجز نتيجة لزيادة النفقات على الايرادات) واما الى النتيجتين في نفس الوقت. لتفادي ذلك او لعلاج الموقف في الوقت المناسب يتعين تتبع المظهر المالي لنشاط الوحدة الانتاجية عن طريق الرقابة المالية.

● هناك ثالثا **الرقابة المصرفية**، وهي رقابة يستطيع الجهاز البنكي ممارستها عن طريق تخصيص حساب لكل وحدة انتاجية لدى البنك تتم بواسطته جميع العمليات التي تقوم بها الوحدة سواء اكانت عمليات تؤدي الى حصولها على ايراد او عمليات تستلزم منها القيام بانفاق. على هذا النحو يستطيع الجهاز المصرفي المؤمم ان يحقق رقابة جارية على عمليات الشراء والبيع والاستثمار التي تجريها مختلف الوحدات الانتاجية وان يتأكد من مطابقة هذه العمليات من حيث الطبيعة ومن حيث النطاق لما هو وارد في الخطة. ويمكن ان يمنح الجهاز البنكي في بعض الاحوال حق وقف العمليات التي تتناقض مع الخطة. ويجب الا يقتصر هذا النوع من الرقابة على دور لاحق لقيام الوحدة بالنشاط الانتاجي بل يمكن ان يلعب البنك دورا تثقيفيا. فيقوم البنك في حالة اكتشافه اخطاء غير مقصودة في تسيير الوحدات الانتاجية بالتحليل الاقتصادي الذي يوضح طبيعة هذه الاخطاء واسبابها، كما يقوم بطرح النتائج التي توصل اليها على من يقوم باعمال ادارة يمكن ان تقع خلالها اخطاء مماثلة.

● هناك رابعا **الرقابة المادية والرقابة على نوع الانتاج وجودته**: الاولى تتم عن طريق الموازين السلعية التي تقوم ببنائها الهيئات المركزية لتضمن بذلك توفر كميات الموارد اللازمة لتنفيذ ما جاء بالخطة. كما تتم عن طريق العقود المخططة التي تعقدها الوحدات الانتاجية التي تملكها الدولة فيما بينها، اذ يمكن لكل وحدة انتاجية ان تراقب الطريقة التي يتبعها موردوها لتنفيذ الخطة. اما النوع الثاني من الرقابة، اي الرقابة على الجودة، فانها تتم:

- اولا: في داخل الوحدة الانتاجية، ويستحسن ان يقوم بها قسم مستقل عن ادارة الوحدة الانتاجية.

- وثانيا: عندما تقوم الوحدة الانتاجية بتسليم منتجاتها لوحدة اخرى، اذ تباشر هذه الاخيرة رقابة على جودة انتاج الاولى لكي تضمن توافر المواصفات اللازمة لقيام الوحدة المشترية بالانتاج.
- وثالثا: عندما يقوم المستهلكون بشراء الناتج من محال تجارة التجزئة، اذ يمارسون عن طريق رفضهم قبول الناتج رقابة على جودته من المفروض ان تنقلها المحال الى الوحدة الانتاجية البائعة. كما يمكن لجمعيات المستهلكين ان تقوم بمثل هذه الرقابة.

هذا ويتعين ان تعطي الرقابة على جودة الناتج عناية خاصة اذ قد تميل الوحدات الانتاجية الي التضحية بالكيف (الجودة) في سبيل تحقيق اهداف الخطة كميا. كما ان جمهور المستهلكين قد يجد نفسه عاجزا عن ممارسة اية رقابة عند الشراء وذلك عندما يتميز الموقف بنقص نسبي في السلع الاستهلاكية الامر الذي يسهل تصريفها ايا كانت جودتها.

● وهناك اخيرا، وليس آخرا، **الرقابة الشعبية** التي تقوم بها التنظيمات الشعبية من نقابية وسياسية، والجمعية العمومية للعاملين في الوحدة الاقتصادية. وجود هذه الرقابة يمثل احد المعايير الذي يمكننا من الحكم على وجود الديموقراطية الاقتصادية التي من المفروض أن يميز وجودها وجود الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج.

ممارسة الرقابة على تنفيذ الخطة، بصورها المختلفة، على هذا النحو، لا تهدف فقط الى التعرف على ما يجري اثناء تنفيذ الخطة وضمان هذا التنفيذ، وانما تهدف كذلك الى تزويد هيئات التخطيط بالاسس الموضوعية لتحضير الخطة التالية وكذلك الى تعديل الخطة التي يجري تنفيذها لكي تتفق مع الامكانيات الحقيقية للاقتصاد القومي اثناء تنفيذ الخطة. فاذا ما

تبين في اثناء التنفيذ ان الخطة لم تأخذ في الاعتبار عند التحضير بعض الضرورات الاقتصادية والفنية الخاصة بالفترة التي تغطيها الخطة، اما لان الفن التخطيطي لم يتقدم بالدرجة التي تسمح بذلك واما لحدوث ظروف لم يكن من الممكن توقعها عند تحضير الخطة، تعين تعديل الخطة لاحترام هذه الضرورات الاقتصادية والفنية، وتعين ان يتم هذا التعديل في الوقت المناسب. **بعبارة اخرى يتعين ضمان مرونة الخطة**. من ناحية اخرى، اذا ما رؤي تعديل الخطة في بعض جوانبها تعين اعادة النظر في الخطة في مجموعها حتى يمكن ان نأخذ في الاعتبار اثر تعديل الجزء على الكل. **هنا نجدنا بصدد عمل تخطيطي تقوم به الهيئات القائمة على امر تحضير الخطة.**

فاذا لزم ضمان مرونة الخطة لكي تستجيب الى بعض الضرورات الاقتصادية والفنية التي يفرضها التغير المتسمر فان التعديلات التي تطرأ علي الخطة المتوسطة الاجل - علي ضوء المعلومات المستمدة من الرقابة على تنفيذها - يتم اجراؤها في اطار الخطط السنوية في علاقتها بالخطة متوسطة الاجل، ويتم اجراؤها في اطار الخطط ثلث السنوية اذا تعلق الامر بضمان مرونة الخطة السنوية.

ضمان مرونة الخطة يفرض نفسه على نحو اكثر الحاحا في المرحلة الاولى من مراحل التطور المخطط حيث الجهاز القائم على تحضير الخطة لا يزال في دور التكوين واكتساب الخبرة في مسائل التخطيط، وحيث طرق التخطيط لا زالت غير متقدمة، او لا زالت الخبرة في استعمالها (في حالة استخدام طرق استخدمت في تجربة مجتمع اخر) محدودة. كل هذه عوامل تقلل من دقة العمل التخطيطي، الامر الذي يحتم بالتالي السهر على ضمان

مرونة الخطة عند تنفيذها. ولكن اذا تم تعديل الخطة، عندما تفرض الضرورة ذلك، بواسطة الجهات المختصة فانها تكون في صورتها النهائية ملزمة يتعين تنفيذها، اذ يتعين عدم الخلط بين الزام الخطة وضمان مرونتها.

الفصل الثالث

النتائج الاساسية الخاصة بطبيعة عملية التخطيط

على هذا النحو تتحدد لنا ابعاد عملية التخطيط كعملية تاريخية. نقطة البدء فيها ان تتحدد للمجتمع - في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (داخلية ودولية) التي يعيشها - استراتيجية عامة لمرحلة التطور التي يمر بها، هذه الاستراتيجية تمثل الاهداف العريضة التي تحدد مقدما (والتي يتعين تحقيقها في نهاية هذه المرحلة) ويتحدد على اساسها نمط الاولويات او المجموعة من الحاجات الاجتماعية التي تتمتع بأسبقية في الاشباع، على ترتيب تفصيلي فيما بينها يبدأ بالاهم فالمهم. على ضوء هذه الاستراتيجية العريضة يتم اعداد خطة طويلة الامد تغطي فترة قد تصل الى العشرين عاما يقصد بها تحديد الاطار العام - فيما يتعلق بالاهداف والوسائل الرئيسية - لتطور الاقتصاد القومي خلالها على ان يقتصر الامر على القطاعات الرئيسية في هذا الاقتصاد. تقسم الفترة التي تغطيها الخطة طويلة الامد الى فترات تغطي كل منها خطة متوسطة الامدّ وتعتبر كل منها خطوة في سبيل تحقيق الهيكل الاقتصادي الذي حددت معالمه الخطة طويلة الامد. الخطة متوسطة الامد تقسم بدورها الى خطط سنوية يتم اعدادها اثناء

تنفيذ الخطة (اعني الخطة متوسطة الامد) وتهدف الى توجيه الاقتصاد القومي نحو تحقيق الاهداف الواردة في الخطة متوسطة الامد. اما فيما يخص تحضير خطة الانتاج والاستثمار متوسطة الاجل فقد رأينا ان العمل التخطيطي يتعين ان يسبق بعمل تقوم به هيئة التخطيط المركزية يهدف الى تزويد السلطات السياسية بصورة مركزة للاقتصاد القومي في وضعه القائم، في تطوره الماضي، بصعوباته وامكانياته بالنسبة للتطور المستقبل. على ضوء هذه الصورة تحدد السلطات السياسية الموجِهات العامة في مظهرها الكيفي معبرة عن الاهداف والوسائل الرئيسية المتعلقة بالانتاج والاستثمار في خلال الفترة التي تغطيها الخطة. ويكون على هيئات التخطيط المركزية ترجمة هذه الموجِهات العامة كميا في صورة اطار للخطة. ثم رأينا كيف يتم رسم الخطة النهائية عن طريق حركة مزدوجة من النزول والصعود بين مركز وقاعدة التنظيم الهرمي لهيئات التخطيط، الى ان تصبح الخطة العامة قانونا ملزما لكافة هيئات المجتمع الاشتراكي التي تبدأ في تنفيذها مع كل ما يثيره هذا التنفيذ من مشكلات.

من دراستنا لعملية التخطيط نستخلص النتائج الاساسية التالية:

اولا: تتضمن عملية التخطيط نوعين من الاعمال: اعمال لازمة لاعداد الخطة تقوم بها فنيا هيئات التخطيط على كافة المستويات من وزارة التخطيط الى اقسام التخطيط والمتابعة في الوحدات الانتاجية، واعمال لازمة لتنفيذ الخطة نضمن القيام بها عن طريق اتخاذ قرارات تسيير (او ادارة) الاقتصاد القومي وهي قرارات الاصل ان تستقل بها الوحدات الانتاجية فيما عدا بعض القرارات التي يتخذها المركز، ويقصد بها ضمان تسيير الوحدة الانتاجية على نحو لا يتعارض مع الهدف المحدد للاقتصاد القومي في

مجموعه. وجود هذين النوعين من الاعمال وتضافر الهيئات المتشابهة على كافة المستويات يستلزم وجود اطار تنظيمي ينظم:

- العلاقة بين هيئات التخطيط، وهنا تظهر لنا ضرورة استقلال جهاز التخطيط عن الجهاز التنفيذي، اذ يتعين ان يستقل الجهاز الذي يقوم اولا بتجميع المعلومات اللازمة ثم القيام بالجانب الفني في اعداد الخطة، ثم تقييم ما تم عند تنفيذها، يتعين ان يستقل هذا الجهاز التنفيذي حتى نضمن سلامة البيانات التي يقوم عليها تحضير الخطة، كما نضمن سلامة التقييم. اذ عند استقلال الجهاز التخطيطي لا نكون بصدد تقييم يقوم به المسؤول عن تنفيذ الخطة الامر الذي يعرضنا لمخاطر الوصول الى تقييم لا يمثل الواقع.
- كما ينظم العلاقة بين المركز والقاعدة (اي الوحدات الانتاجية) فيما يتعلق باتخاذ قرارات التسيير.

ثانيا: ان لعملية التخطيط جانب فني يتمثل في اتخاذ الاعمال الفنية اللازمة لتحضير الخطة وتنفيذها، وجانب اجتماعي وسياسي يبرز باعتبارها عملية لتعبئة الجماهير العاملة عن طريق مساهمتها في تحضير الخطة وتنفيذها. لضمان تحقيق الجانب الفني على نحو سليم يلزم وجود جهاز تخطيطي قادر وكفء. خلق هذا الكادر الفني امر يتم عن طريق الممارسة والتأهيل ويمثل مشكلة يجب ان تحل في اطار التخطيط نفسه، بمعنى ان تتضمن كل خطة اهدافا ووسائل لخلق عدد معين من المؤهلين في مسائل تحضير الخطة وتقييمها. على ان يتوافر لديهم الوعي السياسي اللازم لدفع الفنيين الى المساهمة الايجابية في بناء اسس المجتمع الاشتراكي. كذلك تبرز اهمية كفاءة الجهاز التنفيذي واجهزة المراقبة.

اما الجانب السياسي والاجتماعي فمسؤولية تحقيقه تقع على التنظيمات الشعبية وخاصة التنظيم السياسي، الذي تقع عليه مسؤولية تعبئة الجماهير في هذا المجال عن طريق خلق وعلي تخطيطي وهو امر لا يتحقق الا اذا قام اعضاء التنظيمات بنقل المفاهيم الصحيحة المتعلقة بالتخطيط وممارستهم لاعمالهم اليومية بما يتفق ومستلزمات تحضير الخطة وتنفيذها.

ثالثا: ان نقطة البدد لكل تخطيط حقيقي تتمثل في **وجود اساس احصائي سليم وصادق وامين.** ضمان توافر هذا الاساس السليم ليس بالامر الهين، اذ غالبا ما يوجد - في حالة غياب الوعي السياسي والتخطيطي - ميل لدى من يقوم بالعمل الى تقديم نتيجة عمله في صورة ازهي بعض الشيء من الواقع الامر الذي قد ينعكس في تضخيم في الارقام التي يقدمها. وهو ميل تزداد خطورته اذا ما كانت الارقام محلا لعملية مماثلة في الخطوات المختلفة عند صعودها سلم التنظيم الهرمي: من الوحدة الانتاجية الى الوزارة، الى هيئة التخطيط المركزية. **واضح انه اذا كان الاساس الاحصائي غير سليم فان كل ما يبنى عليه يكون من قبيل القصور التي تبني على رمال متحركة، الامر الذي يستلزم القضاء على فوضى الاحصاء بما لها ما آثار مهلكة،** اذ الاعتقاد الغالب ان «لغة الارقام هي اللغة الاكثر دقة»، والواقع ان اللعب بالارقام امر في غاية السهولة والخطورة في نفس الوقت. اعتقادنا انه لتفادي ذلك وضمان سلامة الاساس الاحصائي لعملية التخطيط يتعين:

(أ) اعادة تنظيم علمية تسجيل البيانات في الوحدة الانتاجية عن طريق توحيد النظام المحاسبي توحيدا يسمح بأن نأخذ في الاعتبار الطبيعة المختلفة للنشاطات الاقتصادية، وكذلك عن طريق تنظيم عملية نقل المعلومات من

الوحدة الانتاجية الى الهيئات الاعلى. وذلك بدراسة طبيعة كل نشاط اقتصادي ومعرفة الوقت اللازم لتسجيل المعلومات وتحليلها في داخل الوحدة الانتاجية ثم الوقت اللازم لانتقالها الى هيئة واحدة من الهيئات الاعلى. ثم تحدد مواعيد معينة نضمن فيها نقل المعلومات الى اعلى بصفة دورية منتظمة وهي مواعيد لا يمكن ان تكون واحدة لكل النشاطات: فاذا كان من الممكن ان نطلب من وحدة انتاجية صناعية بيانات كل ٣٠ يوم فمثل هذا التنظيم لا يمكن في وحدة انتاجية زراعية حيث نتيجة العمل لا تظهر الا بعد فترات اطول. والواقع ان الثورة التي تمت في عالم المعلوماتية تجعل من المؤكد وجود النظام الملائم لاتاحة المعلومات وجريانها الشكلي بين كل وحدات الاقتصاد القومي.

(ب) جعل عملية تسجيل المعلومات وتحليلها ونقلها من اختصاص لجان التخطيط والمتابعة في الوحدات الانتاجية ضمان استقلالها (كمظهر لاستقلال الجهاز التخطيطي في مجموعه) عن الجهاز التنفيذي.

على هذا النحو تتحدد مسؤولية من يقوم بتجميع البيانات وتحليلها ونقلها وهو امر يسهل عملية المساءلة في حالة الخطأ او الاهمال او سوء النية، على الا تكون هناك هوادة في هذه المساءلة. والامر لا يمثل قسوة من جانب المجتمع وانما يعكس وعيا بمقتضيات التخطيط التي يتعين تحقيقها اذا اريد للمجتمع ان يحقق اهدافه.

(جـ) خلق وعي احصائي مرتبط بالوعي التخطيطي الذي هو بدوره مرتبط بالوعي السياسي. وجود هذا الوعي سيقلل من حالات وجود المخالفات، وهنا كذلك يبرز دور القيادات السياسية ومسؤوليتها عن نقل المفاهيم الصحيحة في كل ما يتعلق بضرورات عملية التخطيط، وكذلك سلوك

هذه القيادات بما يتفق مع هذه المفاهيم الصحيحة.

رابعا: ان عملية التخطيط كعملية تعبئة لكل القوى ذات المصلحة في بناء اسس المجتمع الاشتراكي، عملية تتنافى بطبيعتها مع السرية. اذ هناك تناقض بين القول بأن العملية لا تستقيم الا بمشاركة الجماهير العاملة والرأي العام في المراحل المختلفة لتحضير الخطة وبين اعتبار كل ما يتعلق بالخطة سواء في مرحلة الاطار أو المراحل الاخرى من قبيل ما هو سري (فرض هذا النطاق من السرية يصل في بعض الاحيان ليحكم علاقات الشعب ببعضها البعض في داخل وزارة التخطيط)، اذ في ذلك تطبيق لمبدأ سرية الاعمال الذي يمثل اساس عمل المشروع الرأسمالي على عمل يتعلق بطبيعته بكل نواحي النشاط في المجتمع ولا يهدف الى تحقيق او حماية مصلحة خاصة(1).

على هذا النحو ننتهي من التعرف على عملية التخطيط، عملية تحضير الخطة وتنفيذها والنتائج الاساسية المتعلقة بطبيعة هذه العملية. تفاصيل اعداد الخطة التي لم نعالجها في هذه الدراسة، تفترض اتخاذ موقف من المشكلات الاقتصادية التي يعيشها المجتمع يهدف الى ايجاد حل لها تحتويه الخطة وتكون اداة تحقيقه. سنحاول في الباب التالي التعرف على بعض المشكلات الاقتصادية والكيفية التي تثور بها اقتصاد مخطط.

---

(١) هذا لا يعني بطبيعة الحال الا تبقى بعض الاحصائيات سرية.

ملحق الباب التاسع

البيانات الاحصائية الاساسية اللازمة لتحضير الخطة (١)

(أ) بالنسبة للصناعة والتشييد (بما فيها الطاقة والنشاط الاستخراجي):

١ - الانتاج الكلي (بوحدة القياس العيني وقيميا) ومعدل النمو للمنتجات الرئيسية.

٢ - الطاقة الانتاجية في كل فرع من فروع النشاط الموجودة، ودرجة استخدامها.

٣ - تقسيم كل فرع فروع الانتاج وفقا لحجم الوحدة الانتاجية.

٤ - الهياكل الاجتماعية لكل فرع من فروع النشاط الصناعي:

● نوع وحدة الاستغلال (وحدة حرفية، مشروع خاص، وحدة

---

(١) المصدر:

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste, p. 153 - 159.

انظر المراجع الواردة في ص ١٥٣. وانظر كذلك الصفحات من ٢٣٦ - ٢٤٩ حيث توجد صور الموازين المحاسبية التي تحتوي المعلومات الاحصائية اللازمة لتحضير الخطة.

تعاونية، وحدة مملوكة للدولة).

● لكل طائفة من وحدات الاستغلال:

- عدد الوحدات، عدد العمال، عدد الاداريين.

- مقدار الايراد، اجمالي الاجور، الارباح.

٥ - بيانات تعطى بوحدات القياس العيني وقيميا (على اساس ثمن التكلفة) وبالنسبة لوحدة واحدة من كل ناتج من المنتجات الرئيسية:

● عن كميات المدخلات العينية الرئيسية (التي تستخدم في انتاج السلعة) وقيمتها.

● قيمة المدخلات العينية الاخرى.

● كميات وقيم المدخلات الرئيسية المستوردة.

٦ - بالنسبة للمنتجات الرئيسية: بيانات عن الاحتياجات من وسائل الانتاج الثابتة اللازمة لوحدة واحدة من الناتج. هنا يتعين ان نفرض معدلا معينا لاستخدام الطاقة الانتاجية، على ان تكون فكرة الطاقة محددة تحديدا واضحا.

٧ - بالنسبة للمنتجات الرئيسية، بيانات عن المخزون السلعي اللازم (بوحدات القياس العيني وقيميا) عند مستوى معين للانتاج.

٨ - بالنسبة للمنتجات الرئيسية، بيانات عن المعاملات الفنية لعنصر العمل (مع التفرقة بين الانواع الثلاثة من العمل: الفني، المهندس، الاسطوات، العمال المهرة) عند مستوى معين من التشغيل، وبالنسبة لكمية معينة من وسائل الانتاج الثابتة، وفي ظل معدل معين لاستخدام الطاقة الانتاجية.

٩ - بالنسبة للمنتجات الرئيسية، بيانات عن قيمة الناتج بالنسبة لكل

وحدة من وسائل الانتاج الثابتة (عند معدل معين لاستخدام الطاقة الانتاجية) وكذلك بالنسبة للمنتجات الثانوية.

١٠ - كل هذه المتوسطات التي ذكرناها يتعين ان تحسب على اساس:

- معلومات تاريخية، وتقديرات بالنسبة للمستقبل ومناقشات مع الخبراء الفنيين.

١١ - في حالة امكانية انتاج ناتج معين (او ناتج متشابه له) باستخدام اكثر من فن انتاجي (اكثر من تكنيك) من المهم ان تتوافر بيانات خاصة بعملية انتاج الناتج بالنسبة للفنون المختلفة.

١٢ - يتعين ان يكون لدينا بيانات خاصة بالمشروعات المختلفة التي يمكن تضمنيها في خطة الاستثمار وخاصة بالنسبة لفترة تفريخها اي الفترة اللازمة لبنائها. كما يلزم ان يكون لدينا بيانات تفصيلية عن المشروعات التي يرى بناؤها.

(ب) الزراعة:

١ - الانتاج الكلي (بوحدات القياس العيني وقيميا) ومعدل النمو للمحصولات الرئيسية).

٢ - المساحة الكلية (التي يمكن زراعتها، والمستخدمة فعلا، والمساحة المحصولية).

٣ - تقسيم المساحة المنزرعة - وفقا لنظام الري ووفقا للمحصولات.

٤ - الهيكل الاجتماعي للزراعة: نوع الملكية ونوع وحدة الاستغلال.

٥ - بالنسبة للمحصولات الرئيسية، انتاجية الفدان وانتاجية العمل (مع التفرقة بين الانواع المختلفة لوحدات الاستغلال).

٦ - بالنسبة للمحصولات الرئيسية، قيمة وسائل الانتاج الثابتة اللازمة

لانتاج وحدة واحدة من الناتج.

٧ ـ بالنسبة للمحصولات الرئيسية، النفقة الجارية للمواد (غير وسائل الانتاج الثابتة) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج.

٨ ـ الزيادة المتوقعة في الغلة (بالنسبة لكل محصول من المحصولات الرئيسية) التي تنتج عن استخدام كمية معينة (او قيمتها) من الاسمدة (العضوية والكيماوية)، وكذلك بالنسبة لاستخدام بذور احسن، او في حالة استخدام نظام اخر للري لو الصرف.

٩ ـ بيانات خاصة بتربية المواشي والدواجن: نوع الحيوانات وعددها (او قيمتها)، معدل النمو السنوي في قيمتها.

(جـ) النقل والمواصلات والتجارة:

١ ـ بالنسبة لكل نوع من انواع المواصلات: طول الطرق ـ معدل استخدامها (طن/كيلومتر) ـ الاهمية النسبية لكل نوع.

٢ ـ بيانات كتلك الواردة عاليه في ١ ـ ٥ في شأن الصناعات، وذلك لحساب النفقة واجرة النقل بالنسبة لكل نوع من انواع النقل.

٣ ـ بالنسبة للتجارة: بالنسبة لكل فرع من الفروع الرئيسية، نسبة الربح التجاري في كل فرع ـ الهيكل الاجتماعي للنشاط التجاري (انظر ما سبق قوله بالنسبة للهيكل الاجتماعي للصناعة).

(د) التجارة الخارجية:

١ ـ الصادرات والواردات كنسبة من الناتج الاجتماعي.

٢ ـ تقسيم كل من الصادرات والواردات الى مواد انتاجية ومواد استهلاكية، وكذلك تفريد كل منها الى منتجات رئيسية مع بيان

التطور في خلال فترة زمنية طويلة نسبيا بالنسبة لكل ناتج من الصادرات والواردات الرئيسية.

٣ ـ التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات.

٤ ـ هيكل نفقة الانتاج في كل فرع من الفروع الرئيسية المنتجة للسلع المصدرة.

٥ ـ الاستخدامات المختلفة لاهم المنتجات المستوردة والبديلات التي تنتج لها في الداخل.

٦ ـ دراسات وبيانات خاصة بشروط التبادل بالنسبة لاهم السلع المصدرة.

(هـ) الخدمات الاجتماعية: الاسكان، التعليم، الصحة، الادارة... الخ).

١ ـ نصيب الفرد بالامتار المربعة من المسكن او المكاتب (بالنسبة للادارات).

٢ ـ نفقة بناء متر مربع من المباني: من الالات، من مواد البناء، من العمل.

٣ ـ نسبة عدد المعلمين الى عدد التلاميذ الموجودة في كل نوع من انواع التعليم ـ ومرتبات المدرسين والاداريين ـ النفقة المادية لاداء خدمة التعليم بالنسبة للفرد الواحد في كل نوع من انواع التعليم.

٤ ـ النسبة بين عدد المواطنين والاسرة الموجودة في المستشفيات ـ وكذلك النسبة الخاصة بالاطباء ومساعديهم ـ نصيب الفرد من المعدات اللازمة للعلاج ـ النفقة المادية الجارية لاداء خدمات الصحة بالنسبة لكل فرد.

٥ ـ كل البيانات الخاصة بالخدمات الاجتماعية يتعين ان تفرق بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي.

(و) الاستهلاك النهائي:

١ ـ الاستهلاك الكلي كنسبة من الدخل القومي ـ المعدل الحدي لزيادة الاستهلاك.

٢ ـ توزيع الاستهلاك بين:

- الاستهلاك الفردي، مجموعه، ونصيب الفرد في كل من السلع الرئيسية مع التفرقة بين الاستهلاك الذاتي والاستهلاك الذي يتم عن طريق السوق..
- الاستهلاك الجماعي، مجموعه، ونصيب الفرد في كل نوع من انواع الاستهلاك الجماعي. معدل زيادته عبر الزمن.

٣ ـ العلاقة بين الاستهلاك والدخل:

- على ان تكون هناك بيانات خاصة بالطبقات او الفئات الاجتماعية المختلفة (مع التفرقة بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي).
- سلسلة من ميزانيات الاسرة (شهرية وسنوية) بالنسبة لكل طبقة او مجموعة اجتماعية.
- مرونة الطلب بالنسبة للدخل.

٤ ـ العلاقة بين الانفاق على الاستهلاك واثمان السلع الاستهلاكية (مرونة الطلب بالنسبة للثمن).

٥ ـ بالنسبة لكل مجموعة او طبقة اجتماعية: بيانات عن نمط الاستهلاك بالنسبة لكل فئة حسب الاعمار المختلفة.

٦ ـ متوسطات لمعدلات الاستهلاك المراد تحقيقها:

- بالنسبة للانواع من الاستهلاك الفردي.
- وبالنسبة للانواع المختلفة من الاستهلاك الجماعي.

الباب العاشر

المشكلات الاقتصادية كما تعرض
في الاقتصاد المخطط

تحضير الخطة وتنفيذها يعني اتخاذ موقف من المشكلات التي تثور في أثناء سير العملية الانتاجية وحلها أولاً في ثنايا الخطة ثم محاولة تحقيق هذا الحل ـ مع التعديلات التي يلزم ادخالها عليه ـ في واقع العمل الاقتصادي والاجتماعي. تتميز العملية الاقتصادية المخططة عما سبقها من أشكال لعملية الانتاج الاجتماعي بأن المشكلات الاقتصادية تثور فيها على نحو مغاير وتستلزم حلولاً بطريقة هي الأخرى مغايرة.

وتتمثل المشكلة الجوهرية في التوصل الى أكفأ استخدام للموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة في اشباع الحاجات الاجتماعية التي أخذ اشباعها كهدف نسعى الى تحقيقه خلال فترة زمنية معينة. لهذه المشكلة جوانبها المتعددة: اذا ما حددت الجماعة لنفسها هدفاً (أو مجموعة من أهداف) كيف يتسنى للهيئات القائمة توزيع الموارد المخصصة لزيادة القدرة الانتاجية على نحو يحقق هذا الهدف ويتضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد؟ هذا السؤال يثير مسائل متعددة تندرج تحت ما يسمى بمشكلات السياسة

الاستثمارية في اقتصاد مخطط.

اذا ما تعددت الحاجات الاجتماعية وقصرت الموارد عن اشباعها جميعاً في نفس الفترة الزمنية استلزم الأمر اختيار الحاجات الأولى بالاشباع. والمفاضلة بين الوسائل المختلفة (أي الاستخدامات المختلفة للموارد الانتاجية) التي قد تمكن من اشباعها. هذه المفاضلة تستلزم تقدير قيم الموارد تقديرا سليما يصلح أساساً للقيام بحساب نفقة التوصل الى كل هدف واختيار أكفأ الوسائل المحققة له، الأمر الذي يتطلب وجود سياسة أثمان تمكن من القيام بذلك.

يرتبط بهاتين السياستين سياسة تكاد تكون مرادفة للسياسة التوزيعية (أي سياسة توزيع الدخل القومي) وذات أثر مباشر على كفاءة الانتاج، تلك هي سياسة الأجور.

سنقتصر في هذا الباب على دراسة سريعة لهذه السياسات الثلاث، نعني السياسة الاستثمارية، سياسة الأثمان، وسياسة الأجور[١]، هادفين الى التعرف على الكيفية التي تثور بها المشكلات التي تستلزم اتخاذ سياسة من هذه السياسات والأسس التي يمكن أن تقوم عليها في مرحلة التخطيط من

---

(١) هذا لا يعني على الاطلاق ان المشكلات الاقتصادية تقتصر على هذه المشكلات الثلاثة، بل ان مشكلة اساسية تتمثل في اختيار نمط الاستهلاك الذي نهدف الى تعميمه في المجتمع المراد بناؤه. وهو النمط الذي يتعين البدء منه لتصور كل جهود التطور الواعي. اذ هو الذي يحدد نمط ومعدل التراكم. تراكم وسائل الانتاج. على هذا النحو يتمثل مناط كل عملية البناء الاشتراكي في نمط الاستهلاك الذي يراد ايجاده كنمط لاستهلاك جماهير المنتجين المباشرين في المجتمع الجديد. ولا يتمثل في التراكم، والتراكم بوصفه هذا. اتباع هذا الاسلوب الاخير، اسلوب التراكم ابتداء، يدفعنا الى اعتبار الاستهلاك ذي اولوية ثانية وقد نجد انفسنا في نهاية المطاف بنمط استهلاكي مشابه لنمط الاستهلاك الموجود في المجتمعات الرأسمالية. هناك كذلك المشكلة المحورية الخاصة بالعلاقة بين الاقتصاد الوطني وبقية اجزاء الاقتصاد العالمي.

أجل بناء الأساس الصناعي للاقتصاد، أي مرحلة تحوله من اقتصاد زراعي الى اقتصاد يغلب عليه الطابع الصناعي. أما ما عدا ذلك من مشكلات اقتصادية فسنتركه الى فرصة أخرى من الدراسة.

بناء عليه سنتعرف:

- في فصل أول: على مشكلات السياسة الاستثمارية.
- وفي فصل ثاني: على مشكلات سياسة الأثمان.
- وفي فصل ثالث: على مشكلات سياسة الأجور.

الفصل الأول

مشكلة السياسة الاستثمارية

نعلم أن الاستثمار، من وجهة نظر المجتمع، هو استخدام جزء من الموارد الانتاجية المادية والقوة العاملة الموجودة تحت تصرف الجماعة بهدف الاضافة الى القدرة الانتاجية للمجتمع عن طريق خلق وسائل انتاج اضافية. جوهر عملية الاستثمار اذن هو أن يخصص جزء من القوة العاملة ووسائل الانتاج في الجماعة، في خلال فترة زمنية معينة للقيام بنشاط لا يؤدي الى زيادة السلع الاستهلاكية مباشرة وانما بطريق غير مباشر من سبيل زيادة انتاجية العمل (عند استخدامه لأدوات الانتاج) في النشاطات التي تنتج سلعاً للاستهلاك النهائي. لكي يتمكن هذا الجزء من القوة العاملة من القيام بذلك يتعين أن تكون انتاجية العمل في النشاطات المنتجة لسلع استهلاكية من الارتفاع لدرجة تسمح للمشتغلين في هذه النشاطات بانتاج قدر من السلع الاستهلاكية يزيد عن حاجتهم ليستخدم في اعاشة من يعملون في النشاطات التي تنتج سلعاً انتاجية. بعبارة أخرى اذا تصورنا الجماعة مقسمة الى فريقين: فريق ينتج سلعاً لاشباع حاجات الاستهلاك النهائي، وفريق آخر ينتج سلعاً تستخدم كوسائل انتاج، فان امكانية قيام الفريق الثاني بالنوع الأخير

من الانتاج مشروطة بقدرة الفريق الأول على انتاج كمية من السلع الاستهلاكية لا تكفي فقط لاشباع حاجات الاستهلاك النهائي لهذا الفريق ذاته وانما كذلك لاشباع حاجات الاستهلاك النهائي للفريق الثاني، الأمر الذي يعني أن الفريق الأول قادر على أن ينتج من السلع الاستهلاكية فائضاً يزيد عن حاجته من هذه السلع. **حجم هذا الفائض من السلع الاستهلاكية يمثل اذن احد المحددات الجوهرية لمدى النشاط الاستثماري الذي تستطيع الجماعة أن تقوم به[1].**

في اقتصاد يقوم على المبادلة التي تتم بواسطة النقود، القيام بالاستثمار يفترض أولاً أن جزءا من دخل الجماعة (أي جزءا من الصورة النقدية للناتج الاجتماعي الصافي) قد حجز عن أن ينفق على شراء السلع الاستهلاكية وادخر بقصد استخدامه في شراء السلع الانتاجية. كما يفترض القيام بالاستثمار ثانياً أن الطلب النقدي على السلع الانتاجية يجد في سوق هذه السلع قدراً منها يمكن شراؤه واستخدامه للاضافة الى القدرة الانتاجية للجماعة. على هذا النحو يتحدد الجزء من الدخل والموارد الانتاجية المقابلة له (في ظل أثمان معينة تسود في أسواقها) الذي يحجز عن الاستهلاك ويكون مخصصاً للاستثمار. **في ظل الانتاج الرأسمالي** يكون هذا الجزء محصلة العديد من القرارات الفردية التي تتعلق بالادخار والاستثمار. هذه الأخيرة يحكمها توقعات المستثمرين الخاصة بمعدلات الربح في النشاطات التي يقومون فيها بالاستثمار، وهي توقعات تتم في جو يسوده عدم التيقن أولاً فيما يتعلق بعلاقة المستثمر مع غيره من المنتجين القائمين بنفس النشاط الانتاجي. الجزء من الموارد الانتاجية الذي يخصص للاستثمار يتحدد بالقرارات التي يتخذها الأفراد ـ بناء على الأثمان السائدة في السوق وتوقعاتهم

(١) انظر في ذلك ما سبق أن قدمناه من نماذج لتجدد الانتاج في الباب الرابع.

المتعلقة بامكانية ومدى تغيرها - في مختلف النشاطات الانتاجية. فالذي يتحدد أولاً هو القدر من الموارد الانتاجية الذي يخصص للاستثمار في كل وحدة انتاجية جديدة والشكل الفني الذي يأخذه (أي النسبة التي يتم وفقاً لها استخدام كميات معينة من عناصر الانتاج) وهما يتحددان بناء على معيار الربح. وفي نهاية المدة تتمثل النتيجة في أن قدرا معيناً من الموارد الانتاجية قد خصص للاستثمار في كافة نواحي النشاط الاقتصادي متضمنة بذلك توزيعاً معيناً لها بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة. **مشكلة الاستثمار هذه تعرض عند القيام بالعمل التخطيطي أي عند تحضير الخطة على نحو مغاير.**

اذا ما تحدد هيكل الاقتصاد القومي الذي يراد الوصول اليه في نهاية مرحلة معينة من مراحل تطور الاقتصاد المخطط فان الجهد الاقتصادي المخطط يتضمن **احداث تغييرات جوهرية** - في أثناء المرحلة محل الاعتبار - **على هيكل الاقتصاد القومي** الذي تبدأ به هذه المرحلة.

هذه التغيرات الجذرية التي يقصد منها زيادة الوزن النسبي لقطاع ما بالنسبة للقطاعات الأخرى [القطاع الصناعي بالنسبة لغيره من القطاعات في المرحلة الحالية من مراحل تطور الاقتصاد المتخلف أو مجموعة من فروع النشاط الاقتصادي في قطاع ما بالنسبة لمجموعة أخرى في داخل هذا القطاع (كزيادة الأهمية النسبية لفروع الصناعات الانتاجية بالنسبة لفروع الصناعات الاستهلاكية أو العكس] انما تتم عن طريق الاستثمار. فتعمل الجماعة على توسيع القدرة الانتاجية في القطاع المراد التوسع فيه عن طريق تخصيص جزء من الموارد الانتاجية لخلق طاقة انتاجية جديدة. التوصل اذن الى الهيكل الاقتصادي الذي يعتبر تحقيقه هدف المرحلة الأولى للتخطيط الاقتصادي (وهو الهيكل الذي يغلب

عليه الطابع الصناعي والذي يحتوي الأساس الصناعي للاقتصاد القومي عند تطوير الاقتصاد المتخلف) يسلتزم القيام بجهد استثماري في أثناء كل فترة من فترات هذه المرحلة والتي تغطيها خطة متوسطة الأمد. هذا الجهد الاستثماري تحدده سياسة استثمارية ترسم مقدماً ـ بعنصريها: الأهداف والوسائل ـ في ثنايا الخطة. هذه السياسة تتضمن التعرض لمسائل أربع:

(أ) **المسألة الأولى تتعلق بحجم الاستثمارات** أي بتحديد النسبة من الدخل القومي التي تخصص للاستثمار وتلك التي تخصص للاستهلاك. فتحقيق معدل مرتفع للتطور الاقتصادي في المستقبل يستلزم نسبة كبيرة من الدخل القومي تزيد بزيادة معدل التطور المراد تحقيقه. زيادة القدر من الدخل القومي الذي يستثمر يعني قدرا أقل للاستهلاك. **فكأن السرعة التي يتم بها تحقيق الهدف تتوقف على القدر من الفائض الاقتصادي الذي تستطيع الجماعة تعبئته لتوسيع الجهاز الانتاجي** على نحو يحقق المعدل المرغوب لزيادة الدخل القومي في المستقبل (سنرى في لحظات أن تحقيق الهدف لا يتوقف فقط على القدر الذي يتم استثماره وانما **كذلك على الكيفية التي يتم بها توزيع قدر من الاستثمار بين القطاعات المختلفة**). يتعين اذن أن نعرف أولاً ما المقصود بالفائض وأن نتعرض للعوامل التي تحدد القدر من الفائض الاقتصادي الذي يمكن تعبئته لأغراض الاستثمار.

كانت فكرة الفائض الاقتصادي ـ ولا تزال ـ محلا لدراسات تحليلية متعددة[1] نظراً لما تتمتع به من خصيصة استراتيجية. هذه الخصيصة

---

(١) انظر في ذلك:
P.A. Baran, The Political Economy of Growth, J. Calder, London, 1957, p. 22 - 43

شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية. دار المعارف بمصر. ١٩٦٥، الباب السادس.

الاستراتيجية ترد الى الحقيقة التي مؤداها أن كل سياسة للتطوير انما تهدف الى التأثير على حجم الفائض واستخداماته في الاستثمارات المختلفة. أيا ما كانت المفاهيم المختلفة للفائض فاننا نكتفي هنا بالمفهوم التالي: ابتداء من مرحلة معينة من مراحل تطور انتاجية العمل يستطيع المجتمع أن ينتج في خلال الفترة الانتاجية كمية من الناتج الصافي تزيد على ما يعد - وفقاً للظروف الفنية والاجتماعية للانتاج - استهلاكاً ضرورياً للمنتجين(١).

واذا ما كنا في مجال التطور الاقتصادي فان فكرة **الفائض الاقتصادي الاحتمالي** هي التي تثير اهتماماً أكبر، وهو عبارة عن الفرق بين الانتاج الذي يمكن تحقيقه في ظل الظروف الطبيعية والتكنولوجية للمجتمع محل الاعتبار، استخداما للموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف القوى العاملة، وبين ما يمكن أن يعد من قبيل الاستهلاك الضروري، وذلك اذا ما أعيد تنظيم المجتمع اجتماعياً وسياسياً. في اقتصاد متخلف يوجد هذا الفائض تحت الصور الآتية:

---

(١) الشكل العيني الذي يأخذه الفائض، وحجمه، والطبقة الاجتماعية التي تختص به والكيفية التي يستخدم بها الفائض الاقتصادي. كل هذه تتوافق مع مستوى معين لتطور انتاجية العمل وتختلف من تكوين اجتماعي الى اخر: فحجم الفائض الاقتصادي والطبقة التي تختص به (طبقة ملاك الاراضي) واستخداماته (في الاستثمار وجزئيا في الاستهلاك الكمالي) يختلف في المجتمع الاقطاعي الاوربي مثلا عنه في المجتمع الرأسمالي.

هذا ويمكن التعرف على الحجم التقريبي للفائض الاقتصادي اذا اخذنا مثل الاقتصاد المصري اثناء الحرب العالمية الثانية حيث اجبر المجتمع المصري - من خلال التضخم - علي ادخار ما يقرب من ٢٤٪ من الدخل القومي لتمويل الحرب (عن طريق تزويد القوات الاجنبية بالسلع والخدمات اللازمة لها). هذه المدخرات تراكمت في اثناء فترة الحرب لتكون ما اصبح يسمى فيما بعد «بالارصدة الاسترلينية» التي بلغ مجموعها حوالي ٤٣٠ مليونا من الجنيهات الاسترلينية. انظر في ذلك دكتور حازم الببلاوي، دروس في النظرية النقدية. المكتب المصري الحديث، الاسكندرية ١٩٦٦. ص ٨٨ وما بعدها. هذا وقد قدر الدكتور سمير امين الدخول المتاحة في مصر للاستثمار والاستهلاك الكمالي والاكتناز بما يقرب من ٣٠٪ من الدخل القومي في السنوات من ١٩٣٠ - ١٩٥٣:
Samir Amin, l'Utilisation des revenues susceptibles d'épargne en Egypte de 1939, Thèse, Institut des Statistiques, paris, 1955.

- الاستهلاك الكمالي للطبقات المالكة.
- الانتاج الضائع على المجتمع لوجود أفراد غير منتجين (ملاك الأراضي الاقطاعيين ـ المرابون ـ المضاربون... الى غير ذلك).
- الانتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود التنظيم غير الرشيد للجهاز الانتاجي.
- الانتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود بطالة ظاهرة أو مستترة.

هذا الفائض الاقتصادي يمثل مصدر كل تراكم في وسائل الانتاج. ومن ثم تصبح المشكلة الاساسية هي كيفية تعبئة هذا الفائض لاغراض الاستثمار في نواحي النشاط المختلفة وخاصة النشاط الصناعي، الأمر الذي يستلزم التفرقة بين **الأشكال المختلفة التي يتخذها الفائض**. في هذه التفرقة يمكن استخدام معيارين:

- المعيار الأول هو معيار طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يخلق فيه الفائض: هنا يمكن التفرقة بين **الفائض الاقتصادي الزراعي** (وهو يكتسب بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة أهمية خاصة نظراً لغلبة الطابع الزراعي على هكيلها)، والفائض الذي يتحقق في النشاط الاستخراجي (الذي يتمتع بأهمية كبيرة من بعض البلدان المتخلفة)، وخاصة النفطية، والفائض الذي يتحقق في النشاط الصناعي.
- المعيار الثاني هو معيار نوع روابط الانتاج (الذي يرتكز على شكل الملكية) الذي يرتبط به نوع وحدة الاستغلال: وفقاً لهذا المعيار يمكن التفرقة في نطاق الانتاج الزراعي بين فائض يخلق في الوحدات التي تقوم بالنشاط فيها عائلة الفلاح التي تستأجر مساحة صغيرة من الأرض من المالك الكبير أو تملك هذه المساحة. والفائض الذي يخلق

في وحدة زراعية يتم فيها الانتاج على أسس رأسمالية. كما يمكن التفرقة في نطاق الانتاج غير الزراعي بين فائض يتحقق في الوحدات الرأسمالية، وفائض يتحقق في الوحدات الانتاجية التي تملكها الدولة.

أما اذا نظرنا الى **الفائض الاقتصادي في شكله النقدي** فانه يوجد في الدخول الآتية:

- ريع الأراضي الزراعية.
- الفائدة على الديون في الريف.
- الأرباح التي تتحقق في المناجم والصناعات المختلفة بما فيها صناعة البناء.
- الأرباح التي تتحقق في النقل والمواصلات والتجارة وغيرها من الخدمات.
- دخول الملكية الأخرى (ريع العقارات المبنية، الفائدة على الديون في المدينة الى غير ذلك).

لتحقيق الاستثمارات اللازمة للتطور يتعين تعبئة الجزء الأكبر من هذه الدخول، الأمر الذي يثير مسألة **التعرف على العوامل التي تحدد القدر من الفائض الاقتصادي الذي يمكن تعبئته للاستثمار**، هذا القدر يتوقف على:

● **مدى التحمل الاجتماعي والسياسي للحد من الاستهلاك في خلال فترة معينة في المرحلة الأولى من التطور وذلك مقابل معدل أعلى لزيادة الاستهلاك فيما بعد. الحد من الاستهلاك لا يعني خفض مستوى الاستهلاك**، وانما قد يتمثل في الزيادة بمعدل أقل من معدل زيادة القدر المخصص للاستثمار. الأمر الذي يؤدي الى زيادة النصيب النسبي

للاستثمار في الدخل القومي من سنة لأخرى. فاذا كان الدخل القومي في سنة البدء مثلاً ١٠٠ وكان موزعاً بين الاستهلاك والاستثمار على النحو التالي: ٩٠ استهلاك، ١٠ استثمار وكان الدخل يزيد سنوياً بـ ٦٪ مثلاً (أي زيادة قدرها ٦ في مثلنا هذا) فانه يمكن توزيع الزيادة في الدخل بين الاستهلاك والاستثمار على النحو التالي ٢ لزيادة الاستهلاك، ٤ لزيادة الاستثمار. فعندما يصبح الدخل ١٠٦ بدلاً من ١٠٠ يصبح الاستهلاك ٩٢ بدلاً من ٩٠، ويصبح الاستثمار ١٤ بدلاً من ١٠، كل من الاستهلاك والاستثمار قد زاد ولكن الاستثمار زاد بنسبة (٤: ١٠) وهي نسبة أكبر من نسبة زيادة الاستهلاك (٢: ٩٠). (بطبيعة الحال معدل زيادة الاستهلاك يتوقف على معدل زيادة السكان، فاذا أريد لاستهلاك الفرد أن يزيد تعين أن يزيد الاستهلاك الكلي بمعدل أعلى من معدل نمو السكان).

هذه مسألة تتحدد في البداية وفي النهاية **وفقا لتفضيلات المجتمع** وخاصة في شأن تحقيق التوازن بين متطلبات بناء المستقبل وضرورات الحاضر.

هذا وان كان الحد من الاستهلاك لا يعني انقاصه بالمعنى الذي قدمناه فانه قد يعني - بل ويلزم - انقاص الاستهلاك الكمالي. وقد يقال أن هناك ما يشفع لوجود الاستهلاك الكمالي حيث يمكن عن طريقه امتصاص جزء من الدخول الكبيرة (اذا ما بيعت السلع الكمالية باسعار مرتفعة) الأمر الذي يعني زيادة المدخرات. هذا القول ينطوي على حجة غير سليمة، اذ يتعين أن نقوم بموازنة هذا الأثر للاستهلاك الكمالي مع الاثار الأخرى التي تنجم عنه: فوجود

السلع الكمالية يعني عادة بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة استيراد من الخارج في وقت تكون فيه العملات الأجنبية نادرة وفي هذا تحويل لجزء من العملات من شراء السلع الانتاجية الى شراء السلع الاستهلاكية. يضاف الى ذلك أن وجود هذا النمط الاستهلاكي يجعل خطر المحاكاة كبيراً اذ نكون بصدد نمط يمثل هدفاً للفئات الاجتماعية التي لا تستطيع الوصول اليه حالياً، تسعى دائماً الى تحقيقه، الأمر الذي يصعب معه مطالبة الفئات ذات الدخول المحدودة بالحد من الاستهلاك. يزيد على ذلك أن هناك وسائل أخرى - غير الاستهلاك الكمالي - يمكن عن طريقها الحد من الدخول الكبيرة بقصد زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات (هنا يمكن أما تحديد الدخول أو زيادة الضرائب). نطاق هذه الدراسة يضيق عن التعرض لكل وسيلة من هذه الوسائل لتفضيل وسيلة أو أكثر منها. على هذا الأساس نجد أن الأثار الأخرى غير المواتية التي يرتبها وجود الاستهلاك الكمالي تحتم انقاصه).

- **كما يتوقف على أثر مستوى معين من الاستهلاك على الدافع للانتاج لدى القوة العاملة وعلى كفاءة هذه القوة في الانتاج.** فتحديد مستوى الاستهلاك يتعين أن يأخذ في الاعتبار المستوى الذي يزيد الدافع على العمل ويحقق المستوى المعيشي الذي يزيد من كفاءة العمل.
- **كما يتوقف أخيراً على امكانية ونفقة تعبئة الجزء من الفائض الاقتصادي اللازم للاستثمار** وهي امكانية تتحدد بنوع التنظيم الاجتماعي لعملية الانتاج وللوحدات الانتاجية في المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادي. ففي مجال كل نشاط توجد أنواع مختلفة من أشكال الوحدة الانتاجية (خاصة أو تعاونية أو جماعية) يحدد كل منها مدى معين لامكانية حصول الدولة على الفائض الذي يخلق في الوحدة الانتاجية.

أيا ما كان الأمر فمن الواضح أن الحد من الاستهلاك وان كان لا يعني خفض مستوى الاستهلاك إلا أنه يثير مسألة التضحية، وهي تضحية نسبية قد تلزم في المرحلة الأولى لتطوير الاقتصاد القومي. هنا تثور المشكلات المتعلقة أولاً بضمان التكافؤ في التضحية أي أن تحتوي التضحية كافة الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة في احداث التحول الاشتراكي، والتي تتعلق ثانياً بالاجراءات المادية الملموسة التي تحد من استهلاك كل طبقة أو فئة على نحو يخلق تناسباً في التضحية آخذين في الاعتبار الدخول التي تحصل عليها كل فئة من الفئات الإجتماعية.

(ب) المسألة الثانية تتعلق بتوزيع القدر المعين من الموارد الاستثمارية بين النشاطات المختلفة: فاذا ما تحدد الجزء من الدخل القومي الذي سيجري استثماره لزم توزيع الاستثمار (وفقاً للنمط العام في الأولوية) بين فروع النشاط المختلفة. هذه الخطوة يمكن تحليلها الى خطوتين:

الأولى: تهدف الى توزيع الموارد الاستثمارية بين الاستثمار في مجال النشاط المادي والخدمات المتعلقة به (أي في مجال النشاط الزراعي والصناعي وخدمات المواصلات والتجارة المتعلقة بها)، والاستثمار الذي ينتج عنه خلق وسائل القيام بالخدمات الاجتماعية والوسائل المخصصة للاستهلاك الذي يتم على دفعات زمنية (كالاستثمار في بناء المساكن والمستشفيات، دور السينما.. الخ)، وبين مخصص الاحتياطي، أي الجزء من الموارد الانتاجية التي تستخدم كاحتياطي (مخزون) في مختلف النشاطات الاقتصادية.

الثانية: تهدف الى توزيع الموارد الاستثمارية المخصصة لمجال النشاط المادي بين الفروع المختلفة للنشاط المادي: بين الزراعة وأنواع النشاط الأولى (كالصيد والتعدين) من جانب، والصناعة من جانب آخر. وكذلك توزيع الجزء

من الموارد الاستثمارية المخصص للصناعة بين الفروع المختلفة من النشاط الصناعي (بما فيها صناعة التشييد) وخاصة بين الصناعات التي تنتج سلعاً انتاجية والصناعات الاستهلاكية.

توزيع الاستثمارات بين نواحي النشاط المختلفة أي بين قطاعات الاقتصاد القومي وفروع نشاطه (مع مراعاة أن هذا التوزيع لا يتعدى مستوى فروع النشاط الاقتصادي) يتم وفقاً لنمط معين من الأولوية[1] يحدد مكان كل فرع من فروع الانتاج في قائمة الأولوية، وهو مكان يتحدد على أساس الاستراتيجية العامة لتطور الاقتصاد القومي في المرحلة محل الاعتبار وبعد استخدام معايير معينة تبين أثر الاستثمار في نشاط معين على نواحي معينة (على زيادة الدخل القومي، على حجم العمالة، على تنويع النشاط الاقتصادي لتقليل اعتماده على الظروف الطبيعية أو على تقلبات السوق الخارجية، على نمو السكان وتوسع الحياة الحضرية[2]، على ميزان المدفوعات...الى غير ذلك من معايير[3].

عدم التعرض لتفاصيل مشكلة توزيع الاستثمارات بين فروع النشاط المختلفة في اقتصاد مخطط في مجال دراستنا هذه لا يصح أن يؤدي بنا الى عدم اعطاء المشكلة الأهمية التي تستحقها، تلك الأهمية التي تستلزم دراستها من الناحية النظرية - والمشكلة كانت وما تزال محلا لنقاش نظري طويل - والعملية، والتي ترجع الى أن **معدل نمو الاقتصاد القومي يتوقف ليس فقط على القدر من الدخل القومي المخصص للاستثمار وانما كذلك - وبدرجة أكبر**

(١) Pattern of priorities.

(٢) urbanisation.

(٣) investement criteria; critère d'investissemnent.

عند معدل معين للاستثمار - على القدر من الاستثمار المخصص لزيادة القدرة الانتاجية في النشاطات المنتجة لسلع انتاجية. وهو قدر يتحدد بناء على نمط توزيع الموارد الاستثمارية بين النوعين من النشاطات: النشاطات المنتجة للسلع الانتاجية، وتلك المنتجة للسلع الاستهلاكية وهو توزيع مشروط بدوره بالمحافظة على علاقة تناسب معينة بين القطاعين الذين يضم كل منهما نوعاً من هذين النوعين من النشاط الاقتصادي.

ينتج عن توزيع الموارد الاستثمارية أن يختص كل فرع من فروع النشاط بكمية معينة من الموارد الانتاجية تخصص لبناء المشروعات الانتاجية الجديدة في نطاق هذا الفرع وكذلك لاستبدال ما استهلك من وسائل انتاج ثابتة فيه. المسألة الثالثة التي تثور - وتثور مرتبطة بهذه المسألة الثانية - هي تلك المتعلقة باختيار الشكل الفني للاستثمار على مستوى الوحدة الانتاجية، أو ما يعرف بمشكلة اختيار الفن الانتاجي (أو التكنيك) للمشروعات الجديدة[١]. اذ عن طريق اختيار الفن الانتاجي يتحدد نصيب كل مشروع جديد في الاستثمارات المخصصة لهذا الفرع من فرو ع النشاط الاقتصادي.

(جـ) المسألة الثالثة هي اذن مسألة اختيار الفن الانتاجي بالنسبة للمشروعات الجديدة في داخل كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي. فالأمر يتعلق بقرار من قرارات السياسة الاستثمارية خاصاً بالوحدة الانتاجية مؤداه اختيار الفن الانتاجي الذي سيتم بناء الوحدة الانتاجية وفقاً له وكذلك الفن

---

(١) Choice of techniques; le choix de techniques.

تعرف هذه المشكلة في الفقه السوفيتي بمشكلة تحديد فعالية الاستثمار.
L'efficacité économique des investimssement; The Economic Effectiveness of Investment

الانتاجي الذي سيتم الانتاج في الوحدة الانتاجية بعد بنائها وفقاً له. ويحدد مستوى التطور الفني الذي يعمل عنده الاقتصاد المخطط (وهو ليس بمعزل عن مستوى التطور الفني الذي وصلت اليه الانسانية في مجموعها خاصة في وقت تنتشر فيه وسائل انتقال المعرفة بين وحدات المجتمع العالمي) الطرق الفنية المختلفة التي يمكن بواسطتها بناء وحدة انتاجية معينة وكذلك الطرق الفنية التي يمكن تشغيلها بواسطتها. الطريقة الفنية (الفن الانتاجي أو التكنيك) هي التي تحدد النسبة التي يتم وفقاً لها استخدام العناصر المختلفة للانتاج (وخاصة العمل وأدوات الانتاج) في بناء مشروع معين أو في تشغيل وحدة انتاجية معينة. فبالنسبة لبناء خزان كبير مثلاً أو حفر ترعة ما يمكن القيام بذلك بفن انتاجي غير متقدم كاستخدام عدد كبير جداً من العمال الذين لا يحتاجون الى تدريب مهني كبير للقيام بعملية البناء أو الحفر مع استعمال أدوات انتاج شبه بدائية كالفؤوس وما شابه ذلك. في هذه الحالة القيام ببناء المشروع يستلزم استخدام كمية كبيرة من العمل بالنسبة لأدوات الانتاج ويقال أن الفن الانتاجي في هذه الحالة فن مستخدم لنسبة أكبر من العمل(١). ويترتب عليه انتاجية معينة للعامل عادة ما تكون منخفضة. كما يمكن القيام بنفس العمل وفي نفس الفترة الزمنية (أو في فترة أقصر) باستخدام عدد أقل من العمال ذوي مهارة فنية معينة يقومون بالبناء أو الحفر باستعمال آلات أكثر حداثة على نحو يكون معه نصيب العامل الواحد من أدوات الانتاج كبيراً الأمر الذي يؤدي الى زيادة انتاجيته. في هذه الحالة يقال أن الفن الانتاجي فن مستخدم لنسبة أكبر من أدوات الانتاج(٢).

---

(١) Labour - intensive Technique.

(٢) Capital - intensive technique.

أما بالنسبة لتشغيل الوحدة الانتاجية فعادة ما توجد عدة طرق فنية لانتاج ناتج معين. كمية معينة من المنسوجات القطنية مثلاً يمكن انتاجها اما باستخدام عدد من العمال ذوي مهارة محدودة مستعملين أنوالاً يدوية واما باستخدام عدد أقل من العمال ذوي مهارة أخرى مستعملين آلات حديثة لصناعة النسيج. كل من هذين الفنين الانتاجيين يتضمن نسبة معينة بين العمل وأدوات الانتاج ويؤدي الى انتاجية معينة للعمل. اذا ما تقرر انشاء وحدة انتاجية لصناعة النسيج مثلاً أي من هذين الفنيين الانتاجيين نختار؟ في حالات أخرى يوجد عدد أكبر من الفنون الانتاجية. وفي حالات ثالثة لا يوجد الا فن انتاجي واحد. واضح أن مشكلة الاختيار لا تثور الا في حالة تعدد الفنون الانتاجية مع عدم وضوح الفن الانتاجي الذي يؤدي الى تحقيق النتيجة المرجوة بأقل تكلفة.

مشكلة اختيار الفن الانتاجي تتمثل اذن في اختيار المجموعة من الفنون الانتاجية التي يتم عن طريقها بناء وتشغيل المشروعات الجديدة في مختلف فروع النشاط الانتاجي على نحو يضمن للموارد التي توجد تحت التصرف أحسن استخدام في سبيل تحقيق الهدف المراد انجازه في الزمن الطويل. يكفينا في هذا المجال التعرف على طبيعة المشكلة دون التعرض لتفاصيلها من الناحية النظرية ولا لكيفية حلها في العمل التخطيطي في الاقتصاديات المخططة[1]. يلزمنا فقط أن نبدي الملاحظات المنهجية التالية التي يقصد بها

(١) انظر في هذه المشكلة في ارتباطها بمشكلة توزيع الاستثمارات بين الاستخدامات المختلفة:
P. Baran, The Political Economy of Growth, J. Calader, London 1957 - Ch. Bettelheim, Studies in the Theory of Planning. Asia Publishing House, London, 1950 - S. Chakravarty, The Logic of Investment Planning. Amsterdam, 1959 - M. Dobb, An Essay on Economic Growth and Planning, Routledge, and K. Paul, =London, 1960, and, A Note on the So - called Capital intensity of Investment in

القاء مزيد من الضوء على طبيعة هذه المشكلة:

١ ـ الأمر يتعلق ـ كما قلنا ـ باختيار **مجموعة من الفنون الانتاجية** للمشروعات الجديدة، على أن نفرق ـ إن لزم الأمر ـ بين بناء الوحدة الانتاجية وتشغيلها.

٢ ـ اختيار الفنون الانتاجية يتعين أن يتم دائماً من وجهة نظر **الهدف الذي يتعين تحقيقه في الزمن الطويل**.

٣ ـ ولو أن الاختيار يتعلق بوحدة انتاجية معينة الا أنه يتعين أن **يتم من وجهة نظر الاقتصاد القومي**.

٤ ـ مشكلة اختيار الفنون الانتاجية مرتبطة نظرياً بمشكلة توزيع الموارد الاستثمارية بين الفروع المختلفة للنشاط الانتاجي اذ أن اختصاص فرع معين من فروع النشاط بكمية معينة من الموارد الانتاجية بقصد تحقيق هدف معين يعني اختياراً ضمنياً للفنون الانتاجية التي ستستخدم في سبيل تحقيق الهدف. من الناحية العملية مشكلة توزيع الاستثمارات بين فروع الانتاج تحل عن طريق استخدام متوسطات

Underdevoped Countries, in, Economic Theory and Socialism. Routledge and= K. Payl, London, 1955 0 A. Duvau Critères d'investissement et développement économique. Revue Economique, mai 1961, p. 369 - 413 0 W. Galenson and Leibenstein, Investment Criteria, Productivity and Economic Development. Quarterly Journal of Economics, August 1955 - R. Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford, 1958. K. N. Raj. - Small - scale Industies, problems of technologgical change. the Economic Weekly, (Bombay), Vol. III, N. 14, 1956 - J. Robinson, Notes on the theory of Economic Development, in Collected Economic papers. macmillan, London, 1960 - A.K. Sen, Choice of Techniques, An Aspect of the theory of planned economic development, Oxford, 1960 - S.G. Strumilin, The Time Factor in Capital Investment International Economic Papers, 1051.

للمعدلات الفنية للانتاج[1]، بينما تحل مشكلة اختيار الفن الانتاجي بالنسبة للوحدة الانتاجية عن طريق استخدام معدلات فنية ملموسة.

اذا ما تم اختيار المجموعة من الفنون الانتاجية المتعلقة ببناء وتشغيل الوحدات الانتاجية الجديدة على نحو يضمن تحقيق الهدف الذي وضع للاقتصاد القومي في الزمن الطويل متضمناً أكفأ استخدام للموارد الانتاجية لم يبقي فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية الا اتخاذ قرار بخصوص المسألة الرابعة الآتية.

(د) المسألة الأخيرة في السياسة الاستثمارية هي تلك المتعلقة بتوطين[2]

المشروعات الجديدة أي باتخاذ قرار خاص بالمكان الذي ستنشأ عليه الوحدات الانتاجية الجديدة التي تتضمنها خطة الاقتصاد القومي. هذه القرارات تتخذ وفقاً لاعتبارات تتعلق بتوطين الصناعات والتخطيط الاقليمي[3] وهي اعتبارات لن نعالجها في هذا المجال.

* * *

تلك هي المشكلات التي تثيرها السياسة الاستثمارية في اقتصاد مخطط. أثرناها دون مناقشة تفصيلية، اذ نهدف فقط الى التعريف بطبيعة هذه المشكلات، وكيف أنها تثور على مستويات مختلفة من التجميع أو التجريد: على أعلى مستوى تثور مشكلة تحديد القدر من الدخل القومي الذي سيخصص (أثناء الفترة المخططة) للاستثمار. المتبقي سيكون للاستهلاك، كدخل يأخذ

---

(1) technical norms; normes techniques وهي متوسطات مجردة يتم حسابها على اساس المعدلات الفنية الملموسة المتعلقة بانتاج بعينه: concrete technical coefficients.

(2) Localisation of enterprises.

(3) Regional planning.

أساساً صورة أجور في مجتمع يقوم بتوزيع الدخل القومي فيه على مقدار ونوع العمل، ومن هنا جاء ارتباط هذه المشكلة الأولى بسياسة الأجور. على مستوى أدني من التجميع يتم تقسيم الجزء المخصص للاستثمار على قطاعات وفروع النشاط المختلفة محدداً بذلك نصيب كل فرع من الموارد الاستثمارية. على مستوى الوحدة الانتاجية يتم اختيار الفن الانتاجي الخاص ببناء وتشغيل الوحدات الانتاجية التي يتحدد مكانها كذلك على اقليم الدولة.

في جميع هذه المراحل يتم العمل التخطيطي المتلعق بالاستثمار - وغير الاستثمار - في صورة عينية[١] وفي صورة نقدية[٢] بقدر المستطاع. فالأصل في التخطيط الاشتراكي أنه تخطيط عيني[٣] ومالي، في هذا التخطيط يتم التعبير عن علاقات كمية بين أشياء عينية يستوي في هذا أن يتعلق الأمر بمنتجات أو بقوى انتاج. بعبارة أخرى الأمر يتعلق بالانفاق العيني من السلع والخدمات والناتج العيني لهذا الانفاق. فمسألة ما إذا كانت الجماعة قادرة على القيام ببناء مشروع ما أو عدة مشروعات تتوقف على ما اذا كان تحت تصرفها القدر الكافي من القوة العاملة والمواد الانتاجية (أدوات الانتاج + المواد الأولية بالمواصفات المناسبة) وما اذا كان من الممكن تجنيب هذا القدر من الموارد وابعاده عن الاستخدامات الأخرى. كما تتوقف كذلك على ما اذا كان هذا القدر جاهزا لاستخدامه في بناء هذه المشروعات. الأصل اذن في حساب الأهداف الانتاجية والاستثمارية، وفي حساب الاحتياجات من الموارد الانتاجية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف أن يتم في صورة عينية. الا أنه لما كان

(١) In real terms; en termes physiques.

(٢) In monetary terms; en terms monétaries.

(٣) Physical planning; planification physique.

تحضير الخطة يتمثل في النزول من مستويات مرتفعة من التجميع الى مستويات أقل، ولما كان توزيع الجزء من الناتج الاجتماعي الصافي المعد للاستهلاك (والذي يأخذ الشكل العيني لسلع استهلاكية) يتم عن طريق حصول الأفراد على دخول نقدية وانفاقها في سوق التجزئة لهذه السلع، استلزم الأمر الى جانب هذا الحساب العيني حساباً يأخذ صورة نقدية ويثير مشكلات التخطيط المالي[١] التي تهدف أساساً الى رعاية دورة الدخول النقدية وتعمل على تحقيق التوازن بين كميات النقود الموجودة تحت تصرف الأفراد والممثلة لدخولهم بين كميات السلع الاستهلاكية التي ستنتج في خلال الفترة المخططة[٢]. مستوى التجميع الذي يجري عنده العمل التخطيطي يمثل إذن أحد العاملين اللذين يتوقف عليهما حساب الكميات والمعدلات الذي يأخذ صورة نقدية، اذ إستحالة تجميع أهداف متعلقة باستخدام موارد انتاجية ذات طبيعة عينية مختلفة تستلزم أن يتم الحساب في صورة نقدية. أما عند مستويات العمل التخطيطي المفصل فإن التخطيط العيني يكون أساساً التخطيط المالي. الحساب النقدي للأهداف الكمية والاحتياجات التي يتم التعرف عليها عن طريق المعدلات الفنية لاستخدام الموارد الانتاجية يستلزم أن يكون للموارد محل الاعتبار أثمان معينة. على هذا النحو تثور الحاجة الى الأثمان في تخطيط يقوم أساساً على الحساب العيني، أي الحساب في صورة وحدات عينية من الموارد.

(١) Financial planning; planification financière.

(٢) الواقع ان تحقيق التوازن لا يقتصر فقط علي تحقيق التوازن بين كميات الدخول النقدية (التي ستنفق على شراء السلع الاستهلاكية في اثناء الفترة المخططة) وكميات السلع الاستهلاكية، وانما كذلك بين نمط الطلب (اي الطلب على انواع ميعنة من السلع الاستهلاكية والتشكيلة من السلع الاستهلاكية التي سيتم انتاجها، وكذلك تحقيق التوازن من الناحية الزمنية والمكانية: اي العمل على ان يتقابل الطلب مع الكمية المعروضة تقابلا زمنيا بحيث لا يسبق احدهما الاخر في الزمن، وعلى ان يتقابلا مكانيا بحيث تتوافر الكمية المعينة من السلع الاستهلاكية المعينة في المكان الذي يتوافر فيه الطلب عليها.

ما هو الدور الذي تقوم به الأثمان على المستويات المختلفة؟ ما هي الأنواع المختلفة من الأثمان في الاقتصاد المخطط؟ ما هو أساس تحديد الأثمان؟ كل هذه أسئلة تثير مشكلات سياسة الأثمان في اقتصاد مخطط وهو ما سيكون محلاً لاهتمامنا في الفصل التالي.

الفصل الثاني

مشكلات سياسة الاثمان

نعرف أن المشكلة الأساسية هي توزيع الموارد الانتاجية على نحو يمكن من تحقيق أقصي اشباع ممكن للحاجات الاجتماعية. وهذا الأمر يتضمن اتخاذ قرارين:

● الأول خاص باختيار الحاجات الاجتماعية التي سيتم اشباعها. في هذه الحالة تؤخذ الحاجات الاجتماعية الأكثر الحاحاً (في خلال الفترة الزمنية محل الاعتبار كجزء من المرحلة التي يمر بها تطور الاقتصاد المخطط). في داخل المجموعة الأولى ترتب الحاجات ترتيباً وفقاً لأسبقية معينة.

● الثاني يتعلق باستخدام الموارد الانتاجية - توزيعها بين الاستهلاك والاستثمار وتوزيع الموارد المخصصة للاستثمار بين النشاطات المختلفة - على نحو يحقق لهذه الحاجات أقصى اشباع ممكن، بمعنى آخر، استخدام هذه الموارد بطريقة تمكننا من تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة (من وجهة نظر المجتمع). هذا يستلزم اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار على أساس المعرفة المنضبطة للأثمان النسبية للموارد الانتاجية، الأمر الذي يتطلب بدوره أن تكون الأثمان عاكسة للقيمة الاجتماعية لهذه الموارد.

هذه المشكلة الجوهرية تعرض على مستويات مختلفة يكون للأثمان فيها أدوار معينة يقابلها أنواع معينة من علاقات الأثمان. لبيان **الدور الذي تلعبه الأثمان في اقتصاد مخطط وأنواع علاقات الأثمان نفرق بين مستويين من التحليل: مستوى التحليل الجمعي ومستوى التحليل الوحدي:**

أولاً: على مستوى التحليل الجمعي(١): على هذا المستوى تلعب الأثمان دورها:

(أ) كوسيلة تحصل الدولة عن طريقها على ايراد لها، يأخذ في جزئه الأغلب شكل ضريبة معينة(٢) وهي تمثل عنصراً من عناصر تكوين الثمن كما سنرى. تكفينا هنا هذه الاشارة إذ تفصيل ذلك يدخل في نطاق دراسة التخطيط المالي في اقتصاد مخطط.

(ب) كوسيلة للتأثير على توزيع الدخل بين الريف والمدينة، اذ عن طريق العلاقة بين أثمان المنتجات الزراعية وأثمان المنتجات الصناعية تتحدد شروط المبادلة(٣) بين الريف والمدينة، أي بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وما اذا كانت هذه المبادلة تتم لمصلحة من يعملون في قطاع منها على حساب القطاع الآخر. الدور الذي تلعبه الأثمان هنا في غاية الأهمية لما له من أثر على الانتاج في القطاع الزراعي وعلى تعبئة الفائض الزراعي لاستخدامه في القطاعات الأخرى خاصة في مرحلة التصنيع. ولن نتعرض في اطار هذه

---

(١) يعني التحليل الجمعي ـ كما نعرف ـ بعمل النظام الاقتصادي في مجموعه عن طرق تجميعه للعلاقات محل الاعتبار في عدد من الكميات الكلية الاجتماعية social aggregation كأن تدرس العلاقات بين القطاعات او الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي، او بين الطبقات الاجتماعية محددة وفقا لوظيفتها الاقتصادية، او بين كميات كلية كالدخل القومي والاستهلاك الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي.... الخ.

(٢) Turnover tax.

(٣) Terms of trade; termes de change.

الدراسة لتفصيل هذه العلاقة بين أثمان المنتجات الزراعية وأثمان المنتجات الصناعية.

(جـ) تلعب الأثمان دورها في تحديد الدخول الحقيقية للأفراد. الجزء من الناتج الاجتماعي الصافي المخصص للاستهلاك النهائي يتمثل عينياً في سلع استهلاكية. في الاقتصاد الاشتراكي في مرحلته التاريخية الراهنة يتم توزيع هذا الجزء على أفراد الجماعة بطريقين أحدهما مباشر يتعلق بتوزيع الجزء من السلع الاستهلاكية الذي يتم استخدامه بطريقة جماعية في المدارس والمستشفيات ودور الحضانة الى غير ذلك اذا ما تمتع الأفراد بذلك دون مقابل، والآخر غير مباشر عن طريق سوق التجزئة الخاص بالسلع الاستهلاكية. فيما يخص هذا الجزء الأخير يحصل الأفراد أولاً على دخولهم النقدية (الأجور في مشروعات الدولة وفي المزارع الجماعية أو في التعاونيات الحرفية وكذلك الدخول الفردية الناتجة عن بعض أنواع الاستغلال الفردي) ثم يقومون بانفاق هذه الدخول (كلياً أو جزئياً) على شراء السلع الاستهلاكية. عن طريق أثمان هذه السلع يستطيع الأفراد الاختيار بين المنتجات الموجودة في السوق وذلك فيما يتعلق بنوع وكمية السلعة التي يشترونها. مستوى الدخول الحقيقية للفرد - أي ما تستطيع الدخول النقدية الحصول عليه من السلع والخدمات - يتوقف على مستوى أثمان السلع الاستهلاكية هذه. فاذا كانت الدخول النقدية محددة فان ارتفاع الأثمان يعني انخفاضاً في الدخول الحقيقية اذ تقل الكمية من هذه السلع التي يمكن شراؤها بنفس الدخل النقدي، والعكس في حالة انخفاض أثمان هذه السلع. اذا تركنا جانباً ذلك الجزء من الدخول الناشئ عن الاستغلال الفردي فان العلاقة بين الأجور النقدية ومستوى أثمان السلع الاستهلاكية تحدد اذن الأجور الحقيقية للعمال وتكون عاكسة لما

أتخذ بخصوص تحديد الجزء من الناتج الاجتماعي الصافي الذي يذهب للاستهلاك الفردي أي لاستهلاك الأشخاص الذي يتم عن طريق السوق. سنرى بعد لحظات أن تحقيق التوازن - عند محاولة التنسيق بين أجزاء الخطة المتعلقة بالدخل الذي يترجم الى طلب على السلع الاستهلاكية وبين انتاج السلع الاستهلاكية (أي ما سيكون معروضاً منها) لا يمكن أن يتم الا على أساس أثمان معينة للسلع الاستهلاكية.

(د) أما فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية فتوزيع الموارد الاستثمارية بين النشاطات المختلفة واختيار الفن الانتاجي للمشروعات المتنوعة يستلزمان وجود أثمان للموارد الانتاجية تعكس القيمة الاجتماعية لها اذا أريد لهذا الاختيار ولذلك التوزيع أن يمثلا الاستخدام الكفء للموارد الاستثمارية اللازم لتحقيق الأهداف الموضوعة. اذا كانت الأثمان لا تعكس النفقة الاجتماعية لانتاج المواد محل الاعتبار أدى ذلك الى اتخاذ قرارات ينتج عنها تبديد الموارد الانتاجية. على هذا النحو تتبين لنا أهمية العلاقة بين أثمان الموارد الاستثمارية المختلفة فيما بينها، اذ على ضوء هذه العلاقة يتم الاختيار بين البديلات المختلفة التي يمكن استخدامها لانتاج نفس الكمية من ناتج معين، من ناحية، ومن ناحية أخرى أهمية العلاقة بين مستوى الأجور ومستوى أثمان السلع الانتاجية لما لها من أثر في اختيار الفن الانتاجي على أساس أن هذا الاختيار يعني اتخاذ قرار يتعلق بنسبة السلع الانتاجية الى العمل أي بكمية أدوات الانتاج بالنسبة لوحدة واحدة من العمل في الحالة التي يوجد فيها أكثر من فن انتاجي واحد يمكن وفقاً لها الحصول على كمية معينة من الناتج.

(هـ) ضرورة الأثمان للقيام بالعمل التخطيطي عند المستويات المختلفة من

التجميع. اذا تعلق الأمر بحساب أهداف وكميات خاصة بكليات تحتوي على أكثر من سلعة أي تتعلق بمنتجات ذات طبيعة عينية مختلفة فانه يتعين أن يتم هذا الحساب الكلي في صورة قيمية أي في صورة نقدية. فاذا تعلق الأمر بتحديد معدل النمو للقطاع الصناعي مثلاً فاننا نكون بصدد تحديد معدل نمو لعدد من فروع النشاط الصناعي تنتج عدداً من المنتجات لكل منها طبيعة مختلفة تستلزم تعبيراً قياسياً يتفق وطبيعتها العينية: الأمتار فيما يتعلق بالمنسوجات، الأطنان فيما يتعلق بالصلب مثلاً، وحدات السلعة فيما يتعلق بفرع ثالث.. وهكذا. في حالة اضافة كميات لعناصر ذات طبيعة مختلفة تستلزم أن تتم هذه الاضافة أو التجميع في صورة تمكن من ترجمة هذه الكميات المختلفة اليها. هذه الصورة هي الصورة النقدية. لكي يتم ذلك ينبغي أن يكون لدينا ثمن الوحدة من كل كمية من كميات المنتجات المختلفة. تظهر أهمية هذا الدور الذي تلعبه الأثمان عند القيام بتحضير الخطة خاصة في محاولة التنسيق بين الأجزاء المختلفة من الخطة بقصد ازالة التناقض بين الأهداف المختلفة وبين الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها عندما يتم ذلك على مستوى من التجميع يعلو مستوى الفروع الانتاجية المنتج كل منها لسلعة واحدة. في هذه الحالة تظهر الحاجة الى موازين قيمية(١). (وهي مجموعة من الموازين تضم ميزان الناتج الاجتماعي، ميزان الدخل القومي، ميزان الاقتصاد القومي، ميزان الدخول النقدية والانفاق للسكان، والموازين المالية: ميزان الائتمان لبنك الدولة، الموازين المتعلقة بالعناصر الثابتة للجهاز الانتاجي) يتم بواسطتها تحقيق التناسق بين أجزاء الخطة بأكملها تناسقاً يجد أساسه في

---

(١) Overall-Balances; Balances en valeur.

التناسق العيني لمختلف أنواع النشاط الذي يتم تحقيقه عن طريق موازين عينية لأهم المنتجات[١] وميزان عيني للقوة العاملة[٢]. مجال الكلام عن ذلك تفصيلاً يكون عند الكلام عن التنسيق بين أجزاء الخطة الأمر الذي استبعدناه من نطاق هذه الدراسة.

ثانياً: على مستوى التحليل الوحدي[٣]: أي على مستوى التحليل المتعلق بالوحدة الانتاجية تلعب الأثمان دوراً:

(أ) كوسيلة لتقدير أعمال الادارة الاقتصادية في داخل الوحدة الانتاجية وتحقيق الرقابة عليها. رأينا عند الكلام عن تنظيم الوحدة الانتاجية كيف أنها تعمل في ادارتها على تحقيق الرشادة الاقتصادية عن طريق محاولة تقليل نفقة الانتاج (المتوسط). اذا كان هدف الانتاج (أو الكمية من الناتج) تحدده الخطة للوحدة الانتاجية. وكذلك الثمن الذي تتخلى به الوحدة الانتاجية عما تنتجه والأجور وأثمان وسائل الانتاج، لم يبق للوحدة الانتاجية الا محاولة انقاص نفقة الانتاج عن طريق استخدام طريقة فنية أكفأ وعن طريق ادارة أكفأ للوحدة الانتاجية في مجموعها (محاولة انقاص نفقة الانتاج

---

(١) Material balances; les balnces physiques.

(٢) Balance of labour force; la balance de la main-d'oeuvre. فيما يتعلق بتفاصيل ذلك انظر الباب السابع من: M. Dowidar les Schémas...p. 201 - 249.

(٣) يتعلق الامر بالتحليل الوحدي ـ كما سبق ان رأينا ـ عندما يكون موضوع البحث هو سلوك وحدة اقتصادية واحدة. يستوي في هذا ان تكون هذه الوحدة هي المستهلك الفرد او المشروع. كما قد يتعلق الامر بثمن سلعة واحدة سواء اكانت سلعة للاستهلاك النهائي او سلعة من مدخلات الانتاج. نكون هنا بخصوص التعرف على شروط توازن هذه الوحدة الاقتصادية على فرض انعزالها عن بقية اجزاء الاقتصاد وعلى فرض ان وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجي يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد الا اثرا يمكن اهماله.

تفترض أن هناك دافعاً يدفع الوحدة الانتاجية الى القيام بذلك الأمر الذي يستلزم دراسة مشكلة دوافع الانتاج في الاقتصاد المخطط). اذا نقص الربح الذي تحققه الوحدة الانتاجية عن الربح المخطط فان ذلك يعني أن الوحدة الانتاجية تعمل في ظروف تجعل النفقة المتوسطة للانتاج مرتفعة. الأمر الذي يتطلب دراسة هذه الظروف لمعرفة ما اذا كانت ادارة الوحدة الانتاجية أو كيفية عملها سليمة أم لا.

(ب) من ناحية أخرى تلعب الأثمان دور الهادي عند اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادي على مستوى الوحدة الانتاجية. في الحالات التي يكون للوحدة الانتاجية أن تقوم باتخاذ العناصر ذات الثمن المنخفض (بشرط ألا يكون لذلك أثر غير موات على جودة المنتجات) بدلا من العناصر ذات الثمن المرتفع لكي تكون نفقة انتاجها أقل، الأمر الذي يؤدي الى استخدام كفء للموارد الانتاجية اذا ما ترجمت الأثمان القيمة الاجتماعية للموارد المختلفة.

ذلك هو الدور الذي تلعبه الأثمان وعلاقات الأثمان الذي تقابله في اقتصاد مخطط. لم يبق في هذا العرض السريع لمشكلات سياسة الأثمان في هذا النوع من الاقتصاد الا التعرف على الأنواع المختلفة للأثمان في الاقتصاد السوفييتي والاتجاهات المختلفة لتكوين الثمن التي دار حولها النقاش لمدة طويلة في ستينات وسبعينات القرن العشرين. الأمر هنا يتعلق بالأثمان في مجال النشاط الصناعي تاركين أثمان المنتجات الزراعية - التي تخضع لقواعد مختلفة - لفرصة أوسع من الدراسة.

وقد عرفت تجربة الاقتصاد السوفييتي ثلاثة أنواع من الأثمان تسمى

بالأثمان الجارية[١] وهي الأثمان التي يتم على أساسها تقدير الانتاج الذي يذهب الى الاستهلاك النهائي وما يرتبط به من كميات مالية. هذه الأثمان هي:

● ثمن التكلفة[٢] وهو يتكون من قيمة استهلاك أدوات الانتاج الثابتة + قيمة المواد الأولية والقوة المحركة المستخدمة في الانتاج + أجور العمل. هذا الثمن تحدده الخطة بصفة غير مباشرة عن طريق تحديد الأجور وأثمان قوى الانتاج المادية ومعدلات استخدام هذه القوى. على أساس ثمن التكلفة هذا يتحدد ثمن الجملة.

● ثمن الجملة[٣] وهو ثمن تحدده الخطة وتتداول به المنتجات بين الوحدات الانتاجية، وهو يتكون من ثمن التكلفة + الربح المخطط (أي معدل الربح الذي تحدده الخطة)+ الضريبة على رقم الأعمال (وهي التي تمثل نصيب الدولة من الفائض الاقتصادي). على أساس ثمن الجملة هذا (أو ثمن البيع) يتحدد ثمن التجزئة.

● ثمن التجزئة[٤] أو الثمن الذي تباع به السلعة للمستهلك، ويتكون من ثمن الجملة مضافاً اليه نسبة معينة لتغطية نفقة الوحدات التجارية (أي

---

(١) current prices; prix courants تمييزا لها عن الاثمان الثابتة او اثمان المقارنة prix comparables وهي الاثمان التي تحتسب وفقا لها كل ما يتعلق بتحضير وتنفيذ الخطة فيما يختص بالانتاج الكلي وانتاجية العمل في خلال فرة الخطة متوسطة الامد، وعن الاثمان المخططة planned prices; prix planifié وهي الاثمان المتوقعة والمحسوبة على اساس الاثمان الجارية اخذين في الاعتبار الزيادة في انتاجية العمل اثناء الفترة المخططة الامر الذي يترتب عليه انخفاض الاثمان في نهاية هذه الفترة.

(٢) Cost price; prix de revient.

(٣) Wholesale price; prix de vente.

(٤) Retail price; prix de détail.

الوحدات التي تقوم بتوزيع سلع الاستهلاك للمستهلك النهائي) وكذلك الضريبة على رقم الأعمال التي تدفعها الهيئات التجارية للدولة[١].

من هذا يبين أن تكوين هذه الأثمان يرتكز على حساب نفقة الانتاج المتوسطة أي على نفقة الانتاج التي تحددها الخطة. يتم حساب هذه النفقة ـ والطريقة المتبعة واحدة بالنسبة لمختلف فروع النشاط الصناعي ـ على أساس المعدلات الفنية المتوسطة[٢] التي تبين الكمية من كل مدخل من مدخلات الانتاج (بما فيها العمل) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج. بضرب هذه الكمية في ثمن المدخل ينتج لدينا الجزء من النفقة الخاص بهذا المدخل، باضافة أثمان كميات عناصر الانتاج المختلفة اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج نتحصل على النفقة المتوسطة للانتاج. على أساسها تحسب أثمان الجملة وأثمان التجزئة كما رأينا.

اذا كان تكوين الأثمان يرتكز على حساب نفقة الانتاج المتوسطة فان حساب هذه الأخيرة يرتكز بدوره على أثمان الموارد الانتاجية الامر الذي يعطي لهذه الأثمان دوراً استراتيجياً في تكوين هذه الأثمان، اذ عدم قدرتها على التعبير عن القيمة الاجتماعية للموارد يؤدي الى تبديد هذه الموارد كما حدث في المرحلة الأولى من مراحل تطور الاقتصاد السوفيتي حين كانت أثمان المواد الانتاجية منخفضة نسبياً الأمر الذي أدى الى بعض التبديد في استخدامها

(١) انظر في ذلك:

Ch. Bettelhiem, Problèmes théoriques et pratiques de la planification P.U.F. Paris, 1951.

M. L. Lavigne, Le capital dans l'économie soviétique, SEDES, Paris 1961.

(٢) Normes techniques; tecnical normes.

عن طريق استعمالها في مجالات في الوقت الذي كان من الممكن أن تدر على الاقتصاد القومي نفعاً أكبر فيما لو كانت قد استعملت في مجالات أخرى.

البحث عن أساس لتكوين الأثمان ـ وخاصة أثمان المواد الانتاجية ـ يجعل منها العاكس للقيمة الاجتماعية للمنتجات هو هدف المناقشات النظرية الهامة التي دارت في دول التجارب الاشتراكية. المسائل التي تناولتها هذه المناقشات يمكن تلخيصها في ثلاث(١):

١ـ مسألة العلاقة بين مستوى أثمان السلع الانتاجية (بما فيها السلع المتوسطة التي يجري تبادلها بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة) ومستوى أثمان التجزئة للسلع الاستهلاكية: فيما اذا كان الأول منخفض جداً بالنسبة للثاني (الأمر الذي يؤدي الى نتائج أهمها تشجيع الاستخدام غير الكفء للسلع الانتاجية) وضرورة ايجاد علاقة منسقة بين المستويين.

٢ ـ المسألة الثانية تتعلق بالأسس الذي يبني عليها تحديد الأثمان في مختلف فروع الانتاج (أي في داخل كل فرع) على أن يكون هذا الاساس مشتركاً بين مختلف الفروع، ومحاولة البحث عن أساس واحد لتحديد الأثمان في مختلف الفروع حتى يمكن مقارنة فعالية الاستثمار فيا بين الصناعات المختلفة. يدور النقاش حول ما اذا كان

---

(١) انظر في ذلك:

M: Dobb, notes on Recent Economic Discussion, soviet studies, vol. 12, N° 4, April 1961, p. 432.

H. Denis & M. Lavkgne, le problème des prix en Union soviétique editions Gujas, Paris, 1965.

الأساس الذي يتحدد الثمن عليه هو القيمة «في مفهومها الماركسي» أو «ثمن الانتاج»[1].

٣ ـ المسألة الثالثة تتعلق بما ذاا كانت أثمان السلع الانتاجية تستمر في أن تكون (أثماناً مخططة) تحدد على أساس النفقات المخططة (أي نفقة الانتاج كما تحددها الخطة) ثم يتحدد على أساسها أثمان التجزئة أم يسمح لها بالتغير على نحو يعكس التغيرات في أثمان السلع الاستهلاكية. هذه المسألة تتعلق بضمان مرونة الأثمان أي سرعة تعديلها مع تغير الظروف الاقتصادية والفنية، خاصة اذا ما أعطيت الوحدات الانتاجية درجة أكبر من الاستقلال. فاذا ما اتفق على أساس معين لتحديد الأثمان فان ضمان مرونتها يثير مسألة من يحدد الأثمان: السلطة المركزية، أم السلطة الاقليمية، أم الوحدة الانتاجية؟ وأي السلع يترك تحديد أثمانها لكل هيئة من هذه الهيئات؟

* * *

بهذا ننتهي مما نود قوله عن مشكلات سياسية الأثمان في اقتصاد مخطط. لم نهدف من هذا العرض السريع الا وضع المسألة على نحو يمكننا من فهم طبيعتها والتعرف على الدور الذي تلعبه والوعي بأن أسس تكوينها أثارت وما زالت تثير مناقشات هامة. يكفينا ذلك القدر في مجال دراستنا هذه. أما تفاصيل ما تثيره سياسة الأثمان في اقتصاد مخطط وتفاصيل المناقشات التي دارت حولها وما اذا كانت قد بدأت بداية سليمة أم لا فأمر يطول فيه الكلام ويخرج عن نطاق هذه الدراسة.

---

(١) انظر فيما سبق، الفصل الثالث من الباب الثاني.

لعله قد لوحظ أن تكوين الأثمان يرتكز على حساب نفقة الانتاج المتوسطة. هذه بدورها تتحلل الى جزئين: جزء يغطي نفقة المواد المستخدمة (يستوي في هذا أن تكون أدوات عمل أو مواد أولية) والجزء الآخر يغطي نفقة العمل، أي الأجور. محاولة التعرف على كيفية تحديد هذه الأخيرة والدور الذي تلعبه في سياسة توزيع الناتج الاجتماعي الصافي يدفعنا الى الوقوف لحظات عند مشكلات سياسة الأجور.

الفصل الثالث

مشكلات سياسة الاجور

رأينا عند الكلام عن الخصائص الجوهرية لعملية الانتاج الرأسمالي انها تقوم على العمل المأجور. القدرة على العمل تصبح سلعة تعرض وتطلب ـ شأنها في ذلك شأن كافة السلع ـ في سوق هو سوق العمل وتباع في مقابل ثمن هو الأجر. هذا الثمن يتحدد أساساً بقيمة هذه السلعة أي بكمية العمل اللازم اجتماعياً لاعادة انتاج القدرة على العمل، أي لانتاج السلع اللازمة لاشباع الحاجات الضرورية للعامل وعائلته (كما تتحدد اجتماعياً وتاريخياً) وبعوامل العرض والطلب في السوق التي تؤثر في النهاية على الثمن (وهو قيمة المبادلة معبراً عنها بالنقود) الذي يتم به بيع وشراء القدرة على العمل. مجموع الأجور يقابله عينياً اذن ما يسمى بسلع الأجور[١]، وتمثل الجزء من السلع الاستهلاكية (وهي جزء من الناتج الاجتماعي الصافي) اللازم لاعادة انتاج القوة العاملة وضمان استمرارها وزيادتها اذا ما استلزم الانتاج الزيادة في القوة العاملة (وهو قدر يتحدد اجتماعياً ويختلف من مجتمع الى مجتمع،

(١) Wage Goods.

وفي المجتمع الواحد من زمن الى آخر) الا في حدود ما تستطيع الطبقة العاملة أن تحصل عليه نتيجة لتنظيمها في نقابات عمال أو في حالات الدول المستعمَرة واختصاص الطبقة العاملة ببعض المزايا العائدة من استغلال شعوب المستعمرات. وفي هذه الحالة يصبح الجزء من السلع الاستهلاكية المخصص لاعادة انتاج القوة العاملة بدوره هو اللازم اجتماعياً في ظل الظروف الاجتماعية السائدة.

اذا ما ارتكز الانتاج على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تكف القدرة على العمل عن أن تكون سلعة ويصبح العمل هو المخول الأساسي لنصيب في الناتج الاجتماعي الصافي في جزئه الذي يخصص للاستثمار. بطبيعة الحال وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادي يعني امتلاك بعض وسائل الانتاج ملكية فردية، ومن ثم تظل الملكية مخولاً لنصيب - يكبر أو يصغر بحسب حجم القطاع الخاص - في الناتج الاجتماعي الصافي. بناء عليه تصبح «الأجور» في مجموعها الدخل النقدي المقابل لجزء كبير من الناتج الاجتماعي الصافي. (وهو الجزء المساوي للناتج الاجتماعي مطروحاً منه الاستثمار الذي تقوم به الدولة والاستهلاك الجماعي (عن طريق الخدمات التي تقدمها الدولة والهيئات المحلية والوحدات الاقتصادية ويستفيد منها الأفراد دون مقابل) والاستهلاك والاستثمار المتحققين استخداماً لدخل يحصل عليه الأفراد نتيجة الملكية الفردية لوسائل الانتاج في القطاع الخاص). على هذا النحو تكون «الأجور» الشكل الملموس الذي يتم فيه توزيع الجزء الأكبر من الجزء المستهلك من الدخل القومي. وتمثل بالنسبة لهيئات التخطيط وسيلة ضمان تصريف الجزء من السلع الاستهلاكية الذي يتم توزيعه عن طريق سوق التجزئة. بمعنى آخر عن طريق التوسع في القوة الشرائية للعمال توسعاً يوازي الزيادة في انتاج السلع

الاستهلاكية يستطيع الاقتصاد المخطط أن يضمن التوسع المستمر في الانتاج دون خطر حدوث أزمات فائض الانتاج(١) غير المسوّق مع وجود حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة على النحو الذي يعرفه الاقتصاد الرأسمالي. هذه الطبيعة المختلفة «للاجور» تعطى هذه المقولة(٢) محتوى يختلف عن محتواها في ظل الانتاج الرأسمالي الأمر الذي يلزم معه أما البحث عن اصطلاح آخر أو استعمال هذا الاصطلاح مع الوعي بالمضمون الجديد الذي يكتسبه عندما يتعلق الأمر باقتصاد مخطط. في هذا العرض السريع لمشكلات الأجور سنبقي على الاصطلاح اتباعاً لما جرى عليه الأمر في الكتابات المتعلقة باقتصاديات التخطيط الاشتراكي.

من ناحية أخرى، اذا كان العمل هو المخول الأساسي (والوحيد في حالة غياب الملكية الفردية لوسائل الانتاج) لنصيب في الجزء من الدخل القومي المخصص للاستهلاك وكانت القدرة على العمل محتفظة بطابعها الفردي بحيث يتمتع صاحبها بالحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بما اذا كان يسهم في عملية الانتاج أم لا وبنوع ومكان العمل وكذلك بنوع التكوين الفني الذي يبغي التزود به(٣)، فان ضرورة التوسع المستمر في الانتاج وفقاً لخطة معينة - وهو

(١) Overproduction crises; crises de surproduction.

(٢) Category.

(٣) وهي حرية تجد بطبيعة الحال حدودا لها في الطبيعة المخططة للاقتصاد القومي بأكمله ومتطلبات استخدام القوة العاملة على نحو دون اخر. فضرورة تنظيم علمية الانتاج الاشتراكي على نحو معين يضع على قرارات الافراد المتعلقة بالعمل حدودا تنظيمية (ففي غياب الملكية الفردية لوسائل الانتاج التي تخول للفرد الحصول على جزء من الناتج الاجتماعي الصافي حتى اذا لم يعمل، جعل العمل هو المخول الوحيد (طالما ان الفرد في سن العمل وقادر على القيام به) لنصيب في الدخل الوقمي لا يبقى لحرية الفرد في المساهمة او عدم المساهمة في عملية الانتاج الا الوجود الاسمى - كذلك الحرص على توجيه الموارد الانتاجية للتوسع في نشاطات دون النشاطات التي يـرى=

أمر يستلزم توزيع القوة العاملة بين النشاطات المختلفة وفي الأماكن المختلفة وفقاً لمستلزمات خطة الانتاج والاستثمار، كما يستلزم جذب قدر كاف من القوة العاملة بالمهارة الفنية اللازمة نحو كل نوع من أنواع العمل - هذه الضرورة استدعت، في أثناء المراحل الأولى من محاولات بناء المجتمع الاشتراكي، أن يكون الأجر وفقاً لنتيجة العمل والابقاء على بعض مظاهر سوق العمل. ومن ثم احتفظت الأجور بطبيعتها كحافز للأفراد على العمل وكثمن يستخدم تحديده في التأثير على توزيع القوة العاملة بين النشاطات الانتاجية المختلفة وبين الأماكن المختلفة لممارسة النشاط الاقتصادي.

من ناحية ثالثة، رأينا أن الانتاج يتم في داخل الوحدة الانتاجية بقصد انتاج أكبر قدر من الناتج بأقل تكلفة ممكنة (أي بأكفأ استخدام ممكن لعناصر الانتاج) الأمر الذي يستلزم حساب نفقة الانتاج على ضوء ما تحدده الخطة من أثمان لقوى الانتاج، بين هذه القوى يوجد العمل، ومن هنا كانت الأجور عنصراً من عناصر نفقة الانتاج.

تلك اذن هي طبيعة الأجور في الاقتصاد المخطط من حيث أنها أساساً وسيلة توزيع الجزء الأكبر من الناتج الاجتماعي الصافي المخصص للاستهلاك الفردي (وتكون ممثلة اذن للدخول الفردية المقابلة له). الا أن ضرورة توزيع هذا الجزء وفقاً لنتيجة العمل وما يستتبعه من التمييز في الأجور وضرورة

= عدم التوسع فيها). في نفس الوقت هذه الطبيعة المخططة للاقتصاد القومي تكسب القرارات الفردية المتعلقة بالعمل قدرا اكبر من الاستقرار اذ يرتكز القرار الفردي بنوع العمل الذي يقوم به الشخص لحد كبير على نوع التأهيل العلمي والفني الذي اكتسبه (والتوسع في بعض انواع التأهيل الفني دون البعض الاخر تحدده اعتبارات تحقيق الاستراتيجية العامة لتطور الاقتصاد القومي في مرحلة معينة)، ويجد في التنظيم المقدم لعملية الانتاج هاديا قبل اتخاذه القرار الامر الذي يجعله اكثر استقرارا.

الابقاء على بعض مظاهر سوق العمل تبقيان للأجور بعض طبيعتها كثمن للقدرة على العمل يؤثر تحديده في توزيع القوة العاملة بين النشاطات الانتاجية المختلفة وبين المناطق المختلفة عن طريق جذب بعض القوة العاملة (زيادة عرض نوع معين من العمل) لفرع انتاجي معين أو لمنطقة معينة. كما أن الأجور تحتفظ بطبيعتها كعنصر في نفقة الانتاج. سنقف قليلاً عند الأجور كحافز للأفراد وكحافز للوحدات الانتاجية بعدها ننهي هذا العرض السريع لمشكلات سياسة الأجور بكلمة عن خطة الأجور.

أولاً: الأجور كحافز للعمال:

رأينا أن القدرة على العمل تحتفظ في ظل المرحلة الأولى للانتاج الاشتراكي بالصفة الفردية بمعنى أن للأفراد حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساهمة في عملية الانتاج، بنوع ومكان العمل. وكذلك بنوع ومدى المهارة الفنية التي يتزودون بها. من ناحية أخرى سير الاقتصاد القومي فقاً لخطة معينة جوهرها تحديد أهداف معينة للانتاج والاستثمار في أهم فروع النشاط الاقتصادي الأمر الذي يتضمن تحديد مكاني للقيام بالنشاطات المحققة للأهداف، يستلزم توزيع القوة العاملة ـ وهي عصب عملية الانتاج الاجتماعي ـ على النحو الذي يضمن لكل فرع من فروع الانتاج الكمية المطلوبة من القوة العاملة، بالمهارة المطلوبة، وفي المكان المطلوب. لكي يتم ذلك يتعين أن تقوم سياسة الأجور على تشجيع الأفراد لبذل الجهود المطلوبة، والتغلب على ما قد يكون لديهم من اتجاهات نحو تفضيل نوع على آخر من أنواع العمل، أو تفضيل منطقة للعمل دون غيرها. تحقيق ذلك يكون عن طريق التمييز في الأجور النقدية: فيزيد الأجر اذا تجاوز الانتاج كمية معينة (أي يزيد الأجر

بمعدل تصاعدي اذا ما تعدى مستوى معين من الانتاج). ويكون الأجر أعلى بالنسبة للعمل الأكثر مهارة (والذي يستلزم تكويناً فنياً مدة أطول) من العمل البسيط أو العمل الأقل مهارة بصفة عامة. ويكون الأجر أعلى في فروع الانتاج المراد التوسع فيها وخاصة تلك التي يقل اقبال الأفراد على العمل فيها لسبب أو لآخر (كالمناجم حيث يعرض الأفراد عن العمل بها نظراً للظروف الصعبة للعمل تحت الأرض). ويكون الأجر أعلى لنفس النوع من العمل اذا ما أريد التوسع في هذا النوع من النشاط الانتاجي في اقليم معين يقل اقبال الافراد على العمل فيه لسبب من الأسباب. وواضح أن التمييز في الأجر في هذه الحالات يهدف الى التأثير على عرض نوع من أنواع العمل يتعلق بفرع من فروع الانتاج أو بمكان معين.

والواقع أن اتخاذ الفرد لقرار يتعلق بنوع العمل أو بمكانه أو بما اذا كان يسعى ليرفع من مستوى تدريبه أو ليكتسب تكويناً فنياً جديدا لا يتحدد فقط بالمستويات المختلفة للأجور (التي تدفع عن وحدة زمنية واحدة) في المهن المختلفة وفي الأماكن المختلفة، وانما كذلك بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، الفردية والاجتماعية، الاقتصادية وغير الاقتصادية. في داخل هذه المجموعة من العوالم يمكن التمييز بين طائفتين:

● الأولى تحتوي العوامل المتعلقة بشروط العمل: مثل نوع العمل (هناك أعمال شاقة وأعمال أقل مشقة)، حدة العمل، الشروط التي يقوم العامل في ظلها بالعمل (ظروف القيام بالعمل في منجم تحت الأرض)، نفقات ومدة التكوين المهني (بعض المهن تستلزم تكويناً فنياً يستغرق وقتاً طويلاً ويستلزم نفقات كبيرة، البعض الآخر يحتاج الى وقت أقصر ونفقات أقل)، التقدير الاجتماعي لهذا العمل.

● الطائفة الثانية تتعلق بالبيئة التي يتم فيها العمل: الشروط العامة للمعيشة في المنطقة التي يقوم فيها العامل بعمله، الشروط السكنية، نفقات المعيشة في مكان العمل، مدى توفر وسائل الثقافة وقضاء وقت الفراغ، الارتباط بالأسرة أو بمكان معين ومدى قوته، الظروف المناخية في مكان العمل.

هذه العوامل تعدل من أثر الأجور كحافز للأفراد في اختيار نوع ومكان العمل. منها ما يحقق نفس أثر الأجور، فالشروط السكنية والثقافية الأحسن تؤدي الى جذب العمال الى فروع النشاط والأماكن التي تتوفر فيها، شأنها في ذلك شأن الأجر المرتفع. ومن هذه العوامل ما يحقق أثراً معاكساً لأثر الأجور فالارتباط بالأسرة أو بمكان ما مثلاً يمنع الأفراد من الانتقال الى أماكن أخرى لممارسة نفس العمل بأجر أعلى.

هذه العوامل في مجموعها تحدد مع الأجور توزيع القوة العاملة بين فروع الانتاج وفي المناطق المختلفة للاقتصاد القومي، وهي مناطق قد تصعب حركة العمل بينها. الا أن **التطور المتوازن للاقتصاد المخطط يدفع نحو المساواة في شروط العمل ومستوى المعيشة بين فروع النشاط الانتاجي وبين المناطق المختلفة الأمر الذي يؤدي الى الاضعاف من أثر العوامل الأخرى - غير الأجور - التي تؤثر في توزيع القوة العاملة بين النشاطات والمناطق المختلفة.** هذه المساواة في شروط العمل والشروط المعيشية تتم عن طريق تعميم التعليم والتكوين الفني بواسطة الدولة، عن طريق تأكيد وتعميم وسائل الأمان والتأمين في أماكن العمل، عن طريق وسائل الانتاج الحديثة (والتوسع في استخدام الآلات يؤدي الى تسهيل القيام بالعمل).، عن التوسع في النشاطات الثقافية ووسائل الترفيه وقضاء الفراغ، عن طريق ازالة التفاوت بين المستويات

الحضارية والثقافية بين المجتمع الريفي والحضر. كل هذه الاتجاهات تؤدي الى المساواة (بين الفروع المختلفة للانتاج وبين المناطق) في شروط وظروف المعيشة الأمر الذي يضعف من أثر هذه العوامل في توزيع القوة العاملة ويترك للأجور فعاليتها كحافز في اختيار نوع ومكان العمل وفي التزود بالتدريب الفني.

ثانياً: الأجور كحافز في الوحدة الانتاجية:

نعرف أن الأصل هو أن هدف الوحدة الانتاجية الاشتراكية يتمثل في تحقيق أقصي ناتج بأقل تكلفة، الأمر الذي يستلزم اتخاذ قرارات تتعلق بنوع وجودة الناتج ثم بطريقة الانتاج التي تكون مقللة لنفقة الانتاج. في حساب الوحدة الانتاجية تظهر الأجور كعنصر مهم من عناصر النفقة. محاولة تقليل النفقة - في الحدود الواردة في الخطة لا يمكن أن تأخذ شكل الأنقاص من الأجور اذا أن الهدف النهائي من الانتاج الاشتراكي هو الرفع المستمر لمستوى معيشة العاملين وهو هدف ينعكس في الزيادة المستمرة للأجور (الحقيقية) زيادة ترتبط بزيادة انتاجية العمل. وقد تكون بطيئة في المرحلة الأولى من مراحل تطور الاقتصاد المخطط (في حالة ما اذا تمثلت الاستراتيجية العريضة للتطور المخطط في المرحلة الأولى في بناء الأساس الصناعي للاقتصاد القومي) ولكنها مؤكدة، ومعدلها يختلف من تجربة اشتراكية لأخرى وفقاً للظروف الخاصة لكل تجربة. مدى مساهمة الوحدة الانتاجية في تحقيق هذا الهدف هو اذن أحد معايير الحكم على كفاءتها. التقليل من نفقة الانتاج فيما يتعلق بالعمل يكون عن أحد طريقين: أما تحقيق أقصي كمية من الناتج من استخدام كمية معينة من العمل أو بانتاج نفس الكمية من الناتج باستخدام كمية أقل من العمل. الأمر الذي يعني زيادة انتاجية العمل في كلا الحالتين. وهي زيادة

يمكن تحقيقها .بوسائل تختلف بحسب ما اذا كان الأمر يتعلق بالزمن القصير أو بالزمن الطويل. أهم طرق زيادة الانتاجية في الزمن الطويل هو تغيير الفن الانتاجي أي ادخال طرق فنية جديدة توفر عنصر العمل عن طريق الزيادة في انتاجيته. وهو أمر له قواعده وحدوده ليس هنا مجال الحديث عنها. يكفينا أن نذكر أن زيادة انتاجية العمل كشرط للتوسع المستمر في الانتاج، وبالتالي الرفع المستمر لمستوى المعيشة، تصبح أكثر الحاحاً عندما يتغير الموقف في الاقتصاد المخطط لتكف المشكلة عن أن تكون مشكلة بطالة وانما مشكلة نقص في الأيدي العاملة (هذا التغير في الموقف الذي يتوقف على مدى النشاط الاستثماري قد يتم في وقت مبكر من المرحلة الأولى لتطور الاقتصاد المخطط الذي يبدأ في حالة تخلف اقتصادي واجتماعي. في الاتحاد السوفييتي تغير الموقف فيما يتعلق بعرض القوة العاملة في عام ١٩٣٢ وأصبح الأمر يتعلق بنقص في القوة العاملة الأمر الذي يفسر تشجيع النسل والنمو السكاني).

ثالثاً: خطة الأجور:

تقوم خطة الأجور على خطة الانتاج والاستثمار وما تتضمنه هذه من خطة للعمالة أي لاستخدام القوة العاملة وتوزيعها كما وكيفا بين فروع ومناطق الانتاج المختلفة. وخطة الأجور يجب أن تشتمل على سياسة للأجور تضمن توزيع القوة العاملة بين الفروع والأماكن المختلفة على النحو الذي يضمن لخطة الانتاج والاستثمار تحقيقاً. ومن ثم لزم قيامها ـ كما رأينا ـ على التمييز في الأجور وفقاً للكم والكيف والمهنة ومكان القيام بالعمل تمييزاً ليس هنا مجال دراسته تفصيلاً.

اذا كانت خطة الأجور ترتكز على خطة الانتاج والاستثمار فان المقابل

العيني للأجور (أي الجزء من السلع الاستهلاكية الذي تكون قيمته مساوية للأجور) يتحدد بخطة الانتاج في فروع النشاط المنتجة لسلع الاستهلاك النهائي. جميع ما تنتجه هذه الفروع يحدد المستوى المعيشي ويحدد بطريقة مباشرة مستوى كفاءة القوة العاملة. الا أن مجموع السلع الاستهلاكية لا يمثل المقابل العيني للأجور. فجزء منها يتم استهلاكه جماعياً[1] (عن طريق هيئات الدولة أو الوحدات المحلية أو الوحدات الانتاجية)، والجزء الآخر يتم استهلاكه مباشرة[2] بواسطة المنتجين اذا ما تعلق الأمر باستغلال فردي، والجزء الثالث يتم استهلاكه عن طريق سوق التجزئة. هذا الجزء الأخير هو الذي يمثل الأجور الحقيقية (وذلك على فرض عدم وجود دخول ناتجة عن الملكية الفردية لوسائل الانتاج)، وقيمة السلع المكونة له تمثل (بالاضافة الى الجزء المدخر من الدخول الشخصية في حالة وجودها) الأجور النقدية الكلية أو ما يسمى (بالمخصص العام للأجور)[3] يتحدد هذا الأخير اذن على النحو الذي يحقق التوازن - في خلال الفترة المخططة - بين حجم الأجور في الاقتصاد القومي (وهي الدخول الفردية التي تحدد - مع عادات الادخار - حجم الطلب على السلع الاستهلاكية) وحجم السلع الاستهلاكية التي ستكون معروضة في سوق التجزئة أي مخصصة للاستهلاك الفردي الذي يتم عن طريق السوق.

اذا ما تحدد (مخصص الأجور) تتمثل الخطوة الثانية في تحديد نصيب كل فرع من فروع الانتاج ونصيب كل صناعة في داخل القطاع الصناعي من هذا المخصص. نصيب كل فرع من فروع الانتاج يتحدد على أساس.

---

(١) Collective consumption; consommation collective.

(٢) Auto - consommation.

(٣) Wage fund; le fonds générale des salaries.

● عدد العمال المتوقع استخدامهم في فرع الانتاج وهو عدد تحدده خطة الانتاج لهذا الفرع. وكذلك تطور المستوى الفني فيه.

● مستوى متوسط الأجور في هذا الفرع من فروع الانتاج. هذا المستوى هو دالة اعتبارات مختلفة يمكن تلخيصها في:

(أ) مستوى انتاجية العمل في هذا الفرع[1].

(ب) القدر من الخبرة الفنية (الناتج من التكوين الفني أو من الخبرة العملية) اللازم للقيام بالعمل في هذا الفرع من فروع الانتاج.

(جـ) مدى ميل العمال للعمل في هذا الفرع من فروع النشاط الانتاجي أو للابتعاد عنه.

(د) مدى التوسع في الحاجة الى الأيدي العاملة في الفرع محل الاعتبار وهو أمر تحدده خطة الانتاج والاستثمار. فاذا تضمنت الخطة توسعاً في فرع معين من فروع النشاط قد يستلزم الأمر أن تكون الأجور في هذا الفرع أعلى نسبياً منها في الفروع الأخرى حتى يتم جذب القدر الكافي من القوة العاملة. خاصة اذا كان العمل في هذا الفرع يتميز بصعوبات خاصة تبعد عنه أفراد القوة العاملة. اذا ما تحدد نصيب كل فرع من فروع النشاط الانتاجي[2] في المخصص العام للأجور تمثلت الخطوة التالية في تحديد نصيب كل وحدة انتاجية في

---

(١) ارتبا ط الاجر بانتاجية العمل يؤدي الى ارتفاع الاول (في صورته العينية) مع زيادة الثانية، معدل ارتفاع الاجر قد يكون مساويا لمعدل زيادة الانتاجية وقد يكون اقل في حالة ما ذاا اريد التوسع في الاستثمار، اذ يتم نلك عن طريق معدل حدي للاستثمار اكبر من المعدل الحدي للاستهلاك. وذلك على النحو الذي رأيناه عند دراسة مشكلات السياسة الاستثمارية.

(٢) مع فارق يتمثل في ان الدور الذي كانت تلعبه نقابات العمال (في الاتحاد السوفيتي) يكون اقوى في حالة التوزيع بين الوحدات الانتاجية في داخل فرع معين من فروع النشاط الانتاجي.

فرع معين من مخصص الأجور لهذا الفرع. هذا التقسيم يتم بصفة عامة وفقاً للأسس التي يبني عليها توزيع المخصص العام للأجور بين فروع النشاط المختلفة.

يخلص لنا من هذا العرض السريع لمشكلات سياسة الأجور انها تقوم على تحديد المخصص العام للأجور كعامل يحدد مستوى الرفاهية لجمهور العاملين في الاقتصاد المخطط باعتباره وسيلة توزيع الجزء الأكبر من الناتج الاجتماعي الصافي غير المخصص للاستثمار أو الاستهلاك الجماعي. وتوزيع مخصص الأجور هذا على أفراد القوة العاملة على نحو يضمن توزيع هذه القوة بين فروع النشاط والمناطق المختلفة بالطريقة التي تحقق لخطة الاقتصاد القومي التنفيذ المرجو. الأمر الذي يسلتزم أن يكون الأجر محدداً على أساس نتيجة العمل وهو ما يتضمن التمييز في الأجور وفقاً للكم والكيف ونوع ومكان العمل.

*　　*　　*

بهذا تنتهي دراستنا لبعض النتاج النظري الذي هدف الى فهم الكيفية التي تمت بها محاولة بناء شروط الانتقال الى طريقة الانتاج الاشتراكية، وانما فيما يتعلق بالعملية الاقتصادية من حيث النمط التنظيمي لوحدات النشاط الاقتصادي ومحاولة تخطيط أداء هذه العملية الاقتصادية، بما يثيره كذلك من طرح مختلف للمشكلات الاقتصادية، تنظيمية وغير تنظيمية، ومعالجة نظرية مختلفة لهذه المشكلات. وقد هدفت هذه الدراسة الى فهم الواقع، واقع التجربة التاريخية التي شغلت، وما زالت تشغل، مساحة كبيرة من الفكر الاقتصادي (وغير الاقتصادي) باعتبار تعلقها بالبحث، عبر التجربة، عن بديل أكفأ وأعدل

لطريقة الانتاج الرأسمالي. الأمر يتعلق اذن بغد المجتمع العالمي الذي نعيش فيه. هل سيظل هذا الغد امتداداً تلقائياً لليوم حيث العملية الاقتصادية عملية عشوائية لا سيطرة للانسان عليها إلا في حدود ضيقة، بل ووتفاقم معها الظروف المعيشية النسبية لغالبية أفراد المجتمع العالمي؟ أم سيكون هذا الغد غد الانسان الواعي، المسيطر على القوى الطبيعية والاجتماعية، قاضياً بذلك على الحاجة ومحققاً حرية الفرد الاجتماعية؟

* * *

على هذا النحو ننتهي من الاقسام الثلاثة التي عنيت بأساسيات المعارف النظرية بقصد بلورة النظريات المكونة لعلم الاقتصاد السياسي: عنيت بتعريف العلم ومولده وتطوره التاريخي كعلم اجتماعي. وعنيت بدراسة النظريات المختلفة مع تفرقة بين العملية الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي والعملية الاقتصادية في ظل التجارب التاريخية لمحاولات ايجاد التنظيم الاقتصادي البديل في شكل نوع من جماعية التنظيم يعطي للمشكلة الاقتصادية للمجتمع حلاً يختلف عن الحل الذي يتضمنه التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، وقد تأكدت، تاريخياً، قدراته التقنية وحدوده الاجتماعية. الأمر تعلق، كما رأينا، بالتجارب التي يعرفها تاريخ المجتمع العالمي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا.

وقد حرصنا في دراستنا للنظريات الاقتصادية المختلفة أن تكون دراستنا ناقدة، أولاً، من خلال ضرورة التسلح المنهجي الذي يمكننا من القراءة الناقدة لكل فكر اقتصادي، (الأمر الذي يفسر انشغالنا الخاص بالمنهج طوال دراستنا). وأن تكون دراستنا ناقدة، ثانياً، بمواجهة أفكار المدارس الاقتصادية ببعضها البعض، الأمر الذي يحمينا من احادية التصور النظري للظواهر

ويبعدنا، من ثم، عن كل وثنية للفكر. وأن تكون دراستنا ناقدة، ثالثاً، بمواجهة النظرية بواقع الأداء الاجتماعي لطريقة الانتاج ليأتي التحقق من صحة الأفكار النظرية ليس فقط على مستوى التحليل الاستدلالي وانما كذلك تحققاً تاريخياً في ضوء ما يشهده واقع المجتمع الرأسمالي في وقت ما زالت تسيطر فيه طريقة الانتاج الرأسمالي على مستوى الاقتصاد العالمي.

كل ذلك كان بهدف التسلح بالأدوات النظرية التي تصلح لدراسة الواقع الاجتماعي، أي بهدف اكتساب الأساس النظري الذي يمكن الاستهداء به، واختبار صحته في نفس الوقت، في دراسة الواقع. والواقع الذي يعنينا هو في واقع المجتمعات الرأسمالية المتخلفة، والمجتمعات العربية بصفة خاصة، وقد شهدت العقود الأربعة الماضية تعميقاً لهذا التخلف في اطار الأداء الرأسمالي على الصعيد العالمي. ابتداء من هذا الأساس النظري يتعين علينا أن ندرس هذا الواقع بقصد التعرف على ظاهرة التخلف كظاهرة تاريخية وعلى امكانية الخروج من التخلف عن طريق التطوير الاقتصادي والاجتماعي. والتعرف على هذا الواقع لا يكون إلا عن طريق دراسة عملية التكون التاريخي لظاهرة التخلف التي هي في الواقع عملية التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي.

هنا، يكون لزاماً علينا أن نتذكر أننا قد بدأنا دراستنا لاساسيات نظريات علم الاقتصاد السياسي على اساس فرض ثلاثي البعد: غياب النقود، غياب العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء الاقتصاد العالمي، وغياب الدولة عن النشاط الاقتصادي. وهو فرض قصد به، كما رأينا، تسهيل الدراسة في مرحلة أولى مع الوعي بضرورة اعادة النظر في المعارف النظرية المكتسبة في ضوء الاكتساب التدريجي لمعارف نظرية في شأن الاقتصاد

النقدي والاقتصاد الدولي والاقتصاد المالي، على الأخص في شقه المتعلق بالنشاط المالي للدولة. على أمل أن تصبح معرفتنا النظرية أكثر شمولاً للمظاهر المختلفة للنشاط الاقتصادي وأكثر تعمقاً في غور العملية الاقتصادية بأدائها وحركتها عبر الزمن.

في الأجزاء التالية من مؤلفنا في مبادئ الاقتصاد السياسي نسعى، تدريجياً، الى دراسة بقية مظاهر النشاط الذي تحتويه العملية الاقتصادية في المجتمع الذي نعيش فيه، بتغلغل النقود في كل جنباته، بكونه جزء لا يتجزء من الاقتصاد الدولي وبالتواجد الدائم للدولة في نشاطه الاقتصادي مع اختلاف في النطاق والمدى عبر المراحل المختلفة التي مرت، وما زالت تمر، بها طريقة الانتاج الرأسمالية. وفي ضوء معرفتنا النظرية الاقتصادية وقد غطت هذه المظاهر المختلفة للعملية الاقتصادية نستطيع أن نحقق هدفنا المحوري: دراسة عملية التكون التاريخي لظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه مجتمعاتنا، التي هي في الواقع عملية التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي.

قراءات مختارة

١ - الاقتصاد السياسي بصفة عامة

أ - المؤلفات الأساسية :

CANTILLON R., *Essai sur la nature du commerce en général,* Editions de l'I.N.E.D., Paris 1952.

KEYNES J. M., *The General Theory of Employment, Interest and Money,* Machmillan, London, 1936. En francais chez Payot, Paris 1942.

MARSHALL A., *Principles of Economics,* London, 1890.

MARX K., *Contribution à la Critique de l'économie politique,* Editions sociales, Paris, 1957.

— *Le Capital,* Editions sociales, Paris, 1959.

— *Fondements de l'economie politique,* Anthropos, 1969.

MILL J.S., *Principles of Political Economy,* 1848.

PETTY W., *Les Oeuvres economique,* traduit par H. Dussauze et M Pasquier, V. Giard et E. Briere, 2 tomes, Paris, 1905.

RICARDO D., *Principles of Political Economy and Taxation,* 1817.

SMITH A., *An Inquiry into the Nature and the Causes of the Wealth of Nations,* 1776.

WALRAS L., *Elements d'économie pure ou théorie de la richesse sociale,* Lausanne, 1874.

ب - المؤلفات العامة في الاقتصاد السياسي :

AVINERI S., *The Social and Political Thought of Karl Marx,* Cambridge, University Press, 1968.

BABY J., *Principes fondamentaux d'economie politique,* Editions sociales, Paris, 1949.

BARRE R., *Economie politique,* tome I, Themis, P.U.F., 1963.

BARTOLI H., *Sciences economiques et Travail,* Dalloz, 1957.

BAUDIN L. (et al.), *Traite d'economie politique,* 2 Vol, Dalloz, Paris.

DENIS H., *La Formation de la science economique,* themis, P.U.F., 1967.

DOBB M., *Political Economy and Capitalism,* Routledge and Kegan P., London, 1940.

DUMONT F., *La Dialectique et l'Objet economique,* Editions Anthropos, Paris, 1970.

EATON, J., *Political Economy,* Lawrence and Wishart, London, 1958.

PYOT J.L., *Dimensions de l'homme et Science economique,* P.U.F., 1952.

GENOVESE E.D., *L'Economie politique de l'esclavage,* Francois Maspero, 1968.

GUITTON H., *Economie politique,* 2 tomes, Dalloz, 1965.

HOBSBAWN E.J., *The Age of revolution: Europe* 1789 – 1848, Weidenfeld and Nicoloson, London, 1962.

LANDES D.S. (ed.), *The Rise of Capitalism,* Macmillan, New York, 1966.

LANGE O., *Economie politique.* P.U.F., 1962.

LIPSEY R., An Introduction to Positive Economics, Weidenfeld and Nicolson, London, 1967.

MANDEL E., *Traite d'economie,* 2 tomes, Julliard, Paris, 1962.

MARCHAL J., *Cours d'economie politique,* Genin, Paris. 1964.

MILIBAND, R., *L'Etat dans la societe capitaliste,* Francais Maspero, 1973.

PERROUX F., *Cours d'economie politique,* 4 vol., Centre de decumentation universitaire, Paris.

SAMUELSON P., *Economics,* 6th edition, MacGraw Hill, New York, 1964. En francais, chez A. Colin, Paris.

SCHUMPETER H., *History of Economic Analysis,* Allen and Unwin, London, 1961.

SEMMEL B., *The Rise of Free Trade Imperialism,* 1750 – 1850, Cambridge, University Press, 1970.

SHERMAN H.J., *Radical Political Economy*, Basic Books, New York, 1971.

SWEEZY P., *Theory of Capitalist Development*, Monthly Review Press, New York, 1957.

VALIER P. et SALAMA P., *Une introduction a l'economie politique*, Maspero, 1973.

WALTON P. and GAMBLE A., *From Alienation to Surplus Value*, Sheed and Waed, London, 1972.

WILLIAMS E., *Capitalism and Slavery*, G.P. Putnam, New York, 1966.

جـ - منهج الاقتصاد السياسي :

DUMONTIER J., *Equilibre physique, Equilibre biologique et Equilibre economique*, P.U.F., 1949.

EMMER R.E., *Economic Analysis and Scientific Philosophy*, Allen and Unwin, London 1967.

GRANGER G.G., *Methodologie economique*, P.U.F., 1955.

KRUPP S.R. (ed), *The Structure of Economic Science: Essays on Methodology*, Prentice–Hall, London, 1966.

MARCHAL E., *Methode scientifique et Science economique*, 2 vol., Genin, Paris, 1952 a 1955.

NOGARO B., *La Methode en economie politique*, Paris, 1950.

SCHUMPETER J., *Economic Doctrine and Method*, Allen and Unwin, London, 1954.

٢ ـ الاقتصاد السياسي والرأسمالية

ANDREWS P.W.S., *On Competition in Economic Theory*, Macmillan, London, 1966.

ANSOFF H.I. (ed.), *Business Strategy, Selected Readings*, Penguin Books, London, 1969.

ASH P., *Economic Theory and the Antitrust Dilemma*, J. Wiley and Sons, New York, 1970.

BAIN J., *Princing, Distribution and Employment*, Holt, Rinchart and Winston, New York, 1960.

BARRERE A., *Theorie economique et Impulsion keynesienne*, Dalloz, Paris, 1954.

BOUKHARINE N., *L'Economie politique du rentier*, E.D.I., Paris, 1967.

BOULDING K., *Economic Analysis*, Hamish Hamilton, London, 1955.

BRADY R.A., *Business as a System of Power*, Columbia University Press, 1951.

BRAFF A.J., *Macro-Economic Analysis*, J. Wiley and Sons, New York, 1961.

CHAMBERLAIN E., *The Theory of Monopolistic Competition*, Harvard University Press, Cambridge Mass, 1956.

COONTZ S.H., *Productive Labour and Effective Demand*, Routledge and Kegan Paul, London, 1965.

DILLARD D., *The Economics of J.M. Keynes*, Crosby Lockwood and Sons, London, 1956.

DOBB M., *Wages, Cambridge University Press, 1957.*

— *Political Economy and Capitalism*, Routledge and Kegan Paul, London, 1953.

EDWARDS R.C., REICH M. and WEISKOFF (eds.), *The Capitalist System, New York, 1972.*

FRANKEL H., *Capitalist Society and Modern Sociology*, Lawrence and Wishart, London, 1970.

CRAYSON H., *Price Theory in a Changing Economy,* Macmillan, New York, 1965.

HANSEN A., *A Guide to Keynes, McGraw–Hill,* New York, 1953. En francis chez Duond.

HARRIS S.E. (ed.), *The New Economics,* Alfred A. Knopf, New York, 1947.

HOROWITZ D. (ed), *Marx and Modern Economics,* Monthly Review, New York, 1968.

HUNT E.K. and SCHWARTZ J.G. (eds.), *A Critic of Economic Theory,* Penguin Books, London 1972.

HUNTER A. (ed.), *Monopoly and Competition,* Selected Readings, Pengui;n Books, London, 1969.

KALECKI M., *Theory of Economic Dynamics,* Unwin University Books, London, 1965.

— *Selected Essays and the Dynamics of the Capitalist Economy,* 1933 – 1970, Cambridge University Press, 1971.

KAMERSCHEN D.R., *Reading in Microeconomics,* John Wiley and Sons, New York, 1969.

KEYNES J.M., *The General Theory of Employment, Interest and Money,* Macmillan, London, 1936. En francais, chez Payot, Paris, 1942.

KLEIN R.L., *The Keynesian Revolution,* Macmillan, New York, 1948.

LANGE O., *The Theory of Reproduction and Accumulation,* P.W.N., Varsovie, 1969.

LEVENSTONE A. and SOLON B., *Outline of Price Theory,* Holt, Rinchart and Wiston, New York, 1964.

MARCHAL J. and LECAILLON J., *Les Flux monetaires,* Editions Cujas, Paris. 1948.

MATTICK P., *Marx et Keynes, les limites de l'economie mixte,* Gallimard, Paris, 1972.

MEEK R.L., *Studies in the Labour Theory of Value,* Lawrence and Wishart, London, 1956.

— Economics and Ideology and Other Essays, Chapman and Hall, London, 1967.

NAGELS, J., *La Reproduction du capital selon k. Marx, Boisguillebert,* Quesnay, Leontiev, University libre de Bruxelles, Institut de sociologie, 1970.

PARETO V., *Manuel d'économie politique (1909c,* Droz, 1956.

PERROUX F., *Le Néo-Marginalisme,* Domat–Montchrestien, 1954.

PIROU G., *L'Utilité marginal de C. Menger a J.B. Clark, Paris, 1938.*

Readings in Price Theory, American Economic Association Series, G. Allen and Unwin, London 1953.

Readings in the Theory of Income Distribution, American Economic Association Series, G Allen and Unwin, London, 1950.

ROBINSON J., *The Economics of Imperfect Competition,* MacMillan, London 1954.

— Introduction a la theorie de l'emploi, traduction de Jacques Delons, P.U.F., 1948.

ROBERTSON D.H., *Lectures on Economic Principles,* 3 vol., Staples Press, London, 1957.

SINGH V.B. (ed.), *Keynesian Economics: A Symposium,* People Publishing House, New Delhi, 1956.

STIGLER G., *The Theory of Price,* MacMillan, New York, 1952.

STONIER A. and HAGNE D., *A Textbook of Economic Theory,* Longmans, London, 1957.

SWEEZY P. (ed.), with Bohm–Bawerk and Hilferding, *Critic of Marxist Economic Theory,* New York, 1949.

— *Theory of Capitalist Development,* Monthly Review, New York, 1956.

TSURU S. (ed.), *Has Capitalism Changed?,* Iwanami Shoten Publishers, Tokyo, 1961.

WILLIAMS J.H., *An Appraisal of Keynesian Economics,* The American Economic Review, Papers and Proceedings, mav 1948, p. 273 – 290.

٣ـ الاقتصاد السياسي والاشتراكية

BARAN P., "National Economic Planning", Survey of Contemporary Economics, Haley B.F. (ed.), Honnewood, Illinois, 1952, p. 355 – 707.

BETTELHEIM Ch., *Les Cadres socio-économiques et l'Organisation de la planification socialiste,* Centre d'études de planification socialiste, Sorbonne, Paris, 1965.

— Problémes theoriques et pratiques de la planification, Maspero. Paris 1966.

— La Transition vers L'économie socialiste, Maspero, 1968.

— Calcul economique et Formes de propriété, Maspero, 1970.

— Revolution culturelle et organisation industrielle en Chine, Maspero, 1973.

BETTELHEIM Ch. et SWEEZY, P., *Letters sur quelques problémes actuels du socialisme,* Maspero, Paris, 1972.

BOBROWSKI C., *La Formation du systéme soviétique de planification,* Mouton and Cie, Paris, La Haye, 1956.

BRODY A., *Proportions, Prices and Planning,* North-Holland Publishing Cie, Amsterdam, 1970.

BRUS W., *Problémes fondamentaux du fonctionnement de l'économie socialiste,* Maspero, 1968.

CAIRE G., *La Planification,* Editions Cujas, Paris, 1967.

DOBB M., *On Economic Theory and Socialism,* Routledge and Kegan Paul, London, 1955.

— *An Essay on Economic Growth and Planning,* Routledge and Kegan Paul, London, 1960.

— *Welfare Economics and the Economics of Socialism,* Cambridge University Press, 1969.

— *Socialist Planning: Some Problems,* Lawrence and Wishart, London, 1970

DOWIDAR M., *Les Schémas de reproduction et la Méthodologie de la planification socialiste, Editions Tiers Monde, Alger, 1964.*

FEINSTEIN C.H. (ed.), *Socialism, Capitalism and Economic Growth,* Cambridge, University Press, 1967.

I.S.E.A. (Cahiers de), Planification et Analyse économique, G 20, no. 150, Juin 1964.

KALECKI M., *Theorie de la croissance en économie socialiste,* Sirey, Paris, 1970.

KOHLER H., *Welfare and Planning: An Analysis of Capitalism versus Socialism,* J. Wiley and Sons, New York, 1966.

LANGE O. (ed.), *Planification et Analyse économique,* G 20, no. 150, Juin 1964.

LANGE O. and TAYLOR F.M., *On the Economic Theory of Socialism,* The University of Minnesotà Press, Minneapolis, 2nd Printing, 1948.

MACCIOCHI M.A., *De la Chine,* Seuil, Paris, 1971.

MARCZEWSKI J., *Planification et Croissance économique démocraties populaires,* 2 tomes, P.U.F., 1955 – 1956.

MYRDAL J., *Un village de la Chine populaire, Gallimard,* Paris, 1972.

NIKITTINE, *Economie politique,* Moscou, 1964.

NOVE A. and ZAUBERMAN A. (eds.), *Studies on the Theory of Reproduction and Prices,* P.W.N., Varsovie, 1964.

SWEEZY P., *Socialism,* McGraw–Hill, New York, 1949.

ZAUBERMAN A., *Aspects of Planometrics,* University of London, the Atlone Press, 1967.

٤ ـ التحليل الكمي

BREMS H., *Quantitative Economic theory: A Synthetic Approach,* J. Wiley and Sons, New York, 1968.

CHENERY H. and CLARK P., *Interindustry Economics,* Wiley and Sons, New York, 1969.

محتويات الكتاب

الموضوع | صفحة

الباب الثاني

تاريخ الاقتصاد السياسي

الباب الثالث

الاقتصاد السياسي علم طرق الانتاج

الباب الرابع

النظرية الاقتصادية بين الكلاسيك وماركس

الباب الخامس

النظرية الاقتصادية للمدرسة النيوكلاسيكية

الباب السادس

في نقد النظرية الحدية في تحديد الاثمان

الباب السابع

الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية

الباب التاسع

عملية التخطيط الاقتصادي

الباب العاشر

المشكلات الاقتصادية كما تعرض في الاقتصاد المخطط

دكتور محمد دويدار

* أستاذ الاقتصاد السياسي بقسم العلوم الاقتصادية والمالية بكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية.

* درس القانون والاقتصاد في جامعات الاسكندرية ولندن وباريس.

* استاذ سابق بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، وأستاذ زائر بجامعات قسطنطينة، وهران، الرباط، تونس، بيروت، لوفانيوم بكنشاسا، الكونجو برازافيل، بنين، تناناريف، باريس، مونبلييه، موستار، ساسكس، وبمعهد الأمم المتحدة لتخطيط التنمية (داكار)، معهد البحر الأبيض للدراسات الزراعية (مونبلييه)، معهد التخطيط (الجزائر)، معهد التخطيط (طرابلس)، معهد التخطيط الإقليمي (دوالا).

* ساهم في مشروعات التطوير الجامعي في الجزائر والكونجو برازافيل ومدغشقر. ووضع برنامج الدراسة لمعهد التخطيط بالجزائر ومعهد التخطيط بطرابلس، وساهم في إنشاء القسم العربي بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر.

* عمل مستشاراً للإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية ولدى المنظمة العربية للتصنيع، ولدى منظمات الأمم المتحدة، اليونيسكو، مشروع الأمم المتحدة للبيئة، مشروع الأمم المتحدة للتنمية، منظمة العمل الدولية، قسم الأمم المتحدة للتعاون الفني، كما عمل مديراً لمشروع الأمم المتحدة للتعاون الفني في التخطيط الإنمائي والتدريب في طرابلس (ليبيا).

* له مؤلفات عديدة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية في النظرية الاقتصادية ونظرية التخلف ونظرية التطور والاقتصاد الدولي والاقتصاد المالي وتخطيط التنمية وتاريخ الفكر الاقتصادي واقتصاديات البيئة ومشكلات النظام التعليمي، بعض هذه المؤلفات ترجم إلى اللغات الإسبانية والإيطالية والبرتغالية.

* حصل على وسام العلوم والفنون من الدرجة الأولى (مصر، ١٩٨٣).

* عضو الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية (١٩٧١).

* عضو جمعية الاقتصاديين بالعالم الثالث (الجزائر، ١٩٧٦).

* عضو الجمعية الدولية لعلوم الاجتماع والأنثربولوجيا والأتنولوجيا (بروكسل، ١٩٨٠).

* انتخب رئيساً لجمعية الاقتصاديين الإفريقيين (واجادوجو، ١٩٨٧).

* انتخب عضواً بمجلس إدارة الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس، ١٩٨٩).

* انتخب عضواً بمجلس إدارة المعهد الدولي لتخطيط التعليم، اليونيسكو (باريس، ١٩٨٨).

* عضو اللجنة الاستشارية الدولية للتنمية الريفية، منظمة العمل الدولية (جنيف، ١٩٩٠).

* عضو مجلس إدارة معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية.

* عضو اللجنة الاقتصادية بالمجلس الاعلى للفنون والثقافة، وزارة الثقافة (القاهرة، ١٩٩٥).

* عضو المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية (القاهرة، ١٩٩٦).

* حاصل على الجائزة التقديرية لجامعة الاسكندرية، (الاسكندرية ١٩٩٩).

هذا الكتاب

مبادئ الاقتصاد السياسي

دكتور محمد دويدار

الجزء الأول: الاساسيات.
الجزء الثاني: الاقتصاد النقدي.
الجزء الثالث: الاقتصاد الدولي.
الجزء الرابع: الاقتصاد المالـي.
الجزء الخامس: تاريخ الفكر الاقتصادي.

